

اللجنة الوطنية اللبنانية  
للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)



مونتيسكيو

# روح الشرائع

الجزء الثاني

نقله الى العربية

صادق زعبي و الطون نخلة قازان

بيروت

2005











روح الشرائع  
مونتسكيو



اللجنة الوطنية اللبنانية للتربية  
والعلم والثقافة (اليونسكو)  
هاتف: 961 - 1 - 749105  
961 - 1 - 749106  
فاكس: 961 - 1 - 749104  
بريد إلكتروني:  
cnlu@cyberia.net.lb  
<http://www.lncu.org>

لا يحق لأي كان استعمال أو  
طباعة أو تصوير الكتاب أو  
جزء منه إلا بإذن من  
مالك حقوق الطبع:

مركز الطباعة الحديثة  
بيروت (لبنان)

ISBN: 9953-0-0448-x





اللجنة الوطنية اللبنانية  
للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

مُونْتِسْكِوُ  
روح الشرائع  
الجزء الثاني

ترجمة هبة تيمية اللبكي  
عادل زعيتر و انطون نخلة قازان

مكتبة الايداع D

رقم التسجيل ٠٠٠

بيروت  
الطبعة الثانية - 2005







## البَابُ العِشْرُون

صِلَةُ القَوَانِينِ بِالتَّجَارَةِ مِنْ حَيْثُ طَبِيعَتُهَا وَأَنْوَاعُهَا

إِبْتِهَالٌ إِلَى عَرَائِسِ الشَّعْرِ

□ الفَصْلُ الأوَّل	في التجارة
□ الفَصْلُ الثَّانِي	في روح التجارة
□ الفَصْلُ الثَّالِث	فقر الشعوب
□ الفَصْلُ الرَّابِع	التجارة في مختلف الحكومات
□ الفَصْلُ الخَامِس	الشعوب التي قامت بالتجارة الاقتصادية
□ الفَصْلُ السَّادِس	بعض نتائج الملاحة الكبرى
□ الفَصْلُ السَّابِع	روح إنكلترة التجارية
□ الفَصْلُ الثَّامِن	كيف أعيقت التجارة الاقتصادية
□ الفَصْلُ الثَّاسِع	المنع في موضوع التجارة
□ الفَصْلُ العَاشِر	مؤسسة خاصة بالتجارة الاقتصادية
□ الفَصْلُ الحَادِي عَشَر	مواصلة الموضوع نفسه
□ الفَصْلُ الثَّانِي عَشَر	حرية التجارة
□ الفَصْلُ الثَّالِث عَشَر	الذي يقوض هذه الحرية
□ الفَصْلُ الرَّابِع عَشَر	القوانين التجارية التي توجب مصادرة السلع
□ الفَصْلُ الخَامِس عَشَر	حبس المدين
□ الفَصْلُ السَّادِس عَشَر	قانون رائع
□ الفَصْلُ السَّابِع عَشَر	قانون رودس
□ الفَصْلُ الثَّامِن عَشَر	قضاة للتجارة
□ الفَصْلُ الثَّاسِع عَشَر	لا ينبغي للامير ان يتاجر
□ الفَصْلُ العِشْرُون	مواصلة الموضوع نفسه
□ الفَصْلُ الحَادِي والعِشْرُون	تجارة طبقة الاشراف في الملكية
□ الفَصْلُ الثَّانِي والعِشْرُون	تأمل خاص
□ الفَصْلُ الثَّالِث والعِشْرُون	الامم التي لا تفيدها التجارة







## إِبْتِهَالٌ إِلَى عَرَائِسِ الشُّعْرِ

يا عَذَارَى جَبَلٍ پِيرِي، أَوْ تَسْمَعْنَ الْأَسْمَ الَّذِي أَدْعُوكُمْ بِهِ؟ أَلِهَمَّنِي، طَوِيلَةُ  
دَرْبِي، لَقَدْ أَرْهَقَنِي الْغَمُّ وَالسَّأَمُ<sup>(١)</sup>؛ ضَعْنٌ فِي نَفْسِي ذَلِكَ الْفُتُونُ وَتِلْكَ الْعُدُوبَةُ  
الَّذِينَ كُنْتُ أَشْعُرُ بِهِمَا، لَقَدْ هَجَرَانِي. يَا مَنْ أَتَّصَفَنَ بِالْكَمَالِ، أَنْتُنَّ لَا تَبْلُغْنَ  
غَايَتَهُ إِلَّا حِينَ تَسْقُنَ بِاللَّذَّةِ إِلَى الْحِكْمَةِ وَالْحَقِيقَةِ، وَلَكِنْ إِذَا كُنْتُنَّ رَاغِبَاتٍ عَنْ  
التَّخْفِيفِ مِنْ قَسَاوَةِ عَمَلِي فَأَخْفَيْنَ الْعَمَلَ نَفْسَهُ، وَأَجْعَلْنَ أَنْ يَعْلَمَ النَّاسُ، وَأَلَّا  
أَعْلَمَ. إَجْعَلْنِي أَتَبَصَّرُ، وَلِيَبْدُ أُنِّي أَشْعُرُ، وَإِذَا مَا أَنْبَأْتُ بِأُمُورٍ جَدِيدَةٍ فَاغْلُظْنَ مَا  
يُظُنُّ مِنْهُ أَنِّي كُنْتُ لَا أَعْرِفُ شَيْئًا وَأَنْتُنَّ قُلْتُنَّ لِي كُلَّ شَيْءٍ، وَإِذَا مَا أَنْبَجَسْتُ  
مِيَاهُ يَنْبُوعِكُنَّ مِنَ الصَّخْرَةِ الَّتِي تَهْوِينَ فَإِنَّهَا لَا تَصْعَدُ فِي الْهَوَاءِ لِتَتَسَاقَطَ، إِنَّهَا  
تَجْرِي فِي الْمَرْجِ، فَهِيَ مَلَاذُكُمْ لِأَنَّهَا مَلَاذُ الرُّعَاءِ.

عَرَائِسَ الشُّعْرِ الْفَاتِنَاتِ، نَظْرَةً إِلَيَّ وَيَقْرَأُ كِتَابِي جَمِيعُ النَّاسِ، وَيَعْدُو مِتْعَةً مَا  
تَعَذَّرَ أَنْ يَكُونَ أَلْهُوَةً.

عَرَائِسَ الشُّعْرِ الْكَامِلَاتِ، أَحْسَنْ أَنْتُنَّ تُوجِّحِينَ إِلَيَّ، لَا بِمَا يُتَغَنَّى بِهِ فِي تَأْنِيهِ  
عَلَى الْمَزَامِيرِ، وَلَا بِمَا يُرَدَّدُ فِي دِلُّوسٍ عَلَى الْمِزْهَرِ، فَأَنْتُنَّ تُرَدِّدْنَ أَنْ أُخَاطَبَ  
الْعَقْلَ، إِنَّهُ أَكْمَلُ الْمَشَاعِرِ وَأَتَبْلُهَا وَأَطْيُبُهَا.

Narrate puellae.

Pierides; prosit mihi vos dixisse puellas.

(١)

(جوفينال: أهجية ٤، بيت ٣٥ - ٣٦).



## الفصل الأول

### في التجارة

تَقْتَضِي الموادُ الآتِيَةُ أَنْ تُعَالَجَ عَلَى أْبْعَدِ مَدًى، غَيْرَ أَنَّ طَبِيعَةَ هَذَا الْكِتَابِ لَا تَسْمَحُ بِذَلِكَ، وَيُودًى أَنْ أَجْرِي عَلَى نَهْرٍ هَادِيٍّ عَلَى أَنَّ سَيْلًا يَدْفَعُنِي. لَقَدْ تَشَفِي التُّجَارَةُ مِنَ الْمُتَبَسِّرَاتِ الْهَدَامَةِ وَيَكَادُ يَكُونُ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْعَامَّةِ، إِنَّهُ حَيْثُ تَكُونُ الطَّبَائِعُ لَيِّنَةً تَكُونُ التُّجَارَةُ، وَحَيْثُ تَكُونُ التُّجَارَةُ فَالطَّبَائِعُ لَيِّنَةً، وَلَا يُعْجَبُ، إِذَنْ، إِذَا أَمَسَتْ طَبَائِعُنَا أَقْلَ قَسْوَةٍ مِمَّا كَانَتْ عَلَيْهِ سَابِقًا، فَالتُّجَارَةُ أَدَّتْ إِلَى تَسَرُّبِ الْعِلْمِ بِطَّبَائِعِ جَمِيعِ الْأُمَمِ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَقَدْ قُوِّلَ بَيِّنَتُهَا فَتَشَأْ عَنْ هَذَا خَيْرٌ كَبِيرٌ، وَيُمْكِنُ الْقَوْلُ إِنَّ قَوَانِينَ التُّجَارَةِ تَعْمَلُ عَلَى صَفْلِ الطَّبَائِعِ مِنْ حَيْثُ تُضَيِّعُهَا، فَالتُّجَارَةُ تُفْسِدُ الطَّبَائِعَ الْخَالِصَةَ<sup>(١)</sup>، وَكَانَ هَذَا مَوْضِعَ شَكْوَى أَفْلَاطُونِ، ذَلِكَ أَنَّ التُّجَارَةَ تَصْفُلُ الطَّبَائِعَ الْجَافِيَّةَ وَتُلِينُهَا كَمَا نَرَى كُلَّ يَوْمٍ.

(١) قال قيصر عن الغوليين إنَّ جوار مرسيلية وتجارتهما بلغا من إفسادهم ما صاروا معه دون الجرمان مع أنهم كانوا يغلِبونهم في كلِّ حين، حرب الغوليين، باب ٦، فصل ٢٣.



## الفصل الثاني

### في روح التجارة

نَتِيجَةُ التِّجَارَةِ الطَّبِيعِيَّةُ السَّلْمُ، فَإِذَا مَا تَعَامَلْتَ أَمْتَانِ غَدَتْ كُلُّ مِنْهُمَا تَابِعَةً لِلْأُخْرَى، ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مِنْ مَصْلَحَةٍ إِحْدَاهُمَا أَنْ تَشْتَرِيَ فَمِنْ مَصْلَحَةٍ الْأُخْرَى أَنْ تَبِيعَ، وَأَنَّ جَمِيعَ الْأَتِّحَادَاتِ قَامَتْ عَلَى مُتَبَادَلِ الْاِحْتِيَاجَاتِ، وَلَكِنَّ رُوحَ التِّجَارَةِ إِذَا كَانَتْ تُوَحِّدُ بَيْنَ الْأُمَمِ فَهِيَ لَا تُوَحِّدُ بَيْنَ الْأَفْرَادِ، فَمَا نَرَى فِي الْبِلَادِ<sup>(١)</sup> الَّتِي لَمْ تُطَبَّعْ بِغَيْرِ رُوحِ التِّجَارَةِ أَنَّهُ يُتَاجَرُ بِجَمِيعِ الْأَعْمَالِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَبِجَمِيعِ الْفَضَائِلِ الْخُلُقِيَّةِ، وَأَصْغَرُ الْأُمُورِ الَّتِي تَتَطَلَّبُهَا الْإِنْسَانِيَّةُ إِنَّمَا تَجْرِي هُنَاكَ أَوْ تُعْطَى مُقَابِلَ الْمَالِ؛ وَمِمَّا تُؤَدِّي إِلَيْهِ رُوحُ التِّجَارَةِ فِي النَّاسِ ظُهُورُ شُعُورٍ بِالْعَدْلِ الصَّحِيحِ، مُنَاقِضٍ لِقَطْعِ الطَّرِيقِ مِنْ نَاحِيَةٍ، وَمُنَاقِضٍ مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى لَتِلْكَ الْفَضَائِلِ الْخُلُقِيَّةِ الَّتِي تَحُولُ، دَائِمًا، دُونَ جِدَالِ الْإِنْسَانِ حَوْلَ مَصَالِحِهِ جِدَالًا عَنِيفًا، هَذِهِ الْمَصَالِحُ الَّتِي يُمَكِّنُ إِهْمَالُهَا فِي سَبِيلِ مَصَالِحِ الْآخَرِينَ، وَعَلَى الْعَكْسِ إِنَّ الزُّهْدَ التَّامَّ فِي التِّجَارَةِ يُؤَدِّي إِلَى قَطْعِ الطَّرِيقِ الَّذِي يَعُدُّهُ أَرِسْطُو مِنْ أَوْجِهِ الْكَسْبِ، وَلَيْسَتْ حَقِيقَةُ ذَلِكَ مُنَاقِضَةً لِبَعْضِ الْفَضَائِلِ الْخُلُقِيَّةِ مُطْلَقًا، فَحُسْنُ الضِّيَافَةِ مَثَلًا، وَهُوَ نَادِرٌ جِدًّا فِي الْبُلْدَانِ التِّجَارِيَّةِ، قَائِمٌ بَيْنَ الشُّعُوبِ الْقَاطِعَةِ لِلطَّرِيقِ بِمَا يُثِيرُ الْعَجَبَ، وَيَزْوِي تَاسِيَتُ أَنْ مِنَ الْفَضَائِلِ لَدَى الْجِرْمَانِ إِغْلَاقَ الرَّجُلِ مَنْزِلَهُ دُونَ أَيِّ طَارِقٍ، مَعْرُوفًا كَانَ أَوْ مَجْهُولًا، فَمَنْ أَحْسَنَ<sup>(٢)</sup> وَفَادَةً غَرِيبٍ ذَهَبَ لِيُرِيَهُ مَنْزِلًا آخَرَ حَيْثُ يُقَامُ بِهِ الْقَرَى

(١) هولندية.

(٢) Et qui modo hospes fuerat, monstrator hospitii. De moribus Germ.

فصل ٢١ وانظر إلى قيصر، حرب الغولتين، باب ٦، فصل ٢١.

أَيْضاً فَتُحَسَّنُ وَفَادَتُهُ بِمِثْلِ اللَّطْفِ عَيْنِهِ، بَيِّنَ أَنَّ الْجِرْمَانَ لَمَّا أَقَامُوا مَمَالِكَ صَارَ  
الْقَرَى عِنْدَهُمْ أَمراً ثَقِيلاً، وَيَظْهَرُ هَذَا مِنْ قَانُونَيْنِ فِي مَجْمُوعَةِ الْبُورْغُونِ  
الْقَانُونِيَّةِ<sup>(١)</sup>، أَحَدُهُمَا يَفْرِضُ عُقُوبَةً عَلَى كُلِّ بَرَبَرِيٍّ يَدُلُّ غَرِيباً عَلَى مَنْزِلِ  
رُومَانِيٍّ، وَالْآخَرُ يَقْضِي بِأَنْ يُعَوَّضَ مَنْ قَبَلَ الْأَهْلِينَ كُلُّ مَنْ يَقْرِي غَرِيباً، فَيُدْفَعُ  
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ نَصِيبَهُ.



## الفصل الثالث

### فقر الشعوب

الشُّعُوبُ الْفَقِيرَةُ نَوْعَانِ: شُعُوبٌ أَفْقَرَتْهَا قَسْوَةُ الْحُكُومَةِ، وَهِيَ عَاجِزَةٌ عَنْ كُلِّ فَضِيلَةٍ تَقْرِيْبًا، ذَلِكَ أَنَّ فَقْرَهَا جُزْءٌ مِنْ عُبُودِيَّتِهَا، وَالشُّعُوبُ فَقِيرَةٌ لِأَنَّهَا مُسْتَخَفَّةٌ، أَوْ لِأَنَّهَا لَمْ تَعْرِفْ رَغَدَ الْعَيْشِ، فَهَذِهِ الشُّعُوبُ الْأَخِيرَةُ يُمَكِّنُهَا أَنْ تَأْتِيَ أُمُورًا عَظِيمَةً، ذَلِكَ أَنَّ الْفَقْرَ جُزْءٌ مِنْ حُرِّيَّتِهَا.

## الفصل الرابع

### التجارة في مختلف الحكومات

للتجارة صلة بالنظام، وتقوم التجارة في حكومة الفرد على الكمالي عادةً، وهي، وإن استندت إلى الاحتياجات الحقيقية أيضاً، يكون غرضها الرئيس أن تنال الأمة جميع ما يمكن أن يتعهد زهوها ورفاهها وأهواءها، أما في حكومة الجماعة فتقوم التجارة على الاقتصاد في الغالب، وبما أن التجار يلقون نظرهم على جميع أمم الأرض فإنهم يحميلون إلى إحداها ما يأخذونه من الأخرى، وعلى هذا الوجه قامت بالتجارة جمهوريات صور وقرطاجة وأثينة ومرسيلية وفلورنسة والبندقية وهولنده.

إن هذا النوع من التجارة خاص بحكومة الجماعة يقوم عن طبيعة وبالحكومة الملكية عن نهضة، وذلك للسبب الآتي: بما أن هذا النوع من التجارة لا يقوم إلا على عادة الكسب القليل، حتى على عادة الكسب أقل مما في أمة أخرى، وعلى عدم التعويض بغير الكسب المتصل، فإن من المتعذر أن يمارسه شعب استقر به الكمالي، فراح ينفق كثيراً ولا يتطلع إلا إلى ما عظم من الأغراض، وفي هذه الآراء أصاب شيشرون<sup>(١)</sup> حيث قال: «لا أحب، مطلقاً، أن يكون الشعب عينه مسيطراً على العالم وقائماً بتجارته في آن»، والواقع أنه يفترض عندئذ أن كل فرد في هذه الدولة، وحتى الدولة بأسرها، تشغلها دائماً مشاريع عظيمة، ومشاريع صغيرة أيضاً، وهذا ما هو متناقض، ولا يعني ذلك

(١) «Nolo eundem populum, imperatorem et portitorem esse terrarum, Cic, de Rep.



أَنَّهُ لَا تَنْهَضُ أَيْضاً أَغْظَمُ الْمَشَارِيعِ فِي هَذِهِ الدُّوَلِ الْقَائِمَةِ عَلَى التِّجَارَةِ  
الْاِقْتِصَادِيَّةِ، وَأَنَّهُ يَنْقُصُهَا الْإِقْدَامُ الْمَفْقُودُ فِي الْمَلَكِيَّاتِ، وَإِلَيْكَ السَّبَبُ:

إِنَّ تِجَارَةً مُعَيَّنَةً تُؤَدِّي إِلَى أُخْرَى، وَالصَّغِيرَةُ تُؤَدِّي إِلَى الْمُتَوَسِّطَةِ،  
وَالْمُتَوَسِّطَةُ إِلَى الْكَبِيرَةِ، وَمَنْ يَكُ ذَا مِثْلِ كَثِيرٍ إِلَى الْكَسْبِ الْقَلِيلِ يَغْدُ  
فِي وَضْعٍ مِنْ لَا يَقِلُّ مِثْلُهُ إِلَى الْكَسْبِ الْكَثِيرِ، ثُمَّ إِنَّ مَشَارِيعَ التُّجَارِ  
الْعَظِيمَةِ لَا بُدَّ أَنْ تَخْتَلِطَ بِالشُّؤُونِ الْعَامَّةِ دَائِماً، غَيْرَ أَنَّ الشُّؤُونَ الْعَامَّةَ فِي  
الْمَلَكِيَّاتِ تَكُونُ فِي مُعْظَمِ الْأَوْقَاتِ مَوْضِعَ آرْتِيَابٍ لَدَى التُّجَارِ بِمِقْدَارٍ مَا تَظْهَرُ  
لَهُمْ مَوْضِعَ أَطْمِئْنَانٍ فِي الدُّوَلِ الْجُمْهُورِيَّةِ، فَالْمَشَارِيعُ التِّجَارِيَّةُ الْكُبْرَى لَيْسَتْ  
لِلْمَلَكِيَّاتِ إِذَا، بَلْ لِحُكُومَةِ الْجَمَاعَةِ، وَعَلَى الْجُمْلَةِ، إِنَّ مَا يُخَامِرُ التَّاجِرَ مِنْ  
أَطْمِئْنَانٍ تَامٍ إِلَى مَا يَمْلِكُهُ فِي هَذِهِ الدُّوَلِ يَخْفِزُهُ إِلَى الْإِقْدَامِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ،  
وَلَا أَنَّهُ يَشْعُرُ بِرُكُونِهِ إِلَى مَا أَكْتَسَبَ فَهُوَ يَجْرُو أَنْ يُعَرِّضَ مَالَهُ أَمْلاً بِالزِّيَادَةِ، وَلَا  
يُجَازِفُ بِغَيْرِ وَسَائِلِ الْكَسْبِ، إِذْ الْحَقِيقَةُ أَنَّ النَّاسَ يَرْجُونَ كَثِيراً مِنْ مَالِهِمْ، وَلَا  
أَرِيدُ أَنْ أَقُولَ : إِنَّ مِنَ الْمَلَكِيَّاتِ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ التِّجَارَةِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ حِجَابٌ، غَيْرَ  
أَنَّ مِنْ طَبِيعَةِ هَذِهِ الْمَلَكِيَّاتِ أَنْ تَكُونَ أَقَلُّ حَمَلاً عَلَى التِّجَارَةِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ مِنْ  
سِوَاهَا، وَلَا أَرِيدُ أَنْ أَقُولَ : إِنَّ الْجُمْهُورِيَّاتِ الَّتِي نَعْرِفُهَا خَالِيَةً مِنْ تِجَارَةِ  
الْكَمَالِيِّ تَمَاماً، غَيْرَ أَنَّ هَذِهِ التِّجَارَةَ أَقَلُّ صِلَةً بِنِظَامِ هَذِهِ الْجُمْهُورِيَّاتِ، وَأَمَّا  
الدُّوَلَةُ الْمُسْتَبِدَّةُ فَمِنْ الْعَبَثِ أَنْ يُحَدَّثَ عَنْهَا، فَمِنْ الْقَوَاعِدِ الْعَامَّةِ أَنَّ الْأُمَّةَ إِذَا  
كَانَتْ مُسْتَعْبَدَةً غَلَبَ السَّعْيُ فِيهَا إِلَى الْإِبْقَاءِ عَلَى السَّعْيِ إِلَى الْكَسْبِ، وَأَنَّ  
الْأُمَّةَ إِذَا كَانَتْ حُرَّةً سُعِيَ فِيهَا إِلَى الْكَسْبِ أَكْثَرَ مِمَّا إِلَى الْإِبْقَاءِ.

## الفصل الخامس

### الشعوب التي قامت بالتجارة الاقتصادية

مَرْسِيلِيَّةٌ، الْمَلَجَأُ الضَّرُورِيُّ وَسَطَ بَحْرِ هَائِجٍ، مَرْسِيلِيَّةٌ، هَذَا الْمَكَانُ الَّذِي تَفْرِضُ الرِّيحُ وَالْكُثْبَانُ وَحَالُ السَّوَاكِحِلِ أَمْرَ الرَّسْوِ فِيهِ، مَرْسِيلِيَّةٌ هَذِهِ أُمِلَتْ بِرِجَالِ الْبَحْرِ.

إِنَّ جَذَبَ<sup>(١)</sup> أَرْضِهَا أَدَّى إِلَى إِقْبَالِ أَهْلِهَا عَلَى التَّجَارَةِ الْأَقْتِصَادِيَّةِ، وَقَدْ وَجَبَ أَنْ يَكُونُوا رِجَالٌ جِدُّ تَعْوِضاً مِنَ الطَّبِيعَةِ الْمُتَمَنِّعَةِ، وَأَنْ يَكُونُوا عَدْلًا لِيَعِيشُوا بَيْنَ أَقْوَامٍ مِنَ الْبَرَابَرَةِ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِمْ أَمْرُ نَجَاحِهِمْ، وَأَنْ يَكُونُوا مُعْتَدِلِينَ لِتَكُونَ حُكُومَتُهُمْ هَادِئَةً دَائِمًا، ثُمَّ أَنْ يَكُونُوا ذَوِي قَنَاعَةٍ لِيَسْتَطِيعُوا الْعَيْشَ دَائِمًا مِنْ تِجَارَةٍ يَزْدَادُ تَمَسُّكُهُمْ بِهَا عِنْدَمَا تَكُونُ أَقْلُ رِبْحًا، وَلَوْحِظَ فِي كُلِّ مَكَانٍ أَنَّ الْعُنْفَ وَالْجَفَاءَ يُؤَدِّيَانِ إِلَى التَّجَارَةِ الْأَقْتِصَادِيَّةِ، وَذَلِكَ عِنْدَمَا يُكْرَهُ الرِّجَالُ عَلَى الْأَعْتِصَامِ بِالْمَنَاقِعِ وَالْجَزَائِرِ، بِوَهَادِ الْبَحْرِ حَتَّى وَصَخْرِهِ، فَهَكَذَا شِيدَتْ صُورُ وَالْبُنْدُوقِيَّةُ وَمُدُنُ هُولَنْدَةِ، حَيْثُ وَجَدَ اللَّاجِثُونَ مَأْمَنَهُمْ، وَكَانَ لَا بُدَّ مِنَ الْعَيْشِ، فَاسْتَمَدُّوهُ مِنَ الْعَالَمِ قَاطِبَةً.

(١) جوستان، باب ٤٣، فصل ٣.



## الفصل السادس

### بعض نتائج الملاحة الكبرى

يَحْدُثُ أحياناً أَنْ تَكُونَ الأُمَّةُ التي تَتَعَاطَى التِّجَارَةَ الأَقْتِصَادِيَّةَ مُحْتَاجَةً إِلَى سِلْعَةٍ بَلَدٍ تَتَّخِذُهَا أَسَاساً لِئَنْ يَلِ سِلْعِ بَلَدٍ آخَرَ فَتَكْتَفِي بِرِبْحٍ قَلِيلٍ جِداً، أَوْ لَا تَنَالُ رِبْحاً أحياناً، مِنْ بَعْضِهَا رَاجِيَةً أَوْ مُوقِنَةً أَنْ تَرْبَحَ كَثِيراً مِنْ بَعْضِهَا الْآخَرِ، وَهَكَذَا عِنْدَمَا كَانَتْ هُولَنْدَةُ تَقُومُ وَحْدَهَا بِالتِّجَارَةِ بَيْنَ جَنُوبِ أَوْرُپَا وَشِمَالِهَا تَقْرِيباً، لَمْ تَكُنْ تَتَفَيَّحُ بِخَمْرِ فَرَنْسَةِ التي تَحْمِلُهَا إِلَى الشُّمَالِ سِوَى أَنَّهَا كَانَتْ تَتَّخِذُهَا أَسَاساً لِتِجَارَتِهَا فِي الشُّمَالِ مِنْ بَعْضِ الوُجُوهِ، وَمِمَّا هُوَ مَعْرُوفٌ غَالِباً فِي هُولَنْدَةِ أَنْ بَعْضَ أَنْوَاعِ السِّلْعِ التي تَأْتِي مِنْ بَعِيدٍ لَا تُبَاعُ فِيهَا بِأَعْلَى مِمَّا تُكَلِّفُهُ فِي مَحَالِّهَا، وَيُعَلَّلُونَ ذَلِكَ بِأَنَّ الرُّبَّانَ الذي يَحْتَاجُ إِلَى تَثْقِيلِ سَفِينَتِهِ يَأْخُذُ رُخَاماً، وَهُوَ يَحْتَاجُ إِلَى خَشَبٍ لِلرُّصِّ فَيَشْتَرِي مِنْهُ، وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّهُ قَامَ بِالكَثِيرِ إِذَا لَمْ يَخْسَرْ بِذَلِكَ شَيْئاً، وَهَكَذَا تَرَى لِهُولَنْدَةِ مَقَالِعَهَا وَغَابِهَا أَيْضاً.

إِنَّ التِّجَارَةَ غَيْرَ الرَّابِحَةِ قَدْ تَكُونُ مَفِيدَةً، وَلَيْسَ هَذَا وَحَسْبُ بَلِ لِلتِّجَارَةِ الْخَاسِرَةِ نَفْسِهَا مَنَافِعٌ، وَقَدْ قِيلَ لِي فِي هُولَنْدَةِ: إِنَّ صَيْدَ الْحُوتِ عَلَى الْعُمُومِ يَكَادُ دَائِماً لَا يَرُدُّ أَكْلَافَهُ، غَيْرَ أَنَّ أَوْلَئِكَ الَّذِينَ اسْتُخْدِمُوا فِي إِنْشَاءِ السَّفِينَةِ وَجَهَّزُوهَا بِالْأَدَوَاتِ وَالْآلَاتِ وَالْأَقْوَاتِ هُمْ أَشَدُّهُمْ عِنَايَةً بِهَذَا الصَّيْدِ، فَإِذَا مَا خَسِرُوا مِنَ الصَّيْدِ رَبِحُوا مِنَ الْأَجْهَزَةِ، وَهَذِهِ التِّجَارَةُ ضَرْبٌ مِنَ النُّصِيبِ، فَيُغْرَى كُلُّ وَاحِدٍ بِالْأَمَلِ فِي سَهْمِ أَسْوَدَ، وَكُلُّ النَّاسِ يُحِبُّونَ اللَّعِبَ، وَيَلْعَبُ أَعْقَلُ النَّاسِ مُخْتَارِينَ حِينَ لَا يُبْصِرُونَ ظَوَاهِرَ اللَّعِبِ وَضَلَالَهُ وَقَسْرَهُ وَإِثْلَافَهُ وَمَا يُوجِبُهُ مِنْ ضَيَاعِ الْوَقْتِ، وَمِنْ فَقْدِ الْحَيَاةِ أَيْضاً.

## الفصل السابع

### روح إنكلترة التجارية

ليس لإنكلترة تعريفٌ مُعيَّنٌ تجاه الأمم الأخرى مُطلقاً، فتعريفُها تتغيَّر عند كلِّ برلمانٍ بما تأخذُه، أو تفرِّضُه، من رسومٍ خاصَّةٍ، وقد أرادت أن تُحافظَ على استِقلالِها في ذلك أيضاً، ولما كانت حريصةً إلى الغاية على التجارة التي تقع فيها فإنَّها لا ترتبطُ في معاهداتٍ إلا قليلاً، ولا تتبَّع غيرَ قوانينِها، وهنالك أممٌ أخرى أخضعت المصالحَ التجارية للمصالحِ السياسيَّةِ، لكنَّ هذه الأمة ما فتئت تُخضعُ مصالحَها السياسيَّةَ لمصالحِ تجارتِها.

إنَّها الأمة التي عرفت أن تُحسنَ الانتفاعَ أكثرَ من سائرِ أممِ العالمِ بالأمورِ الثلاثة العظيمة معاً، وهي: الديانةُ والتجارةُ والحريَّةُ.



## الفصل الثامن

### كيف أُعِيقت التجارة الاقتصادية

وُضِعَتْ فِي بَعْضِ الْمَمْلَكِيَّاتِ قَوَانِينُ مُعَدَّةٌ كُلُّ الإِعْدَادِ لِيُخَفِّضَ الدُّوَلُ الَّتِي تَقُومُ بِالتَّجَارَةِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ، فَقَدْ حُظِرَ عَلَيْهَا أَنْ تَأْتِيَ مِنْ بِلَادِهَا بِغَيْرِ الْخَامِ مِنَ السِّلْعِ، وَلَمْ يُؤْذَنْ لَهَا فِي الْمَجِيءِ لِلتَّجَارَةِ بِغَيْرِ السُّفُنِ الْمَصْنُوعَةِ فِي الْبِلَادِ الَّتِي تَأْتِي إِلَيْهَا، وَيَجِبُ أَنْ تَسْتَطِيعَ الدُّوَلَةُ الَّتِي تَفْرِضُ هَذِهِ الْقَوَانِينَ أَنْ تُتَاجَرَ بِسُهُولَةٍ، وَإِلَّا جَلَبَتْ لِنَفْسِهَا ضَرَرًا مُعَادِلًا عَلَى الْأَقْلَى، وَمِنْ الْأَفْضَلِ التَّعَامُلُ مَعَ أُمَّةٍ تَتَطَلَّبُ قَلِيلًا وَتَجْعَلُهَا ضَرُورَاتِ التَّجَارَةِ تَابِعَةً عَلَى وَجْهِ مَا، أُمَّةٌ تَعْرِفُ، عَنْ سَعَةٍ نَظَرٍ أَوْ اتِّسَاعِ أَعْمَالٍ، أَيْنَ تَسْتَشِيرُ جَمِيعَ مَا يَزِيدُ مِنَ السِّلْعِ، أُمَّةٌ غَنِيَّةٌ قَادِرَةٌ عَلَى الْاَلْتِزَامِ بِكَثِيرٍ مِنَ الْبِيعَاتِ فَتَدْفَعُ الثَّمَنَ سَرِيعًا، أُمَّةٌ لَدَيْهَا مِنَ الضَّرُورَاتِ مَا يَجْعَلُهَا صَادِقَةً، أُمَّةٌ مُجِيبَةٌ لِلسَّلَامِ عَنْ مَبْدَأٍ بِاحِثَةٍ عَنِ الْكَسْبِ، لَا عَنِ الْفَتْحِ، أَقُولُ : إِنَّ مِنَ الْأَفْضَلِ التَّعَامُلَ مَعَ هَذِهِ الْأُمَّةِ لَا مَعَ أُمَّةٍ أُخْرَى مُنَافِسَةٍ لَا تَمْنَحُ هَذِهِ الْمَنَافِعَ.

## الفصل التاسع

### المنع في موضوع التجارة

مِنَ القَوَاعِدِ الصَّحِيحَةِ أَلَّا تُنَمَّعَ التَّجَارَةُ مَعَ أُمَّةٍ إِلَّا لِأَسْبَابٍ خَطِيرَةٍ.  
 إِنَّ الْيَابَانِيِّينَ لَا يُتَاجَرُونَ إِلَّا مَعَ أُمَّتَيْنِ: الصِّينِيَّةِ وَالْهَوْلَنْدِيَّةِ، فَيَكْسِبُ  
 الصِّينِيُّونَ<sup>(١)</sup> أَلْفًا فِي الْمِئَةِ مِنَ السُّكَّرِ، وَمِثْلَ هَذَا الْمِقْدَارِ مِنَ الْمُبَادَلَاتِ أَخْيَانًا،  
 وَيَنَالُ الْهَوْلَنْدِيُّونَ أَرْبَاحًا مُمَازِلَةً تَقْرِيبًا، وَتُخَدَعُ حَتْمًا كُلُّ أُمَّةٍ تَسِيرُ عَلَى الْمَبَادِيِ  
 الْيَابَانِيَّةِ، فَالْمُزَاحِمَةُ هِيَ الَّتِي تَضَعُ ثَمَنًا عَادِلًا لِلسَّلْعِ وَتَجْعَلُ بَيْنَهَا نِسْبًا حَقِيقِيَّةً،  
 ثُمَّ يَنْبَغِي لِلدَّوْلَةِ أَلَّا تَفْرِضَ عَلَى نَفْسِهَا بَيْعَ سِلْعِهَا مِنْ أُمَّةٍ وَاحِدَةٍ بِحُجَّةٍ أَنَّ هَذِهِ  
 الْأَخِيرَةَ تَأْخُذُهَا جَمِيعُهَا بِثَمَنِ مُعَيَّنٍ، وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ الْهَوْلَنْدِيُّونَ، حِينَ تَصَافَقُوا،  
 وَمَدِينَةُ دَنْزِيغَ عَلَى بُرْهِمٍ، وَكَثِيرٌ مِنْ مُلُوكِ الْهِنْدِ عَقَدُوا مِثْلَ هَذِهِ الْبُيُوعِ حَوْلَ  
 الثَّوَابِلِ مَعَ الْهَوْلَنْدِيِّينَ<sup>(٢)</sup>؛ إِنَّ هَذِهِ الْعُقُودَ لَا تَصْلُحُ إِلَّا لِأُمَّةٍ فَقِيرَةٍ رَاغِبَةٍ فِي  
 ضَيَاعِ أَمَلِ الْأَغْنَاءِ عَلَى أَنْ يَكُونَ لَهَا عَيْشٌ مَضْمُونٌ، أَوْ لِأُمَّةٍ تَقُومُ عُبُودِيَّتُهَا  
 عَلَى الْإِقْلَاعِ عَنِ اسْتِعْمَالِ أَشْيَاءَ مَنَحَتْهَا الطَّبِيعَةُ إِيَّاهَا، أَوْ عَلَى تَعَاطِيِ تِجَارَةٍ  
 خَاسِرَةٍ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ.

(١) الأب دو هالد، جزء ٢، صفحة ١٧٠.

(٢) البرتغاليون هم أول من قام بهذا، رحلات فرنسوا بيرار، فصل ١٥ قسم ٢.

## الفصل العاشر

### مؤسسة خاصة بالتجارة الاقتصادية

أُنشئت لحسن الحظ، في الدول التي تقوم بالتجارة الاقتصادية مصارف، وهذه المصارف بما لها من اعتبار جعلت للأموال رُموزاً جديدة، ولكن من الخطأ نقلها إلى دول تقوم بتجارة الكمال، فوضعها في البلدان التي تقوم بحكومتها فرد يغني اقتراض مال من جهة وسُلطان من جهة أخرى، أي إمكانية حيازة كل شيء مع انعدام كل سلطان من ناحية، وسُلطان مع انعدام كل إمكانية من ناحية أخرى، وليس في حكومة مثل هذه غير الأمير من يكون عنده، أو من يستطيع أن يكون عنده، خزائنه، وتصبح الخزائنة خزائنة الأمير في كل مكان يوجد واحدة منها زاخرة، وللسبب عينه يندُر أن تلائم حكومة الفرد شركات التجار الذين يتشاركون قياماً بتجارة معينة، فمن طبيعة هذه الشركات أن تمنح الثروات الخاصة قوة الثروات العامة، غير أن هذه القوة في هذه الدول لا يمكن إلا أن تكون قبضة الأمير، وأقول، فضلاً عن ذلك: إنها لا تصلح، دائماً، في الدول التي تمارس التجارة الاقتصادية، وإذا كانت المعاملات غير بالغة من العظم ما تكون معه فوق طاقة الأفراد كان من الخير ألا تُقيّد حرية التجارة بامتنيازات مانعة.



## الفصل الحادي عشر

### مواصلة الموضوع نفسه

يُمْكِنُ إِقَامَةُ مِينَاءٍ حُرٍّ فِي الدُّوَلِ الَّتِي تَتَعَاطَى التُّجَارَةَ الْاِقْتِصَادِيَّةَ، وَيُنْعِمُ اِقْتِصَادُ الدَّوْلَةِ، الَّذِي يَتَّبِعُ قَنَاعَةَ الْاَفْرَادِ دَائِمًا، بِالرُّوحِ عَلَى تِجَارَتِهَا الْاِقْتِصَادِيَّةِ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ، وَمَا تَخْسَرُهُ مِنْ ضَرَائِبَ بِالْمُؤَسَّسَةِ الَّتِي تَكَلَّمْنَا عَنْهَا يُعَوِّضُ مِنْهُ بِمَا يُمْكِنُ أَنْ تَنَالَهُ مِنْ ثَرَاءِ الْجُمْهُورِيَّةِ الدَّرْبِ؛ غَيْرَ أَنَّ وُجُودَ مِثْلِ هَذِهِ الْمُؤَسَّسَةِ أَمْرٌ مُخَالِفٌ لِلصَّوَابِ فِي الْحُكُومَةِ الْمَلَكِيَّةِ، فَلَنْ يَكُونَ لَهَا مِنْ النُّتَائِجِ غَيْرُ التَّنْفِيسِ عَنِ الْكَمَالِيِّ مِنْ ثِقَلِ الضَّرَائِبِ وَيُحْرَمُ مِنَ الْخَيْرِ الْوَحِيدِ الَّذِي يُمْكِنُ هَذَا الْكَمَالِيُّ أَنْ يُؤَدِّيَ إِلَيْهِ، وَمِنْ الزَّاجِرِ الْوَحِيدِ الَّذِي قَدْ يَغْتَرِضُهُ فِي مِثْلِ هَذَا النِّظَامِ.

## الفصل الثاني عشر

### حُرِّيَّةُ التِّجَارَةِ

لَيْسَتْ حُرِّيَّةُ التِّجَارَةِ أَنْ يُتْرَكَ لِلتُّجَّارِ أَنْ يَفْعَلُوا مَا يُرِيدُونَ، فِهَذَا يَنْطَوِي عَلَى عُبُودِيَّتِهَا بِالْأُخْرَى، وَمَا يُضَايِقُ التَّاجِرَ لَا يُضَايِقُ التِّجَارَةَ حَقًّا، ففِي بِلَادِ الحُرِّيَّةِ يَعْتَرِضُ التَّاجِرُ مِنَ الْأُمُورِ مَا لَا يُخَصِّصُهُ عَدُّ، بَيْنَمَا هُوَ أَقَلُّ عَرَقَلَةٌ بِالْقَوَانِينِ فِي بِلَادِ العُبُودِيَّةِ.

إِنَّ إِنْكَلْتَرَةَ تُحَرِّمُ تَصْدِيرَ أَصْوَافِهَا، وَتَرْغَبُ أَنْ يُنْقَلَ الفَحْمُ إِلَى الْعَاصِمَةِ بَحْرًا، وَلَا تَأْذُنُ، مُطْلَقًا، أَنْ يُصَدَّرَ خَيْلُهَا مِنْ غَيْرِ جَزٍّ، وَيَجِبُ عَلَى سُفُنِ<sup>(١)</sup> مُسْتَعْمَرَاتِهَا الَّتِي تُتَاجَرُ فِي أُوْرَبَةِ أَنْ تَرْسُو فِيهَا، فَهِيَ تَعُوقُ التَّاجِرَ، وَلَكِنْ نَفْعًا لِلتِّجَارَةِ.

(١) مرسوم الملاحة لسنة ١٦٦٠، ولم يقع في غير زمن الحرب أن أرسل رجال بوستن وفيلادلفية سفنهم حتى البحر المتوسط رأسا حملا لبياعاتهم.

## الفصل الثالث عشر

### الذي يقوِّض هذه الحرية

تُوجد كمارك حيث تُوجد تجارة، فغاية التجارة هي إصدار السلع وأستيرادها نفعاً للدولة، وغاية الكمارك هي بعض الرسوم على هذا الإصدار وهذا الاستيراد نفعاً للدولة أيضاً، فيجب أن تلتزم الدولة الحياة بين كماركها وتجارتهما، وأن تتصرف بأسلوب لا يشتبك معه هذان الشئان مطلقاً، فيتمتع عندئذ بحرية التجارة، والمالية تقوِّض التجارة ببغيتها وجورها وبإفراطها فيما تفرض، ولكنها تقوِّضها أيضاً، بما هو مستقل عن هذا، تقوِّضها بما تحدث من الصعوبات وبما تقتضي من الشكليات، ففي إنكلترة، حيث الكمارك منظمّة عن طريق إدارة الحضر "الريجي"، تُوجد سهولة فريدة للتجارة، فكلمة خطية تُنجز أعظم المعاملات، ولا ينبغي أن يضيع التاجر ما لا نهاية له من الوقت وأن يكون له سفرة مُرسَلون لحسم جميع مشاكل الملتزمين أو الإذعان لها.



## الفصل الرابع عشر

### القوانين التجارية التي توجب مصادرة السلع

يَحْظُرُ مَرْسُومُ الْإِنْكَلِيزِ الْأَكْبَرُ حَجَزَ سِلْعِ الْأَجَانِبِ مِنَ التُّجَارِ وَمُصَادَرَتَهَا فِي حَالِ الْحَرْبِ مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُقَابَلَةً بِالْمِثْلِ، وَمِنَ الْجَمِيلِ وَالرَّائِعِ فِي الْأَمْرِ أَنَّ الْأُمَّةَ الْإِنْكَلِيزِيَّةَ جَعَلَتْ مِنْ ذَلِكَ مَادَّةً مِنْ مَوَادِّ حُرِّيَّتِهَا، وَفِي الْحَرْبِ الْإِنْكَلِيزِيَّةِ الْإِسْپَانِيَّةِ سَنَةِ ١٧٤٠ وَضَعَتْ إِسْپَانِيَّةً قَانُونًا<sup>(١)</sup> يُعَاقِبُ بِالْإِعْدَامِ مَنْ يُدْخِلُونَ إِلَى دَوْلِ إِسْپَانِيَّةٍ سِلْعًا مِنْ إِنْكَلِتْرَةٍ وَمَنْ يَجْلِبُونَ إِلَى دَوْلِ إِنْكَلِتْرَةٍ سِلْعًا مِنْ إِسْپَانِيَّةٍ، فَأَرَى أَنَّ هَذَا الْقَانُونَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَجِدَ لَهُ نَظِيرًا فِي غَيْرِ قَوَانِينِ الْيَابَانِ؛ إِنَّهُ يَضِدُّ طَبَائِعَنَا وَرُوحَ التُّجَارَةِ وَمَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَنْسِجَامٍ بَيْنَ نِسْبَةِ الْعُقُوبَاتِ، وَيَخْلِطُ بَيْنَ جَمِيعِ الْمَبَادِي فَيَجْعَلُ جَرِيمَةَ دَوْلَةٍ مَا لَيْسَ غَيْرَ مُخَالَفَةٍ ضَابِطَةٍ.

(١) نشر في قادنس في شهر مارس سنة ١٧٤٠.

## الفصل الخامس عشر

### حبس المدين

من نظام سولون<sup>(١)</sup> في أثينة ألا يُحبس من أجل دين مديني، وقد اقتبس<sup>(٢)</sup> هذا القانون من مصر، وكان بكوريس قد وضعه، وسيزوستريس جددّه.

إن هذا القانون بالغ الصّلاح في المعاملات<sup>(٣)</sup> المدنيّة العاديّة، لكننا على حق في عدم مراعاته بالمعاملات التجاريّة، ذلك أن التجار مضطرون إلى تسليم مبالغ كبيرة لمُدّة قصيرة في الغالب، وإلى إعطائها وأستردادها، فيتعيّن على المدين، دائماً، أن يوفّي بتعهداته في الأجل المحدّد، وهذا ما يفترض الحبس من أجل الدين، ولا ينبغي للقانون في المعاملات التي تنبثق من العقود المدنيّة العاديّة أن يقضي بحبس المدين، ذلك أنه يُعنى بحريّة مواطن أكثر من عنايته بيسر مواطن آخر، ولكن يجب على القانون، في العقود التي تنبثق من التجارة، أن يكون أكثر اكتراثاً للرّخاء العام ممّا لحريّة المواطن، وهذا ما لا يحول دون القيود والشروط التي يُمكن أن تقتضيها الإنسانيّة والضابطة الصّالحة.

(١) بلوتارك، في الرسالة : «لا يجوز الاستدانة مع الربا»، فصل ٤.

(٢) ديودورس، باب ١، قسم ٢، فصل ٧٩.

(٣) إستحقّ مشترعو اليونان اللوم لانهم حظّروا أخذ أسلحة الرّجل ومحراثه ضماناً وأباحوا القبض على الرّجل نفسه، ديودورس، باب ١، قسم ٢، فصل ٧٩.

## الفصل السادس عشر

### قانون رابع

مِنَ القوانينِ الصَّالِحَةِ جِدًّا قانونُ جَنيفَ الذي يَحْظُرُ مَنَاصِبَ القُضَاءِ،  
وَدُخُولَ المَجْلِسِ الكَبِيرِ أَيْضًا، عَلَى أبنَاءِ مَنْ عَاشُوا، أَوْ مَاتُوا، عَلَى غَيْرِ مُلَاءَةٍ،  
مَا لَمْ يُؤَدُّوا دُيُونَ آبَائِهِمْ، إِنَّ هَذَا القانونَ يُؤَمِّنُ الثِّقَّةَ لِلتُّجَّارِ والقُضَاةِ، وَلِلْمَدِينَةِ  
نَفْسِهَا، وَلِلثِّقَةِ الفَرْدِيَّةِ فِيهِ قُوَّةُ الثِّقَةِ العامَّةِ أَيْضًا.



## الفصل السابع عشر

### قانون رودس

ذَهَبَ أَهْلُ رُودُس إِلَى مَا هُوَ أَبْعَدُ مِنْ ذَلِكَ، فَقَدْ رَوَى سِيكْسْتُوسُ أَنْبَرِيكُوسُ<sup>(١)</sup> أَنَّ الْأَبْنَ عِنْدَهُمْ لَا يَسْتَطِيعُ إِغْفَاءَ نَفْسِهِ مِنْ دَفْعِ دُيُونِ أَبِيهِ بِتَنْزِيلِهِ عَنْ مِيرَاثِهِ، وَكَانَ قَانُونُ رُودُس قَدْ وُضِعَ لِجُمْهُورِيَّةٍ قَائِمَةٍ عَلَى التَّجَارَةِ، وَعَامِلُ التَّجَارَةِ كَمَا أُعْتَقِدُ هُوَ الَّذِي كَانَ يَقْضِي بِوَضْعِ الْقَيْدِ الْقَائِلِ: إِنَّ الدُّيُونَ الَّتِي يَغْقِدُهَا الْأَبُ مُنْذُ بَدَأَ الْأَبْنُ بِتَعَاطِي التَّجَارَةِ لَا تُؤَثِّرُ فِي الْأَمْوَالِ الَّتِي يَكْتَسِبُهَا هَذَا الْأَبْنُ، فَعَلَى التَّاجِرِ أَنْ يَعْرِفَ التَّزَامَاتِهِ دَائِمًا، وَأَنْ يُدَبِّرَ أُمُورَهُ وَفَقَ ثَرَوَتِهِ فِي كُلِّ حِينٍ.

(١) الافتراضات، باب ١، فصل ١٤.

## الفصل الثامن عشر

### قضاة للتجارة

كان إكزيئوفون يزعم في كتاب «الواردات» أن يُنعم بجوائز على حُكام التجارة الذين يُنجزون القضايا بما يُمكن من السرعة، فكان يشعر بالحاجة إلى قضائنا القنصلي، فقضايا التجارة لا تحتل الشكليات إلا قليلاً جداً، إنها مشاكل يومية تتبعها مشاكل من النوع عينه كل يوم، فيجب الفصل فيها يومياً إذن، ويختلف الأمر بالنسبة إلى مشاكل الحياة التي لها تأثيرها الكبير على المستقبل ولكنها نادراً ما تحدث، فلا يتزوج غير مرة، ولا تُعقد كل يوم هبات ووصايا، ولا تُبلغ سن الرشد سوى مرة واحدة، وقال أفلاطون<sup>(١)</sup> بأن تكون القوانين المدنية نصف ما هي عليه في المدينة التي لا تجارة بحرية فيها مطلقاً، وهذا صحيح، فالتجارة تُدخل إلى البلاد نفسها أنواعاً من الشعوب وعدداً كبيراً من العقود وأصناف الأموال وأوجه الكسب، وهكذا يكون في المدينة التجارية قضاة<sup>(\*)</sup> قليل وقوانين كثيرة.

(١) القوانين، باب ٨.

(\*) أي قضاة مدنيون.

## الفصل التاسع عشر

### لا ينبغي للأمير أن يتاجر

أَبْصَرَ تِيُوفِيل<sup>(١)</sup> مَرْكَبًا يَحْمِلُ سِلْعًا لِرِزْوَجَتِهِ تِيُودُورَا فَأَخْرَقَهُ، وَقَالَ لَهَا: «إِنِّي قَيْصَرٌ، وَتَجْعَلِينَ مِنِّي رُبَّانَ سَفِينَةٍ، فَمِنْ أَيِّ شَيْءٍ يَسْتَطِيعُ الْفُقَرَاءُ أَنْ يَكْسِبُوا عَيْشَهُمْ إِذَا مَا قُمْنَا نَحْنُ بِحِرْفَتِهِمْ أَيْضًا؟»، وَكَانَ يُمَكِّنُهُ أَنْ يُضِيفَ: مَنْ ذَا الَّذِي يَقْدِرُ عَلَى رَدِّعِنَا إِذَا مَا قُمْنَا بِأَحْتِكَارَاتٍ؟ وَمَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَطِيعُ أَنْ يَحْمِلَنَا عَلَى الْإِيفَاءِ بِعُهُودِنَا؟ وَسَوْفَ يَوَدُّ الْبَطَائِنُ أَنْ يَقَوْمُوا بِمِثْلِ التُّجَارَةِ الَّتِي نَقُومُ بِهَا، فَيَكُونُونَ أَعْظَمَ طَمَعًا وَأَكْثَرَ جَوْرًا مِنَّا، وَيَعْتَمِدُ الشُّعْبُ عَلَى عَدْلِنَا دُونَ يُسْرِنَا، وَكَثِيرٌ مِنَ الضَّرَائِبِ الَّتِي هِيَ سَبَبُ بُؤْسِهِ أَدِلَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ عَلَى بُؤْسِنَا.

(١) زونار.



## الفصل العشرون

### مواصلة الموضوع نفسه

عندما سيطر البرتغاليون والقشتاليون على الهند الشرقية، كان للتجارة فروع بالغة من الشراء، فبادر أمراؤهم إلى وضع يدهم عليها، مما أدى إلى خراب مؤسساتهم في تلك الأقسام، وكان نائب المليك في غوا يخص أفراداً بامتيازات، فكانت الثقة معدومة تماماً بهؤلاء الناس، وقد انقطعت التجارة بدوام تغيير من يفوض إليهم أمرها، فما من يرعى هذه التجارة، أو يبالي بضائعها على خلفه، ويظل الربح وفقاً على أفراد، ولا يمتد مداه بما فيه الكفاية.

## الفصل الحادي والعشرون

### تجارة طبقة الأشراف في الملكية

إنَّ مِمَّا يُناقِضُ رُوحَ التُّجَارَةِ أَنْ تَقُومَ بِهَا طَبَقَةُ الْأَشْرَافِ فِي الْمَلَكِيَّةِ، وَمِنْ قَوْلِ الْقَيْصَرَيْنِ، هُنُورِيُوسَ وَتِيُودُوز<sup>(١)</sup>: «إِنَّ هَذَا ضَارٌّ بِالْمُدُنِ، فَهُوَ يَقْضِي عَلَى سُهولةِ الْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ بَيْنَ التُّجَّارِ وَالْعَوَامِّ»، وَإِنَّ مِمَّا يُناقِضُ رُوحَ الْمَلَكِيَّةِ أَنْ تَقُومَ طَبَقَةُ الْأَشْرَافِ بِالتُّجَارَةِ، فَالْعَادَةُ الَّتِي أَبَاحَتْ لِبَطَنَةِ الْأَشْرَافِ فِي إِنْكَلْتَرَةِ أَنْ تُتَاجَرَ هِيَ مِنْ أَهَمِّ الْأُمُورِ الَّتِي أُسْهِمَ لَهَا فِي إِضْعَافِ الْحُكُومَةِ الْمَلَكِيَّةِ.

## الفصل الثاني والعشرون

### تأمل خاص

مِنَ النَّاسِ مَنْ تَأَثَّرُوا بِمَا يُزَاوِلُ فِي بَعْضِ الدُّوَلِ فِرَآؤَا وَجُوبَ فَرَضِ قَوَانِينِ فِي فَرَنْسَةِ تُلْزِمُ الْأَشْرَافَ بِتَعَاطِي التَّجَارَةِ، إِنَّهَا وَسِيلَةٌ لِلْقَضَاءِ عَلَى طَبَقَةِ الْأَشْرَافِ مِنْ غَيْرِ نَفْعٍ لِلتُّجَّارِ، وَتَنْطَوِي عَادَةُ هَذَا الْبَلَدِ عَلَى حِكْمَةٍ بِالْغَةِ، وَهِيَ أَنَّ تَجَارَهُ لَيْسُوا أَشْرَافًا، وَلَكِنَّهُمْ يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يُصْبِحُوا مِنْهُمْ، وَلَدَيْهِمْ مِنَ الْأَمْالِ مَا يَغْدُونَ مَعَهَا مِنْ طَبَقَةِ الْأَشْرَافِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَحِيقَ بِهِمْ مَخْذُورُهَا الْحَاضِرُ، وَلَيْسَ لَدَيْهِمْ مِنَ الْوَسَائِلِ لِلخُرُوجِ مِنْ مِهْنَتِهِمْ مَا هُوَ أَضْمَنُ مِنْ حُسْنِ الْقِيَامِ بِهَا أَوْ مِنَ الْقِيَامِ بِهَا بِشَرَفٍ، الْأَمْرُ الْمُرتَبِطُ فِي الْأَهْلِيَّةِ عَادَةً، وَلَيْسَ فِي غَيْرِ الدُّوَلِ الْمُسْتَبَدَّةِ<sup>(١)</sup> مَا تُفِيدُ، وَمَا يُمَكِّنُ أَنْ تُفِيدَ، الْقَوَانِينُ الَّتِي تَفْرِضُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ أَنْ يَبْقَى عَلَى مِهْنَتِهِ وَأَنْ يَنْقُلَهَا إِلَى أَوْلَادِهِ، ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ فِي الدُّوَلِ الْمُسْتَبَدَّةِ وَلَا يُمَكِّنُ أَحَدٌ فِيهَا أَنْ يُبَارِيَ غَيْرَهُ، وَلَا يَقْلُ أَحَدٌ إِلَّا كُلُّ وَاحِدٍ يَتَّقِنُ مِهْنَتَهُ إِذَا هُوَ لَمْ يَسْتَطِيعْ أَنْ يَتَحَوَّلَ عَنْهَا إِلَى غَيْرِهَا، وَأَقُولُ إِنَّ الْمَرْءَ يَقُومُ بِمِهْنَتِهِ أَحْسَنَ مِنْ قَبْلُ إِذَا مَا أَمَلَ مَنْ يُجِيدُهَا فِي بُلُوغِ غَيْرِهَا.

إِنَّ اكْتِسَابَ الشَّرَفِ بِالْمَالِ يُشَجِّعُ التُّجَّارَ كَثِيرًا عَلَى أَنْ يَغْدُوا مِنَ الْحَالِ مَا يَبْلُغُونَهُ مَعَهُ، وَلَا أَبْحَثُ فِيمَا إِذَا كَانَ يُسْتَحْسَنُ أَنْ تُنَمَحَ الثَّرَوَاتُ ثَمَنَ الْفَضِيلَةِ، فَمِنْ الْحُكُومَاتِ مَا قَدْ يَكُونُ ذَلِكَ فِيهَا مُفِيدًا إِلَى الْغَايَةِ، وَفِي فَرَنْسَةِ مِهْنَةُ الْحُلَّةِ الَّتِي بَيْنَ طَبَقَةِ الشَّرَفِ الْكُبْرَى وَالشَّعْبِ، هَذِهِ الْمِهْنَةُ الَّتِي لَهَا جَمِيعُ امْتِيَازَاتِ تِلْكَ الطَّبَقَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ لَهَا رَوْنَقُهَا، هَذِهِ الْمِهْنَةُ الَّتِي تَدْعُ الْأَفْرَادَ فِي حَالَةِ

(١) وفي الغالب هذا ما هو قائم هنالك فعلاً.

مِنَ الْكَفَافِ عَلَى حِينٍ تَكُونُ الْهَيْئَةُ الْمُؤْتَمَنَةُ عَلَى الْقَوَانِينِ فِي عِزٍّ، هَذِهِ الْمِهْنَةُ الَّتِي لَا يُمَارَزُ فِيهَا بِغَيْرِ الْأَهْلِيَّةِ وَالْفَضِيلَةِ، هَذِهِ الْمِهْنَةُ الْمُكْرَّمَةُ، وَلَكِنْ مَعَ التَّطَلُّعِ إِلَى مَا هُوَ أَسْمَى مِنْهَا، مَعَ التَّطَلُّعِ إِلَى طَبَقَةِ الْأَشْرَافِ الْمُقَاتِلَةِ بِأَسْرِهَا، هَذِهِ الطَّبَقَةُ الَّتِي تَرَى وَجُوبَ الْأَعْتِنَاءِ مَهْمَا كَانَتْ دَرَجَةُ الثَّرَوَاتِ الَّتِي يُظْهَرُ فِيهَا، عَلَى أَنْ تُعْتَبَرَ زِيَادَةُ الْمَالِ مِنَ الْفَضَائِحِ إِذَا لَمْ يَبْدَأْ بِإِسْرَافِهِ، هَذَا الْقِسْمُ مِنَ الْأُمَّةِ الَّذِي يَخْدُمُ بِرَأْسِ الْمَالِ دَائِمًا، وَالَّذِي إِذَا مَا أَفْتَقَرَ فَسَحَ فِي الْمَجَالِ لِقِسْمٍ آخَرَ يَخْدُمُ بِرَأْسِ مَالِهِ أَيْضًا، هَذَا الْقِسْمُ الَّذِي يَذْهَبُ إِلَى الْحَرْبِ لِكَيْلَا يَجْرُؤَ أَحَدٌ عَلَى الْأَدْعَاءِ بِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِيهَا، هَذَا الْقِسْمُ الَّذِي يَرْجُو ضُرُوبَ الْمَجْدِ إِذَا لَمْ يَرْجُ الثَّرَاءَ وَالَّذِي يَتَعَزَّى بِمَا نَالَ مِنَ الْعِزِّ إِذَا لَمْ يَتَلِ الْغِنَى، إِنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ كُلَّهَا سَاعَدَتْ عَلَى عَظَمَةِ هَذِهِ الْمَمْلَكَةِ لَا رَيْبَ، وَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْمَمْلَكَةُ قَدْ زَادَتْ سُلْطَانَهَا بِلا أَنْقِطَاعٍ مِنْذُ قَرْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةِ قُرُونٍ وَجَبَ عَزُؤُ ذَلِكَ إِلَى صَلَاحِ قَوَانِينِهَا، لَا إِلَى الثَّرَاءِ الَّذِي لَيْسَتْ لَهُ هَذِهِ الْأَفَانِينُ مِنَ الثَّبَاتِ.



## الفصل الثالث والعشرون

### الأمم التي لا تفيدُها التجارةُ

تَقُومُ الثَّرَوَاتُ عَلَى الْأَرَاضِي وَالْمَنْقُولَاتِ، وَتَكُونُ الْأَرَاضِي مِلْكَ أَهْلِ الْبَلَدِ عَادَةً، وَفِي مُعْظَمِ الدُّوَلِ مِنَ الْقَوَائِينِ مَا يُنْفَرُ الْأَجَانِبَ مِنْ تَمَلُّكِ أَرْضٍ فِيهَا، حَتَّى أَنْ هُنَاكَ مِنْهَا مَا لَا يُسْتَثْمَرُ بغيرِ وُجُودِ السَّيِّدِ، وَهَذَا النَّوعُ مِنَ الثَّرَوَاتِ خَاصٌّ إِذَا بِكُلِّ دَوْلَةٍ إِجْمَالًا، غَيْرَ أَنَّ الْمَنْقُولَاتِ، كَالنَّقْدِ وَالسُّنَدَاتِ وَالسَّفَائِجِ وَأَسْهُمِ الشَّرِكَاتِ وَالسُّفُنِ وَجَمِيعِ السَّلْعِ، خَاصَّةٌ بِكُلِّ النَّاسِ الَّذِينَ لَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُمْ، مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ، غَيْرُ دَوْلَةٍ وَاحِدَةٍ يَكُونُ جَمِيعُ الْجَمَاعَاتِ أَغْضَاءً فِيهَا، وَيَكُونُ الشَّعْبُ، الَّذِي هُوَ أَكْثَرُ مِنْ سِوَاهُ حَيَازَةً لِهَذِهِ الْمَنْقُولَاتِ فِي الْعَالَمِ، أَغْنَى مِنْ غَيْرِهِ، وَيَكُونُ عِنْدَ بَعْضِ الدُّوَلِ مَقَادِيرُ عَظِيمَةٌ مِنْ ذَلِكَ، تَنَالُهَا بِبِيعَاتِهَا وَجِدُّ عُمَالِهَا وَحِذْقِهِمْ وَآكْتِشَافَتِهِمْ، وَبِالْمُصَادَقَةِ أَيْضًا، وَتَتَنَارَعُ الْأُمَمُ مَنْقُولَاتِ جَمِيعِ الْعَالَمِ عَنْ بُخْلِ، وَقَدْ تَوَجَّدَ دَوْلَةٌ بِالِغَةِ مِنَ الْبُؤْسِ مَا تُحْرَمُ مَعَهُ مَنْقُولَاتُ الْبُلْدَانِ الْأُخْرَى، وَمَا تَكَادُ تُحْرَمُ مَعَهُ حَتَّى مَنْقُولَاتُهَا، أَيْ لَا يَكُونُ مَالِكُو الْأَرَاضِي فِيهَا غَيْرَ مُسْتَعْمَرِينَ مِنَ الْأَجَانِبِ، وَيُغَوِّرُ هَذِهِ الدَّوْلَةُ كُلُّ شَيْءٍ، وَلَا تَقْدِرُ عَلَى كَسْبِ شَيْءٍ، وَالْأَفْضَلُ أَلَّا يَكُونَ لَهَا تِجَارَةٌ مَعَ أُمَّةٍ فِي الْعَالَمِ، فَالتَّجَارَةُ هِيَ الَّتِي سَاقَتْهَا إِلَى الْفَقْرِ فِي الْأَحْوَالِ الَّتِي هِيَ عَلَيْهَا، وَالْبَلَدُ الَّذِي يُصَدِّرُ مِنَ السَّلْعِ أَوْ الْبِيعَاتِ أَقَلَّ مِمَّا يَسْتَوْرِدُ يَعْتَدِلُ بِإِفْتِقَارِهِ، فَهُوَ يُقِلُّ مِنَ الْأَسْتِيرَادِ دَائِمًا حَتَّى الْحِينَ الَّذِي لَا يَسْتَوْرِدُ فِيهِ شَيْئًا عَنْ فَقْرٍ مُتَنَاهٍ، وَيَعُودُ النَّقْدُ إِلَى الْبُلْدَانِ التَّجَارِيَّةِ الَّتِي اخْتَفَى النَّقْدُ مِنْهَا بَغْتَةً، وَذَلِكَ لِأَنَّ الدُّوَلِ الَّتِي أَخَذَتْهُ تُصْبِحُ مَدِينَةً بِهِ، أَمَّا الدُّوَلُ الَّتِي تَكَلَّمْنَا عَنْهَا فَلَا يَعُودُ النَّقْدُ إِلَيْهَا أَبَدًا،

وذلك لأنَّ الدَّوْلَ التي أَخَذَتْهُ لَيْسَتْ مَدِينَةً بِشَيْءٍ مِنْهُ، وَتَصْلُحُ بُولُونِيَّةٌ أَنْ تُتَّخَذَ مِثَالاً هُنَا، فَلَيْسَ عِنْدَهَا مِنْ الْأَشْيَاءِ مَا نُسَمِّيهِ مَنَقُولَاتٍ عَالَمِيَّةً خِلَافَ بَرِّ أَرْضِيهَا، وَيَمْلِكُ بَعْضُ الْأَسْيَادِ وَلَايَاتٍ بِأَسْرِهَا، فَيَضْغَطُونَ الْفَلَاحَ نَيْلًا لِأَعْظَمِ مِقْدَارٍ مِنَ الْقَمْحِ الَّذِي يَسْتَطِيعُونَ تَصْدِيرَهُ إِلَى الْخَارِجِ حَتَّى يَظْفَرُوا بِمَا يَقْتَضِيهِ تَرْفُهُمْ مِنَ الْأَشْيَاءِ، وَلَوْ كَانَتْ بُولُونِيَّةٌ لَا تُتَاجَرُ مَعَ أَيَّةِ أُمَّةٍ أُخْرَى لَكَانَ رَعَايَاهَا أَسْعَدَ حَالًا، وَذَلِكَ أَنَّ كُبَرَاءَهَا الَّذِينَ لَا يَكُونُ لَدَيْهِمْ غَيْرُ بَرٍّهُمْ يُعْطُونَ فَلَاحِيَهُمْ إِيَّاهُ لِيَعِيشُوا، فَتُصْبِحُ مَزَارِعُ عَظِيمَةٍ عَيْنًا ثَقِيلًا عَلَيْهِمْ وَيُقَسِّمُونَهَا بَيْنَ فَلَاحِيَهُمْ، وَبِمَا أَنَّ جَمِيعَ النَّاسِ يَجِدُونَ جُلُودًا وَصُوفًا فِي مَوَاشِيهِمْ فَإِنَّهُ لَا يُنْفَقُ هُنَاكَ مَالٌ كَثِيرٌ فِي سَبِيلِ الثِّيَابِ، وَيُشَجِّعُ الْكُبَرَاءُ الَّذِينَ يُحِبُّونَ الْكَمَالِيَّ دَائِمًا، وَالَّذِينَ لَا يُمَكِّنُهُمْ أَنْ يَجِدُوهُ فِي غَيْرِ بَلَدِهِمْ، مَنْ هُمْ فَقَرَاءٌ عَلَى الْعَمَلِ، وَأَقُولُ إِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ تَكُونُ أَكْثَرَ أَرْزِهَارًا مَا لَمْ تَعُدْ مِنَ الْبَرَابِرَةِ، وَهَذَا أَمْرٌ تَسْتَطِيعُ الْقَوَانِينُ أَنْ تَتَلَفَاهُ.

لِنَنْظُرِ الْآنَ إِلَى الْيَابَانِ، فَالْمِقْدَارُ الْعَظِيمُ الَّذِي يُمَكِّنُهَا أَنْ تَسْتَوْدَهُ يُسْفِرُ عَنْ إِنتَاجِ مِقْدَارٍ عَظِيمٍ مِمَّا تَسْتَطِيعُ أَنْ تُصْدِرَهُ، وَتَتَوَازَنُ الْأَشْيَاءُ كَمَا لَوْ كَانَ الْأَسْتِيرَادُ وَالْإِضْدَارُ قَدْ أَعْتَدَلَا ؛ إِنَّ هَذِهِ الضَّخَامَةَ تَعُودُ عَلَى الدَّوْلَةِ بِأَلْفِ فَائِدَةٍ، فَيَكْثُرُ الْأَسْتِهْلَاكُ، وَأَشْيَاءٌ كَثِيرَةٌ تَسْتَطِيعُ الصَّنَائِعُ أَنْ تُزَاوَلَ عَلَيْهَا، وَيَكْثُرُ الْمُسْتَخْدَمُونَ، وَتَتَعَدَّدُ الْوَسَائِلُ لِنَيْلِ السُّلْطَانِ، وَتَحْدُثُ حَالَاتٌ يُحْتَاجُ فِيهَا إِلَى مَعُونَةٍ سَرِيعَةٍ، فَتَقْدِرُ الدَّوْلَةُ الَّتِي تُنْعِمُ بِمِثْلِ هَذَا الْفَيْضِ أَنْ تُعْطِيَ بِأَسْرَعٍ مِمَّا يُعْطِي سِوَاهَا، وَمِنْ الصُّعْبِ وَجُودَ بَلَدٍ حَائِزٍ أَشْيَاءَ فَائِضَةٍ، غَيْرَ أَنَّ مِنْ طَبِيعَةِ التَّجَارَةِ جَعْلَ الْأَشْيَاءِ الْفَائِضَةِ مُفِيدَةً وَجَعْلَ الْأَشْيَاءِ الْمُفِيدَةِ ضَرُورِيَّةً، وَيُمْكِنُ الدَّوْلَةَ أَنْ تُنْعِمَ بِالْأَشْيَاءِ الضَّرُورِيَّةِ، إِذَنْ، عَلَى أَكْبَرِ عَدَدٍ مِنَ الرِّعَايَا، وَلِنَنْقُلْ، إِذَنْ، إِلَى الْأُمَمِ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى كُلِّ شَيْءٍ، لَا الَّتِي لَا تَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ، هِيَ الَّتِي تَخْسَرُ مِنْ تَعَاطِي التَّجَارَةِ، وَإِنَّ الشُّعُوبَ الَّتِي لَيْسَ عِنْدَهَا شَيْءٌ، لَا الَّتِي تَقُومُ بِحَاجَاتِ نَفْسِهَا، هِيَ الَّتِي تَسْتَفِيدُ مِنْ عَدَمِ التَّجَارَةِ مَعَ أَحَدٍ.

## البَابُ الحَادِي والعِشْرُونَ

صَلَةُ الْقَوَانِينِ بِالتَّجَارَةِ مِنْ حَيْثُ الْأَنْقِلَابَاتِ  
الَّتِي تَعَرَّضَتْ لَهَا التَّجَارَةُ فِي الْعَالَمِ

ملاحظات عامة	□ الفصلُ الأوَّلُ
شعوب إفريقية	□ الفصلُ الثَّانِي
في ان احتياجات شعوب الجنوب تختلف عن احتياجات شعوب الشمال	□ الفصلُ الثَّالِثُ
ما بين تجارة القدماء والتجارة الحاضرة من اختلاف رئيس	□ الفصلُ الرَّابِعُ
اختلافات أخرى	□ الفصلُ الخَامِسُ
تجارة القدماء	□ الفصلُ السَّادِسُ
تجارة الاغارقة	□ الفصلُ السَّابِعُ
الاسكندر وفتح	□ الفصلُ الثَّامِنُ
تجارة ملوك الاغارقة بعد الاسكندر	□ الفصلُ الثَّاسِعُ
الدوران حول إفريقية	□ الفصلُ العَاشِرُ
قرطاجة ومرسيلية	□ الفصلُ الحَادِي عَشَرُ
جزيرة دلس، مهاداد	□ الفصلُ الثَّانِي عَشَرُ
أهلية الرومان للملاحة	□ الفصلُ الثَّالِثُ عَشَرُ
أهلية الرومان للتجارة	□ الفصلُ الرَّابِعُ عَشَرُ
تجارة الرومان مع البرابرة	□ الفصلُ الخَامِسُ عَشَرُ
تجارة الرومان مع جزيرة العرب والهند	□ الفصلُ السَّادِسُ عَشَرُ
التجارة بعد سقوط الرومان في الغرب	□ الفصلُ السَّابِعُ عَشَرُ
نظام خاص	□ الفصلُ الثَّامِنُ عَشَرُ
التجارة منذ وهن الرومان في الشرق	□ الفصلُ الثَّاسِعُ عَشَرُ
كيف ظهرت التجارة في أوربة من خلال البرابرة	□ الفصلُ العِشْرُونُ
اكتشاف عالمين جديدين، حال أوربة من هذه الناحية	□ الفصلُ الحَادِي والعِشْرُونُ

- ☐ الفصلُ الثاني والعشرون : الثروات التي نالتها إسبانية من أمريكا
- ☐ الفصلُ الثالث والعشرون : مسألة



## الفصل الأول

### ملاحظات عامة

قد تُقَرَّرُ بَعْضُ الْعِلَلِ الطَّبِيعِيَّةِ، كَخَاصِيَّةِ الْأَرْضِ أَوْ الْإِقْلِيمِ، طَبِيعَةُ التِّجَارَةِ نِهَائِيًّا، وَإِنْ كَانَتِ التِّجَارَةُ مُعَرَّضَةً لَانْقِلَابَاتٍ عَظِيمَةٍ.

إِنَّمَا لَا نَقُومُ الْيَوْمَ بِالتِّجَارَةِ الْهِنْدِيَّةِ إِلَّا بِالنَّقْدِ الَّذِي تُرْسِلُهُ إِلَيْهَا، وَكَانَ الرُّومَانُ<sup>(١)</sup> يَحْمِلُونَ إِلَى هُنَالِكَ نَحْوَ خَمْسِينَ مَلِيُونِ سِستِرْسٍ فِي كُلِّ سَنَةٍ، كَانَتْ تُحَوَّلُ، كَنَقْدِنَا الْيَوْمَ، إِلَى سِلْعٍ يَجْلِبُونَهَا إِلَى الْغَرْبِ، وَقَدْ حَمَلَتْ جَمِيعُ الشُّعُوبِ الَّتِي تَاجَرَتْ مَعَ الْهِنْدِ مَعَادِنَ إِلَيْهَا دَائِمًا وَعَادَتْ بِسِلْعٍ؛ إِنَّهَا الطَّبِيعَةُ الَّتِي تُؤَدِّي إِلَى هَذِهِ النَّتِيجَةِ، ذَلِكَ أَنَّ لِلْهِنُودِ صَنَائِعَهُمُ الْمَلَائِمَةَ لِطَرِازِ عَيْشِهِمْ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ تَرْفُنَا، وَلَا اخْتِيجَاتُنَا. ثُمَّ إِنَّ إِقْلِيمَهُمْ لَا يَطَالِيهِمْ بِشَيْءٌ مِمَّا تُصْدِرُهُ، حَتَّى إِنَّهُ يَكَادُ لَا يُبِيحُ لَهُمْ ذَلِكَ؛ إِنَّ مُعْظَمَهُمْ يَسِيرُونَ عُرَاةً، وَمَا عِنْدَهُمْ مِنْ ثِيَابٍ يُزَوِّدُهُمُ الْبَلَدُ بِمَا يُنَاسِبُ مِنْهُ، وَمَا لِلَّذِينَ عَلَيْهِمْ مِنْ سُلْطَانٍ عَظِيمٍ يُنْفَرُهُمْ مِنْ أَشْيَاءٍ تَصْلُحُ غِذَاءً لَنَا، فَهُمْ، إِذَا، لَا يَخْتِاجُونَ إِلَى غَيْرِ مَعَادِنِنَا الَّتِي هِيَ رُمُوزٌ لِلْقِيَمِ وَالَّتِي يُعْطُونَ فِي مُقَابِلِهَا سِلْعًا تَمُنُّ عَلَيْهِمْ فَنَاعَتُهُمْ وَطَبِيعَةُ بَلَدِهِمْ بِكَثْرَةِ وَافِرَةٍ مِنْهَا، وَلَمْ يَصِفْ لَنَا قَدَمَاءُ الْمُؤَلِّفِينَ، الَّذِينَ تَكَلَّمُوا عَنِ الْهِنْدِ، هَذَا الْبَلَدَ عَلَى غَيْرِ مَا نَرَى<sup>(٢)</sup> الْيَوْمَ مِنْ حَيْثُ الضَّابِطَةُ وَالْأَوْضَاعُ وَالطَّبَائِعُ، وَكَانَتِ الْهِنْدُ، وَسَتَكُونُ، كَمَا هِيَ الْآنَ، وَمَنْ يُتَاجَرُونَ مَعَ الْهِنْدِ فِي كُلِّ الْأَزْمَانِ سَيَحْمِلُونَ نَقْدًا إِلَيْهَا، وَلَنْ يُعِيدُوا شَيْئًا مِمَّا يَحْمِلُونَ.

(١) بَلِينِي، التَّارِيخُ الطَّبِيعِيُّ، بَابُ ٦، فَصْلُ ٢٣، أَنْظِرْ إِلَى الْفَصْلِ السَّادِسِ الْآتِي.

(٢) أَنْظِرْ إِلَى بَلِينِي، بَابُ ٦، فَصْلُ ١٩، وَأَنْظِرْ إِلَى اسْتِرَابُون، بَابُ ١٥.

## الفصل الثاني

### شعوب إفريقية

إنَّ مُعْظَمَ شُعُوبِ سَوَاحِلِ إِفْرِيقِيَّةِ هَمَجٌ أَوْ بَرَابِرَةٌ، وَأَعْتَقِدُ أَنَّ هَذَا يَنْشَأُ كَثِيرًا عَنْ أَنَّ بِلَادًا غَيْرَ صَالِحَةٍ لِلسَّكَنِ تَقْرِبًا تَفْصِيلُ بَيْنَ بِلَادٍ صَغِيرَةٍ يُمَكِّنُ أَنْ تُسَكَّنَ، وَلَيْسَ لَدَى هَذِهِ الشُّعُوبِ صِنَاعَةٌ، وَلَيْسَ لَدَيْهَا فُنُونٌ مُطْلَقًا، عَلَى أَنَّهَا غَنِيَّةٌ بِالْمَعَادِنِ الثَّمِينَةِ الَّتِي تَنَالُهَا مِنْ أَيْدِي الطَّبِيعَةِ مُبَاشَرَةً، فَجَمِيعُ الشُّعُوبِ الْمُتَمَدِّنَةِ قَادِرَةٌ، إِذَا، عَلَى التَّجَارَةِ يَرْبِحُ مَعَ تِلْكَ الشُّعُوبِ، وَهِيَ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَحْمِلَهَا عَلَى تَقْدِيرِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي لَا قِيَمَةَ لَهَا، فَتَأْخُذَ بَدَلًا عَظِيمًا مِنْهَا.

## الفصل الثالث

هي أَنَّ أحتياجاتِ شعوبِ الجنوبِ  
تختلفُ عن أحتياجاتِ شعوبِ الشمالِ

إنَّ في أوربة نوعاً من التوازن بين أُممِ الجنوبِ وأُممِ الشمالِ، فلدى الأولى كلُّ ما يتطلَّبه رَغْدُ العيشِ وقليلٌ من الأحتياجاتِ، بينما لدى الثانية أحتياجاتٌ كثيرةٌ وقليلٌ من أسبابِ رَغْدِ العيشِ ؛ لَقَدْ أُنعمتِ الطبيعةُ على الأولى بالكثيرِ ولم تُطالبِها بغيرِ القليلِ، بينما هي أُنعمت على الأخرى بالقليلِ، وتُطالبِها بالكثيرِ، وتدومُ الموازنةُ بالكسَلِ الذي حبَّته الطبيعةُ أُممِ الجنوبِ، وبالجدِّ والنشاطِ اللذين حبَّتهما أُممِ الشمالِ، فأُممُ الشمالِ مضطَّرةٌ إلى العملِ كثيراً، وإلاَّ أغوزَها كلُّ شيءٍ وأصبحت من البرابرة، وهذا ما جعلَ العبوديةَ طبيعيةً لدى أُممِ الجنوبِ التي تقدِّرُ على الاستغناء عن الحرية ما قدرت على الاستغناء عن الثروات بسهولة، غيرَ أنَّ أُممِ الشمالِ تحتاجُ إلى الحرية التي تمنُّ عليها بوسائلٍ كثيرةٍ لقضاءِ جميعِ الحاجاتِ التي حبَّتها بها الطبيعةُ، فشُعوبُ الشمالِ، إذا، مُقتسرةٌ إذا لم تكن حُرَّةً أو من البرابرة، وجميعُ شعوبِ الجنوبِ، تقريباً، نائرةٌ إذا لم تُستعبد.

## الفصل الرابع

### ما بين تجارة القدماء والتجارة الحاضرة من اختلاف رئيس

يكونُ العالمُ بينَ حينٍ وآخرَ في أحوالٍ تتغيَّرُ معها التجارةُ، فتجارةُ أوربةِ اليومِ تسيِّرُ منَ الشمالِ إلى الجنوبِ على الخصوصِ، ذلك أنَّ اختلافَ الأقاليمِ يُؤدِّي إلى جعلِ الشعوبِ أكثرَ احتياجاً إلى سلعٍ كُلِّ منها، فمشروباتُ الجنوبِ التي تُنقلُ إلى الشمالِ تُؤلفُ نوعاً منَ التجارةِ لم يكنْ لدى القدماءِ قطُّ، وحُمولةُ السفنِ التي كانت تُقاسُ فيما مضى بأَكْيَالِ القمحِ تُقاسُ اليومَ بِدنانيرِ المشروباتِ.

أما التجارةُ القديمةُ التي نعرفُها والتي كانت تُحصَلُ بينَ ميناءٍ وآخرٍ منَ موانئِ البحرِ المُتوسِّطِ، كانت كُلُّها في الجنوبِ تقريباً، والحالُ أنَّ شعوبَ الإقليمِ الواحدِ التي لديها الأشياءُ عينيُّها، لا تحتاجُ إلى التجارةِ بينها بِقَدَرِ احتياجِها إلى التجارةِ معَ شعوبِ إقليمٍ مُختلفٍ، ولذا كانت تجارةُ أوربةِ أقلَّ اتِّساعاً في الماضي ممَّا هي عليه في الوقتِ الحاضرِ، ولا يُناقِضُ هذا ما قلُّتُه عنَ تجارتنا معَ الهندِ مُطلقاً، فالاختلافُ المُتناهِي في الإقليمِ يجعلُ الاحتياجاتِ النَّسيئةَ معدومةً.



## الفصل الخامس

### إختلافات أخرى

إنَّ التَّجَارَةَ، وقد يُقَوِّضُهَا الْفَاتِحُونَ حِينًا وَيَعُوقُهَا الْمُلُوكُ حِينًا آخَرَ، تَطُوفُ فِي الْأَرْضِ، فَتَقِرُّ مِنْ حَيْثُ تُضْطَهَدُ، وَتَسْتَقِرُّ حَيْثُ تَتَنَفَّسُ، وَهِيَ تُسَيِّطِرُ الْيَوْمَ حَيْثُ كَانَ لَا يُرَى غَيْرُ صَحَارٍ وَبِحَارٍ وَصَخِرٍ، وَإِذَا مَا نُظِرَ الْيَوْمَ إِلَى كُلْشِيدٍ، الَّتِي أَضْحَتْ غَابَةً وَاسِعَةً يَتَنَاقَضُ الشَّعْبُ فِيهَا كُلَّ يَوْمٍ فَلَا يُدَافِعُ عَنْ حُرِّيَّتِهِ إِلَّا لِيَبِيعَ نَفْسَهُ مِنَ الثُّرُكِ وَالْفُرْسِ تَفْصِيلاً، لَمْ يُقَلَّ إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ كَانَ فِي عَهْدِ الرُّومَانِ حَافِلاً بِمُدُنٍ تَسْتَدْعِي تِجَارَتَهَا جَمِيعَ أُمَمِ الْعَالَمِ، وَلَا تَجِدُ فِي هَذَا الْبَلَدِ أَيْ أَثَرٍ، وَلَا آثَارَ مِنْهَا، إِلَّا مَا هُوَ فِي بِلِينِي<sup>(١)</sup> وَاسْتَرَابُون<sup>(٢)</sup>، وَتَارِيخُ التَّجَارَةِ هُوَ تَارِيخُ تَوَاصُلِ الشُّعُوبِ، وَيُكَوِّنُ أَكْثَرَ الْحَوَادِثِ لَدَيْهَا مَا يَقَعُ مِنْ تَخْرِيبَاتٍ مُنَوَّعَةٍ وَمِنْ مَدِّ وَجَزْرِ فِي السُّكَّانِ وَمَا يَحْدُثُ مِنْ إِتْلَافٍ.

(١) باب ٦، فصل ٤ و ٥.

(٢) باب ١١.

## الفصل السادس

### تجارة القداماء

تَحْمِلُنَا كُنُوزُ سَمِيرَامِيس<sup>(١)</sup> الْعَظِيمَةُ، الَّتِي لَمْ يَكُنْ أَكْتَسَابُهَا مُمَكِنًا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، عَلَى التَّفَكِيرِ فِي أَنَّ الْأَشُورِيِّينَ أَنْفُسَهُمْ كَانُوا قَدْ سَلَبُوا أَمَّا غَنِيَّةٌ أُخْرَى كَمَا سَلَبَتْهُمْ أُمَّمٌ أُخْرَى فِيمَا بَعْدُ، وَالثَّرَوَاتُ نَتِيجَةُ التَّجَارَةِ، وَالْكَمَالِيُّ نَتِيجَةُ الثَّرَوَاتِ، ثُمَّ إِنَّ إِتْقَانَ الصَّنَائِعِ نَتِيجَةُ الْكَمَالِيِّ، وَإِذَا مَا نُظِرَ إِلَى الصَّنَائِعِ، وَمَا بَلَغَتْهُ فِي عَهْدِ سَمِيرَامِيس<sup>(٢)</sup>، تَأْكُدُ لَنَا أَنَّ تِجَارَةً عَظِيمَةً كَانَتْ مُسْتَقِرَّةً هُنَاكَ، وَكَانَ فِي إِمْبَرَاطُورِيَّاتِ آسِيَةِ تِجَارَةٌ عَظِيمَةٌ لِلْكَمَالِيِّ، وَمَا تَارِيخُ الْكَمَالِيِّ إِلَّا جُزْءٌ رَائِعٌ مِنْ تَارِيخِ التَّجَارَةِ، فَكَمَالِيُّ الْفُرْسِ كَانَ كَمَالِيَّ الْمِيدِيِّينَ، كَمَا أَنَّ كَمَالِيَّ الْمِيدِيِّينَ كَانَ كَمَالِيَّ الْأَشُورِيِّينَ؛ وَوَقَعَتْ فِي آسِيَةِ تَغْيِيرَاتٌ عَظِيمَةٌ، فَالْقِسْمُ الْوَاقِعُ فِي الشَّامِ الشَّرْقِيِّ مِنْ فَارَسَ، أَيْ هَرْقَانِيَّةَ وَمَرْجِيَانَ وَبَقَطْرِيَانَ، إلخ.، كَانَ حَافِلًا فِيمَا مَضَى بِالْمُدُنِ الزَّاهِرَةِ<sup>(٣)</sup> الَّتِي بَاتَتْ غَيْرَ مَوْجُودَةٍ، وَشِمَالُ<sup>(٤)</sup> هَذِهِ الْإِمْبَرَاطُورِيَّةِ، أَيْ الْبَرْزُخُ الَّذِي يَفْصِلُ بَحْرَ قَزْوِينَ عَنِ الْبَحْرِ الْأَسْوَدِ كَانَ مُجَلَّلًا بِمُدُنٍ وَأُمَّمٍ بَاتَتْ غَيْرَ مَوْجُودَةٍ أَيْضًا؛ وَيَزُورِي إِرَاتُوسْتِينَ<sup>(٥)</sup> وَأَرِسْتُوبُولَ عَنْ بَثْرُوكُلَ<sup>(٦)</sup> أَنَّ سِلْعَ الْهِنْدِ كَانَتْ تَمُرُّ مِنْ جِيحُونٍ إِلَى الْبَحْرِ

(١) ديودورس، باب ٢.

(٢) ديودورس، باب ٢، فصل ٧ و ٨ و ٩.

(٣) أنظر إلى بَلِينِي، باب ٦، فصل ١٦، وإلى إِسْتَرَابُون، باب ١١.

(٤) إِسْتَرَابُون، باب ١١.

(٥) إِسْتَرَابُون، باب ١١.

(٦) يعد بَثْرُوكُلَ حِجَّةَ عَظِيمَةً كَمَا يَظْهَرُ ذَلِكَ مِنْ قِصَّةِ لَاسْتَرَابُون، باب ٢.

الأسود، وَيَزُوي لَنَا مَرْكَ فَاثُون<sup>(١)</sup> أَنَّهُ عَلِمَ مُنْذُ زَمَنٍ يُونِي فِي الْحَرْبِ ضِدَّ مِهْرَدَادَ أَنَّ الْمَسَافَةَ مِنَ الْهِنْدِ إِلَى بِلَادِ الْبَقَطَرِيِّينَ فَإِلَى نَهْرِ إِيكَارُوسِ الَّذِي يَصُبُّ فِي جِيحُونَ كَانَتْ تُقَطَّعُ فِي سَبْعَةِ أَيَّامٍ، وَأَنَّ سِلْعَ الْهِنْدِ كَانَ يُمَكِّنُ أَنْ تُجَاوَزَ مِنْ هُنَالِكَ بَحْرَ قَزْوِينَ وَتَدْخُلَ مَصَبَّ كُورَشٍ، وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَلْزَمُ غَيْرُ مَسِيرِ خَمْسَةِ أَيَّامٍ مِنْ هَذَا النَّهْرِ بَرًّا لِلذَّهَابِ إِلَى الْفَازِ الَّذِي يُوصِلُ إِلَى الْبَحْرِ الْأَسْوَدِ، وَلَا رَيْبَ فِي أَنَّ الْأُمَمَ الَّتِي عَمَرَتْ هَذِهِ الْبِلَادَ الْمُتَوَعَّةَ كَانَتْ وَاسِطَةً اتِّصَالٍ بَيْنَ إِمْبَرَاتُورِيَّاتِ الْأَشُورِيِّينَ وَالْمِيدِيِّينَ وَالْفُرسِ وَأَفْصَى بِلَادِ الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ.

إِنَّ هَذَا الْإِتِّصَالَ لَمْ يَعْذُ مَوْجُودًا، فَقَدْ خَرَّبَ التَّتَرُ<sup>(٢)</sup> جَمِيعَ هَذِهِ الْبِلَادِ، وَلَا يَزَالُ هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ الْمُخَرَّبُونَ يَسْكُنُونَهَا لِيَزِيدُوا فِي إِفْسَادِهَا، وَبَاتَ جِيحُونَ لَا يَجْرِي إِلَى بَحْرِ الْخَزَرِ، فَقَدْ حَوَّلَهُ التَّتَرُ لِأَسْبَابٍ خَاصَّةٍ<sup>(٣)</sup>، لِيُغَوَّرَ فِي الرَّمَالِ الْجَدِيدَةِ، وَكَذَلِكَ نَهْرُ سِيحُونَ، الَّذِي كَانَ حَاجِزًا بَيْنَ الْأُمَمِ الْمُتَمَدِّنَةِ وَالْأُمَمِ الْمُتَوَحِّشَةِ، فَقَدْ حَوَّلَهُ التَّتَرُ<sup>(٤)</sup>، وَبَاتَ لَا يَجْرِي حَتَّى الْبَحْرِ، وَعَنْ لِسُلُوقِ نِيْقَاطُورِ<sup>(٥)</sup> أَنَّ يَصِلَ بَيْنَ الْبَحْرِ الْأَسْوَدِ وَبَحْرِ الْخَزَرِ، فَزَالَ بِمَوْتِهِ<sup>(٦)</sup> هَذَا الْمَشْرُوعُ الَّذِي كَانَ يُؤَدِّي إِلَى تَسْهِيلِ التَّجَارَةِ فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ، وَلَسْتُ أَذْرِي هَلْ كَانَ وَفَّقَ لِتَنْفِيذِهِ فِي الْبَرْزَخِ الَّذِي يَفْصِلُ مَا بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ.

إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ لَا يُعْرَفُ الْيَوْمَ إِلَّا قَلِيلًا جَدًّا، فَهُوَ خَالٍ مِنَ السُّكَّانِ وَمَمْلُوءٌ غَافًا، عَلَى أَنَّ الْمِيَاءَ لَا تُغَوِّزُهُ، لِمَا يَنْحَدِرُ عَنْ جَبَلِ الْقَفْقَاسِ مِنْ أَنْهَارٍ لَا تُحْصَى، غَيْرَ

(١) بَلِينِي، بَاب ٦، فَصْل ١٧، أَنْظِرْ إِلَى إِسْتِرَابُونِ أَيْضًا، بَاب ١١، حَوْلَ نَقْلِ السِّلْعِ مِنَ الْفَازِ إِلَى كُورَشٍ.

(٢) لَا بُدَّ مِنْ أَنَّ تَكُونُ قَدْ وَقَعَتْ عِدَّةُ تَغْيِيرَاتٍ فِي هَذَا الْبَلَدِ مِنْذُ زَمَنِ بَطْلِيمُوسِ الَّذِي وَصَفَ لَنَا كَثِيرًا مِنَ الْأَنْهَارِ الَّتِي تَصُبُّ فِي الْقِسْمِ الشَّرْقِيِّ مِنْ بَحْرِ قَزْوِينَ، وَلَا تَجِدُ فِي خَرِيطَةِ الْقَبْصَرِ غَيْرَ نَهْرِ إِسْتِرَابَادَ مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ، وَلَا تَجِدُ فِي خَرِيطَةِ مَسِيوِ بَتَالْسِيِّ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ مُطْلَقًا.

(٣) أَنْظِرْ إِلَى رَحْلَةِ جَنْكَنْسِنَ فِي مَجْمُوعَةِ رَحَلَاتِ الشَّمَالِ، جُزْء ٤.

(٤) أَعْتَقَدُ أَنَّ بَحِيرَةَ أُرَالِ تَكُونَتْ مِنْ تِلْكَ النَّاحِيَةِ.

(٥) كَلُودِيسُ قَبْصَرِ، فِي بَلِينِي، بَاب ٦، فَصْل ١١.

(٦) قَتْلَةُ بَطْلِيمُوسِ سِيرَانُوسِ.

أَنَّهُ كَانَ يُمَكِّنُ هَذَا الْجَبَلَ، الَّذِي يُؤَلَّفُ شِمَالَ الْبَرْزَخِ وَالَّذِي تَتَفَرَّغُ مِنْهُ شُعْبٌ<sup>(١)</sup> إِلَى الْجَنُوبِ، أَنْ يَكُونَ حَاجِزاً عَظِيماً فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ، لَا سِيَّما وَأَنَّ فَنَّ صُنْعِ الْأَسْدَادِ لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفاً، وَقَدْ يُعْتَقَدُ أَنَّ سَلُوقُوسَ كَانَ يُرِيدُ وَصَلَ مَا بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ فِي الْمَكَانِ عَيْنِهِ الَّذِي وَصَلَ بَيْنَهُمَا فِيهِ الْقَيْصَرُ بَطْرُشُ الْأَوَّلُ بَعْدَ ذَلِكَ، أَيْ فِي ذَلِكَ اللِّسَانِ الَّذِي يَدْنُو فِيهِ تَنَائِيْسَ مِنَ الثَّلْغَا، غَيْرَ أَنَّ شِمَالَ بَحْرِ قَزْوِينَ لَمْ يَكُنْ قَدْ اكْتُشِفَ بَعْدُ، وَبَيْنَا كَانَتْ تِجَارَةُ الْكَمَالِيِّ قَائِمَةً فِي إِمْبَرَاطُورِيَّاتِ آسِيَةِ كَانِ الصُّورِيُّونَ يَقُومُونَ بِتِجَارَةِ اقْتِصَادِيَّةٍ فِي جَمِيعِ الْأَرْضِ، وَقَدْ خَصَّصَ بُوشَارُ الْبَابَ الْأَوَّلَ مِنْ كُنْعَانِهِ لِإِخْصَاءِ الْجَالِيَّاتِ الَّتِي كَانُوا يُرْسِلُونَهَا إِلَى جَمِيعِ الْبُلْدَانِ الْقَرِيبَةِ مِنَ الْبَحْرِ، فَجَاوَزُوا أَعِمْدَةَ هِرْكَوْلَ وَأَقَامُوا مُؤَسَّسَاتٍ<sup>(٢)</sup> عَلَى سَوَاحِلِ الْمُحِيطِ، وَفِي تِلْكَ الْأَزْمِنَةِ كَانِ الْمَلَأَحُونَ يُضْطَرُّونَ إِلَى اتِّبَاعِ السَّوَاحِلِ الَّتِي كَانَتْ بُوصَلَتُهُمْ، وَكَانَتْ الرُّحَلَاتُ طَوِيلَةً وَشَاقَّةً، وَكَانَتْ جُهُودُ أُولَئِكَ فِي الْمِلَاحَةِ مَوْضِعاً خَصِيصاً لِأَجْمَلِ قَصَائِدِ الْعَالَمِ بَعْدَ الْإِلْيَادَةِ الَّتِي هِيَ أَوْلَى الْجَمِيعِ.

إِنَّ جَهْلَ مُعْظَمِ الشُّعُوبِ لِلأُمَمِ الَّتِي كَانَتْ بَعِيدَةً مِنْهَا سَاعَدَ أُولَئِكَ الَّذِينَ كَانُوا يَتَعَاطَوْنَ التِّجَارَةَ الْاِقْتِصَادِيَّةَ، فَاتَّيَحَ لَهُمْ أَنْ يَشُوبُوا تِجَارَتَهُمْ بِمَا شَاءُوا مِنْ إِبْهَامٍ، أَيْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَمَتَّعُونَ بِجَمِيعِ الْمَنَافِعِ الَّتِي تَتَّخِذُهَا الْأُمَمُ الذَّكِيَّةُ نَحْوَ الشُّعُوبِ الْجَاهِلَةِ، وَكَانَتْ مِصْرُ، الْبَعِيدَةُ مِنْ كُلِّ اتِّصَالٍ بِالْأَجَانِبِ بِسَبَبِ دِيَانَتِهَا وَعَادَاتِهَا، لَا تَقُومُ بِتِجَارَةٍ مَعَ الْخَارِجِ مُطْلَقاً، فَقَدْ كَانَتْ تَتَمَتَّعُ بِأَرْضٍ خَصِيصَةٍ وَيُسْرٍ وَافِرٍ، إِنَّهَا يَابَانُ ذَلِكَ الزَّمَانِ، تَكْفِي نَفْسَهَا بِنَفْسِهَا، وَبَلَغَ الْمِصْرِيُّونَ مِنْ قِلَّةِ الْأَكْتِرَاتِ بِتِجَارَةِ الْخَارِجِ مَا تَرَكُوا مَعَهُ تِجَارَةَ الْبَحْرِ الْأَحْمَرِ لِسَائِرِ الْأُمَمِ الصَّغِيرَةِ الَّتِي كَانَتْ لَهَا بَعْضُ الْمَوَانِيءِ عَلَى شَوَاطِئِهِ، وَأَخْتَمَلَ الْمِصْرِيُّونَ وَجُودَ أَسَاطِيلَ لِلأَدُومِيِّينَ وَالْيَهُودِ وَالسَّرِّيَّانِ هُنَالِكَ، وَأَسْتَخْدَمَ سُلَيْمَانُ<sup>(٣)</sup> صُورِيِّينَ

(١) انظر إلى إسترابون، باب ١١.

(٢) أنشأوا ترتيز واستقرّوا بقادس.

(٣) سفر الملوك الأول، اصحاح ٩: ٢٦، وسفر أخبار الأيام الثاني، اصحاح ٢: ١٧.



عارفين بهذه البحار للقيام بتلك الملاحة، وقال يوسف<sup>(١)</sup> عَنْ قَوْمِهِ الْمُنْصَرِفِينَ إِلَى الزَّرَاعَةِ إِنَّهُمْ كَانُوا لَا يَعْرِفُونَ الْبَحْرَ إِلَّا قَلِيلاً، فَلَمْ يُتَاجَرَ الْيَهُودُ فِي الْبَحْرِ الْأَحْمَرِ إِلَّا عَرَضاً، عَلَى أَنَّهُمْ أَنْتَزَعُوا مِنَ الْأَدُومِيِّينَ أَيْلَةً وَعِصْيُونَ جَابِرَ اللَّتَيْنِ أَنْعَمَتَا عَلَيْهِمْ بِهَذِهِ التِّجَارَةِ، فَلَمَّا أَضَاعُوا هَاتَيْنِ الْمَدِينَتَيْنِ أَضَاعُوا هَذِهِ التِّجَارَةَ أَيْضاً، وَلَيْسَ ذَلِكَ حَالُ الْفَنِيْقِيِّينَ الَّذِينَ كَانُوا لَا يَتَعَاطَوْنَ تِجَارَةَ الْكِمَالِيِّ وَلَا يُتَاجَرُونَ بِالْفَتْحِ، فَكَانَتْ قَنَاعَتُهُمْ وَمَهَارَتُهُمْ وَصِنَاعَتُهُمْ وَمَخَاطِرُهُمْ وَمَتَاعِبُهُمْ تَجْعَلُهُمْ غُنُصراً ضَرُورِيّاً لِجَمِيعِ أُمَمِ الْعَالَمِ، وَكَانَتِ الْأُمَمُ الْمُجَاوِرَةُ لِلْبَحْرِ الْأَحْمَرِ لَا تُتَاجَرُ فِي غَيْرِ هَذَا الْبَحْرِ وَفِي بَحْرِ إِفْرِيْقِيَّةٍ، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا بِمَا فِيهِ الْكِفَايَةُ دَهْشُ الْعَالَمِ مِنْ اكْتِشَافِ الْبَحْرِ الْهِنْدِيِّ فِي عَهْدِ الإسْكَنْدَرِ، وَقَدْ قُلْنَا<sup>(٢)</sup> إِنَّ مَعَادِنَ ثَمِيْنَةً تُنْقَلُ إِلَى الْهِنْدِ دَائِماً، وَإِنَّهُ لَا يُسْتَرَدُّ مِنْهَا شَيْءٌ مُطْلَقاً<sup>(٣)</sup>، وَمَا كَانَتِ الْأَسَاطِيلُ الْيَهُودِيَّةُ تَأْتِي بِهِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ بِطَرِيقِ الْبَحْرِ الْأَحْمَرِ كَانَ يَرُدُّ مِنْ إِفْرِيْقِيَّةٍ، لَا مِنَ الْهِنْدِ؛ وَأَقُولُ زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ : إِنَّ هَذِهِ الْمِلَاحَةَ كَانَتِ تَجْرِي عَلَى سَاحِلِ إِفْرِيْقِيَّةِ الشَّرْقِيِّ، وَمَا كَانَتِ عَلَيْهِ حَالُ السُّفُنِ حِينَئِذٍ يُثْبِتُ بِمَا فِيهِ الْكِفَايَةُ أَنَّهُ كَانَ لَا يُذْهَبُ إِلَى أَمَاكِنَ قَاصِيَةٍ، وَأَعْلَمُ أَنَّ أَسَاطِيلَ سُلَيْمَانَ وَيَهُوَشَافَاطَ كَانَتِ لَا تَعُودُ إِلَّا فِي السَّنَةِ الثَّالِثَةِ، وَلَكِنِّي لَا أَرَى أَنَّ طُولَ الرِّحْلَةِ يُثْبِتُ عِظَمَ الْمَسَافَةِ، وَيَرْوِي لَنَا پَلِينِي وَاسْتِرَابُونُ أَنَّ الطَّرِيقَ الَّتِي كَانَتْ تَسْلُكُهَا سَفِينَةُ الْهِنْدِ وَالْبَحْرِ الْأَحْمَرِ، الْمَصْنُوعَةُ مِنَ الْأَسَلِ، فِي عِشْرِينَ يَوْماً كَانَتِ السَّفِينَةُ الْإِغْرِيقِيَّةُ أَوْ الرُّومَانِيَّةُ تَسْلُكُهَا فِي سَبْعَةِ أَيَّامٍ<sup>(٤)</sup>، وَإِذَا مَا نُظِرَ إِلَى هَذِهِ النَّسْبَةِ وَجَدَ أَنَّ الرِّحْلَةَ الَّتِي كَانَتْ تَقُومُ بِهَا الْأَسَاطِيلُ الْإِغْرِيقِيَّةُ وَالرُّومَانِيَّةُ فِي عَامٍ وَاحِدٍ كَانَتْ تَقُومُ بِهَا أَسَاطِيلُ سُلَيْمَانَ فِي ثَلَاثَةِ أَغْوَامٍ تَقْرِيباً.

(١) خلافاً لأبيون.

(٢) في الفصل الأول من هذا الباب.

(٣) قد يؤدي ما هو مقرر في أوربة من نسبة بين الذهب والفضة إلى وجود فائدة تؤخذ من الذهب عن الفضة، أحياناً، غير أن هذا شيء لا يُعْتَدُّ بِهِ.

(٤) أنظر إلى پَلِينِي، باب ٦، فصل ٢٢، وانظر إلى أَسْتِرَابُون، باب ١٥.

إِنَّ سَفِينَتَيْنِ مُتَفَاوَتَتِي السَّرْعَةِ لَا تَقُومانِ بِرَحْلَتَيْهِمَا فِي نِسْبَةٍ مِنَ الزَّمَنِ مُعَادِلَةٍ لِسُرْعَتَيْهِمَا، فَالْبُطْءُ غَالِباً مَا يُؤَدِّي إِلَى بُطْءٍ أَكْثَرَ، وَإِذَا مَا وَجَبَ اتِّبَاعُ السَّوَاحِلِ وَوُجِدَ مَرْكَبٌ فِي وَضْعٍ مُخْتَلِفٍ بِلَا انْقِطَاعٍ، بِحَيْثُ يَفْتَضِي انْتِظَارَ رِيحٍ مُؤَاتِيَةٍ لِلخُرُوجِ مِنْ خَلِيجٍ، وَرِيحٍ أُخْرَى لِلسَّيْرِ إِلَى الْأَمَامِ، فَإِنَّ الْمَرْكَبَ الشَّرَاعِيَّ الْحَسَنَ يَسْتَفِيدُ مِنْ جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ الْمُلَائِمَةِ، عَلَى حِينٍ يَبْقَى الْآخَرُ فِي مَوْضِعٍ صَعْبٍ وَيَنْتَظِرُ عِدَّةَ أَيَّامٍ فَوْزاً بِتَغْيِيرٍ آخَرَ.

إِنَّ هَذَا الْبُطْءَ فِي سُفُنِ الْهِنْدِ الَّتِي كَانَتْ لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَقْطَعَ فِي زَمَنِ مُتَسَاوٍ غَيْرَ ثُلُثِ الطَّرِيقِ الَّتِي كَانَتْ تَقْطَعُهَا السُّفُنُ الْإِغْرِيقِيَّةُ وَالرُّومَانِيَّةُ يُمَكِّنُ تَفْسِيرَهُ بِمَا نَرَاهُ الْيَوْمَ فِي مِلَاحَتِنَا، ذَلِكَ أَنَّ سُفُنَ الْهِنْدِ الْمَصْنُوعَةَ مِنَ الْأَسَلِ كَانَتْ تَجُرُّ مَاءً أَقَلَّ مِمَّا تَجُرُّ السُّفُنُ الْإِغْرِيقِيَّةُ وَالرُّومَانِيَّةُ الْمَصْنُوعَةُ مِنَ الْخَشَبِ وَالْمَوْصُولَةُ الْأَجْزَاءِ بِالْحَدِيدِ، وَيُمْكِنُ أَنْ تُقَاسَ سُفُنُ الْهِنْدِ هَذِهِ بِسُفُنِ بَعْضِ الْأُمَمِ الْحَاضِرَةِ ذَاتِ الْمَرَاةِ الْقَلِيلَةِ الْعُمُقِ كَمَرَاةِ الْبُنْدُوقِيَّةِ، وَمَرَاةِ إِيْطَالِيَةِ عَلَى الْعُمُومِ<sup>(١)</sup>، وَمَرَاةِ الْبَحْرِ الْبَلْطِيِّ، وَمَرَاةِ وَلَايَةِ هَوْلَنْدَةِ<sup>(٢)</sup>، فَسُفُنُ هَذِهِ الْبُلْدَانِ الَّتِي يَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تَدْخُلَ هَذِهِ الْمَرَاةِ وَتَخْرُجَ مِنْهَا هِيَ مُسْتَدِيرَةٌ وَذَاتُ قَعَرٍ وَاسِعٍ، بَيْنَمَا سُفُنُ الْأُمَمِ الْأُخْرَى ذَاتُ الْمَرَاةِ الصَّالِحَةِ، مَصْنُوعٌ أَسْفَلُهَا بِشَكْلِ تَدْخُلٍ مَعَهُ عَمِيقاً فِي الْمَاءِ. وَمِنْ شَأْنِ هَذَا النِّظَامِ الْآلِيِّ أَنْ يَجْعَلَ السُّفُنَ الْأَخِيرَةَ تَمُخَّرُ قُرْبَ الرِّيحِ بَيْنَمَا تَكَادُ الْأُولَى لَا تَمُخَّرُ إِلَّا إِذَا هَبَّتِ الرِّيحُ مِنْ جِهَةٍ مُؤَخَّرَتِهَا، وَإِذَا مَا دَخَلَتِ السَّفِينَةُ فِي الْمَاءِ كَثِيراً مَخَرَّتْ بِاتِّجَاهِ وَاحِدٍ أَيْ كَانَتْ الرِّيحُ تَقْرِبُهَا، وَسَبَبُ ذَلِكَ مَا يَجِدُهُ الْمَرْكَبُ، الَّذِي تَدْفَعُهُ الرِّيحُ، مِنَ الْمُقَاوَمَةِ فِي الْمَاءِ فَيَتَّخِذُ لَهُ مُرْتَكِزاً، وَسَبَبُ ذَلِكَ أَيْضاً الشَّكْلُ الطَّوِيلُ لِلْسَّفِينَةِ الْمُعَرَّضَةِ لِلرِّيحِ مِنْ جَانِبِهَا، عَلَى حِينٍ تُدَارُ الْمُؤَخَّرَةُ نَحْوِ النَّاحِيَةِ الْمُلَائِمَةِ بِفَعْلِ شَكْلِ الدَّفْعَةِ، بِحَيْثُ يُمَكِّنُ أَنْ يَسِيرَ قَرِيباً جِدّاً مِنَ الرِّيحِ،

(١) لَا يَكَادُ يَوْجَدُ فِيهَا غَيْرَ خَلْجَانٍ، وَأَمَّا صَقْلِيَّةٌ فَفِيهَا مَرَاةٌ صَالِحَةٌ جِدّاً.

(٢) أَقُولُ وَلَايَةَ هَوْلَنْدَةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ مَرَاةَ وَلَايَةِ زِيلَانْدِ عَمِيقَةٌ بِمَا فِيهِ الْكِفَايَةُ.

أَيَّ قَرِيباً جِدّاً مِنَ النَّاحِيَةِ الَّتِي تَأْتِي مِنْهَا الرِّيحُ، وَلَكِنَّ الْمَرْكَبَ إِذَا كَانَ مَصْنُوعاً عَلَى شَكْلِ مُدَوِّرٍ وَعَرِيضٍ قَعراً، وَكَانَ بِالتَّالِي قَلِيلَ الدُّخُولِ فِي الْمَاءِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مُرْتَكِزٌ، وَالرِّيحُ تَقْذِفُ الْمَرْكَبَ الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ الْمُقَاوَمَةَ، وَلَا السَّيْرَ مِنْ غَيْرِ النَّاحِيَةِ الْمُقَابِلَةِ لِلرِّيحِ، وَمِنْ هُنَا أَنَّ الْمَرَائِبَ الْمُدَوَّرَةَ الْقَعْرِ أَبْطَأَ فِي رِخْلَاتِهَا، فَهِيَ :

١      تَقْضِي زَمَناً طَوِيلاً فِي أَنْتِظَارِ الرِّيحِ، وَلَا سَيْماً إِذَا اضْطُرَّتْ إِلَى تَغْيِيرِ  
الْأَتَجَاهِ فِي الْغَالِبِ،

٢      تَكُونُ أَبْطَأَ فِي سَيْرِهَا، لِأَنَّهَا لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَحْمِلَ أَشْرَعَةً كَثِيرَةً كَغَيْرِهَا  
لِفُقْدَانِهَا الْمُرْتَكِزَ. وَهُنَا يُسْأَلُ: إِذَا كَانَ يُشْعَرُ بِهَذِهِ الْفُرُوقِ فِي زَمَنِ بَلَغَتْ  
الْمِلاَحَةُ فِيهِ هَذَا الْمِقْدَارَ مِنَ الْكَمَالِ، فِي زَمَنِ تَتَوَاصَلُ الصَّنَاعَاتُ فِيهِ،  
فَتُضْلَحُ بِالصَّنَاعَةِ نَقَائِصُ الطَّبِيعَةِ، وَحَتَّى نَقَائِصُ الصَّنَاعَةِ نَفْسِهَا، فَمَا يَكُونُ  
الْأَمْرُ فِي مِلاَحَةِ الْقُدَمَاءِ؟

لَا أَسْتَطِيعُ تَرْكَ هَذَا الْمَوْضُوعِ، فَأَقُولُ: إِنَّ سُفْنَ الْهِنْدِ كَانَتْ صَغِيرَةً، وَسُفْنَ  
الْأَغَارِقَةِ وَالرُّومَانِ كَانَتْ أَقَلَّ ضَخَامَةً مِنْ سُفُنِنَا إِذَا مَا أُسْتَشْنِيَتْ تِلْكَ الْآلَاتُ الَّتِي  
أَسْفَرَ عَنْهَا التَّفَاخُرُ، وَالْحَالُ أَنَّ السَّفِينَةَ كُلَّمَا كَانَتْ صَغِيرَةً حَاقَ بِهَا الْخَطَرُ عِنْدَ  
الْعَاصِفَةِ، وَالْعَاصِفَةُ تُغْرِقُ مَرْكَباً، بَيْنَمَا هِيَ لَا تَتَعَدَّى إِقْلَاقَهُ إِذَا كَانَ أَعْظَمَ  
جِزْماً، وَكُلَّمَا زَادَ الْجِزْمُ عَلَى غَيْرِهِ ضَخَامَةً ظَهَرَ خَارِجُهُ صَغِيراً نِسْبَةً، مِنْ هُنَا  
أَنَّ فِي الْمَرْكَبِ الصَّغِيرِ سَبَباً أَقَلَّ، أَيَّ فَرْقاً أَعْظَمَ فِي سَطْحِ الْمَرْكَبِ مِمَّا فِي  
الْمَرْكَبِ الْكَبِيرِ نِسْبَةً إِلَى الثَّقَلِ أَوْ مَا يُقَدَّرُ عَلَى حَمْلِهِ مِنَ الْأَوْسَاقِ، وَمَعْلُومٌ،  
مِنَ التَّعَامُلِ الشَّامِلِ تَقْرِيباً، أَنَّهُ يُوضَعُ فِي الْمَرْكَبِ مِنَ الْحُمُولَةِ مَا يَعْدِلُ نِصْفَ  
مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَسْتَوْعِبَهُ مِنَ الْمَاءِ، وَلِنَفْتَرِضَ أَنَّ مَرْكَباً يَسْتَوْعِبُ ثَمَانِيَةَ طُنَّةٍ مِنْ  
الْمَاءِ، فَتَكُونُ حُمُولَتُهُ أَرْبَعُمِئَةِ طُنَّةٍ، وَلِنَفْتَرِضَ أَنَّ مَرْكَباً يَسْتَوْعِبُ أَرْبَعُمِئَةِ طُنَّةٍ  
مِنَ الْمَاءِ فَحُمُولَتُهُ تَكُونُ مِثْنِي طُنَّةٍ، وَهَكَذَا يَكُونُ كِبَرُ الْمَرْكَبِ الْأَوَّلِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى  
الْأَثْقَالِ الَّتِي يَحْمِلُهَا ٨ تُجَاهَ ٤، وَيَكُونُ كِبَرُ الْمَرْكَبِ الثَّانِي ٤ تُجَاهَ ٢،

وَلْنَفْتَرِضْ أَنَّ سَطْحَ الْمَرْكَبِ الْكَبِيرِ تُجَاهَ الْمَرْكَبِ الصَّغِيرِ بِنِسْبَةِ ٨ إِلَى ٦،  
فَيَكُونُ سَطْحُ<sup>(١)</sup> هَذَا ٦ تُجَاهَ ٢ نِسْبَةً إِلَى ثِقَلِهِ، مَعَ أَنَّ خَارِجَ ذَلِكَ لَا يَكُونُ غَيْرَ  
٨ تُجَاهَ ٤ نِسْبَةً إِلَى ثِقَلِهِ، وَبِمَا أَنَّ الرِّيحَ وَالْأَمْوَاجَ لَا تُؤَثِّرُ فِي غَيْرِ الْخَارِجِ فَإِنَّ  
الْمَرْكَبَ الْكَبِيرَ يَكُونُ أَكْثَرَ مَقَاوِمَةً لِصَوْلَتَيْهِمَا بِثِقَلِهِ مِنْ مَقَاوِمَةِ الْمَرْكَبِ الصَّغِيرِ.

(١) أي لقياس الأجرام التي هي من نوع واحد : فيكون تأثير السائل أو فعله في المركب بمقاومة المركب نفسه، إلخ.



## الفصل السابع

### تجارة الأغارقة

كان جميع الأغارقة الأولين من القرصان، ومن المحتمل أن مينوس، الذي كانت له إمبراطورية البحر، لم ينل غير أعظم فوز في قطع الطريق، فقد كانت إمبراطوريته محددة بجوار جزيرته. غير أن الأغارقة لما أصبخوا شعباً عظيماً نال الأثينيون إمبراطورية البحر الحقيقية، ذلك أن هذا الشعب التاجر الظافر ألقى درساً على أقوى ملوك<sup>(١)</sup> ذلك الزمن، ودمر ما لسورية وجزيرة قبرس وفنيقية من القوى البحرية، ويجب أن أتكلّم عن هذه الإمبراطورية البحرية التي كانت لأثينة، قال إكزيتوفون<sup>(٢)</sup>: «لأثينة إمبراطورية البحر، ولكن بما أن الأتيك متصلة بالبر فإن الأعداء يخرّبونها على حين تمتد حملاتها إلى أماكن بعيدة، ويدع عظماء القوم أراضيهم تخرّب، ويضعون أموالهم في مآمن بجزيرة ما ؛ أما الرعاة الذين لا يملكون أرضاً فيعيشون بلا غم، غير أن الأثينيين لو كانوا يسكنون جزيرة، وكانت لهم إمبراطورية البحر فضلاً عن ذلك، لاتفق لهم من القدرة ما يؤذون به الآخرين من غير أن يمكن إيذاؤهم، ولغدوا سادة البحر»، فكان إكزيتوفون قد أراد أن يتكلّم عن إنكلترا.

إن أثينة الحافلة بخطط المجدي، أثينة التي كانت تعمل على زيادة التنافس فيها بدلاً من النفوذ، أثينة التي كانت أكثر اكتراثاً لتوسيع إمبراطوريتها البحرية من التمتع بها، في حكومة سياسية كهذه، حيث يقتسم الرعاة الدخل العام فيما

(١) ملك الفرس.

(٢) «من الجمهورية الأثينية»، فصل ٢.

بَيْنَهُمْ عَلَى حِينٍ يُجَارُّ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ ؛ إِنَّ أَثِينَةَ هَذِهِ لَمْ تَقُمْ بِتِلْكَ التِّجَارَةِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي تُرْجَى لَهَا مِنْ اسْتِغْلَالِ مَنَاجِمِهَا وَكَثْرَةِ عَبِيدِهَا وَعَدَدِ مَلَاحِيهَا وَسُلْطَانِهَا عَلَى الْمُدُنِ الْيُونَانِيَّةِ، وَفَوْقَ ذَلِكَ كُلِّهِ مِنْ نُظُمِ سُؤْلُونَ الرَّائِعَةِ، فَأَقْتَصَرْتُ تِجَارَتُهَا عَلَى بِلَادِ الْيُونَانِ وَبَحْرِ الْبُتُّشِ حَيْثُ كَانَتْ تَجْلِبُ مِيرَتَهَا مِنْ هُنَاكَ.

أَمَّا كُورِنْثُوسُ فَتَقَعُ فِي مَكَانٍ عَجِيبٍ، إِنَّهَا تَفْصِلُ بَيْنَ بَحْرَيْنِ، فَتَفْتَحُ وَتُغْلِقُ الْهَلُوبُونِيزِ، وَتَفْتَحُ وَتُغْلِقُ الْيُونَانَ، وَقَدْ صَارَتْ مَدِينَةً مِنْ أَهَمِّ الْمُدُنِ فِي زَمَنِ كَانِ الشَّعْبُ الْإِغْرِيقِيُّ فِيهِ عَالِمًا وَكَانَتِ الْمُدُنُ الْإِغْرِيقِيَّةُ فِيهِ أَمَّا فَمَارَسَتْ تِجَارَةً أَوْسَعَ مِنْ أَثِينَةِ. لَقَدْ كَانَ لَهَا مِينَاءٌ لِيَتَلَقَّى سِلْعَ آسِيَةِ، وَمِينَاءٌ آخَرٌ لِيَتَلَقَّى سِلْعَ إِيْطَالِيَةِ، وَبِمَا أَنَّهُ كَانَ هُنَاكَ مَصَاعِبُ كَبِيرَةٌ فِي الدُّورَانِ حَوْلَ رَأْسِ مَالِيهِ، حَيْثُ تَلْتَقِي الرِّيحُ<sup>(١)</sup> الْمُتَقَابِلَةُ وَتُغْرِقُ السُّفُنَ، فَإِنَّهُ كَانَ يُفْضَلُ الذَّهَابُ إِلَى كُورِنْثُوسَ، وَالْقِيَامُ حَتَّى يَنْقِلَ السُّفُنُ مِنْ بَحْرِ إِلَى بَحْرِ بَرًّا، وَلَمْ تَبْلُغْ آثَارُ الْفَنِّ مِنَ التَّقَدُّمِ فِي مَدِينَةٍ مَا بَلَغَتْهُ هُنَاكَ، بِأَبْعَدِ مِمَّا قُدِّمَتْ هُنَاكَ، وَأَتَمَّ الدِّينُ إِفْسَادَ مَا أَبْقَاهُ رَخَاؤُهَا مِنْ عَادَاتٍ، فَأَقَامَتْ مَعْبَدًا لِإِفِينُوسَ حَيْثُ كُرْسُ أَكْثَرُ مِنْ أَلْفٍ مِنْ بَنَاتِ الْهَوَى، وَمِنْ هَذَا الْمَعْبَدِ ظَهَرَ مُعْظَمُ هَوَلَاءِ الْحِسَانِ الْمَشْهُورَاتِ اللَّائِي جَرُّوْ أَثِينَةَ عَلَى كِتَابَةِ قِصَّتِيهِنَّ، وَيَظْهَرُ أَنَّ رَخَاءَ الْيُونَانِ كَانَ يَتَجَلَّى، زَمَنَ أُوْمِيرُسَ، فِي رُودُسَ وَكُورِنْثُوسَ وَأَرْكُومِينَ، فَقَدْ قَالَ<sup>(٢)</sup>: «إِنَّ جُوبِيْتَرَ أَحَبُّ أَهْلِ رُودُسَ فَأَنْعَمَ عَلَيْهِمْ بِشُرُوتِ عَظِيمَةٍ»، وَمَنْحَ كُورِنْثُوسَ<sup>(٣)</sup> لَقَبَ «الْغَنِيَّةِ»، وَكَذَلِكَ ذَكَرَ<sup>(٤)</sup> أَرْكُومِينَ عِنْدَمَا أَرَادَ الْكَلَامَ عَنِ الْمُدُنِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى ذَهَبٍ كَثِيرٍ فَقَرَنَهَا بِطَبِئَةِ الْمِصْرِيَّةِ، وَقَدْ حَافِظَتْ رُودُسُ وَكُورِنْثُوسُ عَلَى سُلْطَانِيهِمَا، بَيْنَمَا أَضَاعَتْهُ أَرْكُومِينَ، وَمِنْ الطَّبِيعِيِّ أَنْ يَحْمِلَ مَوْقِعُ أَرْكُومِينَ، بِالْقُرْبِ مِنَ الدَّرْدَنِيلِ وَمَرْمَرَةِ

(١) أنظر إلى إسترابون، باب ٨.

(٢) الإلياذة، باب ٢، بيت ٦٦٨.

(٣) المصدر نفسه، بيت ٥٧٠.

(٤) المصدر نفسه، باب ١، بيت ٣٨١، أنظر إلى إسترابون، باب ٩، صفحة ٤١٤، طبعة ١٦٢٠.

والبَحْرِ الْأَسْوَدِ، عَلَى التَّفَكِيرِ فِي أَنَّهَا كَانَتْ تَجْنِي ثَرَوَاتِهَا مِنَ التَّجَارَةِ عَلَى سَوَاحِلِ هَذِهِ الْأَبْحُرِ الَّتِي أَسْفَرَتْ عَنْ أُسْطُورَةِ جِرَّةِ الْكَبْشِ، وَبِالْفِعْلِ إِنَّ أَسْمَ الْمِثْيَارِ أُطْلِقَ عَلَى أَرْكُومِينَ<sup>(١)</sup>، وَعَلَى الْأَزْغُونُوتِ أَيْضًا، وَلَكِنْ بِمَا أَنَّ هَذِهِ الْأَبْحُرَ صَارَتْ، فِيمَا بَعْدُ، مَعْرُوفَةً أَكْثَرَ، وَبِمَا أَنَّ الْأَغَارِقَةَ أَقَامُوا فِيهَا مُسْتَعْمَرَاتٍ كَثِيرَةً جِدًّا، وَقَدْ تَاجَرَتْ هَذِهِ الْمُسْتَعْمَرَاتُ مَعَ الْبَرَابِرَةِ مِنَ الشُّعُوبِ، وَاتَّصَلَتْ بِوَطَنِهَا الْأُمِّ، فَإِنَّ أَرْكُومِينَ أَخَذَتْ فِي الْأَنْحِطَاطِ، وَدَخَلَتْ فِي مَجْمُوعَةِ الْمُدُنِ الْيُونَانِيَّةِ الْأُخْرَى، وَلَمْ يُتَاجَرَ الْأَغَارِقَةُ قَبْلَ أُوْمِيرِسَ إِلَّا فِي بِلَادِهِمْ، وَمَعَ بَعْضِ شُعُوبِ مِنَ الْبَرَابِرَةِ، بَيْنَ أَنَّهُمْ وَسَعُوا سُلْطَانَهُمْ مِقْدَارَ مَا أَلْفُوا شُعُوبًا جَدِيدَةً، وَكَانَتْ بِلَادُ الْيُونَانِ شِبْهَ جَزِيرَةٍ كَبِيرَةٍ، تَبْدُو رُؤُوسُهَا وَكَأَنَّهَا تَرُدُّ الْبَحَارَ، وَتَنْشَقُّ خُلُجَانُهَا مِنْ كُلِّ نَاحِيَةٍ كَأَنَّهَا تَعُودُ وَتَلْقَاهَا، وَإِذَا مَا أَلْقَيْتَ نَظْرَةً إِلَى بِلَادِ الْيُونَانِ أَبْصَرَ فِي بَلَدٍ مُضَيَّقٍ بِمَا فِيهِ الْكِفَايَةُ مَدَى وَاسِعٍ مِنَ السَّوَاحِلِ، وَكَانَ يَتَأَلَّفُ مِنْ مُسْتَعْمَرَاتِهَا الَّتِي لَا يُخَصِّصُهَا عَدَدُ دَائِرَةٍ وَاسِعَةٍ حَوْلَهَا، فَتَلْمَحُ هُنَالِكَ جَمِيعَ الْعَالَمِ الَّذِي لَيْسَ مِنَ الْبَرَابِرَةِ، وَلَمَّا أُوْغِلَتْ فِي صِيقَلِيَّةٍ وَإِيطَالِيَّةٍ كَوْنَتْ فِيهِمَا أُمَمًا، وَفَعَلَتْ مِثْلَ ذَلِكَ عِنْدَمَا أَبْحَرَتْ إِلَى أَبْحُرِ الْبُنْتُشِ وَسَوَاحِلِ آسِيَةِ الصُّغْرَى وَسَوَاحِلِ إِفْرِيقِيَّةٍ، وَقَدْ زَادَ الرِّخَاءُ فِي مُدُنِهَا بِمِقْدَارِ قُرْبِهَا مِنَ الشُّعُوبِ الْجَدِيدَةِ، عَلَى أَنَّ الرَّائِعَ هُنَاكَ، كَانَ يُحِيطُ بِهَا أَيْضًا مِنْ جُزُرٍ لَا تُخَصَّى، وَكَأَنَّهَا وَاقِعَةٌ فِي الْخَطِّ الْأَوَّلِ، وَيَا لَهَا مِنْ أَسْبَابِ أَرْذَهَارٍ لِبِلَادِ الْيُونَانِ تِلْكَ الْأَلْعَابُ الَّتِي كَانَتْ تُنْعِمُ بِهَا عَلَى الْعَالَمِ، وَتِلْكَ الْمَعَابِدُ الَّتِي كَانَ جَمِيعُ الْمُلُوكِ يُرْسِلُونَ إِلَيْهَا تَقْدِيمَاتٍ، وَتِلْكَ الْأَعْيَادُ الَّتِي كَانَ يُحْتَشَدُ فِيهَا مِنْ كُلِّ نَاحِيَةٍ، وَتِلْكَ الْهَوَاتِفُ الَّتِي تُثِيرُ حُبَّ الْأَطْلَاعِ فِي الْإِنْسَانِ، وَذَلِكَ الذَّوْقُ وَتِلْكَ الْفَنُونُ الَّتِي بُلِغَ مِنَ السَّيْرِ بِهَا إِلَى الْأَمَامِ مَا يَنْطَوِي أَعْتِقَادُ مُجَاوَزَتِهَا عَلَى جَهْلِهَا دَائِمًا !

(١) إسترابون، باب ٩، صفحة ٤١٤.

## الفصل الثامن

## الإسكندر وفتحُه

وَقَعَ فِي عَهْدِ الإسْكَندَرِ حَوَادِثُ أَرْبَعٌ أَدَّتْ إِلَى انْقِلَابٍ عَظِيمٍ فِي التِّجَارَةِ، وَهِيَ: الِاسْتِيْلَاءُ عَلَى صُورَ، وَفَتْحُ مِصْرَ، وَفَتْحُ الهِنْدِ، وَاكْتِشَافُ الْبَحْرِ الْوَاقِعِ جَنُوبَ هَذَا الْبَلَدِ، وَكَانَتْ إِمْبَرَاطُورِيَّةُ الْفُرسِ تَمْتَدُّ حَتَّى نَهْرِ السُّنْدِ <sup>(١)</sup> وَكَانَ دَارَا <sup>(٢)</sup> قَدْ أَرْسَلَ، قَبْلَ الإسْكَندَرِ بِزَمَنِ طَوِيلٍ، مَلَاحِينَ لِرُكُوبِ هَذَا النَّهْرِ فَذَهَبُوا حَتَّى الْبَحْرِ الْأَحْمَرِ، وَكَيْفَ كَانَ الْأَغَارِقَةُ، إِذَا، أَوَّلَ مَنْ تَاجَرَ مَعَ الهِنْدِ مِنْ نَاحِيَةِ الْجَنُوبِ؟ وَكَيْفَ يُقَالُ إِنَّ الْفُرسَ لَمْ يَقُومُوا بِهَذِهِ التِّجَارَةِ سَابِقًا؟ وَمَاذَا آتَفَاعُهُمْ بِبَحَارِ كَثِيرَةٍ الْقُرْبِ مِنْهُمْ، بِحَارِ تُبَلِّلُ إِمْبَرَاطُورِيَّتَهُمْ؟ أَجَلْ، إِنَّ الإسْكَندَرَ فَتَحَ الهِنْدَ، وَلَكِنْ أَوْ يَجِبُ أَنْ يُفْتَحَ بَلَدٌ لِلتِّجَارَةِ فِيهِ؟ هَذَا مَا سَأَبْحَثُ فِيهِ.

كَانَتِ الْأَرِيَانَةُ <sup>(٣)</sup>، الْمُتَمْتِدَّةُ مِنَ الْخَلِيجِ الْفَارِسِيِّ حَتَّى السُّنْدِ وَمِنْ بَحْرِ الْجَنُوبِ حَتَّى جِبَالِ هِنْدُوكُشَ، تَابِعَةً لِإِمْبَرَاطُورِيَّةِ الْفُرسِ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ، غَيْرَ أَنَّهَا كَانَتْ فِي قِسْمِهَا الْجَنُوبِيِّ جَدِيدَةً، مُتَلَطِّئَةً، بَائِرَةً وَبَرْبَرِيَّةً، وَيُرْوَى <sup>(٤)</sup> أَنَّ جُيُوشَ سَمِيرَامِيسَ وَكُوزُشَ هَلَكَتْ فِي هَذِهِ الصُّحَارَى، وَأَنَّ الإسْكَندَرَ الَّذِي أَتْبَعَ بِأَسْطُورِهِ مَا فَتَى أَنْ هَلَكَ قِسْمٌ كَبِيرٌ مِنْ جَيْشِهِ هُنَالِكَ، وَقَدْ تَرَكَ الْفُرسَ السَّاحِلَ كُلَّهُ تَحْتَ سُلْطَانِ الْإِخْتِيُوفَاجِ <sup>(٥)</sup>

(١) استرابون، باب ١٥.

(٢) هيرودوتس In Melpomene، ٤ : ٤٤.

(٣) استرابون، باب ١٥.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) بليني، باب ٦، فصل ٢٣، استرابون، باب ١٥.



والأوريت وشُعوبٍ أُخْرَى مِنَ الْبَرَابِرَةِ. ثُمَّ إِنَّ الْفُرْسَ <sup>(١)</sup> لَمْ يَكُونُوا مَلَاحِينَ، حَتَّى إِنَّ دِينَهُمْ نَزَعَ مِنْهُمْ كُلَّ تَفْكِيرٍ فِي التَّجَارَةِ الْبَحْرِيَّةِ، وَمَا حَمَلَ دَارَا عَلَى الْقِيَامِ بِهِ مِنَ الْمِلَاحَةِ عَلَى نَهْرِ السُّنْدِ وَبَحْرِ الْهِنْدِ كَانَ نَتِيجَةَ هَوَى عَاهِلٍ يُرِيدُ إِظْهَارَ سُلْطَتِهِ أَكْثَرَ مِنْهُ خِطَّةً مُحْكَمَةً لِمَلِيكَ يُرِيدُ اسْتِخْدَامَهَا، وَلَمْ يَكُنْ لِهَذِهِ الْمِلَاحَةِ مِنْ نَتَائِجٍ لَا لِمَصْلَحَةِ التَّجَارَةِ وَلَا لِلْمِلَاحَةِ، وَإِذَا مَا خُرَجَ مِنَ الْجَهَالَةِ فَلِلْسُقُوطِ فِيهَا ثَانِيَّةٌ ؛ وَزِيَادَةٌ عَلَى ذَلِكَ: كَانَ يُرَى <sup>(٢)</sup> قَبْلَ غَزْوِ الْإِسْكَانْدَرِ أَنَّ الْقِسْمَ الْجَنُوبِيَّ مِنَ الْهِنْدِ غَيْرُ صَالِحٍ لِلسَّكَنِ <sup>(٣)</sup>، وَمَقْصَدُ ذَلِكَ مَا كَانَ يُرَوَى مِنْ أَنَّ سَمِيرَامِيسَ <sup>(٤)</sup> لَمْ يَزْجِعْ بِغَيْرِ عَشْرِينَ رَجُلًا وَأَنَّ كُورْشَ لَمْ يَزْجِعْ بِغَيْرِ سَبْعَةِ رِجَالٍ، وَدَخَلَ الْإِسْكَانْدَرُ مِنَ الشُّمَالِ، وَكَانَتْ خِطَّتُهُ أَنْ يَسِيرَ نَحْوَ الشَّرْقِ، وَلَكِنْ بِمَا أَنَّهُ وَجَدَ الْقِسْمَ الْجَنُوبِيَّ زَاخِرًا بِأَمَمٍ عَظِيمَةٍ وَبِمُدُنٍ وَأَنْهَارٍ فَإِنَّهُ حَاوَلَ فَتْحَهُ، وَقَدْ قَامَ بِهَذَا الْفَتْحِ، وَهَنَالِكَ عَزَمَ عَلَى جَمْعِ مَا بَيْنَ الْهِنْدِ وَالْغَرْبِ بِتَّجَارَةِ بَحْرِيَّةٍ، كَمَا أَنَّهُ كَانَ قَدْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا بِمُسْتَعْمَرَاتٍ أَقَامَهَا فِي الْبَرِّ، وَقَدْ أَمَرَ بِبِنَاءِ أُسْطُولٍ عَلَى نَهْرِ جِهْلَمَ، وَرَكِبَ هَذَا النَّهْرَ وَدَخَلَ السُّنْدَ وَسَارَ حَتَّى مَصْبِهِ، وَتَرَكَ جَيْشَهُ وَأُسْطُولَهُ فِي بَتَّالِهِ، وَذَهَبَ بِنَفْسِهِ مَعَ بَضْعِ سُفْنٍ لِيَتَحَقَّقَ الْبَحْرَ، وَعَيَّنَ الْأَمَاكِنَ الَّتِي أَرَادَ أَنْ يُنْشَأَ عَلَيْهَا مَرَايِي وَمَرَاسٍ وَمَصَانِعُ بَحْرِيَّةٌ. ثُمَّ عَادَ إِلَى بَتَّالِهِ وَأَنْفَصَلَ عَنْ أُسْطُولِهِ وَسَلَكَ طَرِيقَ الْبَرِّ مُسَاعِدَةً لَهُ وَتَلْقِيًا لِمُسَاعَدَةٍ مِنْهُ، وَسَارَ الْأُسْطُولُ وَالسَّاحِلَ مِنْ مَصَبِّ السُّنْدِ عَلَى طُولِ شَاطِئِ بِلَادِ الْأُورِيتِ وَالْإِخْتِيُوفَاجِ وَكُزْمَانِيَةِ وَفَارَسَ، وَأَمَرَ بِحَفْرِ آبَارٍ وَتَأْسِيسِ مُدُنٍ، وَحَظَرَ عَلَى

(١) كانوا لا يركبون الأنهار لكيلا يندسوا العناصر، مسيو هيد، ديانة الفرس، وكذلك اليوم لا تجد لهم تجارة بحرية، وهم يعدون من يركبون البحر من الملاحدة.

(٢) إسترابون، باب ١٥.

(٣) قال هيرودتس في Melpomene فصل (٤٤) إن دارا فتح الهند، فهذا لا يمكن أن يحمل على غير الأريانة، وكذلك لم يكن هذا غير فتح ذهني.

(٤) إسترابون، باب ١٥.

الإختيوفاج<sup>(١)</sup> أَنْ يَعِيشُوا مِنَ السَّمَكِ، فقد كان يودُّ أَنْ تَسْكُنَ سواجلَ هذا  
الْبَحْرِ أُمَّمٌ مُتَمَدِّنَةٌ، وقد سَجَّلَ نِيَارُكُ وَأُونِيزِيْقْرِيطُ هذه السَّفَرَةَ الْبَحْرِيَّةَ<sup>(٢)</sup>  
التي دَامَتْ عَشْرَةَ أَشْهُرٍ، وقد وَصَلَا إِلَى سُوسَ حَيْثُ وَجَدَا الإسْكَندَرَ يُقِيمُ  
أَعْيَاداً لِجَيْشِهِ، وكان هذا الْفَاتِحُ، قد بَنَى الإسْكَندَرِيَّةَ لِيَقْبِضَ عَلَى مِصْرَ،  
وكانت مِفْتَاحاً لِدُخُولِهَا فِي الْمَكَانِ<sup>(٣)</sup> عَيْنِهِ الَّذِي كَانَ لِأَسْلَافِهِ مِنَ الْمُلُوكِ  
مِفْتَاحٌ فِيهِ لِإِغْلَاقِهَا، وهو لَمْ يُفَكِّرْ، قَطُّ، فِي تِجَارَةِ كَانَ يُمَكِّنُ اكْتِشَافُ  
الْبَحْرِ الْهِنْدِيِّ وَحْدَهُ أَنْ يُوحَى لَهُ بِهَا ؛ حَتَّى إِنَّهُ لَمْ يَلْتَفِتْ ثَانِيَةً إِلَى  
الإسْكَندَرِيَّةِ بَعْدَ هَذَا الْاِكْتِشَافِ كَمَا يَلُوحُ، وكان بِنْيَتِهِ، عَلَى الْعُمُومِ، أَنْ  
يُقِيمَ تِجَارَةً بَيْنَ الْهِنْدِ وَالْأَجْزَاءِ الْغَرْبِيَّةِ مِنْ إِمْبِرَاطُورِيَّتِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ كَانَ  
يَنْقُصُهُ مَعْلُومَاتٌ كَثِيرَةٌ لِيَسْتَطِيعَ وَضْعَ خِطَّةٍ تَتِمُّ بِهَا هَذِهِ التِّجَارَةُ بِطَرِيقِ  
مِصْرَ. أَجَلْ، كَانَ قَدْ رَأَى السُّنْدَ، وكان قَدْ رَأَى النِّيلَ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ  
يَعْرِفُ بِحَارَ بِلَادِ الْعَرَبِ الْوَاقِعَةَ بَيْنَهُمَا، وهو لَمْ يَكْذِبْ يَصِلُ مِنَ الْهِنْدِ حَتَّى  
أَمَرَ بِإِنْشَاءِ أَسَاطِيلَ جَدِيدَةٍ وَرَكِبَ<sup>(٤)</sup> أُولْيُوسَ وَدِجَلَةَ وَالْفُرَاتَ وَالْبَحْرَ،  
وَنَزَعَ السَّلَالَاتِ الَّتِي كَانَ الْفَرْسُ قَدْ وَضَعُوهَا عَلَى هَذِهِ الْأَنْهَارِ، وَاكْتَشَفَ  
أَنَّ الْخَلِيجَ الْفَارِسِيَّ كَانَ شَرْماً مِنَ الْبَحْرِ الْمُحِيطِ، وَبِمَا أَنَّهُ ذَهَبَ لِيَتَحَقَّقَ  
هَذَا الْبَحْرَ<sup>(٥)</sup> كَمَا كَانَ قَدْ تَحَقَّقَ بَحْرَ الْهِنْدِ، وَأَمَرَ بِإِنْشَاءِ مِينَاءٍ فِي بَابِلَ

(١) لا يشمل هذا جميع الإختيوفاج الذين كانوا يسكنون ساحلاً طوله عشرة آلاف غلوة، وكيف كان  
يمكن الاسكندر أن يمدّهم بالغذاء؟ وكيف كان يمكنه أن يحمل على إطاعته؟ لا يمكن أن يكون  
غير بضعة شعوب مخصوصين موضوع بحث هنا، ومن قول نيارك في كتاب Rerum  
Indicarum إنه وجد في أقصى هذا الساحل من ناحية فارس أقواماً أقلّ أكلاً للسّمك، فأرى أنّ  
أمر الاسكندر كان موجهاً إلى هذه البقعة أو إلى بقاع أخرى أقرب إلى فارس.

(٢) بليني، التاريخ الطبيعي، باب ٦، فصل ٢٢.

(٣) بنيت الاسكندرية على شاطئ اسمها راكوتيس، وكان لقدماء الملوك حامية هنالك لتحول دون  
دخول البلاد من قبل الأجانب، ولا سيّما الأغارقة الذين كانوا من أعظم القرصان كما هو  
معلوم، بليني، باب ٦، فصل ١٠، وأسترابون، باب ١٨.

(٤) أريان، من غزو الإسكندر، باب ٧.

(٥) أريان، المصدر نفسه.

لِأَلْفِ سَفِينَةٍ كَمَا أَمَرَ بِإِنْشَاءِ مَصَانِعَ بَحْرِيَّةٍ،، وَبِمَا أَنَّهُ أَرْسَلَ خَمْسَمِئَةَ  
تَلَكَّتْ إِلَى فَنِيْقِيَةِ وَسُورِيَةِ لِجَلْبِ نَوَاتِيٍّ حَتَّى يُقَيِّمُوا بِالْمُسْتَعْمَرَاتِ الَّتِي  
كَانَ يَنْشُرُهَا عَلَى الشَّوَاطِئِ، ثُمَّ بِمَا أَنَّهُ قَامَ بِأَشْغَالٍ وَاسِعَةٍ عَلَى الْفُرَاتِ  
وغيرِهِ مِنْ أَنْهَارِ أَشُورَ، فَإِنَّهُ لَا يُشَكُّ فِي عَزَمِهِ آنَذَاكَ عَلَى الْإِتِّجَارِ مَعَ الْهِنْدِ  
بَطَرِيقِ بَابِلَ وَالْخَلِيجِ الْفَارِسِيِّ، وَمِنْ النَّاسِ مَنْ تَعَلَّلُوا بِعِزِّمِ الْإِسْكَندَرِ عَلَى  
فَتْحِ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ <sup>(١)</sup> فَقَالُوا: إِنَّهُ كَانَ يَنْوِي أَنْ يَجْعَلَ فِيهَا قَاعِدَةً  
إِمْبَرَاطُورِيَّةً، وَلَكِنْ كَيْفَ يَخْتَارُ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُهُ <sup>(٢)</sup>؟ ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ  
كَانَ أَكْثَرَ بِلَادِ الْعَالَمِ عُسْرًا، وَلَوْ اتَّخَذَهُ قَاعِدَةً لَكَانَ أَنْفَصَلَ عَنْ إِمْبَرَاطُورِيَّةِ،  
وَلَا عَزَوْ، فَالْخُلَفَاءُ الَّذِينَ بَلَغُوا الْأَقَاصِي فِي فَتُوحِهِمْ بَادَرُوا إِلَى مُغَادَرَةِ  
جَزِيرَةِ الْعَرَبِ لِيَسْتَقِرُّوا بِغَيْرِهَا.

(١) إسترابون، باب ١٦، في الآخر.

(٢) رأى بابل مغمورة فعد بلاد العرب القريبة منها جزيرة، أريستوبول، في إسترابون، باب ١٦.

## الفصل التاسع

### تجارة ملوك الأغارقة بعد الإسكندر

كان البحر الأحمر معروفاً قليلاً جداً عندما فتح الإسكندر مصر، كما أنه كان لا يُعرف شيء عن قسم البحر المحيط الذي يتصل بذلك البحر والذي يُبَلَّل ساحل إفريقية من ناحية ويُبَلَّل جزيرة العرب من ناحية أخرى، حتى إنه كان يُعتقد منذ ذلك الحين تَعَدُّ الدَّورَانِ حَوْلَ جزيرة العرب، والذين حاولوا ذلك مِنْ كُلِّ صَوْبٍ عَادُوا عَنْ مُحَاوَلَتِهِمْ، وكان يُقال <sup>(١)</sup>: «كيف يُمكنُ الإبحارُ إلى جنوبِ شَوَاطِيِ جزيرة العرب ما دامَ جَيْشٌ قَمِيِيزُ الذي جَابَهَا مِنْ جِهَةِ الشَّامِ قد هَلَكَ عَلَى بَكَرَةِ أَبِيهِ تَقْرِيْباً، وما دامَ الجَيْشُ الذي أَرْسَلَهُ بَطْلِيمُوسُ بْنُ لَافُوسَ لِمُسَاعَدَةِ سَلُوقُوسِ نِيْقَاطُورِ بَابِلَ قد عَانَى مَضَارَّ لا تُصَدِّقُ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الزَّخْفِ إِلَّا فِي اللَّيْلِ بِسَبَبِ الْحَرِّ؟».

لَمْ يَكُنْ لَدَى الْفُرْسِ أَيُّ نَوْعٍ مِنَ الْمِلَاحَةِ، فَلَمَّا فَتَحُوا مِصْرَ أَتَوْهَا بِذَاتِ الرُّوحِ الَّتِي كَانُوا يَحْمِلُونَهَا فِي بِلَادِهِمْ، وَقَدْ بَلَغَ إِهْمَالُهُمْ مِنَ الْحَدِّ مَا وَجَدَ مُلُوكُ الْأَغَارِقَةِ مَعَهُ لَيْسَ فَقَطْ مِلَاحَاتِ الصُّورِيِّينَ وَالْأَدُومِيِّينَ وَالْيَهُودِ فِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ مَجْهُولَةً وَحَسْبُ بَلِّ مِلَاحَاتِ الْبَحْرِ الْأَحْمَرِ أَيْضاً، وَأَعْتَقَدُ أَنَّ تَخْرِيْبَ صُورِ الْأَوَّلَى مِنْ قِبَلِ نَبُوخَذَنْصَرٍ وَهَلَاكَ كَثِيرٍ مِنَ الْأُمَمِ الصَّغِيرَةِ وَالْمُدُنِ الْمَجَاوِرَةِ لِلْبَحْرِ الْأَحْمَرِ أَذْيَا إِلَى ضَيَاعِ مَا أَكْتَسِبَ مِنَ الْمَعَارِفِ.

لَمْ تَتَّصِلْ مِصْرُ، فِي عَهْدِ الْفُرْسِ، بِالْبَحْرِ الْأَحْمَرِ قَطُّ، وَمَا كَانَتْ لِتَشْتَمِلَ <sup>(٢)</sup>

(١) أنظر إلى كتاب Rerum Indicarum.

(٢) إسترابون، باب ١٦.



على غير حاشية من الأرض طويلة ضيقة يغمرها النيل بفيضاناته، مَحْصُورَةٌ  
الجانبين بسلاسل من الجبال، ولذا وَجَبَ اكْتِشَافُ الْبَحْرِ الْأَحْمَرِ مَرَّةً ثَانِيَةً،  
وكذلك الْبَحْرُ الْمُحِيطُ، وكان هذا الْاِكْتِشَافُ نَتِيجَةً حُبِّ الْأَطْلَاعِ لَدَى مُلُوكِ  
الْأَغَارِقَةِ، وَذَهَبَ نَحْوَ مَنَبَعِ النَّيْلِ، وَأَصْطِيدَتْ أَفْيَالٌ فِي الْبُلْدَانِ الْوَاقِعَةِ بَيْنَ النَّيْلِ  
وَالْبَحْرِ، وَاكْتُشِفَتْ شَوَاطِئُ الْبَحْرِ مِنْ نَاحِيَةِ الْبَرِّ، وَبِمَا أَنَّ هَذَا الْاِكْتِشَافَ وَقَعَ فِي  
عَهْدِ الْأَغَارِقَةِ فَقَدْ أُطْلِقَ عَلَى هَذِهِ الشَّوَاطِئِ أَسْمَاءٌ إِغْرِيقِيَّةٌ كَمَا وَقَفَتِ الْمَعَابِدُ<sup>(١)</sup>  
عَلَى آلِهَةِ إِغْرِيقِيَّةٍ، وَأَسْتَطَاعَ أَغَارِقَةُ مِصْرَ أَنْ يَقْرُمُوا بِتِجَارَةٍ وَاسِعَةٍ جِدًّا، فَكَانُوا  
سَادَةً مَوَانِيِ الْبَحْرِ الْأَحْمَرِ، وَعَادَتْ صُورُ، الْمَنَافِسَةُ لِكُلِّ أُمَّةٍ تَاجِرَةٍ، غَيْرَ مَوْجُودَةٍ،  
وَلَمْ يَكُونُوا لِيُعَاقُوا بِخِرَافَاتِ الْبَلَدِ الْقَدِيمَةِ<sup>(٢)</sup>، فَغَدَتْ مِصْرُ مَرْكَزَ الْعَالَمِ، وَتَرَكَ  
مُلُوكُ سُورِيَةِ لِمُلُوكِ مِصْرَ تِجَارَةَ جَنُوبِ الْهِنْدِ، وَلَزِمُوا التَّجَارَةَ الشَّمَالِيَّةَ الَّتِي كَانَتْ  
تَجْرِي بِطَرِيقِ جِيحُونٍ وَنَهْرِ قَزْوِينَ، وَكَانَ يُعْتَقَدُ<sup>(٣)</sup> فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ أَنَّ هَذَا الْبَحْرَ  
جُزْءٌ مِنَ الْمُحِيطِ الشَّمَالِيِّ، فَبَنَى<sup>(٤)</sup> الْإِسْكَندَرُ قَبْلَ مَوْتِهِ بِقَلِيلٍ أُسْطُولًا لِكْتِشَافِ  
مَا إِذَا كَانَ هَذَا الْبَحْرُ يَتَّصِلُ بِالْبَحْرِ الْمُحِيطِ بِوَاسِطَةِ بَحْرِ الْبُنْطُشِ أَوْ بِوَاسِطَةِ بَحْرِ  
شَرْقِيِّ آخَرَ نَحْوَ الْهِنْدِ، وَلَمَّا مَاتَ بِذَلِكَ سُلُوقُوسُ وَأَنْطِيُوخُسُ عِنَايَةً خَاصَّةً لِمَعْرِفَةِ  
ذَلِكَ، فَزَوَّدَا<sup>(٥)</sup> أَسَاطِيلَ هُنَالِكَ، وَسَمَّى مَا تَحَقَّقَهُ سُلُوقُوسُ بِالْبَحْرِ السُّلُوقِيِّ،  
وَسَمَّى مَا تَحَقَّقَهُ أَنْطِيُوخُوسُ بِالْبَحْرِ الْأَنْطِيُوخِيِّ، وَهُمَا، إِذْ وَجَّهًا عِنَايَتُهُمَا إِلَى مَا  
يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لَهُمَا مِنَ الْمَشَارِيعِ فِي تِلْكَ النَّاحِيَةِ، أَهْمَلَا بِحَارَ الْجَنُوبِ، وَذَلِكَ  
إِمَّا عَنْ كَوْنِ السُّلْطَانِ قَدْ تَمَّ لِلْبَطَالِمَةِ عَلَيْهَا بِأَسَاطِيلِهِمْ فِي الْبَحْرِ الْأَحْمَرِ، وَإِمَّا  
عَنِ أَطْلَاعِ عَلَى نُفُورِ الْفُرْسِ الْمُتَأَصِّلِ مِنَ الْمِلَاحَةِ، وَمَا كَانَ سَاحِلُ جَنُوبِ

(١) إسترابون، باب ١٦.

(٢) كانت ثورتهم نفوراً من الأجانب.

(٣) بلييني، باب ٢، فصل ٦٧، وباب ٦، فصل ٩ و ١٣، إسترابون، باب ١١، صفحة ٥٠٧، أريان،  
من غزو الإسكندر، باب ٣، صفحة ٧٤، وباب ٥، صفحة ١٠٤.

(٤) أريان، من غزو الاسكندر، باب ٧.

(٥) بلييني، باب ٢، فصل ٦٧.

فَارِسَ لِيُجَهَّزَ بِمَلَّاحِينَ مُطْلَقًا، وَلَمْ يُشَاهَدْ مَلَّاحُونَ هُنَاكَ إِلَّا فِي أَوَاخِرِ حَيَاةِ  
الْإِسْكَانْدَرِ، غَيْرَ أَنَّهُ كَانَ لَدَى مُلُوكِ مِصْرَ، وَهُمْ أَصْحَابُ قِبْرَسَ وَفَنِيْقِيَّةِ  
وَأَصْحَابُ عَدَدٍ كَبِيرٍ مِنَ الْأَمَاكِينِ عَلَى شَوَاطِيءِ آسِيَةِ الصُّغْرَى، أَنْوَاعُ الْوَسَائِلِ  
لِلْقِيَامِ بِمَشَارِيعَ بَحْرِيَّةٍ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمْ أَنْ يَضْغَطُوا عَبْقَرِيَّةَ رَعَايَاهُمْ مُطْلَقًا، بَلْ لَمْ  
يَكُنْ عَلَيْهِمْ غَيْرُ اتِّبَاعِهَا، وَمِنَ الصَّغْبِ إِذْرَاكَ السَّبَبِ فِي إِضْرَارِ الْقُدَمَاءِ عَلَى  
الْأَعْتِقَادِ بِأَنَّ بَحْرَ قَزْوِينَ جُزْءٌ مِنَ الْبَحْرِ الْمُحِيطِ، وَمَا كَانَتْ مَغَايِزِي الْإِسْكَانْدَرِ  
وَمُلُوكِ سُورِيَّةِ وَالْفَرَطَانِيِّينَ وَالرُّومَانِ لِتَغْيِيرِ رَأْيِهِمْ حَوْلَ هَذَا، ذَلِكَ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَا  
يَرْجِعُ عَنْ ضَلَالِهِ إِلَّا بَعْدَ انْقِضَاءِ زَمَنِ طَوِيلٍ، وَكَانَ جَنْوُبُ بَحْرِ قَزْوِينَ أَوَّلَ مَا  
عُرِفَ فَعُدَّ مِنَ الْبَحْرِ الْمُحِيطِ، وَكَانَ، كُلَّمَا أُوْغِلَ فِي طُولِ سَوَاحِلِهِ مِنْ نَاحِيَةِ  
الشَّمَالِ، يُعْتَقَدُ أَيْضًا أَنَّ الْبَحْرَ الْمُحِيطَ هُوَ الَّذِي يَدْخُلُ فِي الْأَرْضِ، وَلَمْ يَكُنْ  
لِيُعْرَفَ، بِتَتَبُعِ السَّاحِلِ غَيْرُ حَدِّ نَهْرِ سِيحُونٍ مِنْ نَاحِيَةِ الشَّرْقِ، وَغَيْرُ أَطْرَافِ أَلْبَانِيَّةِ  
مِنْ نَاحِيَةِ الْغَرْبِ، وَكَانَ الْبَحْرُ وَجِلًا<sup>(١)</sup> مِنْ نَاحِيَةِ الشَّمَالِ، وَمِنْ ثَمَّ غَيْرَ صَالِحٍ  
لِلْمَلَاخَةِ إِلَّا قَلِيلًا جِدًّا، فَلَمْ يُؤَدَّ كُلُّ هَذَا إِلَّا إِلَى رُؤْيَا الْبَحْرِ الْمُحِيطِ، وَلَمْ يَبْلُغْ  
جَيْشُ الْإِسْكَانْدَرِ مِنْ نَاحِيَةِ الشَّرْقِ غَيْرَ هِيَانَيْسِ الَّذِي هُوَ آخِرُ الْأَنْهَارِ الَّتِي تَصُبُّ  
فِي السُّنْدِ، وَهَكَذَا قَامَتْ أَوَّلُ تِجَارَةٍ لِلْأَغَارِقَةِ فِي الْهِنْدِ عَلَى قِسْمٍ صَغِيرٍ جِدًّا مِنْهَا.  
وَقَدْ أُوْغِلَ سَلُوقُوسُ نِيْقَاطُورَ حَتَّى نَهْرِ الْغَنْجِ<sup>(٢)</sup> وَمِنْ هُنَاكَ اكْتُشِفَ الْبَحْرُ الَّذِي  
يَصُبُّ فِيهِ هَذَا النَّهْرُ، أَيْ خَلِيجُ الْبَنْغَالِ، وَالْيَوْمَ تُكْتَشَفُ الْأَرْضُ بِالرَّحَلَاتِ  
الْبَحْرِيَّةِ، بَيْنَمَا كَانَتْ تُكْتَشَفُ الْبِحَارُ سَابِقًا بِالْفُتُوحَاتِ الْبَرِّيَّةِ، وَيُظْهَرُ أَنَّ إِسْتِرَابُونَ<sup>(٣)</sup>  
كَانَ يَشْكُ فِي كَوْنِ مُلُوكِ بَقَطْرِيَّانِ الْأَغَارِقَةِ<sup>(٤)</sup> قَدْ أَنْتَهَوْا إِلَى مَا هُوَ أَبْعَدُ مِمَّا  
بَلَغَهُ سَلُوقُوسُ وَالْإِسْكَانْدَرُ، وَذَلِكَ عَلَى الرُّغْمِ مِنْ شَهَادَةِ أُپُولُودُورِ، فَإِذَا صَحَّ

(١) أنظر إلى خريطة القيصر.

(٢) بَلِينِي، بَاب ٦، فَصْل ١٧.

(٣) بَاب ١٥.

(٤) إِنْفَصَلَ مَقْدُونِيَّوُ بِقَطْرِيَّانَ وَالْهِنْدَ وَأَرِيَانَةَ عَنْ مَمْلَكَةِ سُورِيَّةِ فَأَلْفَوْا دَوْلَةَ عَظِيمَةً.

عَدَمُ بُلُوغِهِمْ مِنَ الشَّرْقِ مَا هُوَ أَبْعَدُ مِمَّا بَلَغَهُ سُلُوقُوسُ فَإِنَّهُمْ ذَهَبُوا إِلَى مَا هُوَ  
أَبْعَدُ نَحْوَ الْجَنُوبِ، فَاکْتَشَفُوا سِيغَرَ<sup>(١)</sup> وَمَرَايَ فِي مَلَبَارِ أَدَّتْ إِلَى الْمِلَاحَةِ الَّتِي  
سَأَتَكَلَّمُ عَنْهَا، وَنَعَلَمُ مِنْ بَلِينِي<sup>(٢)</sup> أَنَّهُ سُلِكَ ثَلَاثُ طُرُقٍ عَلَى التَّوَالِي لِلْقِيَامِ  
بِالْمِلَاحَةِ إِلَى الْهِنْدِ، فَذَهَبَ أَوَّلًا مِنْ رَأْسِ سِيَاغَرٍ إِلَى جَزِيرَةِ پَتَالِينِ الْوَاقِعَةِ عَلَى  
مَصَبِّ نَهْرِ السُّنْدِ، وَيُرَى أَنَّ هَذِهِ هِيَ الطَّرِيقُ الَّتِي كَانَ قَدْ سَلَكَهَا أُسْطُولُ  
الإِسْكَندَرِ، ثُمَّ سَلَكَتْ سَبِيلَ أَقْصَرِ<sup>(٣)</sup> مِنْ تِلْكَ وَأَضْمَنُ، فَذَهَبَ مِنَ الرَّأْسِ نَفْسِهِ  
إِلَى سِيَاغَرِ، وَلَا يُمَكِّنُ سِيَاغَرَ هَذِهِ إِلَّا أَنَّ تَكُونَ مَمْلَكَةً سِيَاغَرِ الَّتِي حَكَى عَنْهَا  
إِسْتَرَابُونُ<sup>(٤)</sup> وَاکْتَشَفَهَا مُلُوكُ بَقَطْرِيَانِ الْأَغَارِقَةِ، وَلَمْ يَكُنْ لِبَلِينِي أَنْ يَقُولَ: إِنَّ هَذِهِ  
الطَّرِيقُ أَقْصَرُ مِنْ تِلْكَ إِلَّا أَنَّهَا كَانَتْ تُقَطَّعُ فِي وَقْتِ أَقْصَرِ. ذَلِكَ أَنَّ سِيَاغَرَ كَانَتْ  
أَبْعَدَ مِنَ السُّنْدِ لِأَكْتِشَافِ مُلُوكِ بَقَطْرِيَانِ إِيَّاهَا، وَكَانَ مَفْرُوضًا إِذَا، أَنْ يَكُونَ قَدْ  
أَجْتَنِبَ بِذَلِكَ أَنْعِطَافُ بَعْضِ السَّوَاكِحِلِ وَأَنْ يَكُونَ قَدْ انْتَفَعَ بِبَعْضِ الرِّيَّاحِ، وَأَخِيرًا  
سَلَكَ التُّجَّارُ طَرِيقًا ثَالِثَةً فَتَوَجَّهُوا إِلَى الْمِينَاءَيْنِ كَانِسَ وَأُوسَلِيسَ، الْوَاقِعَيْنِ فِي قَمِ  
الْبَحْرِ الْأَحْمَرِ، وَاللَّذَيْنِ يُوصَلُ مِنْهُمَا، بِرِيحِ غَرْبِيَّةٍ، إِلَى مَرْحَلَةِ الْهِنْدِ الْأُولَى:  
مُوزِيرِيسَ، وَمِنْهَا إِلَى مَوَانِيءَ أُخْرَى، وَيُرَى أَنَّهُ ذَهَبَ، رَأْسًا، مِنَ الْغَرْبِ إِلَى  
الشَّرْقِ، مِنْ جِهَةٍ إِلَى أُخْرَى، بِفِعْلِ الرِّيَّاحِ الْمَوْسِمِيَّةِ الَّتِي اكْتَشِفَتْ تَقْلُبَاتُهَا  
بِالْإِبْحَارِ فِي تِلْكَ النُّوَاجِحِ، وَذَلِكَ بَدَلًا مِنَ السَّفَرِ مِنْ قَمِ الْبَحْرِ الْأَحْمَرِ حَتَّى  
سِيَاغَرَ صُعودًا مَعَ شَاطِئِ الْيَمَنِ فِي الشُّمَالِ الشَّرْقِيِّ، وَلَمْ يَبْتَعِدْ الْقُدَمَاءُ عَنْ  
السَّوَاكِحِلِ إِلَّا عِنْدَ انْتِفَاعِهِمْ بِالرِّيَّاحِ الْمَوْسِمِيَّةِ<sup>(٥)</sup> وَالرِّيَّاحِ الدَّوْرِيَّةِ الَّتِي كَانَتْ لَهُمْ  
نُوعًا مِنَ الْبُوصَلَةِ.

(١) أبُولُونِيُوسُ أَوْرَامَتِينِ، فِي إِسْتَرَابُونِ، بَاب ١١.

(٢) بَلِينِي، بَاب ٦، فَصْل ٢٣.

(٣) بَلِينِي، بَاب ٦، فَصْل ٢٣.

(٤) بَاب ١١، Sigertidis regnum.

(٥) تَهَبُّ الرِّيَّاحِ الْمَوْسِمِيَّةِ فِي قِسْمٍ مِنَ السَّنَةِ مِنْ نَاحِيَةٍ وَفِي قِسْمٍ آخَرَ مِنَ السَّنَةِ مِنْ النَّاحِيَةِ الْأُخْرَى، وَتَهَبُّ الرِّيَّاحِ الدَّوْرِيَّةِ مِنْ ذَاتِ النَّاحِيَةِ طَوَالَ السَّنَةِ.

ويقول بليني: <sup>(١)</sup> إِنَّهُ كَانَ يُقْلِعُ إِلَى الْهِنْدِ فِي مُتْتَصِفِ الصَّيْفِ لِيُرْجَعَ مِنْهَا فِي أَوَاخِرِ دَيْسَمْبَرٍ وَأَوَائِلِ يَنَائِرٍ، وَهَذَا مُوَافِقٌ لِيَوْمِيَّاتِ مَلَاَحِينَا مُوَافَقَةً تَامَّةً، وَهَنَّاكَ فِي الْقِسْمِ مِنْ بَحْرِ الْهِنْدِ الْوَاقِعِ بَيْنَ شِبْهِ جَزِيرَةِ إِفْرِيقِيَّةِ وَشِبْهِ جَزِيرَةِ مَا قَبْلَ الْغَنُجِ رِيحَانِ مَوْسِمَيْتَانِ، فَالرِّيَّاحُ فِي أَوَّلَاهُمَا تَجْرِي مِنَ الْغَرْبِ إِلَى الشَّرْقِ وَتَبْدَأُ فِي الشَّهْرَيْنِ : أَغْسُطُسَ وَسِبْتَمْبَرِ، وَتَجْرِي فِي الثَّانِيَةِ مِنَ الشَّرْقِ إِلَى الْغَرْبِ وَتَبْدَأُ فِي يَنَائِرٍ، وَهَكَذَا فَإِنَّا نَذْهَبُ مِنْ إِفْرِيقِيَّةِ إِلَى مَلْبَارِ فِي الْوَقْتِ الَّذِي كَانَتْ تَنْطَلِقُ فِيهِ أَسَاطِيلُ بَطْلِيمُوسَ، وَتَعُودُ فِي الْوَقْتِ عَيْنِهِ، وَقَدْ قَضَى أَسْطُولُ الْإِسْكَانْدَرِ سَبْعَةَ أَشْهُرٍ لِيَقْطَعَ الْمَسَافَةَ مَا بَيْنَ پَتَالِهَ وَسُوسَ، فَذَهَبَ فِي شَهْرِ يُولِيهِ، أَيَّ فِي وَقْتٍ لَا يَجْرُؤُ مَرْكَبٌ فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ أَنْ يُبْجَرَ فِيهِ لِلْعُودِ مِنَ الْهِنْدِ، وَتُوجَدُ بَيْنَ الرِّيْحَيْنِ الْمَوْسِمِيَّتَيْنِ فَاصِلَةٌ زَمَنٍ تَتَقَلَّبُ فِيهَا الرِّيَّاحُ، فَتَخْتَلِطُ رِيحٌ مِنَ الشَّمَالِ بِالرِّيَّاحِ الْعَادِيَّةِ وَتُسَبِّبُ عَوَاصِفَ هَائِلَةً بِالْقُرْبِ مِنَ السَّوَاخِلِ عَلَى الْخُصُوصِ، وَيَدُومُ هَذَا فِي أَشْهُرِ يُونِيهِ وَيُولِيهِ وَأَغْسُطُسَ، وَلَقَدْ كَابَدَ أَسْطُولُ الْإِسْكَانْدَرِ عَوَاصِفَ كَثِيرَةً حِينَ أَنْصَرَفَ مِنْ پَتَالِهَ فِي شَهْرِ يُولِيهِ، وَكَانَتْ الرِّحْلَةُ طَوِيلَةً لِإِبْحَارِهِ فِي أَثْنَاءِ رِيحٍ مَوْسِمِيَّةٍ مُعَاكِسَةٍ، وَيَرْوِي بَلِينِي أَنَّهُ كَانَ يُبْجَرُ إِلَى الْهِنْدِ فِي أَوَاخِرِ الصَّيْفِ، وَهَكَذَا كَانَ يُقْضَى زَمَنُ تَقَلُّبِ الرِّيَّاحِ الْمَوْسِمِيَّةِ فِي قَطْعِ الْمَسَافَةِ بَيْنَ الْإِسْكَانْدَرِيَّةِ وَالْبَحْرِ الْأَحْمَرِ، وَأَرْجُو أَنْ تَرَوْا كَيْفَ أَتَقَنَّ أَمْرُ الْمِلَاحَةِ مِقْدَاراً فَمِقْدَاراً، فَمَا أَمَرَ بِهِ دَارَا مِنْ رُكُوبِ نَهْرِ السُّنْدِ وَالذَّهَابِ إِلَى الْبَحْرِ الْأَحْمَرِ تَمَّ فِي عَامَيْنِ وَنِصْفِ عَامٍ <sup>(٢)</sup>، وَمَا كَانَ مِنْ سَيْرِ أَسْطُولِ الْإِسْكَانْدَرِ <sup>(٣)</sup> عَلَى السُّنْدِ وَوُضُولِهِ إِلَى سُوسَ تَمَّ فِي عَشْرَةِ أَشْهُرٍ قَاطِعاً السُّنْدَ فِي ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ وَقَاطِعاً بَحْرَ الْهِنْدِ فِي سَبْعَةِ أَشْهُرٍ، ثُمَّ جَاءَ زَمَنٌ قُطِعَ فِيهِ مَا بَيْنَ سَاحِلِ مَلْبَارِ وَالْبَحْرِ الْأَحْمَرِ فِي أَرْبَعِينَ يَوْماً <sup>(٤)</sup>، وَقَالَ

(١) باب ٦، فصل ٢٣.

(٢) هيرودتس، in Melpomene، باب ٤، فصل ٤٤.

(٣) بليني، باب ٦، فصل ٢٣.

(٤) المصدر نفسه.



إِستِرابُون<sup>(١)</sup> الذي أَقامَ الدَّلِيلَ على ما كان مِنْ جَهْلٍ للبلادِ الواقعةِ بَيْنَ الهِيبَانِيسِ والغَنْجِ : إِنَّ قَلِيلِينَ مِنَ المَلْأَجِينَ الذَّاهِبِينَ مِنْ مِصْرَ إِلَى الهِندِ كانوا يَصِلُونَ إِلَى الغَنْجِ، والواقِعُ أَنَّ الأساطيلَ كانتْ لا تَذْهَبُ إِلَى هُنالكِ، بَلْ تَنْطَلِقُ، بِفَضْلِ الرِّيحِ المَوْسِمِيَّةِ، مِنَ الغَرْبِ إِلَى الشَّرْقِ، مِنْ فَمِ البَحْرِ الأَحْمَرِ إِلَى سَاحِلِ مَلَبَارِ، وَتَقِفُ فِي المَحَطَّاتِ التي كانتْ هُنالكِ، ولا تَدُورُ حَوْلَ شِبْهِ جَزِيرَةِ هَذِهِ النَّاحِيَةِ مِنَ الغَنْجِ، مُرُوراً بِرَأْسِ كُماري وَسَاحِلِ كُورُومِينْدِل. وكانَ مِنْ خِطَّةِ مُلُوكِ مِصْرَ والرُّومانِ فِي المِلاحَةِ أَنَّ يَرْجِعُوا فِي العامِ نَفْسِهِ<sup>(٢)</sup>، وَهَكَذَا لَمْ يَكُنْ لِتِجَارَةِ الأَغَارِقَةِ والرُّومانِ مَعَ الهِندِ مِنَ الاتِّساعِ ما لِتِجَارَتِنَا مَعَهَا، نَحْنُ الَّذِينَ نَعْرِفُ بِلاداً واسِعَةً كانوا لا يَعْرِفُونَهَا، وَنَقُومُ بِتِجَارَتِنَا مَعَ جَمِيعِ الأُمَمِ الهِندِيَّةِ وَحَتَّى إِنَّنا يُتاجِرُ وَنُبْجِرُ مِنْ أَجْلِهَا؛ بَيِّنَدَ أَنَّهُمْ كانوا يَقُومُونَ بِهَذِهِ التِّجَارَةِ بِأَسْهَلِ مِمَّا نَقُومُ، وَلَوْ كانَ يُتاجِرُ عَلَى شَاطِئِ كُجراتِ وَمَلَبَارِ فَقَطْ، وَيُكْتَفَى بِالسَّلْعِ التي يَأْتِي بِها أَهْلُ الجُزْرِ مِنْ غَيْرِ بَحْثٍ عَنِ جَزائِرِ الجَنُوبِ، لَوَجَبَ تَفْضِيلُ طَرِيقِ مِصْرَ عَلَى طَرِيقِ رَأْسِ الرِّجاءِ الصَّالِحِ. وَيَقُولُ إِسْتِرابُونُ:  
(٣) إِنَّهُ كانَ يُتاجِرُ هَكَذَا مَعَ شُعُوبِ الثَّيْرُوبانِ.

(١) باب ١٥.

(٢) بِلِينِي، باب ٦، فَصْل ٢٣.

(٣) باب ١٥.

## الفصلُ العاشرُ

### الدَّورَانُ حَوْلَ إفريقيا

يُطَالَعُ في التَّارِيخِ خَبْرُ مُحَاوَلَةِ الدَّورَانِ حَوْلَ إفريقيا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ قَبْلَ اكْتِشَافِ الْبَوْصَلَةِ، ذَلِكَ أَنَّ أَنَسَاً مِنَ الْفَنِيْقِيِّينَ أَرْسَلَهُمْ نِخَاو<sup>(١)</sup> وَأُدُوْكَسَ<sup>(٢)</sup> فِرَاراً مِنْ غَضَبِ بَطْلِيمُوسَ لَاطُورَ، فَأَنْطَلَقُوا مِنَ الْبَحْرِ الْأَحْمَرِ، وَوَفَّقُوا، وَأَنَّ سَتَاسَبَ<sup>(٣)</sup>، فِي عَهْدِ سَرْخَسَ، وَهَانُونَ، الْمُرْسَلِ مِنْ قِبَلِ الْقِرطَاجِيِّينَ، جَاوَزَا أَعْمِدَةَ هِرْكَوْلَ، وَلَمْ يُوفَّقَا، وَكَانَ اكْتِشَافُ رَأْسِ الرِّجَاءِ الصَّالِحِ وَمُجَاوَزَتُهُ أَهَمَّ نَقْطَةٍ فِي الدَّورَانِ حَوْلَ إفريقيا، وَلَكِنَّهُ كَانَ إِذَا مَا ذُهِبَ مِنَ الْبَحْرِ الْأَحْمَرِ وَجِدَ هَذَا الرَّأْسَ وَاقِعاً عَلَى طَرِيقِ أَقْرَبَ بِمِقْدَارِ النُّصْفِ مِنَ الَّتِي يُسَارُّ عَلَيْهَا مِنَ الْبَحْرِ الْمُتَوَسِّطِ لِلْوُصُولِ إِلَيْهِ، وَيُعَدُّ السَّاحِلُ الْمُتَمْتِدُّ مِنَ الْبَحْرِ الْأَحْمَرِ إِلَى الرَّأْسِ أَسْلَمَ<sup>(٤)</sup> مِنَ السَّاحِلِ الْمُتَمْتِدِّ مِنَ الرَّأْسِ إِلَى أَعْمِدَةِ هِرْكَوْلَ، وَكَانَ لَا بُدَّ، لِمَنْ يَذْهَبُونَ مِنْ أَعْمِدَةِ هِرْكَوْلَ حَتَّى يَسْتَطِيعُوا اكْتِشَافَ الرَّأْسِ، مِنْ اخْتِرَاعِ الْبَوْصَلَةِ الَّتِي أَذَتْ إِلَى التَّمَكُّنِ مِنَ الْإِبْتِعَادِ عَنِ الشَّاطِئِ الْإِفْرِيقِيِّ وَالْإِنْحَارِ فِي الْمُحِيطِ الْوَاسِعِ<sup>(٥)</sup> ذَهَاباً نَحْوَ جَزِيرَةِ الْقُدَيْسَةِ هَيْلَانَهُ أَوْ نَحْوَ سَاحِلِ الْبِرَازِيلِ، وَلِذَلِكَ

(١) هيرودتس، باب ٤، فصل ٤٢، كان راغباً في الفتح.

(٢) بِلِينِي، باب ٢، فصل ٦٧، بونونيوس ميلا، باب ٣، فصل ٩.

(٣) هيرودتس، in Melpomene، باب ٤، فصل ٤٣.

(٤) أضيفوا إلى هذا ما أقوله في الفصل الحادي عشر من هذا الباب حول ملاحه هانون.

(٥) تهبّ رِيح شماليّة شرقيّة في المحيط الأطلنطي في الأشهر: أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ويناير، ويجاوز الخطّ، ويتوجّه نحو الجنوب اجتناباً لريح الشرق العاتية، أو يدخل في المنطقة الحارة في الأماكن التي تهبّ فيها الرّيح من الغرب إلى الشرق.

كان من المحتمل جداً أن يكون قد قُطِعَ مِنَ الْبَحْرِ الْأَحْمَرِ إِلَى الْبَحْرِ الْمُتَوَسِّطِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُرْجَعَ بالطَّرِيقِ نَفْسِهَا، وهكذا كان أَقْرَبَ إِلَى الطَّبِيعَةِ أَنْ تَتِمَّ تِجَارَةُ إفريقية الشَّرْقِيَّةِ بطريقِ الْبَحْرِ الْأَحْمَرِ وَأَنْ تَتِمَّ تِجَارَةُ السَّاحِلِ الْغَرْبِيِّ بطريقِ أَعْمَدَةِ هِرْكُول، من غَيْرِ الْقِيَامِ بِذَلِكَ الدَّوْرَانِ الْكَبِيرِ الَّذِي كَانَ يَتَعَدَّرُ الْعَوْدُ مِنْهُ، وَكَانَ أَوَّلَ مَا اكْتَشَفَهُ مُلُوكُ مِصْرَ الْأَغَارِقَةُ فِي الْبَحْرِ الْأَحْمَرِ قِسْمُ سَاحِلِ إفريقية الْمُتَمْتِدِّ مِنْ أَقْصَى الْخَلِيجِ الْوَاقِعَةِ عَلَيْهِ مَدِينَةُ حِيرُومَ حَتَّى الدَّيْرَةِ، أَيْ حَتَّى الْمَضِيقِ الْمُسَمَّى الْيَوْمَ بِبَابِ الْمَنْدَبِ، وَلَمْ يَكُنِ السَّاحِلُ الْمُتَمْتِدُّ بَيْنَ هُنَالِكَ وَرَأْسِ الْعُطُورِ الْوَاقِعِ عِنْدَ مَدْخَلِ الْبَحْرِ الْأَحْمَرِ <sup>(١)</sup> مَعْرُوفاً مِنَ الْمَلَاَحِينِ قَطُّ، وَيَتَضَحُّ هَذَا بِمَا يَقُولُهُ لَنَا أَرْتَمِيدُورُ <sup>(٢)</sup> مِنْ أَنَّ أَمَاكِنَ هَذَا السَّاحِلِ مَعْرُوفَةٌ، وَلَكِنْ مَعَ جَهْلِ الْمَسَافَاتِ، وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْمَوَانِيْءَ اكْتَشِفَتْ بِالتَّابَعِ بَرّاً، وَمِنْ غَيْرِ الدَّهَابِ مِنْ أَحَدِهَا إِلَى الْآخَرِ، وَنَعْلَمُ <sup>(٣)</sup> مِنْ إِرَاتُوسْتِينِ وَأَرْتَمِيدُورِ أَنَّهُ كَانَ لَا يُعْرَفُ شَيْءٌ مِمَّا وَرَاءَ هَذَا الرَّأْسِ الَّذِي يَبْدَأُ عِنْدَهُ سَاحِلُ الْبَحْرِ الْمُحِيطِ.

تلك هي المَعْلُومَاتُ الَّتِي كَانَتْ مُتَوَافِرَةً عَنْ شَوَاطِئِ إفريقية فِي زَمَنِ إِسْتِرَابُونِ، أَيْ فِي زَمَنِ أَغَسْطُسَ، وَلَكِنَّ الرُّومَانَ مُنْذُ عَهْدِ أَغَسْطُسَ اكْتَشَفُوا رَأْسَ رَيْثُومَ وَرَأْسَ پَرَسُومِ اللَّذَيْنِ لَمْ يَتَكَلَّمْ إِسْتِرَابُونُ عَنْهُمَا، لِأَنَّهُمَا لَمْ يَكُونَا مَعْرُوفَيْنِ بَعْدُ، وَيُرَى أَنَّ هَذَيْنِ الْأَسْمَيْنِ رُومَانِيَّانِ، وَكَانَ الْجُغْرَافِيُّ بَطْلِيمُوسُ يَعْيشُ فِي عَهْدِ أَدْرِيانَ وَأَنْطُونِنِ پِيُوسَ، أَمَّا مُؤَلَّفُ الرِّحْلَةِ الدَّائِرَةِ فِي بَحْرِ أَرِيْثَرَةَ، أَيَّا كَانَ، فَقَدْ عَاشَ بُعِيدَ هَذَا الزَّمَنِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ حَدَّ إفريقية الْمَعْرُوفَةَ لَدَى الْأَوَّلِ <sup>(٤)</sup> هُوَ رَأْسُ پَرَسُومِ الْوَاقِعُ حَوْلَ الدَّرَجَةِ الرَّابِعَةِ عَشْرَةَ مِنَ

(١) كَانَ هَذَا الْخَلِيجُ الَّذِي نَطْلُقُ عَلَيْهِ هَذَا الْأَسْمَ فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ مَعْرُوفاً لَدَى الْقَدَمَاءِ بِأَسْمِ الْخَلِيجِ الْعَرَبِيِّ، وَكَانَ الْقَدَمَاءُ يَسْمُونَهُ قِسْمَ الْمُحِيطِ الْمُجَاوِرَ لِهَذَا الْخَلِيجِ بِالْبَحْرِ الْأَحْمَرِ.

(٢) إِسْتِرَابُونُ، بَابُ ١٦.

(٣) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ، كَانَ أَوْتَمِيدُورُ يَحْدِّ السَّاحِلَ الْمَعْرُوفَ عِنْدَ الْمَكَانِ الْمُسَمَّى Austricorum، وَكَانَ إِرَاتُوسْتِينُ يَحْدِّهِ عِنْدَ Cannamomiferam.

(٤) إِسْتِرَابُونُ، بَابُ ١، فَصْلُ ٧، وَبَابُ ٤، فَصْلُ ٩، جَدُولُ إفريقية الرَّابِعِ.

العَرْضِ الْجَنُوبِيِّ وَحَدَّهَا لَدَى مُؤَلَّفِ الرُّحْلَةِ الدَّائِرَةِ <sup>(١)</sup> هُوَ رَأْسُ رِبْثُومِ الْوَاقِعِ عِنْدَ الدَّرَجَةِ الْعَاشِرَةِ مِنْ هَذَا الْعَرْضِ تَقْرِيباً، وَمِنْ الْوَاضِحِ أَنَّ هَذَا الْأَخِيرَ اتَّخَذَ كَحَدِّ مَكَاناً كَانَ يُذْهَبُ إِلَيْهِ، وَأَنَّ بَطْلِيمُوسَ اتَّخَذَ كَحَدِّ مَكَاناً بَاتَ لَا يُذْهَبُ إِلَيْهِ، وَالَّذِي يُؤَيَّدُ عِنْدِي هَذَا الرَّأْيَ هُوَ أَنَّ الشُّعُوبَ الَّتِي تُقِيمُ حَوْلَ پَرَسُومِ كَانَتْ مِنْ أَكَلَةِ لُحُومِ الْبَشَرِ <sup>(٢)</sup>. وَيَتَرَكُّ بَطْلِيمُوسَ <sup>(٣)</sup> فَرَاغاً تَاماً بَيْنَ رِبْثُومِ وَپَرَسُومِ حِينَ يُحَدِّثُنَا عَنْ عَدَدٍ كَبِيرٍ مِنَ الْأَمَاكِينِ بَيْنَ مِينَاءِ الْعُطُورِ وَرَأْسِ رِبْثُومِ ؛ إِنَّ فَوَائِدَ مِلَاحَةِ الْهِنْدِ الْعَظِيمَةِ أَدَّتْ إِلَى إِهْمَالِ مِلَاحَةِ إِفْرِيقِيَّةِ، ثُمَّ إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَدَى الرُّومَانِ مِلَاحَةٌ مُنَظَّمَةٌ فِي هَذَا السَّاحِلِ، فَهُمُ اكْتَشَفُوا هَذِهِ الْمَرَافِئَ بَرّاً أَوْ بِالْمَرَائِبِ الَّتِي أَلْقَتْ بِهَا الْعَاصِفَةُ، وَكَمَا أَنَّ شَوَاطِئَ إِفْرِيقِيَّةِ تُعْرَفُ الْيَوْمَ جَيِّداً بَيْنَمَا دَاخِلُهَا يَكَادُ يَكُونُ مَجْهُولاً تَاماً <sup>(٤)</sup>، هَكَذَا كَانَ الْقُدَمَاءُ يَعْرِفُونَ دَاخِلَهَا جَيِّداً تَقْرِيباً وَيَعْرِفُونَ شَوَاطِئَهَا مَعْرِفَةً سَيِّئَةً إِلَى الْغَايَةِ.

قُلْتُ : إِنَّ الْفَنِيْقِيَّيْنَ الْمُرْسَلِينَ مِنْ قَبْلِ نِيخَاوِ، وَأَوْدُكَسَ فِي عَهْدِ بَطْلِيمُوسِ لَاطُورِ، قَدْ دَارُوا حَوْلَ إِفْرِيقِيَّةِ، فَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ هَاتَانِ الرُّحْلَتَانِ الْبَحْرِيَّتَانِ قَدْ عُدَّتَا مِنَ الْخُزَعِبَلَاتِ فِي زَمَنِ الْجُغَرَاْفِيِّ بَطْلِيمُوسِ مَا دَامَ أَنَّهُ جَعَلَ <sup>(٥)</sup> مِنَ الْبِقَاعِ الْمَجْهُولَةِ تِلْكَ الْأَرْضَ الْوَاقِعَةَ بَيْنَ جَنْبِ مُغْنُوسِ، أَيْ خَلِيجِ سِيَامِ كَمَا أَعْتَقِدُ، وَالَّتِي تَمْتَدُّ مِنْ آسِيَةِ إِلَى إِفْرِيقِيَّةِ وَتَنْتَهِي إِلَى رَأْسِ پَرَسُومِ، فَلَمْ يَبْدُ بَحْرُ الْهِنْدِ بِذَلِكَ غَيْرَ بُحَيْرَةٍ، وَبِمَا أَنَّ الْقُدَمَاءَ الَّذِينَ عَرَفُوا الْهِنْدَ مِنَ الشَّمَالِ، تَقَدَّمُوا نَحْوَ الشَّرْقِ فَإِنَّهُمْ جَعَلُوا هَذِهِ الْأَرْضَ الْمَجْهُولَةَ نَحْوَ الْجَنُوبِ.

(١) عزيت هذه الرحلة الدائرة إلى أريان.

(٢) بطليموس، باب ٤، فصل ٩.

(٣) باب ٤، فصل ٧ و ٨.

(٤) أنظروا مقدار الضبط في وصف إسترابون وبطليموس لمختلف أجزاء إفريقية، ومصدر هذه المعارف هو تلك الحروب التي قامت بها أقوى أمم الأرض : القرطاجيون والرومان، ضد شعوب إفريقية، وتلك المحالفات التي عقدوها والتجارة التي قاموا بها براً.

(٥) باب ٧، فصل ٣.



## الفصل الحادي عشر

### قرطاجة ومرسية

كانت لقرطاجة حقوقٌ للأممِ عجيبةٌ، فقد كانت تُغرِقُ <sup>(١)</sup> جميعَ الأجانبِ الذين يُتاجرون في سردينية ونحو أعمدة هرْكول، ولم تكن حقوقها السياسية أقلَّ غرابةً، وذلك أنَّها حظرت على السَّردينيين زراعة الأرض مُعاقبةً بالقتل مَنْ يُخالف، وقد زادت سُلطانها بِثرواتها، ثُمَّ زادت ثرواتها بِسُلطانها، وعندما أَصْبَحَتْ سَيِّدَةً شَوَاطِيءِ إفريقيا التي يُبَلِّها البحرُ المُتوسِّطُ أُمْتَدَّتْ على طولِ شَوَاطِيءِ البحرِ المُحيطِ، وقد نَشَرَ هَانُون، بِأَمْرِ مِنْ سِناتِ قرطاجة، ثلاثين ألفَ قَرطاجيٍّ فيما بَيْنَ أَعْمَدَةِ هِرْكُول وسِرْنة، وقد قال إِنَّ هذا المكانَ يَبْعُدُ مِنْ أَعْمَدَةِ هِرْكُول بُعْدَ هذه الأعمدة مِنْ قرطاجة، وَيَقْضِي هذا الوَضْعُ بالعَجَبِ كثيراً، فيرى منه أَنَّ هَانُون حَدَّدَ مُمْتَلَكَاتِهِ فِي الدَّرَجَةِ الْخَامِسَةِ وَالْعَشْرِينَ مِنَ الْعَرْضِ الشَّمَالِيِّ، أَيْ وَرَاءَ جَزَائِرِ كَنَارِي بِدَرَجَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثِ دَرَجَاتٍ مِنْ نَاحِيَةِ الْجَنُوبِ، وَلَمَّا كَانَ هَانُون فِي سِرْنة، فَقَدْ قَامَ بِسِيَاخَةِ بَحْرِيَّةٍ أُخْرَى أَرَادَ أَنْ يَنْتَهِيَ بِهَا إِلَى اكْتِشَافَاتٍ أَبْعَدَ مَدَى نَحْوِ الْجَنُوبِ، فَلَمْ يَظْفَرْ بِأَيَّةِ مَعْرِفَةٍ عَنِ الْقَارَةِ تَقْرِيباً، وَدَامَ مَا قَامَ بِهِ مِنْ سَفَرٍ بَحْرِيٍّ حَوْلَ الشَّوَاطِيءِ سِتَّةَ وَعَشْرِينَ يَوْماً، إِلَى أَنْ أَضْطُرَّ إِلَى الْعَوْدِ لِعَدَمِ الْمِيرَةِ. لَمْ يَنْتَفِعِ الْقَرطاجيُّونَ بِشَيْءٍ مِنْ مَشْرُوعِ هَانُونِ هَذَا كَمَا يَبْدُو، وَيَقُولُ سِيلاكس: <sup>(٢)</sup> إِنَّ الْبَحْرَ غَيْرُ صَالِحٍ لِلْمَلَاخَةِ <sup>(٣)</sup> وَرَاءَ سِرْنة لِأَنَّهُ وَطِيءٌ وَمَمْلُوءٌ

(١) إِزَاتُوسْتِنُ فِي إِسْتَرَابُون، بَاب ١٧، صَفْحَةُ ٨٠٢.

(٢) أَنْظِرْ إِلَى رَحِلَتِهِ الْبَحْرِيَّةِ، مَوْضُوعُ قَرطَاجَةِ.

(٣) أَنْظِرْ إِلَى هِيرُودَتَس، in Melpomene، بَاب ٤، فَصْل ٤٣، حَوْلَ الْعَوَاقِقِ الَّتِي وَجَدَهَا سِتَاسِب.

طيناً وأغشاباً بحريّة، والواقع أنها كثيرة في تلك السواحل<sup>(١)</sup>، وكان يُمكنُ التّجارَ القرطاجيين الذين تكلّم عنهم سيلاكس أن يجدوا مثل الموانع التي وجدها هانّون، ذو المراكب السّتين المُجهّز كُلُّ واحدٍ منها بخمسين مجدافاً، فتغلّب عليها؛ إنّ المصاعبُ أُمورٌ نسيّة، ثم لا ينبغي أن يخلطَ بين مشروع قائم على الإقدام والتّهوّر، وما هو نتيجة سلوكٍ عاديّ، وتعدّ قصة هانّون من أروع قصص العصور القديمة، فالرجل الذي قام بتنفيذها هو الذي قصّها، وهو لم يشب ما كتّب بأيّ افتخارٍ كان؛ إنّ أكابر الرّبابنة يسجلون مآثرهم ببساطة، وذلك أنّهم يفاخرون بأعمالهم أكثر ممّا يفاخرون بأقوالهم.

إنّ الأُمور فيها كالأسلوب، فصاحبها لم يتورّط في العجيب، وكلّ ما قاله عن الإقليم والأرض والطّباع وأوضاع الأهليين يطابق ما يرى اليوم في ذلك الساحل الإفريقيّ، فكأنك أمامَ يوميّة من يوميّات أحد ملاحينا، وممّا لاحظَ هانّون<sup>(٢)</sup> من فوق أسطوله أنّه كان يسود اليابسة سُكونٌ مُنشِرٌ في النهار، وإنّه يُسمّع في اللّيل أصواتٌ لمُختلف آلات الموسيقى، وتُرى نيرانٌ في كلّ مكانٍ بعضُها أعظم من بعض؛ إنّ كُتّب رِخلاتنا تؤيّد هذا فمنها يُعلّم أنّ هؤلاء الهَمَج يتزوّن نهاراً في الغاب اجتناباً لحرارة الشّمس، ويوقدون في اللّيل نيراناً كبيرة طرداً للضّواري، وأنهم شديّدو الّوع بالرقص والآلات الطّرب، ووصف لنا هانّون بُرکاناً مع جميع الحوادث التي يُبديها بُرکانٌ فيزوف في أيّامنا، وليس ممّا لا يُصدّق ما قصّه من خبرٍ عن المرأتين الشّعراوين اللّتين فضّلتا القتل على اتّباع القرطاجيين فأمرَ بإحضار جلدَيْهِما إلى قرطاجة، ويزيد في قيمة القصة عن هذه

(١) أنظر إلى الخرائط والرحلات، الباب الأوّل من كتاب «الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند»، جزء ١، صفحة ٢٠١، يبلغ هذا العشب من ستر سطح البحر ما تصعب معه رؤية الماء، ولا تستطيع السفن أن تعبره من غير ربح ملائمة.

(٢) قصّ بليني (ه. ن.، باب ٥، فصل ١) علينا الشيء بنفسه حينما تكلّم عن جبل درن : Noctibus micare erebis ignibus, tibiarius cantu tympano- rumque sonitu strepere, neminem interdiu cerni.

الرَّحْلَةَ أَنَّهَا أَثَرُ بُونِي، وَلِهَذَا قَدْ عُدَّتْ أُسْطُورِيَّةً، ذَلِكَ أَنَّ الرُّومَانَ قَدْ اخْتَفَظُوا بِحَقْدِهِمْ عَلَى الْقَرطاجيينَ حَتَّى بَعْدَ اسْتِثْصَالِهِمْ، وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ غَيْرُ النُّصْرِ مَا قَرَّرَ وَجُوبَ الْقَوْلِ: الْعَهْدُ الْبُونِيُّ أَوْ الْعَهْدُ الرُّومَانِيُّ، وَمِنَ الْمُعَاصِرِينَ <sup>(١)</sup> مَنِ انْتَحَلُوا هَذَا الرَّأْيَ الْمُبْتَسَرَ، فَقَالُوا: مَاذَا أَصْبَحَ حَالُ الْمُدُنِ الَّتِي وَصَفَهَا هَانُونُ لَنَا وَلَمْ يَبْقَ مِنْهَا أَقْلٌ أَثَرٍ حَتَّى مِنْ زَمَنِ بِلِينِي؟ فَالْعَجِيبُ أَنْ يَكُونَ قَدْ بَقِيَ لَهَا أَثَرٌ، وَهَلْ كَانَ عَلَى هَانُونِ أَنْ يُنْشِئَ عَلَى تِلْكَ الشَّوَاطِئِ كُورْنُثُوسَ أَوْ أَثِينَةَ؟ إِنَّهُ تَرَكَ فِي الْأَمَاكِينِ التِّجَارِيَّةِ أُسْرًا قَرطاجيَّةً، وَجَعَلَهَا، عَلَى عَجَلٍ، فِي مَأْمَنِ مِنْ وَحُوشِ الْأَدَمِيِّينَ وَمِنَ الصُّوَارِي، وَقَدْ أَذَتْ فَجَائِعُ الْقَرطاجيينَ إِلَى انْقِطَاعِ مِلَاحَةِ إِفْرِيْقِيَّةٍ، وَكَانَ لَا مَعْدِلَ لِهَذِهِ الْأَسْرِ مِنْ أَنْ تَهْلِكَ أَوْ تُصْبِحَ مُتَوَحِّشَةً، وَأَقُولُ زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ: مَنْ ذَا الَّذِي كَانَ يَكْتَشِفُ أَنْقَاصَ هَذِهِ الْمُدُنِ فِي الْغَابِ وَالْمَنَاقِعِ لَوْ ظَلَّتْ بَاقِيَةً؟ وَمَعَ ذَلِكَ يُعْلَمُ مِنْ سِيْلَاكْسَ وَبُولِيْبٍ، أَنَّهُ كَانَ لِلْقَرطاجيينَ مُؤَسَّسَاتٌ كَبِيرَةٌ فِي هَذِهِ السَّوَاخِلِ، وَهَذِهِ هِيَ آثَارُ مُدُنِ هَانُونِ وَلَا يُوجَدُ غَيْرُهَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَكَادُ يُوجَدُ حَتَّى مِنْ قَرطاجَةٍ غَيْرُهَا، وَكَانَ الْقَرطاجيونَ عَلَى طَرِيقِ الْغِنَى، وَلَوْ بَلَغُوا الدَّرَجَةَ الرَّابِعَةَ مِنَ الْعَرَضِ الشَّمَالِيِّ وَالدَّرَجَةَ الْخَامِسَةَ عَشْرَةَ مِنَ الطُّولِ لَأَكْتَشَفُوا الشَّاطِئَ الذَّهَبِيَّ وَمَا جَاوَرَهُ مِنَ السَّوَاخِلِ، وَلَاقَامُوا هُنَاكَ تِجَارَةً مُهِمَّةً مِنْ نَوْعٍ آخَرَ غَيْرِ الَّتِي تُزَاوِلُ هُنَاكَ الْيَوْمَ، وَغَيْرِ الَّتِي يَلُوحُ أَنَّ أَمْرِيْكَ تَسْتَدِلُّ بِهَا ثُرَوَاتِ جَمِيعِ الْبُلْدَانِ الْآخَرَى، وَلَوْ جَدُّوا هُنَاكَ كُنُوزاً كَانَ الرُّومَانُ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى نَهْبِهَا، وَقَدْ رُوِيَثَ أُمُورٌ مُذْهِلَّةٌ عَنْ ثُرَوَاتِ إِسْپَانِيَّةٍ، وَلَوْ صُدِّقَ أَرَسْطُو <sup>(٢)</sup> لَرُئِيَ أَنَّ الْفَنِيْقِيَّيْنَ الَّذِينَ وَصَلُوا إِلَى تَرْتِيزَ وَجَدُوا هُنَاكَ مِنَ الْفِضَّةِ مَا لَمْ تَسْتَطِيعْ مَرَاكِبُهُمْ أَنْ تَحْمِلَهُ، فَصَنَعُوا مِنْ هَذَا الْمَعْدَنِ أَحْسَنَ أَوَانِيَهُمْ، وَيَرْوِي دِيُودُورَس <sup>(٣)</sup> أَنَّ الْقَرطاجيينَ

(١) م. دودويل، أنظر إلى بحثه حول رحلة هانُون الدائرة.

(٢) أمور عجيبة.

(٣) باب ٦.

وَجَدُوا فِي جِبَالِ الْبِرَانِسِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ مَا وَضَعُوا مِنْهُ فِي مَرَاسِي سُفُنِهِمْ، عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْتَمَدَ عَلَى هَذِهِ الْأَقَاصِيصِ الشَّعْبِيَّةِ، فَإِلَيْكَ مَا صَحَّ مِنَ الْوَقَائِعِ.

يُرَى فِي ثُبْدَةِ لِيُولِبِ أَوْرَدَهَا إِسْتِرَابُونُ <sup>(١)</sup> أَنَّ مَنَاجِمَ الْفِضَّةِ الَّتِي كَانَتْ عِنْدَ مَنَبَعِ يَتِيسَ، حَيْثُ كَانَ يُسْتَخْدَمُ أَرْبَعُونَ أَلْفَ رَجُلٍ، كَانَتْ تُعْطِي الشَّعْبَ الرُّومَانِيَّ خَمْسَةَ وَعَشْرِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ، أَيْ مَا يَعْدِلُ نَحْوَ خَمْسَةِ مِلْيَانِ رَطلٍ فِي كُلِّ عَامٍ، عَلَى أَنَّ يُسَاوِي الْمَرْكَ خَمْسِينَ فَرَنْكًا، وَكَانَتْ تُسَمَّى الْجِبَالُ الَّتِي كَانَتْ فِيهَا هَذِهِ الْمَنَاجِمُ جِبَالِ الْفِضَّةِ <sup>(٢)</sup>، وَهَذَا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ پوتوزي تِلْكَ الْأَزْمِنَةِ، وَالْيَوْمَ لَا تَشْتَمِلُ مَنَاجِمُ هَانُوْفِرٍ عَلَى رُبْعِ الْعُمَالِ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَخْدَمُونَ فِي مَنَاجِمِ إِسْپَانِيَّةٍ، وَهِيَ تُعْطِي زِيَادَةً، وَلَكِنْ، بِمَا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ الرُّومَانِ غَيْرُ مَنَاجِمِ نُحَاسٍ وَقَلِيلٍ مِنْ مَنَاجِمِ الْفِضَّةِ، وَبِمَا أَنَّ الْأَغَارِقَةَ لَمْ يَعْرِفُوا غَيْرَ مَنَاجِمِ الْأَثْيَكِ الْقَلِيلَةِ الْغِنَى، فَكَانَ مُحْتَمًّا أَنْ يُذْهَبُوا مِنْ غَزَارَةِ تِلْكَ ؛ وَفِي حَرْبٍ وَرِاثَةٍ إِسْپَانِيَّةٍ اقْتَرَحَ رَجُلٌ يُدْعَى مَرْكِيزُ رُودَسَ، يُقَالُ إِنَّهُ اقْتَرَعَ فِي مَنَاجِمِ الذَّهَبِ وَأَغْتَنَى فِي الْمَضَايِفِ <sup>(٣)</sup>، عَلَى بِلَاطِ فَرَنْسَةِ فَتَحَ مَنَاجِمَ الْبِرَانِسِ، مُسْتَشْهِدًا بِالصُّورِيِّينَ وَالْقَرطَاجِيِّينَ وَالرُّومَانِ، فَأُذِنَ لَهُ فِي التَّنْقِيبِ، فَتَقَبَّ وَبَحَثَ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَهُوَ مَا أَنْفَكَ يَسْتَشْهِدُ وَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا، وَأَرَادَ الْقَرطَاجِيُّونَ، وَهُمْ سَادَةُ التَّجَارَةِ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ أَنْ يَكُونُوا سَادَةَ الرِّصَاصِ وَالْقَضْدِيرِ أَيْضًا، وَكَانَ هَذَانِ الْمَعْدِنَانِ يُنْقَلَانِ بِالْعَرَبَاتِ بَرًّا فِيمَا بَيْنَ مَوَانِيءِ بِلَادِ الْغُولِ عَلَى الْبَحْرِ الْمُحِيطِ حَتَّى مَوَانِيءِ الْبَحْرِ الْمُتَوَسِّطِ، وَأَرَادَ الْقَرطَاجِيُّونَ تَنَاوُلَهُمَا مِنَ الْمُكْتَشَفِ الْأَوَّلِ فَأَرْسَلُوا هِمِيلُكُونَ إِلَى جَزَائِرِ كَسِّيْتَرِيدِ

(١) بَاب ٣.

(٢)

Mons argentarius.

(٣) كَانَ لَهُ نَصِيبٌ فِي إِدَارَتِهَا.



التي يُظَنُّ أَنَّهَا جزائِرُ سِيْلِهِ، لِإِنْشَاءِ <sup>(١)</sup> مُؤَسَّساتٍ فِيهَا، وَحَمَلَتْ هَذِهِ الرِّحَالَاتُ  
الْبَيْتِيَّةُ إِلَى إِنْكَلْتَرَةِ بَعْضِ النَّاسِ عَلَى الظَّنِّ بِأَنَّ الْقِرطاجِيِّينَ كَانُوا قَدْ عَرَفُوا  
الْبَوْصَلَةَ، وَلَكِنْ مِنْ الْوَاضِحِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَّبِعُونَ السَّوَاكِحِلَ، وَلَا أُبْغِي بُرْهَانًا غَيْرَ  
مَا أُوْرَدَهُ هِمِيلْكونَ الَّذِي قَضَى أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ لِيَقْطَعَ مِنْ مَصَبِّ الْبَيْتِيْسِ إِلَى  
إِنْكَلْتَرَةِ، وَذَلِكَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ السَّفُنَ كَانَتْ قَرِيبَةً مِنَ السَّوَاكِحِلِ كَثِيرًا  
عِنْدَمَا كَانَتْ تَلْتَقِي، فَضْلًا عَنْ قِصَّةِ هَذَا الرَّبَّانِ الْقِرطاجِيِّ <sup>(٢)</sup> الَّذِي أَبْصَرَ  
قُدُومَ مَرْكَبِ رُومَانِيٍّ فَأَنْدَفَعَ إِلَى السَّاحِلِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْهُ طَرِيقَ إِنْكَلْتَرَةِ <sup>(٣)</sup>، وَقَدْ  
يَكُونُ الْقُدَمَاءُ قَامُوا بِرِحَالَاتٍ بَخْرِيَّةٍ تَحْمِلُ عَلَى الظَّنِّ بِأَنَّهُمْ عَرَفُوا الْبَوْصَلَةَ  
وَلِنْ لَمْ يَعْرِفُوهَا، فَالرَّبَّانُ إِذَا مَا أَبْتَعَدَ عَنِ السَّوَاكِحِلِ وَاتَّفَقَ لَهُ وَقْتُ صَاحٍ فَأَبْصَرَ  
طَوَالَ اللَّيْلِ نَجْمًا قُطْبِيًّا، وَأَبْصَرَ فِي النَّهَارِ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَغُرُوبَهَا، كَانَ مِنْ  
الْوَاضِحِ أَنَّ يَسْتَطِيعَ السَّيْرَ كَمَا يَخْصُلُ الْيَوْمَ بِوَاسِطَةِ الْبَوْصَلَةِ، غَيْرَ أَنَّ هَذَا  
أَمْرٌ عَرَضِيٌّ، وَلَا يُعَدُّ مِلَاحَةً مُنَظَّمَةً؛ وَيُرَى مِنَ الْمَعَاهِدَةِ الَّتِي أَنْتَهَتْ بِهَا  
الْحَرْبُ الْهُونِيَّةُ الْأُولَى أَنَّ قِرطاجَةَ عُنِيَتْ بِالْمُحَافَظَةِ عَلَى السُّلْطَانِ الْبَخْرِيِّ وَأَنَّ  
رُومَةَ عُنِيَتْ بِالْمُحَافَظَةِ عَلَى السُّلْطَانِ الْبَرِّيِّ، وَصَرَّحَ هَانُونُ <sup>(٤)</sup> فِي مُفَاوَضَتِهِ  
الرُّومَانَ بِأَنَّهُ لَا يُطِيقُ غَسْلَهُمُ الْأَيْدِي فِي بَحَارٍ صِقْلِيَّةٍ فَقَطْ، بَلْ إِنَّهُ لَمْ يَأْذَنْ لَهُمْ  
فِي الْمِلَاحَةِ وَرَاءَ الرَّأْسِ الْجَمِيلِ، وَقَدْ حُظِرَتْ <sup>(٥)</sup> عَلَيْهِمُ التَّجَارَةُ فِي صِقْلِيَّةٍ <sup>(٦)</sup>  
وَسَرْدِينِيَّةٍ وَإِفْرِيْقِيَّةٍ، خَلَا قِرطاجَةَ، هَذَا الْأَسْتِثْنَاءُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ تُهَيَّأْ لَهُمْ  
تِجَارَةٌ نَافِعَةٌ هُنَاكَ، وَفِي الْأَزْمِنَةِ الْأُولَى وَقَعَتْ حُرُوبٌ كَبِيرَةٌ بَيْنَ قِرطاجَةَ

(١) أَنْظِرْ إِلَى Festus Ovienus [يُظْهِرُ مِنْ بَلِّينِي أَنَّ هِمِيلْكونَ هَذَا قَدْ أَرْسَلَ فِي الْوَقْتِ الَّذِي أَرْسَلَ  
فِيهِ هَانُونُ، وَبِمَا أَنَّهُ كَانَ فِي زَمَنِ أَغَاتُوكِلِ هَانُونِ وَهِمِيلْكونِ، رَئِيسَانِ لِلْقِرطاجِيِّينَ، فَإِنَّ مَسِيو  
دُودِيلَ ظَنَّ أَنَّهُمَا وَاحِدٌ، لَا سَيِّمًا وَأَنَّ الْجُمْهُورِيَّةَ كَانَتْ قَدْ أَزْدَهَرَتْ مِنْذُ ذَلِكَ الْحِينِ].

(٢) أَسْتَرَابُونُ، بَابُ ٣، حَوْلَ الْخَاتَمَةِ.

(٣) كُوفِيٌّ عَلَى ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ سَنَاتِ قِرطاجَةَ.

(٤) تَيْتُوسُ لَيْفِيُوسُ، ذَيْلُ فَرِينْشَمِينِيُوسُ، الْعَشْرَةُ الثَّانِيَّةُ، بَابُ ٦.

(٥) بُولِيبُ، بَابُ ٣.

(٦) فِي الْقِسْمِ التَّابِعِ لِلْقِرطاجِيِّينَ.

ومرسيلية <sup>(١)</sup> حَوْلَ صَيْدِ الْبَحْرِ، وَلَمَّا تَمَّتِ السَّلْمُ تَزَاخَمَتَا عَلَى التُّجَارَةِ  
الْاِقْتِصَادِيَّةِ، وَزَادَ مَرْسِيلِيَّةٌ غَيْرَةٌ أَنَّهَا عَدَتْ دُونَ مُنَافِسَتِهَا سُلْطَانًا مَعَ مُسَاوَاتِهَا  
صِنَاعَةً، فَكَانَ هَذَا سَبَبُ ذَلِكَ الْوَلَاءِ الْعَظِيمِ لِلرُّومَانِ، وَمَا كَانَ مِنْ مُحَارَبَةٍ  
هَؤُلَاءِ لِلْقَرطاجِيِّينَ فِي إِسْپَانِيَّةٍ صَارَ مَضْدَرٌ ثَرَاءٍ لِمَرْسِيلِيَّةٍ الَّتِي اتَّخَذَتْ مُسْتَوْدَعًا،  
وَزَادَ خَرَابُ قَرطاجَةٍ وَكُورِنْثُوسَ عِزٌّ مَرْسِيلِيَّةٍ أَيْضًا، وَلَوْلَا الْحُرُوبُ الْأَهْلِيَّةُ الَّتِي  
يَجِبُ إِغْمَاضُ الْعُيُونِ فِيهَا وَالْأَنْحِيَارُ إِلَى نَاحِيَةٍ لَكَانَتْ مَرْسِيلِيَّةٌ سَعِيدَةً تَحْتَ  
حِمَايَةِ الرُّومَانِ الَّذِينَ لَمْ تَكُنْ لِتُخَامِرُهُمْ آيَةٌ غَيْرَةٌ مِنْ نِجَارَتِهَا.

(١) جوستان، باب ٤٣، فصل ٥ Carthaginensium quoque exercitus, cum bellum captis  
piscatorum navibus ortum esset, saepe fuderunt, pacemque victis dederunt.

## الفصل الثاني عشر

### جزيرة دُلُوس، مهرداد

عندما خَرَّبَ الرُّومانُ كُورِنْثُوسَ أَلْتَجَأَ التُّجَّارُ إِلَى دِلُوسَ، وَكَانَ الدِّينُ وَإِجْلَالُ الشُّعُوبِ يُوجِبَانِ عَدَّ هَذِهِ الْجَزِيرَةِ مَأْمَنًا<sup>(١)</sup>، ثُمَّ إِنَّ مَوْقِعَهَا كَانَ صَالِحًا جِدًّا لِتِجَارَةِ إِيْطَالِيَةِ وَأَسِيَةِ، هَذِهِ التُّجَّارَةُ الَّتِي زَادَتْ أَهْمِيَّةً مُنْذُ دَمَارِ إِفْرِيقِيَّةٍ وَوَهْنِ بِلَادِ الْيُونَانِ، وَبَعَثَ الْأَغَارِقَةُ بِمُسْتَعْمَرَاتٍ إِلَى بَحْرِ مَرْمَرَةٍ وَالْبَحْرِ الْأَسْوَدِ مُنْذُ الْأَزْمِنَةِ الْأُولَى كَمَا قُلْنَا، وَحَافِظَتْ هَذِهِ الْمُسْتَعْمَرَاتُ عَلَى قَوَائِنِهَا وَحُرِّيَّاتِهَا فِي الْعَهْدِ الْفَارِسِيِّ، وَلَمْ يُهَاجِمَهَا الْإِسْكَانْدَرُ<sup>(٢)</sup> الَّذِي لَمْ يَكُنْ حَرْبًا عَلَى غَيْرِ الْبَرَابَرَةِ، حَتَّى إِنَّهُ لَمْ يَبْدُ أَنَّ مُلُوكَ الْبَنْطُشِ الَّذِينَ اسْتَوْلَوْا عَلَى كَثِيرٍ مِنْهَا أَزَالُوا<sup>(٣)</sup> حُكُومَتَهَا السِّيَاسِيَّةَ، وَزَادَ سُلْطَانُ هَؤُلَاءِ الْمُلُوكِ قُوْرَ إِخْضَاعِهِمْ<sup>(٤)</sup> إِيَّاهَا، وَأَصْبَحَ مِهْرَدَادُ فِي حَالٍ يُمَكِّنُهُ مِنْ مُشْتَرَى فِرْقٍ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ، وَمِنْ تَدَارُكِ<sup>(٥)</sup> خُسْرِهِ بِاسْتِمْرَارٍ، وَمِنْ اسْتِخْدَامِ عُمَّالٍ وَمَرَائِبٍ وَآلَاتٍ حَرْبِيَّةٍ، يَفُوزُ بِخُلَفَاءٍ، وَيَرْشُو خُلَفَاءَ الرُّومَانِ، وَحَتَّى الرُّومَانُ أَنْفُسَهُمْ، وَيَسْتَأْجِرُ<sup>(٦)</sup> بَرَابِرَةَ آسِيَةِ وَأُورْبَةَ، وَيَقُومُ

(١) إسترابون، باب ١٠.

(٢) أيد حرية مدينة أميز، هذه المستعمرة الأثنية التي كانت تتمتع بالحكم الشعبي حتى في عهد ملوك الفرس، وأعاد لوكولوس الذي استولى على سينوب وأميز حريتهما إليهما، واستدعى الأهليين الذين كانوا قد فرّوا إلى سفنهم.

(٣) أنظر إلى ما كتبه أبيان عن الفناغوريين والأميزيين في كتابه: «الحرب ضد مهرداد».

(٤) أنظر إلى أبيان عن خزائن مهرداد العظيمة التي استخدمها في حروبه وما كان قد أخفاه منها وما أضاعه بخيانة ذويه في الغالب وما وجد منها بعد موته.

(٥) خسر ١٧٠،٠٠٠ رجل ذات مرة فظهرت جيوش جديدة في أول الأمر.

(٦) أنظر إلى أبيان، «الحرب ضد مهرداد».

بِحَرْبٍ طَوِيلَةٍ وَيُدْرَبُ فِرْقَهُ بِذَلِكَ، وَقَدْ اسْتَطَاعَ أَنْ يُسَلِّحَهَا وَيُعَلِّمَهَا فَنَّ الرُّومَانِ الْحَرْبِيَّ<sup>(١)</sup>، وَأَنْ يُؤَلِّفَ كِتَابَ عَظِيمَةٍ مِنْ فُرَارِهِمْ، ثُمَّ أَمَكَّنَهُ آخِرًا أَنْ يُمْنِيَ بِخَسَارَاتٍ عَظِيمَةٍ وَيُعَانِي هَزَائِمَ كَبِيرَةً مِنْ غَيْرِ أَنْ يَهْلِكَ، وَمَا كَانَ لِيَهْلِكَ قَطُّ لَوْ لَمْ يُقَوِّضْ ذُو الشَّهْوَةِ وَالْبَرَبَرِيَّةِ مِنَ الْمُلُوكِ فِي السَّرَّاءِ مَا شَادَهُ الْأَمِيرُ الْعَظِيمُ فِي الضَّرَّاءِ، وَهَكَذَا، بَيْنَمَا كَانَ الرُّومَانُ فِي أَوْجِ عَظَمَتِهِمْ، وَكَانَ يَلُوحُ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَخْشَوْا غَيْرَ أَنْفُسِهِمْ، أَعَادَ مِهْرْدَادُ الْبَحْثَ فِي مَا قَضَى بِهِ فَتَحَ قَرطاجَةَ وَهَزَائِمُ فُلَيْپٍ وَأَنْطِيوْخُوسَ وَبَرْسِيَهَ، وَلَمْ يَحْدُثْ أَنْ كَانَتِ الْحَرْبُ أَشَدَّ شَوْمًا، ذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ لِكُلِّ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ قُوَّةٌ عَظِيمَةٌ وَمَنَافِعُ مُتَقَابِلَةٌ فَإِنَّ شُعُوبَ الْإِغْرِيقِ وَآسِيَةَ مُحِيقَتْ إِمَّا لِكُونِهَا صَدِيقَةً لِمِهْرْدَادٍ أَوْ لِكُونِهَا عَدُوَّةً لَهُ، وَقَدْ عَمَّ الشَّقَاءُ دِلُّوسَ، وَسَقَطَتِ التَّجَارَةُ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ، وَكَانَ لَا بُدَّ مِنْ خَرَابِهَا مَا دَامَ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ نَصِيبَ الشُّعُوبِ نَفْسِهَا، وَبِمَا أَنَّ الرُّومَانَ قَدْ سَلَكَوا السَّبِيلَ الَّتِي تَكَلَّمْتُ عَنْهَا فِي كِتَابِ آخَرَ<sup>(٢)</sup> فَبَدَّوْا مُخَرَّبِينَ لِكَيْلَا يَظْهَرُوا فَاتِحِينَ وَخَرَّبُوا قَرطاجَةَ وَكُورِنْثُوسَ، وَكَانَ مِنَ الْمُحْتَمَلِ أَنْ يَهْلِكُوا بِمِثْلِ هَذَا الْأُسلوبِ لَوْ لَمْ يَفْتَحُوا جَمِيعَ الْأَرْضِ، وَلَمَّا أَصْبَحَ مُلُوكُ بُونْتُشُ سَادَةُ الْمُسْتَعْمَرَاتِ الْإِغْرِيقِيَّةِ فِي الْبَحْرِ الْأَسْوَدِ لَمْ يَخْتَرِزُوا مِنْ تَخْرِيبِ مَا كَانَ سَبَبَ عَظَمَتِهِمْ.

(١) المصدر نفسه.

(٢) في «ملاحظات حول أسباب عظمة الرومان».



## الفصل الثالث عشر

### أهليّة الرومان للملاحة

لم يُبالِ الرومان بِغَيْرِ كِتَابِ الْبَرِّ الَّتِي تَتَجَلَّى رُوحُهَا فِي الْبَقَاءِ قَوِيَّةً دَائِمًا، وَفِي الْقِتَالِ فِي الْمَكَانِ عَيْنِهِ، وَالْمَوْتِ فِيهِ، وَمَا كَانُوا لِيَسْتَطِيعُوا تَقْدِيرَ مِنْهَا رِجَالِ الْبَحْرِ الَّذِينَ يَتَقَدَّمُونَ إِلَى الْمَعْرَكَةِ، وَيَفِرُّونَ، وَيَعُودُونَ، وَيَجْتَنِبُونَ الْخَطَرَ دَائِمًا، وَيَسْتَعْمِلُونَ الْحِيلَةَ غَالِبًا، وَيَسْتَخْدِمُونَ الْقُوَّةَ نَادِرًا، وَلَمْ يَكُ جَمِيعُ هَذَا مِنْ طَبْعِ الْأَغَارِقَةِ <sup>(١)</sup> مُطْلَقًا، وَأَقْلُ مِنْ هَذَا أَنْ يَكُونَ مِنْ طَبْعِ الرُّومَانِ، وَكَانُوا لَا يُعِدُّونَ لِلْمِلَاحَةِ، إِذَنْ، غَيْرَ مُوَاطِنِينَ لَيْسَ لَهُمْ مِنَ الْأَعْتِبَارِ <sup>(٢)</sup> مَا يَكْفِي لِيَكُونُوا أَصْحَابَ مَقَامٍ فِي الْفِرَقِ، فَرَجَالُ الْبَحْرِ كَانُوا مِنَ الْعُتَقَاءِ عَادَةً ؛ أَمَّا الْيَوْمَ فَإِنَّا لَا نَحْمِلُ التَّقْدِيرَ عَيْنَهُ لِكِتَابِ الْبَرِّ، وَلَا الْأَزْدِرَاءَ عَيْنَهُ لِكِتَابِ الْبَحْرِ، فَالْفَرْقُ قَدْ نَقَصَ لَدَى الْأَوَّلِينَ <sup>(٣)</sup>، وَزَادَ لَدَى الْآخِرِينَ <sup>(٤)</sup>، وَالْوَاقِعُ أَنَّ الْأُمُورَ تُقَدَّرُ بِنِسْبَةِ الْأَهْلِيَّةِ الْمَطْلُوبَةِ لِإِتْقَانِهَا.

(١) كما لاحظته أفلاطون، الباب الرابع من القوانين.

(٢) بوليب، باب ٥.

(٣) أنظر إلى «ملاحظات حول عظمة الرومان»، إلخ، فصل ٤.

(٤) المصدر نفسه.

## الفصل الرابع عشر

### أهلية الرومان للتجارة

لَمْ تُلَاحَظْ فِي الرُّومَانِ يَوْمًا غَيْرَةً عَلَى التَّجَارَةِ، فَهُمْ قَدْ هَاجَمُوا قَرطاجَةَ كَأُمَّةٍ مُنَافِسَةٍ، لَا كَأُمَّةٍ تَاجِرَةٍ، وَقَدْ سَاعَدُوا الْمُدُنَ الَّتِي كَانَتْ تَقُومُ بِالتَّجَارَةِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَابِعَةً، وَهَكَذَا زَادُوا سُلْطَانَ مَرْسِلِيَّةٍ بِتَخْلِيهِمْ عَنْ بِلَادٍ كَثِيرَةٍ، وَكَانُوا يَخْشَوْنَ كُلَّ شَيْءٍ مِنَ الْبَرَابَرَةِ، وَلَمْ يَخْشَوْا شَيْئًا مِنْ شَعْبِ تَاجِرٍ. فَضْلًا عَنْ أَنْ عَبَقَرِيَّتَهُمْ وَمَجْدَهُمْ وَتَرْبِيَّتَهُمُ الْعَسْكَرِيَّةَ وَشَكْلَ حُكُومَتِهِمْ كَانَتْ تُبْعِدُهُمْ عَنِ التَّجَارَةِ، وَلَمْ يَكُنْ لِيُعْنَى فِي الْمُدُنِ بِغَيْرِ الْحُرُوبِ وَالْإِنْتِخَابَاتِ وَالْمَكَائِدِ وَالْقَضَايَا، وَلَمْ يَكُنْ لِيُعْنَى فِي الْأَرْيَافِ بِغَيْرِ الزَّرَاعَةِ، أَمَا فِي الْوِلَايَاتِ فَحُكُومَةٌ قَاسِيَةٌ طََاغِيَةٌ كَانَتْ تُنَاقِضُ التَّجَارَةَ، وَإِذَا كَانَ نِظَامُهُمُ السِّيَاسِيُّ يُنَاقِضُ ذَلِكَ فَإِنَّ حُقُوقَ الْأُمَمِ عِنْدَهُمْ لَمْ تَكُنْ أَقَلَّ مُنَاقِضَةً، قَالَ الْفَقِيهُ بُونِيُونِيُوسُ<sup>(١)</sup>: «لَيْسَتْ الشُّعُوبُ الَّتِي لَا صَدَاقَةَ وَلَا فِرَى وَلَا مُحَالَفَةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهَا عَدُوَّةٌ لَنَا، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهَا تَكُونُ مَالِكَةً لِلشَّيْءِ الْخَاصِّ بِنَا إِذَا مَا وَقَعَ بَيْنَ أَيْدِيهَا، وَيَكُونُ الْأَحْرَارُ مِنَ الرِّجَالِ عَبِيدًا لَهَا، وَهِيَ عَلَى حَالٍ وَاحِدَةٍ نَحُونَا»، وَلَمْ تَكُنْ حُقُوقُهُمُ الْمَدَنِيَّةُ أَقَلَّ إِزْهَاقًا، فَبَعْدَ أَنْ عَدَّ قَانُونُ قُسْطَنْطِينِ مِنَ الثُّفَلَاءِ أَوْلَادَ السُّفَلَةِ الَّذِينَ يَتَزَوَّجُونَ نِسَاءً مِنْ طَبَقَةٍ عَالِيَةٍ خَلَطَ النِّسَاءَ اللَّائِي لَهُنَّ مَتَجَرُ<sup>(٢)</sup> سِلْعٍ بِالْإِمَاءِ وَصَوَاحِبِ الْحَانَاتِ وَالْمُمَثَّلَاتِ وَبَنَاتِ مَنْ يُدِيرُ بَيْتَ دَعَارَةٍ أَوْ مَنْ كَانَ قَدْ حَكِمَ عَلَيْهِ بِالْمُصَارَعَةِ فِي الْمَيْدَانِ، وَكَانَ هَذَا مُتَّصِلًا إِلَيْهِمْ مِنْ نُظْمِ

Leg. 5 : 2, ff. de captivis.

Quoe mercimoniis publice proefuit leg.1, Cod. de natural liberis.

(١)

(٢)

الرُّومانِ، وأَعْلَمُ جَيِّداً أَنَّ أناساً مُفْعَمِينَ بالرَّأْيَيْنِ الَّاتَيْنِ وَهُمَا: أَنَّ التَّجَارَةَ أَنْفَعُ ما في العالَمِ لِدَوْلَةٍ، وَأَنَّ الرُّومانَ كانوا أَصْحابَ أَحْسَنِ ضابِطَةٍ في العالَمِ، ظَنُّوا أَنَّ الرُّومانَ شَجَّعُوا التَّجَارَةَ وَعَزَّزُوهَا كَثِيراً، وَلَكِنَّ الحَقِيقَةَ أَنَّهُمْ قَلِيلاً ما فَكَّرُوا فيها.

## الفصل الخامس عشر

### تجارة الرومان مع البرابرة

جَعَلَ الرُّومَانُ مِنْ أُوْرِبَةِ وآسِيَةِ وإفريقية إمبراطوريةً واسعةً، وما كان مِنْ ضَعْفِ الشُّعُوبِ وَطَغْوَى الْقِيَادَةِ وَحَدَّ بَيْنَ أَجْزَاءِ هَذَا الْكِيَانِ الْعَظِيمِ، وَحِينَئِذٍ قَضَتِ السِّيَاسَةُ الرُّومَانِيَّةُ بِالْأَنْفِصَالِ عَنْ جَمِيعِ الْأُمَمِ الَّتِي لَمْ تَكُنْ قَدْ أَخْضَعَتْ. إِنَّ الْحَذَرَ الَّذِي كَانَ يَتَسَاوَرُهُمْ مِنْ نَقْلِ قَنْ الْغَلَبِ إِلَى هَذِهِ الْأُمَمِ أَوْجَبَ إِيْمَالَهُمْ قَنْ الْإِثْرَاءِ، فَوَضَعُوا قَوَانِينَ لِمَنْعِ كُلِّ تِجَارَةٍ مَعَ الْبَرَابِرَةِ، «وَيَقُولُ» <sup>(١)</sup> فَالَنْسُ وَغَرَّاسِيَانُ إِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يُرْسِلَ إِلَى الْبَرَابِرَةِ خَمْرًا أَوْ زَيْتًا أَوْ سَوَائِلَ أُخْرَى، وَلَوْ مِنْ أَجْلِ ذَوَائِقِهَا، وَيُضَيَّفُ غَرَّاسِيَانُ وَقَلَنْتِينِيَانُ وَتِيودُوزُ إِلَى هَذَا قَوْلِهِمْ إِنَّهُ لَا يَجُوزُ نَقْلُ ذَهَبٍ إِلَيْهِمْ <sup>(٢)</sup>، حَتَّى إِنَّهُ يُنَزَعُ مِنْهُمْ بِكِيَاَسَةٍ مَا يَكُونُ عِنْدَهُمْ مِنْهُ، وَحُطِرَ نَقْلُ الْحَدِيدِ تَحْتَ طَائِلَةِ الْمُجَازَاةِ بِالْقَتْلِ <sup>(٣)</sup>، وَأَمَرَ الْأَمِيرُ الْهَيَّابُ، دُومِيسِيَانُ، بِقَلْعِ شَجَرِ الْعِنَبِ فِي بِلَادِ الْغُولِ <sup>(٤)</sup> خَشْيَةً أَنْ يُسْفِرَ الْمَشْرُوبُ عَنْ أَجْتِدَابِ الْبَرَابِرَةِ إِلَى هَذِهِ الْبِلَادِ، كَمَا أَجْتَذَبَهُمْ إِلَى إِيْطَالِيَةِ فِيمَا سَلَفَ، وَقَدْ أَعَادَ غَرَّسَهُ پُروبُوسُ وَيُولِيَانُ اللَّذَانِ لَمْ يَخَافَاهُمَا قَطُّ، وَأَعْرِفُ جَيِّدًا أَنَّ الْبَرَابِرَةَ، فِي زَمَنِ ضَعْفِ الْإِمْبَرَاطُورِيَّةِ، حَمَلُوا الرُّومَانَ عَلَى إِنْشَاءِ مَحَطَّاتٍ <sup>(٥)</sup> وَعَلَى التَّجَارَةِ مَعَهُمْ، وَلَكِنَّ هَذَا يُثَبِّتُ، أَيْضًا، أَنَّ رُوحَ الرُّومَانِ كَانَتْ تَتَجَلَّى فِي عَدَمِ الْآتِجَارِ.

(١) Leg. ad Barbaricum, Cod. quoe res exportari non debeant.

(٢) Leg. 2, cod. de commerce. et mercator.

(٣) Leg. 2, quoe res exportari non debeant.

(٤) بروكوب، حرب الفرس، باب ١.

(٥) أنظر إلى «ملاحظات حول أسباب عظمة الرومان وانهطاطهم» باريس ١٧٥٥.



## الفصل السادس عشر

### تجارة الرومان مع جزيرة العرب والهند

كانت تجارة اليمن والهند فرعي التجارة الوحيدتين تقريباً، وكان لدى العرب ثراء وافراً، ينالونه من بحارهم وغابهم، وبما أنهم كانوا يشترون قليلاً ويبيعون كثيراً فكانوا يجتذبون<sup>(١)</sup> إليهم ذهب جيرانهم ويفضّتهم، وعرف أغسطس<sup>(٢)</sup> غناهم فعزّم على اتّخاذهم أصدقاء أو أعداء، فأجاز إليّوس غلّوس من مصر إلى جزيرة العرب، فوجد هذا أقواماً بطالين، هادئين، قليلي المقاتلة، فخاص غمار معارك وقام بحصارات ولم يفقد غير سبعة من الجنود، غير أن غدر أدلائه والمساير والإقليم والجوع والعطش والأمراض وسوء ما اتّخذ من التدابير أمور أدّت إلى فقده جيشه، ووجب، إذاً، أن يكتفى بالتجارة مع العرب، كما فعلت الشعوب الأخرى، أي أن يحمل إليهم ذهب وفضة في مقابل سلعهم، ولا يزال يتاجر معهم وفق الأسلوب عينه، فتحمل القافلة من حلب والمركب الملكي من السويس إليهم مبالغ عظيمة<sup>(٣)</sup>.

إن الطبيعة أعدت العرب للتجارة، ولم تعدّهم للحرب، ولكن لما وُجدت هذه الشعوب الهادئة على حدود الفرطانيين والرومان أصبحت مساعدة لهؤلاء ولأولئك، وكان إليّوس غلّوس قد وجدها تاجرة، ووجدها محمّدة مقاتلة فتفخّ فيها روح الحماسة، وها هي ذي فاتحة، وكانت تجارة الرومان مع الهند

(١) بليني، باب ٦، فصل ٢٨، وإسترابون، باب ١٦.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) تحمل قوافل حلب والسويس إليهم مليونين من نقدنا، ويمرّ بالتهريب ما هو بهذا المقدار، ويحمل مركب السويس الملكي إلى هنالك مليونين أيضاً.

عظيمة، وعَلِمَ إسترابون <sup>(١)</sup> في مِصْرَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَخْدِمُونَ فِيهَا مِنَ الْمَرَائِبِ مِئَةً وَعَشْرِينَ، وَكَانَتْ هَذِهِ التِّجَارَةُ لَا تَقُومُ بِغَيْرِ دَرَاهِمِهِمْ أَيْضًا، فَكَانُوا يُرْسِلُونَ إِلَيْهَا خَمْسِينَ مَلِيُونَ سِستِرُسَ فِي كُلِّ عَامٍ، وَيَرْوِي بِلِينِي <sup>(٢)</sup> أَنَّ السِّلْعَ الَّتِي كَانَتْ تُجْلَبُ مِنْهَا تُبَاعُ فِي رُومَةِ بِمِئَةِ ضِعْفٍ، وَأَعْتَقِدُ أَنَّهُ يَتَكَلَّمُ عُمُومًا، ذَلِكَ أَنَّ هَذَا الرِّيحَ إِذَا مَا لَاحَ مَرَّةً تَمْنَى أَنْ يَجْنِيَهُ جَمِيعُ النَّاسِ، فَلَا يَأْتِيهِ أَحَدٌ؛ وَقَدْ يُجَادَلُ فِي هَلْ كَانَ مِنَ الْمُفِيدِ لِلرُّومَانِ أَنْ يُتَاجَرُوا مَعَ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ وَالْهِنْدِ، فَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُرْسِلُوا دَرَاهِمَهُمْ إِلَى هُنَاكَ، وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ مَا عِنْدَنَا مِنْ مَالٍ أَمْرِيكَةٍ الَّتِي تَتَلَفَى مَا تُرْسِلُهُ، وَأَعْتَقِدُ أَنَّ مِنْ أَسْبَابِ ارْتِفَاعِ سِغْرِ النُّقُودِ عِنْدَهُمْ، أَيِ اتِّخَاذِ السُّتُوقِ <sup>(\*)</sup>، نُذْرَةَ الْفِضَّةِ النَّاشِئَةِ عَنِ اسْتِمْرَارِ نَقْلِ الدَّرَاهِمِ إِلَى الْهِنْدِ، وَإِذَا كَانَتْ سِلْعُ هَذَا الْبَلَدِ تُبَاعُ فِي رُومَةِ بِمِئَةِ ضِعْفٍ فَإِنَّ هَذَا الرِّيحَ كَانَ يُؤْخَذُ مِنَ الرُّومَانِ أَنْفُسِهِمْ، وَلَا يُغْنِي الْإِمْبَرَاطُورِيَّةَ مُطْلَقًا، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ، مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى، إِنَّ هَذِهِ التِّجَارَةَ كَانَتْ تُنْعِمُ عَلَى الرُّومَانِ بِمِلَاحَةٍ عَظِيمَةٍ، أَيِ بَسُلْطَانٍ عَظِيمٍ، وَإِنَّ سِلْعًا جَدِيدَةً كَانَتْ تَزِيدُ التِّجَارَةَ الدَّاخِلِيَّةَ وَتُسَاعِدُ الْفُنُونَ وَتَرْغَى الصُّنَاعَةَ، وَإِنَّ عَدَدَ الْمَوَاطِنِينَ كَانَ يَزِيدُ بِنِسْبَةِ وَسَائِلِ الْعَيْشِ الْجَدِيدَةِ، وَإِنَّ هَذِهِ التِّجَارَةَ الْجَدِيدَةَ كَانَتْ تُنتِجُ الْكَمَالِيَّ الَّذِي يُلَاقِي حُكُومَةَ الْفَرْدِ بِمِقْدَارِ شُؤْمِهِ عَلَى حُكُومَةِ الْجَمَاعَةِ كَمَا أَثْبَتْنَا، وَإِنَّ هَذَا النِّظَامَ يَرْجِعُ إِلَى تَارِيخِ سُقُوطِ جُمْهُورِيَّتِهِمْ، وَإِنَّ الْكَمَالِيَّ كَانَ ضَرُورِيًّا فِي رُومَةِ، وَإِنَّهُ كَانَ مِنَ الْوَاجِبِ عَلَى الْمَدِينَةِ الَّتِي تَجْتَذِبُ جَمِيعَ ثَرَوَاتِ الْعَالَمِ أَنْ تَرُدَّهَا بِكَمَالِيَّهَا، وَقَالَ إسترابون: <sup>(٣)</sup> إِنَّ تِجَارَةَ الرُّومَانِ فِي الْهِنْدِ كَانَتْ أَعْظَمَ مِنْ تِجَارَةِ مُلُوكِ مِصْرَ فِيهَا بِمَرَا حِلٍّ، وَمِنْ الْغَرِيبِ أَنْ يَكُونَ الرُّومَانُ، وَهُمْ قَلِيلُو الْمَعْرِفَةِ

(١) باب ٢، صفحة ١٨١، طبعة سنة ١٥٨٧.

(٢) باب ٦، فصل ٢٣.

(\*) الستوق: النقود الزائفة الملبسة بالفضة أو الذهب أو المزوجة بهما.

(٣) يقول في الباب الثاني إِنَّ الرُّومَانِ كَانُوا يَسْتَخْدِمُونَ هُنَاكَ ١٢٠ سفينة، ويقول في الباب السابع عشر إِنَّ مُلُوكَ الْإِغَارِقَةِ لَمْ يَكَادُوا يَرْسِلُونَ إِلَى هُنَاكَ عَشْرِينَ.

بالتجارة، أَكْثَرَ أَكْثَرَاتًا لِتِجَارَةِ الْهِنْدِ مَعَ مُلُوكِ مِصْرَ الَّذِينَ كَانَتْ هَذِهِ التُّجَارَةُ تَقَعُ تَحْتَ نَظَرِهِمْ، وَيَجِبُ إِيضَاحُ هَذَا: قَامَ مُلُوكُ مِصْرَ بِتِجَارَةِ بَحْرِيَّةٍ فِي الْهِنْدِ بَعْدَ مَوْتِ الْإِسْكََنْدَرِ، وَرَعَى مُلُوكُ سُورِيَّةَ، الَّذِينَ كَانُوا يَمْلِكُونَ أَكْثَرَ وِلَايَاتِ الْإِمْبَرِاطُورِيَّةِ شَرْقِيَّةً، وَمِنْ ثَمَّ الْهِنْدَ، هَذِهِ التُّجَارَةُ الَّتِي تَكَلَّمْنَا عَنْهَا فِي الْفَصْلِ السَّادِسِ، وَالَّتِي كَانَتْ تَتِمُّ بَرًّا وَنَهْرًا، بَعْدَ أَنْ سَهِّلَ أَمْرُهَا مِنْ جَدِيدٍ بِإِقَامَةِ مُسْتَعْمَرَاتٍ مَقْدُونِيَّةٍ، بِحَيْثُ كَانَتْ أَوْرَبُ تَتَّصِلُ بِالْهِنْدِ مِنْ طَرِيقِ مِصْرَ وَطَرِيقِ مَمْلَكَةِ سُورِيَّةَ، وَلَمْ يَنْشَأْ أَيُّ ضَرَرٍ بِهَذِهِ التُّجَارَةِ عَنْ تَقْسِيمِ مَمْلَكَةِ سُورِيَّةِ الَّذِي أَدَّى إِلَى قِيَامِ مَمْلَكَةِ بَقَطْرِيَّانَ، وَيُحَدِّثُ مَارْنُ الصُّورِي، الَّذِي أَسْتَشْهَدُ بِهِ بِطَلِيمُوسُ <sup>(١)</sup> عَنْ أَكْثِشَافَاتٍ تَمَّتْ فِي الْهِنْدِ بِوَاسِطَةِ تُجَّارٍ مِنَ الْمَقْدُونِيِّينَ، وَهَكَذَا فَالْأَكْثِشَافَاتُ الَّتِي لَمْ يَسْتَطِيعِ الْمُلُوكُ الْقِيَامَ بِهَا فِي غَزَوَاتِهِمْ حَقَّقَهَا التُّجَّارُ، وَنَعْلَمُ مِنْ بِطَلِيمُوسِ <sup>(٢)</sup> أَنَّهُمْ ذَهَبُوا مِنْ بُرْجِ بَطْرُسَ <sup>(٣)</sup> حَتَّى سِيرَا، وَيُعَدُّ ضَرْبًا مِنَ الْعَجَائِبِ مَا قَامَ بِهِ التُّجَّارُ مِنْ أَكْثِشَافِ مَحْطَةٍ بِالْغَةِ ذَلِكَ الْبُعْدَ وَاقِعَةٍ فِي الْقِسْمِ الشَّرْقِيِّ وَالشَّمَالِيِّ مِنَ الصِّينِ، وَهَكَذَا كَانَتْ سِلْعُ جَنُوبِ الْهِنْدِ تَمُرُّ فِي عَهْدِ مُلُوكِ سُورِيَّةِ وَبَقَطْرِيَّانَ مِنَ السُّنْدِ وَجِيحُونَ وَبَحْرِ قَزْوِينَ إِلَى الْغَرْبِ، وَسِلْعُ أَقْصَى الشَّرْقِ وَالشَّمَالِ تُحْمَلُ مِنْ سِيرَا وَبُرْجِ بَطْرُسَ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْمَحْطَّاتِ حَتَّى الْفُرَاتِ، وَكَانَ هَؤُلَاءِ التُّجَّارُ يَسْلِكُونَ سَبِيلَهُمْ سَائِرِينَ مِنْ دَرَجَةِ الْعَرْضِ الشَّمَالِيِّ الْأَرْبَعِينَ تَقْرِيْبًا، مُرُورًا بِبِلَادٍ فِي مَغْرِبِ الصِّينِ أَكْثَرَ تَمَدُّنًا مِمَّا هِيَ عَلَيْهِ فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ لِأَنَّ التُّرَّ لَمْ يَكُونُوا قَدْ خَرَّبُوهَا بَعْدُ؛ وَالْوَاقِعُ: بَيْنَا كَانَتْ إِمْبَرِاطُورِيَّةُ سُورِيَّةِ تُوسِّعُ تِجَارَتَهَا مِنْ نَاحِيَةِ الْبَرِّ بِتِلْكَ الْقُوَّةِ لَمْ تَزِدْ مِصْرَ تِجَارَتَهَا الْبَحْرِيَّةَ كَثِيرًا، وَظَهَرَ الْفَرَطَانِيُّونَ وَأَقَامُوا إِمْبَرِاطُورِيَّتَهُمْ،

(١) بَاب ١، فَصْل ٢.

(٢) بَاب ٦، فَصْل ١٣.

(٣) تَضَعُ أَحْسَنُ خَرَائِطُنَا بَرَجَ بَطْرُسَ فِي الدَّرَجَةِ الْمِئَةِ مِنَ الطُّولِ وَفِي الدَّرَجَةِ الْأَرْبَعِينَ مِنَ الْعَرْضِ تَقْرِيْبًا.

ولمّا وَقَعَتْ مِصْرُ في أيدي الرُّومانِ كانت هذه الإمبراطوريةُ في أَوْجِ سُلْطَانِهَا وَأَقْصَى اتِّسَاعِهَا، وكان الرُّومانُ والفرطانيُّون سُلْطَتَيْنِ مُتَنَافِسَتَيْنِ جَاهِدَتَا في سَبِيلِ البَقَاءِ، لا في سَبِيلِ السَّيْطَرَةِ. وكانت تَقُومُ بَيْنَ الإمبراطورِيَّتَيْنِ صَحَارٌ، وكان السُّلَاحُ يَلُوحُ بَيْنَهُمَا، فلا اتِّصَالٌ ولا اتِّجَارٌ، فالطَّمَعُ والحَسَدُ والذِّينُ والحِقْدُ والطَّبَائِعُ أُمُورٌ تَفْصِلُ بَيْنَ كُلِّ شَيْءٍ، وهكذا لَمْ يَعُدْ غَيْرُ طَرِيقٍ وَاحِدَةٍ لِلتَّجَارَةِ بَيْنَ الْغَرْبِ وَالشَّرْقِ على تَعَدُّدِ الطُّرُقِ بَيْنَهُمَا فِيمَا مَضَى، وبِمَا أَنَّ الإسكندريةَ أَصْبَحَتْ المَحْطَّةَ الوحيدةَ فقد عَظُمَتْ هذه المَحْطَّةُ، ولا أَقُولُ غَيْرَ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ عَنِ التَّجَارَةِ الدَّاخِلِيَّةِ، فكان فَرْعُهَا الرَّئِيسُ البُرِّ الذي كان يُجْلَبُ تَمَوِيناً لِلشَّعْبِ الرُّومَانِيِّ، على أَنَّهُ كان مَادَّةَ ضَابِطَةٍ أَكْثَرَ مِنْهُ مَوْضُوعَ تِجَارَةٍ، وَلَقَدْ مُنِحَ المَلَأَحُونُ بَعْضُ امْتِيَازَاتِ<sup>(١)</sup> في هذه المُنَاسَبَةِ لِأَنَّ سَلَامَةَ الإمبراطوريةِ كانت تَتَوَقَّفُ على حَذَرِهِمْ.

(١) Suet. In Claudio فصل ١٨، قانون ٧ Cod., تيودور De naviculariis



## الفصل السابع عشر

### التجارة بعد سقوط الرومان

#### في الغرب

عُزِيَتْ الإمبراطورية الرومانية، وكان تفويض التجارة إحدَى نتائج البلية العامة، فالبرابرة لَمْ يَنْظُرُوا إِلَى التَّجَارَةِ فِي الْبِدَاءِ إِلَّا كَفَرَضٍ لِقَطْعِهِم السَّابِلَةَ، وعندما أَسْتَتَبَ لَهُمُ الْأَمْرُ لَمْ يُعَزِّزُوا أَكْثَرَ مِنَ الزَّرَاعَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ مِهَنِ الشُّعْبِ الْمَغْلُوبِ، وَلَسُرْعَانَ مَا غَابَتِ التَّجَارَةُ عَنْ أَوْرِبَةِ، وَلَمْ يَكْتَرِثِ الْأَشْرَافُ، الَّذِينَ كَانُوا يَسُودُونَ كُلَّ مَكَانٍ، لَهَا قَطُّ؛ وَكَانَ قَانُونُ الْفَرِيغُوتِ<sup>(١)</sup> يُبِيحُ لِلْأَفْرَادِ أَنْ يَشْغَلُوا نِصْفَ مَجْرَى الْأَنْهَارِ الْكَبِيرَةِ، عَلَى أَنْ يَبْقَى النِّصْفُ الْآخَرُ حُرّاً لِلشُّبَاكِ وَالْمَرَائِبِ، فَكَانَ لَا بُدَّ مِنْ تِجَارَةٍ قَلِيلَةٍ فِي الْبُلْدَانِ الَّتِي فَتَحُوهَا، وَفِي تِلْكَ الْأَزْمِنَةِ وَضِعَتْ حُقُوقُ إِرْثِ الْأَجْنَبِيِّ وَالْعَرَقِ السَّخِيفَةِ، فَهُمْ إِذْ رَأَوْا أَنَّ الْأَجَانِبَ غَيْرَ مُرْتَبِطِينَ فِيهِمْ بِأَيَّةِ صِلَةٍ حَقُوقِيَّةٍ مَدَنِيَّةٍ وَجَدُوا أَنَّهُمْ غَيْرُ مُلْزَمِينَ نَحْوَهُمْ بِأَيِّ نَوْعٍ مِنَ الْعَدْلِ مِنْ نَاحِيَّةٍ، وَبِأَيِّ نَوْعٍ مِنَ الرَّحْمَةِ مِنْ نَاحِيَّةٍ أُخْرَى، وَكَانَ كُلُّ شَيْءٍ غَرِيباً عَنْ شُعُوبِ الشَّمَالِ ضِمْنَ الْحُدُودِ الضَّيِّقَةِ الَّتِي هِيَ عَلَيْهَا، وَكَانَ كُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهَا مَوْضِعَ ثَرَاءٍ عَلَى فَقْرِهَا، وَهِيَ إِذْ كَانَتْ قَبْلَ فُتُوحِهَا مُسْتَقَرَّةً عَلَى سَوَاحِلِ بَحْرِ ضَيِّقٍ زَاخِرٍ بِالصَّخْرِ فَقَدْ أَسْتَفَادَتْ مِنْ هَذِهِ الصَّخْرِ أَيْضاً.

غَيْرَ أَنَّ الرُّومَانَ الَّذِينَ كَانُوا يَسُونُ قَوَانِينَ لِجَمِيعِ الْعَالَمِ وَضَعُوا مِنْهَا مَا هُوَ

(١) باب ٨، فصل ٤: ٩.

بَالِغُ الْإِنْسَانِيَّةِ حَوْلَ غَرَقِ السُّفُنِ <sup>(١)</sup> فَقَمَعُوا مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ قَطْعَ الطُّرُقِ مِنْ قِبَلِ  
سَاكِنِي السَّوَاكِحِلِ، كَمَا قَضَوْا عَلَى انْتِهَابِ بَيْتِ مَالِهِمْ <sup>(٢)</sup> فَضْلاً عَنْ ذَلِكَ.

---

Toto titulo, ff de incend. ruin. naufrag. et Cod. de naufragiis, et Leg. 1-3, ff. ad leg. (١)  
Cornel, de sicariis.

L. 1, Cod. de naufragii.

(٢)

## الفصل الثامن عشر

### نظام خاص

ومَعَ ذلك أَشْتَمَلَ قانونُ <sup>(١)</sup> الفِرْيَغُوتِ على نَصٍّ مُلائِمٍ للتَّجَارَةِ، فقد أَمَرَ بِأَنْ يُحاكَمَ التُّجَّارُ الآثُونَ مِنْ وَرَاءِ الْبَحَارِ وَفَقَ قَوَانِينِ أُمَّتِهِمْ وَمِنْ قِبَلِ قُضَاةٍ مِنْهَا، فِيمَا يَقَعُ بَيْنَهُمْ مِنْ خُصُومَاتٍ، وكانَ هذا مُسْتَنَدًا إِلَى الْعَادَةِ الْمُسْتَقَرَّةِ لَدَى جَمِيعِ هَذِهِ الشُّعُوبِ الْمُخْتَلِطَةِ وَالْقَائِلَةِ: إِنَّ كُلَّ إِنْسَانٍ يَعْيشُ تَحْتَ سُلْطَانِ قَانُونِهِ الْخَاصِّ، وَهَذَا مَا أَتَكَلَّمُ عَنْهُ كَثِيرًا فِيمَا بَعْدُ.

(١) باب ١١، فصل ٣: ٢.

## الفصل التاسع عشر

### التجارة منذُ وهن الرومان في الشرق

ظَهَرَ الْمُسْلِمُونَ، وَفَتَحُوا، وَأَنْقَسَمُوا، وَصَارَ لِمُضَرَ مُلُوكُهَا الْخَاصُّونَ،  
وَدَاوَمَتْ عَلَى الْقِيَامِ بِتِجَارَةِ الْهِنْدِ. وَهِيَ إِذْ غَدَتْ سَيِّدَةَ سِلْعِ هَذَا الْبَلَدِ فَقَدْ  
أَجْتَذَبَتْ ثُرَوَاتِ جَمِيعِ الْبِلَادِ الْأُخْرَى، وَأَصْبَحَ مُلُوكُهَا أَقْوَى أُمَرَاءِ تِلْكَ الْأُزْمِنَةِ.  
وَيُمْكِنُ أَنْ يُرَى فِي التَّارِيخِ كَيْفَ وَقَفُوا حُمَيَّا الصَّلِيبِيِّينَ وَجِدَّتْهُمْ وَصَوْلَتْهُمْ بِعِزِّ  
ثَابِتٍ وَتَذْيِيرٍ حَسَنِ.



## كيف ظهرت التجارة في أوربة

## من خلال البربرية

نُقِلَتْ فُلْسَفَةُ أَرِسْطُو إِلَى الْغَرْبِ فَرَأَتْ كَثِيرًا ذَوِي الْعُقُولِ الثَّاقِبَةِ الَّتِي هِيَ أَذْكَى الْعُقُولِ فِي أَذْوَارِ الْجَاهِلِيَّةِ. وَقَدْ أُولِعَ بِهَا أَنْاسٌ مِنْ عُلَمَاءِ اللَّاهُوتِ وَاقْتَبَسُوا مِنْ هَذَا الْفِيلَسُوفِ <sup>(١)</sup> كَثِيرًا مِنَ الشُّرُوحِ حَوْلَ رِبَاهُمُ بَدَلًا مِنْ أَنْ يَكُونَ الْإِنْجِيلُ الْمَصْدَرُ الطَّبِيعِيُّ لِدَكَ، وَقَدْ عَابُوهُ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقٍ وَفِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ ؛ مِنْ هُنَا أَنَّ التَّجَارَةَ أَصْبَحَتْ مِهْنَةً عَادِمِي الْأَمَانَةِ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ مِهْنَةً السُّفْلَةِ، ذَلِكَ أَنَّهُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ يُحْظَرُ فِيهَا شَيْءٌ مُبَاحٌ أَوْ ضَرُورِيٌّ بِحُكْمِ الطَّبِيعَةِ يُعْتَبَرُ مَنْ يَتَعَاطَوْنَهُ عَادِمِي الْأَمَانَةِ، وَهَنَالِكَ انْتَقَلَتِ التَّجَارَةُ إِلَى أُمَّةٍ غَارِقَةٍ فِي الْقَبَائِحِ، لَمْ تَلْبَثْ أَنْ غَدَتْ لَا تُمَازُ مِنْ أَفْظَعِ رِبَاً وَمِنْ الْأَخْتِكَارَاتِ وَالْجَبَايَاتِ وَمِنْ جَمِيعِ الْوَسَائِلِ غَيْرِ الشَّرِيفَةِ لِكَسْبِ الْمَالِ، وَكَانَ الْيَهُودُ <sup>(٢)</sup> الَّذِينَ يَغْتَنُّونَ بِالْبَلَصِ يَنْهَبُهُمُ الْأُمَرَاءُ بِمِثْلِ هَذَا الْجَوْرِ، الْأَمْرُ الَّذِي كَانَ يُعْزِي الشُّعُوبَ دُونَ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهَا، وَمَا حَدَثَ فِي إِنْكَلْتَرَةِ يُعْطِي فِكْرَةً عَمَّا يَجْرِي فِي الْبُلْدَانِ الْأُخْرَى، فَلَمَّا أَمَرَ الْمَلِكُ جُون <sup>(٣)</sup> بِاعْتِقَالِ الْيَهُودِ لِيَسْتَوْلِيَ عَلَى أَمْوَالِهِمْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمْ غَيْرُ الْقَلِيلِ مِمَّنْ لَمْ تُفَقَّ عَيْنٌ لَهُ عَلَى الْأَقْلَ، وَهَكَذَا كَانَ هَذَا الْمَلِكُ يَقُومُ بِقَضَائِهِ، وَمِنْ الْيَهُودِ وَاحِدٌ قُلِعَتْ لَهُ سَبْعُ أَسْنَانٍ، كُلُّ يَوْمٍ وَاحِدَةً، فَأُعْطِيَ عَشْرَةَ آلَافٍ مَرْكَ فِضِّيٍّ عِنْدَ

(١) أنظر إلى كتاب السياحة لأرسطو، باب ١، فصل ٩ و ١٠.

(٢) أنظر، في Marca Hispanica، إلى نظم أرغونة للسنتين ١٢٢٨ و ١٢٣١، وانظر، في بروسيل، إلى اتفاق سنة ١٢٠٦ الذي تم بين الملك وكونتس شبنانية وغي دنيير.

(٣) سلو، في كتابه مساحة لندن، باب ٣، صفحة ٥٤.

الثامنة، ومن ذلك أن أخذ هنري الثالث من اليهودي اليوزكي، هارون، أربعة عشر ألف مارك فضي لنفسه وعشرة آلاف للملكة، والواقع أنه كان يجري في تلك الأزمنة من العنف ما يجري اليوم على قدر في بولونية. وإذا لم يستطع الملوك أن يفتشوا أكياس رعاياهم، عن امتيازات لهم، فإنهم كانوا ينگلون باليهود الذين لم يكونوا يعدونهم من المواطنين، وأخيراً قامت عادة صودرت بموجبها جميع أموال اليهود الذين كانوا يعتنقون النصرانية، ونعرف هذه العادة الغريبة من القانون<sup>(١)</sup> الذي ألغاهما، وقد علل هذا بحجج باطلة، فقل إنه كان يراد امتحانهم، وإنه يراد ألا يبقى شيء من عبادة الشيطان، ولكن من الواضح أن هذه المصادرة كانت ضرباً من حق<sup>(٢)</sup> استهلاك الأمير أو السنيورات للضرائب التي يفرضونها على اليهود، والتي يخرمونها عند أغتياق هؤلاء للنصرانية، وكان الأدميون يعدون في تلك الأزمنة كالأراضي، ومما ألاحظه، عابراً، درجة أزدراء هؤلاء القوم بين قرن وقرن، فكانت تُصادر أموالهم عندما يريدون أن يكونوا نصارى، ولم يمض زمن قصير حتى أمر بإخراقهم عندما رغبوا عن التحال النصرانية، ومع ذلك ربي ظهور التجارة من صميم الجور واليأس، فلما طرد اليهود من كل بلد طوراً بعد طوّر وجدوا وسيلة لإنقاذ أموالهم المنقولة، فجعلوا سفاتهم التابعة للاحتجاج ثابتة، إذ الأمير الذي يود أن يتخلى عنهم لا يكون من أجل هذا في حال يتخلى بها عن مالهم.

إخترعوا<sup>(٣)</sup> السفاتج، فأمكن التجارة بهذه الوسيلة أن تجتنب الجور، وأن

(١) المرسوم الصادر في بافيل في ٤ من أبريل سنة ١٣٩٢.

(٢) كان اليهود في فرنسا قدامين محرومين حق الإيصاء لغير الأصول والفروع، وكان السنيورات يرثونهم عند الموت بلا أولاد، ويروي مسيو بروسيل أمر اتفاق بين الملك وكونت شبنانية، تيبو، سنة ١٢٠٦ بالأل يقرض يهود أحدهما في أملاك الآخر مطلقاً.

(٣) من المعلوم أن اليهود الذين طردوا من فرنسا في عهد فليب أوغوست وفليب الطويل التجأوا إلى لنباردية حيث أعطوا التجار الأجانب والمسافرين سفاتج سرية على من كانوا أودعهم أموالهم في فرنسا، فدفعت قيمتها.

تَبَقَى فِي كُلِّ مَكَانٍ مَا دَامَ يُمَكِّنُ أَغْنَى التُّجَّارِ إِلَّا يَكُونُ حَائِزاً غَيْرَ أَمْوَالٍ خَفِيَّةٍ  
يُمْكِنُ إِرسَالُهَا إِلَى كُلِّ مَكَانٍ، مِنْ غَيْرِ أَنْ تَتْرَكَ أَثْراً فِي مَكَانٍ، وَقَدْ أَضْطُرَّ عُلَمَاءُ  
الْأَهْوَاتِ إِلَى تَقْيِيدِ مَبَادِيئِهِمْ، فَعَادَتِ التُّجَّارَةُ الَّتِي كَانَتْ مُوثَّقَةً فِي سُوءِ النِّيَّةِ  
بِقُوَّةٍ، إِلَى حَظِيرَةِ الصَّلَاحِ، وَهَكَذَا تَرَانَا مَدِينِينَ لِنَظَرِيَّاتِ عُلَمَاءِ الْقُرُونِ الْوُسْطَى  
بِجَمِيعِ الْمَصَائِبِ <sup>(١)</sup> الَّتِي رَافَقَتْ خَرَابَ التُّجَّارَةِ، وَلِشُحِّ الْأُمَرَاءِ وَلِقِيَامِ أَمْرِ  
يَجْعَلُ التُّجَّارَةَ خَارِجَ سُلْطَانِهِمْ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ، وَوَجَبَ، مُنْذُ ذَلِكَ الْحِينِ، أَنْ  
يَسْلُكَ الْأُمَرَاءُ سَبِيلاً أَكْثَرَ حِكْمَةً مِمَّا كَانُوا يُفَكِّرُونَ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَوَادِثَ دَلَّتْ  
عَلَى أَنَّ أَمَهَرَ فُجَّاتِ السُّلْطَةِ كَانَتْ مِنَ الْغَبَاوَةِ مَا دَلَّتِ التَّجَرِبَةُ الْمُسَلَّمُ بِهَا مَعَهُ  
عَلَى أَنَّ صَلَاحَ الْحُكُومَةِ هُوَ الَّذِي يُؤَدِّي إِلَى الرِّخَاءِ، وَيُبدِئُ بِالْإِبْلَالِ مِنَ  
الْمَكْيَافِيلِيَّةِ، وَسَيُشْفَى مِنْهَا فِي كُلِّ يَوْمٍ، وَلَا بُدَّ مِنْ زِيَادَةِ الْأَعْتِدَالِ فِي الْمَقَاصِدِ،  
وَعَادَ مَا كَانَ يُدْعَى بِالْأَنْقِلَابَاتِ الْأَسْتَبْدَادِيَّةِ لَا يَكُونُ الْيَوْمَ غَيْرَ غَفَلَاتٍ فَضْلاً  
عَنِ الْفُظَاعَةِ، وَمِنْ سَعَادَةِ النَّاسِ أَنْ يَكُونُوا فِي وَضْعٍ لَا نَفْعَ لَهُمْ بِهِ أَنْ يَكُونُوا  
خُبَنَاءَ مَعَ أَنَّ أَهْوَاءَهُمْ تُوجِي إِلَيْهِمْ بِذَلِكَ.

(١) أنظر، في مجموعة الحقوق، إلى نظام ليون الثالث والثمانين الذي يلغي به قانون والده بازيل،  
وتجد قانون بازيل هذا في Harmenopule باسم ليون، باب ٣، فصل ٧: ٢٧.

## الفصل الحادي والعشرون

### إكتشاف عالمين جديدين حال أوربية من هذه الناحية

البوصلة فتحت العالم من بعض الوجوه، فوجدت آسية وإفريقية اللتان كان لا يُعرف غير أطراف منهما، ووجدت أمريكا التي كان لا يُعرف منها شيء مطلقاً، ويبحر البرتغاليون فوق المحيط الأطلسي ويكتشفون أبعد طرف في جنوب إفريقية، ويُبصرون بَحراً واسعاً، ويَحْمِلُ هذا البحر إلى بلاد الهند الشرقية، وما كان من مخاطرهم فوق هذا البحر واكتشاف مورنبيق ومِلَنْدَة وكَلَكْتَة تُغْنِي به من قبل كامويس الذي تُشعر قصيدته بشيء من سحر الأوديسة وفخامة الإنثيد، وكان البندقيون حتى ذلك الحين يقومون بتجارة الهند بطريق بلاد تركية، وكانوا يسعون وراءها بين الإغنيات والإهانات، فلما اكتشف رأس الرجاء الصالح، ووقع غيرة من الاكتشافات بعيد ذلك، لم تعد في وسط العالم التجاري، وعُدَّت في زاوية من العالم، ولا تزال، وبما أن تجارة المشرق نفسها تشبَّع اليوم ما تقوم به الأمم العظمى في الهندين فإن إيطاليا عادت لا تقوم بها إلا لحاقاً، وقام البرتغاليون بالتجارة في الهند فاتحين، وما يفرضه الهولنديون على الصغراء من أمراء الهند في الوقت الحاضر من قوانين مُزعجة<sup>(١)</sup> حول التجارة كان البرتغاليون قد أشرعوه قبلهم، ونال البيت المال في النمسة ثراءً عجباً، وجمع شارلكن وراثته بورغونية وقشتالة وأرغونة، وانتهى إلى الإمبراطورية، واتسع العالم لينعم عليه بنوع جديد من العظمة، فرئي ظهور عالم

(١) أنظر إلى رحلة فرنسوا بيرار، قسم ٢، فصل ١٥.



جديد خاضع له، واكتشف كريستوف كولومبوس أمريكا، ومع أن إسبانية لم تُرسل إلى هناك من القوى غير ما يستطيع أن يرسله أمير صغير من أوربة فقد أخضعت إمبراطوريتين عظيمتين ودولاً كبيرة أخرى، وبينما كان الإسبان يكتشفون ويفتحون من ناحية الغرب كان البرتغاليون يتقدمون في فتوحهم واكتشافاتهم إلى ناحية الشرق، وتلتقي هاتان الأمتان، وتعودان بالبابا إسكندر السادس الذي وضع الخط الفاصل المشهور، وحكم في قضية كبيرة؛ غير أن أمم أوربة الأخرى لم تدعهما تتمتعان بقسمتيهما هادئتين، فطرد الهولنديون البرتغاليين من جميع الهند الشرقية تقريباً، وأقامت أمم كثيرة مؤسسات في أمريكا، وفي البداية عد الإسبان ما اكتشف من الأراضي مواضع فتح، بينما وجدت شعوب نفوئهم حضارة محال تجارية، وهذا ما وجهت إليه أنصارها، وبلغ كثير من الشعوب من التصرف بحكمة ما أنعمت معه الإمبراطورية على شركات تجارية سيطرت على تلك الدول القاصية في سبيل التجارة فقط، فنالت سلطاناً عظيماً لاحقاً من غير أن تضايق الدولة الرئيسة، وما أنشئ هنالك من المستعمرات هو من الاتباع ما لا يوجد معه غير قليل من الأمثلة في المستعمرات القديمة، سواء على المستعمرات الحاضرة أكانت تابعة للدولة نفسها أم لشركات تجارية قائمة في هذه الدولة، وغاية هذه المستعمرات أن تراول التجارة في أحوال بالغة من الحسني ما لا يكون في الاتجار مع الشعوب المجاورة التي لا يتعامل معها إلا ضمن منافع متبادلة، ومما أضطلح عليه أن الوطن الأم وخذ هو الذي يستطيع الاتجار في المستعمرة، وهذا لداع كبير، ذلك أن غاية المؤسسة قامت على توسيع التجارة، لا على إنشاء مدينة أو إمبراطورية جديدة، وهكذا فإن من قوانين أوربة الأساسية أن يعد كل اتجار مع مستعمرة أجنبية احتكاًراً خالصاً يعاقب عليه وفق قوانين البلاد، فلا يجوز أن يقضى في هذا بقوانين الشعوب القديمة<sup>(١)</sup> ومثلها التي لا يمكن أن تطبق

(١) خلا القرطاجيون، كما يرى ذلك من المعاهدة التي ختمت بها الحرب البونية الاولى.

فيها مُطلقاً، وما يُلحقُ المُستعمراتِ التي تَخسرُ حُرِّيَّةَ التَّجَارَةِ يُعوَّضُ مِنْهُ، كَمَا هو واضحٌ، بِحِمَايَةِ الْوَطَنِ الْأُمِّ<sup>(١)</sup> الذي يُدافعُ عنها بِسِلَاحِهِ وَيَصُونُهَا بِقَوَائِينِهِ؛ وَيَتَّبِعُ ذَلِكَ قَانُونُ أَوْرُبِّي ثَالِثٌ، وهو أَنَّ التَّجَارَةَ الْأَجْنِبِيَّةَ معِ الْمُسْتَعْمَرَةِ إِذَا مَا حُظِرَتْ مُنِعَتْ الْمِلَاحَةُ فِي بِحَارِهَا فِي غَيْرِ الْأَحْوَالِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا فِي الْمُعَاهَدَاتِ، وَيُحَكَّمُ فِي الْأُمَمِ التي هي تَجَاةُ جَمِيعِ الْعَالَمِ كَالْأَفْرَادِ فِي الدَّوْلَةِ الْوَاحِدَةِ، بِالْحَقِّ الطَّبِيعِيِّ وَبِالْقَوَانِينِ التي وَضَعَتْهَا لِنَفْسِهَا، فَيُمْكِنُ الشَّعْبُ أَنْ يَتَخَلَّى عَنِ الْبَحْرِ لِشَعْبٍ آخَرَ كَمَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَتَخَلَّى لَهُ عَنِ الْأَرْضِ، وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ طَلَبَ الْقَرطَاجِيُّونَ<sup>(٢)</sup> مِنَ الرُّومَانِ أَلَّا يُبْجِرُوا وَرَاءَ بَعْضِ الْحُدُودِ كَمَا كَانَ الْأَغَارِقَةُ قَدْ طَلَبُوا مِنْ مَلِكِ الْفَرَسِ أَنْ يَظَلَّ بَعِيداً مِنْ سَوَاحِلِ الْبَحْرِ<sup>(٣)</sup> مِقْدَارَ حَظِيرَةِ فَرَسٍ، وَلَا يَنْطَوِي بَعْدُ مُسْتَعْمَرَاتِنَا الْمُتْنَاهِي عَلَى مَحْذُورٍ لِسَلَامَتِهَا، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْوَطَنَ الْأُمِّ إِذَا كَانَ مِنَ الْبُعْدِ مَا لَا يُدَافِعُ مَعَهُ عَنْهَا فَإِنَّ الْأُمَمَ الْمُنَافِسَةَ لِلْوَطَنِ الْأُمِّ لَيْسَتْ أَقَلُّ بَعْداً حَتَّى تَفْتَحَهَا.

زِدْ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ هَذَا الْبُعْدَ يَجْعَلُ أَوْلِيكَ الَّذِينَ يَذْهَبُونَ لِيَسْتَقْرِئُوا هُنَالِكَ عَاجِزِينَ عَنِ اتِّحَالِ طِرَازِ عَيْشِ إِقْلِيمٍ مُخْتَلِفٍ كَثِيراً عَنْ إِقْلِيمِهِمْ فَيُضْطَرُّونَ إِلَى جَلْبِ وَسَائِلِ الْعَيْشِ الرَّغِيدِ مِنَ الْبَلَدِ الَّذِي أَتَوْا مِنْهُ، وَأَرَادَ الْقَرطَاجِيُّونَ<sup>(٤)</sup> أَنْ يَجْعَلُوا أَهْلَ سَرْدِينِيَّةٍ وَقُورْسَقَةَ أَكْثَرَ خُضُوعاً فَحَظَرُوا عَلَيْهِمُ الْفَرَسَ وَالْبَذَرَ وَمَا إِلَيْهِمَا، مُعَاقِبِينَ بِالْقَتْلِ مَنْ يُخَالِفُ، فَكَانُوا يُرْسِلُونَ إِلَيْهِمُ الْأَقْوَاتَ مِنْ إِفْرِيقِيَّةٍ، وَقَدْ أَنْتَهَيْنَا إِلَى النُّقْطَةِ عَيْنِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ نَضَعَ قَوَانِينَ بِالْغَةِ تِلْكَ الْقَسْوَةِ، فَمُسْتَعْمَرَاتُ جَزَائِرِ الْأَنْتِيلِ التي تَمْلِكُهَا بَاهِرَةً، إِنَّهَا مَوَاضِعُ تِجَارَةٍ لَا تَحُوزُهَا وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَحُوزَهَا، وَيُعَوَّزُهَا مَا هُوَ مَوْضِعُ تِجَارَتِنَا.

(١) الوطن الأم في لغة القدماء هو الدولة التي أنشأت المستعمرة.

(٢) بوليب، باب ٣.

(٣) ألزم ملك الفرس نفسه في إحدى المعاهدات ألا يبحر في أية سفينة حربية إلى ما وراء صخور سيكانة وجزائر كليدونية، بلوتارك، «حياة سيمون».

(٤) أرسطو، الأمور العجيبة، تيتوس ليفيوس، الباب السابع من العشرة الثانية.

أُسْفَرَ اكْتِشَافُ أَمْرِيكَةِ عَنْ رَبْطِ آسِيَةِ وَإِفْرِيْقِيَةِ بِأُورِپَةِ، وَتُجَهَّزُ أَمْرِيكَةُ أُورِپَةِ بِمَادَّةِ تِجَارَتِهَا مَعَ ذَلِكَ الْقِسْمِ الْوَاسِعِ مِنْ آسِيَةِ الَّذِي يُسَمَّى الْهِنْدَ الشَّرْقِيَّةَ، فَالْفِضَّةُ، هَذَا الْمَعْدِنُ النَّافِعُ جِدًّا فِي التَّجَارَةِ كَرْمَزٍ، كَانَتْ قَاعِدَةً أَكْثَرُ تِجَارَةٍ فِي الْعَالَمِ كَسِلْعَةٍ أَيْضًا، ثُمَّ إِنَّ مِلاَحَةَ إِفْرِيْقِيَةِ أَصْبَحَتْ ضَرُورَةً، فَهِيَ تُزَوِّدُ بِالرَّجَالِ عَمَلِ الْمَنَاجِمِ وَالْأَرَاضِي بِأَمْرِيكَةِ، وَبَلَغَتْ أُورِپَةُ مِنْ رِفْعَةِ السُّلْطَانِ مَا لَا يُوجَدُ فِي التَّارِيخِ مَا يُقَاسُ بِهِ إِذَا مَا نُظِرَ إِلَى اتِّسَاعِ النِّفَقَاتِ وَعِظَمِ الْإِلتِزَامَاتِ وَعَدَدِ الْكُتَائِبِ وَدَوَامِ مَبْرِهَا وَإِنْ كَانَتْ أَقَلُّ الْأَشْيَاءِ فَائِدَةً وَلَمْ تُقْتَنَ إِلَّا لِلْإِفْتِخَارِ، وَيَقُولُ الْأَبُ دُوَهَالْدُ<sup>(١)</sup>: إِنَّ تِجَارَةَ الصِّينِ الدَّاخِلِيَّةَ أَكْثَرُ مِنْ تِجَارَةِ جَمِيعِ أُورِپَةِ، وَكَانَ يُمَكِّنُ هَذَا أَنْ يَقَعَ لَوْ كَانَتْ تِجَارَتُنَا الْخَارِجِيَّةُ لَا تَزِيدُ تِجَارَتُنَا الدَّاخِلِيَّةَ، فَأُورِپَةُ تَقُومُ بِتِجَارَةِ أَقْسَامِ الْعَالَمِ الثَّلَاثَةِ الْآخَرَى وَمِلاَحَتِهَا كَمَا تَقُومُ فَرَنْسَةُ وَإِنْكَلْتَرَةُ وَهَوْلَنْدَةُ بِمِلاَحَةِ أُورِپَةِ وَتِجَارَتِهَا تَقْرِيْبًا.

## الفصل الثاني والعشرون

### الثروات التي نالتها إسبانية من أمريكا

إذا كانت أوربة <sup>(١)</sup> قد وجدت فوائد كثيرة في تجارة أمريكا فإن من الطبيعي أن يُعتقد أن إسبانية جنت فوائد أعظم، فقد بلغ ما أخذته من الذهب والفضة، من العالم الذي اكتشف حديثاً، ما لا يُقاس به ما نيل حتى ذلك الحين، ولكن مما لا وراء فيه أن البؤس ردها عن مرادها في كل مكان تقريباً، ومما حدث أن فيليب الثاني الذي خلف شارلوكن اضطراً إلى إعلان الإفلاس المشهور الذي يعرفه العالم كله، ولم يظهر أمير عانى ما عاناه من تدمير كتائبه التي لم تستوف يوماً حقوقها كاملة، ومن وقاحتها وتمردتها، وما أنفكت مملكة إسبانية تنحط منذ ذلك الحين، ذلك أن عيباً باطنياً وجوهرياً كان يكمن في طبيعة هذه الثروات فيجعلها عبثاً، وما فتىء هذا العيب يزيد يوماً فَيُوماً.

أجل، إن الذهب والفضة ثروة خيالة أو رمز، فهذه الرموز طويلة البقاء وقليلة التلف، وهي كلما زادت خسرت من ثمنها، لأن الأشياء التي تمثلها تغدو أقل مقداراً، وقد ترك الإسبان الثروات الطبيعية منذ فتح المكسيك والبيرو طمعاً بثروات رمزية تخس بطبيعتها، وكان الذهب والفضة نادرين إلى الغاية في أوربة، وحملت إسبانية التي سرعان ما أصبحت صاحبة مقادير كبيرة جداً من هذين المعدنين، آمالاً لم تحملها يوماً من قبل، ومع ذلك فإن ما وجد من الثروات في البلاد المفتوحة لم يكن ليعدل ما في مناجمها، وقد أخفى الهنود

(١) ظهر ذلك منذ أكثر من عشرين سنة في كتاب صغير مخطوط للمؤلف، أدمج كله تقريباً في هذا الكتاب.



قِسْماً مِنْهَا، ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ الشُّعُوبَ الَّتِي كَانَتْ لَا تَسْتَخْدِمُ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ إِلَّا فِي سَبِيلِ أُبْهَةِ مَعَابِدِ الْآلِهَةِ وَقُصُورِ الْمُلُوكِ، لَمْ تَبْحَثْ عَنْهُمَا بِمِثْلِ حِرْصِنَا نَحْنُ، وَلَمْ تَكُنْ تَمْلِكُ سِرَّ اسْتِخْرَاجِ الْمَعَادِنِ مِنْ جَمِيعِ الْمَنَاجِمِ، بَلْ سِرَّ اسْتِخْرَاجِهَا فَقَطْ مِنَ الْمَنَاجِمِ الَّتِي يَتِمُّ الْفَضْلُ فِيهَا بِالنَّارِ، لِجَهْلِهَا اسْتِخْدَامِ الزُّبْقِ وَحَتَّى الزُّبْقِ نَفْسِهِ عَلَى مَا أَظُنُّ.

عَلَى أَنَّ النُّقْدَ لَمْ يَلْبَثْ أَنْ تَضَاعَفَ فِي أُورِبَةِ، وَهَذَا مَا ظَهَرَ مِنْ تَضَاعُفِ ثَمَنِ جَمِيعِ الْمُشْتَرِيَاتِ تَقْرِيباً، وَالْإِسْبَانُ جَاسُوا الْمَنَاجِمَ وَجَوَّفُوا الْجِبَالَ وَأَخْتَرَعُوا آلَاتِ لَاسْتِخْرَاجِ الْمِيَاهِ وَلِتَخْطِيطِ الْخَامِ مِنَ الْمَعَادِنِ وَفَضْلِ مَا بَيْنَهُ، وَبِمَا أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَخِفُّونَ بِحَيَاةِ الْهُنُودِ فَقَدْ حَمَلُوهُمْ عَلَى الْعَمَلِ دُونَ آيَةٍ مُرَاعَاةٍ، وَلَمْ تَلْبَثِ النُّقُودُ أَنْ تَضَاعَفَتْ فِي أُورِبَةِ، فَقَلَّتِ الْفَائِدَةُ دَائِماً، بِمُعَدَّلِ النُّصْفِ لِإِسْپَانِيَةِ الَّتِي لَمْ يَكُنْ عِنْدَهَا فِي كُلِّ سَنَةٍ غَيْرُ الْمِقْدَارِ عَيْنِهِ مِنْ مَعْدِنٍ صَارَ أَقْلُ قِيَمَةٍ بِمُعَدَّلِ النُّصْفِ، وَتَضَاعَفَتْ النُّقُودُ بِتَضَاعُفِ الزَّمَنِ أَيْضاً فَتَقَصَّتِ الْفَائِدَةُ بِمُعَدَّلِ النُّصْفِ أَيْضاً، حَتَّى إِنَّهَا قَلَّتْ أَكْثَرَ مِنَ النُّصْفِ، وَإِلَيْكَ الْبَيَانُ: كَانَ لَا بُدَّ مِنْ نَفَقَةٍ مَا لَاسْتِخْرَاجِ الذَّهَبِ مِنَ الْمَنَاجِمِ وَإِعْدَادِهِ وَنَقْلِهِ إِلَى أُورِبَةِ، وَأَفْتَرَضُ أَنَّهَا بِنِسْبَةِ ١ فِي مُقَابِلِ ٦٤، فَلَمَّا تَضَاعَفَتْ النُّقُودُ وَأَسْفَرَ هَذَا عَنْ نَقْصٍ بِمُعَدَّلِ النُّصْفِ مِنْ قِيَمَتِهَا صَارَتْ النَّفَقَةُ ٢ فِي مُقَابِلِ ٦٤، وَهَكَذَا فَإِنَّ الْأَسَاطِيلَ الَّتِي حَمَلَتْ الْمِقْدَارَ عَيْنَهُ مِنَ الذَّهَبِ إِلَى إِسْپَانِيَةِ تَكُونُ قَدْ حَمَلَتْ شَيْئاً يَغْدِلُ بِالْحَقِيقَةِ النُّصْفَ نَقْصاً، وَتَزِيدُ كُلْفَتُهُ بِالْفِعْلِ بِمَا يَغْدِلُ النُّصْفَ زِيَادَةً، وَإِذَا مَا تَبَعَ الْأَمْرُ مِنْ تَضَعِيفٍ إِلَى تَضَعِيفٍ لِمَسِّ التَّدْرُجِ فِي عِلَّةٍ عَجَزِ الثَّرَوَاتِ فِي إِسْپَانِيَةِ.

إِنَّ مَنَاجِمَ الْهِنْدِ تُسْتَغْلُ مِنْذُ مِئَتَيْ سَنَةٍ تَقْرِيباً، وَأَفْتَرَضُ أَنَّ مِقْدَارَ النُّقْدِ الْمَوْجُودِ حَالِيّاً فِي الْعَالَمِ الَّذِي يُتَاجَرُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا كَانَ مِنْهُ قَبْلَ الْاِكْتِشَافِ هُوَ مِثْلُ ٣٢ فِي مُقَابِلِ ١، أَيْ إِنَّهُ تَضَاعَفَ خَمْسَ مَرَّاتٍ، فَإِذَا مَا مَرَّتْ مِئَتَا سَنَةٍ أُخْرَى أَصْبَحَ الْمِقْدَارُ عَيْنَهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا كَانَ مِنْهُ قَبْلَ الْاِكْتِشَافِ مِثْلَ ٦٤ فِي مُقَابِلِ ١، أَيْ إِنَّهُ

يَتَضَاعَفُ أَيْضاً، وَالْوَاقِعُ أَنَّ خَمْسِينَ <sup>(١)</sup> قِنْطَاراً مِنْ خَامِ الذَّهَبِ فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ يُعْطِي أَرْبَعَ، وَخُمْسَ، وَسِتَّ، أَوَاقٍ مِنَ الذَّهَبِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ غَيْرُ اثْنَيْنِ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَنْلِ الْمُعْدُنُ غَيْرَ نَفَقَاتِهِ، وَإِذَا مَا مَرَّتْ مِثْلًا سَنَةً وَلَمْ يَكُنْ مِنْ ذَلِكَ غَيْرُ أَرْبَعٍ لَمْ يَنْلِ الْمُعْدُنُ غَيْرَ نَفَقَاتِهِ أَيْضاً، وَلِذَا لَا يُسْتَفَادُ غَيْرُ قَلِيلٍ مِنَ الذَّهَبِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَقُلْ مِثْلَ هَذَا عَنِ الْفِضَّةِ خَلَا كَوْنِ اسْتِغْلَالِ مَنَاجِمِ الْفِضَّةِ أَفِيدُ مِنْ اسْتِغْلَالِ مَنَاجِمِ الذَّهَبِ بِقَلِيلٍ، وَإِذَا مَا اكْتُشِفَتْ مَنَاجِمُ تَكُونُ مِنَ الْوُفُورِ مَا تَكْثُرُ مَعَهُ الْفَائِدَةُ لَمْ تَلَبَّثِ الْفَائِدَةُ أَنْ تَنْتَهِيَ كُلَّمَا زَادَتْ الْمَنَاجِمُ وَفُوراً، وَبَلَغَ الذَّهَبُ <sup>(٢)</sup> الذي وَجَدَهُ الْبَرْتِغَالِيُّونَ فِي الْبِرَازِيلِ مِنَ الْوُفُورِ مَا تَحْتَمُّ مَعَهُ زِيَادَةُ نَقْصِ فَائِدَةِ الْأَسْپَانِ بِسُرْعَةٍ، وَفَائِدَتِهِمْ هُمْ أَيْضاً، وَمِمَّا سَمِعْتُ غَيْرَ مَرَّةٍ رِثَاءَ لِعَمَى دِيوَانِ فَرَنْسَا الْأَوَّلِ الَّذِي رَدَّ كَرِيسْتُوفُ كُولْتْبُشْ إِذْ عَرَضَ عَلَيْهِ الْهِنْدُ، وَالْحَقُّ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ عَمَلًا بِالْغِ الْحِكْمَةُ مَا تَمَّ عَنْ عَدَمِ تَبْصُرٍ، وَقَدْ فَعَلَتْ إِسْپَانِيَّةٌ مِثْلَ ذَلِكَ عِنْدَمَا طَلَبَ الْمَلِكُ الْمَجْنُونُ تَحَوُّلَ كُلِّ مَا يَدْخُلُهُ إِلَى ذَهَبٍ فَاضْطُرَّ إِلَى الْعَوْدِ بِالْإِلَهَةِ لِيَضْرَعَ إِلَيْهِمْ أَنْ يُزِيلُوا بُؤْسَهُ، وَأَتَمَّتِ الشَّرِكَاتُ وَالْبُنُوكُ الَّتِي أَنْشَأَهَا كَثِيرٌ مِنَ الْأُمَمِ هُبُوطَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ كَرْمِزٍ، ذَلِكَ أَنَّهَا زَادَتْ بِمَا أَتَتْ بِهِ مِنْ أَوْهَامٍ جَدِيدَةٍ رُمُوزَ الْبِيعَاتِ، فَعَادَ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ لَا يَقُومَانِ إِلَّا بِقِسْطٍ مِمَّا أُعِدَّ لَهُ فِي هَذَا الْمَجَالِ، وَقُلْتُ قِيَمَتُهُمَا، وَهَكَذَا قَامَ الْأَعْتِبَارُ الْعَامُّ عِنْدَهَا مَقَامَ الْمَنَاجِمِ وَقَلَّ الْفَائِدَةُ الَّتِي كَانَ الْإِسْپَانُ يَنَالُونَهَا مِنْ مَنَاجِمِهِمْ أَيْضاً.

صَحِيحٌ أَنَّ الْهُولَنْدِيِّينَ جَعَلُوا لِسِلْعَةِ الْإِسْپَانِ ثَمَنًا بِالتَّجَارَةِ الَّتِي قَامُوا بِهَا فِي الْهِنْدِ الشَّرْقِيَّةِ، وَذَلِكَ بِمَا أَنَّهُمْ حَمَلُوا فِضَّةً لِتَكُونَ ثَمَنًا لِسِلْعِ الشَّرْقِ فَقَدْ عَوَّضُوا عَلَى الْإِسْپَانِ فِي أَوْرَبَةٍ بِقِسْمٍ مِنْ بِيَاعَاتِهِمْ الَّتِي كَانَتْ تَفِيضُ فِيهَا كَثِيرًا.

(١) انظر إلى كتب فريزيه.

(٢) يروي مايلورد أنسن أن أوروپة تتلقى في كل عام من البرازيل ما يعدل مليوني جنيه استرليني من الذهب توجد في التراب عند سفوح الجبال أو في مجاري الأنهار، ولما وضعت كتابي الصغير الذي تكلمت عنه في حاشية هذا الفصل الأول كان من المستبعد أن تكون عوائد البرازيل باللغة من الأهمية مثلما هي عليه اليوم. (حاشية أضيفت إلى طبعة ١٧٥٨).

إِنَّ هَذِهِ التَّجَارَةَ، الَّتِي يُلَوِّحُ أَنَّهَا لَا تَعْنِي إِسْپَانِيَّةً إِلَّا عَرَضاً، تُفِيدُهَا كَمَا تُفِيدُ  
الْأُمَمَ الَّتِي تَقُومُ بِهَا، وَبِمَا تَقْدِّمُ يُمَكِّنُ الْحُكْمَ فِي نُظْمِ الدِّيَّوَانِ الْإِسْپَانِيِّ الَّتِي  
تَحْظُرُ اسْتِعْمَالَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فِي الطَّلِي وَالزَّوَائِدِ، أَيْ فِي هَذَا الْمَرْسُومِ  
الْمُشَابِهِ لِلْمَرْسُومِ الَّذِي تَضَعُهُ دَوْلُ هَوْلَنْدَةِ إِذَا مَا حَرَمَتْ اسْتِهْلَاكَ الْفِرْقَةِ، وَلَا  
يُطَبَّقُ رَأْيِي عَلَى جَمِيعِ الْمَنَاجِمِ، فَمَنَاجِمُ أَلْمَانِيَّةِ وَهَنْغَارِيَّةِ، الَّتِي لَا يُسْتَخْرَجُ مِنْهَا  
غَيْرُ مَا يَزِيدُ عَلَى النِّفَقَاتِ قَلِيلاً، مُفِيدَةٌ إِلَى الْغَايَةِ، وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِي الدَّوْلَةِ  
الرَّئِيسَةِ، فَتَسْغُلُ أُلُوفاً كَثِيرَةً مِنَ الْآدَمِيِّينَ الَّذِينَ يَسْتَهْلِكُونَ الْبِيعَاتِ الْفَائِضَةَ، إِنَّهَا  
مَصْنَعٌ لِلْبَلَدِ تَمَاماً، وَمَنَاجِمُ أَلْمَانِيَّةِ وَهَنْغَارِيَّةِ تَسْتَغْلُ زِرَاعَةَ الْأَرْضِ، بَيْنَمَا  
يَقْضِي عَلَيْهَا الْعَمَلُ فِي مَنَاجِمِ الْمَكْسِيكِ وَالْپِيرُو، وَالْهِنْدُ وَإِسْپَانِيَّةِ دَوْلَتَانِ  
تَابِعَتَانِ لِسَيِّدٍ وَاحِدٍ، وَلَكِنَّ الْهِنْدَ هِيَ الرَّئِيسَةُ، وَلَيْسَتْ إِسْپَانِيَّةٌ غَيْرُ التَّابِعَةِ، وَمِنْ  
الْعَبَثِ رَغْبَةُ السِّيَاسَةِ فِي رَدِّ الرَّئِيسَةِ إِلَى التَّابِعَةِ، فَالْهِنْدُ تَجْتَذِبُ إِسْپَانِيَّةَ  
إِلَيْهَا دَائِماً، وَيَذْهَبُ نَحْوُ خَمْسِينَ مِليوناً مِنَ السَّلْعِ إِلَى الْهِنْدِ فِي كُلِّ عَامٍ، وَلَا  
تَزُودُ إِسْپَانِيَّةٌ بِغَيْرِ مِليونَيْنِ وَنِصْفِ مِليونٍ، أَيْ إِنَّ الْهِنْدَ تَقُومُ بِتِجَارَةِ خَمْسِينَ  
مِليوناً، وَتَقُومُ إِسْپَانِيَّةٌ بِتِجَارَةِ مِليونَيْنِ وَنِصْفِ مِليونٍ، وَتَعْدُ الضَّرِيبَةُ الطَّارِئَةُ ضَرْباً  
مِنَ الثَّرَاءِ السَّيِّئِ لِعَدَمِ خُضُوعِهَا لِصِنَاعَةِ الْأُمَّةِ وَعَدَدِ سُكَّانِهَا وَزِرَاعَةِ أَرْضِهَا،  
وَلَيْسَ مَلِكُ إِسْپَانِيَّةِ الَّذِي يَجْنِي مَبَالِغَ كَبِيرَةٍ مِنْ كُمْرِكَ قَادِسَ غَيْرِ فَرْدٍ غَنِيٍّ جِدّاً  
فِي دَوْلَةٍ فَقِيرَةٍ جِدّاً مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ، وَكُلُّ شَيْءٍ يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ مِنَ الْأَجَانِبِ مِنْ غَيْرِ  
أَنْ يَكُونَ لِرِعَايَاهُ آيَةٌ عِلَاقَةٌ بِذَلِكَ تَقْرِيباً، فَهَذِهِ التَّجَارَةُ مُسْتَقِلَّةٌ عَنْ حُسْنِ نَصِيبِ  
مَمْلَكَتِهِ وَسُوْرِيهِ، وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُ الْوِلَايَاتِ فِي قَشْتَالَةِ تُعْطِيهِ مَبْلَغاً مُمَائِلاً لَمَا  
يُعْطِيهِ إِيَّاهُ كُمْرِكَ قَادِسَ لَكَانَ سُلْطَانُهُ أَعْظَمَ مِمَّا هُوَ عَلَيْهِ كَثِيراً، وَذَلِكَ أَنَّ ثَرَوَاتِهِ  
لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ إِلَّا نَتِيجَةُ ثَرَوَاتِ الْبَلَدِ، فَتُنْعِشُ هَذِهِ الْوِلَايَاتُ جَمِيعَ الْوِلَايَاتِ  
الْأُخْرَى، وَتَغْدُو كُلُّهَا فِي حَالٍ أَصْلَحَ لِلْقِيَامِ بِالْأَعْبَاءِ الْمُتَقَابِلَةِ، وَيَكُونُ هُنَاكَ  
شَعْبٌ عَظِيمٌ بَدَلاً مِنْ خِزَانَةٍ عَظِيمَةٍ.

## الفصل الثالث والعشرون

### مسألة

لَيْسَ عَلَيَّ أَنْ أَقْضِيَ فِي الْمَسْئَلَةِ الْقَائِلَةِ: إِذَا كَانَتْ إِسْپَانِيَّةٌ عَاجِزَةً عَنِ الْقِيَامِ بِتِجَارَةِ الْهِنْدِ بِنَفْسِهَا أَفَلَا يَكُونُ مِنَ الصَّالِحِ أَنْ تَجْعَلَهَا حُرَّةً لِلْأَجَانِبِ؟ أَقْتَصِرُ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْأَفْضَلَ لَهَا أَنْ تَضَعَ فِي سَبِيلِ هَذِهِ التِّجَارَةِ أَقَلَّ مَا تَسْمَحُ بِهِ سِيَاسَتُهَا مِنَ الْعَوَائِقِ، فَعِنْدَمَا تَكُونُ السِّلْعُ الَّتِي يَحْمِلُهَا مُخْتَلِفُ الْأُمَمِ إِلَى الْهِنْدِ غَالِيَةً تُعْطَى الْهِنْدُ كَثِيراً مِنْ سِلْعِهَا الَّتِي هِيَ ذَهَبٌ وَفِضَّةٌ، فِي مُقَابِلِ قَلِيلٍ مِنَ السِّلْعِ الْأَجْنَبِيَّةِ، وَيَقَعُ الْعَكْسُ إِذَا مَا كَانَتْ هَذِهِ السِّلْعُ رَخِيصَةً، وَقَدْ يَكُونُ مِنَ الْمُفِيدِ أَنْ تُضُرَّ هَذِهِ الْأُمَمُ بَعْضُهَا بَعْضاً لِتَكُونَ السِّلْعُ الَّتِي تُحْمَلُ إِلَى الْهِنْدِ رَخِيصَةً دَائِماً، تِلْكَ هِيَ الْمَبَادِئُ الَّتِي يَجِبُ دَرْسُهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ تُفْصَلَ، مَعَ ذَلِكَ، عَنِ الْأَعْتِبَارَاتِ الْأُخْرَى، أَيْ عَنْ سَلَامَةِ الْهِنْدِ وَفَائِدَةِ الْكُفْرِكِ الْوَحِيدِ وَمَخَاطِرِ التَّغْيِيرِ الْعَظِيمِ وَالْمَحَازِيرِ الَّتِي تُبْصَرُ وَالَّتِي هِيَ أَقَلُّ خَطَرًا فِي الْغَالِبِ مِنَ الَّتِي لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُبْصَرَ.



# البَابُ الثَّانِي والعِشْرُونَ

القَوَانِينُ مِنْ حَيْثُ صَلَاحُهَا بِاسْتِعْمَالِ النِّقْدِ

- |   |   |                                   |
|---|---|-----------------------------------|
| سبب استعمال النقد                                 | : | ❑ الفَصْلُ الأوَّل                |
| طبيعة النقد                                       | : | ❑ الفَصْلُ الثَّانِي              |
| النقود الوهمية                                    | : | ❑ الفَصْلُ الثَّالِث              |
| مقدار الذهب والفضة                                | : | ❑ الفَصْلُ الرَّابِع              |
| مواصلة الموضوع نفسه                               | : | ❑ الفَصْلُ الخَامِس               |
| سبب نقص معدل الفائدة الى النصف عند اكتشاف الهند   | : | ❑ الفَصْلُ السَّادِس              |
| كيف يحدّد ثمن الاشياء مع تقلب الثروات الرمزية     | : | ❑ الفَصْلُ السَّابِع              |
| مواصلة الموضوع نفسه                               | : | ❑ الفَصْلُ الثَّامِن              |
| ندرة الذهب والفضة النسبية                         | : | ❑ الفَصْلُ التَّاسِع              |
| الصرافة   | : | ❑ الفَصْلُ العَاشِر               |
| العمليات التي اجراها الرومان على النقود           | : | ❑ الفَصْلُ الحَادِي عَشَر         |
| الاحوال التي قام الرومان بعملياتهم فيها حول النقد | : | ❑ الفَصْلُ الثَّانِي عَشَر        |
| عمليات حول النقود في زمن الاباطرة                 | : | ❑ الفَصْلُ الثَّالِث عَشَر        |
| كيف تضايق الصرافة الدول المستبدة                  | : | ❑ الفَصْلُ الرَّابِع عَشَر        |
| عادة بعض بلاد ايطالية                             | : | ❑ الفَصْلُ الخَامِس عَشَر         |
| ما يمكن الدولة ان تناله من عون الصيارفة           | : | ❑ الفَصْلُ السَّادِس عَشَر        |
| الديون العامة                                     | : | ❑ الفَصْلُ السَّابِع عَشَر        |
| تأدية الديون العامة                               | : | ❑ الفَصْلُ الثَّامِن عَشَر        |
| القروض بفائدة                                     | : | ❑ الفَصْلُ التَّاسِع عَشَر        |
| الربا البحري                                      | : | ❑ الفَصْلُ العِشْرُونَ            |
| الإقراض بعقد والربا عند الرومان                   | : | ❑ الفَصْلُ الحَادِي والعِشْرُونَ  |
| مواصلة الموضوع نفسه                               | : | ❑ الفَصْلُ الثَّانِي والعِشْرُونَ |



## الفصل الأول

### سبب استعمال النقد

إنَّ الشُّعُوبَ التي لَدَيْهَا سِلْعٌ قَلِيلَةٌ لِلتِّجَارَةِ، كَالهَمَجِ وَالْأُمَمِ الْمُتَمَدِّنَةِ التي لَيْسَ لَدَيْهَا مِنَ السِّلْعِ غَيْرُ نَوْعٍ أَوْ نَوْعَيْنِ تُتَاجَرُ بِالمُقَايَضَةِ، وَهَكَذَا فَإِنَّ قَبَائِلَ المَغَارِبَةِ التي تَذْهَبُ إِلَى تَمَبُكْتُو، فِي أَقَاصِي إفْرِيقِيَّةٍ، لِتُعْطِيَ مِلْحًا وَتَأْخُذَ ذَهَبًا، لَا تَحْتَاجُ إِلَى النِّقْدِ، فَالْمَغْرِبِيُّ يُكَوِّمُ مِلْحَهُ، وَالزُّنْجِيُّ يُكَوِّمُ تَبْرَهُ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مِنَ الذَّهَبِ مَا هُوَ كَافٍ قَلِيلَ الْمَغْرِبِيِّ مِلْحَهُ أَوْ زَادَ الزُّنْجِيُّ ذَهَبَهُ حَتَّى يَتَّفِقَ الْفَرِيقَانِ، وَلَكِنْ إِذَا مَا قَامَتْ تِجَارَةُ الشَّعْبِ عَلَى عَدَدٍ كَبِيرٍ مِنَ السِّلْعِ وَجَبَ وُجُودُ نَقْدٍ بِحُكْمِ الضَّرُورَةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَعْدِنَ الَّذِي يَسْهُلُ نَقْلُهُ يُوفِّرُ كَثِيرًا مِنَ النِّفَقَاتِ الَّتِي كَانَ لَا بُدَّ مِنْهَا عِنْدَ كُلِّ مُقَايَضَةٍ، وَبِمَا أَنَّ لَدَى جَمِيعِ الْأُمَمِ أَحْتِيَاجَاتٍ مُتَقَابِلَةً فَالَّذِي يَحْدُثُ غَالِبًا أَنْ تَرْغَبَ إِحْدَاهَا فِي حِيَازَةِ عَدَدٍ كَبِيرٍ جِدًّا مِنْ سِلْعٍ أُخْرَى، وَأَنْ تَرْغَبَ هَذِهِ فِي حِيَازَةِ عَدَدٍ قَلِيلٍ جِدًّا مِنْ سِلْعِهَا هِيَ، عَلَى حِينٍ يَكُونُ الْحَالُ عَلَى الْعَكْسِ نِسْبَةً إِلَى أُمَّةٍ أُخْرَى، غَيْرَ أَنَّ الْأُمَّةَ إِذَا كَانَتْ صَاحِبَةً نَقْدٍ وَانْتَحَلَتْ طَرِيقَةَ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فَإِنَّ الَّتِي تَأْخُذُ مِنْهَا سِلْعًا أَكْثَرَ تُغْلِقُ حِسَابَهَا أَوْ تَدْفَعُ ثَمَنَ مَا يَزِيدُ نَقْدًا، وَيُوجَدُ هَذَا الْفَرْقُ الْقَائِلُ: إِنَّ التِّجَارَةَ فِي حَالِ الشِّرَاءِ تَكُونُ بِنِسْبَةِ أَحْتِيَاجَاتِ الْأُمَّةِ الْأَكْثَرِ أَطْلَابًا، وَإِنَّ التِّجَارَةَ فِي حَالِ الْمُقَايَضَةِ تَقَعُ، فَقَطْ، ضِمْنَ مَدَى أَحْتِيَاجَاتِ الْأُمَّةِ الْأَقْلَى تَطْلُبًا، وَإِلَّا لَتَعَذَّرَ عَلَى هَذِهِ الْأَخِيرَةِ أَنْ تُغْلِقَ حِسَابَهَا.

## الفصل الثاني

### طبيعة النقد

النقد رمزٌ يُمثِّلُ قيمةَ جميعِ السلعِ، ويُتَّخَذُ مَعْدِنٌ لِيَكُونَ الرَّمْزُ ثَابِتاً<sup>(١)</sup>، وليُسْتَهْلَكَ بالاستِعمالِ قليلاً، وليَكُونَ صَالِحاً لِتَقْسِيمَاتٍ كَثِيرَةٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَزُولَ، ويُخْتَارَ مَعْدِنٌ ثَمِينٌ لِيَسْهُلَ نَقْلُ الرَّمْزِ، مَعْدِنٌ صَالِحٌ كَثِيراً لِيَكُونَ مِقْيَاساً عَامّاً، وذلك لِسُهُولَةِ تَحْوِيلِهِ إِلَى الْعِيَارِ عَيْنِهِ، وَتَضَعُ كُلُّ دَوْلَةٍ عَلَيْهِ طَابِعَهَا لِكَيْ يُنَاسِبَ الشَّكْلُ الْعِيَارَ وَالْوِزْنَ، وَلِكَيْ يُحَقِّقَ كُلُّ مِنْهُمَا بِالرَّقَابَةِ وَخِذَهَا، وَيَمَّا أَنَّ الْأَثْنَيْنِ لَمْ يَسْتَغْمِلُوا الْمَعَادِنَ قَطُّ فَقَدْ اتَّخَذُوا الثَّيْرَانَ<sup>(٢)</sup>، وَاتَّخَذَ الرُّومَانُ الضَّأْنَ، غَيْرَ أَنَّ الثَّوْرَ لَا يُشَابِهُ ثَوْرًا آخَرَ تَمَاماً، خِلَافاً لِقِطْعَةِ الْمَعْدِنِ الَّتِي يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ الْقِطْعَةُ الْأُخْرَى عَيْنَهَا، وَكَمَا أَنَّ النَّقْدَ رَمْزُ قِيَمِ السِّلَعِ فَالْوَرَقُ رَمْزُ قِيَمَةِ النَّقْدِ، وَإِذَا كَانَ جَيِّداً بَلَغَ مِنْ تَمَثُّلِهِ مَا لَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ مِنْ حَيْثُ النَّتِيجَةُ، وَكَمَا أَنَّ النَّقْدَ رَمْزُ الشَّيْءِ وَمُمَثِّلُهُ فَكُلُّ شَيْءٍ رَمْزُ النَّقْدِ وَمُمَثِّلُهُ، وَيَتَوَقَّفُ أَزْدِهَارُ الدَّوْلَةِ عَلَى حُسْنِ تَمَثُّلِ النَّقْدِ لِكُلِّ شَيْءٍ مِنْ نَاحِيَةٍ، وَحُسْنِ تَمَثُّلِ كُلِّ شَيْءٍ لِلنَّقْدِ مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى فَيُمَثِّلُ كُلُّ مِنْهُمَا الْآخَرَ، أَيْ يُمَلِّكُ أَحَدُهُمَا قُوَّةَ مَا يُمَلِّكُ الْآخَرُ مَعَ نِسْبَةِ الْقِيَمَةِ بَيْنَهُمَا، وَلَا يَقَعُ هَذَا فِي غَيْرِ حَكُومَةٍ مُعْتَدِلَةٍ، وَلَكِنَّهُ لَا يَحْدُثُ دَائِماً فِي الْحَكُومَةِ الْمُعْتَدِلَةِ، وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْقَوَانِينَ إِذَا مَا سَاعَدَتْ مَدِيناً جَائِراً لَمْ تُمَثِّلِ الْأَشْيَاءَ الْخَاصَّةَ بِهِ النَّقْدَ قَطُّ وَلَمْ تَكُنْ رَمْزاً لَهُ مُطْلَقاً، أَمَّا الْحَكُومَةُ الْمُسْتَبِدَّةُ فَإِنَّ مِنَ الْعَجِيبِ أَنْ تُمَثِّلَ

(١) للملح الذي تستخدمه الحبشة عيب الاستهلاك والتلف دائماً.

(٢) يروي لنا هيرودتس في Clio ان اللوديين وجدوا صنعة صك النقد، فاقترضوها الأغارقة منهم، وطبعوا عليها سمة ثورهم القديم، وقد رأيت أحد هذه النقود في دار الكونت بنبروك.



الأشياء رَمَزَهَا فِيهَا، ذَلِكَ أَنَّ الطُّغْيَانَ وَسُوءَ الظَّنِّ يَجْعَلَانِ كُلَّ وَاحِدٍ يَذْفِنُ نَقْدَهُ <sup>(١)</sup> وَلِذَا لَا تُمَثَّلُ الْأَشْيَاءُ النَّقْدَ هُنَاكَ أَبَدًا، وَمِمَّا أَدَّتْ إِلَيْهِ حِيلُ الْمُشْتَرِعِينَ أَحْيَانًا أَنْ كَانَتْ تُصْبِحُ الْأَشْيَاءُ نَقْدًا كَالنَّقْدِ عَيْنِهِ فَضْلًا عَنْ تُمَثِيلِ الْأَشْيَاءِ لِلنَّقْدِ بِطَبِيعَتِهَا، وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ الطَّاغِيَةَ قَيْصَرَ <sup>(٢)</sup> أَبَاحَ لِلْمَدِينِينَ أَنْ يُؤَدُّوا إِلَى دَائِنِيهِمْ فِي مُقَابِلِ دَيْنِهِمْ قِطْعَ أَرْضٍ بِالثَّمَنِ الَّذِي كَانَتْ تُسَاوِيهِ قَبْلَ الْحَرْبِ الْأَهْلِيَّةِ، وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ طَبِيرْيُوسَ <sup>(٣)</sup> قَالَ بَأَنَّهُ يُمَكِّنُ مَنْ يُرِيدُ مَالًا أَنْ يَنَالَهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ رَاهِنًا مِنَ الْأَرْضِ مَا يَغْدِلُ الضَّعْفَ، فَالْأَرْضُ فِي عَهْدِ قَيْصَرَ غَدَتْ نَقْدًا صَالِحًا لِدَفْعِ جَمِيعِ الدُّيُونِ، وَفِي عَهْدِ طَبِيرْيُوسَ صَارَتْ عَشْرَةُ آلَافِ سِستِرِسَ أَرْضِيَّ نَقْدًا عَامًّا كَخَمْسَةِ آلَافِ سِستِرِسَ نَقْدِيٍّ، وَيَحْظَرُ مَرْسُومُ إِنْكَلْتَرَةَ الْأَكْبَرُ حَجَزَ أَرْضِي الْمَدِينِ أَوْ دَخَلِهِ إِذَا مَا كَفَتْ أَمْوَالُهُ الْمَنْقُولَةُ أَوْ الشَّخْصِيَّةُ لِلدَّفْعِ وَعَرْضِهَا لِلْأَدَاءِ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَتْ جَمِيعُ أَمْوَالِ الْإِنْكَلِيزِ تُمَثَّلُ النَّقْدَ، وَبِالنَّقْدِ قَوِّمَتْ قَوَانِينُ الْجَزْمَانِ كُلُّ تَعْوِضٍ مِنْ ضَرَرٍ أَقْتَرَفَ وَكُلُّ عُقُوبَةٍ جَزَائِيَّةٍ، وَلَكِنْ بِمَا أَنَّ النَّقْدَ فِي الْبَلَدِ كَانَ قَلِيلًا إِلَى الْغَايَةِ فَإِنَّهُمْ عَادُوا فَقَوَّمُوا النَّقْدَ بِالْبِيعَاتِ أَوْ الْحَيَوَانَاتِ، وَهَذَا مَا أُثْبِتَ فِي قَانُونِ السُّكْسُونِ مَعَ بَعْضِ الْفُرُوقِ عَلَى حَسَبِ الْيُسْرِ وَالرَّفَاهِ لَدَى مُخْتَلِفِ الشُّعُوبِ، وَأَوَّلُ مَا يَنْصُ <sup>(٤)</sup> عَلَيْهِ الْقَانُونُ تَقْيِيمُ الْفُلْسِ بِالْمَاشِيَّةِ، فَيَكُونُ فُلْسُ التَّرِيمِيسِيِّنَ بِشَوْرٍ عُمُرُهُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا أَوْ بِنَعْجَةٍ مَعَ حَمَلِهَا، وَيَغْدِلُ فُلْسُ ثَلَاثَةِ التَّرِيمِيسِيَّاتِ ثَوْرًا عُمُرُهُ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا، وَهَكَذَا أَصْبَحَ النَّقْدُ لَدَى هَذِهِ الشُّعُوبِ أَنْعَامًا أَوْ سِلْعًا أَوْ بِيعَاتٍ، وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ أَصْبَحَتْ نَقْدًا، وَالنَّقْدُ رَمَزُ النَّقْدِ وَمُمَثِّلُهُ، لَا رَمَزُ الْأَشْيَاءِ فَقَطُّ، وَذَلِكَ كَمَا نَرَاهُ فِي فَضْلِ الصَّرَافَةِ.

(١) الجزائر عادة قديمة تقضي بأن يكون لكل رب أسرة كنز دفين، لوجيه دو تاسيس، «تاريخ مملكة

الجزائر»، باب ١، فصل ٨.

(٢) أنظر إلى قيصَرَ، الحرب الاهلية، باب ٣.

(٣) تاسيت، الحوليات، باب ٦، فصل ١٧.

(٤) قانون السكسون، فصل ١٨.

## الفصل الثالث

### النُقُودُ الوَهْمِيَّةُ

هناك نُقُودٌ حَقِيقِيَّةٌ وَنُقُودٌ وَهْمِيَّةٌ، وَالشُّعُوبُ الْمُتَمَدِّنَةُ الَّتِي تَسْتَخْدِمُ جَمِيعُهَا تَقْرِباً النُّقُودَ الْوَهْمِيَّةَ، لَا تَسْتَخْدِمُهَا إِلَّا لِأَنَّهَا حَوَّلَتْ نُقُودَهَا الْحَقِيقِيَّةَ إِلَى نُقُودٍ وَهْمِيَّةٍ؛ فَنُقُودُهَا الْحَقِيقِيَّةُ هِيَ أَوَّلًا وَزَنٌ وَعِيَارٌ لِبَعْضِ الْمَعَادِينِ، غَيْرَ أَنَّ سُوءَ النِّيَّةِ أَوْ الْاِخْتِيَاغَ لَمْ يَلْبَثْ أَنْ أَوْجَبَ اقْتِطَاعَ جُزْءٍ مِنْ مَعْدِنِ كُلِّ قِطْعَةٍ مِنَ النُّقْدِ عَلَى أَنْ يَتْرَكَ لَهَا الْأَسْمُ عَيْنُهُ، وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يُقْتَطَعَ نِصْفُ الْفِضَّةِ مِنْ قِطْعَةٍ وَزَنُهَا لِيرَةٌ فَضَّةٌ وَتَبْقَى تَسْمِيَّتُهَا لِيرَةً، وَيُداوِمُ عَلَى تَسْمِيَةِ الْقِطْعَةِ الَّتِي كَانَتْ جُزْءاً مِنْ أَجْزَاءِ اللَّيْرَةِ الْفِضِّيَّةِ الْعِشْرِينَ بِالْفَلَسِ وَإِنْ بَاتَتْ لَا تُمَثِّلُ جُزْءاً مِنْ أَجْزَاءِ اللَّيْرَةِ الْفِضِّيَّةِ الْعِشْرِينَ، وَحِينَئِذٍ تَكُونُ اللَّيْرَةُ لِيرَةً وَهْمِيَّةً، وَيَكُونُ الْفَلَسُ فَلْساً وَهْمِيّاً، وَقُلْ مِثْلَ هَذَا عَنْ التَّقْسِيمَاتِ الْأُخْرَى، وَيُمْكِنُ هَذَا أَنْ يَبْلُغَ الْحَدَّ الَّذِي لَا يَكُونُ مَعَهُ مَا يُسَمَّى لِيرَةً غَيْرَ جُزْءٍ صَغِيرٍ إِلَى الْغَايَةِ مِنَ اللَّيْرَةِ، وَهَذَا مَا يَجْعَلُهَا أَكْثَرَ وَهْماً أَيْضاً. وَمِمَّا يَحْدُثُ إِلَّا تُضْرَبَ قِطْعَةُ نُقْدٍ تُسَاوِي لِيرَةً تَمَاماً وَإِلَّا تُضْرَبَ قِطْعَةُ تُسَاوِي فَلْساً، وَهَكَذَا تَعْدُو اللَّيْرَةُ وَيَعْدُو الْفَلَسُ نَقْدَيْنِ وَهْمِيَيْنِ تَمَاماً، وَيُطْلَقُ عَلَى كُلِّ قِطْعَةٍ نُقْدٍ أَسْمُ عَدَدٍ مِنَ اللَّيْرَاتِ وَالْفُلُوسِ كَمَا يُرَادُ، وَقَدْ يَدُومُ الثَّقَلُ، لِأَنَّ إِطْلَاقَ أَسْمِ آخَرَ عَلَى شَيْءٍ هُوَ مِنَ السَّهُولَةِ بِمَقْدَارِ الصُّعُوبَةِ فِي تَغْيِيرِ الشَّيْءِ نَفْسِهِ، وَإِذَا مَا أُريدَ الْقَضَاءُ عَلَى مَضْدَرِ سُوءِ الْأَسْتِعْمَالَاتِ كَانَ مِنَ الصَّلَاحِ الْبَالِغِ فِي جَمِيعِ الْبُلْدَانِ الَّتِي تَهْدِفُ إِلَى آزْدِهَارِ التِّجَارَةِ ذَلِكَ الْقَانُونُ الَّذِي يَأْمُرُ بِأَسْتِعْمَالِ

النُّقُودِ الْحَقِيقِيَّةِ وَبِأَلَّا يُتَّخَذَ مِنَ الْعَمَلِيَّاتِ مَا يَجْعَلُهَا وَهْمِيَّةً، وَلَا يَنْبَغِي لِشَيْءٍ أَنْ يَكُونَ خَالِيًا مِنَ الثَّقَلِ خُلُوِّ الْعِبَارِ الْمُشْتَرِكِ بَيْنَ كُلِّ الْأَشْيَاءِ، وَالتَّجَارَةُ بِنَفْسِهَا مُتَقَلِّبَةٌ إِلَى الْغَايَةِ، وَمِنَ السُّوءِ الْبَالِغِ أَنْ يُضَافَ ثَقَلُ جَدِيدٌ إِلَى ذَلِكَ الثَّقَلِ الْقَائِمِ عَلَى طَبِيعَةِ الشَّيْءِ.

## الفصل الرابع

### مقدار الذهب والفضة

عندما تكون الأمم المتمدنة سيّدة العالم يزدد الذهب والفضة كلّ يوم، وذلك باستخراجهما من بلادها أو بالبحث عنهما حيث يكونان، وهما، على العكس، ينقصان حينما تفوز الأمم المتبرّرة، وليس بمجهول أمر نُدرة هذين المعدّنين عندما استولى القوط والوندال من جهة والشرقيون والتتر من جهة أخرى على كلّ شيء.



## الفصل الخامس

### مُواصلَةُ الموضوعِ نَفْسِهِ

إِنَّ الْفِضَّةَ الَّتِي أَسْتُخْرِجَتْ مِنْ مَنَاجِمِ أَمْرِيكَه وَنُقِلَتْ إِلَى أَوْرَبَةِ فَإِلَى الشَّرْقِ سَهِّلَتْ أَمْرَ مِلاحةِ أَوْرَبَةِ. إِنَّهَا سِلْعَةٌ مُضَافَةٌ إِلَى السِّلْعِ الَّتِي تَنَالُهَا أَوْرَبَةُ مِنْ أَمْرِيكَه مُقَايَضَةً، وَتُرْسَلُهَا إِلَى الْهِنْدِ مُقَايَضَةً، وَيَكُونُ أَكْبَرُ مِقْدَارٍ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ مُلَائِمًا، إِذَنْ، عِنْدَمَا تُعَدُّ هَذِهِ الْمَعَادِينُ سِلْعَةً، بَيْنَمَا لَا يَكُونُهُ مُطْلَقًا إِذَا مَا عُدَّتْ رَمْزًا، ذَلِكَ أَنَّ فِئَضَهَا يُؤْذِي صِفَتَهَا الرَّمْزِيَّةَ الْقَائِمَةَ عَلَى النُّدْرَةِ كَثِيرًا، وَكَانَ النُّحَاسُ بِالنُّسْبَةِ إِلَى الْفِضَّةِ قَبْلَ الْحَرْبِ الْهُونِيَّةِ الْأُولَى ٩٦٠ كِ تِجَاةً ١<sup>(١)</sup>، وَهُوَ الْيَوْمَ نَحْوُ ٥ وَ ٧٣ تِجَاةً ١<sup>(٢)</sup>، فَتَمَّتْ صَارَتْ النُّسْبَةُ كَمَا كَانَتْ فِيمَا مَضَى قَامَتِ الْفِضَّةُ بِوُضُوفَتِهَا كَرَّمَزٍ عَلَى أَحْسَنِ وَجْهِ.

(١) أنظر إلى الفصل الثاني عشر الآتي.

(٢) مع افتراض فضة مرك ال ٤٩ ليرة، وافتراض نحاس ليرة ال ٢٠ فلساً.

## الفصل السادس

### سبب نقص معدّل الفائدة إلى النصف

#### منذ اكتشاف الهند

قال الإنكّا غرسلاسو: <sup>(١)</sup> إنّ الفوائد في إسبانية هبطت بعد فتح الهند إلى واحد في العشرين بعد أن كانت واحداً في العشرة، وهذا ما كان مُحْتَمّاً، إذ إنّ مقداراً كبيراً من الفضة نُقِلَ إلى أوربة بغتّة، فقلّ عدد مَنْ يَحْتَاجُونَ إليها حالاً، وزاد ثمن كل شيء، ونقص ثمن الفضة، فزالت النسبة بذلك، وأُوفيت جميع الديون القديمة، ويمكن أن يُذكر زمن السيستيم <sup>(٢)</sup> حينما كان لجميع الأشياء قيمة عظيمة خلا الفضة، وتفتح الهند فيضطرّ مَنْ عندهم فضة إلى تقليل ثمن سلعهم أو ربيعها، أي ألفائدة.

لم يستطع الإقراض منذ ذلك الحين أن يعود إلى فائدته القديمة، وذلك لزيادة مقدار الفضة في أوربة عاماً بعد عام، ثم إنّ الديون العامة، في بعض الدول، القائمة على الثروات التي وفرتها التجارة لها، كانت ذات فائدة زهيدة إلى الغاية، الأمر الذي أوجب أن تُنظّم عقود الأفراد على غرارها، وأخيراً بما أنّ الصرافة منحت الناس سهولة عظيمة في نقل الفضة من بلد إلى آخر فما كادت تُصبح نادرة في مكان ما حتّى وردت من جميع الجهات التي هي فيها عامّة.

(١) «تاريخ حروب الإسبان الأهلية في الهند».

(٢) هكذا كان يسمّى مشروع مسيو لو في فرنسا.

## كيف يُحدّد ثَمَنُ الأشياءِ مع

## تَقْلِبِ الثَّرَوَاتِ الرُّمُوزِيَّةِ

النَّقْدُ هو ثَمَنُ السِّلَعِ أوِ البِيعَاتِ، وَلَكِنْ كَيْفَ يُحدّدُ هذا الثَّمَنُ؟ أَيُّ بَإَيِّ جُزْءٍ مِنَ النَّقْدِ يُمَثَّلُ كُلُّ شَيْءٍ؟

إِذَا مَا قِيسَ مَجْمُوعُ مَا فِي الْعَالَمِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ بِمَجْمُوعِ مَا فِيهِ مِنَ السِّلَعِ كَانَ مِنَ الْمُؤَكَّدِ إِمْكَانُ قِيَاسِ كُلِّ بِيعَاةٍ أَوْ سِلْعَةٍ عَلَى أَنْفِرَادِ جُزْءٍ مِنَ مَجْمُوعِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَكَمَا أَنَّ مَجْمُوعَ أَحَدِهِمَا يُقَاسُ بِمَجْمُوعِ الْآخَرِ فَإِنَّ جُزْءَ أَحَدِهِمَا يُقَاسُ بِجُزْءِ الْآخَرِ، وَلَنَفْتَرِضَ أَنَّهُ لَا يُوْجَدُ غَيْرُ بِيعَاةٍ، أَوْ سِلْعَةٍ وَاحِدَةٍ فِي الْعَالَمِ، أَوْ أَنَّهُ لَا يُوْجَدُ فِيهِ غَيْرُ وَاحِدَةٍ تُشْرَى أَوْ تُجَزَّأُ كَالْفِضَّةِ فَتَرَى أَنَّ هَذَا الْجُزْءَ مِنْ هَذِهِ السِّلْعَةِ يُقَابِلُ جُزْءاً مِنْ مَجْمُوعِ الْفِضَّةِ، فَنُصَفُ مَجْمُوعِ الْوَاحِدَةِ يُقَابِلُ نِصْفَ مَجْمُوعِ الْآخَرَى، وَيُقَابِلُ عُشْرُ إِحْدَاهُمَا، أَوْ الْجُزْءُ الْوَاحِدُ مِنْ مِئَةِ الْجُزْءِ أَوْ الْجُزْءُ الْوَاحِدُ مِنْ أَلْفِ الْجُزْءِ مِنْ إِحْدَاهُمَا، عُشْرَ الْآخَرَى، أَوْ جُزْءاً وَاحِداً مِنْ مِئَةِ الْجُزْءِ أَوْ جُزْءاً وَاحِداً مِنْ أَلْفِ الْجُزْءِ مِنَ الْآخَرَى، وَلَكِنْ بِمَا أَنَّ الَّذِي يَتَأَلَّفُ مِنْهُ الْمَالُ بَيْنَ النَّاسِ لَيْسَ فِي التَّجَارَةِ فِي آنٍ، وَبِمَا أَنَّ الْمَعَادِنَ أَوْ النُّقُودَ الَّتِي هِيَ رُمُوزٌ لَهَا لَيْسَتْ مَا فِيهَا فِي ذَاتِ الْوَقْتِ أَيْضاً، فَإِنَّ الْأَثْمَانَ تُحدّدُ بِالنَّسَبَةِ الْمُركَّبَةِ بَيْنَ مَجْمُوعِ الْأَشْيَاءِ وَمَجْمُوعِ الرُّمُوزِ، وَبِالنَّسَبَةِ الْمُركَّبَةِ لِمَجْمُوعِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي هِيَ فِي التَّجَارَةِ إِلَى مَجْمُوعِ الرُّمُوزِ الَّتِي هِيَ فِيهَا أَيْضاً، ثُمَّ بِمَا أَنَّ الْأَشْيَاءَ الَّتِي لَيْسَتْ فِي التَّجَارَةِ الْيَوْمَ يُمكنُ أَنْ تَدْخُلَهَا غَدًا، وَبِمَا أَنَّ الرُّمُوزَ الَّتِي لَيْسَتْ فِيهَا الْيَوْمَ قَدْ تَدْخُلُ فِيهَا غَدًا، فَإِنَّ تَقْرِيرَ ثَمَنِ

الأشياء يَتَوَقَّفُ في كُلِّ وَقْتٍ بصورةٍ أساسِيَّةٍ على نِسْبَةِ مَجْمُوعِ الأشياءِ إلى مَجْمُوعِ الرُّمُوزِ، وهكذا يَكُونُ الأَمِيرُ، أوِ الحَاكِمُ، عاجِزاً عَنِ تَسْعِيرِ السِّلَعِ بِمَقْدَارِ عَجْزِهِ عَنِ أَنْ يَجْعَلَ بِمَرْسُومٍ نِسْبَةَ الواحدِ إلى عَشْرَةٍ كَنِسْبَةِ الواحدِ إلى عَشْرِينَ، وعندما خَفَضَ يُولِيان <sup>(١)</sup> ثَمَنَ البِيعَاتِ في أَنْطَاكِيَّة سَبَّبَ مَجَاعَةً فَظِيعَةً فيها.

(١) تاريخ الكنيسة لسقراط، باب ٢، فصل ١٧.



## الفصل الثامن

### مواصلة الموضوع نفسه

إِنَّ لَدَى زُنُوجِ السَّاحِلِ الْإِفْرِيقِيِّ رَمَزاً لِلْقِيَمِ بِلَا نَقْدٍ، وَهَذَا الرَّمْزُ وَهَمِيٌّ تَمَاماً، إِنَّهُ قَائِمٌ عَلَى تَقْدِيرِهِمُ الذَّهْنِيَّ لِكُلِّ سِلْعَةٍ بِنِسْبَةِ أَحْتِيَاجِهِمْ إِلَيْهَا، فَبِيعَاةً، أَوْ سِلْعَةً، تُسَاوِي ثَلَاثَةَ مَآكُوتَاتٍ وَأُخْرَى تُسَاوِي سِتَّةَ مَآكُوتَاتٍ، وَثَالِثَةٌ تُسَاوِي عَشْرَةَ مَآكُوتَاتٍ، كَمَا لَوْ كَانُوا يَقُولُونَ ثَلَاثَةً أَوْ سِتَّةً أَوْ عَشْرَةَ فَقَطْ، وَيَتَأَلَّفُ الثَّمَنُ مِنْ قِيَاسٍ يَضَعُونَهُ بَيْنَ جَمِيعِ السِّلَعِ، فَلَا نَقْدٌ خَاصٌّ هُنَاكَ مُطْلَقاً، بَلْ كُلُّ قِسْمٍ مِنَ السِّلْعَةِ نَقْدٌ لِأُخْرَى، وَلَنَنْقُلَ بَيْنَنَا لَحْظَةً هَذَا الطَّرَازَ مِنْ تَقْوِيمِ الْأَشْيَاءِ، وَلَنُضِفْهُ إِلَى طَرَاظِنَا، فَتُسَاوِي عِنْدُنَا جَمِيعُ سِلَعِ الْعَالَمِ وَبِيعَاتُهُ، وَلَا سِيَّما جَمِيعُ سِلَعِ دَوْلَةٍ مُتَفَصِّلَةٍ عَنْ جَمِيعِ الدُّوَلِ الْأُخْرَى وَبِيعَاتِهَا، عَدَدًا مِنَ الْمَآكُوتَاتِ، وَإِذَا مَا قُسِّمَتْ فِضَّةُ هَذِهِ الدُّوَلَةِ إِلَى أَقْسَامٍ بِعَدَدٍ مَا هُنَاكَ مِنَ الْمَآكُوتَاتِ أَصْبَحَ الْجُزْءُ الْمَقْسُومُ مِنْ هَذِهِ الْفِضَّةِ رَمَزَ أَحَدِ الْمَآكُوتَاتِ، وَإِذَا مَا افْتَرَضَ أَنَّ مِقْدَارَ فِضَّةِ الدُّوَلَةِ يَتَضَاعَفُ وَجَبَ ضِعْفُ الْفِضَّةِ لِأَحَدِ الْمَآكُوتَاتِ، وَلَكِنْ إِذَا مَا ضُوعِفَتْ الْمَآكُوتَاتِ، أَيْضاً، بِمُضَاعَفَةِ الْفِضَّةِ ظَلَّتِ النِّسْبَةُ كَمَا كَانَتْ قَبْلَ الْمُضَاعَفَةِ الْأُولَى وَالْأُخْرَى.

إِذَا كَانَ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ قَدْ زَادَا فِي أَوْرَاقَةٍ مُنْذُ اكْتِشَافِ الْهِنْدِ بِنِسْبَةِ وَاحِدٍ إِلَى عَشْرِينَ وَجَبَ أَنْ يَرْتَفِعَ ثَمَنُ الْبِيعَاتِ وَالسِّلَعِ بِنِسْبَةِ وَاحِدٍ إِلَى عَشْرِينَ، وَلَكِنْ إِذَا مَا زَادَ عَدَدُ السِّلَعِ بِنِسْبَةِ وَاحِدٍ إِلَى اثْنَيْنِ مِنْ نَاحِيَةٍ وَجَبَ أَنْ يَرْتَفِعَ ثَمَنُ هَذِهِ السِّلَعِ وَالْبِيعَاتِ مِنْ نَاحِيَةٍ بِنِسْبَةِ وَاحِدٍ إِلَى عَشْرِينَ وَأَنْ يَنْقُصَ بِنِسْبَةِ وَاحِدٍ إِلَى اثْنَيْنِ، وَالْأَوْلَى يَكُونُ بِالتَّالِيِ إِلَّا بِنِسْبَةِ وَاحِدٍ إِلَى عَشْرَةٍ مِنْ حَيْثُ النَّتِيجَةُ، وَيَزِيدُ

مِقْدَارُ السِّلَعِ وَالْبِيعَاتِ بِنُموِّ التِّجَارَةِ، وَتَنَمُّو التِّجَارَةِ بِزِيَادَةِ النُّقْدِ الَّتِي تَنْشَأُ  
بِالتَّابَعِ عَنْ اتِّصَالَاتٍ جَدِيدَةٍ بِأَرْضٍ جَدِيدَةٍ وَبِحَارٍ جَدِيدَةٍ تُنْعَمُ عَلَيْنَا بِبِيعَاتٍ  
وَسِلَعٍ جَدِيدَةٍ.

## نُدْرَةُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ النَّسَبِيَّةُ

خَلَا وَفَرَّةُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَنُدْرَتُهُمَا الْحَقِيقَتَيْنِ هُنَاكَ وَفَرَّةٌ وَنُدْرَةٌ نِسْبَتَانِ بَيْنَهُمَا، وَالْبَخْلُ يَحْفَظُ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ، ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَرْغَبُ فِي الْأَسْتِهْلَاكِ وَيُؤَثِّرُ الرُّمُوزَ الَّتِي لَا تَزُولُ مُطْلَقًا، وَيُقْضَلُ الْبَخْلُ حِفْظَ الذَّهَبِ عَلَى حِفْظِ الْفِضَّةِ لِأَنَّهُ يَخْشَى الْخُسْرَ دَائِمًا وَلِأَنَّهُ يَسْتَطِيعُ أَنْ يُخْفِيَ جَيِّدًا مَا كَانَ حَجْمُهُ صَغِيرًا، فَيَتَوَارَى الذَّهَبُ إِذَنْ، عِنْدَمَا تَكُونُ الْفِضَّةُ شَائِعَةً، وَذَلِكَ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَحُوزُ مِنْهُ لِيُخْفِيَهُ، وَهُوَ يَظْهَرُ عِنْدَمَا تَكُونُ الْفِضَّةُ نَادِرَةً، وَذَلِكَ لِأَضْطِرَارِ الْإِنْسَانِ أَنْ يُخْرِجَهُ مِنْ مَلَاجِئِهِ؛ إِنَّهَا قَاعِدَةٌ إِذَنْ، وَهِيَ: أَنَّ الذَّهَبَ يَشِيعُ عِنْدَ نُدْرَةِ الْفِضَّةِ، وَأَنَّ الْفِضَّةَ تَشِيعُ عِنْدَ نُدْرَةِ الذَّهَبِ، وَهَذَا يُشْعِرُ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْوَفَرَةِ وَالنُّدْرَةِ النَّسَبِيَّتَيْنِ وَالْوَفَرَةِ وَالنُّدْرَةِ الْحَقِيقَتَيْنِ، أَيِ بِأُمُورٍ سَأَتَكَلَّمُ عَنْهَا كَثِيرًا.

## الفصل العاشر

### الصرافة

إِنَّ وَفَرَةَ النُّقُودِ وَنَدَرَتَهَا النَّسِيبَةَ فِي مُخْتَلِفِ الْبُلْدَانِ هُمَا اللَّتَانِ تُؤَدِّيَانِ إِلَى مَا يُسَمَّى الصَّرَافَةَ، وَالصَّرَافَةُ تَثْبِيتُ لِقِيَمَةِ النُّقُودِ الْحَاضِرَةِ وَالْمُؤَقَّتَةِ.

إِنَّ الْفِضَّةَ، مَعْدِنًا، ذَاتُ قِيَمَةٍ كَجَمِيعِ السِّلَعِ الْآخَرَى، عَلَى أَنَّ لَهَا، أَيْضًا، قِيَمَةً تَأْتِي مِنْ إِمْكَانِ صَيَرُورَتِهَا رَمْزًا لِسِلَعٍ آخَرَى، وَهِيَ لَوْ كَانَتْ سِلْعَةً وَحَسْبُ لَمْ يُشَكَّ فِي أَنَّهَا تَخْسَرُ كَثِيرًا مِنْ قِيَمَتِهَا، وَالْفِضَّةُ، كَنَقْدٍ، ذَاتُ قِيَمَةٍ يُمَكِّنُ الْأَمِيرَ أَنْ يُقَرَّرَهَا مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ وَلَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يُقَرَّرَهَا مِنْ وَجْهِ أُخَرَى، وَيَجْعَلُ الْأَمِيرَ نِسْبَةً بَيْنَ مِقْدَارِ مِنَ الْفِضَّةِ مَعْدِنًا وَالْمِقْدَارِ عَيْنِهِ نَقْدًا، وَيُقَرَّرُ مَا بَيْنَ مُخْتَلِفِ الْمَعَادِنِ الْمُسْتَعْمَلَةِ وَالنَّقْدِ مِنَ النَّسِيبَةِ، كَمَا أَنَّهُ يُعَيَّنُ وَزْنُ كُلِّ قِطْعَةٍ مِنَ النَّقْدِ وَعِيَارُهَا ثُمَّ يُعْطَى الْأَمِيرُ كُلُّ قِطْعَةٍ تِلْكَ الْقِيَمَةِ الْوَهْمِيَّةِ الَّتِي تَكَلَّمْتُ عَنْهَا، وَالْقِيَمَةُ الْحَقِيقِيَّةُ هِيَ مَا أُسَمِّي بِهَا قِيَمَةَ النَّقْدِ مِنْ حَيْثُ هَذِهِ الْوُجُوهُ الْأَرْبَعَةُ، وَذَلِكَ لِإِمْكَانِ تَثْبِيتِهَا بِقَانُونٍ، وَزِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ إِنَّ لِنُقُودِ كُلِّ دَوْلَةٍ قِيَمَةً نَسِيبِيَّةً، وَذَلِكَ ضِمْنُ مَعْنَى قِيَاسِهَا بِنُقُودِ الْبُلْدَانِ الْآخَرَى، وَهَذِهِ الْقِيَمَةُ النَّسِيبِيَّةُ هِيَ مَا وَضَعَتْهُ الصَّرَافَةُ، وَهِيَ تَتَوَقَّفُ عَلَى الْقِيَمَةِ الْحَقِيقِيَّةِ كَثِيرًا، وَتُعَيَّنُ بِتَقْدِيرِ التُّجَّارِ الْعَامِّ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تُحَدَّدَ بِمَرْسُومِ الْأَمِيرِ، لِأَنَّهَا تَتَغَيَّرُ بِلا أَنْقِطَاعٍ وَتَخْضَعُ لِأَلْفِ حَالٍ، وَيَقْتَدِي مُخْتَلِفُ الْأُمَمِ، فِي تَعْيِينِ الْقِيَمَةِ النَّسِيبِيَّةِ، بِأَكْثَرِهَا حَيَازَةً نُقُودٍ، فَهَذِهِ الْأُمَّةُ إِذَا مَا كَانَ عِنْدَهَا مِنَ النُّقُودِ مَا يَعْدِلُ مَا عِنْدَ جَمِيعِ الْأُمَمِ الْآخَرَى مَعَ وَجَبَ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ أَنْ تَذْهَبَ لِتَقْيَسَ نَفْسَهَا بِهَا، وَهَذَا مَا يُؤَدِّي إِلَى اقْتِدَاءِ كُلِّ مِنْهَا بِالْآخَرَى تَقْرِيبًا كَقِيَاسِهَا نَفْسَهَا



بالأُمَّة الأكثرِ اَعْتِبَاراً، وهولندة <sup>(١)</sup> هي الأُمَّة التي نَتَكَلَّمُ عنها في حالِ العالمِ اليوم، فلنَبْحَثْ في الصَّرَافَةِ بالنُّسْبَةِ إِلَيْهَا.

إِنَّ فِي هولندة نَقْدًا يُسَمَّى فُلُورِينَ، وَيُسَاوِي الواحدُ منه عِشْرِينَ فُلْسًا أَوْ أَرْبَعِينَ نِصْفَ فُلْسٍ، أَوْ غُرِيًّا، وَلِنَتَمَثَّلْ تَبْسِيطًا لِلْأُمُورِ، عَدَمَ وَجُودِ فُلُورِيَّاتٍ فِي هولندة مُطْلَقًا وَلِنَفْتَرِضْ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا غَيْرُ غُرُويَاتٍ، فَالرَّجُلُ الَّذِي يَكُونُ عِنْدَهُ أَلْفُ فُلُورِينَ يَكُونُ عِنْدَهُ أَرْبَعُونَ أَلْفَ غُرُو، وَهَلُمَّ جَرًّا، وَالْوَاقِعُ أَنَّ الصَّرَافَةَ مَعَ هولندة تَقُومُ عَلَى مَعْرِفَةِ مِقْدَارِ مَا يُسَاوِيهِ مِنْ غُرُويَاتٍ كُلِّ قِطْعَةٍ مِنْ نُقُودِ الْبُلْدَانِ الْآخَرَى، وَبِمَا أَنَّ الْمُعَامَلَاتِ فِي فَرَنْسَةِ تَقُومُ عَلَى إِيكُويَاتٍ ثَلَاثِ اللَّيْرَاتِ عَادَةً فَإِنَّ الصَّرَافَةَ تَقُومُ عَلَى مَعْرِفَةِ مَا يُسَاوِيهِ إِيكُو ثَلَاثِ اللَّيْرَاتِ مِنَ الْغُرُويَاتِ، فَإِذَا كَانَتِ الصَّرَافَةُ قَائِمَةً عَلَى أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ سَاوَى إِيكُو ثَلَاثِ اللَّيْرَاتِ أَرْبَعَةً وَخَمْسِينَ غُرُويًّا، وَإِذَا كَانَتِ الصَّرَافَةُ قَائِمَةً عَلَى سِتِّينَ سَاوَى إِيكُو ثَلَاثِ اللَّيْرَاتِ سِتِّينَ غُرُويًّا، وَإِذَا كَانَ النَّقْدُ نَادِرًا فِي فَرَنْسَةِ سَاوَى إِيكُو ثَلَاثِ اللَّيْرَاتِ عَدَدًا أَكْثَرَ مِنَ الْغُرُويَاتِ، وَإِذَا كَانَ النَّقْدُ فِيهَا وَافِرًا قَلَّ مَا يُسَاوِيهِ إِيكُو ثَلَاثِ اللَّيْرَاتِ مِنَ الْغُرُويَاتِ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ النَّذْرَةُ أَوْ هَذِهِ الْوَفْرَةُ الَّتِي يَنْشَأُ عَنْهَا تَقَلُّبُ الصَّرَافَةِ نَذْرَةً أَوْ وَفْرَةً حَقِيقِيَّةً، بَلْ نَذْرَةٌ أَوْ وَفْرَةٌ نِسْبِيَّةٌ، وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا مَا زَادَ أَحْتِيَاجُ فَرَنْسَةِ إِلَى مَالٍ فِي هولندة وَلَمْ يَكُنِ الْهَوْلَنْدِيُّونَ مُحْتَاجِينَ إِلَى مَالٍ فِي فَرَنْسَةِ عُدَّ النَّقْدُ وَافِرًا فِي فَرَنْسَةِ وَنَادِرًا فِي هولندة، وَالْعَكْسُ بِالْعَكْسِ، وَلِنَفْتَرِضْ أَنَّ الصَّرَافَةَ مَعَ هولندة قَائِمَةٌ عَلَى أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ، فَلَوْ كَانَتْ فَرَنْسَةُ وهولندة تُؤَلِّفَانِ مَدِينَةً وَاحِدَةً لَحَدَثَ مِثْلُ مَا يَحْدُثُ عِنْدَمَا يُعْطَى إِيكُو وَاحِدٌ، فَيُخْرِجُ الْفَرَنْسِيُّ مِنْ جَيْبِهِ ثَلَاثَ لِيرَاتٍ وَيُخْرِجُ الْهَوْلَنْدِيُّ أَرْبَعَةً وَخَمْسِينَ غُرُويًّا، وَلَكِنْ بِمَا أَنَّ بَيْنَ بَارِيسِ وَأَمَسْتَرْدَامِ مَسَافَةٌ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَى مَنْ يُعْطِينِي فِي مُقَابِلِ إِيكُو لِيرَاتِي الثَّلَاثِ أَرْبَعَةً وَخَمْسِينَ غُرُويًّا لَهُ فِي هولندة أَنْ يُعْطِينِي

(١) يَنْظُمُ الْهَوْلَنْدِيُّونَ جَمِيعَ صَرَافَةِ أُوْرِبَةِ تَقْرِيبًا بِنُوعِ مِنَ الشُّرُورِ بَيْنَهُمْ، وَذَلِكَ وَفْقَ مَا يَلَاظَمُ مَصَالِحَهُمْ.

سُفْتَجَةٌ بِقِيَمَةِ أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ غُرُوباً عَلَى هَوْلَنْدَةٍ، وَالْأَمْرُ هُنَا لَا يَعُودُ أَمْرَ أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ غُرُوباً، بَلْ أَمْرُ سُفْتَجَةٍ أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ غُرُوباً، وَهَكَذَا يَجِبُ، لِلْحُكْمِ<sup>(١)</sup> فِي نَذْرَةِ النَّقْدِ أَوْ وَفَرْتِهِ، أَنْ يُعْرَفَ هَلْ يُوجَدُ فِي فَرَنْسَةِ مِنْ سَفَاتِجِ الْأَرْبَعَةِ وَالْخَمْسِينَ غُرُوباً الْمُعَدَّةِ لِفَرَنْسَةِ أَكْثَرُ مِنَ الْإِيكُويَاتِ الْمُعَدَّةِ لِهَوْلَنْدَةٍ، فَإِذَا وَجَدَ كَثِيرٌ مِنَ السَّفَاتِجِ الْمَعْرُوضَةِ مِنْ قِبَلِ الْهَوْلَنْدِيِّينَ وَقَلِيلٌ مِنَ الْإِيكُويَاتِ الْمَعْرُوضَةِ مِنْ قِبَلِ الْفَرَنْسِيِّينَ كَانَ النَّقْدُ نَادِراً فِي فَرَنْسَةِ وَوَافِراً فِي هَوْلَنْدَةٍ، وَوَجِبَ أَرْتِفَاعُ الصَّرَافَةِ، فَأُعْطِيَ فِي مُقَابِلِ إِيكُويِ أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ غُرُوباً، وَإِلَّا لَمْ أُعْطِهِ، وَالْعَكْسُ بِالْعَكْسِ، وَيُرَى أَنَّهُ يَتَأَلَّفُ مِنْ مُخْتَلِفِ عَمَلِيَّاتِ الصَّرَافَةِ حَسَابُ دَخْلٍ وَخَرْجٍ يَجِبُ إِغْلَاقُهُ دَائِماً، وَأَنَّ الدَّوْلَةَ الْمَدِينَةَ لَا تُوفِي مَا عَلَيْهَا بِالصَّرَافَةِ مَعَ الْأُخْرَى أَكْثَرُ مِمَّا يُؤَدِّي قَرْدٌ دَيْناً بِتَحْوِيلِ النَّقْدِ. وَأَفْتَرِضُ أَنَّهُ لَا يُوجَدُ فِي الْعَالَمِ غَيْرُ دَوْلٍ ثَلَاثٍ: فَرَنْسَةِ وَإِسْپَانِيَّةَ وَهَوْلَنْدَةَ، وَأَنَّ أَفْرَاداً كَثِيرِينَ مِنْ إِسْپَانِيَّةَ مَدِينُونَ فِي فَرَنْسَةِ بِقِيَمَةِ مِائَةِ أَلْفِ مَرْكٍ فِضِّيٍّ، وَأَنَّ أَفْرَاداً كَثِيرِينَ مِنْ فَرَنْسَةِ مَدِينُونَ فِي إِسْپَانِيَّةَ بِ ١١٠٠٠٠ مَرْكٍ، وَأَنَّ بَعْضَ الْأَحْوَالِ قَضَى بِأَنْ يَسْتَرِدَّ كُلُّ مَنْ الْفَرِيقَيْنِ فِي إِسْپَانِيَّةَ وَفَرَنْسَةِ نَقْدَهُ بَعْتَةً، فَمَاذَا تَفْعَلُ عِنْدَ عَمَلِيَّاتِ الصَّرَافَةِ؟ إِنَّهَا تُخَلَّصُ كِلْتَا الْأُمْتِنِينَ مِنْ مَبْلَغِ مِائَةِ أَلْفِ مَرْكٍ مُبَادَلَةً، غَيْرَ أَنَّ فَرَنْسَةَ تَبْقَى مَدِينَةً دَائِماً بِعَشْرَةِ أَلْفِ مَرْكٍ فِي إِسْپَانِيَّةَ، وَيَبْقَى لَدَى الْإِسْپَانِ دَائِماً سَفَاتِجُ عَلَى فَرَنْسَةِ بِقِيَمَةِ عَشْرَةِ أَلْفِ مَرْكٍ، وَذَلِكَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ فَرَنْسَةِ أَيْةُ سُفْتَجَةٍ عَلَى إِسْپَانِيَّةَ، وَإِذَا مَا كَانَتْ هَوْلَنْدَةُ فِي حَالٍ مُعَاكِسَةٍ تَجَاهَ فَرَنْسَةَ، فَظَهَرَتْ مَدِينَةً لَهَا بِرَصِيدٍ قَدْرُهُ عَشْرَةُ أَلْفِ مَرْكٍ، أَمْكَنَ فَرَنْسَةَ أَنْ تُوفِي مَا عَلَيْهَا إِلَى إِسْپَانِيَّةَ عَلَى وَجْهَيْنِ، وَذَلِكَ بِأَنْ تُعْطِيَ دَائِنِيَّهَا فِي إِسْپَانِيَّةَ سَفَاتِجَ عَلَى مُدِينِيَّهَا فِي هَوْلَنْدَةِ بِقِيَمَةِ عَشْرَةِ أَلْفِ مَرْكٍ، أَوْ أَنْ تُرْسِلَ إِلَى إِسْپَانِيَّةَ عَشْرَةَ أَلْفِ مَرْكٍ نَقْداً، وَيَنْتِجُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الدَّوْلَةَ إِذَا مَا أَضْطَرَّتْ أَنْ تُؤَدِّي مَبْلَغاً مِنْ

(١) يكون النقد في البلد كثيراً حينما يكون فيه نقد أكثر من الورق، ويكون النقد فيه قليلاً حينما يكون في البلد ورق أكثر من النقد.

المال في بلد آخر قَضَتْ طَبِيعَةُ الْأَمْرِ بِأَنْ يَتَسَاوَى عِنْدَهَا نَقْلُ النَّقْدِ إِلَيْهِ أَوْ أَنْ تُؤْخَذَ مِنْهَا سَفَاتِجٌ، وَتَتَوَقَّفَ فَائِدَةُ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ فِي التَّأْدِيَةِ عَلَى الْأَحْوَالِ الرَّاهِنَةِ فَقَطْ، فَيَجِبُ أَنْ يُرَى فِي السَّاعَةِ الْحَاضِرَةِ أَيُّ مِنَ الْوَجْهَيْنِ يُؤَدِّي غُرُوبَاتٍ أَكْثَرَ فِي هَوْلَنْدَةِ، هَلِ الْمَالُ الْمَنْقُولُ نَقْدًا<sup>(١)</sup> أَمْ السُّفْتَجَةُ عَلَى هَوْلَنْدَةِ بِمِثْلِ هَذَا الْمَبْلَغِ، وَإِذَا كَانَ عِيَارُ النَّقْدِ عَيْنُهُ وَوَزْنُهُ عَيْنُهُ فِي فَرَنْسَةِ يُعِيدَانِ إِلَى الْعِيَارِ وَالْوَزْنِ عَيْنَهُمَا فِي هَوْلَنْدَةِ قِيلَ: إِنَّ الصَّرَافَةَ مُتَعَادِلَةٌ، وَتَكَافُو الصَّرَافَةِ فِي حَالِ النَّقْدِ<sup>(٢)</sup> الْحَاضِرَةِ يَقُومُ عَلَى نَحْوِ أَرْبَعِينَ وَخَمْسِينَ غُرُوبًا فِي مُقَابِلِ الْإِيكُو الْوَاحِدِ، فَإِذَا كَانَتِ الصَّرَافَةُ تَزِيدُ عَلَى أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ غُرُوبًا قِيلَ إِنَّهَا مُرْتَفَعَةٌ، وَإِذَا كَانَتْ دُونَ ذَلِكَ قِيلَ إِنَّهَا مُنْخَفِضَةٌ، وَلَكِنِّي يُعْرَفُ فِي حَالِ مِنَ الصَّرَافَةِ: هَلِ تَرْبِحُ الدَّوْلَةُ أَوْ تَخْسَرُ، وَجَبَ أَنْ يُنْظَرَ إِلَيْهَا كَمَدِينَةٍ وَدَائِنَةٍ وَمُشْتَرِيَةٍ، فَإِذَا كَانَتِ الصَّرَافَةُ دُونَ الْمُتَعَادِلَةِ خَسِرَتِ الدَّوْلَةُ كَمَدِينَةٍ وَرَبِحَتْ كَدَائِنَةٍ وَخَسِرَتْ كَمُشْتَرِيَةٍ وَرَبِحَتْ كَبَائِعَةٍ، وَيُشْعَرُ جَيِّدًا بِأَنَّهَا تَخْسَرُ كَمَدِينَةٍ، وَإِلَيْكَ مَثَلًا عَلَى ذَلِكَ: لِنَفْتَرِضُ أَنَّ فَرَنْسَةَ مَدِينَةٌ لِهَوْلَنْدَةِ بِعَدَدٍ مِنَ الْغُرُوبَاتِ فَإِنْ إِيكُوهَا كُلُّهَا قَلَّ مُقَابِلُهُ غُرُوبَاتٍ زَادَ أَحْتِيَاجُهَا إِلَى إِيكُوبَاتٍ لِلدَّفْعِ، وَعَلَى الْعَكْسِ إِذَا كَانَتِ فَرَنْسَةُ دَائِنَةً بِعَدَدٍ مِنَ الْغُرُوبَاتِ فَإِنَّهُ كُلُّهَا قَلَّ مُقَابِلِ الْإِيكُو غُرُوبَاتٍ زَادَ مَا تَقْبِضُهُ مِنَ الْإِيكُوبَاتِ، وَتَخْسَرُ الدَّوْلَةُ كَمُشْتَرِيَةٍ أَيْضًا، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ عَدَدِ الْغُرُوبَاتِ عَيْنِهِ دَائِمًا لِأَشْتِرَاءِ الْمِقْدَارِ عَيْنِهِ مِنَ السَّلْعِ، فَمَتَى انْخَفَضَتِ الصَّرَافَةُ أُعْطِيَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ إِيكُوبَاتِ فَرَنْسَةِ غُرُوبَاتٍ أَقَلَّ عَدَدًا، وَتَرْبِحُ الدَّوْلَةُ كَبَائِعَةٍ لِلْعِلَّةِ نَفْسِهَا، ذَلِكَ أَنَّنِي أَبِيعُ سِلْعَتِي فِي هَوْلَنْدَةِ بِالْعَدَدِ عَيْنِهِ مِنَ الْغُرُوبَاتِ الَّذِي كُنْتُ أَبِيعُهَا بِهِ، وَيَكُونُ لِي فِي فَرَنْسَةِ، إِذَنْ، إِيكُوبَاتٍ أَكْثَرُ إِذَا مَا نِلْتُ إِيكُوبًا وَاحِدًا بِخَمْسِينَ غُرُوبًا، مِمَّا يَكُونُ لِي إِذَا مَا أَضْطَرُّرْتُ إِلَى دَفْعِ أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ غُرُوبًا فِي مُقَابِلِ الْإِيكُو الْوَاحِدِ، وَعَكْسُ كُلِّ هَذَا مَا يُصِيبُ الدَّوْلَةَ الْأُخْرَى، فَإِذَا

(١) بعد تنزيل نفقات النقل والضمان.

(٢) في سنة ١٧٤٤.



كانت هولندة مَدِينَةً بَعْدَ مِنْ الْإِيكُويَاتِ رَبِحَتْ، وَإِذَا كَانَتْ دَائِنَةً بِهِ خَسِرَتْ، وهي إِذَا مَا بَاعَتْ خَسِرَتْ، وَإِذَا مَا أَشْتَرَتْ رَبِحَتْ، وَيَجِبُ تَتَبُّعُ هَذَا مَعَ ذَلِكَ، فَإِذَا كَانَتْ الصَّرَافَةُ دُونَ الْمُتَعَادِلِ، كَأَنَّ تَكُونَ، مَثَلًا، خَمْسِينَ بَدَلًا مِنْ أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ فَالَّذِي لَا بُدَّ مِنْ حُدُوثِهِ أَنَّ فَرَنْسَةَ الَّتِي تُرْسِلُ إِلَى هَوْلَنْدَةِ أَرْبَعَةَ وَخَمْسِينَ أَلْفَ إِيكُو صِرَافَةً لَا تَتَّبَعُ مِنَ السِّلْعِ إِلَّا مَا يُقَابِلُ خَمْسِينَ أَلْفًا، وَأَنَّ هَوْلَنْدَةَ، الَّتِي تُرْسِلُ إِلَى فَرَنْسَةَ مَا قِيَمَتُهُ خَمْسُونَ أَلْفَ إِيكُو مِنْ نَاحِيَةِ أُخْرَى، تَشْتَرِي مِنْهَا مَا يُقَابِلُ أَرْبَعَةَ وَخَمْسِينَ أَلْفًا، وَهَذَا مَا يُؤَدِّي إِلَى فَرْقٍ ثَمَانِيَةٍ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ، أَيُّ مَا يَزِيدُ عَلَى السَّبْعِ خُسْرًا لِفَرَنْسَةَ، بِمَعْنَى أَنَّهُ يَفْتَضِي إِزْسَالَ زِيَادَةِ سُبْعٍ إِلَى هَوْلَنْدَةِ دَرَاهِمَ أَوْ سِلْعًا كَانَ لَا يُرْسَلُ عِنْدَمَا تَتَعَادَلُ الصَّرَافَةُ، وَإِذَا مَا دَامَتْ زِيَادَةُ الشَّوْءِ لِيُخَفِّضَ فِي الصَّرَافَةِ بِسَبَبِ هَذَا الدَّيْنِ تَذَهَوْرَتْ فَرَنْسَةَ فِي نِهَآيَةِ الْأَمْرِ؛ أَقُولُ إِنَّ هَذَا مَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ كَمَا يَبْدُو، وَلَيْسَ ذَلِكَ نَتِيجَةً لِلْمَبْدِإِ الَّذِي قَرَّرْتُهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ<sup>(١)</sup> وَالْقَائِلُ إِنَّ الدُّوَلَ تَمِيلُ دَائِمًا إِلَى وَضْعِ نَفْسِهَا فِي الْمِيزَانِ وَالْفَوْزِ بِخِلَاصِهَا مِنَ الدَّيْنِ، فَلَا تَسْتَدِينُ إِلَّا بِنِسْبَةٍ مَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَدْفَعَ، وَلَا تَشْتَرِي إِلَّا بِنِسْبَةٍ مَا تَبِيعُ، وَالصَّرَافَةُ، بَعْدَ اتِّخَاذِ الْمَثَلِ الْمَذْكُورِ آنِفًا، إِذَا مَا هَبَطَتْ فِي فَرَنْسَةَ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ إِلَى خَمْسِينَ عَادَ الْهَوْلَنْدِيُّ، الَّذِي يَبْتَاعُ سِلْعًا بِأَلْفِ إِيكُو، يَدْفَعُ أَرْبَعًا وَخَمْسِينَ غُرُوبًا لِلإِيكُو الْوَاحِدِ ثَمَنًا لَهَا، لَا يَدْفَعُ غَيْرَ خَمْسِينَ أَلْفًا ثَمَنًا لَهَا عِنْدَ مُوَافَقَةِ الْفَرَنْسِيِّ عَلَى هَذَا، بَيِّنْ أَنَّ سِلْعَةَ فَرَنْسَةَ تَرْتَفِعُ مِقْدَارًا فَمِقْدَارًا، وَيُقَسَّمُ الرَّبْحُ بَيْنَ الْفَرَنْسِيِّ وَالْهَوْلَنْدِيِّ، ذَلِكَ أَنَّ التَّاجِرَ إِذَا مَا اسْتَطَاعَ الرَّبْحَ سَهْلًا عَلَيْهِ أَنْ يَقْسِمَ مَا اكْتَسَبَ، وَيَكُونُ هُنَاكَ، إِذَنْ، اتِّصَالُ رِبْحِ بَيْنَ الْفَرَنْسِيِّ وَالْهَوْلَنْدِيِّ. وَقُلْ مِثْلَ هَذَا عَنِ الْفَرَنْسِيِّ الَّذِي يَبْتَاعُ سِلْعًا مِنْ هَوْلَنْدَةِ بِمَبْلَغِ أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ أَلْفَ غُرُوبٍ وَالَّذِي يَدْفَعُ أَلْفَ إِيكُو عِنْدَمَا تَكُونُ الصَّرَافَةُ أَرْبَعَةَ وَخَمْسِينَ غُرُوبًا فِي مُقَابِلِ الإِيكُو الْوَاحِدِ، فَهَذَا الْفَرَنْسِيُّ يُضْطَرُّ إِلَى إِضَافَةِ أَرْبَعَةٍ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَخَمْسِينَ مِنْ

(١) أنظر إلى الفصل الثالث والعشرين من الباب العشرين.

الإيكويات الفرنسية اشتراءاً للسلع عينها، غير أن التاجر الفرنسي الذي يشعر بما يصيبه من الخسر يرغب في إعطاء ما هو أقل من السلعة الهولندية، ولذا يحدث اتصال خسر بين التاجر الفرنسي والتاجر الهولندي، وتضع الدولة نفسها في الميزان شيئاً فشيئاً، فلا يكون لهبوط الصرافة جميع المحاذير التي يجب أن تُخشى، وإذا كانت الصرافة دون المتعادل، أمكن التاجر أن يرُد أمواله إلى البلدان الأجنبية من غير أن ينقص ثروته، وذلك لأنه يكسب ثانياً ما خسره عند استردادها، لكن الأمير الذي يُرسل إلى البلدان الأجنبية من النقد ما لا ينبغي أن يعود يخسر على الدوام، وإذا ما كثرت معاملات التجار في بلد ارتفعت الصرافة فيه لا محالة، وسبب ذلك كثرة ما يُعقد فيه من عهود، وكثرة ما يُبتاع فيه من سلع فتُسحب على البلد الأجنبي سفايح لدفع قيمتها، وإذا ما ركم الأمير مالا كثيراً في دولته أمكن أن يكون المال فيها نادراً حقيقةً، ووافراً نسبياً، ومن ذلك أن هذه الدولة إذا ما وجب عليها في الوقت نفسه أن تدفع ثمن كثير من السلع في البلد الأجنبي هبطت الصرافة وإن ندر النقد، والصرافة في كل مكان تميل، دائماً، إلى الظهور على نسبة ما، وهذا ما تقتضيه طبيعة الأمر نفسه، فإذا كانت صرافة إيرلندا بالنسبة إلى إنكلترا دون المتعادل، وصرافة إنكلترا بالنسبة إلى هولندا دون المتعادل أيضاً، كانت صرافة إيرلندا بالنسبة إلى هولندا هابطة أيضاً، أي على نسبة مركبة لصرافة إيرلندا تجاه إنكلترا وصرافة إنكلترا تجاه هولندا، وذلك لأن الهولندي الذي يستطيع أن يأتي بأمواله من إيرلندا على وجه غير مباشر، أي بواسطة إنكلترا، لا يريد أن يدفع ما هو أغلى ليأتي بها على وجه مباشر. أقول: إن هذا ما يجب أن يكون عادةً، لكنه لا يحصل هكذا تماماً، فهناك أحوال تختلف معها دائماً هذه الأمور، والفرق بين الربح الذي يُنال من مكان، والربح الذي يُنال من مكان آخر، هو ما يتجلى به دهاء الصيارفة أو حذقهم وهو ليس موضوع بحث هنا مطلقاً، وإذا ما رفعت دولة نقدها، كأن تُطلق اسم سِت ليرات أو اسم إيكويين



على ما كانت تُسمِّيهِ ليرات أو إيكويًا، فإنَّ هذه التَّسميَّة الجديدة التي لا تُضيف شيئاً حقيقياً على الإيكو لا يَنبغي أن تُنيلَ غرُوباً واحداً زيادةً في الصُّرافة، ولا يَجوزُ أن يُنالَ في مُقابلِ الإيكويين الجديدين غيرُ المقدارِ عَيْنِهِ مِنَ الغُرويات التي كانت تُقبَضُ في مُقابلِ الإيكو السَّابق، وإذا كان هذا لا يَقَعُ فإنَّه لا يكونُ نَتيجَةَ التَّسْعِيرِ بِنَفْسِهِ، بَلْ نَتيجَةُ ما يُؤدِّي إليه هذا التَّسْعِيرُ كأمرٍ جديدٍ ونَتيجَةُ ما لَحِقَهُ بِفِعْلِ هذا، فالصُّرافةُ تُناطُ بالأُمُورِ المَبْدُوءَةِ، وهي لا تَسْتَقِيمُ إِلَّا بَعْدَ مُرُورِ بَعْضِ الوَقْتِ.

إذا كانت الدَّوْلَةُ بَدَلاً مِنْ أَنْ تَرْفَعَ نَقْدَها بقانونٍ فَقَطْ، أَمَرَتْ بِصَهْرِ آخَرَ جديدٍ لِكَي تَجْعَلَ مِنَ النِّقْدِ القَوِيِّ نَقْداً أضعَفَ، فإنَّ الذي يَحْدُثُ في أَثناءِ هذه العَمَلِيَّةِ وَجُودُ نَقْدَيْنِ: النِّقْدِ القَوِيِّ القديمِ، والنِّقْدِ الضَّعِيفِ الجديدِ، وبِمَا أَنَّ النِّقْدَ القَوِيَّ يكونُ قد مُنِعَ ولا يُقبَلُ في غيرِ دارِ الصِّكِّ، وبِمَا أَنَّهُ يُلْزَمُ بالتَّالِي دَفْعُ السِّفَاتِجِ الجديدةِ بنُقُودٍ جديدةٍ، فإنَّ الصُّرافةَ يَجِبُ أَنْ تُنظَّمَ على حَسَبِ النِّقْدِ الجديدِ كما يَظْهَرُ، فإذا كان الإِضعافُ في فرنسَةِ بِنِسْبَةِ النُّصْفِ مَثَلاً، وكان إِيكُو ثلاثِ اللِّيراتِ القديمِ يُعْطِي سِتِينَ غُرُوباً في هولَنَدَةِ، فَيَجِبُ أَلَّا يُعْطِيَ الإِيكُو الجديدُ غيرَ ثلاثينَ غُرُوباً، ويُلَوَّحُ، من نَاحِيَةِ أُخْرَى، أَنَّ الصُّرافةَ يَجِبُ أَنْ تُنظَّمَ على حَسَبِ قِيَمَةِ النِّقْدِ القديمِ، ذلك أَنَّ الصَّيرَفِيَّ المَالِكِ نُقُوداً والذي يَأْخُذُ سَفَاتِجَ مُلْزَمٌ بِأَنْ يَحْمِلَ إِلَى دارِ الصِّكِّ نُقُوداً قَدِيمَةً نَيْلاً لِنُقُودٍ جديدةٍ يَلْحِقُهُ خُسْرٌ مِنْهَا، ولِذَا تَقَعُ الصُّرافَةُ إِذَنْ بَيْنَ قِيَمَةِ النِّقْدِ الجديدِ وقِيَمَةِ النِّقْدِ القديمِ، وتَسْقُطُ قِيَمَةُ النِّقْدِ القديمِ، مِنْ جِهَةٍ، لِوُجُودِ نَقْدٍ جديدٍ في التِّجَارَةِ، وَلِأَنَّ الصَّيرَفِيَّ لا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَشَدَّدَ لِمَا تَقْضِي المَصْلَحَةُ عَلَيْهِ بِإِخْرَاجِ النِّقْدِ القديمِ مِنْ صُنْدُوقِهِ حَالاً أَسْتِثْمَاراً لَهُ وَقِياماً بِمَا عَلَيْهِ أَنْ يَدْفَعَ، وَتَرْتَفِعُ قِيَمَةُ النِّقْدِ الجديدِ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، وَذَلِكَ لِأَنَّ الصَّيرَفِيَّ بِمَا لَدَيْهِ مِنَ النِّقْدِ الجديدِ، يَكُونُ قَادِراً عَلَى نَيْلِ نَقْدٍ قَدِيمٍ مَعَ رِبْحٍ عَظِيمٍ كَمَا نُبَيِّنُ ذَلِكَ، وَلِذَا تَقَعُ الصُّرافَةُ إِذَنْ بَيْنَ النِّقْدِ الجديدِ والنِّقْدِ القديمِ كَمَا قُلْتُ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ لِلصَّيَارِفَةِ نَفْعٌ مِنْ

إِخْرَاجِ نَقْدِ الدَّوْلَةِ الْقَدِيمِ، لِأَنَّهُمْ يَنَالُونَ بِذَلِكَ الْكَسْبَ عَيْنَهُ الَّذِي تُعْطِيهِ صِرَافَةُ مُنْظَمَةٌ عَلَى النَّقْدِ الْقَدِيمِ، أَيْ كَثِيرًا مِنْ غُرُوبَاتٍ فِي هَوْلَنْدَةٍ، وَلِأَنَّ لَهُمْ عَوْدًا إِلَى الصَّرَافَةِ الْمُنْظَمَةِ بَيْنَ النَّقْدِ الْقَدِيمِ وَالنَّقْدِ الْجَدِيدِ، أَيْ الَّتِي هِيَ أَكْثَرُ هُبُوطًا، وَهَذَا مَا يُنِيلُ كَثِيرًا مِنَ الْإِيكُوبَاتِ فِي فَرَنْسَةِ؛ وَأَفْتَرِضُ أَنَّ ثَلَاثَ لِيرَاتٍ مِنَ النَّقْدِ الْقَدِيمِ تُعْطِي خَمْسَةً وَأَرْبَعِينَ غُرُوبًا بِالصَّرَافَةِ الْحَاضِرَةِ، وَأَنَّ هَذَا الْإِيكُوبُ يُعْطِي سِتِّينَ غُرُوبًا إِذَا مَا نُقِلَ إِلَى هَوْلَنْدَةٍ، غَيْرَ أَنَّهُ يُنَالُ إِيكُوبُ ثَلَاثَ لِيرَاتٍ فِي فَرَنْسَةِ بِسُفْتَجَةٍ خَمْسَةٍ وَأَرْبَعِينَ غُرُوبًا، وَيُعْطِي سِتِّينَ غُرُوبًا أَيْضًا إِذَا مَا كَانَ مِنَ النَّوعِ الْقَدِيمِ وَنُقِلَ إِلَى هَوْلَنْدَةٍ، وَلِذَا يَخْرُجُ جَمِيعُ النَّقْدِ الْقَدِيمِ مِنَ الدَّوْلَةِ الَّتِي تَقُومُ بِالصَّهْرِ، وَالصَّيَارِفَةُ هُمُ الَّذِينَ يَسْتَفِيدُونَ مِنْ هَذَا، وَتَقْضِي الضَّرُورَةُ بِإِجْرَاءِ عَمَلِيَّةٍ أُخْرَى لِمَعَالَجَةِ ذَلِكَ، وَذَلِكَ أَنْ تُرْسِلَ الدَّوْلَةُ الَّتِي تَقُومُ بِالصَّهْرِ، مِقْدَارًا كَبِيرًا مِنَ النَّقْدِ الْقَدِيمِ إِلَى الْأُمَّةِ النَّاطِمَةِ لِلصَّرَافَةِ، وَهِيَ، إِذْ تَنَالُ أَعْتِبَارًا فِيهَا، تَرْفَعُ الصَّرَافَةَ إِلَى الْحَدِّ الَّذِي يُنَالُ عِنْدَهُ، تَقْرِيبًا، غُرُوبَاتٍ بِصِرَافَةِ إِيكُوبِ ثَلَاثِ اللَّيْرَاتِ بِمِقْدَارِ مَا يُنَالُ بِإِخْرَاجِ إِيكُوبِ ثَلَاثِ اللَّيْرَاتِ الْقَدِيمِ خَارِجَ الْبِلَادِ، وَقَدْ قُلْتُ: مَعَ قَلِيلِ شَيْءٍ، لِأَنَّ الرِّبْحَ إِذَا كَانَ زَهِيدًا لَمْ يَعُدْ مِنْ دَافِعِ قَطُّ لِإِخْرَاجِ النَّقْدِ بِسَبَبِ تَفَقَّاتِ الثَّقَلِ وَمَخَاطِرِ الْمُصَادَرَةِ؛ وَيُسْتَحْسَنُ إِبْدَاءُ فِكْرَةٍ وَاضِحَةٍ عَنْ هَذَا، فَالْسَّيِّدُ بَرْنَارْدُ، أَوْ صَيْرَفِيٌّ آخَرُ أَرَادَتْ الدَّوْلَةُ أَسْتِخْدَامَهُ، عَرَضَ سَفَاتِجَهُ عَلَى هَوْلَنْدَةٍ وَأَعْطَاهَا بِمَا هُوَ أَعْلَى مِنَ الصَّرَافَةِ الْحَاضِرَةِ بِوَاحِدٍ أَوْ اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ مِنَ الْغُرُوبَاتِ، فَأَوْجَدَ خَمِيرَةً فِي الْبُلْدَانِ الْأَجْنَبِيَّةِ بِمَا نَقَلَهُ إِلَيْهَا مِنْ نُقُودٍ قَدِيمَةٍ بِاسْتِمْرَارٍ؛ إِنَّ عَمَلَهُ هَذَا أَدَّى إِذَا، إِلَى رَفْعِ الصَّرَافَةِ إِلَى النُّقْطَةِ الَّتِي تَكَلَّمْنَا عَنْهَا، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ كَثْرَةَ مَا أَعْطَاهُ مِنْ سَفَاتِجِهِ أَسْفَرَتْ عَنْ قَبْضِهِ عَلَى جَمِيعِ النُّقُودِ الْجَدِيدَةِ، وَعَنْ حَمْلِهِ الصَّيَارِفَةَ الْآخَرِينَ، الْمُلْزَمِينَ بِالْدَّفْعِ، عَلَى قَلْبِ نُقُودِهِمُ الْقَدِيمَةِ إِلَى دَارِ الصَّكِّ، ثُمَّ بِمَا أَنَّهُ أَصْبَحَ حَائِزًا لِلنَّقْدِ كُلِّهِ مِقْدَارًا فَمِقْدَارًا فَإِنَّهُ أَلْزَمَ الصَّيَارِفَةَ الْآخَرِينَ بِدَوْرِهِمْ أَنْ يُعْطَوْهُ سَفَاتِجَ عَالِيَةٍ الصَّرَافَةِ كَثِيرًا، وَمَا نَالَهُ مِنْ رِبْحٍ فِي النِّهَايَةِ عَوَّضَهُ مِنْ مُعْظَمِ خِسَارَةِ الْبِدَاءَةِ،

وَيُشْعَرُ فِي أَثْنَاءِ كُلِّ هَذِهِ الْعَمَلِيَّةِ بِأَنَّ عَلَى الدَّوْلَةِ أَنْ تُعَانِيَ أَزْمَةً شَدِيدَةً، فَالنَّقْدُ يُصْبِحُ فِيهَا نَادِراً جِدّاً، وَذَلِكَ:

١ لِأَنَّهُ يَجِبُ مَنَعُ مُعْظَمِهِ،

٢ لِأَنَّهُ يَجِبُ نَقْلُ قِسْمٍ مِنْهُ إِلَى الْبُلْدَانِ الْأَجْنِبِيَّةِ،

٣ لِأَنَّ جَمِيعَ النَّاسِ يَخْرِصُونَ عَلَيْهِ، فَلَا يُرِيدُونَ أَنْ يَدْعُوا لِلْأَمِيرِ رِبْحاً يَأْمَلُونَ أَنْ يَنَالُوهُ هُمْ، وَمِنْ الْخَطَرِ أَنْ تَجْرِيَ تِلْكَ الْعَمَلِيَّةُ ببطءٍ، كَمَا أَنَّهُ مِنْ الْخَطَرِ إِجْرَاؤُهَا بِسُرْعَةٍ، وَإِذَا كَانَ الرَّبْحُ الْمُفْتَرَضُ مُفْرِطاً زَادَتْ الْمَحَازِيرُ بِهَذَا الْمِقْدَارِ، وَقَدْ رُئِيَ فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الصَّرَافَةَ إِذَا كَانَتْ دُونَ النَّقْدِ قِيَمَةً كَانَتْ هُنَاكَ رِبْحٌ فِي إِخْرَاجِ النَّقْدِ، وَإِذَا كَانَتْ فَوْقَ النَّقْدِ قِيَمَةً وَجَدَ رِبْحٌ فِي إِعَادَتِهِ، عَلَى أَنَّ هُنَاكَ حَالاً يَكُونُ فِيهَا رِبْحٌ مِنْ إِخْرَاجِ النَّقْدِ وَإِنْ كَانَتْ الصَّرَافَةُ مُتَعَادِلَةً، وَذَلِكَ عِنْدَمَا يُرْسَلُ إِلَى الْبُلْدَانِ الْأَجْنِبِيَّةِ رَشْماً أَوْ صَهراً لَهُ ثَابِتَةٌ، وَهُوَ إِذَا مَا عَادَ ظَفِرَ بِفَائِدَةٍ دَارِ الصِّكِّ سِوَاءِ اسْتَعْمَالِ فِي الْبِلَادِ أَمْ أُخِذَتْ سَفَافِجٌ عَلَى الْأَجْنِبِيِّ، وَإِذَا حَدَثَ أَنْ أُنْشِئَتْ فِي دَوْلَةٍ شَرَكَةٌ ذَاتُ أَشْهُمٍ كَثِيرَةٍ إِلَى الْغَايَةِ، وَأَنْ رُفِعَتْ هَذِهِ الْأَشْهُمُ فِي بَضْعَةٍ أَشْهُرٍ عَشْرِينَ مَرَّةً أَوْ خَمْساً وَعِشْرِينَ مَرَّةً زِيَادَةً عَلَى قِيَمَةِ الشِّرَاءِ الْأَوَّلِ، وَأَنْ أُسِّسَتْ هَذِهِ الدَّوْلَةُ مَضْرِفاً ذَا أَوْرَاقٍ مَالِيَّةٍ تَقُومُ مَقَامَ النَّقْدِ، وَأَنْ صَارَتْ قِيَمَةُ هَذِهِ الْأَوْرَاقِ النَّقْدِيَّةِ عَظِيمَةً مُطَابِقَةً لِقِيَمَةِ الْأَشْهُمِ النَّقْدِيَّةِ (وَهُوَ نِظَامُ مَسْئُولُو)، فَإِنَّ مِنْ طَبِيعَةِ الْأَمْرِ أَنْ تَتَلَاشَى تِلْكَ الْأَشْهُمُ وَالْأَوْرَاقُ النَّقْدِيَّةُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي وَضِعَتْ بِهِ، وَمَا كَانَ لِيُمْكِنَ أَنْ تُرْفَعَ الْأَشْهُمُ عَشْرِينَ أَوْ خَمْساً وَعِشْرِينَ مَرَّةً إِلَى مَا هُوَ أَعْلَى مِنْ قِيَمَتِهَا الْأَوَّلَى مِنْ غَيْرِ أَنْ يُمْنَحَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَسِيلَةً نَيْلِ ثَرَوَاتٍ وَاسِعَةٍ وَرَقاً، ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَا يُحَاوَلُ تَأْمِينُ ثَرَوَاتِهِ، وَبِمَا أَنَّ الصَّرَافَةَ تُوفِّرُ أَسهَلَ الطَّرِيقِ لِتَغْيِيرِ طَبِيعَةِ الثَّرْوَةِ أَوْ نَقْلِهَا حَيْثُ يُرَادُ فَإِنَّ الْوَاحِدَ يُودِعُ قِسْماً مِنْ أَوْرَاقِهِ دَائِماً لَدَى الْأُمَّةِ النَّاطِقَةِ لِلصَّرَافَةِ، وَيُؤَدِّي التَّصْمِيمُ الدَّائِمُ عَلَى الْإِيدَاعِ فِي الْبِلَادِ

الأجنبيَّة إلى خفضِ الصِّرافَةِ، وَلْتَفْتَرِضْ أَنَّ مُعَدَّلَ الصِّرافَةِ، تَحْتَ ذَلِكَ  
النِّظامِ، أَرْبَعُونَ غُرُوباً لِكُلِّ إِيكُو، وذلك مِنْ حَيْثُ النِّسْبَةُ بَيْنَ الْعِيَارِ وَوِزْنِ  
النَّقْدِ الْفِضِّيِّ، فَلَمَّا أَصْبَحَ الْوَرَقُ الَّذِي لَا يُخَصَّى نَقْداً عادَ لَا يُعْطَى غَيْرَ  
تِسْعَةٍ وَثَلَاثِينَ غُرُوباً عَنْ كُلِّ إِيكُو، ثُمَّ ثَمَانِيَةٌ وَثَلَاثِينَ، ثُمَّ سَبْعَةٌ وَثَلَاثِينَ،  
إِلَخَ، وَقَدْ ذُهِبَ بَعِيداً فِي هَذَا حَتَّى غَدَا لَا يُعْطَى مَعَهُ غَيْرُ ثَمَانِيَةٍ  
غُرُوبَاتٍ، ثُمَّ بَاتَتْ الصِّرافَةُ غَيْرَ مَوْجُودَةٍ فِي نِهَايَةِ الْأَمْرِ . لَقَدْ كَانَ عَلَى  
الصِّرافَةِ فِي فَرَنْسَةِ أَنْ تُنظَّمَ النِّسْبَةُ بَيْنَ الْفِضَّةِ وَالْوَرَقِ فِي تِلْكَ الْحَالِ،  
وَأَفْتَرِضْ، بَعْدَ النَّظَرِ إِلَى وَزْنِ الْفِضَّةِ وَعِيَارِهَا، أَنَّ إِيكُو ثَلَاثِ اللَّيْرَاتِ  
الْفِضِّيِّ سَاوِي أَرْبَعِينَ غُرُوباً، وَأَنَّ الصِّرافَةَ، إِذْ قَامَتْ عَلَى الْوَرَقِ، لَمْ يُسَاوِ  
إِيكُو ثَلَاثِ اللَّيْرَاتِ الْوَرَقِيِّ غَيْرَ ثَمَانِيَةِ غُرُوبَاتٍ فَكَانَ الْفَرْقُ أَرْبَعَةَ  
أَخْمَاسٍ، وَلِذَا كَانَ إِيكُو ثَلَاثِ اللَّيْرَاتِ وَرَقاً أَقَلَّ مِنْ إِيكُو ثَلَاثِ اللَّيْرَاتِ  
الْفِضِّيِّ بِأَرْبَعَةِ أَخْمَاسٍ.



## الفصل الحادي عشر

### العمليات التي أجراها الرومان على النقود

إنَّ ما وَقَعَ في أَيَّامنا مِنْ أَعْمَالِ السُّلْطَةِ حَوْلَ النُّقُودِ في فرنسة في عَهْدِ وِزارَتَيْنِ مُتتَابِعَتَيْنِ أَتَى الرُّومَانُ ما هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُ، لا في زَمَنِ الجُمهُورِيَّةِ الفاسِدةِ، ولا في زَمَنِ الجُمهُورِيَّةِ التي لم تَكُنْ غَيْرَ فَوْضَى، بَلْ في زَمَنِ الجُمهُورِيَّةِ التي نازَعَتِ القُرْطاجِيِّينَ السُّلْطَانَ بِحُكْمَتِها وشِجاعتِها، وإِبْيانَ قُوَّةِ نِظامِها، بَعْدَ أَنْ قَهَرَتْ مُدُنَ إِيْطالِيَّةٍ، وأَرانِي مُغْتَبِطاً أَنْ أَتَعَمَّقَ بَعْضَ الشَّيْءِ في هَذا المَوْضُوعِ، وَذلكَ لِكَيْلَا يُجْعَلَ مِثْلُ مِمَّا هُوَ غَيْرُ مِثْلِ مُطْلَقاً.

كانَ الأُسُّ في الحَرْبِ البُونِيَّةِ الأُولَى<sup>(١)</sup> الذي وَجَبَ أَنْ يَكُونَ وَزْنُهُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أُوقِيَّةً مِنَ النُّحاسِ، لا يَزِنُ غَيْرَ أُوقِيَّتَيْنِ، فَلَمَّا كانتِ الحَرْبُ البُونِيَّةُ الثَّانِيَّةُ عادَ لا يَزِنُ غَيْرَ أُوقِيَّةٍ، وَيُطابِقُ هَذا القِطْعُ ما نُسَمِّيهِ اليَوْمَ زِيادَةَ النُّقُودِ، وَليسَ غَيْرَ الشَّيْءِ عَيْنِهِ أَنْ يُنْزَعَ مِنْ إِيْكوسْتِ اللِّيراتِ نِصْفُ الفِضَّةِ لِيُصْنَعَ مِنْهُ إِيْكُويان، أَوْ لِيُساوِيَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ ليرةً.

أَجَلْ، لَمْ يَنْتَهِ إِلَيْنَا أَثَرُ عَنِ الوَجْهِ الذي أَتَمَّ الرُّومَانُ بِهِ عَمَلِيَّتَهُمْ في الحَرْبِ البُونِيَّةِ الأُولَى، غَيْرَ أَنَّ ما صَنَعُوهُ في الحَرْبِ الثَّانِيَّةِ يَدُلُّنا على حِكْمَةٍ عَجِيبَةٍ، ذلكَ أَنَّ الجُمهُورِيَّةَ لم تَكُنْ قادِرَةً على إِيْفاءِ دُيُونِها قَطُّ، فَقَدَ كانَ الأُسُّ يَزِنُ أُوقِيَّتَيْ نُحاسٍ، وَبِمَا أَنَّ الدِّينارَ يُساوِي عَشْرَةَ أَساتٍ فَإِنَّهُ كانَ يَعدِلُ عِشْرِينَ أُوقِيَّةً مِنْ نُحاسٍ، عَندئِذٍ صَكَّتِ الجُمهُورِيَّةُ أَساتٍ يَعدِلُ الواحِدُ مِنْها أُوقِيَّةً نُحاسٍ<sup>(٢)</sup>

(١) بُلِينِي، التَّارِيخُ الطَّبِيعِيُّ، باب ٣٣، مادَّة ١٣.

(٢) بُلِينِي، التَّارِيخُ الطَّبِيعِيُّ، باب ٣٣، مادَّة ١٣.

فَرَبِحَتْ النِّصْفَ مِنْ دَائِنِيهَا، وَدَفَعَتْ دِينَاراً بِهَذِهِ الْأَوَاقِي الْعَشْرِ؛ لَقَدْ هَزَّتْ هَذِهِ الْعَمَلِيَّةُ الدَّوْلَةَ كَثِيراً، وَكَانَ يَفْتَضِي أَلَّا تَهْزُمَا بِهَذَا الْمَقْدَارِ، ثُمَّ هِيَ تَنْطَوِي عَلَى جَوْرٍ، وَكَانَ يَفْتَضِي أَنْ تَكُونَ أَخَفَّ جَوْراً، وَهِيَ تَهْدِفُ إِلَى إِبْرَاءِ الْجُمْهُورِيَّةِ نَحْوَ أَبْنَائِهَا، وَمَا كَانَ يَجِبُ أَنْ تَهْدِفَ إِلَى إِبْرَاءِ أَبْنَاءِ الْجُمْهُورِيَّةِ فِيمَا بَيْنَهُمْ؛ كُلُّ هَذِهِ الْأُمُورِ أَوْجَبَتْ عَمَلِيَّةً ثَانِيَةً، فَقَضِي بِأَنْ يَحْتَوِيَ الدِّينَارُ سِتَّةَ عَشَرَ أَساً بَعْدَ أَنْ كَانَ يَشْتَمِلُ عَلَى عَشْرَةِ أَسَاتٍ حَتَّى ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَقَدْ نَشَأَ عَنْ هَذِهِ الْعَمَلِيَّةِ الْمُضَاعَفَةِ أَنَّهُ فِي حِينٍ كَانَ دَائِنُو الْجُمْهُورِيَّةِ قَدْ يَخْسَرُونَ النِّصْفَ<sup>(١)</sup> كَانَ دَائِنُو الْأَفْرَادِ لَا يَخْسَرُونَ غَيْرَ الْخُمْسِ<sup>(٢)</sup>، وَلَا تَزِيدُ السَّلْعُ عَلَى غَيْرِ الْخُمْسِ، وَلَا يَتَنَاوَلُ التَّغْيِيرُ الْحَقِيقِيُّ فِي النِّقْدِ غَيْرَ الْخُمْسِ، وَتُرَى النِّتَائِجُ الْآخَرَى.

إِذَنْ، كَانَ الرُّومَانُ خَيْراً مِنَّا تَصَرُّفاً، نَحْنُ الَّذِينَ أَشْتَمَلُوا فِي عَمَلِيَّاتِهِمْ عَلَى الثَّرَوَاتِ الْعَامَّةِ وَالثَّرَوَاتِ الْخَاصَّةِ، وَلَيْسَ هَذَا كُلُّ مَا فِي الْأَمْرِ، فَسَيُرَى أَنَّهُمْ قَامُوا بِهَا فِي أَحْوَالٍ أَكْثَرَ مُلَاءَمَةً مِنَّا.

(١) كانوا يأخذون عشر أوقيات من النحاس في مقابل عشرين.

(٢) كانوا يأخذون ست عشرة أوقية من النحاس في مقابل عشرين.

## الفصل الثاني عشر

### الأحوال التي قام الرومان بعملياتهم فيها

#### حول النقد

قديمًا لم يكن في إيطاليا إلا قليل جدًا من الذهب والفضة، فليس في هذا البلد غير قليل من مناجم هذين المعدنين، أو يكاد لا يكون فيه شيء منها مطلقًا، ولما استولى الغوليون على رومة لم يكن فيها غير ألف رطل من الذهب<sup>(١)</sup>، ومع ذلك فقد انتهب الرومان كثيرًا من المدين القويّة، ونقلوا ثرواتها إلى بلديهم، وهم لم يستعملوا غير النقد النحاسي لزمن طويل، ولم يكن عندهم من الفضة ما يكفي لصك النقود الفضية<sup>(٢)</sup> إلا بعد سلم بيروس، ومن هذا المعدن صنعوا دنائير تعدل عشرة أسات<sup>(٣)</sup> أو عشر ليرات نحاسية، وما فتئت نسبة الفضة إلى النحاس تكون كنسبة الواحد إلى ٩٦٠، وذلك بما أن الدينار الروماني كان يساوي عشرة أسات أو عشرة أرطال من نحاس فإنه كان يعدل ١٢٠ أوقية من نحاس، وبما أن الدينار عينه كان يساوي ثمن أوقية من الفضة<sup>(٤)</sup> فإنه كان يؤدي إلى النسبة التي تكلمنا عنها، ولما أصبحت رومة سيّدة ذلك القسم من إيطاليا الأكثر جواراً لبلاد اليونان وصقلية وجدت بالتدريج بين شعبين غنيين: الأغارقة والقرطاجيين، فزادت الفضة فيها، ولما بات من المتعذر

(١) بليني، باب ٣٣، مادة ٥.

(٢) فرنشميوس، الباب الخامس من العشرة الثانية.

(٣) المصدر نفسه، Loco citato، قال المؤلف نفسه إنهم ضربوا، أيضاً، أنصافاً سميت كوينر وأربعاً

سميت سترس.

(٤) الثمن عند بوده، والسبع عند مؤلفين آخرين.

بقاء نسبة الواحد الى ٩٦٠ بين الفضة والنحاس قامت بعمليات مختلفة في النقد لا نعرفها، وإنما الذي نعلم أن الدينار الروماني في بدء الحرب البونية الثانية كان لا يعدل أكثر من عشرين أوقية من النحاس<sup>(١)</sup>، فعادت النسبة بين الفضة والنحاس لا تكون غير نسبة الواحد إلى ١٦٠، وكان النقص عظيماً ما دامت الجمهوريّة قد ربحت خمسة أسداس من جميع النقد النحاسي، بيد أنه لم يصنع غير ما كانت تقتضيه طبيعة الأمور وإعادة النسبة بين المعادين التي كانت تستخدم نقوداً، وأسفرت السلم التي ختمت بها الحرب البونية الأولى عن ترك الرومان سادة صقلية، وهم لم يكادوا يدخلون سردينية حتى أخذوا يعرفون إسبانية، فزادت كتلة الفضة في رومة أيضاً، وأجريت فيها عملية نقص الدينار الفضي بموجبها من عشرين أوقية إلى ست عشرة أوقية<sup>(٢)</sup>، فكان من نتيجتها إعادة النسبة بين الفضة والنحاس، وصارت هذه النسبة ١ تجاه ١٢٨، بعد أن كانت ١ تجاه ١٦٠، وإذا ما بحثتم في أمر الرومان تجلّى لكم تفوقهم البالغ في اختيار الأحوال التي يصنعون فيها الخير والشر.

(١) بليني، التاريخ الطبيعي، باب ٣٣، مادة ١٣.

(٢) بليني، التاريخ الطبيعي، باب ٣٣، مادة ١٣.



## الفصل الثالث عشر

### عمليات حول النقود في زمن الأباطرة

شُرِعَ بطريق القطع في العمليات التي أُتِيَ بها حول النقد في زمن الجمهورية، فَوَكَّلَتِ الدَّوْلَةُ إلى الأُمَّة أحتياجاتها ولم تَزْعُم أنها تغويها، أما في زمن الأباطرة فسُيْلِكَ طريق المزج، ولَمَّا دَبَّ اليأس في هؤلاء الأمراء بضروب سخائهم رأوا أنهم مضطرون إلى تزييف النقود، أي أنهم سلكوا طريقاً غير مباشرة تُقَلِّلُ الضرر ويلوِّح أنها لا تمسه، ذلك أن قسماً من الهبة قد أُسْتُردَّ وأُخْفِيَتْ اليَدُ، فنُقِصَتِ الأعْطِيَةُ والجوائز من غير أن يُحْدِثَ عَنْ نُقْصِهَا، ويُرَى في الدور<sup>(١)</sup>، أيضاً، نُقُودٌ تُسَمَّى المَبْطَنَةُ فليس فيها غيرُ صَفِيحَةٍ فِضَّةٍ تُغْطِي النحاس، وقد حُدِّثَ عن هذا النقد في بُدَّةٍ مِنَ الباب السابع والسبعين من ديون<sup>(٢)</sup>، وبدأ ديدئوس يوليان بالوهن، ويُرَى أَنَّ نَقْدَ<sup>(٣)</sup> كَرَائِلَ كان يَشْتَمِلُ على مزيج أكثر من النصف، وأنَّ نَقْدَ إسكندر سيفر<sup>(٤)</sup> يَشْتَمِلُ على ثلثين من المزيج، ويدوم الوهن فلا يُرى في عهد غليان<sup>(٥)</sup> غيرُ نحاسٍ مُمَوَّهِ بِالفِضَّةِ، ونرى أَنَّ هذه العمليات العنيفة لا يُمكنُ أن تَقَعَ في هذه الأيام، فالأَمِيرُ يَضِلُّ، ولا يَضِلُّ أَحَدًا، والصَّرَافَةُ عَلِمَتْ الصَّيرْفِيَّ أَنَّ يُقَابَلَ بَيْنَ نُقُودِ الْعَالَمِ وَأَنَّ يَضَعَهَا

(١) أنظر إلى «تاريخ النقود القديمة»، تأليف ب. جوير، طبعة باريس ١٧٣٩ صفحة ٥٩.

(٢) «بُدَّة من الفضائل والنقائص».

(٣) أنظر إلى سافو، باب ٢، فصل ١٢، و«يومية العلماء» المؤرخة في ٢٨ من يولييه سنة ١٦٨١ حول اكتشاف ٥٠٠٠٠ نقد قديم.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

حَيْثُ قِيَمَتُهَا الصَّحِيحَةُ، وعاد عِيَارُ النُّقُودِ لَا يَكُونُ أَمْرًا خَافِيًا، وَإِذَا مَا أَخَذَ أَمِيرٌ  
يُضِدِّرُ سُتُوقًا تَابَعَ جَمِيعُ الْعَالَمِ وَصَنَعَهُ لِنَفْسِهِ، وَخَرَجَتِ النُّقُودُ الْقَوِيَّةُ أَوَّلًا،  
وَأُعِيدَتْ إِلَيْهِ ضَعِيفَةً؛ وَإِذَا مَا سَارَ عَلَى غِرَارِ أَبَاطِرَةِ الرُّومَانِ فَأَضْعَفَ الْفِضَّةَ مِنْ  
غَيْرِ إِضْعَافٍ لِلذَّهَبِ أَبْصَرَ اخْتِفَاءَ الذَّهَبِ بَغْتَةً وَأَقْتَصَارَهُ عَلَى نَقْدِهِ الرَّدِيِّ،  
فَالصَّرَافَةُ، كَمَا قُلْتُ فِي الْبَابِ السَّابِقِ<sup>(١)</sup>، قَدْ أَزَالَتْ ضَرْبَاتِ السُّلْطَةِ الْعَظِيمَةِ أَوْ  
نَجَّاحِهَا عَلَى الْأَقْلِّ.

## الفصل الرابع عشر

### كيف تضايق الصرافة الدول المستبدّة

كانت روسيا تزغّب في النزول عن استبدادها ولا تستطيع، فقيام التجارة يقتضي قيام الصرافة، وتناقض أعمال الصرافة جميع قوانينها، وفي سنة ١٧٤٥ أصدرت القيصرية قانوناً لطرد اليهود، وذلك لأنهم ردّوا إلى البلدان الأجنبية نقد من أبعدوا إلى سيبيريا ونقد الأجانب الذين كانوا مستخدمين، ولا يستطيع جميع رعايا الإمبراطورية أن يخرجوا منها، ولا أن يخرجوا أموالهم، بلا إذن، فهم كالعبيد، ولذا تكون الصرافة التي تمنح وسيلة نقل النقد من بلد إلى آخر مناقضة لقوانين روسية.

حتى إن التجارة تناقض قوانينها، فالشعب ليس مؤلفاً إلا من عبيد مرتبطين في الأراضي ومن عبيد يسمون كنسيين أو شرفاء لأنهم سنيورات هؤلاء العبيد، ولا يبقى أحد من الطبقة الثالثة، إذاً، التي يتألف منها العمال والتجار.

## الفصل الخامس عشر

### عادة بعض بلاد إيطاليا

وُضِعَتْ في بعض بلاد إيطاليا قوانينٌ لِمَنْعِ الرِّعَايَا مِنْ بَيْعِ أَرْضِيهِمْ نَقْلًا لِنَقْدِهِمْ إِلَى الْبُلْدَانِ الْأَجْنِبِيَّةِ، وَكَانَ يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْقَوَانِينُ صَالِحَةً عِنْدَمَا تَكُونُ ثَرَوَاتُ كُلِّ دَوْلَةٍ مُخْتَصَّةً بِهَا إِلَى حَدٍّ يَضَعُ بِمَعَهُ نَقْلُهَا إِلَى غَيْرِهَا، وَلَكِنْ، مُنْذُ أَذْتُ عَادَةُ الصَّرَافَةِ إِلَى جَعْلِ الثَّرَوَاتِ غَيْرَ مُخْتَصَّةٍ بِأَيَّةِ دَوْلَةٍ مُعَيَّنَةٍ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ، وَمُنْذُ وَجَدَتْ سُهولةٌ كَبِيرَةٌ فِي نَقْلِهَا مِنْ بَلَدٍ إِلَى آخَرَ، كَانَ سَيِّئًا ذَلِكَ الْقَانُونُ الَّذِي لَا يَسْمَحُ بِتَصَرُّفِ الْإِنْسَانِ فِي أَرْضِيهِ مِنْ أَجْلِ مُعَامَلَاتِهِ عَلَى حِينِ يَسْتَطِيعُ التَّصَرُّفَ فِي نَقْدِهِ؛ إِنَّ هَذَا الْقَانُونَ سَيِّئٌ لِأَنَّهُ يَجْعَلُ لِلْمَنْقُولَاتِ أَمْتِيَّازًا عَلَى الْأَرْضِي، وَلِأَنَّهُ يَجْعَلُ نُفُوسَ الْأَجَانِبِ تَعَافُ الْمَجِيءَ إِلَى الْبَلَدِ لِلْأَسْتِقْرَارِ بِهِ ثُمَّ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ اجْتِنَابَهُ.



## الفصل السادس عشر

### ما يمكن الدولة أن تناله من عون الصيافة

إن مهمة الصيافة تبديل النقد، لا إقراضه، وإذا كان الأمير لا يستخدمهم إلا لتبديل نقده، والأمير لا يقوم بغير معاملات ضخمة، فإن أقل فائدة ينعم بها عليهم من أجل تأجيلاتهم تكون أمراً عظيماً، والأمير إذا ما طوّل بمنافع ضخمة فليتيقن من عيوب الإدارة، وعلى العكس، إذا ما استخدم الصيافة في تقديم سلفات قام حذقهم على نيل فوائد جسيمة لنقدتهم من غير أن يمكن اتهامهم بالربا.

## الفصل السابع عشر

### الديون العامة

إِعْتَقَدَ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ مِنَ الْمُسْتَحْسَنِ أَنْ تَكُونَ الدَّوْلَةُ مَدِينَةً نَفْسِهَا، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ رَأَوْا أَنَّ هَذَا يُكَثِّرُ الثَّرَوَاتِ بِزِيَادَةِ التَّدَاوُلِ، وَأَظُنُّ أَنَّهُ خُلِطَ بَيْنَ الْوَرَقَةِ الْمُتَدَاوِلَةِ الَّتِي تُمَثِّلُ النُّقْدَ أَوْ الْوَرَقَةِ الْمُتَدَاوِلَةِ الَّتِي هِيَ رَمَزُ الْفَوَائِدِ الَّتِي نَالَتْهَا إِحْدَى الشَّرِكَاتِ، أَوْ تَنَالَهَا، مِنَ التَّجَارَةِ، وَالْوَرَقَةِ الَّتِي تُمَثِّلُ دَيْنًا؛ فَالْوَرَقَتَانِ الْأُولَيَانِ نَافِعَتَانِ لِلدَّوْلَةِ كَثِيرًا، أَمَّا الْأُخْرَى فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ هَكَذَا، وَكُلُّ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُنْتَظَرَ مِنْهَا هُوَ أَنَّهَا رَهْنٌ صَالِحٌ لِلْأَفْرَادِ عَنْ دَيْنِ الْأُمَّةِ، أَيْ يُنَالُ الدَّفْعُ بِهَا مِنَ الْأُمَّةِ، وَلَكِنْ إِلَيْكَ الْمَحَاضِيرُ الَّتِي تَنْشَأُ عَنْهَا:

- ١: إِذَا كَانَ الْأَجَانِبُ مَالِكِينَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْأَوْرَاقِ الَّتِي تُمَثِّلُ دَيْنًا فَإِنَّهُمْ يَنَالُونَ مِنَ الْأُمَّةِ كُلِّ سَنَةٍ مَبْلَغًا وَافِرًا فِي مُقَابِلِ الْفَوَائِدِ.
- ٢: يَجِبُ أَنْ تَكُونَ الصَّرَافَةُ مُنْخَفِضَةً جِدًّا فِي الْأُمَّةِ الْمَدِينَةِ دَائِمًا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.
- ٣: إِنَّ مَا يُجْبَى مِنَ الصَّرَائِبِ عَنْ تَأْدِيَةِ فَوَائِدِ الدَّيْنِ يَضُرُّ الْمَصَانِعَ بِرَفْعِهِ أَجْرَةَ الْعَامِلِ.
- ٤: يُنَزَعُ دَخْلُ الدَّوْلَةِ الْحَقِيقِيُّ مِنْ ذَوِي النِّشَاطِ وَالْعَمَلِ لِيُنْقَلَ إِلَى ذَوِي الْبِطَالَةِ، أَيْ إِنَّهُ يُنْعَمُ بِرَغْدِ الْعَيْشِ عَلَى مَنْ لَا يَعْمَلُونَ مُطْلَقًا، وَتُوضَعُ مَصَاعِبُ حِيَالٍ مَنْ يَعْمَلُونَ.

تلك هي المحاذير، ولا أعرفُ لذلك منافعَ مُطلقًا، فإذا وُجِدَ عَشْرَةُ أَشْخَاصٍ دَخَلَ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ أَلْفٌ يَكُونُ مِنَ الزَّرَاعَةِ أَوْ الصَّنَاعَةِ، جَعَلَ هَذَا لِلْأُمَّةِ رَأْسَ مَالٍ

مِئَتِي أَلْفٍ إِيكُو عَنْ خَمْسَةِ فِي الْمِئَةِ، وَإِذَا أَسْتَعْمَلَ هَؤُلَاءِ الْأَشْخَاصُ الْعَشْرَةُ نِصْفَ دَخْلِهِمْ، أَيْ خَمْسَةَ آلَافٍ إِيكُو، لِيُدْفَعَ فَوَائِدَ عَنْ مِئَةِ أَلْفٍ الْإِيكُو الَّتِي اقْتَرَضُوهَا مِنْ آخَرِينَ لَمْ يَجْعَلْ هَذَا لِلدَّوْلَةِ غَيْرَ مِئَتِي أَلْفٍ إِيكُو أَيْضًا، وَيَكُونُ هَذَا فِي لُغَةِ عُلَمَاءِ الْجَبْرِ:

$$٢٠٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠ \text{ إِيكُو} + ١٠٠٠٠٠ \text{ إِيكُو} = ٢٠٠٠٠٠ \text{ إِيكُو}$$

وَالَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يُلْقَى فِي الْخَطِإِ هُوَ أَنَّ الْوَرَقَةَ الَّتِي تُمَثِّلُ دَيْنَ أُمَّةٍ رَمَزُ ثَرَاءٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ غَيْرُ الدَّوْلَةِ الْغَنِيَّةِ الَّتِي تَسْتَطِيعُ أَنْ تَدْعَمَ مِثْلَ هَذِهِ الْوَرَقَةِ مِنْ غَيْرِ هُبُوطٍ فِي الْأَنْحِطَاطِ، وَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَدَى الدَّوْلَةِ ثَرَوَاتٌ عَظِيمَةٌ لِكَيْلَا تَنْحَطَّ، وَيُقَالُ إِنَّهُ لَا ضَرَرَ فِي ذَلِكَ مُطْلَقًا، لِوُجُودِ وَسَائِلٍ ضِدَّ هَذَا الضَّرَرِ، فَيُقَالُ إِنَّ الضَّرَرَ خَيْرٌ، لِأَنَّ الْمَوَارِدَ تُنِيفُ عَلَى الضَّرَرِ.

## الفصل الثامن عشر

### تأدية الديون العامة

يَجِبُ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ نِسْبَةٌ بَيْنَ الدَّوْلَةِ الدَّائِنَةِ والدَّوْلَةِ المَدِينَةِ . أَجَلُ، يُمكنُ الدَّوْلَةُ أَنْ تَكُونَ دَائِنَةً إِلَى مَا لَا يَنْتَهِي، غَيْرَ أَنَّهَا لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَكُونَ مَدِينَةً إِلَّا إِلَى حَدٍّ مَا، فَإِذَا مَا جُوزَ هَذَا الْحَدُّ زَالَتْ صِفَةُ الدَّائِنِ، وَإِذَا كَانَ لِهَذِهِ الدَّوْلَةِ رَصِيدٌ لَمْ يُصَبَّ بِأَدَى بَعْدُ أَمَكْنَهَا أَنْ تَسْلُكَ النَّهْجَ الَّذِي سَارَتْ عَلَيْهِ إِحْدَى الدُّوَلِ الأُورِپِيَّةِ<sup>(١)</sup> بِنَجَاحٍ، وَهُوَ أَنْ تَنَالَ مَقَادِيرَ كَبِيرَةً مِنَ التُّقُودِ وَأَنْ يُعَرَّضَ عَلَى جَمِيعِ الأَفْرَادِ أَمْرٌ تَأْدِيتُهَا إِلَّا إِذَا رَغِبُوا فِي خَفْضِ الفَائِدَةِ، وَالْوَاقِعُ أَنَّ الأَفْرَادَ هُمُ الَّذِينَ يُعَيَّنُونَ مُعَدَّلَ الفَائِدَةِ إِذَا مَا اقْتَرَضَتِ الدَّوْلَةُ، وَأَنَّ الدَّوْلَةَ هِيَ الَّتِي تُعَيَّنُ مُعَدَّلَ الفَائِدَةِ إِذَا مَا أَرَادَتِ الدَّفْعَ؛ وَلَا يَكْفِي خَفْضُ الفَائِدَةِ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يَتَأَلَّفَ مِنْ كَسْبِ الخَفْضِ مَالٌ اسْتِهْلَاكِ لِدَفْعِ قِسْمٍ مِنْ رُؤُوسِ الأَمْوَالِ فِي كُلِّ سَنَةٍ، وَهَذِهِ العَمَلِيَّةُ هِيَ مِنَ التَّوْفِيقِ مَا يَزِيدُ بِنَجَاحِهَا كُلَّ يَوْمٍ؛ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ رَصِيدُ الدَّوْلَةِ كَامِلًا كَانَ هَذَا سَبَبًا آخَرَ لِمُحَاوَلَةِ تَأْلِيفِ مَالٍ اسْتِهْلَاكِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا المَالَ إِذَا مَا تَقَرَّرَ أَعَادَ الثَّقَّةَ مِنْ فَوْرِهِ.

١: إِذَا كَانَتِ الدَّوْلَةُ جُمهُورِيَّةً تَحْتَمِلُ حُكُومَتُهَا بِطَبِيعَتِهَا وَضَعَ مَشَارِيعَ لَأَمَدٍ طَوِيلٍ وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ رَأْسُ مَالِ الاسْتِهْلَاكِ قَلِيلًا فِيهَا، وَأَمَّا فِي الحُكُومَةِ المَلَكِيَّةِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ رَأْسُ المَالِ هَذَا أَعْظَمَ مِقْدَارًا.

٢: يَجِبُ أَنْ تَكُونَ النُّظُمُ مِنَ الوَضْعِ مَا يَحْتَمِلُ جَمِيعُ أَبْنَاءِ الدَّوْلَةِ مَعَهُ ثِقَلَ

قِيَامَ هَذَا الْمَالِ، لِأَنَّ عَلَيْهِمْ جَمِيعاً أَعْبَاءَ قِيَامِ الدَّيْنِ، فَدَائِنُ الدَّوْلَةِ يَدْفَعُ إِلَى نَفْسِهِ بِالْمَبَالِغِ الَّتِي يُسَاعِدُ بِهَا.

٣: هناك أَرْبَعُ طَبَقَاتٍ مِنَ النَّاسِ تُؤَدِّي دُيُونَ الدَّوْلَةِ وَهِيَ: مَالِكُو الْأَرْضِ، وَمَنْ يُمَارِسُونَ صِنَاعَتَهُمْ بِالتَّجَارَةِ، وَالزَّرَّاعُ وَالصَّنَّاعُ، ثُمَّ ذَوُو الدَّخْلِ مِنَ الدَّوْلَةِ أَوْ مِنَ الْأَفْرَادِ، وَالْأَخِيرَةُ مِنْ هَذِهِ الطَّبَقَاتِ الْأَرْبَعِ هِيَ الَّتِي يَلُوحُ فِي حَالِ مِنَ الضَّرُورَةِ، أَنَّهَا أَقَلُّ مُدَارَاةً، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا طَبَقَةٌ سَلْبِيَّةٌ فِي الدَّوْلَةِ تَمَاماً عَلَى حِينِ تَرَى الدَّوْلَةُ مُؤَيَّدَةً بِمَا لِلطَّبَقَاتِ الثَّلَاثِ الْأُخْرَى مِنْ قُوَّةٍ فَاعِلَةٍ، وَلَكِنْ بِمَا أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ إِزْهَاقُ تِلْكَ الطَّبَقَةِ كَثِيراً مِنْ غَيْرِ تَقْوِيضِ الثِّقَّةِ الْعَامَّةِ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَيْهَا الدَّوْلَةُ عَلَى الْعُمُومِ، وَهَذِهِ الطَّبَقَاتُ الثَّلَاثُ عَلَى الْخُصُوصِ، أَحْتِيَاجاً رَئِيسِيّاً، وَبِمَا أَنَّ الثِّقَّةَ الْعَامَّةَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُفْقَدَ مِنْ بَعْضِ أَبْنَاءِ الْوَطَنِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَبْدُو مَفْقُودَةً مِنَ الْجَمِيعِ، وَبِمَا أَنَّ طَبَقَةَ الدَّائِنِينَ هِيَ دَائِماً أَكْثَرُ مَا يَكُونُ عُرْضَةً لِمَشَارِيعِ الْوُزَرَاءِ وَهِيَ تَكُونُ فِي كُلِّ وَقْتٍ تَحْتَ الْأَبْصَارِ وَالْأَيْدِي، فَإِنَّ عَلَى الدَّوْلَةِ أَنْ تَمْنَحَهَا حِمَايَةً خَاصَّةً، وَأَلَّا يَكُونَ لِلْفَرِيقِ الْمَدِينِ أَدْنَى أَمْتِيَّازٍ عَلَى الْفَرِيقِ الدَّائِنِ.



## الفصل التاسع عشر

### القروض بفائدة

النقد هو رمز القيم، ومن الواضح أنه يجب على من يحتاج إلى هذا الرمز أن يؤجره، كما يفعل بسائر الأشياء التي يمكن أن يحتاج إليها، والفارق هو أن الأشياء الأخرى يمكن أن تؤجر أو تشتري، بينما النقد، الذي هو ثمن الأشياء، يؤجر ولا يشتري<sup>(١)</sup>.

أجل، إن من الجميل جداً أن يقرض الرجل ماله من آخر بلا فائدة، غير أنه يشعر بأن هذا لا يمكن أن يكون غير نصيحة دين، لا قانوناً مدنياً. أجل، يجب أن يكون للنقد ثمن لتيسير التجارة جيداً، غير أنه يجب ألا يكون هذا الثمن باهظاً. فإذا كان مرتفعاً كثيراً لم يقدم التاجر، الذي يرى أنه يكلف بفوائد أكثر مما يستطيع أن يربح في تجارته، على أي عمل، كما أنه إذا لم يكن للنقد أي ثمن لم يقرض أحد منه شيئاً، ولم يقدم التاجر على شيء أيضاً، وأخطئ إذا قلت إن أحداً لا يقرض منه شيئاً، فلا بد من سير أمور المجتمع، فالربا يتوطد، ولكن مع الفوضى التي عانى منها الناس في جميع الأوقات، وتخلط شريعة محمد بين الربا والقروض بفائدة، فيزيد الربا في البلدان الإسلامية بنسبة شدة تحريمه، إذ يعوض الدائن من خطر المخالفة، وليس لمعظم الناس في هذه البلاد الشرقية شيء مضمون، ويكاد لا يكون هناك من صلة بين حيازة المبلغ الحاضرة وأمل رؤيته ثانية بعد إقراضه، فالربا يزيد هناك، إذا بنسبة خطر عدم الملاءة.

(١) لا كلام، مطلقاً، عن الأحوال التي يعد الذهب والفضة فيها من السلع.

## الفصل العشرون

### الرّبا البحريّ

يَقُومُ فُحْشُ الرّبا البحريّ على أمرين: خَطَرُ البَحْرِ الذي يَقْضِي بآلٍ يُعَرِّضُ  
الإنسانَ مَالَهُ للإِقْرَاضِ إِلَّا لِنَيْلِ فائِدَةٍ كَبِيرَةٍ، وَسُهُولَةُ نَيْلِ المَدِينِ بالتَّجَارَةِ أَرْبَاحاً  
عَظِيمَةً وَوَافِرَةً بِسُرْعَةٍ، فِي حِينٍ أَنَّ الرّبا البَرِّيَّ لَا يَقُومُ عَلَى أَيِّ مِنْ هَذَيْنِ  
السَّبَبَيْنِ، فَيَكُونُ إِمَّا مُحَرِّماً مِنْ قَبْلِ المُشْتَرِعِينَ أَوْ مَرْدُوداً إِلَى حُدُودِ مَعْقُولَةٍ كَمَا  
هُوَ الصَّوَابُ.

## الفصل الحادي والعشرون

### الإقراض بعقد الربا عند الرومان

عَدَا الإقراضِ لِلتَّجَارَةِ هُنَاكَ أَيْضًا، نَوْعٌ مِنَ الإقراضِ بِعَقْدِ مَدْنِيٍّ تَنْشَأُ عَنْهُ فَائِدَةٌ أَوْ رَبَا، وَلَمَّا زَادَ الشَّعْبُ عِنْدَ الرُّومَانِ سُلْطَانُهُ يَوْمًا بَعْدَ يَوْمٍ حَاوَلَ الْحُكَّامُ أَنْ يَتَمَلَّقُوهُ وَأَنْ يَحْمِلُوهُ عَلَى سَنٍّ أَحَبُّ الْقَوَانِينِ إِلَيْهِ، فَقَلَّلَ رُؤُوسَ الْأَمْوَالِ وَخَفَّفَ الْفَوَائِدَ، وَحَظَرَ الْأَخْذَ مِنْهَا، وَأَبْطَلَ حَبْسَ الْمَدِينِ، ثُمَّ جَعَلَ إلْغَاءَ الدُّيُونِ مَوْضِعَ بَحْثٍ فِي كُلِّ مَرَّةٍ أَرَادَ أَحَدُ خُطَبَاءِ الشَّعْبِ أَنْ يَكُونَ مَحَلَّ حُظُوءٍ لَدَيْهِ، وَكَانَ مِنْ شَأْنِ هَذِهِ التَّغْيِيرَاتِ الْمُسْتَمِرَّةِ، سَوَاءٌ بِقَوَانِينِ أَمْ بِمَرَاسِيمٍ شَعْبِيَّةٍ، أَنْ أَقْلَمَتِ الرُّبَا فِي رُومَةٍ، ذَلِكَ أَنَّ الدَّائِنِينَ بَاتُوا لَا يَثْقُونَ بِالْعُقُودِ بَعْدَ أَنْ عَدَا الشَّعْبُ مَدِينَتَهُمْ وَحَاكِمَهُمْ وَقَاضِيَهُمْ. وَالشَّعْبُ، إِذْ عُدَّ مَدِينًا فَاقْدَ الْأَعْتِبَارِ، لَمْ يَجِدْ مَنْ يَقْرِضُهُ بغيرِ فَوَائِدَ فَاحِشَةٍ، زِدْ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْقَوَانِينَ لَمْ تَكُنْ لِتُظْهَرَ إِلَّا حِينًا بَعْدَ حِينٍ بَيْنَمَا شَكَوَى الشَّعْبُ مَا أَنْفَكْتَ مُسْتَمِرَّةً، الْأَمْرُ الَّذِي كَانَ يُخِيفُ الدَّائِنِينَ، وَهَذَا مَا أَسْفَرَ عَنِ إلْغَاءِ جَمِيعِ وَسَائِلِ الإقراضِ وَالْأَسْتِقْرَاضِ الصَّالِحَةِ فِي رُومَةٍ وَعَنِ اسْتِقْرَارِ رَبَا كَرِيهِ مَمْقُوتٍ دَائِمًا<sup>(١)</sup> وَمَبْعُوثٍ دَائِمًا، وَكَانَ الشَّرُّ يَنْشَأُ عَنْ عَدَمِ مُرَاعَاةِ الْأُمُورِ، فَكَانَتِ الْقَوَانِينُ الْبَالِغَةُ الْخَيْرِ تُؤَدِّي إِلَى الشَّرِّ الْبَالِغِ، مِمَّا أَوْجَبَ أَنْ يُدْفَعَ عَنْ فَائِدَةِ النَّقْدِ وَعَنْ خَطَرِ عُقُوبَاتِ الْقَانُونِ.

(١) تاسيت، حوليات، باب ٦، فصل ١٦.

## الفصل الثاني والعشرون

### مواصلة الموضوع نفسه

لم يكن لدى الرومان القدامى قوانين تُنظِّم مقدار الفائدة<sup>(١)</sup> مُطلقاً، ولم يُذكر فيما وَقَعَ بَيْنَ الْعَوَامِّ وَالْخَوَاصِّ مِنْ مُنَازَعَاتٍ حَوْلَ ذَلِكَ، وَحَتَّى فِي فِتْنَةِ الْجَبَلِ الْمُقَدَّسِ<sup>(٢)</sup>، غَيْرُ الْوَعْدِ مِنْ نَاحِيَةٍ وَصَرَامَةِ الْعَقْدِ مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى، وَكَانَتِ الْعُقُودُ الْخَاصَّةُ تُتَّبَعُ إِذَنْ، وَأَعْتَقِدُ أَنَّ أَكْثَرَهَا أَعْتِيَاداً كَانَ يَقُومُ عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ فِي الْمِئَةِ سَنَوِيّاً، وَدَلِيلُ ذَلِكَ عِنْدِي أَنَّ فَائِدَةَ السِّتَّةِ فِي الْمِئَةِ كَانَتْ تُدْعَى فِي لِسَانِ الرُّومَانِ الْقَدِيمِ<sup>(٣)</sup> نِصْفَ الرِّبَا، وَأَنَّ فَائِدَةَ الثَّلَاثَةِ فِي الْمِئَةِ كَانَتْ تُدْعَى رُبْعَ الرِّبَا، فَيَكُونُ الرِّبَا التَّامُّ، إِذَنْ، فَائِدَةُ اثْنَيْ عَشَرَ فِي الْمِئَةِ، وَإِذَا سُئِلَ كَيْفَ قَامَ مِثْلُ هَذَا الرِّبَا الْفَاحِشِ عِنْدَ شَعْبٍ كَانَ بِلا تِجَارَةٍ تَقْرِيْباً قُلْتُ إِنَّ هَذَا الشَّعْبَ الَّذِي كَانَ غَالِباً مَا يُلْزَمُ بِالذَّهَابِ إِلَى الْحَرْبِ بِلا فَرْضٍ<sup>(\*)</sup>، كَانَ مُحْتَاجاً إِلَى الْاَقْتِرَاضِ غَالِباً، وَبِمَا أَنَّهُ كَانَ يُوقَفُ دَائِماً فِي مَغَازِيهِ وَكَانَ يَسْهُلُ عَلَيْهِ الدَّفْعُ غَالِباً، وَيُشْعَرُ بِهَذَا جَيِّداً مِنْ قِصَّةِ الْمُنَازَعَاتِ الَّتِي نَشِبَتْ مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ، وَمَا كَانَ لِيُنْكَرَ أَيْضاً أَمْرُ شُحِّ أَوْلِيَاكَ الَّذِينَ كَانُوا يُقْرِضُونَ، وَلَكِنْ مَعَ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ كَانَ يُمَكِّنُ أَوْلِيَاكَ الَّذِينَ يَشْتَكُونَ أَنَّ يُوَفُّوا لَوْ نُظِمَ سُلُوكُهُمْ<sup>(٤)</sup>.

(١) كان الربا والفائدة يدلان على الشيء عينه عند الرومان.

(٢) أنظر إلى دني دليكارناس الذي أجاد وصفها كثيراً.

(٣) Usuroe semisses, trientes, quadrantes، انظر إلى المدونة والمجموعة القانونيةتين للربا، ولا سيما قانون ١٧ مع حاشيته على ff. de usuris.

(\*) الفرض (solde) ما يعطى للجندي.

(٤) أنظر إلى خطب أبيوس على ذلك، في دني دليكارناس، باب ٥.

إذا، كانت تُوضَعُ قوانينُ يَنْحَصِرُ مَفْعُولُهَا فِي الْوَضْعِ الْحَاضِرِ، فَكَانَ يُؤْمَرُ، مَثَلًا، بِأَنْ مَنْ يَتَجَنَّدُونَ لِلْحَرْبِ الَّتِي لَا بُدَّ مِنْ تَأْيِيدِهَا لَا يُلَاحِظُونَ مِنْ قَبْلِ دَائِنِيهِمْ، وَبِأَنْ مَنْ هُمْ مُوَثَّقُونَ بِالْقِيودِ يُطْلَقُونَ، وَبِأَنْ مَنْ هُمْ أَكْثَرُ عَوَزًا يُرْسَلُونَ إِلَى الْمُسْتَعْمَرَاتِ، وَكَانَ بَيْتُ الْمَالِ يَفْتَحُ فِي بَعْضِ الْأَخْيَانِ، فَيَهْدَأُ الشَّعْبُ وَقَدْ عُولِجَتْ أَدْوَاؤُهُ الْحَاضِرَةُ، وَبِمَا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَتَطَلَّبُ شَيْئًا حَوْلَ مَا يَحْدُثُ بَعْدَئِهِ فَكَانَ مَجْلِسُ السَّنَاتِ لَا يَحْتَرِزُ مِنْ تَلَاْفِيهِ، وَبَيْنَمَا كَانَ السَّنَاتُ يُدَافِعُ عَنْ قَضِيَّةِ الرَّبَا بِإِضْرَارٍ كَانَ حُبُّ الْفَقْرِ وَالزُّهْدِ وَالْأَعْتِدَالِ بِالْغَا غَايَتُهُ لَدَى الرُّومَانِ، وَلَكِنْ ذَلِكَ كَانَ النُّظَامَ الَّذِي يَقْضِي بِأَنْ يَقُومَ الْأَعْيَانُ بِجَمِيعِ أَغْيَاءِ الدَّوْلَةِ وَبِأَلَّا يَدْفَعَ الْعَوَامُ شَيْئًا، وَمَا أَفْعَلَهَا تِلْكَ الْوَسِيلَةُ الَّتِي تَحْرِمُ أَوْلِيكَ مُلَاحَظَةَ مَدِينِيهِمْ وَمُطَالَبَتَهُمْ بِإِيْفَاءِ عُهُودِهِمْ وَالْقِيَامَ بِأَحْتِيَاجَاتِ الْجُمْهُورِيَّةِ الْمُلِحَّةِ؟ وَيَقُولُ تَاسِيتُ<sup>(١)</sup> إِنَّ قَانُونَ الْأَلْوَحِ الْاِثْنِي عَشَرَ حَدَّدَ الْفَائِدَةَ بِوَاحِدٍ فِي الْمِئَةِ سَنَوِيًّا، وَمِنْ الْوَاضِحِ أَنَّهُ أَخْطَأَ فَحَسِبَ أَنَّ قَانُونَ الْأَلْوَحِ الْاِثْنِي عَشَرَ هُوَ الْقَانُونُ الْآخِرُ الَّذِي أَتَكَلَّمُ عَنْهُ، وَإِذَا كَانَ قَانُونَ الْأَلْوَحِ الْاِثْنِي عَشَرَ قَدْ نَظَّمَ هَذَا فَكَيْفَ لَمْ يُنْتَفَعْ بِسُلْطَانِهِ فِي الْمُنَازَعَاتِ الَّتِي ثَارَتْ حِينَئِذٍ بَيْنَ الدَّائِنِينَ وَالْمَدِينِينَ؟ وَلَا يُوجَدُ أَيُّ أَثَرٍ لِهَذَا الْقَانُونِ حَوْلَ الدِّينِ بِفَائِدَةٍ، وَيَكْفِي الْإِلْمَامُ بِتَارِيخِ رُومَةٍ لِلتَّأَكُّدِ مِنْ أَنَّ مِثْلَ هَذَا الْقَانُونِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ وَضْعِ حُكَامِ رُومَةِ الْعَشْرَةِ.

إِنَّ الْقَانُونَ الْاِثْنِي عَشَرَ<sup>(٢)</sup> الَّذِي وَضِعَ بَعْدَ قَانُونِ الْأَلْوَحِ الْاِثْنِي عَشَرَ بِخَمْسٍ وَثَمَانِينَ سَنَةً هُوَ مِنَ الْقَوَانِينِ الْعَابِرَةِ الَّتِي تَكَلَّمْنَا عَنْهَا، فَقَدْ أَمَرَ بِأَنْ يُقْطَعَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ مَا كَانَ قَدْ دُفِعَ كِفَائِدَةً وَبِأَنْ يُوفَى الْبَاقِي عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَاطٍ مُتَسَاوِيَةٍ، وَفِي سَنَةِ ٣٩٨ مِنْ تَارِيخِ رُومَا حَمَلَ خَطِيبًا الشَّعْبِ، دُولْيُوسَ وَمِنْثْيُوسَ، عَلَى وَضْعِ قَانُونٍ يَنْقُصُ الْفَوَائِدَ إِلَى وَاحِدٍ فِي الْمِئَةِ<sup>(٣)</sup> سَنَوِيًّا،

(١) الْحَوْلِيَّاتُ، بَابُ ٦، فَصْلُ ١٦.

(٢) سَنَةُ ٣٨٨ رُومَانِيَّةً، تَيْتُوسَ لَيْفْيُوسَ، بَابُ ٦ فَصْلُ ٢٥.

(٣) Unicaria usura، تَيْتُوسَ لَيْفْيُوسَ، بَابُ ٧، فَصْلُ ١٦.



وهذا هو القانون الذي يخلطه تاسيت<sup>(١)</sup> بقانون الألواح الاثني عشر، هو أول قانون وضع لدى الرومان لتعيين مقدار الفائدة، وتمضي عشرة أعوام<sup>(٢)</sup> فتنزل هذا الربا إلى النصف<sup>(٣)</sup>، ثم يبطل تماماً فيما بعد<sup>(٤)</sup>، وإذا ما سلمنا بما رواه بعض المؤلفين الذين أذكروا تيتوس ليفيوس وجدنا أنه وضع في قنصلية<sup>(٥)</sup> ك. مرسئوس روتيليوس وك. سرفيليوس سنة ٤١٣ من تاريخ رومة، وكان نصيب هذا القانون كنصيب جميع القوانين التي سار المشترع بالأمور فيها إلى درجة الإفراط، على أنه وجدت وسيلة لأجتنابه، كما اقتضى وضع قوانين كثيرة أخرى توكيداً وتصحيحاً وتعديلاً له، فتركت القوانين أتباعاً للعادات<sup>(٦)</sup> حيناً، وتركت العادات أتباعاً للقوانين حيناً آخر، ولكن مع سهولة فوز العادة في هذه الحال؛ وكان الرجل إذا ما اقترض وجد عائقاً في القانون نفسه الذي وضع نفعاً له، هذا القانون الذي ظهر ضده من يعينه ومن يدينه. ولما سمح<sup>(٧)</sup> الحاكم سينرونيوس أزيلوس للمدنيين بالتصرف وفق القوانين قتله الدائنون<sup>(٨)</sup> لأنه أراد أن يذكر بشدة أصبح من المتعذر تأييدها؛ وأدع المدينة (رومة) لألقي نظرة إلى الولايات.

قلت في مكان آخر<sup>(٩)</sup> إن الولايات الرومانية كانت قد خربت حكومتها

(١) الحوليات، باب ٦، فصل ١٦.

(٢) في قنصلية ل. منليوس توركاتوس و ك. بلوسيوس، على رواية تيتوس ليفيوس، باب ٧، فصل ٢٧، وهذا هو القانون الذي يتكلم عنه تاسيت، الحوليات، باب ٦، المصدر نفسه.

(٣) Semiunciaria usura.

(٤) كما قال تاسيت، حوليات، باب ٦.

(٥) وضع قانون في ذلك عند تعقب خطيب الشعب م. جينوسيوس، تيتوس ليفيوس، باب ٧، في النهاية.

(٦) Veterijam more fœnus receptum erat، أبيان، الحرب الأهلية، باب ١.

(٧) Permisit eos legibus agere، أبيان، الحرب الأهلية، باب ١، ومختصر تيتوس ليفيوس، باب ٦٤.

(٨) سنة ٦٦٣ رومانية.

(٩) باب ١١، فصل ١٩.

مُسْتَبَدَّةٌ قَاسِيَةٌ، وليس هذا كُلُّ ما في الأَمْرِ، فقد خَرَبَهَا الرِّبَا الفَظِيعُ أَيضاً.

وَرَوَى شَيْشَرُونَ<sup>(١)</sup> أَنَّ أَصْحَابَ سَلَامِينَ أَرَادُوا اقْتِرَاضَ مَالٍ مِنْ رُومَةٍ فَلَمْ يَسْتَطِيعُوا ذَلِكَ بِسَبَبِ الْقَانُونِ الْغَايِبِيِّ، وَعَلَيَّ أَنْ أَبْحَثَ عَنْ حَقِيقَةِ هَذَا الْقَانُونِ.

لَمَّا حُظِرَتِ الْقُرُوضُ بِفَوَائِدَ فِي رُومَةٍ تُمَثِّلَتْ جَمِيعُ أَنْوَاعِ الْوَسَائِلِ لِاجْتِنَابِ الْقَانُونِ<sup>(٢)</sup>، وَبِمَا أَنَّ الْحُلَفَاءَ<sup>(٣)</sup> وَحُلَفَاءَ الشَّعْبِ اللَّاتِينِيِّ لَمْ يَكُونُوا قَدْ أُخْضِعُوا لِقَوَانِينِ الرُّومَانِ الْمَدَنِيَّةِ فَقَدْ اسْتُخْدِمَ لَاتِينِيٌّ أَوْ حَلِيفٌ يُعِيرُ اسْمَهُ وَيُظْهَرُ أَنَّهُ الدَّائِنُ، وَلِذَا لَمْ يَفْعَلِ الْقَانُونُ غَيْرَ إِخْضَاعِ الدَّائِنِينَ لِأَمْرِ شَكْلِيٍّ وَلَمْ يُفَرِّجْ عَنِ الشَّعْبِ، وَيَتَذَمَّرُ الشَّعْبُ مِنْ هَذَا الْخِدَاعِ، فَيَحْمِلُ خَطِيبَ الشَّعْبِ مَارْكُوسُ سِنْهروثْيُوسُ، اسْتِنَاداً إِلَى السَّنَاتِ، عَلَى إِصْدَارِ مَرْسُومٍ<sup>(٤)</sup> شَعْبِيٍّ فِي مَوْضُوعِ الْقُرُوضِ قَائِلٍ: إِنَّ الْقَوَانِينَ الَّتِي كَانَتْ تُحَرِّمُ الْقُرُوضَ بَرَبَا بَيْنَ مُوَاطِنِ رُومَانِيٍّ وَمُوَاطِنِ رُومَانِيٍّ تُطَبَّقُ أَيضاً عَلَى هَذَا الدَّيْنِ بَيْنَ مُوَاطِنٍ وَحَلِيفٍ أَوْ لَاتِينِيٍّ، وَفِي تِلْكَ الْأَزْمِنَةِ كَانَتْ تُدْعَى بِالْحُلَفَاءِ شُعُوبُ إِيْطَالِيَةِ الْمُمْتَدَّةِ حَتَّى الْأَرْزُوقِ وَالرُّوبِيْكُونِ وَالَّتِي لَمْ يُحْكَمْ فِيهَا كَوِلَايَاتِ رُومَانِيَّةٍ، وَيَقُولُ تَاسِيْتُ: (٥) إِنَّهُ كَانَ يُؤْتَى، دَائِماً، خِدَاعٌ جَدِيدٌ فِي الْقَوَانِينِ الَّتِي تَوْضَعُ لَوَقْفِ الرِّبَا، فَلَمَّا صَارَ الْإِقْرَاضُ وَالْاسْتِقْرَاضُ بِاسْمِ حَلِيفٍ مُتَعَذِّراً سَهْلاً لِإِبْرَازِ رَجُلٍ مِنَ الْوِلَايَاتِ يُعِيرُ اسْمَهُ، وَكَانَ لَا بُدَّ مِنْ قَانُونٍ جَدِيدٍ حَدّاً لِهَذِهِ التَّجَاوُزَاتِ، فَيَضَعُ غَابِينْيُوسُ<sup>(٦)</sup> الْقَانُونَ الْمَشْهُورَ الَّذِي كَانَ يَهْدَفُ إِلَى وَقْفِ الْفَسَادِ فِي التَّصْوِيَّتِ، فَيَرَى، بِحُكْمِ الطَّبِيعَةِ، أَنَّ أَحْسَنَ وَسِيلَةٍ لِبُلُوغِ ذَلِكَ هُوَ أَنْ يَثْبُطَ الْقُرُوضُ، وَكَانَ كُلُّ مَنْ

(١) رسائل إلى أنيكوس، باب ٥، رسالة ٢١.

(٢) تيتوس ليفيوس، باب ٣٥، فصل ٧.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) سنة ٥٦١ رومانية، أنظر إلى تيتوس ليفيوس، باب ٢٥، فصل ٧.

(٥) الحوليات، باب ٦، فصل ١٦.

(٦) سنة ٦١٥ رومانية.

الأميرين مُرتَبطاً في الآخر بحُكم الطبيعة، ذلك أنَّ الرِّبَا كان يَزِيدُ<sup>(١)</sup> في زَمَنِ  
الانتخابات على الدَّوام، لأنَّهُ كان يُحتاجُ إلى مالٍ لِتَلِيلِ أَصْواتٍ، ويُرَى جَيِّداً أنَّ  
القانونَ الغابِينيَّ نَشَرَ في الولاياتِ مَرُسُومَ السَّناتِ السَّنِثُرونِيَّ ما دام  
السَّلامِنيُّونَ كانوا لا يَسْتَطِيعُونَ اقْتِرَاضَ مالٍ في رومة بِسَبَبِ هذا القانونِ،  
ويُقَرِّضُهُم بروتوس<sup>(٢)</sup> مَالاً بِأَسْماءِ مُسْتَعَارَةٍ بِمَعْدَلٍ أَرْبَعَةٍ فِي المِئَةِ شَهْريّاً<sup>(٣)</sup>،  
ويُفُوزُ في هذا السَّبِيلِ بِمَرُسُومِي سِناتٍ يُنْصَحُ في أولَهِمَا على كَوْنِ هذا القَرْضِ  
لا يُعَدُّ مخادَعَةً للقانونِ وَكَوْنِ حاكِمٍ كَلِيكِيَّةٍ يَقْضِي وَفْقَ العُقُودِ التي تَسْتَنِدُ إلى  
صَكِّ السَّلامِنيِّينَ<sup>(٤)</sup>، وبِمَا أنَّ القَرْضَ بِفائِدَةٍ بَيْنَ أَهْلِ الولاياتِ وَأَبْناءِ رومة مُنِيعٌ  
في القانونِ الغابِينيِّ، وبِمَا أنَّ أَهْلَ رومة كانوا قَابِضِينَ في ذلك الحِينِ على  
جَمِيعِ مالِ العالَمِ، فَإِنَّهُ كانَ يَجِبُ أَنْ يُغَوَّزَ بِرِباً فَاحِشٍ يَزُولُ بِهِ مِنْ عُيُونِ  
البُخْلَاءِ خَطَرُ ضِياعِ الدِّينِ، وبِمَا أَنَّهُ كانَ في رومة أناسٌ أَقْوياءُ يُزْهِبُونَ الحُكَّامَ  
وَيُسَكِّثُونَ القَوائِنَ فَقَدْ بَدَؤُوا أَجْراً مِنْ غَيْرِهِمْ في الإقراضِ وفي قَرْضِ الرِّبَا  
الفاحِشِ، وقد أَدَّى هذا إلى أَجْتِياعِ الولاياتِ دَوَراً بَعْدَ دَوْرٍ مِنْ قَبْلِ جَمِيعِ مَنْ  
لَهُمْ رَصِيدٌ في رومة، وإِذْ إِنَّ كُلَّ حاكِمٍ كانَ يَضَعُ مَرُسُومَهُ بِدُخُولِهِ وَلايَتَهُ<sup>(٥)</sup>،  
ويَنْصَحُ فيه على مِقْدَارِ الرِّبَا الذي يَرُوقُهُ، فَإِنَّ البُخْلَ كانَ يَمُدُّ يَدَ العَوْنِ إلى  
الاشْتِراءِ، وكانَ الاشْتِراءُ يَمُدُّ يَدَهُ إلى البُخْلِ، ولا بُدَّ مِنْ سَيْرِ الأُمُورِ،  
فالدَّوْلَةُ تَضِيعُ إِذَا ما جَمَدَ فيها كُلُّ شَيْءٍ، وكانَ هناك مِنْ الأَحْوالِ ما يَقْضِي  
على المُدُنِ والهِئَاتِ وَمُجْتَمَعاتِ المُدُنِ والأَفْرادِ بالاسْتِقْراضِ، وكانتِ الحاجةُ

(١) أنظر إلى رسائل شيشرون إلى أتيكوس، باب ٤، الرسائل ١٥ و ١٦.

(٢) شيشرون إلى أتيكوس، باب ٦، رسالة ١.

(٣) كان بونبي، الذي أقرض ملك أريوبارسان ستمئة تلنت، يقبض ثلاثة وثلاثين ثلثاً أتيكياً كل ثلاثين يوماً، شيشرون إلى أتيكوس، باب ٥، رسالة ٢١، باب ٦، رسالة ١.

(٤) Ut neque Salaminis, neque cui eis dedisset, fraudi esset. المصدر نفسه.

(٥) جعله مرسوم شيشرون واحداً في المئة عن كل شهر مع الرِّبَا المركَّب في آخر السَّنة، وأما ملتزمو الجمهورية فقد حملهم على منح مدينيهم مهلة، فإذا لم يدفع هؤلاء في الوقت المقرَّر ألزمهم بدفع الفائدة المسجلة في الصَّكِّ، شيشرون إلى أتيكوس، باب ٦، فصل ١.

عظيمة للإقتراض، ولو من أجل تلافي ما تُخربُهُ الجيوش، وما يسلبُهُ الحُكَّامُ وما يسرقُهُ رجالُ الأعمال، وما يستقرُّ كُلُّ يَوْمٍ مِنْ سَيِّئِ العادات، وذلك لأنَّهُ لَمْ يَكُنْ هناك، قَطُّ، غِنًى، ولا فَقِيرٌ، بذلك المقدار، وكان السَّنَاتُ، القابِضُ على السُّلْطَةِ التَّنْفِيزِيَّةِ، يُبِيحُ الاقتراضَ مِنَ المُوَاطِنِينَ الرُّومَانِ، وذلك عن ضَرُورَةٍ، وَعَنْ زُلْفَى غَالِبٍ، وكان يَضَعُ مَراسِيمَ لذلك . لَكِنَّ هَذِهِ المَراسِيمَ السَّنَاتِيَّةَ كانت غَيْرَ مُعْتَبَرَةٍ قَانُونًا، إِذْ إِنَّهُ كَانَ يُمَكِّنُهَا<sup>(١)</sup> أَنْ تُبَيِّحَ فُرْصَةً لِلشَّعْبِ لِلْمُطَالَبَةِ بِقَوَانِينٍ جَدِيدَةٍ حَوْلَ الدُّيُونِ، الأَمْرُ الَّذِي يَزِيدُ خَطَرَ ضَيَاعِ رَأْسِ المَالِ وبالتالي الرِّبَا، وَأَقُولُ دَائِمًا إِنَّ الأَعْتِدَالَ، لا الإفراطَ، هو الَّذِي يُهَيِّمُ عَلَى النَّاسِ، وَمِنْ قَوْلِ أَلِيبَانِ<sup>(٢)</sup> أَنَّ الَّذِي يَتَأَخَّرُ فِي الدَّفْعِ يَدْفَعُ أَقْلًا، وهذا المَبْدَأُ هو الَّذِي سَيَرُ المُشْتَرِعِينَ بَعْدَ تَلَاشِي الجُمهُورِيَّةِ الرُّومَانِيَّةِ.

(١) أنظر إلى ما قال لوكسيوس، رسالة ٢١ إلى أتيكوس، باب ٥، وكان هناك أيضاً مرسوم سناتي عام لتحديد الرِّبَا بواحد في المئة عن كل شهر، أنظر إلى الرسالة عينها.

L. 12, ff. De verbor. signif.

(٢)





# البَابُ الثَّالِثُ وَالْعِشْرُونَ

القَوَانِينُ مِنْ حَيْثُ صَلَّتْهَا بِعَدَدِ السَّكَّانِ

الإنسان والحيوان من حيث تكاثر نوعيهما	❑ الفصلُ الأوَّلُ
الزواجات	❑ الفصلُ الثَّانِي
وضع الأولاد	❑ الفصلُ الثَّالِثُ
الأسر	❑ الفصلُ الرَّابِعُ
مختلف مراتب النساء الشرعيات	❑ الفصلُ الخَامِسُ
النفلاء في مختلف الحكومات	❑ الفصلُ السَّادِسُ
موافقة الآباء على الزواج	❑ الفصلُ السَّابِعُ
مواصلة الموضوع نفسه	❑ الفصلُ الثَّامِنُ
البنات	❑ الفصلُ الثَّاسِعُ
الذي يحمل على الزواج	❑ الفصلُ العَاشِرُ
قسوة الحكومة	❑ الفصلُ الحَادِي عَشَرَ
عدد الإناث والذكور في مختلف البلدان	❑ الفصلُ الثَّانِي عَشَرَ
مراهق البحر	❑ الفصلُ الثَّالِثُ عَشَرَ
إنتاج الأرض الذي يستلزم عدداً من الأدميين	❑ الفصلُ الرَّابِعُ عَشَرَ
عدد السكان بالنسبة إلى الصناعة عامة	❑ الفصلُ الخَامِسُ عَشَرَ
نظر المشتري حول تكاثر النوع	❑ الفصلُ السَّادِسُ عَشَرَ
بلاد اليونان وعدد سكانها	❑ الفصلُ السَّابِعُ عَشَرَ
حال الشعوب قبل الرومان	❑ الفصلُ الثَّامِنُ عَشَرَ
أقفار العالم	❑ الفصلُ الثَّاسِعُ عَشَرَ
اضطرار الرومان إلى وضع قوانين لتكثير النوع	❑ الفصلُ العِشْرُونَ
قوانين الرومان لتكثير النوع	❑ الفصلُ الحَادِي والعِشْرُونَ
إهمال الأولاد	❑ الفصلُ الثَّانِي والعِشْرُونَ
حال العالم بعد انهيار الرومان	❑ الفصلُ الثَّالِثُ والعِشْرُونَ
ما وقع في أوربة من تغييرات بالنسبة إلى عدد السكان	❑ الفصلُ الرَّابِعُ والعِشْرُونَ
مواصلة الموضوع نفسه	❑ الفصلُ الخَامِسُ والعِشْرُونَ

- |   |   |
|---|---|
| نتائج   | <input type="checkbox"/> الفَصْلُ السادس والعشرون،  |
| القانون الذي وُضع في فرنسا لتشجيع تكاثر النوع | <input type="checkbox"/> الفَصْلُ السابع والعشرون ، |
| كيف تمكن معالجة نقص السكان                    | <input type="checkbox"/> الفَصْلُ الثامن والعشرون ، |
| المضايف                                       | <input type="checkbox"/> الفَصْلُ السادس والعشرون،  |

## الفصل الأول

### الإنسان والحيوان من حيث تكاثر نوعيهما

أي فينوس! أي أم الحب!

منذ أعاد نجمك يوم الشباب الأول، ما انقطعت ريح الصبا تنشر روح الغرام، وما انفكت الأرض تزيّن صدرها بزاهي الألوان، وما فتىء الهواء يسطع بالعذب من روح الأزهار، ويؤثر سلطانك في الطيور فتسمع وهي تمجدّ وجودك بألف لحن شيق، وترى الثيران المختالة تثب في السهل أو تجاوز المياه في سبيل عجالك، ثم إن أهل الغاب والجبال والنهور والبحور والأرياف الخضري يتحرّقون شوقاً إلى منظرِكَ الغرامي الشهوي فيلزمون أنفسهم بالإعمار عن ميل إلى اللذة ما أولع باتباعك واتباع هذا السلطان الساحر الذي يُنعم به الجمال على كل حي<sup>(١)</sup>.

تكاد كثرة النسل تكون ثابتة لدى الإناث من الحيوان، أما النوع البشري فإن طراز التفكير والأخلاق والشهوات والأهواء والميول وفكرة حفظ الجمال، والخبل من الخبل ومن أسرة العدة أمور تحول دون التكاثر بألف وجه.

(١) ترجمها السيّد هسنو من مقدّمة لوكريس (المؤلف).

## الفصل الثاني

### الزواجات

إن واجب الأب الطبيعي في إطعام أولاده أدى إلى تقرير الزواج الذي يُعَيَّن مَنْ هو مُلْزَمٌ بقضاء هذا الواجب، وكانت الشعوب<sup>(١)</sup> التي تكلَّم عنها بونبونيوس ميلاً لا تُعَيِّنُهُ إِلَّا بِالْمُشَابَهَةِ؛ أمَّا لدى الشعوب المُتَمَدِّنة فالأب هو الذي قرَّرتُه القوانين بمراسم الزواج، لأنها وَجَدَتْ فيه الشَّخْصَ الذي تَبَحَثُ عَنْهُ، وهذا المُوجِبُ لدى الحَيَوَانَاتِ هو مِنَ الوَضْعِ مَا يُمَكِّنُ الأمَّ أَنْ تَقُومَ بِهِ، إِنَّهُ أَوْسَعُ مَدَى لَدَى الْآدَمِيِّينَ بِمَرَاكِجِلٍ، ذَلِكَ أَنَّ لِأَوْلَادِهِمْ عَقْلاً، لِكِنَّهُ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِمْ إِلَّا مِقْدَاراً مِقْدَاراً، فَلَا يَكْفِي إِطْعَامُهُمْ، بَلْ يَجِبُ تَوْجِيهُهُمْ أَيْضاً، وَهُمْ، وَإِنْ غَدَوْا قَادِرِينَ عَلَى الْعَيْشِ، لَا يَسْتَطِيعُونَ تَذْيِيرَ أَنْفُسِهِمْ، وَقَلَّمَا تُسَاعِدُ الْقِرَانَاتُ الْمُحَرَّمَةُ إِلَى تَكَاثُرِ الْجِنْسِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَبَ الْمُلْزَمَ إلْزَاماً طَبِيعِيّاً بِتَرْبِيَةِ الْأَوْلَادِ لَا يَكُونُ هُنَاكَ مُعَيِّناً عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَتَجِدُ الأمَّ، الَّتِي تَظَلُّ مُلْزَمَةً، أَلْفَ عَائِقٍ، تَجِدُهُ بِالْحَيَاءِ وَالنَّدَمِ وَعُسْرِ جِنْسِهَا وَقَسَاوَةِ الْقَوَانِينِ، وَتُعَوِّزُهَا الْوَسَائِلُ فِي مُعْظَمِ الْأَوْقَاتِ، وَلَا يَسْهُلُ عَلَى النِّسَاءِ الْخَاضِعَاتِ لِلْبَغَاءِ الْعَامِّ تَرْبِيَةَ أَوْلَادِهِنَّ، حَتَّى إِنْ مَشَاقُّ هَذِهِ التَّرْبِيَةِ تُنَاقِضُ حَالَهُنَّ، وَهُنَّ يَبْلُغْنَ مِنَ الْفَسَادِ مَا لَا يُمَكِّنُ مَعَهُ أَنْ يَكُنَّ مَوْضِعَ ثِقَّةِ الْقَوَانِينِ<sup>(٢)</sup>.

يُسْتَنْجَجُ مِنْ كُلِّ هَذَا أَنَّ الْعَفَافَ الْعَامَّ لَهُ صِلَةٌ طَبِيعِيَّةٌ بِتَكَاثُرِ الْجِنْسِ<sup>(٣)</sup>.

(١) الغرامانت.

(٢) باب ١، فصل ٨.

(٣) Pater est quem noptioe demonstrant.

(٣)

## الفصل الثالث

### وضع الأولاد

هُوَ الْعَقْلُ الَّذِي يَأْمُرُ فِي حَالِ الزَّوْاجِ أَنْ يَتَّبَعَ الْأَوْلَادُ وَضَعَ الْأَبِ وَإِلَّا  
فَالْعِنَايَةُ بِهِمْ لِلْأُمِّ<sup>(١)</sup>.

(١) ولذا يتبع الولد حال الأم دائماً تقريباً لدى الأم التي تشتمل على إماء.



## الفصل الرابع

### الأسر

إِنَّ مِنَ الْمُسْلِمِ بِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ تَقْرِيْبًا أَنْ تَتَّبَعَ الْمَرْأَةُ أُسْرَةَ الزَّوْجِ، وَعَكْسُ هَذَا مَا سُنَّ، مِنْ غَيْرِ مَحْذُورٍ، فِي فِرْمُوزَا<sup>(١)</sup> حَيْثُ يَذْهَبُ الزَّوْجُ لِتَأْلِيْفِ أُسْرَةِ الْمَرْأَةِ، وَيُسَاعِدُ هَذَا الْقَانُونُ، الَّذِي يُوطِّدُ الْأُسْرَةَ فِي سِلْسِلَةٍ مِنْ أَشْخَاصِ الْجِنْسِ عَيْنِهِ، عَلَى تَكَاثُرِ النَّوعِ الْبَشَرِيِّ بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْعَوَامِلِ الْأُولَى، وَالْأُسْرَةُ ضَرْبٌ مِنَ الْمُلْكِ، فَالرَّجُلُ الَّذِي لَدَيْهِ أَوْلَادٌ مِنَ الْجِنْسِ الَّذِي لَا تَدُومُ بِهِ يَكُونُ غَيْرَ رَاضٍ عَنْ عَدَمِ حِيَازَتِهِ جِنْسًا تَدُومُ بِهِ.

إِنَّ الْأَسْمَاءَ، الَّتِي تَمْنَحُ الرِّجَالَ فِكْرَةَ شَيْءٍ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَهْلِكَ كَمَا يُلَوِّحُ، تُوَجَّهِ إِلَى كُلِّ أُسْرَةٍ بِالرَّغْبَةِ فِي إِطَالَةِ دَوَامِهَا، وَمِنْ الشُّعُوبِ مَنْ تَمِيزُ الْأَسْمَاءَ فِيهَا الْأُسْرَ، وَمِنْهَا مَا لَا تَمِيزُ الْأَسْمَاءَ فِيهَا غَيْرَ الْأَشْخَاصِ، وَلَيْسَ هَذَا بِمُسْتَحْسَنٍ كَثِيرًا.

(١) الاب دو هالد جزء ١، صفحة ١٦٥.

## الفصل الخامس

### مُخْتَلِفُ مَرَاتِبِ النِّسَاءِ الشَّرْعِيَّاتِ

مِمَّا وَقَعَ أَحْيَانًا أَنْ قَالَتِ الْقَوَانِينُ وَالَّذِينَ بِقِرَانَاتٍ مَدَنِيَّةٍ عَدِيدَةٍ، وَذَلِكَ كَمَا عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ حَيْثُ لِلنِّسَاءِ مَرَاتِبُ مُخْتَلِفَةٌ، فَيُعْتَرَفُ بِالْأَوْلَادِ عَنْ وَلَادَةٍ فِي الْبَيْتِ أَوْ عَنْ عُقُودٍ مَدَنِيَّةٍ أَوْ حَتَّى عَنْ رِقِّ الْأُمِّ وَإِقْرَارٍ لَاحِقٍ مِنَ الْأَبِ، وَمِمَّا يُخَالِفُ الصَّوَابَ أَنْ يَعِيبَ الْقَانُونُ فِي الْأَوْلَادِ مَا أَرْتَضَاهُ فِي الْأَبِ، فَيَجِبُ، إِذَنْ، أَنْ يَرْتَهُ جَمِيعُ هَؤُلَاءِ الْأَوْلَادِ مَا لَمْ يَعْتَرِضْ ذَلِكَ بَعْضُ الْأَسْبَابِ الْخَاصَّةِ، كَمَا فِي الْيَابَانِ حَيْثُ لَا يَرِثُ غَيْرُ أَوْلَادِ الْمَرْأَةِ الَّتِي يَهْبُهَا الْعَاهِلُ، فَالسِّيَاسَةُ تَقْضِي هُنَاكَ أَلَّا تَكُونَ الْأَمْوَالُ الَّتِي يُنْعَمُ بِهَا الْعَاهِلُ مُوزَّعَةً كَثِيرًا لِأَنَّهَا خَاضِعَةٌ لِمَنْفَعَةٍ كَمَا كَانَتْ إِقْطَاعَاتِنَا فِيمَا مَضَى.

هناك بلادٌ تَتَمَتَّعُ الْمَرْأَةُ الشَّرْعِيَّةُ فِي الْبَيْتِ مِنْهَا بِكَرَامَةٍ كَالَّتِي تَتَمَتَّعُ بِهَا الْمَرْأَةُ الْوَحِيدَةُ فِي أَقَالِيْمِنَا تَقْرِيْبًا، وَهُنَاكَ يُعَدُّ أَوْلَادُ السَّرَارِيِّ كَأَنَّهُمْ مِنَ الْمَرْأَةِ الْأُولَى، وَهَذَا مَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي الصِّينِ، وَلَيْسَ الْأَخْتِرَامُ الْبَنَوِيُّ<sup>(١)</sup> وَالْقِيَامُ بِشَعَائِرِ حِدَادٍ شَاقٍّ أَمْرَيْنِ وَاجِبَيْنِ لِلْأُمِّ الطَّبِيعِيَّةِ، بَلْ لِلْأُمِّ الَّتِي يَمْنَحُهَا الْقَانُونُ، وَيَعْدُو الْأَوْلَادُ النُّعْلَاءُ غَيْرَ مَوْجُودِينَ بِفَضْلِ هَذِهِ الْخَيْلَةِ<sup>(٢)</sup>، وَيُرَى فِي الْبِلَادِ الَّتِي لَا مَكَانَ لِهَذِهِ الْخَيْلَةِ أَنَّ الْقَانُونَ الَّذِي يَجْعَلُ أَوْلَادَ السَّرَارِيِّ شَرْعِيِّينَ قَانُونٌ أَقْتِسَارِيٌّ، وَذَلِكَ لِأَنَّ مُعْظَمَ الْأُمَّةِ هُوَ الَّذِي يَكُونُ قَدْ عِيبَ بِالْقَانُونِ، وَكَذَلِكَ لَا

(١) الأب دوهالد، جزء ٢، صفحة ١٢١.

(٢) يَفَرِّقُ بَيْنَ كِبَرِيَّاتِ النِّسَاءِ وَصَغِيرَاتِهِنَّ، أَيْ بَيْنَ الشَّرْعِيَّاتِ مِنْهُنَّ وَغَيْرِ الشَّرْعِيَّاتِ، وَلَكِنْ لَيْسَ هُنَاكَ مِثْلُ هَذَا التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْأَوْلَادِ، «وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ الْإِمْبَرَاطُورِيَّةِ الْأَعْظَمِ»، كَمَا قِيلَ فِي كِتَابِ صِينِي عَنِ الْأَخْلَاقِ، تَرْجُمَةُ الْأَبِ نَفْسَهُ، صَفْحَةُ ١٤٠.

مَكَانَ لِلْحَدِيثِ عَنِ الْأَوْلَادِ النَّعْلَاءِ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ، فَمَا فِيهَا مِنْ فَضْلٍ بَيْنَ النِّسَاءِ  
وَمِنْ سِيَّاحٍ وَخُضَيَّانٍ وَمِزْلَاجٍ يَجْعَلُ الْأَمْرَ مِنَ الصُّعُوبَةِ مَا يَرَى الْقَانُونُ مَعَهُ  
تَعَدُّرَهُ، ثُمَّ إِنَّ الْحُسَامَ عَيْنَهُ يَسْتَأْصِلُ الْأُمَّ وَالْوَلَدَ.

## الفصل السادس

### النُّعْلَاءُ فِي مُخْتَلَفِ الْحُكُومَاتِ

لا يُعْرِفُ أَبْنَاءُ الزَّنا، إِذَنْ، فِي الْبِلَادِ الَّتِي تُبَيِّحُ تَعَدُّدَ الزَّوْجَاتِ، فَهُمْ يُعْرِفُونَ فِي الْبُلْدَانِ الَّتِي يَقُولُ قَانُونُهَا بِالْاِقْتِصَارِ عَلَى زَوْجَةٍ وَاحِدَةٍ، وَقَدْ وَجَبَ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ أَنْ يُعَابَ التَّسْرِي، وَأَنْ يُعَابَ الْاِبْنَاءُ الَّذِينَ يُوَلَّدُونَ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ النُّعْلَاءُ فِي الْجُمْهُورِيَّاتِ، الَّتِي تَقْضِي الضَّرُورَةَ بِأَنْ تَكُونَ الْأَخْلَاقُ فِيهَا نَقِيَّةً، مَمْقُوتِينَ أَكْثَرَ مِمَّا فِي الْمَلَكِيَّاتِ، وَمِنْ الْمُحْتَمَلِ أَنْ يَكُونَ قَدْ اتَّخَذَ فِي رُومَةِ مِنَ التَّدَابِيرِ ضِدَّهُمْ مَا هُوَ قَاسٍ جَدًّا، وَلَكِنْ بِمَا أَنَّ النُّظْمَ الْقَدِيمَةَ قَضَتْ بِزَوَاجِ جَمِيعِ الْأَهْلِيْنَ، وَبِمَا أَنَّ الزَّوْجَاتِ لُطْفَتْ بِإِبَاحَةِ الرَّدِّ أَوْ الطَّلَاقِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ غَيْرُ الْأَخْلَاقِ الْفَاسِدَةِ جَدًّا مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَى التَّسْرِي، وَمِمَّا يَجِبُ أَنْ يُلَاحَظَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَتْ صِفَةُ الْمُواطِنِ عَظِيمَةً فِي الدِّيمَقْرَاطِيَّاتِ وَمُنْطَوِيَّةً عَلَى السُّلْطَانِ الْبَالِغِ فَكَانَتْ تُسَنُّ فِيهَا غَالِبًا قَوَانِينُ تَتَنَاولُ وَضْعَ النُّعْلَاءِ هِيَ أَقْلُ صِلَةٍ بِوَضْعِهِمْ وَبِأَمْرِ الزَّوْاجِ وَصِدْقِهِ مِمَّا بِنِظَامِ الْجُمْهُورِيَّةِ الْخَاصِّ، وَهَكَذَا فَإِنَّ الشَّعْبَ عَدَّ النُّعْلَاءَ مِنَ الْمُواطِنِينَ<sup>(١)</sup> أَحْيَانًا لَكِي يَزِيدَ سُلْطَانُهُ تَجَاهَ الْعِظَمَاءِ، وَهَكَذَا فَإِنَّ الشَّعْبَ فِي أَثِينَةِ حَذَفَ النُّعْلَاءَ مِنْ عِدَادِ الْمُواطِنِينَ لِتَكُونَ لَهُ أَعْظَمُ حِصَّةٍ فِي الْبَرِّ الَّذِي أَرْسَلَهُ إِلَيْهِ مَلِكٌ مُضَرٌّ، وَنَعْلَمُ مِنْ أَرِسْطُو<sup>(٢)</sup> أَخِيرًا أَنَّ النُّعْلَاءَ يَرِثُونَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمُدُنِ عِنْدَمَا لَا تَحْتَوِي عَدَدًا كَافِيًا مِنَ الْمُواطِنِينَ وَأَنَّهُمْ لَا يَرِثُونَ عِنْدَ أَشْتِمَالِهَا عَلَى عَدَدٍ كَافٍ مِنَ الْمُواطِنِينَ .

(١) أنظر إلى أرسطو، السياسة، باب ٦، فصل ٤.

(٢) المصدر نفسه، باب ٣، فصل ٣.

## الفصل السابع

### مُوافقة الآباء على الزواج

تَقُومُ مُوَافَقَةُ الْآبَاءِ عَلَى سُلْطَانِهِمْ، أَيْ عَلَى حَقِّ تَمَلُّكِهِمْ، وَتَقُومُ أَيْضاً عَلَى حُبِّهِمْ وَعَقْلِهِمْ وَعَلَى تَرَدُّدِ ذَهْنِ أَوْلَادِهِمْ الَّذِينَ تَجْعَلُهُمْ سِنُّهُمْ فِي حَالٍ مِنَ الْجَهَالَةِ وَتَجْعَلُهُمْ أَهْوَاؤُهُمْ فِي حَالٍ مِنَ الثَّمَلِ، وَقَدْ تَكُونُ فِي الْجُمْهُورِيَّاتِ الصَّغِيرَةِ، أَوْ النُّظُمِ الْغَرِيبَةِ الَّتِي تَكَلِّمُنَا عَنْهَا، قَوَانِينُ تَمْنَحُ الْحُكَّامَ رَقَابَةً عَلَى زَوَاجَاتِ أَوْلَادِ الْمَوَاطِنِينَ، رَقَابَةً كَالَّتِي أَنْعَمَتِ الطَّبِيعَةُ بِهَا عَلَى الْآبَاءِ، وَيُمْكِنُ حُبَّ الْخَيْرِ الْعَامِّ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ بِالْغَا مِنْ الْحَدِّ مَا يُسَاوِي كُلَّ حُبٍّ آخَرَ يَزِيدُ عَلَيْهِ، وَهَكَذَا كَانَ أَفْلَاطُونُ يُرِيدُ أَنْ يُنْظِمَ الْحُكَّامُ الزَّوَاجَاتِ، وَقَدْ وَجَّهَهَا الْحُكَّامُ الْإِسْپَارْطِيُّونَ، بَيِّنَ أَنْ عَلَى الْآبَاءِ فِي النُّظُمِ الْعَادِيَّةِ أَنْ يُزَوِّجُوا أَوْلَادَهُمْ، وَيَكُونَ لَدَيْهِمْ مِنَ الرُّوِيَّةِ فِي هَذِهِ النَّاحِيَةِ مَا يَفُوقُ كُلَّ رَوِيَّةٍ فِي كُلِّ وَقْتٍ، وَتَمْنَحُ الطَّبِيعَةُ الْآبَاءَ رَغْبَةً مَنَحِ أَوْلَادِهِمْ وَارِثِينَ لَا يَكَادُ الْآبَاءُ يَشْعُرُونَ بِهَا لِأَنْفُسِهِمْ، وَهَمُ يَجِدُونَ فِي مُخْتَلِفِ دَرَجاتِ التَّنَاسُلِ أَنََّّهُمْ يَتَقَدَّمُونَ نَحْوَ الْمُسْتَقْبَلِ رُوَيْدًا رُوَيْدًا، وَلَكِنْ مَا يَكُونُ الْحَالُ إِذَا مَا بَلَغَ الْجَوْرُ وَالْبُخْلُ حَدَّ اغْتِصَابِ سُلْطَانِ الْآبَاءِ؟ وَلَنَسْتَمِيعَ إِلَى ثُومَا غَاجِ<sup>(١)</sup> حَوْلَ سُلُوكِ الْإِسْپَانِ فِي الْهِنْدِ:

«تَقْتَضِي زِيَادَةُ عَدَدِ مَنْ يُؤَدُّونَ الْجِزْيَةَ زَوَاجَ جَمِيعِ الْهِنْدُودِ الَّذِينَ يَبْلُغُونَ الْخَامِسَةَ عَشْرَةَ مِنْ سِنِّيهِمْ، حَتَّى إِنَّهُ جُعِلَ وَقْتُ زَوَاجِ الذُّكُورِ مِنَ الْهِنْدُودِ فِي الرَّابِعَةِ عَشْرَةَ، وَوَقْتُ زَوَاجِ الْبَنَاتِ فِي الثَّالِثَةِ عَشْرَةَ مِنَ السَّنِّ، وَيُسْتَنْدُ إِلَى قَانُونِ

(١) «رحلة ثوما غاج»، صفحة ١٧١.



يُنْصَحُ عَلَى إِمْكَانِ قِيَامِ الذِّكَاةِ مَقَامَ السَّنِّ، وَقَدْ أَبْصَرَ إِيْتِيَانِ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ  
التَّعْدَادَاتِ فَقَالَ: «كَانَ هَذَا أَمْرًا مُخْزِيًّا»، وَهَكَذَا لَا يَزَالُ الْهُنُودُ عَبِيدًا فِي الْعَمَلِ  
الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَكْثَرَ الْأَعْمَالِ حُرِّيَّةً فِي الْعَالَمِ.

## الفصل الثامن

### مواصلة الموضوع نفسه

يُسيء البنات في إنكلترة، غالباً، استعمال القانون ليتزوّجن وفق هواهن من غير استشارة آبائهن، ولا أعلم هل يُغضى عن هذه العادة هنالك أكثر مما في الأمكنة الأخرى، وذلك لأن القوانين هنالك لا تقول بالعزوبة الرهبانية فلا يكون للبنات ما يتخذنه غير حال الزواج فلا يرفضنه، وأما في فرنسة، حيث تستقر الرهبانية، فإن للبنات، على العكس، وسيلة العزوبة في كل حين، ويكون القانون الذي يأمرهن بانتظار موافقة الآباء أكثر ملاءمة، وعلى ذلك تكون العادة في إيطالية وإسبانية أقل العادات صواباً، إذ إن الرهبانية مستقرة هناك ويمكن الزواج فيهما من غير موافقة الآباء.

## الفصل التاسع

### البنات

إِنَّ الْبَنَاتِ اللَّائِي لَا يُقَدَّنَ إِلَى الْمَلَاذِّ وَالْحُرِّيَّةِ بغيرِ الزَّوْاجِ، وَاللَّائِي لَهُنَّ عَقْلٌ لَا يَجْرُؤُ عَلَى التَّفْكِيرِ، وَقُوَادٌّ لَا يَجْرُؤُ عَلَى الشُّعُورِ، وَعُيُونٌ لَا تَجْرُؤُ عَلَى الرُّؤْيَا، وَأَذَانٌ لَا تَجْرُؤُ عَلَى السَّمَاعِ، وَاللَّائِي لَا يَمْتَلِنَ إِلَّا لِيُظْهَرْنَ بِلَهَاوَاتٍ، وَاللَّائِي يُحَكَّمُ عَلَيْهِنَّ، دَائِمًا، بِالتُّرَّهَاتِ وَالْأَوَامِرِ يُحْمَلْنَ عَلَى الزَّوْاجِ بِمَا فِيهِ الْكِفَايَةُ، فَيَجِبُ تَشْجِيعُ الشَّبَابِ عَلَى ذَلِكَ.

## الفصل العاشر

### الذي يحمل على الزواج

يَقَعُ زَوَاجٌ فِي كُلِّ مَكَانٍ يُوجَدُ فِيهِ مَحَلٌّ يُمَكِّنُ أَنْ يَعِيشَ فِيهِ شَخْصَانِ عَيْشاً هَيِّئاً، وَتَحْمِلُ الطَّبِيعَةُ إِلَى ذَلِكَ بِمَا فِيهِ الْكِفَايَةُ إِذَا لَمْ يَغْتَرِضْهَا ضِيقُ الْعَيْشِ، وَتَتَنَاسَلُ الشُّعُوبُ النَّاشِئَةُ وَتَنْمُو كَثِيراً، وَمِنْ ضَنْكِ الْحَيَاةِ أَنْ تَعِيشَ عَزَباً فِي بِلَادِهَا، بَيْنَمَا مِنْ رَخَائِهَا أَنْ تَكُونَ ذَا وَلَدٍ كَثِيرٍ، وَيَحْدُثُ الْعَكْسُ عِنْدَمَا تَكُونُ الْأُمَّةُ قَدْ تَكَوَّنَتْ.

## الفصل الحادي عشر

### قسوة الحكومة

يَكْثُرُ الْوُلْدُ لِمَنْ لَا يَمْلِكُونَ شَيْئاً، كَالسَّائِلِينَ، ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ فِي مِثْلِ حَالِ الشُّعُوبِ النَّاشِئَةِ، فَلَا يُكَلِّفُ الْآبَ شَيْئاً إِنْعَامُهُ بِحِرْفَتِهِ عَلَى أَوْلَادِهِ الَّذِينَ هُمْ آتٍ لِهَذِهِ الْحِرْفَةِ بِوِلَادَتِهِمْ أَيْضاً، وَيَتَكَاثَرُ هَؤُلَاءِ الْآدَمِيُّونَ فِي بَلَدٍ غَنِيٍّ أَوْ مَأْخُوذٍ بِالْخِرَافَاتِ لِأَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُمْ أَعْبَاءُ الْمُجْتَمَعِ، بَلْ إِنَّهُمْ أَعْبَاءُ عَلَيْهِ، غَيْرَ أَنَّ الْأَشْخَاصَ الَّذِينَ هُمْ فَقَرَاءٌ لَأَنَّهُمْ يَعِيشُونَ فِي حُكُومَةٍ قَاسِيَةٍ، وَالَّذِينَ يَرَوْنَ حَقْلَهُمْ وَسَبِيلَهُ لِلظُّلْمِ أَكْثَرَ مِمَّا هُوَ آسَاسٌ لِمَعَاشِهِمْ، أَقُولُ إِنَّ هَؤُلَاءِ النَّاسَ يُنْجَبُونَ قَلِيلاً، حَتَّى إِنَّهُمْ لَا يَمْلِكُونَ غِذَاءَهُمْ، فَكَيْفَ يُمَكِّنُ أَنْ يُفَكَّرُوا فِي تَقْسِيمِهِ؟ وَهَمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ الْعِنَايَةَ بِأَنْفُسِهِمْ فِي أَمْرَاضِهِمْ، فَكَيْفَ يَقْدِرُونَ عَلَى تَنْشِئَةِ صِبَاغٍ هُمْ فِي مَرَضٍ مُسْتَمِرٍّ، أَيْ فِي دَوْرِ الطُّفُولَةِ؟

إِنَّ يُسَرَ الْكَلَامِ وَالْعَجَزَ عَنِ التَّمَحِيصِ هُمَا اللَّذَانِ حَفَزَا إِلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الرِّعَايَا كُلَّمَا كَانُوا فَقَرَاءً كَانَتِ الْأُسْرُ أَكْثَرَ عَدَدًا، وَإِنَّ الْكَاهِلَ كُلَّمَا أُثْقِلَ بِالضَّرَائِبِ اسْتَعَدَّ لِدَفْعِهَا، فَهَاتَانِ السُّفْسَطَتَانِ هُمَا اللَّتَانِ أَضَاعَتَا الْمَلَكَاتِ، وَهُمَا اللَّتَانِ سَتُضِيعَانِيهَا إِلَى الْأَبَدِ، وَقَدْ تُؤَدِّي قَسْوَةُ الْحُكُومَةِ إِلَى حَدٍّ يُقْضَى عِنْدَهُ عَلَى الْمَشَاعِيرِ الطَّبِيعِيَّةِ بِالْمَشَاعِيرِ الطَّبِيعِيَّةِ نَفْسِهَا، أَوْ لَمْ يُجْهَظْ نِسَاءُ أَمْرِيكَ<sup>(١)</sup> لِكَيْلَا يَكُونَ لِأَوْلَادِهِنَّ سَادَةٌ بِالْغَوِ الْقَسْوَةِ؟

(١) «رحلة توما غاج» صفحة ٥٨.



## الفصل الثاني عشر

### عَدَدُ الإِنَاثِ وَالذُّكُورِ

#### فِي مُخْتَلَفِ الْبِلَادِ

كُنْتُ قَدْ قُلْتُ<sup>(١)</sup>: إِنَّهُ يُوَلَّدُ ذُكُورٌ فِي أَوْرِبَةِ أَكْثَرُ مِمَّا يُوَلَّدُ إِنَاثٌ، وَمِمَّا لُوحِظَ أَنَّهُ كَانَ يُوَلَّدُ مِنَ الْإِنَاثِ فِي الْيَابَانِ<sup>(٢)</sup> أَكْثَرُ قَلِيلاً مِمَّنْ يُوَلَّدُ مِنَ الذُّكُورِ، وَتُسَوَّى الْأُمُورُ، فَإِذَا فِي الْيَابَانِ نِسَاءً أَكْثَرُ نَسْلاً مِمَّا فِي أَوْرِبَةِ، وَبِالْتَّالِي شَعْبٌ أَكْثَرُ، وَجَاءَ فِي بَعْضِ كُتُبِ الرُّحَلَةِ<sup>(٣)</sup> أَنَّ فِي بَنْتَامَ عَشَرَ إِنَاثٍ فِي مُقَابِلِ ذَكَرٍ وَاحِدٍ، فَتَفَاوُتٌ مِثْلُ هَذَا يَكُونُ مُفْرِطاً إِذْ يَجْعَلُ عَدَدَ الْأَسْرِ هُنَاكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى عَدَدِهَا فِي الْأَقَالِيمِ الْأُخْرَى وَاحِداً فِي مُقَابِلِ خَمْسَةِ وَنِصْفٍ، أَجَلٌ، قَدْ تَكُونُ الْأَسْرُ فِيهَا أَكْبَرَ بِالْحَقِيقَةِ، غَيْرَ أَنَّ هُنَاكَ قَلِيلاً مِنَ النَّاسِ مَنْ يَكُونُونَ عَلَى يُسْرِ يُمْكِنُهُمْ مِنْ تَأْمِينِ الْعَيْشِ لِأُسْرَةٍ بِالْغَةِ تِلْكَ الضَّخَامَةِ.

(١) فِي الْفَصْلِ الرَّابِعِ مِنَ الْبَابِ السَّادِسِ عَشَرَ.

(٢) أَنْظِرْ إِلَى كَنْبَرِ الذِّي يَذْكَرُ إِحْصَاءَ لِمَيَاكُو.

(٣) «مَجْمُوعَةُ الرِّحَالِاتِ الَّتِي انْتَفَعَ بِهَا فِي تَأْسِيسِ شَرَكَةِ الْهِنْدِ»، جُزْء ١، صَفْحَةُ ٣٤٧.

## الفصل الثالث عشر

### مرافئ البحر

هناك رجالٌ أقلُّ من النساء في مرافئ البحر حيث يكون الرجلُ عرضةً لألفِ خطرٍ فيذهبونَ ليموتوا أو يعيشوا في أقاليم قاصية، ويرى فيها، مع ذلك، أولادٌ أكثرُ مما في الأماكن الأخرى. إنَّ هذا ينشأ عن سهولة العيش، ولعلَّ الأجزاء الزيتية من السمك أصلح لتقديم تلك المادة النافعة للنسل، وقد تكون عاملاً من عوامل هذا العدد من الشعب الذي لا يخصى في اليابان<sup>(١)</sup> والصين<sup>(٢)</sup> حيث لا يقوم العيش على غير السمك<sup>(٣)</sup> تقريباً، وإذا كان الأمر كذلك فإنَّ بعض قواعد الرهبانية التي تحمِلُ على العيش من السمك يكون مخالفاً لروح المشرع نفسه.

(١) تُولف اليابان من جزائر، وتشتمل على سواحل كثيرة، وهي ذات بحر كثير السمك.

(٢) تطفح الصين بالجدول.

(٣) أنظر إلى الأب دوهالد، جزء ٢، صفحة ١٣٠ و صفحة ١٤٢ وما بعدها.

## الفصل الرابع عشر

### إنتاج الأرض الذي يستلزم عدداً من الأدميين

بلاد المَرَاعِي مأهولة قليلاً، وذلك لأن قليلاً من الناس من يجدون عملاً فيها، وتشغل حقول البر أناساً أكثر عدداً، أما كروم العنب فتشغل أكثر بمرأجل، ويشتكى في إنكلترا<sup>(١)</sup>، غالباً، من كون زيادة المَرَاعِي تقلل عدد الأهلين، ويلاحظ في فرنسا كون زيادة الكروم من العوامل العظيمة في زيادة الناس، وتماز بلاد مناجم الفحم التي تُنتج مواداً صالحة للإحراق، من غيرها بعدم احتياجها إلى الغاب وبإمكان زراعة جميع أراضيها، وتحتاج الأماكن التي تُنبث الأرز إلى أعمال عظيمة لإدارة المياه، فيمكن أن يعمل فيها أناس كثيرون، ثم إنه يحتاج فيها إلى حقول لتدارك قوت الأسرة أقل مما في الأماكن التي تُنتج حبوباً أخرى، ثم إن الأرض التي تُتخذ لإطعام الحيوانات في مكان آخر يُنتفع بها، حالاً، هنالك لقوت الأدميين، وما تقوم به الحيوانات من عمل في مكان آخر يقوم الناس به هنالك، فتكون زراعة الأراضي مضمناً واسعاً للأدميين.

(١) قال بورنه: وجد معظم مالكي الأراضي فائدة أكثر في بيع صوفهم ممّا في بيع برهم فأغلقوا ما يملكون، فثار الشعب الذي كان يموت جوعاً، واقترح قانون خاص بالحقول، حتى إن الملك الشاب علّق على ذلك فوضعت إعلانات ضدّ من يغلقون أراضيهم، «خلاصة تاريخ الإصلاح»، صفحة ٤٤ و صفحة ٨٣.

## الفصل الخامس عشر

### عدد السكان بالنسبة إلى الصناعة عامة

إذا ما وُجدَ قانونٌ زِرَاعِيٌّ وقُسمَتِ الأَرْضِي إلى أَقسامٍ مُتَسَاوِيَةٍ أَمَكَنَ البِلَادَ أَنْ تَكُونَ مَأْهُولَةً كَثِيرًا وَإِنْ أَشْتَمَلَتْ عَلَى صِنَاعَةٍ قَلِيلَةٍ، ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مُوَاطِنٍ يَجِدُ فِي عَمَلِ أَرْضِهِ مَا يَكْفِي لِغِذَائِهِ، وَأَنَّ جَمِيعَ المُوَاطِنِينَ يَسْتَهْلِكُونَ جَمِيعَ ثَمَرَاتِ البِلَادِ، وَهَذَا مَا كَانَ فِي بَعْضِ الجُمهُورِيَّاتِ القَدِيمَةِ؛ أَمَّا فِي دَوْلَانَا الْحَاضِرَةِ، حَيْثُ الأَرْضِي مُوزَعَةٌ تَوَازِعًا مُتَفَاوِتًا جِدًّا، فَهِيَ تُنتِجُ مِنَ الثَّمَارِ أَكْثَرَ مِمَّا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَهْلِكَهُ زَارِعُوهَا، وَهِيَ إِذَا مَا أَهْمِلَتْ الصَّنَاعَةَ فِيهَا وَلَمْ يُغْنِ بغيرِ الزَّرَاعَةِ تَعْدَرُ عَمُرُ البَلَدِ، وَبِمَا أَنَّ لِمَنْ يَزْرَعُونَ، أَوْ يَحْمِلُونَ عَلَى الزَّرَاعَةِ، مِنَ الثَّمَارِ مَا يَزِيدُ عَلَى المَطْلُوبِ فَلَمْ يَعُدْ هُنَاكَ مَا يَدْعُوهُمْ إِلَى العَمَلِ فِي العامِ القَادِمِ، ذَلِكَ أَنَّ الثَّمَارَ لَا تُسْتَهْلَكُ مِنْ قَبْلِ ذَوِي البِطَالَةِ مُطْلَقًا، إِذْ لَا يَمْلِكُ هَؤُلَاءِ ثَمَنَهَا، وَلِذَلِكَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ هُنَاكَ صِنَاعَةٌ لِتَسْهَلَكَ الثَّمَارُ مِنْ قَبْلِ الفَلَاحِينَ والصُّنَّاعِ، وَالخُلَاصَةُ أَنَّ هَذِهِ الدُّوَلُ مُضْطَرَّةٌ إِلَى أَنْ يَزْرَعَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فَوْقَ حَاجَاتِهِمْ، وَلِذَا وَجَبَ أَنْ يُبَذَرَ فِي نُفُوسِهِمْ رَغْبَةٌ فِي حِيَاةٍ مَا يَفِيضُ، وَلَكِنْ لَيْسَ غَيْرُ أَرْبَابِ الصَّنَاعَةِ مَنْ يَبْذُرُ ذَلِكَ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الآلَاتُ الَّتِي تَهْدِفُ إِلَى اخْتِصَارِ الصَّنْعَةِ مَفِيدَةً دَائِمًا، فَإِذَا كَانَ المَصْنُوعُ مُعْتَدِلَ الثَّمَنِ وَيُلَاقِي مَنْ يَبْتَاعُهُ وَمَنْ صَنَعَهُ عَلَى السَّوَاءِ فَإِنَّ الآلَاتِ الَّتِي تُبَسِّطُ صُنْعَهُ، أَيْ الَّتِي تَنْقُصُ عَدَدَ العَمَالِ، تَكُونُ ضَارَّةً، وَلَوْ لَمْ تَنْشِئِ المَطَايِينُ المَائِيَّةُ فِي كُلِّ مَكَانٍ لَمَّا وَثِقَتْ بِمَا يُقَالُ عَنْ فَائِدَتِهَا، لِأَنَّهَا أَرَاخَتْ مَا لَا يُخْصَى مِنَ الذُّرْعَانِ وَأَدَّتْ إِلَى جِزْمَانٍ كَثِيرٍ مِنَ الأَدَمِيِّينَ أَسْتَعْمَالَ المِيَاهِ وَأَضَاعَتْ خِصْبَ كَثِيرٍ مِنَ الأَرْضِي.

## الفصل السادس عشر

### نَظَرُ الْمُشْتَرِعِ حَوْلَ تَكَاثُرِ النُّوعِ

تَتَوَقَّفُ النُّظْمُ حَوْلَ عَدَدِ الْأَهْلِيْنَ عَلَى الْأَحْوَالِ كَثِيراً، فَهُنَاكَ بِلَادٌ صَنَعَتِ الطَّبِيعَةُ فِيهَا كُلَّ شَيْءٍ، فَلَيْسَ عَلَى الْمُشْتَرِعِ أَنْ يَصْنَعَ شَيْئاً فِيهَا، وَمَا الْفَائِدَةُ مِنَ الْحَضَرِ بِالْقَوَانِينِ عَلَى التَّكَاثُرِ إِذَا كَانَ خِصْبُ الْإِقْلِيمِ يُؤَدِّي إِلَى مَا يَكْفِي مِنَ الْأَدَمِيِّينَ ؟ وَيَكُونُ الْإِقْلِيمُ أَنْفَعٌ مِنَ الْأَرْضِ أَحْيَاناً، فَالشَّعْبُ يَتَكَاثَرُ هُنَاكَ وَالْمَجَاعَاتُ تُهْلِكُهُ، وَهَذِهِ هِيَ حَالُ الصِّينِ، فَالْأَبُ يَبِيعُ بَنَاتِهِ هُنَاكَ وَيُهْمِلُ أَوْلَادَهُ، وَتُسْفِرُ الْعِلَلُ نَفْسُهَا فِي تُونْكِين<sup>(١)</sup> عَنِ الْمَعْلُولَاتِ نَفْسِهَا، وَلَا ضَرُورَةَ إِلَى الذَّهَابِ لِلْبَحْثِ عَنْ فِكْرَةٍ<sup>(٢)</sup> التَّنَاسُخِ مِنْ أَجْلِ هَذَا كَمَا فَعَلَ سَائِحُو الْعَرَبِ الَّذِينَ قَصَّ عَلَيْنَا رُئُودَ خَبَرِ رِخْلَتِهِمْ، وَأَوْجَبَتِ الْأَسْبَابُ عَيْنُهَا فِي جَزِيرَةِ فَرْمُوزَا<sup>(٣)</sup> عَدَمَ إِبَاحَةِ الدِّينِ لِلنِّسَاءِ وَوَضَعَ أَوْلَادَ قَبْلِ بُلُوغِهِنَّ خَمْساً وَثَلَاثِينَ سَنَةً مِنْ عُمْرِهِنَّ، فَإِذَا مَا حَمَلْنَ قَبْلَ هَذِهِ السَّنِ دَاسَتِ الْكَاهِنَةُ بَطْنَهُنَّ وَحَمَلَتْهُنَّ عَلَى الْإِجْهَاضِ.

(١) «رحلات» دانيير، جزء ٢، صفحة ٤١.

(٢) صفحة ١٦٧.

(٣) أنظر إلى مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند، جزء ٥، قسم ١، صفحة ١٨٢ و صفحة ١٨٨.



## الفصل السابع عشر

### بلاد اليونان وعدد سكانها

إن طبيعة الحكومة في بلاد اليونان أدت إلى هذه النتيجة الناشئة عن عِلل فزيوية في بعض بلاد الشرق، وكان الأغارقة أمة عظيمة مؤلفة من مدُن لكل واحدة منها حكومتها وقوانينها، ولم تكن هذه المدُن أكثر فتحاً من مدُن سويسرة وهولنדה وألمانية في الوقت الحاضر، وكان المشترع في كل جمهورية يهدف إلى سعادة المواطنين في الداخل وتيْلهم من القوة في الخارج ما لا يقل عن قوة المدُن المجاورة<sup>(١)</sup>، وكان يسهل، مع أرض صغيرة ورغد كثير، أن يزيد عدد المواطنين فيصبح عبثاً عليها، ولم ينفك<sup>(٢)</sup> هؤلاء ينشئون، أيضاً، مستعمرات ويبيعون أنفسهم للحرب كما يفعل السويسريون في أيامنا، فلم يهمل شيء مما يمكن أن يحول دون كثرة الأولاد إلى الغاية، وكان عند الأغارقة جمهوريات ذات نظام غريب، وكانت الشعوب المفهورة ملزمة بتموين المواطنين فيقات الإسبارطيون من قبل الإيلوت، ويقات الأقرطشيون من قبل البريسييين، ويقات التساليون من قبل البنست، وما كان هناك غير قليل من الأحرار ليقدّم العبيد القوت إليهم، واليوم نقول: إنه يجب تحديد عدد الكتائب النظامية، والواقع أن إسبارطة كانت جيشاً يؤمنه فلاخون، فكان يجب تحديد هذا الجيش إذن، وإلا لبلغ الأحرار الذين كانت لهم جميع منافع المجتمع من الكثرة ما لا يخصيه عد ولازهيق الزراع، ولذا كان سياسيو الأغارقة يُعنون

(١) من حيث القيمة والنظام والتّمرينات العسكرية.

(٢) وهذا ما كان يصنعه الغوليون الذين كانوا في مثل تلك الحال.

بِتَنْظِيمِ عَدَدِ الْمُوَاطِنِينَ عَلَى الْخُصُوصِ، فَقَدْ عَيَّنَهُ أَفْلَاطُونُ<sup>(١)</sup> ب ٥٠٤٠، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يُوقَفَ، أَوْ أَنْ يُشَجَّعَ عَلَى الْإِنْتِشَارِ وَفَقَّ الْحَاجَّةَ، وَذَلِكَ بِالْفَخْرِ وَالْخَجَلِ وَتَحْذِيرِ الشُّيُوخِ وَهُوَ يُرِيدُ، أَيْضاً<sup>(٢)</sup>، أَنْ يُنْظَمَ عَدَدُ الزَّوَاجَاتِ بِحَيْثُ يُصْلِحُ الشَّعْبُ نَفْسَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُثْقَلَ الْجُمْهُورِيَّةُ، وَمِنْ قَوْلِ أَرِسْطُو<sup>(٣)</sup> أَنَّ قَانُونَ الْبِلَادِ إِذَا كَانَ يَحْظَرُ إِهْمَالَ الْأَوْلَادِ فَإِنَّ مِنَ الْوَاجِبِ تَحْدِيدَ عَدَدِ الْوِلَادَاتِ، وَإِذَا صَارَ لِلرَّجُلِ مِنَ الْأَوْلَادِ مَا يَزِيدُ عَلَى الْعَدَدِ الْمُحَدَّدِ بِالْقَانُونِ فَإِنَّهُ يَنْصَحُ<sup>(٤)</sup> بِحَمْلِ الْمَرْأَةِ عَلَى الْإِجْهَاضِ قَبْلَ أَنْ تَدِبَّ الْحَيَاةُ فِي الْجَنِينِ، وَمَا كَانَ يَتَّخِذُهُ الْأَقْرِبَشِيُّونَ مِنْ وَسِيلَةٍ مُخْجَلَةٍ لِمَنْعِ تَكَاثُرِ عَدَدِ الْأَوْلَادِ ذَكَرَهُ أَرِسْطُو، وَقَدْ شَعَرْتُ بِحَيَاءٍ هَائِلٍ عِنْدَمَا أَرَدْتُ رِوَايَتَهُ، وَيَقُولُ أَرِسْطُو<sup>(٥)</sup> أَيْضاً: إِنَّ مِنَ الْأَمَاكِينِ مَا يَجْعَلُ الْأَجَانِبَ أَوْ الثُّغَلَاءَ، أَوْ الَّذِينَ يُوَلَّدُونَ مِنْ أُمَّ مُوَاطِنَةٍ فَقَطُّ، مِنَ الْمُوَاطِنِينَ، وَلَكِنَّ هَذِهِ الْأَمَاكِينَ تَكْفُفُ عَنْ هَذَا عِنْدَمَا تُصْبِحُ مُشْتَمِلَةً عَلَى مَنْ يَكْفِي مِنَ الْمُوَاطِنِينَ، وَيُخْرِقُ هَمَجُ كَنَدَةِ أَسْرَاهُمْ، وَلَكِنَّهُمْ إِذَا مَا كَانَ عِنْدَهُمْ مِنَ الْأَكْوَاخِ الشَّاغِرَةِ مَا يُعْطُونَهُمْ إِيَّاهُ اعْتَرَفُوا بِأَنَّهُمْ مِنْ قَوْمِهِمْ، وَقَدْ افْتَرَضَ الْفَارِسُ پَتِي فِي حِسَابَاتِهِ أَنَّ الْإِنْسَانَ فِي إِنْكَلْتَرَةِ يُسَاوِي مَا يُبَاعُ بِهِ فِي الْجَزَائِرِ<sup>(٦)</sup>، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ هَذَا صَالِحاً لِغَيْرِ إِنْكَلْتَرَةِ، فَمِنَ الْبُلْدَانِ مَا لَا يُسَاوِي الْإِنْسَانُ فِيهِ شَيْئاً، وَمِنَ الْبُلْدَانِ مَا يُسَاوِي فِيهِ أَقَلٌّ مِنْ لَا شَيْءٍ.

(١) فِي قَوَانِينِهِ، بَاب ٥.

(٢) «الْجُمْهُورِيَّةُ»، بَاب ٥.

(٣) «السِّيَاسَةُ»، بَاب ٧، فَصْل ١٦.

(٤) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ.

(٥) «السِّيَاسَةُ»، بَاب ٣، فَصْل ٥.

(٦) سَتُون جَنِهَا أَسْتَرَلِيْتِيَّا.

## الفصل الثامن عشر

### حَالُ الشُّعُوبِ قَبْلَ الرُّومَانِ

كانت إيطالية وصقلية وآسية الصُّغرى وإسبانية والغول وجرمانية حافلةً بشُعبٍ صغيرةٍ وزاخرةٍ بالسُّكَّانِ كبلاد اليونان تقريباً، فلم تكن مُحتاجةً إلى قوانينٍ لزيادة عددهم.

## الفصل التاسع عشر

### إفقار العالم

غارت جميع هذه الجمهوريات الصغيرة في جمهورية كبيرة، فأبصر إفقار العالم مقداراً فمقداراً، ومن يرد معرفة ذلك فليُنظر إلى ما كانت عليه بلاد إيطالية واليونان قبل انتصارات الرومان وبعدها.

قال تيتوس ليفيوس<sup>(١)</sup>: «قد أسأل أين استطاع الفولسك أن يجدوا ما يكفي من الجنود ليحاربوا بعد أن كثرت انكساراتهم في الغالب، فكان لا بُد من وجود شعب لا يخصص عدده في تلك البقاع التي ليست اليوم غير صحراء لولا قبضة من الجنود وقبضة من عبيد الرومان»، وقال بلوتارك<sup>(٢)</sup>: «انقطعت هواتف الغيب لخراب الأماكن التي كانت تتكلم فيها، واليوم لا يكاد يوجد في بلاد اليونان ثلاثة آلاف من رجال الحرب».

قال إسترابون<sup>(٣)</sup>: «لن أصف الإمبر والأماكن المجاورة لها لأن هذه البلاد مقفرة تماماً، ويستمر هذا الإفقار الذي بدأ منذ زمن طويل فيجدد جنود الرومان معسكرهم في البيوت المثروقة»، ووجد علة هذا في بوليب الذي روى أن بولس إميلوس خرب سبعين مدينة في الإمبر بعد انتصاره وجلب منها ١٥٠٠٠٠ عبيد.

(١) باب ٦، فصل ١٢.

(٢) «آثار أدبية»: الهواتف التي انقطعت.

(٣) باب ٧، صفحة ٤٩٦.

## الفصل العشرون

### إضطرار الرومان إلى وضع قوانين لتكثير النوع

أباد الرومان أنفسهم بإبادتهم جميع الشعوب، وتعلموا بالعمل والجهد والصولة، كما يثلّم السلاح الذي يستعمل دائماً، ولا أتكلّم هنا عن عنايتهم بأن يفوزوا بمواطنين<sup>(١)</sup> كلّمّا فقدوا منهم، ولا عن الجمعيّات التي أسسوها، ولا عن حقوق المدينة التي منحوها، ولا عن مغرس المواطنين الواسع الذي وجدوه في عبيدهم، وإنّما أتكلّم عمّا فعلوه تعويضاً من الرجال، لا تداركاً لمن خسرهم من المواطنين، وبما أنّ هذا هو الشعب الذي عرف أحسن من أيّ شعب في العالم كيف يوفّق بين قوانينه ومقاصده فإنّ من المهمّ أن يبحث فيما صنّع من هذه الناحية.

(١) عالجت هذا في «تأملات حول أسباب عظمة الرومان»، فصل ٨٣ الخ.



## الفصل الحادي والعشرون

### قوانين الرومان لتكثير النفع

حاولت قوانين رومة القديمة، كثيراً، أن تحمّل الأهليين على الزواج، وغالباً ما وُضِعَ السُّنَاتُ وَالشُّعْبُ نُظْماً لِدَلِك، كَمَا قَالَ أَغُسْطُسُ فِي خُطْبَتِهِ الَّتِي رَوَاهَا دِيُون<sup>(١)</sup>، وَلَمْ يَسْتَطِعْ دِنِي دَلِيكَارَنَاس<sup>(٢)</sup> أَنْ يُصَدِّقَ أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ بَعْدَ هَلَاكِ الـ ٣٠٥ قَابِيّ الدِّينِ أَبَادَهُمُ الْفِيثِيُونَ، غَيْرُ وُلِدَ مِنْ هَذَا النُّسْلِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْقَانُونَ الْقَدِيمَ الَّذِي يَأْمُرُ كُلَّ مُوَاطِنٍ بِالزَّوْاجِ وَبِتَرْبِيَةِ جَمِيعِ أَوْلَادِهِ كَانَ مَعْمُولاً بِهِ<sup>(٣)</sup> آتِيْذٍ، وَكَانَ لِلرُّقَبَاءِ فَضْلاً عَنِ الْقَوَانِينِ، عَيَّنَ عَلَى الزَّوْاجَاتِ، فَكَانُوا يَدْعُونَ<sup>(٤)</sup> إِلَيْهَا وَفَقَّ أَحْتِيَاجَاتِ الْجُمْهُورِيَّةِ مُخْجَلِينَ مُزْهِبِينَ، وَقَدْ سَاعَدَتِ الْأَخْلَاقُ، الَّتِي أَخَذَتْ تَفْسُداً، عَلَى تَنْفِيرِ الْأَهْلِيْنَ مِنَ الزَّوْاجِ الَّذِي لَا يَنْطَوِي عَلَى غَيْرِ مَشَاقٍّ لِلَّذِينَ عَادُوا لَا يَشْعُرُونَ بِمَلَاذِ الطُّهْرِ، وَتِلْكَ هِيَ رُوحُ الْخُطْبَةِ<sup>(٥)</sup> الَّتِي وَجَّهَهَا مِثْلُوسُ نُومِيدِيكُوسُ إِلَى الشُّعْبِ فِي أَثْنَاءِ رَقَابَتِهِ، «فَلَوْ أَمَكَنَّ أَلَّا يَكُونَ عِنْدَنَا نِسَاءٌ مُطْلَقاً لَنَجُونا مِنْ هَذَا الدَّاءِ، وَلَكِنْ بِمَا أَنَّ الطَّبِيعَةَ قَضَتْ بِالْأُتْقَاضِ حَيَاةَ سَعَادَةٍ مَعَهُنَّ، وَبِتَعَذُّرِ الْبَقَاءِ مِنْ غَيْرِهِنَّ، فَإِنَّ مِنَ الْوَاجِبِ أَنْ نُعْنَى بِحِفْظِنَا أَكْثَرَ بِمَلَاذِنَا الْعَابِرَةِ».

(١) باب ٥٦.

(٢) باب ٢.

(٣) سنة ٢٧٧ رومانية.

(٤) أنظر إلى ما صنعوا من هذه الناحية، تيتوس ليفيوس، باب ٤٥، خلاصة تيتوس ليفيوس، باب ٥٩، أولوجل، باب ١، فصل ٦، فالير مكسيم، باب ٢، فصل ٩.

(٥) تجدها في أولوجل، باب ١، فصل ٦.

قَضَى الفسادُ على الرِّقَابَةِ التي أُنْشِئَتْ للقضاءِ على فسادِ الأخلاقِ، فلمَّا عمَّ هذا الفسادُ فَقَدَتِ الرِّقَابَةُ كُلَّ قُوَّةٍ<sup>(١)</sup>، وما وَقَعَ مِنْ فِتْنٍ أَهْلِيَّةٍ وحُكوماتٍ ثلاثِيَّةٍ وَمِنْ أَعْتِقَالَاتٍ وَإِبْعَادَاتٍ أَضْعَفَ رومةَ أَكْثَرَ مِمَّا أَضْعَفَتْهَا آيَةُ حَرْبٍ قَامَتْ بِهَا حَتَّى ذَلِكَ الْحِينِ، فَلَمْ يَبْقَ غَيْرُ قَلِيلٍ مِنَ الْأَهْلِيِّينَ<sup>(٢)</sup>، وَلَمْ تَكُنِ الْأَعْلِيَّةُ مُتَزَوِّجَةً. أَرَادَ قَيْصَرُ وَأَغُسْطُسُ تَدَارُكَ هَذَا الضَّرَرِ الْأَخِيرِ فَأَعَادَا الرِّقَابَةَ وَأَرَادَا<sup>(٣)</sup> أَنْ يَكُونَا رَقِيبَيْنِ أَيْضًا، وَوَضَعَا نَظْمًا كَثِيرَةً، فَأَنْعَمَ قَيْصَرُ<sup>(٤)</sup> بِجَوَائِزٍ عَلَى مَنْ هُمْ ذَوُو وَلَدٍ كَثِيرٍ، وَحَظَرَ<sup>(٥)</sup> عَلَى النِّسَاءِ اللَّائِي لَمْ يَبْلُغْنَ الْخَامِسَةَ وَالْأَرْبَعِينَ مِنْ سِنِيهِنَّ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُنَّ زَوْجٌ وَلَا وَلَدٌ، أَنْ يَلْبَسْنَ جَوَاهِرَ وَأَنْ يَتَّخِذْنَ هَوَاجِجَ، أَيْ إِنَّهُ أَتَّحَلَ مِنْهَا جَاءَ رَائِعًا فِي مُهَاجِمَةِ الْعُزُوبَةِ بِالزَّهْوِ، وَبَدَتْ قَوَانِينُ أَعُسْطُسِ<sup>(٦)</sup> أَكْثَرَ ضَغْطًا، فَقَدْ فَرَضَ<sup>(٧)</sup> عُقُوبَاتٍ جَدِيدَةً عَلَى مَنْ لَمْ يَتَزَوَّجُوا وَزَادَ جَوَائِزَ مَنْ تَزَوَّجُوا وَمَنْ هُمْ ذَوُو وَلَدٍ، وَدَعَا تَاسِيْتُ هَذِهِ الْقَوَانِينِ بِالْيُولْيَانِيَّةِ<sup>(٨)</sup>، وَيَدُلُّ الظَّاهِرُ عَلَى أَنَّ النُّظْمَ الْقَدِيمَةَ الَّتِي وَضَعَهَا السُّنَاتُ وَالشُّعْبُ وَالرُّقَبَاءُ صُهِرَتْ فِيهَا، وَوَجَدَ قَانُونُ أَعُسْطُسِ أَلْفَ عَائِقٍ، فَلَمَّا مَضَى عَلَى وَضْعِهِ أَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ<sup>(٩)</sup> سَنَةً طَالَبَهُ فُرْسَانُ الرُّومَانِ بِالْغَايَةِ، وَقَدْ أَمَرَ بِوَضْعِ الْمُتَزَوِّجِينَ فِي نَاحِيَةٍ وَوَضْعِ الْآخَرِينَ فِي نَاحِيَةٍ أُخْرَى، فَظَهَرَ هَؤُلَاءِ الْآخِرُونَ أَكْثَرَ عَدَدًا، وَهَذَا مَا حَارَ مِنْهُ الْأَهْلُونَ وَدُهِشُوا، وَأَسْمَعُ مَا خَاطَبَهُمْ بِهِ أَعُسْطُسُ بِرِصَانَةِ قُدَمَاءِ الرُّقَبَاءِ<sup>(١٠)</sup>:

- (١) أنظر إلى ما قلته في الفصل التاسع عشر من الباب الخامس.
- (٢) قام قيصَر بالإحصاء بعد الحرب الأهلية فلم يجد هنالك غير ١٥٠٠٠٠ رب أسرة، خلاصة فلوروس على تيتوس ليفيوس، العشرة الثانية عشرة.
- (٣) أنظر إلى ديون، باب ٤٣ وإلى إكزيفيل في أغسطس.
- (٤) ديون، باب ٤٣، فصل ٢٥، سويتون، حياة قيصَر، فصل ٢٠، أبيان، باب ٢، من الحرب الأهلية.
- (٥) أوزيب، في حولياته.
- (٦) ديون، باب ٥٤، فصل ١٦.
- (٧) سنة ٧٣٦ رومانية.
- (٨) Julias rogationes, Annal. باب ٣، فصل ٢٥.
- (٩) سنة ٧٦٢ رومانية، ديون، باب ٥٦، فصل ١.
- (١٠) لخصت هذه الخطبة المضنية بطولها، وهي مدونة في ديون، باب ٥٦.

«تَنَزَّعُ الْأَمْرَاضُ وَالْحُرُوبُ كَثِيرًا مِنَ الْأَهْلِينَ، فَمَا يُصْبِحُ حَالُ الْمَدِينَةِ إِذَا عَادَ النَّاسُ لَا يَعْقِدُونَ زَوَاجَاتٍ؟ لَا تَقُومُ الْمَدِينَةُ عَلَى الْبُيُوتِ، وَلَا الْأَزْوَاقِ وَالْمِيَادِينِ، إِنَّمَا الرِّجَالُ هُمْ الَّذِينَ يَصْنَعُونَ الْمَدِينَةَ، وَلَنْ تَرَوْا، كَمَا فِي الْأَقَاصِيصِ، خُرُوجَ رِجَالٍ مِنْ تَحْتِ الْأَرْضِ لِيُعْنُوا بِأُمُورِكُمْ، وَلَا تَبْقُونَ فِي الْعَزُوبَةِ لِتَعِيشُوا وَحَدَكُمُ، فَلَئِكُلِّ مِنْكُمُ رَفِيقَاتٌ مَائِدَتِهِ وَفِرَاشِهِ، وَلَا تَبْحَثُونَ عَنْ غَيْرِ السُّكُونِ فِي فِسْقِكُمْ، أَوْ تَذْكُرُونَ هُنَا مِثَالَ عَذَارَى فِيسْتَا؟ إِذَنْ يَجِبُ أَنْ تُجَازُوا مِثْلَهُنَّ إِذَا لَمْ تُحَافِظُوا عَلَى فُرُوضِ الطَّهْرِ، أَنْتُمْ مُوَاطِنُونَ غَيْرُ صَالِحِينَ أَيْضًا، سَوَاءٌ أَقْتَدَى بِكُمْ جَمِيعُ النَّاسِ أَوْ لَمْ يَقْتَدِ أَحَدٌ؛ إِنَّ غَرَضِي الْوَحِيدَ دَوَامُ الْجُمْهُورِيَّةِ، فَزِدْتُ عُقُوبَاتٍ مَنْ لَمْ يَمْتَثِلُوا قَطُّ، أَمَا مِنْ حَيْثُ الْجَوَائِزُ فَهِيَ مِنَ الْوَفَرَةِ مَا لَا أَعْرِفُ مَعَهُ أَنَّ الْفَضِيلَةَ نَالَتْ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْهَا حَتَّى الْآنَ، وَمِنْ الْجَوَائِزِ الزَّهِيدَةِ مَا يَخْفِزُ أَلْفَ رَجُلٍ إِلَى تَغْرِيبِ حَيَاتِهِمْ لِلخَطَرِ، وَهَذِهِ الْجَوَائِزُ لَا تُغْرِيكُمْ بِاتِّخَاذِ زَوْجَةٍ وَرِعَايَةِ أَوْلَادٍ؟».

قَدْ أَنْعَمَ بِالْقَانُونِ الَّذِي دُعِيَ بِاسْمِهِ يُولِيَا، وَبَإِپَا بُوپَا الَّذِي هُوَ مِنْ أَسْمِ الْقَنَاصِلِ<sup>(١)</sup> لِقِسْمٍ مِنْ تِلْكَ السَّنَةِ، وَكَانَتْ تَظْهَرُ فَدَاحَةُ الضَّرَرِ فِي اتِّخَابِهِمْ أَيْضًا، فَقَدْ رَوَى دِيُون<sup>(٢)</sup> لَنَا أَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا مُتَزَوِّجِينَ قَطُّ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَوْلَادٌ.

كَانَ قَانُونُ أُغُسْطُسَ هَذَا، فِي الْحَقِيقَةِ، مَجْمُوعٌ قَوَائِينِ وَمُدَوَّنَةٌ مُرَتَّبَةٌ لِجَمِيعِ الْأَنْظِمَةِ الَّتِي كَانَ يُمَكِّنُ وَضْعُهَا حَوْلَ هَذَا الْمَوْضُوعِ، وَصُهِرَتْ الْقَوَائِينُ الْيُولْيَانِيَّةُ<sup>(٣)</sup> فِي هَذَا الْقَانُونِ فَمُنِحَتْ قُوَّةٌ أَعْظَمُ مِنْ قَبْلُ، وَهِيَ مِنَ الْوَفَرَةِ الْمَقَاصِدِ وَالتَّأثيرِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأُمُورِ مَا يُؤَلَّفُ مِنْهَا مَعَهُ أَرْوَغٌ قِسْمٍ مِنْ قَوَائِينِ الرُّومَانِ الْمَدْنِيَّةِ، وَتَجِدُ<sup>(٤)</sup> قِطْعَهَا مَنْشُورَةً فِي مُقْتَطَفَاتِ الْبَيَانِ الثَّمِينَةِ، وَفِي قَوَائِينِ

(١) Marcus Papius Mutilus et Q. Roppoeus Sabinus . ديون، باب ٥٦ .

(٢) ديون، باب ٥٦ .

(٣) يميز الباب الرابع عشر من مقتطفات البيان قانون يولييان من قانون باپيان .

(٤) جمع جاك غودفروا ما بينها .

الديجست المُستخلصة من المؤلفين الذين كتبوا حول القوانين البائانية، وفي المؤرخين وغيرهم من المؤلفين الذين ذكروها، وفي المجموعة التيودوزية التي ألغتها، وفي الآباء الذين عابوها بغيره يُحمدون عليها، لا ريب، من أجل أمور الحياة الأخرى، ولكن مع قليل معرفة بأمور الحياة الدنيا، وكان لهذه القوانين مطالب كثيرة، ويُعرف منها خمسة وثلاثون<sup>(١)</sup>، لكنني، إذ أذهب إلى موضوعي تَوَّأُ جُهدَ المُستطيع، أبدأ بالمطلب الذي يقول أولوجل<sup>(٢)</sup> إنه السابع، والذي هو خاص بما يَمُنَحُ هذا القانون من المكارم والجوائز.

كان الرومان الذين خرج معظمهم من المُدن اللاتينية، من هذه المُدن التي كانت مُستعمَرات إسپارطية<sup>(٣)</sup>، والذين اقتبسوا من هذه المُدن<sup>(٤)</sup> قسماً من قوانينهم أيضاً، يَحْمِلُونَ للشيوخ، كما الإِسپارطيون، ذلك الاختِرَامُ المُوجب لِضُروبِ التَّكْرِيمِ والوجاهة، فلما أغوزَ الجُمهُوريَّةُ مُواطنون مُنِحَ الزَّواجُ وعددُ الأولادِ مِنَ الأُمُتِيَّاتِ ما كانت تُمنَحُه السَّنُ<sup>(٥)</sup>، ومن الأُمُتِيَّاتِ ما وَقَفَ على الزَّواجِ وَحَدَهُ مُستَقِلاً عَنِ الأولادِ الذين يُمكنُ أَنْ يُسْفِرَ عَنْهُمْ، وهذا ما سُمِّيَ حُقوقَ الأزواجِ، وَمِنَ الأُمُتِيَّاتِ ما أُنعِمَ به على ذوي الأولادِ، وأَعْظُمُ مِنْهَا ما أُنعِمَ به على مَنْ كان لَهُمُ ثلاثةُ أولادٍ، ولا يَنْبَغِي خَلْطُ ما بَيْنَ هذه الأمورِ الثلاثةِ، فكان هناك مِنَ الأُمُتِيَّاتِ ما يَتَمَشَّعُ به الأزواجُ، دائماً، كالمكان الخاصِّ في المَلْعَبِ<sup>(٦)</sup>، وكان مِنْهَا ما لا يَتَمَتَّعُونَ به عِنْدَ وُجُودِ مَنْ هُمُ ذُووُ أولادٍ، أو عِنْدَ وُجُودِ مَنْ هُمُ أَكْثَرُ مِنْهُمْ وَلِذَا فَيَنْزِعُونَهُ مِنْهُمْ، وكانت هذه الأُمُتِيَّاتُ واسِعَةً جِداً، وكان الأزواجُ الذين لَهُمُ أَكْبَرُ عَدَدٍ مِنَ الأولادِ

(١) ذكر الخامس والثلاثون في القانون ١٩، ff. de ritu nuptiarum.

(٢) باب ٢، فصل ١٥.

(٣) دني دليكارناس.

(٤) ذهب مندوبو رومة الذين أرسلوا للبحث عن القوانين اليونانية إلى أثينة والمدن الإيطالية.

(٥) أولوجل، باب ٢، فصل ١٥.

(٦) سريتون، in augusto، فصل ٤٤.



مُفَضِّلِينَ<sup>(١)</sup> دائماً، سواءً في طَلَبِ المَكَارِمِ أَوْ في مُمَارَسَةِ هذه المَكَارِمِ، وكان القُنْصُلُ الأكثرُ وُلْدًا أَوَّلَ مَنْ يَتَنَاوَلُ الفُؤُوسَ<sup>(٢)</sup> وله اخْتِيَارُ ما يَتَوَلَّاهُ مِنَ الِوِلَايَاتِ<sup>(٣)</sup>، فَعُضُوُّ السَّنَاتِ الأكثرُ وُلْدًا هو أَوَّلُ<sup>(٤)</sup> مَنْ يُقَيَّدُ في جَدْوَلِ أَعْضَاءِ السَّنَاتِ، وَأَوَّلُ مَنْ يُبَدِي رَأْيَهُ لِهَذَا المَجْلِسِ<sup>(٥)</sup>، وكان يُمكنُ الوُصُولُ إلى الحَاكِمِيَّةِ قَبْلَ السَّنِ المُقَرَّرَةِ، لِأَنَّ كُلَّ وَلَدٍ يُغْنِي عن سَنَةٍ وَإِذَا كان لِلرَّجُلِ أَوْلَادٌ ثَلَاثَةٌ في رومة أُعْفِيَ من جَمِيعِ التَّكَالِيفِ الشَّخْصِيَّةِ<sup>(٦)</sup>، والنِّسَاءُ الحَرَائِرُ اللَّائِي لَهُنَّ ثَلَاثَةٌ أَوْلَادٍ، والعَتَائِقُ اللَّائِي لَهُنَّ أَرْبَعَةٌ أَوْلَادٍ، يَخْرُجْنَ<sup>(٧)</sup> مِنْ تِلْكَ الوَصَايَةِ الدَّائِمَةِ الَّتِي كانت قَوَانِينُ رومة القَدِيمَةِ تُقَيِّدُهُنَّ<sup>(٨)</sup> بها، وَإِذَا كان هُنَاكَ جَوَائِزُ فُهْنَاكَ عُقُوبَاتٍ<sup>(٩)</sup> أَيْضاً، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ مُتَزَوِّجاً لَمْ يَسْتَطِعِ الإِفَادَةَ بِشَيْءٍ مِنْ وَصِيَّةِ الغُرَبَاءِ<sup>(١٠)</sup>، وَمَنْ كان مُتَزَوِّجاً وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ لَمْ يَنْلُ غَيْرَ النِّصْفِ<sup>(١١)</sup> مِنْهَا؛ فَالرُّومَانُ، كما قالِ بُلُوتَارْكَ<sup>(١٢)</sup>، كانوا يَتَزَوَّجُونَ لِيَكُونُوا وَاِثْنَيْنِ، لا لِيَكُونَ لَهُم وَاِثْنُونَ، وكان القانونُ يُحَدِّدُ ما يُمكنُ الزَّوْجَ والمَرْأَةُ أَنْ يَتَبَادَلَا مِنْ المَنَافِعِ بالوصِيَّةِ، فكان يُمكنُهُمَا نَيْلُ كُلِّ شَيْءٍ<sup>(١٣)</sup>

(١) تاسيت، حوليات، باب ٢، فصل ٥١، Ut numerus liberorum in candidatis proepolleret, quad lex jubebat.

(٢) أولوجل، باب ٢، فصل ١٥.

(٣) تاسيت، حوليات، باب ١٥، فصل ١٩.

(٤) أنظر إلى القانون ٦ : ٥، ff, de decurion.

(٥) أنظر إلى القانون ٢، ff. de minorib.

(٦) قانون ١ : ٣ وقانون ٢ : ١، ff. de vocat. et excusat, muner.

(٧) نبذة من أليان، فصل ٢٩ : ٣.

(٨) بلوتارك، حياة روما.

(٩) أنظروا إلى مقتطفات أليان، في الابواب ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨. التي هي من روائع المختارات من الفقه الروماني القديم.

(١٠) سوزوم، باب ١، فصل ٩، ينال من أقربائه، قوانين أليان، فصل ١٦ : ١.

(١١) سوزوم، باب ١، فصل ٩ و leg. unic.

تيودوز . de infirm. poenis coelib. et orbitat.

(١٢) آثار أدبية، حب الآباء للأبناء.

(١٣) أنظر إلى ما هو مفضل أكثر من هذا في مختارات أليان، باب ٥١، ١٦.



إذا كان لهما ولد، فإذا لم يكن لهما ولد أمكنهما نيل عُشر الميراث بسبب الزواج، وإذا كان لهما ولد من زواج آخر أمكنهما نيل عُشر عن كل ولد، وإذا غاب الزوج<sup>(١)</sup> عن زوجته لسبب آخر غير أمور الجمهوريّة لم يستطع أن يكون وراثاً لها، وكان القانون يمنح من يظل حياً من الزوجين بعد موت أحدهما سنتين<sup>(٢)</sup> للزواج ثانية، وكان يمنح سنة ونصف سنة للزواج ثانية بعد الطلاق، وكان الآباء الذين لا يريدون تزويج أولادهم أو منح بناتهم مهراً، يكرهون على هذا من قبل الحكام<sup>(٣)</sup>، وما كانت الخطبة ممكنة إذا ما وجب تأجيل الزواج أكثر من عامين<sup>(٤)</sup>، وبما أنه كان لا يمكن الزواج بأبنة قبل بلوغها الثانية عشرة من سنيها فخطبتها لم تكن ممكنة قبل العاشير من عمرها، فما كان القانون ليمنح التمتع بامتيازات المتزوجين على غير جدوى<sup>(٥)</sup> وبحجة الخطبة، وكان من المحظور على الرجل البالغ ستين سنة<sup>(٦)</sup> أن يتزوج امرأة في الخمسين من عمرها، ذلك أن المتزوجين منحوا امتيازات عظيمة فلم يشأ القانون أن تكون هناك زواج غير مجدية، وللعلة نفسها نصّ مرسوم السّنات الكلفيزي<sup>(٧)</sup> على جَنَفِ زواج امرأة تزيد سنّها على خمسين سنة برجل يقلّ عمره عن ستين عاماً، فلا تتزوج المرأة البالغة خمسين عاماً من غير أن تُعرض لعقوبات هذه القوانين، وزاد<sup>(٨)</sup> طيبريوس القانون البابائي شدة، فحرّم على الرجل البالغ ستين عاماً أن

(١) مقتطفات أليان باب ١٦: ١.

(٢) مقتطفات أليان، باب ١٤، يظهر أن القوانين اليوليانية الأولى جعلت ذلك ثلاث سنين، خطبة أغسطس، في ديون، باب ٥٦، سويتون، حياة أغسطس، فصل ٣٤، ولم تمنح قوانين يوليانية أخرى غير سنة، ثم منح القانون البابائي سنتين، مقتطفات أليان، باب ١٤، ولم تكن هذه القوانين مستحبة لدى الشعب قط، فلطفها أغسطس وشدّدها على حسب الاستعداد لتقبلها.

(٣) هذا هو المطلب الخامس والثلاثون من القانون البابائي، ١٩، ff. de ritu nuptiarum.

(٤) أنظر إلى ديون، باب ٥٤، حاشية ٧٣٦، سويتون in Octavio، فصل ٣٤.

(٥) أنظر إلى ديون، باب ٥٤، وانظر في ديون أيضاً إلى خطبة أغسطس، باب ٥٦.

(٦) مقتطفات أليان، باب ١٦، وقانون ٢٧، مجموعة de nuptiis.

(٧) مقتطفات أليان، باب ١٦: م.

(٨) أنظر إلى سويتون، in Claudio، فصل ٢٣.

يَتَزَوَّجَ أَمْرَأَةً تَقِلُّ سِنُّهَا عَنِ الْخَمْسِينَ، فَلَا يَتَزَوَّجُ ابْنُ السَّتِينَ سَنَةً، فِي أَيِّ حَالٍ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَوْجِبَ الْعِقَابَ، غَيْرَ أَنْ كَلُودِيُوسُ<sup>(١)</sup> أَلْغَى مَا وُضِعَ فِي عَهْدِ طيبريُوسِ مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ.

وكانت جميع هذه التدابير أكثر ملاءمة لإقليم إيطاليا من ملاءمتها لإقليم الشمال حيث يكون ابن السنين سنة ذا قوة وحيث تكون بنات الخمسين سنة غير عواقر على العموم، وأراد أغسطس ألا يُخَصَّرَ ضِمْنُ ما قد يَقَعُ مِنْ خِيَارِ فَأَبَاحَ لِجَمِيعِ الْأَخْرَارِ الَّذِينَ لَيْسُوا مِنْ أَعْضَاءِ السَّنَاتِ<sup>(٢)</sup> أَنْ يَتَزَوَّجُوا عَتَائِقَ<sup>(٣)</sup>، وكان القانون البابائِيُّ يَحْظَرُ عَلَى أَعْضَاءِ السَّنَاتِ تَزَوُّجَ النِّسَاءِ اللَّائِي كُنَّ قَدْ أُعْتِقْنَ<sup>(٤)</sup> أَوْ كُنَّ قَدْ نُشِّنَ عَلَى الْمَلْعَبِ، وكان قد حُظِرَ عَلَى الْأَخْرَارِ، مُنْذُ زَمَنِ الْأَيَّانِ<sup>(٥)</sup>، أَنْ يَتَزَوَّجُوا نِسَاءً قَضَيْنَ حَيَاةَ سُوءٍ أَوْ أَعْتَلَيْنَ الْمَلْعَبَ أَوْ دِنَّ بِحُكْمٍ عَامٍّ، وَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ بَعْضُ مَرَاسِمِ السَّنَاتِ هِيَ الَّتِي أَمَرْتُ بِذَلِكَ، وَلَمْ يُوَضَّعْ مِثْلُ هَذِهِ الْقَوَانِينِ فِي زَمَنِ الْجُمْهُورِيَّةِ، ذَلِكَ أَنَّ الرُّقَبَاءَ كَانُوا يُضْلِحُونَ مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ مَا يَظْهَرُ مِنْ خَلَلٍ أَوْ يَحُولُونَ دُونَ حُدُوثِهِ؛ وَقُسْطَنْطِينُ<sup>(٦)</sup> حِينَ وَضَعَ قَانُونًا مُخْتَوِيًا مَا أَخْتَوَاهُ الْقَانُونُ الْبَابَائِيُّ مِنْ حَظَرٍ، وَطَبَّقَ هَذَا الْحَظَرُ لَيْسَ فَقَطُ عَلَى أَعْضَاءِ السَّنَاتِ وَحَسْبُ، بَلْ عَلَى مَنْ كَانُوا ذَوِي مَقَامٍ عَظِيمٍ فِي الدَّوْلَةِ بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الرَّعَاعِ، يَكُونُ قَدْ تَأَلَّفَ بِعَمَلِهِ هَذَا قَانُونُ ذَلِكَ الزَّمَنِ، فَلَمْ يَبْقَ غَيْرُ الْأَخْرَارِ الْمُشْتَمِلِ عَلَيْهِمْ قَانُونُ قُسْطَنْطِينِ مَنْ حُرِّمَ عَلَيْهِمْ مِثْلُ تِلْكَ الزَّوَاجَاتِ، وَكَذَلِكَ جُوسْتِنْيَانُ<sup>(٧)</sup> أَلْغَى قَانُونُ قُسْطَنْطِينِ وَأَبَاحَ لِجَمِيعِ النَّاسِ أَنْ يَعْقِدُوا هَذِهِ الزَّوَاجَاتِ، وَبِذَلِكَ نَكُونُ قَدْ قُرْنَا بِتِلْكَ الْحُرِّيَّةِ الْحَزِينَةِ.

(١) أنظر إلى سويتون، حياة كلوديوس، فصل ٢٣، ومقتطفات أليان، باب ١٦: ٣.

(٢) ديون، باب ٥٤، مقتطفات أليان، باب ١٣.

(٣) خطبة أغسطس، في ديون، باب ٥٦.

(٤) مقتطفات أليان، فصل ١٣، وقانون ٤٤، في ff. de ritu nuptiarum، في النهاية.

(٥) أنظر إلى مقتطفات أليان، باب ١٣ و ١٤.

(٦) أنظر إلى القانون ١، في المجموعة . de nat. bib.

(٧) ملحق المجموعة ١١٧.

مِنَ الواضِحِ أَنَّ العُقُوبَاتِ المَفْرُوضَةَ عَلَى مَنْ كَانُوا يَتَزَوَّجُونَ خِلَافًا لِلْحَظَرِ  
القانونيِّ هِيَ العُقُوبَاتُ عَيْنُهَا المَفْرُوضَةُ عَلَى مَنْ كَانُوا لَا يَتَزَوَّجُونَ مُطْلَقًا،  
وكانت هذه الزَّوَاجَاتُ لَا تَمْنَحُهُمْ آيَّةُ فَائِدَةٍ<sup>(١)</sup> مَدَنِيَّةٌ، فَكَانَ المَهْرُ<sup>(٢)</sup> يَسْقُطُ<sup>(٣)</sup>  
بَعْدَ مَوْتِ المَرْأَةِ؛ وَبِمَا أَنَّ أُغَسْطُسَ قَضَى لِبَيْتِ المَالِ<sup>(٤)</sup> بِمَوَارِيثِ وَوَصَايَا مَنْ  
صَرَّحَتْ تِلْكَ القَوَانِينُ أَنَّهُمْ غَيْرُ أَهْلِ لَهَا فَقَدْ ظَهَرَتْ هَذِهِ القَوَانِينُ مَالِيَّةٌ أَكْثَرُ  
مِنْهَا سِيَاسِيَّةٌ وَمَدَنِيَّةٌ، وَالتُّقُورُ الَّذِي كَانَ يَشْعُرُ بِهِ الْفَرْدُ مِنْ ضَرِيْبَةِ مُرْهَقَةٍ زَادَ بِمَا  
صَارَ يُبْصِرُهُ مِنْ تَغْرِيبِهِ المُسْتَمِرِّ لِطَمَعِ بَيْتِ المَالِ، الْأَمْرُ الَّذِي حَمَلَ عَلَى  
تَغْيِيرِ هَذِهِ القَوَانِينِ<sup>(٥)</sup> فِي عَهْدِ طَبِيرْيُوسَ، وَعَلَى تَقْلِيلِ نِيْرُونَ لِحُجُوزِ وَشَاةِ  
الْأَمِيرِيِّ<sup>(٦)</sup>، وَعَلَى وَقْفِ تَرَاجَانِ<sup>(٧)</sup> لِلصَّصِيْهِمْ، وَعَلَى تَعْدِيلِ سِيْفِيرِ<sup>(٨)</sup> لِهَذِهِ  
القَوَانِينِ، وَعَلَى نَظَرِ الفُقَهَاءِ إِلَيْهَا بَعَيْنِ الْأَشْمِثَزَارِ وَإِهْمَالِهِمْ تَطْبِيقَهَا بِشِدَّةٍ فِي  
أَحْكَامِهِمْ، ثُمَّ إِنَّ الْأَبَاطِرَةَ أضعَفُوا هَذِهِ القَوَانِينِ<sup>(٩)</sup> بِمَا مَنَحُوهُ مِنْ أَمْتِيَّازَاتٍ  
حَوْلَ حُقُوقِ الْأَزْوَاجِ وَالْأَوْلَادِ وَثَلَاثَةِ الْأَوْلَادِ، وَقَدْ فَعَلُوا مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ  
فَاعْفَوْا الْأَفْرَادَ<sup>(١٠)</sup> مِنْ عَقُوبَاتِ هَذِهِ القَوَانِينِ، غَيْرَ أَنَّ القَوَاعِدَ الَّتِي وُضِعَتْ  
لِلنَّفْعِ الْعَامِّ لَمْ تَكُنْ لِتَحْتَمِلَ إِغْفَاءً كَمَا يَلُوحُ، وَكَانَ مِنَ الصَّوَابِ مَنَحُ

(١) قانون ٣٧: ٧، ff. de oper. liber. مقتطفات أليان، باب ١٦: ٢.

(٢) مقتطفات، المصدر نفسه.

(٣) أنظر إلى الفصل ١٣ من الباب ٢٦ الآتي.

(٤) مع استثناء بعض الأحوال، أنظر إلى مقتطفات أليان، فصل ١٨، وإلى القانون الوحيد في المجموعة، . de caduc. tollend.

(٥) relatum de moderanda Papia Poppoea، تاسيت، حوليات، باب ٣، صفحة ١١٧.

(٦) أنزلها إلى الرابع، سويتون in Merone، فصل ١٠.

(٧) أنظر إلى تقرير بليني.

(٨) رد سيفير من التصرف في القانون البابياني إلى خمس وعشرين سنة للذكور وعشرين سنة للإناث، كما يرى ذلك من مقابلة مقتطفات أليان باب ٢١٦ بما قاله تروتوليان، Apologet، فصل ٤.

(٩) تدمير الرقيب ب. سيون، في خطبته إلى الشعب حول الأخلاق، من سوء الاستعمال الذي تسبب حول منح الابن بالتبني مثل امتياز الابن الطبيعي، أولوجل، باب ٥، فصل ١٩.

(١٠) أنظر إلى القانون ٣١، . ff. de ritu nuptiorum

الكواهن<sup>(١)</sup> حقوق الأولاد لإمسالك الدين إياهم ضمن عذرة لازمة، وكذلك أُعطي<sup>(٢)</sup> الجنود امتياز الأزواج لتعذر زواجهم، وكانت هذه عادة يتحلل بها الأباطرة من عسر بعض القوانين المدنية، وهكذا تخلص أغسطس من شدة القانون الذي كان يحدد حق الإغتاق<sup>(٣)</sup> ومن شدة القانون الذي كان يحدد حق الإيصاء<sup>(٤)</sup>، ولم يكن كل هذا غير أحوال خاصة، بيد أن الإغفاءات منحت بلا تحفظ بعدئذ، فعادت القاعدة لا تكون غير استثناء، وكان بعض مذاهب الفلسفة قد أدخل إلى الإمبراطورية روح الابتعاد عن الأعمال، تلك الروح التي لم تكن لتكسب بهذا المقدار في زمن الجمهورية<sup>(٥)</sup> حيث كان جميع الناس يعنون بفنون الحرب والسلم، ومن ثم كانت فكرة الكمال المرتبطة في كل ما يؤدي إلى حياة نظرية، ومن ثم كان الابتعاد عن هموم الأسرة وغوائلها، وتأني النصراية بعد الفلسفة فتركز أفكاراً لم تعمل الفلسفة إلا على إعدادها، وتطبع النصراية الفقه بطابعها، وذلك لما للإمبراطورية من صلة دائمة بالإكليروس، ويمكن أن تراجع مجموعة تيودوز القانونية التي لم تكن غير جمع لقوانين الأباطرة من النصارى.

قال أحد المادجين<sup>(٦)</sup> لقسطنطين مخاطباً هذا الإمبراطور: «لم توضع قوانينك لغير تقويم العيوب وإصلاح العادات، فنزعنا الحيل من القوانين القديمة التي لم تهدف على ما يبدو إلى غير نصب الحبال للبساطة»؛ ومن الثابت أن تغييرات قسطنطين تمت إما وفق الأفكار الملائمة لتأسيس

(١) منحهن أغسطس، بالقانون الباياني، امتيازات الأمهات، أنظر إلى ديون، باب ٥٦، وكان نوما قد منحهن امتيازات النساء ذوات الأولاد الثلاثة، وهي ألا ينصب لهن وصي مطلقاً، بلوتارك، في حياة نوما.

(٢) منحهم كلوديوس ذلك، ديون، باب ٦٠.

(٣) قانون . Apud eum, ff. de manumissionib.

(٤) ديون، باب ٥٦.

(٥) أنظر إلى خدم شيشرون، باب ١ حول أفكاره في هذه الروح النظرية.

(٦) نوزير، in panegyrico Constantini. حاشية ٣٢١.



النَّصْرَانِيَّةَ، وَإِمَّا وَفَقَ الْأَفْكَارِ الْمُقْتَبَسَةِ مِنْ كَمَالِهَا؛ وَعَنْ هَذَا الْمَوْضُوعِ الْأَوَّلِ نَشَأَتْ تِلْكَ الْقَوَانِينُ الَّتِي بَلَغَ مَا مَنَحَتْهُ الْأَسَاقِفَةُ مِنَ السُّلْطَانِ مَا عُدَّتْ مَعَهُ أَسَاسَ الْقَضَاءِ الْكَنَسِيِّ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَتْ تِلْكَ الْقَوَانِينُ الَّتِي أَضْعَفَتْ سُلْطَانَ الْأَبِ<sup>(١)</sup> بِنَزْعِهَا مِنْهُ مِلْكَ أَمْوَالِ أَوْلَادِهِ، إِذْ يَجِبُ لانتشار الدين الجديد، أَنْ يُزَالَ فَرْطُ إِطَاعَةِ الْأَوْلَادِ الَّذِينَ يَقِلُّ تَعَلُّقُهُمْ بِمَا هُوَ مُسْتَقَرٌّ عَلَى الدَّوَامِ.

أَمَّا الْقَوَانِينُ الَّتِي سُنَّتْ فِي مَوْضُوعِ كَمَالِ النَّصْرَانِيَّةِ فَهِيَ الَّتِي نَزَعَ بِهَا قُسْطَنْطِينُ عُقُوبَاتِ الْقَوَانِينِ الْبَاطِنَانِيَّةِ<sup>(٢)</sup> عَلَى الْخُصُوصِ، وَأُعْفِيَ غَيْرَ الْمُتَزَوِّجِينَ مِنْ هَذِهِ الْعُقُوبَاتِ، كَمَا أُعْفِيَ مِنْهَا مَنْ هُمْ غَيْرُ ذَوِي وَلَدٍ مِنَ الْمُتَزَوِّجِينَ، وَقَالَ مُؤَرِّخُ كَنَسِيَّةِ<sup>(٣)</sup>: «وُضِعَتْ هَذِهِ الْقَوَانِينُ كَمَا لَوْ كَانَ تَكَاثُرُ النَّوعِ الْبَشَرِيِّ رَهْنًا عِنَايَتِنَا، وَذَلِكَ بَدَلًا مِنْ أَنْ يُرَى أَنَّ هَذَا الْعَدَدَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ وَفَقَ الْعِنَايَةِ الْإِلَهِيَّةِ»؛ وَقَدْ أَثَرَتْ مَبَادِيءُ الدِّينِ فِي تَكَاثُرِ النَّوعِ الْبَشَرِيِّ تَأْثِيرًا عَظِيمًا، وَذَلِكَ بِتَشْجِيعِهَا إِيَّاهُ طَوْرًا كَمَا عِنْدَ الْيَهُودِ وَالْمُسْلِمِينَ وَالْعَوْثِيِّينَ وَالصِّينِيِّينَ، وَبَصْدْمِهَا إِيَّاهُ طَوْرًا آخَرَ كَمَا فَعَلَتْهُ لَدَى الرُّومَانِ الَّذِينَ أَضْبَحُوا نَصَارَى، وَلَمْ يُكْفَ، فِي كُلِّ مَكَانٍ، عَنِ التَّبْشِيرِ بِالْعِفَّةِ الَّتِي هِيَ أَكْمَلُ الْفَضَائِلِ، لِأَنَّهَا بِطَبِيعَتِهَا ثَمَارَسٌ مِنْ قِبَلِ أَنْاسٍ قَلِيلِينَ جِدًّا، وَلَمْ يُلْغِ قُسْطَنْطِينُ، قَطُّ، تِلْكَ الْقَوَانِينِ الْعُشْرِيَّةَ الَّتِي كَانَتْ تُوسِّعُ مَدَى يُمَكِّنُ أَنْ يَتَبَادَلَهُ الزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ مِنَ الْهَبَاتِ بِنِسْبَةِ عَدَدِ أَوْلَادِهِمَا، عَلَى أَنَّهَا أُلْغِيَتْ فِي زَمَنِ تِيُودُوزِ الشَّابِ<sup>(٤)</sup>؛ وَأَعْلَنَ جُوسْتِينْيَانُ صِحَّةَ<sup>(٥)</sup> جَمِيعِ الزَّوَاجَاتِ الَّتِي حَظَرَتْهَا الْقَوَانِينُ

(١) أنظر إلى القوانين ١ و ٢ و ٣ من مجموعة تيودوز القانونية de bonis maternis maternique.

de bonis quoque filis fanil. generis, etc.

acquiruntur.

(٢) القانون الوحيد، مجموعة تيودوز القانونية، de infirm. poen Coelib et orbit.

(٣) سوزومين، باب ١، فصل ٩، صفحة ٢٧.

(٤) القانون ٢ و ٣، من مجموعة قوانين تيودوز، De jure lib.

(٥) قانون سانسيموس، مجموعة قوانين de nuptiis.



الْبَائِيَانِيَّةُ، وكانت هذه القوانينُ تَبْغِي الزَّوْاجَ ثَانِيَّةً، فَأَنْعَمَ جُوسْتِينْيَانُ<sup>(١)</sup> بِمَنَافِعَ عَلَى مَنْ لَا يَتَزَوَّجُونَ ثَانِيَّةً، وَمَا كَانَ لِيُمْكِنَ، بِالْقَوَانِينِ الْقَدِيمَةِ، نَزْعُ الْحَقِّ الطَّبِيعِيِّ لِكُلِّ إِنْسَانٍ فِي الزَّوْاجِ وَفِي الْإِنْجَابِ، وَهَكَذَا كَانَ الْقَانُونُ الْبَائِيَانِيُّ، عِنْدَ تَلْقَى وَصِيَّةِ<sup>(٢)</sup> بِشَرَطِ عَدَمِ الزَّوْاجِ مُطْلَقًا، وَعِنْدَ تَحْلِيلِ<sup>(٣)</sup> السَّيِّدِ عَتِيقَهُ أَلَّا يَتَزَوَّجَ وَأَلَّا يَكُونَ ذَا وَلَدٍ، يُبْطَلُ<sup>(٤)</sup> الشَّرْطُ الْقَسَمَ، وَلِذَا فَإِنَّ مَا سُنَّ عِنْدَنَا مِنْ شُرُوطِ الْمُحَافَظَةِ عَلَى الْأَيْمَةِ يُنَاقِضُ الْحُقُوقَ الْقَدِيمَةَ وَيَنْحَدِرُ مِنْ نُظُمِ الْقِيَاصِرَةِ الْمَوْضُوعَةِ وَفَقَ مَبَادِيِ الْكَمَالِ، وَلَيْسَ مِنْ قَانُونٍ يَنْصُصُ عَلَى إِلْغَاءِ صَرِيحٍ لِلْأَمْتِيَّاتِ وَالْإِكْرَامَاتِ الَّتِي كَانَ الرُّومَانُ الْوَثْنِيُّونَ يَحْبُونَهَا الزَّوْاجَاتِ وَكَثْرَةَ الْأَوْلَادِ، وَلَكِنْ، حَيْثُ تَكُونُ الصَّدَارَةُ لِلْعُزُوبَةِ، لَا يَبْقَى مَحَلٌّ لِإِكْرَامِ الزَّوْاجِ، وَبِمَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُمْكِنِ إِلْزَامُ الْمُتَعَاقِدِينَ بِالْعُدُولِ عَنْ فَوَائِدَ كَثِيرَةٍ نَتِيجَةَ إِلْغَاءِ الْعُقُوبَاتِ فَإِنَّهُ كَانَ يُشْعَرُ بِأَنَّ إِلْغَاءَ الْمُكَافَآتِ أَيْسَرُ مِنْ ذَلِكَ، وَمَا كَانَ مِنْ سَبَبٍ رُوحَانِيٍّ أَبَاحَ الْعُزُوبَةَ لَمْ يَلْبَثْ أَنْ فَرَضَ ضَرُورَةَ الْعُزُوبَةِ نَفْسِهَا، وَمَعَاذَ اللَّهِ أَنْ أَتَكَلَّمَ هُنَا ضِدَّ الْعُزُوبَةِ الَّتِي قَالَ بِهَا الدِّينُ، وَلَكِنْ مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَطِيعُ السُّكُوتَ عَنِ الَّتِي أَوْجَبَهَا الْفُجُورُ، عَنْ هَذِهِ الَّتِي فَسَدَ بِهَا الْجِنْسَانِ عَنْ مَشَاعِرَ طَبِيعِيَّةٍ فَفَرَّأَ مِنْ قِرَانٍ يَجِبُ أَنْ يَجْعَلَهُمَا أَحْسَنَ حَالًا لِيَعِيشَا فِي قِرَانٍ يَجْعَلُهُمَا أَسْوَأَ حَالًا عَلَى الدَّوَامِ؟

وَمِنْ الْقَوَاعِدِ الْمُسْتَنْبَطَةِ مِنَ الطَّبِيعَةِ تِلْكَ الَّتِي تَقُولُ إِنَّهُ كُلَّمَا نُقِصَ عَدَدُ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتِمَّ مِنَ الزَّوْاجَاتِ زَادَ فَسَادُ مَا يَكُونُ قَدْ تَمَّ، وَإِنَّهُ كُلَّمَا قَلَّ عَدَدُ الْمُتَزَوِّجِينَ قَلَّ الْوَفَاءُ فِي الزَّوْاجَاتِ، وَذَلِكَ كَزِيَادَةِ السَّرِقَاتِ بِزِيَادَةِ السَّرَاقِ.

(١) ملحق ١٢٧، فصل ٣، الملحق ١١٨، فصل ٥.

(٢) قانون ٥٤، ff. de condit. et demonst.

(٣) قانون ٥ : ٤، de jure patronat.

(٤) بولس، في أحكامه، باب ٣، فصل ٤ : ١٥.

## الفصل الثاني والعشرون

### إهمال الأولاد

كان لدى الرومان الأولين ضابطة صالحة حول إهمال الأولاد، وروى دني دليكارناس<sup>(١)</sup> أن رومولوس قرّض على جميع الأهليين ضرورة تربية جميع الذكور من الأولاد والأبكار من البنات، وكان يُبيح إهمال الأولاد إذا كانوا قباحاً مسخاءً بعد عرضهم على خمسة من أقرب الجيران، ولم يسمح رومولوس<sup>(٢)</sup> بقتل ولد لم يبلغ الثالثة من سنه، وهو يوفق بذلك بين القانون الذي كان يمنح الآباء حق الحياة والموت على أبنائهم والقانون الذي يحظر إهمالهم، ومما تجده في دني دليكارناس<sup>(٣)</sup> أيضاً أن القانون الذي يأمر المواطنين بالزواج وتربية جميع الأولاد كان نافذاً في سنة ٢٧٧ رومانية، فترى العادة قد قيّدت قانون رومولوس الذي كان يُبيح إهمال صغريات البنات؛ ولا نعلم شيئاً عما أمر به قانون الألواح الاثني عشر، لسنة ٣٠١ رومانية، حول إهمال الأولاد، خلاً عبارة لشيرون<sup>(٤)</sup> جاء فيها، حينما تكلم عن منصب محامي الشعب، أن ولداً، كالمسيخ المنصوص عليه في قانون الألواح الاثني عشر، كان في البداءة يُخنق بعيد ولادته، فالأولاد الذين ليسوا مسخاءً يُحفظون إذن، ولم يُغيّر قانون الألواح الاثني عشر شيئاً من النظم السابقة،

(١) «آثار رومانية»، باب ٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) باب ٩.

(٤) باب ٣، de legib.، فصل ١٩.

وقال تاسيت<sup>(١)</sup>: «لا يُهْمَلُ الْجِرْمَانُ أَوْلَادَهُمْ مُطْلَقاً، وَتَجِدُ لِعَادَاتِهِمِ الصَّالِحَةَ مِنْ الْقُوَّةِ مَا لَيْسَ لِلْقَوَانِينِ الصَّالِحَةِ فِي الْأَمَاكِنِ الْأُخْرَى»، فَكَانَ يُوجَدُ لَدَى الرُّومَانِ، إِذَنْ، قَوَانِينُ ضِدُّ هَذِهِ الْعَادَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعْمَلَ بِهَا، وَلَا نَجِدُ قَانُوناً<sup>(٢)</sup> رومانياً واحداً يُبَيِّحُ إِهْمَالَ الْأَوْلَادِ، وَلَا زَيْنَ فِي أَنَّ هَذَا سُوءٌ أَسْتَعْمَالَ أَنْتَحَلَ فِي الْأَزْمِنَةِ الْأَخِيرَةِ حِينَما قَضَى الْكَمَالِيُّ عَلَى الْيُسْرِ، وَحِينَما دُعِيَتِ الثَّرَوَاتُ الْمَقْسُومَةُ فَقَرَأَ، وَأَعْتَقَدَ الْأَبُ أَنَّهُ أَضَاعَ مَا أُعْطِيَ أُسْرَتُهُ إِيَّاهُ فَمَارَ هَذِهِ الْأُسْرَةُ مِنْ مُلْكِهِ.

(١) De morib. Germ.، فصل ١٩.

(٢) ليس في مجموعة الأحكام فصل عن ذلك وليس في قسم مجموعة القوانين، ولا في ملحقاتها، شيء عن ذلك.

## الفصل الثالث والعشرون

### حَالُ الْعَالَمِ بَعْدَ أَنْهِيَارِ الرُّومَانِ

كَانَ لِلنُّظُمِ الَّتِي وَضَعَهَا الرُّومَانُ لِيَزِيدَ عَدَدَ أَبْنَائِهِمْ مَفْعُولُهَا عِنْدَمَا لَمْ يَكُنْ لِيُجْمَهَرِيَّتِهِمْ، وَهِيَ فِي قُوَّةِ نِظَامِهَا، إِلَّا أَنْ تُعَوِّضَ عَمَّا فَقَدَتْهُ، وَذَلِكَ بِبَسَالَتِهَا وَبَأْسِهَا وَخَزْمِهَا وَفَضِيلَتِهَا وَحُبِّهَا لِلْمَجْدِ، وَلَكِنْ لَمْ يَلْبَثْ أَكْثَرُ الْقَوَانِينِ حِكْمَةً أَنْ عَجَزَ عَنْ إِصْلَاحِ مَا قَوَّضَتْهُ بِالتَّابِعِ جُمْهُورِيَّةٌ مُخْتَضِرَةٌ وَقَوَّضَى عَامَّةٌ وَحُكُومَةٌ عَسْكَرِيَّةٌ وَإِمْبِرَاطُورِيَّةٌ قَاسِيَةٌ وَأَسْتَبْدَادٌ زَاهٍ وَمَلَكِيَّةٌ ضَعِيفَةٌ وَبِلَاطٌ أَرَعَنُ سَخِيفٌ خُرَافِيٌّ، حَتَّى لَكَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْتَحُوا الْعَالَمَ إِلَّا لِيُضْعِفُوهُ وَيُسَلِّمُوهُ إِلَى الْبَرَابَرَةِ بِلَا دِفَاعٍ، وَقَدْ أَزْهَقَتْهُمْ أُمَمُ الْقُوطِ وَالْجَيْتِ وَالْعَرَبِ وَالتَّيَرِ مُنَاوِيَّةٌ، وَسُرْعَانَ مَا صَارَ عَلَى شُعُوبِ الْبَرَابَرَةِ أَلَّا يُهْلِكُوا غَيْرَ شُعُوبٍ أُخْرَى مِنَ الْبَرَابَرَةِ، وَهَكَذَا خَرَجَ مِنَ الْأَرْضِ فِي زَمَنِ الْأَقَاصِيصِ، بَعْدَ الْفَيْضَانَاتِ وَالطُّوفَانَاتِ، مُسْلِحُونَ أَبَادَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا.

## الفصل الرابع والعشرون

ما وَقَعَ في أوربة من تَغْيِيرَات

بِالنَّسْبَةِ إِلَى عَدَدِ السَّكَّانِ

لم يَكُنْ لِيُغْتَقَدَ إِمْكَانُ تَجْدِيدِ أوربة في الحالِ التي كانت عليها، ولا سِيَّما عندما عَادَتْ في عَهْدِ شارلمان لا تُؤَلَّفُ غَيْرَ إِمْبْرَاطُورِيَّةٍ وَاسِعَةٍ، بَيِّنْدَ أَنَّ مِنْ طَبِيعَةِ حُكُومَةِ ذَلِكَ الزَّمَنِ أَنْقِسَامُهَا إِلَى مَا لَا يُخْصَى مِنَ السُّلْطَاتِ الصَّغِيرَةِ؛ وَبِمَا أَنَّ السُّيُورَ كَانَ يَسْكُنُ قَرْيَتَهُ أَوْ مَدِينَتَهُ، وَبِمَا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ كَبِيرًا، غَنِيًّا، قَوِيًّا، مَا أَقُولُ؟ أَمِينًا إِلَّا بَعْدَ أَهْلِيهِ، فَإِنَّ كُلَّ سَيُورٍ كَانَ يُعْنَى عِنَايَةً خَاصَّةً بِأَزْدِهَارِ بَلَدِهِ الصَّغِيرِ، وَقَدْ بَلَغَ ذَلِكَ مِنَ النَّجَاحِ مَا غَدَا مَعَهُ فِي مُعْظَمِ بَقَاعِ أوربة أَنَاسٌ أَكْثَرُ مِمَّا فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ، وَذَلِكَ عَلَى الرُّغْمِ مِنْ عَدَمِ أَنْتِظَامِ الْحُكُومَةِ وَفُقْدَانِ الْمَعَارِفِ الَّتِي أَكْتَسِبَتْ عَنِ التَّجَارَةِ بَعْدَئِذٍ وَزِيَادَةِ عَدَدِ الْحُرُوبِ وَالْفِتَنِ الَّتِي أَشْتَعَلَتْ بِلَا أَنْقِطَاعٍ، وَلَيْسَ لَدَيَّ مِنَ الْوَقْتِ مَا أُعَالِجُ فِيهِ هَذَا الْمَوْضُوعَ مُعَالَجَةً أَسَاسِيَّةً، وَلَكِنِّي أَذْكَرُ جُيُوشَ الصَّلِيبِيِّينَ الْعَجِيبَةَ الْمُؤَلَّفَةَ مِنْ أَنَاسٍ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ، وَيَزُوي مَسِيُو بُوفِنْدُورَف<sup>(١)</sup> أَنَّهُ كَانَ فِي فَرَنْسَةِ عَهْدِ شارل التَّاسِعِ عَشْرُونَ مَلِيُونًا رَجُلًا، وَأَتَّحَادُ كَثِيرٍ مِنَ الدُّوَلِ الصَّغِيرَةِ بِاسْتِمْرَارٍ هُوَ الَّذِي أَدَّى إِلَى هَذَا النَّقْصِ، وَقَدْ كَانَتْ كُلُّ قَرْيَةٍ فِي فَرَنْسَةِ فَيَّمَا مَضَى عَاصِمَةً، أَمَّا الْيَوْمَ فَلَيْسَ فِيهَا غَيْرُ عَاصِمَةٍ عَظِيمَةٍ، وَكَانَ كُلُّ قِسْمٍ مِنَ الدَّوْلَةِ مَرْكَزَ سُلْطَةٍ، وَالْيَوْمَ يَرْتَبِطُ كُلُّ شَيْءٍ فِي مَرْكَزٍ وَاحِدٍ، وَهَذَا الْمَرْكَزُ هُوَ الدَّوْلَةُ نَفْسُهَا.

(١) «تاريخ العالم»، فصل ٥، عن فرنسا.



## الفصل الخامس والعشرون

### مواصلة الموضوع نفسه

حَقًّا أَنَّ مِلاحة أوروپة زادت كثيراً مُنْذُ قَرْنَيْنِ، وهذا ما أدَّى إلى فوزها بأهلين وفقدِها آخرين، وتُرْسِلُ هولندة إلى الهند، في كُلِّ عامٍ، عَدَدًا كبيراً مِنَ المَلاحين لا يَعودُ مِنْهُمْ غَيْرُ الثُّلُثَيْنِ، وَأَمَّا الباقُونَ فَيَهْلِكُونَ أَوْ يَسْتَقِرُّونَ بالهند، ولا بُدَّ مِنْ حُدُوثِ الشَّيْءِ عَيْنِهِ تَقْرِيباً لِجَمِيعِ الأُمَمِ الأُخْرَى التي تُمارِسُ هذه التُّجَارَةَ، ولا يَنْبَغِي أَنْ يُنْظَرَ إلى أوروپة كَمَا يُنْظَرُ إلى دَوْلَةٍ خاصَّةٍ تَقُومُ مُنفَرَدَةً بِمِلاحةٍ عَظِيمَةٍ فيها، فهذه الدَّوْلَةُ يَزِيدُ شَعْبُهَا لَأَنَّ جَمِيعَ الأُمَمِ المُجاوِرَةِ تأتي لِلعَمَلِ في هذه المِلاحة وَيَصِلُ إِلَيْهَا نَوَاتِي مِنْ كُلِّ نَاحِيَةٍ؛ وبِمَا أَنَّ أوروپة مَفْصُولَةٌ عَنِ بَقِيَّةِ العالَمِ بالدين<sup>(١)</sup> وبالبحار الواسعة وبالصحارى فإنَّها لا تُصْلِحُ على هذا الوجه.

(١) تحيط بها البلدان الإسلامية من كل جهة تقريباً.

## الفصل السادس والعشرون

### نتائج الديمقراطية

يَجِبُ أَنْ يُسْتَنْتَجَ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ أَنَّ أُرَبَّةَ لَا تَزَالُ مُحْتَاجَةً إِلَى قَوَانِينٍ تُسَاعِدُ عَلَى تَكَاتُرِ النَّوعِ الْبَشَرِيِّ، وَكَمَا أَنَّ سِيَاسِيَّيَ الْأَغَارِقَةِ يُحَدِّثُونَنَا، دَائِمًا، عَنْ ذَلِكَ الْعَدَدِ الْكَبِيرِ مِنَ الْمُواطِنِينَ الَّذِينَ يُتَعَبُونَ الْجُمْهُورِيَّةَ هَكَذَا لَا يُحَدِّثُنَا سِيَاسِيُّو الْوَقْتِ الْحَاضِرِ إِلَّا عَنْ وَسَائِلِ زِيَادَتِهِ.

## الفصل السابع والعشرون

القانون الذي وضع في فرنسا  
لتشجيع تكاثر النوع

أمر لويس الرابع عشر<sup>(١)</sup> ببعض الرواتب لمن يكونون ذوي عشرة أولاد، وأمر برواتب أعظم لمن يكونون ذوي اثني عشر ولداً، ولكن لم يكن هنالك بحث عن مكافأة النوابع، وكان يجب وضع مكافآت عامة أو عقوبات عامة كالرومان إيجاداً لروح عامة تحمّل على تكاثر النوع.

(١) مرسوم سنة ١٦٦٦، نفياً للزواجات.

## الفصل الثامن والعشرون

### كيف يمكن معالجة نقص السكان

إذا ما نقص سكان دولة بطواري خاصة وبحروب وأوبئة ومجاعات وجدت الوسائل، فمن يتق حياً من الناس يمكنه أن يحافظ على روح العمل والصناعة وأن يحاول تلافي ما أصابه من ويلات وأن يصبح أعظم جذاً بفضل نكته نفسها، ولكن البلاء يكاد يكون مستوحياً عندما ينشأ نقص النفوس بطول الزمن، عن عيب باطني وحكومة سيئة، فيهلك الناس عندئذ بمرضى اعتيادي لا يشعر به، والناس، إذ يولدون في البؤس والضنى، وفي غف الحكومة وأضاليلها، يرى دمارهم من غير أن يشعر بعليه، وتعد البلاد التي خربها الاستبداد، أو ما منح الإكليروس فيها من منافع مفرطة على حساب العلمانيين، مثلاً عظيماً على ذلك، ومن العتب أن ينتظر عون الأبناء الذين يمكن أن يولدوا تجديداً لدولة أفقرت على هذا الوجه، فالوقت قد فات، ولا إقدام عند الآدميين، ولا صناعة لديهم، في بيدائهم، ولا يكاد الرجل يجد ما يقوت به أسرة مع أراض لقوت شعب، حتى إنه لا عمل لطعام الناس في بؤسهم، أي فيما ملئوا به من بور، فالإكليروس والأمير والمدن والكبراء، وبعض الأعيان من أبناء الوطن، قد غدوا أصحاب جميع البقعة كلها رويداً رويداً، والبقعة غامرة، غير أن الأسر المباداة تركت لهم مراعيها، ولا شيء لرجل العمل؛ فيجب في هذا الوضع أن يصنع في جميع الإمبراطورية ما كان الرومان يصنعونه في قسم من إمبراطوريتهم، أي أن يمارس عند عوز الأهليين ما كان يلاحظ في اليسر، فتوزع الأراضي

بَيِّنَ جَمِيعَ الْأَسْرِ الَّتِي لَا تَمْلِكُ شَيْئًا، وَتُعَدُّ لَهُمْ وَسَائِلُ إِحْيَائِهَا وَزَرْعِهَا،  
وَيَجِبُ أَنْ يَقَعَ هَذَا التَّوْزِيعُ كُلَّمَا وَجِدَ رَجُلٌ يَتَقَبَّلُهُ، لِكَيْلَا تَضِيعَ سَاعَةٌ مِنَ  
الزَّمَنِ عَلَى حِسَابِ الْعَمَلِ.



## الفصل التاسع والعشرون

### المضايِفُ

لَيْسَ الْإِنْسَانُ فَقِيرًا لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا، بَلْ لِأَنَّهُ لَا يَعْمَلُ، فَالَّذِي لَا يَمْلِكُ شَيْئًا وَيَعْمَلُ هُوَ فِي يُسْرِ كَمَنْ لَهُ دَخْلٌ مِثَّةَ إِيكُو مِنْ غَيْرِ عَمَلٍ، وَمَنْ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا وَيَكُونُ صَاحِبَ حِرْفَةٍ لَا يُعَدُّ أَكْثَرَ فَقْرًا مِنَ الَّذِي يَمْلِكُ عَشْرَةَ أَفْدَنَةٍ وَيُضْطَرُّ إِلَى حَرْثِهَا لِيَعِيشَ، وَيُخْسَبُ الْعَامِلُ الَّذِي أَوْرَثَ أَوْلَادَهُ صُنْعَتَهُ أَنَّهُ تَرَكَ لَهُمْ مَالًا يَزِيدُ بِنِسْبَةِ عَدَدِهِمْ، وَغَيْرُ هَذَا حَالُ مَنْ يَمْلِكُ عَشْرَةَ أَفْدَنَةٍ لِيَعِيشَ فَيَقْسِمُهَا بَيْنَ أَوْلَادِهِ، وَفِي الْبِلَادِ التِّجَارِيَّةِ، حَيْثُ لَا يَكُونُ لِكَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ غَيْرُ صُنْعَتِهِمْ، تُضْطَرُّ الدَّوْلَةُ فِي الْغَالِبِ إِلَى قَضَاءِ حَاجَاتِ الشُّيُوخِ وَالْمَرْضَى وَالْأَيْتَامِ، وَتَجْنِي الدَّوْلَةُ الْمُتَمَدِّنَةُ هَذَا الْمَدَدَ مِنَ الصَّنَاعَةِ نَفْسِهَا، فَتَمْنَحُ بَعْضَهُمْ مِنَ الْأَعْمَالِ مَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ، وَتُعَلِّمُ الْآخَرِينَ الْعَمَلَ، فَيَكُونُ هُنَاكَ عَمَلٌ، وَمَا يُؤَدِّي مِنْ صَدَقَةٍ لِرَجُلٍ عَارٍ فِي الشُّوَارِعِ لَا يَقُومُ مَقَامَ وَاجِبَاتِ الدَّوْلَةِ الْمُلْزَمَةِ بِتَأْمِينِ عَيْشِ مَضْمُونِ لِكُلِّ الْمَوَاطِنِ، أَيْ بِالْغِذَاءِ وَبِالْبَاسِ مُلَائِمٍ وَبِنُوعٍ مِنَ الْحَيَاةِ غَيْرِ مُخَالِفٍ لِلصَّحَّةِ مُطْلَقًا، وَيُسَالُ أَوْرَنْغُ زَيْبُ<sup>(١)</sup> عَنْ سَبَبِ عَدَمِ إِنْشَائِهِ مَضَايِفَ، فَيَقُولُ: «سَأَجْعَلُ دَوْلَتِي مِنَ الثَّرَاءِ مَا لَا تَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى مَضَايِفَ»، وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ: أَبْدَأُ بِجَعْلِ دَوْلَتِي غَنِيَّةً، وَأَنْشِئُ مَضَايِفَ، وَيَفْتَرِضُ غَنَى الدَّوْلَةِ كَثِيرًا مِنَ الصَّنَاعَةِ، وَلَيْسَ مِنَ الْمُمَكِّنِ فِي عَدَدٍ كَبِيرٍ مِنْ فُرُوعِ التِّجَارَةِ إِلَّا يَتَأَذَى فَرْعٌ دَائِمًا، وَالْأُتْلَمُ بِالْعُمَالِ ضَائِقَةٌ مُوقَّتَةٌ نَتِيجَةٌ لَذَلِكَ، وَهَنَالِكَ تُضْطَرُّ الدَّوْلَةُ إِلَى الْقِيَامِ بِمُسَاعَدَةٍ سَرِيعَةٍ، وَذَلِكَ لِيُحَالَ دُونَ تَأَذَى

(١) أنظر إلى شاردان، «رحلة إلى فارس»، جزء ٨.

الشَّعْبِ وَدُونَ تَمَرُّدِهِ، ففي هذه الحال تَبْدُو الحاجةُ إلى المَصْايِفِ أَوْ ما يُعَادِلُهَا مِنْ نِظامٍ تَلَاوِيًّا لَدَلكِ البُؤْسِ، وَلَكِنْ إِذَا كانتِ الأُمَّةُ فَقِيرَةً تَأْتِي الفَقْرُ الخاصُّ مِنَ البُؤْسِ العامِّ، وَهُوَ البُؤْسُ العامُّ مِنْ بَعْضِ الوُجُوهِ، وَما كانتِ جَمِيعُ مَصْايِفِ العالَمِ لثَبْرِيٍّ مِنْ هَذا الفَقْرِ الخاصِّ، فُرُوعَ الكَسَلِ الَّذِي تُوجِي بِهِ يَزِيدُ على العَكْسِ الفَقْرَ العامِّ، وَمِنْ ثَمَّ الفَقْرَ الخاصِّ، وَأَرادَ هنري الثَّامِنُ<sup>(١)</sup> إِصلاحَ كَنِيسَةِ إنْكلْتِرةَ، فَأَهْلَكَ الرُّهْبَانَ، هَذا الفَرِيقَ المِكْسالَ الَّذِي كانَ يَتَعَمَّدُ كَسَلَ الآخَرِينَ بِما كانَ يُمارِسُ مِنَ الضَّيَافَةِ فيَقْضِي، ما لا يُخَصِّيه عَدُّ مِنَ البَطَّالِينَ الأَشْرَافِ والْبُرْجَوازيَّةِ، حَيَاتُهُ في التَّنَقُّلِ بَيْنَ دَيْرٍ وَآخَرَ، وَكَذلكِ أَلْغَى المَصْايِفَ الَّتِي كانَ الرِّعاعُ يَجِدُونَ قُوَّتَهُمْ فِيها كَما كانَ الأَشْرَافُ يَجِدُونَ قُوَّتَهُمْ في الأَدْيَارِ، فَاسْتَقَرَّتْ رُوحُ التِّجَارَةِ والصَّنَاعَةِ في إنْكلْتِرةَ بَعْدَ هَذهِ التَّغْيِيراتِ، وَبَرَزَتْ جَمِيعُ النَّاسِ في المَصْايِفِ بروْمَةٍ، خَلا مَن يَعمَلُونَ، وَمَن لَهم صِناغَةُ، وَمَن يُزاوِلُونَ الفُنُونَ، وَمَن هُم أَصْحابُ أراضٍ، وَمَن يُمارِسُونَ التِّجَارَةَ.

قُلْتُ إِنَّ الأُمَّمَ الغَنِيَّةَ كانتِ مُحتاجةً إلى مَصْايِفَ، ذَلكَ لأنَّ الثَّرَوَةَ فِيها كانتِ عُرْضَةً لأَلْفِ طارِيٍّ، غَيْرَ أَنَّ الإِعاناتِ العابِرةَ كانتِ خَيْراً مِنَ المُؤَسَّساتِ الدَّائِمَةِ، فَالضَّرورَةُ مُوقَّتٌ، وَلا بُدَّ، إِذاً، مِنْ إِعاناتٍ مِنَ النُّوعِ عَيْنِهِ يُمكنُ تَطْبِيقُها على الطَّارِيِّ الخاصِّ.

(١) أنظر إلى «تاريخ الإصلاح في إنكلترة»، تأليف بورنه.



## البَابُ الرَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ

القوانين من حيث صلتها بالدين القائم  
في كل بلد، بالنسبة إلى عقائده وبعده نفسه

- |                    |   |
|--------------------|---|
| □ الفصل الأول      | الاديان على العموم  |
| □ الفصل الثاني     | راي غريب لبيل   |
| □ الفصل الثالث     | الحكومة المعتدلة اكثر ملاءمة للنصرانية<br>والحكومة المستبدة اكثر ملاءمة للإسلام |
| □ الفصل الرابع     | نتائج طبيعة الدين النصراني وطبيعة الدين الاسلامي                                |
| □ الفصل الخامس     | الكاثوليكية اكثر ملاءمة للملكية والبروتستانية<br>تلائم الجمهورية                |
| □ الفصل السادس     | قول غريب لبيل   |
| □ الفصل السابع     | قوانين الكمال في الدين  |
| □ الفصل الثامن     | توافق قوانين الاخلاق وقوانين الدين  |
| □ الفصل التاسع     | الايسيون  |
| □ الفصل العاشر     | المذهب الروافي  |
| □ الفصل الحادي عشر | تأمل  |
| □ الفصل الثاني عشر | التوبة  |
| □ الفصل الثالث عشر | الجرائم التي لا يكفر عنها   |
| □ الفصل الرابع عشر | مطابقة ما بين قوة الدين وقوة القوانين المدنية                                   |
| □ الفصل الخامس عشر | كيف تصلح القوانين المدنية الاديان الفاسدة في<br>بعض الاحيان                     |
| □ الفصل السادس عشر | كيف تصلح قوانين الدين من مضار النظام<br>السياسي                                 |
| □ الفصل السابع عشر | مواصلة الموضوع نفسه   |
| □ الفصل الثامن عشر | كيف يكون لقوانين الدين مفعول القوانين<br>المدنية                                |

- الفَصْلُ التَّاسِعُ عَشَرُ : في ان صحة العقيدة او بطلانها أقل تأثيراً في فائدتها لاحوال الناس المدنية او الضرر بها مما يؤدي اليه ممارستها او سوء استعمالها
- الفَصْلُ العشرون : مواصلة الموضوع نفسه
- الفَصْلُ الحادي والعشرون : التناسخ
- الفَصْلُ الثَّانِي والعشرون : مقدار الخطر في إحياء الدين بمقتضى الامور الخلية
- الفَصْلُ الثالث والعشرون : الاعياد
- الفَصْلُ الرابع والعشرون : قوانين الدين المحلية
- الفَصْلُ الخامس والعشرون : المحذور في نقل ديانة بلد الى بلد آخر
- الفَصْلُ السادس والعشرون : مواصلة الموضوع نفسه



## الفصل الأول

### الأديان على العموم

كَمَا أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَدَّرَ بَيْنَ الظُّلُمَاتِ مَا هُوَ أَقْلُ كَثَافَةٍ ، وَبَيْنَ الْأَغْوَارِ مَا هُوَ أَقْلُ غُمَقًا ، هَكَذَا يُمَكِّنُ أَنْ يُبْحَثَ بَيْنَ الْأَدْيَانِ الْبَاطِلَةِ مَا هُوَ أَكْثَرُ مُلَاءَمَةً لِخَيْرِ الْمُجْتَمَعِ ، وَمَا يُمَكِّنُ أَنْ يُؤَدِّيَ إِلَى سَعَادَةِ النَّاسِ أَكْثَرُ مِنْ سِوَاهُ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَإِنْ لَمْ يَهْدَفْ إِلَى الْوُصُولِ بِهِمْ إِلَى سَعَادَةِ الْحَيَاةِ الْآخِرَةِ ، وَلَا أُبْحَثُ ، إِذَنْ ، فِي مُخْتَلِفِ أَدْيَانِ الْعَالَمِ إِلَّا مِنْ حَيْثُ الْخَيْرُ الَّذِي يُسْتَخْلَصُ مِنْهَا فِي الْأَحْوَالِ الْمَدَنِيَّةِ ، وَذَلِكَ سِوَاءِ عَلَيَّ أَتَكَلَّمْتُ عَنِ الدِّينِ الَّذِي يَكُونُ أَضْلُهُ فِي السَّمَاءِ أَمْ تَكَلَّمْتُ عَنِ الْأَدْيَانِ الَّتِي يَكُونُ أَضْلُهَا فِي الْأَرْضِ ؛ وَبِمَا أَنِّي لَسْتُ عَالِمًا لَاهُوتِيًّا فِي هَذَا السُّفَرِ ، بَلْ كَاتِبٌ سِيَاسِيٌّ ، فَإِنَّ مِنَ الْمُمَكِّنِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مِنَ الْأُمُورِ مَا هُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ تَمَامًا فِي غَيْرِ طَرَاذِ إِنْسَانِيٍّ مِنَ التَّفَكِيرِ ، ذَلِكَ أَنِّي لَمْ أَنْظُرْ إِلَى هَذِهِ الْأُمُورِ مِنْ حَيْثُ صِلَتُهَا بِالْحَقَائِقِ الْعُلْيَا ، وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ الدِّينُ الصَّحِيحُ فَحَسْبُكَ قَلِيلٌ مِنَ الْإِنْصَافِ لِتَرَى أَنِّي لَمْ أَزْعُمُ قَطُّ تَرْكَ مَصَالِحِهِ فِي سَبِيلِ الْمَصَالِحِ السِّيَاسِيَّةِ ، بَلِ الْجَمْعُ مَا بَيْنَهُمَا ، وَالْحَالُ أَنَّ جَمْعَ مَا بَيْنَهُمَا يَسْتَلْزِمُ مَعْرِفَتَهُمَا ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ الدِّينَ النَّصْرَانِيَّ الَّذِي يَأْمُرُ النَّاسَ بِالتَّحَابِّ يَبْغِي أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ شَعْبٍ أَضْلَحُ الْقَوَانِينِ السِّيَاسِيَّةِ وَالْقَوَانِينِ الْمَدَنِيَّةِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا تَجِيءُ بَعْدَهُ فِي كَوْنِهَا خَيْرَ مَا يَسْتَطِيعُ النَّاسُ أَنْ يُعْطَوْهُ وَيَأْخُذُوهُ.

## الفصل الثاني

### رأي غريب بيل

زَعَمَ مَسِيُو بِيل<sup>(١)</sup> إِبْثَاتُهُ أَنَّ الْأَفْضَلَ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَكُونَ زَنْدِيقًا مِنْ أَنْ يَكُونَ وَثْنِيًّا، وَبِمَعْنَى آخَرَ فَقُلْ إِنَّ عَدَمَ تَدَيُّنِ الْإِنْسَانِ بِدِينٍ أَقْلُ خَطَرًا مِنْ تَدَيُّنِهِ بِدِينٍ رَدِيءٍ، وَمِنْ قَوْلِهِ: «أَفْضَلُ أَنْ يُقَالَ إِنَّنِي غَيْرُ مَوْجُودٍ مِنْ أَنْ يُقَالَ إِنَّنِي رَجُلٌ شَرِيرٌ»، فَلَيْسَتْ هَذِهِ غَيْرَ سَفْسَطَةٍ قَائِمَةٍ عَلَى عَدَمِ انْتِفَاءِ الْفَائِدَةِ لِلْجِنْسِ الْبَشَرِيِّ مِنَ الْاِعْتِقَادِ بِوُجُودِ إِنْسَانٍ مَا بَدَلًا مِنَ الْفَائِدَةِ الْبَالِغَةِ فِي الْاِعْتِقَادِ أَنَّ الرَّبَّ مَوْجُودٌ، وَتَنْشَأُ فِكْرُهُ اِسْتِقْلَالِنَا عَنْ فِكْرَةِ عَدَمِ وُجُودِهِ، أَوْ فِكْرَةِ تَمَرُّدِنَا إِذَا لَمْ نَسْتَطِيعْ أَنْ تَكُونَ لَنَا تِلْكَ الْفِكْرَةُ الْأُولَى، فَالْقَوْلُ بِأَنَّ الدِّينَ لَيْسَ عَامِلٌ رَدْعٍ، لِأَنَّهُ لَا يَرْدَعُ دَائِمًا، كَالْقَوْلِ بِأَنَّ الْقَوَانِينَ الْمَدْنِيَّةَ لَيْسَتْ هِيَ أَيْضًا عَامِلٌ رَدْعٍ، وَمِنْ سُوءِ التَّغْلِيلِ ضِدَّ الدِّينِ أَنْ يُجْمَعَ فِي كِتَابٍ كَبِيرٍ إِحْصَاءٌ طَوِيلٌ لِلْسِّيَّاتِ الَّتِي آدَى إِلَيْهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ تُخَصَّى فِيهِ الْمَحَاسِنُ الَّتِي أَوْجَبَهَا، وَلَوْ أَرَدْتُ بَيَانَ جَمِيعِ السِّيَّاتِ الَّتِي نَشَأَتْ عَنِ الْقَوَانِينِ الْمَدْنِيَّةِ وَعَنِ الْمَلَكِيَّةِ وَالْحُكُومَةِ الْجُمْهُورِيَّةِ فِي الْعَالَمِ لَذَكَرْتُ أُمُورًا هَائِلَةً، وَمَتَى صَارَ مِنْ غَيْرِ الْمُفِيدِ وَجُودُ دِينٍ لِلرَّعَايَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ أَنْ يُوجَدَ دِينٌ لِلْأُمَرَاءِ فَيُيَسَّضُوا بِالزَّبَدِ ذَلِكَ الرَّادِعَ الْوَحِيدَ الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ مَنْ لَا يَخَافُونَ الْقَوَانِينَ الْبَشَرِيَّةَ مُطْلَقًا.

إِنَّ الْأَمِيرَ الَّذِي يُحِبُّ الدِّينَ وَيَخْشَاهُ هُوَ كَالْأَسَدِ الَّذِي يُذْعِنُ لِلْيَدِ الَّتِي تَلَاطِفُهُ أَوْ لِلصَّوْتِ الَّذِي يُسَكِّنُهُ، وَيُعَدُّ الْأَمِيرُ الَّذِي يَخَافُ الدِّينَ وَيَمَقُّتُهُ كَالْوُحُوشِ الَّتِي تَقْرِضُ الْقَيْدَ الرَّادِعَ لَهَا مِنَ الْأَنْقِضَاضِ عَلَى الْمَارِّينَ، وَيُعَدُّ

(١) «أفكار حول التجم المذنب» «دوام الأفكار»، إلخ، جزء ٢.

الأمير الذي لا دين له كالحَيَوَانِ الهائل الذي لا يشعر بحُرِّيَّتِهِ إِلَّا إِذَا مَزَّقَ  
وَأَفْتَرَسَ، وليس الأمرُ أَنْ يُعْرَفَ هَلِ الْأَفْضَلُ أَلَّا يَكُونَ لِلرَّجُلِ أَوِ الشَّعْبِ دِينٌ  
مِنْ أَنْ يُسَاءَ اسْتِعْمَالُ الدِّينِ الذي له، بَلْ أَنْ يُعْرَفَ مَا هُوَ أَقْلٌ ضَرَرًا، إِسَاءَةٌ  
اسْتِعْمَالِ الدِّينِ أَحْيَانًا أَمْ عَدَمُ وُجُودِ دِينٍ بَيْنَ النَّاسِ مُطْلَقًا، وَتُثْقَلُ الْوَثِيئَةُ كَثِيرًا  
تَقْلِيلًا لَفْظَاعَةِ الزُّنْدَقَةِ، وليس مِنَ الصَّحِيحِ أَنْ إِقَامَةَ الْوَثِيئِينَ هَيَاكِلَ لِأَحَدِ  
الْعُيُوبِ دَلِيلٌ عَلَى حُبِّهِمْ لِهَذَا الْعَيْبِ، بَلْ، عَلَى الْعَكْسِ، إِنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى  
مَقْتِهِمْ لَهُ، فَلَمَّا أَقَامَ الْإِسْطَارِطِيُّونَ مَعْبَدًا لِلْخَوْفِ لَمْ يَدُلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ  
الشَّعْبَ الْمُحَارِبَ سَأَلَهُ أَنْ يَسْتَخِوذَ عَلَى قُلُوبِ الْإِسْطَارِطِيِّينَ فِي الْمَعَارِكِ، وَمِنْ  
الْإِلَهِةِ مَنْ كَانُوا يُسْأَلُونَ عَدَمَ الْإِيْحَاءِ بِالْجَرِيْمَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَانُوا يُسْأَلُونَ  
إِبْعَادَهَا.

## الفصل الثالث

### الحكومة المعتدلة أكثر ملاءمة للتضاريف والحكومة المستبدة أكثر ملاءمة للإسلام (\*)

الذين التضاريف بعيد من الاستبداد المخض، ذلك أن الإنجيل يبلغ من الإيحاء بالحلم ما يعارض معه الغضب الاستبدادي الذي ينتقم الأمير به لنفسه

(\*) علق الأستاذ عادل زعير المعرب الاول «روح الشرائع» على هذا الفصل بما حرقته:

لم يكتب التوفيق لمونتسكيو حينما قال، في هذا الفصل وفي الفصلين ٤ و ١٤، إن الحكومة المستبدة أكثر ملاءمة للإسلام، وإن الإسلام الذي لا يتكلم بغير السيف يؤثر في الناس بروح الهدم التي أقامته، وإن تناقل النفس ينشأ عن جبرية الإسلام التي تؤدي إلى البقاء في سكون.

فالمؤلف، كما يظهر، كان جاهلاً لتاريخ الإسلام، وكان متأثراً بأوهام الاوربيين الموروثة ضد الإسلام والمسلمين فلم يتخلص أوربيون كثيرون منها حتى زماننا على الرغم من تقدم الدراسات الإسلامية في أوربة، وذلك لأنها أصبحت جزءاً من مزاجهم، والحقيقة هي أن الدراسات الإسلامية بأوربة كانت في حكم العدم منذ قرنين، فكان يحكم في الإسلام بما كان عليه بعض الشعوب الإسلامية من تأخر وبما كان يلقيه المسلمون من رهبة في نفوس الغربيين، ولعل لمونتسكيو بعض العذر من هذه الناحية، لا العذر كله، ما وجب على عالم عبقرى مثله أن يشك في الأقوال السائرة المبتسرة بأوربة عن الإسلام وأن يبحث في الإسلام بحثاً صحيحاً فلا يصدر عنه ذلك، ولو فعل هذا لرأى الإسلام بعيداً من نظام الحكومة المستبدة، فقد جاء في القرآن: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْعُرْفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ ﴿وَأْمُرْهُمْ شُرُوعِي يَتَّبِعُونَ﴾، وقال الرسول الأعظم: «ما تشاور قوم إلا هدوا لأرشد أمرهم... وإن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب من عنده، إلخ»، ولو فعل ذلك ما قال إن الإسلام لا يتكلم بغير السيف، ولا طلع على قول القرآن: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ ﴿وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾، ولا انتهى إلى مثل قول الفيلسوف غوستاف لوبون في كتاب «حضارة العرب» «إن القوة لم تكن عاملاً في انتشار القرآن ما ترك العرب المغلوبين أحراراً في أديانهم... ولم ينتشر الإسلام بالسيف، بل أنتشر بالدعوة وحدها، وبالدعوة وحدها اعتنقت الشعوب التي قهرت العرب مؤخراً، كالترك والمغول، الإسلام... وأدرك الخلفاء السابقون أن النظم والأديان ليست تفرض قسراً، فعاملوا أهل كل=



ويزاول جوره، وإذ إن هذا الدين يحرم تعدد الزوجات فالأمرأة يكونون به أقلّ احتباساً، وأقلّ انفصالاً عن رعاياهم، ومن ثم أكثر رجولية، إنهم أكثر استعداداً لإلزام أنفسهم بقوانين وأعظم قدرة على الشعور بأنهم لا يستطيعون كل شيء، وبينما ترى أمراء المسلمين يوجهون الموت أو يتقبلونه بلا انقطاع ترى الدين المسيحي يجعل أمراء النصارى أقلّ خوفاً، ومن ثم أقلّ جوراً، فيثق الأمير برعاياه، وثيق الرعايا بالأمير، ومن الرائع أن يوجب الدين النضرائي سعادتنا في هذه الدنيا مع أنه يهدف إلى السعادة في الآخرة فقط كما يلوح! والدين النضرائي، مع اتساع الإمبراطورية وعيب الإقليم، هو الذي حال دون استقرار الاستبداد في الحبشة على الرغم من اتساع الإمبراطورية ومساوي الإقليم ونقل إلى أواسط إفريقية عادات أوربية وقوانينها.

إن ولي عهد الحبشة يتمتع بإمارة، وينعم على الرعايا الآخرين بمثال الحب والطاعة، ويرى الإسلام بالقرب منه يحبس أبناء ملك سنار<sup>(١)</sup>، فلما مات أرسلهم المجلس إلى حيث يخفون نفعاً للأمير الذي يغتلي العرش، ولتوضع مذابح ملوك الأغارقة والرومان المستمرة نصب العيون من ناحية، ولتوضع

= قطر استولوا عليه بلطف عظيم تاركين لهم قوانينهم ونظمهم ومعتقداتهم... فالحق أن الأمم لم تعرف فاتحين راحمين متسامحين مثل العرب، ولا ديناً سمحاً مثل دينهم، ولو فعل مونسكيو ذلك ما قال إن تناقل النفس ينشأ عن جبرية الإسلام التي تؤدي إلى البقاء في سكون، ولأنه، أيضاً، إلى مثل ما انتهى إليه العلامة لوبون حيث قال: «ليس في آي القرآن من الجبرية ما ليس في كتب الأديان الأخرى ومنها التوراة»... قال المصلح الديني القدير لوثر: «يحتج على اختيار الإنسان وإرادته بنصوص الكتاب المقدس التي لا تحصى، وإن شئت فقل بكل ما ورد في الكتاب المقدس...» ولم يكن محمد، إذن، جبرياً أكثر من مؤسسي الأديان الذين ظهوروا قبله، ولم يسبق محمد في جبريته علماء الوقت الحاضر.... وبالجبرية الشرقية التي قامت عليها فلسفة العرب ويستند إليها كثير من مفكري الغرب في العصر الحاضر هي نوع من التسليم الهادي الذي يعلم به الإنسان كيف يخضع لحكم القدر من غير تبرم وملاومة، وتسليم مثل هذا هو وليد مزاج أكثر من أن يكون وليد عقيدة، والعرب كانوا جبريين بمزاجهم قبل ظهور محمد فلم يكن لجبريتهم تأثير في أزيائهم كما أنها لم تؤدي إلى انحطاطهم، وليس هنا مجال التفصيل في هذا الموضوع الذي يتطلب وحده مجلداً كبيراً فنقتصر على ما تقدم. (المترجم).

(١) «رحلة إلى الحبشة»، للطبيب بونس، في المجموعة الرابعة من «رسائل العبرة»، صفحة ٢٩٠.



إِهْلَاكُ الشُّعُوبِ وَالْمُدُنِ مِنْ قَبْلِ هَؤُلَاءِ الرُّؤَسَاءِ نُصِبَ الْعُيُونِ مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى، وَلِيُنْظَرَ إِلَى تِيْمُورَلْتَاكْ وَجَنكِيْزْخَانَ اللَّذَيْنِ خَرَّبَا آسِيَةَ، فَتَرَى أَنَّنَا مَدِينُونَ لِلنَّضْرَانِيَّةِ بِبَعْضِ الْحُقُوقِ السِّيَاسِيَّةِ فِي الْحُكُومَةِ، وَبِبَعْضِ حُقُوقِ الْأُمَمِ فِي الْحَرْبِ، أَيْ بِمَا لَا يُمَكِّنُ الطَّبِيعَةَ الْبَشَرِيَّةَ أَنْ تَعْتَرِفَ بِهِ بِمَا فِيهِ الْكَفَايَةُ، وَحُقُوقِ الْأُمَمِ هَذِهِ الَّتِي جَعَلَتِ النَّضَرَ بَيْنَنَا يَتْرُكُ هَذِهِ الْأُمُورَ الْعَظِيمَةَ لِلشُّعُوبِ الْمَغْلُوبَةِ: يَتْرُكُ لَهَا الْحَيَاةَ وَالْحُرِّيَّةَ وَالْقَوَانِينَ وَالْأَمْوَالَ، وَالَّذِينَ دَائِمًا، عِنْدَمَا لَا تَغْمَى الْقُلُوبُ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ شُعُوبَ أُوْرَبَّةِ لَيْسَتْ أَكْثَرَ أَنْقِسَامًا فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ مِمَّا كَانَتْ عَلَيْهِ الشُّعُوبُ وَالْجُيُوشُ، أَوْ الْجُيُوشُ فِيمَا بَيْنَهَا، فِي الْإِمْبِرَاطُورِيَّةِ الرُّومَانِيَّةِ الَّتِي صَارَتْ مُسْتَبَدَّةً وَعَسْكَرِيَّةً، فَقَدْ كَانَتْ الْجُيُوشُ تَتَحَارَبُ مِنْ نَاحِيَةٍ، وَيُبَاحُ لَهَا نَهْبُ الْمُدُنِ وَأَقْتِسَامُ الْأَرَاضِي أَوْ مُصَادَرَتُهَا مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى.

## الفصل الرابع

### نتائج طبيعة الدين النُصراني وطبيعة الدين الإسلامي

إذا ما نُظِرَ إلى طبيعة الدين النُصراني وطبيعة الإسلام وَجَبَ اعْتِنَاقُ أَحَدِهِمَا وَرَدُّ الْآخَرِ، إِذْ مِنَ الْوَاضِحِ أَنَّ دِينًا يُلِينُ الطَّبَائِعَ لَا يَكُونُ غَيْرَ دِينٍ صَاحِحٍ، وَمِنْ شَقَاءِ الطَّبِيعَةِ الْبَشَرِيَّةِ أَنْ يُنْعَمَ بِالَّذِينَ فَاتِحَ، فَالْإِسْلَامُ الَّذِي لَا يَتَكَلَّمُ بِغَيْرِ السَّيْفِ يُوَاصِلُ تَأْثِيرَهُ فِي النَّاسِ بِرُوحِ الْهَدْمِ الَّتِي أَقَامَتْهُ، وَيَقْضِي تَارِيخُ أَحَدِ مُلُوكِ الرُّعَاةِ<sup>(١)</sup>، بِالْعَجَبِ فَقَدْ تَرَأَى لَهُ إِلَهُ طَيِّبَةً فِي الْحُلْمِ وَأَمْرَهُ بِقَتْلِ جَمِيعِ كَهَنَةِ مِصْرَ، وَقَدْ رَأَى أَنَّ حُكْمَهُ عَادَ لَا يَرُوقُ الْإِلَهَةَ إِذْ أَمَرُوهُ بِأُمُورٍ مُنَاقِضَةٍ لِمَشِيئَتِهِمْ الْعَادِيَّةِ، فَجَلَا إِلَى الْحَبْشَةِ.

(١) أنظر إلى ديودورس، باب ١، فصل ١٨.

## الفصل الخامس

الكاثوليكية أكثر ملاءمة للملكية

والبروتستانتية ثلاثية الجمهورية

إذا مَا نَشَأَ دِينَ وَقَامَ فِي دَوْلَةٍ اتَّبَعَ، عَادَةً، خِطَّةَ الْحُكُومَةِ الَّتِي اسْتَقَرَّ بِهَا، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ لَدَى مَنْ يَتَلَقَّوْنَهُ أَوْ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ عَلَى تَلْقِيهِ مَبَادِي ضَابِطَةٍ غَيْرُ مَبَادِي الدَّوْلَةِ الَّتِي يُؤَلَّدُونَ فِيهَا، وَلَمَّا عَانَى الدِّينُ النَّصْرَانِيُّ مُنْذُ قَرْنَيْنِ ذَلِكَ الْأَنْقِسَامَ الْمَشْهُورَ الَّذِي فَصَلَهُ إِلَى كَاثُولِيكَ وَبِرُوتِسْتَانِ اعْتَنَقَتْ شُعُوبُ الشُّمَالِ الْبِرُوتِسْتَانِيَّةَ وَحَافَظَتْ شُعُوبُ الْجَنُوبِ عَلَى الْكَاثُولِيكِيَّةِ؛ ذَلِكَ أَنَّ شُعُوبَ الشُّمَالِ، اتَّصَفَتْ وَتَنَصَّفَتْ دَائِمًا بِرُوحِ الْأَسْتِقْلَالِ وَالْحُرِّيَّةِ الَّتِي لَا تَنَصِّفُ بِهَا شُعُوبُ الْجَنُوبِ، وَأَنَّ دِينًا لَيْسَ لَهُ رَئِيسٌ مَنظُورٌ هُوَ، أَكْثَرُ مُلَاءَمَةً لِأَسْتِقْلَالِ الْإِقْلِيمِ مِنْ دِينِ ذِي رَئِيسٍ مَنظُورٍ؛ وَالثُّورَاتُ، فِي الْبُلْدَانِ الَّتِي اسْتَقَرَّتِ الْبِرُوتِسْتَانِيَّةُ بِهَا، قَامَتْ وَفَقَّ خِطَّةُ الدَّوْلَةِ السِّيَاسِيَّةِ، فَبِمَا أَنَّهُ كَانَ لِلْوَثَرِ أَمْرَاءُ عُظْمَاءُ يُنَاجِرُونَهُ فَإِنَّهُ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَجْعَلَهُمْ يَسْتَسِيغُونَ سُلْطَانًا غَيْرَ ذِي صَدَارَةِ ظَاهِرَةٍ، وَبِمَا أَنَّهُ كَانَ لِكُلِّ شُعُوبٍ تَعِيشُ فِي جُمْهُورِيَّاتٍ، أَوْ بُرْجُوزِيَّةٍ غَامِضَةٍ فِي مَلَكيَّاتٍ تُنَاجِرُهُ، فَإِنَّهُ اسْتَطَاعَ أَلَّا يُقِيمَ صَدَارَاتٍ وَمَرَاتِبَ، وَقَدْ أَمَكَّنَ كُلُّ مِنَ الْمَذْهَبَيْنِ أَنْ يَعْتَقِدَ أَنَّهُ أَكْمَلُ مِنَ الْآخَرِ، فَتَرَى الْكَلْفَنِيَّةَ أَنَّهَا أَكْثَرُ مُطَابَقَةً لِمَا قَالَهُ يَسُوعُ الْمَسِيحُ، وَتَرَى اللَّوْثَرِيَّةَ أَنَّهَا أَكْثَرُ مُطَابَقَةً لِمَا كَانَ الْخَوَارِثُونَ قَدْ صَنَعُوهُ.

## قول غريب بيل

عاب مسيو بيل النُصْرانيَّة بعد أن شتم جميع الأديان، وجرؤ على القول: إنَّ النُصارى الحقيقيين ما كانوا ليستطيعوا إقامة دولة يُمكنها البقاء ولم لا؟ إنَّهم يكونون مواطنين بالغى الأطلاع على واجباتهم، كثيرى الحرص على القيام بها، شديدي الشعور بحق الدفاع الطَّبيعي، وهم كُلما اعتقدوا أنَّهم مديئون للدين رأوا أنَّهم مديئون للوطن، وتكون مبادئ النُصْرانيَّة المنقوشة جيِّداً على القلوب أقوى بمراحل من شرف المَلَكِيَّات الزَّائفة ومن الفضائل الإنسانيَّة للجمهوريات ومن ذلك الخوف الخسيس من الدول المُستبدَّة، ومن العجيب أن يُغزى إلى هذا الرُّجل الكبير جهل رُوح دينه الخاصُّ وأنَّه لم يعرف أن يميز نُظم إقامة النُصْرانيَّة من النُصْرانيَّة نفسها ولا مبادئ الإنجيل من نصائحه، وإذا ما أعطى المُشرع نصائح بدلاً من الإنعام بقوانين فلائِه وجدَّ أن نصائحه إذا ما صيغت كالقوانين كانت مُخالفة لروح قوانينه.

## الفصل السابع

### قوانين الكمال في الدين

على القوانين البشرية التي تُوضع لمخاطبة العقل أن تُنعم بقواعد، لا بنصائح مُطلقاً، وعلى الدين الذي يُشترع لمخاطبة القلب أن يُنعم بكثيرٍ من النصائح وقليلٍ من القواعد، ومتى قدّم الدين قواعد لمجاوزة الحسَنِ إلى الأَحْسَنِ والخير إلى الكمال، كان من الملائم أن يكون ذلك نصائح، لا قوانين لأنَّ الكمال لا يعني عموم الناس، ولا عموم الأشياء، ثمَّ إذا كانت تلك قوانين وجب وجود ما لا يخصى من القوانين الأخرى لمراعاة الأولى، وتعدُّ العزوبة نصيحة من النصرايين، فإذا ما جعل قانون لمنظمة من بعض الناس وجب وضع قوانين جديدة<sup>(١)</sup> في كل يوم لحمل الناس على مراعاة ذلك، فيتعب المشترع ويتعب المجتمع لينفذ الناس عن قاعدة ما يتفدّه مَجِبُو الكمال عن نصيحة.

(١) أنظر إلى «مكتبة المؤلفين الكنسيين في القرن السادس»، جزء ٥ لمسيو دو بن.



## الفصل الثامن

### توافق قوانين الأخلاق وقوانين الدين

إذا ما شقي بلدٌ بدينٍ لم يُنعم به الله وجب أن يتوافق هو والأخلاق دائماً، وذلك لأن الدين، ولو كان باطلاً، هو أحسن ضامنٍ يُمكنُ الناس أن يتألوهُ عن صدقِ الناس، والنقاطُ الجوهريةُ للدين عند أهل البيغ<sup>(١)</sup> هي: عدمُ القتلِ وعدمُ السرقةِ وأجتنابُ الفحشاءِ وعدمُ الإتيانِ بما ينفّرُ منه القريبُ، بل صنّعُ كلِّ ما يُمكنُ من خيرٍ، وهم يعتقدون أن الإنسانَ ينجو بهذا في أيِّ دينٍ كان، وهذا ما يجعلُ هذه الشعوب، على زهوها وفقرها، ذاتَ حلمٍ وحُتٍّ نحو اليائسين.

(١) «مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند»، جزء ٣، قسم ١، صفحة ٦٣.

## الفصل التاسع

### الإيسيون

كان الإيسيون<sup>(١)</sup> يتواصون باتباع العدل نحو الناس، ويعدم إيذاء إنسان، ولو للطاعة، ويمقت الظالمين، ويأنجز الوعد لجميع الناس، وبالحكم يتواضع، وبالتيزام جانب الحق دائماً، واجتناب كل كسب محرم.

(١) «تاريخ اليهود»، لبريدو.

## الفصل العاشر

### المذهب الرواقى

يُمْكِنُ عَدُّ مُخْتَلِفِ الْمَذَاهِبِ الْفَلَسَفِيَّةِ لَدَى الْقَدَمَاءِ أَنْوَاعاً مِنَ الدِّينِ، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهَا مِنْ حَيْثُ الْمَبَادِئُ مَا هُوَ أَجْدَرُ بِالْإِنْسَانِ وَأَهْلٍ لِإِبْجَادِ رِجَالٍ خَيْرٍ مِنْ مَذَهَبِ الرُّوَاقِيَّينَ، وَلَوْ عَدَلْتُ سَاعَةً عَنِ التَّفْكِيرِ فِي أَتْنِي نَصْرَانِيٍّ مَا أُمْتَنَعْتُ عَنْ عَدِّ الْقَضَاءِ عَلَى مَذَهَبِ زَنُونَ مِنْ مَصَائِبِ الْجِنْسِ الْبَشَرِيِّ. كَانَ ذَلِكَ الْمَذَهَبُ لَا يُبَالِغُ إِلَّا فِي الْأُمُورِ الَّتِي تَنْطَوِي عَلَى الْعَظَمَةِ كَأَزْدِرَاءِ الْمَلَاذِّ وَالْأَلَمِ، وَكَانَ وَحْدَهُ يَعْرِفُ أَنْ يُوْجِدَ الْمَوَاطِنِينَ، وَيَصْنَعُ الْعُظْمَاءَ مِنَ الرِّجَالِ، وَيَكُونُ الْعُظْمَاءَ مِنَ الْأَبَاطِرَةِ.

تَجَرَّدُوا سَاعَةً مِنَ الْحَقَائِقِ الْمُنْزَلَةِ، وَابْحَثُوا فِي نَوَاحِي الطَّبِيعَةِ كَافَّةً لَا تَجِدُوا مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنَ الْأَنْطُونِينَ، وَيُولِيَانِ، يُولِيَانِ أَيْضاً، مَنْ لَا تَجِدُ بَعْدَهُ أَمِيراً أَجْدَرَ مِنْهُ لِلْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ، (وَرَأَيْتُ أَنْتَزَعَ هَكَذَا لَا يَجْعَلُنِي شَرِيكَ كُفْرِهِ مُطْلَقاً)؛ وَبَيْنَا كَانَ الرُّوَاقِيُونَ يَعُدُّونَ مِنَ الْأَبَاطِيلِ كُلَّ ثَرَوَةٍ وَعَظَمَةٍ بَشَرِيَّةٍ وَالْأَلَمِ وَحُزْنٍ وَلَذَّةٍ تَجِدُهُمْ لَا يُعْنُونَ بِغَيْرِ سَعَادَةِ النَّاسِ وَالْقِيَامِ بِوَاجِبَاتِ الْمُجْتَمَعِ، وَمِمَّا كَانَ يَظْهَرُ أَنَّهُمْ حَسَبُوا هَذِهِ الرُّوحَ الَّتِي أَعْتَقَدُوا وَجُودَهَا فِي أَنْفُسِهِمْ، ضَرْباً مِنَ الْعِنَايَةِ الرَّبَّانِيَّةِ السَّاهِرَةِ بِعَطْفٍ عَلَى الْجِنْسِ الْبَشَرِيِّ، وَهُمْ إِذْ وَلِدُوا لِلْمُجْتَمَعِ فَإِنَّهُمْ كُلُّهُمْ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ مِنْ نَصِيبِهِمْ أَنْ يَعْمَلُوا فِي سَبِيلِهِ، وَكَانُوا عَلَى مِقْدَارِ مَا يُرْهَقُونَ بِجِدُّونَ مُكَافَأَتَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ، وَهُمْ إِذْ كَانُوا سُعْدَاءَ بِفَلَسَفَتِهِمْ وَحَدَهَا فَإِنَّ سَعَادَةَ الْآخَرِينَ وَحَدَهَا كَانَتْ تَزِيدُ سَعَادَتَهُمْ كَمَا يُلَوِّحُ.

## الفصل الحادي عشر

### تأمل

بِمَا أَنَّ النَّاسَ قَدْ وَجَدُوا لِيَبْقُوا وَيَغْتَنُوا وَيَلْبَسُوا وَيَقُومُوا بِجَمِيعِ أَعْمَالِ الْمُجْتَمَعِ فَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَى الدِّينِ أَنْ يَمْنَحَهُمْ حَيَاةَ كَثِيرَةِ التَّأْمُلِ<sup>(١)</sup>، وَيُضَيِّحُ الْمُسْلِمُونَ مُتَأَمِّلِينَ عَنْ عَادَةٍ، فَهُمْ يُصَلُّونَ خَمْسَ مَرَّاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ، وَعَلَيْهِمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ أَنْ يَقُومُوا بِفِعْلِ يُنبِئُ عَنْ زُهْدِهِمْ بِكُلِّ مَا هُوَ خَاصٌّ بِهَذِهِ الدُّنْيَا، فَيُعِدُّهُمْ هَذَا لِلتَّأْمُلِ، يُضَافُ إِلَى ذَلِكَ مَا يُؤَدِّي إِلَى الْإِيمَانِ بِقَدَرِ صَارِمٍ مِنْ عَدَمِ الْأَكْثِرَاتِ، ثُمَّ إِذَا كَانَ مِنَ الْأَسْبَابِ الْأُخْرَى مَا يُوجِي إِلَيْهِمُ بِالتَّجَرُّدِ، كَمَا لَوْ كَانَتْ قَسْوَةُ الْحُكُومَةِ وَقَوَانِينُ مَلَكيَّةِ الْأَرَاضِي تُوجِبَانِ رُوحاً غَيْرَ مُسْتَقَرَّةٍ، فَإِنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَضِيغُ، وَجَعَلَ دِينَ الْغِيَرِ<sup>(\*)</sup> مَمْلَكَةَ فَارِسَ زَاهِرَةً فِيمَا مَضَى، وَأَصْلَحَ نَتَائِجُ الْأَسْتَبْدَادِ السَّيِّئَةِ، وَالْيَوْمَ يَقْضِي الْإِسْلَامُ عَلَى الْإِمْبَرَاطُورِيَّةِ عَيْنِهَا.

(١) وهذا هو محذور مذهب فويه ولاكيوم.

(\*) الغير: Guebres هم المجوس.

---

## الفصل الثاني عشر

---

### التوبة

مِنَ الصَّالِحِ أَنْ تُقَرَّنَ التَّوْبَةُ بِمَبْدِ الْعَمَلِ، لَا بِمَبْدِ الْإِطَالَةِ، وَبِمَبْدِ الْخَيْرِ، لَا بِمَبْدِ الْخَوَارِقِ، بِمَبْدِ الْقَنَاعَةِ، لَا بِمَبْدِ الْبُخْلِ.



## الفصل الثالث عشر

### الجرائم التي لا يُكْفَرُ عنها

يُظْهَرُ، مِنْ عِبَارَةٍ فِي كُتُبِ الْأَخْبَارِ رَوَاهَا شَيْشُرُون<sup>(١)</sup>، وَجُودُ جَرَائِمِ<sup>(٢)</sup> لَدَى الرُّومَانِ لَا يُكْفَرُ عَنْهَا، وَعَلَى ذَلِكَ بَنَى زُوْرِيْمُ قِصَّتَهُ الَّتِي تُسَمُّ أَسْبَابَ أَهْتِدَاءِ قُسْطَنْطِينِ، وَبَنَى يُولْيَانُ سُخْرِيَّتَهُ اللَّادِئَةَ عَنْ هَذَا الْأَهْتِدَاءِ فِي «قِيَاصَرْتِهِ»، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْجَرَائِمِ مَا لَا يُكْفَرُ عَنْهُ فِي الْوَثِيئَةِ الَّتِي كَانَتْ لَا تُحَرِّمُ غَيْرَ بَعْضِ الْجَرَائِمِ الْفَظِيحَةِ، وَالَّتِي كَانَتْ تُقَيِّدُ الْيَدَ وَتَتْرُكُ الْقَلْبَ، غَيْرَ أَنَّ دِينَنَا يَشْتَمِلُ عَلَى جَمِيعِ الْعَوَاطِفِ، غَيْرُوراً عَلَى الرِّغَائِبِ وَالْأَفْكَارِ بِمِقْدَارِ غَيْرَتِهِ عَلَى الْأَفْعَالِ، دِينَنَا لَا يُقَيِّدُنَا بِسَلَاوِيلَ، بَلْ يُمَسِّكُنَا بِمَا لَا يُخْصِي مِنَ الْخُيُوطِ، وَيَدْعُ الْعَدْلَ الْبَشَرِيَّ لِيَبْدَأَ بِعَدْلِ آخَرَ، دِينَنَا أَبْدِعَ لِيَقُودَ مِنَ التَّوْبَةِ إِلَى الْمَحَبَّةِ وَمِنَ الْمَحَبَّةِ إِلَى التَّوْبَةِ، دِينَنَا يَضَعُ شَافِعاً كَبِيراً بَيْنَ الْقَاضِي وَالْجَانِي، وَيَضَعُ قَاضِياً كَبِيراً بَيْنَ الْعَادِلِ وَالشَّافِعِ، إِنَّ دِينَنَا كَهَذَا لَا يَتَّبِعِي أَنْ يَقُولَ بِجَرَائِمِ لَا يُكْفَرُ عَنْهَا وَلَكِنَّهُ، مَهْمَا كَانَ مِنْ نَشْرِهِ الْخَوْفَ وَالرَّجَاءَ بَيْنَ الْجَمِيعِ، يَخْفِزُ إِلَى الشُّعُورِ بِأَنَّهُ إِذَا كَانَ لَيْسَ مِنْ جُزْمٍ لَا يُكْفَرُ عَنْهُ بِطَبِيعَتِهِ، فَهُنَاكَ حَيَاةٌ بِأَسْرِهَا يُمَكِّنُ أَنْ تُكُونَهُ، وَإِنَّ مِنَ الْخَطَرِ الْكَبِيرِ إِفْلَاقَ الرُّحْمَةِ، دَائِماً، بِجَرَائِمِ جَدِيدَةٍ وَأَسْتِغْفَارَاتٍ جَدِيدَةٍ، وَإِذَا مَا سَاوَرَنَا الْهَلَعُ حَوْلَ الدُّيُونِ الْقَدِيمَةِ الَّتِي لَمْ تَبْرَأِ الذِّمَّةُ مِنْهَا نَحْوَ الرَّبِّ قَطُّ وَجَبَ عَلَيْنَا أَنْ نَخَافَ عَقْدَ دِيُونِ جَدِيدَةٍ وَأَلَّا نَمْلَأَ الْكَئِيلَ فَتَنْصِلَ إِلَى الْحَدِّ الَّذِي يَنْتَهِي الْجِلْمُ الْأَبْوِيُّ عِنْدَهُ.

(١) باب ٢ فصل ٢٢، من «القوانين».

(٢) Sarcum commissum , quod neque expiari poterit , impie commissum est ; quod expiari poterit publici sacerdotes expianto.

## الفصل الرابع عشر

### مطابقة ما بين قوة الدين وقوة القوانين المدنية

بِمَا أَنَّ عَلَى الدِّينِ والقَوَانِينِ المَدَنِيَّةِ أَنْ يَهْدِفَا بِصُورَةٍ أَسَاسِيَّةٍ إِلَى جَعْلِ النَّاسِ مُوَاطِنِينَ صَالِحِينَ فَإِنَّهُ يَرَى أَنَّ أَحَدَهُمَا إِذَا مَا أَبْتَعَدَ عَنْ هَذَا الِهْدَافِ وَجَبَ عَلَى الْآخَرِ أَنْ يَمِيلَ إِلَيْهِ أَكْثَرَ، وَأَنَّ الدِّينَ كُلَّمَا قَلَّ رَدَعُهُ وَجَبَ عَلَى الْقَوَانِينِ المَدَنِيَّةِ أَنْ تَزِيدَ زَجْرًا، وَهَكَذَا، إِذْ كَادَ الدِّينُ السَّائِدُ فِي الْيَابَانِ يَكُونُ عَاطِلًا مِنْ أَيَّةِ عَقِيدَةٍ وَلَمْ يَغْرِضْ جَنَّةً أَوْ نَارًا مُطْلَقًا فَإِنَّ الْقَوَانِينِ الَّتِي رُئِيَ أَنَّ تَتَلَفَى ذَلِكَ هِيَ مِنْ شِدَّةِ الْوَضْعِ وَدِقَّةِ التَّنْفِيدِ مَا هُوَ غَيْرُ أَعْتِيَادِيٍّ، وَإِذَا مَا قَالَ الدِّينُ بِعَقِيدَةٍ الْقَدَرِ فِي الْأَعْمَالِ الْبَشَرِيَّةِ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ عُقُوبَاتُ الْقَوَانِينِ أَقْسَى وَأَنْ تَكُونَ الضَّابِطَةُ أَكْثَرَ حَذَرًا حَتَّى يُسَيَّرَ بِهِذِهِ الْعَوَامِلِ أَمْرُ النَّاسِ الْمُتَلَقِّاةِ حِبَالَهُمْ عَلَى غَوَارِبِهِمْ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَلَكِنَّ الْأَمْرَ يَكُونُ خِلَافَ ذَلِكَ إِذَا مَا وَضَعَ الدِّينُ عَقِيدَةَ الْحُرِّيَّةِ، وَتَنَشَأُ عَقِيدَةُ الْجَبَرِيَّةِ فِي الْإِسْلَامِ عَنْ تَنَاقُلِ النَّفْسِ، وَيَنْشَأُ تَنَاقُلُ النَّفْسِ عَنْ عَقِيدَةِ هَذِهِ الْجَبَرِيَّةِ، وَقَدْ قِيلَ إِنَّ هَذَا فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ، فَيَجِبُ أَنْ يَظَلَّ فِي رَاحَةٍ إِذَنْ، وَفِي حَالٍ كَهَذِهِ يَجِبُ أَنْ يُحَثَّ بِالْقَوَانِينِ مَنْ هُمْ نِيَامٌ فِي الدِّينِ، وَإِذَا مَا أَسْتَنَكَرَ الدِّينُ أُمُورًا يَجِبُ أَنْ تُبَيِّحَهَا الْقَوَانِينُ المَدَنِيَّةُ كَانَ مِنَ الْخَطَرِ أَلَّا تُبَيِّحَ الْقَوَانِينُ المَدَنِيَّةُ مِنْ نَاحِيَّتِهَا أُمُورًا يَجِبُ أَنْ يَسْتَنَكِرَهَا الدِّينُ، وَمِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ وَاحِدٌ يَدُلُّ، دَائِمًا، عَلَى نَقْصِ أَنْسِجَامٍ وَمُلَاءَمَةٍ فِي الْأَفْكَارِ يَتَنَاوَلُ الْآخَرَ، وَهَكَذَا كَانَ تَتَرُجُّنْكِزْ خَان<sup>(١)</sup>، الَّذِينَ يَعُدُّونَ مِنَ الْآثَامِ، وَحَتَّى مِنْ

(١) أنظر إلى رحلة الراهب جان دوبلان كاربن الذي أرسله البابا إينوسان الرابع إلى بلاد الشرق في سنة

الجرائم الكبرى أيضاً، وَضَعَ السُّكَّينَ فِي النَّارِ وَالْأَتَكَاءَ عَلَى سَوْطٍ وَضَرَبَ  
حِصَانٍ بِعِصَانِهِ وَقَطَعَ عَظْمَةً بِأُخْرَى، لَا يَعْتَقِدُونَ وَجُودَ إِثْمٍ فِي نَقْضِ الْعَهْدِ  
وَسَلْبِ مَالِ الْآخَرِينَ، وَإِهَانَةِ الرَّجُلِ وَقَتْلِهِ، وَمُجَمَلُ الْقَوْلِ أَنَّ الْقَوَانِينَ الَّتِي  
تَحْمِلُ عَلَى عَدُوٍّ مَا لَا طَائِلَ تَحْتَهُ ضَرُورِيًّا تَنْطَوِي عَلَى مَحْذُورٍ حَمَلِهَا عَلَى عَدُوِّ  
الضَّرُورِيِّ عَدِيمِ الْفَائِدَةِ، وَيَعْتَقِدُ أَهْلُ فَرْمُوزَا<sup>(١)</sup> بَنُوعٍ مِنَ الْعِقَابِ، وَلَكِنْ لِمُجَازَاةِ  
مَنْ لَمْ يَذْهَبُوا غُرَاةً فِي بَعْضِ الْفُضُولِ، وَمُجَازَاةِ مَنْ لَبَسُوا ثِيَاباً مِنْ كِتَانٍ، لَا مِنْ  
حَرِيرٍ، وَمَنْ بَحَثُوا عَنْ مَحَارٍ، وَمَنْ سَارُوا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَلْهِمُوا تَغْرِيدَ الطُّيُورِ،  
بَيْنَمَا هُمْ لَا يَعُدُّونَ مِنَ الذُّنُوبِ إِذْمَانَ الْمُسْكِرَاتِ وَالْفُسُوقِ مَعَ النِّسَاءِ، حَتَّى  
إِنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ دَعَارَةَ أَوْلَادِهِمْ مِمَّا يُرْضِي آلِهَتِهِمْ، وَإِذَا مَا سَوَّغَ الدِّينُ أَمْرًا  
عَارِضًا فَقَدْ أَعْظَمَ نَابِضُ بَيْنِ النَّاسِ عَلَى غَيْرِ طَائِلٍ، وَيَعْتَقِدُ الْهِنْدُ أَنَّ مِياهَ  
الْغَنَجِ لَهَا فَضِيلَةُ التَّطْهِيرِ<sup>(٢)</sup>، فَمَنْ يَمُتْ عَلَى ضِيفَاةٍ لَا يَمْسُهُ عَذَابٌ فِي الْحَيَاةِ  
الْأُخْرَى، وَيَسْكُنُ بُقْعَةً مَمْلُوءَةً سَعَادَةً، وَلِذَا تُرْسَلُ مِنْ أَبْعَدِ الْأَمَاكِينِ قَوَارِيرُ  
مَمْلُوءَةٌ بِرَمَادِ الْمَوْتَى لِتُرْمَى فِي الْغَنَجِ، وَمَا هُمْ بَعْدُ أَعَاشَ الْإِنْسَانُ فَاضِلًا أَمْ  
لَا؟ إِنَّهُ يُقَذَّفُ فِي الْغَنَجِ، وَفِكْرَةُ مَكَانٍ لِلثَّوَابِ تَقْتَضِي فِكْرَةَ مَكَانٍ لِلْعِقَابِ  
بِحُكْمِ الضَّرُورَةِ، وَمَتَى أُمِلَ فِي أَحَدِهِمَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخْشَى الْآخَرُ أُنْتَفَتِ قُوَّةُ  
الْقَوَانِينِ الْمَدَنِيَّةِ، وَمَنْ يَعْتَقِدُ وَجُودَ ثَوَابٍ مَضْمُونٍ فِي الْحَيَاةِ الْآخِرَةِ يَتَفَلَّتُ مِنَ  
الْمُشْتَرَعِ، وَيَسْتَخِفُّ بِالْمَوْتِ كَثِيرًا، وَأَيُّهُ وَسِيلَةُ تَرْجُرِ الْقَوَانِينِ بِهَا رَجُلًا يَعْتَقِدُ أَنَّ  
أَعْظَمَ عُقُوبَةٍ يُمَكِّنُ الْحُكَّامَ أَنْ يَفْرِضُوهَا عَلَيْهِ، مَا إِنْ تَنْتَهِي حَتَّى تَبْدَأَ سَعَادَتُهُ؟

(١) «مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند»، جزء ٥، قسم ١، صفحة ١٩٢.

(٢) «رسائل العبرة» المجموعة الخامسة عشرة.

## الفصل الخامس عشر

### كيف تُلغى القوانين المدنية الأديان

#### الفاصلة في بعض الأحيان

أَوْجَبَ اخْتِرَامُ الْأُمُورِ الْقَدِيمَةِ أَوْ السَّدَاجَةِ أَوْ الْخُرَافَةِ أَسْرَاراً أَوْ طُقُوساً يُمَكِّنُ أَنْ تُؤْذِيَ الْعِذَارَ، وَلَمْ تَكُنِ الْأُمَثِلَةُ عَلَى ذَلِكَ نَادِرَةً فِي الْعَالَمِ، يَقُولُ أَرِسْطُو<sup>(١)</sup> إِنَّ الْقَانُونَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ يُبِيحُ لَأَبَاءِ الْأُسْرَةِ أَنْ يَذْهَبُوا إِلَى الْمَعْبَدِ حَتَّى يُمَجِّدُوا هَذِهِ الْأَسْرَارَ عَنْ نِسَائِهِمْ وَأَوْلَادِهِمْ، فَيَا لِلْقَانُونِ الْمَدَنِيِّ الْبَاهِرِ الَّذِي يُحَافِظُ عَلَى الْأَخْلَاقِ ضِدَّ الدِّيَانَةِ!

وَحَظَرَ أَغُسْطُسُ<sup>(٢)</sup> عَلَى الْفَتَيَانِ وَالْفَتَيَاتِ أَنْ يَحْضُرُوا آيَةً طُقُوسٍ لَيْلِيَّةٍ مَا لَمْ يُرَافِقْهُمْ قَرِيبٌ أَكْبَرُ سِنًا، وَهُوَ لَمَّا أَعَادَ الْأَعْيَادَ<sup>(٣)</sup> اللَّيْزُكَالِيَّةَ لَمْ يَرُدَّ أَنْ يَعْدُو الْفَتَيَانُ عُرَاءً.

(١) «السياسة»، باب ٧، فصل ١٧.

(٢) سويتون، In Augusto، فصل ٣١.

(٣) المصدر نفسه.

## الفصل السادس عشر

### كيف تُصاغ قوانين الدين

#### مضار النظام السياسي

يُمْكِنُ الدِّينَ أَنْ يَدْعَمَ الدَّوْلَةَ السِّيَاسِيَّةَ مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى، وَذَلِكَ عِنْدَمَا تَكُونُ الْقَوَانِينُ عَاجِزَةً، وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ الدِّينَ يَقُومُ بِالشَّيْءِ الْكَثِيرِ إِذَا مَا هَزَّتِ الدَّوْلَةُ حُرُوبَ أَهْلِيَّةٍ فَأَوْجَبَ بَقَاءَ قِسْمٍ مِنْ هَذِهِ الدَّوْلَةِ فِي سَلَامٍ دَائِمٍ، وَكَانَ الْإِيلِيُّونَ لَدَى الْأَغَارِقَةِ يَتَمَتَّعُونَ، كَكَهَنَةِ لَافُولُون، بِسَلَامٍ دَائِمٍ، وَفِي الْيَابَانِ<sup>(١)</sup> تُتْرَكُ مَدِينَةُ مِيَاكُو الْمُقَدَّسَةُ فِي سَلَمٍ أَبَدِيَّةٍ، فَالَّذِينَ هُوَ الَّذِي يَحْفَظُ هَذَا النُّظَامَ، وَتَنْطَوِي هَذِهِ الْإِمْبَرَاطُورِيَّةُ، الَّتِي يَظْهَرُ أَنَّهَا وَحِيدَةٌ فِي الْعَالَمِ وَالَّتِي لَيْسَ بَيْنَهَا، وَهِيَ لَا تَوَدُّ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهَا، وَبَيْنَ الْأَجَانِبِ أَدْنَى سَبَبٍ، عَلَى تِجَارَةٍ لَا تُقَوِّضُهَا الْحَرْبُ وَيُقَرَّرُ الدِّينُ فِي الدُّوَلِ الَّتِي لَا تَقُومُ فِيهَا الْحُرُوبُ عَنْ مَشُورَةٍ عَامَةٍ، وَالَّتِي لَمْ تَدْعِ الْقَوَانِينُ لِنَفْسِهَا آيَةً وَسِيلَةً لِإِنْهَائِهَا أَوْ مَنَعِهَا، أَوْقَاتَ سَلَمٍ أَوْ هُدْنٍ، لَكِنِّي يَسْتَطِيعُ الشَّعْبُ أَنْ يَأْتِيَ أُمُورًا لَا تَقْدِرُ الدَّوْلَةُ عَلَى الْبَقَاءِ بِدُونِهَا، وَذَلِكَ كَالْبَذْرِ وَمَا إِلَيْهِ مِنَ الْأَعْمَالِ، وَفِي أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ مِنْ كُلِّ سَنَةٍ يَنْقَطِعُ كُلُّ نِزَاعٍ بَيْنَ قَبَائِلِ الْعَرَبِ فَيُعَدُّ مِنَ الْإِلْحَادِ أَقَلُّ إِخْلَالٍ بِذَلِكَ، وَعِنْدَمَا كَانَ كُلُّ سِنِّيٍّ يَقُومُ بِالْحَرْبِ أَوْ السَّلَمِ فِي فَرَنْسَةِ كَانَ الدِّينُ يُنْعَمُ بِهِدْنٍ لَا بُدَّ مِنْ وَقُوعِهَا فِي بَعْضِ الْفُصُولِ.

(١) «مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند»، جزء ٤، قسم ١، صفحة ١٢٧.



## الفصل السابع عشر

### مواصلة الموضوع نفسه

إذا ما وجدت عواملٌ جُفِدَ كثيرة في إحدَى الدُولِ وَجَبَ على الدِّينِ أَنْ يَقُومَ بِوَسَائِلَ كثيرة للتَّوْفِيقِ، كَانَ الْعَرَبُ شُعْباً قَاطِعاً لِلسَّابِلَةِ قُبْهِيْنٌ وَيَطْغَى غَالِباً، فَوَضَعَ مُحَمَّدٌ<sup>(١)</sup> هَذَا الْقَانُونُ: «فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ<sup>(٢)</sup> شَيْءٌ فَلْيَبَاعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَّاهُ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّيِّكُمْ وَرَحْمَةٌ مِّنْ أَعْنَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ»<sup>(٣)</sup>، وَكَانَ الرَّجُلُ مِنَ الْجِرْمَانِ يَرِثُ أَحَقَّادَ أَقْرَبَائِهِ وَعَدَاوَاتِهِمْ، وَلَكِنْ إِلَى حِينٍ، فَكَانَ يُعْقَلُ الْقَتِيلُ بِإِعْطَاءِ عَدَدٍ مِنَ الْأَنْعَامِ، وَتُنَالُ الْأُسْرَةُ تَرْضِيَّةً بِأَسْرِهَا، قَالَ تَاسِيتُ<sup>(٤)</sup>: «هَذَا شَيْءٌ مُفِيدٌ جَدًّا، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَدَاوَاتِ أَشَدَّ خَطَرًا عِنْدَ شُعْبٍ حُرٍّ، وَأَعْتَقِدُ أَنَّ كَهَنَةَ الدِّينِ، الَّذِينَ يَثْقُونَ بِهِمْ كَثِيرًا، كَانُوا يَقُومُونَ بِهَذَا التَّوْفِيقِ، وَلَا تَوْفِيقَ بَيْنَ أَهْلِ الْمَلَايُ<sup>(٥)</sup>، فَمَنْ يَقْتُلُ أَحَدَ النَّاسِ لَا شَكَّ أَنَّهُ سَيُقْتَلُ مِنْ أَقْرَبَاءِ الْقَتِيلِ أَوْ أَصْدِقَائِهِ، فَيُتَمَعِنُ الْقَاتِلُ فِي صَوْلَتِهِ وَيَجْرَحُ وَيُقْتَلُ مَنْ يُلَاقِي.

(١) أنظر إلى بريدو، حياة مُحَمَّد، صفحة ٦٤.

(٢) متنزلاً عن حق القصاص.

(٣) القرآن: سورة البقرة.

(٤) De moribus German.، فصل ٢١.

(٥) «مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند»، جزء ٧، صفحة ٣٠٣، وانظر، أيضاً، إلى مذكرات الكونت فورين، وإلى ما قاله عن المكسار.

## الفصل الثامن عشر

كيف يكون لقوانين الدين مفعول

القوانين المدنية

كَانَ الْأَغَارِقَةُ الْأَوَّلُونَ سُعُوبًا صَغِيرَةً، مُتَفَرِّقَةً فِي الْغَالِبِ، مُؤَلَّفَةً مِنْ قُرْصَانٍ فِي الْبَحْرِ وَبُغَاةٍ فِي الْبَرِّ، عَاطِلَةٌ مِنْ ضَابِطَةٍ وَقَوَانِينٍ، وَتَدُلُّ أَجْمَلُ أَعْمَالِ هِرْكَوَلٍ وَتَبِيْزِهِ عَلَى الْحَالِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا هَذَا الشَّعْبُ النَّاشِئُ، فَأَيُّ شَيْءٍ كَانَ يُمَكِّنُ الدِّينَ أَنْ يَصْنَعَهُ أَعْظَمُ مِنْ مَقْتِ الْقَتْلِ؟ وَمِمَّا وَضَعَهُ أَنَّ الشَّخْصَ الَّذِي قُتِلَ<sup>(١)</sup> بَعْنَفٍ كَانَ أَوَّلًا فِي حَالَةٍ غَضَبٍ ضِدَّ الْقَاتِلِ الَّذِي أَلْقَى فِي رَوْعِهِ قَلَقًا وَهَوْلًا، وَأَرَادَ أَنْ يَتَنَزَّلَ لَهُ عَنِ الْمَحَالِّ الَّتِي كَانَ يَتَرَدَّدُ إِلَيْهَا، وَمَا كَانَ لِيُطْمَئِنَّ أَحَدًا مَسَّ الْجَانِي وَلَا مَكَالَمَتُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُدَنَسَ<sup>(٢)</sup> وَأَلَّا تُقْبَلَ شَهَادَتُهُ، وَكَانَ يَجِبُ تَجْنِيبُ الْمَدِينَةِ وَجُودَ الْقَاتِلِ، وَكَانَ يَجِبُ تَكْفِيرُهُ<sup>(٣)</sup>.

(١) أفلاطون، القوانين، باب ٩.

(٢) أنظر إلى مأساة «أديب في كولون».

(٣) أفلاطون، «القوانين»، باب ٩.

## الفصل التاسع عشر

في أن صحة العقيدة أو بطلانها أقل تأثيراً في فائدتها  
لأحوال الناس المدنية أو الضرر بها مما يؤدي إليه  
ممارستها أو سوء استغلالها

قد يكون لأصحّ العقائد وأقدسها نتائج بالغة السوء إذا لم ترتبط بمبادئ  
المجتمع، وقد يكون لأفسد العقائد أزوع النتائج إذا ما رُبِطَتْ بالمبادئ  
عَينها، وتَنَكَّرُ دِيانَةُ كُنُفُوشْيُوس خُلُودَ الرُّوحِ، ومَذْهَبُ زَنُون لا يَعْتَقِدُهُ، وَمَنْ  
يَقُولُ؟ إِنَّ هَذَيْنِ الْمَذْهَبَيْنِ اسْتَنْبَطَا مِنْ مَبَادِيهِمَا السَّيِّئَةَ نَتَائِجَ لِلْمُجْتَمَعِ لَيْسَتْ  
صَائِبَةً وَحَسَبُ، وَلَكِنْ رَائِعَةٌ، وَتَقُولُ دِيانَةُ التَّائِ وَالْفُؤْهُ بِخُلُودِ الرُّوحِ، غَيْرَ  
أَنَّهُمْ اسْتَنْبَطُوا نَتَائِجَ فَظِيحَةً<sup>(١)</sup> مِنْ هَذِهِ الْعَقِيدَةِ الطَّاهِرَةِ جِدًّا؛ وَفِي  
الْعَالَمِ قَاطِبَةً، وَفِي جَمِيعِ الْأَزْمَانِ حَفَزَ مَذْهَبُ خُلُودِ الرُّوحِ، عِنْدَ سُوءِ تَلْقِيهِ،  
إِلَى قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْعَبِيدِ وَالرُّعَايَا وَالْأَصْدِقَاءِ أَنْفُسَهُمْ لِيَخْدُمُوا فِي الْعَالَمِ الْآخِرِ  
مَا هُوَ مَوْضِعُ اخْتِرَامِهِمْ أَوْ مَوْضِعُ حُبِّهِمْ، وَقَدْ كَانَ الْأَمْرُ هَكَذَا فِي الْهِنْدِ  
الْغَرْبِيَّةِ، وَعِنْدَ الدَّنِيمَارَكِيِّينَ<sup>(٢)</sup>، وَلَا يَزَالُ الْأَمْرُ هَكَذَا فِي الْيَابَانِ<sup>(٣)</sup>

(١) إليك كيف يبرهن أحد فلاسفة الصين ضدّ مذهب فويه: «قيل في كتاب لهذا المذهب أن الجسد منزلنا وإن الروح نزيلته الخالدة التي تقيم به، ولكنّ جسد آبائنا إذا لم يكن غير منزل فإنّ من الطبيعي أن ينظر إليه بعين الازدراء التي ينظر بها إلى جثوة طين وتراب، أولاً يعنى هذا نزع فضيلة حبّ الآباء من القلب؟ وهذا يحمل أيضاً على إهمال العناية بالجسد وأن يَضُنَّ عليه بالحنان والعطف اللذين هما ضروريان جدّاً لحفظه، وهكذا يقتل أتباع فويه أنفسهم بالآلوف»، كتاب فيلسوف صيني في مجموعة الأب دوهالد، جزء ٣، صفحة ٥٢.

(٢) أنظر إلى توما برتولين، «آثار الدنيمارك القديمة».

(٣) رحلة اليابان، في «مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند».

وَمَكْسَار<sup>(١)</sup> وفي كثيرٍ مِنْ أَمَاكِنِ الْأَرْضِ الْآخَرَى، وَمَصْدَرُ هَذِهِ الْعَادَاتِ الْمُبَاشِرُ عَقِيدَةُ بَعْثِ الْجَسَدِ أَكْثَرُ مِمَّا هُوَ عَقِيدَةُ خُلُودِ النَّفْسِ، وَمِنْ هُنَا أَسْتَبْطَأُ النَّتِيجَةَ الْقَائِلَةَ: إِنَّهُ يَكُونُ لِلشَّخْصِ بَعْدَ مَوْتِهِ الْاِخْتِیَاجَاتُ وَالْمَشَاعِرُ وَالْأَهْوَاءُ عَيْنُهَا، وَعَقِيدَةُ خُلُودِ الرُّوحِ، مِنْ وَجْهَةِ النَّظَرِ هَذِهِ، تُؤَثِّرُ فِي النَّاسِ تَأْثِيرًا كَبِيرًا، وَذَلِكَ لِأَنَّ مَبْدَأَ تَبْدِيلِ الْمَنْزِلِ أَيْسَرُ لِنَفْسِنَا وَأَكْثَرُ أَسْتِهْوَاءَ لِفُؤَادِنَا مِنْ مَبْدَأِ التَّغْيِيرِ الْجَدِيدِ.

لَا يَكْفِي أَنْ يُقِيمَ الدِّينُ عَقِيدَةَ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يُوجِّهَهَا، وَهَذَا مَا فَعَلَهُ الدِّينُ النَّصْرَانِيُّ بِشَكْلِ عَجِيبٍ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْعَقَائِدِ الَّتِي تَتَكَلَّمُ عَنْهَا، فَالنَّصْرَانِيَّةُ تَجْعَلُنَا نَرْجُو خَالًا نُؤْمِنُ بِهَا، لَا خَالًا نُحْسِبُهَا أَوْ نَعْرِفُهَا، إِنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَقُودُنَا إِلَى مَبَادِي رُوحَانِيَّةٍ حَتَّى بَعْثِ الْأَجْسَادِ.

---

(١) «مذكرات فوربن».

## الفصل العشرون

### مواصلة الموضوع نفسه

كانت كُتُبُ<sup>(١)</sup> قُدماء الفُرسِ المُقدَّسةُ تقولُ: «إذا أردتُم أن تكونوا قديسينَ فعلمُوا أولادكم، وذلك لأنَّ جميعَ الأعمالِ الصَّالحةِ التي يَصْنَعُونَهَا تُغزى إِلَيْكُمْ»، وقد كانت تُوصي بالزَّواجِ الباكرِ، لأنَّ الأولادَ يكونونَ كالجسرِ يومَ الحسابِ، ولأنَّ مَنْ لا يكونُ ذا وَلَدٍ لا يَسْتَطِيعُ العبورَ مُطلقاً، إنَّ هذه العقائدَ كانت باطلةً، ولكنَّها كانت مُفيدةً جداً.

(١) مسيو هيد. De Religione veterum Persarum in Sad-der.



## الفصل الحادي والعشرون

### التناسخ

تُقسَّم عَقِيدَةُ خُلُودِ الرُّوحِ إِلَى ثَلَاثَةِ فُرُوعٍ، فَرْعُ الْخُلُودِ الْمَخْضِيِّ، وَفَرْعُ تَبْدِيلِ الْمَقَامِ، وَفَرْعُ التَّنَاسُخِ، أَيْ مَذْهَبِ النَّصَارَى وَمَذْهَبِ السُّيْتِ وَمَذْهَبِ الْهِنْدُ، وَقَدْ تَكَلَّمْتُ عَنِ الْأَوَّلَيْنِ، وَأَمَّا عَنِ الثَّالِثِ فَأَقُولُ إِنَّهُ كَانَ ذَا نَتَائِجٍ صَالِحَةٍ أَوْ سَيِّئَةٍ لَدَى الْهِنْدُ وَفَقَّ حُسْنِ تَوْجِيهِهِ أَوْ سُوءِ تَوْجِيهِهِ، وَبِمَا أَنَّهُ يُورِثُ النَّاسَ مَقْتًا لِسَفْكِ الدَّمِ فَإِنَّكَ لَا تَجِدُ فِي الْهِنْدِ غَيْرَ قَلِيلٍ مِنَ الْقَتْلِ، فَجَمِيعُ النَّاسِ هَادِثُونَ وَإِنْ لَمْ يُعَاقَبْ فِيهَا بِالْإِعْدَامِ قَطُّ، وَالنِّسَاءُ، مِنْ نَاحِيَةِ أُخْرَى، يُحْرِقْنَ أَنْفُسَهُنَّ عِنْدَ مَوْتِ أَزْوَاجِهِنَّ، فَلَيْسَ غَيْرُ الْأَبْرِيَاءِ مَنْ يُعَانُونَ مَوْتًا عَنيفًا.

## الفصل الثاني والعشرون

مقدار الخطر في إحياء الدين

بمقت الأمور الخلية

إنَّ أوهام الدين في الهند أوجدت نوعاً من الشرف أدى إلى مقت مختلف الطوائف بعضها بعضاً، وهذا الشرف يقوم على الدين فقط، ولا يتألف من فروق الأسرة فروق مدنية، فمن الهنود من يعتقد أنه يعاب إذا ما أكل مع ملكه، وترتبط أنواع هذه الفروق في شيء من كره الآخرين يختلف تماماً عن المشاعر التي يجب أن تنشأ عن تفاوت المراتب، هذا التفاوت الذي يشمل بيننا على حب المرؤوسين، وتجنب قوانين الدين الإحياء بأزدياء آخر غير أزدياء الرذيلة، ولا سيما ما يبعد الناس من محبة الناس ورحمتهم، ويعتق الإسلام والدين الهندي ما لا يخصه عد من الشعوب، ويمقت الهنود المسلمين لأنهم يأكلون البقر، ويمقت المسلمون الهنود لأنهم يأكلون الخنزير.

## الفصل الثالث والعشرون

### الأعياد

يَجِبُ عَلَى الدِّينِ عِنْدَمَا يَأْمُرُ بِالْإِنْقِطَاعِ عَنِ الْعَمَلِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى أَحْتِيَاجَاتِ النَّاسِ أَكْثَرَ مِمَّا إِلَى عَظَمَةِ الْكَائِنِ الَّذِي يُمَجِّدُهُ، وَكَانَتْ كَثْرَةُ الْأَعْيَادِ فِي أَثِينَةِ<sup>(١)</sup> تَنْطَوِي عَلَى مَخْذُورٍ كَبِيرٍ، فَمَا كَانَ لِيُمكنَ إِنْجَازُ الْأُمُورِ، لَدَى هَذَا الشَّعْبِ الْمُسَيِّطِرِ الَّذِي كَانَتْ جَمِيعُ مُدُنِ الْيُونَانِ تَسْعَى لِعَرْضِ خُصُومَاتِهَا عَلَيْهِ، وَلَمَّا أَمَرَ قِسْطَنْطِينُ بِأَنْ يُعْطَلَ يَوْمَ الْأَحَدِ وَضَعَ هَذِهِ السَّنَةَ لِلْمُدُنِ<sup>(٢)</sup>، لَا لِأَهْلِ الْأَزْيَافِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ كَانَ يَشْعُرُ بِفَائِدَةِ الْأَعْمَالِ فِي الْمُدُنِ وَبِضُرُورِهَا فِي الْأَزْيَافِ، وَلِلْسَبَبِ عَيْنِهِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَدَدُ الْأَعْيَادِ فِي الْبِلَادِ الَّتِي تَعِيشُ مِنَ التَّجَارَةِ مُنَاسِباً لِهَذِهِ التَّجَارَةِ، وَتَجِدُ بِلَادَ الْهَرُوتِسْتَانِ وَبِلَادَ الْكَاثُولِيكِ مِنَ الْوَضْعِ<sup>(٣)</sup> مَا يُحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى الْعَمَلِ فِي الْأَوَّلَى أَكْثَرَ مِمَّا فِي الثَّانِيَةِ، وَلِذَا يُلَايَمُ إلْغَاءُ الْأَعْيَادِ بِبِلَادِ الْهَرُوتِسْتَانِ أَكْثَرَ مِمَّا يُلَايَمُ بِلَادَ الْكَاثُولِيكِ، وَيُلَاحِظُ دَنْسِيسِرُ<sup>(٤)</sup> أَنَّ تَسْلِيَّاتِ الشُّعُوبِ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَقَالِيمِ كَثِيراً، وَبِمَا أَنَّ الْأَقَالِيمَ الْحَارَّةَ تُنْتِجُ مِقْدَاراً مِنَ الْفَوَاكِهِ اللَّذِيذَةِ فَإِنَّ الْبَرَابِرَةَ الَّذِينَ يَكُونُ الْحَاجِيُّ أَوَّلَ مَا يَجِدُونَهُ، يَقْضُونَ وَقْتاً كَبِيراً فِي التَّسْلِيَةِ، وَلَيْسَ لَدَى هُنُودِ الْبِلَادِ الْبَارِدَةِ مِثْلُ ذَلِكَ الْفَرَاغِ، فَعَلَيْهِمْ أَنْ يَقُومُوا بِصَيْدِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِإِلْغَاءِ الْأَعْيَادِ، وَلِذَا تُبْصِرُ عِنْدَهُمْ نَصِيباً أَقَلَّ مِنَ الرَّقْصِ وَالْمُوسِيقَى وَالْوَلَايَمِ، وَعَلَى الدِّينِ الَّذِي يَسْتَقِرُّ بَيْنَ هَذِهِ الشُّعُوبِ أَنْ يُقَدَّرَ ذَلِكَ عِنْدَ وَضْعِ الْأَعْيَادِ.

(١) إكزينوفون، «جمهورية أثينة»، فصل ٣ : ٨.

(٢) القانون ٣ من مجموعة de feriis، ولا ريب في أَنَّ هَذَا الْقَانُونُ قَدْ وَضَعَ مِنْ أَجْلِ الْوَثْنِيِّينَ.

(٣) الْكَاثُولِيكِ أَقْرَبَ إِلَى الْجَنُوبِ، وَالْهَرُوتِسْتَانِ أَقْرَبَ إِلَى الشَّمَالِ.

(٤) «سياحات جديدة حول العالم»، جزء ٢.

## الفصل الرابع والعشرون

### قوانين الدين المحليّة

إنّ في مُختلف الأديانِ قوانينَ محلّيّة كثيرة، ولَمّا أَصَرَ مُؤنّيزُوما على القولِ بأنّ ديانةَ الإسْپان كانت صالِحَةً لِبَلَدِهِمْ وديانةَ المكسيك صالِحَةً لِبَلَدِهِ لَمْ يَقُلْ باطلاً، وذلك لأنّ المُستَريعينَ لَمْ يَسْتَطِيعُوا، بِالْحَقِيقَةِ، إلّا مُراعاةَ ما كانت الطَّبيعةُ قد سنّته قَبْلَهُمْ، ومَذْهَبُ التَّناسُخِ وَضِعَ لِأَقْلِيمِ الهِنْدِ، ففَرَطَ الحَرَارَةُ يُحْرِقُ<sup>(١)</sup> جَمِيعَ الأَرْيافِ، بِحَيْثُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُغَذَّى هُنَالِكَ غَيْرُ قَلِيلٍ مِنَ الأنعامِ، وَمِنَ الخَطَرِ فِي كُلِّ وَقْتٍ أَنْ يُفْتَقَرَ إِلَيْهَا لِلْفِلَاحَةِ، وَلَا تَتَكَاثَرُ الشِّيرَانُ<sup>(٢)</sup> هُنَالِكَ إلّا قَلِيلاً، وهي عُرْضَةٌ لكَثِيرٍ مِنَ الأمراضِ، فالقانونُ الدِّينِيُّ الذي يُحَافِظُ عَلَيْهَا كَثِيرُ المُلَاءِمَةِ لِضَابِطَةِ البَلَدِ إِذَا، وَبَيْنَا تَرَى أَحْتِرَاقَ المُرُوجِ تَرَى الأَرْزَ والخُضَرَ يَنْبُتَانِ نَبَاتًا مُوَفَّقًا بِفِعْلِ ما يُمَكِّنُ اسْتِعْمَالَهُ مِنَ المِياهِ هُنَالِكَ، فالقانونُ الدِّينِيُّ الذي لَا يُبَيِّحُ غَيْرَ هَذَا الغِذاءِ يَكُونُ إِذَنْ عَظِيمَ النِّفْعِ لِلنَّاسِ فِي تِلْكَ الأَقَالِيمِ، وَلَا طَعْمَ لِلْحَمِ<sup>(٣)</sup> الأنعامِ هُنَالِكَ، وما يَأْخُذُونَ مِنَ لَبِنِهَا وَزُبْدِهَا يُؤَلَّفُ قِسْمًا مِنْ غِذَائِهِمْ، فالقانونُ الذي يُحَرِّمُ أَكْلَ البَقَرِ وَذَبْحَهُ غَيْرُ مُخَالِفٍ لِلصُّوَابِ فِي الهِنْدِ إِذَا، وَكَانَتْ أَثِينَةُ تَشْتَمِلُ عَلَى ما لَا يُخْصَى مِنَ النَّاسِ، وَكَانَتْ أَرْضُهَا جَدِيبَةً، فَكَانَ مِنَ المَبَادِي الدِّينِيَّةِ أَنْ مَنْ يُقَدِّمُونَ إِلَى الآلِهَةِ بَعْضَ الهَدَايَا الصَّغِيرَةِ يُمَجِّدُونَهُمْ<sup>(٤)</sup> أَكْثَرَ مِمَّنْ يَنْحَرُونَ الشِّيرَانِ.

(١) «رحلة» برنيه، جزء ٢، صفحة ١٣٧.

(٢) «رسائل العبرة»، المجموعة الثانية عشرة، صفحة ٩٥.

(٣) «رحلة» برنيه، جزء ٢، صفحة ١٣٧.

(٤) أوريبيد في «أثينة»، باب ٢، صفحة ٤٠.

## الفصل الخامس والعشرون

### المخدور في نقل ديانة بلد إلى بلد آخر

يُرى ممّا تقدّم أنّه غالباً ما يكون هنالك كثيرٌ من المحاذير، في نقل<sup>(١)</sup> دين من بلد إلى آخر.

قال مسيو دو بولنفيليه<sup>(٢)</sup> يجب أن يكون الخنزير نادراً جداً في جزيرة العرب حيث لا غاب تقريباً، ولا ما هو صالح لتغذية ذلك الحيوان، فضلاً عن أن ملوحة المياه والأغذية تجعل الشعب معرضاً كثيراً لأمراض الجلد، فالقانون المحلي الذي يحرم ذلك لا يكون صالحاً لبلدان أخرى<sup>(٣)</sup> حيث يكاد الخنزير يكون غذاءً عاماً، وضرورياً من بعض الوجوه، وهنا أبدي فكرة، وذلك أن ممّا لاحظته سنكتوزيوس كَوْن لحم الخنزير الذي يؤكل يُعرق<sup>(٤)</sup> قليلاً، وكَوْن هذا الغذاء يحول دون تعريق الأغذية الأخرى، أي أنّه وجد أن النقص يعيد الثلث<sup>(٥)</sup>، وممّا يُعرف أن نقص العرق يُسبب أمراض الجلد أو يهيئها، ولذا يجب تحريم أكل لحم الخنزير في الأقاليم التي هي عرضة لهذه الأمراض كإقليم فلسطين وجزيرة العرب ومصر وليبية.

(١) لا كلام هنا عن التصراتية، وذلك لأنه الخير الأول كما قيل (باب ٢٤، آخر الفصل ١).

(٢) «حياة محمد».

(٣) كالصين.

(٤) «الطب الاعتدالي»، قسم ٣، حكمة ٢٢.

(٥) قسم ٣، حكمة ٢٣.



## الفصل السادس والعشرون

### مُواصلَةُ الموضوع نفسه

يقول مسيو شارزدان<sup>(١)</sup> إنه ليس في فارس نهرٌ صالحٌ للملاحة، عدا نهر كور الواقع في أقاصي الإمبراطورية، ولذلك لم يكن لِشريعة الغيبر التي تُحرّم الملاحة على الأنهار أيُّ مخدورٍ في بلادهم، لكنّها في بلد آخر تقضي على تجارتِهِ، والغسلُ الدائم من عادات الأقاليم الحارّة، وهذا ما جعل الشرع الإسلامي والدين الهندي يأمران به، وتعدّ عبادة الرب<sup>(٢)</sup> داخل الماء الجاري عملاً مُحْتَسَباً للهند، ولكن كيف تنفيذه هذه الأمور في أقاليم أخرى؟

والدين القائمان على الإقليم إذا ما صدم إقليم بلد آخر لم يستطع أن يستقر به، وهو إذا ما أدخل إليه طرد منه، وإذا ما نُظر إلى الأمر من الناحية الإنسانية لاح أن الإقليم هو الذي عيّن الحدود للدين النصراني والدين الإسلامي، ومن ثم يَرى أن من الملائم دائماً تقريباً، أن تكون للدين عقائد خاصة وعبادة عامة، ففي القوانين الخاصة بأعمال العبادة لا يُحتاج إلى تفصيل، كالتقشّفات، لا تقشّف مُعيّن، مثلاً، وترى النصرانية مُشَبَّعة بسلامة الجِس، فالزهد من الحقوق الإلهية، ولكن الزهد الخاص من حقوق الضابطة، ويمكن تغييره.

(١) «رحلة الى فارس»، جزء ٢.

(٢) رحلة برنيه، جزء ٢.



## البَابُ الْخَامِسُ وَالْعِشْرُونَ

القوانين من حيث صلتها بقيام  
دين كل بلد وصايطته الظاهرة

- |  |   |                    |
|--|---|--------------------|
| الشعور نحو الدين   | : | ❑ الفصل الأول      |
| عامل التمسك بمختلف الأديان                               | : | ❑ الفصل الثاني     |
| المعابد  | : | ❑ الفصل الثالث     |
| كهنة الدين   | : | ❑ الفصل الرابع     |
| الحدود التي يجب ان تضعها القوانين حول ثروات<br>الأكليروس | : | ❑ الفصل الخامس     |
| الأديار  | : | ❑ الفصل السادس     |
| زهو الخرافة  | : | ❑ الفصل السابع     |
| الحبرية  | : | ❑ الفصل الثامن     |
| التسامح في الدين   | : | ❑ الفصل التاسع     |
| مواصلة الموضوع نفسه                                      | : | ❑ الفصل العاشر     |
| تغيير الدين  | : | ❑ الفصل الحادي عشر |
| قوانين العقوبات  | : | ❑ الفصل الثاني عشر |
| لوم متواضع لقضاة التفتيش في اسبانية<br>والبرتغال         | : | ❑ الفصل الثالث عشر |
| سبب كون النصرانية ديناً ممقوتاً كثيراً في<br>اليابان     | : | ❑ الفصل الرابع عشر |
| انتشار الدين   | : | ❑ الفصل الخامس عشر |



---

## الفصل الأول

---

### الشُّعُورُ نَحْوَ الدِّينِ

يَتَكَلَّمُ الرَّجُلُ التَّقِيُّ وَالرَّجُلُ الْمُلْحِدُ عَنِ الدِّينِ دَائِمًا، فَيُحَدِّثُ أَحَدُهُمَا عَمَّا  
يُحِبُّ وَيُحَدِّثُ الْآخَرُ عَمَّا يَخَافُ.



## الفصل الثاني

### عامل التمسك بمختلف الأديان

لا تُقدّم أديان العالم المُختلفة إلى مَنْ يُمارسونها عوامل مُتساوية في التمسك بها، وإنما يتوقف هذا كثيراً على وجه موافقتها لطراز تفكير الناس وشعورهم، ونميل إلى الوثنية كثيراً، ومع ذلك لسنا كثيري التعلق بالأديان الوثنية، ولا نميل إلى الأفكار الروحانية مطلقاً، ومع ذلك ترانا كثيري التعلق بالأديان التي نحملنا على عبادة كائن رُوحاني، ومن المشاعر الموفقة ذلك الذي يأتي بَعْضُهُ مِنَ الانسراح الذي نجدُهُ في أنفسنا، مِنْ كَوْنِنَا عَلَى شَيْءٍ مِنَ الإدراك نَحْتَارُ بِهِ دِيناً يُنَزِّهُ الأُلُوْهِيَّةَ عَنْ هَوَانِ كَانَتِ الأديان الأخرى قد وَضَعَتْهَا فِيهِ، ونَعُدُّ الوثنِيَّةَ دِينَ الأُمَمِ الغليظة، ونَعُدُّ الدِّينَ الذي يَتَّخِذُ الكائن الروحي موضوعاً له دِينَ الأُمَمِ المُنَوَّرَةِ، وإذا مَا اسْتَطَعْنَا أَنْ نَقْرِنَ بالكائن الروحي الأعلى الذي تقومُ عليه العقيدة أفكاراً مَحْسُوسَةً تَدْخُلُ فِي العِبَادَةِ عَظَمَ تَمَسُّكُنَا بالدين، وذلك لِأَنَّ الأسبابَ التي تَكَلِّمُنَا عَنْهَا تَكُونُ قَدْ اقْتَرَنَتْ بِمِيلِنَا الطَّبِيعِيِّ إِلَى الأشياءِ المَحْسُوسَةِ، وكذلك تَرَى الكاثوليك الذين هُمْ أَشَدُّ تَمَسُّكاً مِنَ البروتستانت بهذا النوعِ مِنَ العِبَادَةِ، أَكْثَرَ تَعَلُّقاً بِمَذْهَبِهِمْ، وَأَعْظَمَ غَيْرَةً فِي نَشْرِهِ، مِنْ تَعَلُّقِ البروتستانت بِمَذْهَبِهِمْ وَغَيْرَتِهِمْ فِي نَشْرِهِ، وَلَمَّا عَلِمَ<sup>(١)</sup> أَهْلُ أَفْسُوسَ أَنَّ آبَاءَ المَجْمَعِ قَرَّرُوا إِمْكَانَ دُعَاءِ العَذْرَاءِ «أُمِّ الرَّبِّ» تَهَلَّلُوا وَقَبَّلُوا أَيَادِي الأَسَاقِفَةِ وَاحْتَضَنُوا رُكَبَهُمْ، وَكُلُّ دَوَى هَتَافاً، وَنَزِيدُ تَعَلُّقاً بِدِينِ رُوحِيٍّ عِنْدَمَا يُنْعِمُ عَلَيْنَا هَذَا الدِّينُ، أَيْضاً، بِمَبْدَأِ خِيَارِ أَوْجِبَتُهُ الأُلُوْهِيَّةُ وَتَمَيِّيزِ بَيْنَ مَنْ

(١) «رسالة القديس سيريل».

يُمَارِسُونَهُ وَمَنْ لَا يُمَارِسُونَهُ، وَلَا يَكُونُ أَتْبَاعُ مُحَمَّدٍ مُسْلِمِينَ صَالِحِينَ لَوْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ شُعُوبٌ وَثَنِيَّةٌ تَحْمِلُهُمْ عَلَى التَّفْكِيرِ فِي كَوْنِهِمْ مُنْتَقِمِينَ لَوَحْدَانِيَّةِ اللَّهِ مِنْ نَاحِيَةٍ، وَنَصَارَى مِنْ نَاحِيَةٍ ثَانِيَةٍ لِيُؤْمِنُوا بِأَنَّهُمْ مَحَلُّ تَفْضِيلِهِ، وَيَتَعَلَّقُ النَّاسُ بِدِينٍ كَثِيرٍ<sup>(١)</sup> الشَّعَائِرِ أَكْثَرَ مِمَّا بِدِينٍ آخَرَ أَقَلِّ شَعَائِرٍ، فَالْإِنْسَانُ يَرْتَبِطُ فِي الْأُمُورِ الَّتِي يُمَارِسُهَا بِاسْتِمْرَارٍ كَمَا يَشْهَدُ بِذَلِكَ عِنَادُ الْمُسْلِمِينَ<sup>(٢)</sup> وَالْيَهُودِ الشَّدِيدُ، وَكَمَا يَشْهَدُ بِذَلِكَ مَا عَلَيْهِ مِنْ سُهولةٍ فِي تَبْدِيلِ الدِّينِ شُعُوبُ الْبَرَابِرَةِ وَالْهَمَجِ الَّذِينَ يُغْنَوْنَ بِالصَّيْدِ وَالْحَرْبِ فَقَطْ، فَلَا يَقُومُونَ بِشَعَائِرٍ دِينِيَّةٍ مُطْلَقاً، وَيَمِيلُ النَّاسُ بِشِدَّةٍ إِلَى الرَّجَاءِ وَالْخَوْفِ، وَمَا كَانَ لِيَرْوِقَهُمْ دِينٌ لَا يَنْطَوِي عَلَى نَارٍ وَجَنَّةٍ، وَدَلِيلُ هَذَا مَا وَجَدْتُهُ الْأَذْيَانُ الْأَجْنَبِيَّةُ مِنْ سُهولةِ الْأَسْتِقْرَارِ بِالْيَابَانِ وَمِنْ تَقَبُّلِهَا بِغَيْرَةِ وَمَحَبَّةٍ فِيهَا<sup>(٣)</sup>، وَلَا بُدَّ لِلدِّينِ مِنْ أَنْ يَكُونَ ذَا أَدَبٍ خَالِصٍ حَتَّى يَرْتَبِطَ النَّاسُ بِهِ، وَالنَّاسُ صَالِحُونَ جُمْلَةً وَإِنْ أَعْوَزَهُمُ الصَّلَاحُ أَفْرَاداً، فَهُمْ يُحِبُّونَ الْأَخْلَاقَ، وَلَوْ لَمْ أَعَالِجْ مَوْضُوعاً بِالْغِ الْخَطَرِ كَهَذَا الْمَوْضُوعِ لَقُلْتُ: إِنَّ هَذَا يُشَاهَدُ عَلَى الْمَسَارِحِ بِمَا يُثِيرُ الْعَجَبَ، فَمِنْ الْمُؤَكَّدِ أَنْ يُرَاقَ، الشَّعْبُ بِالْمَشَاعِرِ الَّتِي تُقْرَأُهَا الْأَخْلَاقُ، وَأَنْ يُضَدَّمَ بِالْمَشَاعِرِ الَّتِي تَنْبُذُهَا، وَمَتَى كَانَتِ الْعِبَادَةُ الْخَارِجِيَّةُ عَلَى شَيْءٍ عَظِيمٍ مِنَ الْأَبْهَةِ بَهَرْتُنَا وَزَادَتْنا أَرْتِبَاطاً فِي الدِّينِ، فَتَرَاءُ الْمَعَابِدِ وَالْإِكْلِيرُوسِ يُؤَثِّرُ فِينَا كَثِيراً، وَهَكَذَا فَإِنَّ بُؤْسَ الشُّعُوبِ يَرْتَبِطُ بِهَذَا الدِّينِ الَّذِي اتَّخَذَ ذَرِيعَةً لِمَنْ سَبَّيُوا بُؤْسَهَا.

(١) لا يناقض هذا مطلقاً ما قلته في الفصل الذي هو قبل الأخير من الباب السابق، وهنا أتكلّم عن عوامل الارتباط في دين، وهناك أتكلّم في الوسائل التي تجعله عامّاً.

(٢) يلاحظ هذا في جميع الأرض، أنظر إلى «البعثات التبشيرية في الشرق» عن الترك، وإلى «مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند» عن مسلمي بتافية (جزء ٣، قسم ١، صفحة ٢٠١)، وإلى الأب لوبا عن الزنوج المسلمين، إلخ.

(٣) تجد نارا وجنة في الديانتين: النصرانية والهندية، بينما لا تجد في ديانة الستوس شيئاً من ذلك.

## الفصل الثالث

### المعابد

يَسْكُنُ جَمِيعُ الشُّعُوبِ الْمُتَمَدِّنَةِ بَيُوتًا تَقْرِيبًا، وَمِنْ هُنَا جَاءَتْ، بِحُكْمِ الطَّبِيعَةِ، فِكْرَةُ إِنْشَاءِ بَيْتٍ لِلَّهِ يُمَكِّنُهَا أَنْ تَعْبُدَهُ فِيهِ فَتَبْحَثَ عَنْهُ فِي مَخَافِهَا وَأَمَالِهَا، وَالْوَاقِعُ أَنَّ لَا شَيْءَ أَذْعَى إِلَى سُلُوفِ النَّاسِ مِنْ مَوْضِعٍ يَجِدُونَ الْأُلُوهِيَّةَ فِيهِ أَكْثَرَ حُضُورًا، فَيَتَكَلَّمُونَ مَعًا عَنْ ضَعْفِهِمْ وَيُؤَسِّسُهُمْ.

غَيْرَ أَنَّ هَذِهِ الْفِكْرَةَ الطَّبِيعِيَّةَ إِلَى الْغَايَةِ لَا تَرِدُ غَيْرَ الشُّعُوبِ الَّتِي تَزْرَعُ الْأَرْضَ، وَلَا يُرَى إِنْشَاءُ مَعْبَدٍ عِنْدَ مَنْ لَا بَيُوتَ لَهُمْ، وَهَذَا مَا جَعَلَ جُنْكِيزْخَانَ يُظْهِرُ أَزْدِرَاءَ عَظِيمًا لِلْمَسَاجِدِ<sup>(١)</sup>، وَقَدْ أَسْتَوْضَحَ هَذَا الْأَمِيرُ<sup>(٢)</sup> الْمُسْلِمِينَ فَاسْتَحْسَنَ جَمِيعَ عَقَائِدِهِمْ، خَلَا تِلْكَ الَّتِي تَقُولُ بِوُجُوبِ الذَّهَابِ إِلَى مَكَّةَ، وَمَا كَانَ لِيُذِرَكَ أَنَّ عِبَادَةَ اللَّهِ لَمْ تَكُنْ مُمَكِّنَةً فِي كُلِّ مَكَانٍ، فَالْتَّتَرُّ الَّذِينَ لَمْ يَسْكُنُوا الْبُيُوتَ قَطُّ، لَمْ يَعْرِفُوا الْمَعَابِدَ، وَيَقِلُّ أَرْتِبَاطُ الشُّعُوبِ الَّتِي لَا مَعَابِدَ لَهَا فِي دِينِهَا، وَهَذَا هُوَ سَبَبُ تَسَامُحِ التَّتَرِ فِي كُلِّ زَمَنِ<sup>(٣)</sup>، وَسَبَبُ عَدَمِ تَرَدُّدِ شُعُوبِ الْبَرَابِرَةِ الَّتِي فَهَرَّتِ الْإِمْبَرَاطُورِيَّةُ الرُّومَانِيَّةَ فِي أَعْتِنَاقِ النُّصْرَانِيَّةِ، وَسَبَبُ قِلَّةِ تَعَلُّقِ هَمَجِ أَمْرِيكَةِ بِدِينِهِمْ، وَسَبَبُ غَيْرَتِهِمْ الْعَظِيمَةِ لِدِينِنَا مُنْذُ حَمَلَهُمْ مُبَشِّرُونَا عَلَى إِنْشَاءِ كَنَائِسَ فِي الْبَرَاغَوَايِ، وَبِمَا أَنَّ الْأُلُوهِيَّةَ مَوْئِلٌ لِلْبَائِسِينَ، وَبِمَا أَنَّهُ لَا يُوجَدُ مِنَ النَّاسِ مَنْ هُمْ أَكْثَرُ بُؤْسًا مِنَ الْمُجْرِمِينَ، فَقَدْ ذَهَبَ، بِحُكْمِ

(١) دخل مسجد بخارى فنزع القرآن وطرحه تحت سنانك خيله، «تاريخ التتر»، قسم ٣، صفحة ٢٧٣.

(٢) المصدر نفسه، صفحة ٣٤٢.

(٣) هذا الاستعداد الفكري انتقل إلى اليابانيين الذين ينحدرون من التتر كما هو سهل إثباته.

الطَّبِيعَةِ، مَا يَحْمِلُ عَلَى الْأَعْتِقَادِ أَنَّ الْمَعَابِدَ مَلْجَأَ لَهُمْ، وَبَدَتْ هَذِهِ الْفِكْرَةُ أَقْرَبَ إِلَى الطَّبِيعَةِ عِنْدَ الْأَغَارِقَةِ الَّذِينَ كَانَ يَلُوحُ أَنَّ الْقَتْلَةَ الْمَطْرُودِينَ مِنْ مُدُنِهِمْ وَمِنْ مُوَاجَهَةِ النَّاسِ لَمْ يَعُدْ لَهُمْ مِنَ الْبُيُوتِ غَيْرُ الْمَعَابِدِ وَلَا مِنَ الْحُمَاةِ غَيْرُ الْآلِهَةِ، وَكَانَ هَذَا لَا يَغْنِي غَيْرَ الْقَتْلَةِ خَطَأً فِي الْبِدَاءَةِ، بَيِّنَ أَنَّهُ سَقَطَ فِي تَنَاقُضٍ فَظِيحٍ عِنْدَمَا أَصْبَحَ يَغْنِي كِبَارَ الْمُجْرِمِينَ، فَإِذَا مَا أَذْنَبُوا نَحَوَ النَّاسِ كَانَ مِنَ الْأُولَى عَدَّهُمْ مُذْنِبِينَ نَحَوَ الْآلِهَةِ، وَكَثُرَتْ هَذِهِ الْمَلَاجِي فِي بِلَادِ الْيُونَانِ، فَقَدْ رَوَى تَاسِيْتُ<sup>(١)</sup> أَنَّ الْمَعَابِدَ كَانَتْ زَاخِرَةً بِالْمَدِينِينَ الْمُعْسِرِينَ وَالْعَبِيدِ الْأَشْرَارِ فَيَجِدُ الْحُكَّامُ مَشَقَّةً فِي مُمَارَسَةِ الضَّابِطَةِ، إِذْ كَانَ الشَّعْبُ يُجِيرُ جَرَائِمَ النَّاسِ كَشَعَائِرِ الْآلِهَةِ، فَاضْطُرَّ السُّنَاتُ إِلَى الْإِلْغَاءِ كَثِيرٍ مِنْهَا، وَكَانَتْ شَرَائِعُ مُوسَى عَلَى جَانِبٍ كَبِيرٍ مِنَ الْحِكْمَةِ، فَعُدَّ الْقَتْلَةَ خَطَأً أَبْرِيَاءَ، عَلَى أَنْ يَتَوَارَوْا عَنْ عُيُونِ أَقْرَبَاءِ الْقَتِيلِ، وَلِذَلِكَ يَكُونُ مُوسَى قَدْ جَعَلَ لَهُمْ مَلْجَأً<sup>(٢)</sup>، أَمَّا كِبَرَاءُ الْمُجْرِمِينَ فَلَا يَسْتَحِقُّونَ مَوْثَلًا مُطْلَقًا، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ<sup>(٣)</sup>، وَأَمَّا الْيَهُودُ فَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ غَيْرُ مَظَلَّةٍ سَهْلَةٍ النَّقْلِ، يُغَيِّرُ مَكَانَهَا دَائِمًا، مِمَّا يَنْفِي فِكْرَةَ الْمَوْثَلِ ؛ أَجَلْ، كَانَ لَا بُدَّ مِنْ مَعْبَدٍ لَهُمْ، غَيْرَ أَنَّ الْمُجْرِمِينَ الَّذِينَ يَقْصِدُونَهُ مِنْ كُلِّ نَاحِيَةٍ كَانَ يُمَكِّنُهُمْ أَنْ يَأْتُوا مَا يُكَدِّرُ الْخِدْمَةَ الرَّبَّانِيَّةَ، وَكَانَ يُخْشَى أَنْ يَعْبُدَ الْقَتْلَةَ، الَّذِينَ يُطْرَدُونَ خَارِجَ الْبِلَادِ، كَمَا عِنْدَ الْأَغَارِقَةِ، إِلَهَةً أَجْنَبِيَّةً، فَاسْفَرَتْ جَمِيعُ هَذِهِ الْعَوَامِلِ عَنْ إِنْشَاءِ مُدُنٍ مَوَائِلَ، حَيْثُ يَجِبُ الْبَقَاءُ حَتَّى مَوْتِ الْحَبْرِ الْأَعْظَمِ.

(١) «الحواليات: باب ٣، فصل ٦٠.

(٢) «سفر العدد»، اصحاح ٣٥، ٥: ١٤.

(٣) المصدر نفسه، ١٦: ٥، وما بعدها.



## الفصل الرابع

### كهنة الدين

قال پورفير: كان الأوائل لا يُقربون غير العُشب، وفي عبادة بسيطة كهذه كان يمكن لكل واحد أن يكون كاهناً في أسرته، وقد أدت رغبة الإنسان الطبيعية في أن يروق الألوهية إلى زيادة الشعائر، فأوجب هذا عجز القائمين بالزراعة عن قضاء هذه الشعائر كلها والقيام بدقائقها، ووقفت على الآلهة أماكن خاصة، ووجب أن يكون هناك كهنة ليغنوا بها، كما يُعنى كل مواطن ببيته وأمواره المنزلية، ثم إن الشعوب التي لا كُهان لها تكون برابرة عادة، شأن البداليين<sup>(١)</sup> في الماضي، وشأن الفولغوشكي<sup>(٢)</sup> في الوقت الحاضر، وكان لا بُد من تكريم من يخبسون أنفسهم على الألوهية، ولا سيما عند الشعوب التي كانت لديها فكرة عن طهارة الجسد الضرورية للدنو من أحب الأماكن إلى الآلهة، والخاضعة لبغض الطقوس، وبما أن عبادة الآلهة تفتضي عناية دائمة فإن الضرورة قضت على معظم الشعب بأن تجعل من الإكليروس هيئة منفصلة، وهكذا وقفت على الألوهية عند المصريين واليهود والفرس<sup>(٣)</sup> بغض الأسر التي تتناقل الخدمة بالوراثة، حتى إنه كان هناك من الأديان ما لم ير فيه إبعاد رجال الدين من الأعمال وحسب، بل رُئي فيها إغفاؤهم من هم الأسرة أيضاً، وهذا هو منهاج الفرع الرئيس للشرع النضرائي، ولا أتكلّم هنا عن نتائج قانون

(١) Lilius Giraldus، صفحة ٧٢٦.

(٢) شعوب سيبيرية، أنظر إلى «رحلة» مسيو إيفيرار إيسبراند إيد، في «مجموعة السباحات إلى الشمال»، جزء ٨.

(٣) أنظر إلى مسيو هيد.



العزوبة، فيحس إمكان تحويله إلى أمر ضار كلما اتسع نطاق هيئة الإكليروس، وضاق بالتالي نطاق الجسم العلماني؛ ومن طبيعة الإدراك البشري أن نحب من حيث الدين كل ما يفترض جهداً، كما نحب في مادة الأخلاق، نظرياً، كل ما يحمل طبع الشدة، وكان مبدأ العزوبة أحب إلى الشعوب التي يبدو أنه أقل ملاءمة لها، والتي يمكن أن يكون له نتائج مكدرة فيها، فقد روعيت سنة العزوبة في بلدان جنوب أوربة حيث تصعب المحافظة عليها بسبب طبيعة الإقليم، وألغيت في بلدان الشمال حيث الشهوات أقل حدة، ونرى أكثر من ذلك فقد قبل بسنة العزوبة في البلدان القليلة السكان ونبتت في البلدان التي كثر سكانها، ومفهوم أن جميع هذه التأملات لا تتناول غير اتساع مدى العزوبة العظيم، لا العزوبة نفسها.

## الفصل الخامس

### الحدود التي يجب أن تضعها القوانين

#### حول ثروات الإكليروس

يُمْكِنُ الْأَسْرَ الْخَاصَّةَ أَنْ تَزُولَ، وَهَكَذَا لَا يَكُونُ لِلْأَمْوَالِ غَايَةٌ دَائِمَةٌ فِيهَا، أَمَّا الْإِكْلِيرُوسُ فَأُسْرَةٌ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَزُولَ، وَالْأَمْوَالُ مُرْتَبِطَةٌ فِيهَا إِلَى الْأَبَدِ إِذَا، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَخْرُجَ مِنْهَا، وَيُمْكِنُ الْأَسْرَ الْخَاصَّةَ أَنْ تَتَكَاثَرَ، فَيَجِبُ إِذَنْ أَنْ يَكُونَ أَزْدِيَادُ الْأَمْوَالِ فِيهَا مُمَكِنًا، وَالْإِكْلِيرُوسُ أُسْرَةٌ لَا يَنْبَغِي أَنْ تَتَكَاثَرَ مُطْلَقًا، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْأَمْوَالُ مَحْدُودَةً فِيهَا إِذَا، وَقَدْ تَمَسَّكْنَا بِأَحْكَامِ سِفْرِ اللَّأَوِيِّينَ حَوْلَ أَمْوَالِ الْإِكْلِيرُوسِ، خِلا مَا هُوَ خَاصٌّ بِحُدُودِ هَذِهِ الْأَمْوَالِ، وَالْوَاقِعُ أَنَّهُ يُجْهَلُ بَيِّنَاتُهَا، دَائِمًا، مَا هُوَ الْحَدُّ الَّذِي يُضْبَحُ مِنْ غَيْرِ الْجَائِزِ لِلْهَيْئَةِ الدِّينِيَّةِ أَنْ تَكْسِبَ بَعْدَهُ، وَهَذِهِ الْمَكَاسِبُ، الَّتِي لَا حَدَّ لَهَا، تَبْدُو لِلشُّعُوبِ مُخَالَفَةً لِلصَّوَابِ إِلَى حَدِّ أَنْ الَّذِي يَوَدُّ أَنْ يُدَافِعَ عَنْهَا يُعْتَبَرُ سَخِيفًا، وَتَجِدُ الْقَوَانِينَ الْمَدَنِيَّةُ، فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ، صُعُوبَاتٍ لِتَغْيِيرِ سُوءِ الْأَسْتِعْمَالِ الْقَائِمِ، وَذَلِكَ لِأَزْتِبَاطِهَا فِي أُمُورٍ يَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تَحْتَرِمَهَا، وَفِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ يَكُونُ التَّدْبِيرُ غَيْرُ الْمُبَاشِيرِ أَكْثَرَ دَلَالَةً عَلَى رُوحِ الْمُشْتَرَعِ الصَّالِحَةِ مِنَ التَّدْبِيرِ الَّذِي يَتَنَاولُ الشَّيْءَ عَيْنَهُ، فَلْيُحَاوِلِ التَّنْفِيرُ مِنَ مَكَاسِبِ الْإِكْلِيرُوسِ بَدَلًا مِنْ تَحْرِيمِهَا، وَلْيُدْعَ الْحَقُّ وَلْيُنْزَعِ الْفِعْلُ، وَأَدَّى بِاعْتِ حُقُوقِ السُّيُورَاتِ فِي بَعْضِ بُلْدَانِ أَوْرَبَّةَ إِلَى إِقْرَارِ رَسْمٍ لَهُمْ تَعْوِضًا مِنَ الْأَمْوَالِ غَيْرِ الْمَنْقُولَةِ الَّتِي يَنَالُهَا رِجَالُ الْوَقْفِ، وَقَدْ حَفَزَتْ مَضْلَحَةُ الْأَمِيرِ إِلَى الْمُطَالَبَةِ بِرَسْمِ الْأَسْتِهْلَاكِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ، فَفِي قَسْتَالَةِ اسْتَوَلَى الْإِكْلِيرُوسُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ لِعَدَمِ وُجُودِ مِثْلِ هَذَا الرَّسْمِ،

وأقلُّ من ذلك ما ناله الإكليروس في أزغونة حيثُ يُوجدُ رَسْمُ اسْتِهْلَاكِ، وأقلُّ مِنْ هذا أيضاً ما ناله الإكليروس في فرنسة حيثُ أقرَّ هذا الرِّسْمُ مَعَ رَسْمِ التَّغْوِيضِ، فيُمْكِنُ أَنْ يُقالَ إِنَّ رِخاءَ هذه الدَّوْلَةِ مَدِينٌ، مِنْ بَعْضِ الوُجُوهِ، إِلَى تَطْبِيقِ هَذَيْنِ الرِّسْمَيْنِ، أَلَا زِيدُوا هَذَيْنِ الرِّسْمَيْنِ، وَحُدُّوا مِنْ الوَقْفِ ما اسْتَطَعْتُمْ.

إِجْعَلُوا أَمْلاكَ الإكليروس القَدِيمَةَ الضَّرُورِيَّةَ مُقَدَّسَةً لَا تُمَسُّ، وَلِتَكُنْ ثَابِتَةً وَمُؤَبَّدَةً كالإكليروس، وَلَكِنْ دَعُوا الْأَمْلاكَ الْجَدِيدَةَ تَخْرُجُ مِنْ أَيْدِيهِمْ، وَأَبِيحُوا نَقْضَ الْقَاعِدَةِ عِنْدَما تُصْبِحُ الْقَاعِدَةُ سُوءَ اسْتِعْمَالٍ، وَاحْتِمِلُوا سُوءَ الاسْتِعْمَالِ إِذَا عَادَ إِلَى الْقَاعِدَةِ ؛ وَفِي رُومَةٍ يُذَكَّرُ، دَائِماً، أَمْرُ مُذَكَّرَةٍ مُرْسَلَةٍ فِي أَثْناءِ خِصَامٍ مَعَ الإكليروس، وَقَدْ أُذِرَجَ فِيهَا الْمَبْدَأُ التَّالِي: «يَجِبُ أَنْ يُشارِكَ الإكليروسُ فِي التَّزَاماتِ الدَّوْلَةِ مَهْما قالَ الْعَهْدُ الْقَدِيمُ»، وَبِهَذَا يُسْتَدَلُّ عَلَى أَنَّ وَاضِعَ الْمُذَكَّرَةِ أَحْسَنُ اسْتِمَاعاً إِلَى لِسَانِ سُوءِ جَبَايَةِ الضَّرَائِبِ ممَّا إِلَى لِسَانِ الدِّينِ.

## الفصل السادس

### الأديار

يَدُلُّ أَقْلُ رَشِدٍ فِي الْعَقْلِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَّبِعِي لِهَذِهِ الْهَيْئَاتِ أَنْ تَبِيعَ أَمْلاكَهَا بِنِعِ  
رُقْبَى (\*) وَلَا أَنْ تَعْقِدَ قُرُوضاً دَائِماً مَا لَمْ يُرَدَّ أَنْ تَكُونَ وَارِثَةً لِكُلِّ مَنْ لَا قَرِيبَ  
لَهُ وَلِكُلِّ مَنْ لَا يَرْغَبُ أَنْ يَكُونَ ذَا قَرِيبٍ مُطْلَقاً، إِنَّ هَؤُلَاءِ النَّاسَ يُقَامِرُونَ ضِدَّ  
الشَّعْبِ، لَكِنَّهُمْ يُمَسِكُونَ الْبَنَكَ ضِدَّهُ.

(\*) الرُقْبَى: هي أن يعطي الرجل إنساناً داراً أو سواها ويقول له مشارطاً إن مُتَّ قبلك فهي لك وإن  
مُتَّ قبلي رجعت إلي.

## الفصل السابع

### زَهُوُ الْخُرَافَةِ

قال أفلاطون<sup>(١)</sup> : «مَلَا حِدَّةُ أَوْلَئِكَ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ وَجُودَ الْإِلَهَةِ، أَوْ يُوَافِقُونَ عَلَيْهِ مَعَ إنْكَارٍ تَدْخُلُهُمْ فِي أُمُورِ هَذِهِ الدُّنْيَا، أَوْ يَرَوْنَ سُهولةَ الْحَدِّ مِنْ غَضَبِهِمْ بِالْقَرَابِينَ، فَهَذِهِ الْآرَاءُ الثَّلَاثَةُ مُضِرَّةٌ عَلَى السَّوَاءِ»، وبذلك يكون أفلاطون قد قال كُلُّ ما صَدَرَ عَنِ الذِّكَاةِ الطَّبِيعِيِّ مِنْ قَوْلٍ صَائِبٍ فِي مَوْضُوعِ الدِّينِ.

إِنَّ بَيْنَ أَهْلِ الْعِبَادَةِ الْخَارِجِيَّةِ وَنِظَامِ الدَّوْلَةِ غَيْرَ صِلَةٍ، فَلَمْ يُكْتَفَ فِي الْجُمْهُورِيَّاتِ الصَّالِحَةِ بِأَنْ مُنِعَ زَهُوُ الْغَوَايَةِ وَحَسَبُ بَلْ حُدَّ مِنْ جَمَاحِ الْخُرَافَةِ فِيهَا أَيْضاً، وَوُضِعَتْ فِي الدِّينِ قَوَانِينُ تَوْفِيرٍ، وَمِنْ هَذَا الْعِدَادِ كَثِيرٌ مِنْ قَوَانِينِ سُولُون، وَكَثِيرٌ مِنْ قَوَانِينِ أَفْلَاطُونِ حَوْلَ الْجَنَائِزِ، الَّتِي تَبَنَّاها شَيْشَرُونُ، ثُمَّ بَعْضُ قَوَانِينِ نوما<sup>(٢)</sup> حَوْلَ الْقَرَابِينَ.

قال شَيْشَرُونُ: «إِنَّ الطُّيُورَ وَالتَّصَاوِيرَ الْمَصْنُوعَةَ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ هِيَ مِنْ الْهَبَاتِ الْبَالِغَةِ الْأُلُوْهِيَّةِ» ؛ وَكَانَ أَحَدُ الْإِسْپَارْطِيِّينَ يَقُولُ: «نُقَدِّمُ أَشْيَاءَ شَائِعَةً حَتَّى تَكُونَ لَدَيْنَا كُلُّ يَوْمٍ وَسَبِيلَةٌ لِتَمْجِيدِ الْإِلَهَةِ»، وَمَا عَلَى النَّاسِ أَنْ يَبْذُلُوهُ مِنْ عِنَايَةٍ فِي عِبَادَةِ الْأُلُوْهِيَّةِ يَخْتَلِفُ تَمَاماً عَنْ أَهْلِ هَذِهِ الْعِبَادَةِ، وَلَيْسَ عَلَيْنَا أَنْ نُقَدِّمَ إِلَيْهَا كُنُوزَنَا مُطْلَقاً إِذَا لَمْ نُرِدْ أَنْ نُرِيَهَا تَقْدِيرَنَا لِلْأَشْيَاءِ الَّتِي تُرِيدُ أَنْ نَزْدَرِيهَا، وَمِنْ أَقْوَالِ أَفْلَاطُونِ<sup>(٣)</sup> الرَّائِعَةِ: «مَا عَسَى الْإِلَهَةُ أَنْ تُفَكِّرَ فِي هَبَاتِ الْمَلَا حِدَّةِ

(١) القوانين، باب ١٠.

(٢) Rogum vino ne respergito، قانون الالراح الاثني عشر.

(٣) «القوانين»، باب ٤.



ما دام رَجُلُ الْخَيْرِ يَحْمَرُّ وَجْهَهُ مِنْ تَنَاوُلِ هَدَايَا رَجُلٍ سُوءٍ؟، وَلَا يَنْبَغِي لِلدِّينِ أَنْ يَتَذَرَعَ بِحُجَّةِ الْعَطَايَا فَيُطَالِبَ الشُّعُوبَ بِمَا تَرَكَتْ لَهَا مُقْتَضِيَاتُ الدَّوْلَةِ، وَعَلَى الْأَطْهَارِ الْأَنْقِيَاءِ أَنْ يُقَدِّمُوا مِنَ الْعَطَايَا مَا يُنَاسِبُهُمْ كَمَا قَالَ أَفْلَاطُونُ <sup>(١)</sup>؛ وكذلك لَا يَنْبَغِي لِلدِّينِ أَنْ يُشَجِّعَ عَلَى نَفَقَاتِ الْمَآئِمِ، فَأَيُّ شَيْءٍ أَقْرَبُ إِلَى الطَّبِيعَةِ مِنْ إِزَالَةِ فُرُوقِ الثَّرَوَاتِ فِي أَمْرِ وَسَاعَاتِ يُسَاوِيَانِ بَيْنَ جَمِيعِ الثَّرَوَاتِ؟

---

(١) المصدر نفسه، باب ٣.

## الفصل الثامن

### الخبرية

مِنَ الطَّبِيعِيِّ أَنْ يَكُونَ لِلْكَهَنَةِ رَئِيسٌ إِذَا كَثُرَ عَدَدُهُمْ فِي الدِّينِ، وَأَنْ تَقُومَ  
 الْخَبَرِيَّةُ فِيهِ، وَمِنَ الصَّالِحِ أَنْ تُفْصَلَ الْخَبَرِيَّةُ عَنِ الْقِيَصَرِيَّةِ فِي الْمَلَكِيَّةِ حَيْثُ لَا  
 يُمَكِّنُ فَضْلَ الْمُنْظَّمَاتِ عَنِ الدَّوْلَةِ كَثِيرًا، وَحَيْثُ لَا يَنْبَغِي أَنْ تُجْمَعَ فِي رَأْسٍ  
 وَاحِدٍ كُلُّ السُّلْطَاتِ، وَلَا تُشَاهَدُ الضَّرُورَةُ عَيْنُهَا فِي الْحُكُومَةِ الْمُسْتَبِدَّةِ الَّتِي  
 تَقْضِي طَبِيعَتُهَا بِأَنْ تَجْمَعَ جَمِيعَ السُّلْطَاتِ فِي رَأْسٍ وَاحِدٍ، وَلَكِنْ مِنَ الْمُمْكِنِ  
 أَنْ يَنْظُرَ الْأَمِيرُ إِلَى الدِّينِ فِي هَذِهِ الْحَالِ كَمَا يَنْظُرُ إِلَى قَوَائِنِهِ نَفْسِهَا وَكَمَا يَنْظُرُ  
 إِلَى مَعْلُولَاتِ إِرَادَتِهِ، فَيَجِبُ، لِتَدَارُكِ هَذَا الْمَحْذُورِ، أَنْ تَكُونَ لِلدِّينِ آثَارٌ،  
 كَالْكِتَابِ الْمُقَدَّسَةِ الَّتِي يَثْبُتُ أَمْرُهُ بِهَا وَيَسْتَقَرُّ، أَجَلٌ، إِنَّ مَلِكَ فَارِسَ هُوَ رَئِيسُ  
 الدِّينِ، وَلَكِنَّ الْقُرْآنَ هُوَ الَّذِي يُنْظَمُ الدِّينُ، وَعَاهِلُ الصِّينِ هُوَ الْخَبَرُ الْأَعْظَمُ،  
 وَلَكِنَّ هُنَاكَ مِنَ الْكِتَابِ فِي أَيَادِي جَمِيعِ النَّاسِ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْمَلَ بِهَا، وَمِنْ  
 الْعَبَثِ أَنْ أَرَادَ عَاهِلٌ إلْغَاءَهَا، فَقَدْ انْتَصَرَتْ عَلَى الطُّغْيَانِ.

## الفصل التاسع

### التسامح في الدين

نَحْنُ هُنَا سِيَاسِيُّونَ، لَا لَاهُوتِيُّونَ، عَلَى أَنَّ عُلَمَاءَ اللَّاهُوتِ أَنْفُسَهُمْ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ التَّسَاهُلِ تَجَاهَ دِينٍ وَتَأْيِيدِهِ، وَإِذَا رَأَتْ قَوَانِينُ دَوْلَةٍ تَحْمِلُ أَذْيَانَ كَثِيرَةً وَجَبَ عَلَيْهَا أَنْ تُلْزِمَ هَذِهِ الْأَذْيَانَ بِالتَّسَامُحِ بَعْضُهَا نَحْوَ بَعْضٍ، إِذْ مِنَ الْمَبَادِي أَنْ يُضَيَّحَ كُلُّ دِينٍ مَزْجُورٍ زَاجِرًا، ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا مَا اسْتَطَاعَ الْخُرُوجَ مِنْ دَائِرَةِ الضُّغْطِ يَوْمًا لَمْ يَلْبَثْ أَنْ يُهَاجِمَ الدِّينَ الَّذِي زَجَرَهُ، لَا كَدِّينَ بَلْ كَطُغْيَانٍ ؛ فَيَنْبَغِي إِذَنْ، أَنْ تَطْلُبَ الْقَوَانِينُ مِنْ هَذِهِ الْأَذْيَانِ الْمُخْتَلِفَةِ لَيْسَ فَقَطْ أَلَّا يُكَدَّرَ صَفْوُ الدَّوْلَةِ بَلْ أَلَّا يُكَدَّرَ بَعْضُهَا صَفْوُ بَعْضٍ، وَلَا يُعَدُّ الْمَوَاطِنُ مُطِيعًا لِلْقَوَانِينِ مُطْلَقًا بِاقْتِصَارِهِ عَلَى عَدَمِ تَكْدِيرِ كِيَانِ الدَّوْلَةِ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ، أَيْضًا، أَلَّا يُكَدَّرَ أَحَدًا مِنَ الْمَوَاطِنِ أَيًّْا كَانَ.

## الفصلُ العَاشِرُ

### مواصلةُ الموضوعِ نفسه

بِمَا أَنَّهُ لَيْسَ سِوَى الْأَذْيَانِ غَيْرِ الْمُتَسَامِحَةِ مَا تَحْدُوهُ الْغَيْرَةُ الشَّدِيدَةُ لِيَسْتَقَرَّ فِي أَمَاكِنَ أُخْرَى، إِذْ إِنَّ الدِّينَ الَّذِي يَسْتَطِيعُ التَّسَامُحَ مَعَ الْأَذْيَانِ الْأُخْرَى لَا يُفَكِّرُ فِي الْأَنْتِشَارِ مُطْلَقًا، فَإِنَّ مِنَ الْقَوَانِينِ الْمَدَنِيَّةِ الصَّالِحَةِ جِدًّا أَلَّا تَتَسَاهَلَ الدَّوْلَةُ بِقِيَامِ دِينٍ آخَرَ <sup>(١)</sup> عِنْدَمَا تَكُونُ رَاضِيَةً بِالَّذِينَ الْمُسْتَقَرُّ، وَهَذَا، إِذَا، الْمَبْدَأُ الْأَسَاسِيُّ لِلْقَوَانِينِ السِّيَاسِيَّةِ فِي مَوْضُوعِ الدِّينِ، وَمَتَى كَانَ لِصَاحِبِ الْأَمْرِ فِي الدَّوْلَةِ أَنْ يَقْبَلَ دِينًا جَدِيدًا أَوْ لَا يَقْبَلُهُ وَجَبَ أَلَّا يُقِيمَهُ فِيهَا، فَمَتَى قَامَ الدِّينُ الْجَدِيدُ وَجَبَ التَّسَامُحُ تُجَاهَهُ.

(١) لَا أَتَكَلَّمُ فِي هَذَا الْفَصْلِ عَنِ الدِّينِ النَّصْرَانِيِّ مُطْلَقًا، وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّصْرَانِيَّةَ هِيَ الْخَيْرُ الْأَوَّلُ كَمَا قُلْتُ فِي مَكَانٍ آخَرَ، أَنْظِرْ إِلَى آخِرِ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ مِنَ الْبَابِ السَّابِقِ، وَإِلَى الْقِسْمِ الثَّانِي مِنْ «الدِّفَاعِ عَنْ رُوحِ الشَّرَائِعِ».

## الفصل الحادي عشر

### تغيير الدين

يُعَرِّضُ الأَمِيرُ نَفْسَهُ لِحَظَرٍ كَبِيرٍ إِذَا مَا حَاوَلَ أَنْ يُقَوِّضَ الدِّينَ السَّائِدَ فِي دَوْلَتِهِ أَوْ يُغَيِّرَهُ، وَإِذَا كَانَتْ حُكُومَتُهُ مُسْتَبِدَّةً حَاقَ بِهِ خَطَرٌ وَقُوعِ انْقِلَابٍ بِسَبَبِ ذَلِكَ أَكْثَرُ مِمَّا بِسَبَبِ أَيِّ طُغْيَانٍ، وَهَذَا الأَمْرُ لَيْسَ جَدِيداً فِي هَذِهِ الأنواعِ مِنَ الدُّوَلِ. وَتَنَشَأُ الثُّورَةُ عَنْ كَوْنِ الدَّوْلَةِ لَا تُغَيِّرُ الدِّينَ وَالطَّبَائِعَ وَالْأَوْضَاعَ فِي لَحْظَةٍ، وَبِمِثْلِ السَّرْعَةِ الَّتِي يَنْشُرُ الأَمِيرُ فِيهَا مَرْسُوماً يُقِيمُ بِهِ دِيناً جَدِيداً، ثُمَّ إِنَّ الدِّينَ الْقَدِيمَ مُرْتَبِطٌ فِي نِظَامِ الدَّوْلَةِ، عَلَى خِلَافِ الدِّينِ الْجَدِيدِ، فَالدِّينُ الْقَدِيمُ يُوَافِقُ الإِقْلِيمَ، وَذَلِكَ عَلَى خِلَافِ الدِّينِ الْجَدِيدِ الَّذِي يَأْبَاهُ فِي الغَالِبِ، ثُمَّ إِنَّ المُوَاطِنِينَ يَأْتَفُونَ مِنْ قَوَائِمِهِمْ فَيَزْدَرُونَ الحُكُومَةَ القَائِمَةَ، وَتَقُومُ الشُّبُهَةُ ضِدَّ الدِّينَيْنِ مَقَامَ إِيمَانٍ مَتِينٍ بِلَدِّينِ وَاحِدٍ، أَيْ أَنَّ الدَّوْلَةَ تُوهَبُ، وَلَوْ لِرَءَسِ، مُوَاطِنِينَ غَيْرَ صَالِحِينَ وَمُؤْمِنِينَ أَرْدِيَاءَ.



## الفصل الثاني عشر

### قوانين العقوبات

يَجِبُ اجْتِنَابُ قَوَانِينِ الْعُقُوبَاتِ فِي مَوْضُوعِ الدِّينِ، أَجَلٌ، إِنَّ هَذِهِ الْقَوَانِينِ تَطْبَعُ الْخَوْفَ، وَلَكِنْ بِمَا أَنَّ لِلدِّينِ، قَوَانِينَ عُقُوبَاتِهِ، الَّتِي تُوجِي بِالْخَوْفِ أَيْضاً فَإِنَّ كُلَّ مَنْ الْخَوْفَيْنِ يَمُحُو الْآخَرَ، وَتَغْدُو النُّفُوسُ قَاسِيَةً بَيْنَهُمَا، وَلِلدِّينِ مِنْ ضُرُوبِ الْوَعِيدِ وَالْوَعْدِ مَا يَلُوحُ عِنْدَ تَمَثُّلِهَا، وَالْأَمْرُ الَّذِي يُمَكِّنُ الْحَاكِمُ أَنْ يَفْعَلَهُ لِإِلْزَامِنَا بِتَرْكِهِ، أَنَّهُ لَا يَتْرَكَ لَنَا شَيْءٌ إِذَا مَا نُزِعَ مِنَّا وَإِنَّهُ لَا يُنْزَعُ مِنَّا شَيْءٌ إِذَا مَا تَرَكَ لَنَا.

إِذَا، لَيْسَ بِمَلَأِ النَّفْسِ مِنْ هَذَا الْغَرَضِ الْعَظِيمِ، وَبِتَقْرِيبِهَا مِنْ السَّاعَةِ الَّتِي يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا عَلَى جَانِبٍ كَبِيرٍ مِنَ الْأَهَمِّيَّةِ لَهَا، مَا يُوصِلُ إِلَى فَضْلِهَا عَنْهُ، وَمِنْ أَضْمَنِ الْوَسَائِلِ أَنْ يُهَاجَمَ الدِّينُ بِالْإِنْعَامِ، وَرَغْدِ الْعَيْشِ، وَأَمَلِ الْغِنَى، وَالْأَلَّا يُهَاجَمَ بِمَا يُنْذِرُ، بَلْ بِمَا يُنْسَى بِهِ، لَا بِمَا يَغِيظُ، بَلْ بِمَا يَقْدِفُ فِي الْفُتُورِ، وَذَلِكَ عِنْدَمَا تَفْعَلُ الْأَهْوَاءُ الْآخَرَى فِي نَفُوسِنَا وَيَضْمُتُ مَا يُوجِي بِهِ الدِّينُ، وَالْقَاعِدَةُ الْعَامَّةُ هِيَ أَنَّ الدَّعْوَةَ فِي أَمْرِ تَغْيِيرِ الدِّينِ أَقْوَى مِنَ الْعُقُوبَاتِ، وَقَدْ تَجَلَّتْ طَبِيعَةُ الرُّوحِ الْبَشَرِيَّةِ فِي دَرَجَةِ الْعُقُوبَاتِ الَّتِي اتَّخَذَتْ، فَإِذَا مَا ذُكِرَتْ مَظَالِمُ الْيَابَانِ <sup>(١)</sup> تُمَرَّدُ عَلَى الْعُقُوبَاتِ الْجَسَدِيَّةِ الْجَائِرَةِ أَكْثَرَ مِمَّا عَلَى الْعُقُوبَاتِ الطَّوِيلَةِ الَّتِي تُعْطَى أَكْثَرَ مِمَّا تُخِيفُ، وَالَّتِي هِيَ أَضْعَفُ تَذْلِيلًا لِأَنَّهَا تَبْدُو أَقْلَّ صُعُوبَةً، وَالْخُلَاصَةُ هِيَ أَنَّ التَّارِيخَ يُعَلِّمُنَا بِمَا فِيهِ الْكِفَايَةُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِقَوَانِينِ الْعُقُوبَاتِ يَوْماً مِنْ أَثَرٍ إِلَّا كَتَخْرِيْبٍ.

(١) أنظر إلى «مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند»، جزء ٥، قسم ١، صفحة

## الفصل الثالث عشر

### لَوْمٌ مُتَوَاضِعٌ لِقَضَاةِ التَّفْتِيشِ

### هِيَ إِسْپَانِيَّةٌ وَالْهَزْتَعَال

أَتَاخَتْ يَهُودِيَّةٌ فِي الثَّامِنَةِ عَشْرَةِ مِنْ سِنِيهَا، حُرِّقَتْ فِي أَشْبُونَةٍ وَفَقَ آخِرَ قَرَارٍ لِمَحْكَمَةِ التَّفْتِيشِ، فُرْصَةً لظُهُورِ هَذَا الْكِتَابِ الصَّغِيرِ، الَّذِي أَعْتَقِدُ أَنَّهُ أَقَلُّ مَا كُتِبَ فَائِدَةً، إِذْ إِنَّهُ إِذَا مَا أَقْتَضَى إِثْبَاتٌ لِأُمُورٍ وَاضِحَةٍ بِهَذَا الْمِقْدَارِ أَتَّفَى إِمْكَانُ كُلِّ إِقْنَاعٍ، وَيُصْرِّحُ الْمُؤَلِّفُ بِأَنَّهُ يَحْتَرِمُ النَّصْرَانِيَّةَ وَإِنْ كَانَ يَهُودِيًّا، وَبِأَنَّهُ يُحِبُّهَا بِمَا فِيهِ الْكِفَايَةُ لِيَنْزِعَ مِنَ الْأُمَرَاءِ الَّذِينَ لَا يَكُونُونَ نَصَارَى مَا يَتَذَرَّعُونَ بِهِ مِنْ حُجَّةٍ مُحْتَمَلَةٍ أَضْطِهَادًا لَهَا.

قَالَ لِقَضَاةِ التَّفْتِيشِ: «إِنَّكُمْ تَشْكُونَ مِنْ إِخْرَاقِ عَاهِلِ الْيَابَانِ جَمِيعَ نَصَارَى بِلَادِهِ، وَلَكِنَّهُ يُجِيبُكُمْ عَنْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: إِنَّا نُعَامِلُكُمْ، أَنْتُمْ الَّذِينَ لَا تُؤْمِنُونَ مِثْلَنَا، كَمَا تُعَامِلُونَ مَنْ لَمْ يُؤْمِنُوا مِثْلَكُمْ، فَلَا يُمَكِّنُكُمْ أَنْ تَشْكُوا إِلَّا مِنْ ضَعْفِكُمْ الَّذِي يَمْنَعُكُمْ مِنْ أَسْتِصَالِكُمْ إِيَّانَا وَالَّذِي يُؤَدِّي إِلَى أَسْتِصَالِنَا إِيَّاكُمْ، وَلَكِنَّكُمْ يَجِبُ الْإِقْرَارُ بِأَنَّكُمْ أَشَدُّ قَسْوَةً مِنْ هَذَا الْعَاهِلِ، فَانْتُمْ تَقْتُلُونَنَا، نَحْنُ الَّذِينَ لَا نَعْتَقِدُ إِلَّا مَا نَعْتَقِدُونَ، لَأَنَّا لَا نَعْتَقِدُ جَمِيعَ مَا تَعْتَقِدُونَ، وَنَحْنُ نَتَّبِعُ دِينًا نَعْرِفُونَ أَنَّهُ كَانَ مُحَبِّبًا إِلَى الرَّبِّ، وَنَحْنُ نَرَى أَنَّ الرَّبَّ لَا يَزَالُ يُحِبُّهُ، وَأَنْتُمْ تَرَوْنَ أَنَّ الرَّبَّ عَادَ لَا يُحِبُّهُ، فِيمَا أَنْكُمْ تَرَوْنَ هَذَا فَإِنَّكُمْ تَقْتُلُونَ وَتُخْرِقُونَ مَنْ هُمْ عَلَى هَذَا الضَّلَالِ الَّذِي يَسْتَحِقُّ كُلَّ الْعَفْوِ وَالَّذِي يَقُومُ عَلَى الْإِيمَانِ بِأَنَّ الرَّبَّ<sup>(١)</sup> لَا يَزَالُ يُحِبُّ مَا

(١) هذا هو مصدر عمى اليهود في عدم الشعور بأن الإنجيل يقوم على نظام مقاصد الرب وبأنه نتيجة ثباته.

أَحَبُّهُ، «وإذا كنتم قُساةً نَحُونَا فَإِنَّكُمْ أَشَدُّ قَسَوَةً نَحْوَ أَوْلَادِنَا، فَأَنْتُمْ تُحْرِقُونَهُمْ، لَا تَبَاعِيهِمْ مَا يُلْقَنُهُمْ إِيَّاهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ يُعَلِّمُهُمُ النَّامُوسُ الطَّبِيعِيُّ وَقَوَانِينُ جَمِيعِ الْأُمَمِ أَنْ يَحْتَرِمُوهُمْ كَالْإِلَهَةِ»، وَأَنْتُمْ تَحْرِمُونَ أَنْفُسَكُمْ فَائِدَةً مَا مَنَحَكُمْ مِنْ أَفْضَلِيَّةٍ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ذَلِكَ الْأُسْلُوبُ الَّذِي قَامَ عَلَيْهِ دِينُهُمْ، وَالْمُسْلِمُونَ إِذَا مَا تَبَاهَوْا بَعَدَ مَنْ هُمْ عَلَى دِينِهِمْ قُلْتُمْ لَهُمْ إِنَّ ذَلِكَ نَتِيجَةُ الْقُوَّةِ، وَإِنَّهُمْ نَشَرُوا دِينَهُمْ بِالْحَدِيدِ، فَلِمَ تُقِيمُونَ دِينَكُمْ بِالنَّارِ إِذَنْ؟ «وَمَتَى أَرَدْتُمْ أَنْ نَتَّبِعَكُمْ عَارِضْنَاكُمْ بِمُضْذِرٍ تَبَاهُونَ بِأَنْحِدَارِكُمْ مِنْهُ، فَأَنْتُمْ تُجِيبُونَنَا بِأَنْ دِينَكُمْ جَدِيدٌ، وَلَكِنَّهُ إِلَهِيٌّ، وَتَتَّخِذُونَ حُجَّةً لِإِثْبَاتِهِ وَأَنْتِشَارِهِ بِأَضْطِهَادِ الْوَتَنِيِّينَ وَبِدَمِ شُهَدَائِكُمْ، وَلَكِنَّكُمْ تُمَثِّلُونَ الْيَوْمَ دَوْرَ مَنْ هُمْ عَلَى غِرَارِ دِيوَكْلِيسِيَانِ وَتَحْمِلُونَنَا عَلَى اتِّحَالِ دِينِكُمْ.

«نَتَوَسَّلُ إِلَيْكُمْ، لَا بِأَسْمِ الرَّبِّ الْقَادِرِ الَّذِي نَعْبُدُهُ نَحْنُ وَأَنْتُمْ، بَلْ بِأَسْمِ يَسُوعَ الَّذِي تَقُولُونَ لَنَا إِنَّهُ تَجَسَّدَ إِنْسَانًا لِيَعْرِضَ عَلَيْكُمْ أَمِثْلَةً يُمَكِّنُكُمْ أَنْ تَتَّبِعُوهَا، نَتَوَسَّلُ إِلَيْكُمْ أَنْ تُعَامِلُونَا بِمِثْلِ مُعَامَلَتِهِ إِيَّانَا لَوْ ظَلَّ عَلَى الْأَرْضِ، أَنْتُمْ تُرِيدُونَ أَنْ نَكُونَ نَصَارَى، وَتَائِيِينَ وَلَا تُرِيدُونَ أَنْ تَكُونُوا أَنْتُمْ ذَلِكَ،» وَلَكِنْ كُونُوا أَدَمِيِّينَ عَلَى الْأَقْلُ إِذَا لَمْ تُرِيدُوا أَنْ تَكُونُوا نَصَارَى، فَعَامِلُونَا كَمَا كُنْتُمْ تَفْعَلُونَ لَوْ كَانَ عِنْدَكُمْ هَذَا الْبَصِيطُ الْقَلِيلُ مِنَ الْعَدْلِ الَّذِي تُنْعِمُ الطَّبِيعَةُ بِهِ عَلَيْنَا وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَكُمْ دِينَ يُهْدِيكُمْ وَوَحْيٌ يُنِيرُ بَصَائِرَكُمْ.

«لَوْ كَانَ الرَّبُّ يُحِبُّكُمْ حُبًّا كَافِيًّا، حَتَّى تَرَوْا الْحَقِيقَةَ، لَمَنْ عَلَيْكُمْ بِنِعْمَةٍ عَظِيمَةٍ، وَلَكِنْ هَلْ عَلَى الْأَبْنَاءِ الَّذِينَ لَهُمْ تَرَاثُ آبَائِهِمْ أَنْ يَمَقُّتُوا مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ ذَلِكَ؟» وَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْحَقِيقَةُ عِنْدَكُمْ فَلَا تَكْتُمُوهَا عَنَّا بِالْأُسْلُوبِ الَّذِي تَعْرِضُونَهَا بِهِ عَلَيْنَا، فَمِنْ طَبِيعَةِ الْحَقِيقَةِ أَنْ تَظْفَرَ بِالْقُلُوبِ وَالتُّفُوسِ، وَلَيْسَ مِنْ طَبِيعَتِهَا هَذَا الْعَجْزُ الَّذِي تُقَرُّونَ بِهِ عِنْدَمَا تُرِيدُونَ حَمَلَ النَّاسِ عَلَيْهَا بِالنِّكَالِ، «وَلَوْ كُنْتُمْ عَلَى صَوَابٍ لَمَا قَتَلْتُمُونَا لِأَنَّا لَمْ نُرِذْ أَنْ نَخْدَعَكُمْ، وَلَوْ كَانَ

يَسُوعُكُمْ أَبْنَاءَ اللَّهِ لِرَجَوْنَا أَنْ يُثَبِّتَنَا عَلَى عَدَمِ تَذْنِيسِ أَسْرَارِهِ، وَنَعْتَقِدُ أَنَّ الرَّبَّ  
الَّذِي نَعْبُدُهُ نَحْنُ وَأَنْتُمْ لَا يُجَازِينَا لِأَنَّا احْتَمَلْنَا الْقَتْلَ فِي سَبِيلِ دِينِ أَنْعَمَ بِهِ عَلَيْنَا  
سَابِقًا لِأَنَّا نَعْتَقِدُ أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مُنْعِمًا بِهِ عَلَيْنَا.

«إِنَّكُمْ تَعِيشُونَ فِي عَصْرِ يَبْدُو الثُّورَ الطَّبِيعِي فِيهِ أَشَدُّ سَطْوَعًا مِمَّا فِي أَيِّ  
وَقْتٍ مَضَى، فَالْفَلَسَفَةُ أَنْارَتِ الْبَصَائِرَ، وَأَصْبَحَ آدَبُ إِنْجِيلِكُمْ مَعْرُوفًا أَكْثَرَ مِنْ  
قَبْلُ، وَغَدَتْ حُقُوقُ النَّاسِ الْمُتَبَادَلَةُ، وَسُلْطَانُ الضَّمِيرِ عَلَى ضَمِيرٍ آخَرَ، أَحْسَنَ  
أَسْتِقْرَارًا، فَإِذَا لَمْ تَرْجِعُوا، إِذَنْ، عَنْ أَضَالِيلِكُمُ الْقَدِيمَةِ الَّتِي هِيَ أَهْوَاؤُكُمْ، وَإِنْ  
لَمْ تَحْتَرِزُوا مِنْهَا، وَجَبَ الْاعْتِرَافُ بِأَنَّكُمْ لَا تُصْلَحُونَ، وَبِأَنَّكُمْ عَاجِزُونَ عَنْ كُلِّ  
مَعْرِفَةٍ وَكُلِّ ثِقَافَةٍ، وَتَكُونُ الْأُمَّةُ الَّتِي تَمُنُّ بِالسُّلْطَانِ عَلَى أَنْاسٍ مِثْلِكُمْ أُمَّةً تَعِيسَةً.  
«أَوْ تُرِيدُونَ أَنْ نَقُولَ لَكُمْ رَأَيْنَا بَرَاءَةً؟ أَنْتُمْ تَعْدُونَنَا أَعْدَاءَ لَكُمْ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ  
تَعْدُونَا أَعْدَاءَ لِدِينِكُمْ، وَذَلِكَ لِأَنَّكُمْ لَوْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ دِينَكُمْ لَمْ تَدْعُوهُ يَفْسُدُ  
بِجَهَالَةٍ غَلِيظَةٍ، وَلَا بُدَّ مِنْ إِنْذَارِكُمْ بِأَمْرٍ، وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا وُجِدَ فِي الْأَعْقَابِ مَنْ  
يَجْرُؤُ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ أُمَّمَ أَوْرَبَةَ مُتَمَدِّنَةٌ فِي الْعَصْرِ الَّذِي نَعِيشُ فِيهِ ذِكْرُكُمْ  
لِلْإِبْتَاتِ كَوْنِهَا مِنَ الْبَرَابَرَةِ، وَيَكُونُ مَا يَدُورُ عَنْكُمْ مِنْ فِكْرٍ أَمْرًا يُعَابُ بِهِ عَصْرُكُمْ  
وَيَحْمِلُ الْحَقْدَ عَلَى جَمِيعِ مُعَاصِرِكُمْ».

## الفصل الرابع عشر

### سَبَبُ كَوْنِ النَّصْرَانِيَّةِ دِيناً مَمْقُوتاً كَثِيراً فِي الْيَابَانِ

تَكَلَّمْتُ عَمَّا فُطِرَتْ عَلَيْهِ نُفُوسُ الْيَابَانِيِّينَ <sup>(١)</sup> مِنْ طَبْعِ فَطِيعٍ، وَنَظَرَ الْحُكَّامُ إِلَى مَا تُوجِي بِهِ النَّصْرَانِيَّةُ مِنْ ثَبَاتٍ، عِنْدَمَا يَكُونُ الْمَوْضُوعُ رُجُوعاً عَنِ الدِّينِ، كَأَمْرِ خَطِيرٍ جَدًّا، فَظَنَّ أَنَّهُ يُرَى فَرْطُ الْجُرْأَةِ، وَيُعَاقَبُ الْقَانُونُ الْيَابَانِيُّ بِقَسْوَةٍ عَلَى أَقَلِّ تَمَرُّدٍ، وَيُؤْمَرُ بِالْعُدُولِ عَنِ الدِّينِ النَّصْرَانِيِّ، وَيَعْنِي عَدَمُ الْعُدُولِ عَدَمَ الطَّاعَةِ، فَيُعَاقَبُ عَلَى هَذِهِ الْجَرِيمَةِ، وَيَسْتَحِقُّ دَوَامَ عَدَمِ الطَّاعَةِ عُقُوبَةً أُخْرَى، وَتُعَدُّ الْعُقُوبَاتُ، لَدَى الْيَابَانِيِّينَ، أَنْتِقَاماً عَنْ إِهَانَةٍ مُوجَّهَةٍ إِلَى الْأَمِيرِ، وَأَغَانِيِ الْخُبُورِ الَّتِي يُصَعَّدُهَا شُهَدَاؤُنَا أَعْتِدَاءَ عَلَيْهِ، وَيُغْضِبُ الْحُكَّامَ لَقَبُ الشَّهِيدِ، فَهُوَ يَنْطَوِي عَلَى مَعْنَى الْعُضْيَانِ فِي نُفُوسِهِمْ، وَيَصْنَعُونَ كُلَّ شَيْءٍ مَنَعاً لِبُلُوغِهِ، فَكَانَ أَنْ أَسْتَقَرَّتِ النُّفُوسُ، وَرُئِيَ خِصَامٌ فَطِيعٌ بَيْنَ الْمَحَاكِمِ الَّتِي تَقْضِي وَالْمُتَّهَمِينَ الَّذِينَ يَتَأَلَّمُونَ، بَيْنَ الْقَوَانِينِ الْمَدَنِيَّةِ وَالْقَوَانِينِ الدِّينِيَّةِ.



## الفصل الخامس عشر

### انتشار الدين

إذا عدّوت المسلمين وجذبت جميع شعوب الشرق تنظر من غير أكثرات إلى جميع الأديان بحد ذاتها، وهي لا تخشى قيام دين جديد إلا كتغيير في الحكومة، ولا يجادل حول الدين،<sup>(١)</sup> مطلقاً، لدى اليابانيين حيث هناك عدّة مذاهب، وحيث للدولة رئيس ديني منذ زمن طويل وقل مثل هذا عن أهل سيام<sup>(٢)</sup>، وأكثر من هذا ما يصنعه الكلموك<sup>(٣)</sup>، فهم يغيرون قبول جميع أنواع الأديان قضية ضمنية، ومن مبادئ الدولة في كالي كِت أن كل دين صالح<sup>(٤)</sup>، ولكن لا يستتج من هذا أن الدين الذي يؤتى به من بلد بعيد جداً، مختلف إلى الغاية إقليمياً وقوانين وطبائع وأوضاعاً، يكتب له من النجاح ما توجبه قدسيته ويصح هذا في الإمبراطوريات المستبدّة العظيمة على الخصوص، والأجانب هم أول من يتسامح معهم لأنه لا يؤبه لما لا يلوح أنه يؤذي سلطان الأمير، فهناك يُجهل كل شيء جهلاً تاماً ويمكن الأوربي أن يصبح مستحَباً بما يُقدّم من المعارف، ويكون هذا خيراً في البداءات، ولكنه إذا ما نبّل بعض الفوز ووقع نزاع، وأنذر من يمكن أن يكون له بعض المصالح، طورد الدين الجديد ومن يبشرون به لأن الدولة تستلزم بطبيعتها السكون، ويمكن أقل اضطراب أن يقلبها، وما أن تظهر المنازعات بين من يبشرون حتى يؤخذ في الأسمزاز من دين لا اتّفاق حتى بين من يعرضونه.

(١) أنظر إلى كنفير.

(٢) «مذكرات» الكونت فورين.

(٣) «تاريخ التتر»، قسم ٥.

(٤) «رحلة» فرنسوا بيرار، فصل ٢٧.

## البَابُ السَّادِسُ وَالْعِشْرُونَ

القوانين من حيث صلتها بنظام الأمور  
التي تُقضى فيها

- |  |                            |
|--|----------------------------|
| فكرة عن هذا الباب  | □ الفَصْلُ الأوَّل         |
| القوانين الالهية والقوانين البشرية   | □ الفَصْلُ الثَّانِي       |
| القوانين المدنية المخالفة للقانون الطبيعي  | □ الفَصْلُ الثَّالِث       |
| مواصلة الموضوع نفسه  | □ الفَصْلُ الرَّابِع       |
| الحال التي يمكن ان يحكم بها وفق مبادئ الحقوق المدنية بتعديل مبادئ الحقوق الطبيعية                        | □ الفَصْلُ الخَامِس        |
| في ان نظام المواريث يقوم على مبادئ الحقوق السياسية او المدنية، لا على مبادئ الحقوق الطبيعية              | □ الفَصْلُ السَّادِس       |
| لا ينبغي ان يُقضى بمبادئ الدين في مبادئ القانون الطبيعي  | □ الفَصْلُ السَّابِع       |
| لا ينبغي ان يُنظم بمبادئ الحقوق التي تدعى القانونية ما تنظمه مبادئ الحقوق المدنية من الامور              | □ الفَصْلُ الثَّامِن       |
| ما يجب تنظيمه بمبادئ الحقوق المدنية يندر إمكان تنظيمه بمبادئ القوانين الدينية                            | □ الفَصْلُ التَّاسِع       |
| في اي حال يجب اتباع القانون المدني الذي يبيح، لا القانون الديني الذي يحرم                                | □ الفَصْلُ العَاشِر        |
| لا ينبغي تنظيم المحاكم البشرية بمبادئ المحاكم التي تنظر في أمر الحياة الاخرى                             | □ الفَصْلُ الحَادِي عَشَر  |
| مواصلة الموضوع نفسه  | □ الفَصْلُ الثَّانِي عَشَر |
| في اي الاحوال يجب ان تتبع القوانين الدينية في الزواجات، وفي اي الاحوال يجب ان تتبع القوانين المدنية فيها | □ الفَصْلُ الثَّلَاث عَشَر |

- الفصل الرابع عشر ، في اي الاحوال يجب ان تنظم الزواجيات بين الاقرباء بقوانين الطبيعة، وفي اي الاحوال يجب ان تنظم بالقوانين المدنية
- الفصل الخامس عشر ، لا ينبغي ان ينظم بمبادئ الحقوق السياسية ما يتعلق بمبادئ الحقوق المدنية من الامور
- الفصل السادس عشر ، لا ينبغي ان يقضى بقواعد الحقوق المدنية عندما يجب ان يقضى بقواعد الحقوق السياسية مواصلة الموضوع نفسه
- الفصل السابع عشر ، يجب ان يدقق فيما اذا كانت القوانين التي تبدو متناقضة هي من نوع واحد
- الفصل الثامن عشر ، ينبغي ألا يقضى بالقوانين المدنية في أمور يجب ان يقضى فيها بالقوانين المنزلية
- الفصل التاسع عشر ، لا ينبغي ان يقضى بمبادئ القوانين المدنية في أمور خاصة بحقوق الامم
- الفصل العشرون ، لا ينبغي ان يقضى بالقوانين السياسية في أمور خاصة بحقوق الامم
- الفصل الحادي والعشرون ، سوء حظ الإنكا أتو والپا
- الفصل الثاني والعشرون ، اذا شأنت بعض الاحوال ان يقضى القانون السياسي على الدولة وجب ان يقضى بالقانون السياسي الذي يحفظها والذي يصبح احياناً من حقوق الامم
- الفصل الثالث والعشرون ، في ان نُظم الضابطة هي من غير فصيلة القوانين المدنية الاخرى
- الفصل الرابع والعشرون ، لا ينبغي اتباع احكام الحقوق المدنية العامة في الامور التي يجب ان تكون خاضعة لقواعد خاصة مقتبسة من طبيعتها الذاتية
- الفصل الخامس والعشرون ،

## الفصل الأول

### فِكْرَةٌ عَنْ هَذَا الْبَابِ

تَسُوذُ النَّاسَ أَنْوَاعٌ مُخْتَلِفَةٌ مِنَ الْقَوَانِينِ، فَهَنَّاكُ الْحُقُوقُ الطَّبِيعِيَّةُ، وَالْحُقُوقُ الْإِلَهِيَّةُ الَّتِي هِيَ حُقُوقُ الدِّينِ، وَالْحُقُوقُ الْكَنَسِيَّةُ، أَوِ الْقَانُونِيَّةُ كَمَا تُسَمَّى، وَالَّتِي هِيَ ضَابِطَةُ حُقُوقِ الدِّينِ، وَحُقُوقُ الْأُمَمِ الَّتِي يُمَكِّنُ أَنْ تُعَدَّ حُقُوقُ الْعَالَمِ الْمَدْنِيَّةُ ضِمْنَ الْمَعْنَى الَّذِي يَكُونُ بِهِ كُلُّ شَعْبٍ مُوَاطِنًا، وَالْحُقُوقُ السِّيَاسِيَّةُ الْعَامَّةُ الَّتِي يَقُومُ مَوْضُوعُهَا عَلَى تِلْكَ الْحِكْمَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ الَّتِي هِيَ فِي أُسَاسِ جَمِيعِ الْمُجْتَمَعَاتِ، وَالْحُقُوقُ السِّيَاسِيَّةُ الْخَاصَّةُ الَّتِي تُعْنَى بِكُلِّ مُجْتَمَعٍ، وَحُقُوقُ الْفَتْحِ الْقَائِمَةِ عَلَى كَوْنِ أَحَدِ الشُّعُوبِ أَرَادَ أَوْ اسْتَطَاعَ أَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُقْتَسَرَ شَعْبًا آخَرَ، وَحُقُوقُ الْمُجْتَمَعِ الْمَدْنِيَّةِ الَّتِي يَسْتَطِيعُ بِهَا الْمُوَاطِنُ أَنْ يُدَافِعَ عَنْ أَمْوَالِهِ وَحَيَاتِهِ تُجَاهَ مُوَاطِنٍ آخَرَ، ثُمَّ الْحُقُوقُ الْمَنْزِلِيَّةُ الْقَائِمَةُ عَلَى تَقْسِيمِ الْمُجْتَمَعِ إِلَى أُسْرِ مُخْتَلِفَةٍ مُخْتَاَجَةٍ إِلَى حُكُومَةٍ خَاصَّةٍ.

هَنَّاكُ إِذَا، أَنْوَاعٌ مُخْتَلِفَةٌ مِنَ الْقَوَانِينِ، وَيَقُومُ سُمُوءُ الْعَقْلِ الْبَشَرِيِّ عَلَى مَعْرِفَةِ أَيِّ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ يَتَعَلَّقُ بِهِ مَبْدِئِيًّا مَا يَجِبُ أَنْ يُقْضَى فِيهِ مِنَ الْأُمُورِ، وَعَلَى عَدَمِ الْخَلْطِ فِي الْمَبَادِيِ الَّتِي يَجِبُ أَنْ تُسَيِّطَرَ عَلَى النَّاسِ.

## الفصل الثاني

### القوانين الإلهية والقوانين البشرية

لا ينبغي أن يُقضى بالقوانين الإلهية فيما يجب أن يُقضى فيه بالقوانين البشرية، ولا أن تُطبّق القوانين البشرية حيث يجب تطبيق القوانين الإلهية؛ وهذان النوعان من القوانين يختلفان أضلاً وموضوعاً وطبيعةً، ومن المُتفق عليه أن القوانين البشرية ذات طبيعة غير طبيعة القوانين الدينية، وأن هذا مبدأً عظيمٌ، بيد أن هذا المبدأ نفسه خاضعٌ لمبادئ أخرى يجب البحث عنها.

١ - تخضع القوانين البشرية بطبيعتها لجميع الحوادث التي تقع، وتتغير بطبيعتها كلما تغيرت عزائم الناس، وعلى العكس تقوم طبيعة قوانين الدين على عدم التغير مطلقاً، وتقضي القوانين البشرية بالحسن، ويقضي الدين بالأحسن، ويمكن أن يكون للحسن موضوع آخر، وذلك لأنه يوجد أمور حسنة كثيرة، ولكن الأحسن واحد، فلا يمكن أن يتغير إذن ويمكن تغيير القوانين لأنها لا تُفترض غير حسنة، ولكنه يفترض دائماً كون نظم الدين هي الأحسن.

٢ - من الدول ما لا تكون القوانين فيها شيئاً، أو لا تكون غير إرادة أو تكون مسيرة بهوى ولي أمر، وإذا كانت لقوانين الدين في هذه الدول طبيعة القوانين البشرية لم تعد قوانين الدين شيئاً مذكوراً، فمن الضروري للمجتمع على أن ينطوي على شيء ثابت، والدين هو هذا الشيء الثابت.

٣ - وتنشأ قوة الدين الرئيسة عن الإيمان به، بينما تنشأ قوة القوانين البشرية عن كونها تخشى، والدين تلائمه القرون القديمة، وذلك لأن إيماننا



بالأُمُورِ يَزِيدُ فِي الْغَالِبِ كُلَّمَا كَانَتْ أَكْثَرَ قَدَمًا، إِذْ أَنَّنَا لَا نَحْمِلُ أَفْكَارًا  
ثَانَوِيَّةً مُسْتَنْبَطَةً مِنْ تِلْكَ الْأَزْمِنَةِ يُمَكِّنُ أَنْ تُنَاقِضَهَا، وَعَلَى الْعَكْسِ تُفِيدُ  
الْقَوَانِينَ الْبَشَرِيَّةَ مِنْ جِدَّتِهَا الَّتِي تُفْصِحُ عَنْ عِنَايَةٍ خَاصَّةٍ وَحَاضِرَةٍ  
لِلْمُشْتَرَعِ فِي مُرَاعَاتِهَا.

## الفصل الثالث

### القوانين المدنية المخالفة للقانون الطبيعي

قال أفلاطون: <sup>(١)</sup> «إذا قتلَ عَبْدٌ رَجُلًا حُرًّا دِفَاعاً عَنْ نَفْسِهِ عُوقِبَ كَقَاتِلِ أَبِيهِ»، فهذا قانونٌ مَدَنِيٌّ يُعَاقِبُ عَلَى الدَّفَاعِ الطَّبِيعِيِّ، وَمِمَّا يُخَالِفُ الدَّفَاعَ الطَّبِيعِيَّ ذَلِكَ الْقَانُونُ الَّذِي وُضِعَ فِي عَهْدِ هِنري الثَّامِنِ فَكَانَ يُحَكِّمُ بِهِ عَلَى الرَّجُلِ مَنْ غَيْرِ أَنْ يُوَاجِهَ بِالشُّهُودِ، وَالْوَاقِعُ أَنَّهُ يَجِبُ، لِلْحُكْمِ عَلَى الرَّجُلِ، أَنْ يَتَحَقَّقَ الشُّهُودُ أَنَّ الَّذِي يَشْهَدُونَ عَلَيْهِ هُوَ الرَّجُلُ الَّذِي أُلْصِقَتْ بِهِ التُّهْمَةُ وَأَنْ يَسْتَطِيعَ هَذَا الْأَخِيرُ أَنْ يَقُولَ: لَسْتُ الرَّجُلَ الَّذِي تَتَكَلَّمُونَ عَنْهُ، وَمِمَّا يُخَالِفُ الدَّفَاعَ عَنِ الْحَيَاءِ الطَّبِيعِيِّ ذَلِكَ الْقَانُونُ الَّذِي وُضِعَ فِي الْعَهْدِ نَفْسِهِ وَالَّذِي يُعَاقِبُ كُلَّ ابْنَةٍ تَزْتَكِبُ فُجُوراً مَعَ آخَرٍ وَلَا تُخْبِرُ الْمَلِكَ عَنْهُ قَبْلَ أَنْ تَتَزَوَّجَهُ، فَإِلْزَامُ الْفَتَاةِ بِمِثْلِ هَذَا التَّضَرُّيحِ هُوَ مِنْ حَيْثُ مُخَالَفَةُ الصُّوَابِ كَمَا الطَّلَبُ مِنْ رَجُلٍ أَلَّا يُحَاوِلَ الدَّفَاعَ عَنْ حَيَاتِهِ، وَمِمَّا لَا يَقِلُّ عَنْ ذَلِكَ مُخَالَفَةُ الدَّفَاعِ الطَّبِيعِيِّ قَانُونُ هِنري الثَّانِي الَّذِي يُعَاقِبُ بِالْمَوْتِ كُلَّ فَتَاةٍ هَلَكَتْ وَلَدُهَا وَلَمْ يَسْبِقْ لَهَا أَنْ أَعْلَمَتِ الْقَاضِي بِحَبْلِهَا، فَقَدْ كَانَ يَكْفِي إِلْزَامُهَا بِإِعْلَانِ الْأَمْرِ لِأَذْنَى قَرِيبَاتِهَا نَسَباً فَتَسْهَرَ عَلَى سَلَامَةِ الْوَلَدِ، وَأَيُّ اعْتِرَافٍ آخَرَ كَانَ فِي طَاقَتِهَا أَنْ تُفْضِيَ بِهِ وَهِيَ فِي هَذِهِ الْعُمْرَةِ مِنْ تَعْذِيبِ حَيَاتِهَا الطَّبِيعِيِّ؟

لقد زادتْها التَّربِيَةُ مُحَافَظَةً عَلَى هَذَا الْحَيَاءِ، فِي حِينٍ أَنَّهَا كَادَتْ تَفْقِدُ، وَهِيَ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ، مُجَرَّدَ التَّفَكِيرِ بِضِيَاعِ الْحَيَاةِ، وَقَدْ تَرَدَّدَتْ أَقْوَالٌ كَثِيرَةٌ حَوْلَ

(١) الباب التاسع من «القوانين».

أَحَدِ الْقَوَانِينِ الْإِنْكِلِيزِيَّةِ <sup>(١)</sup> الَّذِي كَانَ يُبَيِّحُ لِمَنْ هِيَ فِي السَّابِعَةِ مِنْ عُمرِهَا أَنْ تَخْتَارَ زَوْجاً لَهَا، وَكَانَ هَذَا الْقَانُونُ مُخْرِجاً مِنْ وَجْهَيْنِ، فَهُوَ لَمْ يُرَاعَ زَمَنَ الْبُلُوغِ الَّذِي أَتَاخَتْهُ الطَّبِيعَةُ لِلْعَقْلِ، وَلَا زَمَنَ الْبُلُوغِ الَّذِي أَتَاخَتْهُ الطَّبِيعَةُ لِلْجَسَدِ. وَكَانَ الْأَبُ فِي زَمَنِ الرُّومَانِ يَسْتَطِيعُ أَنْ يُلْزِمَ ابْنَتَهُ بِرَدِّ زَوْجِهَا <sup>(٢)</sup> وَإِنْ كَانَ هَذَا الْأَبُ قَدْ وَاَفَّقَ عَلَى الزَّوْاجِ، وَمِمَّا يُخَالِفُ الطَّبِيعَةَ وَضَعُ الطَّلَاقِ بَيْنَ يَدَيْ ثَالِثٍ، وَإِذَا كَانَ الطَّلَاقُ مُلَايِماً للطَّبِيعَةِ فَلَا تَنُهَاهُ لَا يَكُونُ إِلَّا عِنْدَمَا يُوَاَفِّقُ عَلَيْهِ الطَّرْفَانِ، أَوْ أَحَدُهُمَا عَلَى الْأَقْلَى، فَإِذَا لَمْ يُوَاَفِّقْ عَلَى الطَّلَاقِ لَا هَذَا وَلَا ذَاكَ كَانَ الطَّلَاقُ أَمراً فَادِحاً، وَأَخيراً فَإِنَّ حَقَّ الطَّلَاقِ لَا يَقْرَأُ إِلَّا لِمَنْ يَبْتَلُونَ بِمُضَايَقَاتِ الزَّوْاجِ وَيَشْعُرُونَ بِحُلُولِ الْوَقْتِ الَّذِي يَرَوْنَ فِيهِ نَفْعاً بِزَوَالِ تِلْكَ الْمُضَايَقَاتِ.

(١) يتكلم مسيو بيل عن هذا القانون في «نقده لتاريخ الكلفنية»، صفحة ٢٩٣.

(٢) أنظر إلى القانون ٥، في مجموعة de Repudiis et iudicio de moribus subbato.

## الفصل الرابع

### مُواصلَةُ الموضوعِ نَفْسِهِ

كان مَلِكُ بُورْغُونِيَّة، غُونْدِيدُود<sup>(١)</sup>، يَقُولُ بِأَسْتِرْقَاقِ زَوْجَةِ السَّارِقِ أَوْ ابْنِهِ عِنْدَ عَدَمِ إِفْشَائِهِمَا الْجَرِيمَةَ، فَهَذَا الْقَانُونُ كَانَ مُخَالَفًا لِلطَّبِيعَةِ، إِذْ كَيْفَ يُمَكِّنُ أَنْ تَتَّهَمَ امْرَأَةٌ زَوْجَهَا؟ وَأَنْ يَتَّهَمَ وَلَدٌ أَبَاهُ؟ إِنَّهُ قَانُونٌ يُسْفِرُ عَنْ عَمَلٍ إِجْرَامِيٍّ بِمَا هُوَ أَشَدُّ جُرْمًا مِنْهُ، وَكَانَ قَانُونُ رِيسِيَسُوِينْد<sup>(٢)</sup> يُبِيحُ لِأَوْلَادِ الْمَرْأَةِ الزَّانِيَةِ أَوْ لِأَوْلَادِ زَوْجِهَا أَنْ يَتَّهَمُوهَا وَأَنْ يَسْتَنْطِيقُوا عَيْدَ الْمَنْزِلِ بِالذَّهْقِ، إِنَّهُ قَانُونٌ جَائِرٌ، فَهُوَ يُحَافِظُ عَلَى الْآدَابِ بِقَلْبِ الطَّبِيعَةِ الَّتِي هِيَ مَصْدَرُ الْآدَابِ.

إِنَّا نُشَاهِدُ بِأَرْتِيَاكِ عَلَى مَسَارِحِنَا، بَطَلًا شَابًا يُبْدِي مِنَ الْمَقْتِ نُجَاهَ اكْتِشَافِ جَرِيمَةِ حِمَايَةِ مَا يَغْدِلُ مَقْتَهُ لِلْجَرِيمَةِ نَفْسَهَا، فَلَا يَكَاذُ يَجْرُؤُ فِي حَيْرَتِهِ، وَهُوَ يُتَّهَمُ وَيُحَاكَمُ وَيُبْعَدُ وَيُغْرَقُ فِي الْعَارِ، أَنْ يُبْدِيَ بَغْضَ تَأْمَلَاتِ حَوْلِ الدَّمِ الْفَاجِسِ الَّذِي خَرَجَتْ مِنْهُ فَيْدِرُ، وَيَهْجُرُ أَعَزَّ مَا لَدَيْهِ وَأَعَذَبَ شَيْءٍ عِنْدَهُ، وَكُلُّ مَا يُنَاجِي قَلْبَهُ وَكُلُّ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُغْضِبَهُ، لِيَذْهَبَ مُسَلِّمًا نَفْسَهُ إِلَى انْتِقَامِ الْإِلَهَةِ الَّذِي لَمْ يَكُنْ لِيَسْتَحِقَّهُ قَطُّ، فَحَرَكَاتُ الطَّبِيعَةِ هِيَ الَّتِي تُوجِبُ هَذَا الْحُبُورَ، وَهَذَا هُوَ أَعَذَبُ الْأَصْوَاتِ.

(١) قانون البورغون، فصل ٤٧.

(٢) في مجموعة قوانين الفريغوت، باب ٣، فصل ٤ : ١٣.

## الفصل الخامس

### الحال التي يمكن أن يحكم بها وفق مبادئ الحقوق المدنية بتعديل مبادئ الحقوق الطبيعية

كان في أثينة قانون يُلزم<sup>(١)</sup> الأبناء بإعالة آبائهم المغوزين، وكان هذا باستثناء من ولدوا<sup>(٢)</sup> من امرأة سوء، ومن كان أبوهم قد عرّض عفافهم لِدعارة، ومن لم يكن قد منحهم<sup>(٣)</sup> مهنة يكسبون بها عيشهم ؛ ففي الحال الأولى كان القانون يرى أن الأب الذي هو في حالة شك قد جعل التزامه الطبيعي غير مستقر، وفي الحال الثانية كان القانون يرى أن الأب قد عاب الحياة التي كان قد وهبها وأنه أقرّ نحو أولاده أفدح ما يمكنه اقتيرافه من سوء بجرمانهم شرفهم، وفي الحال الثالثة كان القانون يرى أن الأب قد جعل لهم حياة لا تطاق بما يجدون من مصاعب كثيرة للقيام بها، وعاد القانون لا يعد الأب والابن غير مواطنين اثنين، ولا يقضي إلا من وجهات نظر سياسية، ومدنية، ويرى وجوب وجود أخلاق في الجمهورية الصالحة خاصة، واعتقد أن قانون سولون كان صالحاً في الحالين الأوليين، أي الحال التي تكون الطبيعة قد تركت للابن أن يجهل أباه، والحال التي يلوح أنها تُوعز إليه بإنكاره، ولكنه لا ينبغي أن يستحسن في الحال الثالثة حيث لم يكن الأب مخالفاً غير نظام مدني.

(١) تحت طائلة العار، وقانون آخر تحت طائلة السجن.

(٢) بلوتارك، «حياة سولون».

(٣) بلوتارك، «حياة سولون» وغاليان، in Exhort, ad. Art.، فصل ٨.



## الفصل السادس

### في أن نظام المواريث يقوم على مبادئ الحقوق السياسية أو المدنية، لا على مبادئ الحقوق الطبيعية

كان القانون الفوكوني يمتنع المرأة من الإرث، حتى الأبنة الوحيدة، ويقول القديس أوغستين<sup>(١)</sup> إنه لم يوضع من القوانين ما هو أكثر جوراً من هذا القانون، وبالإلحاد تصف صيغة لماركولف<sup>(٢)</sup> العادة التي تحرم البنات ميراث آبائهن، وبالهمجي تنعت جوستينيان<sup>(٣)</sup> حق الذكور في الإرث دون الإناث وقد أثبتت هذه الأفكار من اعتبار حق الأولاد في ميراث آبائهم نتيجة للقانون الطبيعي، وليس الأمر كذلك، فالقانون الطبيعي يلزم الآباء بإطعام أولادهم، لكنه لا يلزمهم بأن يقيمهم ورثة. إن تقسيم الأموال وقوانين هذا التقسيم والمواريث بعد موت صاحب هذا التقسيم أمور لا يمكن تنظيمها إلا بواسطة المجتمع، وبالتالي بالقوانين السياسية أو المدنية.

أجل، إن النظام السياسي أو المدني يقتضي في الغالب أن يرث الأولاد آباءهم، غير أنه لا يقتضي ذلك دائماً، وأمكن أن يكون لقوانين إقطاعنا من الأسباب ما يجعل كل شيء لأكبر الذكور أو لأدنى الأقرباء من جهة الذكور

(١) De civitate Dei، باب ٣.

(٢) باب ٢، فصل ١٢.

(٣) الملحق ٢١.

وَأَلَّا يَنَالَ الْبَنَاتُ شَيْئًا، وَأَمَكَّنَ أَنْ يَكُونَ لِقَوَانِينِ اللَّئِبَارِ <sup>(١)</sup> مِنْ الْأَسْبَابِ مَا يَجْعَلُ الْأَخَوَاتِ وَالتُّغْلَاءَ وَالْأَقْرِبَاءَ الْآخَرِينَ، وَبَيْتَ الْمَالِ عِنْدَ عَدَمِ وُجُودِهِمْ، يُزَاحِمُونَ الْبَنَاتِ، وَمِمَّا سُنَّ فِي عَهْدِ بَعْضِ الْأَسْرِ الْمَالِكَةِ فِي الصِّينِ أَنْ يَخْلُفَ الْعَاهِلَ إِخْوَتُهُ، لَا أَوْلَادُهُ، وَإِذَا مَا أُريدَ أَنْ يَكُونَ لِلْأَمِيرِ بَعْضُ الْخِبرَةِ، وَكَانَ يُخْشَى قُصُورُ الْوَلَدِ، وَكَانَ يَجِبُ مَنَعُ الْخِصْيَانِ مِنْ وَضْعِ الْأَوْلَادِ عَلَى الْعَرْشِ بِالتَّتَابُعِ، أَمَكَّنَ إِقْرَارُ مِثْلِ هَذَا النُّظَامِ لِلْوَرَاثَةِ، وَإِذَا حَدَّثَ أَنْ وَصَفَ بَعْضُ الْكِتَابِ <sup>(٢)</sup> هَؤُلَاءِ الْإِخْوَةَ بِالْغَاصِبِينَ فَإِنَّ وَصْفَهُمْ يَكُونُ قَدْ قَامَ عَلَى أَفْكَارِ مُقْتَبَسَةٍ مِنْ قَوَانِينِ هَذِهِ الْبِلَادِ، وَقَدْ خَلَفَ جِيلًا أَخُوهُ دِلْسَاسُ فِي الْمَمْلَكَةِ وَفُقَّ عَادَاتِ نُومِيْدِيَّة <sup>(٣)</sup>، لَا أَبْنُهُ مَسِينِيْس، وَكَذَلِكَ لَا يَزَالُ <sup>(٤)</sup> حَتَّى الْيَوْمِ عِنْدَ عَرَبِ الْمَغْرِبِ، حَيْثُ لِكُلِّ قَرْيَةٍ رَئِيسٌ، يُخْتَارُ الْعَمُّ أَوْ قَرِيبٌ آخَرٌ لِلْوَرَاثَةِ وَفُقَّ تِلْكَ الْعَادَةُ الْقَدِيمَةُ، وَمِنْ الْمَلَكِيَّاتِ مَا هِيَ انْتِخَابِيَّةٌ تَمَامًا، وَقَدْ بَدَأَ وَاضِحًا وَجُوبُ انْتِخَاقِ نِظَامِ الْمَوَارِيثِ مِنْ الْقَوَانِينِ السِّيَاسِيَّةِ أَوْ الْمَدَنِيَّةِ فَإِنَّ عَلَى هَذِهِ الْقَوَانِينِ أَنْ تُقَرَّرَ الْأَحْوَالُ الَّتِي يَقْضِي الْعَقْلُ بِأَنْ يُمْنَحَ الْأَوْلَادُ الْمِيرَاثَ فِيهَا، وَالْأَحْوَالُ الَّتِي يَجِبُ أَنْ يُمْنَحَ آخَرُونَ هَذَا الْمِيرَاثَ، وَيَكُونُ لِلْأَمِيرِ أَوْلَادٌ كَثِيرٌ فِي الْبِلَادِ الْقَائِلَةِ بِتَعَدُّ الزَّوْجَاتِ، وَيَكُونُ عَدَدُ الْأَوْلَادِ فِي بِلَادٍ أَكْثَرَ مِمَّا فِي بِلَادٍ أُخْرَى، ثُمَّ هُنَاكَ دَوْلٌ <sup>(٥)</sup> يَتَعَذَّرُ عَلَى الشَّعْبِ فِيهَا أَنْ يَعُولَ أَوْلَادَ الْمَلِكِ، فَأَمَكَّنَ أَنْ يُشْتَرَعَ عِنْدُئِذٍ أَنَّ أَوْلَادَ الْمَلِكِ لَا يَرِثُونَهُ، بَلْ يَرِثُهُ أَوْلَادُ أَخِيهِ، وَكَثْرَةُ الْأَوْلَادِ تُعَرِّضُ الدَّوْلَةَ لِحُرُوبِ أَهْلِيَّةٍ فَطِيعَةٍ، وَيَحُولُ دُونَ

(١) باب ٢، فصل ١٤: ٧ و ٨.

(٢) الأب دو هالد، حول الأسرة المالكة الثانية.

(٣) تيتوس ليفيوس، العشرة الثالثة، باب ٢٩، فصل ٢٩.

(٤) أنظر إلى رحلات مستر شو، جزء ١، صفحة ٤٠٢.

(٥) كما في لوفنغو بإفريقية، «مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند»، جزء ٤، قسم ١، صفحة ١١٤، ومستر سميث، رحلات غينية، قسم ٢، صفحة ١٥٠، حول مملكة جويده.

هذه المحاذير نظامُ الوراثة الذي يُنعمُ بالتاج على أولادِ الأختِ الذين لا يكونونَ أكثرَ عدداً ممَّا يكونُهُ وُلدُ الأميرِ المُقتَصِرِ على امرأةٍ واحدةٍ، ومنَ الأممِ ما تقتضي مُوجِبَاتُ الدَّوْلَةِ أو بعضُ المبادئِ الدِّينِيَّةِ فيها وجودَ أُسْرَةٍ مالِكَةٍ على الدَّوامِ، وذلكَ كما في الهندِ <sup>(١)</sup> حيثُ التَّمَسُّكُ بالطَّائِفَةِ وَخَشْيَةُ عَدَمِ الانْتِحَادِ مِنْهَا، وَمِمَّا فُكِّرَ فِيهَا وَجُوبُ اتِّخَاذِ أَوْلَادِ أُخْتِ الْمَلِكِ الْبَكْرِ لِيَكُونَ هُنَاكَ أُمَرَاءُ مِنْ الدَّمِ الْمَلِكِيِّ دَائِمًا، وَالْمَبْدَأُ الْعَامُّ هُوَ أَنَّ إِعَالََةَ الرَّجُلِ وَأَوْلَادِهِ وَاجِبٌ مِنْ الْحُقُوقِ الطَّبِيعِيَّةِ وَأَنَّ مَنَحَ الرَّجُلِ إِيَّاهُمْ إِزْنًا وَاجِبٌ مِنْ الْحُقُوقِ الْمَدَنِيَّةِ أَوْ السِّيَاسِيَّةِ، وَمِنْ هُنَا اخْتِلَافُ التَّدَابِيرِ حَوْلَ الثُّغْلَاءِ فِي مُخْتَلَفِ بِلَادِ الْعَالَمِ، إِذْ إِنَّهَا تَتَّبِعُ مَا لِكُلِّ بَلَدٍ مِنْ الْقَوَانِينِ الْمَدَنِيَّةِ أَوْ السِّيَاسِيَّةِ.

(١) أنظر إلى «رسائل العبرة»، المجموعة الرابعة عشرة، وإلى «الرحلات التي انتفع بها في تأسيس

شركة الهند»، جزء ٣، قسم ٢، صفحة ٦٤٤.

لا ينبغي أن يقضى بمبادئ الدين

في مبادئ القانون الطبيعي

يَقُومُ الْأَخْبَاشُ بِصَوْمِ خَمْسِينَ يَوْمًا صَوْمًا صَارِمًا إِلَى الْغَايَةِ، وَيَبْلُغُ مِنْ إِضْعَافِهِمْ مَا لَا يَقْدِرُونَ مَعَهُ عَلَى الْقِيَامِ بِأَيِّ عَمَلٍ زَمَنًا طَوِيلًا، فَلَا يَلْبَثُ التُّرْكُ<sup>(١)</sup> أَنْ يُهَاجِمُوهُمْ بُعِيدَهُ؛ إِنَّ عَلَى الدِّينِ أَنْ يَضَعَ حُدُودًا لِهَذِهِ الرِّيَاضَاتِ نَفْعًا لِلدِّفَاعِ الطَّبِيعِيِّ، وَجُعِلَ السَّبْتُ لِلْيَهُودِ، وَلَكِنْ مِنْ سَخَافَةِ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَلَّا تُدَافِعَ عَنْ نَفْسِهَا<sup>(٢)</sup> إِذَا مَا اخْتَارَ أَعْدَاؤُهَا هَذَا الْيَوْمَ لِلْهُجُومِ عَلَيْهَا، وَلَمَّا حَاصَرَ قَمْبِيزُ بِلُوزَةَ<sup>(\*)</sup> وَضَعَ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ عَدَدًا كَبِيرًا مِنَ الْحَيَوَانَاتِ الْمُقَدَّسَةِ لَدَى الْمِصْرِيِّينَ، فَلَمْ يَجْرُؤْ جُنُودُ الْحَامِيَةِ عَلَى الضَّرْبِ؛ وَمَنْ ذَا الَّذِي لَا يَرَى أَنَّ الدِّفَاعَ الطَّبِيعِيَّ أَرْفَعُ مِنْ جَمِيعِ التَّعَالِيمِ؟

(١) «مجموعة الرحلات التي انتفع بها في تأسيس شركة الهند» جزء ٤، قسم ١، صفحة ٣٥ و صفحة ١٠٣.

(٢) كما فعلوا عندما حاصر برني الهيكل، أنظر إلى ديون، باب ٣٧، فصل ١٦.

(\*) الفرما أو الطينة.

## الفصل الثامن

لا ينبغي أن يُنظَّم بِمَبَادِي الحقوق التي تُدعى  
القانونية ما تُنظَّمه مَبَادِي الحقوق المدنية  
مِنَ الأمور

لا تُجازي حقوق الرومان<sup>(١)</sup> المدنية مَنْ يَسْلُبُ شَيْئاً خَاصّاً في مكانٍ مُقدَّسٍ  
بِغَيْرِ جُرْمِ السَّرِقَةِ، بَيْنَمَا هو يُجازى بِجُرْمِ اتِّهَاكِ حُرْمَةِ المَعَابِدِ وَفَقَ الحقوقِ  
القانونية<sup>(٢)</sup>، فَالحقوقُ القانونيةُ تَكْثُرُ للمكانِ، والحقوقُ المدنيةُ تَكْثُرُ  
للشَّيْءِ، وَلَكِنَّ عَدَمَ الاكْتِرَاثِ لِغَيْرِ المكانِ يَعْنِي عَدَمَ إِنْعَامِ النُّظَرِ فِي طَبِيعَةِ  
السَّرِقَةِ وَتَحْدِيدِهَا فِي طَبِيعَةِ اتِّهَاكِ حُرْمَةِ المَعَابِدِ وَتَعْرِيفِهَا. وَكَمَا أَنَّ الزَّوْجَ  
يَسْتَطِيعُ أَنْ يَطْلُبَ الْفِرَاقَ بِسَبَبِ خِيَانَةِ زَوْجَتِهِ كَانَتِ الْمَرْأَةُ فِيمَا مَضَى تَطْلُبُهُ  
بِسَبَبِ خِيَانَةِ الزَّوْجِ<sup>(٣)</sup>، وَكَانَتِ هَذِهِ الْعَادَةُ، الْمَخَالِفَةُ لِأَحْكَامِ قَوَانِينِ<sup>(٤)</sup>  
الرُّومَانِ، قَدْ أُدْخِلَتْ إِلَى مَحَاكِمِ الْكَنِيسَةِ حَيْثُ كَانَ لَا يُنْظَرُ فِيهَا إِلَى غَيْرِ مَبَادِيِ  
الحقوقِ القانونيةِ، وَالْوَاقِعُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُنْظَرْ إِلَى الزَّوْجِ إِلَّا ضِمْنَ المَبَادِيِ الرُّوْحِيَّةِ  
الْخَالِصَةِ، وَمِنْ حَيْثُ صِلَتُهُ بِأُمُورِ الْحَيَاةِ الْأُخْرَى، وَجَدَتِ الْخِيَانَةُ وَاحِدَةً، غَيْرَ  
أَنَّ الْقَوَانِينَ السِّيَاسِيَّةَ وَالْمَدَنِيَّةَ لِجَمِيعِ الْبُلْدَانِ تَقْرِيباً قَدْ فَرَّقَتْ، عَلَى حَقٍّ، بَيْنَ  
ذَيْنِكَ الْأَمْرَيْنِ، فَهَذِهِ الْقَوَانِينُ طَالَبَتِ النِّسَاءَ بِدَرَجَةٍ مِنَ الْمُحَافَظَةِ وَالْعَفَافِ لَمْ

(١) Leg. 5, ff. ad leg. Juliam peculatus.

(٢) باب ١٣، فصل ١٩، جزء ٣. Cap. quisquis 17, quaestione 4 ; Cujas, Observat.

(٣) بومانوار، «عادة بوفوازيس القديمة»، فصل ١٨ : ٦.

(٤) Leg. 1, Cod. ad leg. Jul. de adult.



تُطالِبُ الرِّجَالُ بِمِثْلِهَا قَطُّ، وَذَلِكَ لِأَنَّ خَلْعَ الْعِذَارِ فِي الْمَرْأَةِ يَنْطَوِي عَلَى  
عُدُولِهَا عَنْ جَمِيعِ الْفَضَائِلِ، وَلِأَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا مَا نَقَضَتْ قَوَانِينَ الزَّوْاجِ خَرَجَتْ  
مِنْ حَالِ طَاعَتِهَا الطَّبِيعِيَّةِ، وَلِأَنَّ الطَّبِيعَةَ قَدْ وَسَمَتْ خِيَانَةَ النِّسَاءِ بِسِمَاتٍ أَكِيدَةٍ،  
فَضْلًا عَنْ أَنَّ أَوْلَادَ زِنَا الْمَرْأَةِ هُمْ لِلزَّوْجِ بِحُكْمِ الضَّرُورَةِ، وَعَلَى عَاتِقِهِ، بَيْنَمَا  
أَوْلَادُ زِنَا الزَّوْجِ لَيْسُوا لِلْمَرْأَةِ وَلَا عَلَى عَاتِقِهَا.

## الفصل التاسع

### ما يجب تنظيمه بمبادئ الحقوق المدنية يندُر إمكان تنظيمه بمبادئ القوانين الدينية

القوانين الدينية أكثر سُمُوًا والقوانين المدنية أكثر اتساعاً، ويكون لقوانين الكمال المُقتبسة من الدين صلاح الإنسان الذي يُراعِيها موضوعاً أكثر من صلاح المُجتمَع الذي تُراعِي فيه، وعلى العكس يكون للقوانين المدنية صلاح الناس الأدبي على العموم موضوعاً أكثر من صلاح الأفراد، وهكذا، لا ينبغي أن تُتخذ الأفكار التي تنشأ عن الدين مباشرةً مَبْدَأً للقوانين المدنية مهما تَكُن مَحَلًّا لِلإختِرَامِ، وذلك لأنَّ لهذه القوانين مَبْدَأً آخَرَ، وهو خَيْرُ المُجتمَعِ العامِّ، وَوَضَعَ الرُّومانُ نُظْمًا لِحِفْظِ أَخْلَاقِ النِّسَاءِ فِي الجُمهُورِيَّةِ، وكانت هذه نُظْمًا سِياسِيَّةً، وَلَمَّا قَامَتِ المَلَكِيَّةُ وَضَعُوا لذلك قوانينَ مدنيَّةَ، بَنَوْها على مَبَادِي الحُكُومَةِ المدنيَّةِ. وعندما ظَهَرَ الدِّينُ النُّصْرَانِيُّ كان لِمَا وُضِعَ مِنَ القوانين الجديدة صِلَةٌ بِصَلَحِ الآدابِ العامَّةِ أَقْلُ مِمَّا بِقُدْسِيَّةِ الزَّوْجِ، فَقَدْ رُوِيَ أَقْتِرَانُ الجِنْسَيْنِ فِي الحَالِ المدنيَّةِ أَقْلُ مِمَّا فِي الحَالِ الرُّوحيَّةِ، وَفِي البِدَاءَةِ كان الزَّوْجُ الَّذِي يُعِيدُ أَمْرَاتَهُ إِلَى مَنْزِلِهِ بَعْدَ الحُكْمِ عَلَيْهَا بِالزَّنا يُعاقَبُ وَفَقَ القانونُ <sup>(١)</sup> الرُّومانيُّ كَشْرِيكَ لَهَا فِي دَعَارَاتِهَا وَيَحْمِلُ جُوسْتِنْيَانُ <sup>(٢)</sup> رُوحاً أُخْرَى فَيَرى أَنَّهُ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَرِدَّهَا مِنْ دَاخِلِ الدَّيْرِ خِلَالَ عَامِنٍ، وَكَانَتِ الزَّوْجَةُ، الَّتِي تَقْطَعُ أَخْبَارَ زَوْجِهَا فِي الحَرْبِ، تَسْتَطِيعُ، فِي الأَزْمِنَةِ الأولى، أَنْ تَتَزَوَّجَ ثَانِيَةً

Leg. II : ult ff. ad leg. Jul. de adult.

(١)

(٢) «الملحق»، ١٣٤، مجموعة ٩، فصل ١٠، مطلب ١٧٠.

بسهولة، لأنها كانت تملك حق الطلاق، وذهب قانون قسطنطين<sup>(١)</sup> إلى ضرورة انتظارها أربع سنين حتى إذا انقضت هذه المدة أمكنها أن ترسل عريضة الطلاق إلى قائد زوجها العسكري، فإذا رجع زوجها لم يستطع أن يتهمها بالزنا، غير أن جوستينيان<sup>(٢)</sup> قال بعدم إمكان زواجها، مهما كانت المدة التي انقضت منذ سفر زوجها، ما لم تثبت موت زوجها بشهادة قائده العسكري مشفوعة باليمين، وذلك لأن جوستينيان كان يرى امتناع حل الزواج، ولكن يمكن أن يقال إنه أفرط في نظره هذا، لأنه كان يتطلب بيّنة إثبات حيث تكفي بيّنة النفي، لقد كان يتطلب أمراً بالغ الصعوبة وهو التحقق من مصير رجل قصي عزيمة لكثير من الحوادث، فيفترض جرماً، أي فرار الزوج، مع أن من الطبيعي جداً أن يفترض موته، فكان يؤذي المصلحة العامة بتزكيه امرأة بلا زواج، ويؤذي المصلحة الخاصة بتعريضها لألف خطر، ويبتعد قانون جوستينيان<sup>(٣)</sup>، الذي يجعل رضا المرأة وزوجها بدخول الدّير من أسباب الطلاق، عن مبادئ القوانين المدنية ابتعاداً تاماً، ومن الطبيعي أن تنشأ أسباب للطلاق من بعض الموانع التي لم تكن لتلحظ قبل الزواج، غير أن تلك الرغبة في المحافظة على الطهر مما يمكن أن يلحظ ما دامت موجودّة فينا، إن هذا القانون يساعد على تقلب الحال في وضع دائم بطبيعته، ويضد هذا القانون مبدأ الطلاق الأساسي الذي لا يَحْتَمِلُ حلّ عُقْدَةِ الزَّوْجِ إِلَّا مع الأمل في زواج آخر، ثم إن هذا القانون، ومن حيث أتباع الأفكار الدينية نفسها لا يسفر عن غير تقديم ضحايا إلى الرب من غير تضحية.

Leg, 7, Cod de Repudiis et Judicio de moribus subato.

(١)

Auth. Modie quantiscumque, Cod. de repud.

(٢)

Auth. Quod Hodie; Cod. de repud.

(٣)

## الفصلُ العَاشِرُ

في أيِّ حالٍ يجبُ اتِّباعُ القانونِ المدنيِّ  
الذي يُبيحُ، لا القانونِ الدينيِّ الذي يُحرِّمُ

إذا ما أُدْخِلَ دِينٌ يُحَرِّمُ تَعَدُّدَ الزَّوْجَاتِ إِلَى بَلَدٍ يُبِيحُهُ لَمْ يُرَ، مِنْ النَّاحِيَةِ  
السِّيَاسِيَّةِ عَلَى الْأَقْلَى، أَنْ يَتَّخِذَ قَانُونُ الْبَلَدِ اعْتِنَاقَ الرَّجُلِ ذِي النِّسَاءِ الْكَثِيرِ  
لِهَذَا الدِّينِ، مَا لَمْ يَقُمْ الْحَاكِمُ أَوْ الزَّوْجُ بِتَعْوِيضِهِنَّ بِرَدِّ حُقُوقِهِنَّ الْمَدَنِيَّةِ إِلَيْهِنَّ  
مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ، وَإِلَّا غَدَا حَالُهُنَّ مُثِيرًا لِلرِّثَاءِ، فَمَا كُنَّ لِيَفْعَلْنَ غَيْرَ إِطَاعَةِ  
القَوَانِينِ، وَيُحَرِّمَنَّ أَكْثَرَ مَنَافِعِ الْمُجْتَمَعِ.

## الفصل الحادي عشر

لا ينبغي تنظيم المحاكم البشرية  
بمبادئ المحاكم التي ننظر في أمر الحياة الأخرى

إنَّ مَحْكَمَةَ التَّفْتِيشِ الْمُؤَلَّفَةَ مِنْ رُهْبَانٍ نَصَارَى وَفَوْقَ فِكْرَةِ مَنَبَرِ التَّوْبَةِ مُخَالَفَةٌ لِكُلِّ ضَابِطَةٍ صَالِحَةٍ، وَقَدْ لَاقَتْ أَحْتِجَاجاً عَامّاً فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَكَانَتْ تَخْضَعُ لِلْمُتَنَاقِضَاتِ، لَوْ لَمْ يَجِدْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَانُوا يُرِيدُونَ إِقَامَتَهَا قَوَائِدَ مِنْ هَذِهِ الْمُتَنَاقِضَاتِ نَفْسِهَا، وَلَا تُطَاقُ هَذِهِ الْمَحْكَمَةُ فِي جَمِيعِ الْحُكُومَاتِ، فَلَا يُمَكِّنُهَا أَنْ تَخْلُقَ فِي الْمَلَكِيَّةِ غَيْرَ وُشَاةٍ وَخَائِنِينَ، وَفِي الْجُمْهُورِيَّاتِ غَيْرَ أَنَاسٍ فَاقِدِي الْأَمَانَةِ، وَهِيَ مُخَرَّبَةٌ فِي الدَّوْلَةِ الْمُسْتَبِدَّةِ كَهَذِهِ الدَّوْلَةِ نَفْسِهَا.



## الفصل الثاني عشر

### مُواصلَةُ الموضوعِ نَفْسِهِ

إِنَّ مِنْ تَجَاوُزَاتِ هَذِهِ الْمَحْكَمَةِ أَنَّ الَّذِي يُنْكِرُ مِنَ الشَّخْصِينَ الْمُتَّهَمِينَ بِجُرْمٍ وَاحِدٍ يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِالْإِعْدَامِ، وَالَّذِي يَعْتَرِفُ بِتَخَلُّصٍ مِنْ هَذَا الْعِقَابِ، وَهَذَا مُقْتَبَسٌ مِنَ الْأَفْكَارِ الرَّهْبَانِيَّةِ الَّتِي يَظْهَرُ الْمُنْكَرُ بِهَا مُصِراً عَلَى عَدَمِ التَّوْبَةِ فَيُدَانُ، وَيُعَدُّ الْمُعْتَرِفُ تَائِباً فَيُنَجَّوْ، غَيْرَ أَنَّ مِثْلَ هَذَا التَّفْرِيقِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَخْتَصَّ بِالْمَحَاكِمِ الْبَشَرِيَّةِ، فَالْعَدْلُ الْبَشَرِيُّ الَّذِي لَا يَنْظُرُ إِلَى غَيْرِ الْأَفْعَالِ لَيْسَ لَهُ غَيْرُ عَهْدٍ وَاحِدٍ مَعَ النَّاسِ، أَيْ عَهْدِ الْبَرَاءَةِ، وَالْعَدْلُ الْإِلَهِيُّ الَّذِي يَنْظُرُ إِلَى الْأَفْكَارِ ذُو عَهْدَيْنِ : عَهْدِ الْبَرَاءَةِ وَعَهْدِ التَّوْبَةِ.

## الفصل الثالث عشر

في أي الأحوال يجب أن تتبع القوانين الدينية في  
الزواج، وفي أي الأحوال يجب أن تتبع القوانين  
المدنية فيها

مِمَّا يَحْدُثُ فِي جَمِيعِ الْبُلْدَانِ وَفِي جَمِيعِ الْأَزْمَانِ أَنْ يَتَدَخَّلَ الدِّينُ فِي  
الزَّوَاجَاتِ، فَمِنْهُ أَنْ عُدَّ بَعْضُ الْأُمُورِ رَجْساً أَوْ مُنْكَراً مَعَ ضَرُورَتِهِ رُجْعَ إِلَى  
الدِّينِ لِتَسْوِيقِهِ فِي حَالِ وَإِنْكَارِهِ فِي الْأَحْوَالِ الْأُخْرَى، وَمِمَّا أَنَّ الزَّوَاجَاتِ  
أَكْثَرُ الْأَعْمَالِ الْبَشَرِيَّةِ أَسْتِدْعَاءً لِعِنَايَةِ الْمُجْتَمَعِ مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى فَقَدْ وَجَبَ  
تَنْظِيمُهَا بِالْقَوَانِينِ الْمَدْنِيَّةِ.

إِنَّ كُلَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِطَبِيعَةِ الزَّوْاجِ وَشَكْلِهِ وَطَرِيقَةِ عَقْدِهِ وَمَا يُسْفِرُ عَنْهُ مِنْ نَسْلِ،  
وَكُلِّ شَيْءٍ عَلَّمَ الْأُمَمَ أَنَّهُ مَوْضِعُ بَرَكَةٍ خَاصَّةٍ، خَاضِعَةٌ لِبَعْضِ النِّعَمِ الْعُلْيَا وَإِنْ  
لَمْ يَزْتَبِطْ فِيهَا دَائِماً، إِنَّ كُلَّ هَذِهِ أُمُورٍ مِنْ صِلَاحِيَّةِ الدِّينِ؛ أَمَّا نَتَائِجُ هَذَا الْقِرَانِ  
مِنْ حَيْثُ الْأَمْوَالُ وَالْمَنَافِعُ الْمُتَبَادَلَةُ، وَكُلُّ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأُسْرَةِ الْجَدِيدَةِ، وَمَا  
نَشَأَتْ عَنْهُ، وَمَا يَلْزَمُ أَنْ يَنْشَأَ، فَأُمُورٌ خَاصَّةٌ بِالْقَوَانِينِ الْمَدْنِيَّةِ، وَمِمَّا أَنَّ مِنْ أَعْظَمِ  
أَهْدَافِ الزَّوَاجِ نَزْعَ جَمِيعِ الرِّيبِ الَّتِي تَحُومُ حَوْلَ الْقِرَانَاتِ الْمُحَرَّمَةِ فَإِنَّ الدِّينَ  
يَسِمُهُ بِطَابَعِهِ، وَتُضِيفُ الْقَوَانِينُ الْمَدْنِيَّةُ إِلَيْهِ سِمَتَهَا، لِيَنْطَوِيَ عَلَى جَمِيعِ مَا يُمَكِّنُ  
مِنَ الصُّحَّةِ، وَهَكَذَا، يُمَكِّنُ الْقَوَانِينُ الْمَدْنِيَّةُ أَنْ تَقْتَضِيَ شُرُوطاً فَضْلاً عَنِ الَّتِي  
يَقْتَضِيهَا الدِّينُ لِيَكُونَ الزَّوَاجُ صَحِيحاً، وَالَّذِي يَجْعَلُ هَذَا السُّلْطَانَ لِلْقَوَانِينِ  
الْمَدْنِيَّةِ هُوَ أَنَّ هَذِهِ السَّمَاتِ مُضَافَةٌ لَا مُتَنَاقِضَةٌ، فَيَتَطَلَّبُ قَانُونُ الدِّينِ بَعْضُ  
الطُّقُوسِ، وَتَتَطَلَّبُ الْقَوَانِينُ الْمَدْنِيَّةُ مُوَافَقَةَ الْآبَاءِ، أَيْ إِنَّهَا تَسْتَلْزِمُ فِي ذَلِكَ شَيْئاً

زائداً، ولكن من غير أن تستلزم شيئاً مُناقضاً، وينتج مما تقدّم أن على القانون الديني أن يُقرّر ما إذا كان العقد مُمتنع الحل أم لا، وذلك لأنّ قوانين الدين إذا ما قالت بامتناع الحل وقالت القوانين المدنيّة بإمكان الفصم تناقض القولان، ومما يحدث أحياناً ألا تكون الصفات التي تسم القوانين المدنيّة بها الزواج ضروريّة إطلاقاً، وذلك كصفات الزواج الذي اكتفت القوانين بمجازاة من يعقده بدلاً من أن يفسخ، وقد أعلنت القوانين البابائيّة لدى الرومان عدم صواب الزواجات التي كانت تحظرها، مُقتصرة على جعلها خاضعة للعقوبات<sup>(١)</sup>، ثم أعلن المرسوم السنائي، الذي وُضع نتيجة لخطبة الإمبراطور مارك أنطونين، بطلانها، فلم يبقَ<sup>(٢)</sup> زواج ولا زوجة ولا مهر ولا زوج، ويتكيّف القانون المدنيّ وفق الأحوال، فيكون أحياناً أكثر عناية بإصلاح الضرر، وأحياناً أكثر عناية بتلافيه.

(١) أنظر إلى ما قلته آنفاً في الفصل ٢١ من الباب ٢٣، وهو: «القوانين من حيث صلتها بعدد السكان».

(٢) أنظر إلى القانون ١٦، ff. de ritu nuptiarum، وإلى القانون ٣ : ١، وأنظر أيضاً إلى Digeste, de donationibus inter virum et uxorem.

## الفصل الرابع عشر

في أي الأحوال يجب أن تنظم الزواجات  
بين الأقرباء بقوانين الطبيعة، وفي أي الأحوال  
يجب أن تنظم بالقوانين المدنية

من الأمور البالغة الدقة في تحريم الزواج بين الأقرباء أن تُعَيَّن النقطة التي  
تقف سنن الطبيعة عندها لتبدأ القوانين المدنية، ولا بُدَّ من وضع مبادئ في هذا  
السبيل، ويترك زواج الابن بأمه نظام الأمور، فالابن مكلف باختيار أمه اختياراً  
لا حدَّ له، والزوجة مكلفة باختيار زوجها إلى ما لا حدَّ له، فزواج الأم بابنتها  
يقلِّب في كلا الأمرين حالهما الطبيعيَّ رأساً على عقب، وقلَّ زيادةً على ذلك  
إنَّ الطبيعة قدَّمت في النساء زمن الإنجاب وأخرته في الرجال، فتري المرأة  
للسبب ذاته، تنقطع عن حيازة هذه القدرة قبل الرجل، وإذا كان الزواج بين الأم  
والابن مباحاً فالذي يكاد يقع دائماً أنَّ الزوج يصبح قادراً على الدخول ضمن  
أحكام الطبيعة في زمن تغدو المرأة فيه غير ذلك، وتأبى الطبيعة أيضاً زواج  
الأب بابنته، ولكنَّه أقلُّ من الأول إثارة للنفور لعدم وجود ذينك المانعين فالتترو  
الذين يستطيعون أن يتزوجوا بناتهم<sup>(١)</sup>، لا يتزوجون أمهاتهم مطلقاً، كما نرى  
ذلك في كتاب «الرحلات»<sup>(٢)</sup>؛ وكان من الطبيعيِّ لدى الآباء، دائماً أن يسهرُوا  
على حشمة أولادهم وبما أنَّ عليهم أن يُعَنُوا بتنشيتهم وجب أن يحفظوا لهم

(١) هذا القانون قديم جداً بينهم، ويروي بريسكوس في رحلته أن أتيلاً وقف في مكان ما لينكح ابنته  
إسكا، ومن قوله إنَّ هذا شيء مباح في قوانين السيت، صفحة ٢٢.

(٢) تاريخ التتر، قسم ٣، صفحة ٢٥٦.

أَكْمَلَ جِسْمٍ وَأَصْلَحَ رُوحٍ، وَكُلُّ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُوجِيَ إِلَيْهِمْ بِأَحْسَنِ الْأَمَانِي، وَمَا يَصْلُحُ أَنْ يُنْعَمَ عَلَيْهِمْ بِأَوْفَرِ حَنَانٍ، وَلَا بُدَّ لِلآبَاءِ الْمُتَفَرِّغِينَ دَائِمًا لِحِفْظِ أَخْلَاقِ أَوْلَادِهِمْ أَنْ يَنْصَرِفُوا أَنْصِرَافًا طَبِيعِيًّا عَنْ كُلِّ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُفْسِدَهُمْ. أَجَلٌ، إِنَّ الزَّوْاجَ لَيْسَ فَسَادًا مُطْلَقًا كَمَا يُقَالُ، وَلَكِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ كَلَامٍ وَتَحْيِيْبٍ وَإِغْوَاءٍ قَبْلَ الزَّوْاجِ، وَهَذَا الْإِغْوَاءُ هُوَ الَّذِي يُؤَدِّي إِلَى الْمَكْرُوهِ.

وَجَبَّ إِذَا أَنْ يَقُومَ حَاجِزٌ مَنِيْعٌ بَيْنَ مَنْ يُنْعَمُ بِالتَّرْبِيَةِ وَمَنْ يَتَلَقَّاهَا، وَوَجَبَ اجْتِنَابُ كُلِّ نَوْعٍ مِنَ الْفَسَادِ، وَلَوْ لِسَبَبٍ خَلَالٍ؛ وَلَمْ يَحْرَمْ الْآبَاءُ بِعِنَايَةٍ فَائِقَةٍ مَنْ سَيَتَزَوَّجُونَ بَنَاتِهِمْ صُحْبَتَهُنَّ وَأَنْسَهُنَّ؟ وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ اسْتِفْظَاعُ زِنَا الْأَخِ بِأُخْتِهِ قَدْ نَشَأَ عَنِ الْمَصْدَرِ ذَاتِهِ، وَيَكْفِي أَنْ يُرِيدَ الْآبَاءُ وَالْأُمَّهَاتُ حِفْظَ أَخْلَاقِ أَوْلَادِهِمْ وَبُيُوتِهِمْ نَقِيَّةً لِيُوحُوا إِلَى أَوْلَادِهِمْ اسْتِفْظَاعَ كُلِّ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَحْمِلَهُمْ عَلَى وَصَالِ الْجِنْسَيْنِ، وَكَذَلِكَ نَشَأَ عَنِ الْمَصْدَرِ ذَاتِهِ تَحْرِيمُ الزَّوْاجِ بَيْنَ أَبْنَاءِ الْعَمِّ لَحًا، فَكَانَ جَمِيعُ الْأَوْلَادِ فِي الْأَزْمِنَةِ الْأُولَى، أَيِ الْأَزْمِنَةِ الْمُقَدَّسَةِ الَّتِي لَا عَهْدَ لَهَا بِالْبَذْخِ مُطْلَقًا، يَتَّقُونَ <sup>(١)</sup> فِي الْمَنْزِلِ، وَيَسْتَقِرُّونَ بِهِ، ذَلِكَ أَنَّ بَيْتًا صَغِيرًا جِدًّا كَانَ كَافِيًا لِأُسْرَةٍ كَبِيرَةٍ، فَيُعَدُّ أَوْلَادُ الْأَخَوَيْنِ <sup>(٢)</sup>، أَيِ أَوْلَادُ الْعَمِّينِ لَحًا، إِخْوَةً يَنْظُرُ النَّاسُ وَنَظَرُهُمْ هُمْ، وَلِذَا كَانَ مَا بَيْنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِنْ نُفُورٍ فِي أَمْرِ الزَّوْاجِ وَإِقْعًا بَيْنَ أَوْلَادِ الْأَعْمَامِ <sup>(٣)</sup> لَحًا أَيْضًا، وَهَذِهِ الْعِلَلُ هِيَ مِنَ الْقُوَّةِ وَالْقُرْبِ مِنَ الطَّبِيعَةِ مَا أَثَرَتْ مَعَهُ فِي جَمِيعِ الْأَرْضِ تَقْرِيْبًا يَقْطَعُ النَّظَرَ عَنْ كُلِّ اتِّصَالٍ، فَلَيْسَ الرُّومَانُ هُمُ الَّذِينَ عَلَّمُوا أَهْلَ فَرْمُوزَةَ <sup>(٤)</sup> أَنَّ الزَّوْاجَ بَيْنَ الْأَقْرَبَاءِ حَتَّى الدَّرَجَةِ الرَّابِعَةِ ضَرْبٌ مِنَ الزُّنَا، وَلَيْسَ الرُّومَانُ هُمُ الَّذِينَ

(١) هكذا كان الأمر لدى الرومان الأولين.

(٢) والواقع أنهم كانوا يحملون الاسم ذاته لدى الرومان، وكان أبناء الأعمام لَحًا يدعون إخوة.

(٣) كان ذلك أمرهم في رومة في الأزمنة الأولى، إلى أن وضع الشعب قانوناً يبيح لهم ذلك، وقد أراد الشعب مساعدة رجل بالغ أقصى الحظوة لديه كان قد تزوج بنت عمه. لَحًا، بلوتارك، في رسالة «مطالب أمور الرومان».

(٤) «مجموعة الرحلات إلى الهند» جزء ٥، قسم ١، «بيان عن حال جزيرة فرموزة».



عَلَّمُوا الْعَرَبَ <sup>(١)</sup> ذلك، وَلَمْ يُعَلِّمُوهُ الْمَلْدِيْفَ <sup>(٢)</sup> قَطُّ وَإِذَا كَانَ بَعْضُ الشُّعُوبِ  
 لَمْ يُحَرِّمِ الزَّوْاجَ بَيْنَ الْآبَاءِ وَالْأَوْلَادِ، وَبَيْنَ الْأَخَوَاتِ وَالْإِخْوَةِ، فَإِنَّ ذَوِي الْبَصَائِرِ  
 مِنْهَا لَمْ يَتَّبِعُوا قَوَانِينَهَا فِي ذَلِكَ دَائِمًا كَمَا رَأَيْنَا فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ، وَمَنْ ذَا الَّذِي  
 يَقُولُ إِنَّ الْمَبَادِيَّ الدِّينِيَّةَ أَلْقَتِ النَّاسَ فِي هَذِهِ الضَّلَالَاتِ! إِذَا كَانَ الْأَشُورِيُّونَ  
 وَالْفُرْسُ قَدْ تَزَوَّجُوا أُمَّهَاتِهِمْ فَإِنَّ الْأَشُورِيِّينَ فَعَلُوا ذَلِكَ اخْتِرَامًا لِسَمِيرَامِيسَ،  
 وَفَعَلَهُ الْفُرْسُ لِأَنَّ دِينَ زَرَادَشْتِ كَانَ يُفْضِلُ هَذِهِ الزَّوَاجَاتِ <sup>(٣)</sup>، وَإِذَا كَانَ  
 الْمَصْرِيُّونَ قَدْ تَزَوَّجُوا أَخَوَاتِهِمْ فَإِنَّ ذَلِكَ تَمَّ عَنْ هَذَيْنِ الدِّيَانَةِ الْمِصْرِيَّةِ الَّتِي  
 أَقَرَّتْ هَذِهِ الزَّوَاجَاتِ تَكْرِيمًا لِإِيزِسَ، وَبِمَا أَنَّ رُوحَ الدِّينِ تُلْزِمُنَا بِالْقِيَامِ، مَعَ  
 الْجُهْدِ، بِأُمُورٍ عَظِيمَةٍ وَصَعْبَةٍ، فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُحْكَمَ فِي أَمْرٍ عَلَى أَنَّهُ طَبِيعِيٌّ  
 لِأَنَّ دِينًا بَاطِلًا كَرَّسَهُ، وَيَتَّخِذُ مَبْدَأَ تَحْرِيمِ الزَّوَاجَاتِ بَيْنَ الْآبَاءِ وَالْأَوْلَادِ، وَبَيْنَ  
 الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ، حِفْظًا لِلْحَيَاءِ فِي الْمَنْزِلِ، سَبِيلًا لِاِكْتِشَافِنَا أَيَّ الزَّوَاجَاتِ  
 يُحَرِّمُهُ الْقَانُونُ الطَّبِيعِيُّ وَأَيُّهَا الَّتِي لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُحَرِّمَهُ غَيْرُ الْقَانُونِ الْمَدْنِيِّ، وَبِمَا  
 أَنَّ الْأَوْلَادَ يُقِيمُونَ، أَوْ يُفْتَرَضُ أَنَّهُمْ يُقِيمُونَ، بِمَنْزِلِ آبِيهِمْ، وَمِنْ ثَمَّ يَكُونُ  
 الرَّيْبُ مَعَ أُمْرَأَةِ الْآبِ وَزَوْجِ الْأُمِّ مَعَ الرَّبِيبَةِ، أَوْ مَعَ ابْنَةِ زَوْجَتِهِ، فَإِنَّ الزَّوْاجَ بَيْنَ  
 هَؤُلَاءِ أَمْرٌ حَرَّمَ قَانُونُ الطَّبِيعَةِ، وَفِي هَذِهِ الْحَالِ يَكُونُ لِلصُّورَةِ مِثْلُ مَا يَكُونُ  
 لِلْحَقِيقَةِ مِنْ نَتِيجَةٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّ لَهَا الْعِلَّةَ عَيْنَهَا، فَلَا يُمَكِّنُ الْقَانُونُ الْمَدْنِيُّ، وَلَا  
 يَنْبَغِي لَهُ، أَنْ يُبَيِّحَ هَذِهِ الزَّوَاجَاتِ، وَهَنَّاكَ شُعُوبٌ يُعَدُّ أَبْنَاءُ الْأَعْمَامِ لَحَاً إِخْوَةً  
 فِيهَا كَمَا قُلْتُ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ يَسْكُنُونَ بَيْتًا وَاحِدًا عَادَةً، وَهَنَّاكَ شُعُوبٌ لَا تُعْرِفُ  
 فِيهَا هَذِهِ الْعَادَةَ مُطْلَقًا، فَالزَّوْاجُ بَيْنَ أَوْلَادِ الْأَعْمَامِ لَحَاً عِنْدَ بَعْضِ هَذِهِ  
 الشُّعُوبِ يَجِبُ أَنْ يُعَدَّ مُخَالِفًا لِلطَّبِيعَةِ، وَيَجِبُ أَلَّا يُعَدَّ كَذَلِكَ

(١) القرآن، سورة النساء.

(٢) أنظر إلى فرنسوا بيرار.

(٣) لقد عددها أكثر تشريفًا، أنظر إلى فيلون، de specialibus legibus quoe pertinent ad

praecepta decalogi باريس ١٦٤٠ صفحة ٧٧٨.

عِنْدَ بَعْضِهَا الْآخَرَ ؛ بَيِّنُ أَنَّ قَوَانِينَ الطَّبِيعَةِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ قَوَانِينَ مَحَلِّيَّةً، وَهَكَذَا فَإِنَّ هَذِهِ الزَّوَاجَاتِ إِذَا مَا أُبِيحَتْ أَوْ حُرِّمَتْ فَهِيَ مُبَاحَةٌ أَوْ مُحَرَّمَةٌ بِقَانُونِ مَدَنِيٍّ عَلَى حَسَبِ الْأَحْوَالِ، وَلَيْسَ مِنَ الْعَادَةِ الضَّرُورِيَّةِ أَنْ يَسْكُنَ أَخُو الزَّوْجِ وَزَوْجَةُ الْأَخِ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ، فَتَزَاوُجُهُمَا غَيْرُ مُحَرَّمٍ، إِذَا، بِحُجَّةِ الْمُحَافَظَةِ عَلَى الْحَيَاءِ فِي الْبَيْتِ، وَلَيْسَ الْقَانُونُ الَّذِي يُحَرِّمُ ذَلِكَ أَوْ يُبِيحُهُ قَانُونُ الطَّبِيعَةِ مُطْلَقًا، بَلْ هُوَ قَانُونُ مَدَنِيٍّ يَتَمَشَّى مَعَ الْأَحْوَالِ وَيَتَّبِعُ عَادَاتِ كُلِّ بَلَدٍ، إِنَّهَا أَحْوَالٌ تَتَوَقَّفُ الْقَوَانِينُ فِيهَا عَلَى الطَّبَائِعِ وَالْأَوْضَاعِ، وَتُحَرِّمُ الْقَوَانِينُ الْمَدَنِيَّةُ الزَّوَاجَاتِ إِذَا مَا وَجِدَتْ، عَنْ عَادَاتٍ مَقْبُولَةٍ فِي بَعْضِ الْبُلْدَانِ، فِي الْأَحْوَالِ عَيْنِهَا الَّتِي حُرِّمَتْ فِيهَا بِقَوَانِينِ الطَّبِيعَةِ، وَتُبِيحُهَا الْقَوَانِينُ الْمَدَنِيَّةُ عِنْدَمَا لَا تَكُونُ الزَّوَاجَاتُ فِي هَذِهِ الْحَالِ عَيْنِهَا، وَيَكُونُ تَحْرِيمُ قَوَانِينِ الطَّبِيعَةِ ثَابِتًا لَا يَتَغَيَّرُ لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِأَمْرٍ ثَابِتٍ لَا يَتَغَيَّرُ، مَا دَامَ الْأَبُ وَالْأُمُّ وَالْأَوْلَادُ يُقِيمُونَ بِالْمَنْزِلِ بِحُكْمِ الضَّرُورَةِ، غَيْرَ أَنَّ مَحْظُورَاتِ الْقَوَانِينِ الْمَدَنِيَّةِ عَرَضِيَّةٌ لِأَنَّهَا تَتَوَقَّفُ عَلَى حَالِ عَرَضِيٍّ، مَا دَامَ أَوْلَادُ الْأَعْمَامِ لَحًا وَغَيْرُهُمْ يُقِيمُونَ بِالْمَنْزِلِ عَرَضًا، وَيُفَسِّرُ هَذَا كَيْفَ أَنَّ شَرَائِعَ مُوسَى وَالْمِصْرِيِّينَ <sup>(١)</sup> وَأُمَمَ كَثِيرَةً أُخْرَى تُبِيحُ تَزَاوُجَ أَخِي الزَّوْجِ وَزَوْجَةِ الْأَخِ عَلَى حِينٍ تُحَرِّمُ أُمَمٌ أُخْرَى هَذِهِ الزَّوَاجَاتِ، وَفِي الْهِندِ سَبَبٌ طَبِيعِيٌّ لِقَبُولِ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ مِنَ الزَّوَاجَاتِ، فَالْخَالُ هُنَالِكَ يُعَدُّ كَالْأَبِ، وَهُوَ مُلْزَمٌ بِإِطْعَامِ أَبْنَاءِ أُخْتِهِ وَإِسْكَانِهِمْ كَمَا لَوْ كَانُوا أَوْلَادًا لَهُ، وَمَصْدَرُ هَذَا أَخْلَاقُ ذَلِكَ الشَّعْبِ الصَّالِحِ الْمَمْلُوءِ إِنْسَانِيَّةً؛ وَأَسْفَرَ هَذَا الْقَانُونُ، أَوْ هَذِهِ الْعَادَةُ، عَنْ عَادَةٍ أُخْرَى، وَذَلِكَ أَنَّ الزَّوْجَ إِذَا مَا فَقَدَ إِمْرَأَتَهُ لَمْ يَفُتْهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُخْتَهَا <sup>(٢)</sup>، وَهَذَا أَمْرٌ طَبِيعِيٌّ جِدًّا، لِأَنَّ الزَّوْجَةَ الْجَدِيدَةَ تُصْبِحُ أُمًّا لِأَوْلَادِ أُخْتِهَا، وَلَا يَكُونُ هُنَالِكَ إِمْرَأَةٌ أَبٍ جَائِرَةٌ مُطْلَقًا.

(١) أنظر إلى القانون ٨ من المجموعة .de incestis et inutilibus nuptiis.

(٢) «رسائل العبرة»، المجموعة الرابعة عشرة صفحة ٤٠٣.

## الفصل الخامس عشر

**لا ينبغي أن يُنظَّم بمبادئ الحقوق السياسية  
ما يتعلَّق بمبادئ الحقوق المدنية من الأمور**

كَمَا أَنَّ النَّاسَ عَدَلُوا عَنْ اسْتِقْلَالِهِم الطَّبِيعِيَّ لِيَعِيشُوا تَحْتَ ظِلِّ الْقَوَانِينِ السِّيَاسِيَّةِ فَقَدْ عَدَلُوا عَنْ شُيُوعِ الْأَمْوَالِ الطَّبِيعِيَّ لِيَعِيشُوا تَحْتَ ظِلِّ الْقَوَانِينِ الْمَدَنِيَّةِ، وَالنَّاسُ يَكْسِبُونَ الْحُرِّيَّةَ بِالْقَوَانِينِ الْأُولَى، وَالْمَلِكُ بِالثَّانِيَّةِ.

وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَرَّرَ بِقَوَانِينِ الْحُرِّيَّةِ، الَّتِي لَمْ تَكُنْ غَيْرَ سُلْطَانِ الْمَدِينَةِ كَمَا قُلْنَا، مَا يَجِبُ أَنْ يُقَرَّرَ أَمْرُهُ بِالْقَوَانِينِ الْخَاصَّةِ بِالْمَلِكِ، وَمِنْ الْقِيَاسِ الْكَاذِبِ أَنْ يُقَالَ بِوُجُوبِ خُضُوعِ الْمَصْلَحَةِ الْخَاصَّةِ لِلْمَصْلَحَةِ الْعَامَّةِ، فَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْحَالَاتِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِسُلْطَانِ الْمَدِينَةِ، أَيْ بِحُرِّيَّةِ الْمَوَاطِنِ، وَلَا يَكُونُ فِي الْأَحْوَالِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِمُلْكِيَّةِ الْأَمْوَالِ، لِأَنَّ الْمَصْلَحَةَ الْعَامَّةَ تَقْضِي دَائِمًا بِأَنْ يُحَافِظَ كُلُّ وَاحِدٍ، مُحَافَظَةً ثَابِتَةً عَلَى مَا تُقَرُّهُ لَهُ الْقَوَانِينُ الْمَدَنِيَّةُ مِنَ الْمَلِكِ ؛ وَكَانَ شَيْشَرُونَ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْقَوَانِينِ الزَّرَاعِيَّةَ قَوَانِينُ مَشْؤُومَةٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَدِينَةَ لَمْ تَقُمْ إِلَّا لِيَحْفَظَ كُلُّ وَاحِدٍ أَمْوَالَهُ.

لِنَضَعِ إِذَنْ الْمَبْدَأَ التَّالِيَّ: عِنْدَمَا يَتَعَلَّقُ الْأَمْرُ بِالْمَصْلَحَةِ الْعَامَّةِ فَهَذِهِ الْمَصْلَحَةُ لَمْ تَكُنْ يَوْمًا بِأَنْ يُحْرَمَ فَرْدٌ مَالَهُ، أَوْ حَتَّى بِأَنْ يُقْتَطَعَ قِسْمٌ مِنْهُ، بِقَانُونٍ أَوْ نِظَامٍ سِيَاسِيٍّ، فَفِي هَذِهِ الْحَالِ يَجِبُ اتِّبَاعُ الْقَانُونِ الْمَدَنِيِّ، الَّذِي هُوَ حِصْنُ الْمَلِكِ، بِدِقَّةٍ فَائِقَةٍ، وَهَكَذَا فَإِنَّ الْجُمْهُورَ إِذَا مَا أَحْتَاجَ إِلَى أَرْضٍ فَرْدٍ كَانَ مِنْ غَيْرِ الْجَائِزِ أَنْ يُعْمَلَ بِشِدَّةِ الْقَانُونِ السِّيَاسِيِّ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يُكْتَبَ الْقَوْرُ هُنَالِكَ لِلْقَانُونِ الْمَدَنِيِّ الَّذِي يَنْظُرُ إِلَى كُلِّ فَرْدٍ بَعَيْنِ الْأُمِّ، كَأَنَّهُ الْمَدِينَةُ بِأَسْرِهَا، وَإِذَا مَا أَرَادَ

الحاكم إقامة بناء عام، أو إنشاء طريق جديدة، وجب عليه أن يعوّض، فالجمهور من هذه الناحية كفرد يُعامل فرداً آخر، حسبهُ أن يستطيع إكراه أحد الأهلين على بيع إرثه منه وأن يحرّمه هذا الأمتياز العظيم الذي يناله من القانون المدني، وهو ألا يُجبر على بيع ماله، ويتعد أن أساء الأقسام الذين قَضَوْا على الرومان استعمالات فتوحهم، أعادتْهم رُوح الحرية إلى رُوح الإنصاف، فمارسوا أكثر الحقوق هَمَجِيَّةً باعْتِدَالٍ، ومن كان في شك من ذلك فليقرأ كتاب بومانوار الرائع الذي كتَبَ عن الفقه في القرن الثاني عشر، فقد كانت السكّة تُرْفَعُ في زمنه كما يُصْنَعُ اليوم، وقد قال إنَّ السكّة إذا ما تَعَدَّرَ إعادتها إلى سابق حالها أنشئت سِكَّةٌ أخرى بجانبها ما أمكن، ولكن على أن يعوّض المالك<sup>(١)</sup> من قبل مَنْ لهم بالسكّة بغض الأنفعاع، فكان يُقضى في الأمر وفق القانون المدني، واليوم يُقضى فيه وفق القانون السياسي.

(١) كان السنيور يعين خبراء لجباية الضريبة من الفلاح، وكان الأشراف يحملون على الضريبة من قبل الكونت، وكان رجل الكنيسة يحمل عليها من قبل الأسقف، بومانوار، فصل ٢٥ : ١٣ و



## الفصل السادس عشر

### لا ينبغي أن يقضى بقواعد الحقوق المدنية عندما يجب أن يقضى بقواعد الحقوق السياسية

يُرى أساس جميع المسائل إذا لم تخلط القواعد التي تُشتق من ملك المدينة بالقواعد التي تنشأ عن حرية المدينة، فهل يمكن بيع ملك الدولة أم لا ؟ هذه مسألة يجب أن يقضى فيها بالقانون السياسي، لا بالقانون المدني، ذلك أنه من الضروري، أيضاً، أن يكون للدولة ملك لتدوم وأن يكون لها قوانين مدنية تنظم للتصرف بالأموال، وإذا حدث، إذاً، أن بيع ملك الدولة اضطرت إلى جمع المال من جديد ليكون لها ملك آخر، غير أن هذه الوسيلة تقلب الحكومة السياسية أيضاً، وذلك لأن من طبيعة الأمر في كل ملك ينشأ أن يؤدي التابع دائماً أكثر، وأن ينال صاحب السيادة دائماً أقل، ومجمل القول أن الملك ضروري وأن البيع غير ذلك، ويقوم نظام الوراثة في الملكيات على خير الدولة الذي يقضي بأن يكون هذا النظام ثابتاً اجتناباً للرزايا التي قلت إنها تقع في النظام الاستبدادي لا محالة، حيث كل شيء فيه غير مستقر، لأن كل شيء فيه مرادي ؛ ولم يقم نظام الوراثة ذلك من أجل الأسرة المالكة، وإنما قام لأن مصلحة الدولة تقضي بأن يكون هناك أسرة مالكة، فالقانون الذي ينظم إرث الأفراد هو قانون مدني موضوعه مصلحة الأفراد، بينما القانون الناظم لوراثة العرش في الملكية هو قانون سياسي موضوعه خير الدولة وحفظها.

ينتج عن ذلك أن القانون السياسي، إذا ما أقام في الدولة نظاماً للوراثة، وحدث أن انتهى هذا النظام، كان من عدم الصواب أن يطالب بالإرث وفق



القانون المدني لأي شعب كان، فالمجتمع الخاص لا يضع قوانين في سبيل مجتمع آخر، إنَّ قوانين الرومان المدنية ليست أكثر تطبيقاً من القوانين المدنية الأخرى، وهم أنفسهم لم يطبقوها عندما حاكموا الملوك، وكانت المبادئ التي حاكموا بها الملوك من الفظاعة ما لا يجوز إحيائها معه مطلقاً، وينتج من ذلك أيضاً أنَّ القانون السياسي إذا حمل إحدى الأسر على التنزل عن ورائة العرش كان من عديم الصواب أن تستعمل قواعد الإعادة المقتبسة من القانون المدني، فالإعادة إلى الأصل موجودة في القانون، ويمكن أن تكون صالحة تجاه من يعيشون ضمن القانون، ولكنها ليست صالحة لمن أقيموا في سبيل القانون ويعيشون من أجله، ومن المضحك أن يزعم تقرير حقوق الممالك والأمم والعالم بالمبادئ عينها التي يقضى بها بين الأفراد حول حق في ميزاب، مستعملاً في ذلك تغيير شيشرون<sup>(١)</sup>.

---

(١) الباب الأول من «القوانين».

## الفصل السابع عشر

### مواصلة الموضوع نفسه

يَجِبُ أَنْ يُبَحَثَ فِي النَّفْيِ وَفَقَ قَوَاعِدِ الْقَانُونِ السِّيَاسِيِّ، لَا وَفَقَ قَوَاعِدِ الْقَانُونِ الْمَدَنِيِّ، وَهَذِهِ الْعَادَةُ أَبْعَدُ مِنْ أَنْ تَعِيبَ الْحُكُومَةَ الشَّعْبِيَّةَ، فَهِيَ، عَلَى الْعَكْسِ، تَصْلُحُ كَثِيرًا لِإِثْبَاتِ رَفَقِهَا، وَهَذَا مَا كُنَّا نَشْعُرُ بِهِ لَوْ أَنَّا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَفْصِلَ فِي النَّفْيِ، الَّذِي هُوَ عُقُوبَةٌ بَيْنَنَا فِي كُلِّ وَقْتٍ، فِكْرَةَ الْإِبْعَادِ عَنْ فِكْرَةِ الْجَزَاءِ؛ وَيُخْبِرُنَا أَرِسْطُو<sup>(١)</sup> بِأَنَّ مِنَ الْمُسَلِّمِ بِهِ فِي الْعَالَمِ قَاطِبَةً كَوْنُ هَذِهِ الْعَادَةُ تَنْطَوِي عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْإِنْسَانِيَّةِ وَالشَّعْبِيَّةِ، وَإِذَا كَانَ هَذَا الْحُكْمُ لَمْ يُعَدَّ مَمْقُوتًا قَطُّ فِي الْأَزْمِنَةِ وَالْأَمَكِنَةِ الَّتِي كَانَ يُمَارَسُ فِيهَا، فَهَلْ لَنَا، نَحْنُ الَّذِينَ يَنْظُرُونَ إِلَى الْأُمُورِ مِنْ بَعِيدٍ، أَنْ نُفَكِّرَ عَلَى خِلَافِ تَفْكِيرِ الْمُتَهِمِينَ وَالْقُضَاةِ، وَحَتَّى الْمُتَهَمِ أَيْضًا؟

وَإِذَا مَا لَاحَظْنَا أَنَّ حُكْمَ الشَّعْبِ هَذَا كَانَ يَغْمُرُ بِالْمَجْدِ مَنْ يَصْدُرُ ضِدَّهُ وَأَنَّهُ عِنْدَمَا أُسِيءَ اسْتِعْمَالُهُ فِي أَثِينَةِ ضِدِّ مَنْ هُوَ غَيْرُ ذِي اسْتِحْقَاقٍ<sup>(٢)</sup> عُدِلَ عَنْهُ<sup>(٣)</sup>، وَجَدْنَا أَنَّ الْفِكْرَةَ الَّتِي كُؤِنَتْ عَنْهُ خَاطِئَةٌ وَأَنَّهُ رَائِعٌ ذَلِكَ الْقَانُونُ الَّذِي كَانَ يَتَدَارَكُ النَّتَائِجَ السَّيِّئَةَ الَّتِي يُمَكِّنُ أَنْ تَنْشَأَ عَنْ مَجْدِ مُوَاطِنٍ بَعْمَرِهِ بِمَجْدٍ جَدِيدٍ.

(١) «السِّيَاسَةُ»، بَاب ٣، فَصْل ٣.

(٢) Hyperbolus، أَنْظِرْ إِلَى بِلُوتَارِكِ، «حَيَاةُ أَرِسْتِيدِ».

(٣) وَجَدَ مُخَالَفًا لِرُوحِ الْمَشْتَرَعِ، الْفَصْلُ السَّابِعُ مِنَ الْبَابِ الثَّاسِعِ وَالْعَشْرِينَ الْآتِي.

## الفصل الثامن عشر

يَجِبُ أَنْ يُدَقَّقَ فِيهَا إِذَا كَانَتْ الْقَوَانِينُ الَّتِي تَبْدُو  
مُتَنَاقِضَةً هِيَ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ

كان يُباح للزوج في رومة أَنْ يُعِيرَ آخَرَ إِمْرَأَتِهِ، وهذا ما قاله بلوتارك بصراحة<sup>(١)</sup> وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ كَاتُونَ أَعَارَ هُورْتِنْسْيُوسَ<sup>(٢)</sup> إِمْرَأَتَهُ، وَكَاتُونَ، كَمَا نَعْلَمُ، لَمْ يَكُنِ الرَّجُلُ الَّذِي يَرْضَى بِخَرْقِ قَوَانِينِ بِلَادِهِ، وَمِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى، كَانَ يُجَازَى الزَّوْجُ الَّذِي يُعَانِي دَعَارَاتِ إِمْرَأَتِهِ فَلَا يُقَاضِيهَا، وَكَذَلِكَ يُجَازَى الزَّوْجُ الَّذِي يَسْتَرِدُّ إِمْرَأَتَهُ<sup>(٣)</sup> بَعْدَ الْحُكْمِ عَلَيْهَا. إِنَّ هَذِهِ الْقَوَانِينِ الَّتِي تَبْدُو مُتَنَاقِضَةً لَا تَتَنَاقِضُ مُطْلَقًا، ذَلِكَ أَنَّ الْقَانُونَ الَّذِي كَانَ يُبِيحُ لِلرُّومَانِيِّ أَنْ يُعِيرَ إِمْرَأَتَهُ هُوَ نِظَامٌ إِسْطَارِطِيٌّ، كَمَا هُوَ وَاضِحٌ، وَقَدْ وُضِعَ لِمَنْحِ الْجُمْهُورِيَّةِ أَوْلَادًا مِنْ جِنْسٍ جَيِّدٍ إِذَا جَازَ لِي أَسْتَعْمَالَ هَذَا التَّعْيِيرِ، بَيْنَمَا الْقَانُونُ الْآخَرُ يَهْدَفُ إِلَى حِفْظِ الْأَخْلَاقِ، فَكَانَ الْأَوَّلُ قَانُونًا سِيَاسِيًّا وَكَانَ الْآخَرُ قَانُونًا مَدَنِيًّا.

(١) بلوتارك، في «مقارنة بين ليكورغ ونوما».

(٢) بلوتارك، «حياة كاتون»، ومن قول إسترابون: «إِنَّ هَذَا حَدَثَ فِي زَمَانِنَا»، بَاب ١١.

Leg. II : ult. ff. ad leg. Jul. de adult.

(٣)

## الفصل التاسع عشر

يُنْبَغِي أَلَّا يُقْضَى بِالْقَوَانِينِ الْمَدْنِيَّةِ فِي أُمُورٍ  
يَجِبُ أَنْ يُقْضَى فِيهَا بِالْقَوَانِينِ الْمَنْزِلِيَّةِ

كان قانونُ الفْرِيزِغُوت يُلْزِمُ الْعَبْدَ <sup>(١)</sup> بِتَقْيِيدِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ اللَّذَيْنِ يُفَاجِئُونَهُمَا مُتَلَبِّسَيْنِ بِالزَّنا وَبِعَرَضِهِمَا عَلَى الزَّوْجِ وَالْقَاضِي، فَيَالْهَوَلِ هَذَا الْقَانُونُ الَّذِي يَجْعَلُ بَيْنَ أَيْدِي هَؤُلَاءِ السُّفْلَةِ أَمْرَ الْعِنَايَةِ بِالْأَنْتِقَامِ الْعَامِّ وَالْمَنْزِلِيِّ وَالْخَاصِّ ! وَلَا يَكُونُ هَذَا الْقَانُونُ صَالِحاً فِي غَيْرِ قُصُورِ الشَّرْقِ، حَيْثُ يُقَوَّضُ إِلَى الْعَبْدِ أَمْرُ الْحَجَرِ فَيَكُونُ هَذَا الْأَخِيرُ خَائِنَ الْأَمَانَةِ فَوْزَ مَا تُرْتَكَبُ الْخِيَانَةُ، وَهُوَ يَقِفُ الْجُنَاةَ لِيُحَاكِمَ نَفْسَهُ بِنَفْسِهِ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يَجْعَلَهُمَا يُحَاكِمَانِ، وَلِيَتِمَّكَنَ مِنَ الْبَحْثِ فِي تَبْدِيدِ التُّهْمَةِ حَوْلَ إِهْمَالِهِ فِي أَثْنَاءِ النَّظَرِ بِظُرُوفِ الْفِعْلِ.

بَيِّنْ أَنْ مِمَّا يُخَالِفُ الصَّوَابَ فِي الْبُلْدَانِ الَّتِي لَا يُخَجَرُ فِيهَا النِّسَاءُ أَنْ يَجْعَلَهُنَّ الْقَانُونُ الْمَدْنِي خَاضِعَاتٍ لِتَفْتِيْشِ عِبِيدِهِنَّ مَعَ أَنَّهُنَّ يَقُمْنَ بِإِدَارَةِ الْمَنْزِلِ. إِنَّ أَقْصَى مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ هَذَا التَّفْتِيْشُ، فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، قَانُوناً مَنْزِلِيّاً خَاصّاً، لَا قَانُوناً مَدْنِيّاً مُطْلَقاً.

(١) قانون الفْرِيزِغُوت، باب ٣، فصل ٤: ٦٠.

## الفصل العشرون

لا ينبغي أن يقضى بمبادئ القوانين المدنية  
في أمور خاصة بحقوق الأمم

تقوم الحرية أساساً على عدم إلزام الإنسان بصنع شيء لا يأمر به القانون، ولا يكون الإنسان في هذه الحال إلا لأنه يخضع للقوانين المدنية، ولذا فتحن أحرار لأننا نعيش تحت ظل القوانين المدنية، ويستنتج من ذلك كون الأمراء، الذين لا يعيشون فيما بينهم تحت ظل القوانين المدنية، غير أحرار مطلقاً، فبالقوة يسيطر عليهم، وإنهم مكرهون أو مكرهون على الدوام، ومن هنا أن المعاهدات التي يعقدونها كرهاً ملزمة لهم كالمعاهدات التي يعقدونها طوعاً، وإذا ما أكرهنا، نحن الذين يعيشون تحت ظل القوانين المدنية، على إجراء بعض العقود التي لا تتطلبها القانون، أمكننا، لمصلحة القانون، أن نرجع عن هذا الإكراه، غير أن الأمير، الذي يكون في حال المكره أو المكره تلك، لا يمكنه أن يتدمر من معاهدة فرضت عليه بالقوة، وذلك كما لو كان يتدمر من حاله الطبيعية، أو كما لو كان يريد أن يكون أميراً تجاه الأمراء الآخرين، وأن يكون هؤلاء من الأهلين تجاهه، أي إنه يريد صدم طبيعة الأمور.



## الفصل الحادي والعشرون

لا ينبغي أن يُقضى بالقوانين السياسية  
في أمور خاصة بحقوق الأمم

تقضي القوانين السياسية بأن يخضع كل واحد للمحاكم الجزائية والمدنية في البلد الذي يكون فيه وأن يخضع لرقابة ولي الأمر، وتقضي حقوق الأمم بأن يتبادل الأمراء السفراء، ويوجب الصواب المقتبس من طبيعة الأمر ألا يتبع هؤلاء السفراء ولي الأمر الذي يرسلون إليه، ولا محاكمه؛ إنهم لسان حال الأمير الذي يرسلهم، فيجب أن تكون كلمتهم طليقة، ولا يجوز أن يحول أي عائق دون مهمتهم، وقد لا يستحسنون في الغالب لأنهم يتكلمون بالنيابة عن رجل مستقل، وقد تُسند إليهم جرائم إذا ما أمكنت مجازاتهم على الجرائم، وقد تغزى إليهم ديون إذا أمكن القبض عليهم من أجل الديون، وإذا كان الأمير ذا زهو طبيعي نطق بضم رجل يحسب لكل شيء، ولذا يجب أن تتبع تجاه السفراء عوايل مستنبطة من حقوق الأمم، لا عوايل مشتقة من الحقوق السياسية، وهم إذا ما أساءوا استعمال صفتهم التمثيلية أمكن وقف ذلك بإعادتهم إلى بلدهم، حتى إنه يمكن اتهمهم أمام مولاهم الذي يضح بذلك قاضيهم أو شريكهم في الإساءة.

## الفصل الثاني والعشرون

### سوء حظ الإنكا أتو والپا

خَرَقَ الإسْپَانُ بِقَسْوَةٍ حُرْمَةَ الْمَبَادِيءِ الَّتِي قَرَّرْنَاهَا، فَمَا كَانَ <sup>(١)</sup> الْإِنْكََا أَتُو وَالپَا لِيُمْكِنَ أَنْ يُحَاكَمَ بِغَيْرِ قَوَانِينِ الْأُمَمِ، غَيْرَ أَنَّهُمْ حَاكَمُوهُ وَفَقَّ الْقَوَانِينِ السِّيَاسِيَّةَ وَالْمَدَنِيَّةَ، وَقَدْ اتَّهَمُوهُ بِأَنَّهُ أَوْجَبَ قَتْلَ بَعْضِ رَعَايَاهُ وَبِأَنَّهُ كَانَ لَدَيْهِ أَزْوَاجٌ كَثِيرٌ، إلخ وَكَانَ مِنْ فَيْضِ الْغِبَاوَةِ أَنَّهُمْ لَمْ يَحْكُمُوا عَلَيْهِ بِقَوَانِينِ بَلَدِهِ السِّيَاسِيَّةِ وَالْمَدَنِيَّةِ، بَلْ حَكَمُوا عَلَيْهِ بِقَوَانِينِ بَلَدِهِم السِّيَاسِيَّةِ وَالْمَدَنِيَّةِ.

(١) أنظر إلى الإنكا Garcilasso de la Vega، صفحة ١٠٨.

## الفصل الثالث والعشرون

إذا شاءت بعض الأحوال أن يقضي القانون السياسي  
على الدولة وجب أن يقضى بالقانون السياسي الذي  
يخفظها والذي يصبح أحياناً من حقوق الأمم

إذا ما عدا القانون السياسي، الذي أقام في الدولة نظاماً معيناً لوراثية العرش، هادماً للهيئة السياسية التي وُضع من أجلها وجب ألا يشك في قدرة قانون سياسي آخر على تغيير هذا النظام، وإنه مع استبعاد معارضة هذا القانون نفسه للقانون الأول يكون مطابقاً له تماماً من حيث الأساس ما دام كل منهما خاضعاً لهذا المبدأ، وهو: إن سلامة الأمة هي القانون الأعلى، وكنت قد قلت: إن الدولة الكبيرة<sup>(١)</sup> التي تصبح تابعة لدولة أخرى تضعف، وتضعف الدولة الرئيسة أيضاً، ومفهوم أن للدولة مصلحة في إقامة رئيسها ببلده وفي حسن إدارة الدخل العام، وفي عدم خروج نفدها لإغناء بلد آخر، ومن المهم ألا يكون المكلّف بالحكم مشبعاً من المبادئ الأجنبية، فهي أقلّ ملاءمة من المبادئ التي استقرت، ثم إن الناس يتمسكون بعاداتهم وقوانينهم تمسكاً يقضي بالعجب، إنها مصدر فلاح كل أمة، ومن النادر أن تُغيّر من غير أن تُثير فتناً عظيمة وتوجب سفك دماء كثيرة، كما تشهد بذلك تواريخ جميع البلدان.

يرى مما تقدّم أنه إذا كان وارثاً لدولة كبيرة مالك دولة كبيرة أمكن الدولة الأولى إبعاده، وذلك لأن من النافع لكلتا الدولتين أن يُغيّر نظام وراثتهما،

(١) أنظر إلى ما تقدّم: باب ٥، فصل ١٤، وباب ٨، فصل ١٦ - ٢٠، وباب ٩، فصل ٤ - ٧، وباب

وهكذا فإنَّ قانونَ رُوسية الذي وُضِعَ في أوائلِ عَهْدِ إِيْزَابِث يُبْعَدُ بِحُكْمَةٍ بِالْغَةِ كُلِّ وَاِثٍ يَمْلِكُ مَمْلَكَةً أُخْرَى، وكذلك قانونُ الْبِرْتُغَال فهو يَنْبِذُ كُلَّ أَجْنَبِيٍّ يُدْعَى إِلَى النَّاجِ بِحَقِّ النَّسَبِ، وإذا ما اسْتَطَاعَتْ أُمَّةٌ أَنْ تُقْصِيَ حَقَّ لَهَا أَنْ تَحْمِلَ عَلَى التَّنْزُلِ، وهي إذا ما خَشِيتْ أَنْ تُسْفِرَ بَعْضُ الزَّوَاجَاتِ عَنْ فَقْدِهَا اسْتِقْلَالَهَا أَوْ جَعْلِهَا غُرْضَةً لِتَقْسِيمِ مَا أَمَكَّنَهَا أَنْ تَحْمِلَ الْمُتَعَاقِدَيْنِ وَمَنْ يُولَدُونَ مِنْهُمَا عَلَى التَّنْزُلِ عَنْ جَمِيعِ الْحُقُوقِ الَّتِي تَكُونُ لَهُمْ عَلَيْهَا، فلا يَسْتَطِيعُ مَنْ يَتَنَزَّلُ، وَمَنْ يَتَنَزَّلُ ضِدَّهُمْ، أَنْ يَتَذَمَّرُوا مِنْ وَضْعِ الدَّوْلَةِ قَانُوناً لِإِبْعَادِهِمْ.

## الفصل الرابع والعشرون

في أن نظم الضابطة  
هي من غير فصيلة القوانين المدنية الأخرى

من المجرمين من يعاقبهم الحاكم، ومن المجرمين من يضلحهم الحاكم، فالأولون خاضعون لسلطان القانون، والآخرون خاضعون لسلطان الحاكم، ويفصل الأولون عن المجتمع، وبينما يلزم الآخرون بالعيش وفق قواعد المجتمع، والحاكم هو الذي يجازي أكثر من القانون في ممارسة الضابطة، والقانون هو الذي يجازي أكثر من الحاكم في الأحكام الجزائية، وتعد مسائل الضابطة أمور كل ساعة، فلا تقتضي غير القليل عادة، ولا تستلزم شيئاً من الشكليات مطلقاً؛ إن قضايها سريعة، وتمارس في أمور تكرر كل يوم، ولذا لا تكون العقوبات الكبرى خاصة بها، فهي تغنى بالجزئيات، ولا علاقة لها بالعبر الكبرى، وهي ذات أنظمة أكثر من أن تكون ذات قوانين، ويقع الأشخاص الذين يردون إليها تحت أعين الحاكم بلا انقطاع، ولذلك يكون من خطإ الحاكم إذا ما وقعوا في الإفراط، وهكذا لا يجوز أن يخلط بين مخالفة القوانين ومخالفة الضابطة، فهذه الأمور تابعة لنظام مختلف، ومن هنا أن طبيعة الأمور لم تراعى في تلك الجمهورية الإيطالية<sup>(١)</sup> التي يعاقب فيها على حمل الأسلحة النارية كما يعاقب على جريمة قصى، والتي ليس سوء استعمال هذه الأسلحة فيها أعظم شؤماً من حملها، ويرى من هنا، أيضاً، أن عمل ذلك الإمبراطور، الذي أثني عليه كثيراً لأنه

(١) البندقية.



أَمَرَ بِأَنْ يُرْفَعَ عَلَى الْخَازَوْقِ خَبَّازُ فُوجِيٍّ وَهُوَ يَغُشُّ، هُوَ عَمَلُ سُلْطَانٍ لَا  
يَعْرِفُ أَنْ يَكُونَ عَادِلًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَضْدِمَ الْعَدْلَ نَفْسَهُ.

## الفصل الخامس والعشرون

لا ينبغي أتباع أحكام الحقوق المدنية العامة  
في الأمور التي يجب أن تكون خاضعة لقواعد  
خاصة مقتبسة من طبيعتها الذاتية

هل من القوانين الصالحة أن تكون باطلة جميع الموجبات المدنية التي تقع بين ملاحجي السفينة في أثناء سياحة؟ يُخبرنا فرنسوا بيرار<sup>(١)</sup> بأن هذا القانون لم يكن مَرعياً في زمنه بين الهرتغاليين، ولكنه روعي بين الفرنسيين، فلا ينبغي لأناس لم يجتمعوا إلا لوقت قصير، لأناس لا يكونون على شيء من الاحتياج ما دام الأمير يقوم بذلك، لأناس لا يمكن أن يكون لهم غرض غير رخلتهم، لأناس عادوا لا يكونون في المجتمع، بل مواطنون في السفينة، لا ينبغي لهؤلاء الناس أن يعقدوا مثل هذه الالتزامات التي لم تقبل إلا لدعم أغواء المجتمع المدني، وعلى هذه الروح سار القانون الرودسي الذي وُضع لزمن كانت السواحل تتبع فيه دائماً فذهب إلى أن الذين يبقون في السفينة في أثناء العاصفة يملكونها وحمولتها وإلى أن الذين يغادرونها لا يملكون من ذلك شيئاً.

(١) فصل ١٤، قسم ١٢.



## البَابُ السَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ

مُصَدِّرُ قَوَانِينِ الرُّومَانِ فِي الْمَوَارِيثِ وَتَحْوِيلَاتِهَا

فَصْلٌ وَاحِدٌ





## فَصْلٌ وَاحِدٌ

يَتَّصِلُ هَذَا الْمَوْضُوعُ بِنُظْمِ بِالْغَةِ الْقِدَمِ، وَلَيْسَمَخَ لِي، حَتَّى أَمْضِيَ فِي  
الْأَسَاسِ، أَنْ أَتَبَحَّثَ فِي قَوَانِينِ الرُّومَانِ الْأُولَى عَمَّا لَا أَعْلَمُ أَنَّهُ أَبْصِرُ إِلَى الْآنِ.

مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ رُومُولُوسَ قَسَمَ أَرَاضِي دُوَيْلَتِهِ بَيْنَ أَهْلِهَا <sup>(١)</sup>، وَيُلُوخُ لِي أَنَّ  
قَوَانِينَ رُومَةَ فِي الْمَوَارِيثِ تَنْحَدِرُ مِنْ هَذَا التَّقْسِيمِ، وَقَدْ أَقْتَضَى قَانُونُ تَقْسِيمِ  
الْأَرَاضِي أَلَّا تَنْتَقِلَ أَمْلاكُ أُسْرَةٍ إِلَى أُخْرَى، وَمِنْ هُنَا أَنَّ الْقَانُونَ <sup>(٢)</sup> لَمْ يَقُلْ بِغَيْرِ  
نَوْعَيْنِ لِلْوَرَاثَةِ، وَهُمَا: الْأَوْلَادُ وَجَمِيعُ الْأَعْقَابِ الَّذِينَ كَانُوا يَعْيشُونَ تَحْتَ  
سُلْطَانِ الْأَبِ، أَيْ الَّذِينَ دُعُوا فُرُوعًا، وَإِذَا لَمْ يُوجَدْ هَؤُلَاءِ أَتَى أَذْنَى الْأَقْرِبَاءِ مِنْ  
نَاحِيَةِ الذُّكُورِ، أَيْ الَّذِينَ دُعُوا عَصَبَةً، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَكُنْ لِلْأَقْرِبَاءِ مِنْ نَاحِيَةِ النِّسَاءِ،  
وَهُمُ الَّذِينَ سُمُّوا ذَوِي الْأَرْحَامِ، أَنْ يَرِثُوا مُطْلَقًا، لِأَنَّهُمْ يَنْقُلُونَ الْأَمْوَالَ عِنْدَئِذٍ  
إِلَى أُسْرَةٍ أُخْرَى، وَهَكَذَا تَمَّ هَذَا الْأَشْتِرَاعُ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ مِنْ غَيْرِ  
الْجَائِزِ، أَيْضًا، أَنْ يَرِثَ الْأَوْلَادُ أُمَّهَنَ، وَأَنْ تَرِثَ الْأُمُّ أَوْلَادَهَا، لِمَا  
يُؤَدِّي إِلَيْهِ هَذَا مِنْ اتِّقَالِ الْأَمْوَالِ مِنْ أُسْرَةٍ إِلَى أُخْرَى، وَكَذَلِكَ يُرَى  
جَزْمَانُهُمْ فِي قَانُونِ الْأَلْوَحِ الْإِثْنِي عَشَرَ <sup>(٣)</sup> الَّذِي كَانَ يَدْعُو إِلَى  
الْمِيرَاثِ غَيْرِ الْعَصَبَةِ، وَلَمْ يَكُنِ الْإِبْنُ وَالْأُمُّ مِنْهُمْ؛ وَلَكِنْ لَا  
فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْفَرْعُ، أَوْ أَقْرَبُ عَصَبَةٍ عِنْدَ عَدَمِ وُجُودِهِ، ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى،  
وَذَلِكَ بِمَا أَنَّ الْأَقْرِبَاءَ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ كَانُوا لَا يَرِثُونَ مُطْلَقًا، وَإِنْ تَزَوَّجَتِ الْمَرْأَةُ

(١) دني دليكارناس، باب ٢، فصل ٣، بلوتارك، في «المقابلة بين روما وليكورغ».

(٢) Ast si intestatus moritur, cui suus haeres nec extabit agnatus proximus familiam habeto.

مقتطف من قانون الألواح الاثني عشر، في البيان، الفصل الأخير.

(٣) أنظر إلى مقتطفات البيان: ٨، فصل ٢٦، كتاب «الأحكام الرومانية»، فصل ٣.

In proemio ad Sen. cons. Tertullianum.

الوارثه، فإن الأموال كانت تعود دائماً إلى حيث خرجت، ولذا كان لا يفرق في قانون الألواح الاثني عشر بين أن يكون الوارث ذكراً أو أنثى<sup>(١)</sup> وأوجب هذا ألا يرث الحفدة من جهة البنت جدّهم مطلقاً وإن كان الحفدة من جهة الابن يرثونه، وذلك لأن العصبه كانوا يفضلون عليهم لكيلا تثقل الأموال إلى أسرة أخرى، وهكذا فإن البنت ترث أباه لا أولادها<sup>(٢)</sup>، وهكذا كان النساء، لدى الرومان الأولين، يرثن عندما يوافق هذا قانون تقسيم الأراضي: وكُن لا يرثن مطلقاً عندما يمكن أن يصدّم هذا الإرث قانون الأراضي.

تلك كانت قوانين الموارث عند الرومان الأولين، وبما أنها كانت تابعة للنظام أتباعاً طبيعياً، ومشتقة من تقسيم الأراضي، فإنه يرى جيداً أنها لم تكن من أصل أجنبي ولا من القوانين التي جلبتها الوفود المرسلة إلى المدين الإغريقية، ويروي لنا دليكارناس<sup>(٣)</sup> أن سرفيوس توليوس إذ وجد قوانين رومولوس ونوما عن تقسيم الأراضي ملغاة، أعادها، وسنّ قوانين جديدة ليجعل للقوانين القديمة وزناً جديداً، وهكذا لا يمكن أن يشك في أن القوانين التي تكلمنا عنها، والتي وضعت بنتيجة هذا التقسيم كانت من عمل مشيرعي رومة الثلاثة هؤلاء، وبما أن نظام الميراث قد سنّ نتيجة لقانون سياسي فلم يكن من العجائز أن يخالفه مواطن بإرادة خاصة، أي إنه لم يكن تنظيم الوصية مباحاً في أزمينة رومة الأولى، على أنه كان من القسوة أن يحرم الإنسان القيام بمعاملة إحسان في ساعاته الأخيرة، وقد وجدت وسيلة للتوفيق بين القوانين وإرادة الأفراد من هذه الناحية، فأبيح للإنسان أن يتصرف في أمواله في مجلس للشعب، وصارت كل وصية عملاً من أعمال السلطة التشريعية من بعض الوجوه.

(١) بول، باب ٤، Senten.، فصل ٨ : ٣.

(٢) كتاب «الأحكام الرومانية»، باب ٣، فصل ١ : ١٥.

(٣) باب ٤، صفحة ٢٧٦.

أَبَاحَ قَانُونُ الْأَلْوَحِ الْاِثْنَيْ عَشَرَ لِمَنْ يَضَعُ وَصِيَّتَهُ أَنْ يَخْتَارَ الْمُوَاطِنَ الَّذِي يُرِيدُهُ وَاِثْنًا لَهُ، وَكَانَ قَانُونُ تَقْسِيمِ الْأَرْضِ هُوَ الَّذِي حَمَلَ قَوَانِينَ الرُّومَانِ عَلَى أَنْ تَنْقُصَ كَثِيرًا عَدَدَ مَنْ يَسْتَطِيعُونَ الْإِرْثَ مِنْ غَيْرِ وَصِيَّةٍ، وَكَانَتْ قُدْرَةُ الْأَبِّ عَلَى بَيْعِ أَوْلَادِهِ<sup>(١)</sup> سَبَبَ تَوْسِيعِ قَوَانِينِ الرُّومَانِ مَدَى حَقِّ الْإِیْصَاءِ، إِذْ مِنْ الْأَوَّلَى أَنْ يَسْتَطِيعَ الْأَبُّ حِرْمَانَهُمْ أَمْوَالَهُ وَكَانَتْ هَذِهِ نَتَائِجُ مُخْتَلِفَةٍ، إِذَا، مَا دَامَتْ صَادِرَةً عَنْ مَبَادِيٍّ مُخْتَلِفَةٍ، وَهَذِهِ هِيَ رُوحُ الْقَوَانِينِ الرُّومَانِيَّةِ مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ، وَلَمْ تُبَحْ قَوَانِينُ أَثِينَةِ الْقَدِيمَةِ لِلْمُوَاطِنِ أَنْ يَضَعَ وَصِيَّةً مُطْلَقًا، غَيْرَ أَنْ سُولُونُ<sup>(٢)</sup> أَبَاحَهُ مُسْتَثْنِيًا مَنْ يَكُونُ لَهُمْ أَوْلَادٌ، وَقَدْ نَأَثَرَ مُشْتَرِعُو رُومَةِ بِمَبْدِإِ سُلْطَةِ الْأَبِّ فَأَبَاحُوا الْإِیْصَاءَ حَتَّى ضَرَّأَ بِالْأَوْلَادِ، وَيَجِبُ الْإِقْرَارُ بِأَنَّ قَوَانِينَ أَثِينَةِ الْقَدِيمَةِ كَانَتْ أَوْفَرَ مَنْطِقًا مِنْ قَوَانِينِ رُومَةِ، فَقَدْ أَذَتْ إِبَاحَةُ الْإِیْصَاءِ الْمُطْلَقَةِ الَّتِي قَالَ بِهَا الرُّومَانُ إِلَى الْقَضَاءِ بِالتَّذْرِيجِ عَلَى كُلِّ تَذْيِيرٍ سِيَاسِيٍّ حَوْلَ تَقْسِيمِ الْأَرْضِ، وَأَذَتْ أَكْثَرَ مِنْ أَيِّ أَمْرِ إِلَى الْفَرْقِ الْمَشْهُومِ بَيْنَ الثَّرَوَاتِ وَالْفَقْرِ، فَتَجَمَّعَ كَثِيرٌ مِنَ الْأَنْصِبَةِ فِي رَأْسٍ وَاحِدٍ، وَحَازَ بَعْضُ أَبْنَاءِ الْوَطَنِ الْكَثِيرِ، بَيْنَمَا حُرِمَ عَدَدٌ كَبِيرٌ مِنْهُمْ كُلِّ شَيْءٍ، ثُمَّ إِنَّ الشَّعْبَ الَّذِي حُرِمَ نَصِيبَهُ بِاسْتِمْرَارٍ لَمْ يَنْفَكْ يُطَالِبُ بِتَوْزِيعٍ جَدِيدٍ لِلْأَرْضِ، وَقَدْ طَالَبَ بِهِ فِي وَقْتٍ كَانَتْ الْقَنَاعَةُ وَالتَّقْتِيرُ وَالْفَقْرُ فِيهِ صِفَةً الرُّومَانِ الْمُمَيَّزَةَ، وَذَلِكَ كَمَا فِي الْأَزْمِنَةِ الَّتِي بَلَغَ الْكِمَالِيَّ عِنْدَهُمْ غَايَتُهُ فِيهَا، وَبِمَا أَنَّ الْوَصَايَا هِيَ قَانُونٌ يُوضَعُ فِي مَجْلِسِ الشَّعْبِ فَإِنَّ الَّذِينَ هُمْ فِي الْجَيْشِ كَانُوا يَجِدُونَ أَنْفُسَهُمْ مَخْرُومِينَ حَقِّ الْإِیْصَاءِ، فَمَنْحَ الشَّعْبِ الْجُنُودَ<sup>(٣)</sup> حَقَّ الْقِيَامِ أَمَامَ عَدَدٍ مِنْ رُقَقَائِهِمْ

(١) أثبت دني دليكارناس، بقانون لنوما، أنَّ القانون، الذي يبيح للأب أن يبيع ابنه ثلاث مرات هو قانون لرومولوس، لا للحكام العشرة، باب ٢.

(٢) أنظر إلى بلوتارك، «حياة سولون».

(٣) تختلف هذه الوصية المسماة in procinctu عن الوصية التي تسمى عسكرية التي لم تكن إلا بنظم الأباطرة، leg. I ff. de militari testamento، وكان هذا ضرباً من تملقهم الجنود.

بالتصريفات التي كان عليهم أن يقوموا بها أمامه<sup>(١)</sup>، وما كانت مجالس الشعب الكبرى لتتخذ غير مرتين في العام، وذلك إلى أن الشعب كان قد تكاثرت، وكذلك الأعمال، فرئيت أن من المناسب أن يباح لجميع المواطنين وضع وصاياهم أمام بعض المواطنين من الرومان البالغين<sup>(٢)</sup> الممثلين لهيئة الشعب، فكان يختار خمسة من المواطنين<sup>(٣)</sup> ويشترى الوارث من الموصي أسرته أمامهم، أي إرثه<sup>(٤)</sup>، وكان يحمل الميزان مواطن آخر ليوزن الثمن، لأنه لم يكن عند الرومان نقد<sup>(٥)</sup> بعد، ويظهر أن هؤلاء الخمسة من المواطنين كانوا يمثلون طبقات الشعب الخمس، دون الطبقة السادسة المؤلفة من أناس لم يكن عندهم شيء والتي لم تكن تدخل في الحساب، ولا ينبغي القول مع جوستينيان إن هذه البيوع كانت وهمية، فهي، وإن صارت كذلك فيما بعد، لم تكن في البداءة، وقد كان معظم القوانين التي نظمت الوصايا فيما بعد تقتبس من حقيقة هذه البيوع، وتجذ لهذا دليلاً في مقتطفات أليان<sup>(٦)</sup>، وما كان الأصم والأبكم والمبذر يستطيعوا الإيصاء، وذلك لأن الأصم لا يستطيع أن يسمع كلام مشتري الأسرة، ولأن الأبكم لا يستطيع أن ينطق بالفاظ التعيين، ولأن المبذر ممنوع من إدارة كل عمل فلا يستطيع أن يبيع أسرته، وأعرض عن الأمثلة الأخرى، وبما أن الوصايا كانت توضع في مجلس الشعب، فقد كانت من الأعمال التابعة للحقوق السياسية والحقوق العامة أكثر من كونها أعمالاً

(١) لم تكن هذه الوصية مكتوبة مطلقاً، وكانت خالية من الشكليات sine libra et tabulis كما قال شيشرون، باب ١ من «الخطيب».

(٢) كتاب «الأحكام الرومانية»، باب ٢، فصل ١٠ : ١ أولوجل، باب ١٥، فصل ٢٧، ويسمى هذا النوع من الوصية per aes et libram.

(٣) أليان، فصل ١٠ : ٢.

(٤) تيوفيل، كتاب «الأحكام الرومانية»، باب ٢ فصل ١٠.

(٥) لم يصبح عندهم نقد إلا في زمن حرب بيروس، ولما تكلم تيتوس ليفيوس عن حصار الفيس قال: nondum argentum signatum erat، باب ٤.

(٦) فصل ٢٠ : ١٣.



تَابِعَةٌ لِلْحُقُوقِ الْمَدَنِيَّةِ وَالْحُقُوقِ الْخَاصَّةِ، وَمِنْ هُنَا أَنَّ الْأَبَ لَمْ يَكُنْ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَأْذَنَ لِابْنِهِ التَّابِعِ لِسُلْطَانِهِ فِي إِنْشَاءِ وَصِيَّةٍ، وَلَمْ تَكُنِ الْوَصَايَا لَدَى مُعْظَمِ الشُّعُوبِ خَاضِعَةً لِشَكْلِيَّاتٍ أَعْظَمَ كَثِيرًا مِنَ الَّتِي تَخَضَعُ لَهَا الْعُقُودُ الْعَادِيَّةُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ كِلَا الْأَمْرَيْنِ لَيْسَ غَيْرَ إِغْرَابٍ عَنِ إِرَادَةِ الْمُتَعَاقِدِ، وَلِأَنَّهُ تَابِعٌ لِلْحُقُوقِ الْخَاصَّةِ أَيْضًا، بَيِّنَدُ أَنَّ الْوَصَايَا لَدَى الرُّومَانِ، حَيْثُ تُشْتَقُّ مِنَ الْحُقُوقِ الْعَامَّةِ، كَانَتْ خَاضِعَةً لِشَكْلِيَّاتٍ <sup>(١)</sup> أَعْظَمَ مِنَ الَّتِي تَخَضَعُ لَهَا سَائِرُ الْأَسْنَادِ، وَلَا يَزَالُ هَذَا قَائِمًا، الْيَوْمَ، فِي بِلَادِ فَرَنْسَةِ الَّتِي يُحْكَمُ فِيهَا بِالْحُقُوقِ الرُّومَانِيَّةِ، وَبِمَا أَنَّ الْوَصَايَا مِنْ قَوَانِينِ الشَّعْبِ كَمَا قُلْتُ فَإِنَّهُ كَانَ مِنَ الْوَاجِبِ أَنْ تُوضَعَ بِقُوَّةِ الْأَمْرِ وَبِكَلِمَاتٍ سُمِّيَتْ مُبَاشَرَةً وَجَازِمَةً، وَمِنْ هُنَا نَشَأَتْ قَاعِدَةٌ قَائِلَةٌ بِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ الْمَرْءُ أَنْ يَهَبَ إِرْثَهُ أَوْ يَنْقُلَهُ إِلَّا بِالْفَاطِظِ الْأَمْرِ <sup>(٢)</sup>، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ يُمَكِّنُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ أَنْ تُوضَعَ إِنْابَةٌ <sup>(٣)</sup> وَأَنْ يُؤَمَّرَ بِإِنْتِقَالِ الْمِيرَاثِ إِلَى وَارِثٍ آخَرَ، وَلَكِنْ مَعَ عَدَمِ جَوَازِ الْوَصِيَّةِ بِشَرْطٍ <sup>(٤)</sup>، أَيُّ أَنْ يُفَوَّضَ إِلَى آخَرَ بِصِغَةِ الرَّجَاءِ تَسْلِيمُهُ الْمِيرَاثِ أَوْ بَعْضُهُ إِلَى آخَرَ، وَإِذَا لَمْ يَنْصُبِ الْأَبُ ابْنَهُ وَارِثًا بِوَصِيَّةٍ، وَلَمْ يَحْرِمْهُ كَذَلِكَ، تُقْضَتِ الْوَصِيَّةُ، وَلَكِنَّهَا تَصُحُّ عِنْدَ عَدَمِ نَصْبِ الْإِبْنَةِ، وَجِزْمَانِهَا كَذَلِكَ، وَالسَّبَبُ، كَمَا أَرَى، كَوْنُ الْأَبِ، إِذَا لَمْ يَنْصُبِ ابْنَهُ، وَلَمْ يَحْرِمْهُ، يَكُونُ قَدْ ضَرَّ حَفِيدَهُ الَّذِي يَرِثُ أَبَاهُ بِلا وَصِيَّةٍ، وَلَكِنَّهُ إِذَا لَمْ يَنْصُبِ ابْنَتَهُ، وَلَمْ يَحْرِمْهَا، لَا يَكُونُ قَدْ ضَرَّ أَوْلَادَ ابْنَتِهِ الَّذِينَ مَا كَانُوا لِيَرِثُوا أُمَّهُمْ بِلا وَصِيَّةٍ <sup>(٥)</sup>، لِأَنَّهُمْ لَا يُعَدُّونَ فُرُوعًا وَلَا عَصَبَةً، وَبِمَا أَنَّ قَوَانِينَ الرُّومَانِ الْأُولَيْنِ فِي

(١) كتاب الأحكام الرومانية باب ٢، فصل ١٠: ١.

(٢) تيتيوس، «ليكن وارثي».

(٣) العامة، القاصرة، النموذجية.

(٤) صار أغسطس يبيع الوصية بشرط، وذلك لأسباب خاصة، كتاب «الأحكام الرومانية»، باب ٢، فصل ٢٣: ١.

(٥) Ad liberos matris intestatoe hoereditas, leges XII tabularum, non pertinebat quia feminoe suos hoeredes non habent.



المَوارِيثِ لَمْ تُفَكَّرْ فِي غَيْرِ اتِّبَاعِ رُوحِ تَقْسِيمِ الْأَرْضِ فَإِنَّهَا لَمْ تُضَيَّقْ ثَرَوَاتِ  
النِّسَاءِ بِمَا فِيهِ الْكِفَايَةُ، فَتَرَكْتُ بِذَلِكَ بَاباً مَفْتُوحاً لِلتَّرَفِ الَّذِي هُوَ دَائِماً  
غَيْرُ مُنْفَصِلٍ عَنْ هَذِهِ الثَّرَوَاتِ، وَقَدْ أَخَذَ النَّاسُ يَشْعُرُونَ بِالضَّرَرِ بَيْنَ  
الْحَرْبِ الْهُونِيَّةِ الثَّانِيَةِ وَالْحَرْبِ الْهُونِيَّةِ الثَّلَاثَةِ، فَوُضِعَ الْقَانُونُ  
الْفُوكُونِيُّ<sup>(١)</sup>، وَبِمَا أَنَّهُ وُجِدَ مِنَ الْأَعْتِيَارَاتِ الْعَظِيمَةِ مَا أَوْجَبَ وَضْعَهُ وَلَمْ يَبْقَ  
مِنْهُ غَيْرُ أَثَرٍ قَلِيلٍ، وَبِمَا أَنَّهُ لَمْ يَتَكَلَّمْ عَنْهُ حَتَّى الْآنَ إِلَّا بِغُمُوضٍ، فَإِنِّي أَوْضَحُهُ  
لَقَدْ حَفِظَ لَنَا شَيْشُرُونَ مِنْهُ نُبْذَةً نَعْلَمُ بِهَا أَنَّهُ يُحَرِّمُ نَصَبَ الْمَرْأَةِ وَارِثَةً بِوَصِيَّةٍ  
سَوَاءً عَلَيْهَا أَكَانَتْ مُتَزَوِّجَةً أَمْ غَيْرَ مُتَزَوِّجَةٍ<sup>(٢)</sup>، وَلَمْ يَكُنِ «المختصر» لَتِيئُوسِ  
لِيْفْيُوسِ، الَّذِي حَدَّثَ فِيهِ عَنْ هَذَا الْقَانُونِ، لِيَتَكَلَّمَ أَكْثَرَ مِنْ<sup>(٣)</sup> ذَلِكَ، وَيُظْهِرُ مِنْ  
شَيْشُرُونَ<sup>(٤)</sup> وَالْقَدِيسِ أَوْغُوسْتِنِ<sup>(٥)</sup> أَنَّ الْحَرِّمَانَ كَانَ يَشْمَلُ الْأَبْنَةَ، وَحَتَّى الْأَبْنَةَ  
الْوَحِيدَةَ. وَقَدْ سَاعَدَ كَاتُونُ الشَّيْخِ عَلَى قُبُولِ هَذَا الْقَانُونِ<sup>(٦)</sup> بِمَا أُوتِيَ مِنْ قُوَّةٍ  
وَيَزُوي أُولُو جِلِّ نُبْذَةً مِنَ الْخُطْبَةِ الَّتِي أَلْقَاهَا فِي هَذِهِ الْمُنَاسَبَةِ<sup>(٧)</sup>، فَهُوَ، إِذْ حَرَّمَ  
النِّسَاءَ مِنَ الْمِيرَاثِ، أَرَادَ أَنْ يَقْضِيَ عَلَى أَسْبَابِ التَّرَفِ، كَمَا أَرَادَ أَنْ يَقْفَ التَّرَفَ  
نَفْسَهُ بِاتِّخَاذِهِ حَظَرَ الْقَانُونِ الْأُورِپَانِيِّ، وَيُحَدِّثُ فِي «كِتَابِ الْأَحْكَامِ»  
لِجُوسْتِينِيَانِ<sup>(٨)</sup> وَتِيُوفِيلِ<sup>(٩)</sup> عَنْ أَحَدِ فُصُولِ الْقَانُونِ الْفُوكُونِيِّ الَّذِي يُقَيِّدُ حَقَّ

(١) اقترح ذلك محامي الشعب، كينتوس فوكونبوس في سنة ٥٨٥ رومانية، أي سنة ١٦٩ قبل  
الميلاد، انظر إلى شيشرون، «الخطبة الثانية ضد فيرس»، يجب أن يقرأ فوكونبوس بدلا من  
فولومنيوس، في «المختصر» لتيتوس ليفيوس، باب ٤١.

(٢) Sanxit . . . ne quis haeredem virginem neve mulierem faceret (٢)

شيشرون، الخطبة الثانية ضد فيرس، فصل ١٠٧.

(٣) Legem tulit, ne quis haeredem mulierem institueret (٣) باب ٤١

(٤) «الخطبة الثانية ضد فيرس».

(٥) الباب الثالث من «مدينة الله».

(٦) «المختصر» لتيتوس ليفيوس، باب ٤١.

(٧) باب ١٧، فصل ٦.

(٨) كتاب «الاحكام الرومانية»، باب ٢، فصل ٢٢.

(٩) باب ٢، فصل ٢٢.

الإيصاء وَمَنْ يَقْرَأ هَذَيْنِ الْمُؤَلَّفَيْنِ يَرِ أَنَّهُ مَا مِنْ شَخْصٍ لَا يَشْعُرُ بِأَنَّ هَذَا الْفَضْلَ  
وُضِعَ لِاجْتِنَابِ الإفراطِ فِي اسْتِنْفَادِ الميراثِ بالوصايا اسْتِنْفَاداً يَجْعَلُ الْوَارِثَ  
يَرْفُضُهُ . ولكن لم تكن هذه رُوحُ القانونِ الفُوكُونِيِّ قَطُّ، فقد رأينا أَنَّهُ كَانَ يَقُومُ  
على مَنعِ النِّسَاءِ مِنْ نَيْلِ أَيِّ إرثٍ، وكانَ فَضْلُ هذا القانونِ الذي يَضَعُ  
حُدُوداً لِحَقِّ الإيصاءِ يَدْخُلُ ضِمْنَ هذا الهَدَفِ، وذلكَ لأنَّهُ إِذَا كَانَ يُمَكِّنُ  
الإيصاءَ كَمَا يُرَادُ أَمَكَّنَ النِّسَاءَ أَنْ يَنْلَنَ بالوصايا مَا لَا يَسْتَطِيعْنَ نَيْلُهُ بالميراثِ،  
وقد وُضِعَ القانونُ الفُوكُونِيُّ لِیُحَالَ دُونَ تَضَحُّمِ ثَرَوَاتِ النِّسَاءِ، ولِذَا كَانَتْ  
المَوَارِثُ العَظِيمَةُ هي التي وَجَبَ أَنْ يُحْرَمَتْهَا، لا المَوَارِثُ التي لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ  
تَتَعَمَّدَ التَّرَفَ، وكان القانونُ يُعَيِّنُ مَبْلَغاً تُعْطَاهُ النِّسَاءُ اللَّائِي يَحْرِمُهُنَّ الميراثُ،  
وَلَمْ يَقُلْ لَنَا شَيْشِرُونَ <sup>(١)</sup> كم كَانَ هذا المَبْلَغُ مَعَ أَنَّا نَعْلَمُ هَذَا الْأَمْرَ مِنْهُ، غَيْرَ  
أَنَّ دِيُونَ <sup>(٢)</sup> يَقُولُ إِنَّهُ كَانَ مِثْلُ أَلْفِ سِستِرِس.

إِنَّ القانونَ الفُوكُونِيَّ وُضِعَ لِتَنْظِيمِ الثَّرَوَاتِ، لَا لِتَنْظِيمِ الْفَقْرِ، وَقَالَ لَنَا  
شَيْشِرُونَ <sup>(٣)</sup>، أَيْضاً، إِنَّهُ كَانَ لَا يَقْضِي فِي غَيْرِ مَنْ كَانُوا مُسَجَّلِينَ فِي جَدَاوِلِ  
الإِخْصَاءِ، وَكَانَ هَذَا يُتَّخَذُ ذَرِيعَةً لِاجْتِنَابِ القانونِ، وَيُعْلَمُ أَنَّ الرُّومَانَ كَانُوا  
شَكْلِيَّيْنَ إِلَى الْغَايَةِ، وَقَدْ قُلْنَا سَابِقاً إِنَّ رُوحَ الْجُمْهُورِيَّةِ كَانَتْ تَقُومُ عَلَى مُرَاعَاةِ  
حَرْفِيَّةِ القانونِ، عَلَى أَنَّهُ كَانَ هُنَاكَ مِنَ الْآبَاءِ مَنْ لَمْ يُسَجِّلُوا أَنْفُسَهُمْ فِي جَدَاوِلِ  
الإِخْصَاءِ مُطْلَقاً حَتَّى يَسْتَطِيعُوا تَرْكَ مِيرَاثِهِمْ لِابْنَتِهِمْ، فَكَانَ الْقَضَاءُ يَحْكُمُونَ  
بِعَدَمِ خَرَقِ القانونِ الفُوكُونِيِّ مُطْلَقاً مَا دَامَتْ حَرْفِيَّتُهُ لَمْ تُخَرَقْ، وَكَانَ الْمَدْعُوُّ  
أَنِيُوسَ أَزِيلُوسَ قَدْ أَوْصَى بِأَنْ تَكُونَ ابْنَتُهُ الْوَحِيدَةُ وَارِثَتُهُ، فَقَالَ شَيْشِرُونَ إِنَّهُ  
كَانَ يُمَكِّنُهُ ذَلِكَ، لِأَنَّ القانونَ الفُوكُونِيَّ لَا يَمْنَعُهُ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُسَجَّلٍ فِي جَدَاوِلِ

(١) Nemo censuit plus Fadioe dandum, quam posset ad eam lege Voconia pervenire .

De finibus bon. et mal. باب ٢، فصل ٥٥.

(٢) Cum lege Voconia mulieribus prohiberetur ne qua majorem centum milibus

nummum hoereditatem posset adire باب ٥٦.

(٣) الخطبة الثانية ضد فيرس، Qui census esset.

الإحصاء<sup>(١)</sup>، وبِمَا أَنَّ الْقَاضِيَّ فِيرِيَّسَ حَرَّمَ الْبِنْتَ الْمِيرَاثَ فَذَهَبَ شَيْشِيرُونَ إِلَى أَنَّهُ أَرْتَشَى، وَإِلَّا لَمْ يُقَدِّمَ عَلَى مُخَالَفَةِ أَمْرِ كَانَ الْقَضَاءُ الْآخَرُونَ أَتَّبَعُوهُ؛ وَمَنْ هُمْ أَوْلَيْكَ الْمُواطِنُونَ الَّذِينَ لَمْ يُسَجَّلُوا قَطُّ فِي جَدَاوِلِ الْإِحْصَاءِ الْمُشْتَمَلَةِ عَلَى جَمِيعِ الْمُواطِنِينَ؟ وَلَكِنْ كُلُّ مُوَاطِنٍ لَمْ يُسَجَّلْ نَفْسُهُ فِي جَدَاوِلِ الْإِحْصَاءِ كَانَ يُسْتَرَقُّ وَفَقَ نِظَامِ سِرْفِيُوسِ تُولِيُوسِ الَّذِي رَوَاهُ دِرِنِي دَلِيكَازْناس<sup>(٢)</sup>، وَقَالَ شَيْشِيرُونَ نَفْسُهُ، إِنَّ رَجُلًا كَهَذَا كَانَ يَخْسَرُ حُرِّيَّتَهُ<sup>(٣)</sup>، وَهَذَا مَا قَالَهُ زُونَارٌ، وَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ، إِذَنْ، فَرْقٌ بَيْنَ عَدَمِ التَّسْجِيلِ فِي جَدَاوِلِ الْإِحْصَاءِ وَفَقَ رُوحِ الْقَانُونِ الْفُوكُونِيِّ وَعَدَمِ التَّسْجِيلِ فِي جَدَاوِلِ الْإِحْصَاءِ وَفَقَ رُوحِ نُظْمِ سِرْفِيُوسِ تُولِيُوسِ، وَمَنْ لَمْ يُسَجَّلْ فِي جَدَاوِلِ الطَّبَقَاتِ الْخَمْسِ الْأُولَى، حَيْثُ كَانَ يُوضَعُ الْمَرْءُ فِي التَّرْتِيبِ عَلَى نِسْبَةِ أَمْوَالِهِ<sup>(٤)</sup>، لَمْ يُعَدَّ مُخَصًى وَفَقَ رُوحِ الْقَانُونِ الْفُوكُونِيِّ، وَمَنْ لَمْ يُسَجَّلْ فِي عِدَادِ الطَّبَقَاتِ السَّتِّ أَوْ مَنْ لَمْ يُوضَعْ مِنْ قِبَلِ رُقَبَاءِ الْإِحْصَاءِ بَيْنَ مَنْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِرَارِي، لَمْ يُعَدَّ مُخَصًى وَفَقَ أَنْظِمَةِ سِرْفِيُوسِ تُولِيُوسِ، ذَلِكَ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ طَبِيعَةُ الْأَمْرِ الْقَائِلَةِ: إِنَّ مِنَ الْآبَاءِ مَنْ كَانُوا يَرْغَبُونَ فِي اجْتِنَابِ الْقَانُونِ الْفُوكُونِيِّ فَيَرْتَضُونَ اخْتِمَالَ خِزْيِ الْأَخْتِلَاطِ فِي الطَّبَقَةِ السَّادِسَةِ بِالصُّعَالِيكِ وَبِمَنْ كَانَتْ تُفَرِّضُ عَلَيْهِمْ ضَرِيْبَةُ الرُّؤُوسِ أَوْ مَنْ يُمْكِنُ أَنْ يَرُدُّوا إِلَى جَدَاوِلِ السَّرِيَّتِ<sup>(٥)</sup>.

وَقَدْ قُلْنَا: إِنَّ الْفِقْهَ الرُّومَانِيَّ كَانَ يَمْنَعُ الْوَصِيَّةَ بِالْإِنَابَةِ، فَأَدَّى الْأَمَلُ فِي اجْتِنَابِ الْقَانُونِ الْفُوكُونِيِّ إِلَى قُبُولِهَا، فَكَانَ يُنْصَبُ بِالْوَصِيَّةِ وَارِثٌ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَسَلَّمَ بِالْقَانُونِ فَيُزَجَّى مِنْهُ أَنْ يُسَلَّمَ الْمِيرَاثَ إِلَى شَخْصٍ أَخْرَجَهُ مِنْهُ الْقَانُونُ،

(١) Census non erat، المصدر نفسه .

(٢) الباب الرابع .

(٣) In oratione pro Coecinna.

(٤) كانت هذه الطبقات الخمس الأولى من كثرة العدد ما لم يذكر معه المؤلفون غير خمس في بعض الأحيان.

(٥) In Coeritum tabulas referri, aerarins fieri.

(٥)

وكان لهذه الطَّريقَةِ الجديدةِ في التَّصرفِ نتائجُ مُختلفةٌ كثيراً، فبَعْضُهُمْ رَدَّ التَّركَةَ، وكان عَمَلُ سِكستوس بيدوسوس<sup>(١)</sup> يَسْتَحِقُّ الذِّكْرَ، وذلك أَنَّهُ أُعْطِيَ مِيراثاً كبيراً، ولم يَكُنْ في العالمِ غَيْرُهُ مَنْ عَلِمَ أَنَّهُ رُجِيَ مِنْهُ أَن يُسَلِّمَهُ، فراحَ يَبْحَثُ عن أَرْمَلَةِ المُوَصِّي وأَعْطاها جَمِيعَ مالِ زَوْجِها، وآخَرُونَ اخْتَفَظُوا لأنفُسِهِم بِالْمِيراثِ، وكان مِثَالُ ب سِكستيلْيوس رُوفوس مشهوراً أيضاً، وذلك لاسْتِشْهادِ شَيْشِشرون بِهِ في خُصومَاتِهِ ضِدَّ الأَبْيُورِيِّينَ<sup>(٢)</sup>، فقد قال: «رَجَا سِكستيلْيوس مِنِّي في شَبَابِي أَن أُرَافِقَهُ عِنْدَ أَصْدِقَائِهِ لِيَعْلَمَ مِنْهُمْ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَن يُسَلِّمَ تَرْكَةَ كِنْتوس فاديوس غالوسِ إلى ابْنَتِهِ فاديا، وكانَ قَدْ جَمَعَ كَثِيراً مِنَ الشُّبَّانِ مع كَثِيرٍ مِنَ الأَعْيَانِ ذَوِي الوَقَارِ، فلم يَر أَحَدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ أَن يُعْطِيَ فاديا غَيْرَ ما يُوجِبُهُ القانونُ الفُوكُونِيُّ لَهَا، وهنالِكَ نالَ سِكستيلْيوس إرثاً عَظِماً لم يَكُنْ لِيأْخُذَ لِنَفْسِهِ مِنْهُ سِستِرساً واحداً لو كان قد فَضَّلَ ما هو مُنْصِفٌ وصالِحٌ على ما هو نافعٌ، وأضافَ: «يُمْكِنُنِي أَن أَعْتَقِدَ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَرُدُّونَ المِيراثَ، حَتَّى إِنَّنِي أَعْتَقِدُ أَنَّ أَيْقورَ نَفْسَهُ كانَ يَرُدُّهُ، غَيْرَ أَنَّكُمْ ما كُنْتُمْ لَتَتَّبِعُوا مَبَادِئَكُمْ»، وَهنا أَذِلِّي بَعْضَ التَّأَمُّلاتِ.

إِنَّ مِنْ سُوءِ حَالِ الإنسانِيةِ أَن يُضْطَرَّ المُشْتَرِعُونَ إلى وَضْعِ قَوَانِينٍ تُكَافِحُ بها المَشاغِرَ الطَّبيعِيَّةَ نَفْسُها، كَالقانونِ الفُوكُونِيِّ، ذلك أَنَّ المُشْتَرِعِينَ يَنْظُرُونَ عِنْدَ سَنِّهِمُ القَوَانِينِ إلى وَضْعِ المُجْتَمَعِ أَكْثَرَ مِمَّا يَنْظُرُونَ إلى المُوَاطِنِ، وإلى أَمْرِ المُوَاطِنِ أَكْثَرَ مِمَّا إلى الإنسانِ؛ وكان القانونُ يُضَحِّي بِأَبْنِ الوَطَنِ وبِالإنسانِ فلا يُفَكِّرُ في غَيْرِ الجُمهُوريَّةِ، وَيَحْصُلُ أَن يَرْجُو رَجُلٌ مِنْ صَدِيقِهِ أَن يُسَلِّمَ تَرْكَتَهُ إلى ابْنَتِهِ، لَكِنَّ القانونَ يَزْدِرِي المَشاغِرَ الطَّبيعِيَّةَ في المُوَصِّي، وَيَزْدِرِي الحُبَّ الأبَوِيَّ في البِنْتِ، ولا يَلْتَفِتُ إلى مَنْ فَوَّضَ إِلَيْهِ أَن يُسَلِّمَ التَّركَةَ فَتَكْتَنِفُهُ أحوالُ هائِلَةٌ، أَيْسَلُمُها فيكونُ مُوَاطِناً رَدِيئاً، أَمْ يَحْتَفِظُ بها فيكونُ غَيْرَ آمِنٍ، وَلَمْ يَكُنْ

(١) شيشرون، de finib. bon et mal، باب ٢، فصل ٥٨.

(٢) المصدر نفسه.



غَيْرُ ذَوِي الصَّلَاحِ بِطَبِيعَتِهِمْ مَنْ يُفَكِّرُونَ فِي تَنْجِيَةِ الْقَانُونِ، وَلَمْ يَكُنْ غَيْرُ الْأُمْنَاءِ مَنْ يُمَكِّنُ اخْتِيَارَهُمْ لِتَنْجِيَّتِهِ، ذَلِكَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ التَّغْلُبِ فِي كُلِّ وَقْتٍ عَلَى الْبُخْلِ وَالشَّهَوَاتِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ غَيْرُ الْأُمْنَاءِ مَنْ أُعْطُوا هَذِهِ الضَّرُوبَ مِنَ الْأَنْتِصَارَاتِ، وَمِنْ الْمُحْتَمَلِ كَثِيراً هُنَالِكَ أَنْ يُعَدُّوا فِي هَذَا مُوَاطِنِينَ غَيْرَ صَالِحِينَ، وَلَيْسَ مِنَ الْمُحَالِ أَنْ يَكُونَ الْمُشْتَرِعُ قَدْ بَلَغَ مُعْظَمَ غَايَتِهِ مِنْ قَانُونِهِ الَّذِي كَانَ مِنَ الْحَالِ مَا لَا يَحْمِلُ مَعَهُ غَيْرُ ذَوِي الْأَمَانَةِ فِي تَنْجِيَّتِهِ، وَكَانَتْ الْأَخْلَاقُ فِي الزَّمَنِ الَّذِي وُضِعَ فِيهِ الْقَانُونُ الْفُوكُونِيُّ مُحَافِظَةً عَلَى شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِهَا الْقَدِيمِ، وَقَدْ أُغْرِيَ الضَّمِيرُ الْعَامُّ نَفْعاً لِلْقَانُونِ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ، وَحُلِفَ عَلَى مُرَاعَاتِهِ <sup>(١)</sup>، بِمَعْنَى أَنَّ الْإِخْلَاصَ شَهَرَ حَزَباً عَلَى الْإِخْلَاصِ، غَيْرَ أَنَّ الْأَخْلَاقَ بَلَغَتْ مِنَ الْفَسَادِ فِي الْأَزْمِنَةِ الْأَخِيرَةِ مَا ضَعُفَتْ بِهِ قُوَّةُ الْإِصْصَاءِ بِالْإِنَابَةِ ضَعْفاً بَاتَ مُتَعَذِّراً عَلَيْهَا مَعَهُ تَنْجِيَةُ الْقَانُونِ الْفُوكُونِيِّ الَّذِي كَانَ لَهُ مِنْ قُوَّةٍ مَا يَكْفِي لِتَطْبِيقِهِ، وَأَدَّتِ الْحُرُوبُ الْأَهْلِيَّةُ إِلَى هَلَاكِ عَدَدٍ كَبِيرٍ مِنْ أَبْنَاءِ الْوَطَنِ، وَوُجِدَتْ رُومَةُ فِي عَهْدِ أَغُسْطُسَ مُقْفِرَةً تَقْرِيباً، فَوَجَبَ عَمَرُهَا ثَانِيَةً، وَوُضِعَتْ الْقَوَانِينُ الْبَابِيَانِيَّةُ الَّتِي لَمْ يُهْمَلْ فِيهَا شَيْءٌ يُمَكِّنُ أَنْ يُشَجَّعَ أَبْنَاءُ الْوَطَنِ عَلَى الزَّوْاجِ وَالنَّسْلِ <sup>(٢)</sup>. وَمِنَ الْوَسَائِلِ الرَّئِيسَةِ مَا اتُّخِذَ لِيَزَادَ أَمَالُ مَنْ كَانُوا يُرَاعُونَ مَنَاحِيَ الْقَانُونِ فِي الْإِزْثِ وَلِنَقْصِهَا فِيْمَنْ كَانُوا يَأْبُونَ ذَلِكَ، وَبِمَا أَنَّ الْقَانُونَ الْفُوكُونِيَّ جَعَلَ الْمَرْأَةَ غَيْرَ أَهْلِ لِلْمِيرَاثِ فَإِنَّ الْقَانُونَ الْبَابِيَانِيَّ رَفَعَ هَذَا الْمَنْعَ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، وَجُعِلَ النِّسَاءُ <sup>(٣)</sup>، وَلَا سِيَّمًا مَنْ يَكُنَّ ذَوَاتِ وَلَدٍ، صَالِحَاتٍ لِأَنَّهُنَّ يَتَنَاوَلْنَ وَفَقَ وَصَايَا أَزْوَاجِهِنَّ، وَهُنَّ يَسْتَطِيعْنَ إِذَا مَا كُنَّ ذَوَاتِ وَلَدٍ، أَنْ يَقْبَلْنَ وَفَقَ وَصِيَّةِ الْغُرَبَاءِ، وَهَذَا كُلُّهُ خِلَافاً لِأَحْكَامِ الْقَانُونِ

(١) كَانَ سِيكْسْتِيلْيُوسُ يَقُولُ إِنَّهُ حَلَفَ عَلَى مُرَاعَاتِهِ، شَيْشِرُون، de finib. bon et mal. بَابُ ٢، فَصْلُ

(٢) أَنْظِرْ إِلَى مَا قُلْتَهُ عَنْ ذَلِكَ فِي الْفَصْلِ ٢١ مِنْ الْبَابِ ٢٣.

(٣) أَنْظِرْ إِلَى «الْمَقْتَطَفَاتِ» أَلْيَانِ حَوْلَ هَذَا، فَصْلُ ١٥ : ١٦.



الفوكوني، ومِمَّا يَسْتَحِقُّ الذِّكْرَ أَنَّهُ لَمْ يَتَّخَلَّ تَمَاماً عَنْ رُوحِ هَذَا الْقَانُونِ، وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْقَانُونَ الْبَابِيَّيْنِ<sup>(١)</sup> كَانَ يُبِيحُ لِلرَّجُلِ الَّذِي يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَاحِدٌ<sup>(٢)</sup> أَنْ يَنَالَ جَمِيعَ تَرَكَةِ أَجْنَبِيٍّ بِوَصِيَّةٍ مِنْهُ، وَأَنَّ هَذَا الْأَمْتِيَّازَ لَا تُفِيدُ مِنْهُ الْمَرْأَةُ إِلَّا إِذَا كَانَ لَهَا ثَلَاثَةُ أَوْلَادٍ<sup>(٣)</sup>. وَمِمَّا نَجِبُ مُلَاحَظَتُهُ كَوْنُ الْقَانُونِ الْبَابِيَّيْنِ لَمْ يَجْعَلِ النِّسَاءَ مِنْ ذَوَاتِ الْأَوْلَادِ الثَّلَاثَةِ أَهْلًا لِلْإِزْتِ إِلَّا بِوَصِيَّةٍ مِنَ الْغُرَبَاءِ، وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ مِيرَاثُ الْأَقْرَبَاءِ فَقَدْ تَرَكَ لِلْقَوَانِينِ الْقَدِيمَةِ وَلِلْقَانُونِ الْفُوكُونِيِّ<sup>(٤)</sup> كُلَّ الْقُوَّةِ، غَيْرَ أَنَّ هَذَا لَمْ يَدُمْ، وَقَدْ تَوَرَّطَتْ رُومَةُ بِشَرَوَاتِ جَمِيعِ الْأُمَمِ فَغَيَّرَتْ أَخْلَاقَهَا، وَلَمْ يَعُدْ وَقَفُ كَمَالِيَّاتِ النِّسَاءِ مَوْضِعَ بَحْثٍ، وَيَزْوِي لَنَا أُولُوجِل، الَّذِي كَانَ يَعِيشُ فِي عَهْدِ أَذْرِيَانِ<sup>(٥)</sup>، أَنَّ الْقَانُونَ الْفُوكُونِيَّ كَانَ فِي زَمَنِهِ مُلغًى تَقْرِيْبًا، فَقَدْ غُمِرَ بِغَيِّ الْمَدِينَةِ، وَكَذَلِكَ نَجِدُ فِي «أَحْكَامِ بُول»<sup>(٦)</sup> الَّذِي كَانَ يَعِيشُ فِي عَهْدِ نِيَجِر، وَفِي «مُقْتَطَفَاتِ» أَلِيَّانِ<sup>(٧)</sup> الَّذِي كَانَ مُعَاصِرًا لِإِسْكَندَرِ سِيفِير، أَنَّهُ كَانَ يُمَكِّنُ الْأَخَوَاتِ مِنْ جِهَةِ الْأَبِّ أَنْ يَرِثْنَ، وَأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ مِنَ الْأَقَارِبِ مِنْ تَشْمَلُهُ جَالُ الْمَنْعِ فِي الْقَانُونِ الْفُوكُونِيِّ غَيْرُ مَنْ يَكُونُ فِي دَرَجَةٍ أَكْثَرَ بُعْدًا. وَأَخَذَتْ قَوَانِينُ رُومَةِ الْقَدِيمَةِ تَبْدُو قَاسِيَةً، وَعَادَ الْقَضَاءُ لَا يَتَأَثَّرُونَ بِغَيْرِ أَسْبَابِ الْإِنْصَافِ وَالْأَعْتِدَالِ وَاللِّيَاقَةِ.

(١) تجد الفرق عينه في كثير من أحكام القانون الباباني، أنظر إلى «المقتطفات» أليان ٤ و ٥، الفصل الأخير، والشيء عينه في الفصل عينه: ٦.

(٢) Quod tibi filiulus, vel filia, nascitur, ex me ... Jura parentis habes, propter me scriberis haeres.

جوفينال، «الاهاجي»، ٩، أنظر إلى البيتين ٨٣ و ٨٧.

(٣) أنظر إلى القانون ٩ من مجموعة تيودوز de bonis proscriptorum وإلى ديون، باب ٥٥ وانظر إلى مقتطفات أليان، الفصل الأخير: ٦، وإلى الفصل ٢٩: ٣.

(٤) مقتطفات أليان، باب ١٦: ١، سوزوم، باب ١، فصل ١٩.

(٥) باب ٢٠، فصل ١.

(٦) باب ٤، فصل ٨: ٣.

(٧) فصل ٢٦: ٦.

قَدْ رَأَيْنَا، مِنْ قَوَانِينِ رُومَةِ الْقَدِيمَةِ، أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِلْأُمَّهَاتِ نَصِيبٌ فِي مِيرَاثِ  
أَوْلَادِهِنَّ، وَبَدَا الْقَانُونُ الْفُوكُونِيُّ سَبِيًّا جَدِيدًا فِي حِرْمَانِهِنَّ إِيَّاهُ، بَيْنَ أَنْ  
الْإِمْبَرَاطُورَ كُلُودِيُوسَ مَنَحَ الْأُمَّ مِيرَاثَ أَوْلَادِهَا تَعْزِيَةً لَهَا عَنْ فَقْدِهِمْ، وَقَدْ مَنَحَهَا  
إِيَّاهُ مَرْسُومُ تِرْتُولْيَانَ السَّنَاتِيَّ الَّذِي وُضِعَ فِي عَهْدِ أَدْرِيَانِ<sup>(١)</sup>، إِذَا كَانَتْ ذَاتُ  
ثَلَاثَةِ أَوْلَادٍ وَكَانَتْ حُرَّةً، أَوْ كَانَتْ ذَاتُ أَرْبَعَةِ أَوْلَادٍ وَكَانَتْ عَتِيقًا، وَمِنْ الْوَاضِحِ  
أَنَّ هَذَا الْمَرْسُومَ السَّنَاتِيَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرَ مُوسَّعٍ لِلْقَانُونِ الْبَابِيَانِيِّ الَّذِي كَانَ قَدْ مَنَحَ  
النِّسَاءَ، فِي حَالِ مُمَاتِلَةٍ، مَا يُعْطِيهِنَّ الْغُرَبَاءَ مِنَ الْمَوَارِيثِ، وَأَخِيرًا مَنَحَهُنَّ  
جُوسْتِينْيَانُ<sup>(٢)</sup> الْمِيرَاثَ بَعْضُ النَّظَرِ عَنْ عَدَدِ أَوْلَادِهِنَّ، وَأَدَّتِ الْعِلَلُ ذَاتُهَا الَّتِي  
قَيَّدَتْ الْقَانُونَ الْمَانِعَ لِلنِّسَاءِ مِنَ الْمِيرَاثِ، إِلَى الْقَضَاءِ بِالتَّذْرِيجِ عَلَى الْقَانُونِ  
الَّذِي كَانَ قَدْ عَاقَ إِرْثَ الْأَقْرِبَاءِ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ، وَكَانَتْ هَذِهِ الْقَوَانِينُ كَثِيرَةً  
الْمُلَاءَمَةِ لِرُوحِ الْجُمْهُورِيَّةِ الصَّالِحَةِ حَيْثُ يَجِبُ أَنْ يَصْنَعَ مَا لَا يَسْتَطِيعُ هَذَا  
الْجِنْسُ أَنْ يَنْتَفِعَ مَعَهُ بِالثَّرَوَاتِ، وَلَا بِالْأَمَلِ فِي الثَّرَوَاتِ، مِنْ أَجْلِ الْكَمَالِيِّ،  
وَعَلَى الْعَكْسِ، بِمَا أَنَّ بَذْخَ الْمَلَكِيَّةِ يَجْعَلُ الزَّوْاجَ مُزْهِقًا وَغَالِيًا فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ  
يُدْعَى إِلَيْهِ بِالثَّرَوَاتِ الَّتِي يُمَكِّنُ أَنْ تَمْنَحَهَا النِّسَاءُ وَبِالْأَمَلِ فِيمَا يُمَكِّنُ أَنْ يَهْبَنَهُ  
مِنْ الْمَوَارِيثِ، وَهَكَذَا غُيِّرَ النِّظَامُ كُلُّهُ حَوْلَ الْمَوَارِيثِ عِنْدَمَا قَامَتِ الْمَلَكِيَّةُ فِي  
رُومَةِ، فَدَعَا الْقُضَاةُ الْأَقْرِبَاءَ مِنْ جِهَةِ النِّسَاءِ عِنْدَ عَدَمِ وُجُودِ أَقْرِبَاءٍ مِنْ جِهَةِ  
الذُّكُورِ، وَذَلِكَ بَدَلًا مِنْ عَدَمِ دَعْوَةِ الْأَقْرِبَاءِ مِنْ نَاحِيَةِ النِّسَاءِ كَمَا كَانَ عَلَيْهِ  
الْأَمْرُ بِالْقَوَانِينِ الْقَدِيمَةِ؛ وَدَعَا مَرْسُومُ أَوْْرِفِيسْيَانَ السَّنَاتِيَّ الْأَوْلَادَ إِلَى مِيرَاثِ  
أُمَّهَاتِهِمْ، وَدَعَا الْأَبَاطِرَةَ، فَلَنْتِيْنِيَانِ<sup>(٣)</sup> وَثِيُودُوزُ وَأَرْكَادِيُوسُ، الْحَفْدَةُ مِنْ نَاحِيَةِ الْبَنَاتِ  
إِلَى مِيرَاثِ الْجَدِّ، وَأَخِيرًا أزالَ الْإِمْبَرَاطُورُ جُوسْتِينْيَانُ<sup>(٤)</sup> حَتَّى أَقَلَّ أَثَرُ لِلْحُقُوقِ

(١) أي الإمبراطور أنطونيوس بيوس الذي حمل اسم أدريان بالتبني.

(٢) Leg, 2. cod. de jure liberorum, inst. باب ٣، فصل ٣ : ٤ من مرسوم تيرتوليان السناتي.

(٣) Leg, 9. cod. de suis et legitimis liberis.

(٤) Leg. 12, Cod. المصدر نفسه، «الملحق» ١١٨ و ١٢٧.

القَدِيمَةُ حَوْلَ المَوَارِيثِ، فَجَعَلَ لِلوَرَثَةِ ثَلَاثَ دَرَجَاتٍ، وَهِيَ: الفُرُوعُ والأُصُولُ  
وَالكَلَالَةُ، وَذَلِكَ دُونَ أَيِّ تَفْرِيقٍ بَيْنَ الذُّكُورِ وَالإِنَاثِ، وَبَيْنَ الأَقْرِبَاءِ مِنْ جِهَةِ  
النِّسَاءِ وَالْأَقْرِبَاءِ مِنْ جِهَةِ الذُّكُورِ، وَأَبْطَلَ جَمِيعَ الفُرُوقِ الَّتِي بَقِيَتْ مِنْ هَذِهِ  
النَّاحِيَةِ؛ لَقَدْ أَعْتَقَدَ أَنَّهُ ابْتَعَدَ عَمَّا سَمَّاهُ هُمُومَ الفِئَةِ القَدِيمِ بِاتِّبَاعِهِ الطَّبِيعَةَ نَفْسَهَا.



# البَابُ الثَّامِنُ وَالْعِشْرُونَ

## مَصْدَرُ قَوَانِينِ الْفَرَنْسِيِّينَ الْمَدَنِيَّةِ وَتَحْوِيلَاتُهَا

«يَحْمِلُنِي شَيْطَانِي عَلَى التَّفَنِّي بِتَحْوِيلَاتِ الْأَبْدَانِ»  
أوفيدْيوس، التَّحْوِيلَاتُ ﴿بَابُ ١، بَيْتُ ١﴾

مختلف الصفات في قوانين الشعوب الجرمانية	❑ الفَصْلُ الْأَوَّلُ
في أن قوانين البرابرة شخصية تماماً	❑ الفَصْلُ الثَّانِي
فرق مهم بين القوانين السالية وقوانين الفريغوت والبورغون	❑ الفَصْلُ الثَّالِثُ
كيف زالت الحقوق الرومانية في البلاد التابعة للفرنجة وحفظت في البلاد التابعة للقوط والبورغون	❑ الفَصْلُ الرَّابِعُ
مواصلة الموضوع نفسه	❑ الفَصْلُ الْخَامِسُ
كيف حافظت الحقوق الرومانية على نفسها في مملكة اللنبار	❑ الفَصْلُ السَّادِسُ
كيف تلاشت الحقوق الرومانية في إسبانية	❑ الفَصْلُ السَّابِعُ
المرسوم الكاذب	❑ الفَصْلُ الثَّامِنُ
كيف تلاشت قوانين البرابرة والمراسيم القديمة	❑ الفَصْلُ الثَّاسِعُ
مواصلة الموضوع نفسه	❑ الفَصْلُ الْعَاشِرُ
علل أخرى لسقوط مجموعات قوانين البرابرة والحقوق الرومانية والمراسيم الملكية	❑ الفَصْلُ الْحَادِي عَشَرَ
العادات المحلية، تحول قوانين شعوب البرابرة والقوانين الرومانية	❑ الفَصْلُ الثَّانِي عَشَرَ
الفرق بين القانون السالي أو قانون الفرنج الساليين، وقانون الفرنج الريشاويين وغيرهم من شعوب البرابرة	❑ الفَصْلُ الثَّالِثُ عَشَرَ
فرق آخر	❑ الفَصْلُ الرَّابِعُ عَشَرَ
تأمل	❑ الفَصْلُ الْخَامِسُ عَشَرَ
بينه الماء الحار التي قال بها القانون السالي	❑ الفَصْلُ السَّادِسُ عَشَرَ
طراز تفكير آبائنا	❑ الفَصْلُ السَّابِعُ عَشَرَ



كيف انتشرت البيئة بالمبارزة	❑ الفصل الثامن عشر :
سبب جديد لنسيان القوانين السالية والقوانين	❑ الفصل التاسع عشر :
الرومانية والمراسيم الملكية	
أصل مبدأ الشرف	❑ الفصل العشرون :
ملاحظة أخرى حول مبدأ الشرف لدى الجرمان	❑ الفصل الحادي والعشرون :
الطبائع الخاصة بالمبارزات	❑ الفصل الثاني والعشرون :
فقه المبارزة القضائية	❑ الفصل الثالث والعشرون :
القواعد المقررة في المبارزة القضائية	❑ الفصل الرابع والعشرون :
ما وضع من الحدود حول عادة المبارزة القضائية	❑ الفصل الخامس والعشرون :
المبارزة القضائية بين أحد الخصمين وأحد الشهود	❑ الفصل السادس والعشرون :
المبارزة القضائية بين أحد الخصمين وأحد أقران	❑ الفصل السابع والعشرون :
السنير، استئناف الحكم الزائف	
استئناف الامتناع عن إحقاق الحق	❑ الفصل الثامن والعشرون :
عصر سان لويس	❑ الفصل التاسع والعشرون :
ملاحظات حول الاستئنافات	❑ الفصل الثلاثون :
مواصلة الموضوع نفسه	❑ الفصل الحادي والثلاثون :
مواصلة الموضوع نفسه	❑ الفصل الثاني والثلاثون :
مواصلة الموضوع نفسه	❑ الفصل الثالث والثلاثون :
كيف صارت اصول المحاكمات سرية	❑ الفصل الرابع والثلاثون :
النفقات	❑ الفصل الخامس والثلاثون :
المدعي العام	❑ الفصل السادس والثلاثون :
كيف نُسيت نظمات سان لويس	❑ الفصل السابع والثلاثون :
مواصلة الموضوع نفسه	❑ الفصل الثامن والثلاثون :
مواصلة الموضوع نفسه	❑ الفصل التاسع والثلاثون :
كيف اتخذت طرق الاحكام البابوية	❑ الفصل الأربعون :
مد القضاء الكنسي والقضاء العلماني وجزرهما	❑ الفصل الحادي والأربعون :
بعث الحقوق الرومانية وما نشأ عنه تحولات في	❑ الفصل الثاني والأربعون :
المحاكم	
مواصلة الموضوع نفسه	❑ الفصل الثالث والأربعون :
البيئة بالشهود	❑ الفصل الرابع والأربعون :
عادات فرنسة	❑ الفصل الخامس والأربعون :

## الفصل الأول

### مُخْتَلَفُ الصِّفَاتِ فِي قَوَانِينِ الشُّعُوبِ الْجَرْمَانِيَّةِ

خَرَجَ الْفَرَنْجُ مِنْ بِلَادِهِمْ فَجَعَلُوا حُكْمَاءَ أُمَّتِهِمْ يَضْعُونَ<sup>(١)</sup> الْقَوَانِينَ السَّالِيَّةَ، وَلَمَّا انْضَمَّتْ قَبِيلَةُ الْفَرَنْجِ الرِّيبَاوِيِّينَ إِلَى قَبِيلَةِ الْفَرَنْجِ السَّالِيِّينَ فِي عَهْدِ كُلُوفِيس<sup>(٢)</sup> حَافِظَتْ عَلَى عَادَاتِهَا، فَأَمَرَ مَلِكُ أُسْتَرَاذِيَّةَ، تِيُودُورِيك<sup>(٣)</sup>، بِإِبْثَابِهَا كِتَابَةً، وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ جَمَعَ<sup>(٤)</sup> عَادَاتِ الْبَقَارِيِّينَ وَالْأَلْمَانِ الَّذِينَ كَانُوا تَابِعِينَ لِمَمْلَكَتِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ جَرْمَانِيَّةَ عِنْدَمَا ضَعُفَتْ بِخُرُوجِ كَثِيرٍ مِنَ الشُّعُوبِ تَأَخَّرَ الْفَرَنْجُ خُطْوَةً إِلَى الْوَرَاءِ بَعْدَ أَنْ قَامُوا بِفَتْوحِ أَمَامِهَا، وَنَقَلُوا سُلْطَانَهُمْ إِلَى غَابَاتِ آبَائِهِمْ، وَيَدُلُّ الظَّاهِرُ عَلَى أَنَّ تِيُودُورِيكَ ذَلِكَ هُوَ الَّذِي مَنَحَ قَانُونَ الثُّورِنْجِيِّينَ<sup>(٥)</sup> إِذْ إِنَّ هَؤُلَاءِ كَانُوا رَعَايَا لَهُ أَيْضًا، وَبِمَا أَنَّ شَارْلَ مَارْتِلَ وَبِيَّيْنِ أَخْضَعَا الْفِيرِيزُونَ فَإِنَّ قَانُونَهُمْ<sup>(٦)</sup> لَيْسَ أَقْدَمَ مِنْ عَهْدِ هَذَيْنِ الْأَمِيرَيْنِ، وَكَانَ السُّكْسُونُ أَوَّلَ مَنْ قَهَرَهُمْ شَارْلَمَانُ فَمَنَحَهُمُ الْقَانُونَ الَّذِي لَدَيْنَا، وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا أَنْ نُطَالِعَ هَذَيْنِ الْقَانُونَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ لِنَرَى أَنَّهُمَا مِنْ وَضْعِ الْغَالِبِينَ، وَلَمَّا أَقَامَ الْفِرِيزِيُّونَ وَالْبُورْغُونُ وَاللُّنْبَارُ مَمَالِكَ أَمَرُوا بِكِتَابَةِ قَوَانِينِهِمْ، لَا لِحَمْلِ الشُّعُوبِ

(١) أنظر إلى مقدمة القانون السَّالِيّ، وقال مسيو ليبنتز في رسالته «أصل الفرنج». إن هذا القانون وضع قبل عهد كلوفيس، ولكن ليس من الممكن أن يكون قد وقع قبل خروج الفرنج من جرمانية، فما كانوا يسمعون اللغة اللاتينية آنئذ.

(٢) أنظر إلى غرينوار التوري.

(٣) أنظر إلى مقدمة قانون البقاريين ومقدمة القانون السَّالِيّ.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) Lex Anglorum Werinorum hoe est , Thuringorum

(٦) كانوا لا يعرفون الكتابة مطلقاً.

المَقْهُورَة على اتِّباعِ عاداتِهِمْ، بَلْ لِيَتَّبِعُوهَا بِأَنْفُسِهِمْ، وَتَجِدُ فِي الْقَوَانِينِ السَّالِيَّةِ وَالرِّبَاوِيَّةِ، وَفِي قَوَانِينِ الْأَلْمَانِ وَالْبَقَارِيِّينَ وَالتُّورَنْجِيِّينَ وَالْفَرِيزُونِ، بَسَاطَةً عَاجِبَةً، وَتَجِدُ فِيهَا غِلْظَةً أَضْلِيَّةً وَرُوحاً لَمْ تَضَعُفْ بِرُوحٍ أُخْرَى قَطُّ، وَهِيَ لَا تَتَحَوَّلُ إِلَّا قَلِيلاً، وَذَلِكَ لِأَنَّكَ إِذَا عَدَوْتَ الْفَرَنْجَ وَجَدْتَ هَذِهِ الشُّعُوبَ قَدْ بَقِيَتْ فِي جِزْمَانِيَّةٍ، حَتَّى إِنَّ الْفَرَنْجَ أَنْفُسَهُمْ أَقَامُوا قِسْماً كَبِيراً مِنْ إِمْبِرَاطُورِيَّتِهِمْ هُنَالِكَ، وَهَكَذَا بَدَتْ قَوَانِينُهُمْ تَامَّةً الْجَرْمَنِيَّةِ، وَغَيْرُ هَذَا حَالُ قَوَانِينِ الْفَرِيزُوتِ وَاللُّنَّارِ وَالْبُورْغُونِ، فَقَدْ خَسِرَتْ هَذِهِ الْقَوَانِينُ كَثِيراً مِنْ صِبْغَتِهَا، وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الشُّعُوبَ الَّتِي اسْتَقَرَّتْ بِأَمَاكِنِهَا الْجَدِيدَةِ خَسِرَتْ كَثِيراً مِنْ صِبْغَتِهَا وَلَمْ تَدُمْ مَمْلَكَةُ الْبُورْغُونِ طَوِيلاً حَتَّى تَكُونَ قَوَانِينُ الشُّعْبِ الْغَالِبِ عُرْضَةً لِتَحَوُّلَاتٍ عَظِيمَةٍ، وَكَانَ غُونْدُودُ وَسِيْجِيْسْمُونْدُ، اللَّذَانِ جَمَعَا عَادَاتِهِمْ، آخِرَ مُلُوكِهِمْ تَقْرِيباً، وَتَقَبَّلَتْ قَوَانِينُ اللَّنَّارِ إِضَافَاتٍ أَكْثَرَ مِنْ تَقَبُّلِهَا تَحَوُّلَاتٍ، وَأُزِيدَتْ قَوَانِينُ رُوتَارِيسِ بِقَوَانِينِ غَرِيْمُوَالْدِ وَلُويْتِرَانْدِ وَرَاشِيسِ وَإِسْتُولْفِ، إِلَّا أَنَّهَا لَمْ تَكْتَسِبْ شَكْلاً جَدِيداً مُطْلَقاً، وَغَيْرُ هَذَا أَمْرُ قَوَانِينِ الْفَرِيزُوتِ<sup>(١)</sup>، فَقَدْ أَعَادَ مُلُوكُهُمْ صَوْغَهَا، وَقَدْ جَعَلُوا رِجَالَ الدِّينِ يَصُوغُونَهَا ثَانِيَةً.

أَجَلْ، نَزَعَ<sup>(٢)</sup> مُلُوكُ الْجِيلِ الْأَوَّلِ مِنَ الْقَوَانِينِ السَّالِيَّةِ وَالرِّبَاوِيَّةِ مَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُنَاسِبَ النُّصْرَانِيَّةَ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَلَكِنَّهُمْ تَرَكُوا لَهَا الْأَسَاسَ، وَهَذَا مَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ عَنْ قَوَانِينِ الْفَرِيزُوتِ، وَقَالَتْ قَوَانِينُ الْبُورْغُونِ، وَلَا سِيَّما قَوَانِينُ الْفَرِيزُوتِ، بِالْعُقُوبَاتِ الْجَسَدِيَّةِ، وَلَمْ تَنْتَحِلْهَا الْقَوَانِينُ السَّالِيَّةُ وَالرِّبَاوِيَّةُ<sup>(٣)</sup>، فَكَانَتْ أَحْسَنَ مُحَافَظَةً عَلَى صِبْغَتِهَا، وَحَاوَلَ الْبُورْغُونُ وَالْفَرِيزُوتُ، الَّذِينَ

(١) منحها أوريك، وأصلحها لنفيجيلد، أنظر إلى تاريخ إيزيدور، وأعاد شينداسويند ورسيوسويند تقويمها، وأمر إيجيفا بوضع القانون الذي هو لدينا، وعهد إلى الأساقفة في ذلك، واحتفظ بقوانين شينداسويند ورسيوسويند على الخصوص كما يظهر هذا من مجمع طليطلة السادس عشر.

(٢) أنظر إلى مقدمة قانون البقاريين.

(٣) لا تجد غير بعضها في مرسوم شيلدبرت.

كانت ولاياتهم عرضة للخطر كثيراً، أن يستميلوا الأهليين الأصليين وأن يمنحهم أكثر القوانين المدنية إنصافاً<sup>(١)</sup>، غير أن ملوك الفرنج المظمتين إلى قوتهم لم يلتفتوا<sup>(٢)</sup> إلى ذلك، وكان السكسون، الذين يعيشون تحت ظل إمبراطورية الفرنج، ذوي مزاج جامح، فأصروا على التمرّد، فتجد في قوانينهم<sup>(٣)</sup> قسوة الغالب التي لا تجدّها في مجموعة قوانين البرابرة الأخرى مطلقاً، وكانت تنطوي على روح قوانين الجرمان في العقوبات النقدية، وعلى روح الغالب في العقوبات الجسدية، فالجرائم التي يقرّفوها داخل بلادهم كان يعاقب عليها بدنياً، ولم تكن تتبع روح القوانين الجرمانية إلا في الجزاء على الجرائم التي يقرّفونها خارج بلادهم، ويصرّح فيها بأنه لا صلح حول الجرائم التي يجترّحونها، حتّى إنهم يمنعون مأوى الكنائس؛ وكان للأساقفة نفوذ واسع في بلاط ملوك الفريغوت، وكان أهمّ الأمور يقرّر في المجمع الدينية، ونحن مديثون لقانون الفريغوت بجميع قواعد محاكم التفتيش الحاضرة وجميع مبادئها وجميع مقاصدها، فلم يصنع الرهبان، ضدّ اليهود، غير استنساخ القوانين التي وضعها الأساقفة فيما مضى، ثم إن قوانين غونديبود، التي وضعت للبورغون، كانت تبدو على شيء من الصواب، وأكثر من ذلك صواباً قوانين روتاريس وأمرأ آخرين من اللّبار. ولكنّ قوانين الفريغوت، وقوانين ريسيسويند وشنداسويند وإيجيغا، صبيانية ومعوّجة وسخيفة، وهي لا تبلغ الغرض مطلقاً، إنّها مملوءة بهرجاء، وفارغة معنى، تافهة أساساً وضخمة أسلوباً.

(١) أنظر إلى مقدّمة قانون البورغون، ولا سيما الفصل ١٢: ٥، والفصل ٣٨، وانظر أيضاً إلى غريغوار التوري، باب ٢، فصل ٣٣، وإلى قانون الفريغوت.

(٢) أنظر إلى الفصل الثالث الآتي.

(٣) أنظر إلى الفصل ٨: ٢ و ٩، وإلى الفصل ٤: ٢ و ٧.



## الفصل الثاني

### هي أن قوانين البرابرة شخصية تماماً

تَتَجَلَّى صِفَةُ قَوَانِينِ الْبَرَابِرَةِ الْخَاصَّةِ فِي عَدَمِ أَرْتِبَاطِهَا فِي أَرْضٍ، فَكَانَ الْفَرَنْجِيُّ يُحَاكِمُ بِقَانُونِ الْفَرَنْجِ، وَالْأَلْمَانِيُّ بِقَوَانِينِ الْأَلْمَانِ، وَالْبُورْغُونِيُّ بِقَوَانِينِ الْبُورْغُونِ، وَالرُّومَانِيُّ بِقَوَانِينِ الرُّومَانِ، وَفِي ذَلِكَ الزَّمَنِ كَانَ يُبْتَعَدُ عَنْ جَعْلِ قَوَانِينِ الْأُمَمِ الْفَاتِحَةِ عَلَى نَمَطٍ وَاحِدٍ، حَتَّى إِنَّهُ لَمْ يُفَكَّرْ فِي اتِّحَالِ صِفَةِ الْمُشْتَرِعِ لِلشَّعْبِ الْمَغْلُوبِ، وَأَجِدُ أَصْلَ هَذَا فِي أَخْلَاقِ الشُّعُوبِ الْجَرْمَانِيَّةِ، فَقَدْ كَانَ بَعْضُ هَذِهِ الْأُمَمِ مُنْفَصِلًا عَنْ بَعْضٍ بِمُسْتَنْقَعَاتٍ وَبُحَيْرَاتٍ وَغَابَاتٍ، حَتَّى إِنَّهُ يُرَى فِي قَيْصَرٍ<sup>(١)</sup> أَنَّهَا كَانَتْ تُحِبُّ الْأَنْفِصَالَ، إِلَّا أَنَّ مَا كَانَ يُسَاوِرُهَا مِنْ خَشْيَةِ الرُّومَانِ أَدَّى إِلَى اتِّحَادِهَا، وَكَانَ لَا بُدَّ مِنْ مُحَاكَمَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمَمِ الْمُخْتَلِطَةِ وَفَقَّ عَادَاتِ أُمَّتِهِ الْخَاصَّةِ وَعُرْفِهَا، وَكَانَتْ جَمِيعُ هَذِهِ الشُّعُوبِ حُرَّةً مُسْتَقِلَّةً فِي خُصُوصِيَّاتِهَا، فَلَمَّا اخْتَلَطَتْ بَقِيَّ الْأَسْتِقْلَالِ أَيْضًا، وَكَانَ الْوَطَنُ مُشْتَرَكًا وَالْجُمْهُورِيَّةُ خَاصَّةً، فَالْأَرْضُ وَاحِدَةٌ وَالْأُمَمُ مُخْتَلِفَةٌ، وَكَانَتْ رُوحُ الْقَوَانِينِ الشَّخْصِيَّةِ قَائِمَةً، إِذَا، لَدَى هَذِهِ الشُّعُوبِ قَبْلَ أَنْ تَنْطَلِقَ مِنْ بَلَدِهَا، وَقَدْ حَمَلَتْهَا مَعَهَا فِي فُتُوحِهَا، وَتَجِدُ هَذَا الْعُرْفَ مُقَرَّرًا فِي صِيغِ<sup>(٢)</sup> لِمَارْكُولْفٍ وَفِي قَوَانِينِ الْبَرَابِرَةِ، وَلَا سِيَّمَا قَانُونُ الرِّيَپَاوِيِّينَ<sup>(٣)</sup>، وَفِي مَرَّاسِيمِ<sup>(٤)</sup> مُلُوكِ الْجِيلِ

(١) «De bello gallico»، باب ٦.

(٢) باب ١، صيغة ٨.

(٣) فصل ٣١.

(٤) مرسوم كلوتير لسنة ٥٦٠، في طبعة مراسيم بالوز، جزء ١، مادة ٤. ibid., in fine.



الأول التي أشتقت منها، وقامت عليها، مراسيم الجيل الثاني<sup>(١)</sup> وكان الأولاد<sup>(٢)</sup> يتبعون قانون أبيهم، والنساء<sup>(٣)</sup> قانون زوجهن، وكان الأيامي<sup>(٤)</sup> يعذّن إلى قانونهن الأصلي، والعنقاء<sup>(٥)</sup> يتبعون قانون سيديهن، وليس هذا كل ما في الأمر، فقد كان يمكن كل واحد أن يتّجمل القانون الذي يريد، وقد قرّض نظام لوتير الأول<sup>(٦)</sup> أن يقع هذا الخيار علانية.

(١) مراسيم أضيفت إلى قانون اللّبار، جزء ١، باب ٢٥، فصل ٧١، جزء ٢، باب ٤١، فصل ٧، وباب ٥٦، فصل ١ و ٢.

(٢) المصدر نفسه، جزء ٢، باب ٥.

(٣) المصدر نفسه، جزء ٢، باب ٧، فصل ١.

(٤) المصدر نفسه، باب ٢٠.

(٥) المصدر نفسه، جزء ٢، باب ٣٥، فصل ٢.

(٦) في قوانين اللّبار، باب ٢، فصل ٣٧.

## الفصل الثالث

### فَرْقُ مَهْمَ بَيْنَ الْقَوَانِينِ السَّالِيَّةِ وَقَوَانِينِ الْفَرِيعُوتِ وَالْبُورْغُونِ

قُلْتُ<sup>(١)</sup> إِنَّ قَانُونَ الْبُورْغُونِ وَقَانُونَ الْفَرِيعُوتِ كَانَا مُنْصِفَيْنِ، وَلَكِنَّ الْقَانُونَ السَّالِيَّ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، فَقَدْ جَعَلَ بَيْنَ الْفَرَنْجِ وَالرُّومَانِ أَكْثَرَ الْفُرُوقِ إِثَارَةً لِلْغَمِّ، فَإِذَا مَا قُتِلَ<sup>(٢)</sup> فَرَنْجِيٌّ أَوْ رَجُلٌ مِنَ الْبَرَابِرَةِ أَوْ رَجُلٌ كَانَ يَعِيشُ تَحْتَ ظِلِّ الْقَانُونِ السَّالِيَّ دُفِعَ إِلَى أَقْرَبَائِهِ مِثْلًا فَلَسٍ تَغْوِيضًا، وَإِذَا مَا قُتِلَ رُومَانِيٌّ مَالِكٌ<sup>(٣)</sup> لَمْ يُدْفَعْ غَيْرُ مِئَةِ فَلَسٍ، وَيُدْفَعُ خَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ فَلَسًا فَقَطْ إِذَا كَانَ الرُّومَانِيُّ ذِمِّيًّا، وَيَكُونُ التَّغْوِيضُ سِتْمِئَةً فَلَسٍ إِذَا كَانَ الْقَتِيلُ فَرَنْجِيًّا مِنْ قَسَالَاتِ<sup>(٤)</sup> الْمَلِكِ، وَهُوَ ثَلَاثُمِئَةٍ فَلَسٍ فَقَطْ إِذَا كَانَ الْقَتِيلُ رُومَانِيًّا ضَيْفًا<sup>(٥)</sup> لَدَى الْمَلِكِ<sup>(٦)</sup>، فَكَانَ الْقَانُونُ يَضَعُ فَرْقًا جَائِرًا، إِذَنْ، بَيْنَ السُّنِّيُورِ الْفَرَنْجِيِّ وَالسُّنِّيُورِ الرُّومَانِيِّ، وَبَيْنَ الْفَرَنْجِيِّ وَالرُّومَانِيِّ اللَّذَيْنِ يَكُونَانِ مِنْ أَصْلِ وَضِيعٍ؛ وَلَيْسَ ذَلِكَ كُلُّ مَا فِي الْأَمْرِ، فَإِذَا مَا اجْتَمَعَ<sup>(٧)</sup> أَنْاسٌ لِلْهُجُومِ عَلَى فَرَنْجِيٍّ فِي مَنْزِلِهِ وَقُتِلَ

(١) في الفصل الأول من هذا الباب.

(٢) القانون السالي، باب ٤٤ : ١.

(٣) *qui res in pago ubi remanet proprias habet*، القانون السالي، باب ٤٤ : ١٥، وانظر أيضاً إلى : ٧.

(٤) *Qui in truste donimicor est*، المصدر نفسه، باب ٤٤ : ٤.

(٥) *Si Romanus homo conviva regis fuerit*، المصدر نفسه : ٦.

(٦) كان أعيان الرُّومان مرتبطين في البلاط كما يرى ذلك من حياة كثير من الأساقفة الذين نشأوا فيه، ولم يعرف الكتابة غير الرُّومان.

(٧) القانون السالي : باب ٤٥.

أَمَرَ الْقَانُونُ السَّالِي بِتَعْوِضِ سِتِّمَةِ فَلَسٍ، وَلَكِنَّهُ إِذَا مَا هُجِمَ عَلَى رُومَانِيٍّ أَوْ عَتِيقٍ<sup>(١)</sup> لَمْ يُدْفَعْ غَيْرُ النِّصْفِ تَعْوِضاً، وَكَانَ الْقَانُونُ نَفْسَهُ<sup>(٢)</sup> يَقُولُ إِنَّ الرُّومَانِيَّ إِذَا مَا قِيدَ فَرَنْجِيًّا وَجَبَ أَنْ يَدْفَعَ ثَلَاثِينَ فَلَساً تَعْوِضاً، وَلَكِنَّ الْفَرَنْجِيَّ إِذَا قِيدَ رُومَانِيًّا لَمْ يَدْفَعْ غَيْرَ خَمْسَةِ عَشَرَ، وَإِذَا مَا سَلَبَ رُومَانِيٌّ فَرَنْجِيًّا دَفَعَ اثْنَيْنِ وَسِتِّينَ فَلَساً وَنِصْفَ فَلَسٍ تَعْوِضاً، وَإِذَا مَا سَلَبَ فَرَنْجِيٌّ رُومَانِيًّا لَمْ يُؤْخَذَ مِنْهُ غَيْرُ ثَلَاثِينَ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ كُلُّ هَذَا مُرْهِقاً لِلرُّومَانِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ مُؤَلَّفَا مَشْهُوراً<sup>(٣)</sup> وَضَعَ مِنْهَا جَاءَ لـ «اسْتِقْرَارِ الْفَرَنْجِ فِي بِلَادِ الْغُولِ» قَائِماً عَلَى افْتِرَاضِ كَوْنِ الْفَرَنْجِ أَحْسَنَ أَصْدِقَاءِ الرُّومَانِ، وَالْفَرَنْجِ كَانُوا أَحْسَنَ أَصْدِقَاءِ الرُّومَانِ إِذَا، وَهُمْ الَّذِينَ سَبَّوْا لَهُمْ، وَتَلَقَّوْا مِنْهُمْ، أَدَّى<sup>(٤)</sup> عَظِيماً؟ وَالْفَرَنْجِ كَانُوا أَصْدِقَاءَ الرُّومَانِ، وَهُمْ الَّذِينَ طَغَوْا عَلَيْهِمْ بِقَوَائِنِهِمْ مُتَعَمِّدِينَ بَعْدَ أَنْ قَهَرُوهُمْ بِسِلَاحِهِمْ، إِنَّهُمْ أَصْدِقَاءُ الرُّومَانِ كَمَا كَانَ التُّتَرُ الَّذِينَ فَتَحُوا الصِّينَ أَصْدِقَاءَ الصِّينِيِّينَ، وَإِذَا كَانَ بَعْضُ أَسَاقِفَةِ الْكَاثُولِيكِ قَدْ أَرَادُوا اسْتِعْمَالَ الْفَرَنْجِ فِي الْقَضَاءِ عَلَى الْمُلُوكِ الْأَرْمِيِّينَ فَهَلْ يَغْنِي هَذَا أَنَّهُمْ رَغَبُوا فِي الْعَيْشِ تَحْتَ سُلْطَانِ شُعُوبٍ مِنَ الْبَرَابَرَةِ؟ وَهَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَنْبَطَ كَوْنُ الْفَرَنْجِ يَكُونُ اخْتِزَاماً خَاصّاً لِلرُّومَانِ؟ إِنِّي اسْتَخْرِجُ مِنْ ذَلِكَ نَتَائِجَ أُخْرَى، مِنْهَا: إِنَّ الْفَرَنْجِ كَانُوا كُلُّمَا أَطْمَأَنَّنُوا إِلَى الرُّومَانِ قَلَّتْ مُرَاعَاتُهُمْ لَهُمْ، غَيْرَ أَنَّ الْأَبَ دُوبُوسَ اسْتَقَى مِنْ مَصَادِرَ رَدِيئَةٍ لَدَى الْمُؤَرِّخِ، إِنَّهُ اسْتَقَى مِنَ الشُّعْرَاءِ وَالْخُطَبَاءِ، وَلَا يَسْتَنْدُ إِلَى كُتُبِ الْاِفْتِخَارِ فِي إِقَامَةِ الْمَنَاجِجِ.

(١) كان أحسن حالاً من الفداد، قانون الألمان، فصل ٩٥.

(٢) باب ٣٥: ٣ و ٤.

(٣) الأب دوبوس.

(٤) كما تشهد بذلك حملة الأربوغاست، في غريغوار التوري، «تاريخ»، باب ٢.

## الفصل الرابع

### كيف زالت الحقوق الرومانية في البلاد التابعة للفرنج وحفظت في البلاد التابعة للقوط والبورغون

إنَّ الأمور التي تكَلَّمنا عنها تُلقَى نوراً على أمورٍ أُخرى كثيرة الغموض حتى الآن، فالبلاد التي تُسمَّى اليومَ فرنسة، حُكِمَ فيها في الجيل الأول، بالقانون الروماني، أو بالقانون التيودوزي، وبمختلف قوانين البرابرة<sup>(١)</sup> الذين كانوا يسكنونها، وكان القانون السَّالي قد سُنَّ في البلاد التابعة للفرنج من أجل الفرنج، وكان القانون التيودوزي<sup>(٢)</sup> قد سُنَّ من أجل الرومان، وقد جُمِعت بُدَّة من قانون تيودوز في البلاد التابعة للفيغوت بأمر من أاريك<sup>(٣)</sup> فنُظِّمَتْ بها خصومات الرومان وأمر أوريك<sup>(٤)</sup> بإثبات عادات الأمة كتابةً فقضي بها في خصومات الفيغوت، ولكن لماذا اتَّفَقَ للقوانين السَّالية سلطان عام تقريباً في بلاد الفرنج؟ ولماذا زالت الحقوق الرومانية فيها بالتدريج مع أنَّ نطاق الحقوق الرومانية اتَّسع في البلاد التابعة للفيغوت واكتسبت هذه الحقوق سلطاناً شاملاً فيها؟

قُلْتُ إِنَّ الحقوق الرومانية فَقَدَتْ اسْتِعْمَالَهَا لَدَى الْفَرَنْجِ لِمَا وُجِدَ مِنْ قَوَائِدَ

(١) الفرنج والفيغوت والبورغون.

(٢) انتهى وضعه سنة ٤٣٨.

(٣) كان ذلك في السنة العشرين من عهد هذا الأمير، وقد نشرها أتيان بعد ذلك بسنتين، كما يظهر من مقدمة هذا القانون.

(٤) سنة ٥٠٤ من التاريخ الإسباني، «تاريخ إيزيدور».

كثيرة للرجل إذا كان فرنجياً<sup>(١)</sup>، أو بربرياً، أو عائشاً تحت ظل القانون السالي، فجميع الناس حملوا على ترك الحقوق الرومانية ليعيشوا تحت سلطان القانون السالي، خلا رجال الدين<sup>(٢)</sup> وخذهم الذين تمسكوا بها لعدم وجود نفع لهم في التغيير، وما كانت الفروق في الأحوال والمراتب لتتجلى في غير التعويضات كما أُبين ذلك في مكان آخر، والواقع أنه وجد من القوانين الخاصة<sup>(٣)</sup> ما يمنحهم تعويضات ملائمة كالتى كان يمنحها الفرنج، ولذلك حافظوا على الحقوق الرومانية، وما كان ليصيبهم ضرر منها، بل كانت تناسبهم، لأنها من وضع أباطرة من النصارى، وبما أن قانون الفريغوت<sup>(٤)</sup>، في ثراث الفريغوت، من ناحية أخرى، لا يجعل أية مزية مدنية للفريغوت على الرومان، فإنه لم يكن لدى الرومان سبب في ترك قانونهم ليعيشوا تحت سلطان قانون آخر، ولذلك حافظوا على قوانينهم ولم يتحولوا قوانين الفريغوت، ويثبت هذا كلما تقدمنا، والواقع أن قانون غونديبود كان كثير الإنصاف، فلم يكن أكثر ملاءمة للبوزغون مما للرومان، ويظهر من مقدمته أنه وضع للبوزغون، وأنه وضع، أيضاً، لتنظيم ما يمكن أن ينشأ بين الرومان والبوزغون من منازعات؛ وكانت المحكمة تؤلف من الفريقين مناصفة في هذه الحال، وكان هذا أمراً

(١) Francum, aut barbarum, aut hominem qui salica lege vivit . القانون السالي، باب ١ : ٤٥ .

(٢) وفق القانون الروماني الذي تعيش الكنيسة تحت سلطانه، كما قيل في القانون الرياوي، باب ٥٨ : ١، أنظر أيضاً إلى السلطات التي لا حد لها حول ذلك فذكرها مسيو دو كانج في كلمة «Lex romana» .

(٣) أنظر إلى المراسيم الملكية التي أضيفت إلى القانون السالي في ليندنبروش بأخر هذا القانون، وإلى مختلف مجموعات قوانين البرابرة حول امتيازات رجال الدين من هذه الناحية، وانظر أيضاً إلى رسالة شارلمان إلى ابنه ملك إيطاليا بين، في سنة ٨٠٧، وذلك في طبعة بالوز، جزء ١، صفحة ٤٦٢ حيث قبل بضرورة أخذ رجال الدين ثلاثة أمثال التعويض، وإلى «مجموعة المراسيم الملكية»، باب ٥، مادة ٣٠٢، جزء ١، طبع بالوز.

(٤) أنظر إلى هذا القانون.



ضُرُورِيًّا لأسبابٍ خاصّةٍ ناشئةٍ عَنْ عَامِلٍ<sup>(١)</sup> سِيَاسِيٍّ فِي تِلْكَ الْأُزْمِنَةِ، وَقَدْ بَقِيَتْ  
الْحُقُوقُ الرُّومَانِيَّةُ فِي بُورْغُونِيَّةٍ لِتَسْوِيَةِ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَحْدُثَ بَيْنَ الرُّومَانِ مِنَ  
الْخُصُومَاتِ، وَلَمْ يَكُنْ لَدَى الرُّومَانِ مِنْ سَبَبٍ لِتَرْكِ قَانُونِهِمْ كَمَا كَانَ الْأَمْرُ  
فِي بِلَادِ الْفَرَنْجِ، أَضِيفَ إِلَى ذَلِكَ أَنَّ الْقَانُونَ السَّالِيَّ لَمْ يَكُنْ سَائِداً  
فِي بُورْغُونِيَّةٍ كَمَا يُرَى مِنَ الرُّسَالَةِ الْمَشْهُورَةِ الَّتِي كَتَبَهَا أُغُوبَارْدُ إِلَى لُويْسَ  
الْحَلِيمِ.

لَقَدْ طَلَبَ أُغُوبَارْدُ<sup>(٢)</sup> مِنْ هَذَا الْأَمِيرِ أَنْ يُقِيمَ الْقَانُونَ السَّالِيَّ فِي بُورْغُونِيَّةٍ،  
فَهُوَ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَائِماً هُنَاكَ، وَهَكَذَا بَقِيَتْ الْحُقُوقُ الرُّومَانِيَّةُ، وَلَا تَزَالُ، فِي  
كَثِيرٍ مِنَ الْوِلَايَاتِ الَّتِي كَانَتْ تَابِعَةً لِهَذِهِ الْمَمْلَكَةِ فِيمَا مَضَى، وَكَذَلِكَ بَقِيَتْ  
الْحُقُوقُ الرُّومَانِيَّةُ وَقَانُونُ الْقُوطِ فِي الْبِلَادِ الَّتِي اسْتَقَرَّ بِهَا الْقُوطُ، وَلَمْ يُقْبَلِ  
الْقَانُونَ السَّالِيَّ فِيهَا مُطْلَقاً، وَلَمَّا طَرَدَ بِيَّيْنُ وَشَارْلُ مَارْتِلُ الْعَرَبَ مِنْهَا طَلَبَتْ  
الْمُدُنُ وَالْوِلَايَاتُ الَّتِي خَضَعَتْ لِهَذَيْنِ الْأَمِيرَيْنِ<sup>(٣)</sup> أَنْ تُحَافِظَ عَلَى قَوَانِينِهَا،  
فَأَجِيبَتْ إِلَى طَلِبِهَا، وَهَذَا مَا أَظْهَرَ الْحُقُوقَ الرُّومَانِيَّةَ مِنْ قَوَرِهَا كَقَانُونِ عَيْنِيٍّ  
وَمَكَانِيٍّ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ عَلَى الرُّغْمِ مِنْ عُرْفِ تِلْكَ الْأُزْمِنَةِ الَّتِي كَانَتْ جَمِيعُ  
الْقَوَانِينِ فِيهَا شَخْصِيَّةً، وَيَتَّبْتُ هَذَا بِمَرْسُومِ شَارْلُ الْأُصْلَغِ الَّذِي مُنِحَ فِي بِيَسْتِ  
سَنَةِ ٨٦٤ فَمَازَ<sup>(٤)</sup> الْبِلَادَ الَّتِي كَانَ يُقْضَى فِيهَا بِالْحُقُوقِ الرُّومَانِيَّةِ مِنَ الَّتِي كَانَ لَا

(١) سأتكلم عنه في مكان آخر، باب ٣٠، الفصول ٦ و ٧ و ٨ و ٩.

(٢) أغوباد، «opera».

(٣) أنظر إلى جرفيس التلبوري، في مجموعة دوشن، جزء ٣، صفحة ٣٦٦.

Facta pactione cum Francis , quod illie Gothi patriis legibus, moribus paternis  
vivant. Et sic Narbonensis provincia Pippino subjicitur .

والى تاريخ سنة ٧٥٩ الذي رواه كاتل، تاريخ لنغدوكة، والمؤلف المشكوك فيه عن حياة «لويس  
الحليم»، بناء على طلب شعوب سييمانية في مجلس «Carisiaco» في مجموعة دوشن، جزء  
٢، صفحة ٣١٦.

(٤) In illa terra in qua judicia secundum legem romanam terminantur, secundum  
ipsam legem judicatur; et in illa terra in qua, etc.

مادة ١٦، أنظر إلى المادة ٢٠ أيضاً.

يُقَضَى فيها بهذه الحقوق، ويثبت مرسوم بيست أمرين، وهما : أنه كان هناك من البلاد ما حكم فيه وفق القانون الروماني، كما أنه كان من البلاد ما لم يُحكم فيه وفق هذا القانون، وأن البلاد التي كان يُحكم فيها بالقانون الروماني<sup>(١)</sup> هي عيبتها التي ما زال يُحكم فيها بهذا القانون، كما يظهر من هذا المرسوم، وهكذا يكون التمييز بين بلاد فرنسة التي تسودها العادات وبلاد فرنسة التي تسودها الحقوق المكتوبة قد استقر منذ زمن مرسوم بيست، وقد قلت إن جميع القوانين في أوائل الملكية كانت شخصية، وهكذا يكون مرسوم بيست، حينما ماز بلاد الحقوق الرومانية من البلاد التي لم تكن منها ؛ قد قصد اختيار أناس كثير، في البلاد التي لم تكن بلاد الحقوق الرومانية، أن يعيشوا تحت سلطان بعض القوانين لشعوب البرابرة، وعدم وجود شخص في هذه البقاع، تقريباً، اختار العيش تحت سلطان القانون الروماني، وأنه ليس في بلاد القانون الروماني غير قليل من الناس من كانوا يختارون العيش تحت قوانين شعوب البرابرة، وأعرف جيداً أنني ذكرت أشياء جديدة هنا، ولكنها إذا كانت حقيقة فهي قديمة جداً، وسيان بعد أقلتها أنا أم قالها الفالواؤن أو البيثيونون؟

(١) أنظر إلى المادتين ١٢ و ١٦ من مرسوم بيست. In Cabilono, in Narbona, etc.

## الفصل الخامس

### مواصلة الموضوع نفسه

ظَلَّ قَانُونُ غُونْدِيدُودَ قَائِمًا لَدَى الْبُورْغُونِ مَعَ الْقَانُونِ الرُّومَانِيِّ زَمَنًا طَوِيلًا، وَكَانَ لَا يَزَالُ مَعْمُولًا بِهِ فِي زَمَنِ لُوِيْسِ الْحَلِيمِ، فَرِسَالَةُ أَغُوبَارْدَ لَا تَدْعُ مَجَالَاً لِلشَّكِّ فِي ذَلِكَ، وَمَعَ أَنَّ مَرْسُومَ پِيَسْتِ يُسَمِّي الْبِلَادَ الَّتِي كَانَ يَشْغُلُهَا الْفَرِيغُوتُ بِلَادَ الْحُقُوقِ الرُّومَانِيَّةِ فَقَدْ كَانَ قَانُونُ الْفَرِيغُوتِ بَاقِيًا فِيهَا دَائِمًا، عَلَى مَا هُوَ ثَابِتٌ بِمَجْمَعِ تِرُوَا الَّذِي عُقِدَ فِي عَهْدِ لُوِيْسِ الْأَلَكَنَ سَنَةَ ٨٧٨، أَيْ بَعْدَ مَرْسُومِ پِيَسْتِ بِأَرْبَعِ عَشْرَةِ سَنَةً، وَيَمْضِي الزَّمَنُ فَتَتَلَاشَى قَوَانِينُ الْقُوطِ وَالْبُورْغُونِ فِي بِلَادِهِمْ أَيْضًا، وَذَلِكَ لِلْعِلَلِ<sup>(١)</sup> الْعَامَّةِ الَّتِي أَسْفَرَتْ عَنْ تَلَاشِي الْقَوَانِينِ الشَّخْصِيَّةِ لَشُعُوبِ الْبَرَابِرَةِ فِي كُلِّ مَكَانٍ.

(١) أنظر إلى الفصول ٩ و ١٠ و ١١ الآتية.

## الفصل السادس

### كَيْفَ حَافِظَتِ الْحُقُوقُ الرُّومَانِيَّةُ عَلَى نَفْسِهَا

#### فِي مَمْلَكَةِ اللُّنْبَارِ

كُلُّ شَيْءٍ يَلِينُ لِمَبَادِيي، فَقَانُونُ اللُّنْبَارِ كَانَ مُنْصِيفاً، وَلَمْ يَكُنْ لِلرُّومَانِ آيَّةُ فَائِذَةٍ مِنْ تَرْكِ قَانُونِهِمْ لِاتِّحَالِ قَانُونِ اللُّنْبَارِ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْعَامِلِ الَّذِي حَفَزَ الرُّومَانُ فِي عَهْدِ الْفَرَنْجِ إِلَى اخْتِيَارِ الْقَانُونِ السَّالِي مَكَانَ فِي إِيطَالِيَّةٍ، فَقَدْ دَامَتِ الْحُقُوقُ الرُّومَانِيَّةُ هُنَاكَ مَعَ قَانُونِ اللُّنْبَارِ، حَتَّى إِنَّ هَذَا الْقَانُونَ أَدْعَنَ لِلْحُقُوقِ الرُّومَانِيَّةِ، فَلَمْ يَعُدْ قَانُونُ الْأُمَّةِ الْمُسَيِّطِرَةِ، وَمَعَ أَنَّهُ مَا أَنْفَكَ يَكُونُ قَانُونُ طَبَقَةِ الْأَشْرَافِ فَإِنَّ مُعْظَمَ الْمُدُنِ انْتَصَبَتْ جُمْهُورِيَّاتٍ وَسَقَطَتْ طَبَقَةُ الْأَشْرَافِ هَذِهِ أَوْ أُبِيدَتْ<sup>(١)</sup>، وَلَمْ يَمِلْ أَهْلُ الْجُمْهُورِيَّاتِ الْجَدِيدَةِ، قَطُّ، إِلَى اتِّحَالِ قَانُونِ كَانَ يَقُولُ بِعَادَةِ الْمُبَارَزَةِ الْقَضَائِيَّةِ وَكَانَتْ نُظُمُهُ تُعَوَّلُ كَثِيراً عَلَى عَادَاتِ الْفُرُوسَةِ وَعُرْفِهَا، وَبِمَا أَنَّ الْإِكْلِيرُوسَ الْبَالِغَ الْقُوَّةِ فِي إِيطَالِيَّةٍ مُنْذُ ذَلِكَ الزَّمَنِ، كَانَ يَعِيشُ كُلُّ تَقْرِيباً تَحْتَ سُلْطَانِ الْقَانُونِ الرُّومَانِيِّ، فَكَانَ لَا بُدَّ أَنْ يَنْقُصَ عَدَدُ مَنْ كَانُوا يَتَّبِعُونَ قَانُونَ اللُّنْبَارِ؛ ثُمَّ إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِقَانُونِ اللُّنْبَارِ، قَطُّ، جَلَالُ الْحُقُوقِ الرُّومَانِيَّةِ الَّتِي كَانَتْ تُذَكِّرُ إِيطَالِيَّةَ بِمَبْدَأِ سَيِّطَرَتِهَا عَلَى جَمِيعِ الْأَرْضِ، كَمَا إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِثْلُ اتِّسَاعِهَا، وَعَادَ قَانُونُ اللُّنْبَارِ وَالْقَانُونِ الرُّومَانِيِّ لَا يَسْتَطِيعَانِ غَيْرَ الْقِيَامِ مَقَامَ أَنْظِمَةِ الْمُدُنِ الَّتِي كَانَتْ قَدْ انْتَصَبَتْ جُمْهُورِيَّاتٍ، وَالْوَاقِعُ أَيُّ الْقَانُونَيْنِ كَانَ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَقُومَ مَقَامَهَا أَحْسَنَ مِنَ الْآخَرِ، أَقَانُونُ اللُّنْبَارِ الَّذِي كَانَ لَا يَقْضِي فِي غَيْرِ بَعْضِ الْأَحْوَالِ أَمْ الْقَانُونُ الرُّومَانِيُّ الَّذِي كَانَ يُحِيطُ بِجَمِيعِ الْأَحْوَالِ؟

(١) أنظر إلى ما قاله مكيافيل عن زوال طبقة الأشراف السابقة في فلورنسة.

## الفصل السابع

### كَيْفَ تَلَاشَتْ الْحُقُوقُ الرُّومَانِيَّةُ فِي إِسْپَانِيَّةٍ

سَارَتْ الْأُمُورُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ فِي إِسْپَانِيَّةٍ، فَقَدْ فَازَ قَانُونُ الْفَرِیْغُوتِ وَتَلَاشَتْ الْحُقُوقُ الرُّومَانِيَّةُ فِيهَا، وَأُلْغِيَ شِنْدَاشُونِيد<sup>(١)</sup> وَرِسیْسُونِيد<sup>(٢)</sup> قَوَانِینَ الرُّومَانِ، وَلَمْ يُبَيِّحَا حَتَّى الْأَسْتِشْهَادَ بِهَا فِي الْمَحَاكِمِ، وَوَضَعَ رِسیْسُونِيدُ الْقَانُونُ<sup>(٣)</sup> الَّذِي أزالَ تَحْرِیمَ الزَّوْاجِ بَيْنَ الْقُوطِ وَالرُّومَانِ، وَكَانَ لِهُدَیْنِ الْقَانُونِیْنِ رُوحٌ وَاحِدَةٌ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ، فَقَدْ كَانَ هَذَا الْمَلِكُ یُرِیدُ أَنْ یُزِيلَ الْعِلَلَ الرَّئِیْسَةَ الْفَاصِلَةَ بَيْنَ الْقُوطِ وَالرُّومَانِ، وَالْوَاقِعُ أَنَّهُ لَمْ یَكُنْ یَفْصِلُ أَحَدَ الشَّعْبِیْنِ عَنِ الْآخَرِ، كَمَا رُئِيَ، غَیْرُ مَنَعَ الزَّوْاجَاتِ بَيْنَهُمَا وَإِبَاحَةَ عَیْشِهِمَا تَحْتَ سُلْطَانِ قَوَانِینَ مُخْتَلِفَةٍ، وَلَكِنْ مُلُوكَ الْفَرِیْغُوتِ، وَإِنْ هَاجَمُوا الْحُقُوقَ الرُّومَانِيَّةَ، ظَلَّتْ هَذِهِ الْحُقُوقُ قَائِمَةً فِي مُمْتَلَكَاتِهِمْ بِجَنُوبِ الْعُودِ، فَقَدْ كَانَتْ هَذِهِ الْبِلَادُ الْبَعِيدَةُ مِنْ مَرْكَزِ الْمَلِكِ، تَتَمَتَّعُ بِأَسْتِثْنَاءٍ كَبِيرٍ<sup>(٤)</sup> وَیُرَى مِنْ تَارِیْخِ قُنْبَا، الَّذِي أَرْتَقَى الْعَرْشَ سَنَةَ ٦٧٢، أَنَّ أَهْلَ الْبِلَادِ الْأَصْلِیِّیْنَ انْتَصَرُوا<sup>(٥)</sup>، فزَادَ سُلْطَانُ الْقَانُونِ الرُّومَانِیِّ هُنَاكَ عَلَى حِسَابِ

(١) بدأ حكمه سنة ٦٤٢ .

(٢) صرنا لا نرغب أن نؤدى بالقوانين الأجنبية، ولا بالقوانين الرومانية، قانون الفريغوت، جزء ٢، باب: ٩ و ١٠ .

(٣) Ut tam Gotho Romanam quam Romano Gotham matrimonio liceat sociari. قانون الفريغوت، جزء ٣، باب ١، فصل ١ .

(٤) أنظر في كاسيودور إلى ما كان يحمله لها من رعاية ملك الأستروغوت، تيودوريك، الذي كان يوثق به أكثر مما بأي أمير في زمنه، جزء ٤، رسالة ١٩ و ٢٦ .

(٥) كان تمرد هذه الولايات ردة عامة كما يظهر من الحكم الذي وقع بعيد التاريخ، وكان بولس وأتباعه من الرومان، حتى إن الأساقفة ساعدوهم، ولم يجروا قنبا على قتل العصاة الذين قهرهم ويطلق مؤلف التاريخ على الغول الأربونية اسم مرضع الغدر.



القانون القوطي هنالك أقل عملاً، وما كانت قوانين الإسبان لتلائم طبائعهم ولا وضعهم الحاضر، ومن المحتمل، أيضاً، أن يكون الشعب قد أصرَّ على القانون الروماني لربطه به مبدأ حرّيته، وكانت قوانين شنداسويند وريسسويند تشتمل على تدابير هائلة ضدَّ اليهود فضلاً عن ذلك، غير أن اليهود كانوا أقوياء في الغول الجنوبي، ويسمى مؤرِّخ الملك قنبا هذه الولايات «ماخور اليهود». ويأتي العرب إلى هذه الولايات تلبيةً لدعوة، ومن ذا الذي كان يمكن أن يدعُوهم إليها غير اليهود أو الرومان؟ وكان القوط أول من اضطهد لأنهم كانوا الشعب المتغلب، ويُعلم من بروكوب<sup>(١)</sup> أنهم أنصرفوا، في بلاياهم، من الغول الأربوني إلى إسبانية، ولا ريب أنهم، بهذه البلية، اعتصموا ببقاع إسبانية التي لا تزال منيعة، وقد نقص كثيراً عدد أولئك الذين كانوا في الغول الجنوبي يعيشون تحت سلطان قانون الفريغوت.

(١) Gothi qui Cladi superfuerent , ex Gallia cum uxoribus liberisque egressi in Hispaniam ad Teudim jam palam tyrannum se receperunt . De bello gothorum .

## الفصل الثامن

### المرسوم الكاذب

أَوْ لَمْ يُحَوَّنْ ذَلِكَ الْجَامِعُ الشَّقِيُّ بِنَا لَاوِيَّ هَذَا الْقَانُونِ الْفَزِيغُوتِيِّ الَّذِي كَانَ يَحْظَرُ اسْتِعْمَالَ الْحُقُوقِ الرُّومَانِيَّةِ، إِلَى مَرْسُومٍ<sup>(١)</sup> عُزِّيَ إِلَى شَارْلَمَانَ مُنْذُ ذَلِكَ الْحِينِ؟ لَقَدْ جَعَلَ مِنْ هَذَا الْقَانُونِ الْخَاصِّ قَانُونًا عَامًّا كَمَا لَوْ كَانَ يُرِيدُ اسْتِثْصَالَ الْحُقُوقِ الرُّومَانِيَّةِ فِي جَمِيعِ الْعَالَمِ.

(١) المراسيم الملكية، طبعة بالوز، باب ٦، فصل ٣٤٣، صفحة ٩٨١.

## الفصل التاسع

### كيف تَلَا شَتَّ قَوَانِينُ الْبَرَابَرَةِ وَالْمُرَاسِيمُ الْقَدِيمَةُ

عَدَلَ عَنْ مُمَارَسَةِ الْقَوَانِينِ السَّالِيَةِ وَالرِّبَاوِيَةِ وَالْبُورْغُونِيَةِ وَالْفَرِيغُونِيَةِ لَدَى الْفَرَنْسِيِّينَ شَيْئاً فَشَيْئاً، وَإِلَيْكَ الْبَيَانُ:

بِمَا أَنَّ الْإِقْطَاعَاتِ أَصْبَحَتْ وِرَاثِيَّةً وَوُسْعَ مَدَى الْإِقْطَاعَاتِ الْمُلْحَقَةِ فَقَدْ أُدْخِلَ مِنَ الْعَادَاتِ الْكَثِيرَةِ مَا صَارَ مِنَ الْمُتَعَدِّ تَطْبِيقُ تِلْكَ الْقَوَانِينِ مَعَهُ، وَإِنَّمَا اسْتَمْسِكَ بِرُوحِهَا الَّتِي تَقْضِي بِتَسْوِيَةِ مُعْظَمِ الدَّعَاوِي بِالْغَرَامَاتِ، وَلَكِنْ بِمَا أَنَّ الْقِيَمَ تَغَيَّرَتْ، لَا رَيْبَ، فَقَدْ تَغَيَّرَتْ الْغَرَامَاتُ أَيْضاً، وَيُرَى الْكَثِيرُ<sup>(١)</sup> مِنَ الْمَنَاشِيرِ الَّتِي كَانَ السُّيُورَاتُ يُعَيِّنُونَ بِهَا مَا يَجِبُ أَنْ يُدْفَعَ مِنَ الْغَرَامَاتِ فِي مَحَاكِمِهِمِ الصَّغِيرَةِ، وَهَكَذَا كَانَتْ تُتَّبَعُ رُوحُ الْقَانُونِ دُونَ الْقَانُونِ نَفْسِهِ، ثُمَّ بِمَا أَنَّ فَرَنْسَةَ وَجِدَتْ مَقْسُومَةً إِلَى مَا لَا يُخْصَى مِنَ السُّيُورَاتِ الصَّغِيرَةِ الَّتِي كَانَتْ تَقْرَأُ بِتَبَاعٍ إِقْطَاعِيٍّ أَكْثَرَ مِنْ تَبَاعٍ سِيَاسِيٍّ فَإِنَّهُ كَانَ مِنَ الصَّعْبِ أَنْ يُجَازَ قَانُونٌ وَاحِدٌ فَقَطْ، وَالْوَاقِعُ أَنَّهُ كَانَ مِنْ غَيْرِ الْمُمْكِنِ حَمْلُ النَّاسِ عَلَى مُرَاعَاتِهِ، فَلَمْ يَكُنِ الْعُزْفُ لِيَقْضِيَ إِذْ ذَاكَ بِإِرْسَالِ مُفَوَّضِينَ فَوْقَ الْعَادَةِ<sup>(٢)</sup> إِلَى الْوِلَايَاتِ حَتَّى يَرْقُبُوا إِدَارَةَ الْعَدْلِ وَالْأُمُورِ السِّيَاسِيَّةِ، حَتَّى إِنَّهُ يَظْهَرُ مِنَ الْمَنَاشِيرِ أَنَّ الْمُلُوكَ كَانُوا يَخْرِمُونَ أَنْفُسَهُمْ حَقَّ إِرْسَالِ هَؤُلَاءِ الْمُفَوَّضِينَ عِنْدَ تَأْسِيسِ إِقْطَاعَاتٍ جَدِيدَةٍ، وَهَكَذَا لَمْ يَعُدْ مُمَكِّناً اسْتِخْدَامَ هَؤُلَاءِ الْمُفَوَّضِينَ عِنْدَمَا عَمَّ الْإِقْطَاعُ

(١) جمع مسيو دولا توماسيير عدداً كبيراً منها (عادات ييري القديمة)، فانظر إلى الفصلين ٦١ و ٦٦ وغيرهما مثلاً.

تقريباً، وَلَمْ يَعُدْ هُنَاكَ قَانُونٌ شَامِلٌ لِعَدَمِ إِمْكَانِ أَحَدٍ أَنْ يَحْمِلَ الْآخَرِينَ عَلَى مُرَاعَاةِ الْقَانُونِ الشَّامِلِ؛ إِذَا، أَضَحَّتِ الْقَوَانِينُ السَّالِيَّةُ وَالْبُورْغُونِيَّةُ وَالْفُزْيُغُونِيَّةُ مُهِمَّةً إِلَى الْغَايَةِ فِي أَوَاخِرِ الْجِيلِ الثَّانِي وَأَوَائِلِ الْجِيلِ الثَّالِثِ، فَكَادَ لَا يُسْمَعُ عَنْهَا قَوْلٌ وَغَالِباً مَا جُمِعَتْ الْأُمَّةُ فِي ظِلِّ الْجِيلَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ أَيْ السُّنِّيَّاتِ وَالْأَسَاقِفَةِ، وَلَمْ تَكُنْ الْكُورُ مَوْضِعَ بَحْثٍ بَعْدُ، وَفِي هَذِهِ الْمَجَالِسِ سُعِيَ فِي تَنْظِيمِ الْإِنْكَلِيرُوسِ الَّذِي كَانَ وَلَمْ يَزَلْ هَيْئَةً فِي دَوْرِ التَّكْوِينِ تَحْتَ سُلْطَانِ الْفَاتِحِينَ وَالَّذِي أَخَذَ يُوطَّدُ أَمْتِيَّازَاتِهِ، وَمَا وُضِعَ فِي هَذِهِ الْمَجَالِسِ مِنْ قَوَانِينٍ هُوَ مَا نُسَمِّيهِ الْمَرَاسِيمَ الْمَلَكِيَّةَ، وَقَدْ وَقَعَتْ أَرْبَعَةُ أُمُورٍ، وَذَلِكَ أَنَّ قَوَانِينِ الْإِقْطَاعَاتِ تَوَطَّدَتْ فَأُدِيرَ قِسْمٌ كَبِيرٌ مِنْ أَمْوَالِ الْكَنِيسَةِ بِقَوَانِينِ الْإِقْطَاعَاتِ، وَأَنَّ بَعْضَ رِجَالِ الدِّينِ أَنْفَصَلُوا عَنْ بَعْضِ أَكْثَرِ مَنْ قَبْلُ فَأَهْمَلُوا<sup>(١)</sup> قَوَانِينِ الْإِضْلَاحِ الَّتِي لَمْ يَكُونُوا الْمُضْلِحِينَ فِيهَا وَخَذَهُمْ، وَأَنَّ قَوَانِينِ الْمَجَامِعِ الدِّينِيَّةِ وَالْمَرَاسِيمِ الْبَابُوِيَّةِ جُمِعَتْ<sup>(٢)</sup>، وَأَنَّ الْإِنْكَلِيرُوسَ تَلَقَّى هَذِهِ الْقَوَانِينِ كَمَا لَوْ أَنَّهَا مُنْبِثَّةٌ مِنْ مَصْدَرٍ أَكْثَرَ صَفَاءً، وَلَمْ يَعُدْ لِلْمُلُوكِ مُرْسَلُونَ إِلَى الْوِلَايَاتِ لِرَقَابَةِ الْقَوَانِينِ الصَّادِرَةِ عَنْهُمْ، مُنْذُ أَنْ أُسِّسَتْ إِقْطَاعَاتٌ عَظِيمَةٌ كَمَا قُلْتُ أَيْفَاءً، وَهَكَذَا بَاتَ لَا يُسْمَعُ قَوْلٌ عَنِ الْمَرَاسِيمِ الْمَلَكِيَّةِ أَيَّامَ الْجِيلِ الثَّالِثِ.

(١) قال شارل الأصلح في المادة الثامنة من مرسوم سنة ١٨٤٤: «لا ينبغي للأساقفة أن يتذرعوا بقدرتهم على وضع قوانين دينية فيقاوموا هذا النظام أو يهملوه»، فيلوح أنه كان يترقب حبوط ذلك.

(٢) أدمج في مجموعة القوانين الدينية ما لا يحصىه عد من المراسيم البابوية، ولم يكن منها غير القليل في المجموعة السابقة، ووضع دني الصغير كثيراً منها في مجموعته، غير أن مجموعة إيزيدور مركانتور مملوءة بالمراسيم البابوية، الصحيحة والكاذبة، واستعملت المجموعة القديمة في فرنسا حتى عهد شارلمان، فتناول هذا الأمير مجموعة دني الصغيرة من يد البابا أدريان الأول وأمر بتقبلها، وظهرت مجموعة إيزيدور مركانتور في فرنسا حوالي عهد شارلمان، ويلزم جانب العناد، ثم أتى ما يسمى: «مدونة الحقوق القانونية» (الدينية).

## الفصل العاشر

### مُواصلَةُ الموضوعِ نَفْسِهِ

أُضِيفَ كَثِيرٌ مِنَ الْمَرَاسِيمِ الْمَلَكِيَّةِ إِلَى قَانُونِ اللَّئِبَارِ وَالْقَوَانِينِ السَّالِيَّةِ وَقَوَانِينِ الْبَقَارِيِّينَ، وَبُحِثَ فِي سَبَبِ ذَلِكَ فَوَجَبَ تَنَاوُلُهُ فِي الْأَمْرِ نَفْسِهِ، لَقَدْ كَانَتْ الْمَرَاسِيمُ الْمَلَكِيَّةُ عَلَى أَنْوَاعٍ، مِنْهَا مَا كَانَ ذَا صِلَةٍ بِالْحُكُومَةِ السِّيَاسِيَّةِ، وَمِنْهَا مَا كَانَ ذَا صِلَةٍ بِالْحُكُومَةِ الْأَقْتِصَادِيَّةِ، وَمُعْظَمُهَا كَانَ ذَا صِلَةٍ بِالْحُكُومَةِ الْكَهْنُوتِيَّةِ، وَبَعْضُهَا كَانَ ذَا صِلَةٍ بِالْحُكُومَةِ الْمَدَنِيَّةِ، إِنَّ مَا كَانَ مِنَ النَّوْعِ الْأَخِيرِ ضُمَّ إِلَى الْقَانُونِ الْمَدَنِيِّ، أَيْ إِلَى الْقَوَانِينِ الشَّخْصِيَّةِ لِكُلِّ أُمَّةٍ، وَلِذَا قِيلَ فِي الْمَرَاسِيمِ الْمَلَكِيَّةِ : إِنَّهُ لَمْ يُشْتَرَطْ<sup>(١)</sup> فِيهَا شَيْءٌ ضِدَّ الْقَانُونِ الرُّومَانِيِّ، وَالْحَقُّ أَنَّ مَا هُوَ خَاصٌّ مِنْهَا بِالْحُكُومَةِ الْأَقْتِصَادِيَّةِ أَوْ الْكَهْنُوتِيَّةِ أَوْ السِّيَاسِيَّةِ لَمْ يَكُنْ ذَا صِلَةٍ بِهَذَا الْقَانُونِ مُطْلَقًا، وَأَنَّ مَا هُوَ خَاصٌّ مِنْهَا بِالْحُكُومَةِ الْمَدَنِيَّةِ لَمْ يَكُنْ ذَا صِلَةٍ بِغَيْرِ قَوَانِينِ شُعُوبِ الْبَرَابِرَةِ الَّتِي كَانَتْ تُوضَحُ وَتُصَحِّحُ وَتُزَادُ وَتُنْقَضُ، بَيِّنَةٌ أَنَّ هَذِهِ الْمَرَاسِيمَ الْمَلَكِيَّةَ الْمُضَافَةَ إِلَى الْقَوَانِينِ الشَّخْصِيَّةِ أَذَتْ، كَمَا أَعْتَقِدُ، إِلَى إِهْمَالِ مَدَوْنَةِ الْمَرَاسِيمِ الْمَلَكِيَّةِ نَفْسِهَا، فَفِي أَرْزَمَةِ الْجَاهِلِيَّةِ يُسْفَرُ مُوجِزُ الْكِتَابِ عَنْ سُقُوطِهِ غَالِبًا.

(١) أنظر إلى مرسوم بيست: المادة ٢٠.



## الفصل الحادي عشر

### عِلَلُ أُخْرَى لِسُقُوطِ مَجْمُوعَاتِ قَوَانِينِ الْبَرَابَرَةِ وَالْحُقُوقِ الرُّومَانِيَّةِ وَالْمَراسِيمِ الْمَلَكِيَّةِ

حِينَما فَتَحَتْ شُعُوبُ الْجِرْمَانِ إِمْبِرَاطُورِيَّةَ الرُّومَانِ وَجَدَتْ فِيهَا عَادَةَ الْكِتَابَةِ فَقَلَّدَتْ الرُّومَانُ فِي إِثْبَاتِ عَادَاتِهَا<sup>(١)</sup> كِتَابَةً، وَتَأَلَّفَ مَجْمُوعَاتٌ مِنْهَا، ثُمَّ عَقَبَتْ الْعُهُودُ الْمَشْهُومَةُ شَارِلَمَانَ، وَوَقَّعَتْ مَعَاذِي النُّورْمَانِ وَالْحُرُوبُ الدَّاخِلِيَّةُ فَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى غَرَقِ الْأُمَمِ الظَّافِرَةِ ثَانِيَةً فِي الظُّلُمَاتِ الَّتِي كَانَتْ قَدْ خَرَجَتْ مِنْهَا، فَعَادَ النَّاسُ لَا يَعْرِفُونَ الْقِرَاءَةَ وَلَا الْكِتَابَةَ، وَأَوْجَبَ هَذَا نِسْيَانَ النَّاسِ فِي فَرَنْسَةِ وَأَلْمَانِيَةِ لِقَوَانِينِ الْبَرَابَرَةِ وَالْحُقُوقِ الرُّومَانِيَّةِ وَالْمَراسِيمِ الْمَلَكِيَّةِ، وَحُفِظَتِ الْكِتَابَةُ فِي إِيطَالِيَةِ حَيْثُ كَانَتْ السِّيَادَةُ لِلْبَابَوَاتِ وَقِيَاصِرَةِ الرُّومِ، وَحَيْثُ كَانَتْ الْمُدُنُ الزَّاهِرَةُ، وَالتَّجَارَةُ الْوَحِيدَةُ فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ تَقْرِيْبًا وَأَسْفَرَتْ مُجَاوِرَةً إِيطَالِيَةَ هَذِهِ عَنْ زِيَادَةِ حِفْظِ الْحُقُوقِ الرُّومَانِيَّةِ فِي بَقَاعِ الْغُولِ الَّتِي كَانَتْ خَاضِعَةً لِلْقُوطِ وَالْبُورْغُونِ، لَا سِيَّما وَإِنَّ هَذِهِ الْحُقُوقَ كَانَتْ هُنَالِكَ قَانُونًا مَكَانِيًّا وَنَوْعًا مِنَ الْأُمْتِيَّازِ، وَيَدُلُّ الظَّاهِرُ عَلَى أَنَّ جَهْلَ الْكِتَابَةِ هَذَا هُوَ الَّذِي أَدَّى إِلَى سُقُوطِ الْقَوَانِينِ الْفَرِيغُوتِيَّةِ فِي إِسْپَانِيَةِ، وَإِلَى قِيَامِ عَادَاتٍ فِي كُلِّ مَكَانٍ نَتِيجَةً لِسُقُوطِ كَثِيرٍ مِنْ هَذِهِ الْقَوَانِينِ، وَسَقَطَتْ الْقَوَانِينُ الشَّخْصِيَّةُ، وَنُظِّمَتِ التَّغْوِيضَاتُ وَمَا سُمِّيَ الْفَرِيدَا<sup>(٢)</sup> بِالْعَادَةِ أَكْثَرَ مِمَّا بَنَصَّ هَذِهِ الْقَوَانِينِ،

(١) مرقوم هذا بصراحة في بعض مقدمات هذه المجموعات القانونية، حتى إنه يرى في قوانين السكسون والفريزون أحكام مختلفة باختلاف المديرات، وقد أضيف إلى هذه العادات بعض ما اقتضته الأحوال من الأحكام الخاصة، كما هو أمر القوانين الشديدة ضد السكسون.

(٢) سأتكلم عنها في باب آخر، (وهي الغرامة).

وهكذا رُجِعَ مِنَ الْقَوَانِينِ الْمَكْتُوبَةِ إِلَى الْعَادَاتِ غَيْرِ الْمَكْتُوبَةِ بَعْدَ بَضْعَةِ قُرُونٍ، وَذَلِكَ كَمَا كَانَ قَدْ اُنْتُقِلَ مِنْ عَادَاتِ الْجِرْمَانِ إِلَى الْقَوَانِينِ الْمَكْتُوبَةِ أَيَّامَ قِيَامِ النُّظَامِ الْمَلَكِيِّ.

## الفصل الثاني عشر

### العادات المحليّة وتحوّل قوانين شعوب

#### البرابرة والقوانين الرومانيّة

تدلُّ آثارٌ كثيرةٌ على وجودِ عاداتٍ محلّيّةٍ في الجيل الأوّل والثاني، ففيها يُحدّثُ عن «عادة المكان»<sup>(١)</sup> و«العرف القديم»<sup>(٢)</sup> و«العادة»<sup>(٣)</sup> و«القوانين»<sup>(٤)</sup> و«العادات» ومن المؤلّفين من اعتقدوا أنّ ما كان يُسمّى عاداتٍ كان قوانين شعوب البرابرة، وأنّ ما كان يُسمّى قانوناً كان الحقوق الرومانيّة، وأُثبت أنّ هذا غير ممكّن، أجل، إنّ الملك يبيّن<sup>(٥)</sup> أمرٌ باتّباع العادة في كلّ مكانٍ لا يكون فيه قانونٌ مطلقاً، ولكن على ألاّ تفضّل العادة القانون، والواقع أنّ القول بأنّه كان للحقوق الرومانيّة أفضليّة على مجموعة قوانين البرابرة ينطوي على قلب جميع الآثار القديمة رأساً على عقب، ولا سيّما مجموعة قوانين البرابرة التي لا تنفك تقول العكس، ومع أنّ قوانين شعوب البرابرة بعيدة من أن تكون هذه العادات بعينها فإنّ هذه القوانين نفسها هي التي أدخلتها كقوانين شخصيّة، خذ القانون السالّي مثلاً تجذّه قانوناً شخصيّاً، غير أنّه في الأماكن المأهولة بالفرنّج السالّيين على العموم، أو على العموم تقريباً، أصبح قانوناً مكانياً تُجاء هؤلاء الفرنّج

(١) مقدّمة صينغ ماركولف (Quae apud majores nostros, juxta consuetudinem loci quo degimus, didici vel e sensu proprio cogitavi, etc).

(٢) قانون اللّنبار، جزء ٢، باب ٥٨: ٣.

(٣) المصدر نفسه، جزء ٢، باب ٤١: ٦.

(٤) «حياة سان ليجه».

(٥) قانون اللّنبار، جزء ٢، باب ٤١: ٦.

السَّالِيَّينَ مَهْمَا كَانَ شَخْصِيًّا، وَهُوَ لَمْ يَكُنْ شَخْصِيًّا إِلَّا تَجَاهَ الْفَرَنْجِ الَّذِينَ يَسْكُنُونَ أَمَاكِنَ أُخْرَى، وَالْوَاقِعُ أَنَّهُ إِذَا حَدَّثَ فِي مَكَانٍ عَدَا الْقَانُونُ السَّالِيَّ فِيهِ مَكَانِيًّا، وَأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْبُورْغُونِ أَوْ الْأَلْمَانِ، أَوْ الرُّومَانِ أَيْضًا، لَهُمْ دَعَاوَى، فَصِلَتْ هَذِهِ الدَّعَاوَى بِقَوَانِينِ هَذِهِ الشُّعُوبِ، فَيُؤَدِّي عَدَدٌ كَبِيرٌ مِنَ الْأَحْكَامِ الْمُوَافَقَةِ لِبَعْضِ هَذِهِ الْقَوَانِينِ إِلَى دُخُولِ عَادَاتٍ جَدِيدَةٍ فِي الْبِلَادِ، وَهَذَا يُوضِحُ نِظَامَ بَيِّنٍ جَيِّدًا، وَمِنَ الطَّبِيعِيِّ أَنْ تُؤَثَّرَ هَذِهِ الْعَادَاتُ فِي الْفَرَنْجِ الْقَاطِنِينَ الْمَكَانَ فِي الْأَحْوَالِ الَّتِي لَمْ يُقَضَّ فِيهَا بِالْقَانُونِ السَّالِيِّ، وَلَكِنْ هَذَا لَا يَغْنِي أَنَّهُمَا اسْتَطَاعَتْ أَنْ تَتَغَلَّبَ عَلَى الْقَانُونِ السَّالِيِّ، وَهَكَذَا كَانَ فِي كُلِّ مَكَانٍ قَانُونٌ مُهَيِّمٌ وَعَادَاتٌ مَقْبُولَةٌ فَيُتَتَفَعُّ بِهَا كَذِيلٍ لِهَذَا الْقَانُونِ السَّائِدِ إِذَا لَمْ تَصْدِمَهُ، حَتَّى إِنَّ مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ يُتَتَفَعُّ بِهَا ذَيْلًا لِقَانُونٍ لَمْ يَكُنْ مَكَانِيًّا قَطُّ، وَلَنَتَّبِعِ الْمِثَالَ عَيْنَهُ فَتَقُولَ : إِذَا مَا حُوكِمَ بُورْغُونِيٌّ وَفَقَّ قَانُونِ الْبُورْغُونِ فِي مَكَانٍ يَكُونُ الْقَانُونُ السَّالِيُّ فِيهِ مَكَانِيًّا، وَلَمْ يَكُنْ فِي قَانُونِ الْبُورْغُونِ نَصٌّ يُنَاسِبُ الْحَادِثَ، فَإِنَّ مِمَّا لَا رَيْبَ فِيهِ أَنَّهُ يُقَضَّى فِي أَمْرِهِ وَفَقَّ عَادَةَ الْمَكَانِ.

أَجَلْ، كَانَ لِلْعَادَاتِ الَّتِي قَامَتْ مِنْذُ زَمَنِ الْمَلِكِ بَيِّنِ قُوَّةٌ أَقْلٌ مِنْ قُوَّةِ الْقَوَانِينِ، غَيْرَ أَنَّ الْعَادَاتِ لَمْ تُعْتَمَدْ أَنْ قَوَّضَتِ الْقَوَانِينِ، وَبِمَا أَنَّ الْأَنْظِمَةَ الْجَدِيدَةَ هِيَ، عَلَى الدَّوَامِ، أَذْوِيَّةٌ دَالَّةٌ عَلَى مَرَضٍ حَاضِرٍ فَإِنَّ مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّهُ بُدِئَ بِتَفْضِيلِ الْعَادَاتِ عَلَى الْقَوَانِينِ مِنْذُ زَمَنِ بَيِّنِ، وَمَا قُلْتُهُ يُوضِحُ كَيْفَ أَنَّ الْحُقُوقَ الرُّومَانِيَّةَ بَدَأَتْ تَكُونُ مَكَانِيَّةً مِنْذُ الْأَزْمِنَةِ الْأُولَى، كَمَا يُرَى ذَلِكَ مِنْ مَرْسُومِ بِيَسْتِ، وَكَيْفَ أَنَّ الْقَانُونِ الْقُوطِيَّ لَمْ يَتَفَكَّ يُسْتَعْمَلُ أَيْضًا كَمَا يَظْهَرُ ذَلِكَ مِنْ مَجْمَعِ تَرْوَا الدِّينِيِّ الَّذِي تَكَلَّمْتُ عَنْهُ<sup>(١)</sup>، وَكَانَ الْقَانُونُ الرُّومَانِيُّ قَدْ أَصْبَحَ الْقَانُونُ الشَّخْصِيَّ الْعَامَّ، وَالْقَانُونُ الْقُوطِيَّ الْقَانُونُ الشَّخْصِيَّ الْخَاصَّ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ الْقَانُونُ الرُّومَانِيُّ الْقَانُونُ الْمَكَانِيَّ، وَلَكِنْ كَيْفَ أَدَّى الْجَهْلُ إِلَى

(١) أنظر إلى الفصل الخامس السابق .

سُقُوطِ الْقَوَانِينِ الشَّخْصِيَّةِ لَشُعُوبِ الْبَرَابِرَةِ فِي كُلِّ مَكَانٍ مَعَ بَقَاءِ الْحُقُوقِ  
الرُّومَانِيَّةِ فِي وِلَايَاتِ الْفَرِيجُوتِ وَالْبُورْغُونِ كَقَانُونِ مَكَانِيٍّ؟ أَجِيبُ عَنْ هَذَا بِأَنَّهُ  
اتَّفَقَ لِلْقَانُونِ الرُّومَانِيِّ نَفْسِهِ الْمَصِيرُ الَّذِي اتَّفَقَ لِلْقَوَانِينِ الشَّخْصِيَّةِ تَقْرِيْبًا، وَلَوْلَا  
هَذَا لَبَقِيَ لَدَيْنَا الْقَانُونُ التِّيُودُوزِيٌّ فِي الْوِلَايَاتِ الَّتِي كَانَ الْقَانُونُ الرُّومَانِيُّ فِيهَا  
مَكَانِيًّا بَدَلًا مِنْ أَنْ تَكُونَ عِنْدَنَا قَوَانِينُ جُوسْتِنْيَانِ فِيهَا، وَلَمْ يَبْقَ لِهَذِهِ الْوِلَايَاتِ،  
تَقْرِيْبًا، غَيْرُ اسْمِ بِلَادِ الْحُقُوقِ الرُّومَانِيَّةِ أَوْ الْحُقُوقِ الْمَكْتُوبَةِ، وَغَيْرُ هَذَا الْهَوَى  
الَّذِي تَحْمِلُهُ الشُّعُوبُ لِقَانُونِهَا، وَلَا سِوَمَا حِينَ عَدَّهَا إِيَّاهُ أَمْتِيَا زَا، وَغَيْرُ بَعْضِ  
أَحْكَامِ مِنَ الْحُقُوقِ الرُّومَانِيَّةِ قَائِمَةٍ فِي ذَاكِرَةِ النَّاسِ آنِيْذٍ، بَيْنَ أَنْهُ حَدَثَ مَا فِيهِ  
الْكِفَايَةُ لِتَقَبُّلِ مَجْمُوعَةِ جُوسْتِنْيَانِ، عِنْدَ ظُهُورِهَا، مِنْ قِبَلِ الْوِلَايَاتِ التَّابِعَةِ  
لِلْقُوطِ وَالْبُورْغُونِ كَقَانُونِ مَكْتُوبٍ، بَدَلًا مِنْ أَنْ تُتَقَبَّلَ كَدَاعٍ مُدَوَّنٍ فِي مُلْكِ  
الْفَرَنْجِ الْقَدِيمِ:



## الفصل الثالث عشر

### الفرق بين

القانون السالي، أو قانون الفرنج الساليين،  
وقانون الفرنج الريباويين وغيرهم من شعوب البرابرة

لَمْ يَقُلِ الْقَانُونُ السَّالِيُّ، قَطُّ، بِعَادَةِ بَيِّنَاتِ النَّفْيِ، أَيْ أَنَّهُ كَانَ عَلَى الَّذِي يُقَدَّمُ قَضِيَّةً أَوْ شَكْوَى وَفَقَ الْقَانُونُ السَّالِيُّ أَنْ يُثْبِتَهَا، فَلَا يَكْفِي إنْكَارُ الْمُتَّهَمِ، وَهَذَا مَا يُطَابِقُ قَوَائِنَ جَمِيعِ أُمَمِ الْعَالَمِ تَقْرِيْبًا .

كَانَ لِقَانُونِ الْفَرَنْجِ الرِّيبَاوِيِّينَ رُوحٌ أُخْرَى<sup>(١)</sup>، إِنَّهُ يَكْتَفِي بِبَيِّنَاتِ النَّفْيِ، فَيُمْكِنُ مَنْ يُقَدَّمُ عَلَيْهِ ادِّعَاءٌ أَوْ اتِّهَامٌ، فِي مُعْظَمِ الْأَحْوَالِ، أَنْ يَبْرِيءَ نَفْسَهُ بِأَنْ يَخْلِفَ، مَعَ عَدَدٍ مِنَ الشُّهُودِ، عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ مَا عُزِّيَ إِلَيْهِ قَطُّ وَكَانَ عَدَدُ الشُّهُودِ<sup>(٢)</sup> الَّذِينَ يَجِبُ أَنْ يَخْلِفُوا يَزِيدُ عَلَى حَسَبِ أَهْمِيَّةِ الشَّيْءِ، فَيَبْلُغُ اثْنَيْنِ وَسَبْعِينَ فِي بَعْضِ الْأَخْيَانِ<sup>(٣)</sup>، وَقَدْ وُضِعَتْ قَوَائِنُ الْأَلْمَانِ وَالْبَقَارِيِّينَ وَالتُّورَنْجِيِّينَ وَالْفَرِيزُونِ وَالسُّكْسُونِ وَاللُّنْبَارِ وَالْبُورْغُونِ عَلَى غِرَارِ قَوَائِنِ الرِّيبَاوِيِّينَ .

قُلْتُ إِنَّ الْقَانُونِ السَّالِيَّ لَا يَقْبَلُ بَيِّنَاتِ النَّفْيِ مُطْلَقًا، وَمَعَ ذَلِكَ هُنَاكَ حَالٌ<sup>(٤)</sup> كَانَ يَقْبَلُهَا فِيهَا، وَلَكِنَّهُ لَا يَقْبَلُهَا وَحْدَهَا مِنْ غَيْرِ بَيِّنَاتٍ إِثْبَاتٍ أَيْضًا، فَالْمُدَّعِي

(١) يرجع هذا إلى رواية تاسيت ( de mor. germ. c. 28 ) القائلة إنه كان للجerman عادات مشتركة وعادات خاصة.

(٢) «قانون الريباويين»، الأبواب ٦ و ٧ و ٨ وأخرى.

(٣) المصدر نفسه، الأبواب ١١ و ١٢ و ١٧.

(٤) هذه هي الحال التي يتهم بها فسال الملك الذي تفترض فيه نزاهة عظيمة، أنظر إلى الباب ٧٦ من Pactus legis salicae.

يُقَدَّم شُهوْدُهُ لِإثْبَاتِ دَعْوَاهُ<sup>(١)</sup>، وَيُقَدَّمُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ شُهوْدُهُ لِإِبْرَاءِ نَفْسِهِ، فَيَبْحَثُ الْقَاضِي عَنِ الْحَقِيقَةِ فِي شَهَادَةِ شُهوْدِ كُلِّ مِنْهُمَا<sup>(٢)</sup>؛ إِنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ تَخْتَلِفُ عَنِ طَرِيقَةِ الْقَوَانِينِ الرِّبَاوِيَّةِ وَغَيْرِهَا مِنْ قَوَانِينِ الْبَرَابَرَةِ الْأُخْرَى حَيْثُ كَانَ الْمُتَّهَمُ يُبْرِئُ نَفْسَهُ بِأَنْ يَخْلِفَ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُذْنِبٍ مُطْلَقًا، وَيَتَخَلِّفُهُ أَقْرِبَاءُهُ عَلَى أَنَّهُ قَالَ الصَّدَقَ، وَمَا كَانَتْ هَذِهِ الْقَوَانِينُ لِثَلَاثِمِ غَيْرِ شَعْبٍ يَتَّصِفُ بِالْبَسَاطَةِ وَبَسَلَامَةِ نِيَّةٍ طَبِيعِيَّةٍ، حَتَّى إِنَّهُ وَجَبَ أَنْ يَحُولَ الْمُشْتَرِعُونَ دُونَ سُوءِ الْأَسْتِعْمَالِ كَمَا سَنَرَى ذَلِكَ عَمَّا قَرِيبٍ.

---

(١) أنظر إلى الباب ٧٦ نفسه.

(٢) كما لا يزال يعمل به في إنكلترا في الوقت الحاضر.

## الفصل الرابع عشر

### فرق آخر

كان القانون السالي لا يُبيح إقامة الدليل بالمُبارزة القضائية، بينما القانون الرياوي<sup>(١)</sup>، وجميع قوانين شعوب البرابرة<sup>(٢)</sup> تقريباً، تقبل بذلك، ويلوح لي أن قانون المُبارزة كان نتيجة طبيعية، وعلاجاً، للقانون القائل ببيّنات النفي، فإذا ما رُفعت قضية ورُئي أنها ستردّ بيمين على غير حقّ فما يبقى للمقاتل<sup>(٣)</sup> الذي يرى أنه يكاد يفحم، غير تعويضه من الجور الذي أصابه ومن عرض القسم الكاذب؛ إن القانون السالي الذي لا يقبل بيّنات النفي مطلقاً لا يحتاج إلى بيّنة المُبارزة ولا يرضى بها، لكنّ قانون الرياويين<sup>(٤)</sup> وقانون غيرهم من شعوب البرابرة<sup>(٥)</sup> اللذين كانا يقبلان تقديم بيّنات النفي اضطرّاً إلى القول ببيّنة المُبارزة، وأزجوا أن يطالع النّصان المشهوران<sup>(٦)</sup> لمليك بورغونية، غونديبود، حول هذا الموضوع، فيرى أنهما مستنبطان من طبيعة

(١) باب ٣٢، باب ١، ٥٧ : ٢، باب ٥٩ : ٤.

(٢) أنظر إلى التعليق الآتي.

(٣) تبدو هذه الروح جيّداً في قانون الرياويين، باب ٥٩ : ٤ ويا ٦٧ : ٥، وفي مرسوم لويس الحليم الذي أضيف إلى «قانون الرياويين» لسنة ٨٠٣، مادة ٢٢.

(٤) أنظر إلى هذا القانون.

(٥) قانون الفريزون واللّنبار والبغاريين والسكسون والتورنجيين والبورغون.

(٦) في قانون البورغون، باب ٨ : ١ و٢ حول الدّعاوى الجنائية، ويا ٤٥ حول الدّعاوى المدنية، وانظر، أيضاً إلى قانون التورنجيين، باب ٣١ : ١ و٢ : ٦ ويا ٨، وإلى قانون الألمان، باب ٨٩، وإلى قانون البغاريين، باب ٨، فصل ٦ : ٢ وفصل ٣ : ١، ويا ٩، فصل ٤ : ٤، وقانون الفريزون باب ٣ : ٢٢ ويا ١٤ : ٤، وقانون اللّنبار، جزء ١، باب ٣ : ٣٢ ويا ٣٥ : ١، وجزء ٢، باب ٥٥ : ٢.

الأمر، وكانَ يَجِبُ أَنْ يُنْزَعَ الْقَسَمُ مِنْ يَدَيِ الرَّجُلِ الَّذِي يُرِيدُ إِسَاءَةً أَسْتِعْمَالِهِ عَلَى حَسَبِ تَغْيِيرِ قَوَائِنِ الْبَرَابَرَةِ، وَنَصَّ قَانُونُ رُوتَارِيس، لَدَى اللُّنْبَارِ، عَلَى أَحْوَالٍ لَا يُزْعَجُ فِيهَا بِالْمُبَارَزَةِ مَنْ يَكُونُ قَدْ دَافَعَ عَنْ نَفْسِهِ بِالْيَمِينِ، وَقَدْ اتَّسَعَ مَدَى هَذَا الْعُرْفِ<sup>(١)</sup>، فَسَنَرَى فِيْمَا بَعْدُ أَيَّ الْأَضْرَارِ نَشَأَ عَنْهُ وَكَيْفَ وَجَبَ الرُّجُوعُ إِلَى النَّهْجِ الْقَدِيمِ.

(١) أنظر إلى أواخر الفصل الثامن عشر الآتي.

## الفصل الخامس عشر

### تأمل

لا أقول إنه لا يمكن أن نجد في التحوّلات التي تناولت مجموعة قوانين البرابرة وفيما أضيف إليها من أحكام قانونية، وفي مجموعة مراسيم الملوك، بعض نصوص لا تكون بينة المبرزة فيها، فعلاً، نتيجة بينة النقي، فمن الأحوال الخاصة ما أدى، في غضون قرون كثيرة، إلى وضع بعض القوانين الخاصة، إنني أتكلّم عن الروح العامة لقوانين الجرماني وعن طبيعتها وأصلها، وأتكلّم عمّا لهذه الشعوب القديمة من عادات عيّنت أو سُنّت بهذه القوانين، وليس لغير هذا موضوع هنا.



## الفصل السادس عشر

### بَيِّنَةُ الْمَاءِ الْحَارِّ الَّتِي قَالَ بِهَا الْقَانُونُ السَّالِي

قال القانون السَّالِي<sup>(١)</sup> بَيِّنَةُ الْمَاءِ الْحَارِّ، وَبِمَا أَنَّ هَذِهِ الْبَيِّنَةُ كَانَتْ جَائِزَةً إِلَى الْغَايَةِ فَإِنَّ الْقَانُونَ عُدِّلَ<sup>(٢)</sup> تَلْطِيفًا لِشِدَّتِهَا، فَقَدْ مُنِحَ الَّذِي جُلِبَ لِيَقُومَ بَبَيِّنَةِ الْمَاءِ الْحَارِّ أَنْ يُخَلِّصَ يَدَهُ بِمُوَافَقَةِ خَصْمِهِ، وَكَانَ يُمَكِّنُ الْمُتَّهَمَ الَّذِي حَصَلَ عَلَى مَبْلَغٍ مُحَدَّدٍ بِالْقَانُونِ أَنْ يَكْتَفِيَ بِبَيِّنَةٍ بَعْضِ الشُّهُودِ الَّذِينَ يُصَرِّحُونَ بِأَنَّ الْمُتَّهَمَ لَمْ يَقْتَرِفِ الْجُرْمَ، وَهَذِهِ هِيَ حَالٌ خَاصَّةٌ بِالْقَانُونِ السَّالِيِّ كَأَن يَقْبَلُ فِيهَا بَيِّنَةُ النَّفْيِ، وَكَانَتْ هَذِهِ الْبَيِّنَةُ أَمْرًا اتِّفَاقِيًّا يَحْتَمِلُهُ الْقَانُونُ، وَلَكِنَّهُ لَا يَأْمُرُ بِهِ، فَالْقَانُونُ كَانَ يَمْنَحُ الشَّاكِيَ تَعْوِضًا إِذَا مَا سَمَحَ لِلْمُتَّهَمِ أَنْ يُدَافِعَ عَنْ نَفْسِهِ بِبَيِّنَةِ نَفْيِ، وَكَانَ الشَّاكِي حُرًّا فِي الْأَعْتِمَادِ عَلَى بَيِّنَةِ الْمُتَّهَمِ كَمَا كَانَ حُرًّا فِي رَدِّ الْعُدْوَانِ وَالْإِهَانَةِ، وَكَانَ الْقَانُونُ<sup>(٣)</sup> يَمْنَحُ هَذِهِ الْوَسِيلَةَ حَتَّى يَخْتِمَ الطَّرَفَانِ، قَبْلَ الْحُكْمِ، خُصُومَاتِهِمَا وَيُنْهِيَا أَحْقَادَهُمَا عَنْ خَوْفِ أَحَدِهِمَا مِنَ الْأَمْتِحَانِ الْهَائِلِ وَعَنْ نَظَرِ الْآخِرِ إِلَى تَعْوِضِ ضَيْلِ حَاضِرٍ، وَيُرَى جَيِّدًا أَنَّ بَيِّنَةَ النَّفْيِ هَذِهِ إِذَا مَا قُضِيَتْ لَمْ يَتَّقِ أَحْتِيَاجُ إِلَى غَيْرِهَا، وَهَكَذَا لَيْسَ مِنَ الْمُمْكِنِ الْقَوْلُ بِأَنَّ طَرِيقَةَ الْمُبَارَزَةِ هِيَ نَتِيجَةُ ذَلِكَ الْحُكْمِ الْخَاصِّ بِالْقَانُونِ السَّالِيِّ.

(١) وبعض قوانين أخرى للبرابرة أيضاً .

(٢) De manu ab aeneo redimenda. ، باب ٥٦ .

(٣) المصدر نفسه، باب ٥٦ .

## الفصل السابع عشر

### طراز تفكير آباؤنا

مِنْ أَغْرَبِ مَا يُرَى أَنْ يَرْبِطَ آبَاؤُنَا شَرَفَ أَبْنَاءِ الْوَطَنِ وَمَالَهُمْ وَحَيَاتُهُمْ بِأُمُورٍ أَقَلَّ اتِّبَاعًا لِلْعَقْلِ مِمَّا لِلْمُصَادَفَةِ، وَأَنْ يَتَّخِذُوا، بِلا انْقِطَاعٍ، بَيِّنَاتٍ لَا تُثَبِّتُ شَيْئًا وَلَا تَمُتُ إِلَى الْبَرَاءَةِ، وَلَا إِلَى الْجَرِيمَةِ، بِرَابِطَةٍ.

إِنَّ الْجِرْمَانَ الَّذِينَ لَمْ يُفْهَرُوا، قَطُّ، كَانُوا يَتَمَتَّعُونَ بِاسْتِقْلَالٍ لَا حَدَّ لَهُ<sup>(١)</sup>، وَكَانَتْ الْأَسْرُ تَتَحَارَبُ مِنْ أَجْلِ الْمُقَاتِلِ وَالسَّرِقَاتِ وَالْإِهَانَاتِ<sup>(٢)</sup>، فَعُدِّلَتْ هَذِهِ الْعَادَةُ بِجَعْلِ هَذِهِ الْحُرُوبِ خَاضِعَةً لِقَوَاعِدٍ، وَصَارَتْ تَقَعُ بِأَمْرِ الْحَاكِمِ<sup>(٣)</sup> وَتَحْتَ نَظَرِهِ، وَهَذَا أَفْضَلُ مِنْ إِسَاحَةِ تَبَادُلِ الْأَذَى إِسَاحَةً عَامَّةً؛ وَكَمَا أَنَّ التُّرْكَ فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ يَعُدُّونَ أَوَّلَ نَضْرٍ يُنَالُ فِي حُرُوبِهِمِ الْأَهْلِيَّةِ حُكْمًا مِنَ اللَّهِ الَّذِي يَقْضِي، كَانَتْ شُعُوبُ الْجِرْمَانِ تُعَدُّ الْمُبَارَزَةَ فِي خُصُومَاتِهَا الْخَاصَّةِ مِنْ أَحْكَامِ الرَّبِّ الَّذِي يُعْنَى دَائِمًا بِمُجَازَاةِ الْمُجْرِمِ أَوْ الْغَاصِبِ، وَيَرْوِي تَاسِيَتِ أَنْ أَحَدَ شُعُوبِ الْجِرْمَانِ إِذَا مَا أَرَادَ مُحَارَبَةَ شَعْبٍ آخَرَ حَاوَلَ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ أَسِيرٌ قَادِرٌ عَلَى مُبَارَزَةِ أَحَدِ أَبْنَائِهِ فَيُحْكَمُ بِهِذِهِ الْمُبَارَزَةِ فَيَمُنُّ يُعَدُّ مَنْصُورًا فِي الْحَرْبِ. إِنَّ شُعُوبًا تَعْتَقِدُ أَنَّ الْمُبَارَزَةَ الْقَضَائِيَّةَ تُسَوِّي الْخُصُومَاتِ الْعَامَّةَ يُمَكِّنُهَا أَنْ تَرَى إِمْكَانَ هَذِهِ الْمُبَارَزَةِ تَسْوِيَةَ خُصُومَاتِ الْأَفْرَادِ أَيْضًا، وَكَانَ مَلِكُ

(١) يظهر هذا بما قاله تاسيت: فصل ٤ Omnibus idem habitus De mor Germ.

(٢) قال فليوس باتركولوس (باب ٢، فصل ١١٨) إن الجرمان كانوا يقضون بالمبارزة في جميع الدعاوى.

(٣) أنظر إلى مجموعات قوانين البرابرة، وانظر إلى بومانوار حول «عادة بوفوازييس» عن الأزمنة الأقل قدماً.

بُورْغُونِيَّة، غُونْدِيدُود<sup>(١)</sup>، أَكْثَرَ الْمُلُوكِ سَمَاحاً بِعَادَةِ الْمُبَارَزَةِ، وَيُسَوِّغُ هَذَا الْأَمِيرُ قَانُونَهُ بِقَانُونِهِ نَفْسِهِ، فَقَدْ قَالَ: «ذَلِكَ لِكَيْلَا يَخْلِفَ رَعَايَانَا فِي أُمُورٍ غَامِضَةٍ، وَلِكَيْلَا يُقْسِمُوا زُوراً فِي أُمُورٍ ثَابِتَةٍ»، وَهَكَذَا كَانَ قَانُونُ الْبُورْغُونِ يَعُدُّ مِنَ الْإِلْحَادِ كُلَّ قَانُونٍ يَسُنُّ الْيَمِينُ عَلَى حِينٍ كَانَ رِجَالُ الدِّينِ<sup>(٢)</sup> يُصَرِّحُونَ بِأَنَّ مِنَ الْإِلْحَادِ كُلَّ قَانُونٍ يُبِيحُ الْمُبَارَزَةَ، وَلِبَيِّنَةِ الْمُبَارَزَةِ الْقَضَائِيَّةِ سَبَبٌ قَائِمٌ عَلَى التَّجَرِبَةِ، ذَلِكَ أَنَّ الْجُبْنَ فِي الْأُمَّةِ الْمُحَارِبَةِ يَفْتَرِضُ مَعَايِبَ أُخْرَى، إِنَّهُ يُثَبِّتُ مُقَاوِمَةَ الرَّجُلِ لِلتَّرِييَةِ الَّتِي تَلْقَاهَا، وَكَوْنُهُ لَمْ يُبَالِ بِأُمُورِ الشَّرَفِ وَلَمْ يُسَيِّرْ بِالْمَبَادِيِ الْمُسَيِّطَةِ عَلَى الرِّجَالِ الْآخَرِينَ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُخْشَى أَزْدِرَآؤُهَا وَلَا يُكْتَرَثُ لِأَخْتِرَامِهَا، أَيْ أَنَّ الرَّجُلَ، مَهْمَا قَلَّ حُسْنُ مَنَبَتِهِ، لَمْ يُعْزِزْهُ، عَادَةً، شَيْءٌ مِنَ الْحِذْقِ الَّذِي يَقْتَرِنُ بِالْقُوَّةِ، وَلَمْ تُعْزِزْهُ الْقُوَّةُ الَّتِي تَتَّفِقُ مَعَ الشَّجَاعَةِ، فَهُوَ إِذَا مَا أَكْثَرَتْ لِلشَّرَفِ مَارَسَ فِي جَمِيعِ حَيَاتِهِ أُمُوراً يَتَعَدَّرُ عَلَيْهِ أَنْ يَنَالَهُ بِغَيْرِهَا، ثُمَّ إِنَّ الْجَرَائِمَ الْفَظِيحَةَ فِي الْأُمَّةِ الْمُحَارِبَةِ، حَيْثُ تَكُونُ الْقُوَّةُ وَالشَّجَاعَةُ وَالْمُرُوءَةُ أُمُوراً مُكْرَمةً، تَنْشَأُ عَنِ الْخِدَاعِ وَالْمَكْرِ وَالْحِيلَةِ، أَيْ عَنِ الْجُبَنِ، وَأَمَّا الْبَيِّنَةُ بِالنَّارِ فَهِيَ أَنْ يَضَعَ الْمُتَّهَمُ يَدَهُ عَلَى الْحَدِيدِ الْمُحْمَى أَوْ الْمَاءِ الْحَارِّ، وَتُلْفَ فِي كَيْسٍ يُخْتَمُ، فَإِذَا انْقَضَتْ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَمْ يَظْهَرْ أَثَرُ حَرْقٍ أُعْلِنَتْ الْبَرَاءَةُ، وَمَنْ ذَا الَّذِي لَا يَرَى أَنَّ الْجِلْدَ الْخَشِينَ الْجَاسِيَّ عِنْدَ أُمَّةٍ مُتَمَرِّنَةٍ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْحَدِيدِ لَا يَتَقَبَّلُ أَثَرُ الْحَدِيدِ الْمُحْمَى أَوْ الْمَاءِ الْحَمِيمِ بِمَا فِيهِ الْكِفَايَةُ فَيَظْهَرُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ؟ وَهَذَا الْأَثَرُ إِذَا مَا ظَهَرَ كَانَ دَلِيلاً عَلَى أَنَّ الَّذِي أُمْتُحَنَ مُخَنَّثٌ، وَيَسْتَعْمِلُ فَلَا حُونا الْحَدِيدَ الْمُحْمَى بِأَيْدِيهِمُ الْجَاسِيَّةِ كَمَا يُرِيدُونَ، وَأَمَّا النِّسَاءُ فَقَدْ كَانَ اللَّائِي يَعْمَلْنَ مِنْهُنَّ قَادِرَاتٍ عَلَى مُقَاوِمَةِ الْحَدِيدِ الْمُحْمَى، وَمَا كَانَتْ السِّدَاتُ لِيُعْزِزَهُنَّ أَنْصَارٌ يُدَافِعُونَ عَنْهُنَّ<sup>(٣)</sup>، وَلَمْ تَكُنْ هُنَاكَ حَالٌ مُتَوَسِّطَةٌ فِي أُمَّةٍ لَا

(١) قانون البورغون، فصل ٤٥.

(٢) انظر إلى مؤلفات أغوبارد.

(٣) انظر إلى بومانوار «عادة بوفوازييس» فصل ٦١، وانظر أيضاً إلى قانون الإنغليز (فصل ١٤) حيث ترى البينة بالماء الحار ليست غير وسيلة ثانوية.

عَهْدَ لَهَا بِالتَّرْفِ، وَكَانَ قَانُونُ الثُّورَنْجِيِّينَ<sup>(١)</sup> يَقُولُ بِعَدَمِ أَمْتِحَانِ الْمَرْأَةِ الْمُتَّهَمَةِ بِالزَّنا  
بِالْمَاءِ الْحَارِّ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ تَقَدُّمِ مُدَافِعٍ عَنْهَا، وَلَا يَقُولُ قَانُونُ الرِّيبَاوِيِّينَ<sup>(٢)</sup> بِهَذَا  
الْأَمْتِحَانِ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ وُجُودِ شُهُودٍ لِذَرْءِ التُّهْمَةِ، بَيِّنَةٌ أَنَّ الْمَرْأَةَ الَّتِي لَمْ يُرَدِّ أَحَدٌ مِنْ  
أَقْرَبَائِهَا أَنَّ يُدَافِعَ عَنْهَا وَالرَّجُلَ الَّذِي لَمْ يَسْتَطِعْ ذِكْرَ آيَةٍ شَهَادَةٍ بِصِدْقِهِ يَكُونَانِ قَدْ  
أَدِينَا لِهَذَا السَّبَبِ، وَلِذَا أَقُولُ : إِنَّهُ كَانَ فِي أَحْوَالِ الْأَزْمِنَةِ الَّتِي اتَّخَذَتْ فِيهَا عَادَةُ  
الْبَيِّنَةِ بِالْمُبَارَزَةِ وَالْبَيِّنَةِ بِالْحَدِيدِ الْمُحَمَّى وَالْمَاءِ الْحَارِّ مِنْ تَوَافُقِ هَذِهِ الْقَوَانِينِ  
وَالطَّبَائِعِ مَا كَانَتْ هَذِهِ الْقَوَانِينُ تُؤَدِّي مَعَهُ إِلَى مَظَالِمٍ أَقَلِّ مِنْ جَوْرِهَا وَمَا كَانَتْ  
الْمَعْلُولَاتُ مَعَهُ أَزْكَى مِنَ الْعِلَلِ وَمَا كَانَتْ الْقَوَانِينُ تَصْدِمُ مَعَهُ الْإِنْصَافَ أَكْثَرَ مِنْ  
خَرْقِهَا الْحُقُوقَ، وَمَا كَانَتْ مَعَهُ أَقَلُّ صَوَاباً مِنْ كَوْنِهَا جَائِزَةً.

(١) بَاب ١٤.

(٢) فَصْل ٣١ : ٥.

## الفصل الثامن عشر

### كيف انتشرت البيعة بالمبارزة

يُسْتَنْجَجُ من رسالة أغوبارد إلى لويس الحليم كَوْنُ البيعة بالمبارزة غَيْرَ مُسْتَعْمَلَةٍ لَدَى الْفَرَنْجِ قَبْلَ ذَلِكَ مُطْلَقًا مَا دَامَ قَدْ طَلَبَ<sup>(١)</sup>، بَعْدَ أَنْ بَيَّنَ لِهَذَا الْأَمِيرِ مَفَاسِدَ قَانُونِ غُونْدِيدُودَ، أَنَّ يُحْكَمَ فِي الْقَضَايَا بِبُورْغُونِيَةِ بِقَانُونِ الْفَرَنْجِ، وَلَكِنْ بِمَا أَنَّ الْمُبَارَزَةَ الْقَضَائِيَّةَ كَانَتْ مُسْتَعْمَلَةً فِي فرنسة كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ فَإِنَّهُ وَقَعَ فِي أَرْتَبَاكٍ، وَيُفَسَّرُ ذَلِكَ بِقَوْلِي: إِنَّ قَانُونَ الْفَرَنْجِ السَّالِيَّ كَانَ لَا يَقْبَلُ هَذِهِ الْبَيْعَةَ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَإِنَّ قَانُونَ الْفَرَنْجِ الرِّبَاوِيِّينَ<sup>(٢)</sup> كَانَ يَقْبَلُهَا؛ بَيَدَ أَنَّ عَادَةَ الْمُبَارَزَةِ الْقَضَائِيَّةَ انْتَشَرَتْ فِي فرنسة يَوْمًا بَعْدَ يَوْمٍ عَلَى الرُّغْمِ مِنْ أَحْتِجَاجِ رِجَالِ الدِّينِ، وَسَأْثِثُ، عَمَّا قَلِيلٍ، أَنَّ رِجَالَ الدِّينِ أَنْفُسَهُمْ كَانُوا عَامِلًا كَبِيرًا فِي انْتِشَارِهَا، وَقَانُونُ اللَّنبَارِ هُوَ الَّذِي يُزَوِّدُنَا بِهَذَا الدَّلِيلِ، «فَلَقَدْ انْتَحَلَتْ عَادَةُ قَبِيحَةٍ مُنْذُ زَمَنِ طَوِيلٍ (كما قيلَ فِي مُقَدِّمَةِ نِظَامِ أوتون الثاني)، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا مَا طُعِنَ فِي مُسْتَنَدِ مِيرَاثٍ عَلَى أَنَّهُ مُزَوَّرٌ أَقْسَمَ الَّذِي عَرَضَهُ بِالْأَنَاجِيلِ عَلَى صِحَّتِهِ، فَجَعَلَ صَاحِبًا لِلْإِثْرِ مِنْ غَيْرِ سَابِقِ حُكْمٍ، وَهَكَذَا كَانَ لِلْأَيْمَانِ الْكَاذِبَةِ أَنْ تَتَّقَ بِأَنَّهَا تُنَالُ<sup>(٣)</sup> وَلَمَّا تَوَجَّحَ الْإِمْبَرَاطُورُ أوتون الأول فِي رومًا<sup>(٤)</sup> وَعَقَدَ الْبَابَا يُوَحْنَّا الثَّانِي عَشَرَ مَجْمَعًا دِينِيًّا صَاحَ

(١) Si placeret domino nostro ut eos transferret ad legem Francorum

(١)

(٢) أنظر إلى هذا القانون باب ٤٩ : ٤، وباب ٦٧ : ٥.

(٣) «قانون اللنبار»، جزء ٢، باب ٥٥، فصل ٣٤.

(٤) سنة ٩٦٢.



جَمِيعُ سِنِّيُورَاتِ<sup>(١)</sup> إِيْطَالِيَةِ مُطَالِيَيْنَ بِأَنْ يَضَعَ الإِمْبِرَاطُورُ قَانُونًا لِتَقْوِيمِ هَذَا التَّجَاوُزِ الْمُخْجَلِ، وَرَأَى الْبَابَا وَالْإِمْبِرَاطُورُ وَجُوبَ تَحْوِيلِ الْأَمْرِ إِلَى الْمَجْمَعِ الدِّيْنِيِّ الَّذِي سَيُعَقَّدُ فِي رَافِينِ<sup>(٢)</sup> بَعْدَ زَمَنٍ قَلِيلٍ، وَهَنَالِكَ كَرَّرَ السِّنِّيُورَاتُ طَلَبَاتِهِمْ وَضَاعَفُوا صَرَخَاتِهِمْ، وَلَكِنَّ الْأَمْرَ رُدَّ ثَانِيَةً بِحُجَّةِ غِيَابِ بَعْضِ الْأَشْخَاصِ، وَلَمَّا وَصَلَ أُوتُونُ الثَّانِي وَمَلِكُ بُورْغُونِيَةِ، كُونَرَادُ<sup>(٣)</sup>، إِلَى إِيْطَالِيَةِ فَאוَضَهُمَا<sup>(٤)</sup> سِنِّيُورَاتُ إِيْطَالِيَةِ فِي فِيرُونَا<sup>(٥)</sup> فَوَضَعَ الإِمْبِرَاطُورُ، بِنَاءً عَلَى إِلْحَاجِهِمُ الْمُكَرَّرِ وَمُوَافَقَةِ الْجَمِيعِ، قَانُونًا قَائِلًا بِأَنَّهُ إِذَا مَا وَقَعَ خِلَافٌ حَوْلَ بَعْضِ الْمَوَارِيثِ وَأَرَادَ أَحَدُ الْخُصُومِ أَنْ يَنْتَفِعَ بِمُسْتَنَدٍ وَادَّعَى طَرَفٌ آخَرَ بِأَنَّ هَذَا الْمُسْتَنَدَ كَاذِبٌ حُكِمَ فِي الْأَمْرِ بِالْمُبَارَزَةِ، وَبِأَنَّ تُرَاعَى هَذِهِ الْقَاعِدَةُ فِي مَسَائِلِ الْإِقْطَاعَاتِ، وَبِأَنَّ تَخَضُّعَ الْكِنَائِسِ لِلْقَانُونِ عَيْنِهِ فِتْبَارَزٌ بِوَاسِطَةِ مُصَارِعِينَ عَنْهَا، وَتَرَى أَنَّ طَبَقَةَ الْأَشْرَافِ طَلَبَتِ الْإِثْبَاتَ بِالْمُبَارَزَةِ بِسَبَبِ مَحْذُورِ الْبَيِّنَةِ الَّتِي أُدْخِلَتْ إِلَى الْكِنَائِسِ، وَأَنَّ الْإِنْكَلِيرُوسَ صَابَرَ فِي الْمَجْمَعَيْنِ عَلَى الرُّغْمِ مِنْ صَرَخَاتِ هَؤُلَاءِ الْأَشْرَافِ، وَعَلَى الرُّغْمِ مِنْ سُوءِ الْأَسْتِغْمَالِ الصَّارِخِ، وَعَلَى الرُّغْمِ مِنْ سُلْطَانِ أُوتُونِ الَّذِي وَصَلَ إِلَى إِيْطَالِيَةِ لِيَتَكَلَّمَ وَيَفْعَلَ كَسَيِّدٍ، وَأَنَّ تَعَاوُنَ الْأَشْرَافِ وَالْأُمَرَاءِ أَكْرَهَ رَجَالَ الدِّيْنِ عَلَى الْإِذْعَانِ، فَعُدَّتِ الْمُبَارَزَةُ الْقَضَائِيَّةُ أَمْتِيَّازًا لِبَطَقَةِ الْأَشْرَافِ وَحَاجِزًا دُونَ الظُّلْمِ وَضْمَانًا لِمَا تَمْلِكُ، فَانْتَشَرَتْ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ مِنْ ذَلِكَ الْحِينِ، وَقَدْ تَمَّ هَذَا فِي زَمَنٍ كَانَ الْأَبَاطِرَةُ فِيهِ عُظَمَاءَ وَالْبَابَوَاتُ صُغَرَاءَ، فِي زَمَنٍ جَاءَ الْأُوتُونُونَ لِيُوطَّدُوا فِيهِ هَيْبَةُ

(١) Ab Italioe proceribus est proclamatum, ut imperator sanctus, mutata lege facinus  
قانون اللّنبار، جزء ٢، باب ٥٥، فصل ٣٤. indignum destrueret.

(٢) عقد سنة ٩٦٧، بحضور البابا يوحنا الثالث عشر والإمبراطور أوتون الأول.

(٣) عمّ أوتون الثاني، وابن رودولف، وملك بورغونيه فيما وراء الجورا.

(٤) Cum in hoc ab omnibus imperiales aures pulsarentur

قانون اللّنبار، جزء ٢، باب ٥٥، فصل ٣٤.

(٥) سنة ٩٨٨.

الإمبراطورية بإيطالية، وأضيف ملاحظة تؤيد ما قلت آنفاً، وذلك أن سنّ بيّنات  
النّفي كان يستتبع اجتیهاد المِبارزة، وكان سوء الاستعمال الذي أشتكي منه أمام  
الأوثونين يقوم على أن الرجل الذي يطعن في مستنده على أنه مزور يدافع بيّنة  
نفي ويخلف بالأناجيل على أنه غير ذلك وماذا صنع لتقويم سوء استعمال  
قانون كان قد بتر؟ لقد أعيدت عادة المِبارزة؛ وأراني مُبادراً إلى الكلام عن نظام  
أوثون الثاني لإلقاء نور على المنازعات بين الإنكليز والعلمانيين في تلك  
الأزمة، فقد كان يوجد سابقاً نظام<sup>(١)</sup> للوتير الأول الذي أراد، مستنداً إلى  
الشكاوى والمنازعات عيّن، أن يضمن ملكيّة الأموال، فأمر بأن يخلف المؤثّق  
على عدم تزوير مستنده، فإذا مات حلف الشهود الموقعون عليه، غير أن الداء  
كان يبقى دائماً، فوجب الرجوع إلى العلاج الذي تكلمت عنه، وأجد الأمة، في  
المجالس العامة التي عقدها شارلمان قبل ذلك الزمن، قد التمسّت<sup>(٢)</sup> منه أن  
يُفضل العود إلى المِبارزة القضائية في الوضع الكائن الذي يصبّ معه جداً ألا  
يكون المتهّم والمُتهم كاذبين في يمينيهما، ففعل ذلك، وانتشرت عادة المِبارزة  
القضائية لدى البورغون وحُدثت عادة اليمين عندهم، وألغى ملك إيطاليا،  
تيودوريك، المِبارزة القضائية لدى الأستروغوت<sup>(٣)</sup>، ويظهر أن قوانين  
شنداسويند ورسيشويند أرادت حتى استئصال فكرتها، غير أن هذه القوانين  
كانت من قلة القبول في النُربونيز<sup>(٤)</sup> ما عُدّت المِبارزة معه

(١) في قانون اللّبار، جزء ٢، باب ٥٥: ٣٣، وقد عُزي إلى الإمبراطور غي في النسخة التي انتفع  
بها مسيو موراتوري.

(٢) قانون اللّبار، جزء ٢، باب ٥٥: ٢٣.

(٣) أنظر إلى كاسيودور، جزء ٣، رسالة ٢٣ و ٢٤.

(٤) In palatio quoque Bera comes Barcinonensis, cum impeteretur a quodam vocato  
Sunila, et infidelitatis argueretur, cum eodem, secundum legem propriam, utpote  
quia uterque Gothus erat equestri proelio congressus est et victus.

أَمْتِيَّازاً لِلْقُوطِ فِيهَا؛ وَأَعَادَ اللَّئِبَارُ، الَّذِينَ فَتَحُوا إِيْطَالِيَةَ بَعْدَ قَضَاءِ الرُّومِ عَلَى الْأُسْتَرْوُغُوتِ، عَادَةَ الْمُبَارَزَةِ إِلَيْهَا ، غَيْرَ أَنَّ قَوَانِينَهُمُ الْأُولَى قَيَّدَتْهَا<sup>(١)</sup>، وَوَضَعَ شَارْلَمَانُ<sup>(٢)</sup> وَلُويْسُ الْحَلِيمُ وَالْأُوتُونُونُ نَظْماً مُخْتَلَفَةً عَامَّةً تَجِدُهَا مُدْرَجَةً فِي قَوَانِينِ اللَّئِبَارِ وَمُضَافَةً إِلَى الْقَوَانِينِ السَّالِيَةِ، وَسَعَتْ نِطاقَ الْمُبَارَزَةِ فِي الْقَضَايَا الْجِنَائِيَّةِ أَوَّلًا، ثُمَّ فِي الْقَضَايَا الْمَدَنِيَّةِ، فَبَاتَ لَا يُعْرَفُ مَا الْعَمَلُ، إِذْ كَانَ لِبَيْتَةِ النَّفْيِ بِالْيَمِينِ مَحَازِيرُ، وَلِبَيْتَةِ النَّفْيِ بِالْمُبَارَزَةِ مَحَازِيرُ أُخْرَى، فَقَدْ كَانَ يُغَيَّرُ وَفْقَ مَا تَكُونُ هَذِهِ الْمَحَازِيرُ أَكْثَرَ ضَرَرًا أَوْ تِلْكَ ، وَكَانَ رِجَالُ الدِّينِ، مِنْ نَاحِيَةِ، يُحِبُّونَ أَنْ يَرَوْا النَّاسَ يَلْجَأُونَ إِلَى الْكَنَائِسِ<sup>(٣)</sup> وَالْهَيْكَلِ فِي الْقَضَايَا الزَّمْنِيَّةِ ، وَكَانَ الْأَشْرَافُ الْمُخْتَالُونَ ، مِنْ نَاحِيَةِ أُخْرَى ، يُحِبُّونَ أَنْ يُؤَيِّدُوا حُقُوقَهُمْ بِسُيُوفِهِمْ، وَلَا أَقُولُ ، مُطْلَقًا ، إِنَّ الْإِنْكَلِيرُوسَ هُوَ الَّذِي أَدْخَلَ الْعَادَةَ الَّتِي كَانَتْ طَبَقَةُ الْأَشْرَافِ تَتَذَمَّرُ مِنْهَا، فَهَذِهِ الْعَادَةُ أُنْبَقَتْ مِنْ رُوحِ قَوَانِينِ الْبَرَابَرَةِ وَمِنْ قِيَامِ بَيِّنَاتِ النَّفْيِ ، وَلَكِنْ بِمَا أَنَّ الطَّرِيقَةَ الَّتِي كَانَ يُمَكِّنُ أَنْ تُنْعَمَ بِعَدَمِ الْعِقَابِ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْمُجْرِمِينَ قَدْ حَمَلَتْ عَلَى التَّفْكِيرِ فِي وُجُوبِ الْإِنْتِفَاعِ بِقُدَاسَةِ الْكَنَائِسِ بَهْرًا لِلْمُذْنِبِينَ وَكَشْفًا لِلْإِيمَانِ الْكَاذِبَةِ فَإِنَّ رِجَالَ الدِّينِ دَعَمُوا هَذِهِ الْعَادَةَ وَالطَّرِيقَةَ الَّتِي ضُمَّتْ إِلَيْهَا، وَذَلِكَ لِمَا كَانَ مِنْ سَابِقِ اعْتِرَاضِهِمْ عَلَى بَيِّنَاتِ النَّفْيِ، وَفِي بَوْمَانَوَارِ<sup>(٤)</sup> نَرَى أَنَّ هَذِهِ الْبَيِّنَاتِ لَمْ تُقْبَلْ فِي الْمَحَاكِمِ الْكَنَسِيَّةِ قَطُّ ، وَهَذَا مَا سَاعَدَ كَثِيرًا ، وَلَا رَيْبَ ، عَلَى إِسْقَاطِهَا وَعَلَى إِضْعَافِ حُكْمِ

(١) انظر في قانون اللئبار ، جزء ١ ، باب ٤ ، وباب ٩ : ٢٣ ، وجزء ٢ ، باب ٣٥ : ٤ و ٥ ، وباب ٥٥ : ١ و ٢ و ٣ ، أنظمة روتارس و : ١٥ ، نظام لوتيراند .

(٢) المصدر نفسه ، جزء ٢ ، باب ٥٥ : ٢٣ .

(٣) كانت اليمين القضائية تتم في الكنائس في ذلك الحين ، وكان هناك في قصور الملوك في الجبل الأول معبد خاص بالدعاوى التي كان يحكم فيها هنالك ، انظر إلى صيغ ماركولف ، جزء ١ ، فصل ٣٨ ، قانون الريباوين ، باب ٤٩ : ٤ ، وباب ٦٥ : ٥ ، تاريخ غريغوار التوري ، مرسوم سنة ٨٠٣ المضاف إلى القانون السالي .

(٤) فصل ٣٩ ، صفحة ٢١٢ ، وكان الشماسة يقولون : لا ينبغي ان ينزل النفي إلى منزلة البينة ، وذلك لتعذر إثباته .

مَجْمُوعَاتِ قَوَانِينِ الْبَرَابَرَةِ مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ، وَكَذَلِكَ يُشْعِرُ هَذَا بِمَا يَتَنَ عَادَةُ بَيِّنَاتِ النَّفْسِ وَعَادَةُ الْمُبَارَزَةِ الْقَضَائِيَّةِ الَّتِي تَكَلَّمْتُ عَنْهَا كَثِيرًا، مِنْ رَابِطَةٍ، وَقَدْ قَبِلَتِ الْمَحَاكِمُ الْعِلْمَانِيَّةُ بِكُلِّ مِنْهُمَا، بَيْنَمَا نَبَذَتْهُمَا الْمَحَاكِمُ الْكَنْسِيَّةُ، وَكَانَتْ الْأُمَّةُ، بِاخْتِيَارِ الْبَيِّنَةِ بِالْمُبَارَزَةِ، تَتَّبِعُ عِبْقَرِيَّتَهَا الْحَرْبِيَّةَ، وَذَلِكَ بَيْنَمَا كَانَتْ الْمُبَارَزَةُ تُسَنُّ كَحُكْمِ إِلَهِيٍّ كَانَتْ تُلْغَى الْبَيِّنَةُ بِالصَّلِيبِ وَالْمَاءِ الْبَارِدِ وَالْمَاءِ الْحَارِّ الَّتِي عُذَّتْ أَحْكَامًا إِلَهِيَّةً أَيْضًا، وَأَمَرَ شارلمانُ بِأَنْ يُفْصَلَ بِالصَّلِيبِ مَا قَدْ يَقَعُ بَيْنَ أَوْلَادِهِ مِنْ خِلَافٍ، وَقَصَرَ لُوِيْسُ الْحَلِيمُ<sup>(١)</sup> هَذَا الْحُكْمَ عَلَى الْقَضَايَا الدِّيْنِيَّةِ، وَأَبْطَلَهُ أَبْنُهُ لُوِيْسُ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ، وَأَبْطَلَ<sup>(٢)</sup> الْبَيِّنَةَ بِالْمَاءِ الْبَارِدِ أَيْضًا.

وَلَا أَقُولُ: إِنَّ هَذِهِ الْبَيِّنَاتِ لَمْ تُسْتَنْسَخْ فِي بَعْضِ الْكَنَائِسِ لَا سِيَّمَا وَأَنَّهُ وَرَدَ ذِكْرُهَا فِي مَرْسُومِ<sup>(٣)</sup> لِفِيلِيْبِ أَوْغُوسْتِ، وَذَلِكَ فِي زَمَنِ لَمْ يَكُنْ فِيهِ غَيْرُ قَلِيلٍ مِنَ الْعَادَاتِ الْمَقْبُولَةِ قُبُولًا عَامًّا، وَإِنَّمَا أَقُولُ: إِنَّهَا كَانَتْ قَلِيلَةً الْأَسْتِعْمَالِ، وَيُعَدُّ بُومَانُور<sup>(٤)</sup> الَّذِي كَانَ يَعِيشُ فِي عَهْدِ الْقَدِيسِ لُوِيْسِ وَبَعْدَهُ بِقَلِيلٍ، أَنْوَاعًا مُخْتَلِفَةً لِلْبَيِّنَاتِ فَيَتَكَلَّمُ عَنِ الْمُبَارَزَةِ الْقَضَائِيَّةِ، وَلَا يَتَكَلَّمُ شَيْئًا عَنْ تِلْكَ.

(١) تجد أنظمته مدرجة في قانون اللنبار، وذيلاً للقوانين السالية.

(٢) في نظامه المدرج في قانون اللنبار، جزء ٢، باب ٥٥ : ٣١٠.

(٣) سنة ١٢٠٠.

(٤) عادة بوفوازيس، فصل ٣٩.



## الفصل التاسع عشر

### سَبَبُ جَدِيدٍ لِنَسْيَانِ الْقَوَانِينِ السَّالِيَةِ وَالْقَوَانِينِ الرُّومَانِيَّةِ وَالْمَراسِيمِ الْمَلَكِيَّةِ

تَكَلَّمْتُ آنِفًا عَنِ الْأَسْبَابِ الَّتِي أَسْفَرَتْ عَنْ فَقْدِ الْقَوَانِينِ السَّالِيَةِ وَالْقَوَانِينِ الرُّومَانِيَّةِ وَالْمَراسِيمِ الْمَلَكِيَّةِ سُلْطَانَهَا، وَأُضِيفُ أَنَّ تَوْسِيعَ الْبَيْتَةِ بِالْمُبَارَزَةِ كَانَ عِلَّةَ ذَلِكَ الرَّئِيسَةِ.

لَقَدْ أَصْبَحَتْ الْقَوَانِينُ السَّالِيَةُ الَّتِي كَانَتْ لَا تَقْبَلُ تِلْكَ الْعَادَةُ غَيْرَ نَافِعَةٍ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ، فَسَقَطَتْ، وَكَذَلِكَ تَلَاشَتْ الْقَوَانِينُ الرُّومَانِيَّةُ الَّتِي كَانَتْ لَا تَقْبَلُهَا، وَعَادَ لَا يُفَكَّرُ فِي غَيْرِ وَضْعِ قَانُونِ الْمُبَارَزَةِ الْقَضَائِيَّةِ وَأَنْ يُجْعَلَ لِلْحَالَاتِ الَّتِي تُمَارَسُ فِيهَا أَجْتِهَادٌ صَالِحٌ، وَلَمْ تَعُدْ أَحْكَامُ الْمَراسِيمِ الْمَلَكِيَّةِ أَكْثَرَ فَايِدَةً، وَهَكَذَا فَقَدْ كَثُرَ مِنَ الْقَوَانِينِ سُلْطَانُهُ دُونَ التَّمَكُّنِ مِنْ تَحْدِيدِ الزَّمَنِ لَذَلِكَ، وَهِيَ قَدْ نُسِيَتْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ مِنَ الْقَوَانِينِ مَا حَلَّ مَحَلَّهَا، وَلَمْ يَكُنْ لِمِثْلِ تِلْكَ الْأُمَّةِ مِنْ حَاجَةٍ إِلَى الْقَوَانِينِ الْمَكْتُوبَةِ، وَكَانَ مِنَ الْمُمَكِّنِ أَنْ تُنْسَى قَوَانِينُهَا الْمَكْتُوبَةُ بِسُهُولَةٍ، وَإِذَا قَامَ خِصَامٌ بَيْنَ طَرَفَيْنِ أَمَرَ بِالْمُبَارَزَةِ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ حَاجَةٍ لِكَثِيرٍ مِنَ الْأَهْلِيَّةِ فِي هَذَا السَّبِيلِ، وَأَنْتَهَتْ جَمِيعُ الْقَضَايَا الْمَدَنِيَّةِ وَالْجِنَائِيَّةِ إِلَى أَفْعَالٍ، وَكَانَ يُبَارَزُ حَوْلَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ، وَلَيْسَ أَسَاسُ الْقَضِيَّةِ وَحْدَهُ مَا كَانَ يُحْكَمُ فِيهِ بِالْمُبَارَزَةِ، بَلْ كَانَ يُحْكَمُ بِهَا أَيْضًا فِي عَوَارِضِ الدَّعْوَى وَتَمْهِيدَاتِهَا كَمَا قَالَ بُومَانَوَارُ<sup>(١)</sup> الَّذِي أَوْرَدَ أَمَثِلَةً عَلَيْهَا، وَأَجِدُ فِي أَوَائِلِ الْجِيلِ الثَّلَاثِ أَنَّ الْأَجْتِهَادَ

(١) فصل ٦١، صفحة ٣٠٩ و ٣١٠.



كَانَ عَلَى الْأَسَالِيبِ، فَالشَّرَفُ سَيُطَرَّ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَالْقَاضِي إِذَا لَمْ يُطْعَ قَاضِي  
عَلَى مُقَابَحَتِهِ، وَكَانَ الْحَاكِمُ فِي بُوزَجْ<sup>(١)</sup> إِذَا مَا أَسْتَدْعَى أَحَدَ النَّاسِ وَلَمْ يَحْضُرْ  
قَالَ: «أَرْسَلْتُ مَنْ يَبْحَثُ عَنْكَ، فَوَجَدْتُ مِنَ الْحَقَارَةِ أَنْ تَحْضُرَ، فَأَبْنِ لِي سَبَبَ  
هَذَا الْأُذْرَاءِ»، وَوَقَعَتِ الْمُبَارَزَةُ، عَلَى أَنَّ لُويْسَ السِّمِينَ أَصْلَحَ<sup>(٢)</sup> هَذِهِ الْعَادَةُ،  
وَكَانَتِ الْمُبَارَزَةُ الْقَضَائِيَّةُ عَادَةً مُتَّبَعَةً فِي أُوْرْلِيَانْ فِي جَمِيعِ دَعَاوَى الدُّيُونِ<sup>(٣)</sup>،  
فَأَعْلَنَ لُويْسُ الشَّابُّ بِأَنَّهُ لَا مَحَلَّ لِهَذِهِ الْعَادَةِ إِلَّا إِذَا جَاوَزَ الْإِدْعَاءُ  
خَمْسَةَ أَفْلَسٍ، وَكَانَ هَذَا الْمَرْسُومُ قَانُونًا مَحَلِّيًّا، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ كَانَ يَكْفِي، فِي  
عَهْدِ سَانْ لُويْسَ<sup>(٤)</sup>، أَنْ تَزِيدَ الْقِيَمَةُ عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ دِرْهَمًا، وَمِمَّا رَوَاهُ  
بُومَانَوَارُ<sup>(٥)</sup> لِأَحَدِ عُلَمَاءِ الْقَانُونِ أَنَّهُ كَانَ فِي فَرَنْسَةِ عَادَةُ سَيِّئَةٌ قَائِلَةٌ بِإِمْكَانِ  
الرَّجُلِ أَنْ يَسْتَأْجِرَ مُبَارِزًا يَعْمَلُ لِجَسَابِهِ فِي قَضَايَاهُ ضِمْنَ زَمَنِ مُعَيَّنٍ، فَوَجَبَ أَنْ  
تَكُونَ عَادَةُ الْمُبَارَزَةِ الْقَضَائِيَّةِ مُنْتَشِرَةً إِلَى الْغَايَةِ فِي ذَلِكَ الْحِينِ.

(١) مرسوم لُويْسَ السِّمِينَ لسنة ١١٤٥، في مجموعة المراسيم.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) مرسوم لُويْسَ الشَّابِّ لسنة ١١٦٨ في «مجموعة المراسيم».

(٤) أنظر إلى بومانوار، فصل ٦٣، صفحة ٣٢٥.

(٥) أنظر إلى «عادة بوفوازيس»، فصل ٢٨، فصل ٢٠٣.

## الفصل العشرون

### أصل مبدأ الشرف

في مجموعة قوانين البرابرة أحاج، فقانون<sup>(١)</sup> الفريزون لا يقضي بغير نصف فلس تغويضاً لمن ضرب بالعصا، بينما يقضي لمن أصيب بجروح بسيطة جداً بتغويض أكثر من ذلك، ويقضي القانون السالي بدفع ثلاثة أفلس تغويضاً لحرر يضربه حر آخر ثلاث مرات بالعصا، فإذا أسال دمه عوقب كمن يجرح بمذبة فدفع خمسة عشر فلساً، فالعقوبة كانت تُقاس بعظم الجروح، ووضع قانون اللنبار<sup>(٢)</sup> تغويضات مختلفة عن ضربة واحدة وضربتين وثلاث ضربات وأربع ضربات، واليوم تعدل الضربة مئة ألف من ذلك، ويقول نظام شارلمان الذي أدرج في قانون اللنبار<sup>(٣)</sup>، بأن يتضارب بالعصي من يأذن لهم في المبارزة، ومن المحتمل أن كان هذا مراعاة للإكليروس، ومن المحتمل أن أريد جعل المبارزات أقل سفاكاً للدماء ما دام قد وسع نطاق عاداتها، ويقضي مرسوم<sup>(٤)</sup> لويس الحليم بالخيار بين المبارزة بالعصا والمبارزة بالأسلحة، ثم لم يبق غير الفسّادين من يبارزون بالعصا<sup>(٥)</sup>؛ والآن أبصر ظهور النصوص الخاصة بمبدأ الشرف عندنا وتكوينها، وذلك أن الشاكي يبدأ في الادعاء أمام القاضي بأن فلاناً

(١) Additio sapientium wilemari، باب ٥.

(٢) جزء ١، باب ٦: ٣.

(٣) جزء ٢، باب ٥٥: ٢٣.

(٤) مضاف إلى القانون السالي عن سنة ٨١٩.

(٥) أنظر إلى بومانوار، فصل ٦٤، صفحة ٣٢٨.

أَقْتَرَفَ الْعَمَلَ الْفُلَانِيَّ فَيُجِيبُهُ هَذَا بِأَنَّهُ كَاذِبٌ<sup>(١)</sup> فِي أَدْعَائِهِ، وَهَنَالِكَ يَأْمُرُ الْقَاضِي بِالْمُبَارَزَةِ، فَيَتَقَرَّرُ الْمَبْدَأُ الْقَائِلُ بِأَنَّهُ يُصَارَ إِلَى الْبِرَازِ عِنْدَ الْإِنْكَارِ، وَإِذَا مَا صَرَخَ رَجُلٌ<sup>(٢)</sup> بِأَنَّهُ يُبَارِزُ أَمْتَنَعَ عَلَيْهِ أَنْ يَغْدِلَ عَنْ ذَلِكَ، وَهُوَ إِذَا مَا عَدَلَ حُكْمَ عَلَيْهِ بِغَرَامَةٍ، وَمِنْ ثَمَّ نَشَأَتِ الْقَاعِدَةُ الْقَائِلَةُ إِنَّ الْمَرْءَ رَهِينُ كَلِمَتِهِ فَلَا يُبِيحُ لَهُ الشَّرْفُ أَنْ يَرْجِعَ عَنْهَا، وَكَانَ الْأَشْرَافُ<sup>(٣)</sup> يَتَبَارَزُونَ فِيْمَا بَيْنَهُمْ بِأَسْلِحَتِهِمْ فُرْسَانًا، بَيْنَمَا الْعَوَامُ<sup>(٤)</sup> يَتَبَارَزُونَ فِيْمَا بَيْنَهُمْ بِالْعِصِيِّ، مُتَرَجِّلِينَ، وَمِنْ ثَمَّ عُدَّتِ الْعَصَا أَدَاةَ الْإِهَانَاتِ<sup>(٥)</sup>، وَذَلِكَ لِأَنَّ الرَّجُلَ الَّذِي يُضْرَبُ بِهَا يَكُونُ قَدْ عُوِمِلَ كَأَحَدِ الْعَوَامِ، وَلَمْ يَكُنْ غَيْرَ الْعَوَامِ مَنْ يُبَارِزُونَ بِأَعْيُنِ الْغَطَاءِ<sup>(٦)</sup>، وَهَكَذَا لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُمْ مَنْ يَتَلَقَّى الضَّرَبَاتِ عَلَى الْوَجْهِ، وَصَارَتِ الضَّرْبَةُ إِهَانَةً يَجِبُ أَنْ تُغْسَلَ بِالْدَّمِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الرَّجُلَ الَّذِي تَلَقَّاهَا يَكُونُ قَدْ عُوِمِلَ كَعَامِيٍّ، وَلَمْ تَكُنِ الشُّعُوبُ الْجِرْمَانِيَّةُ أَقَلَّ شُعُورًا مِنَّا بِمَبْدَأِ الشَّرْفِ، حَتَّى إِنَّ شُعُورَهَا هَذَا أَكْثَرُ مِنَّا لَدَيْنَا. وَهَكَذَا كَانَ أَبْعَدُ الْأَقَارِبِ شَدِيدِي الْأَكْثِرَاتِ لِلْإِهَانَاتِ، وَعَلَى هَذَا قَامَتِ جَمِيعُ شَرَائِعِهِمْ، وَمِنْ أَحْكَامِ قَانُونِ اللَّنبَارِ<sup>(٧)</sup> أَنَّ الرَّجُلَ الَّذِي يُرَافِقُهُ أَتْبَاعُهُ فَيَضْرِبُ رَجُلًا آخَرَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ غَمْرًا لَهُ بِالْخِزْيِ وَالسُّخْرِيَّةِ يَدْفَعُ نِصْفَ التَّغْوِيضِ الَّذِي كَانَ يُفَرِّضُ عَلَيْهِ لَوْ قَتَلَهُ، وَهُوَ يَدْفَعُ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ التَّغْوِيضِ<sup>(٨)</sup> عَيْنِهِ إِذَا مَا قَيَّدَهُ لِلْعِلَّةِ نَفْسِهَا.

(١) المصدر نفسه، صفحة ٣٢٩.

(٢) المصدر نفسه، فصل ٣، صفحة ٢٥ و صفحة ٣٢٩.

(٣) أنظر إلى بومانوار حول أسلحة المبارزين، فصل ٦١، صفحة ٣٠٨، وفصل ٦٤، صفحة ٣٢٨.

(٤) أنظر إلى بومانوار فصل ٦٤، صفحة ٣٢٨، وانظر، أيضا، إلى مراسيم سان أوبن دانجو التي نقلها غلان، صفحة ٢٦٣.

(٥) لم تكن ضربات العصا شائعة لدى الرومان قط، Leg. Ictus fustium. De iis qui notantur infamia.

(٦) لم يكن لديهم غير الترس والعصا، بومانوار، فصل ٦٤، صفحة ٣٢٨.

(٧) جزء ١، باب ٦: ١.

(٨) المصدر نفسه: ٢.

فَلْنُقُلْ، إِذَنْ، إِنَّ آبَاءَنَا كَانُوا يَتَأَثَّرُونَ مِنَ الْإِهَانَاتِ إِلَى الْغَايَةِ، وَلَكِنْ بَعْضُ  
الْإِهَانَاتِ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ عَهْدٌ بِهَا، كَتَلَقَّيْ ضَرَبَاتٍ بِأَلَةٍ مُعَيَّنَةٍ عَلَى مَكَانٍ مِنَ الْجِسْمِ  
وَعَلَى وَجْهِ مُعَيَّنٍ، مِمَّا كَانَ لَا عَهْدَ لَهُمْ بِهِ بَعْدُ، وَكَانَ كُلُّ هَذَا يَدْخُلُ ضِمْنَ  
الْعَارِ الَّذِي يُصِيبُ الْمَرَّةَ بِضَرْبِهِ، وَيُقَدَّرُ عِظَمُ الْإِهَانَاتِ فِي هَذِهِ الْحَالِ بِعِظَمِ  
التَّجَاوُزَاتِ.

## الفصل الحادي والعشرون

### ملاحظة أخرى حول مبدأ الشرف لدى الجرمان

قال تاسيت<sup>(١)</sup> كان من العار الفادح لدى الجرمان أن يترك الواحد منهم  
رأسه في القتال، وكان الكثير منهم ينتحر بعد هذا البلاء، ومن أحكام القانون  
السالي القديم<sup>(٢)</sup>، أيضاً، أن يُعطى الرجل الذي يُقال له، عن إهانة، إنه كان قد  
ترك رأسه، تعويض خمسة عشر فلساً، وصحح شارلمان<sup>(٣)</sup> القانون السالي فلم  
يجعل التعويض في هذه الحال غير ثلاثة أفلس، ولا يمكن اتهام هذا الأمير بأنه  
أراد إضعاف النظام العسكري، فمن الواضح أن هذا التغيير نشأ عن تغيير  
الأسلحة، وتغيير الأسلحة هذا مصدّر كثير من العادات.

(١) De morib. Germ.، فصل ٦ .

(٢) في Pactus legis salicoe، فصل ٦ .

(٣) لدينا القانون القديم والقانون الذي نقّحه هذا الأمير.



## الفصل الثاني والعشرون

### الطبايع الخاصة بالمبارزات

تَقُومُ صَلَاتُنَا بِالنِّسَاءِ عَلَى مَا يَرْتَبِطُ فِي لَذَّةِ الْحَوَاسِ مِنْ سَعَادَةٍ، وَعَلَى مَا يَجِدُهُ الْمَرْءُ مِنْ فُتُونٍ فِي أَنْ يُحِبَّ وَيُحَبَّ، وَعَلَى رَغْبَتِهِ فِي أَنْ يَرُوقَهُنَّ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُنَّ قَاضِيَاتُ مُنَوَّرَاتٍ حَوْلَ قِسْمٍ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي تَتَأَلَّفُ الْمَرْيَّةُ الشَّخْصِيَّةُ مِنْهَا، وَتُسَفِّرُ هَذِهِ الرَّغْبَةُ الْعَامَّةُ فِي الرُّوْقَانِ عَنِ الْأَنَاقَةِ الَّتِي لَيْسَتْ الْحُبُّ مُطْلَقًا، بَلِ الظَّرْفُ، بَلِ الْخِيفَةُ، بَلِ دَوَامُ فِرْيَةِ الْعَرَامِ، وَيَتَّجِعُ الْحُبُّ نَحْوَ أَحَدِ هَذِهِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ أَكْثَرَ مِمَّا نَحْوَ الْأَمْرَيْنِ الْآخَرَيْنِ، وَذَلِكَ وَفْقَ مُخْتَلِفِ الْأَحْوَالِ فِي كُلِّ أُمَّةٍ وَكُلِّ عَصْرِ، وَالْحَقُّ أَقُولُ إِنَّ رُوحَ الْأَنَاقَةِ فِي زَمَنِ مُبَارَزَاتِنَا هِيَ الَّتِي غَلَبَتْ، وَأَجِدُ فِي قَانُونِ اللَّشْبَارِ<sup>(١)</sup> أَنَّ الْقَاضِيَّ إِذَا مَا أَبْصَرَ عَلَى أَحَدِ الْمُبَارِزِينَ أَعْشَابًا مُغْرِيَةً أَمَرَ بِتَرْعِهَا وَخَلَّفَهُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ لَدَيْهِ شَيْءٌ مِنْهَا، وَمَا كَانَ هَذَا الْقَانُونُ لِيُمْكِنَ أَنْ يَقُومَ عَلَى غَيْرِ الرَّأْيِ الْعَامِّ، وَالْخَوْفِ الَّذِي قِيلَ إِنَّهُ أَوْجَبَ اسْتِنْبَاطَ كَثِيرٍ مِنَ الْأُمُورِ، هُوَ الَّذِي حَمَلَ عَلَى تَمَثُّلِ هَذِهِ الْفُتُونِ مِنَ الْفُتُونِ، وَبِمَا أَنَّ الْمُصَارِعِينَ فِي الْمُبَارَزَاتِ الْخَاصَّةِ كَانُوا مُجَهَّزِينَ بِجَمِيعِ الْقِطْعِ، وَبِأَسْلِحَةٍ ثَقِيلَةٍ دِفَاعِيَّةٍ وَهُجُومِيَّةٍ، تَكُونُ لَهُمْ بِهَا، مَعَ تَسْقِيَةِ مَعْدِنٍ وَبَعْضِ قُوَّةٍ، مَنَافِعُ لَا حَدَّ لَهَا، فَإِنَّ فِكْرَةَ الْأَسْلِحَةِ الْمَسْحُورَةِ لِبَعْضِ الْمُبَارِزِينَ كَانَتْ تَشْغَلُ بِأَلْ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ لَا مَحَالَةَ، وَمِنْ هُنَاكَ ظَهَرَ نِظَامُ الْقُرُوسِيَّةِ الْعَجِيبُ، وَفُتِحَتْ جَمِيعُ النُّفُوسِ لِهَذِهِ الْخَوَاطِرِ، فَرُئِيَ فِي الْأَقَاصِيصِ بَطَائِنُ وَفُرْسَانُ وَحُورِيَّاتٍ، وَخَيْلٌ مُجَنِّحَةٌ أَوْ عَاقِلَةٌ، وَرِجَالٌ خَافُونَ أَوْ لَا يُجَرِّحُونَ، وَسَحَرَةٌ يَكْتَرِثُونَ لِوِلَادَةِ الْعُظَمَاءِ أَوْ

تَرْبِيَّتِهِمْ، وَقُصُورُ مَسْحُورَةٍ وَصَاحِبِيَّةٌ، وَرُئْيِي فِي عَالَمِنَا عَالَمٌ جَدِيدٌ، وَمَجْرَى الطَّبِيعَةِ الْعَادِيَّةِ وَخَدَهُ تَرْكُ لِعَوَامِّ النَّاسِ، وَمِنْ الْفُرْسَانِ أَنْاسٌ مُسَلَّحُونَ دَائِمًا فِي قِسْمٍ مِنَ الْعَالَمِ حَافِلٍ بِالْقُصُورِ وَالْحُصُونِ وَقُطَّاعِ السَّابِلَةِ، فَكَانُوا يَجِدُونَ مِنَ الشَّرَفِ أَنْ يُجَازُوا عَلَى الْجَوْرِ وَأَنْ يُدَافِعُوا عَنِ الضُّعْفِ، وَمِنْ هُنَا، أَيْضًا، مَا يُرَى فِي أَقَاصِينَا مِنَ اللَّطْفِ الْقَائِمِ عَلَى فِكْرَةِ الْحُبِّ الْمُضَافَةِ إِلَى فِكْرَةِ الْقُوَّةِ وَالْحِمَايَةِ، وَهَكَذَا نَشَأُ اللَّطْفُ، عِنْدَ تَمَثُّلِ أَنْاسٍ مُتَمَازِينَ يُبْصِرُونَ الْفَضِيلَةَ مَقْرُونَةً بِالْجَمَالِ وَالضُّعْفِ فَيَحْمِلُونَ بِذَلِكَ عَلَى تَغْوِيضِ أَنْفُسِهِمْ لِلْأَخْطَارِ فِي سَبِيلِهَا، وَأَنْ يَرُوقُوهَا فِي أَعْمَالِ الْحَيَاةِ الْعَادِيَّةِ، وَقَدْ أَثْبَتَتْ رَوَايَاتُ الْفُرُوسِيَّةِ عِنْدَنَا عَلَى هَذِهِ الرُّغْبَةِ فِي الرُّوقَانِ، فَأَنْعَمْتُ عَلَى قِسْمٍ مِنْ أَوْرِيَةِ بَرُوحِ اللَّطْفِ الَّتِي يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْقُدَمَاءَ لَمْ يَعْرِفُوهَا إِلَّا قَلِيلًا، وَمَا تَمَتَّعَتْ بِهِ رُومَةُ، تِلْكَ الْمَدِينَةُ الْوَاسِعَةُ، مِنْ تَرْفٍ عَجِيبٍ جَمَلِ فِكْرَةِ مَلَاذُ الْحَوَاسِ، وَمَا سَاوَرَ أَزْيَافَ الْيُونَانِ مِنْ مَبْدَأِ الْهُدُوءِ حَمَلَ عَلَى وَصْفِ مَشَاعِرِ الْحُبِّ<sup>(١)</sup>، وَمَا كَانَ مِنْ فِكْرَةِ الْفُرْسَانِ الْحَامِينَ لِلْفَضِيلَةِ وَجَمَالِ النِّسَاءِ أَدَّى إِلَى مَبْدَأِ اللَّطْفِ، وَأُسْتَمَرَّتْ هَذِهِ الرُّوحُ بِفَضْلِ عَادَةِ أَلْعَابِ الْفُرُوسَةِ الْجَامِعَةِ بَيْنَ سُنَنِ الْقِيَمِ وَسُنَنِ الْحُبِّ فَمَنْحَتْ الرُّقَّةَ أَهْمِيَّةً عَظِيمَةً.

(١) يمكن الاطلاع على قصص الرُّوم في القرون الوسطى.

## الفصل الثالث والعشرون

### فقه المِبارزة القضائية

قَدْ يَكُونُ مِنْ حُبِّ الْأَطْلَاعِ أَنْ يُرَى تَحَوُّلُ عَادَةِ الْمِبارزةِ الْقضائيةِ الْمُخالِفةِ لِلذُّوقِ إِلَى مَبَادِيٍّ وَأَنْ يُبْصَرَ قِيَامُ فِقْهِه بِالْغِ الْغَرَابَةِ حَوْلَهَا، وَيَضَعُ النَّاسُ، وَهُمْ عَاقِلُونَ أَسَاساً، حَتَّى سَبَقَ أَوْهَامِهِمْ ضِمْنَ قَوَاعِدَ، وَلَا شَيْءَ كَالْمِبارزةِ الْقَضائيةِ أَبْعَدُ مِنَ الْعَقْلِ السَّلِيمِ، وَلَكِنَّ التَّنْفِيذَ، بَعْدَ تَوْضِيحِ هَذِهِ النُّقْطَةِ، كَانَ يَتِمُّ بِشَيْءٍ مِنَ الرُّويَّةِ، وَيَجِبُ، لِلوُقُوفِ جَيِّداً عَلَى فِقْهِهِ تِلْكَ الْأَزْمِنَةِ، أَنْ تُقْرَأَ بِدِقَّةٍ أَنْظَمَةُ سَانْ لُويْسَ الَّذِي أَحْدَثَ تَغْيِيرَاتٍ عَظِيمَةً فِي النُّظَامِ الْقَضائِيِّ، وَقَدْ كَانَ دِيْفُونْتِينُ مُعَاصِراً لِهَذَا الْأَمِيرِ، وَبُيُومَانَوَارُ كَتَبَ بَعْدَهُ<sup>(١)</sup>، وَعَاشَ الْآخَرُونَ مُنْذُ زَمَنِهِ، فَيَجِبُ أَنْ يُبْحَثَ عَنِ الطَّرِيقَةِ الْقَدِيمَةِ، إِذَنْ، فِي التَّعْدِيلَاتِ الَّتِي وَقَعَتْ عَلَيْهَا.

## الفصل الرابع والعشرون

### القواعد المقررة في المِبارزة القضائية

إذا ما كان هناك<sup>(١)</sup> مُتهمون كثيرون وَجِبَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَّفِقُوا فِيمَا بَيْنَهُمْ حَتَّى يَتَعَقَّبَ الْقَضِيَّةَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ، فَإِذَا لَمْ يَسْتَطِيعُوا ذَلِكَ عَيَّنَ مَنْ رُفِعَتْ إِلَيْهِ الدَّعْوَى أَحَدَهُمْ لِيَقُومَ بِالْخُصُومَةِ، وَإِذَا مَا اسْتَدْعَى شَرِيفٌ عَامِيًّا وَجِبَ أَنْ يَمَثُلَ مَاشِيًّا مَعَ تُرْسٍ وَعَصَا، فَإِذَا مَا حَضَرَ رَاكِبًا حِصَانًا مَعَ أَسْلِحَةٍ شَرِيفٍ نَزَعَ مِنْهُ حِصَانَهُ وَأَسْلِحَتَهُ، وَبَقِيَ لَا بِسًا قَمِيصًا وَالزِّمَ بِمِبارزة العَامِيِّ وهو على هذه الحال، وَكَانَ الْعَدْلُ<sup>(٢)</sup> قَبْلَ الْمِبارزة يَقُومُ بِنَشْرِ ثَلَاثَةِ إِعْلَانَاتٍ : أَوَّلُهَا يَأْمُرُ أَقْرَبَاءَ الْخَصْمَيْنِ بِالْانْصِرَافِ، وَالثَّانِي يُنذِرُ الشَّعْبَ بِأَنْ يُحَافِظَ عَلَى الصَّمْتِ<sup>(٣)</sup>، وَالثَّالِثُ يَحْذَرُ مُسَاعَدَةَ أَيٍّ مِنَ الْخَصْمَيْنِ، وَإِلَّا فُرِضَتْ عُقُوبَةٌ عَظِيمَةٌ، حَتَّى عُقُوبَةُ الْمَوْتِ، إِذَا مَا غَلَبَ أَحَدُ الْمِبارِزِينَ نَتِيجَةَ هَذَا الْعَوْنِ، وَيَبْقَى رِجَالُ الْعَدْلِ<sup>(٤)</sup> فِي الْمَيْدَانِ، فَإِذَا مَا تَكَلَّمَ أَحَدُ الْخَصْمَيْنِ عَنِ الصُّلْحِ انْتَبَهُوا كَثِيرًا إِلَى الْحَالِ الَّتِي يَكُونَانِ عَلَيْهَا فِي تِلْكَ السَّاعَةِ حَتَّى يُرَدَّ<sup>(٥)</sup> إِلَى الْوَضْعِ ذَاتِهِ عِنْدَ عَدَمِ إِتْمَامِ الصُّلْحِ، وَإِذَا مَا حُصِلَ عَلَى الضَّمَانَاتِ مِنْ أَجْلِ جَنَايَةٍ أَوْ حُكْمٍ زَائِفٍ لَمْ يَتِمَّ الصُّلْحُ مِنْ غَيْرِ مُوَافَقَةٍ السُّيُورِ، وَإِذَا مَا غَلِبَ أَحَدُ الْخَصْمَيْنِ تَعَذَّرَ الصُّلْحُ مِنْ غَيْرِ مُوَافَقَةِ الْكُونَتِ<sup>(٦)</sup>

(١) بومانوار، فصل ٦، صفحة ٤٠ و صفحة ٤١.

(٢) المصدر نفسه، فصل ٦٤، صفحة ٣٢٨.

(٣) المصدر نفسه، صفحة ٣٣٠.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه، فصل ٦٤، صفحة ٣٣٠.

(٦) كان لكبراء الفسالات حقوق خاصة.

وهذا ما يُشابهُ مَراسيمَ العَفْوِ عِندَنَا، وَلَكِنْ إِذَا كَانَتِ الْجِنَايَةُ تَسْتَوْجِبُ الْقَتْلَ وَوَأَقَّ السُّنِّيُّ عَلَى الصُّلْحِ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ قَدْ رُشِيَ بِالْهَدَايَا، أُلْزِمَ بِدَفْعِ سِتِّينَ ليرةً غَرَامَةً وَآلَ إِلَى الْكَوْنَتِ حَقُّهُ<sup>(١)</sup> فِي مُعَاقَبَةِ الْأَثِيمِ؛ وَكَانَ مِنَ النَّاسِ كَثِيرُونَ غَيْرَ قَادِرِينَ أَنْ يَغْرِضُوا الْمُبَارَزَةَ أَوْ أَنْ يَتَلَقَّوْهَا، فَكَانَ يُبَاحُ عِنْدُنَا اتِّخَاذُ مُبَارِزٍ، وَهَذَا الْمُبَارِزُ يُبْضَعُ جُمْعُ كَفِّهِ إِذَا مَا غَلِبَ<sup>(٢)</sup> وَذَلِكَ لِيَكُونَ لَهُ أَعْظَمُ مَصْلَحَةٍ فِي الدِّفَاعِ عَنْ فَرِيقِهِ، وَلَمَّا وُضِعَتْ فِي الْقَرْنِ الْمَاضِي قَوَائِنُ مُهِمَّةٌ ضِدَّ الْمُبَارَزَاتِ كَانَ مِنَ الْمُحْتَمَلِ أَنْ يَكْفِيَ نَزْعُ صِفَةِ الْمُحَارِبِ مِنَ الْمُحَارِبِ بِفَقْدِ يَدِهِ، إِذْ لَا شَيْءَ أَدْعَى لِحُزْنِ الرِّجَالِ مِنْ أَنْ يَظْلُوا أَحْيَاءَ بَعْدَ أَنْ يَخْسَرُوا صِفَتَهُمُ الْمُمَيَّزَةَ، وَإِذَا مَا وَقَعَتِ الْمُبَارَزَةُ، فِي جَرِيْمَةِ الْقَتْلِ<sup>(٣)</sup>، بِوَاسِطَةِ مُصَارَعَيْنِ وَوُضِعَ الْفَرِيقَانِ فِي مَكَانٍ لَا يَسْتَطِيعَانِ أَنْ يَرَيَا الْمُبَارَزَةَ مِنْهُ، فَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُزَنُّ بِالْحَبْلِ الْمَعْدِّ لِعِقَابِهِ إِذَا مَا غَلِبَ مُصَارِعُهُ، وَمَنْ كَانَ يُغْلَبُ فِي الْمُبَارَزَةِ لَا يَخْسَرُ دَائِمًا الشَّيْءَ الْمُخْتَلَفَ عَلَيْهِ، فَإِذَا مَا وَقَعَ الْبِرَازُ<sup>(٤)</sup> مَثَلًا حَوْلَ قَرَارٍ تَمْهِيدِيٍّ لَمْ يُخْسَرْ غَيْرُ هَذَا الْقَرَارِ.

(١) قال بونوار (فصل ٦٤، صفحة ٣٣٠): «يخسر قضاءه»، فلم يكن لهذه الأقوال دلالة عامة لدى مؤلفي تلك الأزمنة، بل دلالة مقصورة على القضية التي هي موضوع البحث، ديفونتين، فصل ٢١، مادة ٢٩.

(٢) كانت هذه العادة، التي ترى في مراسيم الملوك، قائمة منذ زمن بومانواز، أنظر إلى الفصل ٦١، صفحة ٣١٥.

(٣) بومانوار فصل ٦٤، صفحة ٣٣٠.

(٤) بومانوار، فصل ٦١، صفحة ٣٠٩.



## الفصل الخامس والعشرون

### ما وُضِعَ مِنَ الْخُدُودِ حَوْلَ عَادَةِ الْمُبَارَزَةِ الْقَضَائِيَّةِ

إذا ما حُصِلَ عَلَى ضَمَانَاتِ الصُّرَاعِ حَوْلَ قَضِيَّةٍ مَدَنِيَّةٍ قَلِيلَةٍ الْأَهَمِّيَّةِ أَكْرَهَ السُّيُورُ الطَّرَفَيْنِ عَلَى اسْتِزْدَادِ هَذِهِ الضَّمَانَاتِ، وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ مَشْهُوراً<sup>(١)</sup>، كَأَن يُقْتَلَ رَجُلٌ فِي السُّوقِ، لَمْ يُسْمَعْ شُهُودٌ وَلَمْ تَقَعْ مُبَارَزَةٌ، بَلْ يَنْطِقُ الْقَاضِي بِالْحُكْمِ عَلَى الشُّهْرَةِ، وَإِذَا مَا حُكِمَ فِي مَحْكَمَةِ السُّيُورِ عَلَى نَمِطٍ وَاحِدٍ غَالِباً، فَاشْتَهَرَ<sup>(٢)</sup> الْعُرْفُ هَكَذَا، أَبَى السُّيُورُ أَنْ يَتَبَارَزَ الْخَصْمَانِ لِكَيْلَا تَتَغَيَّرَ الْعَادَاتُ بِمُخْتَلَفِ حَوَادِثِ الْمُبَارَزَاتِ، وَمَا كَانَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَطْلُبَ الْمُبَارَزَةَ إِلَّا لِنَفْسِهِ<sup>(٣)</sup> أَوْ لِوَاحِدٍ مِنْ نَسَبِهِ أَوْ لِسَيُّورِهِ، وَإِذَا مَا بَرَّئَ<sup>(٤)</sup> مُتَّهِمٌ لَمْ يَسْتَطِعْ قَرِيبٌ آخَرُ أَنْ يَطْلُبَ الْمُبَارَزَةَ، وَإِلَّا لَمْ تَنْتَهِ الْقَضَايَا، وَإِذَا مَا ظَهَرَ ثَانِيَّةٌ مَنْ يُرِيدُ أَقْرَبَاؤُهُ أَنْ يَنْتَقِمُوا لِمَوْتِهِ لَمْ يَبْقَ لِلْمُبَارَزَةِ مَحَلٌّ، وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ<sup>(٥)</sup> إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مُتَعَدِّراً عَنْ غِيَابِ مَشْهُورٍ، وَإِذَا كَانَ الْقَتِيلُ قَدْ بَرَّأَ الْمُتَّهِمَ قَبْلَ مَوْتِهِ مُعَيَّناً رَجُلًا آخَرَ لَمْ يُشْرَعْ فِي الْمُبَارَزَةِ قَطُّ، وَلَكِنَّهُ إِذَا لَمْ يُعَيَّنْ أَحَدًا عُدَّ تَصْرِيحُهُ تَجَاوُزاً عَنْ قَتْلِهِ وَأَسْتَمَرَ فِي التَّعْقِيبِ، حَتَّى إِنَّ الْقِتَالَ يُمَكِّنُ أَنْ يَقَعَ بَيْنَ الشُّرَفَاءِ، وَإِذَا مَا وَقَعَ قِتَالٌ<sup>(٦)</sup> وَأُعْطِيَ أَحَدُ الْأَقْرَبَاءِ عُهُودَ الصُّرَاعِ أَوْ

(١) بومانوار، فصل ٦١، صفحة ٣٠٨، المصدر نفسه، فصل ٤٣ صفحة ٢٣٩.

(٢) المصدر نفسه، فصل ٦١، صفحة ٣١٤، وأنظر إلى ديفونتين أيضاً، فصل ٢٢، مادة ٢٤.

(٣) بومانوار، فصل ٦٣، صفحة ٣٢٢.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه، فصل ٦٣، صفحة ٣٢٢.

(٦) المصدر نفسه، صفحة ٣٢٣.

أَخَذَهَا أَنْقَطَعَ حَقُّ الْقِتَالِ، فَكَانَ يُعْتَبَرُ عِنْدُنَا أَنَّ الْخَصْمَيْنِ عَزَمَا عَلَى اتِّبَاعِ مَجْرَى الْعَدْلِ الْعَادِيِّ، فَمَنْ يَسْتَمِرُّ عَلَى الْقِتَالِ يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِالتَّعْوِضِ مِنَ الْأَضْرَارِ، وَهَكَذَا كَانَ لَطَرِيقَةُ الْمُبَارَزَةِ الْقَضَائِيَّةِ الْفَائِدَةُ الثَّالِيَّةُ: إِنَّهُ كَانَ بِإمكانِهَا تَحْوِيلُ نِزَاعٍ عَامٍ إِلَى نِزَاعٍ خَاصٍ وَإِعَادَةُ الْقُوَّةِ إِلَى الْمَحَاكِمِ وَرَدُّ مَنْ بَاتَ لَا يُحَاكَمُ بِغَيْرِ حُقُوقِ الْأُمَمِ إِلَى الْحَالِ الْمَدْنِيَّةِ، وَكَمَا أَنَّ هُنَاكَ مَا لَا يُخَصَى مِنَ الْأُمُورِ الصَّائِبَةِ الَّتِي تُدَارُ بِحِمَاقَةٍ بِالْغَيْهِ هُنَاكَ أَيْضاً مِنَ الْحِمَاقَاتِ مَا يُدَارُ عَلَى وَجْهِه بِالْغِ الصَّوَابِ، وَإِذَا دُعِيَ<sup>(١)</sup> رَجُلٌ مِنْ أَجْلِ جَنَايَةٍ فَأَظْهَرَ أَنَّ الدَّاعِيَ هُوَ الَّذِي اقْتَرَفَهَا لَمْ يَعُدْ هُنَاكَ عُهُودُ صِرَاعٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَا مِنْ مُذْنِبٍ لَا يُفْضَلُ مُبَارَزَةٌ مَشْكُوكاً فِيهَا عَلَى عِقَابٍ مُؤَكَّدٍ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ مُبَارَزَةٍ<sup>(٢)</sup> فِي الْقَضَايَا الَّتِي يُحْكَمُ فِيهَا مِنْ قِبَلِ مُحْكَمِينَ أَوْ مِنْ قِبَلِ الْمَحَاكِمِ الْكَنَسِيَّةِ، وَكَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مِنْ بَرَارٍ فِي مَسَائِلِ مُهُورِ النِّسَاءِ، " وَلَا تَسْتَطِيعُ الْمَرْأَةُ أَنْ تُبَارِزَ " كَمَا قَالَ بُوْمَانُور، فَكَانَتْ الْمَرْأَةُ إِذَا مَا دَعَتْ رَجُلًا مِنْ غَيْرِ أَنْ تُعَيَّنَ مُبَارَزَتَهَا لَمْ تُؤْخَذْ عُهُودُ صِرَاعٍ قَطُّ، وَكَانَ لَا بُدَّ لِلْمَرْأَةِ مِنْ إِذْنِ مَوْلَاهَا<sup>(٣)</sup>، أَيْ زَوْجِهَا، أَيْضاً، حَتَّى تَدْعُو، وَلَكِنَّهَا كَانَ يُمَكِّنُ أَنْ تُسْتَدْعَى مِنْ غَيْرِ هَذَا الْإِذْنِ، وَإِذَا كَانَ الدَّاعِيَ<sup>(٤)</sup> أَوْ الْمَدْعُوُّ دُونَ الْخَامِسَةِ عَشْرَةَ لَمْ تَكُنْ هُنَاكَ مُبَارَزَةٌ، عَلَى أَنَّهُ كَانَ يُمَكِّنُ الْأَمْرُ بِهَا فِي قَضَايَا الْقُصْرِ إِذَا مَا أَرَادَ وَصِيُّ الْقَاصِرِ أَوْ حَارِسُ أَمْوَالِهِ أَنْ يُخَاطِرَ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ، وَيَلْوَحُ لِي أَنَّ الْأَحْوَالَ الْآتِيَّةَ هِيَ الَّتِي كَانَ يُؤْذَنُ لِلْفَدَادِ أَنْ يُبَارِزَ فِيهَا، وَذَلِكَ أَنَّ يُبَارِزَ فَدَاداً<sup>(٥)</sup> آخَرَ، وَأَنْ يُبَارِزَ رَجُلًا حُرّاً، أَوْ شَرِيفاً أَيْضاً، إِذَا مَا دُعِيَ، وَلَكِنَّهُ إِذَا مَا

(١) بومانوار، فصل ٦٣، صفحة ٣٢٤.

(٢) المصدر نفسه، فصل ٦٣، صفحة ٣٢٥.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه، صفحة ٣٢٣، وانظر، أيضاً، إلى ما قلته في الباب ١٨، فصل ٢٦.

(٥) بومانوار، فصل ٦٣، صفحة ٣٢٢.

دَعَاهُ أَمْكَنَ هَذَا أَنْ يَرْفُضَ الْبِرَازَ، حَتَّى إِنَّهُ كَانَ يَحِقُّ لِسَيُّورِ الْقَدَّادِ أَنْ يَنْتَشِلَهُ مِنَ الْمَيْدَانِ، وَكَانَ يُمَكِّنُ الْقَدَّادَ أَنْ يُبَارِزَ كُلَّ شَخْصٍ حُرٍّ بِأَمْرِ مِنَ السَّيُّورِ<sup>(١)</sup> أَوْ عَنْ عَادَةٍ، وَكَانَتِ الْكَنِيسَةُ<sup>(٢)</sup> تُدَّعِي بِمِثْلِ هَذَا الْحَقِّ لِقَدَادِيهَا كَعَلَامَةٍ أَحْتِرَامٍ لَهَا<sup>(٣)</sup>.

(١) ديفونتين، فصل ٢٢ مادة ٧.

(٢) Habeant bellandi et testificandi licentiam مرسوم لويس السمين لسنة ١١١٨.

(٣) المصدر نفسه.

## الفصل السادس والعشرون

### المبارزة القضائية بين أحد الخصمين وأحد الشهود

يزوي بومانوار<sup>(١)</sup> أن الرجل إذا ما شعر بأن شاهداً سيشهد ضده أمكنه أن ينحى الآخر قائلاً<sup>(٢)</sup> للقضاة: إن خصمه يقدم شاهداً كاذباً مفترياً، فإذا أراد الشاهد أن يبارز أعطى عهد الصراع، ولم يعد من حاجة إلى تحقيق، لأن الشاهد إذا ما غلب قضي بأن الخصم قدم شاهداً كاذباً وخسر قضيته، وكان لا ينبغي أن يترك الشاهد الثاني يخلف، إذ إنه كان ينطق عندئذ بشهادته وتنتهي القضية بشهادة شاهدين، ولكن الشهادة الثانية إذا ما منعت أمست الشهادة الأولى دون فائدة، وهكذا إذا ما بُذت الشهادة الثانية لم يستطع الخصم أن يقدم شهوداً آخرين ليستمعوا وخسر قضيته، بيد أنه يمكن تقديم شهود آخرين عند عدم وجود عهد صراع<sup>(٣)</sup>، ويزوي بومانوار<sup>(٤)</sup> أن الشاهد كان يستطيع أن يقول لفريقه قبل أن يذلي بشهادته: «لا أريد أن أبارز في سبيل خصامك، ولا أن أخاصم لجسائي، فإذا كنت تريد أن تدافع عني قلت ما عندي من الحقيقة طوعاً»، ويكون الفريق مضطراً إلى المبارزة عن الشاهد، فإذا غلب لم يخسر قضيته<sup>(٥)</sup>، وإنما يرفض الشاهد، وأظن أن هذا كان تعديلاً للعادة القديمة،

(١) بومانوار، فصل ٦١، صفحة ٣١٥.

(٢) يجب أن يسألوا قبل أن يحلفوا لمن سيشهدون، «فقد يمتنعون عن تأدية شهادة كاذبة»، بومانوار، فصل ٣٩، صفحة ٢١٨.

(٣) بومانوار، فصل ٦١، صفحة ٣١٦.

(٤) بومانوار، فصل ٦، صفحة ٤٠.

(٥) ولكن المبارزة إذا ما وقعت بواسطة مصارعين يوضع جمع كف المصارع المغلوب.

والذي يجعلني أفكر على هذا الوجه هو أنَّ عادةَ دَعْوَةِ الشُّهُودِ مُقَرَّرَةٌ فِي قَانُونِ  
البُقَارِيِّينَ<sup>(١)</sup> وقَانُونِ البُورْغُونِ<sup>(٢)</sup> بِلا قَيْدٍ، وَكُنْتُ قَدْ تَكَلَّمْتُ عَنْ نِظَامِ غُونْدُودِ  
الذي أَكْثَرَ أَغُوبَارْدَ<sup>(٣)</sup> والقُدَيْسُ أَفِي<sup>(٤)</sup> مِنَ الْأَخْتِجَاجِ عَلَيْهِ.

قَالَ هَذَا الْأَمِيرُ: «إِذَا قَدَّمَ الْمُتَّهَمُ شُهُوداً لِيُخْلِفُوا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَقْتَرِفِ الْجُرْمَ  
أَمْكَنَ الْمُتَّهَمَ أَنْ يَدْعُوَ أَحَدَ الشُّهُودِ إِلَى الْبِرَازِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ مِنَ الصَّوَابِ أَلَّا يَأْتِيَ  
الذي عَرَضَ أَنْ يَخْلِفَ وَصَرَخَ بِأَنَّهُ كَانَ يَعْرِفُ الْحَقِيقَةَ مَا يُعْرِقِلُ الْبِرَازَ تَأْيِيداً  
لَهَا»، فَلَمْ يَدْعُ هَذَا الْمَلِكُ لِلشُّهُودِ أَيَّ مَقَرٍ لِاجْتِنَابِ الْبِرَازِ.

(١) باب ١٦ : ٢.

(٢) باب ٤٥.

(٣) رسالة الى لويس الحليم.

(٤) حياة أفى.



## الفصل السابع والعشرون

### المبارزة القضائية بين أحد الخصمين وأحد أقران السنيور، استئناف الحكم الزائف

بِمَا أَنَّ مِنْ طَبِيعَةِ الْحُكْمِ بِالْمُبَارَزَةِ أَنْ تُفْصَلَ الْقَضِيَّةُ نِهَائِيًّا، وَبِمَا أَنَّهُ لَا تَوَافُقَ بَيْنَهُمَا<sup>(١)</sup> وَيَتَبَيَّنُ حُكْمٌ جَدِيدٌ وَمُرَافَعَاتٌ جَدِيدَةٌ، فَإِنَّ الْأَسْتِثْنَاءَ كَمَا نَصَّتْ عَلَيْهِ الْقَوَانِينُ الرُّومَانِيَّةُ وَالْقَوَانِينُ الْكَنْسِيَّةُ، أَيْ لَدَى مَحْكَمَةٍ عَالِيَةٍ، لِتَقْوِيمِ حُكْمٍ مَحْكَمَةٍ أُخْرَى، أَمْرٌ كَانَتْ تَجْهَلُهُ فَرَنْسَةُ، وَمَا كَانَتْ الْأُمَّةُ الْمُحَارِبَةُ الَّتِي لَا يُسَيِّطِرُ عَلَيْهَا غَيْرٌ مَبْدِلِ الشَّرَفِ لِتَعْرِفَ ذَلِكَ الْوَجْهَ مِنْ أَصُولِ الْمُحَاكَمَةِ، وَكَانَتْ هَذِهِ الْأُمَّةُ، الْمُسِيرَةُ بِتِلْكَ الرُّوحِ دَائِمًا، تَسْلُكُ تَجَاهَ الْقَضَاةِ الطُّرُقَ<sup>(٢)</sup> عَيْنَهَا الَّتِي كَانَتْ تَسْتَطِيعُ سُلُوكَهَا ضِدَّ الْخُصُومِ، وَكَانَ الْأَسْتِثْنَاءُ عِنْدَ هَذِهِ الْأُمَّةِ تَحْدِيًّا لِمُبَارَزَةٍ بِالسَّلَاحِ وَجَبَ أَنْ تَنْتَهِيَ بِالْدَّمِ، لَا دَعْوَةً إِلَى خِصَامٍ قَلَمِيٍّ لَمْ يُعْرِفْ إِلَّا بَعْدُ، وَكَذَلِكَ قَالَ سَانْ لُويْسُ فِي نِظَامَاتِهِ: <sup>(٣)</sup> إِنَّ الْأَسْتِثْنَاءَ يَنْطَوِي عَلَى خِيَانَةٍ وَجَوْرِ، وَكَذَلِكَ قَالَ لَنَا بُوْمَانُور: إِنَّ عَلَى الرَّجُلِ<sup>(٤)</sup> الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَشْكُو سِنْيُورَهُ مِنْ أَجْلِ اِعْتِدَائِهِ عَلَيْهِ أَنْ يُخْبِرَهُ بِعَزْمِهِ عَلَى تَرْكِ إِقْطَاعَتِهِ، ثُمَّ يَدْعُوهُ إِلَى سِنْيُورِهِ السُّزْرَانِ، وَيُقَدِّمُ عُهْدَ الصُّرَاعِ، وَكَذَلِكَ يَنْتَزِلُ السِّنْيُورُ عَنِ الْوَلَاءِ لِنَفْسِهِ إِذَا مَا قَاضَى رَجُلَهُ أَمَامَ الْكُونْتِ، وَتَعْنِي مُقَاضَاةُ سِنْيُورِهِ مِنْ أَجْلِ حُكْمٍ زَائِفٍ

(١) «وذلك لأن الخصومة تكون قد انتهت إذا ما وقعت المبارزة، وذلك أمام المحكمة التي يذهب إليها عن دعوة لتأييد عهد البراز، فلا استئناف بعد ذلك»، بومانوار، فصل ٢، صفحة ٢٢.

(٢) المصدر نفسه، فصل ٦١، صفحة ٣١٢، وفصل ٦٧، صفحة ٣٣٨.

(٣) جزء ٢، فصل ١٥.

(٤) بومانوار، فصل ٦١، صفحة ٣١٠، وصفحة ٣١١ وفصل ٦٧، صفحة ٣٣٧.

أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ قَدْ صَدَرَ زُوراً وَلُؤْماً، وَالْحَالُ أَنَّ الْإِذْلَاءَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ ضِدُّ سِنِّيُورِهِ هُوَ أَقْتِرَافُ نَوْعٍ مِنْ جِنَايَةِ الْخِيَانَةِ، وَهَكَذَا كَانَ يُقَاضَى الْأَقْرَانُ الَّذِينَ كَانَتْ تُؤْلَفُ مِنْهُمْ الْمَحْكَمَةُ بَدَلًا مِنْ مُقَاضَاةِ السِّنِّيُورِ الَّذِي يُؤْلَفُ هَذِهِ الْمَحْكَمَةُ وَيُنْظَمُ أَمْرُهَا، وَبِهَذَا كَانَتْ تُجْتَنَّبُ جِنَايَةُ الْخِيَانَةِ، فَكَانَ لَا يُطْعَنُ فِي غَيْرِ أَقْرَانِهِ الَّذِينَ يُمَكِّنُ أَنْ يُبَرَّرَ شَتْمُهُمْ فِي كُلِّ حِينٍ، وَيُسْتَهْدَفُ<sup>(١)</sup> كَثِيرًا بِتَزْيِيفِ حُكْمِ الْأَقْرَانِ، فَإِذَا مَا أُنْتَظِرَ حَتَّى وَضَعَ الْحُكْمُ وَالنُّطْقُ بِهِ حُمِلَ عَلَى مُبَارَزَتِهِمْ<sup>(٢)</sup> جَمِيعًا عِنْدَ عَرْضِهِمْ جَعَلَ الْحُكْمَ صَالِحًا، وَإِذَا مَا أَشْتُكِي قَبْلَ أَنْ يُبَدِيَ جَمِيعُ الْقَضَاةِ رَأْيَهُمْ وَجَبَتْ مُبَارَزَةُ مَنْ اتَّفَقَ مِنْهُمْ عَلَى رَأْيٍ وَاحِدٍ<sup>(٣)</sup>، وَكَانَ أَجْتِنَابُ هَذَا الْخَطَرِ يَقْضِي بِأَنْ يُلْتَمَسَ<sup>(٤)</sup> مِنَ السِّنِّيُورِ أَنْ يَأْمُرَ كُلَّ قَرْنٍ بِأَنْ يُبَلِّغَ رَأْيَهُ عَالِيِ الصَّوْتِ، وَإِذَا نَطَقَ الْأَوَّلُ، وَأَوْشَكَ الثَّانِي أَنْ يَصْنَعَ مِثْلَهُ، قِيلَ لَهُ إِنَّهُ زَائِفٌ خَيْثُ مُفْتَرٍ، وَهَنَالِكَ لَا يُبَارَزُ غَيْرُهُ، وَعِنْدَ دِيفُونْتَيْنِ<sup>(٥)</sup> أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ تَرْكُ ثَلَاثَةِ قَضَاةٍ يَنْطِقُونَ بِالْحُكْمِ قَبْلَ ادِّعَاءِ التَّزْيِيفِ، وَهُوَ لَمْ يَقُلْ قَطُّ أَنْ يُبَارَزَ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ جَمِيعًا، وَأَقْلُ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ بِوُجُودِ أَحْوَالٍ يَجِبُ أَنْ يُبَارَزَ فِيهَا جَمِيعُ الَّذِينَ أَبَدَوْا رَأْيَهُمْ<sup>(٦)</sup>، وَمَصْدَرُ هَذِهِ الْفُرُوقِ هُوَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي تِلْكَ الْأَزْمِنَةِ عَادَاتٌ وَاحِدَةٌ تَمَامًا، وَكَانَ بُومَانُورَ يَنْظُرُ إِلَى مَا يَقَعُ فِي كُونْتِيَّةِ كَلِيرْمُونِ، وَكَانَ دِيفُونْتَيْنِ يَنْظُرُ إِلَى مَا يَقَعُ فِي فِرْمَانْدُوَا، وَإِذَا كَانَ أَحَدُ الْأَقْرَانِ<sup>(٧)</sup>، أَوْ رَجُلٌ الْإِفْطَاعَةِ، قَدْ صَرَخَ بِأَنَّهُ يُؤَيِّدُ الْحُكْمَ أَمَرَ الْقَاضِي بِأَنْ تُقَدَّمَ عُهُودُ الصَّرَاحِ، ثُمَّ أَخَذَ مِنَ الْمُسْتَأْنِفِ، فَضْلًا عَنْ ذَلِكَ، كَفَالَةً بِدَعْمِ اسْتِثْنَائِهِ، وَلَكِنَّ الْقَرْنَ الَّذِي

(١) المصدر نفسه، فصل ٦١، صفحة ٣١٣.

(٢) المصدر نفسه، صفحة ٣١٤.

(٣) الذين كانوا قد اتفقوا على الحكم.

(٤) بومانوار، فصل ٦١، صفحة ٣١٤.

(٥) استئناف الحكم الباطل.

(٦) المصدر نفسه، فصل ٢٢، مادة ١ و ١٠ و ١١، وإنما يقول بدفع غرامة إلى كل واحد منهم.

(٧) بومانوار، فصل ٦١، صفحة ٣١٤.

يُقَاضَى لَا يُعْطَى ضَمَانَاتٍ مُطْلَقًا، وذلك لَأَنَّهُ رَجُلُ السُّيُورِ، وعليه أَن يَدْفَعَ الْأَسْتِثْنَاءَ أَوْ أَن يَدْفَعَ إِلَى السُّيُورِ غَرَامَةً سِتِّينَ لِيرَةً، وَإِذَا لَمْ يُثْبِتْ<sup>(١)</sup> الْمُسْتَأْنَفُ أَنَّ الْحُكْمَ رَدِّيٌّ دَفَعَ إِلَى السُّيُورِ سِتِّينَ لِيرَةً غَرَامَةً، وَدَفَعَ مِثْلَ هَذِهِ الْغَرَامَةِ<sup>(٢)</sup> إِلَى الْقِرْنِ الَّذِي شَكَاهُ، وَدَفَعَ مِثْلَهَا إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِمَّنْ جَهَرُوا بِالْمُوَافَقَةِ عَلَى الْحُكْمِ، وَإِذَا مَا أَتَاهُمْ رَجُلٌ اقْتِسَارًا بِجِنَايَةٍ تَسْتَحِقُّ الْإِعْدَامَ فَأَمْسِكَ وَحَكِمَ عَلَيْهِ لَمْ يَسْتَطِعْ أَن يَسْتَأْنِفَ<sup>(٣)</sup> مُدَّعِيًا بَأَنَّ الْحُكْمَ زَائِفٌ، وَذَلِكَ لِإِمْكَانِ اسْتِثْنَائِهِ دَائِمًا إِطَالَةَ لِحَيَاتِهِ أَوْ وُضُولًا إِلَى الصُّلْحِ، وَإِذَا قَالَ أَحَدُهُمْ<sup>(٤)</sup> إِنَّ الْحُكْمَ زَائِفٌ وَسَيِّئٌ وَلَمْ يَغْرِضْ مَا يَجْعَلُهُ هَكَذَا، أَيْ لَمْ يَبَارِزْ، حَكِمَ عَلَيْهِ بِعَشْرَةِ أَفْلُسٍ غَرَامَةً إِذَا كَانَ شَرِيفًا، وَبِخَمْسَةِ أَفْلُسٍ إِذَا كَانَ قَدَادًا، وَذَلِكَ لِمَا نَطَقَ بِهِ مِنْ كَلَامٍ بَدِيٍّ، وَمَنْ كَانَ يُغْلَبُ مِنَ الْقَضَاءِ<sup>(٥)</sup> أَوْ الْأَقْرَانِ لَمْ يَفْقِدْ حَيَاتَهُ وَلَا أَعْضَاءَهُ، وَلَكِنْ إِذَا مَا غُلِبَ الَّذِي شَكَاهُمْ عُوقِبَ بِالْقَتْلِ فِي دَعْوَى الْإِعْدَامِ<sup>(٦)</sup>، وَإِنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ فِي دَعْوَةِ رَجَالِ الْإِقْطَاعِ مِنْ أَجْلِ حُكْمِ زَائِفٍ هُوَ لِاجْتِنَابِ دَعْوَةِ السُّيُورِ نَفْسِهِ، وَلَكِنْ<sup>(٧)</sup> إِذَا لَمْ يَكُنْ لَدَى السُّيُورِ أَقْرَانٌ مُطْلَقًا، أَوْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مِنَ الْأَقْرَانِ مَا يَكْفِي، أَمْكَنَهُ أَنْ يَسْتَعِيرَ<sup>(٨)</sup> عَلَى نَفَقَتِهِ أَقْرَانًا مِنَ سَيُورِهِ السُّرَرَانِ، غَيْرَ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْأَقْرَانَ لَمْ يَكُونُوا مُلْزَمِينَ بِالْحُكْمِ إِذَا رَفَضُوا، وَكَانَ يُمَكِّنُهُمْ أَنْ يُصَرِّحُوا بِأَنَّهُمْ لَمْ يَأْتُوا

(١) بومانوار، المصدر نفسه، ديفونتين، فصل ٢٢، مادة ٩.

(٢) ديفونتين، المصدر نفسه.

(٣) بومانوار، فصل ٦١، صفحة ٣١٦، وديفونتين، فصل ٢٢، مادة ٢١.

(٤) المصدر نفسه، فصل ٦١، صفحة ٣١٤.

(٥) ديفونتين، فصل ٢٢، مادة ٧.

(٦) أنظر إلى ديفونتين، فصل ٢١، مادة ١١ و ١٢ وما بعدهما، وهي التي تفرق بين الأحوال التي يخسر المستأنف حياته أو الشيء المخاصم عليه، أو القرار التمهيدي فقط.

(٧) بومانوار، فصل ٦٢، صفحة ٣٢٢، ديفونتين، فصل ٢٢، مادة ٣.

(٨) لم يكن الكونت ملزماً بأن يعير، بومانوار، فصل ٦٧، صفحة ٣٣٧.

إلا لتقديم مشورتهم، وفي هذه الحال<sup>(١)</sup> الخاصة يكون للسنيور الذي يقضي بالحكم ويقضي به بنفسه أن يؤيد الاستئناف إذا ما استؤنف الحكم الزائف ضده، وإذا كان السنيور<sup>(٢)</sup> من الفقير ما لا يستطيع معه أن ينال أقراناً من سنيوره السزيران، أو غفل عن طلبهم منه، أو رقص مولاة هذا إعطاءه إيائهم، لم يستطيع أن يحكم وحده، وبما أنه كان لا يلزم أحد بالمرافعة أمام محكمة لا يمكنها إصدار حكم كانت ترفع القضية إلى محكمة السنيور السزيران؛ واعتقد أن هذا كان من الأسباب المهمة في فصل العدل عن الإقطاع ووضع مبدأ فقهاء فرنسة القائل: «الإقطاع شيء والعدل شيء»، وذلك بما أنه كان لديهم رجال إقطاع كثير لم يكن تحت إمرتهم رجال قط فإنهم لم يكونوا في حال يقدرون بها على عقد محكماتهم، فكانت جميع القضايا ترفع إلى محكمة سنيورهم السزيران، وقد خسرنا حق إقامة العدل، لأنه لم يكن عندهم من السلطان والعزم ما يطالبون بهذا الحق معه، وعلى جميع القضاة<sup>(٣)</sup> الذين أشرکوا في الحكم أن يكونوا حاضرين عند إصداره، وذلك ليستطيعوا أن يستمرروا ويقولوا «أجل» لمن يرغب في التزييف فيسألهم عن استمرارهم، وذلك «لأن هذا عمل لياقة وأمانة فلا مجال للتهرب أو التأجيل» كما قال ديفونتين<sup>(٤)</sup>. وعندي أن طراز التفكير هذا هو مصدر العادة التي لا تزال متبعة في إنكلترا والقائلة بضرورة إجماع المحلفين على رأي واحد في الحكم بالإعدام. إذا، كان يُصار مع رأي الفريق الأكبر، فإذا ما انقسمت الآراء مناصفة كان ذلك نفعاً للمتهم في الجناية، ونفعاً للمدين في الديون، ونفعاً

(١) ما كان لأحد أن يضع قراراً في محكمته على قول بومانوار، فصل ٦٧، صفحة ٣٣٦ و صفحة ٣٣٧.

(٢) المصدر نفسه، فصل ٦٢، صفحة ٣٢٢.

(٣) ديفونتين، فصل ٢١، مادة ٢٧ و ٢٨.

(٤) المصدر نفسه، مادة ٢٨.



للمُدَّعَى عَلَيْهِ فِي الْمِيراثِ، وَعِنْدَ دِيْفُونْتَيْنِ<sup>(١)</sup> أَنَّ الْقِرْنَ كَانَ لَا يَسْتَطِيعُ الْأَمْتِنَاعَ عَنِ الْحُكْمِ إِذَا كَانَ الْأَقْرَانُ الْأَزْبَعَةُ<sup>(٢)</sup> فَقَطْ، أَوْ إِذَا لَمْ يَكُونُوا كُلُّهُمْ، أَوْ لَمْ يَكُنْ أَحْكَمُهُمْ هُنَالِكَ، وَهَذَا كَمَا لَوْ قَالَ فِي أَثْنَاءِ النِّزَاعِ إِنَّهُ لَا يُسَاعِدُ سِنِّيورُهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَانِبِهِ غَيْرُ فَرِيقٍ مِنْ رِجَالِهِ، غَيْرَ أَنَّ عَلَى السِّنِّيورِ أَنْ يُشْرِفَ مَحْكَمَتَهُ فَيَأْخُذَ لَهَا أَكْثَرَ رِجَالِهِ إِقْدَاماً وَحِكْمَةً، وَأَذْكُرُ هَذَا لِأَشْعُرَ بِوَاجِبِ الْفَسَالِ مُبَارَزَةً وَحُكْماً، وَهَذَا الْوَاجِبُ هُوَ مِنَ الْوَضْعِ مَا يَكُونُ بِهِ الْبِرَازُ حُكْماً، وَكَانَ يُمَكِّنُ السِّنِّيورَ<sup>(٣)</sup> الَّذِي يُقَاضِي فُسَالَهُ فِي مَحْكَمَتِهِ، وَيُحْكَمُ عَلَيْهِ فِيهَا أَنْ يُقَاضِيَ أَحَدَ رِجَالِهِ عَلَى حُكْمِ زَائِفٍ، وَلَكِنَّهُ بِالنَّظَرِ إِلَى الْأَخْتِرَامِ الْوَاجِبِ عَلَى الْفُسَالِ لِسِنِّيورِهِ عَنْ عَهْدٍ قَدْ قُطِعَ، وَإِلَى الرُّعَايَةِ الْوَاجِبَةِ عَلَى السِّنِّيورِ لِفُسَالِهِ عَنْ عَهْدٍ قَدْ قُبِلَ، نَشَأَ التَّفْرِيقُ التَّالِي، وَهُوَ: إِمَّا أَنْ يَقُولَ السِّنِّيورُ: إِنَّ الْحُكْمَ<sup>(٤)</sup> زَائِفٌ وَسَيِّئٌ عَلَى الْعُمومِ، وَإِمَّا أَنْ يَغْزُوَ إِلَى رَجُلِهِ خِيَانَاتٍ<sup>(٥)</sup> شَخْصِيَّةٍ، فَفِي الْحَالِ الْأُولَى يَكُونُ قَدْ مَسَّ مَحْكَمَتَهُ وَأَهَانَ نَفْسَهُ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ، فَلَا يَكُونُ هُنَاكَ عَهْدُ صِرَاعٍ، وَيَكُونُ مِنْهَا فِي الْحَالِ الثَّانِيَةِ، لِيَطْعَنِهِ فِي شَرَفِ فُسَالِهِ، وَمَنْ يَغْلِبَ مِنَ الْاِثْنَيْنِ كَانَ يَخْسِرُ حَيَاتَهُ وَأَمْوَالَهُ حِفْظاً لِلْسَّلَامَةِ الْعَامَّةِ، وَقَدْ وَسَّعَ مَدَى هَذَا التَّفْرِيقِ الضَّرُورِيُّ فِي هَذِهِ الْحَالِ الْخَاصَّةِ، وَيَقُولُ بُوْمَانَوَارُ إِنَّ الَّذِي يَسْتَأْنِفُ حُكْماً زَائِفاً إِذَا مَا قَذَفَ أَحَدُ الرِّجَالِ بِتُّهْمٍ شَخْصِيَّةٍ أَوْجَبَ صِرَاعاً، غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَطْعَنَ فِي غَيْرِ الْحُكْمِ كَانَ الْخِيَارُ<sup>(٦)</sup> لِلْقِرْنِ الَّذِي قُوْضِيَ أَنْ يَدْعَ الْقَضِيَّةَ تَنْتَهِي صِرَاعاً أَوْ حُكْماً، وَلَكِنْ بِمَا أَنَّ الرُّوحَ السَّائِدَةَ فِي زَمَنِ بُوْمَانَوَارِ كَانَتْ تَقُومُ عَلَى تَقْيِيدِ عَادَةِ

(١) فصل ٢١، مادة ٣٧.

(٢) كان لا بد من هذا العدد على الأقل، ديفونتين، فصل ٢١، مادة ٣٦.

(٣) أنظر إلى بومانوار، فصل ٦٧، صفحة ٣٣٧.

(٤) هذا الحكم زائف وسَيِّئ، المصدر نفسه.

(٥) وضعت حكماً زائفاً وسيئاً كما أنك سيئ... بومانوار، فصل ٦٧، صفحة ٣٣٧.

(٦) بومانوار، فصل ٦٧، صفحة ٣٣٧ وصفحة ٣٣٨.



المُبَارَزَةِ الْقَضَائِيَّةِ، وَبِمَا أَنَّ هَذِهِ الْحُرِّيَّةَ الْمَمْنُوحَةَ لِلْقَرْنِ الْمَدْعُوِّ لِلدُّفَاعِ عَنِ الْحُكْمِ بِالْبِرَازِ أَوْ غَيْرِهِ مُخَالَفَةٌ، كَذَلِكَ، لِمَبَادِي الشَّرَفِ الْقَائِمَةِ فِي تِلْكَ الْأَزْمِنَةِ وَلِلْعَهْدِ الْمَقْطُوعِ لِسِنِّيَّوَرِهِ دِفَاعاً عَنْ مَحْكَمَتِهِ، فَإِنِّي أَرَى أَنَّ تَفْرِيقَ بَوْمَانُورِ هَذَا هُوَ أَجْتِهَادٌ جَدِيدٌ لَدَى الْفَرَنْسِيِّينَ، وَلَا أَقُولُ: إِنَّ جَمِيعَ اسْتِثْنَائَاتِ الْأَحْكَامِ الزَّائِفَةِ فُصِّلَ فِيهَا بِالْمُبَارَزَةِ، فَقَدْ كَانَ أَمْرُ هَذَا الْاسْتِثْنَاءِ كَسَائِرِ الْاسْتِثْنَائَاتِ، وَلْتَذَكِّرِ الْاسْتِثْنَاءَاتُ الَّتِي تَكَلَّمْتُ عَنْهَا فِي الْفَصْلِ الْخَامِسِ وَالْعَشْرِينَ، وَهُنَا كَانَ عَلَى الْمَحْكَمَةِ السُّرَرَانِيَّةِ أَنْ تَحُلَّ، أَوْ لَا تَحُلَّ، عُهُودَ الصَّرَاحِ، وَكَانَ لَا يُمَكِّنُ تَزْيِيفَ الْأَحْكَامِ الصَّادِرَةِ فِي مَحْكَمَةِ الْمَلِكِ، وَذَلِكَ بِمَا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ يُسَاوِيهِ فَلَا يُمَكِّنُ أَحَدًا أَنْ يَشْكُوهُ، وَبِمَا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَنْ يَغْلُو الْمَلِكَ فَلَمْ يَكُنْ بِاسْتِطَاعَةِ أَحَدٍ أَنْ يَسْتَأْنِفَ حُكْمَ مَحْكَمَتِهِ؛ وَكَانَ هَذَا الْقَانُونُ الْأَسَاسِيُّ، الضَّرُورِيُّ كَقَانُونِ سِيَاسِيٍّ، يُقَلَّلُ أَيْضًا، كَقَانُونِ مَدَنِيٍّ، سُوءَ اسْتِعْمَالَاتِ الْعُرْفِ الْقَضَائِيِّ فِي تِلْكَ الْأَزْمِنَةِ، وَكَانَ السُّنِّيُورُ إِذَا مَا خَشِيَ<sup>(١)</sup> تَزْيِيفَ مَحْكَمَتِهِ، أَوْ رَأَى أَنَّهُ يُنْتَصَبُ لِتَزْيِيفِهَا، وَكَانَ مِنْ مَضْلَحَةِ الْعَدْلِ أَلَّا تُزَيَّفَ، أَمَكَّنَهُ أَنْ يَطْلُبَ رِجَالًا مِنْ مَحْكَمَةِ الْمَلِكِ الَّتِي لَا يُمَكِّنُ تَزْيِيفَ حُكْمِهَا، وَيَزُورِي دِيْفُونْتِينَ<sup>(٢)</sup> أَنَّ الْمَلِكَ فِيلِيبَ أَرْسَلَ جَمِيعَ مَجْلِسِهِ لِلْحُكْمِ فِي قَضِيَّةٍ بِمَحْكَمَةِ كَاهِنِ كُورَبِي، وَلَكِنْ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعِ السُّنِّيُورُ أَنْ يَكُونَ لَدَيْهِ قُضَاةٌ مَلِكٌ أَمَكَّنَهُ أَنْ يَجْعَلَ مَحْكَمَتَهُ فِي مَحْكَمَةِ الْمَلِكِ عِنْدَمَا يَكُونُ تَابِعاً لَهُ مُبَاشَرَةً، وَإِذَا كَانَ هُنَاكَ سِنِّيُورَاتٌ مُتَوَسِّطُونَ قَصَدَ إِلَى سِنِّيُورِهِ السُّرَرَانِ ذَاهِباً مِنْ سِنِّيُورٍ إِلَى سِنِّيُورٍ حَتَّى الْمَلِكِ، وَهَكَذَا كَانَ يُلْتَجَأُ إِلَى الْمَلِكِ، وَهُوَ الْمَنْبَعُ الَّذِي كَانَتْ تَجْرِي مِنْهُ جَمِيعُ الْأَنْهَارِ دَائِماً، وَالْبَحْرُ الَّذِي تَرْجِعُ إِلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي تِلْكَ الْأَزْمِنَةِ طَرِيقَةُ الْاسْتِثْنَائَاتِ الْحَاضِرَةِ وَلَا فِكْرُهَا.

(١) دِيْفُونْتِينَ، فَصْل ٢٢، مَادَّة ١٤.

(٢) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ.

## الفصل الثامن والعشرون

### استئناف الامتناع عن إحقاق الحق

يُسْتَأْنَفُ الْأَمْتِنَاعُ عَنْ إِحْقَاقِ الْحَقِّ إِذَا مَا سُوفَ، أَوْ أَجْتَنِبَ، أَوْ رُفِضَ، الْعَدْلُ بَيْنَ الْخُصُومِ فِي مَحْكَمَةِ السُّيُورِ، وَمَعَ أَنَّهُ كَانَ لِلْكُونْتِ فِي الْجِيلِ الثَّانِي عِدَّةُ مُوظَّفِينَ تَابِعِينَ لَهُ شَخْصِيًّا فَإِنَّ الْقَضَاءَ لَمْ يَكُنْ هَكَذَا، فَقَدْ كَانَ هَؤُلَاءِ الْمُوظَّفُونَ فِي مَحَاكِمِهِمُ الْجِنَائِيَّةِ يَحْكُمُونَ حُكْمًا مُبَرَّمًا كَالْكُونْتِ نَفْسِهِ، وَالْفَرْقُ كُلُّ الْفَرْقِ كَانَ فِي تَقْسِيمِ الْقَضَاءِ، وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْكُونْتَ<sup>(١)</sup> كَانَ يَسْتَطِيعُ الْحُكْمَ بِالْإِعْدَامِ وَأَنْ يَقْضِيَ فِي أَمْرِ الْحُرِّيَّةِ وَفِي رَدِّ الْأَمْوَالِ، وَأَنْ قَائِدَ الْمِثَّةِ كَانَ لَا يَسْتَطِيعُ ذَلِكَ، وَكَانَ هُنَاكَ لِلْسَّبَبِ ذَاتِهِ قَضَايَا عُلْيَا<sup>(٢)</sup> مَحْفُوظَةٌ لِلْمَلِكِ، وَهِيَ الَّتِي تُهْمُ النُّظَامَ السِّيَاسِيَّ مُبَاشَرَةً، كَالْمُنَاقَشَاتِ الَّتِي تَقَعُ بَيْنَ الْأَسَاقِفَةِ وَالْكَهَنَةِ وَالْكُونَتَاتِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْعُظَمَاءِ فَيَحْكُمُ الْمُلُوكُ فِيهَا مَعَ أَكَابِرِ الْفُسَّالَاتِ<sup>(٣)</sup>؛ وَلَا يَقُومُ عَلَى أَسَاسِ قَوْلِ بَعْضِ الْمُؤَلِّفِينَ أَنَّهُ كَانَ يُسْتَأْنَفُ مِنَ الْكُونْتِ إِلَى مَبْعُوثِ الْمَلِكِ، فَقَدْ كَانَ كُلُّ مِنَ الْكُونْتِ وَالْمَبْعُوثِ يَتَسَاوَيَانِ قَضَاءً وَاسْتِقْلَالًا<sup>(٤)</sup>، وَكَانَ يَقُومُ كُلُّ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ فَرْقٍ<sup>(٥)</sup> عَلَى أَنَّ الْمَبْعُوثَ يَعْقِدُ مَجْلِسَهُ الْقَضَائِيَّ فِي أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ مِنَ السَّنَةِ بَيْنَمَا يَعْقِدُ الْكُونْتُ مَجْلِسَهُ الْقَضَائِيَّ

(١) المرسوم الملكي لسنة ٨١٢، مادة ٣، طبعة بالوز، صفحة ٤٩٧ و مرسوم شارل الأصلع المضاف إلى قانون اللنبار، جزء ٢، مادة ٣.

(٢) المرسوم الملكي الثالث لسنة ٨١٢، مادة ٢، طبعة بالوز، صفحة ٤٩٧.

(٣) Cum fidelibus، مرسوم لويس الحليم، طبعة بالوز، صفحة ٦٦٧.

(٤) مرسوم شارل الأصلع المضاف إلى قانون اللنبار، فصل ٢، مادة ٣.

(٥) المرسوم الملكي لسنة ٨١٢، مادة ٨.

في الأشهر الثمانية الأخرى، وإذا حُكِمَ على أحد<sup>(١)</sup> في مجلس قضايي<sup>(٢)</sup> وطلب أن يُقاضي ثانية وخسر مرة أخرى دفع غرامة خمسة أفلس أو تلقى خمس عشرة ضربة من يد القضاة الذين كانوا قد حكموا في القضية، وإذا لم يشعر الكونتات أو مبعوثو الملك بأنهم من القوة ما يخضعون الكبراء معه للحق حملوهم على تقديم ضمان<sup>(٣)</sup> بالمثل أمام محكمة الملك، وكان هذا للحكم في القضية، لا لإعادة الحكم فيها، وأجد في مرسوم مس<sup>(٤)</sup> الملكي أن مبدأ استئناف الحكم الزائف إلى محكمة الملك مقرر وأن أنواع الاستئنافات الأخرى ممنوعة ومعاقب عليها، وإذا لم يُذعن<sup>(٥)</sup> شخص لحكم أعضاء القضاة المعروفين بالإشوفين<sup>(٦)</sup> ولم يعترض عليه وُضِعَ في السجن حتى يُذعن، وإذا ما أعترض عليه سيق مع حرس أمين أمام الملك، ونوقشت القضية في محكمته، ولم يكن استئناف الامتناع عن إحقاق الحق موضع بحث قط، وذلك لاستبعاد عادة الشكوى في تلك الأزمنة من عدم أكثر الكونتات وغيرهم من أصحاب الحق في القضاء لعقد محاكمهم، وللتدثر<sup>(٧)</sup>، بالعكس، من الإكثار من ذلك، وتجد كل شيء حافلاً بالمراسيم التي تحظر على الكونتات وغيرهم من رجال القضاء عقد أكثر من ثلاث دورات قضائية في السنة، ولذا كان يجب أن يقلل من نشاطهم أكثر من أن يقوم إهمالهم، ولكن لما قام عدد كبير من السنيورات الصغيرة وظهرت درجات مختلفة للفساليات، أسفر إهمال بعض

(١) المرسوم الملكي المضاف إلى قانون اللبار، جزء ٢، باب ٥٩.

(٢) Placitum.

(٣) يظهر هذا من الصيغ والمستندات والمراسيم الملكية.

(٤) لسنة ٧٥٧، طبعة بالوز، صفحة ١٨٠، مادة ٩ ومادة ١٠، ومجمع «أبود فرناس» لسنة ٧٥٥، مادة ٢٩، طبعة بالوز، صفحة ١٧٥، وضع هذان المرسومان في عهد الملك بيين.

(٥) مرسوم شارلمان الحادي عشر لسنة ٨٠٥، طبعة بالوز، صفحة ٤٢٣، وقانون لوتير، في قانون اللبار، جزء ٢، باب ٥٢، مادة ٢٣.

(٦) موظفو الكونت Scabini.

(٧) أنظر إلى قانون اللبار، جزء ٢، باب ٥٢، مادة ٢٢.

القَسَّالَاتِ عَقْدَ مَحَاكِمِهِمْ عَنْ تِلْكَ الْأَنْوَاعِ مِنَ الْأَسْتِثْنَاةِ<sup>(١)</sup>، فَضْلاً عَمَّا يُؤَمِّنُهُ هَذَا مِنْ غَرَامَاتٍ عَظِيمَةٍ لِمَصْلَحَةِ السُّنِّيِّ السُّزْرَانِ؛ وَبِمَا أَنَّ عَادَةَ الْمُبَارَزَةِ الْقَضَائِيَّةَ قَدْ اُنْتَشَرَتْ بِالتَّذْرِيعِ وَجِدَ مِنَ الْأَمْكِنَةِ وَالْأَحْوَالِ وَالْأَزْمِنَةِ مَا صَارَ يَصْعُبُ فِيهِ جَمْعُ الْأَقْرَانِ، وَمِنْ ثَمَّ أَهْمِلَ إِحْقَاقُ الْحَقِّ، وَقَبِلَ مَبْدَأُ اسْتِثْنَاةِ الْأَمْتِنَاعِ عَنْ إِحْقَاقِ الْحَقِّ، وَغَالِباً عُدَّتْ هَذِهِ الْأَنْوَاعُ مِنَ الْأَسْتِثْنَاةِ نِقَاطاً مُهِمَّةً فِي تَارِيخِنَا، وَذَلِكَ أَنَّ مُعْظَمَ حُرُوبِ ذَلِكَ الزَّمَنِ نَشَأَتْ عَنْ نَقْضِ الْحَقِّ السِّيَاسِيِّ، كَمَا أَنَّ الْحُرُوبَ فِي أَيَّامِنَا تَنْشَأُ، عَادَةً، عَنْ سَبَبٍ، أَوْ عَنْ ذَرِيعَةٍ، نَقْضِ حُقُوقِ الْأُمَمِ، وَيَزُوي بُومَانَوَارِ<sup>(٢)</sup> أَنَّهُ لَا صِرَاعَ، مُطْلَقاً، عِنْدَ الْأَمْتِنَاعِ عَنْ إِحْقَاقِ الْحَقِّ، وَإِلَيْكَ الْأَسْبَابُ : لَمْ يَكُنْ مُمَكِّناً أَنْ يُدْعَى السُّنِّيُّ نَفْسُهُ لِلْمُبَارَزَةِ لِمَا يَجِبُ مِنَ اخْتِرَامِ شَخْصِهِ، وَلَا أَنْ يُدْعَى أَقْرَانُ السُّنِّيِّ لِوُضُوحِ الْأَمْرِ إِذْ كَانَ يَكْفِي عَدُّ أَيَّامِ التَّاجِيلَاتِ أَوْ الْمَهْلِ الْأُخْرَى، فَلَمْ يَكُنْ هُنَالِكَ حُكْمٌ قَطُّ، وَلَا يُطْعَنُ إِلَّا عَلَى حُكْمٍ، ثُمَّ إِنَّ جُرْمَ الْأَقْرَانِ يُسِيءُ السُّنِّيُّ كَمَا يُسِيءُ الْخَصْمُ، وَقَدْ كَانَ مِنَ مُخَالَفَةِ النِّظَامِ وَجُودِ بَرَارِ بَيْنِ السُّنِّيِّ وَأَقْرَانِهِ، وَلَكِنْ<sup>(٣)</sup> بِمَا أَنَّ الْبَيِّنَةَ أَمَامَ مَحْكَمَةِ السُّزْرَانِ كَانَتْ تُقَامُ بِالشُّهُودِ فِي مَوْضُوعِ الْأَمْتِنَاعِ عَنْ إِحْقَاقِ الْحَقِّ فَإِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ يُدْعَى الشُّهُودُ إِلَى الْمُبَارَزَةِ، وَكَانَ بِذَلِكَ لَا يُؤْذَى السُّنِّيُّ وَلَا تُؤْذَى مَحْكَمَتُهُ.

١ - إِذَا نَجَمَ الْأَمْتِنَاعُ عَنْ إِحْقَاقِ الْحَقِّ عَنْ رِجَالِ السُّنِّيِّ أَوْ أَقْرَانِهِ الَّذِينَ سَوَّفُوا أَمَرَ الْقِيَامِ بِالْعَدْلِ أَوْ اجْتَنَبُوا إِصْدَارَ الْحُكْمِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْمَهْلِ دُعِيَ أَقْرَانُ السُّنِّيِّ أَمَامَ السُّزْرَانِ عَنْ أَمْتِنَاعِ عَنْ إِحْقَاقِ الْحَقِّ، فَإِذَا مَا غُلِبُوا دَفَعُوا غَرَامَةً إِلَى سِنِّيِّهِمْ<sup>(٤)</sup>، وَمَا كَانَ هَذَا السُّنِّيُّ لِيَقْدَمَ عَوْناً إِلَى

(١) ترى استثناءات للامتناع عن إحقاق الحق منذ عهد فليپ أوغوست.

(٢) فصل ٦١، صفحة ٣١٥.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) ديفونتين، فصل ٢١، مادة ٢٤.



رِجَالِهِ، إِنَّهُ، عَلَى الْعَكْسِ، كَانَ يَخْجُزُ عَلَيْهِمْ إِقْطَاعَتُهُمْ حَتَّى يَدْفَعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ غَرَامَةً سِتِّينَ ليرةً إِلَيْهِ.

٢ - إِذَا كَانَ الْأَمْتِنَاعُ عَنْ إِحْقَاقِ الْحَقِّ قَدْ صَدَرَ عَنِ السُّنِّيُورِ رُفِعَ الْأَمْرُ إِلَى السُّنِّيُورِ السُّزِرَانِ وَيَقَعُ هَذَا الْأَمْتِنَاعُ عِنْدَ عَدَمِ وُجُودِ رِجَالٍ كَافِينَ فِي مَحْكَمَتِهِ لِمَوْضِعِ الْحُكْمِ، أَوْ عِنْدَ عَدَمِ جَمْعِهِ رِجَالَهُ، أَوْ عِنْدَ عَدَمِ إِقَامَتِهِ مَقَامَهُ مَنْ يَجْمَعُهُمْ، وَلَكِنَّ الْخَصْمَ<sup>(١)</sup>، لَا السُّنِّيُورَ، هُوَ الَّذِي يُجْلَبُ فِي الْيَوْمِ الْمُعَيَّنِ عَنْ أَحْتِرَامٍ لِهَذَا السُّنِّيُورِ، وَيَدْعُو السُّنِّيُورُ مَحْكَمَتَهُ إِلَى مَحْكَمَةِ السُّزِرَانِ، فَإِذَا مَا كَسَبَ قَضِيَّةَ الْأَمْتِنَاعِ أُعِيدَتْ الْقَضِيَّةُ إِلَيْهِ وَدُفِعَتْ إِلَيْهِ غَرَامَةُ سِتِّينَ ليرةً<sup>(٢)</sup>، غَيْرَ أَنَّ قَضِيَّةَ الْأَمْتِنَاعِ إِذَا مَا أُثْبِتَتْ كَانَ جَزَاؤُهُ مَنَعُهُ مِنَ الْحُكْمِ فِي الْقَضِيَّةِ الْمُخَاصِمِ فِيهَا<sup>(٣)</sup>، وَيُحْكَمُ فِي الْأَسَاسِ مِنْ قَبْلِ مَحْكَمَةِ السُّزِرَانِ، وَالْوَاقِعُ أَنَّ الشُّكُوى مِنَ الْأَمْتِنَاعِ لَمْ تُرْفَعْ إِلَّا مِنْ أَجْلِ هَذَا.

٣ - إِذَا خُوصِمَ<sup>(٤)</sup> فِي مَحْكَمَةِ سِنِّيُورِهِ ضِدَّهُ، وَهَذَا كَانَ لَا يَقَعُ إِلَّا فِي قَضَايَا الْإِقْطَاعِ أَخْطَرَ السُّنِّيُورِ<sup>(٥)</sup>، بَعْدَ مُرُورِ جَمِيعِ الْمُهَلِّ، أَمَامَ أَنْاسٍ خِيَارٍ، وَأَخْطَرَ مِنْ قَبْلِ وَلِيِّ الْأَمْرِ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُسْتَأْذَنَ مِنْهُ، وَمَا كَانَ لِيُجْلَبَ بِوَاسِطَةِ الْأَقْرَانِ لِأَنَّ الْأَقْرَانَ لَا يَسْتَطِيعُونَ جَلْبَ سِنِّيُورِهِمْ، وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَجْلِبُوا<sup>(٦)</sup> بِأَسْمِ سِنِّيُورِهِمْ هَذَا؛ وَمِمَّا كَانَ يَخْدُثُ

(١) ديفونتين، فصل ٢١، مادة ٣٢.

(٢) بومانوار، فصل ٦١، صفحة ٣١٢.

(٣) ديفونتين، فصل ٢١، مادة ٢٩.

(٤) حدث في عهد لويس الثامن أن خاصم سيدنل كوتشس فلاندر، حنة، فأخطرها بأن يحكم في أمره ضمن أربعين يوماً، ثم دعاها إلى محكمة الملك لامتناعها عن إحقاق الحق، فأجابت بأن يقضى في أمره من قبل أقرانه في فلاندر، فحكمت محكمة الملك بالألا يرد إلى هنالك مطلقاً بجلب الكوتشس في الوقت المعين.

(٥) ديفونتين، فصل ٢١، مادة ٣٤.

(٦) المصدر نفسه، المادة ٩.



أَحْيَانًا<sup>(١)</sup> أَنْ يَغْتَبِ أَسْتِثْنَاءَ الْأَمْتِنَاعِ عَنْ إِحْقَاقِ الْحَقِّ أَسْتِثْنَاءَ لِحُكْمِ زَائِفٍ عِنْدَمَا يَكُونُ السُّنْيُورُ قَدْ وَضَعَ هَذَا الْحُكْمَ عَلَى الرُّغْمِ مِنَ الْأَمْتِنَاعِ، وَكَانَ يُحْكَمُ عَلَى الْفَسَالِ<sup>(٢)</sup> الَّذِي يُقَاضِي سُنْيُورَهُ دُونَ حَقِّ، وَلَا مَتِنَاعٍ عَنْ إِحْقَاقِ الْحَقِّ، بَأَنْ يَدْفَعَ لَهُ غَرَامَةً عَلَى مُرَادِهِ، وَكَانَ أَهْلُ غَانْدِ<sup>(٣)</sup> قَدْ قَاضَوْا كُنُوتَ فَلَانْدِرَ أَمَامَ الْمَلِكِ لِأَمْتِنَاعِهِ عَنْ إِحْقَاقِ الْحَقِّ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَاطَلٌ فِي إِضْدَارِ حُكْمٍ لَهُمْ فِي مَحْكَمَتِهِ، وَمِمَّا ظَهَرَ أَنَّهُ اتَّخَذَ مِنَ الْمُهْلِ مَا هُوَ أَقْلٌ مِمَّا تَمْنَحُهُ عَادَةُ الْبَلَدِ، فَرَّدَ الْغَانْدِيُّونَ إِلَيْهِ، وَقَبَضَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ مَا قِيمَتُهُ سِتُونَ أَلْفَ لِيرَةٍ، وَيَعُودُونَ إِلَى مَحْكَمَةِ الْمَلِكِ لِتَخْفِيفِ هَذِهِ الْغَرَامَةِ، فَيُقْضَى بِأَنَّهُ كَانَ يُمَكِّنُ الْكُنُوتَ أَنْ يَأْخُذَ هَذِهِ الْغَرَامَةَ وَمَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْهَا، أَيْضًا، إِذَا شَاءَ، وَقَدْ حَضَرَ بَوْمَانُورُ هَذِهِ الْأَحْكَامَ.

٤ - لَا كَلَامَ حَوْلَ أَسْتِثْنَاءِ الْأَمْتِنَاعِ عَنْ إِحْقَاقِ الْحَقِّ فِي الْقَضَايَا الَّتِي كَانَ يُمَكِّنُ السُّنْيُورَ أَنْ يَقِيمَهَا عَلَى الْفَسَالِ فِي أَمْرِ جَسَدِهِ أَوْ شَرَفِهِ، أَوْ فِي أَمْرِ الْأَمْوَالِ الَّتِي لَيْسَتْ مِنَ الْإِقْطَاعِ، مَا دَامَ لَا يُحْكَمُ فِي مَحْكَمَةِ السُّنْيُورِ، بَلْ فِي مَحْكَمَةِ مَثْبُوعِهِ، وَمَا دَامَ لَا يَحِقُّ لِلنَّاسِ نَيْلُ حُكْمٍ حَوْلَ جَسَدِ سُنْيُورِهِمْ كَمَا قَالَ دِيْفُونْتِينَ<sup>(٤)</sup>، وَقَدْ سَعَيْتُ فِي إِبْدَاءِ فِكْرٍ وَاضِحٍ حَوْلَ هَذِهِ الْأُمُورِ الَّتِي بَدَتْ فِي مُؤَلَّفَاتِ تِلْكَ الْأَزْمِنَةِ مِنَ التَّعْقِيدِ وَالْغُمُوضِ مَا يَعْدِلُ مَعَهُ أَسْتِخْرَاجُهَا مِنْ بُورَةِ الْتِيَّاسِهَا أَكْثِشَافُهَا فِي الْحَقِيقَةِ.

(١) بومانوار، فصل ٦١، صفحة ٣١١.

(٢) بومانوار، صفحة ٣١٢، غير أن الذي لم يكن من رجال السنيور ولا من مناضليه يدفع إليه غرامة ستين ليرة فقط، المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه، صفحة ٣١٨.

(٤) فصل ٢١، مادة ٣٥.

## الفصل التاسع والعشرون

### عَضْرُ سَانَ لُويْس

أَبْطَلَ سَانَ لُويْس الْبِرَازَ الْقَضَائِيَّ فِي مَحَاكِمِ مُمْتَلَكَاتِهِ كَمَا يَظْهَرُ مِنْ الْمَرْسُومِ الَّذِي وَضَعَهُ حَوْلَ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>، وَمِنْ «النُّظَامَاتِ»<sup>(٢)</sup>، وَلَكِنَّهُ لَمْ يُزِلْهُ مِنْ مَحَاكِمِ بَارُونَاتِهِ<sup>(٣)</sup> قَطُّ خِلَا حَالِ الْأَسْتِثْنَائِ عَنْ حُكْمِ زَائِفٍ، وَمَا كَانَ لِيُمْكِنَ تَزْيِيفُ<sup>(٤)</sup> مَحْكَمَةِ سِنْيُورٍ مِنْ غَيْرِ طَلَبِ الْمُبَارَزَةِ الْقَضَائِيَّةِ ضِدَّ الْقَضَاةِ الَّذِينَ نَطَقُوا بِالْحُكْمِ، غَيْرَ أَنَّ سَانَ لُويْسَ أَذْخَلَ<sup>(٥)</sup> عَادَةً أَدْعَاءَ التَّزْيِيفِ بِلاَ بِرَازٍ، وَهَذَا التَّغْيِيرُ يُعَدُّ ضَرْباً مِنَ الثَّوَرَةِ.

لَقَدْ أَعْلَنَ<sup>(٦)</sup> عَدَمَ إِمْكَانِ تَزْيِيفِ الْأَحْكَامِ الصَّادِرَةِ فِي سِنْيُورِيَّاتِ مُمْتَلَكَاتِهِ إِذْ يُعْتَبَرُ ذَلِكَ جِنَايَةً خِيَانَةً، وَالْحَقُّ أَنَّ هَذَا إِذَا كَانَ ضَرْباً مِنْ جِنَايَةِ الْخِيَانَةِ تُجَاهَ السَّنْيُورِ كَانَ الْأَجْدَرُ أَنْ يُعَدَّ هَكَذَا تُجَاهَ الْمَلِكِ، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُتَّخَذَ طَلَبُ إِضْلَاحِ<sup>(٧)</sup> الْأَحْكَامِ الصَّادِرَةِ عَنِ الْمَحَاكِمِ، لَا لِصُدُورِهَا عَنْ تَزْيِيفٍ أَوْ خُبْثٍ، بَلْ لِمَا تُؤَدِّي إِلَيْهِ مِنَ الضَّرَرِ<sup>(٨)</sup>، إِنَّهُ أَرَادَ عَلَى الْعَكْسِ أَنْ يُؤْتَى شَيْءٌ مِنَ الْإِكْرَاهِ

(١) سنة ١٢٦٠.

(٢) باب ١، فصل ٢ وفصل ٧، باب ٢، فصل ١٠ وفصل ١١.

(٣) كما يظهر في كلِّ محلٍّ من «النُّظَامَاتِ»، وبومانونار، فصل ٦١، صفحة ٣٠٩.

(٤) أي استثناء الحكم الزائف.

(٥) «النُّظَامَاتِ» باب ١، فصل ٦، وباب ٢، فصل ١٥.

(٦) المصدر نفسه، باب ٢، فصل ١٥.

(٧) «النُّظَامَاتِ» باب ١، فصل ٧٨، وباب ٢، فصل ١٥.

(٨) المصدر نفسه، باب ١، فصل ٧٨.

لِتَرْيِيفٍ<sup>(١)</sup> أَحْكَامِ مَحَاكِمِ الْبَارُونَاتِ إِذَا مَا أُريدَ التَّظَلُّمُ مِنْهَا، وَفِي «النِّظَامَاتِ» أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُتَعَذِّرِ تَرْيِيفُ مَحَاكِمِ مُمْتَلَكَةِ الْمَلِكِ كَمَا قُلْنَا، وَإِنَّمَا كَانَ مِنَ الْوَاجِبِ أَنْ يُطْلَبَ تَعْدِيلُ الْحُكْمِ أَمَامَ الْمَحْكَمَةِ ذَاتِهَا، فَإِذَا أَبَى الْقَاضِي أَنْ يَقُومَ بِالتَّعْدِيلِ الْمَطْلُوبِ أَذِنَ الْمَلِكُ فِي الْأَسْتِثْنَاءِ إِلَى مَحْكَمَتِهِ<sup>(٢)</sup> أَوْ فِي تَقْدِيمِ<sup>(٣)</sup> عَرِيضَةٍ أَوْ ضِرَاعَةٍ إِلَيْهِ، تَفْسِيرًا لِلنِّظَامَاتِ، أَمَّا مِنْ حَيْثُ مَحَاكِمُ السُّنُورَاتِ فَقَدْ أَرَادَ سَانَ لُويِسَ، بِإِذْنِهِ فِي تَرْيِيفِهَا، أَنْ تُرْفَعَ<sup>(٤)</sup> الْقَضِيَّةُ إِلَى مَحْكَمَةِ الْمَلِكِ أَوْ إِلَى مَحْكَمَةِ السُّنُورِ السُّرَرَانِ، لَا لِیُقْضَى<sup>(٥)</sup> فِيهَا بِالْمُبَارَزَةِ، بَلْ بِشَهَادَةِ الشُّهُودِ وَفَقَّ شَكْلِ الْمُرَافَعَاتِ الَّتِي وَضَعَ قَوَاعِدَهَا<sup>(٦)</sup>، وَهَكَذَا قَرَّرَ إِمْكَانَ الْأَسْتِثْنَاءِ مِنْ غَيْرِ التَّجَاءِ إِلَى خَطَرِ الْمُبَارَزَةِ سِوَاءَ أَمْكَانِ التَّزْيِيفِ كَمَا فِي مَحَاكِمِ السُّنُورَاتِ أَمْ لَمْ يُمَكِّنْ كَمَا فِي مَحَاكِمِ مُمْتَلَكَاتِهِ، وَيَذْكُرُ دِيْفُونْتَيْنِ<sup>(٧)</sup> لَنَا الْإِثْلَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ اللَّذَيْنِ شَاهَدَهُمَا وَاللَّذَيْنِ تَمَّا مِنْ غَيْرِ مُبَارَزَةٍ قَضَائِيَّةٍ، فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَهُوَ أَمْرُ الْقَضِيَّةِ الَّتِي حُكِمَ فِيهَا فِي مَحْكَمَةِ مُمْتَلَكَةِ الْمَلِكِ: سَانَ كَنْتَانِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَهُوَ مَا وَقَعَ فِي مَحْكَمَةِ بُونْتِيُو حَيْثُ عَارَضَ الْكُونْتِ، الَّذِي كَانَ حَاضِرًا، مُتَذَرِّعًا بِالْأَجْتِهَادِ الْقَدِيمِ، بَيِّنًا أَنَّهُ قُضِيَ فِي كِلْتَا الْقَضِيَّتَيْنِ بِمَبَادِي الْحُقُوقِ، وَقَدْ يُسْأَلُ عَنِ السَّبَبِ فِي كَوْنِ سَانَ لُويِسَ وَضَعَ لِمَحَاكِمِ بَارُونَاتِهِ أَصُولًا لِلْمَحَاكِمَةِ تَخْتَلِفُ عَنِ الْأَصُولِ الَّتِي وَضَعَهَا لِمَحَاكِمِ مُمْتَلَكَاتِهِ، فَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ هِيَ أَنَّ سَانَ لُويِسَ لَمْ يَجِدْ مَا يَسُوقُ وَجْهَاتِ نَظَرِهِ حِينَئِذَا أُشْتَرِعَ لِمَحَاكِمِ مُمْتَلَكَاتِهِ، وَلَكِنَّهُ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يُدَارِيَ السُّنُورَاتِ الَّذِينَ يَتَمَتَّعُونَ بِالْأَمْتِيَّازِ الْقَدِيمِ الْقَائِلِ بِعَدَمِ سَحْبِ الْقَضَايَا مِنْ

(١) المصدر نفسه، باب ٢، فصل ١٥.

(٢) المصدر نفسه باب ١، فصل ٧٨.

(٣) المصدر نفسه، باب ٢، فصل ١٥.

(٤) ولكنه إذا لم يزيّف فأريد الاستئناف لم يقبل قط، «النِّظَامَاتِ»، باب ٢، فصل ١٥.

(٥) النِّظَامَاتِ، باب ١، فصل ٦ وفصل ٦٧، وباب ٢، فصل ١٥، ويومانوار، فصل ١١، صفحة ٥٨.

(٦) النِّظَامَاتِ، باب ١، فصل ١، و٢ و٣.

(٧) فصل ٢٢، مادة ١٦ و ١٧.

مَحَاكِمِهِمْ مَا لَمْ يُعَرَّضْ لِحَظَرِ تَزْيِيفِهَا، فَأَبْقَى سَانُ لُويْسَ عَلَى عَادَةِ التَّزْيِيفِ هَذِهِ، وَلَكِنَّهُ أَمَرَ بِإِمْكَانِ التَّزْيِيفِ مِنْ غَيْرِ بَرَازٍ، أَيْ إِنَّهُ أَزَالَ الشَّيْءَ وَأَبْقَى النُّصُوصَ حَتَّى لَا يُشْعَرَ بِالتَّغْيِيرِ كَثِيرًا.

وَلَمْ يُقْبَلْ هَذَا فِي مَحَاكِمِ السُّنُيُورَاتِ عَلَى إِطْلَاقِهِ، فَقَدْ رَوَى بَوْمَانُوارُ<sup>(١)</sup> أَنَّهُ كَانَ هُنَاكَ طَرِيقَانِ لِلْقَضَاءِ فِي زَمَانِهِ : أَحَدُهُمَا وَفَقَ نِظَامِ الْمَلِكِ وَالْآخَرُ وَفَقَ الْمِنْهَاجِ الْقَدِيمِ، وَكَانَ يَحِقُّ لِلْسُّنُيُورَاتِ أَنْ يَتَّبِعُوا أَحَدَ الطَّرِيقَيْنِ، عَلَى أَنَّهُمْ إِذَا اخْتَارُوا طَرِيقًا مِنْهُمَا لَمْ يَسْتَطِيعُوا الرُّجُوعَ إِلَى الْآخَرِ، وَيُضَيَّفُ<sup>(٢)</sup> بَوْمَانُوارُ قَائِلًا: إِنَّ كُنْتُ كَلِيرْمُونُ كَانَ يَتَّبِعُ الْمِنْهَاجَ الْجَدِيدَ عَلَى حِينٍ كَانَ فَسَالَتُهُ يَتَمَسَّكُونَ بِالْقَدِيمِ، وَلَكِنَّهُ كَانَ بِاسْتِطَاعَتِهِ مَتَى شَاءَ إِعَادَةُ الْقَدِيمِ، وَإِلَّا كَانَ سُلْطَانُهُ أَقَلُّ مِنْ سُلْطَانِ فَسَالَاتِهِ؛ وَلْيُعْلَمَ أَنَّ فَرَنْسَةَ كَانَتْ مَقْسُومَةً فِي ذَلِكَ الْحِينِ<sup>(٣)</sup> إِلَى مُمْتَلَكَةِ الْمَلِكِ وَبَلَدِ الْبَارُونَاتِ كَمَا كَانَ يُسَمَّى، وَإِذَا مَا اسْتُعْمِلَتْ تَعَابِيرُ نِظَامَاتِ سَانُ لُويْسَ قُلْتُ إِنَّهَا كَانَتْ مَقْسُومَةً إِلَى الْبَلَدِ الطَّائِعِ لِلْمَلِكِ وَالْبَلَدِ الْخَارِجِ عَنْ طَاعَةِ الْمَلِكِ، فَكَانَ الْمُلُوكُ إِذَا مَا وَضَعُوا مَرَاسِيمَ لِبِلَادِ مُمْتَلَكَاتِهِمْ لَمْ يَسْتَغْمِلُوا غَيْرَ سُلْطَانِهِمْ، وَلَكِنَّهُمْ إِذَا مَا وَضَعُوا مِنَ الْمَرَاسِيمِ مَا يَخُصُّ بِلَادَ بَارُونَاتِهِمْ أَيْضًا سُنَّتْ هَذِهِ الْمَرَاسِيمُ بِمُوافَقَتِهِمْ<sup>(٤)</sup>، أَوْ خُتِمَتْ أَوْ وَقَعَتْ مِنْ قِبَلِهِمْ، وَإِلَّا تَقَبَّلَهَا الْبَارُونَاتُ أَوْ لَمْ يَقْبَلُوهَا عَلَى حَسَبِ مَا كَانَ يُلُوخُ لَهُمْ مُلَاءَمَتُهَا أَوْ عَدَمُ مُلَاءَمَتِهَا لِخَيْرِ سِيُورِيَّاتِهِمْ، وَقُلْ مِثْلَ هَذَا عَنْ وَضْعِ صِغَارِ الْفَسَالَاتِ تُجَاهَ كِبَارِهِمْ، وَالْوَاقِعُ أَنَّ النُّظَامَاتِ لَمْ تُعْطَ عَنْ تَرَاضِي السُّنُيُورَاتِ

(١) فصل ٦١، صفحة ٣٠٩.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) أنظر إلى بومانوار وديفونتين و«النظامات»، باب ٢، فصل ١٠ و ١١ و ١٥ وفصول أخرى.

(٤) أنظر إلى مراسيم أوائل الجيل الثالث في مجموعة لوريير، ولا سيما مجموعة فليب أوغوست حول القضاء الكنسي، ومجموعة لويس الثامن حول اليهود، والمراسيم التي رواها مسيو بروسيل، ولا سيما مرسوم سان لويس حول إيجار الأرض ووفاء بدلها، وبلوغ البنات الإقطاعي، جزء ٢، باب ٣، صفحة ٣٥، والمصدر نفسه، مرسوم فليب أوغوست، صفحة ٧.

وإن كانت تَقْضِي بِأُمُورٍ بِالْغَةِ الْأَهْمِيَّةِ عِنْدَهُمْ، غَيْرَ أَنَّهَا لَمْ تُقْبَلْ إِلَّا مِنْ قِبَلِ مَنْ  
أَعْتَقَدُوا أَنَّ مِنَ النَّافِعِ لَهُمْ أَنْ يَقْبَلُوهَا، وَقَدْ انْتَحَلَهَا رُوبِرتُ بْنُ سَانْ لُويسَ فِي  
كُونْتِيَّةِ كَلِيرُمُون، وَلَمْ يَرَ فَسَّالَاتُهُ أَنَّ مِنَ الْمُلَائِمِ أَنْ يُزَاوِلُوهَا فِي مَنَاطِقِهِمْ.



## الفصل الثلاثون

### ملاحظات حول الاستئنافات

يَظْهَرُ أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْوَاجِبِ أَنْ تَقَعَ اسْتِثْنَاةٌ، وَهِيَ أَيْ دَعَاةٌ إِلَى الْبِرَازِ،  
حَالاً وَمِنْ قَوْلِ بَوْمَانُور<sup>(١)</sup>: «إِنَّ الْأَنْصِرَافَ مِنَ الْمَحْكَمَةِ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَائٍ يَغْنِي  
ضَبَاعاً لِحَقِّ الْأَسْتِثْنَائِ وَقَوْلًا بِأَنَّ الْحُكْمَ صَالِحٌ»، وَقَدْ اسْتَمَرَ هَذَا حَتَّى بَعْدَ  
تَقْيِيدِ عَادَةِ الْبِرَازِ الْقَضَائِيِّ<sup>(٢)</sup>.

(١) فصل ٦٣، صفحة ٣٢٧ المصدر نفسه، فصل ٦١، صفحة ٣١٢.

(٢) أنظر إلى «نظامات» سان لويس، جزء ٢، فصل ١٥، وإلى مرسوم شارل السابع لسنة ١٤٥٣.

## الفصل الحادي والثلاثون

### مُواصلَةُ الموضوعِ نَفْسِهِ

كَانَ الْفَلَّاحُ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُزَيِّفَ مَحْكَمَةَ سِنِّيُورِهِ، وَهَذَا مَا نَعْلَمُهُ مِنْ دِيفُونْتَيْنِ<sup>(١)</sup>، وَهَذَا مَا أَیَّدَتْهُ «النَّظَامَاتُ»<sup>(٢)</sup>، وَمِنْ قَوْلِ دِيفُونْتَيْنِ<sup>(٣)</sup> أَيْضًا: «وَكَذَلِكَ لَيْسَ بَيْنَكَ، أَيُّهَا السَّنِّيُورُ، وَبَيْنَ فَلَاحِيكَ قَاضٍ غَيْرُ اللَّهِ»، وَعَادَةُ الْبِرَازِ الْقَضَائِيُّ هِيَ الَّتِي حَالَتْ دُونَ قُدْرَةِ الْفَلَاحِينَ عَلَى تَزْيِيفِ مَحْكَمَةِ سِنِّيُورِهِمْ، وَهَذَا هُوَ مِنَ الصَّحَّةِ مَا تَرَى مَعَهُ الْفَلَاحِينَ الَّذِينَ لَهُمْ حَقُّ الْمُبَارَزَةِ وَفَقَّ مَرْسُومٍ أَوْ عُرْفٍ<sup>(٤)</sup>، ذَوِي حَقٍّ فِي تَزْيِيفِ مَحْكَمَةِ سِنِّيُورِهِمْ وَلَوْ كَانَ الرِّجَالُ الَّذِينَ أَصْدَرُوا الْحُكْمَ مِنَ الْفُرْسَانِ<sup>(٥)</sup>، وَيُبْدِي دِيفُونْتَيْنِ<sup>(٦)</sup> مِنَ الْحِيَلِ مَا يَحُولُ دُونَ حَدُوثِ الْعَارِ الَّذِي يُوجِبُهُ الْفَلَّاحُ حِينَ يُبَارِزُ فَارِسًا بِتَزْيِيفِهِ الْحُكْمَ، وَبِمَا أَنَّ عَادَةَ الْمُبَارَزَاتِ الْقَضَائِيَّةِ أَخَذَتْ بِالزَّوَالِ، وَشُرِعَ بِقُبُولِ عَادَةِ الْأَسْتِثْنَائَاتِ الْجَدِيدَةِ، فَقَدْ رُئِيَ مِنْ مُخَالَفَةِ الصَّوَابِ أَنْ يَجِدَ الْأَخْرَارُ عِلَاجًا ضِدَّ ظُلْمِ مَحْكَمَةِ سِنِّيُورَاتِهِمْ، وَأَلَّا يَجِدَ الْفَلَاحُونَ ذَلِكَ، فَتَلَقَّى الْبَرْلَمَانُ<sup>(\*)</sup> أَسْتِثْنَائَاتِهِمْ كَأَسْتِثْنَائَاتِ الْأَخْرَارِ.

(١) فصل ٢١، مادة ٢١ ومادة ٢٢.

(٢) باب ١، فصل ١٣٦.

(٣) فصل ١١، مادة ٨.

(٤) ديفونتين، فصل ٢٢، مادة ٧، فهذه المادة والمادة ٢١ من الفصل ٢٢ للمؤلف نفسه قد فسرتا تفسيراً سيئاً حتى الآن، ولم يعارض ديفونتين حكم السنيور بحكم الفارس ما دام الأمر واحداً، غير أنه يعارض الفلاح العادي بمن كان له امتياز البراز.

(٥) يمكن أن يكون الفرسان في عداد القضاة، ديفونتين، فصل ٢١، مادة ٤٨.

(٦) فصل ٢٢، مادة ١٤.

(\*) البرلمان: ديوان القضاة الأعلى.

## الفصل الثاني والثلاثون

### مواصلة الموضوع نفسه

إذا ما زُيِّفَتْ مَحْكَمَةُ سِنِّيُورٍ جَاءَ بِنَفْسِهِ أَمَامَ السَّنِّيُورِ السُّزِرَانِ لِلدَّفَاعِ عَنْ حُكْمِ مَحْكَمَتِهِ، وَكَذَلِكَ<sup>(١)</sup> فَإِنَّ الْخَصْمَ الْمَدْعُوَّ إِلَى حَضْرَةِ السَّنِّيُورِ السُّزِرَانِ يَأْتِي بِسِنِّيُورِهِ مَعَهُ فِي اسْتِثْنَائِ الْاِمْتِنَاعِ. عَنْ إِحْقَاقِ الْحَقِّ، وَذَلِكَ لِيَسْتَطِيعَ الرُّجُوعَ إِلَى مَحْكَمَتِهِ عِنْدَ عَدَمِ إِثْبَاتِ الْاِمْتِنَاعِ. وَبَعْدَ ذَلِكَ أَصْبَحَ شَامِلًا لِجَمِيعِ الْقَضَايَا مَا كَانَ خَاصًّا بِحَالَيْنِ فَقَطْ، وَذَلِكَ بِإِذْرَاجِ جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْاِسْتِثْنَائَاتِ، فَظَهَرَ مُسْتَعْرَبًا أَنَّ يُضْطَرَّ السَّنِّيُورُ إِلَى قَضَاءِ حَيَاتِهِ فِي مَحَاكِمَ أُخْرَى غَيْرِ مَحَاكِمِهِ وَمِنْ أَجْلِ قَضَايَا أُخْرَى غَيْرِ قَضَايَاهُ، فَأَمَرَ فليپ الفالوي<sup>(٢)</sup> بَأَنَّ الْقَضَاةَ الْمَعْرُوفِينَ بِالْبَائِي هُمُ الَّذِينَ يُجْلَبُونَ وَخَدَهُمْ، وَلَمَّا أَصْبَحَتْ عَادَةُ الْاِسْتِثْنَائَاتِ أَكْثَرَ شُيُوعًا أُلْقِيَ أَمْرُ الْمُرَافَعَةِ فِي الْاِسْتِثْنَائِ عَلَى عَاتِقِ الْخَصْمَيْنِ، وَغَدَا عَمَلُ الْقَاضِي عَمَلَ الْخَصْمِ<sup>(٣)</sup>؛ وَقَدْ قُلْتُ<sup>(٤)</sup> إِنَّ السَّنِّيُورَ، فِي اسْتِثْنَائِ الْاِمْتِنَاعِ عَنْ إِحْقَاقِ الْحَقِّ، كَانَ لَا يَخْسَرُ غَيْرَ حَقِّ الْحُكْمِ فِي الْقَضِيَّةِ فِي مَحْكَمَتِهِ، وَلَكِنَّ السَّنِّيُورَ كَانَ إِذَا مَا هُوَ جَمَّ كَخَصْمٍ<sup>(٥)</sup>، وَقَدْ صَارَ هَذَا كَثِيرَ الْوُقُوعِ<sup>(٦)</sup>، دَفَعَ إِلَى الْمَلِكِ، أَوْ إِلَى السَّنِّيُورِ السُّزِرَانِ، الَّذِي اسْتَوْثِنَ إِلَيْهِ، غَرَامَةً سِتِّينَ لِيرَةً، وَمِنْ هُنَا

(١) ديفونتين، فصل ٢١، مادة ٣٣.

(٢) في سنة ١٣٣٢.

(٣) أنظر إلى ما كانت عليه الأمور في زمن بوتيه الذي كان حيًّا سنة ١٤٠٢، «الخلاصة الريفية»، جزء ١، صفحة ١٩ و صفحة ٢٠.

(٤) أنظر إلى الفصل الثلاثين السابق.

(٥) بومانوار، فصل ٦١، صفحة ٣١٢ و صفحة ٣١٨.

(٦) المصدر نفسه.

نَشَأَتِ الْعَادَةُ الْقَائِلَةُ: عِنْدَ قُبُولِ الْأَسْتِثْنَاءَاتِ عَلَى الْعُمُومِ، يَدْفَعُ الْغَرَامَةُ السَّنِّيُورُ  
إِذَا مَا عُذِّلَ حُكْمُ قَاضِيهِ، هَذِهِ الْعَادَةُ الَّتِي دَامَتْ طَوِيلًا وَالَّتِي أَيْدَاهَا مَرْسُومُ  
رُوسِيُون، لَكِنَّهَا بَادَتْ لِمُخَالَفَتِهَا الصُّوَابَ.

## الفصل الثالث والثلاثون

### مواصلة الموضوع نفسه

من عادة المِبارزة القضائية أنَّ المزيّف الذي كان قد دأى أحد القضاة يُمكن أن يخسر<sup>(١)</sup> قضيته بالمِبارزة، ولا يستطيع أن يكسبها، والواقع أنه لا يجوز جرمان الخصم الذي كسب حكماً هذا الحكم بفعل غيره، فيجب، إذن، على المزيّف الغالب أن يبارز الخصم أيضاً، لا ليُعلم هل الحكم صالح أو سيئ، إذا لم يعد هنالك حكم بفعل المِبارزة التي أبطلته، بل ليقرر: هل كان الادعاء شرعياً أولاً، فعلى هذه النقطة الجديدة كانت تقع المِبارزة، ولا بد أن تكون قد نشأت من هناك طريقتنا في النطق بالأحكام وهي: «المحكمة تفسخ الاستئناف، المحكم تفسخ ما استؤنف»؛ والواقع أن الذي كان قد استأنف الحكم الزائف إذا ما غلب أبطل استئنافه، وهو إذا ما غلب فسخ الحكم، والاستئناف أيضاً، فوجب الشروع في حكم جديد، وهذا هو من الواقع ما زال معه شكل النطق هذا عندما صار يُحكم في القضية بعد تحقيق، ويروي لنا ميسيو دولاروش فلائن<sup>(٢)</sup> أن ديوان الاستئنافات لم يمكنه استعمال هذا الشكل في أوائل تكوينه.

(١) ديفوتين، فصل ٢١، مادة ١٤.

(٢) «برلمانات فرنسة»، باب ١، فصل ١٦.



## الفصل الرابع والثلاثون

### كَيْفَ صَارَتْ أُصُولُ الْمُحَاكَمَاتِ سِرِّيَّةً

أَدَّتِ الْمُبَارَزَاتُ إِلَى إِدْخَالِ أُصُولٍ عَلَنِيَّةٍ لِلْمُحَاكَمَاتِ، فَكَانَ كُلُّ مَنْ الْأَدْعَاءِ وَالِدِّفَاعِ مَعْرُوفًا عَلَى السَّوَاءِ، قَالَ بومانوار<sup>(١)</sup>: «يَجِبُ عَلَى الشُّهُودِ أَنْ يُؤَدُّوا شَهَادَتَهُمْ أَمَامَ الْجَمِيعِ»، وَيَقُولُ شَارِحُ بوتييه: إِنَّهُ عَلِمَ مِنْ قُدَمَاءِ الْخُبْرَاءِ وَمِنْ بَعْضِ الْقَضَايَا الْقَدِيمَةِ الْمَرْقُومَةِ بِالْيَدِ أَنَّ الْقَضَايَا الْجِنَائِيَّةَ فِي فَرَنْسَةِ كَانَتْ تَتِمُّ عِلَانِيَّةً وَعَلَى وَجْهِ لَا يَخْتَلِفُ عَنْ أَحْكَامِ الرُّومَانِ الْعِلْنِيَّةِ مُطْلَقًا، وَكَانَ هَذَا مَوْصُولًا بِجَهْلِ الْكِتَابَةِ الشَّائِعِ فِي تِلْكَ الْأَزْمِنَةِ، وَيُثْبِتُ اسْتِعْمَالُ الْكِتَابَةِ الْأَفْكَارِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُوْطَدَ السَّرِّيَّةُ، وَلَكِنْ إِذَا لَمْ يَقَعْ هَذَا الِاسْتِعْمَالُ لَمْ يَكُنْ غَيْرُ عِلَانِيَّةٍ طُرُقِ الْمُرَافَعَاتِ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُؤَدِّيَ إِلَى تَثْبِيتِ تِلْكَ الْأَفْكَارِ، وَبِمَا أَنَّ مِنَ الْمُمَكِّنِ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ شَكٌّ حَوْلَ مَا حُكِمَ فِيهِ<sup>(٢)</sup> مِنْ قَبْلِ بَشَرٍ، أَوْ خُوصِمَ فِيهِ أَمَامَهُمْ، فَإِنَّ مِنَ الْمُمَكِّنِ أَنْ يُذَكَّرَ بِهِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ تُعْقَدُ فِيهَا الْمَحْكَمَةُ، وَذَلِكَ بِمَا يُسَمَّى طُرُقِ الْمُرَافَعَاتِ بِالْأَسْتِشْهَادِ<sup>(٣)</sup>، وَفِي هَذِهِ الْحَالِ لَا يُؤْذَنُ فِي اسْتِدْعَاءِ الشُّهُودِ إِلَى الْمُبَارَزَةِ لِمَا يُؤَدِّيَ إِلَيْهِ هَذَا مِنْ عَدَمِ انْتِهَاءِ الْقَضَايَا، وَبَعْدَ ذَلِكَ انْتِجَلَ شَكْلُ الْمُرَافَعَةِ السَّرِّيَّةِ، فَأَصْبَحَ كُلُّ شَيْءٍ خَفِيًّا بَعْدَ أَنْ كَانَ عَلَنِيًّا، كَالْأَسْتِنْطَاقِ وَالتَّحْقِيقِ وَتِلَاوَةِ الشَّهَادَةِ وَالْمُوَافَقَةِ عَلَيْهَا مِنْ قَبْلِ الشَّاهِدِ، وَالْمُوَاجَهَةِ وَأَسْتِثْنَاكِ الْمُدَّعِي الْعَامِّ، وَهُوَ عُرْفُ الزَّمَنِ الْحَاضِرِ، وَيُلَايِمُ طِرَازُ الْمُرَافَعَاتِ الْأَوَّلُ حُكُومَةَ ذَلِكَ الزَّمَنِ، كَمَا أَنَّ الطِّرَازَ الْجَدِيدَ يُلَايِمُ

(١) فصل ٦١، صفحة ٣١٥.

(٢) كما قال بومانوار، فصل ٣٩، صفحة ٢٠٩.

(٣) كان يثبت بالشهود ما كان قد وقع أو قيل أو أمر به في القضاء.

الحكومة التي قامت بَعْدَئِذٍ، وَيَجْعَلُ شَارِحُ بُوتِيَّه مَرْسُومَ سَنَةِ ١٥٣٩ تاريخَ هذا التَّحْوِيلِ، وَأَظُنُّ أَنَّهُ تَمَّ بِالتَّدرِجِ وَأَنَّهُ انْتَقَلَ مِنْ سِنِّيَّيَّةٍ إِلَى سِنِّيَّيَّةٍ كُلَّمَا عَدَلَ السَّنِيَّوَرَاتُ عَنِ الْمِنْهَاجِ الْقَدِيمِ فِي الْقَضَاءِ وَكُلَّمَا سَارَ مَا اسْتَنْبَطَ مِنْ «نِظَامَاتٍ» سَانُ لُويْسَ نَحْوَ الْكَمَالِ، وَالْوَاقِعُ أَنَّ بُومَانُوار<sup>(١)</sup> يَقُولُ: إِنَّ سَمَاعَ الشُّهُودِ عَلَنًا لَمْ يَقَعْ إِلَّا فِي الْأَحْوَالِ الَّتِي كَانَ يُمَكِّنُ أَنْ تُقَدَّمَ فِيهَا عُهُودُ الصَّرَاعِ، أَمَّا فِي الْأَحْوَالِ الْأُخْرَى فَكَانُوا يُرَوْنَ سِرًّا، وَكَانَتْ تُسَجَّلُ أَقْوَالُهُمْ كِتَابَةً، فَأُصُولُ الْمُحَاكَمَاتِ أَصْبَحَتْ سِرِّيَّةً، إِذَا، عِنْدَمَا لَمْ يَعُدْ هُنَاكَ عُهُودُ صِرَاعٍ.

---

(١) فصل ٣٩، صفحة ٢١٨.

## الفصل الخامس والثلاثون

### النِّفَقَاتُ

قَدِيمًا كَانَ لَا يُحْكَمُ فِي فرنسَا بالنِّفَقَاتِ فِي الْمَحَاكِمِ الْعِلْمَانِيَّةِ<sup>(١)</sup>، فَالْخَصْمُ الَّذِي يَخْسَرُ كَانَ يُجَازَى بِغَرَامَةٍ كَافِيَةٍ نَحْوِ السُّنْيُورِ وَأَقْرَانِهِ، وَكَانَ طِرَازُ الْمُحَاكَمَةِ بِالْمُبَارَزَةِ الْقَضَائِيَّةِ يُؤَدِّي، فِي الْجَنَايَاتِ، إِلَى عَدِّ الْخَصْمِ الَّذِي يُغْلَبُ وَيَخْسَرُ الْحَيَاةَ وَالْأَمْوَالَ مُعَاقِبًا بِأَقْصَى مَا يُمَكِّنُ، وَأَمَّا فِي الْأَحْوَالِ الْأُخْرَى لِلْمُبَارَزَةِ الْقَضَائِيَّةِ فَقَدْ كَانَ يُفْرَضُ مِنَ الْغَرَامَاتِ الثَّابِتَةِ أَخْيَانًا، وَالتَّابِعَةِ لِمَشِيئَةِ السُّنْيُورِ أَخْيَانًا أُخْرَى، مَا يَكْفِي لِلتَّخْوِيفِ مِنْ عَوَاقِبِ الْقَضَايَا، وَهَذَا عَيْنُهُ مَا كَانَ يَحْدُثُ فِي الْقَضَايَا الَّتِي لَمْ يُحْكَمْ فِيهَا بِغَيْرِ الْمُبَارَزَةِ، وَكَمَا أَنَّ أَهَمَّ الْفَوَائِدِ خَاصٌّ بِالسُّنْيُورِ، كَانَ السُّنْيُورُ، أَيْضًا، هُوَ الَّذِي يَقُومُ بِأَهَمِّ النِّفَقَاتِ، سَوَاءً مِنْ حَيْثُ جَمَعَ أَقْرَانِهِ أَوْ مِنْ حَيْثُ إِعْدَادُهُمْ لِمُبَاشَرَةِ الْحُكْمِ، ثُمَّ بِمَا أَنَّ الْقَضَايَا كَانَتْ تَنْتَهِي فِي الْمَكَانِ نَفْسِهِ، وَفِي الْحَالِ دَائِمًا تَقْرِيبًا، وَمِنْ دُونِ تِلْكَ الْكِتَابَاتِ الَّتِي لَا حَدَّ لَهَا وَالَّتِي رُبِمَتْ فِيمَا بَعْدُ، فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِنَ الضَّرُورِيِّ أَنْ يُقْضَى لِلْخُصُومِ بِنِّفَقَاتٍ، وَعَادَةُ الْأَسْتِثْنَاءَاتِ هِيَ الَّتِي يَجِبُ أَنْ تُؤَدِّيَ إِلَى عَادَةِ مَنَحِ نِّفَقَاتٍ بِحُكْمِ الطَّبِيعَةِ، كَذَلِكَ قَالَ دِيفُونْتِينُ<sup>(٢)</sup> إِنَّهُ إِذَا مَا أَسْتُؤِنِفَ وَفَقَ الْقَانُونُ الْمَكْتُوبُ، أَيْ إِنَّهُ إِذَا مَا أُتْبِعَتْ قَوَانِينُ سَانْ لُويسِ الْجَدِيدَةُ، حُكِمَ بِنِّفَقَاتٍ، وَلَكِنْ لَا حُكْمَ بِالنِّفَقَاتِ، مُطْلَقًا، وَفَقَ الْعُرْفِ الْعَادِيِّ الَّذِي كَانَ لَا يَسْمَحُ

(١) دِيفُونْتِينُ، فِي «الْمَجْلِسِ»، فَصْل ٢٢، مَادَّة ٣ و ٨، وَيُومَانُوَارُ، فَصْل ٣٣، «النِّظَامَاتِ»، بَاب ١، فَصْل ٩٠.

(٢) فَصْل ٢٢، مَادَّة ٨.

بالاستئناف من غير تزيف، فما كان لينال غير غرامة وغير حيازة سنة ويوم للشيء المخاصم فيه إذا ما أعيدت القضية إلى السنيور، ولكن، عند ما أسفرت تسهيلات الاستئناف الجديدة عن زيادة عدد الاستئنافات<sup>(١)</sup>، وعند ما أوجب الإكثار من هذه الاستئنافات من محكمة إلى أخرى اتتقال الخصوم من محال إقامتهم، ضاعف فن المرافعات الجديد عدد القضايا وأطال أمدها، وأصبحت معرفة دفع أكثر الادعاءات عدلاً أمراً دقيقاً، وعندما عرف الخصم أن يسوف ليلاحق، وعندما صار الادعاء مرهقاً والدفاع ساكناً، وعندما أضحت الموجبات تغور في مجلدات من الأقوال والمكتوبات، وعندما كثر الأشرار الذين يعرقلون سير العدل، ووجد سوء النية مشورات حيث كان لا يجد دعامات، وجب وقف الخصوم بتخويفهم من النفقات، فأضطروا إلى دفع هذه النفقات من أجل الحكم والوسائل التي اتخذوها ليحولوا دونه، وقد وضع شارل الجميل نظاماً عاماً<sup>(٢)</sup> حول هذا.

(١) قال بوتيليه: «يرغب في الاستئناف كثيراً في الوقت الحاضر»، «الخلاصة الريفية» جزء ١، باب ٣، طبعة باريس ١٦٢١، صفحة ١٦.

(٢) سنة ١٣٢٤.

## الفصل السادس والثلاثون

### المدعي العام

بِمَا أَنَّ الْعُقُوبَاتِ عَلَى الْجَرَائِمِ كَانَتْ تَقْدِيَّةً وَفَقَ الْقَوَانِينِ السَّالِيَّةِ وَالرِّيَاسِيَّةِ وَغَيْرِهَا مِنْ قَوَانِينِ شُعُوبِ الْبَرَابَرَةِ فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ، كَمَا يُوجَدُ بَيْنَنَا الْيَوْمَ، مُدَّعٍ عَامٍّ يَقُومُ بِتَعْقِيبِ الْجَرَائِمِ، وَالْوَاقِعُ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ كَانَ يَنْتَهِي إِلَى التَّعْوِضِ مِنَ الْأَضْرَارِ، فَكُلُّ تَعْقِيبٍ كَانَ مَدْنِيًّا مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ، فَيُمْكِنُ كُلُّ فَرْدٍ أَنْ يَقُومَ بِهِ، وَكَانَ لِلْحُقُوقِ الرُّومَانِيَّةِ، مِنْ نَاحِيَةِ أُخْرَى طُرُقٌ شَعْبِيَّةٌ لِتَعْقِيبِ الْجَرَائِمِ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَتَوَافَقَ وَوِظِيفَةَ الْمُدَّعِي الْعَامِّ، وَمَا كَانَتْ عَادَةُ الْمُبَارَزَةِ الْقَضَائِيَّةِ أَقَلَّ مُخَالَفَةً مِنْ تِلْكَ لِهَذَا الْمَبْدَأِ، وَإِلَّا فَمَنْ ذَا الَّذِي يَوَدُّ أَنْ يَكُونَ مُدَّعِيًا عَامًّا وَأَنْ يَبْدُو مُصَارِعًا لِلْجَمِيعِ ضِدَّ الْجَمِيعِ؟ وَأَجِدُ فِي مَجْمُوعَةٍ لِصَبِيحٍ أَذْرَجَهَا مُسَيُّو مُورَاتُورِي فِي قَوَانِينِ اللَّتَبَارِ، أَنَّهُ كَانَ فِي الْجِيلِ الثَّانِي وَكِيلٌ لِلْمُدَّعِي الْعَامِّ، وَلَكِنَّ مَجْمُوعَةَ هَذِهِ الصَّبِيحِ إِذَا مَا قُرِئَتْ بِكَامِلِهَا ظَهَرَ فَرَقٌ تَامٌّ بَيْنَ هَؤُلَاءِ الْمُوظَّفِينَ وَمَنْ نُسَمِّيهِمْ بِقُضَاةِ النَّيَابَةِ الْعَامَّةِ فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ أَوْ وَكَلَاءِ الْمَلِكِ أَوْ وَكَلَاءِ السَّنِّيُورَاتِ، وَمِنْ الْأَوَّلَى أَنْ كَانَ الْأَوَّلُونَ وَكَلَاءَ الْجُمْهُورِ فِي الْإِدَارَةِ السِّيَاسِيَّةِ وَالْمَنْزِلِيَّةِ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يَكُونُوا وَكَلَاءَهُ فِي الْإِدَارَةِ الْمَدِينِيَّةِ، وَالْوَاقِعُ أَنَّهُ لَا يُرَى فِي هَذِهِ الصَّبِيحِ أَنَّهُ فُوضَ إِلَيْهِمْ تَعْقِيبُ الْجَرَائِمِ وَالْقَضَايَا الْخَاصَّةِ بِالْقَاصِرِينَ أَوْ الْكُنَائِسِ أَوْ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ.

قُلْتُ إِنَّ نَصَبَ مُدَّعٍ عَامٍّ يُخَالِفُ عَادَةَ الْمُبَارَزَةِ الْقَضَائِيَّةِ، وَمَعَ ذَلِكَ أَجِدُ فِي



إِخْدَى هَذِهِ الصَّبِيغِ وَكِيلًا لِلْمُدَّعِي الْعَامِّ يَتَمَتَّعُ بِحُرِّيَةِ الْمُبَارَزَةِ، وَقَدْ جَعَلَ مُسَيُّو مُورَاتُوري هَذِهِ الصَّبِيغَةَ تَكْمِيلَةً لِنِظَامِ هِنري الْأَوَّلِ<sup>(١)</sup> الَّتِي وُضِعَتْ مِنْ أَجْلِهِ، وَمِمَّا جَاءَ فِي هَذَا النُّظَامِ «أَنَّ مَنْ يَقْتُلُ أَبَاهُ أَوْ أَخَاهُ أَوْ ابْنَ أَخِيهِ أَوْ قَرِيبًا لَهُ يَخْسَرُ مِيرَاثَهُمْ، فَيَنْتَقِلُ هَذَا الْمِيرَاثُ إِلَى الْأَقْرَبَاءِ الْآخَرِينَ كَمَا أَنَّ مِيرَاثَهُ الْخَاصَّ يؤولُ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ»، وَالْوَاقِعُ أَنَّهُ كَانَ لَوَكِيلِ الْمُدَّعِي الْعَامِّ، إِذْ يُؤَيَّدُ حُقُوقَ بَيْتِ الْمَالِ، حُرِّيَّةُ الْمُبَارَزَةِ تَعْقِيبًا لِهَذَا الْمِيرَاثِ الْمَفْرُوضِ لِبَيْتِ الْمَالِ، فَهَذِهِ حَالٌ تَدْخُلُ ضِمْنَ الْقَاعِدَةِ الْعَامَّةِ.

نَرَى فِي تِلْكَ الصَّبِيغِ تَعْقِيبَ وَكِيلِ الْمُدَّعِي الْعَامِّ لِمَنْ يَقْبِضُ عَلَى سَارِقٍ<sup>(٢)</sup> وَلَا يَجْلِبُهُ إِلَى الْكُونْتِ، وَلِمَنْ يُخْدِثُ<sup>(٣)</sup> شَغَبًا أَوْ يَعْقِدُ اجْتِمَاعًا ضِدَّ الْكُونْتِ، وَلِمَنْ يُنْقِذُ<sup>(٤)</sup> حَيَاةَ رَجُلٍ سَلَّمَهُ الْكُونْتُ إِلَيْهِ لِإِعْدَامِهِ، وَلَوَكِيلِ الْكَنَائِسِ<sup>(٥)</sup> الَّذِي أَمَرَهُ الْكُونْتُ بِأَنْ يُخْضِرَ إِلَيْهِ سَارِقًا فَلَمْ يُطِغْ، وَلِمَنْ أَفْشَى<sup>(٦)</sup> سِرَّ الْمَلِكِ لِلْأَجَانِبِ، وَلِمَنْ جَدَّ فِي إِثْرِ<sup>(٧)</sup> رَسُولِ الْإِمْبَرَاطُورِ حَامِلًا سِلَاحًا، وَلِمَنْ اسْتَخَفَّ<sup>(٨)</sup> بِرِسَائِلِ الْإِمْبَرَاطُورِ وَكَانَ مُطَارِدًا مِنْ قِبَلِ وَكِيلِ الْإِمْبَرَاطُورِ أَوْ مِنْ قِبَلِ الْإِمْبَرَاطُورِ نَفْسِهِ، وَلِمَنْ أَمْتَنَعَ<sup>(٩)</sup> عَنْ قُبُولِ نَقْدِ الْأَمِيرِ، وَأَخِيرًا كَانَ ذَلِكَ الْوَكِيلُ يَدَّعِي بِالْأُمُورِ الَّتِي جَعَلَهَا الْقَانُونُ خَاصَّةً بِبَيْتِ الْمَالِ<sup>(١٠)</sup> بَيِّنًا أَنَّ وَكِيلَ الْمُدَّعِي الْعَامِّ كَانَ لَا يَقُومُ، عَلَى الْإِطْلَاقِ، بِتَعْقِيبِ الْجَرَائِمِ، حَتَّى وَلَوْ

(١) أنظر إلى هذا النظام وإلى هذه الصبيغة في المجلد الثاني من «مؤرخو إيطاليا»، صفحة ١٧٥.

(٢) مجموعة موراتوري، صفحة ١٠٤، حول قانون شارلمان، رقم ٨٨، جزء ١، باب ٢٦: ٧٨.

(٣) صبيغة أخرى، المصدر نفسه صفحة ٨٧.

(٤) المصدر نفسه، صفحة ١٠٤.

(٥) المصدر نفسه، صفحة ٩٥.

(٦) المصدر نفسه، صفحة ٨٨.

(٧) المصدر نفسه، صفحة ٨٩.

(٨) المصدر نفسه، صفحة ١٣٢.

(٩) المصدر نفسه، صفحة ١٣٢.

(١٠) المصدر نفسه، صفحة ١٣٧.

أَسْتُعْمِلَتْ الْمُبَارَزَاتُ<sup>(١)</sup>، وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ حَرِيقًا<sup>(٢)</sup>، وَلَوْ قُتِلَ<sup>(٣)</sup> الْقَاضِي فِي مَحْكَمَتِهِ، وَلَوْ كَانَ الْمَوْضُوعُ يَتَعَلَّقُ بِأَحْوَالِ النَّاسِ الشَّخْصِيَّةِ<sup>(٤)</sup>، وَلَوْ كَانَ حَوْلَ الْحُرِّيَّةِ أَوْ الْعُبُودِيَّةِ<sup>(٥)</sup>، وَلَمْ تَوْضَعْ هَذِهِ الصِّيَغُ مِنْ أَجْلِ قَوَائِنِ اللَّئِبَارِ وَحَسَبُ، بَلْ مِنْ أَجْلِ مَرَاسِيمِ الْمُلُوكِ الْمُضَافَةِ أَيْضًا، وَهَكَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُشَكَّ فِي كَوْنِهَا لَا تُعْرَبُ لَنَا، حَوْلَ هَذَا الْمَوْضُوعِ، عَنْ مِنْهَاجِ الْجِيلِ الثَّانِي، وَمِنْ الْوَاضِحِ أَنْ تَلَاشَى وَكَلَاءُ الْمُدَّعِي الْعَامِّ هَؤُلَاءِ مَعَ الْجِيلِ الثَّانِي كَمَبْعُوثِي الْمَلِكِ فِي الْوِلَايَاتِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَعُدْ هُنَاكَ قَانُونٌ عَامٌّ وَلَا بَيْتُ مَالٍ عَامٌّ، وَلَا كُوتُ يُقِيمُ الْعَدْلَ فِي الْوِلَايَاتِ، وَلَمْ يَعُدْ هُنَاكَ بِالتَّالِيِ أَيُّ نَوْعٍ مِنْ أَوْلِيَّكَ الْمُوظَّفِينَ الَّذِينَ يَقُومُ وَاجِبُهُمُ الْأَسَاسِيُّ عَلَى تَأْيِيدِ سُلْطَانِ الْكُوتِ، وَلَمَّا صَارَتْ عَادَةُ الْمُبَارَزَاتِ أَكْثَرَ شُيُوعًا فِي الْجِيلِ الثَّالِثِ لَمْ تَسْمَحْ بِنَصَبِ مُدَّعٍ عَامٍّ، وَكَذَلِكَ لَمَّا تَكَلَّمَ بُوتِيلِيهِ عَنْ مُوظَّفِي الْعَدْلِ فِي «الْخُلَاصَةِ الرَّيْفِيَّةِ» لَمْ يَذْكُرْ غَيْرَ الْبَائِيِ وَالرُّجَالِ الْإِقْطَاعِيِّينَ وَالْعُرَفَاءَ، وَأَنْظَرُ إِلَى «النِّظَامَاتِ»<sup>(٦)</sup> وَإِلَى بُومَانَوَارِ<sup>(٧)</sup> حَوْلَ الْوَجْهِ الَّذِي كَانَتْ تَتِمُّ بِهِ التَّعْقِيبَاتُ فِي تِلْكَ الْأَزْمِنَةِ، وَأَجِدُ فِي قَوَائِنِ<sup>(٨)</sup> مَلِكِ مِيُورْزَقَةِ، جَاكِ الثَّانِي، إِخْدَانًا لِيَوْظِيفَةَ مُدَّعِي الْمَلِكِ<sup>(٩)</sup> مَعَ وَاجِبَاتِ كَالْتِي لِمُدَّعِينَا فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ، وَمِنْ الْبَيِّنِ أَنَّ هَذَا لَمْ يَقَعْ إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَغَيَّرَ النَّهْجُ الْقَضَائِيُّ بَيِّنًا.

(١) المصدر نفسه، صفحة ١٤٧.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه، صفحة ١٦٨.

(٤) المصدر نفسه، صفحة ١٣٤.

(٥) المصدر نفسه، صفحة ١٠٧.

(٦) باب ١، فصل ١، وباب ٢، فصل ٩ و ١٣.

(٧) فصل ١، وفصل ٦١.

(٨) أنظر إلى هذه القوانين في «حياة القديسين» لشهر يونيه، جزء ٣، صفحة ٢٦.

(٩) Qui continue nostram sacram curiam sequi teneatur, instituat qui facta et causas in ipsa curia promoveat atque prosequaretur.

## الفصل السابع والثلاثون

### كيف نُسِيَتْ نِظَامَاتُ سَان لُويْس

مِنْ نَصِيبِ «النِّظَامَاتِ» أَنْ وُلِدَتْ وَشَاخَتْ وَأَضْمَحَلَّتْ فِي وَفْتٍ قَصِيرٍ جِدًّا، وَأُبْدِي بَعْضُ الْمُلَاحَظَاتِ حَوْلَ ذَلِكَ فَأَقُولُ: إِنَّ الْمَجْمُوعَةَ الْقَانُونِيَّةَ الَّتِي نَعْرِفُهَا بِاسْمِ «نِظَامَاتِ سَان لُويْس» لَمْ تُوضَعْ لِتَكُونَ قَانُونًا فِي جَمِيعِ الْمَمْلَكَةِ، وَإِنْ قِيلَ هَذَا فِي مُقَدِّمَتِهَا، فَهَذِهِ الْمُدَوَّنَةُ هِيَ مَجْمُوعَةُ قَانُونِيَّةٍ عَامَّةٍ تَقْضِي فِي جَمِيعِ الْأُمُورِ الْمَدَنِيَّةِ، وَفِي التَّصَرُّفِ فِي الْأَمْوَالِ بِالْوَصِيَّةِ أَوْ بَيْنَ الْأَحْيَاءِ، وَفِي مُهُورِ النِّسَاءِ وَمُتَعِهِنَّ، وَفِي عَوَائِدِ الْإِقْطَاعَاتِ وَامْتِيَازَاتِهَا، وَفِي شُؤُونِ الضَّابِطَةِ، إلخ...، وَالْوَاقِعُ أَنَّ مَنَحَ مُدَوَّنَةٍ عَامَّةٍ لِلْقَوَانِينِ الْمَدَنِيَّةِ فِي زَمَنِ كَانَ فِيهِ لِكُلِّ قَضِيَّةٍ أَوْ مَدِينَةٍ أَوْ قَرْيَةٍ عَادَتُهَا يَغْنِي رَغْبَةً فِي قَلْبِ جَمِيعِ الْقَوَانِينِ الْخَاصَّةِ الَّتِي كَانَتْ تَقُومُ الْحَيَاةُ عَلَيْهَا فِي كُلِّ مَكَانٍ مِنَ الْمَمْلَكَةِ، فَوَضَعَ عَادَةً عَامَّةً مِنْ جَمِيعِ الْعَادَاتِ الْخَاصَّةِ يُعَدُّ أَمْرًا طَائِشًا حَتَّى فِي تِلْكَ الْأَزْمِنَةِ الَّتِي كَانَ الْأَمْرَاءُ لَا يَجِدُونَ فِيهَا غَيْرَ الطَّاعَةِ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مِنَ الصَّحِيحِ عَدَمُ جَوَازِ التَّغْيِيرِ عِنْدَمَا تُسَاوِي الْمَحَاضِيرُ الْمَنَافِعَ فَإِنَّ أَقْلًا مِنْ ذَلِكَ جَوَازًا أَنْ يُصَارَ إِلَى التَّغْيِيرِ عِنْدَمَا تَكُونُ الْمَنَافِعُ قَلِيلَةً وَالْمَحَاضِيرُ عَظِيمَةً، وَالْوَاقِعُ أَنَّهُ إِذَا مَا نُظِرَ إِلَى الْحَالِ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهَا الْمَمْلَكَةُ فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ، حِينَ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مَأْخُودًا بِفِكْرَةِ سِيَادَتِهِ وَسُلْطَانِهِ، رُئِيَ أَنَّ مُحَاوَلَةَ تَغْيِيرِ الْقَوَانِينِ وَالْعَادَاتِ الْمَقْبُولَةِ فِي كُلِّ مَكَانٍ تَغْنِي أَمْرًا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَخْطُرَ بِبَالِ الْقَائِمِينَ بِالْحُكْمِ، وَمَا قُلْتُهُ يُثْبِتُ، أَيْضًا، أَنَّ مَجْمُوعَةَ «النِّظَامَاتِ» الْقَانُونِيَّةَ لَمْ تُؤَيَّدَ فِي الْبَرْلَمَانِ مِنْ قَبْلِ الْبَارُوناتِ

ورجال القانون في المملكة، وذلك كما قيل في مخطوط ببلدية أميان ذكره  
 ميسيو دوكانج<sup>(١)</sup>، ومما يرى في المخطوطات الأخر أن سان لويس منح  
 هذه المجموعة القانونية سنة ١٢٧٠، أي قبل ذهابه إلى تونس، وليس هذا  
 الأمر أكثر صحة، فسان لويس قد ذهب سنة ١٢٦٩ كما لاحظته ميسيو  
 دوكانج، فاستنبط من ذلك أن هذه المجموعة القانونية نشرت في غيابه.  
 ولكنني أقول: إن هذا لا يمكن أن يكون، إذ كيف يكون سان لويس قد  
 اغتنم فرصة غيابه ليأتي أمراً ينطوي على بذر الاضطراب ويمكن أن يؤدي  
 إلى ثورات، لا إلى تحولات؟ إن مشروعاً كهذا كان يحتاج، أكثر من غيره،  
 إلى تتبع عن كثب، ولم يكن من عمل وصاية على العرش ضعيفة،  
 مؤلفة، أيضاً، من سيئورات كان لهن مصلحة في عدم نجاحه،  
 وهؤلاء كانوا رئيس سان ديني: ماتيو، وكونت نيل: سيمون الكليزمويني،  
 وعند وقوع الموت: أسقف إفرؤ: فليب، وكونت بونتيو: جان، ومما رئي<sup>(٢)</sup>  
 أيضاً أن كونت بونتيو قاوم في سيئوريتته تنفيذ نظام قضائي جديد<sup>(٣)</sup>، وأقول،  
 ثالثاً، إن هنالك ظاهرة كبيرة تدل على اختلاف المجموعة القانونية التي  
 لدينا عن «نظامات» سان لويس حول النظام القضائي، وذلك أن هذه  
 المجموعة تذكر «النظامات»، فهي، إذاً، عمل قام على النظامات، لا  
 النظامات نفسها ثم إن بومانوار، الذي يتكلم عن «نظامات» سان لويس  
 غالباً، لم يذكر غير نظامات هذا الأمير الخاصة، لا مدونة «النظامات» هذه.  
 ويحدثنا ديفونتين<sup>(٤)</sup>، الذي ألف في عهد هذا الأمير، عن الممرتين الأوليين  
 اللتين نفذت فيهما نظاماته حول النظام القضائي كأمر أتى مؤخراً، ولذلك

(١) «مقدمة حول النظامات».

(٢) أنظر إلى الفصل التاسع والعشرين السابق.

(٣) هذا ما رواه ديفونتين.

(٤) أنظر إلى الفصل التاسع والعشرين السابق.

كَانَتْ «نِظَامَات» سَانْ لُويسْ أَقْدَمَ مِنْ الْمُدَوَّنَةِ الَّتِي أَتَكَلَّمُ عَنْهَا، وَهِيَ الَّتِي، إِذَا مَا دُقِّقَ فِيهَا وَقُبِلَتْ الْمُقَدِّمَاتُ الْخَاطِئَةُ الَّتِي وَضَعَهَا بَعْضُ الْجُهَّالِ عَلَى رَأْسِ هَذَا الْأَثَرِ، وَجِدَ أَنَّهَا لَمْ تَظْهَرْ فِي غَيْرِ السَّنَةِ الْأَخِيرَةِ مِنْ حَيَاةِ سَانْ لُويسْ، أَوْ حَتَّى بَعْدَ مَوْتِ هَذَا الْأَمِيرِ.



## الفصل الثامن والثلاثون

### مواصلة الموضوع نفسه

إذا، ما هذه المدونة التي لدينا تحت اسم «نظامات» سان لويس؟ وما هذه المجموعة الغامضة المعقدة المبهمة حيث يخلط الفقه الفرنسي بالقانون الروماني دائماً، وحيث يحدث كمشترع ويرى مجتهد، وحيث يوجد مؤلف كامل من الاجتهاد في جميع الأحوال وفي جميع مسائل الحقوق المدنية؟ يجب الانتقال إلى تلك الأزمّة.

أبصر سان لويس تجاوزات الاجتهاد في زمانه، فحاول تنفير الرعايا منه، ووضع عدة أنظمة لمحاكم ممتلكاته ومحاكم باروناتيه، وقد بلغ من النجاح ما روى معه بومانوار<sup>(١)</sup> الذي ألف بعيد موت سان لويس، أن أسلوب القضاء الذي سنّه هذا الأمير أنتحل في كثير من محاكم السنيورات، وهكذا بلغ هذا الأمير غايته، وإن لم توضع أنظمتها لمحاكم السنيورات كي تكون قانوناً عاماً للمملكة، بل كمثال يمكن كل واحد أن يتبعه ويكون لكل واحد نفع في اتباعه، لقد نزع الشر بحمله على الشعور بالخير، وعندما وجد في محاكمه، أو في محاكم السنيورات، أسلوب من المرافعات أقرب إلى الطبيعة والصواب وأكثر ملاءمة للأخلاق والدين والراحة العامة وأمن الشخص والأموال تبع وترك الآخر؛ ولعمري إن أعلى البراعة هو في الدعوة حين لا يجوز إلا الإكراه، وفي التوجيه حين لا ينبغي الأمر، وللعقل سلطان طبيعي، حتى إن له سلطاناً جباراً، قد يقاوم، ولكن هذه المقاومة هي سرّ نصره،

ولا يكاد يمضي وقت قصير حتى يرجع إليه اضطراباً، وأراد سان لويس أن يُفَرِّقَ مِنَ الْأَجْتِهَادِ الْفَرَنْسِيِّ فَأَمَرَ بِتَرْجَمَةِ كُتُبِ الْحُقُوقِ الرُّومَانِيَّةِ حَتَّى يَعْرِفَهَا رِجَالُ الْقَانُونِ فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ، وَقَدْ اُنْتَفَعَ بِهَذِهِ الْقَوَانِينِ الرُّومَانِيَّةِ دِيفُونْتِينُ الَّذِي هُوَ أَوَّلُ<sup>(١)</sup> مُؤَلِّفٍ فِي الْمِنْهَاجِ الَّذِي عِنْدَنَا، فَكَانَ كِتَابُهُ، مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ، نَتِيجَةُ الْأَجْتِهَادِ الْفَرَنْسِيِّ الْقَدِيمِ وَقَوَانِينِ سَانِ لُويْسَ، أَوْ نِظَامَاتِهِ، وَالْقَانُونِ الرُّومَانِيِّ، وَقَدْ اُنْتَفَعَ بَوْمَانُوارُ بِالْقَانُونِ الرُّومَانِيِّ قَلِيلاً، وَلَكِنَّهُ وَفَّقَ بَيْنَ الْأَجْتِهَادِ الْفَرَنْسِيِّ الْقَدِيمِ وَالنَّظْمَةِ سَانِ لُويْسَ، فَوَفَّقَ رُوحَ هَذَيْنِ الْكِتَابَيْنِ، وَلَا سِيَّما كِتَابُ دِيفُونْتِينِ، وَضَعَ أَحَدُ النُّظَّارِ الْمَعْرُوفِينَ بِالْبَايِيِّ، كَمَا أَعْتَقَدُ، كِتَابَ الْفِقْهِ الَّذِي نُسَمِّيهِ «النِّظَامَاتِ». وَقَدْ قِيلَ فِي عُنْوَانِ هَذَا الْكِتَابِ أَنَّهُ وَضِعَ عَلَى حَسَبِ عُرْفِ بَارِيسَ وَأُورْلِيَانَ وَالْمَحْكَمَةِ الْبَارُونِيَّةِ، وَقِيلَ فِي الْمُقَدِّمَةِ إِنَّ عَادَاتِ جَمِيعِ الْمَمْلَكَةِ وَعَادَاتِ أَنْجُو وَالْمَحْكَمَةِ الْبَارُونِيَّةِ مِمَّا بُحِثَ فِيهِ، وَمِنْ الْوَاضِحِ أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ وَضِعَ لِبَارِيسَ وَأُورْلِيَانَ وَأَنْجُو، كَمَا أَنَّ كِتَابِي بَوْمَانُوارُ وَدِيفُونْتِينِ وَضِعَا لِكُونْتِيَّتِي كِيلِيزْمُونِ وَفِرْمَانْدَوَا، وَبِمَا أَنَّ كَثِيرًا مِنْ قَوَانِينِ سَانِ لُويْسَ نَفَّذَتْ إِلَى الْمَحَاكِمِ الْبَارُونِيَّةِ كَمَا يَظْهَرُ مِنْ بَوْمَانُوارَ فَإِنَّهُ حَقٌّ لَذَلِكَ الْمُؤَلِّفِ أَنْ يَقُولَ إِنَّ كِتَابَهُ<sup>(٢)</sup> يُعْنَى بِالْمَحَاكِمِ الْبَارُونِيَّةِ أَيْضاً؛ وَمِنْ الْوَاضِحِ أَنَّ وَاضِعَ هَذَا الْكِتَابِ جَمَعَ عَادَاتِ الْبِلَادِ مَعَ قَوَانِينِ سَانِ لُويْسَ وَ «نِظَامَاتِهِ»، وَهَذَا الْكِتَابُ ثَمِينٌ جِدًّا لِأَشْتِمَالِهِ عَلَى عَادَاتِ أَنْجُو الْقَدِيمَةِ، وَعَلَى «نِظَامَاتِ» سَانِ لُويْسَ كَمَا كَانَتْ تُمَارَسُ فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ، ثُمَّ عَلَى مَا كَانَ يُزَاوَلُ مِنَ الْفِقْهِ الْفَرَنْسِيِّ الْقَدِيمِ، وَيَتَجَلَّى الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا الْكِتَابِ وَكِتَابِي دِيفُونْتِينِ وَبَوْمَانُوارَ فِي أَنَّهُ يَتَكَلَّمُ فِيهِ بِصِيغِ الْأَمْرِ كَالْمُشْتَرَعِينَ، وَقَدْ أَمَكَّنَ هَذَا لِأَنَّهُ كَانَ جَمْعاً لِعَادَاتِ

(١) قال في مقدمته: «صرت لا أدري من أين اقتبست هذا النص».

(٢) ليس ما هو أكثر غموضاً من عنوان، ومقدمة، هذه «النِّظَامَاتِ» التي أضيفت بعدئذ لا ريب، فهي، أولاً: عادات بَارِيسَ وَأُورْلِيَانَ وَالْمَحْكَمَةِ الْبَارُونِيَّةِ، وثانياً: عادات جميع محاكم المملكة العلمانية ومجالس حاكمة فرنسة، وثالثاً: عادات جميع المملكة وعادات أنجو والمحكمة البارونية.

مَكْتُوبَةٍ وَقَوَانِينٍ، وَيَنْطَوِي هَذَا الْجَمْعُ عَلَى عَيْبٍ بَاطِنِيٍّ، فَهُوَ يُؤَلَّفُ مَجْمُوعَةً قَانُونِيَّةً بَرْمَانِيَّةً خُلِطَ فِيهَا بَيْنَ الْفِقْهِ الْفَرَنْسِيِّ وَالْقَانُونِ الرُّومَانِيِّ، وَقُوِبِلَتْ فِيهَا أُمُورٌ لَا صِلَةَ بَيْنَهَا مُطْلَقاً وَكَانَتْ مُتَنَاقِضَةً غَالِباً، وَأَعْلَمُ جَيْداً أَنَّ مَحَاكِمَ الرِّجَالِ أَوْ الْأَقْرَانِ الْفَرَنْسِيَّةَ وَالْأَحْكَامَ غَيْرَ الْقَابِلَةَ لِلْأَسْتِثْنَائِ إِلَى مَحْكَمَةٍ أُخْرَى، وَوَجَّهَ النُّطْقَ بِالْكَلِمَتَيْنِ: «أَدِينُ»<sup>(١)</sup> أَوْ «أُبْرِي» أُمُورٌ تُطَابِقُ أَحْكَامَ الرُّومَانِ الشَّعْبِيَّةَ، غَيْرَ أَنَّ اسْتِعْمَالَ هَذَا الْفِقْهِ الْقَدِيمِ كَانَ قَلِيلاً، فَكَانَ يُنْتَفَعُ بِالْفِقْهِ الَّذِي أَدْخَلَهُ الْأَبَاطِرَةُ بَعْدَ ذَلِكَ أَكْثَرَ مِنْ اسْتِعْمَالِ هَذَا الْجَمْعِ فِي كُلِّ مَكَانٍ لِتَنْظِيمِ الْفِقْهِ الْفَرَنْسِيِّ وَتَحْدِيدِهِ وَإِصْلَاحِهِ وَنَشْرِهِ.

(١) «النِّظَامَاتُ»، بَابُ ٢، فَصْلُ ١٥.

## الفصل التاسع والثلاثون

### مواصلة الموضوع نفسه

عادت الطُرُق القضايئة التي أدخلها سان لويس لا تُستعمل، وكان هذا الأمير أقلَّ عنايةً بالشَّيء نفسه، أي بأفضل أسلوب للحكم، ممَّا بأفضل أسلوب للقيام مقام طريقة الحكم القديمة، فقد كان التَّنْفِيرُ مِنَ الاجتهاد القديم الهدف الأول، وَوَضَعَ فِيهِ جَدِيدَ الْهَدَفِ الثَّانِي، وَلَكِنْ لَمَّا ظَهَرَتْ مَحَازِيرُ هَذَا الْفَقْهِ رُبِّي عَقْبُهُ بِفَقْهِ آخَرَ حَالاً، وَهَكَذَا كَانَتْ قَوَانِينُ سان لويس أَقْلَ تَغْيِيرًا لِلْاجْتِهَادِ الْفَرَنْسِيِّ مِنْ مَنَاحِهَا وَسَائِلَ لِتَغْيِيرِهِ، أَيْ إِنَّهَا فَتَحَتْ مَحَاكِمَ جَدِيدَةً أَوْ طُرُقًا لِبُلُوغِ ذَلِكَ، وَلَمَّا أَمَكَّنَ الْوَصُولُ بِسَهُولَةٍ إِلَى مَا كَانَ لَهُ سُلْطَانٌ عَامٌّ أَسْفَرَتْ الْأَحْكَامُ الَّتِي لَمْ تُؤَلَّفْ غَيْرَ عَادَاتِ سِيئُورٍ خَاصٍّ فِيهَا مَضَى، عَنْ اجْتِهَادِ شَامِلٍ، وَقَدْ انْتَهَى، بِقُوَّةِ «النِّظَامَاتِ»، إِلَى الْحُصُولِ عَلَى أَحْكَامٍ عَامَّةٍ كَانَتْ مَفْقُودَةً فِي الْمَمْلَكَةِ تَمَامًا، وَتُتْرَكُ الْمَحَالَّةُ تَسْقُطَ بَعْدَ قِيَامِ الْبِنَاءِ، وَهَكَذَا كَانَ لِلْقَوَانِينِ الَّتِي وَضَعَهَا سان لويس نَتَائِجٌ لَمْ تُنْتَظَرِ مِنْ طُرُقَةِ الْمُشْتَرَعِ تِلْكَ، وَيَجِبُ أَنْ تَمُرَّ عِدَّةُ قُرُونٍ فِي بَعْضِ الْأَخْيَانِ لِإِعْدَادِ تَحَوُّلَاتٍ، وَتَنْضَجُ الْحَوَادِثُ، وَهِيَ هِيَ ذِي الثُّورَاتِ، وَقَدْ قَضَى الْبِرْلَمَانُ فِي جَمِيعِ قَضَايَا الْمَمْلَكَةِ تَقْرِيْبًا قَضَاءً مُبْرَمًا وَالْبِرْلَمَانُ فِي الْمَاضِي كَانَ لَا يَحْكُمُ فِي غَيْرِ الْقَضَايَا<sup>(١)</sup> الَّتِي بَيْنَ الدُّوَكَاتِ وَالْكُونَتَاتِ وَالْبَارُونَاتِ وَالْأَسَاقِفَةِ وَالْكَهَنَةِ، أَوْ بَيْنَ الْمَلِكِ وَقَسَالَاتِهِ<sup>(٢)</sup>، مِنْ حَيْثُ صِلَةُ هَذِهِ الْقَضَايَا بِالنِّظَامِ السِّيَاسِيِّ أَكْثَرَ مِنْ صِلَتِهَا بِالنِّظَامِ الْمَدْنِيِّ، ثُمَّ قَضَتْ

(١) أنظر إلى دوتيه حول محكمة الأقران، وانظر إلى روش فلافن أيضاً، باب ١، فصل ٣، وإلى بوديه وبول إميل.

(٢) كان يقضي في القضايا الأخرى من قبل المحاكم العادية.

الضَّرُورَةُ بِجَعْلِهِ مُسْتَقِرّاً فِي مَكَانٍ مُعَيَّنٍ وَبِحَمْلِهِ عَلَى الْأَنْعِقَادِ دَائِماً، ثُمَّ أُنْشِثَتْ  
عِدَّةُ پَرْلَمَانَاتٍ حَتَّى تَكْفِيَ لِلْحُكْمِ فِي جَمِيعِ الْقَضَايَا، وَلَمْ يَكَدْ الْپَرْلَمَانُ يَكُونُ  
هَيْئَةً ثَابِتَةً حَتَّى شُرِعَ فِي جَمْعِ أَحْكَامِهِ، فَلَمَّا كَانَ عَهْدُ فُلِيبِ الْجَمِيلِ وَضَعَ جَانُ  
الْمُونْلُوكِي مَا يُسَمَّى سِجَلَاتِ أُولِيم<sup>(١)</sup> فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ.

(١) أنظر إلى كتاب الرئيس إنول الممتاز [خلاصة حولية جديدة لتاريخ فرنسا] عن سنة ١٣١٣.



## الفصل الأربعون

### كَيْفَ اتَّخَذَتْ طُرُقُ الْأَحْكَامِ الْبَابَوِيَّةِ

وَلَكِنْ مِنْ أَيْنَ أَتَى انتِحَالُ طُرُقِ الْحُقُوقِ الْكَنْسِيَّةِ، عِنْدَ إِهْمَالِ الطُّرُقِ الْقَضَائِيَّةِ الْقَائِمَةِ، مُفَضَّلَةً عَلَى طُرُقِ الْحُقُوقِ الرُّومَانِيَّةِ ؟ ذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ دَائِمًا نُصِبَ الْعُيُونِ الْمَحَاكِمِ الْإِنْكَلِيرِيكِيَّةِ الَّتِي كَانَتْ تَتَّبِعُ طُرُقَ الْحُقُوقِ الدِّينِيَّةِ وَلَأنَّهُ لَمْ تُعَرَفْ مَحْكَمَةٌ اتَّبَعَتْ طُرُقَ الْحُقُوقِ الرُّومَانِيَّةِ، فَضْلًا عَنْ أَنَّ الْحُدُودَ بَيْنَ الْقَضَاءِ الْكَنْسِيِّ وَالْقَضَاءِ الْعِلْمَانِيِّ كَانَتْ مَعْرُوفَةً قَلِيلًا فِي تِلْكَ الْأَزْمِنَةِ، فَمِنْ النَّاسِ<sup>(١)</sup> مَنْ كَانُوا يُخَاصِمُونَ فِي الْمَحْكَمَتَيْنِ<sup>(٢)</sup> عَلَى السَّوَاءِ، وَمِنْ الْمَوْضُوعَاتِ مَا كَانَ يُخَاصِمُ حَوْلَهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَيْضًا. وَيُظْهَرُ<sup>(٣)</sup> أَنَّ الْقَضَاءَ الْعِلْمَانِيَّ لَمْ يَحْتَفِظْ لِنَفْسِهِ، مِنْ دُونِ الْقَضَاءِ الْآخَرِ، بِغَيْرِ الْقَضَايَا الْإِقْطَاعِيَّةِ وَالْجَرَائِمِ الَّتِي يَقْتَرِفُهَا الْعِلْمَانِيُّونَ فِي الْأَحْوَالِ الَّتِي لَا تُؤْذِي الدِّينَ، وَذَلِكَ<sup>(٤)</sup> لِأنَّهُ إِذَا كَانَ مِنَ الْوَاجِبِ أَنْ يُرَاجَعَ الْقَضَاءُ الْعِلْمَانِيُّ، فِي الْأَتِّفَاقَاتِ وَالْعُقُودِ، فَإِنَّهُ كَانَ يُمَكِّنُ الْخَصْمَيْنِ أَنْ يَتَقَاضِيَا طَوْعًا أَمَامَ الْمَحَاكِمِ الْإِنْكَلِيرِيكِيَّةِ الَّتِي تَسْتَطِيعُ أَنْ تُكْرِهَ عَلَى الْخُضُوعِ لِحُكْمِهَا بِالْجُزْمِ<sup>(٥)</sup> وَإِنْ لَمْ يَحَقِّ لَهَا أَنْ تُنْزِمَ الْقَضَاءَ الْعِلْمَانِيَّ بِتَنْفِيدِهِ، وَفِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ إِذَا مَا أُرِيدَ تَغْيِيرُ الْمُنْهَاجِ فِي

(١) بومانوار، فصل ١١، صفحة ٥٨.

(٢) هُنَّ الْأَرَامِلُ، وَالصَّلِيبَاتُ وَمَنْ بِأَيْدِيهِمْ أَمْوَالُ الْكُنَائِسِ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِهِلَهُ الْأَمْوَالُ، الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ.

(٣) أَنْظِرْ إِلَى الْفَصْلِ الْحَادِي عَشَرَ مِنْ بومانوار بِكَامِلِهِ.

(٤) حَتَّى إِنَّ الْمَحَاكِمِ الْإِنْكَلِيرِيكِيَّةِ كَانَتْ تَنْظُرُ فِي ذَلِكَ بِحُجَّةِ الْيَمِينِ، وَذَلِكَ كَمَا يَرَى مِنَ الْعَهْدِ بَيْنَ فِلِيبِ أَوْغُوسْتِ وَالْإِنْكَلِيرُوسِ وَالْبَارُونَاتِ الْوَارِدِ فِي مَجْمُوعَةِ قَوَانِينِ لُورِيَّيَرِ.

(٥) بومانوار، فصل ١١، صفحة ٦٠.

المحاكم العلمانية اتُّخذَ منهاجُ الإنكليزوسِ لأنَّهُ معلومٌ، ولم يُتَّخذَ منهاجُ  
الحقوقِ الرومانيةِ لأنَّهُ غيرُ معلومٍ مُطلقاً، وذلكَ لأنَّهُ لا يُعرَفُ في الأمورِ  
العمليةِ غيرُ ما يُعملُ بِهِ.

## الفصل الحادي والأربعون

### مد القضاء الكنسي والقضاء العلماني وجزرهما

بِمَا أَنَّ السُّلْطَةَ الْمَدَنِيَّةَ كَانَتْ فِي أَيْدِي سِنِّيَّاتٍ لَا يُخَصِّصُهُمْ عَدٌّ فَإِنَّهُ سَهْلٌ عَلَى الْقَضَاءِ الْكَنَسِيِّ أَنْ يَتَّسِعَ انْتِشَارُهُ كُلَّ يَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ قَبْلُ، وَلَكِنْ بِمَا أَنَّ الْقَضَاءِ الْكَنَسِيِّ أَوْضَعَفَ السِّنِّيَّاتِ وَسَاعَدَ عَلَى تَقْوِيَةِ الْقَضَاءِ الْمَلِكِيِّ، فَقَدْ ضَيَّقَ الْقَضَاءُ الْمَلِكِيُّ نِطاقَ الْقَضَاءِ الْكَنَسِيِّ شَيْئًا فَشَيْئًا، وَلِتَقَهَّرَ هَذَا أَمَامَ الْأَوَّلِ، وَلَمْ يَرِ الْبَرْلَمَانُ الَّذِي أَكْتَسَبَ فِي أُصُولِ مُحَاكَمَاتِهِ كُلِّ مَا كَانَ صَالِحًا وَنَافِعًا فِي مِنْهَاجِ مُحَاكِمِ الْإِنْكَلِيرُوسِ، غَيْرَ تَجَاوُزَاتِهِ مِنْ قُوْرِهِ، وَيَتَقَوَّى الْقَضَاءُ الْمَلِكِيُّ يَوْمًا بَعْدَ يَوْمٍ فَيُضْبِحُ أَكْثَرَ أَفْتِدَارًا عَلَى تَقْوِيمِ هَذِهِ التَّجَاوُزَاتِ، وَالْحَقُّ أَنَّهَا كَانَتْ لَا تُحْتَمَلُ، وَإِنِّي، مِنْ غَيْرِ تَعْدَادٍ لَهَا، أُحِيلُ عَلَى بَوْمَانَوَارِ<sup>(١)</sup> وَبُوتِيلِيهِ وَمَرَاسِيمِ مُلُوكِنَا، وَلَا أَتَكَلَّمُ عَنْ غَيْرِ مَا يَمَسُّ مِنْهَا الثَّرْوَةُ الْعَامَّةُ مُبَاشَرَةً أَكْثَرَ مِنْ سِوَاهُ، وَنَعْلَمُ هَذِهِ التَّجَاوُزَاتِ مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي أَضْلَحَتْهَا، وَالْجَهْلُ الْكَثِيفُ هُوَ الَّذِي أَدَّى إِلَيْهَا، إِلَى أَنْ ظَهَرَ شَيْءٌ مِنَ النُّورِ فَأَزَالَهَا. وَيُمْكِنُ أَنْ يُرَى مِنْ سَكُوتِ الْإِنْكَلِيرُوسِ انْطِلَاقُهُ فِي مُقَدِّمَةِ الْإِصْلَاحِ، وَهَذَا مَا يُخَمِّدُ عَلَيْهِ نَظْرًا إِلَى طَبِيعَةِ الرُّوحِ الْبَشَرِيَّةِ، فَالرَّجُلُ الَّذِي يَمُوتُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعْطِيَ الْكَنِيسَةَ قِسْمًا مِنْ أَمْوَالِهِ، وَهَذَا مَا كَانَ يُسَمَّى مَوْتًا مِنْ غَيْرِ إِنْصَاءٍ لِلْكَنِيسَةِ، كَانَ يُحَرِّمُ الْمُنَاوَلَةَ وَالذَّفْنَ، وَكَانَ الْوَاحِدُ إِذَا مَا مَاتَ مِنْ غَيْرِ وَصِيَّةٍ وَجَبَ عَلَى أَقْرَبَائِهِ أَنْ يَظْفَرُوا مِنَ الْأُسْقُفِ بِأَنْ يُعَيَّنَ مَعَهُمْ مُحَكِّمِينَ لِتَقْدِيرِ مَا كَانَ الْمَيِّتُ

(١) أنظر إلى بوتيليه، «الخلاصة الريفية»، باب ٩، «وأي الأشخاص لا يستطيعون أن يقدموا ادعاء إلى المحكمة العلمانية»، وإلى بومانوار، فصل ١١، صفحة ٥٦، وإلى أنظمة فليب أوغوست حول هذا الموضوع، ويعمل نظام فليب أوغوست بين الإنكليروس والملك والبارونات.

يُعْطِيهِ لَوْ وَضَعَ وَصِيَّةً، وَلَمْ يَكُنْ مُمَكِّناً فِي اللَّيْلَةِ الْأُولَى مِنَ الزَّفَافِ، وَلَا فِي اللَّيْلَتَيْنِ التَّالِيَتَيْنِ، إِذَا لَمْ يُشْتَرِ السَّمَاخُ بِذَلِكَ، وَهَذِهِ اللَّيَالِي الثَّلَاثُ هِيَ مَا كَانَ يَجِبُ اخْتِيَارُهُ، لِأَنَّهُ مَا كَانَ لِيُذْفَعَ مَالٌ كَثِيرٌ مِنْ أَجْلِ اللَّيَالِي التَّالِيَةِ، وَقَدْ أَصْلَحَ الْهَرَلَمَانُ كُلُّ هَذَا، فَتَجِدُ فِي «مُعْجَم»<sup>(١)</sup> الْحُقُوقِ الْفَرَنْسِيَّةِ لِرَاغُو الْحُكْمِ الَّذِي أَصْدَرَهُ ضِدَّ أُسْقُفِ أَمِيَانِ<sup>(٢)</sup>؛ وَأَعُوذُ إِلَى بَدْءِ فَضْلِي فَأَقُولُ إِنَّهُ إِذَا مَا رُئِيَ فِي عَصْرِ مَا، أَوْ فِي حَكُومَةٍ مُعَيَّنَةٍ، مُخْتَلِفُ أَجْهَزَةِ الدَّوْلَةِ تُحَاوِلُ زِيَادَةَ سُلْطَانِهَا وَنَيْلَ الْمَنَافِعِ مِنْ بَعْضِهَا عَلَى حِسَابِ بَعْضٍ كَانَ مِنْ مُخَادَعَةِ النَّفْسِ فِي الْغَالِبِ عَدُّ مُحَاوَلَاتِهَا دَلِيلًا أَكِيدًا عَلَى فَسَادِهَا، وَمِنْ شَقَاءِ حَالِ الْإِنْسَانِ نُذْرَةٌ ذَوِي الْأَعْتِدَالِ مِنْ عُظَمَاءِ الرِّجَالِ، وَبِمَا أَنَّهُ أَسْهَلُ عَلَى الْإِنْسَانِ فِي كُلِّ زَمَانٍ أَنْ يَتَّبِعَ قُوَّتَهُ مِنْ أَنْ يَقْفَهَا، فِي طَبَقَةِ الْمُتَفَوِّقِينَ مِنَ الرِّجَالِ عَلَى مَا أَظُنُّ، فَإِنَّ الْعُثُورَ عَلَى رِجَالٍ فَضْلَاءَ إِلَى الْغَايَةِ أَسْهَلُ مِنَ الْعُثُورِ عَلَى رِجَالٍ حُكَمَاءَ إِلَى الْغَايَةِ، وَمَا أَكْثَرَ لَذَاتِ النَّفْسِ فِي السَّيْطَرَةِ عَلَى النَّفُوسِ الْأُخْرَى، وَحَتَّى الَّذِينَ يُجِبُونَ الْخَيْرَ يَبْلُغُونَ مِنَ الْأَثَرَةِ مَا لَا تَجِدُ مَعَهُ شَخْصًا يَكُونُ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الشَّقَاءِ حَتَّى يَرْتَابَ مِنْ نِيَّاتِهِ الصَّالِحَةِ، وَفِي الْحَقِيقَةِ أَنَّ أَفْعَالَنَا مُرْتَبِطَةٌ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأُمُورِ لِيَعْدُو فَعْلُ الْخَيْرِ أَسْهَلُ أَلْفَ مَرَّةٍ مِنْ حُسْنِ فِعْلِهِ.

(١) فِي كَلِمَةِ «مَنْفَذُو الْوَصِيَّةِ».

(٢) فِي ١٩ مِنْ مَارِسِ سَنَةِ ١٤٠٩.

## الفصل الثاني والأربعون

### بَغْتُ الْحُقُوقِ الرُّومَانِيَّةِ وَمَا نَشَأَ عَنْهُ،

### تَحَوُّلَاتُ فِي الْمَحَاكِمِ

بِمَا أَنَّ مَدَوْنَةَ جُوسْتِنِيَانِ قَدْ وَجِدَتْ ثَانِيَةً حَوَالِي سَنَةِ ١١٣٧ فَإِنَّ الْحُقُوقَ الرُّومَانِيَّةَ بُعِثَتْ كَمَا يَبْدُو. فَأُنْشِئَتْ مَدَارِسُ فِي إِيْطَالِيَةِ حَيْثُ تُعَلِّمُ، وَكَانَتْ مَجْمُوعَةُ جُوسْتِنِيَانِ الْقَانُونِيَّةِ وَالْمُلْحَقَاتِ الْقَانُونِيَّةِ مَوْجُودَتَيْنِ قَبْلَ ذَلِكَ، وَقُلْتُ سَابِقًا: إِنَّ هَذِهِ الْحُقُوقَ نَالَتْ مِنَ الْحُظْوَةِ هُنَاكَ مَا كَسَفَتْ مَعَهُ قَانُونُ اللُّبَارِ، وَنَقَلَ عُلَمَاءُ مِنَ الطَّلَايِنَةِ حُقُوقَ جُوسْتِنِيَانِ إِلَى فَرَنْسَةِ حَيْثُ لَمْ يُعْرِفْ<sup>(١)</sup> غَيْرُ مَجْمُوعَةِ تِيُودُوزِ الْقَانُونِيَّةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ قَوَانِينَ جُوسْتِنِيَانِ لَمْ تُوضَعْ<sup>(٢)</sup> إِلَّا بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الْبَرَابَرَةِ بِالْعُورِ، وَتُقَابَلُ هَذِهِ الْحُقُوقُ بِأَعْتِرَاضٍ، وَلَكِنَّهَا تَبْقَى عَلَى الرُّغْمِ مِنْ حِرْمِ الْبَابَوَاتِ الَّذِينَ يُنَاضِلُونَ عَنْ قَوَانِينِهِمْ<sup>(٣)</sup>، وَيُحَاوِلُ سَانُ لُويْسَ تَعْزِيزَهَا بِمَا أَمَرَ مِنْ تَرْجَمَةٍ لِأَثَارِ جُوسْتِنِيَانِ الَّتِي لَا يَزَالُ يُوجَدُ فِي مَكَاتِينَا مَخْطُوطَاتٌ عَنْهَا، وَمِمَّا قُلْتُ فِيمَا تَقَدَّمَ إِنَّهُ انْتَفَعَ بِذَلِكَ فِي «النُّظَامَاتِ»، وَحَمَلَ فِيلِيُپُّ الْجَمِيلُ<sup>(٤)</sup> عَلَى تَعْلِيمِ قَوَانِينِ جُوسْتِنِيَانِ، كَدَاعٍ مَكْتُوبٍ فَقَطْ، وَذَلِكَ فِي بِلَادِ فَرَنْسَةِ الَّتِي كَانَ يُحْكَمُ فِيهَا بِالْعَادَاتِ، ثُمَّ انْتَحِلَتْ كَقَانُونٍ فِي الْبِلَادِ الَّتِي

(١) كَانَ يَعْمَلُ بِمَجْمُوعَةِ جُوسْتِنِيَانِ الْقَانُونِيَّةِ فِي إِيْطَالِيَةِ، وَلِذَلِكَ يَتَكَلَّمُ الْبَابَا حَتَّى الثَّامِنِ عَنْ هَذِهِ الْمَجْمُوعَةِ فِي نِظَامِهِ الَّذِي وَضَعَ بَعْدَ مَجْمَعِ تَرُورَا، لَا لِأَنَّهَا كَانَتْ مَعْرُوفَةً فِي فَرَنْسَةِ، بَلْ لِأَنَّهُ كَانَ يَعْرِفُهَا هُوَ، وَقَدْ كَانَ نِظَامُهُ عَامًّا.

(٢) نَشَرَتْ مَجْمُوعَةُ هَذَا الْإِمْبَرَاطُورِ حَوَالِي سَنَةِ ٥٣٠.

(٣) الْأَحْكَامُ الْبَابَوِيَّةُ، جُزْء ٥، de privilegiis cap. 28, super specula.

(٤) فِي مَرْسُومٍ لِسَنَةِ ١٣١٢، نَفَعًا لْجَامِعَةِ أَوْرَلِيَانِ، أَوْرَدَهُ دُوتِيَّةُ.



كَانَتْ الْحُقُوقُ الرُّومَانِيَّةُ قَانُونًا فِيهَا؛ وَقَدْ قُلْتُ آنِفًا: إِنَّ طَرِيقَةَ الْمُرَافَعَةِ بِالْمُبَارَزَةِ الْقَضَائِيَّةِ كَانَتْ تَقْتَضِي أَهْلِيَّةً قَلِيلَةً إِلَى الْغَايَةِ فَيَمَنُ يَقْضُونَ، فَيُحْكَمُ فِي الْقَضَايَا فِي كُلِّ مَكَانٍ وَفَقَّ عُرْفِ الْمَكَانِ، وَعَلَى حَسَبِ بَعْضِ الْعَادَاتِ الْبَسِيطَةِ الَّتِي كَانَتْ تُتَلَقَّى بِالتَّقَالِيدِ، وَكَانَ فِي زَمَنِ بُومَانُور<sup>(١)</sup> طَرِيقَانِ مُخْتَلِفَانِ لِإِقَامَةِ الْعَدْلِ، ذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ يُقْضَى فِي أَمْكِنَةٍ<sup>(٢)</sup> بِالْأَقْرَانِ وَفِي أَمْكِنَةٍ أُخْرَى بِالنُّظَارِ الْمَعْرُوفِينَ بِالْبَابِيِّ، فَإِذَا مَا اتَّبَعَ الطَّرِيقُ الْأَوَّلُ حَكَمَ الْأَقْرَانُ وَفَقَّ عُرْفِ قَضَائِهِمْ<sup>(٣)</sup>، وَإِذَا مَا اتَّبَعَ الطَّرِيقُ الثَّانِي دَلَّ الْبَابِيُّ خُبْرَاءَ أَوْ شُيُوخَ عَلَى الْعُرْفِ عَيْنِهِ، وَمَا كَانَ كُلُّ هَذَا لِيَسْتَلْزِمَ بَيَانًا أَوْ أَهْلِيَّةً أَوْ دَرْسًا وَلَكِنْ عِنْدَمَا ظَهَرَتْ مَجْمُوعَةُ «النِّظَامَاتِ» الْغَامِضَةُ وَغَيْرُهَا مِنْ مُؤَلَّفَاتِ الْفَقْهِ الْأُخْرَى، وَعِنْدَمَا تُرْجِمَتِ الْحُقُوقُ الرُّومَانِيَّةُ وَيُدْرَى بِتَعْلِيمِهَا فِي الْمَدَارِسِ، وَأَخَذَ يَتَكَوَّنُ فَنٌّ لِلْمُرَافَعَاتِ وَفَنٌّ لِلْفِقْهِ، وَعِنْدَمَا شُوهِدَ ظُهُورُ قَانُونِيِّينَ وَفُقَهَاءَ، بَاتَ الْأَقْرَانُ وَالْخُبْرَاءُ غَيْرَ قَادِرِينَ عَلَى إِضْدَارِ الْأَحْكَامِ، فَأَخَذَ الْأَقْرَانُ يَعْتَزِلُونَ مَحَاكِمَ السَّنِيُورِ، وَقَلَّ مِثْلُ السَّنِيُورَاتِ إِلَى جَمْعِهِمْ، لَا سِيَّمَا أَنَّ الْأَحْكَامَ أَصْبَحَتْ مُزَاوِلَةً لِمَا لَا يَعْرِفُهُ، وَلِمَا لَا يُرِيدُ أَنْ يَعْرِفَهُ، الْأَشْرَافُ وَرِجَالُ الْحَرْبِ، بَدَلًا مِنْ أَنْ تَكُونَ عَمَلًا بَاهِرًا مُسْتَحَبًّا لَدَيْهِمْ، وَأَصْبَحَ طَرِيقُ الْحُكْمِ بِالْأَقْرَانِ أَقْلًا أَسْتَعْمَالًا<sup>(٤)</sup>، وَانْتَشَرَ طَرِيقُ الْحُكْمِ بِالْبَابِيِّ، وَكَانَ الْبَابِيُّ لَا يَحْكُمُونَ<sup>(٥)</sup> بَلْ كَانُوا يَقُومُونَ بِالتَّحْقِيقِ وَيَنْطِقُونَ بِحُكْمِ الْخُبْرَاءِ،

(١) «عادة بوفوازيس»، فصل ١، «وظيفة البابي».

(٢) كان البرجوازية في القصة يقضى في أمرهم من قبل برجوازية آخرين، كما أنه كان يقضى في أمر رجال الإقطاع فيما بينهم، انظر إلى «توماسير»، فصل ١٩.

(٣) وكانت جميع العرائض، أيضاً، تبدأ بهذه الكلمات «سيدي القاضي، إن من العادة في قضائكم، الخ» كما يظهر من الصيغة التي رويت في بوتييه، «الخلاصة الريفية» جزء ١، باب ٢١.

(٤) وقع التغيير على وجه غير محسوس، ولا تزال تجد الأقران المستخدمين منذ زمن بوتييه الذي كان حياً في سنة ١٤٠٢، وهي تاريخ وصيته، والذي روى الصيغة الآتية في الجزء ١ والباب ٢١، وهي: «السيد الحاكم، في قضائي الأعلى والأوسط والأدنى الذي قمت به في ذلك المكان والمجلس والمحاكم، وبأولئك البابي ورجال الإقطاع والعرفاء»، ولكنه لم يعد غير مسائل الإقطاع ما يحكم فيه الأقران، المصدر نفسه، جزء ١، باب ١، صفحة ١٦.

(٥) كما يظهر من صيغة الرسائل التي كان يعطيهم إياها السنيور، فروى هذه الصيغة بوتييه،=



## الفصل الثالث والأربعون

### مواصلة الموضوع نفسه

وهكذا لم يكن قانوناً قط ذلك الذي حَظَرَ على السُّيُورَاتِ عَقْدَ مَحْكَمَتِهِمْ بأنفسِهِمْ، ولا ذلك الذي أَلْغَى وَظَائِفَ أَقْرَانِهِمْ فِيهَا، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ قَانُونٍ، قَطُّ، يَأْمُرُ بِنَصَبِ الْبَايِّ، وَلَمْ يَنْلِ هَؤُلَاءِ حَقَّ الْقَضَاءِ بِقَانُونٍ، فَكُلُّ هَذَا تَمَّ بِالتَّدرِجِ وَبِقُوَّةِ الشَّيْءِ، وَكَانَتْ تَقْتَضِي مَعْرِفَةَ الْحُقُوقِ الرُّومَانِيَّةِ وَأَحْكَامِ الْمَحَاكِمِ وَمَجْمُوعَاتِ الْعَادَاتِ الَّتِي دُوِّنَتْ حَدِيثاً دِرَاسَةً لَمْ يَكُنِ الْأَشْرَافُ وَالْأُمِّيُّونَ مُؤَهَّلِينَ لَهَا مُطْلَقاً، وَالنِّظَامُ الْوَحِيدُ الَّذِي لَدَيْنَا حَوْلَ هَذَا الْمَوْضُوعِ<sup>(١)</sup> هُوَ النِّظَامُ الَّذِي أَلْزَمَ السُّيُورَاتِ بِاخْتِيَارِ الْبَايِّ مِنْ سِلْكِ الْعِلْمَانِيِّينَ، وَمِنْ الْخَطِإِ أَنَّ عُدَّ قَانُوناً مِنْ وَضْعِهِمْ، وَلَكِنَّهُ لَا يَعْينِي غَيْرَ مَا يَقُولُ، ثُمَّ إِنَّهُ يُعَيِّنُ مَا يَفْرِضُهُ بِالْأَسْبَابِ الَّتِي يُبْدِيهَا، وَقَدْ قِيلَ: «إِنَّ مِنَ الْوَاجِبِ أَنْ يُخْتَارَ الْبَايُّ مِنَ الْعِلْمَانِيِّينَ حَتَّى تُمْكِنَ مُجَازَاتُهُمْ عَلَى مَا قَدْ يَقْتَرِفُونَ مِنْ جَرَائِمٍ<sup>(٢)</sup>»، وَلَيْسَتْ بِمَعْجُوهَةٍ أَمْتِيَّازَاتُ رِجَالِ الدِّينِ فِي تِلْكَ الْأَزْمِنَةِ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّ الْحُقُوقَ الَّتِي كَانَ يَتَمَتَّعُ بِهَا السُّيُورَاتُ فِي الْمَاضِي، فَعَادُوا الْيَوْمَ لَا يَتَمَتَّعُونَ بِشَيْءٍ مِنْهَا، قَدْ نُزِعَتْ مِنْهُمْ غَضَباً، فَكَثِيرٌ مِنْ هَذِهِ الْحُقُوقِ ضَاعَ عَنْ إِهْمَالٍ، وَمِنْهَا مَا تُرِكَ لِأَنَّ بَقَاءَهُ بَاتَ مُسْتَحِيلًا نَتِيجَةً لِمَا حَدَثَ مِنْ تَغْيِيرَاتٍ فِي غُضُونِ قُرُونٍ كَثِيرَةٍ.

(١) وضع سنة ١٢٨٧.

Ut, si ibi delinquant, superiores sui possint animadvertere in eosdem.

(٢)

## الفصل الرابع والأربعون

### البيئة بالشهود

كان القضاة، الذين ليس لديهم من القواعد غير العادات، يتقصون بالشهود، كل مسألة تعرض عليهم، ولما قل استعمال المبالغة القضائية أخذ الاستقصاء يقع كتابة، ولكن البيئة الشفهية المثبتة كتابة ليست غير بيئة شفهية، وما كان هذا ليؤدي إلى غير زيادة نفقات المحاكمة، وقد سن من الأنظمة ما جعل معظم الاستقصاءات<sup>(١)</sup> غير مجدية، فوضع سجلات عامة تضبط فيها جميع الوقائع من شرف وسن وشرعية وزواج، والكتابة شاهد يصعب إفساده بالرشوة، وجمعت العادات كتابة؛ لقد كان كل هذا صواباً، فالبحث في سجلات المعمودية عن كون بطرس ابناً لبولس أسهل من إثبات هذا الأمر باستقصاء طويل، وإذا ما وجدت في البلد عادات كثيرة جداً كان تدوينها في مجموعة أسهل من إلزام الأفراد بإثبات كل عادة، وأخيراً وضع النظام المشهور الذي يحظر إثبات دين يزيد على مئة ليرة بالشهود ما لم يكن هناك بدء بيئة خطية.

(١) أنظر إلى الوجه الذي يتم به إثبات السن والقراية، «التظامات»، باب ١، فصل ٧١ وفصل ٧٢.

## الفصل الخامس والأربعون

### عادات فرنسا

كانت تسود فرنسا عادات غير مدونة كما قلت، وكانت الحقوق المدنية في كل سيئورية تتألف من العادات الخاصة، فكان لكل سيئورية حقوقها المدنية كما قال بومانوار<sup>(١)</sup>، حقوق بالغة من الخصوصية ما قال معه هذا المؤلف الذي يجب عده ضياء ذلك الزمن ونوراً كبيراً، إنه لا يعتقد وجود سيئوريتين في جميع المملكة يحكم فيهما بقانون واحد من جميع الوجوه، وكان لهذا التنوع العجيب أصل أولي وأصل ثان، فأما الأول فيمكن أن يذكر في أمره ما قلت آنفاً في فصل العادات المحلية<sup>(٢)</sup>، وأما الثاني فكائن في مختلف حوادث المبارزات القضائية، ومن شأن الأحوال العرضية دائماً إدخال عادات جديدة بحكم الطبيعة.

كانت تلك العادات محفوظة في ذاكرة الشيوخ، ولكن عادات مكتوبة تكونت شيئاً فشيئاً

(١) أصدر الملوك في أوائل الجيل الثالث<sup>(٣)</sup> مراسيم خاصة وأصدروا مراسيم عامة، أيضاً، على الوجه الذي بينته فيما تقدم، كمنظمات فليب أوغوست والنظم التي وضعها سان لويس، وكذلك أكابر الفسالات قد اتفقوا مع متبوعيهم من السنيورات فأصدروا في أقضية دوكياتهم أو كونتياتهم

(١) مقدمة حول «عادة بوفوازي».

(٢) الفصل الثاني عشر.

(٣) أنظر إلى «مجموعة الأنظمة» للورير.



بَعْضُ الْمَراسِيمِ أَوْ النُّظَامَاتِ وَفَقَّ الْأَحْوَالِ، وَذَلِكَ كَقَضَاءِ كُنُوتِ بَرِيْتَانِيَّةٍ، جُوفِرُوا، حَوْلَ تَقْسِيمِ الْأَشْرَافِ، وَكَعَادَاتِ نُورْمَانْدِيَّةِ الَّتِي أَعْطَاهَا الدُّوْك رَاوُول، وَكَعَادَاتِ شَنْپَانِيَّةِ الَّتِي أَعْطَاهَا الْمَلِكُ تِيْبُو، وَكَقَوَانِينِ كُنُوتِ مُونْفُور، سِيْمُون، وَغَيْرِهَا، وَهَذَا مَا أَدَّى إِلَى بَعْضِ الْقَوَانِينِ الْمُدَوَّنَةِ الَّتِي هِيَ أَعْمُ مِنَ الْقَوَانِينِ الَّتِي كَانَتْ مَوْجُودَةً.

(٢) كَانَ جَمِيعُ طَعَامِ النَّاسِ، تَقْرِيْبًا، مِنَ الْفَدَّادِيْنَ فِي أَوَائِلِ الْجِيلِ الثَّلَاثِ، فَقَضَتْ أَسْبَابُ كَثِيرَةٍ عَلَى الْمُلُوكِ وَالسَّنِّيُورَاتِ بِتَخْرِيرِهِمْ، وَقَدْ أَنْعَمَ السَّنِّيُورَاتُ عَلَى الْفَدَّادِيْنَ بِأَمْوَالٍ عِنْدَ إِعْتَاْقِهِمْ، فَكَانَ لَا بُدَّ مِنْ مَنَحِهِمْ قَوَانِينَ مَدْنِيَّةً لِتَنْظِيمِ تَصَرُّفِهِمْ فِي هَذِهِ الْأَمْوَالِ، وَحُرْمِ السَّنِّيُورَاتِ أَمْوَالَهُمْ عِنْدَمَا أَعْتَقُوا فَدَّادِيَهُمْ، فَوَجَبَ، إِذَا، تَنْظِيمُ أَمْرِ الْحُقُوقِ الَّتِي أَخْتَفَظَ بِهَا السَّنِّيُورَاتُ لِتَعْدِيلِ أَمْوَالِهِمْ، وَقَدْ نُظِمَ كِلَا الْأَمْرَيْنِ بِوَثَائِقِ الْإِعْتَاْقِ، وَتَأَلَّفَ مِنْ هَذِهِ الْوَثَائِقِ قِسْمٌ مِنَ عَادَاتِنَا، وَوُجِدَ هَذَا الْقِسْمُ مُدَوَّنًا كِتَابَةً.

(٣) وَفِي عَهْدِ سَانْ لُويسَ وَمَا بَعْدَهُ دَوَّنَ رِجَالُ الْقَانُونِ الْبَارِعُونَ، كَدِيْفُونِيْنِ وَبُومَانُوَارَ وَغَيْرِهِمَا، عَادَاتِ أَقْصِيَّتِهِمْ كِتَابَةً، وَكَانُوا يَهْدِفُونَ إِلَى مَنَحِ مِنْهَا قَضَائِيَّ أَكْثَرَ مِنْ عَادَاتِ زَمَانِهِمْ حَوْلَ التَّصَرُّفِ فِي الْأَمْوَالِ، وَلَكِنْ كُلُّ شَيْءٍ مَوْجُودٍ هُنَاكَ، وَمَعَ أَنَّهُ لَا سُلْطَانَ لِهَؤُلَاءِ الْمُؤَلِّفِينَ الْخَاصِّينَ إِلَّا بِحَقِيقَةِ الْأُمُورِ الَّتِي كَانُوا يَقُولُونَهَا وَشَهَرَتَهَا فَإِنَّ مِمَّا لَا رَيْبَ فِيهِ أَنَّهُمْ سَاعَدُوا كَثِيرًا عَلَى نَهْضَةِ حُقُوقِنَا الْفَرَنْسِيَّةِ ؛ تِلْكَ هِيَ حَالُ حَقُوقِنَا الْقَائِمَةِ عَلَى الْعَادَةِ الْمُدَوَّنَةِ فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ.

إِلَيْكَ الْعَصْرَ الْكَبِيرَ، فَقَدْ أَمَرَ شَارْلُ السَّابِعُ وَخُلَفَاؤُهُ بِأَنْ يُدَوَّنَ فِي جَمِيعِ الْمَمْلَكَةِ كِتَابَةً مُخْتَلِفُ الْعَادَاتِ الْمَحَلِّيَّةِ، وَبِأَنْ تُوضَعَ صِيغٌ يَجِبُ أَنْ تُرَاعَى عِنْدَ تَدْوِينِ ذَلِكَ، وَبِمَا أَنَّ هَذَا التَّدْوِينَ قَدْ تَمَّ عَلَى حَسَبِ الْوِلَايَاتِ، وَبِمَا أَنَّهُ أُودِعَ لَدَى مَجْلِسِ الْوِلَايَةِ الْعَامِّ، وَذَلِكَ مِنْ كُلِّ سِنِّيُورِيَّةٍ، مَا هُوَ مُدَوَّنٌ وَغَيْرُ مُدَوَّنٍ فِي كُلِّ مَحَلٍّ مِنَ الْعَادَاتِ فَإِنَّهُ سُعِيَ فِي جَعْلِ الْعَادَاتِ أَكْثَرَ عُمُومًا،

وذلك بمقدار ما يُمكن أن يَقَعَ هذا مِنْ غَيْرِ مَسِّ مَصَالِحِ الْأَفْرَادِ الَّتِي حُفِظَتْ<sup>(١)</sup>، وهكذا اتَّفَقَ لِعَادَاتِنَا ثَلَاثُ صِفَاتٍ: فَقَدْ دُوِّنَتْ، وَغَدَتْ أَكْثَرَ عُمُومًا، وَاقْتَرَنْتْ بِخَاتَمِ السُّلْطَةِ الْمَلَكِيَّةِ، وَبِمَا أَنَّ كَثِيرًا مِنْ هَذِهِ الْعَادَاتِ دُوِّنَ مُجَدِّدًا فَقَدْ عَمِلْتُ فِيهَا يَدُ التَّغْيِيرِ كَثِيرًا وَذَلِكَ إِمَّا بِإِزَالَةِ كُلِّ مَا لَا يُلَائِمُ الْأَجْتِهَادَ الْحَاضِرَ، وَإِمَّا بِإِضَافَةِ أُمُورٍ كَثِيرَةٍ مُسْتَنْبَطَةٍ مِنْ هَذَا الْأَجْتِهَادِ، وَمَعَ أَنَّ الْحُقُوقَ الْقَائِمَةَ عَلَى الْعَادَةِ بَيَّنَّا غَدَتْ نَوْعًا مِنْ مُعَارَضَةِ الْحُقُوقِ الرُّومَانِيَّةِ، بِحَيْثُ أَنَّ هَذَيْنِ الْقَانُونَيْنِ تَقَاسَمَا أَرَاضِي الْمَمْلَكَةِ، فَإِنَّ مِنْ الصَّحِيحِ، عَلَى الْخُصُوصِ، أَنَّ كَثِيرًا مِنْ أَحْكَامِ الْحُقُوقِ الرُّومَانِيَّةِ قَدْ تَسَرَّبَ فِي عَادَاتِنَا، وَلَا سِيَّما عِنْدَ تَجْدِيدِ تَدْوِينِهَا فِي الْأَزْمِنَةِ غَيْرِ الْبَعِيدَةِ كَثِيرًا مِنْ أَزْمِنَتِنَا حِينَ كَانَتْ هَذِهِ الْحُقُوقُ مَوْضُوعَ مَعَارِفِ جَمِيعِ مَنْ أَعَدُّوا أَنْفُسَهُمْ لِلْمَنَاصِبِ الْمَدَنِيَّةِ، أَيْ فِي الْأَزْمِنَةِ الَّتِي لَمْ يُبَاةَ فِيهَا بِجَهْلٍ مَا يَجِبُ أَنْ يُعْرَفَ، وَبِمَعْرِفَةٍ مَا يَجِبُ أَنْ يُجْهَلَ، وَذَلِكَ حِينَ كَانَتْ مُرُوءَةُ النَّفْسِ أَسْعَفَ لِلإِنْسَانِ عَلَى تَعَلُّمِ مِهْنَتِهِ مِنَ الْقِيَامِ بِهَا، وَحِينَ كَانَتْ الْأُلْهِيَّاتُ الْمُسْتَمِرَّةُ حَتَّى مِنْ غَيْرِ خَصَائِصِ النِّسَاءِ، وَكَانَ مِنَ الْوَاجِبِ أَنْ أَتَبَسَّطَ أَكْثَرَ فِي نِهَايَةِ هَذَا الْبَابِ، فَإِذَا مَا دَخَلْتُ دَائِرَةَ التَّفْصِيلِ الْقُضَوَى أَكُونُ قَدْ تَعَقَّبْتُ جَمِيعَ التَّحَوُّلاتِ غَيْرِ الْمَحْسُوسَةِ الَّتِي أَسْفَرَتْ، مُنْذُ فَتَحَ بَابِ الْأَسْتِثْنَاءَاتِ، عَنْ وَضْعِ الْمَجْمُوعَةِ الْكُبْرَى لِإِفْقِهِنَا الْفَرَنْسِيِّ، وَلِكِنِّي أَكُونُ بِذَلِكَ قَدْ وَضَعْتُ كِتَابًا عَظِيمًا فِي كِتَابِ عَظِيمٍ، وَأَرَانِي كَذَلِكَ الْأَثَرِيُّ<sup>(٢)</sup> الَّذِي يُسَافِرُ مِنْ بَلَدِهِ وَيَصِلُ إِلَى مِصْرَ فَيُلْقِي نَظْرَةً عَلَى الْأَهْرَامِ، وَيَعُودُ.

(١) هذا ما تمّ حين تدوين عادات برى وباريس، أنظر إلى لا توماسير، فصل ٣.

(٢) في «المشاهد الانكليزي».



# البَابُ التَّاسِعُ وَالْعِشْرُونَ

## كَيْفَ تُوضَعُ الْقَوَانِينُ

- |  |                              |
|--|------------------------------|
| روح المشتري  | □ الفَصْلُ الأوَّلُ          |
| مواصلة الموضوع نفسه  | □ الفَصْلُ الثَّانِي         |
| في ان القوانين التي يظهر ابتعادها عن مقاصد المشتري   | □ الفَصْلُ الثَّالِثُ        |
| ملائمة لهذه المقاصد في الغالب  |                              |
| القوانين التي تصدم مقاصد المشتري   | □ الفَصْلُ الرَّابِعُ        |
| مواصلة الموضوع نفسه  | □ الفَصْلُ الْخَامِسُ        |
| ليس للقوانين التي تظهر واحدة النتيجة عينها في كل وقت   | □ الفَصْلُ السَّادِسُ        |
| مواصلة الموضوع نفسه، ضرورة حسن وضع القوانين  | □ الفَصْلُ السَّابِعُ        |
| ليس للقوانين التي تبدو واحدة السبب عينه في كل وقت  | □ الفَصْلُ الثَّامِنُ        |
| في ان القوانين اليونانية والرومانية كانت تعاقب على قتل الانسان نفسه دون ان يكون السبب واحداً | □ الفَصْلُ التَّاسِعُ        |
| في ان القوانين التي تبدو مختلفة تصدر عن روح واحدة في بعض الاحيان                             | □ الفَصْلُ الْعَاشِرُ        |
| بأي وجه يمكن ان يقابل بين قانونين مختلفين  | □ الفَصْلُ الْحَادِي عَشَرَ  |
| في ان القوانين التي تبدو واحدة هي مختلفة حقيقة   | □ الفَصْلُ الثَّانِي عَشَرَ  |
| لا يجوز فصل القوانين عن الغرض الذي وُضعت من أجله، قوانين رومانية حول السرقة                  | □ الفَصْلُ الثَّالِثُ عَشَرَ |
| لا يجوز فصل القوانين عن الاحوال التي وُضعت فيها  | □ الفَصْلُ الرَّابِعُ عَشَرَ |
| من المستحسن احياناً ان يصلح القانون نفسه بنفسه   | □ الفَصْلُ الْخَامِسُ عَشَرَ |
| الامور التي يجب ان تراعى في وضع القوانين   | □ الفَصْلُ السَّادِسُ عَشَرَ |
| اسلوب سيء في منح القوانين  | □ الفَصْلُ السَّابِعُ عَشَرَ |
| الافكار النمطية  | □ الفَصْلُ الثَّامِنُ عَشَرَ |
| المشتريون  | □ الفَصْلُ التَّاسِعُ عَشَرَ |





## الفصل الأول

### روح المشتري

أقول إنه يجب أن يسود الاعتدال روح المشتري، وإخال أنني لم أضغ هذا السفر إلا لإثبات ذلك، فالخير السياسي، كالخير الخُلقي، يكون بين حدين دائماً، وإليك المثال.

إنَّ شَكْلِيَّاتِ الْعَدْلِ ضَرُورِيَّةٌ لِلْحُرِّيَّةِ، وَلَكِنَّ عَدَدَهَا قَدْ يَكُونُ مِنَ الْكَثَرَةِ مَا يُؤْذِي مَعَهُ غَايَةَ الْقَوَائِينَ الَّتِي سَنَّتْهَا، فَلَا يَكُونُ لِلْقَضَايَا نِهَايَةً، وَتَظَلُّ مُلْكِيَّةُ الْأَمْوَالِ حَائِزَةً، فَيُعْطَى أَحَدُ الْخَصْمَيْنِ مَالٌ غَيْرُهُ بِلاَ تَدْقِيقٍ، أَوْ يَذْهَبُ الْخَصْمَانِ بِسَبَبِ الْإِمْعَانِ فِي التَّدْقِيقِ، وَيَفْقِدُ الْأَهْلُونَ حُرِّيَّتَهُمْ وَسَلَامَتَهُمْ، وَيَقُوتُ الشَّاكِينَ وَسَائِلُ الْإِقْنَاعِ، وَالْمُتَّهَمِينَ وَسَائِلُ التَّبَرُّتِ.

## الفصل الثاني

### مواصلة الموضوع نفسه

أَكْثَرَ سِيسِيلْيُوس، فِي أُولُوجِل<sup>(١)</sup>، مِنْ الْكَلَامِ حَوْلَ قَانُونِ الْأَلْوَاكِ الْاِثْنِي عَشَرَ الَّذِي يُبِيحُ لِلدَّائِنِ أَنْ يَقْطَعَ الْمَدِينِ الْمُعْسِرَ إِرْبَاً إِرْبَاً فَاتَّخَذَ مُسَوِّغاً لِهَذَا الْقَانُونِ قَسْوَتَهُ الَّتِي تَحُولُ<sup>(٢)</sup> دُونَ أَسْتِدَانَةِ الرَّجُلِ أَكْثَرَ مِنْ طَاقَتِهِ أَوْ تَكُونُ أَقْسَى الْقَوَائِنِ أَكْثَرَهَا صَلاَحاً إِذَا؟ أَوْ يَكُونُ الْخَيْرُ إِفْرَاطاً، وَيُقْضَى عَلَى مَا بَيْنَ الْأُمُورِ مِنْ صِلَاتٍ؟

(١) جزء ٢٠، فصل ١.

(٢) يقول سِيسِيلْيُوس إنه لم ير، ولم يقرأ، فرض هذه العقوبة قط، ولكن يدلّ الظاهر على أنها لم تشترع قط، وقد يكون صحيحاً جداً رأي بعض الفقهاء في كون قانون الألواح الاثني عشر لم ينص على غير تقسيم ثمن المدينة المبيع.

## الفصل الثالث

في أن القوانين التي يظهر أبتعادها عن مقاصد  
المشترع ملائمة لهذه المقاصد في الغالب

ظَهَرَ مِنَ الْعَجِيبِ قَانُونُ سُولُونِ الَّذِي صَرَّحَ بِأَنَّ مِنْ ذَوِي الْقَبَائِحِ مَنْ لَمْ يَتَّخِذُوا مَوْقِفًا عِنْدَ وَقُوعِ إِحْدَى الْفِتَنِ، وَلَكِنْ يَجِبُ أَنْ يُنْعَمَ النَّظَرُ فِي الْأَحْوَالِ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهَا بِلَادُ الْيُونَانِ فِي ذَلِكَ الْحِينِ، فَقَدْ كَانَتْ مَقْسُومَةً إِلَى دَوْلٍ صَغِيرَةٍ إِلَى الْغَايَةِ، وَكَانَ مِمَّا يُخْشَى، فِي جُمْهُورِيَّةٍ أَكَلَتْهَا الْفِتْنُ الْأَهْلِيَّةُ، أَنْ يَتَّقِيَهَا أَكْثَرُ النَّاسِ حَذَرًا فَتَشْتَطُّ الْأُمُورُ، وَكَانَ مُعْظَمُ الْمَدِينَةِ يَشْتَرِكُ فِي النِّزَاعِ حِينَ الْفِتَنِ الَّتِي تَقَعُ فِي تِلْكَ الدَّوَلَاتِ، أَوْ يُوجِبُهُ، وَتُؤَلَّفُ الْأَحْزَابُ فِي مَلَكِيَّاتِنَا الْكُبْرَى مِنْ أَنْاسٍ قَلِيلِينَ، وَيَوَدُّ الشَّعْبُ أَنْ يَعِيشَ مِنْ غَيْرِ نَشَاطٍ، فَمِنْ الطَّبِيعِيِّ فِي هَذِهِ الْحَالِ أَنْ يُرَدَّ رِجَالُ الْفِتْنَةِ إِلَى مُعْظَمِ الْأَهْلِيْنَ، لَا أَنْ يُرَدَّ مُعْظَمُ الْأَهْلِيْنَ إِلَى رِجَالِ الْفِتْنَةِ، وَأَمَّا فِي الْحَالِ الْأُخْرَى فَيَجِبُ رَدُّ الْعُقَلَاءِ الرُّصَنَاءِ، وَعَدَدُهُمْ قَلِيلٌ، بَيْنَ رِجَالِ الْفِتْنَةِ، وَهَكَذَا يُمَكِّنُ وَقْفُ اخْتِمَارِ سَائِلِ بَقْطَرَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ سَائِلِ آخَرَ.

## الفصل الرابع

### القوانين التي تضد مقاصد المشرع

إنَّ مِنَ الْقَوَانِينِ مَا تَقِلُّ مَعْرِفَةُ الْمَشْتَرِعِ بِهِ كَثِيراً فَيَكُونُ مُخَالِفاً لِلْغَرَضِ الَّذِي قَصَدَهُ، وَمِمَّا لَا رَيْبَ فِيهِ أَنَّ حَاوَلَ إِخْصَادَ الْقَضَايَا مَنْ اشْتَرَعُوا لَدَى الْفَرَنْسِيِّينَ، إِنَّهُ إِذَا مَاتَ وَاحِدٌ مِنْ طَالِبِي رَاتِبٍ دِينِيٍّ ظَلَّ الرَّاتِبُ لِمَنْ بَقِيَ حَيًّا مِنْهُمَا، وَلَكِنْ هَذَا يُؤَدِّي إِلَى نَتِيجَةٍ مُخَالِفَةٍ، فَيُرَى رِجَالُ الدِّينِ يَتَدَافِعُونَ وَيَتَصَاوَلُونَ حَتَّى الْمَوْتِ كَدَرَاوِسٍ (\*) الْإِنْكَلِيزِ.

(\*) جمع درواس، وهو الكبير الرأس من الكلاب .

## الفصل الخامس

### مواصلة الموضوع نفسه

تجدد القانون الذي أتكلّم عنه في القسم الآتي الذي حفظه لنا إيشين<sup>(١)</sup>، وهو: «أقسم أنني لا أخرب مدينة من الأنفكتون مطلقاً، ولا أحول مياهها الجارية أبداً، فإذا ما جرّو بعض الشعوب على صنع ذلك شهّرت الحرب عليه وخربت مدنه»، والحق أن المادة الأخيرة من هذا القانون التي يلوح أنها تؤيد المادة الأولى منه تخالفها، فأنفكتون يريد ألا تخرب مدن اليونان مطلقاً، وقانونه يفتح الباب لتخريب هذه المدن. إن قيام حقوق صالحة للأمم بين الأغارقة كان يقتضي تعويدهم أن يعدّوا تخريب إحدى المدن اليونانية أمراً فظيماً، وكان، إذاً، لا ينبغي أن يهلك المخربون أيضاً. فقانون أنفكتون كان عادلاً، لكنّه لم يكن رزيناً، ويدلّ على هذا ما كان من سوء استعماله، أو لم يتّجل فليب سلطة تخريب المدن متدّرعاً بحجة خرقها حرمة قوانين الأغارقة؟ كان يمكن أنفكتون أن يفرض عقوبات أخرى، كأن يأمر بأن يعاقب بالقتل بعض حكام المدينة المخربة أو بعض رؤساء الجيش المعتدي، وبأن يحرّم الشعب المخرب تمتعه بامتيازات الأغارقة لزمن معيّن، وبأن يُحمّل على دفع غرامة حتى يُعاد إنشاء المدينة؛ إن على القانون أن يهدف إلى إصلاح الضرر على الخصوص.



## الفصل السادس

ليس للقوانين التي تظهر واحدة  
النتيجة عينها في كل وقت

حَظَرَ قِصْرُ<sup>(١)</sup> أَنْ يُحْتَفَظَ بِأَكْثَرِ مِنْ سِتِّينَ سِسْتِرْسًا، وَعُدَّ هَذَا الْقَانُونُ فِي رُومَةٍ صَالِحًا جَدًّا لِلتَّوْفِيقِ بَيْنَ الْمَدِينِينَ وَالْدَّائِنِينَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ، إِذْ يَحْمِلُ الْأَغْنِيَاءُ عَلَى إِفْرَاضِ الْفُقَرَاءِ، يَضَعُ هَؤُلَاءِ فِي حَالٍ يُرْضُونَ بِهَا الْأَغْنِيَاءَ، وَوُضِعَ الْقَانُونُ عَيْنُهُ فِي فَرَنْسَةِ فِي زَمَنِ «النِّظَامِ»<sup>(٢)</sup> فَكَانَ مَشْؤُومًا إِلَى الْغَايَةِ، ذَلِكَ أَنَّ الْحَالَ الَّتِي وُضِعَ فِيهَا كَانَتْ فَطِيعَةً إِلَى الْغَايَةِ، فَبَعْدَ أَنْ نُزِعَتْ جَمِيعُ وَسَائِلِ اسْتِثْمَارِ الْمَرْءِ لِمَالِهِ نُزِعَ مِنْهُ سَبِيلُ حِفْظِهِ عِنْدَهُ، وَهَذَا مَا كَانَ يَغْدِلُ سَلْبًا بِالْقُوَّةِ، فَالْقَيْصَرُ وَضَعَ قَانُونَهُ حَتَّى يَرْوِجَ الْمَالُ بَيْنَ الشَّعْبِ، بَيْنَمَا وَزِيرُ فَرَنْسَةِ وَضَعَ قَانُونَهُ حَتَّى يُضْبِحَ الْمَالُ قَبْضَةً وَاحِدَةً، فَأَعْطَى الْأَوَّلُ أَرْضِيَّ، أَوْ رُهُونًا عَلَى الْأَفْرَادِ، فِي مُقَابِلِ الْمَالِ، وَعَرَضَ الثَّانِي فِي مُقَابِلِ الْمَالِ سَفَاتِجَ لَا قِيَمَةَ لَهَا مُطْلَقًا، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ لَهَا قِيَمَةٌ بِطَبِيعَتِهَا وَلِلْسَبَبِ الَّذِي يُكْرِهُ قَانُونُهُ عَلَى قُبُولِهَا بِهِ.

(١) ديون، باب ٤١.

(٢) أي نظام لو.

### مُواصلَةُ الموضوعِ نَفْسِهِ ضُرُورَةُ حُسْنِ وَضْعِ الْقَوَانِينِ

وُضِعَ قَانُونُ النَّفْيِ فِي أَثِينَةِ وَأَرْغُوسِ وَسَرَقُوسَةِ<sup>(١)</sup>. وَفِي سَرَقُوسَةِ أَسْفَرَ عَنْ أَلْفِ ضَرَرٍ لِأَنَّهُ وُضِعَ عَلَى غَيْرِ بَصِيرَةٍ، فَقَدْ كَانَ أَهَمُّ الْأَهْلِيْنَ يَنْفِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا بِوَضْعِ وَرَقَةٍ تَيْنِ فِي الْيَدِ<sup>(٢)</sup>، وَيُؤَدِّي هَذَا إِلَى تَرْكِ الْأُمُورِ مِنْ بَعْضِ مَنْ هُمْ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْفَضْلِ، أَمَّا فِي أَثِينَةِ، حَيْثُ شَعَرَ الْمُشْتَرِعُ بِمَا يَجِبُ أَنْ يَمْنَحَ قَانُونُهُ مِنَ الْمَدَى وَالْحُدُودِ، فَكَانَ النَّفْيُ أَمْرًا يَقْضِي بِالْعَجَبِ، ذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيُحْمَلَ عَلَى الْخُضُوعِ لَهُ غَيْرُ شَخْصٍ وَاحِدٍ، وَكَانَ يَجِبُ مِنَ الْأَصْوَاتِ الْبَالِغَةِ الْكَثْرَةِ مَا يَضَعُ مَعَهُ نَفْيُ وَاحِدٍ لَيْسَ مِنَ الضَّرُورِيِّ غِيَابُهُ، وَمَا كَانَ النَّفْيُ جَائِزًا إِلَّا فِي كُلِّ خَمْسِ سِنِينَ، وَبِالْفِعْلِ عِنْدَمَا أَصْبَحَ الْإِبْعَادُ لَا يُمَارَسُ إِلَّا ضِدَّ سَرِيٍّ يُلْقِي الرُّغْبَ فِي أَبْنَاءِ وَطَنِهِ، بَاتَ مِنْ غَيْرِ الْجَائِزِ أَنْ يَكُونَ عَمَلًا يَوْمِيًّا.

(١) أرسطو، «السياسة»، باب ٥، فصل ٨.

(٢) بلوتارك، «حياة دني»، فصل ١.

## الفصل الثامن

ليس للقوانين التي تبدو واحدة السبب عينه  
في كل وقت

يُنْتَحَلُ في فرنسة مُعْظَمُ القوانينِ الرُّومانيَّةِ المُتَعَلِّقَةِ بِالْإِنَابَاتِ، وَلَكِنَّ  
لِلْإِنَابَاتِ في فرنسة سَبَباً غَيْرَ الَّذِي كَانَ لَدَى الرُّومَانِ، فَالْمِيرَاثُ عِنْدَ الرُّومَانِ  
كَانَ مُقْتَرِناً<sup>(١)</sup> بِبَعْضِ التَّضْهِيَاتِ الَّتِي يَجِبُ أَنْ تَصْدُرَ عَنِ الْوَارِثِ وَالَّتِي تُنْظَمُ  
بِحُقُوقِ الْأَحْبَارِ، وَقَدْ أُوجِبَ هَذَا أَنْ عَدُّوا الْمَوْتَ بِلاَ وَارِثٍ عَيْنياً وَاتَّخَذُوا  
مَوَالِيَهُمْ وَرَثَةً لَهُمْ وَابْتَدَعُوا الْإِنَابَاتِ، وَأَكْبَرُ دَلِيلٍ عَلَى ذَلِكَ أَمْرُ الْإِنَابَةِ الْعَامِّيَّةِ  
الَّتِي كَانَتْ أَوَّلَ مَا ابْتَدِعَ وَالَّتِي لَمْ يَكُنْ لَهَا مَكَانٌ فِي غَيْرِ الْحَالِ الَّتِي لَا يَقْبَلُ  
الْوَارِثُ الْمَقَامَ فِيهَا الْمِيرَاثِ، ذَلِكَ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ لِتَهْدِفَ إِلَى دَوَامِ الْمِيرَاثِ فِي  
أُسْرَةٍ تَحْمِلُ الْأَسْمَ عَيْنَهُ، بَلْ لِإِيجَادِ مَنْ يَقْبَلُ الْمِيرَاثَ.

(١) إذا كانت التركة مثقلة كثيراً اجتنب حقُّ الأحرار ببعض البيوع، ومن هنا جاءت كلمة:

Sine sacris hoereditas

## الفصل التاسع

في أن القوانين اليونانية والرومانية كانت تعاقب  
على قتل الإنسان نفسه دون أن يكون السبب واحداً

قال أفلاطون: <sup>(١)</sup> يُجازى الرجل الذي يقتل مَنْ هو مُتَّصِلٌ به اتِّصَالاً وَثِيقاً،  
أَي مَنْ يَقْتُلُ نَفْسَهُ عَنْ ضَعْفٍ، لَا بِأَمْرِ الْحَاكِمِ، وَلَا اجْتِنَاباً لِعَارٍ، وَكَانَ الْقَانُونُ  
الرُّومَانِيُّ يُعَاقِبُ عَلَى هَذَا الْعَمَلِ إِذَا لَمْ يَصُدِّرْ عَنْ ضَعْفٍ نَفْسٍ، وَلَا عَنْ سَامِ  
الْحَيَاةِ، وَلَا عَنْ عَدَمِ قُدْرَةٍ عَلَى اخْتِمَالِ الْأَلَمِ، بَلْ عَنْ يَأْسٍ مِنْ جُزْمٍ، فَالْقَانُونُ  
الرُّومَانِيُّ كَانَ يُبَرِّئُ فِي الْحَالِ الَّتِي كَانَ الْقَانُونُ الْيُونَانِيُّ يَدِينُ فِيهَا، وَكَانَ يَدِينُ  
فِي الْحَالِ الَّتِي كَانَ الْآخَرُ يُبَرِّئُ فِيهَا، وَكَانَ قَانُونُ أَفْلَاطُونٍ قَائِماً عَلَى النُّظْمِ  
الْإِسْطَارْطِيَّةِ حَيْثُ كَانَتْ أَوَامِرُ الْحُكَّامِ مُطْلَقَةً تَمَاماً، وَحَيْثُ كَانَ الْعَارُ أَعْظَمَ  
المَصَائِبِ وَالضُّعْفُ أَعْظَمَ الْجَرَائِمِ، بَيْنَمَا الْقَانُونُ الرُّومَانِيُّ أَهْمَلَ جَمِيعَ هَذِهِ  
الْمَبَادِي الْجَمِيلَةِ، وَلَمْ يَكُنْ غَيْرَ قَانُونٍ مَالِيٍّ أَمِيرِيٍّ، وَلَمْ يَكُنْ فِي عَهْدِ  
الْجُمْهُورِيَّةِ بَرُومَةِ قَانُونٌ يُعَاقِبُ مَنْ يَقْتُلُونَ أَنْفُسَهُمْ، وَمَا فَتَى الْمُؤَرِّخُونَ يَحْمِلُونَ  
هَذَا الْعَمَلَ عَلَى الْخَيْرِ، وَلَا يُرَى هُنَاكَ مُعَاقِبَةٌ مَنْ يَفْعَلُونَهُ، وَمَا أَنْفَكْتَ الْأَسْرُ  
الْكَبِيرَةُ فِي عَهْدِ الْأَبَاطِرَةِ الْأَوَّلِينَ بَرُومَةِ تُسْتَأْصَلُ بِالْأَحْكَامِ، وَدَرَجَتِ الْعَادَةُ عَلَى  
مَنْعِ الْحُكْمِ بِمَوْتٍ طَوْعِيٍّ، وَكَانَ يُرَى فِي ذَلِكَ نَفْعٌ كَبِيرٌ، فَيُنَالُ <sup>(٢)</sup> شَرَفُ اللَّحْدِ  
وَتُنْفَذُ الْوَصَايَا، وَكَانَ هَذَا يَنْشَأُ عَنْ عَدَمِ وُجُودِ قَانُونِ مَدَنِيٍّ فِي رُومَةِ ضِدِّ مَنْ

(١) باب ٩، من «القوانين».

(٢) Eorum qui de si statuebant, humabantur corpora, manebant testamento pretium festinandi  
تاسيت، «حوليات»، جزء ٦، فصل ٢٩.

يَقْتُلُونَ أَنْفُسَهُمْ، يَدَّ أَنْ الْأَبَاطِرَةَ عِنْدَمَا عَدَوْا أَشِحَّةً بِمِقْدَارٍ مَا كَانُوا قُسَاءً بَاتُوا  
 لَا يَتْرُكُونَ لِمَنْ كَانُوا يُرِيدُونَ هَلَاكَهُمْ وَسِيلَةَ حِفْظِ أَمْوَالِهِمْ فَصَرَّحُوا بِأَنْ مِنْ  
 الْجِنَايَةِ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلُ عَلَى حَيَاتِهِ عَنْ نَدَمٍ عَلَى جِنَايَةٍ أُخْرَى، وَمَا قُلْتُهُ عَنْ  
 دَاعِي الْأَبَاطِرَةِ هُوَ مِنَ الصُّحَّةِ مَا وَافَقُوا مَعَهُ عَلَى عَدَمِ مُصَادَرَةِ أَمْوَالِ<sup>(١)</sup> مَنْ  
 يَقْتُلُونَ أَنْفُسَهُمْ إِذَا كَانَتِ الْجِنَايَةُ الَّتِي قَتَلُوا أَنْفُسَهُمْ مِنْ أَجْلِهَا لَا تُوجِبُ  
 الْمُصَادَرَةَ.

(١) مرسوم الإمبراطور بيّوس، في القانون ٣ : ١ و ٢، De bonis eorum qui ante sententiam

mortem sibi consciverunt.



## الفصل العاشر

في أن القوانين التي تبدؤ مختلفة  
تضد عن روح واحدة في بعض الأحيان

يذهب اليوم إلى منزل الرجل ليدعى عن الحكم، وما كان هذا ليحصل  
عند<sup>(١)</sup> الرومان؛ فالدعوة عن حكم كان عملاً عفيفاً<sup>(٢)</sup>، وكان ضرباً من حبس  
المدين<sup>(٣)</sup>، فعاد لا يمكن الذهاب إلى منزل رجل لدعوته عن حكم كما لا  
يمكن في الوقت الحاضر أن يحبس في منزله رجل لم يحكم عليه بغير ديون  
مدنية، فقوانين الرومان<sup>(٤)</sup> وقوانيننا تقول، على السواء، إن منزل كل مواطن  
ملجأ له، فلا ينبغي أن يتلقى فيه أي عنف.

Leg. 18 ff. De in jus vocando.

(١)

(٢) أنظر إلى قانون الألواح الاثني عشر.

(٣) Rapit in jus, Horat., bib. 1, sat. ix، ولذا كان لا يمكن أن يدعى عن حكم من يحمل له

شيء من الاحترام.

(٤) أنظر إلى قانون ١٨، ff. De in jus vocando.

## الفصل الحادي عشر

### بأي وجه يمكن أن يقابل بين قانونين مختلفين

العقوبة القصوى هي جزاء شاهدي الزور في فرنسا، بينما لا تقول إنكلترا بهذا العقاب مطلقاً، فللحكم في أي القانونين أفضل يقتضي أن يضاف: إن استنطاق المجرمين معمول به في فرنسا وإنه غير معمول به في إنكلترا مطلقاً، وأن يقال أيضاً: إن المتهم في فرنسا لا يقدم شهوده مطلقاً، وإن من النادر أن يقبل ما يسمى بالإثباتات المبررة، وإن شهادات كل من الطرفين تقبل في إنكلترا، ويتألف من قوانين فرنسا الثلاثة نظام بالغ الارتباط والسياق، وليس أقل من ذلك أن نظاماً قوانين إنكلترا الثلاثة، فليس لقانون إنكلترا الذي لا يعرف استنطاق المجرمين مطلقاً غير أمل قليل في انتزاع اعتراف من المتهم بجريمته، ولذا يستدعي الشهود الغرباء من كل جانب، ولا يجزؤ على صدهم بالخوف من عقوبة قصوى، أما القانون الفرنسي، الذي لديه وسيلة زيادة على ذلك، فلا يخشى إزهاب الشهود وعلى العكس يقتضي العقل بأن يرهبهم، فهو لا يسمع غير شهود طرف<sup>(١)</sup> واحد، أي الشهود الذين يقدمهم الحق العام، وعلى شهادة هؤلاء يتوقف مصير المتهم، ولكن شهود الطرفين يقبلون في إنكلترا، ومن ثم يناقش الأمر فيما بينهم، فتكون شهادة الزور أقل خطراً في إنكلترا إذن، إذ إن للمتهم هناك وسيلة ضد شهادة الزور في حين أن القانون

(١) إذا نظر إلى الفقه الفرنسي القديم وجد أن شهود الطرفين كانوا يسمعون، وكذلك يرى في

«نظامات سان لويس» (باب ١، فصل ٧) أن العقوبة التي تفرض على شهود الزور في القضاء

كانت نقدية.

الفرنسي لا يَمْنَحُ هذه الوَسِيلَةَ مُطْلَقاً، وهكذا يَجِبُ، لِلْحُكْمِ فِي أَيِّ الْقَانُونَيْنِ أَكْثَرُ مُلَاءَمَةٍ لِلْعَقْلِ، أَنْ يُنْظَرَ إِلَيْهِمَا فِي مَجْمُوعِهِمَا، وَأَنْ يُقَابَلَ بَيْنَهُمَا فِي مَجْمُوعِهِمَا، لَا أَنْ يُنْظَرَ إِلَى كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى حِدَةٍ.

## الفصل الثاني عشر

هي أن القوانين التي تبذرو واحدة  
هي مختلفة حقيقة

كانت قوانين اليونان والرومان تُعاقب<sup>(١)</sup> الذي يُخفي السرقة كالسارق، ومثل هذا أمر القانون الفرنسي، وكانت تلك القوانين على صواب، بينما لم يكن القانون الأخير، فيما أنه كان يُحكم على السارق لدى الأغارقة والرومان بعقوبة نقدية فقد كان يقتضي الحكم على مخفي السرقة بالعقوبة نفسها، وذلك لأنه يجب على كل إنسان يُساعد على ضرر بأي وجه كان أن يعوّض منه، ولكن بما أن عقوبة السرقة بيننا هي العقوبة القصوى فإن فرض هذه العقوبة على مخفي السرقة كالسارق لا يكون من غير إفراط في الأمور، وذلك لأنه قد يكون عند من يحوز المال المسروق ألف حال لحيارته عن حسن نية، في حين أن من يسرق هو مذنب في كل وقت، فأحدهما يحول دون الاقتناع بجنائية كانت قد اقترفت، والآخر يُفترق هذه الجناية؛ إن كل شيء سلبى لدى أحدهما، بينما هو فعل لدى الآخر، ولا بد من أن يكون السارق قد افتتح كثيراً من العوائق وأن تكون نفسه قد اشتدت ضد القوانين زمناً طويلاً؛ وذهب الفقهاء إلى ما هو أبعد من هذا فعادوا مخفي السرقة أظلم من السارق<sup>(٢)</sup>، ومن قولهم: إن السرقة لا تظل مكتومة طويلاً زمن لولا الذي أخفاها، وقد يكون هذا حسناً إذا ما كانت العقوبة نقدية،

L.I ff. De receptatoribus.

(١)

L.I, ff. De receptatoribus.

(٢)

ذلك أَنَّ المَوْضُوعَ يَكُونُ ضَرَرًا وَيَكُونُ الكَاتِمُ أَقْدَرَ عَلَى التَّغْوِيضِ مِنْهُ عَادَةً،  
وَلَكِنْ لَمَّا صَارَ الْجَزَاءُ عُقُوبَةً قُضِيَ وَجَبَ تَنْظِيمُ الْأَمْرِ عَلَى مَبَادِيءٍ أُخْرَى.



## الفصل الثالث عشر

لا يجوز فصل القوانين عن الغرض  
الذي وضعت من أجله قوانين رومانية حول السرقة

كان الرومان يعدون السرقة ظاهرة إذا ما فوجيء السارق مع الشيء المسروق وقبل أن ينقله إلى المكان الذي أعدّه لإخفائه، فإذا لم يُكتشف السارق إلا بعد ذلك عُدَّت السرقة غير ظاهرة، وكان قانون الألواح الاثني عشر يقضي بأن يُجلد السارق الظاهر بالعصا، وأن يُسترق إذا كان بالغاً، وبأن يُكتفى بجلده إذا كان غير بالغ، بينما كان لا يُحكم على السارق غير الظاهر بغير دفع ضغفي الشيء المسروق، ولما ألغى قانون بروسيا عادة جلد أبناء الوطن بالعصا وعادة استرقاقهم صار يُحكم على السارق الظاهر بأربعة أضعاف<sup>(١)</sup>، بينما استمر الحكم بضغفين على السارق غير الظاهر، ويظهر من الغريب أن تضع هذه القوانين مثل ذلك الفرق في صفة ذنبك الجرمين وفي العقوبة التي تفرضها، فالواقع أن طبيعة الجريمة لا تتغير مطلقاً بكون السارق قد فوجيء قبل، أو بعد، أن يحمل السرقة إلى المكان المعد لها، ولا أشك في أن نظرية القوانين الرومانية حول السرقة مستنبطة كلها من النظم الإسبانية، فليكو زغ، رغبة منه أن يُنعم على أبناء وطنه بالمهارة والحيلة والنشاط، أراد أن يمرن الأولاد على الاختلاس وأن يُجلد بشدة من يدعون أنفسهم يُفاجأون، مما أسفر لدى الأغرقة، ولدى الرومان فيما بعد،

(١) أنظر إلى ما قاله فافورينوس على أولوجل، باب ٢٠، فصل ١.

عَنْ فَرْقٍ عَظِيمٍ بَيْنَ السَّرِقَةِ الظَّاهِرَةِ<sup>(١)</sup>، وَالسَّرِقَةِ غَيْرِ الظَّاهِرَةِ. وَكَانَ الْعَبْدُ الَّذِي يَسْرِقُ عِنْدَ الرُّومَانِ يُقَذَّفُ بِهِ مِنْ صَخْرَةٍ تَارِيبِيَانِ، فَلَمْ تَكُنْ النُّظْمُ الإِسْپَارِطِيَّةُ مَوْضِعَ بَحْثٍ هُنَالِكَ، وَلَمْ تُوضَعْ قَوَانِينُ لِيَكُوزَغَ حَوْلَ السَّرِقَةِ قَطُّ، مِنْ أَجْلِ الْعَبِيدِ، فَكَانَ اتِّبَاعُهَا يَنْطَوِي عَلَى الْإِبْتِعَادِ عَنْهَا مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ، وَكَانَ غَيْرُ الْبَالِغِ فِي رُومَةِ إِذَا مَا فُوجِيَءَ وَهُوَ يَسْرِقُ أَمَرَ الْقَاضِي بِأَنْ يُجْلَدَ بِالْعَصَا عَلَى مُرَادِهِ، كَانَ يُصْنَعُ فِي إِسْپَارِطَةِ، وَكَانَ هَذَا كُلُّهُ مِنْ مَصْدَرٍ أَبْعَدَ، فَقَدْ أَقْتَبَسَ الإِسْپَارِطِيُّونَ هَذِهِ الْعَادَاتِ مِنَ الْأَقْرِيطَشِيِّينَ، وَأَرَادَ أَفْلَاطُونُ<sup>(٢)</sup> أَنْ يُثَبِّتَ أَنَّ نُّظْمَ الْأَقْرِيطَشِيِّينَ وَضِعَتْ مِنْ أَجْلِ الْحَرْبِ فَذَكَرَ: «أَنَّ صِفَةَ أَحْتِمَالِ الْأَلَمِ فِي الْمُبَارَزَاتِ الْخَاصَّةِ وَفِي الْخُلْسِ هِيَ الَّتِي تَحْمِلُ عَلَى الْأَخْتِفَاءِ»؛ وَبِمَا أَنَّ الْقَوَانِينَ الْمَدَنِيَّةَ تَتَّبِعُ الْقَوَانِينَ السِّيَاسِيَّةَ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا تُسَنُّ فِي سَبِيلِ الْمُجْتَمَعِ دَائِمًا، فَإِنَّ مِنَ الصَّالِحِ، عِنْدَ نَقْلِ قَانُونٍ مَدَنِيٍّ مِنْ أُمَّةٍ إِلَى أُخْرَى، أَنْ يُبْحَثَ مُقَدِّمًا فِيمَا إِذَا كَانَ لِلْأُمَمَتَيْنِ نُّظْمٌ وَاحِدَةٌ وَحُقُوقٌ سِيَاسِيَّةٌ وَاحِدَةٌ، وَهَكَذَا، فَإِنَّ قَوَانِينَ السَّرِقَةِ عِنْدَمَا أُنْقَلَتْ مِنَ الْأَقْرِيطَشِيِّينَ إِلَى الإِسْپَارِطِيِّينَ، كَمَا أُنْقَلَتْ مَعَ الْحُكُومَةِ وَالنُّظَامِ أَيْضًا، خُيِّلَ أَنَّهَا مِنْ بَيْتَةٍ كُلٌّ مِنْ هَذَيْنِ الشَّعْبَيْنِ، وَلَكِنَّهَا عِنْدَمَا نُقِلَتْ مِنْ إِسْپَارِطَةِ إِلَى رُومَةِ وَلَمْ تَجِدِ النُّظَامَ عَيْنَهُ فِيهَا ظَلَّتْ غَرِيبَةً عَنْهَا دَائِمًا وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهَا وَبَيْنَ قَوَانِينِ الرُّومَانِ الْمَدَنِيَّةِ الْأُخْرَى أَيْةٌ رَابِطَةٌ.

(١) قابل بين ما قاله بلوتارك في «حياة ليكورغ» وبين القوانين المدونة في باب «De furtis»، وأنظر إلى كتاب أحكام الرُّوم جزء ٤، باب ١ : ١ و ٢ و ٣.

(٢) «القوانين»، باب ١.

## الفصل الرابع عشر

### لا يجوز فصل القوانين عن الأحوال التي وضعت فيها

كان أحد القوانين في أثينة يأمرُ بِقَتْلِ جَمِيعِ المَنَاكِيدِ<sup>(١)</sup> عِنْدَ حِصَارِهَا، وَكَانَ هَذَا قَانُونًا سِيَاسِيًّا مُسْتَقْبَحًا نَتِيجَةً لِقَانُونِ أَمَمٍ مُسْتَقْبَحٍ، ذَلِكَ أَنَّ سُكَّانَ إِحْدَى الْمُدُنِ لَدَى الْأَغَارِقَةِ كَانُوا، عِنْدَ الْأَسْتِيلَاءِ عَلَى مَدِينَتِهِمْ هَذِهِ، يَفْقِدُونَ حُرِّيَّتَهُمْ الْمَدِينِيَّةَ فَيُبَاعُونَ عِبِيدًا، وَكَانَ الْأَسْتِيلَاءُ عَلَى مَدِينَةٍ يُؤَدِّي إِلَى خَرَابِهَا التَّامِّ، وَلَمْ يَكُنْ هَذَا مَضْدَرَّ تِلْكَ الدَّفَاعَاتِ الْعَنِيدَةِ وَالْأَعْمَالِ الْمُضَادَّةِ لِلطَّبِيعَةِ وَحَسْبُ، بَلْ كَانَ، أَيْضًا، مَضْدَرَّ تِلْكَ الْقَوَانِينِ الْفَظِيحَةِ الَّتِي وَضِعَتْ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ، وَكَانَتْ الْقَوَانِينُ الرُّومَانِيَّةُ<sup>(٢)</sup> تَقُولُ بِإِمْكَانِ مُعَاقَبَةِ الْأَطِبَّاءِ عَلَى إِهْمَالِهِمْ وَعَدَمِ اقْتِدَارِهِمْ، فِي هَذِهِ الْحَالِ كَانَتْ هَذِهِ الْقَوَانِينُ تُدِينُ الطَّبِيبَ الَّذِي هُوَ مِنْ أَضَلِّ شَرِيفٍ بَعْضَ الشَّرَفِ بِالنَّفْيِ، كَمَا كَانَتْ تُدِينُ بِالْقَتْلِ مَنْ كَانَ مِنْ أَضَلِّ أَكْثَرِ ضَعْفَةٍ، وَغَيْرُ هَذَا أَمْرٌ قَوَانِينُنَا، وَذَلِكَ أَنَّ قَوَانِينَ رُومَةَ لَمْ تُوضَعْ فِي مِثْلِ الْأَحْوَالِ الَّتِي وَضِعَتْ فِيهَا قَوَانِينُنَا، فِي رُومَةَ كَانَ انْتِحَالُ الطَّبِّ أَمْرًا مُبَاحًا لِمَنْ أَرَادَ، بَيْنَمَا الْأَطِبَّاءُ عِنْدَنَا مُلْزَمُونَ بِبَعْضِ الدِّرَاسَاتِ وَنِيْلِ بَعْضِ الشَّهَادَاتِ، وَلِذَا تُفْتَرَضُ مَعْرِفَتُهُمْ لِمِهْنَتِهِمْ.

(١) Inutilis oetas occidatur, Syrian. , in Hermog.

(٢) قانون كورنيلي، De sicariis، كتاب أحكام الرُّوم، جزء ٤، باب ٣، 7 : De lege Aquilia.

## الفصلُ الخامسُ عشرُ

مِنَ الْمُسْتَخْسَنِ أَحْيَانًا  
أَنْ يُضْلِحَ الْقَانُونُ نَفْسَهُ بِنَفْسِهِ

كان قانونُ الألواحِ الاثني عشرِ يُبيحُ قَتْلَ السَّارِقِ لَيْلًا<sup>(١)</sup>، كَمَا يُبيحُ قَتْلَ السَّارِقِ فِي النَّهَارِ الَّذِي يُدَافِعُ عَنْ نَفْسِهِ عِنْدَ تَعَقُّبِهِ، وَلَكِنَّ هَذَا الْقَانُونُ كَانَ يَأْمُرُ قَاتِلَ السَّارِقِ بِأَنْ يَصْرُخَ وَيُنَادِيَ الْأَهْلِيْنَ<sup>(٢)</sup>، وَهَذَا أَمْرٌ تَقْتَضِيهِ دَائِمًا الْقَوَائِنُ الَّتِي تُبِيحُ لِلْمَرْءِ اسْتِيفَاءَ حَقِّهِ بِيَدِهِ، إِنَّهُ صَرَخُ الْبَرَاءَةِ الَّذِي يُنَادِي حِينَ الْفِعْلِ شُهُودًا وَقُضَاءً، وَيَجِبُ أَنْ يَطْلِعَ الشَّعْبُ عَلَى الْفِعْلِ، وَأَنْ يَتِمَّ هَذَا الْأُطْلَاعُ فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ الْفِعْلُ، فِي وَقْتٍ يَتَكَلَّمُ فِيهِ كُلُّ شَيْءٍ: الْهَوَاءُ وَالسَّيْمَاءُ وَالنَّوَازِعُ وَالصَّمْتُ، وَحَيْثُ كُلُّ شَيْءٍ فِيهِ يَدِينُ أَوْ يُبْرِيءُ، إِنَّ قَانُونًا يُمَكِّنُ أَنْ يُصْبِحَ مُنَافِيًا لِسَلَامَةِ أَبْنَاءِ الْوَطَنِ وَخُرِّيَّتِهِمْ بِهَذَا الْمِقْدَارِ يَجِبُ أَنْ يُنْفَذَ فِي حُضُورِ أَبْنَاءِ الْوَطَنِ.

(١) أنظر إلى القانون ٤. ff. Ad leg. Aguil.

(٢) المصدر نفسه، أنظر إلى مرسوم تاسيوره المضاف إلى قانون البفاريين، مادة ٤،

.De copularibus legibus

## الفصل السادس عشر

### الأمور التي يجب أن تراعى في وضع القوانين

يَجِبُ عَلَى مَنْ يَكُونُ لَهُمْ مِنَ الْعَبَقَرِيَّةِ مَا يَسْتَطِيعُونَ مَعَهُ أَنْ يُنْعِمُوا بِقَوَانِينٍ عَلَى أُمَّتِهِمْ أَوْ عَلَى أُمَّةٍ أُخْرَى أَنْ يَنْتَبِهُوا إِلَى طَرِيقَةٍ وَضَعِهَا، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ نَصُّهَا مُوجِزًا، وَيُعَدُّ قَانُونُ الْأَلْوَحِ الْاِثْنَيْ عَشَرَ مِثَالِ الضُّبْطِ، فَكَانَ الْأَوْلَادُ يَتَعَلَّمُونَهُ عَلَى ظَهْرِ الْقَلْبِ<sup>(١)</sup> بَيْنَمَا كَانَتْ سُنَنُ جُوسْتِينِيَانِ مِنَ الْإِسْهَابِ مَا وَجَبَ مَعَهُ اخْتِصَارُهَا<sup>(٢)</sup>، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ نَصُّ الْقَوَانِينِ بَسِيطًا، فَالْتَّغْيِيرُ الصَّارِخُ أَقْرَبُ إِلَى الْإِفْهَامِ دَائِمًا مِنَ التَّغْيِيرِ الْعَمِيقِ، وَلَا تَجِدُ فِي قَوَانِينِ بِزَنْطَةِ جَلَالٍ مُطْلَقًا، وَهِيَ تَغْزُو إِلَى الْأُمَرَاءِ أَقْوَالًا كَمَا تَغْزُو إِلَى عُلَمَاءِ الْبَيَانِ، فَعِنْدَمَا يَكُونُ نَصُّ الْقَوَانِينِ مُفْخَمًا لَا يُنْظَرُ إِلَيْهَا إِلَّا كَكِتَابِ افْتِخَارٍ، وَمِنْ الْجَوْهَرِيِّ أَنْ تُشِيرَ أَلْفَاظُ الْقَوَانِينِ الْأَفْكَارَ ذَاتَهَا عِنْدَ جَمِيعِ النَّاسِ، وَكَانَ الْكَرْدِينَالُ رِيشِيلْيُو يَقُولُ بِإِمْكَانِ اتِّهَامِ وَزِيرٍ أَمَامَ الْمَلِكِ<sup>(٣)</sup>، وَلَكِنَّهُ كَانَ يَرَى وَجُوبَ الْعِقَابِ إِذَا لَمْ تَكُنِ الْأُمُورُ الَّتِي تُثَبَّتُ مُهِمَّةً، وَهَذَا مَا كَانَ يَمْنَعُ جَمِيعَ النَّاسِ مِنْ قَوْلِ آيَةٍ حَقِيقَةٍ ضِدَّهُ إِذْ إِنَّ الشَّيْءَ الْعَظِيمَ نِسْبِيًّا تَمَامًا، فَهُوَ فِي نَظَرِ رَجُلٍ غَيْرُهُ فِي نَظَرِ رَجُلٍ آخَرَ، وَكَانَ قَانُونُ أَنْوَرِيُوسَ يُعَاقِبُ بِالْمَوْتِ كُلَّ مَنْ اشْتَرَى عَتِيقًا عَلَى أَنَّهُ رَقِيقٌ، أَوْ مَنْ أَرَادَ إِغَاظَتَهُ<sup>(٤)</sup>، فَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْجَائِزِ اسْتِغْمَالُ تَغْيِيرٍ بِهَذَا

(١) شيشرون، De legibus، باب ٢، فصل ٢٣، Ut carmen necessarium.

(٢) هذا كتاب إيرنيريوس.

(٣) الوصية السياسية.

(٤) Aut qualibet manumissione donatum inquietare volueret.

دليل مجموعة تيودوز القانونية، في الجزء الأول من آثار ب سيرموند، صفحة ٧٣٧.



الْغُمُوضِ، إِذْ إِنَّ إِغَاظَةَ الرَّجُلِ أَمْرٌ يَتَوَقَّفُ عَلَى دَرَجَةِ انْفِعَالِهِ تَمَامًا، وَمَتَى كَانَ عَلَى الْقَانُونِ أَنْ يَأْتِيَ بَعْضُ التَّحْدِيدِ وَجَبَ اجْتِنَابُ ذَلِكَ حَوْلَ ثَمَنِ النِّقْدِ جُهْدَ الْمُسْتَطِيعِ، فَهُنَالِكَ أَلْفُ سَبَبٍ تَتَغَيَّرُ بِهِ قِيَمَةُ النِّقْدِ، وَيَعُودُ الشَّيْءُ ذَاتُهُ لَا يَكُونُ بِالتَّغْيِيرِ ذَاتِهِ، وَيُعْرَفُ خَبَرُ ذَلِكَ الْمَاجِنِ<sup>(١)</sup> الرُّومَانِيُّ الَّذِي كَانَ يَصْفَعُ جَمِيعَ مَنْ يُلَاقِيهِمْ وَيَحْمِلُهُمْ عَلَى تَقْدِيمِ الْفُلُوسِ الْخَمْسَةِ وَالْعِشْرِينَ الْمُنْصُوصِ عَلَيْهَا فِي قَانُونِ الْأَلْوَحِ الْاِثْنَيْ عَشَرَ، وَإِذَا مَا حُدِّثَتْ مَبَادِي الْأُمُورِ فِي قَانُونِ وَجَبَ الدُّهَابُ إِلَى التَّعَابِيرِ الْوَاضِحَةِ، فَلَمَّا عُدَّتِ الْقَضَايَا الْمَلَكِيَّةُ تَعْدَادًا مَضْبُوطًا فِي قَانُونِ لُويْسَ الرَّابِعِ عَشَرَ<sup>(٢)</sup> الْجَزَائِيُّ أُضِيفَتْ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ: «وَالْقَضَايَا الَّتِي حَكَمَ فِيهَا قُضَاءُ الْمَلِكِ فِي كُلِّ وَقْتٍ»، وَهَذَا مَا يُدْخِلُ ثَانِيَةً إِلَى الْمُرَادِيِّ الَّذِي خُرِجَ مِنْهُ.

وَيَقُولُ شَارْلُ السَّابِعِ<sup>(٣)</sup> إِنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ مِنَ الْخُصُومِ مَنْ يَسْتَأْنِفُونَ بَعْدَ الْحُكْمِ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ أَوْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ أَوْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ ضِدَّ عَادَةِ الْمَمْلَكَةِ فِي الْبَلَدِ الْقَائِلِ بِالْعَادَةِ، فَيَأْمُرُ بِأَنْ يَقَعَ الْأَسْتِثْنَاءُ حَالًا، مَا لَمْ يَكُنْ هُنَالِكَ غِشٌّ أَوْ خِدَاعٌ مِنْ قِبَلِ النَّائِبِ الْعَامِّ<sup>(٤)</sup>، أَوْ كَانَ هُنَالِكَ سَبَبٌ عَظِيمٌ وَوَاضِحٌ فِي انْقِاذِ الْمُسْتَأْنِفِ، وَيَهْدِمُ آخِرُ هَذَا الْقَانُونِ أَوَّلَهُ، وَهُوَ قَدْ بَلَغَ مِنْ هَذِمِهِ مَا اسْتُوْنِفَ مَعَهُ فِي ثَلَاثِينَ سَنَةً<sup>(٥)</sup>، وَلَا يَرَى قَانُونُ اللَّيْبَارِ إِمْكَانَ<sup>(٦)</sup> زَوَاجِ امْرَأَةٍ لَيْسَتْ تُؤَبِّ رَاهِبَةً وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ نَذْرُهَا، فَقَدْ جَاءَ فِيهِ: «إِذَا كَانَ الزَّوْجُ الَّذِي أَضَافَ امْرَأَةً إِلَى نَفْسِهِ بِخَاتَمٍ لَا يَسْتَطِيعُ تَزْوُجَ أُخْرَى مِنْ غَيْرِ جِنَايَةٍ فَإِنَّ مِنَ الْأَجْدَرِ أَلَّا تَسْتَطِيعَهُ زَوْجٌ يَسُوعَ أَوْ مَرِيَمَ الْعَذْرَاءَ»، وَأَقُولُ: إِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُفْطَنَ فِي الْقَوَانِينِ مِنَ الْحَقِيقَةِ إِلَى الْحَقِيقَةِ،

(١) أولوجل، باب ٢٠، فصل ١.

(٢) (لسنة ١٦٧٠)، يوجد في محضر هذا القانون أسباب ذلك.

(٣) في قانون مونتيل لزتور لسنة ١٤٥٣.

(٤) كان يمكن معاقبة النائب العام من غير أن يكون ضروريًا إقلاق الأمن العام.

(٥) وضع قانون سنة ١٦٦٧ أنظمة حول ذلك.

(٦) جزء ٢، فصل ٣٧.

لا مِنْ الْحَقِيقَةِ إِلَى الشَّكْلِ، أَوْ مِنْ الشَّكْلِ إِلَى الْحَقِيقَةِ، وَيُنْصَحُ قَانُونُ<sup>(١)</sup> لِقِسْطَنَطِينِ عَلَى أَنَّ شَهَادَةَ الْأُسْقُفِ وَخُذَهَا تَكْفِي، وَذَلِكَ مِنْ غَيْرِ سَمَاعِ شُهُودٍ آخَرِينَ، فَقَدْ اتَّخَذَ هَذَا الْأَمِيرُ طَرِيقاً قَصِيرَةً فَقَضَى فِي الدَّعَاوَى بِالْأَشْخَاصِ، وَفِي الْأَشْخَاصِ بِالْمَنَاصِبِ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الْقَوَانِينُ دَقِيقَةً، فَهِيَ قَدْ وُضِعَتْ مِنْ أَجْلِ أَنْاسٍ مُتَوَسِّطِي الْإِذْرَاكِ، إِنَّهَا لَيْسَتْ فَنَّ مَنْطِقِي مُطْلَقاً، بَلْ إِذْرَاكِ بَسِيطٍ لِرَبِّ أَسْرَةٍ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ ضَرُورَةٍ لِلْأَسْتِثْنَاءَاتِ وَالْقُيُودِ وَالتَّعْدِيلَاتِ فِي الْقَانُونِ كَانَ الْأَصْلَحُ أَنْ يَخْلُو مِنْهَا، فَمِثْلُ هَذِهِ الْجُزْئِيَّاتِ يُلْقَى فِي جُزْئِيَّاتٍ أُخْرَى، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحوَّلَ فِي قَانُونٍ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ كَافٍ، فَقَدْ جَعَلَ جُوسْتِنْيَانُ مِنَ الْمُمَكِّنِ رَدَّ الزَّوْجِ<sup>(٢)</sup> مِنْ غَيْرِ أَنْ تَخْسَرَ الْمَرْأَةُ مَهْرَهَا إِذَا لَمْ يَسْتَطِعِ الزَّوْجُ إِتِمَامَ الْفِعْلِ الزَّوْجِيِّ فِي عَامَيْنِ، ثُمَّ حَوَّلَ قَانُونُهُ فَمَنْحَ هَذَا الشَّقِيِّ<sup>(٣)</sup> ثَلَاثَ سِنِينَ، بَيْنَ أَنْ السَّنَتَيْنِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ تَعْدِلُ ثَلَاثَ سِنِينَ وَإِنَّ الثَّلَاثَ سِنِينَ لَا تَعْدِلُ أَكْثَرَ مِنْ سَنَتَيْنِ، وَإِذَا وُضِعَ مُسَوِّغٌ لِلْقَانُونِ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمُسَوِّغُ خَلِيقاً بِهَذَا الْقَانُونِ، وَمِنْ أَحْكَامِ أَحَدِ الْقَوَانِينِ الرُّومَانِيَّةِ أَنَّ الْأَعْمَى لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُرَافِعَ، لِأَنَّهُ لَا يُبْصِرُ زَخَارِفَ مَنْصِبِ الْقَاضِي<sup>(٤)</sup>، وَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ هَذَا السَّبَبُ السَّيِّئُ قَدْ وُضِعَ عَمداً عَلَى تَوَافُرِ الْأَسْبَابِ الصَّالِحَةِ؛ وَقَالَ الْفَقِيهَةُ بُول: إِنَّ الْوَلَدَ يُوَلَّدُ كَامِلاً فِي الشَّهْرِ السَّابِعِ، وَإِنْ دَاعِيَ أَعْدَادٍ فَيُثَاغُورَسُ يُثَبِّتُ ذَلِكَ<sup>(٥)</sup> كَمَا يُلَوِّحُ، فَمِنْ الْغَرِيبِ أَنْ يُحْكَمَ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ بِدَاعِي أَرْقَامٍ فَيُثَاغُورَسُ؛ وَقَالَ بَعْضُ فَقَهَاءِ فَرَنْسَةِ: إِنَّ الْمَلِكَ إِذَا نَالَ بَلَدًا خَضَعَتْ كَنَائِسُ هَذَا الْبَلَدِ لِحَقِّ الْمَلِكِ فِي دَخْلِهَا، وَذَلِكَ لِأَنَّ تَاجَ الْمَلِكِ مُسْتَدِيرٌ، وَلَا أَجَادِلُ هُنَا فِي حُقُوقِ الْمَلِكِ وَفِيمَا إِذَا كَانَ يَجِبُ

(١) فِي «الذَّيْل» ب سِيرْمُونْد، فِي مَجْمُوعَةِ تِيُودُوز، جُزْء ١ .

(٢) قَانُون ١ مِنْ مَجْمُوعَةِ De repudiis .

(٣) أَنْظِرْ إِلَى الصَّحِيحِ sed hodie، فِي مَجْمُوعَةِ De repudiis .

(٤) قَانُون ١، ff. De postulando .

(٥) فِي «الْأَحْكَامِ»، جُزْء ٤، فَصْل ٩ .

في هذه الحال أن يخضع القانون المدني أو الكنسي لسبب القانون السياسي، وإنما أقول: إن حقوقاً بالغة الجلال كهذه يجب أن يدافع عنها بمبادئ رصينة، ومن ذا الذي أبصر قيام الحقوق الحقيقية لمقام على رمز هذا المقام؟

وقال دافيل<sup>(١)</sup> إن بلوغ شارل التاسع أعلن في برلمان روان في سن الرابعة عشرة مبدوءة، وذلك لأن القوانين تأمر بأن يعد الزمن من ساعة إلى ساعة عندما يكون الموضوع تأديّة أموال الأيتام القاصرين وإدارتها بينما تعد السنة المبدوءة سنة كاملة عندما يكون الوضع نيل مراتب، وأخترت من لوم تدير لم يظهر ذا مخدور حتى الآن، وإنما أقول فقط: إن السبب الذي ذكره رئيس قضاة الأوبيتال<sup>(٢)</sup> لم يكن السبب الصحيح، فمن البعيد ألا تكون حكومة الشعوب غير مرتبة وحسب، وأما من حيث القرينة، فالقرينة القانونية خير من قرينة الإنسان، فالقانون الفرنسي يعد احتيالا لجميع تصرفات التاجر في الأيام العشرة التي تسبق إفلاسه، إنها قرينة القانون<sup>(٣)</sup>، وكان القانون الروماني يعاقب الزوج الذي يبقّي زوجته بعد الزنا، ما لم يكن قد فعل ذلك خوفاً من حدوث قضية أو إهمالاً لحيايه الخاص، وهذه هي قرينة الإنسان، فكان على القاضي أن يفترض علة سلوك الزوج، وأن يقضي وفق طريقة فكرية غامضة جداً، فمتى افترض القاضي كانت الأحكام مرادية، ومتى افترض القانون منح القاضي قاعدة ثابتة، وكان قانون أفلاطون<sup>(٤)</sup> يشير، كما قلت، بمجازاة من يقتل نفسه عن ضعف لا اجتناباً لعار، وكان هذا القانون معيباً من حيث أمره بأن يحكم القاضي في أسباب الفعل في هذه الحالة الوحيدة التي يتعذر فيها انتزاع

(١) Della gerra civile di Francia صفحة ٩٦.

(٢) رئيس قضاة الأوبيتال، دافيل، المصدر نفسه.

(٣) صادر في ١٨ من نوفمبر سنة ١٧٠٢.

(٤) باب ٩، من «القوانين».

أَعْتَرَفَ مِنَ الْجَانِبِ بِالسَّبَبِ الَّذِي دَفَعَهُ إِلَى اقْتِرَافِهَا، وَكَمَا أَنَّ الْقَوَانِينَ غَيْرَ الْمُجْدِيَةِ تُضْعِفُ الْقَوَانِينَ الضَّرُورِيَّةَ، فَالْقَوَانِينُ الَّتِي يُمَكِّنُ اجْتِنَابُهَا تُضْعِفُ الْأَشْتِرَاعَ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ لِلْقَانُونِ مَفْعُولُهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُبَاحَ مُخَالَفَتُهُ بِعَقْدٍ خَاصٍّ، وَكَانَ قَانُونُ فَلْسِيْدِي الرُّومَانِيِّ يَأْمُرُ بِأَنْ يَكُونَ الرَّبْعُ مِنَ الْمِيرَاثِ لِلْوَارِثِ دَائِمًا، وَكَانَ هُنَاكَ قَانُونٌ آخَرُ<sup>(١)</sup> يُبِيحُ لِلْمُوصِي مَنَعَ الْوَارِثِ مِنْ قَبْضِ الرَّبْعِ، فَهَذَا عَبَثٌ بِالْقَوَانِينِ، إِذْ أَصْبَحَ قَانُونُ فَلْسِيْدِي غَيْرَ مُجْدٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُوصِي إِذَا مَا أَرَادَ الْعَطْفَ عَلَى وَارِثِهِ لَمْ يَكُنْ مِنْ حَاجَةٍ إِلَى قَانُونِ فَلْسِيْدِي، وَإِذَا لَمْ يُرِدْ مَنَعَهُ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِقَانُونِ فَلْسِيْدِي ؛ وَيَجِبُ أَنْ يُخْتَرَزَ مِنَ التَّغْيِيرِ عَنِ الْقَوَانِينِ بِمَا تَضِدُّ مَعَهُ طَبِيعَةُ الْأُمُورِ، فَلَمَّا أُطِلَّ دَمُ أَمِيرِ أَوْرَانْجِ وَعَدَ فِلِيبُ الثَّانِي مَنْ يَقْتُلُهُ بِأَنْ يُعْطِيَهُ، أَوْ يُعْطِيَ وَرَثَتَهُ، خَمْسَةَ وَعَشْرِينَ أَلْفَ إِيكُو وَلَقَبَ شَرَفٍ، وَهَذَا وَعْدٌ مِنْ مَلِكٍ وَعَبْدٍ لِلرَّبِّ، فَشَرَفٌ مَوْعُودٌ مِنْ أَجْلِ هَذَا الْعَمَلِ أَوْ فَعْلَةٍ كَهَذِهِ أَمَرَ بِهَا مِنْ قَبْلِ عَبْدٍ لِلرَّبِّ أَوْ جَمِيعُ هَذَا يَقْلِبُ مَبَادِيءَ الشَّرَفِ وَالْأَخْلَاقِ وَالِدِّينَ رَأْسًا عَلَى عَقِبٍ، وَمِنَ النَّادِرِ وَجُوبٌ حَظَرِ أَمْرٍ غَيْرِ سَيِّئٍ، بِحُجَّةٍ كَمَالٍ يُتَمَثَّلُ، وَيَجِبُ أَنْ تَنْطَوِي الْقَوَانِينُ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْبَرَاءَةِ، ذَلِكَ أَنَّهَا وَضِعَتْ لِمُعَاقِبَةِ الشَّرِّ فَيَجِبُ أَنْ تَنْطَوِي عَلَى شَيْءٍ عَظِيمٍ مِنَ الطُّهْرِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُرَى فِي قَانُونِ<sup>(٢)</sup> الْفَرِيغُوتِ نَادِرَةٌ هَزْلِيَّةٌ أَكْرَهَ الْيَهُودُ بِهَا عَلَى أَكْلِ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ الْمُعَلَّلَةِ بِلَحْمِ الْخِنْزِيرِ شَرْطًا أَلَّا يَأْكُلُوا لَحْمَ الْخِنْزِيرِ نَفْسَهُ، فَهَذَا كَانَ جَوْرًا عَظِيمًا، ذَلِكَ أَنَّهُمْ أَخْضَعُوا لِقَانُونٍ مُخَالِفٍ لَشَرِيعَتِهِمْ، فَلَمْ يَتْرَكْ لَهُمْ مِنْ شَرِيعَتِهِمْ غَيْرُ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ إِشَارَةً يُعْرَفُونَ بِهَا.

(١) هذا هو الصحيح Sed cum testator .:

(٢) جزء ١٢، باب ١١: ١٦.



## الفصل السابع عشر

### أُسْلُوبُ سَيِّئٍ فِي مَنْحِ الْقَوَانِينِ

كان أباطرة الرومان يُظهرون إرادتهم بمراسيم وأوامر كما يفعل أمراؤنا، ولكنهم صنعوا ما لا يصنع أمراؤنا فسمَحوا للقضاة أو الأفراد بأن يوجهوا إليهم في خصوماتهم أسئلة برسائل، فكانت أجوبتهم تُسمى براءات، ومن البراءات مراسيم البابوات، ويُشعر بأن هذا نوع سيئ من الاشتراع، فالذين يطلبون قوانين على هذا الوجه هم أدلاء أذدياء للمُشترع، إذ تُعرض الوقائع عرضاً سيئاً دائماً، ويروي جول كاييتولن<sup>(١)</sup> أن تراجان كان يرفض إعطاء هذه الأنواع من البراءات غالباً، وذلك لكيلا يشمل جميع الأحوال قراراً، أو عطف خاص في الغالب وقضى مكرين بإلغاء جميع هذه البراءات<sup>(٢)</sup>، فما كان ليُطبق أن تُعد من القوانين أجوبة كُومود وكاراكلا وغيرهما من أولئك الأمراء الغارقين في الجهل، على أن رأي جوستينيان غير ذلك، فقد ملأ مجموعته من البراءات، وأطلب ممن يطالعون قوانين الرومان أن يميزوا أنواع هذه الفرضيات من المراسيم السنائية، والمناشير الشعبية، وأنظمة الأباطرة العامة، وجميع القوانين القائمة على طبيعة الأمور وعلى ضعف النساء والقاصرين والمنفعة العامة.

(١) أنظر إلى جول كاييتولن، In Alacrino، فصل ١٣.

(٢) المصدر نفسه، فصل ١٣، Fuit in jure non incallidus, adeo ut statuisset omnia, rescripta veterum principum tollere, ut jure, non rescriptis ageretur, nefas esse dicens leges videri Commodi et Caracalli et hominum imperitorum voluntater, quum Trajanus nunquam libellis responderit, ne ad alias causas facta proferrentur, quoe ad gratiam composita viderentur.



## الفصل الثامن عشر

### الأفكار النمطية

هناك من الأفكار النمطية ما يُسيطرُ على العقول الكبيرة أحياناً (وقد مسّت شارلمان)، ولكنها تطبع النفوس الصغيرة طبعاً مؤكداً، إنهم يجدون فيها ضرباً من الكمال يعترفون به، وذلك لتعذر عدم اكتشافه، فالأوزان عينها في الضابطة، والمقاييس عينها في التجارة، والقوانين نفسها في الدولة، والديانة ذاتها في جميع أجزائها، ولكن أياكون هذا صواباً بلا استثناء في كل وقت؟ وهل ضرر التغيير أقل فداحة من ضرر التأذي؟ أو لم تقم عظمة العبقريّة على معرفة الحال التي يجب أن تنطوي على نمطية والحال التي يجب أن تنطوي على فروق؟ فالطقوس الصينية هي التي تسيطر على الصينيين في الصين، والطقوس التتريّة هي التي تسيطر على التتر، مع أن هذا الشعب أكثر شعوب العالم نزوعاً إلى السكون، وإذا كان الأهليون يتبعون القوانين فما هم أن يتبعوا القانون عينه؟

## الفصل التاسع عشر

### المُشْتَرِعُونَ

كان أرسطو يُريدُ قضاءَ غَيْرَتِهِ ضِدَّ أَفْلَاطُونِ تَارَةً وَقَضَاءَ غَرَضِهِ فِي سَبِيلِ  
الإِسْكَندَرِ تَارَةً أُخْرَى، وَكَانَ أَفْلَاطُونُ سَاخِطاً عَلَى طُغْيَانِ أَثِينَةِ، وَكَانَ  
مَكْيَافِيلِي مُشْرَباً مِنْ مَعْبُودِهِ دُوكَ فَلَاثِينُوَا، وَكَانَ ثُومَامُورَ، الَّذِي كَانَ يَتَكَلَّمُ مِمَّا  
يَقْرَأُ، أَكْثَرَ مِمَّا كَانَ يُفَكِّرُ فِيهِ، يَوَدُّ أَنْ يَحْكُمَ فِي جَمِيعِ الدُّوَلِ بِبَسَاطَةِ إِحْدَى  
الْمُدُنِ الْيُونَانِيَّةِ<sup>(١)</sup>، وَكَانَ أَرْنَغُشَنُ لَا يُبْصِرُ غَيْرَ جُمْهُورِيَّةٍ إِنْكَلْتَرَةٍ عَلَى حِينٍ يَجِدُ  
جُمْهُورٌ مِنَ الْكُتَّابِ سِيَادَةَ الْفَوْضَى فِي كُلِّ مَكَانٍ لَا يَرَوْنَ فِيهِ أَثْراً لِلتَّاجِ.  
إِنَّ الْقَوَانِينَ تُلَاقِي دَائِماً أَهْوَاءَ الْمُشْتَرِعِ وَأَوْهَامَهُ، وَهِيَ تَمُرُّ عَرَضاً أَخِيَاناً  
فَتَضْطَبِغُ هُنَالِكَ، وَأَخِيَاناً تَبْقَى فَتَنْدَمِجُ.

(١) فِي «قَصْدِ مُحَالِهِ».



## البَابُ الثَّلَاثُونَ

نَظَرِيَّةُ الْقَوَانِينِ الْاِقْطَاعِيَّةِ عِنْدَ الْفَرَنْجِ  
مَنْ حَيْثُ صَلَاتُهَا بِالنِّظَامِ الْمَلَكِيِّ

القوانين الاقطاعية	الْفَصْلُ الْأَوَّلُ
مصادر القوانين الاقطاعية	الْفَصْلُ الثَّانِي
أصل القسالية	الْفَصْلُ الثَّالِثُ
مواصلة الموضوع نفسه	الْفَصْلُ الرَّابِعُ
فتح الفرنج	الْفَصْلُ الْخَامِسُ
القوط والبورغون والفرنج	الْفَصْلُ السَّادِسُ
الطرق المختلفة في تقسيم الاراضي	الْفَصْلُ السَّابِعُ
مواصلة الموضوع نفسه	الْفَصْلُ الثَّامِنُ
تطبيق قويم لقانون البورغون وقانون الفريغوت حول تقسيم الاراضي	الْفَصْلُ الثَّاسِعُ
الفداديات	الْفَصْلُ الْعَاشِرُ
مواصلة الموضوع نفسه	الْفَصْلُ الْحَادِي عَشَرَ
في ان اراضي البرابرة المقسمة كانت لا تدفع خراجاً مطلقاً	الْفَصْلُ الثَّانِي عَشَرَ
ماذا كانت تكاليف الرومان والغوليين في نظام الفرنج الملكي	الْفَصْلُ الثَّالِثُ عَشَرَ
ما كان يسمى تعداداً وعوائد	الْفَصْلُ الرَّابِعُ عَشَرَ
كان ما يُدعى عوائد يُجبى من الفدادين لا من الرجال الاحرار	الْفَصْلُ الْخَامِسُ عَشَرَ
اللوات و القسالات	الْفَصْلُ السَّادِسُ عَشَرَ
قيام الرجال الاحرار بالخدمة العسكرية	الْفَصْلُ السَّابِعُ عَشَرَ
الخدمة المضاعفة	الْفَصْلُ الثَّامِنُ عَشَرَ
التعويضات عند شعوب البرابرة	الْفَصْلُ الثَّاسِعُ عَشَرَ
ما سُمي فيما بعد قضاء السنيورات	الْفَصْلُ الْعَشْرُونَ

- |  |   |
|--|---|
| قضاء الكنائس المكاني                             | <input type="checkbox"/> الفصلُ الحادي والعشرون : |
| في ان العدالات كانت قائمة قبل اواخر الجيل الثاني | <input type="checkbox"/> الفصلُ الثاني والعشرون : |
| فكرة عامة عن كتاب قيام المملكة الفرنسية          | <input type="checkbox"/> الفصلُ الثالث والعشرون : |
| في بلاد الغول للاب دوبوس                         |   |
| مواصلة الموضوع نفسه، تأمل حول اساس المنهاج       | <input type="checkbox"/> الفصلُ الرابع والعشرون : |
| طبقة الأشراف الفرنسية                            | <input type="checkbox"/> الفصلُ الخامس والعشرون : |



## الفصل الأول

### القوانين الإقطاعية

يَشُوبُ كِتَابِي نَقْصٌ، عَلَى مَا أَعْتَقَدُ، إِذَا مَا سَكَتُ عَنْ حَادِثٍ وَقَعَ فِي الْعَالَمِ  
مَرَّةً وَاحِدَةً، وَلَنْ يَقَعَ عَلَى مَا يُحْتَمَلُ، إِذَا لَمْ أَتَكَلَّمْ عَنْ تِلْكَ الْقَوَائِنِ الَّتِي رُئِيَ  
ظُهُورُهَا فِي أَوْرَبَةِ مَنْ غَيْرِ أَنْ تَتَّصِلَ بِالْقَوَائِنِ الَّتِي عُرِفَتْ حَتَّى ذَلِكَ الْحِينِ،  
عَنْ تِلْكَ الْقَوَائِنِ الَّتِي أَدَّتْ إِلَى مَا لَا يُخَصَى مِنَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، وَالَّتِي أَهْمَلْتُ  
حُقُوقًا حِينَمَا تُنَزَّلُ عَنِ الْمُمْتَلَكَةِ، وَالَّتِي نَقَصَتْ أَوْزَانَ السُّيُورِيَّةِ بِأَسْرِهَا حِينَ  
أَنْعَمْتُ عَلَى أَشْخَاصٍ كَثِيرِينَ بِأَنْوَاعٍ مُخْتَلِفَةٍ لِلْسُّيُورِيَّةِ حَوْلَ الشَّيْءِ نَفْسِهِ أَوْ  
الْأَشْخَاصِ أَنْفُسِهِمْ، وَالَّتِي وَضَعْتُ حُدُودًا مُخْتَلِفَةً فِي إِمْبِرَاطُورِيَّاتٍ بِالْغَةِ  
الْأَتْسَاعِ، وَالَّتِي أَدَّتْ إِلَى النُّظَامِ مَعَ مَيْلٍ إِلَى الْفَوْضَى، وَإِلَى الْفَوْضَى مَعَ مَيْلٍ  
إِلَى النُّظَامِ وَالْأَنْسِجَامِ، وَيَتَطَلَّبُ هَذَا كِتَابًا خَاصًّا، لَكِنَّهُ إِذَا مَا نُظِرَ إِلَى طَبِيعَةِ  
هَذَا الْكِتَابِ وَجَدَتْ فِيهِ هَذِهِ الْقَوَائِنُ كَمَا تَصَوَّرْتُهَا لَا كَمَا عَالَجْتُهَا، وَمَنْظَرُ  
الْقَوَائِنِ الْإِقْطَاعِيَّةِ جَمِيلٌ، وَتَنْهَضُ <sup>(١)</sup> سِنْدِيَانَةٌ قَدِيمَةٌ، فَتَرَى الْعَيْنُ أَوْرَاقَهَا مِنْ  
بَعِيدٍ، وَتَذْنُو الْعَيْنُ وَتُبْصِرُ سَاقَهَا، وَلَكِنَّهَا لَا تَرَى جُذُورَهَا مُطْلَقًا، فَلَا بُدَّ مِنْ  
شَقِّ الْأَرْضِ لِرُؤْيَيْهَا.

## الفصل الثاني

### مصادر القوانين الإقطاعية

خَرَجَتِ الشُّعُوبُ الَّتِي افْتَتَحَتْ الإمبراطوريةَ الرومانيةَ مِنْ جِرْمَانِيَّةٍ، وَمَعَ أَنَّ قَلِيلاً مِنْ قَدَمَاءِ الْمُؤَلِّفِينَ وَصَفُوا لَنَا طَبَائِعَ هَذِهِ الشُّعُوبِ فَإِنَّ لَدَيْنَا اثْنَيْنِ مِنْهُمْ لَهُمَا مَكَانَةٌ كَبِيرَةٌ، أَحَدُهُمَا قَيَّصَرُ الَّذِي شَهَرَ الْحَرْبَ عَلَى الْجِرْمَانِ، فَوَصَفَ طَبَائِعَهُمْ<sup>(١)</sup> وَنَظَّمَ بَعْضَ تَحَرُّكَاتِهِ<sup>(٢)</sup> وَفَقَّ هَذِهِ الطَّبَائِعِ، فَبَضِعَ صَفَحَاتٍ مِنْهُ حَوْلَ هَذَا الْمَوْضُوعِ تَعْدِيلُ مُجَلَّدَاتٍ، وَيَضِعُ تَأْسِيتُ كِتَاباً خَاصّاً عَنْ طَبَائِعِ الْجِرْمَانِ، وَهَذَا الْكِتَابُ وَجِيزٌ، لَكِنَّهُ كِتَابٌ لِتَأْسِيتِ الَّذِي كَانَ يَخْتَصِرُ كُلَّ شَيْءٍ، لِأَنَّهُ كَانَ يَرَى كُلَّ شَيْءٍ، وَيَبْلُغُ هَذَانِ الْمُؤَلِّفَانِ مِنَ التَّوَافُقِ مَعَ مَجْمُوعَاتِ قَوَانِينِ شُعُوبِ الْبَرَابِرَةِ مَا نَجِدُ مَعَهُ هَذِهِ الْمَجْمُوعَاتِ فِي كُلِّ مَكَانٍ عِنْدَ مُطَالَعَةِ قَيَّصَرٍ وَتَأْسِيتِ، وَمَا نَجِدُ مَعَهُ قَيَّصَرٍ وَتَأْسِيتِ فِي كُلِّ مَكَانٍ عِنْدَ مُطَالَعَةِ تِلْكَ الْمَجْمُوعَاتِ، وَإِذَا مَا وَجَدْتُنِي، حِينَ الْبَحْثِ فِي الْقَوَانِينِ الْإِقْطَاعِيَّةِ، فِي دَوَامَةِ مُظْلِمَةٍ مَمْلُوءَةٍ طُرْقاً وَعَطَفَاتٍ أَعْتَقَدْتُ أَنَّي أُمْسِكُ طَرَفَ الْخَيْطِ وَأَنْتِي أَسْتَطِيعُ السَّيْرَ.

(١) الجزء الرابع.

(٢) كرجوعه من ألمانية (جرمانية)، المصدر نفسه.

## الفصل الثالث

### أصل الفسائية

قال قيصر<sup>(١)</sup> : «كان الجرمان لا يُعْنَوْنَ بِالزَّرَاعَةِ مُطْلَقاً، وكان مُعْظَمُهُمْ يَعِيشُ مِنَ اللَّبَنِ وَالْجُبْنِ وَاللَّحْمِ، فَلَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ أَرْضٌ، وَلَا حُدُودٌ، خَاصَّةً بِهِ، وَكَانَ الْأُمَرَاءُ وَالْحُكَّامُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ يُعْطَوْنَ الْأَفْرَادَ قِطْعَةً مِنَ الْأَرْضِ الَّتِي يُرِيدُونَ فِي الْمَكَانِ الَّذِي يَوَدُّونَ، وَيَحْمِلُونَهُمْ عَلَى الْإِنْتِقَالِ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ فِي الْعَامِ الْقَادِمِ»، وقال تاسيت<sup>(٢)</sup> : «كَانَ عِنْدَ كُلِّ أَمِيرٍ قَوْجٌ مِنَ النَّاسِ يَرْتَبِطُ فِيهِ وَيَتَّبَعُهُ»، وَالرُّفَقَاءُ<sup>(٣)</sup> هُوَ الْأَسْمُ الَّذِي سَمَّاهُمْ بِهِ هَذَا الْمُؤَلَّفُ، فَأُطْلِقَ عَلَيْهِمُ الْأَسْمَ الَّذِي يُلَاقِيهِمْ حَالَهُمْ، وَكَانَ يَقَعُ بَيْنَهُمْ نَوْعٌ مِنَ الْمُبَارَاةِ<sup>(٤)</sup> الْغَرِيبَةِ نَيْلاً لَامْتِيَّازٍ عِنْدَ الْأَمِيرِ، كَمَا يَقَعُ بَيْنَ الْأُمَرَاءِ نَوْعٌ مِنَ الْمُبَارَاةِ حَوْلَ عَدَدِ رُفَقَائِهِمْ وَبَسَالَتِهِمْ، وَإِلَى هَذَا يُضَيَّفُ تَاسِيتُ قَوْلَهُ : «إِنَّ الْوَجَاهَةَ هِيَ قُدْرَةُ الْوَاحِدِ عَلَى إِحَاطَةِ نَفْسِهِ دَائِماً بِجَمْعٍ مِنَ الشُّبَّانِ الَّذِينَ اخْتَارَهُمْ، إِنَّهُ زُخْرُفٌ فِي السَّلْمِ وَحِصْنٌ فِي الْحَرْبِ، وَكَانَ الْوَاحِدُ يُصْبِحُ مَشْهُوراً بَيْنَ أُمَّتِهِ وَلَدَى الشُّعُوبِ الْمُجَاوِرَةِ إِذَا مَا فَاقَ الْآخَرِينَ بِعَدَدِ رُفَقَائِهِ وَشَجَاعَتِهِمْ، فَيَنَالُ الْهَدَايَا وَتَأْتِيهِ الْوُفُودُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ، وَتُقَرَّرُ الشُّهُرَةُ مَصِيرَ الْحَرْبِ فِي الْغَالِبِ، وَمِنَ الْعَارِ عَلَى الْأَمِيرِ أَنْ يَكُونَ دُونَ

(١) جزء ٦، «حرب بلاد الغول»، فصل ٢١، ويضيف تاسيت قائلاً:

Nulli domus, aut ager, aut aliqua cura; prout ad quem venire aluntur (De moribus

Germ. فصل ٣١).

(٢) فصل ١٣ De morib Germ.

(٣) Comites.

(٤) فصل ١٣، وفصل ١٤، De moribus Germ.

غَيْرِهِ شَجَاعَةً فِي الْمَعْرَكَةِ، وَمِنْ الْعَارِ عَلَى الْفَوْجِ أَلَّا يَعْدِلَ الْأَمِيرُ فَضِيلَةً، وَمِنْ الْخِزْيِ الْأَبَدِيِّ أَنْ يَبْقَى حَيًّا بَعْدَهُ، فَأَقْدَسُ الْعُهُودِ أَنْ يُدَافَعَ عَنْهُ، وَإِذَا كَانَتْ إِحْدَى الْمُدُنِ فِي سَلَمٍ ذَهَبَ الْأَمْرَاءُ إِلَى الْمُدُنِ الْمُحَارِبَةِ، فَبِذَلِكَ يَحْفَظُونَ أَنْفُسَهُمْ عَدَدًا كَبِيرًا مِنَ الْأَصْدِقَاءِ، وَيَتَنَاوَلُ هَؤُلَاءِ مِنْهُمْ فَرَسَ الْحَرْبِ وَالْحَرْبَةَ الْهَائِلَةَ، وَتَكُونُ الْوَلَائِمُ الْقَلِيلَةُ الْأَنَاقَةُ، عَلَى ضَخَامَةِ، ضَرْبًا مِنَ الْفُرُوضِ لَهُمْ، وَلَا يُقِيمُ الْأَمِيرُ جُودَهُ إِلَّا بِالْحُرُوبِ وَالْأَسْلَابِ، وَأَنْتُمْ أَقَلُّ أَقْنَاعًا لَهُمْ فِي حَرْثِ الْأَرْضِ وَاتِّظَارِ الْمَوْسِمِ مِمَّا فِي دَعْوَةِ الْعَدُوِّ وَتَلْقَى الْجُرُوحِ، فَهُمْ لَا يَنَالُونَ بِالْعَرَقِ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَنَالُوهُ بِالْدَّمِ؛ وَهَكَذَا كَانَ لَدَى الْجِرْمَانِ فُسَّالَاتٌ، لَا إِقْطَاعَاتٌ، فَلَمْ يَكُنْ مِنْ إِقْطَاعَاتٍ مُطْلَقًا، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَدَى الْأَمْرَاءِ مِنَ الْأَرَاضِي مَا يُعْطُونَهَا، بَلْ كَانَتْ الْإِقْطَاعَاتُ خِيَلًا لِلْقِتَالِ وَأَسْلِحَةً وَطَعَامًا، عَلَى أَنَّهُ كَانَ لَدَيْهِمْ فُسَّالَاتٌ، لِأَنَّهُ كَانَ هُنَاكَ رِجَالٌ مُخْلِصُونَ قِيْدُوا بِوَعْدِهِمْ وَعَاهَدُوا عَلَى الْحَرْبِ، فَهُمْ يَقُومُونَ بِالْخِدْمَةِ ذَاتِهَا الَّتِي أُتِيَ بِهَا فِي سَبِيلِ الْإِقْطَاعَاتِ فِيمَا بَعْدُ.

## الفصل الرابع

### مواصلة الموضوع نفسه

قال قيصر<sup>(١)</sup>: «إذا ما صرّح أمير في المجلس بأنه وضع خطة غزوة وطلب أن يتبع نهض من يستحسنون الرئيس والغارة وعرضوا مساعدتهم وأثني عليهم من قبل الجمع، ولكنهم إذا لم يوفوا بعهدهم خسرنا الثقة العامة وعدوا فراراً خائنين»؛ وما قاله قيصر هنا وما قلناه في الفصل السابق، بعد تاسيت، هو أصل تأريخ الجيل الأول، ولا ينبغي أن يعجب من أنه يجب على الملوك في كل غزوة، دائماً، أن يجمعوا جيوشاً جديدة، وأن يقنعوا كتائب أخرى، وأن يجنّدوا رجالاً جُددًا، ومن أن عليهم أن يوزعوا عطايا كثيرة ثيلاً للكثير، وأن يكسبوا الكثير من تقسيم الأراضي والغنائم بلا انقطاع، وأن ينعموا بهذه الأراضي وهذه الغنائم بلا انقطاع، ومن أن عليهم أن يوسعوا ممتلكاتهم باستمرار وأن ينقصوها باستمرار، ومن أن على الأب الذي يمنح أحد أولاده مملكة أن يضيف إليها خزائن<sup>(٢)</sup> في كل وقت، ومن عدّ خزائن الملك ضرورية للملكية، ومن أن الملك<sup>(٣)</sup> لا يستطيع، حتى من أجل مهر ابنته، أن يشرك الغرباء في ذلك من غير موافقة الملوك الآخرين، فكان للملكية مظهرها بالنوابض التي يجب أن يرجع إليها دائماً.

(١) «De bello Gallico»، باب ٦، فصل ٢٢.

(٢) أنظر إلى «حياة داغوبر».

(٣) أنظر إلى غريغوار التوري (باب ٦) حول زواج ابنة شلبريك، وقد أرسل شلدبرت إليه سفراء ليقولوا له إنه لا ينبغي أن يمنح ابنته من مدن مملكة أبيه، ولا من خزائنه، ولا أن يمنحها فدّادين وخيلاً وفرساناً وفدّادين بقر، الخ.



## الفصل الخامس

### فتح الفرنج

لَيْسَ مِنَ الصَّحِيحِ أَنَّ الْفَرَنْجَ اسْتَوْلَوْا عَلَى جَمِيعِ أَرْضِي بِلَادِ الْعُورِ حِينَئِذَا دَخَلُوهَا لِيَجْعَلُوا مِنْهَا إِقْطَاعَاتٍ، وَقَدْ رَأَى بَعْضُ النَّاسِ ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ أَبْصَرُوا فِي أَوَاخِرِ الْجِيلِ الثَّانِي تَحَوُّلَ جَمِيعِ الْأَرْضِي تَقْرِيباً إِلَى إِقْطَاعَاتٍ، أَوْ إِلَى إِقْطَاعَاتٍ لَوَاحِقٍ، أَوْ إِلَى إِقْطَاعَاتٍ تَابِعٍ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ، غَيْرَ أَنَّ لِهَذَا أَسْبَاباً خَاصَّةً تُوضَحُ فِيمَا بَعْدُ؛ وَمَا أُرِيدُ اسْتِخْرَاجَهُ مِنْ نَتِيجَةٍ قَائِلَةٍ: إِنَّ الْبَرَابِرَةَ وَضَعُوا نِظَاماً عَامّاً لِإِقَامَةِ الْفِدَائِيَّةِ الْأَرْضِيَّةِ فِي كُلِّ مَكَانٍ لَيْسَ أَقَلُّ خَطَأً مِنَ الْمَبْدَأِ، وَإِذَا كَانَتْ جَمِيعُ أَرْضِي الْمَمْلَكَةِ إِقْطَاعَاتٍ أَوْ إِقْطَاعَاتٍ تَوَابِعٍ، فِي زَمَنِ كَانَتْ الْإِقْطَاعَاتُ تَقْبَلُ الْعَزْلَ فِيهِ، وَإِذَا كَانَ جَمِيعُ رِجَالِ الْمَمْلَكَةِ مِنَ الْقِسَالَاتِ أَوْ مِنَ الْفِدَائِينَ التَّابِعِينَ لَهُمْ، كَمَا أَنَّ صَاحِبَ الْأَمْوَالِ صَاحِبٌ لِلسُّلْطَةِ دَائِماً، فَإِنَّ الْمَلِكَ الَّذِي يَتَصَرَّفُ فِي الْإِقْطَاعَاتِ بِاسْتِمْرَارٍ، أَيُّ بِالْمَلِكِ الْوَحِيدِ، يَكُونُ لَهُ مِنَ السُّلْطَةِ الْمُرَادِيَّةِ مَا لِلسُّلْطَانِ فِي تَرْكِيَةِ، وَهَذَا مَا يَقْلِبُ التَّارِيخَ كُلَّهُ رَأْساً عَلَى عَقِبٍ.

## الفصل السادس

### القوط والبوزغون والفرنج

غَزَتْ شُعُوبُ الْجَرْمَانِ بِلَادَ الْغُولِ، فَاسْتَوَلَى الْفَرِيزْغُوتُ عَلَى أَرْمُونَةِ وَعَلَى  
جَمِيعِ الْجَنُوبِ تَقْرِيبًا، وَاسْتَقَرَّ الْبُوزْغُونُ بِالْقِسْمِ الْمُقَابِلِ لِلشَّرْقِ، وَفَتَحَ الْفَرَنْجُ  
الْبَقِيَّةَ إِلَّا قَلِيلًا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُشَكَّ فِي كَوْنِ هَؤُلَاءِ الْبَرَابِرَةِ لَمْ يُحَافِظُوا فِي  
فُتُوحِهِمْ عَلَى مَا كَانَ لَهُمْ فِي بِلَادِهِمْ مِنْ أَخْلَاقٍ وَمُيُولٍ وَعَادَاتٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّ  
الْأُمَّةَ لَا تُغَيِّرُ فِي سَاعَةِ طِرَازٍ تَفْكِيرَهَا وَسَيْرَهَا، وَكَانَتْ هَذِهِ الشُّعُوبُ لَا تَفْلَحُ  
الْأَرْضَ فِي جَرْمَانِيَّةٍ إِلَّا قَلِيلًا، وَيُظْهَرُ مِنْ تَاسِيَتِ وَقَيْصَرِ أَنَّهَا كَانَتْ تَتَعَاطَى  
الْحَيَاةَ الرُّعَايِيَّةَ كَثِيرًا، وَكَذَلِكَ أَحْكَامُ مَجْمُوعَاتِ قَوَانِينِ الْبَرَابِرَةِ تَدُورُ بِأَسْرِهَا  
تَقْرِيبًا حَوْلَ الْمَوَاشِي، وَقَدْ كَانَ رُورِيكُونُ الَّذِي كَتَبَ تَأْرِيخَ الْفَرَنْجِ رَاعِيًا.

## الفصل السابع

## الطُرُق الْمُخْتَلِفَةُ فِي تَقْسِيمِ الْأَرْضِ

بِمَا أَنَّ الْقُوطَ وَالْبُورْغُونَ قَدْ دَخَلُوا الْإِمْبَرَاطُورِيَّةَ مُتَعَلِّلِينَ بِمُخْتَلِفِ الدَّرَائِعِ فَقَدْ أَضْطُرَّ الرُّومَانُ إِلَى الْقِيَامِ بِمَعَاشِهِمْ وَفَقَّافاً لِتَحْرِيبَاتِهِمْ، وَكَانَ الْقَمْحُ<sup>(١)</sup> أَوَّلَ مَا أَعْطَوْهُمْ إِيَّاهُ، ثُمَّ فَضَّلُوا مَنَحَهُمْ أَرْضِي، ثُمَّ إِنَّ الْأَبَاطِرَةَ، أَوْ حُكَّامَ الرُّومَانِ<sup>(٢)</sup> بِأَسْمِ الْأَبَاطِرَةِ، عَقَدُوا عُهُوداً مَعَهُمْ حَوْلَ تَقْسِيمِ الْبِلَادِ كَمَا يُرَى ذَلِكَ فِي تَوَارِيخِ الْفَرِيزِغُوتِ<sup>(٣)</sup> وَالْبُورْغُونَ<sup>(٤)</sup> وَمَجْمُوعَاتِهِمِ الْقَانُونِيَّةِ، وَلَمْ يَتَّبِعِ الْفَرَنْجُ الْخِطَّةَ عَيْنَهَا، فَلَا تَجِدُ فِي الْقَوَانِينِ السَّالِيَّةِ وَالرِّيَافُوتِ أَيْ أَثَرٍ لِتَقْسِيمِ الْأَرْضِ هَذَا، إِنَّهُمْ كَانُوا قَدْ فَتَحُوا وَنَالُوا مَا أَرَادُوا، فَلَمْ يَضَعُوا غَيْرَ نَظْمٍ فِيمَا بَيْنَهُمْ، وَلَنِمِزْ، إِذَنْ، طَرِيقَةَ الْبُورْغُونَ وَالْفَرِيزِغُوتِ فِي الْغُولِ، وَطَرِيقَةَ هَوْلَاءِ الْفَرِيزِغُوتِ فِي إِسْپَانِيَّةِ وَالْجُنُودِ الْأَغْوَانِ<sup>(٥)</sup> فِي عَهْدِ أُوغُوسْتُولِ وَأُوْدُوَاكِرِ فِي إِيطَالِيَّةِ، مِنْ طَرِيقَةِ الْفَرَنْجِ فِي بِلَادِ الْغُولِ وَالْوَنْدَالِ<sup>(٦)</sup> فِي إِفْرِيقِيَّةِ، فَالْأُولَى كَانَتْ عُهُوداً مَعَ الْأَهْلِينَ الْأَصْلِيِّينَ، وَمِنْ ثُمَّ كَانَتْ أَقْتِسَاماً لِلْأَرْضِ مَعَهُمْ، وَلَمْ تَكُنِ الْأُخْرَى مِنْ هَذَا الطَّرَازِ قَطُّ.

(١) أنظر إلى زوزيم، باب ٥، حول توزيع القمح الذي طلبه أَلَارِيك.

(٢) Burgundiones partem Gallioe occupaverunt, terrasque cum Gallicis senatoribus diviserunt تاريخ ماريوس، عن سنة ٤٥٦.

(٣) جزء ١٠، باب ١ : ٨ و ٩ و ١٦.

(٤) فصل ٥٤ : ١ و ٢، وكان هذا التقسيم قائماً من زمن لويس الحليم، كما يظهر من مرسومه لسنة ٨٢٩ الذي أدمج في قانون البورغون، باب ٧٩ : ١.

(٥) أنظر إلى بروكوب، «حرب القوط».

(٦) أنظر إلى بروكوب، «حرب الوندال».

## الفصل الثامن

### مواصلة الموضوع نفسه

يَتَمَثَّلُ الْأَغْتِصَابُ الْأَعْظَمُ لِأَرْضِي الرُّومَانِ مِنْ قِبَلِ الْبَرَابِرَةِ بِمَا هُوَ وَارِدٌ فِي قَوَانِينِ الْفَرِيغُوتِ وَالْبُورْغُونِ مِنْ تَمَلُّكِ هَذَيْنِ الشَّعْبَيْنِ لِثُلَاثِيهَا، غَيْرَ أَنَّ هَذَيْنِ الثُّلَاثِينَ لَمْ يُؤْخَذَا إِلَّا ضِمْنَ بَعْضِ الْأَحْيَاءِ الَّتِي أُقْطِعُوا، وَقَالَ غُونْدِيُود<sup>(١)</sup>، فِي قَانُونِ الْبُورْغُونِ، إِنَّ شَعْبَهُ نَالَ ثُلَاثِي الْأَرْضِ بِتَوَطُّعِهِ، وَقِيلَ فِي الذِّيلِ الثَّانِي لِهَذَا الْقَانُونِ<sup>(٢)</sup> إِنَّهُ عَادَ لَا يُنْعَمُ بِأَكْثَرِ مِنَ النُّصْفِ عَلَى مَنْ يَأْتُونَ الْبِلَادَ، فَلَمْ تَكُنْ جَمِيعُ الْأَرْضِ مَقْسُومَةً إِذَا بَيْنَ الرُّومَانِ وَالْبُورْغُونِ فِي الْبِدَاءَةِ، وَتَجَدُّ التَّعَابِيرِ عَنْهَا فِي نُصُوصِ هَذَيْنِ النِّظَامَيْنِ، وَلِذَا يُفَسَّرُ كُلُّ مِنْهُمَا الْآخَرِ، وَبِمَا أَنَّ الثَّانِي لَا يَهْدَفُ إِلَى تَقْسِيمِ عَامٍّ لِلْأَرْضِ فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ حَمْلُ الْأَوَّلِ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، وَسَارَ الْفَرَنْجُ عَلَى غِرَارِ الْبُورْغُونِ أَعْتِدَالًا، فَلَمْ يُجَرِّدُوا الرُّومَانَ فِي مَدَى فَتُوحِهِمْ، وَمَاذَا كَانُوا يَصْنَعُونَ بِهَذِهِ الْأَرْضِ؟ لَقَدْ أَخَذُوا مَا يُلَايِمُهُمْ وَتَرَكُوا الْبَقِيَّةَ.

(١) Licet eo tempore quo populus noster mancipiorum tertiam et duas

قانون البورغون، باب ٥٤ : ١ . partes accepit

(٢) Ut non amplius a Burgundionibus, qui infra venerunt, requiratur, quam, ad

proesens necessitas fuerit, medietas terroe.

مادة ٢

## الفصل التاسع

### تطبيق قويم لقانون البورغون وقانون الفريغوت حول تقسيم الأراضي

يَجِبُ أَلَّا تُعَدَّ هذه التَّقْسِيمَاتُ مَوْضُوعَةً بِرُوحٍ جَائِرَةٍ، بَلْ عَنْ فِكْرَةِ الْقِيَامِ بِأَحْتِيَاجَاتِ كُلِّ مِنَ الشَّعْبَيْنِ اللَّذَيْنِ كَانَ عَلَيْنِهِمَا أَنْ يَسْكُنَا الْبَلَدَ نَفْسَهُ ؛ وَيَذْهَبُ قَانُونُ الْبُورْغُونِ إِلَى قَبُولِ كُلِّ بُورْغُونِيٍّ كَضَيْفٍ لَدَى الرُّومَانِيِّ، وَهَذَا مُلَائِمٌ لِطَبَائِعِ الْجِزْمَانِ الَّذِينَ رَوَى تَاسِيْتُ<sup>(١)</sup> أَنَّهُمْ كَانُوا أَكْثَرَ شُعُوبِ الْأَرْضِ قِيَامًا بِالْقَرَى، وَيَأْمُرُ الْقَانُونُ بِأَنْ يَكُونَ لِلْبُورْغُونِيِّ ثُلَاثُ الْأَرْضِ وَثُلَاثُ الْفَدَّادِينَ، وَكَانَ هَذَا الْقَانُونُ يَسِيرُ وَعَبَقْرِيَّةً كَلَا الشَّعْبَيْنِ وَيُلَائِمُ الْوَجْهَ الَّذِي يَكْسِبَانِ مَعَاشَهُمَا بِهِ، فَكَانَ الْبُورْغُونِيُّ الَّذِي يَرْغَى مَوَاشِيَهُ مُحْتَاجًا إِلَى كَثِيرٍ مِنَ الْأَرْضِ وَقَلِيلٍ مِنَ الْفَدَّادِينَ، وَكَانَ الْعَمَلُ الْكَبِيرُ فِي زَرْعِ الْأَرْضِ يَتَطَلَّبُ أَنْ يَكُونَ الرُّومَانِيُّ أَقَلَّ حَقْلًا مَعَ أَكْبَرَ عَدَدٍ مِنَ الْفَدَّادِينَ، وَقَدْ قُسِّمَتِ الْغَابُ مُنَاصَفَةً لِتَمَاطِلِ أَحْتِيَاجَاتِ الشَّعْبَيْنِ فِي هَذِهِ النَّاحِيَةِ، وَيُرَى فِي مَجْمُوعَةِ الْبُورْغُونِ<sup>(٢)</sup> الْقَانُونِيَّةُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْبَرَابِرَةِ أَسْكَنَ عِنْدَ وَاحِدٍ مِنَ الرُّومَانِ، وَلِذَا لَمْ يَكُنِ التَّقْسِيمُ عَامًّا، وَلَكِنَّ عَدَدَ الرُّومَانِ الَّذِينَ مَنَحُوا التَّقْسِيمَ كَانَ مُسَاوِيًا لَعَدَدِ الْبُورْغُونِ الَّذِينَ تَقَبَّلُوهُ، فَأَصَابَ الرُّومَانِيُّ أَقَلَّ مَا يُمَكِّنُ مِنَ الضَّرَرِ، وَلَمْ يَزِدِرِ الْبُورْغُونِيُّ الْمُحَارِبُ الصَّائِدُ الرَّاعِي أَخَذَ أَرْضِ مَوَاتٍ، وَاحْتَفَظَ الرُّومَانِيُّ بِأَصْلَحِ الْأَرْضِ لِلزَّرَاعَةِ، فَكَانَتْ أَنْعَامُ الْبُورْغُونِ تُسَمِّدُ حَقْلَ الرُّومَانِيِّ.

(١) De morib German. ، فصل ٢١.

(٢) وفي مجموعة الفريغوت.



## الفصل العاشر

### الفدائيات

جاء<sup>(١)</sup> في قانون البورغون أن هذه الشعوب عندما استقرت ببلاد الغول أخذت ثلثي الأراضي وثلث الفدائين، فالفدائية الحقيقية كانت مستقرة، إذاً، بذلك القسم من بلاد الغول قبل دخول البورغون<sup>(٢)</sup>، وقانون البورغون حين قضى في الأمتين ماز في كل منهما تمييزاً<sup>(٣)</sup> صريحاً بين الأشراف والأحرار والفدائين، ولذا لم تكن الفدائية أمراً خاصاً بالرومان ولم تكن الحرية والشرف أمراً خاصاً بالبرابرة، وينص ذلك القانون نفسه<sup>(٤)</sup> أن العتيق البورغوني إذا لم يعط مولاة مبلغة من المال أو لم ينل ثلثاً من الروماني عداً من أسرة مولاة في كل وقت، ولذا كان الروماني المالك حراً ما دام أنه ليس في أسرة آخر، وما دام ثلثه زمراً للحرية، ويكفي أن تفتح القوانين السالية والريباوية ليرى أن الرومان عادوا لا يعيشون فدائين لدى الفرنج أكثر مما لدى فاتحي الغول الآخرين، وأعوزت الكونت دوبولنفيليه نقطة منهاجه الرئيسة، فهو لم يثبت أن الفرنج سنوا نظاماً عاماً يضع الرومان في نوع من الفدائية، وبما أن كتابه وضع خلواً من كل فن، وبما أنه تكلم فيه بتلك

(١) باب ٥٤.

(٢) لقد وكد هذا بعنوان المجموعة القانونية De agricolis et censitis et colonis

(٣) باب ٢٦ : ١ ، Si dentem optimati Burgundioni ed Romano nobili excusserit et si

mediocribus personis ingenis. tam Burgundionibus quam Romanis ,

المصدر نفسه : ٢.

(٤) باب ٥٧.

البساطة والصراحة وسلامة الطوية التي اتصفت بها طبقة الأشراف القديمة التي خرج منها فإن جميع الناس يستطيعون أن يبصروا الأمور الجميلة التي قالها والغلط الذي سقط فيه، وهكذا فإنني لا أتعمق فيه مطلقاً، وإنما أقول إنه كان أكثر لقائه منه نوراً، وأكثر نوراً منه معرفة، غير أن هذه المعرفة لم تكن هزيلة قط، لأنه كان حسن الاطلاع على عظام الأمور من تأريخنا وقوانيننا، ولكل من الكونت دويونفيليه والأب دويوس منهاج، فيلوح أحدهما مكيده ضد الطبقة الثالثة، ويلوح الآخر مكيده ضد طبقة الأشراف، ولما قدمت الشمس غربتها إلى فايثون ليسوقها قالت له: «إذا ما صعدت عالياً جداً حرقت المقام السماوي وإذا هبطت كثيراً حولت الأرض إلى رماد، ولا تذهب ذات اليمين كثيراً خشية أن تسقط في برج الحية، ولا ذات الشمال كثيراً خشية أن تسير إلى برج الهيكل، فأمسك نفسك بين الاثنين».

## الفصل الحادي عشر

### مُواصلَةُ الموضوعِ نَفْسِهِ

إِنَّ الذي أَوْحَى بِفِكْرَةِ النُّظَامِ العَامِّ المَوْضُوعِ في زَمَنِ الفَتْحِ هو ما رُئِيَ في فرنسة مِنْ عَدَدِ الفَدَّادِيَّاتِ العَجِيبِ حَوَالِي أَوَائِلِ الجِيلِ الثَّالِثِ، وَبِمَا أَنَّهُ لَمْ يُفْطَنَ لِمَا اتَّفَقَ لِهَذِهِ الفَدَّادِيَّاتِ مِنْ تَقَدُّمٍ مُتَّصِلٍ فَقَدْ تَصَوَّرَ في زَمَنِ مُظْلِمٍ قَانُونٌ عَامٌّ لَمْ يُوضَعْ قَطُّ، وَفِي مَطْلَعِ أَوَائِلِ الجِيلِ الأوَّلِ يُرَى ما لَا يُخَصِّيه عَدٌّ مِنْ الرِّجَالِ الأَحْرَارِ سِوَاءِ أَهْلِ الفَرَنْجِ أَمْ بَيْنَ الرُّومَانِ، وَلَكِنَّ الفَدَّادِينَ بَلَّغُوا مِنْ الزِّيَادَةِ في أَوَائِلِ الجِيلِ الثَّالِثِ ما أَضْحَى مَعَهُ جَمِيعُ الزُّرَّاعِ، وَجَمِيعُ سُكَّانِ المُدُنِ تَقْرِيْبًا، مِنَ الفَدَّادِينَ<sup>(١)</sup>، وَلَا تَجِدُ حَوَالِي مَطْلَعِ الجِيلِ الثَّالِثِ غَيْرَ سِنِّيُورٍ وَاحِدٍ وَفَدَّادِينَ بَدَلًا مِمَّا كَانَ في أَوَائِلِ الجِيلِ الأوَّلِ مِنَ الإِدَارَةِ الوَاحِدَةِ، تَقْرِيْبًا، في المُدُنِ كَمَا لَدَى الرُّومَانِ، وَمِنْ جَمَاعَاتِ البُرْجُوزِيَّةِ وَمِنْ سِنَاتٍ وَدُورٍ قَضَاءٍ، وَعِنْدَمَا كَانَ الفَرَنْجِ والبُورْغُونُ والقُوطُ يَقُومُونَ بِمَغَازِيهِمْ كَانُوا يَأْخُذُونَ ما يُمَكِّنُ الجَيْشَ أَنْ يَقُومَ بِهِ مِنْ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ وَأُنْثَاءٍ وَثِيَابٍ وَرِجَالٍ وَنِسَاءٍ وَصِبْيَانٍ، وَكَانَ كُلُّ هَذَا مُشَاعًا يَفْتَسِمُهُ<sup>(٢)</sup> الجَيْشُ ؛ وَيُثَبِّتُ التَّأْرِيخُ في مَجْمُوعِهِ أَنَّ أَوَّلِيكَ بَعْدَ الاسْتِقْرَارِ الأوَّلِ، أَيْ بَعْدَ الأَحْتِيَاجَاتِ الأوْلَى، أَخَذُوا يُؤَلِّفُونَ الأَهْلِيْنَ، وَتَرَكَوْا لَهُمْ جَمِيعَ حُقُوقِهِمِ السِّيَاسِيَّةِ وَالمَدَنِيَّةِ، وَكَانَتْ هَذِهِ حُقُوقُ الأُمَمِ في تِلْكَ الأَزْمِنَةِ، فَيُؤْخَذُ كُلُّ شَيْءٍ في الحَرْبِ ثُمَّ يُعْطَى في السَّلْمِ، وَلَوْ كَانَ الأَمْرُ غَيْرَ هَذَا فَكَيْفَ نَجِدُ في القَوَانِينِ السَّالِيَةِ والبُورْغُونِيَّةِ

(١) كانوا يؤلفون جماعات خاصة عندما كانت بلاد الغول خاضعة لسلطان الرومان، وقد كانوا من العتقاء أو من ذرية العتقاء عادة.

(٢) أنظر إلى غريغوار التوري، باب ٢، فصل ٢٧، إيموان، باب ١، فصل ١٢.

الكثير من الأحكام المتناقضة حول فدائية الرجال العامة؟ ولكن ما لم يصنعه  
الفتح صنعه حقوق الأمم نفسها التي ظلت باقية بعد الفتح، فالمقاومة والتمرد  
والاستيلاء على المدن حملت معها فدائية الأهليين، وبما أنك، إذا عدوت  
الحروب بين مختلف الأمم الفاتحة، تجد ظاهرة خاصة لدى الفرنج<sup>(١)</sup>، وهي  
أن مختلف التقسيمات للمملكة أسفرت بلا انقطاع عن حروب أهلية بين  
الإخوة أو بين أبناء الأخ طبقت فيها حقوق الأمم تلك، فإن الفدائيات  
أصبحت أعم في فرنسا مما في البلدان الأخرى، وهذا، على ما اعتقد، هو  
من أسباب الاختلاف بين قوانيننا الفرنسية وقوانين إيطالية وإسبانية حول  
حقوق السنيورات، ولم يكن الفتح غير عمل ساعي، فأدت حقوق الأمم التي  
استعملت هنالك إلى بعض الفدائيات، على أن ما كان من استخدام حقوق  
الأمم تلك في قرون كثيرة أوجب اتساع مدى الفدائيات بما يثير  
العجب؛ وبما أن ثودريك<sup>(٢)</sup> كان يعتقد بأن شعوب أوزن لم تكن مخلصه له  
فقد قال للفرنج عن تقسيمه: «إتبغوني، أت بكم إلى بلد يكون لكم فيه ذهب  
وفضة وأسارى وثياب وأنعام كثيرة، ومن هنالك تنقلون جميع الناس إلى  
بلدكم»، ويعقد الصلح<sup>(٣)</sup> بين غوتران وشليريك، ويؤمر محاصرو بوزج بالعود  
فيجلبون من الغنائم الكثيرة ما لا يدعون معه في البلد إنساناً ولا قطعاناً  
تقريباً، ويرسل ملك إيطالية، ثودوريك، الذي كانت تقوم روحه وسياسته على  
أن يمار دائماً من ملوك البرابرة الآخرين، جيشه إلى بلاد الغول ويكتب إلى  
قائده<sup>(٤)</sup>: «أريد أن تتبع قوانين الرومان، وأن تعيدوا العبيد الفارين إلى  
سادتهم، فلا يجوز لتصير الحرية أن يساعد على ترك الفدائية، وليسر الملوك

(١) انظر إلى «سير القديسين» المذكورة فيما بعد.

(٢) غريغوار التورتي، باب ٣، فصل ١١.

(٣) المصدر نفسه، باب ٦، فصل ٣١.

(٤) «رسالة» ٤٣، باب ٣ في كاسيودور.



الآخرون من نهب المدن التي استولوا عليها وتخريبها، أما نحن فنريد أن يتم لنا من النضر ما يتدمر معه رعايانا من تأخيرهم زمناً طويلاً في الفوز بالخضوع»، ومن الواضح أنه كان يريد جعل ملوك الفرنج والبورغون ممقوتين، وأنه كان يشير إلى حقوق أممهم، وقد ظلت هذه الحقوق قائمة في الجيل الثاني، فلما دخل جيش بين أكتانية عاد إلى فرنسا مثقلاً بما لا يخصيه عدد من الأسلاب والفدادين كما جاء في حوليات مس<sup>(١)</sup>، ويمكنني أن أستشهد بعدد لا يخصى من أصحاب الرأي، وبما أن المحبة اهتزت أعماقها في هذه المصائب، وبما أن كثيراً من الأساقفة القديسين، إذ رأوا الأسارى موثقين اثنين اثنين، بذلوا مال الكنائس وباعوا حتى الآتية المقدسة ابتياعاً لمن يقدرُونَ على شرائه منهم، وبما أن رهباناً أبراراً جدوا في ذلك، فإنك تقع في حياة القديسين على أعظم بيان لهذا الموضوع<sup>(٢)</sup>، ومهما كان من إمكان انتقاد مؤلفي هذه السير على ما ساورهم، أحياناً، من سذاجة حول أمور كان الرب يصنعها، لا ريب، لو كانت داخلية ضمن نظام مقاصده، فيبقى أنه يستنبط منها أنوار كاشفة عن طبائع تلك الأزمنة وعاداتها، ومتى أُلقيت الأبصار إلى آثار تاريخنا وقوانيننا ظهر كل شيء بخرأ أعوزته السواحل نفسها<sup>(٣)</sup>، ويجب أن تقرأ جميع هذه التأليف الباردة الجافة التأهية القاسية، ويجب أن تلتهم كما روت القصة التهام زحل للحجارة، وقد تحول إلى أملاك موقوفة ما لا يخصى من الأراضي التي يستغلها<sup>(٤)</sup> الأحرار من الرجال،

(١) عن سنة ٧٦٣، Innumerabilibus spoliis et captivis totus ille exercitus ditatus in Franciam reversus est.

(٢) أنظر إلى سير القديس إيفان والقديس إيتاديوس والقديس سيزر والقديس فيدول والقديس بورسيان والقديس تريفيريس والقديس أوسيشيوس والقديس ليجه، وإلى كرامات القديس جوليان.

(٣) Derrant quoque littora ponto جزء ١، صفحة ٢٩٣ ovid Metam.

(٤) حتى إن المستعمرين لم يكونوا كلهم من الفدادين، أنظر إلى القانونين ١٨ و ٢٣، في مجموعة De agricolis et censitis et colonis وإلى العشرين من الباب ذاته.



وَمَتَى حُرِّمَ بَلَدٌ مَنْ كَانَ يَسْكُنُهُ مِنْ أَخْرَارِ الرِّجَالِ أَخَذَ مَنْ عِنْدَهُمْ فِدَادُونَ كَثِيرٌ، أَوْ اقْتُطِعُوا، أَرْضِيَّ كَبِيرَةٌ وَأَنْشَأُوا عَلَيْهَا قُرًى كَمَا يُرَى ذَلِكَ مِنْ مُخْتَلِفِ الْوُثَائِقِ، وَمِنْ نَاحِيَةِ أُخْرَى وَجَدَ الرِّجَالُ الْأَخْرَارُ الَّذِينَ كَانُوا يُزَاوِلُونَ الْحِرَفَ، أَنْفُسَهُمْ مِنَ الْفَدَّادِينَ الَّذِينَ يَجِبُ عَلَيْهِمْ أَنْ يُمَارِسُوهَا، فَالْفَدَّادِيَّاتُ أَعَادَتْ إِلَى الْحِرَفِ وَالْفِلَاحَةِ مَا كَانَ قَدْ نُزِعَ مِنْهُمَا، وَقَدْ كَانَ مِنَ الْأُمُورِ الْمَأْلُوفَةِ أَنْ أَنْعَمَ أَصْحَابُ الْأَرْضِيَّ عَلَى الْكَنَائِسِ بِهَا التِّزَامَ لِخَرَايجِهَا بِأَنْفُسِهِمْ مُعْتَقِدِينَ أَشْتَرَاكَهُمْ فِي قَدَاسَةِ الْكَنَائِسِ بِفَدَّادِيَّتِهِمْ.

## الفصل الثاني عشر

### في أن أراضي البرابرة المقسمة كانت لا تدفع خراجاً مطلقاً

كانت الشعوب الساذجة، الفقيرة، الحرّة، المحاربة، الرّاعية، التي تعيش بلا صناعة والتي لا ترتبط أراضيها إلا بمنازل صغيرة من الأسل<sup>(١)</sup>، تتبع زعماء نيلاً للغنيمة، لا دفعاً، أو جمعاً، لخراج، أمّا فنّ الجباية فيبتدع بعد ذلك دائماً، أي حينما يأخذ الناس يتمتعون بيمين المهن الأخرى، ولم يخص غير الرومان خراج<sup>(٢)</sup> دنّ الخمر العابر عن كلّ فدان، والذي هو من مظالم شليريك وفريديغوند، والواقع أن الفرنج لم يمزقوا جداول الجبايات، بل رجال الدين الذين كانوا كلهم روماناً<sup>(٣)</sup>، وقد أزهقت هذه الضريبة سكان المدن<sup>(٤)</sup> خاصة، وكانت المدن، بالحقبة، مأهولة بالرومان جميعها تقريباً؛ ويروي غريغوار التوري<sup>(٥)</sup> أن أحد القضاة اضطّر إلى الاعتصام بكنيسة بعد موت شليريك، وذلك لأنه أخضع لبعض الضرائب فرنجا كانوا أحراراً في عهد شلدبرت

Multos de Francis, pui, tempore Childeberti regis, ingenui. fuerant , publico subegit، ولذا كان غير الفدّادين من الفرنج، لا يدفعون ضرائب مطلقاً،

(١) أنظر إلى غريغوار التوري، باب ٢.

(٢) المصدر نفسه، باب ٥، فصل ٢٨.

(٣) يظهر هذا من مجموع تاريخ غريغوار التوري، ويسأل غريغوار هذا المدعو فالفيلياكوس كيف وصل إلى الإكليريكية وقد كان من اللّبار أصلاً، غريغوار التوري، باب ٨، فصل ٣٦.

(٤) Quoe conditio universis urbibus per Galliam constitutis summopere est adhibita

حياة القديس أريديوس.

(٥) باب ٧.

وليس من علماء النخو من لا يمتنع عندما يرى كيف فسّر الأب دُوبوس<sup>(١)</sup> هذه العبارة، فهو قد لاحظ أن العتقاء كانوا يُدْعَوْنَ أحراراً في تلك الأزمنة، ففسّر كلمة ingenui اللاتينية بكلمة: «العتقاء من الضرائب»، وهو تعبير يمكن استعماله في اللغة الفرنسية كما يُقال: «عتيق من العنايات» و «عتيق من العنايات»، وأما في اللغة اللاتينية فإن الكلمات ingenui a tributis, libertini a tributis, manumissi tributorum تكون تغييرات مُستهجنة، وقال غريغوار الثوري<sup>(٢)</sup>: إنه عن ليبارتيوس أن الفرنج سيقتلونه لما كان من فرضه ضرائب عليهم، وتضغط هذه الفقرة الأب دُوبوس فيفترض ببرودة ما هو موضع البحث ويقول: إن هذا كان إزهاقاً؛ ويرى في قانون الفريغوت<sup>(٣)</sup> أن أحد البرابرة إذا ما استولى على أرض روماني ألزمه القاضي بيعها حتى يدوم خضوعها للخراج، فالبرابرة كانوا لا يؤدّون خراجاً عن الأراضي<sup>(٤)</sup> إذن، ويترك الأب دُوبوس<sup>(٥)</sup>، الذي كان ينشد دفع الفريغوت للخراج<sup>(٦)</sup>، معنى القانون الحرفي وروحه ويتصور، لأنه يتصور فقط، أنه كان بين نظام القوط وهذا القانون زيادة ضرائب لا تخص غير الرومان، بيد أنه لا يجوز لِسوى ب. أزدوين أن يمارس سلطة مُرادية حول الوقائع على هذا الوجه، ويبحث<sup>(٧)</sup>

(١) «قيام النظام الملكي في فرنسا»، جزء ٣، فصل ١٤، صفحة ٥١٥.

(٢) باب ٣، صفحة ٥١٤.

(٣) Judices atque propositi terras Romanorum ab illis qui occupatas tenent auferant, et Romanis sua exactione sine aliqua dilatione restituant, ut nihil fisco debeat deperire جزء ١٠، باب ١، فصل ١٤.

(٤) كان الوندال لا يدفعون شيئاً من ذلك في أفريقية، بروكوب، «حروب الوندال»، باب ١ و ٢، «Historia miscella»، باب ١٦، صفحة ١٠٦، لاحظوا أن فاتحي أفريقية كانوا مؤلفين من وندال وألين وفرنج «Historia miscella»، باب ١٤، صفحة ٩٤.

(٥) «استقرار الفرنج ببلاد الغول»، المملكة الفرنسية، جزء ٣، فصل ١٤، صفحة ٥١٠.

(٦) يستند إلى قانون آخر للفريغوت (باب ١٠، فصل ١، مادة ٢) الذي لا يثبت شيئاً. مطلقاً، وإنما يقول إنه يجب على الذي يأخذ من سنيور أرضاً بشرط دفع عوائد أن يدفع هذه العوائد.

(٧) جزء ٣، صفحة ٥١١.

الأب دُوبوس في مجموعة قوانين جوستينيان<sup>(١)</sup> عن قوانين لإثبات خضوع العوائد الحربية للضرائب عند الرومان، ومن ثم يستنتج أن الإقطاعات أو العوائد كانت هكذا لدى الفرنج، غير أن الرأي القائل بأن مصدر إقطاعاتنا هو نظام الرومان هذا قد بُدِّ اليَوْمَ، ولم يكن لهذا الرأي اعتبار إلا في الأزمنة التي كان يُعرف فيها تاريخ الرومان ولا يُعرف من تاريخنا إلا القليل، وكانت آثارنا القديمة مدفونة تحت التراب، وأخطأ الأب دُوبوس باستشهاده بكاسيودور وأنتيخاليه ما كان يقع في إيطاليا وفي قسم الغول الخاضع لتيودوريك ليعلمنا ماذا كانت العادة عليه لدى الفرنج، فهذه أمور لا يجوز خلط بعضها ببعض مطلقاً وسأثبت في كتاب خاص، يوماً، أن مخطط نظام الأستروغوت الملكي يختلف كل الاختلاف عن مخطط جميع الملكيات التي أقيمت في تلك الأزمنة من قبل شعوب البرابرة الأخرى، وأن من المستبعد أن يقال: إن أحد الأمور هو من عادات الفرنج لأنه كان عادة لدى الأستروغوت، بل الصواب، على العكس، في أن يرى أن الأمر الذي كان يُمارس لدى الأستروغوت لم يكن يُمارس لدى الفرنج، وأعز شيء لدى من يعوضون في علم واسع أن يبحثوا عن أدلتهم في الموضع الذي لا تكون غريبة فيه عن الموضوع، وأن يجدوا مكان الشمس كما يقال بلغة الفلكيين، ويسمى الأب دُوبوس استعمال المراسيم الملكية كما يسمى استعمال التاريخ وقوانين شعوب البرابرة، فهو إذا ما نشد دفع الفرنج ضرائب طبق على الأحرار ما لا يمكن أن يشمل غير الفدايين<sup>(٢)</sup>، وإذا ما أراد الكلام عن مليشياتهم طبق على الفدايين ما لا يخص غير الأحرار من الرجال<sup>(٣)</sup>.

(١) قانون ٣، باب ٧٤، فصل ١١.

(٢) «استقرار الملكية الفرنسية»، جزء ٣، فصل ١٤، صفحة ٥١٣، حيث يستشهد بالمادة ٢٨ من مرسوم بيست، أنظر إلى الفصل الثامن عشر الآتي.

(٣) المصدر نفسه، جزء ٣، فصل ٤، صفحة ٢٩٨.



## الفصل الثالث عشر

ماذا كانت تكاليف الرومان والغوليين

في نظام الفرنج الملكي؟

يُمْكِنُنِي أَنْ أَبْحَثَ فِيمَا إِذَا كَانَ الرُّومَانُ وَالْغُولِيُّونَ الْمَغْلُوبُونَ دَاوَمُوا عَلَى دَفْعِ التَّكَالِيفِ الَّتِي كَانُوا خَاضِعِينَ لَهَا أَيَّامَ الْبَاطِرَةِ، وَلَكِنِّي إِذْ أَوْدُ الْإِسْرَاعَ أَكْتَفِي بِقَوْلِي: إِنَّهُمْ إِذَا مَا دَفَعُوهَا فِي بَدْءِ الْأَمْرِ أَغْفُوا مِنْهَا سَرِيعاً، وَإِنَّ هَذِهِ التَّكَالِيفَ تَحَوَّلَتْ إِلَى خِدْمَةِ عَسْكَرِيَّةٍ، وَأَعْتَرَفْتُ بِأَنِّي لَا أَفْهَمُ مُطْلَقاً كَيْفَ أَنَّ الْفَرَنْجَ كَانُوا فِي بَدْءِ الْأَمْرِ كَثِيرِي الْإِيْلَافِ لِلتَّكَالِيفِ فَأَبْتَعَدُوا عَنْهَا كَثِيراً مِنْ قَوَرِهِمْ؛ وَلِلْوَيْسِ الْحَلِيمِ مَرْسُومٌ<sup>(١)</sup> يُوضِّحُ لَنَا جَيِّدًا الْحَالَ الَّتِي كَانَ الرُّجَالُ الْأَخْرَارُ عَلَيْهَا فِي عَهْدِ الْفَرَنْجِ الْمَلَكِيِّ، فَقَدْ فَرَّ بَعْضُ عِصَابَاتِ<sup>(٢)</sup> الْقُوطِ وَالْإِيبَرِ مِنْ ضَغْطِ الْعَرَبِ وَقُبِلَتْ فِي أَرْضِي لُوَيْسَ، وَمِنْ شَأْنِ الْعَهْدِ الَّذِي عُقِدَ مَعَهُمْ أَنْ يُجَنَّدُوا مَعَ كُوْنَتِهِمْ كَالْأَخْرَارِ مِنَ الرُّجَالِ الْآخَرِينَ، وَأَنْ يُضَبِّحُوا حَرَساً وَعَسَساً تَحْتَ إِمْرَةِ الْكُونَتِ ذَاتِهِ إِذَا مَا زَحَفُوا<sup>(٣)</sup>، وَأَنْ يُعْطُوا رُسُلَ الْمَلِكِ<sup>(٤)</sup> وَالسُّفَرَاءَ الَّذِينَ يَذْهَبُونَ مِنْ بِلَاطِهِ أَوْ يَسِيرُونَ نَحْوَهُ خَيْلاً وَعَجَلاً لِلْعَرَبَاتِ، وَأَلَّا يُكْرَهُوا عَلَى تَأْدِيَةِ تَكَالِيفٍ أُخْرَى عَدَا ذَلِكَ، وَأَنْ يُعَامَلُوا كَسَائِرِ الرُّجَالِ الْأَخْرَارِ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ هَذِهِ عَادَاتُ جَدِيدَةٍ أُنْتَحِلَتْ فِي

(١) لسنة ٨١٥، فصل ١، وهذا ما هو ملائم لمرسوم شارل الأصغر لسنة ٨٤٤، المادة ١ و ٢.

(٢) المصدر نفسه Pro Hispanis in partibus Aquitanioe, Septimanie et Provincie consistentibus.

(٣) المصدر نفسه , Excubias et explorationes quas Wactas dicunt

(٤) لم يكونوا ملزمين بدفع شيء من ذلك إلى الكونت، المصدر نفسه، المادة ٥.



أوائل الجيل الثاني، فلا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ هَذَا أَمْرًا خَاصًّا بِأَوَاسِطِ الْجِيلِ الْأَوَّلِ أَوْ أَوَاخِرِهِ عَلَى الْأَقْلَى، وَمِمَّا قِيلَ بِصَرَاحٍ فِي مَرْسُومِ مَلِكِي<sup>(١)</sup> لِسَنَةِ ٨٦٤ أَنَّ مِنَ الْعَادَاتِ الْقَدِيمَةِ قِيَامَ الرُّجَالِ الْأَخْرَارِ بِالْخِدْمَةِ الْعَسْكَرِيَّةِ وَتَأْدِيتِهِمْ مَا تَكَلَّمْنَا عَنْهُ مِنْ خَيْلٍ وَعَرَبَاتٍ، فَضْلاً عَنْ ذَلِكَ، أَيْ إِنْجَازَهُمْ تَكَالِيفَ خَاصَّةٍ بِهِمْ، أَمَّا مَنْ كَانَ يَتَصَرَّفُ فِي إِقْطَاعَاتٍ فَكَانَ يُعْفَى مِنْهَا كَمَا أُثْبِتُ ذَلِكَ فِيْمَا بَعْدُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ كُلُّهُ مَا فِي الْأَمْرِ، فَقَدْ كَانَ هُنَاكَ نِظَامٌ<sup>(٢)</sup> لَا يُبِيحُ مُطْلَقاً إِلْزَامَ هَؤُلَاءِ الرُّجَالِ الْأَخْرَارِ بِالضَّرَائِبِ، وَكَانَ يُحْمَلُ عَلَى السَّيْرِ إِلَى الْحَرْبِ دَائِماً مَنْ يَمْلِكُ أَرْبَعَةَ مَنَازِلَ<sup>(٣)</sup> حَقْلِيَّةٍ، وَكَانَ يُضَافُ إِلَى رَجُلٍ حُرٍّ يَمْلِكُ مَنْزِلاً حَقْلِيّاً وَاحِداً مَنْ لَا يَمْلِكُ غَيْرَ ثَلَاثَةِ مَنَازِلَ حَقْلِيَّةٍ، فَيُدْفَعُ صَاحِبُ الْمَنْزِلِ الْحَقْلِيِّ الْوَاحِدِ رُبْعَ النَّفَقَاتِ وَيَبْقَى فِي مَنْزِلِهِ، وَكَذَلِكَ يُضَافُ كُلُّ مَنْ الرَّجُلَيْنِ الْحُرَّيْنِ اللَّذَيْنِ يَمْلِكُ كُلُّ مِنْهُمَا نَزْلَيْنِ حَقْلِيَّيْنِ إِلَى الْآخَرِ، فَيُدْفَعُ مَنْ يَبْقَى مِنْهُمَا نِصْفَ النَّفَقَاتِ لِمَنْ يَسِيرُ إِلَى الْحَرْبِ.

زِدْ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ لَدَيْنَا مَا لَا يُخَصَّى مِنَ الْمَرَاثِمِ الَّتِي تُنْعَمُ بِأَمْتِيَّاتِ الإِقْطَاعَاتِ عَلَى مَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ رِجَالُ أَخْرَارٍ مِنْ أَرْضٍ وَأَقْصِيَّةٍ فَأَكْثَرُ مِنَ الْكَلَامِ<sup>(٤)</sup> عَنْهُ فِيمَا بَعْدُ، وَتُعْفَى هَذِهِ الْأَرْضِي مِنْ جَمِيعِ التَّكَالِيفِ الَّتِي كَانَ يُطَالِبُهَا بِهَا الْكُونَتَاتُ وَغَيْرُهُمْ مِنْ عُمَالِ الْمَلِكِ، وَبِمَا أَنَّ جَمِيعَ هَذِهِ التَّكَالِيفِ تُخَصَّى عَلَى الْخُصُوصِ وَلَيْسَ الْخَرَاجُ مَوْضِعَ بَحْثٍ، فَإِنَّ مِنَ الْوَاضِحِ أَنَّهُ كَانَ لَا

(١) Ut pagenses Franci, qui caballos habent, cum suis comitibus in hostem pergant  
كان محظوراً على الكونتات أن يحرموهم خيلهم  
ut hostem forcere, et débitus para veredos secundum antiquam consuetudinem exsolvere possint  
صفحة ١٨٦.

(٢) مرسوم شارلمان لسنة ٨١٢، فصل ١، طبعة بيست لسنة ٨٦٤، مادة ٢٧.

(٣) Quantuor mansos، ويلوح لي أَنَّ مَا كَانَ يُسَمَّى mansus هو قطعة أرض مرتبطة في مزرعة  
كانت تشتمل على عبيد، كما يشهد بذلك مرسوم سنة ٨٥٣، apud Slyvacum باب ١٤، ضد  
من كانوا يطردون العبيد من مزرعتهم.

(٤) أنظر إلى الفصل العشرين من هذا الباب.

يُجْبَى مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ، وَكَانَ مِنَ السَّهْلِ سُقُوطُ التَّكَالِيفِ الرُّومَانِيَّةِ مِنْ تَلْقَائِهَا فِي نِظَامِ الْفَرَنْجِ الْمَلَكِيِّ، فَقَدْ كَانَتْ هَذِهِ صَنْعَةٌ بِالْغَةِ التَّعْقِيدِ بَعِيدَةً عَنْ أَفْكَارِ تِلْكَ الشُّعُوبِ الْبَسِيطَةِ وَخُطَّتِهَا، وَلَوْ كَانَ التَّتَرُّ يَغْمُرُونَ أَوْرَبَةَ فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ لَوَجَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُعَامَلَاتِ لِأَنَّهَا مَهْمٌ مَنْ هُوَ ضَامِنٌ تَحْصِيلِ الضَّرَائِبِ بَيْنَنَا.

يَتَكَلَّمُ مُؤَلِّفُ «حَيَاةِ لُيْسَ الْحَلِيمِ»<sup>(١)</sup> الْمَشْكُوكُ فِيهِ عَمَّنْ نَصَبَهُ شَارْلَمَانُ فِي أَكِيْتَانِيَّةٍ مِنْ كُونَتَاتِ أُمَّةِ الْفَرَنْجِ وَمُوظَّفِيهَا فَيَقُولُ: إِنَّهُ خَصَّهْمُ بِحِرَاسَةِ الْحُدُودِ وَالسُّلْطَةِ الْعَسْكَرِيَّةِ وَوِكَالَةِ مُمْتَلَكَاتِ التَّاجِ، وَيَدُلُّ هَذَا عَلَى دَخْلِ الْأَمِيرِ فِي الْجِيلِ الثَّانِي، أَجَلٌ، إِنَّهُ اخْتَفَظَ بِمُتَمَلَكَاتِ كَانَ يَسْتَغْلُّهَا بِوَاسِطَةِ عَبِيدِهِ، غَيْرَ أَنَّ التَّوَقِيعَاتِ وَالْجِزِيَّاتِ وَغَيْرَهَا مِنَ الضَّرَائِبِ الْمُجْبَاةِ مُنْذُ عَهْدِ الْأَبَاطِرَةِ عَنِ الشَّخْصِ أَوْ عَنْ أَمْوَالِ الرُّجَالِ الْأَخْرَارِ قَدْ تَحَوَّلَتْ إِلَى إِلْزَامٍ بِحِفْظِ الْحُدُودِ أَوْ الذَّهَابِ إِلَى الْحَرْبِ، وَيُرَى فِي التَّأْرِيخِ نَفْسِهِ<sup>(٢)</sup> أَنَّ لُيْسَ الْحَلِيمَ عِنْدَمَا قَابَلَ أَبَاهُ فِي أَلْمَانِيَّةِ سَأَلَهُ هَذَا الْأَمِيرُ كَيْفَ يَكُونُ بِالْغَا هَذَا الْفَقْرَ مَعَ أَنَّهُ مَلِكٌ، فَأَجَابَهُ لُيْسُ أَنَّهُ لَيْسَ مَلِكًا بَغَيْرِ الْأَسْمِ، وَأَنَّ السَّنِيُورَاتِ يُمَسِكُونَ جَمِيعَ مُمْتَلَكَاتِهِ تَقْرِيْبًا، وَيُرَى فِي التَّأْرِيخِ الْمَذْكُورِ أَنَّ شَارْلَمَانَ خَشِيَ أَنْ يَخْسَرَ هَذَا الْأَمِيرُ الشَّابُّ مَوَدَّتَهُمْ، إِذَا مَا اسْتَرَدَّ بِنَفْسِهِ مَا كَانَ قَدْ أَنْعَمَ بِهِ مِنْ غَيْرِ رِوِيَّةٍ، فَأَرْسَلَ وَكَلَاءَ لِإِصْلَاحِ الْأُمُورِ، وَكَتَبَ الْأَسَاقِفَةَ إِلَى أَخِي شَارْلَ الْأَصْلَحِ، لُيْسَ<sup>(٣)</sup>، يَقُولُونَ لَهُ: «أَعْتَبُوا بِأَرَاضِيكُمْ كَيْلًا تُضْطَرُّوا إِلَى التَّنْقُلِ الدَّائِمِ بَيْنَ مَنَازِلِ رِجَالِ الدِّينِ وَإِنْعَابِ قَدَادِيهِمْ بِعَرَبَاتٍ، وَأَصْنَعُوا الشَّيْءَ الَّذِي يَكُونُ عِنْدَكُمْ مَا بِهِ تَعِيشُونَ وَتَسْتَقْبِلُونَ الْوُفُودَ»، وَمِنْ الْوَاضِحِ أَنَّ كَانَ دَخَلَ الْمُلُوكُ يَقُومُ عَلَى مُمْتَلَكَاتِهِمْ<sup>(٤)</sup> فِي ذَلِكَ الْحِينِ.

(١) فِي دُوشَن، جُزْء ٢، صَفْحَةُ ٢٨٧.

(٢) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ، صَفْحَةُ ٨٩.

(٣) أَنْظِرْ إِلَى الْمَرْسُومِ الْمَلَكِيِّ لِسَنَةِ ٨٥٨، مَادَّةُ ١٤.

(٤) كَانُوا يَجِبُونَ بَعْضَ الضَّرَائِبِ عَنِ الْأَنْهَارِ إِذَا مَا وَجَدَ جِسْرًا أَوْ مَعْبَرًا.

## الفصل الرابع عشر

### ما يُسمَّى تَعْدَاداً وَعَوَائِدُ «Census»

أَرَادَ الْبَرَابِرَةُ عِنْدَ خُرُوجِهِمْ مِنْ بِلَادِهِمْ أَنْ يُثَبِّتُوا عَادَاتِهِمْ كِتَابَةً، وَلَكِنْ بِمَا أَنَّهُ وُجِدَ صُعُوبَةً فِي كِتَابَةِ الْكَلِمَاتِ الْجَرْمَانِيَّةِ بِالْحُرُوفِ الرُّومَانِيَّةِ فَقَدْ أُخْرِجَتْ هَذِهِ الْقَوَانِينُ بِاللَّاتِينِيَّةِ، وَقَدْ تَغَيَّرَتْ طَبِيعَةُ مُعْظَمِ هَذِهِ الْأُمُورِ فِي بَلْبَلَةِ الْفَتْحِ وَتَقْدِيمِهِ، فَوَجَبَ لِلتَّعْيِيرِ عَنْهَا أَنْ يُنْتَفَعَ بِالْكَلِمَاتِ اللَّاتِينِيَّةِ الْقَدِيمَةِ الَّتِي كَانَتْ أَكْثَرُهَا صِلَةً بِالْعَادَاتِ الْجَدِيدَةِ، وَهَكَذَا سُمِّيَ تَعْدَاداً وَعَوَائِدُ «Census, tributum» مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَبْعَثَ فِكْرَةَ الْإِحْصَاءِ الْقَدِيمِ<sup>(١)</sup> لَدَى الرُّومَانِ، وَلَمَّا لَمْ يَعُدْ لِلْأَشْيَاءِ أَيُّ صِلَةٍ بِذَلِكَ عُبِّرَ عَنِ الْكَلِمَاتِ الْجَرْمَانِيَّةِ بِالْحُرُوفِ الرُّومَانِيَّةِ كَمَا أَمَكَّنَ، وَهَكَذَا تَكَوَّنَتْ كَلِمَةُ الْغَرَامَةِ «fredum» الَّتِي سَأَتَكَلِّمُ عَنْهَا كَثِيراً فِي الْفُصُولِ الْآتِيَةِ، وَعِنْدَمَا اسْتُعْمِلَتْ كَلِمَتَا التَّعْدَادِ وَالْعَوَائِدِ «Census, tributum» اسْتُعْمِلَا مُرَادِيّاً عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَلْقَى هَذَا بَعْضُ الْعُمُوضِ حَوْلَ الْمَعْنَى الَّتِي كَانَ لَهَا فِي الْجِيلِ الْأَوَّلِ وَالْجِيلِ الثَّانِي، وَهَكَذَا لَمَّا وَجَدَ بَعْضُ الْمُؤَلِّفِينَ الْمُتَأَخِّرِينَ الَّذِينَ كَانَتْ لَهُمْ مَنَاهِجُ خَاصَّةٌ<sup>(٢)</sup> هَذِهِ الْكَلِمَةَ مِنْ مُؤَلَّفَاتِ تِلْكَ الْأَزْمِنَةِ رَأَوْا أَنَّ الَّذِي كَانَ يُسَمَّى تَعْدَاداً «Census» هُوَ إِحْصَاءُ الرُّومَانِ

(١) كَانَتْ كَلِمَةُ «census» مِنَ الْجَنَسِيَّةِ مَا اسْتُعْمِلَتْ مَعَهُ لِلتَّعْيِيرِ عَنْ مَكُوسِ الْأَنْهَارِ عِنْدَ وَجُودِ جِسْرِ أَوْ طَرَفٍ لِلْمُرُورِ، أَنْظَرِ إِلَى الْمَرْسُومِ الثَّلَاثِ لِسَنَةِ ٨٠٣، طَبْعَةٌ بِالْوِزْ، صَفْحَةُ ٣٩٥، مَادَّةُ ١، وَإِلَى الْمَرْسُومِ الْخَامِسِ لِسَنَةِ ٨١٩، صَفْحَةُ ٦١٦، وَكَذَلِكَ سَمِّيَ بِهَذَا الْاسْمِ مَا كَانَ الرِّجَالُ الْأَحْرَارَ يَجْهِّزُونَ بِهِ الْمَلِكَ أَوْ رَسَلَهُ مِنَ الْعَرَبَاتِ، كَمَا يَظْهَرُ ذَلِكَ مِنْ مَرْسُومِ شَارْلِ الْأَصْلَعِ لِسَنَةِ ٨٦٥، مَادَّةُ ٨.

(٢) الْأَبُ دُو بُوْس وَمِنْ سَارِ عَلَى غَرَارِهِ.

عَيْنُهُ، فَاسْتَنْبَطُوا النَّيْجَةَ الْقَائِلَةَ بِأَنْ مُلُوكَنَا فِي الْجِيلَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ قَامُوا مَقَامَ أَبَاطِرَةِ  
الرُّومَانِ وَلَمْ يُغَيِّرُوا شَيْئاً فِي إِدَارَتِهِمْ<sup>(١)</sup>، وَبِمَا أَنَّ بَعْضَ الضَّرَائِبِ الْمَفْرُوضَةِ فِي  
الْجِيلِ الثَّانِي حُوِّلَتْ إِلَى ضَرَائِبٍ أُخْرَى مُصَادِفَةً وَتَعْدِيلاً اسْتَنْبَطُوا كَوْنَ هَذِهِ  
الضَّرَائِبِ هِيَ إِخْصَاءُ الرُّومَانِ<sup>(٢)</sup>، وَبِمَا أَنَّهُمْ أَبْصَرُوا أَمْتِنَاعَ بَيْعِ مُمْتَلَكَةِ النَّاجِ  
عَلَى الْإِطْلَاقِ بَعْدَ الْأَنْظَمَةِ الْعَصْرِيَّةِ قَالُوا: إِنَّ هَذِهِ الضَّرَائِبَ، الَّتِي تُمَثِّلُ إِخْصَاءَ  
الرُّومَانِ وَالَّتِي لَا يَتَأَلَّفُ مِنْهَا قِسْمٌ مِنْ هَذِهِ الْمُمْتَلَكَةِ، كَانَتْ أَغْتِصَاباً خَالِصاً،  
وإِنِّي أَدْعُ النَّتَائِجَ الْأُخْرَى.

إِنَّ نَقْلَ جَمِيعِ مَبَادِي الْعَصْرِ إِلَى الْعُصُورِ الْبَعِيدَةِ هُوَ أَغْزَرُ مَضْدِرٍ لِلخَطَا،  
وإِنِّي أَقُولُ لِهَؤُلَاءِ النَّاسِ الَّذِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَجْعَلُوا عَصْرِيّاً جَمِيعَ الْقُرُونِ  
الْقَدِيمَةِ مَا قَالَهُ كَهَنَةُ مِصْرَ لِسُوءُونَ: «لَسْتُمْ، أَيُّهَا الْأَكْنِثِيُّونَ، غَيْرَ صَبِيَّانٍ».

(١) أنظر إلى ضعف براهين الأب دويوس، «قيام المملكة الفرنسية»، جزء ٣، باب ٦، فصل ١٤، ولا

سيما ما استنتجه من عبارة لغريغوار التوري حول النزاع الذي وقع بين كنيسة والملك شاربير.

(٢) وذلك نتيجة ما وقع من إعتاق مثلاً.



## الفصل الخامس عشر

كان ما يُدعى عوائد يُجبى من الفدّادين

لا من الرجال الأحرار

كَانَ كُلُّ مَنْ الْمَلِكِ وَالْإِكْلِيرُوسِ وَالسُّنِّيُورَاتِ يُجْبَى ضَرَائِبُ مُنَظَّمَةٌ مِنْ فِدَّادِي مُمْتَلَكَاتِهِ وَإِنِّي أُثَبِّتُ هَذَا بِمَرْسُومٍ دِيْقِيْلِي مِنْ حَيْثُ الْمَلِكُ، وَبِمَجْمُوعَةِ قَوَانِينِ الْبَرَابِرَةِ<sup>(١)</sup> مِنْ حَيْثُ الْإِكْلِيرُوسُ، وَبِالْأَنْظِمَةِ الَّتِي وَضَعَهَا شَارْلَمَانُ حَوْلَ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup> مِنْ حَيْثُ السُّنِّيُورَاتُ، وَكَانَتْ هَذِهِ الضَّرَائِبُ تُدْعَى عَوَائِدَ، وَهِيَ ضَرَائِبُ اقْتِصَادِيَّةٌ لَا أَمِيرِيَّةٌ، بَلْ تَكَالِيفُ خَاصَّةٌ حَضَرَاءَ، لَا تَكَالِيفُ عَامَّةٌ؛ وَأَقُولُ إِنَّ مَا كَانَ يُسَمَّى عَوَائِدَ هُوَ جِزْيَةٌ تُجْبَى مِنَ الْفِدَّادِينَ، وَأُثَبِّتُ ذَلِكَ بِصِيغَةٍ مَرْكُولَفِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى سَمَاحٍ مِنَ الْمَلِكِ بِأَنْ يُصْبِحَ الْوَاحِدُ إِكْلِيرِيكِيًّا عَلَى أَنْ يَكُونَ حُرًّا<sup>(٣)</sup>، وَأَلَّا يَكُونَ مُقَيَّدًا فِي سِجِلِّ الْعَوَائِدِ الْأَمِيرِيَّةِ، وَأُثَبِّتُهُ أَيْضًا بِإِنَابَةٍ أَنْعَمَ بِهَا شَارْلَمَانُ عَلَى كُونْتِ<sup>(٤)</sup> أَرْسَلَهُ إِلَى بِلَادِ سَكْسُونِيَّةٍ، وَتَشْتَمِلُ هَذِهِ الْإِنَابَةُ عَلَى إِعْتَاقِ السَكْسُونِ لَأَعْتِنَاقِهِمُ النَّصْرَانِيَّةَ، وَهَذَا هُوَ مَرْسُومُ الْحُرِّيَّةِ<sup>(٥)</sup> بَعَيْنِهِ، وَقَدْ أَعَادَهُمُ هَذَا الْأَمِيرُ إِلَى حُرِّيَّتِهِمُ الْمَدْنِيَّةِ الْأُولَى<sup>(٦)</sup>، وَأَعْفَاهُمْ مِنْ دَفْعِ الْعَوَائِدِ، وَلِذَا كَانَتْ الْفِدَّادِيَّةُ وَدَفْعُ الْعَوَائِدِ أَمْرًا وَاحِدًا، كَمَا كَانَتْ الْحُرِّيَّةُ وَعَدَمُ دَفْعِ الْعَوَائِدِ أَمْرًا

(١) قانون الألمان، فصل ٢٢، وقانون البفاريين، باب ١، فصل ١٤، حيث الأنظمة التي وضعها الإكليروس عن حالهم.

(٢) جزء ٥ من المراسيم الملكية القديمة، فصل ٣٠٣.

(٣) Si ille de capite suo bene ingenuus sit, et in puletico censitus non est باب ١، صيغة ١٩.

(٤) لسنة ٧٨٩، طبعة مراسيم بالوز الملكية، جزء ١، صفحة ٢٥٠.

(٥) Et ut ista ingenuitatis pagina firma stabilisque consistat المصدر نفسه.

(٦) Pristinoeque libertati donatos, et omni nobis debito censu solutos المصدر نفسه.



واحدًا، وفي نوعٍ مِنَ البراءات<sup>(١)</sup> التي أصدرها هذا الأميرُ نفعاً للإسبانيّ الذين قُبِلُوا في المَمْلَكَةِ مُنِعَ الكُونَتَاتُ مِنْ مُطالَبَتِهِمْ بِأَيَّةِ عَوَائِدَ وَنَزَعَ أَرْضِيهِمْ مِنْهُمْ، وَنَعْلَمُ أَنَّ الأَجَانِبَ الذينَ يُؤْمِنُونَ فرنسَةَ كانوا يُعَامَلُونَ كالفدّادين، فَأَرَادَ شارلُمانُ أَنْ يُعَدُّوا مِنَ الأَحْرَارِ، إِذْ أَرَادَ أَنْ يَكُونُوا مَالِكِي أَرْضِيهِمْ، فَحَظَرَ مُطالَبَتَهُمْ بِالْعَوَائِدِ، وفي مَرْسُومٍ<sup>(٢)</sup> لِشَارِلِ الأَصْلَحِ صَدَرَ نَفْعاً لَأَوْلِيكَ الإسبانيّ نَصٌّ يُوجِبُ مُعَامَلَتَهُمْ كَمَا يُعَامَلُ الْفَرَنْجُ الآخَرُونَ وَيَحْظَرُ مُطالَبَتَهُمْ بِالْعَوَائِدِ، فَكَانَ الرِّجَالُ الأَحْرَارُ لَا يَدْفَعُونَهَا إِذَنْ ؛ وَتُضْلِحُ المَادَّةُ الثَّلَاثُونَ مِنْ مَرْسُومٍ بَيَّسَتْ مَا كَانَ مِنْ سُوءِ اسْتِغْمَالٍ كَثِيرٍ مِنْ مُسْتَعْمِرِي المَلِكِ أَوْ الكَنِيسَةِ الذينَ كانوا يَبِيعُونَ الأَرْضَ السَّابِغَةَ لِمَنَازِلِهِمُ الحَقْلِيَّةِ مِنْ رِجَالِ الدِّينِ أَوْ مِمَّنْ هُمْ عَلَى مِثْلِ حَالِهِمْ لَا يَحْتَفِظُونَ بِسِوَى كُوحٍ، فَلَا يُمَكِّنُ نَتِيجَةَ ذَلِكَ أَنْ تُدْفَعَ إِلَيْهِمْ عَوَائِدُ، وَتَأْمُرُ تِلْكَ المَادَّةُ بِإِعَادَةِ الأُمُورِ إِلَى حَالِهَا الأَوَّلَى، وَلِذَا كَانَتِ العَوَائِدُ ضَرِيبَةً الْعَبِيدِ، وَيُسْتَنْتَجُ مِنْ ذَلِكَ، أَيْضاً أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ عَوَائِدُ عَامَّةٌ فِي المَمْلَكَةِ مُطْلَقاً، وَيَتَضَحُّ ذَلِكَ مِنْ نُصُوصٍ كَثِيرَةٍ، وَإِلَّا فَمَا مَعْنَى هَذَا المَرْسُومِ<sup>(٣)</sup> : «نُرِيدُ أَنْ يُطَالَ بِالعَوَائِدِ المَلِكِيَّةِ فِي جَمِيعِ المَحَالِّ حَيْثُ كَانَ يُطَالَ بِهَا شَرْعاً»<sup>(٤)</sup> ؟ وَمَاذَا كَانَ يَعْنِي المَرْسُومُ<sup>(٥)</sup> الذي أَمَرَ بِهِ شارلُمانُ رُسُلَهُ فِي الْوِلَايَاتِ بِأَنْ يُدَقِّقُوا فِي البَحْثِ عَنْ جَمِيعِ العَوَائِدِ الَّتِي كَانَتْ تُؤْخَذُ مِنْ مُمْتَلَكَةِ المَلِكِ<sup>(٦)</sup> قَدِيماً، وَالْمَرْسُومُ<sup>(٧)</sup> الذي يَتَصَرَّفُ بِهِ فِي العَوَائِدِ المَدْفُوعَةِ

(١) proceptum pro Hispanis لسنة ٨١٢، طبعة بالوز، جزء ١، صفحة ٥٠٠.

(٢) لسنة ٨٤٤، طبعة بالوز، جزء ٢، مادة ١ و٢، صفحة ٢٧.

(٣) المرسوم الثالث لسنة ٨٠٥، مادة ٢٠ و٢٢، وقد أدرج في مجموعة أنزجيز، باب ٣، مادة ١٥، ويلائم هذا مرسوم شارل الأصغر لسنة ٨٥٤، Apud Attiniacum، مادة ٦.

(٤) Undecumque legitime exigebatur، المصدر نفسه.

(٥) لسنة ٨١٢، مادة ١٠ و١١، طبعة بالوز، جزء ١، صفحة ٤٩٨.

(٦) Undecumque antiquitus ad partem regis venire, solebant مرسوم سنة ٨١٢، مادة ١٠ و١١.

(٧) لسنة ٨١٣، مادة ٦، طبعة بالوز، جزء ١، صفحة ٥٠٨.

مِمَّنْ يُطَالِبُونَ بِهَا<sup>(١)</sup>؟ وما المَعْنَى الذي يُطَلَّقُ على مَرْسُومٍ آخَرَ<sup>(٢)</sup> جاء فيه: «إذا ما نَالَ<sup>(٣)</sup> رَجُلٌ أَرْضاً خَرَجِيَّةً كَانَ مِنْ عَادَاتِنَا أَنْ نَجْبِيَ مِنْهَا عَوَائِدَ؟» وأخيراً ما المَعْنَى الذي يُطَلَّقُ على مَرْسُومٍ آخَرَ<sup>(٤)</sup> يَتَكَلَّمُ شَارِلُ الْأَصْلَحُ<sup>(٥)</sup> فيه عَنْ أَرْضِي خَرَجِيَّةٍ كَانَتْ جَمِيعُ عَوَائِدِهَا خَاصَّةً بِالْمَلِكِ مُنْذُ زَمَنٍ قَدِيمٍ؟

ولاحِظُوا أَنَّ هُنَاكَ نُصُوصاً تَبْدُو أَوَّلَ وَهْلَةٍ مُنَاقِضَةً لِمَا قُلْتُ مَعَ أَنَّهَا مُؤَيَّدَةٌ لَهُ، فَقَدْ رَأَيْنَا أَيْضاً أَنَّ الرُّجَالَ الْأَحْرَارَ فِي الْمَمْلَكَةِ لَمْ يَكُونُوا مُلْزَمِينَ بِغَيْرِ تَقْدِيمِ بَعْضِ الْعَرَبَاتِ، وَكَانَ الْمَرْسُومُ الَّذِي ذَكَرْتُهُ يَسْمِي هَذَا عَوَائِدَ مُعَارِضاً بِذَلِكَ مَا كَانَ الْفَدَّادُونَ<sup>(٦)</sup> يَدْفَعُونَهُ مِنَ الْعَوَائِدِ، ثُمَّ إِنَّ مَرْسُومَ بِيِسْت<sup>(٧)</sup> يَتَكَلَّمُ عَنْ هَؤُلَاءِ الرُّجَالَ الْأَحْرَارِ الَّذِينَ كَانَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَدْفَعُوا عَوَائِدَ عَنْ رُؤُوسِهِمْ وَعَنْ أَكْوَاخِهِمْ وَالَّذِينَ كَانُوا قَدْ بَاعُوا فِي أَثْنَاءِ الْمَجَاعَةِ<sup>(٨)</sup>، وَيُرِيدُ الْمَلِكُ أَنْ يُفْتَدَوْا، ذَلِكَ أَنَّ الَّذِينَ<sup>(٩)</sup> أُغْتِقُوا بِبَرَائَاتٍ مِنَ الْمَلِكِ لَمْ يَكُونُوا يَنَالُونَ عَادَةً حُرِّيَّةً كَامِلَةً<sup>(١٠)</sup> مُطْلَقاً، بَلْ كَانُوا يَدْفَعُونَ جِزِيَّاتٍ، فَعَنْ هَذَا النَّوعِ مِنَ النَّاسِ يُحَدِّثُ هُنَا. يَجِبُ إِذَنْ، أَنْ يُتَخَلَّصَ مِنْ مَبْدَأِ الْعَوَائِدِ الْعَامَّةِ الشَّامِلَةِ الْمُشْتَقَّةِ مِنْ ضَابِطَةِ الرُّومَانِ

(١) De illis unde censa exigunt مرسوم سنة ٨١٣، مادة ٦.

(٢) الجزء الرابع من المراسيم الملكية القديمة، مادة ٣٧، وقد أدرج في قانون اللِّبَار.

(٣) Si quis terram tributariam unde census ad partem nostram exire solebat suscepit

جزء ٤ من المراسيم القديمة المادة ٣٧.

(٤) لسنة ٨٠٥ مادة ٨.

(٥) Unde census ad partem regis exivit antiquitus مرسوم ٨٠٥، مادة ٨.

(٦) Censibus vel paraveredis quos Franci homines ad regiam potestatem exsolvere debent.

(٧) لسنة ٨٦٤، مادة ٣٤، طبعة بالوز، صفحة ١٩٢.

(٨) De illis Francis hominibus qui censum regium de suo capite et de suis recellis debeant المصدر نفسه.

(٩) توضيح المادة ٢٨ من المرسوم ذاته كل هذا، حتَّى أَنَّهَا تَفَرِّقُ بَيْنَ الْعَتِيقِ الرُّومَانِيِّ وَالْعَتِيقِ الْفَرَنْجِيِّ، وَيَرَى فِيهَا أَنَّ الْعَوَائِدَ لَمْ تَكُنْ عَامَّةً، فَيَجِبُ أَنْ تَقْرَأَ.

(١٠) كما يظهر ذلك من مرسوم لشارلمان صدر سنة ٨١٣ استشهدنا به.

فَيُفْتَرَضُ أَشْتَقَاقُ عَوَائِدِ السُّنِّيَّاتِ مِنْهَا افْتِرَاضُ صُدُورِهَا عَنِ الْأَغْتِصَابِ، إِنَّ مَا كَانَ يُسَمَّى عَوَائِدَ فِي الْمَمْلَكَةِ الْفَرَنْسِيَّةِ، بِغَضِّ النَّظَرِ عَنْ سُوءِ اسْتِعْمَالِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ، كَانَ رَسْمًا خَاصًّا يَجْبِيهِ السَّادَةُ مِنَ الْفَدَّادِينَ، وَأَرْجُو الْقَارِئَ أَنْ يَغْفِرَ لِي الْمَلَلِ الْقَاتِلَ الَّذِي يُورِثُهُ إِيَّاهُ مَا أُورِدَ مِنَ الشُّوَاهِدِ الْكَثِيرَةِ، وَقَدْ كُنْتُ أَلْزَمُ جَانِبَ الْأَخْتِصَارِ لَوْ لَمْ أَجِدْ أَمَامِي، دَائِمًا، كِتَابَ «قِيَامِ الْمَمْلَكَةِ الْفَرَنْسِيَّةِ فِي بِلَادِ الْغُولِ» لِلَّابِ دُوبُّوسْ، فَلَا شَيْءَ يَعُوقُ تَقَدُّمَ الْمَعَارِفِ أَكْثَرَ مِنْ مُؤَلِّفِ سَيِّئِ لِمُؤَلِّفٍ مَشْهُورٍ، وَذَلِكَ لِوُجُوبِ الْبَدْءِ بِتَبْدِيدِ الضَّلَالِ قَبْلَ الْإِفَادَةِ.

## الفصل السادس عشر

### اللُّودَاتُ وَالْفَسَّالَاتُ

تَكَلَّمْتُ عَنْ أَوْلَيْكَ الْمُتَطَوِّعِينَ الَّذِينَ كَانُوا، لَدَى الْجَرْمَانِ، يَتَّبِعُونَ الْأُمَرَاءَ فِي مَغَارِيهِمْ، وَقَدْ بَقِيَتْ هَذِهِ الْعَادَةُ بَعْدَ الْفَتْحِ، وَكَانَ تَأْسِيتُ يُطْلَقُ عَلَيْهِمْ اسْمُ الرُّفَقَاءِ<sup>(١)</sup>، وَالْقَانُونُ السَّالِيُّ يُطْلَقُ عَلَيْهِمْ اسْمُ أَتْبَاعِ الْمَلِكِ<sup>(٢)</sup>، وَصِيغَةُ مَرْكُولْف<sup>(٣)</sup> تُسَمِّيهِمْ أَنْصَارَ الْمَلِكِ<sup>(٤)</sup>، وَكَانَ مُؤَرِّخُونَا الْأَوَّلُونَ يُسَمُّونَهُمُ اللَّودَاتِ وَالْأَوْفِيَاءَ<sup>(٥)</sup>، أَمَّا مَنْ جَاءُوا بَعْدَهُمْ فَيُسَمُّونَهُمُ الْفَسَّالَاتِ وَالسُّنِّيُورَاتِ<sup>(٦)</sup>، وَفِي الْقَوَانِينِ السَّالِيَّةِ وَالرِّيَافِيَّةِ مَا لَا يُخَصِّي مِنْ الْأَحْكَامِ عَنِ الْفَرَنْجِ وَقَلِيلٌ مِنْ ذَلِكَ عَنِ الْأَنْصَارِ، وَمَا يُرَى مِنْ أَحْكَامٍ عَنْ هَؤُلَاءِ الْأَنْصَارِ يَخْتَلِفُ عَمَّا وُضِعَ عَنِ الْفَرَنْجِ الْآخَرِينَ، فِي كُلِّ مَكَانٍ تُنْظَمُ أَمْوَالُ الْفَرَنْجِ، بَيْنَمَا لَا يُقَالُ شَيْءٌ عَنْ أَمْوَالِ الْأَنْصَارِ، وَسَبَبُ هَذَا أَنَّ أَمْوَالَ هَؤُلَاءِ كَانَتْ تُنْظَمُ بِالْقَانُونِ السِّيَاسِيِّ أَكْثَرَ مِمَّا بِالْقَانُونِ الْمَدَنِيِّ، وَأَنَّهَا نَصِيبُ جَيْشٍ، لَا ثَرَاثُ أُسْرَةٍ، وَسُمِّيَتْ الْأَمْوَالُ الَّتِي حُفِظَتْ لِلُّودَاتِ أَمْوَالاً أَمِيرِيَّةً<sup>(٧)</sup> وَمَنَافِعَ وَوُظَائِفَ

(١) الرُّفَقَاءُ (De mor. germ، فصل ١٣).

(٢) qui sunt truste regis، باب ٤٤، مادة ٤.

(٣) باب ١، صيغة ١٨.

(٤) من كلمة treu التي تعني بمعنى وفي عند الألمان وبمعنى صادق true عند الإنكليز.

(٥) Leudes, fideles.

(٦) Vassali, seniores.

(٧) Fiscalia، أنظر إلى صيغة مركولف الرابعة عشرة، باب ١، وقد قيل في حياة القديس مور dedit

fiscum unum، وفي حوليات مس عن سنة ٧٤٧ dedit illi comitatus et fiscos plurimos، وكانت الأموال الخاصة بمعاش الأسرة المالكة تسمى regalia.

وإقطاعات، وذلك لدى مُخْتَلِفِ الْمُؤَلِّفِينَ وفي مُخْتَلِفِ الْأَزْمَانِ، ولا يُشَكُّ في أَنَّ الإِقطاعاتِ كانتِ صَالِحَةً لِلْعَزْلِ<sup>(١)</sup> في بَدْءِ الْأَمْرِ، وفي غَرِيغُورَ الثُّورِيِّ<sup>(٢)</sup> يُرَى نَزْعُ كُلِّ مَا كَانَ سُونِيَجِيزِيلَ وَغُلُومَانَ يُمَسِكَانِهِ مِنَ الْأَمِيرِيِّ، فَلَمْ يَتْرَكَ لَهُمَا غَيْرُ مَا كَانَا يَقْبِضَانِ عَلَيْهِ مُلْكًا. وَلَمَّا رَفَعَ غُونْتِرَانُ ابْنُ أَخِيهِ شِلْدِبِرْتِ عَلَى الْعَرْشِ حَادَثُهُ سِرًّا وَعَيْنًا<sup>(٣)</sup> لَهُ مَنْ يَجِبُ أَنْ يُنْعَمَ عَلَيْهِمْ بِإِقطاعاتٍ وَمَنْ يَجِبُ أَنْ يُنَزَعَ مِنْهُمْ مَا عِنْدَهُمْ مِنْهَا، وفي صِيغَةِ لِمَرْكُولَفِ<sup>(٤)</sup> أَنَّ الْمَلِكَ يُنْعِمُ، مُبَادَلَةً، لَيْسَ فَقَطُ بِمَا لَبِيتَ مَالِهِ مِنْ عَوَائِدَ بَلْ بِمَا لآخرَ مِنْهَا، وَيُعَارِضُ قَانُونُ اللَّئِبَارِ الْمَلِكَ بِالْعَوَائِدِ<sup>(٥)</sup>، وَيُجْمَعُ عَلَى ذَلِكَ الْمُؤَرِّخُونَ وَالصِّيغُ وَقَوَائِينُ مُخْتَلِفِ شُعُوبِ الْبَرَابِرَةِ وَسَائِرُ مَا بَقِيَ لَنَا مِنَ الْآثَارِ، ثُمَّ إِنَّا نَعْلَمُ مِمَّنْ أَلْفُوا: «كِتَابُ الإِقطاعاتِ»<sup>(٦)</sup> أَنَّ السُّنِّيُورَاتِ اسْتَطَاعُوا نَزْعَهَا كَمَا أَرَادُوا، ثُمَّ ضَمُّوْهَا لِغَامٍ وَاحِدٍ<sup>(٧)</sup> ثُمَّ أَعْطَوْهَا لِمَدَى الْحَيَاةِ.

(١) أنظر إلى الباب ١ من الجزء ١ من الإقطاعات، وإلى كوجاس حول هذا الجزء.

(٢) باب ٩، فصل ٣٨.

(٣) Quos honoraret muneribus, quos ab honore repelleret المصدر نفسه، باب ٧.

(٤) Vel reliquis quibuscumque beneficiis, quodcumque ille, vel fiscus noster, in ipsis locis tenuisse noscitur باب ١، صيغة ٣٠.

(٥) جزء ٣، باب ٨ : ٣.

(٦) Feudorum، جزء ١ باب ١.

(٧) كان هذا ضرباً من حقوق الانتفاع التي كان السنيور يَجِدُّهَا أو لا يَجِدُّهَا في العام القادم كما لاحظ كوجاس.



## الفصل السابع عشر

### قيام الرجال الأحرار بالخدمة العسكرية

كان يقوم بالخدمة العسكرية صنفان من الناس: اللوات الفسالات أو الفسالات التابعون الذين كانوا ملزمين بها نتيجة لإقطاعيتهم، والرجال الأحرار من الفرنج والرومان والغوليين الذين كانوا يقومون بالخدمة تحت إمرة الكونت، والذين كان يقودهم هو وضباطه، وكان اسم الرجال الأحرار يطلق على من لم يكن لهم عوائد أو إقطاعات، من ناحية، ولم يكونوا خاضعين للقدادية الأرضية، من ناحية أخرى، فكانت الأراضي التي يملكونها تسمى الأراضي الإقطاعية المغفأة، وكان الكونتات يجمعون الرجال الأحرار ويقودونهم إلى الحرب<sup>(١)</sup>، وكان تحت إمرتهم موظفون يسمونهم وكلاء<sup>(٢)</sup>، وبما أن جميع الرجال الأحرار كانوا مفسومين إلى مئات يتألف منها ما يسمى قصبة فإنه كان يوجد تحت إمرة الكونتات، أيضاً، ضباط يسمون قواد مئة فيقودون رجال القصبة الأحرار أو مئاتهم إلى الحرب<sup>(٣)</sup>.

إن هذا التقسيم إلى مئات لاحق لاستقرار الفرنج ببلاد الغول، فقد وضعه كلوتير وشلديبرث ليجمعاً كل كورة مسؤولة عن السرقات التي تحدث فيها،

(١) أنظر إلى مرسوم شارلمان لسنة ٨١٢، مادة ٣ و ٤، طبعة بالوز، جزء ١، صفحة ٤٩١، ومرسوم بيست لسنة ٨٦٤، مادة ٢٦، جزء ٢، صفحة ١٨٦.

(٢) Et habebat unusquisque comes vicarios et centenarios secum الجزء الثاني من المراسيم القديمة.

(٣) كانوا يسمون compageneses.

وَيُرَى هذا في مراسيم هؤلاء الأمراء<sup>(١)</sup>، وضابطة مثل هذه لا تزال تُشاهد في إنكلترة، وكَمَا أَنَّ الكُونَتَاتِ كانوا يَقُودُونَ الرِّجَالَ الأحرارَ إلى الحَرْبِ هكذا كان اللُّودَاتُ يَقُودُونَ إليها فَسَّالَاتِيهِمْ أَوْ مَنْ يَجِيءُ بَعْدَ فَسَّالَاتِيهِمْ، وكان الأساقفةُ أَوْ الآبَاءُ أَوْ قَوَّامُو<sup>(٢)</sup> الكَنَائِسِ يَجْلِبُونَ إليها أَتْبَاعَهُمْ<sup>(٣)</sup>؛ وكان الأساقفةُ على شَيْءٍ مِنَ الأَرْتِبَاكِ، إِنَّهُمْ غَيْرُ مُقْتَنِعِينَ بِأَعْمَالِهِمْ هذه<sup>(٤)</sup>، فَسَأَلُوا شارلمانَ أَلَّا يُكْرِهَهُمْ على الذَّهَابِ إلى الحَرْبِ، وَلَمَّا نَالُوا ذَلِكَ تَمَلَّكُوا مِنْ فَقْدَانِهِمْ الإِكْرَامَ العامَّ، مِمَّا أَضْطَرَّ هذا الأَمِيرُ إلى تَسْوِيعِ مَقاصِدِهِ، وَمَهْمَا يَكُنْ مِنْ أَمْرِ فَإِنِّي لَا أَرَى أَنَّ فَسَّالَاتِيهِمْ كانوا يُسَاقُونَ إلى الحَرْبِ مِنْ قِبَلِ الكُونَتَاتِ في الأَوْقَاتِ التي عَادُوا لَا يَذْهَبُونَ إليها، وعلى العَكْسِ يُرَى أَنَّ المُلُوكَ أَوْ الأساقفةَ كانوا يَخْتَارُونَ أَحَدَ أَتْبَاعِهِمْ لِيَقُودَهُمْ<sup>(٥)</sup> إليها، وفي مَرْسُومِ اللويسِ الحَلِيمِ<sup>(٦)</sup> يَمِيزُ المَلِكُ ثَلَاثَةَ أَصْنَافٍ مِنَ الفَسَّالَاتِ: فَسَّالَاتِ المَلِكِ وفَسَّالَاتِ الأساقفةِ وفَسَّالَاتِ الكُونَتِ، وَأَمَّا فَسَّالَاتُ اللُّودِ<sup>(٧)</sup>، أَوْ السُّنِّيُورِ، فلم يَكُونُوا لِيُسَاقُوا إلى الحَرْبِ مِنْ قِبَلِ الكُونَتِ إِلَّا حِينَما يَحُولُ بَعْضُ الأَشْغَالِ في دارِ المَلِكِ دُونَ سَوْقِهِمْ إليها مِنْ قِبَلِ اللُّودَاتِ أَنْفُسِهِمْ، وَلَكِنْ مَنْ ذا الذي كَانَ يَجْلِبُ اللُّودَاتِ

(١) الصادرة حوالي سنة ٥٩٥، مادة ١، أنظر إلى المراسيم الملكية، طبعة بالوز، صفحة ٢٠، ولا ريب في أن هذه الأنظمة وضعت عن توافق.

(٢) Advocati.

(٣) مرسوم شارلمان لسنة ٨١٢، مادة ١ و ٥، طبعة بالوز، جزء ١، صفحة ٤٩٠.

(٤) أنظر إلى المرسوم سنة ٨٠٣ الذي صدر في فورمس، طبعة بالوز، صفحة ٤٠٨ و ٤١٠.

(٥) مرسوم فورمس لسنة ٨٠٣، طبعة بالوز، صفحة ٤٠٩، ومجمع سنة ٨٤٥، في عهد شارل الأصلع، In Verno palatio، طبعة بالوز، جزء ٢، صفحة ١٧، مادة ٨.

(٦) Capitulare quintum لسنة ٨١٩، مادة ٢٧، طبعة بالوز، صفحة ٦١٨.

(٧) De Vassis dominicis qui adhuc intra casam serviunt, et tamen beneficia habere noscuntur, statutum est ut quicumque ex eis cum domino imperatore domi remanserint, vassalos suos casatos secum non retineant; sed cum comite cujus pagenses sunt, ire permittant المرسوم الحادي عشر لسنة ٨١٢، مادة ٧، طبعة بالوز، جزء ١، صفحة ٤٩٤.

إلى الحرب؟ لا يُمكنُ أن يُشكَّ في أنَّ المَلِكَ يكونُ على رأسِ أَتباعِهِ في كُلِّ حينٍ، ولِذا يُرى في مَراسيمِ المُلوكِ، دائِماً، اِختِلافٌ بَينَ فِئساتِ المَلِكِ وفِئساتِ الأَساقِفَةِ<sup>(١)</sup>، وَلَمْ يَكُنْ مُلوَكُنَا الشُّجْعانُ الشُّمخُ السُّراةُ في الجَيشِ لِيَكُونُوا على رأسِ هذه المِليشِيَا الإِكليريكيَّةِ مُطلقاً، وَلَمْ يَكُنْ هؤلاءِ النَّاسُ هُمُ الذينَ يَخْتارُهُم مُلوَكُنَا لِيَغْلِبُوا أو يَمُوتُوا مَعَهُم.

يَبْدُ أنَّ هؤلاءِ اللُّوداتِ كانوا يَقودُونَ فِئساتِهِم وتَابِعِي فِئساتِهِم، وَيَظْهَرُ هذا جَيِّداً مِنَ المَرسُومِ<sup>(٢)</sup> الذي يَأْمُرُ شارلُمانُ فيه بأنَّ يَذْهَبَ لِمُلاقاةِ العَدُوِّ أو أنَّ يَتَّبِعَ سِنِّيورَهُ كُلُّ رَجُلٍ حُرٍّ يَكُونُ صَاحِبَ أَرْبَعَةِ مَنازِلَ حَقْلِيَّةٍ سِوَا عَن مِلِكٍ لَهُ أو عَن عَوائِدَ لَدَى آخَرٍ، فَمِنَ الواضِحِ أنَّ شارلُمانَ أَرادَ أن يَقُولَ: إِنَّ الذي لَمْ يَكُنْ لَهُ غَيْرُ أَرْضٍ خَاصَّةٍ يَدْخُلُ مِليشِيَا الكُونَتِ وَإِنَّ الذي يَقْبِضُ على عَائِدَةٍ مِنَ السِّنِّيورِ يَذْهَبُ مَعَهُ، وَمَعَ ذلكَ فَإِنَّ الأبَّ دُوبُوسَ<sup>(٣)</sup> يَزَعُمُ أَنَّهُ إِذا ما ذُكِرَ في المَراسيمِ القَدِيمَةِ رِجالٌ تابِعُونَ لِسِنِّيورٍ خَاصٍّ لَمْ يَكُنِ المَقْصُودُ غَيْرَ الفِئاديينَ، وَيَسْتَنِدُ في ذلكَ إلى قانُونِ الفِرْيَغُوتِ وَمِنْهاجِ هذا الشَّعْبِ، وكانَ الأَصْلَحُ أنَّ يَسْتَنِدَ إلى المَراسيمِ المَلِكِيَّةِ نَفْسِها، وما ذَكَرْتُهُ هُوَ عَكْسُ ذلكَ تَماماً، وكذلكَ المُعاهَدَةُ بَينَ شارلِ الأَصْلَحِ وإِخوتِهِ تَتَكَلَّمُ عَن رِجالٍ أُخْرارٍ يُمَكِّنُهُم أنَّ يَخْتارُوا المَلِكَ أو أَحَدَ السِّنِّيوراتِ، وَيُطابِقُ هذا النِّصُّ نِصُوصاً كَثيرةً أُخَرى .

إِذَنْ، يُمكنُ أن يَقَالَ: إِنَّهُ كانَ لِلْمِليشِيَا ثَلَاثَةُ أَنْواعٍ: مِليشِيَا لُوداتٍ أو نُصراءِ المَلِكِ الذينَ يَتَّبِعُهُم نُصراءُ آخَرُونَ، وَمِليشِيَا الأَساقِفَةِ، وَغَيرِهِم مِنَ الإِكليرُوسِ، وفِئساتِهِم، ثُمَّ مِليشِيَا الكُونَتِ الذي كانَ يَجْلُبُ الرِّجالَ الأُخْرارَ، ولا أَقولُ،

(١) المرسوم الأول لسنة ٨١٢، مادة ٥، De hominibus nostris et episcoporum et abbatum, طبعة بالوز، جزء ١، صفحة ٤٩٠ qui vel beneficia, vel talia propria habent, etc.

(٢) لسنة ٨١٢، فصل ١، طبعة بالوز، صفحة ٤٩٠ Ut omnis homo liber qui quatuor mansos vestitos de proprio suo, sive de alicujus beneficio, habet, ipse se proeparet, et ipse in hostem pergat, sive cum seniore suo.

(٣) جزء ٣، باب ٦، فصل ٤، صفحة ٢٩٩، «قيام المملكة الفرنسية».

مُطْلَقًا: إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُمَكِّنًا لِلْفَسَّالَاتِ أَنْ يَكُونُوا خَاضِعِينَ لِلْكُونَتِ، وَذَلِكَ كَمَا يَتَّبِعُ مَنْ هُمْ ذَوُو قِيَادَةٍ خَاصَّةٍ صَاحِبِ قِيَادَةٍ أَعَمٍّ ؛ حَتَّى إِنَّهُ كَانَ يُرَى أَنَّ الْكُونَتَ وَمَبْعُوثِي الْمَلِكِ قَادِرُونَ عَلَى إلْزَامِهِمْ بِدَفْعِ الْبَانِ، أَيْ بِدَفْعِ غَرَامَةٍ، عِنْدَمَا لَا يَقُومُونَ بِالتَّزَامَاتِ إِقْطَاعَتِهِمْ، وَكَذَلِكَ كَانَ فَسَّالَاتُ الْمَلِكِ، إِذَا مَا نَالُوا نِهَابًا<sup>(١)</sup>، يَخْضَعُونَ لِتَأْدِيبِ الْكُونَتِ عِنْدَمَا يَزْغَبُونَ عَنِ الْخُضُوعِ لِتَأْدِيبِ الْمَلِكِ.

(١) مرسوم سنة ٨٨٢، مادة ١١ Apud Vernis palatium، طبعة بالوز، جزء ٢، صفحة ١٧.

## الفصل الثامن عشر

### الخدمة المضاعفة

كَانَ مِنْ مَبَادِي الْمَمْلَكَةِ الْأَسَاسِيَّةِ أَنَّ مَنْ هُمْ تَابِعُونَ لِسُلْطَةِ رَجُلٍ مَا الْعَسْكَرِيَّةِ تَابِعُونَ لِقَضَائِهِ الْمَدْنِيِّ أَيْضاً، وَكَذَلِكَ مَرْسُومٌ<sup>(١)</sup> لُوِيْسَ الْحَلِيمِ لِسَنَةِ ٨١٥ قَدَّمَ إِلَى الْأَمَامِ خُطْوَةً مُتَسَاوِيَةً سُلْطَةَ الْكُونْتِ الْعَسْكَرِيَّةِ وَقَضَاءَهُ الْمَدْنِيِّ عَلَى الرِّجَالِ الْأَخْرَارِ، وَكَذَلِكَ كَانَتْ مَحَاكِمُ<sup>(٢)</sup> الْكُونْتِ الَّذِي يَقُودُ الرِّجَالَ الْأَخْرَارَ إِلَى الْحَرْبِ، تُسَمَّى مَحَاكِمَ الرِّجَالِ الْأَخْرَارِ<sup>(٣)</sup>، فَتَشَأْ عَنْ ذَلِكَ، لَا رَيْبَ، هَذَا الْمَبْدَأُ الْقَائِلُ: إِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقْضَى فِي مَسَائِلِ الْحُرِّيَّةِ فِي غَيْرِ مَحَاكِمِ الْكُونْتِ، لَا فِي مَحَاكِمِ مُوَظَّفِيهِ، وَكَذَلِكَ لَمْ يَكُنِ الْكُونْتُ يَجْلِبُ إِلَى الْحَرْبِ فُسُلَاتِ الْأَسَاقِفَةِ أَوْ الْآبَاءِ<sup>(٤)</sup>، لِأَنَّهُمْ كَانُوا غَيْرَ تَابِعِينَ لِقَضَائِهِ الْمَدْنِيِّ، كَمَا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَجْلِبُ إِلَيْهَا تَابِعِي فُسُلَاتِ اللُّودَاتِ، وَكَذَلِكَ مُعْجَمُ الْقَوَانِينِ الْإِنْكَلِيزِيَّةِ<sup>(٥)</sup> يَقُولُ<sup>(٦)</sup> لَنَا: إِنَّ مَا كَانَ السَّكْسُونُ يُسَمُّوهُ كُونَلَاتِ سَمَاءُ الثُّورِ مَا كُونَتَاتِ وَرُفَقَاءُ لَا قِتْسَامِهِمُ الْغَرَامَاتِ الْقَضَائِيَّةَ مَعَ الْمَلِكِ، وَإِنَّا نَرَى فِي جَمِيعِ الْأَزْمِنَةِ أَنَّ التَّزَامَ كُلُّ فَسَالٍ نَحْوُ<sup>(٧)</sup> سِتُّوْرِهِ هُوَ أَنْ يَحْمِلَ

(١) مادة ١ و ٢ والمجمع in Verno palatio لسنة ٨٤٥، مادة ٨، طبعة بالوز جزء ٢، صفحة ١٧.

(٢) Plaid أو Assises.

(٣) «المراسيم»، الجزء ٦ من مجموعة أنزجيز، المادة ٥٧، ومرسوم لويس الحليم الخامس لسنة ٨١٩، المادة ١٤، طبعة بالوز، جزء ١، صفحة ٦١٥.

(٤) أنظر إلى الحاشية الخامسة من الصفحة ٤٥٧، وإلى الحاشية الأولى من الصفحة ٤٥٨، فيما تقدم.

(٥) الذي نجده في مجموعة غليوم لنبار، De priscis Anglorum legibus.

(٦) في كلمة satrapia.

(٧) تجد في محاكم القدس، فصل ٢٢١ و ٢٢٢، إيضاحاً وافياً عن ذلك.



السَّلاحَ وَأَنْ يُحَاكِمَ أَقْرَانَهُ فِي مَحْكَمَتِهِ<sup>(١)</sup>، وَمِنْ الْأَسْبَابِ الَّتِي كَانَتْ تَرْبِطُ الْحَقَّ الْقَضَائِيَّ هَذَا بِحَقِّ الْجَلْبِ إِلَى الْحَرْبِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ هُوَ كَوْنُ الَّذِي يُجْلَبُ إِلَى الْحَرْبِ يُحْمِلُ فِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ عَلَى دَفْعِ حُقُوقِ الْأَمِيرِيِّ الَّتِي تَقُومُ عَلَى بَعْضِ خِدْمِ الثَّقَلِ الْمُلقَاةِ عَلَى عَاتِقِ الْأَحْرَارِ مِنَ الرِّجَالِ، وَعَلَى بَعْضِ الْمَنَافِعِ الْقَضَائِيَّةِ عَلَى الْعُمُومِ، وَالَّتِي سَأَتَكَلِّمُ عَنْهَا فِيمَا بَعْدُ، وَمُنِخَ السُّنُورَاتِ حَقَّ إِقَامَةِ الْعَدْلِ فِي إِقْطَاعَاتِهِمْ، وَذَلِكَ عَنْ ذَاتِ الْمَبْدِ الَّذِي يَجْعَلُ لِلْكُونَتَاتِ حَقَّ إِقَامَتِهِ فِي كُونِيَّتِهِمْ، وَإِنْ شِئْتَ فَقُلْ إِنَّ الْكُونِيَّاتِ اتَّبَعَتْ، دَائِمًا، فِيمَا اتَّفَقَ لَهَا مِنْ تَحَوُّلَاتٍ فِي مُخْتَلِفِ الْأَزْمِنَةِ، مَا وَاجَهَ الْإِقْطَاعَاتِ مِنْ تَحَوُّلَاتٍ، فَالْكُونِيَّاتِ وَالْإِقْطَاعَاتِ كَانَتْ تُدَارُ وَفَقَّ الْخِطَّةِ عَيْنِهَا وَالْأَفْكَارِ نَفْسِهَا، وَمُجْمَلُ الْقَوْلِ : إِنَّ الْكُونَتَاتِ فِي كُونِيَّتَاتِهِمْ كَانُوا لُودَاتٍ، وَأَنَّ اللُّودَاتِ فِي سُنُورَاتِهِمْ كَانُوا كُونَتَاتٍ، وَمِنْ الْخَطِ أَنْ يُعَدَّ الْكُونَتَاتِ ضُبَّاطَ عَدْلِ وَالِدُوكَاتِ ضُبَّاطَ حَرْبٍ، فَكُلُّ مِنْهُمْ كَانُوا ضُبَّاطًا عَسْكَرِيَّيْنِ وَمَدَنِيَّيْنِ<sup>(٢)</sup>، وَالْفَارِقُ كُلُّهُ فِي أَنَّهُ كَانَ لِلدُّوكِ كُونَتَاتٌ كَثِيرُونَ تَحْتَ إِمْرَتِهِ، وَإِنْ وُجِدَ كُونَتَاتٌ لَمْ يَكُنْ فَوْقَهُمْ دُوكٌ قَطُّ، كَمَا نَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ فِرْدِيغِير<sup>(٣)</sup>، وَقَدْ يُعْتَقَدُ أَنَّ حُكُومَةَ الْفَرَنْجِ كَانَتْ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْقَسْوَةِ فِي ذَلِكَ الْحِينِ، وَذَلِكَ لِمَا كَانَ لِلضُّبَّاطِ عَلَى أَتْبَاعِهِمْ مِنْ سُلْطَانٍ عَسْكَرِيٍّ وَسُلْطَانٍ مَدَنِيٍّ، وَسُلْطَانٍ أَمِيرِيٍّ أَيْضًا، وَهَذَا الْأَمْرُ هُوَ مِنْ عِلَامَاتِ الْأَسْتِبْدَادِ الْفَارِقَةِ كَمَا قُلْتُ فِي الْأَبْوَابِ السَّابِقَةِ، وَلَكِنْ لَا يَنْبَغِي الظَّنُّ أَنَّ الْكُونَتَاتِ كَانُوا يُضْدِرُّونَ الْأَحْكَامَ وَيُقِيمُونَ الْعَدْلَ وَخَذَهُمْ كَمَا يَفْعَلُ الْبَاشَوَاتُ فِي تَرْكِيَةِ<sup>(٤)</sup>، فَالْكُونَتَاتِ كَانُوا يَجْمَعُونَ، لِلْحُكْمِ فِي الْقَضَايَا، أَنْوَاعًا مِنَ الْمَحَاكِمِ

(١) وكذلك كان وكلاء الكنيسة (advocati) على رأس محاكمهم ومليشياتهم.

(٢) أنظر إلى الضيعة الثامنة من مركولف في الجزء الأول التي تشتمل على الرسائل التي أنعم بها على دوك أو بطريق أو كونت والتي تمنحهم القضاء المدني والإدارة المالية الأميرية.

(٣) «التاريخ»، فصل ٧٨، عن سنة ٦٣٦.

(٤) أنظر إلى غريغوار الثوري، باب ٥، ad annum ٥٨٠.

يُدْعَى الْأَعْيَانُ إِلَيْهَا<sup>(١)</sup>؛ وَأَقُولُ، لِحُسْنِ تَفْهَمِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَحْكَامِ مِنْ صِبْغِ  
الْبَرَابِرَةِ وَقَوَانِينِهِمْ وَمِنْ مَرَاسِيمِ الْمُلُوكِ الْقَدِيمَةِ، إِنَّ وَظَائِفَ الْكُونَتِ  
وَالْغَرَاثِيُونَ وَقَائِدِ الْمِثَّةِ كَانَتْ وَاحِدَةً<sup>(٢)</sup>، وَإِنَّ الْقَضَاءَ وَالرَّائِبُورِغَ وَالْعُمْدَةَ كَانُوا  
الْأَشْخَاصَ عَيْنَهُمْ مَعَ اخْتِلَافِ الْأَسْمَاءِ، فَقَدْ كَانُوا مُسَاعِدِينَ لِلْكَوْنَتِ، وَكَانَ  
لَهُ مِنْهُمْ سَبْعَةٌ عَادَةً، وَبِمَا أَنَّهُ كَانَ يَحْتَاجُ إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ<sup>(٣)</sup> عَلَى الْأَقْلُ  
لِيَحْكُمَ فَقَدْ كَانَ يُكْمِلُ الْعَدَدَ مِنَ الْأَعْيَانِ<sup>(٤)</sup>، وَلَكِنْ سَوَاءٌ أَكَانَ الْقَضَاءُ قَبْضَةً  
الْمَلِكِ أَمْ الْكُونَتِ أَمْ الْغَرَاثِيُونَ أَمْ قَائِدِ الْمِثَّةِ أَمْ السَّنِّيُورَاتِ أَمْ الْإِكْلِيرُوسِ،  
فَلَمْ يَقُمْ بِهِ هَؤُلَاءِ وَخَدَهُمْ، وَقَدْ بَقِيَتْ هَذِهِ الْعَادَةُ الَّتِي تَجِدُ أَضْلَاهَا فِي غَابَاتِ  
جَرْمَانِيَةِ، عَلَى حَالِهَا أَيْضًا عِنْدَمَا اكْتَسَبَتْ الْإِقْطَاعَاتُ شَكْلًا جَدِيدًا.

أَمَّا السُّلْطَةُ الْأَمِيرِيَّةُ الْمَالِيَّةُ فَقَدْ كَانَتْ مِنَ الْوَضْعِ مَا لَمْ يَسْتَطِعِ الْكُونَتُ مَعَهُ  
أَنْ يُسَيِّءَ اسْتِعْمَالَهَا، وَكَانَتْ عَوَائِدُ الْأَمِيرِ تُجَاهَ الرِّجَالِ الْأَخْرَارِ مِنَ الْبَسَاطَةِ مَا  
لَمْ تَقُمْ مَعَهُ عَلَى غَيْرِ بَعْضِ عَرَبَاتٍ تُطْلَبُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ الْعَامَّةِ<sup>(٥)</sup>، وَأَمَّا  
الْعَوَائِدُ الْقَضَائِيَّةُ فَقَدْ كَانَ هُنَاكَ مِنَ الْقَوَانِينِ مَا يَحُولُ دُونَ السَّرِقَاتِ<sup>(٦)</sup>.

Mallum.

(١)

(٢) أَضِيفُوا هُنَا مَا قَلْتَهُ فِي الْبَابِ ٢٨، فَصَل ٢٨، وَفِي الْبَابِ ٣١، فَصَل ٨.

(٣) أَنْظِرْ، فِي كُلِّ هَذَا، إِلَى مَرَاسِيمِ لُويْسِ الْحَلِيمِ الْمَضَافَةِ إِلَى الْقَانُونِ السَّالِي، مَادَّةُ ٢، وَإِلَى صِبْغَةِ  
الْأَحْكَامِ الَّتِي مَنْحَهَا دُوكَنْج، فِي كَلِمَةِ Boni homines.

(٤) Per bonos homi لم يكن فيها غير الأعيان أحياناً، أَنْظِرْ إِلَى «ذِيلِ الصَّبْغِ». لِمَرْكُولَف، فَصَل

٥١.

(٥) وَبَعْضُ الْحَقُوقِ عَلَى الْأَنْهَرِ الَّتِي تَكَلَّمْتُ عَنْهَا.

(٦) أَنْظِرْ إِلَى قَانُونِ الرِّيَاوِيِّينَ، بَابِ ٨٩ وَقَانُونِ اللَّنبَارِ، جُزْءُ ٢، فَصَل ٥٢: ٩.

## الفصل التاسع عشر

### التعويضات عند شعوب البرابرة

بِمَا أَنَّ مِنَ الْمُتَعَذِّرِ أَنْ يُخَاضَ فِي حُقُوقِنَا السِّيَاسِيَّةِ قَلِيلاً مَا لَمْ تُعْرِفْ قَوَائِنُ الشُّعُوبِ الْجِرْمَانِيَّةِ وَطَبَائِعُهَا فَإِنِّي أَقِفُ هُنَيْهَةً لِلْبَحْثِ فِي هَذِهِ الطَّبَائِعِ وَالْقَوَائِنِ؛ يَظْهَرُ مِنْ تَأْسِيَتِ أَنَّ الْجِرْمَانَ كَانُوا لَا يَعْرِفُونَ غَيْرَ جُرْمَيْنِ يَسْتَلْزِمَانِ الْحُكْمَ بِالْمَوْتِ، فَهُمُ يَشْتُقُونَ الْخَائِنِينَ، وَيُعْرِقُونَ الْجُبْنَاءَ، هَذَانِ هُمَا الْجِرْمَانِ الْوَحِيدَانِ اللَّذَانِ كَانَا عَامِّينِ عِنْدَهُمْ، وَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا مَا أَوْقَعَ ضَرَرًا بِآخَرَ نَازَعَهُ<sup>(١)</sup> أَقْرَبَاءُ الْمُتَضَرِّرِ فَيَهْدَأُ الْحَقْدُ بِنَوْعٍ مِنَ التَّرْضِيَّةِ، وَكَانَتْ هَذِهِ التَّرْضِيَّةُ تَتَعَلَّقُ بِالْمُتَضَرِّرِ شَخْصِيًّا وَبِمَكَانِيَّةٍ تَقْبِلُهُ إِيَّاهَا، أَمَّا إِذَا كَانَ الضَّرَرُ أَوْ الْأَعْتِدَاءُ شَامِلًا الْأَقْرَبَاءَ، أَوْ كَانَ التَّعْوِيزُ مُنْتَقِلًا إِلَيْهِمْ بِمَوْتِ الْمُتَضَرِّرِ أَوْ الْمُعْتَدِي عَلَيْهِ، فَكَانَتْ التَّرْضِيَّةُ مُتَعَلِّقَةً بِهِمْ، وَإِذَا نُظِرَ إِلَى الْوَجْهِ الَّذِي تَكَلَّمَ عَنْهُ تَأْسِيَتِ وَجِدَ أَنَّ هَذِهِ التَّرْضِيَّاتِ كَانَتْ تَتِمُّ بِتَرَاضِي الْخَصْمَيْنِ، وَكَذَلِكَ تَجِدُ هَذِهِ التَّرْضِيَّاتِ فِي مَجْمُوعَةِ قَوَائِنِ شُعُوبِ الْبَرَابِرَةِ مُسَمَّاءَ بِالتَّعْوِيزَاتِ، وَلَا أَجِدُ غَيْرَ قَانُونِ الْفَرِيزُونَ مَا جَعَلَ الشُّعْبَ فِي وَضْعٍ تَكُونُ بِهِ كُلُّ أُسْرَةٍ مُعَادِيَةً ضِمْنِ الْحَالِ الْفِطْرِيَّةِ<sup>(٢)</sup>، فَتَسْتَطِيعُ، لِعَدَمِ زَجْرِهَا بِقَانُونٍ سِيَاسِيٍّ أَوْ مَدَنِيٍّ، أَنْ تُمَارِسَ أَنْتِقَامَهَا وَفَقَّ هَوَاهَا إِلَى أَنْ تَرْضَى، حَتَّى إِنَّ هَذَا الْقَانُونَ قَدْ لُطِّفَ، فَجُعِلَ الرَّجُلُ الَّذِي

(١) Suscipere tam inimicitias, seu patris, seu propinqui, quam amicitias, necesse est: nec implacabiles durant ; luitur enim etiam homicidium certo armentorum ac pecorum numero, recipitque satisfactionem universa domus .

تاسيت، De morib. Germ.، فصل ٢١.

(٢) أنظر إلى هذا القانون، باب ٢، حول القتل، وإلى ملحق فولمار عن السرقات.

تُطْلَبُ حَيَاتُهُ يَنَالُ السَّلَامَ فِي مَنَزِلِهِ وَفِي ذَهَابِهِ إِلَى الْكَنِيسَةِ وَإِيَابِهِ مِنْهَا، وَفِي الْمَكَانِ الَّذِي تَصْدُرُ عَنْهُ الْأَحْكَامُ<sup>(١)</sup>؛ وَيَذْكُرُ جَامِعُ الْقَوَانِينِ السَّالِيَةِ عَادَةً قَدِيمَةً لِلْفَرَنْجِ قَائِلَةً: إِنَّ مَنْ يَنْبُشُ جُنَّةً لَيْسَلِبَهَا يُبْعَدُ مِنْ مُجْتَمَعِ النَّاسِ إِلَى أَنْ يَسْمَحَ الْأَقْرَبَاءُ بِإِعَادَتِهِ إِلَيْهِ<sup>(٢)</sup>، وَبِمَا أَنَّهُ كَانَ، قَبْلَ هَذَا الزَّمَنِ، مِنَ الْمَحْظُورِ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ، وَحَتَّى عَلَى زَوْجِهِ، أَنْ يُعْطُوهُ قُوتًا أَوْ أَنْ يَقْبَلُوهُ فِي مَنَزِلِهِمْ فَإِنَّهُ كَانَ تُجَاهَ الْآخَرِينَ، كَمَا كَانَ الْآخَرُونَ تُجَاهَهُ، فِي الْحَالِ الْفِطْرِيَّةِ حَتَّى تَزُولَ هَذِهِ الْحَالُ بِالتَّغْوِيضِ، وَإِذَا عَدَوْتَ ذَلِكَ رَأَيْتَ أَنَّهُ خَطَرٌ لِعُقْلَاءٍ مُخْتَلِفِ أُمَمِ الْبَرَابِرَةِ أَنْ يَفْعَلُوا هُمْ مَا كَانَ مِنْ طُولِ الْأَمَدِ وَتَفَاقُمِ الْخَطَرِ أَنْتِظَارُهُ مِنْ تَوَافُقِ الطَّرْفَيْنِ، فَقَدْ عُنُوا بِوَضْعِ مَبْلَغٍ عَادِلٍ لِلتَّغْوِيضِ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَقْبِضَهُ مَنْ أَعْتَدِيَ عَلَيْهِ أَوْ أَصَابَتْهُ إِهَانَةٌ، وَتَنْطَوِي جَمِيعُ قَوَانِينِ الْبَرَابِرَةِ عَلَى دِقَّةٍ عَجِيبَةٍ فِي ذَلِكَ، فَهِيَ تَمِيزُ بَيْنَ الْأَحْوَالِ وَتَزِنُ بَيْنَ الْوَقَائِعِ<sup>(٣)</sup> بِمَهَارَةٍ، وَيَقُومُ الْقَانُونُ مَقَامَ الْمُعْتَدَى عَلَيْهِ فَيَطْلُبُ لَهُ مِنَ التَّرْضِيَةِ مَا كَانَ يَطْلُبُهُ بِنَفْسِهِ عِنْدَ هُدُوءِ رَوْعِهِ؛ وَهَكَذَا وَبِوَضْعِ هَذِهِ الْقَوَانِينِ خَرَجَتِ الشُّعُوبُ الْجَرْمَانِيَّةُ مِنْ تِلْكَ الْحَالِ الْفِطْرِيَّةِ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهَا فِي زَمَنِ تَأْسِيسِ.

أَعْلَنَ رُوتَارِيسُ فِي قَانُونِ اللَّئِبَارِ أَنَّهُ زَادَ مَا تَقُولُ بِهِ الْعَادَةُ الْقَدِيمَةُ مِنْ تَعْوِيضَاتٍ عَنِ الْجُرُوحِ حَتَّى يَرْضَى الْجَرِيحُ وَيُمْكِنُ زَوَالُ الْأَخْقَادِ<sup>(٤)</sup>، وَالْوَاقِعُ أَنَّ اللَّئِبَارَ، الَّذِينَ هُمْ شَعْبٌ فَقِيرٌ، فَقَدْ أَعْتَنُوا بِفَتْحِ إِيْطَالِيَةِ فَعَدَتِ التَّعْوِيضَاتُ الْقَدِيمَةُ تَأْفَهُةً وَعَادَتِ الْمُصَالِحَاتُ لَا تَقَعُ، وَلَا أَشْكُ فِي كَوْنِ هَذَا الْعَامِلِ قَدْ حَمَلَ قَادَةَ الْأُمَمِ الْفَاتِحَةِ الْآخَرِينَ عَلَى وَضْعِ مَا لَدَيْنَا الْيَوْمَ مِنَ الْمَجْمُوعَاتِ الْقَانُونِيَّةِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَأَهَمُّ تَعْوِيضٍ هُوَ مَا كَانَ يَجِبُ عَلَى الْقَاتِلِ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى

(١) Addito sapientium، باب ١ : ١.

(٢) القانون السَّالِي، باب ٥٨ : ١، باب ١٧ : ٣.

(٣) أنظر، على الخصوص، إلى الابواب ٣ - ٧، من القانون السَّالِي، التي تعنى بسرقة الحيوانات.

(٤) باب ١، فصل ٧ : ١٥.



أَهْلِ الْقَتِيلِ، وَكَانَتْ التَّعْوِیضَاتُ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَقَامَاتِ، وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ كَانَ التَّعْوِیضُ فِي قَانُونِ الْإِنْكَلِيزِ<sup>(١)</sup> سِتْمِئَةً فَلَسٍ عِنْدَ قَتْلِ شَرِيفٍ، وَمِئَتِي فَلَسٍ عِنْدَ قَتْلِ حُرٍّ، وَثَلَاثِينَ فَلَساً عِنْدَ قَتْلِ فِدَادٍ، وَلِذَا فَإِنَّ ضَخَامَةَ التَّعْوِیضِ الْمُقَرَّرِ عَنْ رَأْسِ الرَّجُلِ هِيَ مِنْ أَمْتِيَارَاتِهِ الْعَظِيمَةِ، ذَلِكَ أَنَّهُ يَجْعَلُ لَهُ أَعْظَمَ ضَمَانٍ بَيْنَ الْأُمَمِ الْعَنِيفَةِ فَضْلاً عَمَّا يَخْفُ بِشَخْصِهِ مِنْ فَارِقٍ.

إِنَّ قَانُونَ الْبَقَارِيِّينَ يُشْعِرُنَا<sup>(٢)</sup> بِهَذَا جَيْدًا، فَهُوَ يُعَدُّدُ أَسْمَاءَ الْأَسْرِ الْبَقَارِيَّةِ الَّتِي كَانَتْ تَنَالُ تَعْوِیضاً مُضَاعَافاً، لِأَنَّهَا كَانَتْ الْأُولَى بَعْدَ الْأَجِيلُولْفِنَغِ<sup>(٣)</sup>، وَالْأَجِيلُولْفِنَغِ هَؤُلَاءِ كَانُوا مِنَ الْأَصْلِ الدُّوِكِيِّ، فَالدُّوِكُ يُنْتَقَى مِنْهُمْ، وَتَعْوِیضُهُمْ مُؤَلَّفٌ مِنْ أَرْبَعَةِ أَضْعَافٍ، وَكَانَ تَعْوِیضُ الدُّوِكِ يَزِيدُ بِمِقْدَارِ الثُّلُثِ عَلَى مَا يُعَوِّضُ بِهِ مِنَ الْأَجِيلُولْفِنَغِيِّ «فَهُوَ يُكْرَمُ بِأَكْثَرِ مِمَّا يَتَّفِقُ لِأَقْرَبَائِهِ لِأَنَّهُ دُوِكٌ» كَمَا جَاءَ فِي الْقَانُونِ، وَكَانَتْ جَمِيعُ هَذِهِ التَّعْوِیضَاتِ مُقَدَّرَةً بِنَقْدٍ، وَلَكِنْ بِمَا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَدَى هَذِهِ الشُّعُوبِ نَقْدٌ قَطُّ، فِي أَثْنَاءِ إِقَامَتِهَا بِجِرْمَانِيَةِ عَلَى الْخُصُوصِ، فَكَانَ مِنَ الْمُمْكِنِ إِعْطَاءُ أَنْعَامٍ وَقَمْحٍ وَأَثَاثٍ وَسِلَاحٍ وَكِلَابٍ وَبِيزَانٍ وَأَرْضٍ الْخِ<sup>(٤)</sup>، وَكَانَ الْقَانُونُ يُعَيِّنُ قِيَمَةَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ<sup>(٥)</sup> فِي الْغَالِبِ، وَهَذَا مَا يُفَسِّرُ السَّبَبَ فِي وُجُودِ عُقُوبَاتٍ نَقْدِيَّةٍ كَثِيرَةٍ لَدَى تِلْكَ الشُّعُوبِ مَعَ نُذْرَةِ النَّقْدِ، لَقَدْ أَهَمَّ هَذِهِ الْقَوَانِينُ إِذَا، أَنْ تُبَيَّنَ بِدِقَّةٍ مَا فِي الْأَعْتِدَاءَاتِ وَالْإِهَانَاتِ وَالْجِنَايَاتِ مِنْ فَرْقٍ، حَتَّى يَعْرِفَ كُلُّ وَاحِدٍ، تَمَاماً، مِقْدَارَ

(١) أنظر إلى قانون الإنكلز، باب ١ : ١، ٢، ٤، المصدر نفسه، باب ٥ : ٦، قانون البقاريين، باب ١، فصل ٨ و ٩، قانون الفريزون، باب ١٥.

(٢) باب ٢، فصل ٢٠.

(٣) هوزيدرا أوزا، سغانا، هيلنغا، أنيانا، المصدر نفسه.

(٤) وهكذا كان قانون إينا يقدر الحياة بمبلغ من المال، أو بقطعة أرض، Leges Inoe.

كمبردج، ١٦٤٤ regis tit. De villico regio. De priscis Anglorum Legibus.

(٥) أنظر إلى قانون السكسون الذي وضع هذا التعيين لشعوب كثيرة، فصل ١٨، وأنظر أيضاً إلى قانون الريباويين، باب ٣٦ : ٢، وإلى قانون البقاريين، باب ١ : ١٠ و ١١. Si aurum non habet, donet aliam pecuniam mancipia, terram الخ



ضَرَرِهِ أَوْ الْأَعْتِدَاءِ عَلَيْهِ، وَلِيَعْرِفَ، تَمَاماً، وَمِقْدَارَ مَا يَسْتَحِقُّهُ مِنْ تَعْوِيضٍ، وَأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَالَ مَا يَزِيدُ عَلَيْهِ، وَعَلَى ذَلِكَ يُذَرِّكُ أَنَّ مَنْ يَتَّقِمُ بَعْدَ نَيْلِ التَّرْضِيَةِ يُعَدُّ مُقْتَرِفاً جِنَايَةً، وَكَانَتْ هَذِهِ الْجِنَايَةُ تَنْطَوِي عَلَى جُزْمٍ عَامٍّ بِمِقْدَارِ أَنْطَوَائِهَا عَلَى جُزْمٍ خَاصٍّ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا أَسْتِخْفَافٌ بِالْقَانُونِ، وَهَذِهِ هِيَ الْجِنَايَةُ الَّتِي لَمْ يَفْتِ الْمُشْتَرِعِينَ<sup>(١)</sup> أَنْ يُعَاقِبُوا عَلَيْهَا، وَكَانَ هُنَاكَ جُزْمٌ آخَرُ عُدَّ خَطَرًا عَلَى الْخُصُوصِ، وَذَلِكَ عِنْدَمَا أَضَاعَتْ هَذِهِ الشُّعُوبُ فِي الْحُكُومَةِ الْمَدَنِيَّةِ شَيْئًا مِنْ رُوحِ أَسْتِقْلَالِهَا<sup>(٢)</sup> وَعُغْنِي الْمُلُوكُ بِإِقَامَةِ ضَابِطَةٍ صَالِحَةٍ فِي الدَّوْلَةِ، فَكَانَ هَذَا الْجُزْمُ يَقُومُ عَلَى عَدَمِ تَوَخُّي عَمَلِ التَّرْضِيَةِ أَوْ قُبُولِهَا، وَهَكَذَا نَرَى فِي مَجْمُوعَاتِ قَوَانِينِ الْبَرَابَرَةِ أَنَّ الْمُشْتَرِعِينَ<sup>(٣)</sup> كَانُوا يَحْمِلُونَ عَلَيْهَا، وَالْوَاقِعُ أَنَّ الَّذِي يَرْفُضُ قُبُولَ التَّرْضِيَةِ كَانَ يَتَوَخَّى الْأَخْتِفَاطَ بِحَقِّهِ فِي الْأَنْتِقَامِ، وَأَنَّ الَّذِي يَرْفُضُ الْقِيَامَ بِهَا كَانَ يُحْفَظُ لِلْمُعْتَدَى عَلَيْهِ حَقُّهُ فِي الْأَنْتِقَامِ، وَهَذَا مَا كَانَ الْعُقَلَاءُ قَدْ أَضْلَحُوهُ فِي نُظُمِ الْجِرْمَانِ الَّتِي كَانَتْ تَدْعُو إِلَى التَّعْوِيضِ، وَلَكِنْ مِنْ غَيْرِ إِكْرَاهٍ عَلَيْهِ، وَقَدْ تَكَلَّمْتُ عَنْ نَصٍّ فِي الْقَانُونِ السَّالِيِّ جَعَلَ الْمُشْتَرِعُ لِلْمُعْتَدَى عَلَيْهِ بِهِ خِيَاراً بَيْنَ قُبُولِ التَّرْضِيَةِ وَعَدَمِ قُبُولِهَا، وَهُوَ الْقَانُونُ الَّذِي كَانَ يَحْظَرُ عَلَى مَنْ يُجَرِّدُ جُثَّةً أَنْ يُعَاشِرَ النَّاسَ<sup>(٤)</sup> حَتَّى يَقْبَلَ الْأَقْرَبَاءُ التَّرْضِيَةَ وَيَلْتَمِسُوا إِمْكَانَ إِعَادَتِهِ إِلَى الْمُجْتَمَعِ، فَمَا كَانَ مِنْ اخْتِرَامِ

(١) أنظر إلى قانون اللّنبار، باب ١، فصل ٢٥ : ٢١، المصدر نفسه، باب ١، فصل ٨: ٩ و ٣٤، المصدر نفسه : ٣٨، ومرسوم شارلمان لسنة ٨٠٢، فصل ٣٢، المشتمل على تعليمات موجهة إلى الذين كان يرسلهم إلى الولايات.

(٢) أنظر في غريغوار التورتي (باب ٧، فصل ٤٧) إلى تفصيل قضية خسر فيها أحد الطرفين نصف التعويض الذي كان قد حكم له به، لأنه استوفى حقه بيده، بدلا من تناول الترضية، مهما كان الاعتداء الذي عرض له بعدئذ.

(٣) أنظر إلى قانون السكسون، فصل ٣ : ٤، وإلى قانون اللّنبار، باب ١، فصل ٣٧ : ١ و ٢، وإلى قانون الألمان، باب ٤٥ : ١ و ٢، وكان هذا القانون الأخير يبيح استيفاء الواحد حقه بيده حالا، وانظر، أيضاً، إلى مراسيم شارلمان لسنة ٧٧٩، فصل ٢٢، وللسنة ٨٠٢، فصل ٣٢، وللسنة ٨٠٥، فصل ٥.

(٤) يظهر أن جامعي قوانين الريباوتيين عدلوا هذا، أنظر إلى الباب ٨٥ من هذا القانون.

الأمور المقدسة حمل من وضعوا القوانين السالفة على عدم مس العادة القديمة، وكان من عدم الصواب أن يُمنَح تعويضاً لأقرباء اللص الذي يُقتل في أثناء السرقة أو أقرباء المرأة التي رُدَّت بعد هجر عن زنا، فكان قانون البقاريين لا يُعطي أيّ تعويض في مثل هذه الأحوال<sup>(١)</sup>، ويُعاقب الأقرباء الذين يسلكون سبيل الانتقام لذلك، وليس من النادر أن نجد في مجموعات قوانين البرابرة تعويضات عن الأعمال التي وقعت خطأً، فقانون اللبار موافق للصواب دائماً تقريباً، إنه يرى<sup>(٢)</sup> أن يقوم التعويض في هذه الحال على كرم الشخص وأن يعود الأقرباء غير قادرين على سلوك سبيل الانتقام، ووضع كلوتير الثاني مرسوماً حكيماً جداً، فقد حظر على من كان قد سرق أن ينال تعويضه سراً<sup>(٣)</sup>، ومن غير حكم القاضي، وسترى سبب هذا القانون عما قليل.

(١) انظر إلى مرسوم تسيلون، De popularibus legibus، المواد ٣ و ٤ و ١٠ و ١٦ و ١٩، قانون الإنكلز، باب ٧ : ٤.

(٢) باب ١، فصل ٩ : ٤.

(٣) Pactus pro tenore pacis inter Childebertum et Clotarum, anno 593 : et Decretio  
فصل ١١.  
Clotariis 2 regis, circa annum 595

## الفصل العشرون

### ما سُمِّيَ فِيهَا بَعْدُ قَضَاءِ السَّنِيُورَاتِ

زِدْ عَلَى التَّعْوِيزِ الَّذِي كَانَ لَا بُدَّ مِنْ دَفْعِهِ إِلَى الْأَقْرِبَاءِ مِنْ أَجْلِ الْمَقَاتِلِ وَالْأَعْتِدَاءِ وَالْإِهَانَاتِ وَجُوبَ دَفْعِ رَسْمِ تَسْمِيَةِ مَجْمُوعَاتِ قَوَانِينِ الْبَرَابَرَةِ بِالْغَرَامَةِ «فَرِيدُوم»<sup>(١)</sup>، وَسَاتَكَلَّمُ عَنْهُ كَثِيرًا، وَأَقُولُ، تَكْوِينًا لِرَأْيٍ عَنْهُ، إِنَّهُ جُعِلَ الْحِمَايَةِ الْمَمْنُوحَةِ ضِدَّ حَقِّ الْاِتِّقَامِ، وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تَعْنِي كَلِمَةُ "فَرِيد" السَّلَامَ فِي اللُّغَةِ الْإِسْوَجِيَّةِ، وَلَمْ تَكُنْ إِقَامَةُ الْعَدْلِ لَدَى هَذِهِ الْأُمَمِ الْجَافِيَّةِ غَيْرَ مَنَحِ الْمُعْتَدِي حِمَايَةً تُجَاهَ اِتِّقَامِ الْمُعْتَدَى عَلَيْهِ وَحَمَلِ هَذَا الْأَخِيرِ عَلَى تَقْبُلِ التَّرْضِيَةِ الْوَاجِبَةِ لَهُ، بِمَعْنَى أَنَّ الْعَدْلَ لَدَى الْجِرْمَانِ يَقُومُ عَلَى حِمَايَةِ الْجَانِبِ تُجَاهَ الَّذِي كَانَ قَدْ اُعْتَدَى عَلَيْهِ، وَذَلِكَ خِلَافًا لِمَا هُوَ قَائِمٌ لَدَى جَمِيعِ الْأُمَمِ الْأُخْرَى.

تُبَيِّنُ مَجْمُوعَاتُ قَوَانِينِ الْبَرَابَرَةِ الْأَحْوَالَ الَّتِي يَجُوزُ أَنْ تُطْلَبَ فِيهَا هَذِهِ «الْفَرِيدَا» فَالْأَقْرِبَاءُ لَا يُعْطَوْنَ الْغَرَامَةَ «فَرِيدُوم» فِي الْأَحْوَالِ الَّتِي لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونُوا فِيهَا مُنْتَقِمِينَ، وَالْوَاقِعُ أَنَّهُ حَيْثُ لَا اِتِّقَامٌ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ حَقُّ حِمَايَةٍ مِنَ الْاِتِّقَامِ، وَهَكَذَا كَانَ قَانُونُ اللَّئِبَارِ<sup>(٢)</sup> يَقْضِي بِأَنْ يَدْفَعَ مَنْ يَقْتُلُ رَجُلًا خُرًّا عَرَضًا قِيَمَةَ الرَّجُلِ الْقَتِيلِ مِنْ غَيْرِ «الْفَرِيدُوم»، لِأَنَّهُ يَكُونُ قَدْ قَتَلَهُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ فَلَا يُعَدُّ هَذَا حَالًا يَحِقُّ بِهِ لِلْأَقْرِبَاءِ أَنْ يَنْتَقِمُوا، وَهَكَذَا يَقُولُ قَانُونُ الرِّبَاوِيِّينَ<sup>(٣)</sup>:

(١) كانت، عند عدم تحديد لها في القانون، تعين، عادة، بمقدار ثلث ما يدفع تعويضاً، وذلك كما يظهر من قانون الرِّبَاوِيِّينَ، فصل ٨٩، الذي يفسر بالمرسوم الثالث لسنة ٨١٣، طبعة بالوز، جزء ١، صفحة ٥١٢.

(٢) جزء ١، باب ٩: ١٧، طبعة لندنبروك.

(٣) باب ٧٠.

إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا مَا قُتِلَ بِقِطْعَةِ خَشَبٍ أَوْ مَصْنُوعٍ يَدَوِيِّ عُدَّ الْخَشَبُ أَوْ الْمَصْنُوعُ مُذْنِبًا وَأَخَذَهُ الْأَقْرَبَاءُ لِاسْتِعْمَالِهِمْ مِنْ دُونِ إِمْكَانِ الْمُطَالَبَةِ بِالْفَرِيدُومِ.

كذلك إِذَا قَتَلْتَ الْعَجَمَاءَ رَجُلًا فَرَضَ الْقَانُونُ نَفْسَهُ<sup>(١)</sup> تَغْوِيضًا بِلا غَرَامَةٍ «فَرِيدُوم»، وذلك لِأَنَّ أَقْرَبَاءَ الْقَتِيلِ لَا يَكُونُونَ قَدِ اعْتَدِي عَلَيْهِمْ مُطْلَقًا؛ ثُمَّ إِنَّ الْقَانُونَ السَّالِيَّ<sup>(٢)</sup> يَقُولُ: إِنَّ الْوَلَدَ الَّذِي يَقْتَرِفُ ذَنْبًا قَبْلَ الثَّانِيَةِ عَشْرَةِ مِنْ سِنِيهِ يَدْفَعُ التَّغْوِيضَ مِنْ غَيْرِ «الْفَرِيدُوم»، وذلك أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ عَاجِزًا عَنْ حَمْلِ السِّلَاحِ فَلَمْ يَكُنْ فِي حَالٍ يَسْتَطِيعُ الْخَصْمُ الْمُتَضَرِّرُ أَوْ أَقْرَبَاؤُهُ أَنْ يَنْشُدُوا مَعَهُ الْإِنْتِقَامَ، وَالْمُذْنِبُ هُوَ الَّذِي كَانَ يَدْفَعُ «الْفَرِيدُوم» مِنْ أَجْلِ الْأَمْنِ وَالسَّلَامِ لِلَّذِينَ يَفْقِدُهُمَا بِمَا أَجْتَرَحَهُ مِنْ أَعْتِدَاءٍ فَيُمْكِنُهُ أَنْ يَسْتَرِدَّهَا بِالْحِمَايَةِ، بَيِّنَ أَنَّ الْوَلَدَ كَانَ لَا يَفْقِدُ هَذِهِ السَّلَامَةَ مُطْلَقًا، لِأَنَّهُ لَيْسَ رَجُلًا، فَلَمْ يَكُنْ لِيُوضَعَ خَارِجَ مُجْتَمَعِ النَّاسِ، وَكَانَتْ هَذِهِ «الْفَرِيدُوم» حَقًّا مَحَلِّيًّا لِمَنْ يَحْكُمُ<sup>(٣)</sup> فِي الْكُورَةِ، وَكَانَ قَانُونُ الرِّبَاوِيِّينَ<sup>(٤)</sup> يَحْظَرُ عَلَيْهِ أَنْ يَطْلُبَهَا بِنَفْسِهِ، وَيَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الَّذِي يَكْسِبُ الْقَضِيَّةَ يَتَنَاوَلُهَا وَيَحْمِلُهَا إِلَى بَيْتِ الْمَالِ حَتَّى يَدُومَ السَّلَامُ بَيْنَ الرِّبَاوِيِّينَ كَمَا يَقُولُ الْقَانُونُ، وَكَانَ عِظَمُ «الْفَرِيدُوم» عَلَى نِسْبَةِ عِظَمِ الْحِمَايَةِ<sup>(٥)</sup>، وَهَكَذَا فَإِنَّ «الْفَرِيدُوم» لِنَيْلِ حِمَايَةِ الْمَلِكِ أَعْظَمُ مِنْ «الْفَرِيدُوم» الْمُعْطَاةِ لِلْحُصُولِ عَلَى حِمَايَةِ الْكُورَتِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْقَضَاةِ، وَأَرَى ظُهُورَ قَضَاةِ السُّنِّيَّاتِ فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ، فَالِإِقْطَاعَاتُ كَانَتْ تَشْتَمِلُ عَلَى أَرَاضٍ شَاسِعَةٍ كَمَا يَبْدُو مِنْ آثَارِ لَا يُخْصِيهَا عَدُّ،

(١) باب ٤٦، أنظر إلى قانون اللّبار أيضاً، باب ١، فصل ٢١ : ٣ طبعة لندنبوك Si caballus cum pede etc.

(٢) باب ٢٨ : ٦.

(٣) كما يظهر من مرسوم كلوتير الثاني لسنة ٥٩٥ Fredus tamen iudicis , in cuju pago est, reservetur.

(٤) باب ٨٩.

(٥) Capitulare incerti anni، فصل ٥٧، في بالوز، جزء ١، صفحة ٥١٥، ومما تجب ملاحظته أن ما يسمى fredum أو faida في آثار الجيل الأول يسمى bannum في آثار الجيل الثاني، كما يظهر ذلك من مرسوم De partibus Saxlonioe لسنة ٧٨٩.



وَقَدْ أَثْبَتْنَا أَنَّ الْمُلُوكَ كَانُوا لَا يَجْبُونَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ الَّتِي هِيَ مِنْ نَصِيبِ  
الْفَرَنْجِ، وَأَقْلُ مِنْ هَذَا كَانَ أَحْتِفَاطُهُمْ لَأَنْفُسِهِمْ بِحُقُوقِ عَلَى الْإِقْطَاعَاتِ، وَكَانَ  
لِمَنْ نَالُوهَا أَوْسَعُ تَمَتُّعٍ مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ، فَقَدْ جَنَوْا مِنْهَا جَمِيعَ الثَّمَرَاتِ وَجَمِيعَ  
الْمَنَافِعِ، وَبِمَا أَنَّ الْعَوَائِدَ الْقَضَائِيَّةَ «فَرِيدًا»، الَّتِي كَانَتْ تُؤْخَذُ وَفَقَ عَادَاتِ الْفَرَنْجِ،  
هِيَ مِنْ أَعْظَمِهَا<sup>(١)</sup> فَإِنَّهُ كَانَ لِصَاحِبِ الْإِقْطَاعَةِ أَيْضًا أَمْرُ الْقَضَاءِ الَّذِي  
لَمْ يُمَارَسْ إِلَّا بِتَعْوِضَاتٍ لِلْأَقْرِبَاءِ وَبِعَوَائِدَ لِلْسُّنُورِ وَلَمْ يَقُمْ هَذَا الْقَضَاءُ عَلَى  
شَيْءٍ آخَرَ غَيْرِ حَقِّ الْإِلْزَامِ بِدَفْعِ التَّعْوِضَاتِ الْقَانُونِيَّةِ وَحَقِّ الْمُطَالَبَةِ بِالْغَرَامَاتِ  
الْقَانُونِيَّةِ، وَيُرَى مِنَ الصَّبِيغِ الَّتِي تَنْطَوِي عَلَى تَوْكِيدِ الْإِقْطَاعَةِ أَوْ نَقْلِهَا الْمُؤَبَّدِ نَفْعًا  
لِلْوُدِّ<sup>(٢)</sup> أَوْ تَابِعٍ، أَوْ عَلَى أَمْتِيَّازَاتِ الْإِقْطَاعَاتِ نَفْعًا لِلْكُنَائِسِ<sup>(٣)</sup>، كَوْنُ الْإِقْطَاعَاتِ  
صَاحِبَةً لِدَلِكِ الْحَقِّ، وَيُرَى هَذَا، أَيْضًا، مِمَّا لَا يُخَصِّى مِنَ الْمَرَاسِيمِ<sup>(٤)</sup> الَّتِي  
تَشْتَمِلُ عَلَى مَنَعِ قُضَاةِ الْمَلِكِ أَوْ عُمَّالِهِ مِنْ دُخُولِ الْكُورَةِ لِمُمَارَسَةِ أَيِّ نَوْعٍ مِنَ  
الْقَضَاءِ فِيهَا وَلِلْمُطَالَبَةِ بِأَيِّ نَوْعٍ مِنَ عَوَائِدِ الْقَضَاءِ، وَبِمَا أَنَّ قُضَاةَ الْمَلِكِ عَادُوا لَا  
يَسْتَطِيعُونَ الْمُطَالَبَةَ بِشَيْءٍ فِي آيَةِ كُورَةٍ كَانَتْ فَإِنَّهُمْ صَارُوا لَا يَدْخُلُونَ هَذِهِ  
الْكُورَةَ، وَأَصْبَحَ مَنْ بَقِيَتْ لَهُمْ يَقُومُونَ بِالْوِظَائِفِ الَّتِي كَانَ أَوْلِيكَ يَأْتُونَهَا فِيهَا،  
وَقَدْ حُظِرَ عَلَى قُضَاةِ الْمَلِكِ إِلْزَامُ الْخُصُومِ بِتَقْدِيمِ كَفَالَاتٍ لِلْمُثُولِ أَمَامَهُمْ، وَلِذَا  
كَانَ عَلَى مَنْ يَنَالُ الْكُورَةَ أَنْ يُطَالَبَ بِهَا، وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ مَبْعُوثِي الْمَلِكِ عَادُوا لَا  
يَسْتَطِيعُونَ الْمُطَالَبَةَ بِمَا أَوْى، فَالْوَاقِعُ أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ لَهُمْ آيَةُ وَظِيفَةٍ هُنَاكَ. إِذَنْ، غَدَا  
الْقَضَاءُ فِي الْإِقْطَاعَاتِ الْقَدِيمَةِ وَالْإِقْطَاعَاتِ الْحَدِيثَةِ حَقًّا مُلَازِمًا لِلْإِقْطَاعَةِ عَيْنِهَا،  
حَقًّا مُرَبِّحًا يُؤَلَّفُ قِسْمًا مِنْهَا، وَلِذَا غَدَّ فِي جَمِيعِ الْأَزْمِنَةِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَمِنْ هُنَا

(١) أنظر إلى مرسوم شارلمان، De villis، حيث جعل هذه «الفريدا» من الدَّخْل الكبير لما يسمَّى Villoe أو ممتلكات الملك.

(٢) أنظر إلى الصَّبِيغ ٣ و ٤ و ١٧، باب ١ من مركولف.

(٣) المصدر نفسه، الصَّبِيغ ٢ و ٣ و ٤.

(٤) أنظر إلى مجموعات هذه المراسيم، ولا سيما المرسوم الذي جاء في آخر الجزء الخامس من «مؤرخو فرنسة» للآباء البندكتيين.



ظَهَرَ الْمَبْدَأُ الْقَائِلُ: إِنَّ الْعَدَالَاتِ فِي فرنسة تُرَائِيَّةٌ، وَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنَّ الْعَدَالَاتِ نَشَأَتْ عَنْ إِعْتَاقِ الْمُلُوكِ وَالسُّنُيُورَاتِ لِفِدَائِيهِمْ، غَيْرَ أَنَّ الْأُمَمَ الْجِرْمَانِيَّةَ وَمَا أَنْحَدَرَ مِنْهَا لَمْ تُعْتِقِ الْعَبِيدَ وَخَذَهَا، مَعَ أَنَّهَا وَخَذَهَا أَقَامَتِ الْعَدَالَاتِ التُّرَائِيَّةَ، ثُمَّ إِنَّنَا نَعْلَمُ مِنْ صِيغِ مَرْكُولْف<sup>(١)</sup> اتِّبَاعَ رِجَالِ أَخْرَارٍ لِهَؤُلَاءِ الْعَدَالَاتِ فِي الْأَزْمِنَةِ الْأُولَى فَكَانَ الْفَدَّادُونَ، إِذَا، خَاضِعِينَ لَهَا لِوُجُودِهِمْ فِي الْكُورَةِ، وَهُمْ لَمْ يَكُونُوا أَضَلَّ الْإِقْطَاعَاتِ لِأَشْتِمَالِ الْإِقْطَاعَةِ عَلَيْهِمْ، وَسَلَكَ أَنْاسٌ آخَرُونَ طَرِيقاً أَكْثَرَ اخْتِصَاراً، فَقَدَ قَالُوا إِنَّ السُّنُيُورَاتِ اغْتَصَبُوا الْعَدَالَاتِ، وَكُلُّ قَدِ قِيلَ، وَلَكِنْ أَلَيْسَ عَلَى الْأَرْضِ غَيْرُ الْأَقْوَامِ الْمُتَحَدِّينَ مِنْ جِرْمَانِيَّةٍ مَنْ اغْتَصَبُوا حُقُوقَ الْأُمَرَاءِ؟ يُعَلِّمُنَا التَّارِيخُ، بِمَا فِيهِ الْكِفَايَةُ، أَنَّ هُنَاكَ أُمَمًا أُخْرَى أَغَارَتْ عَلَى أَوْلِيَاءِ أَمْرِهَا، وَلَكِنْ لَمْ يَرِ ظُهُورُ مَا يُسَمَّى عَدَالَاتِ السُّنُيُورَاتِ مِنْهَا، وَلِذَا كَانَ مِنَ الْوَاجِبِ أَنْ يُنَبِّحَ عَنْ أَضَلِّ ذَلِكَ فِي صَمِيمِ عُرْفِ الْجِرْمَانِ وَعَادَاتِهِمْ، وَأَزْجُو أَنْ يُرَى فِي لَوَاؤُو<sup>(٢)</sup> مَا يَفْتَرِضُهُ مِنْ مِنْهَاجٍ فِي مُبَاشَرَةِ السُّنُيُورَاتِ تَأْلِيفَ مُخْتَلِفِ الْعَدَالَاتِ وَاعْتِصَابِهَا، وَلَا بُدَّ أَنَّهُمْ كَانُوا أَوْسَعَ رِجَالِ الْعَالَمِ حِيلَةً وَأَنَّهُمْ اسْتَرْقُوا، لَا كَمَا يَنْهَبُ الْمُحَارِبُونَ، بَلْ كَمَا يَسْرِقُ قُضَاةُ الْقَرْيَةِ وَوُكَلَاءُ أَذْيَارِهَا بَعْضُهُمْ بَعْضاً، فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ هَؤُلَاءِ الْمُحَارِبِينَ فِي جَمِيعِ وِلَايَاتِ الْمَمْلَكَةِ الْخَاصَّةِ، وَفِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَمَالِكِ، وَضَعُوا مِنْهَا جِائِزاً سِيَاسِيّاً عَامّاً، وَقَدْ جَعَلَهُمْ لَوَاؤُولُ يُفَكِّرُونَ كَمَا يُفَكِّرُ هُوَ فِي حُجْرَتِهِ، وَكَذَلِكَ أَقُولُ: إِنَّ الْقُضَاءَ إِذَا لَمْ يَكُنْ تَابِعاً لِلْإِقْطَاعِيَّةِ قَطُّ فَلَمْ يَرِ فِي كُلِّ مَكَانٍ<sup>(٣)</sup> أَنَّ مَصْلَحَةَ الْإِقْطَاعَةِ كَانَتْ فِي خِدْمَةِ الْمَلِكِ أَوْ السُّنُيُورِ فِي بِلَاطِهِ وَخُرُوبِهِ؟

(١) أنظر إلى الصيغ ٣ و ٤ و ١٤ من الباب ١، وإلى مرسوم شارلمان لسنة ٧٧١ في مارتن جزء ١، خبريات، مجموعة ٢ Proecipiens jubemus ut ullus judex publicus...homines ipsius ecclesioe et monasterii ipsius Morbacensis, tam ingenuos quam et servos, et qui super eorum terras manere etc.

(٢) «رسالة عدلات القرية».

(٣) أنظر إلى مسيو دوكانج، في كلمة hominium.

## الفصل الحادي والعشرون

### قضاء الكنائس المكانية

نالَتِ الكَنائِسُ أموالاً عظيمةً جداً، ونَرى المُلُوكَ قد أَعطَوْها خَزائِنَ كَبيِرةً، أُنِيَ إقْطاعاتِ كَبيِرةً، وَنَجِدُ العَدالاتِ قد قَامَتْ في أَملاكِ هذه الكَنائِسِ في بَدْءِ الأَمْرِ، فَمَا مَضَدُرُّ هذا الأَمْتِيَّازِ العَجِيبِ إلى الغايَةِ؟ إِنَّكَ تَجِدُهُ في طَبِيعَةِ الشَّيْءِ المُعْطَى، فِلِمَالِ الإِكليرُوسِ هذا الأَمْتِيَّازُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُنَزَعُ مِنْهُ، وَمُنِحتِ الكَنِيسَةُ خِزانَةُ وَثِرَكَتِ لَهَا الأَمْتِيَّازاتِ التي تَكُونُ لَهَا لَوْ أَنْعِمَ بِهَا على لَوْدٍ، وَكَذلكِ جُعِلَتْ خاضِعَةً لِلْمَنْفَعَةِ التي كانتِ الدَّوْلَةُ تُصِيبُها لَوْ أَنْعِمَ بِهَا على عِلْمانيٍّ كَمَا بَيَّنَّا ذلكَ.

إِذَنْ، كانَ لِلْكَنائِسِ حَقُّ الإِلْزامِ بِدَفْعِ التَّعْوِضاتِ في مُمْتَلَكاتِهِمْ، وَطَلَبِ العَرَامَةِ «الفَرِيدُوم» مِنْها، وَبِمَا أَنَّ هذه الحُقُوقَ كَانَتْ تَسْتَلْزِمُ، بِحُكْمِ الضَّرُورةِ، حَقَّ مَنعِ عُمالِ المَلِكِ مِنْ دُخُولِ المُمْتَلَكَةِ لِطَلَبِ هذه «الفريدا» وَمُمارَسَةِ كُلِّ عَدالَةٍ فِيها، فَإِنَّ حَقَّ الإِكليرُوسِ في إقامَةِ العَدْلِ في مُمْتَلَكاتِهِمْ كانَ يُسَمَّى «حَصانَةً» على حَسَبِ أَسلُوبِ الصِّيغِ<sup>(١)</sup> والبراءاتِ والمراسيمِ المَلَكِيَّةِ.

يُحَرِّمُ قانُونُ الرِّيَپاويينَ<sup>(٢)</sup> على عَتَقائِ الكَنائِسِ<sup>(٣)</sup> عَقْدَ المَجْلِسِ الذي يُقامُ فيه العَدْلُ<sup>(٤)</sup> في غَيْرِ الكَنِيسَةِ التي كانوا قد أُعْتَقُوا فِيها، وَلِذا كانَ لِلْكَنائِسِ عَدالاتٌ

(١) أنظر إلى الصيغتين ٣ و ٤ لمركولف، باب ١.

(٢) Ne aliubi nisi ad ecclesiam, ubi relaxati sunt, mallum teneant, وأنظر أيضاً إلى : ١٩،

طبعة لندنبروك، باب ٥٨ : ١.

(٣) Tabulariis

(٤) Mallum

حَتَّى نَحْوِ الرِّجَالِ الْأَحْرَارِ، وَكَانَتْ تُعَقَّدُ جَلَسَاتُهَا مُنْذُ أَوَائِلِ عَهْدِ الْمَلَكِيَّةِ، وَأَجِدُ فِي «حَيَاةِ الْقَدِيسِينَ»<sup>(١)</sup> أَنَّ كُلُوفِيسَ مَنَحَ شَخْصِيَّةً قَدِيسَةً سُلْطَانًا عَلَى مُمْتَلَكَةِ سِتَّةِ فَرَايِخَ مِنَ الْبَلَدِ، وَأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَكُونَ طَلِيقًا تُجَاهَ أَيِّ قَضَاءٍ كَانَ، فَأَعْتَقَهُ أَنَّ هَذَا خَطَأً، وَلَكِنَّهُ خَطَأً بَالِغُ الْقِدَمِ، فَاسَاسُ الْحَيَاةِ وَالْأَكَاذِيبُ أَمْرَانِ مُتَّصِلَانِ بِطَبَائِعِ الْعَصْرِ وَقَوَائِينِهِ، وَهَذِهِ الطَّبَائِعُ وَهَذِهِ الْقَوَائِينُ هِيَ مَا يُنَبِّحُ فِيهِ هُنَا<sup>(٢)</sup>؛ وَيَأْمُرُ كُلُّوتِيرُ الثَّانِي الْأَسَاقِفَةَ وَالْكُبَرَاءَ<sup>(٣)</sup> الَّذِينَ يَمْلِكُونَ أَرَاضِي فِي بِلَادٍ بَعِيدَةٍ أَنْ يَخْتَارُوا فِي الْمَكَانِ ذَاتِهِ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِمْ أَنْ يُقِيمُوا الْعَدْلَ أَوْ أَنْ يَنَالُوا مَنَافِعَ مِنْهُ، وَيُنْظِمُ هَذَا الْأَمِيرُ<sup>(٤)</sup> الْأَخْتِصَاصَ بَيْنَ قُضَاةِ الْكَنَائِسِ وَعُمَمَالِهِ، وَيُعَيِّنُ مَرْسُومُ شَارْلَمَانِ، لِسَنَةِ ٨٠٢، لِلْأَسَاقِفَةِ وَالْآبَاءِ مَا يَجِبُ أَنْ يَتَحَلَّى بِهِ رِجَالُ عَدْلِهِمْ مِنْ صِفَاتٍ، وَلِهَذَا الْأَمِيرُ مَرْسُومٌ آخَرُ<sup>(٥)</sup> يَمْنَعُ عُمَمَالَ الْمَلِكِ مِنْ مُمَارَسَةِ أَيِّ قَضَاءٍ تُجَاهَ مَنْ يَفْلَحُونَ أَرَاضِي الْكَنِيسَةِ<sup>(٦)</sup> مَا لَمْ يَتَّحِلُّوا هَذِهِ الْحَالَ عَنْ خِدَاعٍ تَخَلُّصًا مِنَ التَّكَالِيفِ الْعَامَّةِ، وَقَدْ صَرَّحَ الْأَسَاقِفَةُ، الْمُجْتَمِعُونَ فِي رِينْسَ، بِأَنَّ قَسَالَاتِ الْكَنَائِسِ يَتَمَتَّعُونَ بِحَصَانَتِهِمْ<sup>(٧)</sup>، وَقَضَى مَرْسُومُ شَارْلَمَانِ لِسَنَةِ ٨٠٦<sup>(٨)</sup>

(١) Vita sancti fermerii episcopi Tolosani apud Bollandiano, 16, mai.

(٢) أنظر أيضاً إلى «حياة سان ملايوس» وحياة دثيو كول.

(٣) في مجمع باريس لسنة ٦١٥، Episcopi vel potentes, qui in aliis possident regionibus, judices vel missos discussores de aliis provinciis non instituant, nisi de loco, qui justitiam percipiant et aliis reddant مادة ١٩، وانظر أيضاً إلى المادة ١٢.

(٤) في مجمع باريس لسنة ٦١٥، مادة ٥.

(٥) في قانون اللُّنَّار، جزء ٢، باب ٤٤، فصل ٢، طبعة لندنبروك.

(٦) Servi aldiones, libellarii antiqui, vel alii noviter facti. المصدر نفسه.

(٧) رسالة سنة ٨٥٨، مادة ٧، في المراسيم القديمة، صفحة ١٠٨ Sicut illoe res et facultates in quibus vivunt clerici, ita et illoe sub consecratione immunitates sunt de quibus debent militare vassali.

(٨) أضيف إلى قانون البقاريتين، المادة ٧، أنظر أيضاً إلى المادة ٣ من طبعة لندنبروك، صفحة ٤٤٤، Imprimis omnium jubendum est ut habeant ecclesioe earum justitias, et in vita illorum qui habitant in ipsis ecclesiis, et post, tam in pecuniis quam et in substantiis earum.

بأنَّ يَكُونَ لِلْكَنَائِسِ حَقُّ الْقَضَاءِ الْجِنَائِيِّ وَالْمَدَنِيِّ عَلَى جَمِيعِ مَنْ يَسْكُنُونَ  
مُمْتَلَكَتِهَا، وَأَخِيرًا مَازَ مَرْسُومُ شَارْلِ الْأَصْلَحِ قَضَاءَ الْمَلِكِ<sup>(١)</sup> مِنْ قَضَاءِ السُّنُورَاتِ  
وَقَضَاءِ الْكَنَائِسِ، وَلَنْ أَزِيدَ.

(١) لسنة ٨٥٧، In synoda apud Carisiacum، مادة ٤، طبعة بالوز، صفحة ٩٦.

## الفصل الثاني والعشرون

### في أن العَدَالَاتِ كَانَتْ قَائِمَةً قَبْلَ أَوَاخِرِ الْجِيلِ الثَّانِي

قِيلَ: إِنَّ الْفَسَّالَاتِ انْتَحَلُوا الْقَضَاءَ فِي إِقْطَاعَاتِهِمْ فِي أَثْنَاءِ الْفَوْضَى الَّتِي كَانَتْ سَائِدَةً فِي الْجِيلِ الثَّانِي، لَقَدْ فَضَّلَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ وَضَعَ اقْتِرَاحٍ عَامٍ عَلَى بَحْثِهِ: وَكَانَ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْفَسَّالَاتِ لَا يَمْلِكُونَ أَسْهَلَ مِنْ اكْتِشَافِ الْوَجْهِ الَّذِي كَانُوا يَمْلِكُونَ بِهِ، وَلَكِنَّ الْعَدَالَاتِ لَيْسَتْ مَدِينَةً بِأَصْلِهَا لِلْأَغْتِصَابَاتِ، فَالْعَدَالَاتُ تَنْبِثُ مِنْ أَوَّلِ النَّظَامِ، لَا مِنْ فَسَادِهِ.

جَاءَ فِي قَانُونِ الْبَقَارِيِّينَ<sup>(١)</sup>: «إِنَّ الَّذِي يَقْتُلُ رَجُلًا حُرًّا يَدْفَعُ التَّغْوِيضَ إِلَى أَقْرَبَائِهِ عِنْدَ وَجُودِهِمْ، وَإِلَّا فِإِلَى الدُّوْكِ أَوْ إِلَى مَنْ كَانَ اسْتُشْهِدَ بِهِ فِي حَيَاتِهِ»، وَنَعْلَمُ مَاذَا كَانَ يَعْنِي الِاسْتِشْهَادُ بِشَخْصٍ لِاسْتِحْقَاقِ الْعَائِدَةِ، وَجَاءَ فِي قَانُونِ الْأَلَمَانِ<sup>(٢)</sup>: «إِنَّ عَلَى مَنْ يُغْتَصَبُ عَبْدُهُ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى الْأَمِيرِ الَّذِي يَخْضَعُ لَهُ الْغَاصِبُ حَتَّى يَسْتَطِيعَ نَيْلَ التَّغْوِيضِ»، وَجَاءَ فِي مَرْسُومِ شِلْدِبِرْتِ<sup>(٣)</sup>: «إِنَّ قَائِدَ الْمِثَّةِ إِذَا وَجَدَ سَارِقًا فِي مِثْوِيَّةٍ غَيْرِ مِثْوِيَّتِهِ، أَوْ ضَمَّنَ حُدُودَ أَتْبَاعِنَا، وَلَمْ يَطْرُدْهُ مِنْهَا، مَثَلٌ مَحَلِّ السَّارِقِ أَوْ زَكَّى نَفْسَهُ بِقَسَمٍ»، وَلِذَا كَانَ هُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ أَرْضِ

(١) باب ٣، فصل ١٣، طبعة لندنبروك.

(٢) باب ٨٥.

(٣) لسنة ٥٩٥، مادة ١١ و١٢، طبع المراسيم القديمة لبالوز، صفحة ١٩ *Pari conditione* convenit ut si una centena in alia centena vestigium secuta fuerit et invenerit, vel in quibuscumque fidelium nostrorum terminis vestigium miscrit, et ipsum in aliam centenam minime expellere potuerit, aut convictus reddat latronem, etc.



قائدي المِثَّةِ وأَرْضِ الأَتْبَاعِ، وَيُفَسِّرُ مَرْسُومُ شِلْدِبِرْتِ هَذَا نِظَامَ كُلُوتِير<sup>(١)</sup> الصَّادِرَ فِي السَّنَةِ نَفْسِهَا، فَهُوَ، إِذْ وَضِعَ فِي الْحَالِ ذَاتِهَا وَحَوْلَ الشَّيْءِ عَيْنِهِ، لَا يَخْتَلِفُ عَنْهُ فِي غَيْرِ الْأَلْفَاظِ، وَمَا يُسَمِّيهِ النُّظَامُ «in truste» يُسَمِّيهِ الْمَرْسُومُ «in termin's fidelium nostrorum»، وَلَمْ يُوَفَّقْ تَمَاماً مُسَيُّو بَنِيُونَ وَمُسَيُّو دُو كَانْج<sup>(٢)</sup> اللَّذَانِ رَأَيَا أَنَّ «in truste» تَعْنِي مُمْتَلَكَةَ مَلِكٍ آخَرَ، وَفِي نِظَامِ<sup>(٣)</sup> لِمَلِكِ إِيْطَالِيَةِ، بَيِّنَ، وَضِعَ لِلْفَرَنْجِ كَمَا وَضِعَ لِلنَّبَارِ، فَرَضَ هَذَا الْأَمِيرُ عُقُوبَاتٍ عَلَى الْكُونَتَاتِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ عُمَالِ الْمَلِكِ الَّذِينَ يَخُونُونَ فِي مُمَارَسَةِ الْقَضَاءِ أَوْ يُمَاطِلُونَ فِي إِقَامَتِهِ، ثُمَّ أَمَرَ<sup>(٤)</sup> بِأَنَّهُ إِذَا حَدَثَ أَنَّ رَغِبَ فَرَنْجِيٍّ أَوْ لُنْبَارْدِيٍّ صَاحِبٌ لِإِقْطَاعَةٍ عَنْ إِقَامَةِ الْعَدْلِ وَقَفَ الْقَاضِي الَّذِي يَكُونُ فِي كُورَتِهِ مُمَارَسَةَ إِقْطَاعَتِهِ عَلَى أَنْ يَقُومَ بِالْعَدْلِ هُوَ أَوْ رَسُولُهُ فِي أَثْنَاءِ هَذِهِ الْفَتْرَةِ؛ وَيُسْتَدَلُّ مِنْ مَرْسُومِ لِسَارْلَمَانِ<sup>(٥)</sup> أَنَّ الْمُلُوكَ كَانُوا لَا يَجْبُونَ الْعَرَامَةَ «الْفَرِيدَا» فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَفِي مَرْسُومِ آخَرَ<sup>(٦)</sup> لِهَذَا الْأَمِيرِ نَظِّلُ عَلَى الْمَبَادِيِ الْإِقْطَاعِيَّةِ وَعَلَى الْمَحْكَمَةِ الْإِقْطَاعِيَّةِ الَّتِي كَانَتْ قَائِمَةً، وَذَهَبَ مَرْسُومُ لِلْوَيْسِ الْحَلِيمِ إِلَى أَنَّهُ عِنْدَمَا لَا يُقِيمُ صَاحِبُ إِقْطَاعَةِ الْعَدْلِ<sup>(٧)</sup> أَوْ

(١) Si vertigius comprobatur latronis, tamen proesentia nihil longe muletando, aut si persequens latronem suum comprehenderit, integram sibi compositionem accipiat. Quod si in truste invenitur, medietatem compositionis trustis adquirat, et capitale exigat. at latrone ٢ و ٣ مادة .

(٢) أنظر إلى كلمة في trustis معجم (دوكانج).

(٣) مدرج في قانون اللنبار، جزء ٢، باب ٥٢: ١٤، وهو المرسوم الملكي لسنة ٧٩٣، في بالوز، صفحة ٥٤٤، مادة ١٠.

(٤) Et is forsitan Francus aut Longobardus habens beneficium justitiam facere noluerit, ille judex in cujus ministerio fuerit contradicat illi beneficium suum, interim, dum ipse aut missus ejus justitiam faciat ٢، باب ٥٢: ٢، الذي يرجع مرسوم شارلمان لسنة ٧٧٩، مادة ٢١.

(٥) المرسوم الثالث لسنة ٨١٢، مادة ١٠.

(٦) المرسوم الثاني لسنة ٨١٣، مادة ١٤ و ٢٠، صفحة ٥٠٩.

(٧) Capitulare quitum لسنة ٨١٩، مادة ٢٣، طبعة بالوز، صفحة ٦١٧، =

يَحُولُ دُونَ إِقَامَتِهِ أُقِيمَ بِمَنْزِلِهِ حَتَّى يُجِزَّ الْحَقُّ كَمَا يُرَادُ، وَكَذَلِكَ أَذْكَرُ لِشَارِلَ الْأَصْلَحِ مَرْسُومَيْنِ صَدَرَ أَحَدُهُمَا سَنَةَ (١) ٨٦١ يُرَى فِيهِ قِيَامُ عَدَالَاتٍ خَاصَّةٍ وَقَضَاةٍ وَمُسَاعِدِينَ لَهُمْ، وَصَدَرَ الْآخَرُ (٢) سَنَةَ ٨٦٤ فَفُرِّقَ فِيهِ بَيْنَ سِنِّيُورِيَاتِهِ الْخَاصَّةِ وَسِنِّيُورَاتِ الْأَفْرَادِ؛ وَلَيْسَ هُنَاكَ هِبَاتٌ إِقْطَاعَاتٍ فِي الْأَصْلِ مُطْلَقًا، ذَلِكَ أَنَّ الْإِقْطَاعَاتِ قَامَتْ بِالتَّقْسِيمِ الَّذِي يُعْلَمُ وَقُوعُهُ بَيْنَ الْغَالِبِينَ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُثَبَّتَ بِالْعُقُودِ الْأَصْلِيَّةِ، إِذَنْ، إِنَّ الْعَدَالَاتِ رُبِطَتْ بِالْإِقْطَاعَاتِ فِي الْبَدءِ، وَلَكِنْ إِذَا وُجِدَ، كَمَا قِيلَ، فِي الصَّيْغِ الْمُؤَكَّدَةِ لِلْإِقْطَاعَاتِ أَوْ النَّاقِلَةِ لَهَا نَقْلًا مُؤَبَّدًا أَنَّ الْعَدَالََةَ قَدْ أُقِيمَتْ فِيهَا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ حَقُّ الْعَدَالََةِ هَذَا مِنْ طَبِيعَةِ الْإِقْطَاعَةِ وَمِنْ أَمْتِيَّازَاتِهَا الْمُهِمَّةِ، وَلَدَيْنَا مِنَ الْآثَارِ الَّتِي تُقَرِّرُ قَضَاءَ الْكِنَائِسِ الثَّرَائِيَّ فِي مُمْتَلَكَاتِهَا مَا يَفُوقُ كَثِيرًا الْآثَارَ الَّتِي تُثَبِّتُ قَضَاءَ مَنَافِعِ اللُّودَاتِ أَوْ الْأَتْبَاعِ، أَوْ قَضَاءِ إِقْطَاعَاتِهِمْ، وَذَلِكَ لِسَبَبَيْنِ: أَوَّلُهُمَا أَنَّ مُعْظَمَ الْآثَارِ الَّتِي بَقِيَتْ لَنَا حُفِظَتْ أَوْ جُمِعَتْ مِنْ قِبَلِ الرُّهْبَانِ نَفْعًا لِأَذْيَارِهِمْ، وَالثَّانِي أَنَّ تَرَاثُ الْكِنَائِسِ قَدْ أُنْشِئَ بِهِبَاتٍ خَاصَّةٍ وَبِشَيْءٍ مِنْ مُخَالَفَةِ النِّظَامِ الْقَائِمِ فَوَجَبَ وَجُودُ وَثَائِقٍ لَذَلِكَ، فِي حِينٍ أَنَّ الْهِبَاتِ الَّتِي أُعِيْمَ بِهَا عَلَى اللُّودَاتِ كَانَتْ مِنْ نَتَائِجِ النِّظَامِ السِّيَاسِيِّ، فَلَمْ تَكُنْ هُنَاكَ ضَرُورَةٌ إِلَى وَثِيقَةٍ خَاصَّةٍ أَوْ إِلَى حِفْظِهَا، حَتَّى إِنَّ الْمُلُوكَ كَانُوا يَقْتَصِرُونَ، فِي الْغَالِبِ، عَلَى تَسْلِيمِ بَسِيطٍ بِوَاسِطَةِ الْمَخْصَرَةِ كَمَا يَظْهَرُ مِنْ حَيَاةِ الْقَدِيسِ مُور.

Ut ubicumque missi, aut episcopum aut abbatem, aut alium quemlibet honore =  
proeditum invenerint , qui justitiam facere noluit vel prohibuit, de ipsius rebus  
vivant quandiu in eo loco justitias facere debent.

Unusquisque advocatus pro ، ١٥٢ ، صفحة ٢ ، جزء ٢ ، في بالوز، Edictum in Carisiaco (١)  
omnibus de sua advocacione . . . in convenientia ut cum ministerialibus de sua  
advocatione quos invenerit contra hunc bannum nostrum fecisse . . . casti get.

Si in fiscum nostrum vel ، ١٨١ ، صفحة ٢ ، جزء ٢ ، طبعة بالوز، Edictum Pistense (٢)  
in quamcumque immunitatem , aut alicujus protentis protestatem vel proprietatem  
confugerit, etc.

بَيِّنْدَ أَنَّ صِيغَةَ مَرْكُولِفِ الثَّالِثَةِ<sup>(١)</sup> تُثَبِّتُ لَنَا، بِمَا فِيهِ الْكِفَايَةُ، أَنَّ أُمْتِيَّازَ  
الْحَصَانَةِ، وَبِالتَّالِي أُمْتِيَّازَ الْقَضَاءِ، كَانَا أَمْرَيْنِ شَامِلَيْنِ لِرِجَالِ الدِّينِ وَالدُّنْيَا، مَا  
دَامَتْ هَذِهِ الصِّيغَةُ قَدْ وُضِعَتْ مِنْ أَجْلِ كِلَا الْفَرِيقَيْنِ، وَقُلْ مِثْلَ هَذَا عَنْ نِظَامِ  
كُلُوْتِيرِ الثَّانِي<sup>(٢)</sup>.

(١) باب ١ Maximum regni nostri augere credimus monimentum, si beneficia opportuna  
locis ecclesiarum, aut cui volueris dicere, benevola deliberatione concedimus.

(٢) ذكرته في الفصل السابق : Episcopi vel potentes, etc.

## الفصل الثالث والعشرون

### فكرة عامة عن كتاب قيام المملكة الفرنسية

#### في بلاد القول للأب دوبوس

يُسْتَحْسَنُ، قَبْلَ خَتْمِ هَذَا الْبَابِ، أَنْ أَبْحَثَ قَلِيلاً فِي كِتَابِ الْأَبِ دُوبُوسَ، لِمَا بَيَّنَ أَفْكَارِي وَأَفْكَارِهِ مِنْ تَبَايُنٍ دَائِمٍ، وَلِأَنَّهُ إِذَا كَانَ قَدْ وَجَدَ الْحَقِيقَةَ فَإِنِّي لَمْ أَجِدْهَا.

لَقَدْ اسْتَهْوَى هَذَا الْكِتَابُ أَنْاساً كَثِيرِينَ، لِأَنَّهُ أَلْفَ بَكْثِيرٍ مِنَ الْمَهَارَةِ، وَلِأَنَّهُ يُفْتَرَضُ فِيهِ، دَائِماً مَا هُوَ مَوْضِعُ بَحْثٍ، ثُمَّ لَأَنَّ الْأَدِلَّةَ كُلَّمَا أُعْزِزَتْ فِيهِ زِيدَتْ الْأَحْتِمَالَاتُ، كَمَا أَنَّ أَوْهَاماً كَثِيراً عُرِضَتْ فِيهِ كَمَبَادِيٍّ فَاسْتُنْبِطَتْ مِنْهَا أَوْهَامٌ أُخْرَى، فَيَنْسَى الْقَارِئُ أَنَّهُ شَكٌّ لِيَبْدَأَ بِالْأَعْتِقَادِ، وَيَمَا أَنَّ عِلْماً كَثِيراً قَدْ اسْتُعْمِلَ فِيهِ بِجَانِبِ الْمُنْهَاجِ، لَا فِي الْمُنْهَاجِ، فَالذُّهْنُ مُنْصَرِفٌ عَنِ الْجَوْهَرِ لِيَلْهُوَ بِاللَّوَاحِقِ، ثُمَّ إِنَّ كَثِيراً مِنَ الْمَبَاحِثِ لَا يَسْمَحُ بِأَنْ يُتَصَوَّرَ عَدَمُ الظُّفْرِ بِشَيْءٍ، فَطُولُ السِّيَاحَةِ يَحْمِلُ عَلَى الْأَعْتِقَادِ بِأَنَّ الْمُسَافِرَ قَدْ وَصَلَ فِي نِهَآيَةِ الْأَمْرِ، وَلَكِنْ إِذَا مَا أَمِعِنَ فِي الْبَحْثِ وَجَدَ تِمَثَالاً عَظِيمَ ذَوِ رِجْلَيْنِ مِنْ فَخَّارٍ، وَلَيْسَ التَّمَثَالُ عَظِيماً إِلَّا لِأَنَّ الرِّجْلَيْنِ مِنْ طِينٍ، وَلَوْ كَانَ لِمُنْهَاجِ الْأَبِ دُوبُوسَ أُسُسٌ لَمَّا اضْطُرَّ إِلَى وَضْعِ ثَلَاثَةِ مُجَلَّدَاتٍ فَاِنِّيَّةٍ لِإِثْبَاتِهِ، وَلَكَانَ وَجَدَ كُلَّ شَيْءٍ فِي مَوْضُوعِهِ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ ضَرُورَةٍ لِقَضْدِ كُلِّ نَاحِيَةٍ بَحْثاً عَمَّا هُوَ بَعِيدٌ مِنْ ذَلِكَ كَثِيراً، فَالْعَقْلُ نَفْسُهُ كَفِيلٌ بِوَضْعِ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ فِي سِلْسِلَةِ الْحَقَائِقِ الْأُخْرَى، وَكَانَ تَأْرِيخُنَا وَقَوَانِينُنَا قَالَا لَهُ: «لَا تُجْهِدْ نَفْسَكَ بِهَذَا الْمِقْدَارِ، فَتَحْنُ نَشْهَدُ لَكَ».



## الفصل الرابع والعشرون

### مُواصلَةُ الموضوعِ نَفْسِهِ

### تأملٌ حولَ أساسِ المنهاجِ

يَوَدُّ الْأَبُ دُوبُوسَ أَنْ يَنْزِعَ كُلَّ فِكْرَةٍ تَقُولُ: إِنَّ الْفَرَنْجَ دَخَلُوا بِلَادَ الْغُولِ فَاتَّحِينَ، وَعِنْدَهُ أَنَّ مُلُوكَنَا الَّذِينَ نَادَتْهُمْ الْأُمَمُ لَمْ يَفْعَلُوا غَيْرَ الْقِيَامِ مَقَامَ أَبَاطِرَةِ الرُّومَانِ وَخَلَفَهُمْ فِي حُقُوقِهِمْ، فَلَا يُمَكِّنُ تَطْبِيقُ هَذَا الزَّعْمِ عَلَى الزَّمَنِ الَّذِي دَخَلَ كُلُوفِيسُ فِيهِ بِلَادَ الْغُولِ وَخَرَّبَ الْمُدُنَ وَاسْتَوَلَى عَلَيْهَا، وَكَذَلِكَ لَا يُمَكِّنُ تَطْبِيقُهُ عَلَى الزَّمَنِ الَّذِي تَحْدَى فِيهِ الْوَالِي الرُّومَانِي، سِيَاغِرْيُوسَ، وَفَتَحَ الْبَلَدَ الْقَابِضَ عَلَيْهِ، فَهُوَ لَا يَنْطَبِقُ، إِذَنْ إِلَّا عَلَى الزَّمَنِ الَّذِي أَضْحَى كُلُوفِيسُ فِيهِ سَيِّدَ قِسْمٍ كَبِيرٍ مِنْ بِلَادِ الْغُولِ قَهْرًا فَدُعِيَ إِلَى السَّيْطَرَةِ عَلَى بَقِيَّةِ الْبِلَادِ عَنْ اخْتِيَارِ الْأَقْوَامِ وَحُبِّهَا ثُمَّ لَا يَكْفِي أَنْ يَكُونَ كُلُوفِيسُ قَدْ قُبِلَ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَدْ دُعِيَ، وَلَا مَعْدِلَ لِلْأَبِ دُوبُوسَ مِنْ أَنْ يُثَبَّتَ كَوْنُ الشُّعُوبِ فَضَّلَتْ الْعَيْشَ تَحْتَ سُلْطَانِ كُلُوفِيسَ عَلَى الْعَيْشِ تَحْتَ سُلْطَانِ الرُّومَانِ أَوْ تَحْتَ سُلْطَانِ قَوَائِنِهَا الْخَاصَّةِ، وَالْوَاقِعُ أَنَّ رُومَانَ ذَلِكَ الْقِسْمِ مِنْ بِلَادِ الْغُولِ، الَّذِي لَمْ يَكُنْ قَدْ اسْتَوَلَى عَلَيْهِ الْبَرَابِرَةُ بَعْدُ، كَانُوا صَنَفَيْنِ عِنْدَ الْأَبِ دُوبُوسَ، فَالصَّنْفُ الْأَوَّلُ كَانَ مُؤَلَّفًا مِنَ الْجَلْفِ الْأَزْمُورِيِّ الَّذِي طَرَدَ عُمَالُ الْإِمْبَرَاطُورِ لِيُدَافِعَ عَنْ نَفْسِهِ تُجَاهَ الْبَرَابِرَةِ وَلِيُحْكَمَ بِقَوَائِنِهِ الْخَاصَّةِ، وَكَانَ الصَّنْفُ الْآخَرُ مُؤَلَّفًا مِنْ أَنْاسٍ خَاضِعِينَ لِعُمَالِ الرُّومَانِ، وَلَكِنْ هَلْ أَثَبَّتَ الْأَبُ دُوبُوسَ أَنَّ الرُّومَانَ الَّذِينَ لَمْ يَزَالُوا خَاضِعِينَ لِلْإِمْبَرَاطُورِيَّةِ قَدْ دَعَوْا كُلُوفِيسَ؟ كَلَّا، وَهَلْ أَثَبَّتَ أَنَّ الْجُمْهُورِيَّةَ الْأَزْمُورِيَّةَ دَعَتْ كُلُوفِيسَ وَعَقَدَتْ مَعَهُ مُعَاهَدَةً مَا؟ كَلَّا، وَهُوَ، مَعَ بُعْدِهِ مِنْ بَيَانِ



مَصِيرِ هذه الجمهورية، لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَدُلَّ حَتَّى عَلَى وُجُودِهَا، فَهُوَ، مَعَ تَتَبُّعِهِ  
إِيَّاهَا مُنْذُ زَمَنِ أَنْوَرِيُوسِ حَتَّى فَتْحِ كُلُوفِيَسَ، وَمَعَ رِوَايَتِهِ جَمِيعَ حَوَادِثِ تِلْكَ  
الْأَزْمِنَةِ بِمَهَارَةٍ عَجِيبَةٍ، ظَلَّتْ هذه الجمهورية خَافِيَةً عِنْدَ الْمُؤَلِّفِينَ، ذَلِكَ أَنَّ ثَمَّةَ  
فَرْقًا بَيِّنَ أَنْ يُثَبَّتَ، بِعِبَارَةِ لِيُوزِيَمِ<sup>(١)</sup>، كَوْنُ الْمِنْطَقَةِ الْأَزْمُورِيَّةِ، وَغَيْرِهَا مِنْ  
وِلَايَاتِ الْغُولِ، قَدْ ثَارَتْ أَيَّامَ إِمْبِرَاطُورِيَّةِ أَنْوَرِيُوسِ وَأَقَامَتْ نَوْعًا مِنْ  
الْجُمْهُورِيَّةِ<sup>(٢)</sup>، وَبَيِّنَ أَنَّ يُبَرِّزَ لِلْعِيَانِ كَوْنُ الْأَزْمُورِيِّينَ أَقَامُوا جُمْهُورِيَّةً خَاصَّةً  
دَامَتْ حَتَّى فَتْحِ كُلُوفِيَسَ عَلَى الرُّغْمِ مِنْ إِلْقَاءِ السَّلَامِ فِي بِلَادِ الْغُولِ غَيْرَ مَرَّةٍ،  
عَلَى أَنَّهُ كَانَ مُخْتِاجًا، لِيُوضَعَ مِنْهَا جِهَةٌ، إِلَى أَدِلَّةٍ قَوِيَّةٍ جِدًّا وَوَاضِحَةٍ جِدًّا، ذَلِكَ  
أَنَّهُ إِذَا رُئِيَ فَاتِحٌ يَجْتَاجُ دَوْلَةً وَيُخْضِعُ قِسْمًا كَبِيرًا مِنْهَا بِالْقُوَّةِ وَالْقَهْرِ، وَرُئِيَ أَنَّ  
هذه الدَّوْلَةَ قَدْ خَضَعَتْ بِكَامِلِهَا بَعْدَ جِهَيْنَ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَذْكُرَ التَّأْرِيخُ كَيْفَ وَقَعَ  
ذَلِكَ، كَانَ مِنَ الصَّوَابِ الْبَالِغِ أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّ الْأَمْرَ قَدْ تَمَّ كَمَا بَدَأَ؛ وَإِذْ فَاتَتْ هذه  
النُّقْطَةُ مَرَّةً بَاتَ مِنَ السَّهْلِ أَنْ يُرَى أَنَّهُ يَنْهَاجُ كُلُّ مِنْهَا جِ الْأَبِ دُوبُوسَ مِنْ أَسَاسِهِ،  
وَأَصْبَحَ مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ يُتَكَرَّرَ عَلَيْهِ، دَائِمًا، كُلُّ نَتِيجَةٍ يَسْتَخْرِجُهَا مِنْ ذَلِكَ الْمَبْدِإِ  
الْقَائِلِ: إِنَّ بِلَادَ الْغُولِ لَمْ تُفْتَحْ مِنْ قِبَلِ الْفَرَنْجِ، بَلْ دُعِيَ الْفَرَنْجُ إِلَيْهَا مِنْ قِبَلِ  
الرُّومَانِ؛ وَتُثَبَّتُ الْأَبُ دُوبُوسُ مَبْدَأُهُ بِمَا خُلِعَ عَلَى كُلُوفِيَسَ مِنَ الْمَرَاتِبِ  
الرُّومَانِيَّةِ، وَيَذْهَبُ إِلَى أَنَّ كُلُوفِيَسَ خَلَفَ أَبَاهُ شِلْدِيرِيكَ فِي مَنْصِبِ رَئِيسِ  
الْمِلِيْشِيَا، غَيْرَ أَنَّ هَذَيْنِ الْمَنْصِبَيْنِ مِنْ أِبْتِدَائِهِ الْخَالِصِ، وَلَيْسَ كِتَابُ الْقُدِّيسِ  
رِيمِي إِلَى كُلُوفِيَسَ الَّذِي يَسْتَنْدُ إِلَيْهِ<sup>(٣)</sup> غَيْرَ تَهْنِئَةٍ بِأَرْتِقَائِهِ إِلَى التَّاجِ، فَإِذَا كَانَ  
مَوْضُوعُ الرِّسَالَةِ مَعْلُومًا فَلِمَ يُعْطَى مَا لَيْسَ لَهُ؟

أَجَلْ، جُعِلَ كُلُوفِيَسُ قُنْصُلًا فِي آخِرِ عَهْدِهِ مِنْ قِبَلِ الْإِمْبِرَاطُورِ أَنْسْتَاسِ،  
وَلَكِنْ مَاذَا كَانَ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَنَالَ مِنْ حَقِّ بَسُلْطَةٍ حَوْلِيَّةٍ فَقَطْ؟ وَيَقُولُ الْأَبُ

(١) «التأريخ» (لوزيم)، باب ٦.

(٢) Totusque tractus armoricus alioque Galliarum provincioe . المصدر نفسه.

(٣) جزء ٢، باب ٣، فصل ١٨، صفحة ٢٧٠.

دوبوس: إِنَّ الإمبراطورَ أَنْتَسَسَ نَصَبَ كُلُوفِيسَ والياً في البراءة ذاتها كما هو ظاهر، أمّا أنا فأقول: إِنَّ الظاهرَ يَدُلُّ على أَنَّهُ لَمْ يَنْصِبْهُ ؛ إِنَّ حُجَّةَ مَنْ يُنْكِرُ أَمراً غَيْرَ قائمٍ على أساسٍ تَعْدِلُ حُجَّةَ مَنْ يَتَذَرَعُ بِهِ، حَتَّى إِنَّ لَدَيَّ سَبَباً لِهَذَا، ذَلِكَ أَنَّ غَرِيغُوارَ الثُورِيِّ الذي يَتَكَلَّمُ عَنِ القُنْصُلِيَّةِ لا يَقُولُ شَيْئاً عَنِ الولاية، حَتَّى إِنَّ هذه الولاية لَمْ تَكُنْ لَأَكْثَرَ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، وقد ماتَ كُلُوفِيسُ بَعْدَ عامٍ وَنُصِفِ عامٍ مِنْ نَصْبِهِ قُنْصُلاً، وليسَ مِنَ المُمْكِنِ أَنْ يُجْعَلَ مِنَ الولاية مَنْصِبٌ وِرَائِيٌّ، ثُمَّ إِنَّهُ عِنْدَمَا مُنِحَ القُنْصُلِيَّةُ، وَإِنْ شِئْتَ فَقُلِ الولاية، كانَ سَيِّدَ المَمْلَكَةِ وكانتَ جَمِيعُ حُقُوقِهِ قَدْ اسْتَقَرَّتْ؛ وَيَقُومُ الدَّلِيلُ الثَّانِي الذي اِحتَجَّ بِهِ الأبُ دُوبُوسُ على تَنْزِلِ الإمبراطورِ جُوسْتِينِيانَ عَنِ جَمِيعِ حُقُوقِ الإمبراطوريةِ في بِلَادِ الغُولِ لِأَبْنَاءِ كُلُوفِيسَ وَحَفَدَتِهِ، فَعِنْدِي أُمُورٌ كَثِيرَةٌ أَقُولُهَا عَنِ هذا التَّنْزِيلِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُحْكَمَ فِيمَا أَنَاطُهُ مُلُوكُ الفَرَنْجِ على ذلكَ مِنَ الأَهَمِّيَّةِ بِالوَجْهِ الذي نَفَّذُوا بِهِ شُرُوطَهُ، ثُمَّ إِنَّ مُلُوكَ الفَرَنْجِ كَانُوا سَادَةَ بِلَادِ الغُولِ وَكَانُوا وُلاةَ أَمْرِ هَادِثِينَ، وَكَانَ جُوسْتِينِيانُ لا يَمْلِكُ فَتَرَ أَرْضٍ مِنْهَا، وكانتَ إمبراطوريةُ الغربِ قد هُدِمَتْ مُنْذُ زَمَنِ طَوِيلٍ، وَلَمْ يَكُنْ لِقَيْصَرِ الشَّرْقِ مِنَ الحُقُوقِ على بِلَادِ الغُولِ غَيْرُ كَوْنِهِ مُمَثِّلاً لإمبراطورِ الغربِ، فكانتَ هذه حُقُوقاً على حُقُوقِ، وكانتَ مَمْلَكَةُ الفَرَنْجِ قد قَامَتْ مُنْذُ حِينٍ، وَنِظَامُ اسْتِقْرَارِهِمْ قد وُضِعَ، وَكَانَ قَدْ اتَّفَقَ على الحُقُوقِ المُتَبَادَلَةِ لِمَنْ كانَ يَعِيشُ في المَمْلَكَةِ مِنَ الأَفْرَادِ وَمُخْتَلَفِ الأَقْوَامِ، وكانتَ قَوَانِينُ كُلِّ أُمَّةٍ قد أُنْعِمَ بِهَا وَأُثْبِتَتْ كِتَابَةً أَيْضاً، فَمَا أَثَرُ ذَلِكَ التَّنْزِيلِ الغَرِيبِ عَنِ بِنَاءِ كانَ قَدْ تَمَّ ؟ وما يَقُولُ الأبُ دُوبُوسُ مَعَ خُطْبِ جَمِيعِ الأساقفةِ الذينَ كَانُوا يُحَاوِلُونَ تَمَلُّقَ الغالبِ في أَثناءِ الفُوضَى والأَزْتِباكِ وَسُقُوطِ الدَّوْلَةِ الثَّامِ وَتَخْرِيبَاتِ الفَتْحِ ؟ وهل يَدُلُّ المَلَقُ على غَيْرِ ضَعْفٍ مَنْ هو مُضْطَرٌّ إلى المَلَقِ ؟ وهل يَدُلُّ البَيانُ والشَّعْرُ على غَيْرِ اسْتِخْدَامِ هذه الأَفَانِينِ أَيْضاً ؟ وَمِنْ ذا الذي لا يُبْهَتُ مِنْ رُؤْيَةِ غَرِيغُوارِ الثُورِيِّ الذي قالَ، بَعْدَ أَنْ تَكَلَّمَ عَنِ أَعْمَالِ القَتْلِ التي اقْتَرَفَهَا كُلُوفِيسُ: إِنَّ الرُّبَّ كانَ يُخْضِعُ لَهُ أَعْدَاءَهُ مَعَ ذَلِكَ لَأَنَّهُ

كَانَ يَسْأَلُكَ سُبُلَهُ؟ وَمَنْ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَشُكَّ فِي كَوْنِ الْإِنْكَلِيرُوسِ سُرُورًا بِأَهْتِدَاءِ  
 كَلُوفِيسٍ وَفِي كَوْنِهِمْ نَالُوا مَنَافِعَ عَظِيمَةً مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ؟ وَلَكِنْ مَنْ يَسْتَطِيعُ أَنْ  
 يَشُكَّ فِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ فِي كَوْنِ الشُّعُوبِ أَحْتَمَلَتْ جَمِيعَ مَصَائِبِ الْفَتْحِ وَفِي  
 كَوْنِ الْحُكُومَةِ الرُّومَانِيَّةِ تَنْزَلَتْ لِلْحُكُومَةِ الْجَرْمَانِيَّةِ؟ لَمْ يُرِدِ الْفَرَنْجُ تَغْيِيرَ كُلِّ  
 شَيْءٍ وَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا، حَتَّى إِنْ مِثْلَ هَذَا الْهَوَسِ لَمْ يَبْدُ إِلَّا عِنْدَ  
 قَلِيلٍ مِنَ الْغَالِبِينَ، بَيِّنَ أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ تَغْيِيرِ الْغَالِبِينَ أَنْفُسِهِمْ فَضْلًا عَنْ عَدَمِ  
 تَغْيِيرِهِمْ أَيَّ شَيْءٍ لَدَى الرُّومَانِ حَتَّى تَكُونَ جَمِيعُ نَتَائِجِ الْأَبِ دُوبُوسِ صَحِيحَةً،  
 وَأَعَاهِدُ عَلَى إِثْبَاتِ عَدَمِ فَتْحِ الْأَغَارِقَةِ لِفَارِسَ إِذَا مَا اتَّبَعْتُ مِنْهَا جَ الْأَبِ  
 دُوبُوسِ، وَأَوَّلُ مَا أَتَكَلَّمُ عَنِ الْمُعَاهَدَاتِ الَّتِي عَقَدَتْهَا مَدُنُهُمْ مَعَ الْفُرسِ فَأَحَدُ  
 عَنِ الْأَغَارِقَةِ الَّذِينَ غَدَوْا مُرْتَزِقَةً لَدَى الْفُرسِ كَمَا صَارَ الْفَرَنْجُ مُرْتَزِقَةً لَدَى  
 الرُّومَانِ، وَأَقُولُ: إِنَّ الْإِسْكَانْدَرَ إِذَا كَانَ قَدْ دَخَلَ بِلَادَ فَارِسَ وَحَاصَرَ مَدِينَةَ صُورَ  
 وَأَسْتَوْلَى عَلَيْهَا وَخَرَّبَهَا فَإِنَّ عَمَلَهُ هَذَا يُعَدُّ أَمْرًا خَاصًّا كَمَا حَدَّثَ لِسِيَاغْرِيُوسِ،  
 وَلَكِنْ أَنْظُرُوا كَيْفَ أَنَّ حَبَرَ الْيَهُودِ مِثْلَ أَمَامَهُ، وَأَسْمَعُوا لِهَانَفِ جُوبِيتَرِ أُمُونِ،  
 وَأَذْكُرُوا كَيْفَ نُبِيٍّ فِي عُورْدِيُومِ، وَأَنْظُرُوا كَيْفَ أَهْرَعَتْ جَمِيعُ الْمُدُنِ إِلَيْهِ وَكَيْفَ  
 أَنَّ الْمَرَاذِبَةَ وَالْعُظَمَاءَ طَارُوا إِلَيْهِ زَرَافَاتٍ، وَيَلْبَسُ عَلَى زِيِّ الْفُرسِ، إِنَّهَا حُلَّةُ  
 كَلُوفِيسِ الْقَنْصُلِيَّةِ، أَوْ لَمْ يَغْرِضْ عَلَيْهِ دَارًا نِصْفَ مَمْلَكَتِهِ؟ أَوْ لَمْ يُقْتَلْ دَارًا مِثْلَ  
 طَاغِيَّةٍ؟ أَوْ لَمْ تَبْكِ أُمُّ دَارًا وَأَمْرَأَتُهُ لِمَوْتِ الْإِسْكَانْدَرِ؟ وَهَلْ كَانَ كُنْتُ كُورُسَ  
 وَأَرْيَانَ وَبَلُوتَارَكَ مُعَاصِرِينَ لِلْإِسْكَانْدَرِ؟ أَوْ لَمْ تُنْعِمِ الطَّبَاعَةُ<sup>(١)</sup> عَلَيْنَا بِبَصَائِرَ  
 كَانَتْ تَعُورُ هَؤُلَاءِ الْمُؤَلِّفِينَ؟ هَذَا هُوَ تَأْرِخُ "قِيَامِ الْمَمْلَكَةِ الْفَرَنْسِيَّةِ فِي بِلَادِ  
 الْغُولِ".

(١) أَنْظُرْ إِلَى الْكَلِمَةِ التَّمْهِيدِيَّةِ لِلْأَبِ دُوبُوسِ.

## الفصل الخامس والعشرون

### طبقة الأشراف الفرنسية

يرى الأب دوبوس أنه لم يكن في الأزمنة الأولى من نظامنا الملكي غير طبقة واحدة من المواطنين بين الفرنج، فلم يكن هذا الزعم المهين لدم أسرنا الأولى أقل إهانة للأسير الثلاث الكبرى التي حكمت بيننا، أو لا يصيح أصل عظمته في النسيان واللئيل والزمن إذا؟ أينير التاريخ عصوراً تكون فيها هذه الأسر أعتيادية، ولا بد لظهور شلبريك وبيهن وهوغ كابي من الأشراف أن يبحث إذن عن أصلهم بين الرومان أو السكسون، أي بين الأمم المقهورة ١٢

يبني<sup>(١)</sup> الأب دوبوس رأيه على القانون السالي، ومن قوله: إن من الواضح بهذا القانون عدم وجود طبقتين من المواطنين لدى الفرنج. أجل، يمنح هذا القانون مئتي فلس تعويضاً عن قتل فرنجي<sup>(٢)</sup>، غير أنه يميز ضيف الملك لدى الرومان، فيجعل التعويض عن قتله ثلاثمائة فلس، من الروماني المالك الذي يمنح عن قتله مئة فلس ومن الروماني الذمي الذي لا يمنح عن قتله غير خمسة وأربعين فلساً، وبما أن فرق التعويضات يؤلف الفرق الرئيس فإنه استتج وجود طبقة واحدة فقط لدى الفرنج ووجود ثلاث طبقات لدى الرومان، ومن الغريب أن غلطة فقط نفسه لم يحملة على كشف غلطه، والواقع أنه كان من العجيب أن ينال أشراف الرومان، الذين كانوا يعيشون تحت سلطان الفرنج، تعويضاً أكبر، وأن يكونوا أعظم أهمية من أشهر الفرنج وأجل قوادهم، وآية

(١) أنظر إلى «قيام المملكة الفرنسية»، جزء ٣، باب ٦، فصل ٤، صفحة ٣٠٤.

(٢) يذكر الباب ٤٤ من هذا القانون، وقانون الرياوتين، باب ٧ و ٣٦.



ظاهرة تدل على أن الشعب الغالب كان قليل الاخترام لنفسه كثيره للشعب المغلوب؟ زد على ذلك أن الأب دويوس يذكر قوانين شعوب البرابرة الأخرى التي تثبت وجود طبقات مختلفة للمواطنين بينهم، ومن العجيب أن تفوت الفرنج هذه القاعدة العامة تماماً، وهذا ما كان يجب أن يحمله على التفكير في سوء فهمه، أو سوء تطبيقه، نصوص القانون السالي، وهذا ما حدث له فعلاً، وإذا ما فتح هذا القانون وجد أن التعويض عن قتل تابع الملك<sup>(١)</sup> أو قسالة كان ستمئة فلس، وأن التعويض عن قتل روماني، صيف الملك، لم يكن غير ثلاثمئة فلس<sup>(٢)</sup>، وفي ذلك القانون<sup>(٣)</sup> نص على أن التعويض عن قتل فرنجي عادي كان مئتي فلس<sup>(٤)</sup>، وأنه لم يكن عن قتل روماني<sup>(٥)</sup> عادي غير مئة فلس، وكذلك كان يدفع عن قتل الروماني الدمي<sup>(٦)</sup>، الذي هو نوع من الفداد أو العتيق، تعويض خمسة وأربعين فلساً، ولكنتي لا أتكلّم في ذلك، أيضاً، عن غير التعويض من الفداد الفرنجي أو العتيق الفرنجي، القليل، فلا بحث هنا في هذه الطبقة الثالثة من الناس.

ماذا فعل الأب دويوس؟ إنه سكّت عن طبقة الناس الأولى لدى الفرنج، أي عن المادة الخاصة بالفسالات، ثم إنه قابل بين الفرنجي العادي، الذي كان يدفع عن قتله تعويض مئتي فلس، وبين ما يسميه طبقات الرومان الثلاث التي كان يدفع عما يقع فيها من قتل تعويضات مختلفة، فوجد أنه لم يكن غير طبقة

(١) Qui in truste dominica est، باب ٤٤ : ٤، وهذا يرجع إلى صيغة مركولف الثالثة عشرة، De regis antrustione، وانظر أيضاً إلى الباب ٦٦ من القانون السالي ٣ و ٤ وإلى الباب ٧٤، وإلى قانون الرياويين، باب ١١، وإلى مرسوم شارل الأصغر، Apud Carisiacum لسنة ٨٧٧، فصل ٢٠.

(٢) القانون السالي، باب ٤٤ : ٦.

(٣) المصدر نفسه : ٤.

(٤) المصدر نفسه : ١.

(٥) المصدر نفسه : ١٥.

(٦) المصدر نفسه : ٧.



واحدة من المواطنين عند الفرنج، وأنه كان هناك ثلاث طبقات منهم عند الرومان، وبما أنه كان لا يرى غير طبقة واحدة من الناس عند الفرنج فقد كان من الخير ألا يكون غير طبقة واحدة لدى البورغون، وذلك لأن مملكتهم كانت تُؤلف جزءاً مهماً من أجزاء مملكتنا؛ بيد أن في مجموعاتهم القانونية ثلاثة أنواع من التعويضات<sup>(١)</sup>، نوع عن الشريف البورغوني أو الروماني، ونوع آخر عن البورغوني أو الروماني المتوسط الحال، وأما النوع الثالث فعمّن كانوا من الأذنين في كلتا الأمتين، ولم يذكر الأب دويوس هذا القانون قط، ومن الغريب أن يرى كيف يتملص من النصوص التي تزحمه من كل جانب<sup>(٢)</sup>، فإذا ما حدث عن الكبراء والسنيورات والأشراف قال: إن هذا تمييز عادي لا تمييز طبقي، وإن هذه أمور مجاملة، لا امتيازات قانونية، أو قال: إن الرجال الذين يحدث عنهم كانوا من مجلس الملك، فمن الممكن أن يكونوا من الرومان أيضاً، لكنه لم يكن لدى الفرنج غير طبقة واحدة من المواطنين، وإذا ما وقع حديث عن فرنج من طبقة<sup>(٣)</sup> وضيعة، من ناحية أخرى، كان هؤلاء من الفدادين، فعلى هذا الوجه يُفسر مرسوم شلدبرت، ومن الضروري أن أقف عند هذا المرسوم، ذلك أن الأب دويوس جعله مشهوراً باستناده إليه في إثبات أمرين: أولهما<sup>(٤)</sup> أن جميع التعويضات التي ترى في قوانين البرابرة لم تكن غير منافع مدنية مضافة إلى العقوبات الجسدية، وهذا يقلب جميع الآثار القديمة رأساً على عقب، وأما الأمر الثاني فهو أن جميع الرجال الأحرار

(١) Si quis, quolibet casu, dentem optimati Burgundioni vel Romano nobili excusserit, solidos viginti quinque cogatur, exsolvere; de mediocribus personis ingenuis, tam Burgundionibus quam Romanis, si dens excussus fuerit, decem solidis componatur. (٢) البورغون.

(٢) «قيام المملكة الفرنسية»، جزء ٣، باب ٦، فصل ٤ و ٥.

(٣) المصدر نفسه، فصل ٥ صفحة ٣١٩، و صفحة ٣٢٠.

(٤) المصدر نفسه، باب ٦، فصل ٤، صفحة ٣٠٧، و صفحة ٣٠٨.

كَانَ يُقْضَى فِي أَمْرِهِمْ مِنْ قِبَلِ الْمَلِكِ<sup>(١)</sup> رَأْسًا وَحَالًا، وَهَذَا يَنْقُضُهُ مَا لَا يُخْصَى مِنْ النُّصُوصِ وَالْمَرَاجِعِ الَّتِي نَعْلَمُ بِهَا النُّظَامَ الْقَضَائِيَّ لِتِلْكَ الْأَزْمِنَةِ<sup>(٢)</sup>؛ لَقَدْ نَصَّ هَذَا الْمَرْسُومُ، الَّذِي وُضِعَ فِي مَجْلِسِ الْأُمَّةِ<sup>(٣)</sup> عَلَى أَنَّ الْقَاضِيَ إِذَا مَا وَجَدَ سَارِقًا مَشْهُورًا مِنْ «الْفَرَنْجِ» قَيْدَهُ لِيُرْسَلَ أَمَامَ الْمَلِكِ، وَلَكِنْ هَذَا السَّارِقُ إِذَا كَانَ «أَكْثَرَ ضِعْفًا» شَنِقَ حَيْثُ هُوَ فَيَرَى الْأَبَّ دُيُوسَ أَنَّ «الْفَرَنْجِيَّ» يَعْنِي رَجُلًا حُرًّا، وَأَنَّ الشَّخْصَ «الْأَكْثَرَ ضِعْفًا» يَعْنِي فِدَادًا، وَسَأَتَجَاهَلُ لِسَاعَةٍ مَا يُمَكِّنُ أَنْ تَعْنِيَ كَلِمَةُ «الْفَرَنْجِيَّ» هُنَا، وَسَأَبْدَأُ بِالْبَحْثِ فِيمَا يُمَكِّنُ أَنْ يُفْهَمَ مِنْ كَلِمَةِ «الشَّخْصِ الْأَكْثَرَ ضِعْفًا»، فَأَقُولُ: إِنَّ كُلَّ قِيَاسٍ فِي كُلِّ لُغَةٍ يَفْتَرِضُ ثَلَاثَ لَفْظَاتٍ بِحُكْمِ الضَّرُورَةِ، اللَّفْظَةُ الْكُبْرَى وَالْلَفْظَةُ الْوُسْطَى، وَالْلَفْظَةُ الصُّغْرَى، فَلَوْ كَانَ الْبَحْثُ هُنَا مَحْضُورًا بِالرَّجَالِ الْأَحْرَارِ وَالْفِدَادِينَ لَقِيلَ فِدَادٌ لَا رَجُلٌ أَضْعَفُ، وَهَكَذَا فَإِنَّ كَلِمَةَ «الشَّخْصِ الْأَكْثَرَ ضِعْفًا» لَا تَدُلُّ هُنَاكَ مُطْلَقًا عَلَى فِدَادٍ، بَلْ عَلَى شَخْصٍ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ دُونَهُ الْفِدَادُ، وَلَا تَدُلُّ كَلِمَةُ «الْفَرَنْجِيَّ»، بَعْدَ افْتِرَاضِ هَذَا، عَلَى رَجُلٍ حُرٍّ، بَلْ عَلَى رَجُلٍ قَوِيٍّ، وَقَدْ أَخَذْتُ كَلِمَةَ «الْفَرَنْجِ» بِهَذَا الْمَعْنَى هُنَا لِأَنَّ بَيْنَ الْفَرَنْجِ، دَائِمًا، مَنْ كَانَ لَهُمْ فِي الدَّوْلَةِ قُوَّةٌ بِاللُّغَةِ فَيَضَعُ عَلَى الْقَاضِي أَوْ عَلَى الْكُؤُنْتِ تَأْذِيهِمْ وَيُؤَافِقُ هَذَا الشَّرْحُ عَدَدًا كَبِيرًا مِنَ الْمَرَاسِيمِ الْمَلَكِيَّةِ<sup>(٤)</sup> الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى الْأَحْوَالِ الَّتِي كَانَ يُمَكِّنُ إِرْسَالُ الْجُنَاةِ فِيهَا أَمَامَ الْمَلِكِ وَالْأَحْوَالِ الَّتِي كَانَ لَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ فِيهَا، وَيُرَى فِي سِيرَةِ لُويسَ الْحَلِيمِ الَّتِي أَلْفَهَا تِيغَان<sup>(٥)</sup> أَنَّ الْأَسَاقِفَةَ عَدَوْا أَهَمَّ عَامِلٍ فِي إِذْلَالِ هَذَا

(١) المصدر نفسه، جزء ٣، فصل ٤، صفحة ٣٠٩، والفصل التالي، صفحة ٣١٩ و صفحة ٣٢٠.

(٢) أنظر إلى الباب ٢٨ من هذا الكتاب، فصل ٢٨ و باب ٣١، فصل ٨.

(٣) *Itaque Colonia convenit et ita bannivimus, ut unusquisque judex criminisum latronem audierit, ad casam suam ambulet, et ipsum ligare faciat : ita ut, si Francus fuerit, ad nostram proesentiam dirigatur; et si debilior persona fuerit, in loco pendatur.* مرسوم طبعة بالوز، جزء ١، صفحة ١٩.

(٤) أنظر إلى الباب ٢٨ من هذا الكتاب، فصل ٢٨، و باب ٣١، فصل ٨.

(٥) فصل ٤٣ و فصل ٤٤.

العاهل، ولا سيّما الأساقفة الذين كانوا من الفدّادين سابقاً، والأساقفة الذين وُلِدُوا بَيْنَ البرابرة، وهكذا عَيَّرَ تِيغَانُ هِيُونُ الذي كان هذا الأميرُ قد اُنْتَشَلَهُ مِنَ الفدّادِيَّةِ وجَعَلَهُ رَئِيسَ أساقفةِ رينس: «آيَّةُ مُكَافَأَةٍ نالَ العاهلُ في مُقَابِلِ هذه الصَّنَائِعِ الكَثِيرَةِ»<sup>(١)</sup> لَقَدْ جَعَلَكَ حُرّاً، لا شَريفًا، وما كان لِيَسْتَطِيعَ أَنْ يَجْعَلَكَ شَريفًا بَعْدَ أَنْ أَنْعَمَ عَلَيْكَ بِالْحُرِّيَّةِ»، وَلَمْ يَهَمْ الْأَبُ دُوبُوسُ هذا الخِطَابُ الذي يُثَبِّتُ وَجُودَ طَبَقَتَيْنِ مِنَ المُوَاطِنِينَ إِبْطَاتًا صَريحًا، فقد أَجَابَ بِمَا يَأْتِي<sup>(٢)</sup>: «إِنَّ هذه العبارة لا تَدُلُّ على أَنَّ لُويسَ الحَلِيمَ لَمْ يَسْتَطِيعَ أَنْ يَدْخُلَ هِيُونُ إِلَى طَبَقَةِ الْأَشْرَافِ، فَهِيُونُ، كَرَّيسٍ لَأَسَاقِفَةِ رينس، كَانَ مِنَ الطَّبَقَةِ الْأُولَى، وَأَعْلَى مِنَ طَبَقَةِ الْأَشْرَافِ».

إِنِّي أَدْعُ لِلْقَارِيءِ أَنْ يَحْكُمَ فِيمَا إِذَا كَانَتِ العبارة لا تَدُلُّ على ذلك، وَأَنْ يَحْكُمَ فِيمَا إِذَا كَانَ مَوْضُوعُ البَحْثِ هُنَا هُوَ أَفْضَلِيَّةُ طَبَقَةِ الإكليرُوسِ على طَبَقَةِ الْأَشْرَافِ. وَتَابَعَ الْأَبُ دُوبُوسُ فَيَقُولُ<sup>(٣)</sup>: «إِنَّ هذه العبارة لا تُثَبِّتُ غَيْرَ كَوْنِ أَنَّ المُوَاطِنِينَ المَوْلُودِينَ أَحْرَارًا يُوصَفُونَ بِرِجَالِ أَشْرَافٍ، فَالرَّجُلُ الشَّرِيفُ وَالرَّجُلُ المَوْلُودُ حُرّاً طَالَمَا أَعْتَبِرَا وَاحِدًا فِي عُرْفِ جَمِيعِ النَّاسِ»، ماذا أَتَطَبَّقُ عِبَارَةً مِنْ سِيرَةِ لُويسَ الحَلِيمِ على هؤُلاءِ الْأَصْنَافِ مِنَ النَّاسِ بِنَاءً على مَا يَقَعُ فِي أَرْمِينَا الحَدِيثَةِ مِنْ نَيْلِ نَفَرٍ مِنَ البُرْجُوزِيَّةِ صِفَةِ الْأَشْرَافِ مِنَ الرِّجَالِ وَيُضِيفُ إِلَى ذَلِكَ قَوْلَهُ<sup>(٤)</sup>: «مِنَ الْمُحْتَمَلِ، أَيْضًا، أَنَّ هِيُونُ لَمْ يَكُنْ عَبْدًا فِي أُمَّةِ الْفَرَنْجِ قَطُّ، بَلْ فِي الْأُمَّةِ السَّكْسُونِيَّةِ أَوْ فِي أُمَّةِ جِرْمَانِيَّةٍ أُخْرَى حَيْثُ كَانَ المُوَاطِنُونَ مَقْسُومِينَ إِلَى طَبَقَاتٍ كَثِيرَةٍ»، إِذَا، لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ طَبَقَةُ أَشْرَافٍ فِي أُمَّةِ الْفَرَنْجِ قَطُّ بِسَبَبِ كَلِمَةِ «الْمُحْتَمَلِ» لِلأَبِ دُوبُوسِ، لَكِنَّهُ اسْتَعْمَلَ كَلِمَةَ «الْمُحْتَمَلِ» قَطُّ

(١) O qualem remunerationem redisticit! Fecit te liberum, non nobilem, cuod impossible est post libertatem المصدر نفسه.

(٢) «قيام المملكة الفرنسية»، جزء ٣، باب ٦، فصل ٤، صفحة ٣١٦.

(٣) المصدر نفسه، باب ٦، فصل ٤، صفحة ٣١٦.

(٤) دُوبُوسِ، المصدر نفسه.



بأسوأ مما هنا، فَقَدْ رَأَيْنَا أَنَّ تَيْعَانَ<sup>(١)</sup> يَمِيزُ الْأَسَاقِفَةَ الَّذِينَ عَارَضُوا لُوِيْسَ الْحَلِيمَ فَكَانَ بَعْضُهُمْ مِنَ الْقَدَّادِينَ وَكَانَ آخَرُونَ مِنْهُمْ مِنْ إِحْدَى أُمَمِ الْبَرَابِرَةِ، وَكَانَ هَيُّونُ مِنَ الْأَوَّلِينَ، لَا مِنَ الْآخَرِينَ، ثُمَّ إِنِّي لَا أَدْرِي كَيْفَ يَجُوزُ الْقَوْلُ: إِنَّ قَدَّادًا كَهَيُّونَ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ سَكْسُونِيًّا أَوْ جِرْمَانِيًّا مَا دَامَ لَا أَسْرَةَ لِلْقَدَّادِ، وَلَا أُمَّةَ بِالتَّالِي، أَجَلْ، إِنَّ لُوِيْسَ الْحَلِيمَ أَعْتَقَ هَيُّونَ، وَبِمَا أَنَّ الْقَدَّادِينَ الْعُتْقَاءَ يَتَّبِعُونَ قَانُونَ مَوْلَاهُمْ فَإِنَّ هَيُّونَ أَصْبَحَ فَرَنْجِيًّا، لَا سَكْسُونِيًّا وَلَا جِرْمَانِيًّا، وَلَقَدْ هَاجَمْتُ، فَلَا دَفْعَ عَنْ نَفْسِي، ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ لِي: إِنَّ هَيْئَةَ الْفَسَلَاتِ كَانَتْ تُؤَلَّفُ فِي الدَّوْلَةِ طَبَقَةً تَمْتَّازُ مِنْ طَبَقَةِ الرِّجَالِ الْأَحْرَارِ، وَلَكِنْ بِمَا أَنَّ الْإِقْطَاعَاتِ كَانَتْ قَابِلَةً لِلْعَزْلِ فِي بَدْءِ الْأَمْرِ، ثُمَّ غَدَتْ لِمَدَى الْحَيَاةِ، فَإِنَّ هَذَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُؤَلَّفَ طَبَقَةً أَشْرَافٍ أَصْلِيَّةً، مَا دَامَتِ الْأَمْتِيَّازَاتُ غَيْرَ مُرْتَبِطَةٍ فِي إِقْطَاعَةٍ وَرَاشِيَّةٍ، وَهَذَا هُوَ الْأَعْتِرَاضُ الَّذِي جَعَلَ مُسَيُّو دُوْقَالُوا يَرَى، لَا رَيْبَ، أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَدَى الْفَرَنْجِ غَيْرُ طَبَقَةٍ وَاحِدَةٍ مِنَ الْمَوَاطِنِينَ، فَأَقْتَبَسَ الْأَبُ دُوبُوسُ مِنْهُ هَذَا الشُّعُورَ وَأَفْسَدَهُ بِأَدِلَّةٍ سَيِّئَةٍ، وَمَهْمَا يَكُنْ مِنْ أَمْرِ فَإِنَّ الْأَبَ دُوبُوسَ لَيْسَ الرَّجُلَ الَّذِي يُمَكِّنُهُ أَنْ يُذِلِّيَ بِهَذَا الْأَعْتِرَاضِ، ذَلِكَ أَنَّهُ قَدَّمَ ثَلَاثَ طَبَقَاتِ شَرَفٍ عِنْدَ الرُّومَانِ، جَاعِلًا صِفَةَ ضَيْفِ الْمَلِكِ لِلأُولَى، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَقُولَ إِنْ هَذَا اللَّقَبُ دَلٌّ عَلَى شَرَفٍ أَصْلِيٍّ أَكْثَرَ مِمَّا دَلٌّ عَلَيْهِ لَقَبُ الْفَسَلَاتِ، وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ جَوَابٍ مُبَاشِرٍ، فَالْفَسَلَاتُ أَوْ الْإِتْبَاعُ لَمْ يَكُونُوا كَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ أَصْحَابُ إِقْطَاعَةٍ، وَإِنَّمَا أُعْطُوا إِقْطَاعَةً لِأَنَّهُمْ كَانُوا أَنْصَارًا، وَلِيُذَكَّرَ مَا قُلْتُهُ فِي الْفُصُولِ الْأُولَى مِنْ هَذَا الْبَابِ لِيَرَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ الْإِقْطَاعَةُ عَيْنُهَا فِي ذَلِكَ الْحِينِ كَمَا اتَّفَقَ لَهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ، وَلَكِنَّهُمْ إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُمْ هَذِهِ الْإِقْطَاعَةُ فَإِنَّ إِقْطَاعَةً أُخْرَى كَانَتْ لَهُمْ، وَبِمَا أَنَّ الْإِقْطَاعَاتِ كَانَتْ تُعْطَى عِنْدَ الْوِلَادَةِ، وَفِي مَجَالِسِ الْأُمَّةِ غَالِبًا، وَبِمَا أَنَّ

(١) «Omnes episcopi molesti fuerunt Ludovico, et maxime ii quos e servilli conditione honoratos habebat, cum his qui ex barbaris nationibus ad hoc fastigium perducti sunt». De Gestis ludovici Pii ٤٤، وفصل ٤٣،

مِنْ مَصْلَحَةِ الْأَشْرَافِ أَنْ يَكُونُوا أَصْحَابَ إِقْطَاعَاتٍ، فَإِنَّهُ كَانَ مِنْ مَصْلَحَةِ الْمَلِكِ أَنْ يُنْعَمَ عَلَيْهِمْ بِهَا، وَكَانَتْ هَذِهِ الْأَسْرُ تُمَارَزُ بِمَرْتَبَةِ التَّبَعِيَّةِ، وَبِأَمْتِيَّازِهَا أَنْ يُرْجَى لَهَا نَيْلُ إِقْطَاعَةٍ، وَسَائِبُ فِي الْبَابِ الْآتِي <sup>(١)</sup> كَيْفَ قَضَتْ أحوالُ الزَّمنِ بَأَن يَظْهَرَ مِنَ الرِّجَالِ الْأَحْرَارِ مَنْ يُقْبَلُونَ لِیَتَمَتَّعُوا بِهَذَا الْأَمْتِيَّازِ الْعَظِيمِ، وَمِنْ ثَمَّ لِيَدْخُلُوا طَبَقَةَ الْأَشْرَافِ وَلَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ هَكَذَا فِي زَمَنِ غُونْتِرَانِ وَأَبْنِ أَخِيهِ شِلْدِبَرْتِ، بَيْنَمَا كَانَ الْأَمْرُ هَكَذَا فِي زَمَنِ شَارْلَمَانَ.

غَيْرَ أَنَّ الرِّجَالَ الْأَحْرَارَ، وَإِنْ كَانُوا قَادِرِينَ عَلَى حِيَازَةِ إِقْطَاعَاتٍ مُنْذُ عَهْدِ هَذَا الْأَمِيرِ، فَإِنَّ الْفَدَّادِينَ الْعَتَقَاءَ كَانُوا مَحْرُومِينَ ذَلِكَ جِزْماناً مُطْلَقاً كَمَا يَظْهَرُ مِنْ عِبَارَةِ تِيغَانَ الَّتِي نُقِلَتْ آنِفاً. وَهَلْ يَقُولُ لَنَا الْأَبُ دُوبُوس <sup>(٢)</sup>، الَّذِي ذَهَبَ إِلَى تَرْكِيَّةٍ لِيُعْطِيَنَا فِكْرَةً عَمَّا كَانَتْ عَلَيْهِ طَبَقَةُ الْأَشْرَافِ الْفَرَنْسِيَّةِ الْقَدِيمَةِ، أَنَّ النَّاسَ لَمْ يَتَذَمَّرُوا قَطُّ فِي تَرْكِيَّةٍ مِنْ أَرْتِقَاءِ خَسِيسِي النَّسَبِ إِلَى أَعْلَى الْمَنَاصِبِ وَالْمَرَاتِبِ كَمَا كَانَ يَتَذَمَّرُ فِي عَهْدِي لُويْسَ الْحَلِيمِ وَشَارْلُ الْأَصْلَعِ؟ كَانَ لَا يُشْتَكَى مِنْ ذَلِكَ فِي زَمَنِ شَارْلَمَانَ، لِأَنَّ هَذَا الْأَمِيرَ كَانَ يَمِيزُ الْأَسْرَ الْقَدِيمَةَ مِنَ الْأَسْرِ الْجَدِيدَةِ عَلَى الدَّوامِ، الْأَمْرُ الَّذِي لَمْ يَكُنْ لِيَفْعَلَهُ لُويْسَ الْحَلِيمُ وَشَارْلُ الْأَصْلَعِ، وَلَا يَنْبَغِي لِلنَّاسِ أَنْ يَنْسُوا أَنَّهُمْ مَدِينُونَ لِلأَبِ دُوبُوس بِكَثِيرٍ مِنَ التَّالِيفِ الْمُمْتَازَةِ، فَعَلَيْهِمْ أَنْ يَحْكُمُوا فِي أَمْرِهِ اسْتِنَاداً إِلَى هَذِهِ الْآثَارِ الرَّائِعَةِ لَا إِلَى هَذَا الْكِتَابِ، وَقَدْ أَرْتَكَبَ الْأَبُ دُوبُوسُ فِي كِتَابِهِ هَذَا أَغْلَاطاً فَادِحَةً لِأَنَّهُ جَعَلَ الْكُونَتَ دُوبُولْنَفِيلِيهَ نُصَبَ عَيْنِيهِ أَكْثَرَ مِمَّا جَعَلَ مَوْضُوعَهُ، وَلَا اسْتَنْتِجُ مِنْ جَمِيعِ اتِّقَادَاتِي غَيْرَ هَذِهِ الْعِبْرَةِ: إِذَا كَانَ هَذَا الرَّجُلُ الْعَظِيمُ قَدْ ضَلَّ فَمَا عَلَيَّ أَنْ أَخْشَى؟

(١) فصل ٢٣.

(٢) «تاريخ قيام المملكة الفرنسية»، جزء ٣، باب ٦، فصل ٤، صفحة ٣٠٢.





# البَابُ الحَادِي والثَّلَاثُونَ

نَظَرِيَّةُ الْقَوَانِينِ الْإِقْطَاعِيَّةِ لَدَى الْفَرَنْجِ  
مِنْ حَيْثُ صِلَتُهَا بِثَوَرَاتِ مَمْلَكَتِهِمْ

تغييرات في الوظائف والاقطاعات	الفصل الأول
كيف أصلحت الحكومة المدنية	الفصل الثاني
سلطة رؤساء الديوان	الفصل الثالث
رؤساء الديوان وعسكرية الامة	الفصل الرابع
كيف نال رؤساء الديوان قيادة الجيوش	الفصل الخامس
العهد الثاني لخفض ملوك الجيل الاول	الفصل السادس
المناصب الكبيرة والاقطاعات في زمن رؤساء الديوان	الفصل السابع
كيف تحولت الاموال الموروثة الى اقطاعات	الفصل الثامن
كيف حولت املاك الكنائس الى اقطاعات	الفصل التاسع
ثروات الاكليروس	الفصل العاشر
حال اوروبا في زمن شارل مارتل	الفصل الحادي عشر
وضع الاعشار	الفصل الثاني عشر
في الانتخابات للاسقفيات والاديار	الفصل الثالث عشر
اقطاعات شارل مارتل	الفصل الرابع عشر
مواصلة الموضوع نفسه	الفصل الخامس عشر
خلط الملكية ورئاسة الديوان، الجيل الثاني	الفصل السادس عشر
امرّ خاص في انتخاب ملوك الجيل الثاني	الفصل السابع عشر
شارلمان	الفصل الثامن عشر
مواصلة الموضوع نفسه	الفصل التاسع عشر
لويس الحليم	الفصل العشرون
مواصلة الموضوع نفسه	الفصل الحادي والعشرون
مواصلة الموضوع نفسه	الفصل الثاني والعشرون
مواصلة الموضوع نفسه	الفصل الثالث والعشرون

- ❑ الفصل الرابع والعشرون : في ان الرجال الاحرار غدوا قادرين على حيازة الاقطاعات
- ❑ الفصل الخامس والعشرون: السبب المهم في ضعف الجيل الثاني، تغيير في التراتب تغيير في الاقطاعات
- ❑ الفصل السادس والعشرون: تغيير آخر وَقَعَ في الاقطاعات
- ❑ الفصل السابع والعشرون : ما طرأ على المناصب الكبيرة والاقطاعات من تغيير
- ❑ الفصل الثامن والعشرون : طبيعة الاقطاعات منذ عهد شارل الاصلي
- ❑ الفصل التاسع والعشرون : مواصلة الموضوع نفسه
- ❑ الفصل العاشر والثلاثون : كيف خرجت الامبراطورية من آل شارلمان
- ❑ الفصل الحادي والثلاثون : كيف انتقل تاج فرنسة الى آل هوج كايي
- ❑ الفصل الثاني والثلاثون : بعض النتائج لديمومة الاقطاعات
- ❑ الفصل الثالث والثلاثون : مواصلة الموضوع نفسه
- ❑ الفصل الرابع والثلاثون :

## الفصل الأول

### تغييرات في الوظائف والإقطاعات

كَانَ الْكُونَتَاتُ فِي الْبَدْءِ لَا يُرْسَلُونَ إِلَى كُورِهِمْ إِلَّا لِعَامٍ وَاحِدٍ، فَلَمْ يَلْبَثُوا أَنْ أَشْتَرَوْا بَقَاءَ وَظَائِفِهِمْ، وَلَدَيْنَا مِثَالٌ<sup>(١)</sup> عَلَى ذَلِكَ مُنْذُ حُكْمِ حَفْدَةِ كَلُوفِيسَ، ذَلِكَ أَنَّ الْمَدْعُوَّ بِيُونِيُوسَ كَانَ كُونَتًا فِي مَدِينَةِ أُكْسِيرَ، فَبَعَثَ ابْنَهُ مُوْمُولُوسَ حَامِلًا مَالًا إِلَى غُنْتَرَانَ حَتَّى يَبْقَى فِي وَظِيفَتِهِ، لَكِنَّ الْإِبْنَ أَعْطَى الْمَالَ فِي سَبِيلِ مَصْلَحَتِهِ هُوَ، فَنَالَ مَكَانَ الْأَبِ، وَكَانَ الْمُلُوكُ قَدْ بَدَأُوا مُنْذُ زَمَنِ بِلْفَسَادِ نِعْمِهِمْ هُمْ؛ وَمَعَ أَنَّ قَانُونَ الْمَمْلَكَةِ كَانَ يَقْضِي بِإِمْكَانِ نَقْلِ الْإِقْطَاعَاتِ فَإِنَّهَا كَانَتْ لَا تُعْطَى وَلَا تُنَزَعُ وَفَقَ الْهَوَى وَالْمُرَادُ، بَلْ إِنَّهَا مِنْ الْأُمُورِ الْمُهِمَّةِ الَّتِي كَانَتْ تُعَالَجُ عَادَةً فِي مَجَالِسِ الْأُمَّةِ، وَيُمْكِنُ الْأَعْتِقَادُ أَنَّ الْفَسَادَ قَدْ تَسَرَّبَ فِي هَذِهِ النَّاحِيَةِ كَمَا تَسَرَّبَ فِي النَّاحِيَةِ الْأُخْرَى فَاسْتُمِرَّ عَلَى حِيَاظَةِ الْإِقْطَاعَاتِ فِي مُقَابِلِ الْمَالِ كَمَا اسْتُمِرَّ عَلَى حِيَاظَةِ الْكُونَتِيَّاتِ وَسَائِيْنُ فِي سِيَاقِ هَذَا الْبَابِ<sup>(٢)</sup> وَجُودَ هِبَاتٍ مُؤَبَّدَةٍ كَانَتْ تَصْدُرُ عَنِ الْأُمَرَاءِ فَضْلًا عَنِ الْهِبَاتِ الَّتِي كَانَتْ تَصْدُرُ عَنْهُمْ لِزَمَنِ مُعَيَّنٍ، وَمِمَّا حَدَثَ أَنَّ الْمَحْكَمَةَ أَرَادَتْ نَقْضَ عَطَايَا كَانَتْ قَدْ وَقَعَتْ، فَاسْفَرَ هَذَا عَنِ اسْتِيَاءِ عَامٍ فِي الْأُمَّةِ، وَلَمْ تَلْبَثِ الثَّوْرَةُ الْمَشْهُورَةُ فِي تَارِيخِ فَرَنْسَةِ أَنْ نَشَأَتْ، وَكَانَتْ مَرَحَلَتُهَا الْأُولَى ذَلِكَ الْمَشْهَدَ الْعَجِيبَ لِتَعْذِيبِ بَرُونَهُولَ.

إِنَّ مِمَّا يُخَالِفُ الْمَأْلُوفَ، كَمَا يَلُوحُ فِي بَدْءِ الْأَمْرِ، أَنَّ رُئِيسَ<sup>(٣)</sup> هَذِهِ الْمَمْلَكَةِ

(١) غريغوار التوريي، باب ٤، فصل ٤٢.

(٢) فصل ٧.

(٣) «تاريخ فرديغير»، فصل ٤٢.

وهي بنت وأخت وأم لكثير من الملوك، والتي لم تزل مشهورة حتى اليوم بآثار  
جديرة بناظر روماني للمؤسسات أو بوال روماني، والتي ولدت عبقرية باهرة  
للقيام بالأمر، وحائزة صفات ظلت محترمة زمناً طويلاً، رثيت دفعة واحدة  
عرضة لتكاليف بلع من الطول والخزي والجور من قبل ملك<sup>(١)</sup> كانت سلطته غير  
ثابتة الأساس في شعبه، لو لم تسقط حظوتها لدى هذا الشعب لسبب خاص.  
أجل، عزا كلوتير<sup>(٢)</sup> إليها قتل عشرة ملوك، غير أنه كان قد أمر هو نفسه بقتل  
اثنين منهم، وكان قتل آخرين جرم القدر أو نتيجة خبث ملكة أخرى، فشعب  
ترك فريديغوند تموت على فراشها، وكان يعارض<sup>(٣)</sup> حتى العقاب على  
جرائمها الهائلة، لا بد من أنه كان قليل الحماسة تجاه جرائم برونهاول.

لقد وضعت على جمل، وسير بها بين جميع الجيش، وهذا دليل أكيد على  
أنها كانت قد فقدت حظوتها لدى هذا الجيش، ويروي فريديغير أن نديم  
برونهاول، بروتير، كان يقبض على مال السنيورات ويملا به بيت المال، وأنه  
كان يذل طبقة الأشراف، وأنه لم يطمئن أحد إلى حفظ وظيفته<sup>(٤)</sup>، فيأتمر  
الجيش به، ويقتله في خيمته، وتشتد نقمة الأمة على برونهاول يوماً بعد يوم،  
إما لسييل الانتقام<sup>(٥)</sup> التي سلكتها بسبب هذا القتل، وإما لاتباعها الخطة<sup>(٦)</sup>  
ذاتها، وكان كلوتير طامعاً في الحكم وخده، وكان يساوره أفضح ميل إلى

(١) كلوتير الثاني بن شلريك وأبو داغوبر.

(٢) «تاريخ فريديغير»، فصل ٤٢.

(٣) أنظر إلى غريغوار الثوري باب ٨، فصل ٣١.

(٤) «Soeva illi fuit contra personas iniquitas, fisco nimium tribuens, de rebus personarum ingeniose fiscum vellens implere . . . ut nullus reperiretur qui gradum queln sonarum in geniose fiscum vellens implere . . . ut nullus reperiretur qui gradum quem arripuerat potuisset adsumere» «تاريخ فريديغير»، فصل ٢٧، عن سنة ٦٠٥.

(٥) المصدر نفسه، فصل ٢٨ عن سنة ٦٠٧.

(٦) المصدر نفسه، فصل ٤١ عن سنة ٦١٣، Burgundioe farones tam episcopi quam coeteri، leudes, timentes Brunichildem, et odium in eam habentes, consilium inientes, etc.



الانتقام، ليقينه أنه لا محالة هالك إذا ما فاز أبناء برونهاول، فأشترك في مؤامرة تجاه نفسه، وبدأ متهماً لبرونهاول جاعلاً من هذه المصلحة عبء هائلة، سواء عن عبادة أو عن حكم الأحوال؛ وكان فرناشير رُوح المؤامرة ضد برونهاول، ونُصب رئيس ديوان لبورغونية، وطلب من كلوتير ألا يُنقل من منصبه مدى حياته<sup>(١)</sup>، وبذلك لم يعد ممكناً لرئيس الديوان أن يكون في مثل الحال التي كان السنيورات الفرنسيون عليها، فقد أخذت هذه السلطة تستقل عن السلطة الملكية، ووصاية برونهاول المشؤومة على العرش هي التي كانت قد جفلت الأمة على الخصوص، فبينما كانت القوانين باقية في كمال قوتها لم يستطع أحد أن يتذمر من نزع إقطاعية منه ما دام القانون لم يعطه إياها إلى الأبد، ولكن عندما أدى الشح وسوء الأساليب والفساد إلى منح إقطاعات تدمر الناس من سلوك طرق سيئة لا تزعج أشياء كانوا قد ظفروا بها على هذا النحو في الغالب، ومن المحتمل أنه لم يكن ليقل شيء لو نشأ نقض الأعطية عن الخير العام، غير أن النظام كان يرى من غير أن يكتفم الفساد، فكان يطالب بالحق الأميري بدلاً لأموال بيت المال كما يُمليه الهوى، ولم تعد الهبات مكافأة على الخدم أو أملاً لها، وقد أرادت برونهاول إصلاح سوء الفساد القديم بروح فاسدة، ولم تكن أهواؤها أهواء نفس ضعيفة قط، فأعتقد اللودات وأكابر الضباط أنهم لا محالة هالكون، وقضوا عليها؛ ولا بُد من الحصول على جميع الوثائق التي تمت في تلك الأزمنة، على أن صانعي التواريخ، الذين كانوا يعرفون من أخبار زمانهم ما يعرفه القرويون من تاريخنا في الوقت الحاضر تقريباً، ومع ذلك فإن لدينا نظاماً لكلوتير صادراً عن مجمع باريس<sup>(٢)</sup> لإصلاح المفايد، يدل

(١) «تاريخ فريديغير»، فصل ٤٢، عن سنة ٦١٣، Sacramento Clotario accepto ne unquam vitoe suoe temporibus degradaretur.

(٢) بعد التنكيل ببرونهاول بوقت قليل، سنة ٦١٥، أنظر إلى طبعة المراسيم القديمة لبالوز، صفحة ٢١.

على أن هذا الأمير أزال الشكاوى التي أدت إلى الثورة<sup>(١)</sup>، فيؤيد هذا الأمير فيه، من ناحية، جميع الأعطية التي وضعت، أو أيدت، من قبل أسلافه<sup>(٢)</sup> الملوك، ويأمر، من ناحية أخرى، بأن يُعاد<sup>(٣)</sup> إلى لوداته أو أتباعه جميع ما نزع منهم، ولم يكن هذا المنحة الوحيدة التي صدرت عن الملك في المجتمع المذكور، فقد أمر بإصلاح<sup>(٤)</sup> كل ما صنع ضد امتيازات رجال الدين، وخفف نفوذ البلاط في انتخابات الأسقفيات<sup>(٥)</sup>، وأصلح الملك أمور بيت المال أيضاً فأمر بإلغاء<sup>(٦)</sup> جميع العوائد الجديدة وبعدم جباية أي رسم عن حق المرور الذي وضع منذ موت غنتران وسيجير وشلبريك<sup>(٧)</sup>، أي إنه ألغى كل ما وضع في أثناء وصاية فريديغوند وبرونهل على العرش، وحظر جلب مواشيه إلى غابات الأفراد<sup>(٨)</sup>، وسنرى، عما قليل، أن الإصلاح كان أعم أيضاً فشمّل الأمور المدنية.

(١) Quoe contra rationis ordinem acta vel ordinata sunt, ne in antea, quod avertat divinitas, contingant, disposuerimus, Christo proesule, per hujus edicti tenorem generaliter emendare. المصدر نفسه، المادة ١٦.

(٢) المصدر نفسه، المادة ١٦.

(٣) المصدر نفسه، المادة ١٧.

(٤) Et quod per tempora ex hoc proetermissum est, vel dehinc, perpetualiter observetur.

(٥) Ita ut episcopo decedente, in loco ipsius qui a metropolitano ordinari debet cum provincialibus, a clero et populo eligatur; et si persona condigna fuerit, per ordinationem principis ordinetur: vel certe si de palatio eligitur, per meritum personae et doctrinae ordinetur. المصدر نفسه، المادة ١.

(٦) Ut ubicumque census novus impie addique est, emendetur. المصدر نفسه، المادة ٨.

(٧) المصدر نفسه، المادة ٩.

(٨) المصدر نفسه، المادة ٢١.

## الفصل الثاني

### كيف أضحيت الحكومة المدنية

رأينا حتى الآن أنَّ الأُمَّة كانت تُبدي شواهد إلحاح وخفة حول اختيار سادتها أو سلوكهم، ورأيناها تُسوي ما بين سادتها من خلاف، وتفرض عليهم واجب السلم، ولكنَّ الأُمَّة صنعت أيضاً ما كان لا يرى حتى الآن، فقد وجهت نظرها نحو وضعها الحاضر، ودرست قوانينها بهدوء، وتداركت نقصها فوقفت العُنف ونظمت السُلطة؛ وما اتفق لـفريدغوند وبرون هول من وصايا على العرش رجولية جريئة وماجئة لم يثبتت هذه الأُمَّة بمقدار ما نُبَّهه، فقد دافعت فريدغوند عن شرورها بشروورها ذاتها، وسوَّغت السُّم والقتل بالسُّم والقتل، وسارت على وجه كانت به مظالمها خاصة أكثر منها عامة؛ إنَّ فريدغوند أثت شروراً أكثر، لكنَّ برون هول كانت أكثر إخافة بها، ولم تكتفِ الأُمَّة في هذه الأزمينة بوضع النظام في الحكومة الإقطاعية، فقد أرادت توطيد حكومتها المدنية أيضاً، ذلك أنَّ هذه الحكومة كانت أكثر فساداً من الأخرى، وكان خطر هذا الفساد على قدر قدمه، وسببه من بعض الوجوه سوء الأخلاق أكثر من سوء استعمال القوانين .

يدلُّنا تاريخ غريغوار الثوري وغيره من الآثار على أمة جافية بربرية من ناحية وعلى ملوك لم يكونوا أقلَّ منها جفاء وبربرة من ناحية أخرى، وقد كان هؤلاء الملوك قتلة ظلمة قساة لأنَّ جميع الأُمَّة كانت هكذا، وإذا كانت النصرانية قد بدت ملطفة لهم أحياناً فذلك لما ألقتهم من هول في قلوب المجرمين، وقد

دافعت الكنيسة عن نفسها تجاههم بخوارق قديسيها وعجائبهم، ولم يكن الملوك مدنسي القديسيات لأنهم كانوا يخشون عقوبات التدنيس، ولكنهم أقترفوا جميع أنواع الجرائم والمظالم عن غضب أو عن عمد لأن هذه الجرائم والمظالم كانت لا تظهر لهم يد الله قريبة، وكان الفرنج يحتملون ملوكاً قتلة لأنهم أنفسهم كانوا قتلة كما قلت، فما كانوا ليتأثروا من مظالم ملوكهم ونهابهم لأنهم كانوا ظالمين نهابين مثلهم، أجل، كان هناك كثير من القوانين الموضوعية، غير أن الملوك كانوا يجعلونها غير مجدية برسائل ناقضة<sup>(١)</sup>، (Preceptions) هادمة لهذه القوانين، كإرادات أباطرة الرومان تقريباً، سواء أكان الملوك قد أخذوا عنهم هذه العادة أم استنبطوها من طبيعتهم، ومما يرى في غريغوار الثوري أنهم كانوا يقومون بأعمال القتل عمداً، ويقتلون المتهمين الذين لم يسمعوأ، ويصدرون رسائل ناقضة وضعاً لزوجات محرمية<sup>(٢)</sup>، أو نقلاً لموارث، أو نزاعاً لحقوق الأقرباء، أو تزوجاً براهبات، والواقع أنهم كانوا لا يضعون قوانين من تلقاء أنفسهم، وإنما كانوا يعطلون القوانين القائمة، وقوم مرسوم كلوتير كل هذه المظالم، فصار لا يحكم على أحد قبل أن يسمع<sup>(٣)</sup>، وحقوق الأقرباء أن يرثوا، دائماً، وفق الترتيب المنصوص عليه في القانون<sup>(٤)</sup>، وأبطلت كل رسالة ناقضة تزوجاً بينات أو أيامي أو راهبات، فيجازى بشدة كل من ينالها ويستعملها<sup>(٥)</sup>، وقد كنا نعلم بما هو أدق من هذا ما نص عليه هذا المرسوم حول الرسائل الناقضة لو لم تندثر المادة ١٣ والمادتان اللتان تليانها مع الزمن، فليس لدينا غير الكلمات الأولى

(١) كانت هذه أوامر يرسلها الملك إلى القضاة ليأتوا أو ليحتملوا أعمالاً مخالفة للقانون.

(٢) أنظر إلى غريغوار الثوري، باب ٤، صفحة ٢٢٧، ويطفح التاريخ والمراسيم بذلك، ويظهر اتساع سوء الاستعمال هذا، على الخصوص، في مرسوم كلوتير الثاني، لسنة ٦١٥، الذي وضع لإصلاحها، أنظر إلى «المراسيم القديمة»، طبعة بالوز، جزء ١، صفحة ٢٢.

(٣) المادة ٢٢.

(٤) المصدر نفسه، المادة ٦.

(٥) المصدر نفسه، المادة ١٨.



مِنَ المَادَّةِ ١٣ التي تَأْمُرُ بِمُراعَاةِ الرِّسَائِلِ النَّاقِضَةِ، وهذا ما لا يُمكنُ أَنْ يَتَنَاوَلَ الرِّسَائِلَ النَّاقِضَةَ التي أَلْغَاهَا بِالقَانُونِ نَفْسِهِ، وَلَدَيْنَا نِظَامٌ آخَرُ عَنْ هَذَا الْأَمِيرِ<sup>(١)</sup> يُلَايِمُ مَرْسُومَهُ وَيُضِلِّحُ جَمِيعَ مَفَاسِدِ الرِّسَائِلِ النَّاقِضَةِ تَمَاماً.

صَحِيحٌ أَنَّ مُسَيُّو بِالْوِزِ الذي وَجَدَ هَذَا النُّظَامَ بلا تَأْرِيخٍ ولا أَسْمٍ لِلْمَكَانِ الذي صَدَرَ فِيهِ، عَزَاهُ إِلَى كُلُوْتِيرِ الْأَوَّلِ، عَلَى أَنَّهُ صَدَرَ عَنْ كُلُوْتِيرِ الثَّانِي، وَلَدَيَّ ثَلَاثَةُ أَسْبَابٍ فِي ذَلِكَ:

١ - لَقَدْ نُصِّ فِيهِ عَلَى أَنَّ الْمَلِكَ يُبْقِي الْبَرَائَاتِ التي مُنِحَتْهَا الْكَنَائِسُ مِنْ قَبْلِ أَبِيهِ وَجَدِهِ<sup>(٢)</sup>، فَأَيُّ الْبَرَائَاتِ كَانَ يُمكنُ أَنْ يُنْعِمَ بِهَا عَلَى الْكَنَائِسِ جَدُّ كُلُوْتِيرِ الْأَوَّلِ، شِلْدِيرِيك، الذي لَمْ يَكُنْ نَضْرَانِيّاً والذي كَانَ يَعِيشُ قَبْلَ تَأْسِيسِ الْمَمْلَكَةِ؟ غَيْرَ أَنَّ هَذَا الْمَرْسُومَ إِذَا مَا عُرِيَ إِلَى كُلُوْتِيرِ الثَّانِي وَجَدَ كُلُوْتِيرِ الْأَوَّلُ نَفْسَهُ جَدّاً لَهُ، هَذَا الذي قَدَّمَ إِلَى الْكَنَائِسِ هِبَاتٍ عَظِيمَةً تَكْفِيراً عَنْ قَتْلِ ابْنِهِ كَرَامَنْ الذي أَمَرَ بِحَرْقِهِ مَعَ زَوْجِهِ وَأَوْلَادِهِ .

٢ - إِنَّ الْمَفَاسِدَ التي أَضْلَحَهَا هَذَا النُّظَامُ اسْتَمَرَّتْ بَعْدَ كُلُوْتِيرِ الْأَوَّلِ، حَتَّى إِنَّهَا بَلَغَتْ حَدَّهَا فِي ضَعْفِ حُكْمِ غُونْتِرَان، وَفِي جَوْرِ عَهْدِ شِلْدِيرِيك وَفِي وَصَايَا فِرِيدِيغُونْد وَبِرُونْهُولِ الْمَمْقُوتَةِ، فَكَيْفَ كَانَتِ الْأُمَّةُ تَسْتَطِيعُ اخْتِمَالَ فُظَائِحَ مُحَرَّمَةٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَرْفَعَ صَوْتَهَا عِنْدَ تَكَرُّارِ هَذِهِ الْفُظَائِحِ بِاسْتِمْرَارٍ؟ وَكَيْفَ لَا تَفْعَلُ حِينَئِذٍ مَا فَعَلْتَ حِينَئِذَا عَادَ شِلْدِيرِيك الثَّانِي<sup>(٣)</sup> إِلَى سَابِقِ مَظَالِمِهِ فَحَمَلَتْهُ عَلَى الْأَمْرِ بِأَنْ يَأْمُرَ مِنْ قَوْرِهِ بِاتِّبَاعِ الْقَانُونِ وَالْعَادَاتِ فِي الْأَحْكَامِ كَمَا كَانَ يُصْنَعُ سَابِقاً<sup>(٤)</sup>؟

(١) فِي طَبْعَةِ «الْمَراسِيمِ الْقَدِيمَةِ» لِبَالُوز، جُزْء ١، صَفْحَةُ ٧.

(٢) تَكَلَّمْتُ فِي الْبَابِ السَّابِقِ، فَصَل ٢١، عَنْ هَذِهِ الْبَرَائَاتِ التي كَانَتْ امْتِيَازَاتٍ لِحَقُوقِ الْعَدَالَةِ، وَالتي كَانَتْ تُشْتَمِلُ عَلَى مَنَعِ الْقِضَاةِ الْمَلِكِيِّينَ مِنَ الْقِيَامِ بِأَيَّةِ وَظِيفَةٍ فِي الْمَكَانِ، وَالتي كَانَتْ تَعْدِلُ إِنْشَاءَ إِقْطَاعَةٍ أَوْ وَرَاثَتِهَا.

(٣) بَدَأَ عَهْدُهُ حِوَالِي سَنَةِ ٦٧٠.

(٤) أَنْظُرْ إِلَى «حَيَاةِ الْقَدِيسِ لِيَجِه».



٣ - ثُمَّ لَمْ يَكُنْ هَذَا النِّظَامُ الَّذِي وُضِعَ لِتَقْوِيمِ الْمَظَالِمِ لِيُخَصَّ كُلُّوْتِيرَ الْأَوَّلَ مَا دَامَتِ الْمَمْلَكَةُ قَدْ خَلَّتْ فِي عَهْدِهِ مِنَ الشَّكََاوَى مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ، وَمَا دَامَ سُلْطَانُهُ مُوَطَّئاً فِي الزَّمَنِ الَّذِي جُعِلَ فِيهِ هَذَا النِّظَامُ، فِي حِينٍ أَنَّ هَذَا النِّظَامَ يُوَافِقُ الْحَوَادِثَ الَّتِي نَشَأَتْ فِي عَهْدِ كُلُّوْتِيرِ الثَّانِي فَأَدَّتْ إِلَى ثَوْرَةٍ عَنْ حَالِ الْمَمْلَكَةِ السِّيَاسِيِّ، فَيَجِبُ تَنْوِيرُ التَّأْرِيخِ بِالْقَوَانِينِ وَتَنْوِيرُ الْقَوَانِينِ بِالتَّأْرِيخِ.

## الفصل الثالث

### سُلْطَةُ رُؤَسَاءِ الدِّيَّوَانِ

قُلْتُ: إِنَّ كَلُوتِيرَ الثَّانِي عَاهَدَ عَلَى عَدَمِ نَزْعِ رِثَاسَةِ الدِّيَّوَانِ مِنْ قَارَنَاشِيرَ مَدَى حَيَاتِهِ، عَلَى أَنَّهُ كَانَ لِلثُّورَةِ نَتِيجَةُ أُخْرَى، فَرَتِيسُ الدِّيَّوَانِ قَبْلَ هَذَا الزَّمَنِ كَانَ رَتِيساً لَدَى الْمَلِكِ فَاصْبَحَ رَتِيساً لِلْمَمْلَكَةِ، وَكَانَ الْمَلِكُ يَخْتَارُهُ فَصَارَتْ الْأُمَّةُ تَخْتَارُهُ، وَكَانَ تِيُودُورِيك<sup>(١)</sup> قَدْ نَصَبَ پَرُوتِيرَ رَتِيساً قَبْلَ الثُّورَةِ، وَكَانَتْ فَرِيدِيغُونْد<sup>(٢)</sup> قَدْ نَصَبَتْ لَنَدِيرِيكَ رَتِيساً، ثُمَّ آَلَ حَقُّ الْأَخْتِيَارِ<sup>(٣)</sup> إِلَى الْأُمَّةِ بَعْدَ ذَلِكَ، وَهَكَذَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يُخْلَطَ، كَمَا فَعَلَ بَعْضُ الْمُؤَلِّفِينَ، بَيْنَ رُؤَسَاءِ الدِّيَّوَانِ هَؤُلَاءِ وَمَنْ كَانَ لَهُمْ هَذَا الْمَقَامُ قَبْلَ مَوْتِ بَرُونْهُول، أَيْ بَيْنَ رُؤَسَاءِ دِيَّوَانِ الْمَلِكِ وَرُؤَسَاءِ دِيَّوَانِ الْمَمْلَكَةِ، وَيُسْتَدَلُّ مِنْ قَانُونِ الْبُورْغُونِ أَنَّ مَنْصِبَ رَتِيسِ الدِّيَّوَانِ عِنْدَهُمْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمَنَاصِبِ الْأُولَى لِلدَّوْلَةِ<sup>(٤)</sup>، وَكَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْمَنْصِبُ مِنَ أَسْمَى الْمَنَاصِبِ لَدَى مُلُوكِ الْفَرَنْجِ الْأَوَّلِينَ<sup>(٥)</sup>، وَقَدْ طَمَأَنَّ كَلُوتِيرُ مَنْ كَانُوا قَابِضِينَ عَلَى مَنَاصِبَ وَإِقْطَاعَاتٍ، فَلَمَّا مَاتَ قَارَنَاشِيرَ، وَسَأَلَ ذَلِكَ الْأَمِيرُ مَنْ كَانَ مُجْتَمِعاً فِي تَرَوْا مِنَ السُّيُورَاتِ عَمَّنْ يُرِيدُونَ انْتِخَابَهُ فِي مَكَانِهِ،

(١) Instigante Brunichilde, Theodorico jubente, etc. فريديغير، فصل ٢٧، عن سنة ٦٠٥.

(٢) Gesta regum Francorum، فصل ٣٦.

(٣) أنظر إلى فريديغير، «التاريخ»، فصل ٥٤، عن سنة ٦٢٦، ومتممه المجهول الاسم، فصل ١٠١، عن سنة ٦٩٥، وفصل ١٠٥ عن سنة ٧١٥، إيمان، باب ٦، فصل ١٥، إيجيهارد، «حياة شارلمان»، فصل ٤٨، Gesta regum francorum، فصل ٤٥.

(٤) أنظر إلى قانون البورغون، in proefat، وإلى الدليل الثاني لهذا القانون، باب ١٣.

(٥) أنظر إلى غريغوار التوري، باب ٩، فصل ٣٦.

هَتَفُوا جَمِيعُهُمْ قَائِلِينَ: إِنَّهُمْ لَا يَتَخَبُونَ<sup>(١)</sup> مُطْلَقًا رَاجِينَ عَطْفَهُ، وَاضْطِعِينَ أَنْفُسَهُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَجَمَعَ دَاغُوبِرُ كُلَّ الْمَمْلَكَةِ كَمَا فَعَلَ أَبُوهُ، وَأَعْتَمَدَتِ الْأُمَّةُ عَلَيْهِ، فَلَمْ تُعْطِهِ رَّئِيسَ دِيْوَانٍ قَطُّ، وَيَشْعُرُ هَذَا الْأَمِيرُ بِأَنَّهُ طَلِيقٌ، وَتَطِيبُ نَفْسُهُ بِمَا نَالَ مِنْ أَنْتِصَارَاتٍ، فَيَعُودُ إِلَى خِطَّةِ بَرُونَهُوْل، وَلَكِنْ هَذَا يَبْلُغُ مِنْ سُوءِ الْعَاقِبَةِ لَهُ مَا سَمَحَ مَعَهُ لِدَوَاتِ أُسْتَرَاذِيَةِ بِأَنْ يَفْهَرَهُمُ السَّكَالْفُون<sup>(٢)</sup>، فَرَجَعُوا إِلَى أَمَاكِنِهِمْ وَأَصْبَحَتْ وِلَايَاتُ أُسْتَرَاذِيَةِ الْوَاقِعَةُ عَلَى الْخُدُودِ فَرِيسَةَ لِلْبَرَابِرَةِ، وَيَعْرِضُ عَلَى الْأُسْتَرَاذِيِّينَ تَنْزِلُهُ عَنْ أُسْتَرَاذِيَةِ لِابْنِهِ سِيَجِيرَ مَعَ خَزِينَةٍ وَأَنْ يَضَعَ حُكُومَةَ الْمَمْلَكَةِ وَالْقَصْرَ بَيْنَ يَدَيْ أُسْقَفِ كُولُونِيهِ، كُونِيِيرَ، وَيَدْيِ دُوكِ أَدَالْجِيَز، وَلَمْ يَلْزَمْ فَرِيدِيغِيرَ جَانِبَ التَّفْصِيلِ، قَطُّ، حَوْلَ الْعُهُودِ الَّتِي تَمَّتْ وَقْتَيْدُ، غَيْرَ أَنَّ الْمَلِكَ أَيْدَهَا كُلَّهَا بِمَرَاثِمِهِ، وَأَزِيلَ الْخَطَرَ<sup>(٣)</sup> عَنْ أُسْتَرَاذِيَةِ فِي بَدْءِ الْأَمْرِ، وَلَمَّا شَعَرَ دَاغُوبِرُ بِدُنُوِّ أَجَلِهِ أَوْصَى إِيْغَا بِأَمْرَاتِهِ نَنْتَشِلْدَ وَأَبْنِهِ كَلُوفِيسَ فَأَخْتَارَ لِدَوَاتِ نُسْتَرِيهِ وَبُورْغُونِيَةِ هَذَا الْأَمِيرِ الشَّابَّ مَلِكًا لَهُمْ<sup>(٤)</sup>، وَقَامَ إِيْغَا وَنَنْتَشِلْدَ بِإِدَارَةِ الْقَصْرِ<sup>(٥)</sup>، وَأَعَادَا جَمِيعَ الْأَمْوَالِ الَّتِي كَانَ دَاغُوبِرُ قَدْ اسْتَوْلَى عَلَيْهَا<sup>(٦)</sup>، وَأَنْقَطَعَتْ جَمِيعُ الشُّكَاوَى فِي نُسْتَرِيهِ وَبُورْغُونِيَةِ كَمَا كَانَتْ قَدْ

(١) «Eo anno, Clotarius cum proceribus et leudibus Burgundioe Trecassinis conjungitur, cum eorum esset sollicitus, si vellent jam, Warnachario discesso, alium in ejus honoris gradum sublimare; sed omnes unanimiter denegantes se nequaquam velle Majorem domus eligere, regis gratiam obnixe petentes, cum rege transegere»

«تاريخ فريديغير»، فصل ٥٤، عن سنة ٦٢٦.

(٢) «Istam victoriam quam Vinidi contra Francos meruerunt, non tantum Sclavinorum fortitudo abtinuit quantum dementatio Austrasiorum, dum se cernebant cum Dagoberto odium incurrisse, et assidue expoliarentur»

تاريخ فريديغير، فصل ٦٨، عن سنة ٦٣٠.

(٣) «Deinceps Austrasii corum studio limitem et regnum Francorum contra Vinidos utiliter defensasse noscuntur»

«تاريخ فريديغير»، فصل ٧٥، عن سنة ٦٣٢.

(٤) «تاريخ فريديغير»، فصل ٧٩، عن سنة ٦٣٨.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه، فصل ٨٠، عن سنة ٦٣٩.

أَنْقَطَعَتْ فِي أُسْتَرَاذِيَّةٍ، وَلَمَّا مَاتَ إِيْغَا حَمَلَتْ الْمَلِكَةُ نَتَشِيلْدُ سِيئُورَاتِ بُورْغُونِيَّةٍ عَلَى أَنْتِيخَابِ فُلُوشَاتُوسِ رَئِيساً لِدِيَوَانِهِمْ<sup>(١)</sup>، فَأَرْسَلَ هَذَا إِلَى الْأَسَاقِفَةِ وَأَهَمِّ سِيئُورَاتِ مَمْلَكَةِ بُورْغُونِيَّةِ رَسَائِلَ وَعَدَهُمْ فِيهَا بِأَنْ يُبْقِيَ لَهُمْ مَرَاتِبَهُمْ وَمَنَاصِبَهُمْ<sup>(٢)</sup> مَدَى الْحَيَاةِ، وَقَدْ وَكَّدَ كَلَامَهُ بِقَسَمٍ، وَهُنَا وَضَعَ مُؤَلِّفُ «كِتَابِ رُؤَسَاءِ الدِّيَوَانِ الْمَلَكِيِّ» بَدْءَ إِدَارَةِ الْمَمْلَكَةِ مِنْ قَبْلِ رُؤَسَاءِ هَذَا الدِّيَوَانِ<sup>(٣)</sup>، وَأَسْهَبَ فِرِيدِيغِيرُ، الَّذِي كَانَ بُورْغُونِيَّاً، فِي تَفْصِيلِ مَا هُوَ خَاصٌّ بِرُؤَسَاءِ دِيَوَانِ بُورْغُونِيَّةٍ فِي زَمَنِ الثَّوْرَةِ الَّتِي تَحَدَّثَ عَنْهَا بِأَكْثَرِ مِمَّا عَنْ رُؤَسَاءِ دِيَوَانِ أُسْتَرَاذِيَّةٍ وَنُسْتَرِيَّةٍ، غَيْرَ أَنَّ الْعُهُودَ الَّتِي وَضَعَتْ فِي بُورْغُونِيَّةٍ وَضَعَ عَيْنُهَا فِي نُسْتَرِيَّةٍ وَأُسْتَرَاذِيَّةٍ لِلْأَسْبَابِ ذَاتِهَا، وَقَدْ أَعْتَقَدَتِ الْأُمَّةُ أَنَّ جَعَلَ السُّلْطَانِ قَبْضَةَ رَئِيسِ دِيَوَانِ تَخْتَارُهُ وَتُسْتَطِيعُ أَنْ تَفْرِضَ عَلَيْهِ شُرُوطاً أَدْعَى إِلَى الْأَطْمِئْنَانِ مِنْ جَعْلِهِ قَبْضَةَ مَلِكٍ كَانَتْ سُلْطَتُهُ وَرَائيَّةً.

(١) المصدر نفسه فصل ٨٩، عن سنة ٦٤١.

(٢) المصدر نفسه، Floachatus cunctis ducibus a regno Burgundioe, seu et pontificibus, per epistolam etiam et sacramentis firmavit unicuique gradum honoris et dignitatem, seu et amicitiam, perpetuo conservare.

(٣) «Deinceps a temporibus Clodovei, qui fuit filius Dagoberti inclyti regis, pater vero Theodorici, regnum Francorum decidens per majores domus coepit ordinari " De major , domus regioe.

## الفصل الرابع

### رؤساء الديوان وعبقريّة الأمة

إنّ الحكومة التي تشتمل على أمة لها ملكها، وتختار من عليه أن يمارس السلطة الملكيّة، تبدو غريبة، ولكنني إذا عدّوت ظروف الزمان، أبصرت أنّ الفرنج كانوا يستمدون أفكارهم هذه من بعيد.

إنّهم منحدرون من الجرمان الذين روى تاسيت أنّهم كانوا، عند اختيار ملكهم، ينظرون إلى شرفه<sup>(١)</sup>، وعند اختيار قائدهم ينظرون إلى قوّته، وها هم ملوك الجيل الأول ورؤساء الديوان، فالأولون وراثيون والآخرين ينتخبون، ولا مرآة في أنّ هؤلاء الأمراء الذين كانوا ينهضون في مجلس الأمة، ويعرضون أنفسهم لقيادة بعض الغارات على جميع من يودّ اتباعهم، كان معظمهم يجمع في شخصه سلطة الملك وسلطة رئيس الديوان فشرفهم بمنحهم الملك وقوّتهم التي تجعلهم يتبعون من قبل كثير من المتطوعين الذين يتخذونهم زعماء لهم، تمنحهم سلطة رئيس الديوان. إنّ المقام الملكيّ هو الذي أجلس ملوكنا الأولين على رأس المحاكم والمجالس وجعلهم يصدرون القوانين بموافقة هذه المجالس، ومقام الدوك أو القائد هو الذي أتاح لهم القيام بغزواتهم وقيادة جيوشهم، وليس على من يودّ معرفة عبقريّة الفرنج الأولين من هذه الناحية إلا أن يُلقي نظرة إلى سلوك فرنجي القوم، أربوغاست<sup>(٢)</sup>، الذي كان فلنتيان قد سلّمه قيادة الجيش، فأعقل العاهل في القصر، ولم يسمَح لأحد بأن يكلمه في أيّ أمر مدنيّ أو عسكريّ، وما فعله أربوغاست أنّي هو عين ما فعله البيسون بعدئذ.

(١) فصل ٧ De morib. Germ. «Reges ex nobilitate, duces ex virtute sumunt»

(٢) أنظر إلى Sulpicius Alexander، في غريغوار التوري، جزء ٢.



## الفصل الخامس

### كيف نال رؤساء الديوان قيادة الجيوش

لم تُفكر الأمة، قط، في اختيار قائد في أثناء قيادة الملوك للجيوش، فسار كلوفيس وأبناؤه الأربعة على رأس الفرنسيين وقادوهم من نصر إلى نصر، وكان الأمير الشاب الضعيف المريض، تيبول بن تيودير، أول من بقي من الملوك في قصره<sup>(١)</sup>، ورَفَضَ أَنْ يُوجَّهَ حَمَلَةً إِلَى إيطالية ضد نازيسيس، وأغتم حين رأى الفرنج يختارون رئيسين قاداتهم<sup>(٢)</sup> إليها. وغونتران هو أكثر أبناء كلوتير الأول الأربعة إهمالاً لقيادة الجيوش<sup>(٣)</sup>، وحذا حذوه ملوك آخرون، فأنعموا بالقيادة على رؤساء أودوكات<sup>(٤)</sup> كثيرين رغبة منهم في تسليمها إلى أيدي أخرى بلا خطر، ورئي صدور ما لا يخص من المحاذير عن ذلك، فبات لا نظام هنالك ولا من يعرف الطاعة، وعادت الجيوش لا تكون شؤماً على غير بلادها، فكانت تظهر مثقلة بالأسلاب قبل أن تصل إلى العدو، وتجد في غريغوار الثوري وصفاً حياً لجميع هذه الشرور<sup>(٥)</sup>،

(١) سنة ٥٥٢.

(٢) Leutheris vero et Butilinus, tametsi id regi ipsorum minime placebat belli cumeis societatem inierunt أغاتياس، جزء ١، غريغوار الثوري، باب ٤، فصل ٩.

(٣) لم يقم غونتران حتى بالحملة ضد غوندوفالد الذي كان يدعي أنه ابن لكلوتير ويطالب بحصته في المملكة.

(٤) كان عددهم عشرين أحياناً، أنظر إلى غريغوار الثوري، باب ٥، فصل ٢٧، وباب ٨، فصل ١٨ و ٣٠، وباب ١٠، فصل ٣، وقد اتبع داغوبر، الذي لم يكن له رئيس ديوان في بورغونية، السياسة نفسها فأرسل ضد الغسكون عشرة دوكات وكونتات كثيرين لم يكن فوقهم دوكات قط، «تاريخ فريديغير»، فصل ٧٨، عن سنة ٦٣٦.

(٥) غريغوار الثوري، باب ٨، فصل ٣٠، وباب ١٠، فصل ٢.

ويقول غونتران<sup>(١)</sup>: «كيف نستطيع أن ننال النصر نحن الذين لم نحافظ على ما اكتسبه آباؤنا لنا؟ لقد عادت أمثنا غير ما كانت عليه»، ويا له من أمر غريب! إنها كانت رهن الانحطاط منذ زمن حفدة كلوفيس، ولذا كان من الطبيعي أن يوصل إلى نصب دوك واحد، دوك له سلطان على جمع لا يخصى من السنيورات واللوات الذين عادوا لا يعرفون التزاماتهم، فيعيد النظام العسكري ويأتي العدو بقوم باتوا لا يعرفون غير محاربة أنفسهم، وهكذا أعطي رؤساء الديوان السلطان؛

وكانت أولى وظائف رؤساء الديوان إدارة الدور الملكية اقتصادياً، ثم تسلموا إدارة الإقطاعات السياسية بالاشتراك مع موظفين آخرين، إلى أن تصرفوا فيها وخذهم<sup>(٢)</sup> في نهاية الأمر، وصارت لهم، أيضاً، إدارة شؤون الحرب وقيادة الجيش، ووجدت هاتان الوظيفتان مرتبطتين في الوظيفتين الأخريين بحكم الضرورة، وكان جمع الجيوش في تلك الأزمنة أصعب من قيادتها، ومن ذا الذي كان يمكنه أن ينال هذا يكون صاحباً لهذا السلطان غير القابض على النعم؟ وفي هذا الشعب الحر المحارب كان يجب أن يدعى أكثر من أن يلزم، وكان يجب أن تعطى، أو ترجى الإقطاعات التي تخلو بموت المتصرف، وأن يكافأ بلا انقطاع وأن يُحمل على تجنب الإثارات، فلذا وجب إذن أن يكون صاحب نظارة القصر قائد الجيش.

(١) المصدر نفسه، باب ٨، فصل ٣٠.

(٢) أنظر إلى الذيل الثاني لقانون البورغون، باب ٨، وغريغوار التوري، باب ٩، فصل ٣٦.

## الفصل السادس

### العهد الثاني لخفض ملوك الجيل الأول

كان رؤساء الديوان، منذ نُكِّلَ ببرونهُول، مُديرين للمملكة تحت ظل الملوك، ومع أن لهم إدارة دقة الحرب كان الملوك على رأس الجيوش فيحارب رئيس الديوان والأمة تحت إمرتهم، بيد أن انتصار الدولك بين على تيودوريك ورئيس ديوانه<sup>(١)</sup> أذل الملوك<sup>(٢)</sup>، ثم وكَّد هذا الإذلال انتصار<sup>(٣)</sup> شارل مارتيل على شليريك ورئيس ديوانه رنفروا، وقد انتصرت أسترالية على نسترية وبورغونية مرتين، وبما أن رئاسة ديوان أسترالية كانت تبدو تابعة لأسرة اليبين فإن هذه الرئاسة علت جميع الرئاسة الأخرى وعلا هذا البيت جميع البيوت الأخرى، وخشي الغالبون تسلط بعض الثقات على شخص الملوك إثارة للأضطرابات فأمسكوا الملوك في منزل ملكي كما لو كانوا في سجن<sup>(٤)</sup>، ليظهروهم للشعب مرة واحدة في كل عام، وهناك كانوا يضعون مراسيم، لكنّها من صنع رئيس الديوان<sup>(٥)</sup>، ويردّون الجواب إلى السفراء لكنّها أجوبة رئيس الديوان، وفي هذا الزمن يحدثنا المؤرخون عن حكم رؤساء الديوان على

(١) أنظر إلى «حوليات» مس عن سنة ٦٨٧ وسنة ٦٨٨.

(٢) Illis quidem nomina regum imponems, ipse totius regni habens privilegium, etc.

المصدر نفسه عن سنة ٦٩٥.

(٣) المصدر نفسه عن سنة ٧١٩.

(٤) «Sedemque illi regalem sub sua ditione concessit» «حوليات» مس عن سنة ٧١٩.

(٥) Ex Chronico Centulensi, lib. II. Ut responsa quae erat edoctus, vel potius jussu, ex sua velut potestate redderet.

المُلوِك الذين أَخْضَعُوهُم<sup>(١)</sup>، وَبَلَغَ هَذِيَانُ الْأُمَّةِ فِي سَبِيلِ آلِ بِيِپِن مِنْ بُعْدِ  
 الْمَدَى مَا أُنْتَخِبَتْ مَعَهُ لِرِئَاسَةِ الدِّيَوَانِ حَفِيداً لَهُ كَانَ فِي دَوْرِ الطُّفُولَةِ<sup>(٢)</sup>، فَأَقَامَتْهُ  
 عَلَى الْمَدْعُوِّ دَاغُوبِر جَاعِلَةً شَبَحاً عَلَى شَبَحٍ.

---

(١) «حوليَّات» مس عن سنة ٦٩١، Anno principatus Pippini super theodericum Pippinus, dux Francorum obtinuit regnum Francorum per annos, 27 cum regibus sibi subjectis .

(٢) Posthoc Theudoaldus, filius ejus ( Grimoaldi ) parvulus, in loco ipsius cam  
 prodicto rege Dagoberto majordomus palatii effectus est.  
 الاسم عن سنة ٧١٤، فصل ١٠٤.

## المناصب الكبيرة والإقطاعات

## في زمن رؤساء الديوان

لَمْ يَخْتَرَزُ رُؤَسَاءُ الدِّيَوَانِ مِنْ إِعَادَةِ الْمَنَاصِبِ وَالْوِظَائِفِ غَيْرَ قَابِلَةٍ لِلْعَزْلِ كَمَا كَانَتْ، وَكَانُوا لَا يَحْكُمُونَ إِلَّا بِمَا يَحْبُونَهُ طَبَقَةُ الْأَشْرَافِ مِنَ الْحِمَايَةِ مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ، وَهَكَذَا مَا أَنْفَكْتَ الْمَنَاصِبُ الْكُبْرَى تُعْطَى لِمَدَى الْحَيَاةِ، وَقَدْ تَوَطَّدَتْ هَذِهِ الْعَادَةُ بِمِقْدَارٍ فِيمَقْدَارًا.

غَيْرَ أَنَّ لَدَيَّ مُمْلَحَظَاتٍ خَاصَّةً حَوْلَ الْإِقْطَاعَاتِ، فَلَا شَكَّ عِنْدِي فِي كَوْنِ مُعْظَمِهَا جُعِلَ وَرَاثِيًا مُنْذُ ذَلِكَ الزَّمَنِ، وَانْظُرْ إِلَى مُعَاهَدَةِ أُنْدِلِي<sup>(١)</sup> تَجِدُ غُونْتِرَانَ وَأَبْنَ أَخِيهِ شِلْدِبِرْتِ قَدْ أَلْزَمَا نَفْسَهُمَا بِالمُحَافَظَةِ عَلَى الْهَبَاتِ الَّتِي أُنْعِمَ بِهَا عَلَى اللُّودَاتِ وَالْكَنَائِسِ مِنْ قَبْلِ أَسْلَافِهِمْ مِنَ الْمُلُوكِ، وَقَدْ أُبِيحَ لِلْمَمْلَكَاتِ وَبَنَاتِ الْمُلُوكِ وَأَرَامِلِهِمْ أَنْ يَتَصَرَّفْنَ بِوَصَايَا، وَإِلَى الْأَبَدِ، فِي أَشْيَاءَ آلتِ إِلَيْهِنَّ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ<sup>(٢)</sup>، وَكَتَبَ مَرْكُولَفُ صِيغَةً فِي زَمَنِ رُؤَسَاءِ الدَّوَاوِينِ<sup>(٣)</sup>، وَيُرَى بِكَثِيرٍ مِنْهَا أَنَّ الْمُلُوكَ أَنْعَمُوا عَلَى الشَّخْصِ وَعَلَى الْوَرَثَةِ<sup>(٤)</sup>، وَبِمَا أَنَّ الصَّيْغَ هِيَ صُورُ

(١) نقلها غريغوار التوري، جزء ٩، أنظر، أيضاً، إلى مرسوم كلوتير الثاني، لسنة ٦١٥، مادة ١٦.

(٢) Ut si quid de agris fiscalibus vel speciebus atque proesidio, pro arbitrii sui voluntate, facere, aut cuiquam conferre voluerint, fixa strabilitate perpetuo conservetur.

(٣) أنظر إلى «الصيغة ٢٤» و «الصيغة ٣٤» من الجزء الأول.

(٤) أنظر إلى «الصيغة ١٤» من الجزء ١ التي تطبق بالتساوي على الأموال الأميرية المعطاة إلى الأبد مباشرة، أو المعطاة كعائدة في البداية، ومؤتدة بعد ذلك، Sicut ab illo, aut a fisco nostro, fuit possessa وانظر إلى «الصيغة ١٧» أيضاً، المصدر نفسه.



أَعْمَالِ الْحَيَاةِ الْعَادِيَّةِ فَإِنَّهَا تُثَبِّتُ أَنْتَقَالَ قِسْمٍ مِنَ الْإِقْطَاعَاتِ إِلَى الْوَرَثَةِ فِي أَوَاخِرِ الْجِيلِ الْأَوَّلِ، وَهَيْهَاتَ أَنْ تَكُونَ فِكْرَةً أَمْتِنَاعٍ بَيْنَ الْمُمْتَلَكَةِ قَدْ نَشَأَتْ فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ، فَهَذَا أَمْرٌ حَدِيثٌ جَدًّا، لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا نَظَرِيًّا، وَلَا عَمَلِيًّا، فِي ذَلِكَ الْحِينِ، وَسَتُرَى أَدِلَّةٌ وَإِقِيعَةٌ حَوْلَ هَذَا عَمَّا قَلِيلٍ، وَإِذَا مَا يَبَيِّنُ أَنَّ هُنَاكَ زَمَنًا لَمْ يَعُدْ لِلجَيْشِ فِيهِ عَوَائِدُ وَلَا مُحَصَّلَاتٌ لِمَعَاشِهِ فَإِنَّ مِنَ الْوَاجِبِ أَنْ يُجْمَعَ عَلَى كَوْنِ الْعَوَائِدِ الْقَدِيمَةِ قَدْ بَيَعَتْ، وَهَذَا هُوَ زَمَنُ شَارِلِ مَارْتِلِ الَّذِي أَقَامَ إِقْطَاعَاتٍ جَدِيدَةً يَجِبُ أَنْ تُمَازَ مِنْ الْإِقْطَاعَاتِ الْأُولَى، وَلَمَّا أَخَذَ الْمُلُوكُ يُنْعِمُونَ بِأَعْطِيَةٍ دَائِمَةٍ، سَوَاءٌ أَكَانَ هَذَا عَنِ الْفَسَادِ الَّذِي أَخَذَ يَتَسَرَّبُ فِي الْحُكُومَةِ أَمْ عَنِ النُّظَامِ نَفْسِهِ الَّذِي يَقْضِي عَلَى الْمُلُوكِ بِتَقْدِيمِ جَوَائِزٍ بِلا أَنْقِطَاعٍ، كَانَ مِنَ الطَّبِيعِيِّ أَنْ يَبْدَأُوا بِإِعْطَاءِ الْإِقْطَاعَاتِ إِلَى الْأَبَدِ أَكْثَرَ مِمَّا بِإِعْطَاءِ الْكُونْتِيَّاتِ، فَلِأَنَّ يَحْرِمُوا أَنْفُسَهُمْ بَعْضَ الْأَرْضِ أَمْرٌ لَا يُؤْبَهُ لَهُ، وَأَمَّا تَخْلِيهِمْ عَنِ الْمَنَاصِبِ الْعَظِيمَةِ فَيَعْنِي ضَيَاعَ السُّلْطَانِ عَيْنِهِ.

## الفصل الثامن

### كيف تحولت الأموال الموروثة إلى إقطاعات

تَجِدُ طَرِيقَةَ تَحْوِيلِ التَّرَاثِ إِلَى إِقْطَاعَةٍ فِي صِبْغَةِ لِمَزْكُولَف<sup>(١)</sup>، فَالْمَلِكُ كَانَ يُعْطَى الْأَرْضَ، فَيُعِيدُ انْتِفَاعَهَا إِلَى الْوَاحِبِ أَوْ عَوَائِدَهَا، وَكَانَ هَذَا يُعَيَّنُ لِلْمَلِكِ وَرَثَتُهُ، وَيَتَطَلَّبُ اكْتِشَافُ الْأَسْبَابِ الَّتِي تَدْعُو الرَّجُلَ إِلَى تَغْيِيرِ طَبِيعَةِ ثَرَايِهِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَنْ أَبْحَثَ، كَمَا يُبْحَثُ فِي الْأَغْوَارِ، عَنِ الْأَمْتِيَازَاتِ الْقَدِيمَةِ لِطَبَقَةِ الْأَشْرَافِ الْمُعْطَاةِ مُنْذُ أَحَدَ عَشَرَ قَرْنًا بِالْغُبَارِ وَالْدَّمِ وَالْعَرَقِ.

كَانَ لِمَنْ يَقْبِضُونَ عَلَى إِقْطَاعَاتِ فَوَائِدٍ عَظِيمَةٍ جِدًّا، مِنْهَا أَنَّ التَّغْوِيضَ عَمَّا يُصَابُونَ بِهِ مِنَ الْأَضْرَارِ كَانَ أَقْوَى مِنْ تَغْوِيضِ الرُّجَالِ الْأَحْرَارِ، وَيَظْهَرُ مِنْ صِبْغِ مَزْكُولَفِ أَنَّ مِنْ أَمْتِيَازَاتِ فَسَالِ الْمَلِكِ أَنْ يُعَوِّضَ عَنْ قَتْلِهِ بِسِتْمِيَّةٍ فَلَسِ، وَقَدْ سُنَّ هَذَا الْأَمْتِيَازُ بِالْقَانُونِ السَّالِي<sup>(٢)</sup> وَالْقَانُونِ الرِّبَاوِيِّ<sup>(٣)</sup>، وَبَيْنَا كَانَ هَذَانِ الْقَانُونَانِ يَقْضِيَانِ بِسِتْمِيَّةٍ فَلَسِ تَغْوِيضًا عَنْ قَتْلِ فَسَالِ الْمَلِكِ لَمْ يَنْصَبْ عَلَى غَيْرِ مِثْلِي فَلَسِ تَغْوِيضًا عَنْ حُرٍّ أَوْ إِفْرَنْجِيٍّ أَوْ بَرْبَرِيٍّ أَوْ رَجُلٍ يَعِيشُ تَحْتَ ظِلِّ الْقَانُونِ السَّالِي<sup>(٤)</sup>، وَعَلَى غَيْرِ مِثَّةٍ فَلَسِ تَغْوِيضًا عَنْ رُومَانِيٍّ، وَلَمْ يَكُنْ هَذَا كُلُّ مَا لِقَسَالَاتِ الْمَلِكِ مِنْ أَمْتِيَازٍ، وَلْيُعْلَمَنَّ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا دُعِيَ لِيُحَاكَمَ<sup>(٥)</sup> وَلَمْ يَحْضُرْ قَطُّ أَوْ لَمْ يُطِغْ أَوْامِرَ الْقَضَاةِ كَانَ يُدْعَى أَمَامَ الْمَلِكِ، فَإِذَا أَصَرَ عَلَى الْأَمْتِنَاعِ عَنِ

(١) جزء ١، صيغة ١٣.

(٢) باب ٤٤، أنظر أيضاً إلى الباب ٤٦ : ٣ و ٤، وإلى الباب ٧٤.

(٣) باب ١١.

(٤) أنظر إلى القانون الرِّبَاوِيِّ، باب ٧، وإلى القانون السَّالِيَّ باب ٤٤، مادة ١ و ٤.

(٥) القانون السَّالِيَّ، باب ٥٩ و ٧٦.

الخُصُورِ جُعِلَ خَارِجَ حِمَايَةِ الْمَلِكِ<sup>(١)</sup> وَلَمْ يَسْتَطِعْ أَحَدٌ أَنْ يَقْبَلَهُ فِي مَنْزِلِهِ وَلَمْ يُعْطِهِ حَتَّى الْخُبْزِ، وَالْوَاقِعُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ عَادِيَّ الْحَالِ صُودِرَتْ أَمْوَالُهُ<sup>(٢)</sup>، وَلَكِنَّهُ إِذَا كَانَ فَسَّالَ الْمَلِكِ لَمْ تُصَادَرْ أَمْوَالُهُ<sup>(٣)</sup>، فَالْأَوَّلُ، لَا الْآخِرُ، يُعَدُّ أَنَّهُ مَدِينٌ عَنْ جُزْمٍ مِنْ أَجْلِ عَدَمِ حُضُورِهِ، وَالْأَوَّلُ كَانَ يَخْضَعُ لِلَامْتِحَانِ بِالْمَاءِ الْحَارِّ<sup>(٤)</sup> لِأَقْلٍ جُزْمٍ، وَالْآخِرُ لَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِهَذَا إِلَّا فِي حَالِ الْقَتْلِ<sup>(٥)</sup>، ثُمَّ إِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ إِلْزَامَ فَسَّالِ الْمَلِكِ بِأَنْ يَخْلِفَ أَمَامَ الْعَدَالَةِ ضِدَّ فَسَّالٍ آخَرَ<sup>(٦)</sup>، وَقَدْ زَادَتْ هَذِهِ الْأَمْتِيَاذَاتُ فِي كُلِّ وَقْتٍ، فَجَعَلَ مُرْسُومُ كَارْلُومَانِ هَذَا الشَّرَفَ لِفَسَّالِي الْمَلِكِ وَهُوَ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ إِكْرَاهُهُمْ عَلَى الْيَمِينِ بِأَنْفُسِهِمْ، بَلْ يَفْمَقُ فَسَّالَاتِهِمْ<sup>(٧)</sup> الْخَاصِّينَ، ثُمَّ إِذَا لَمْ يَتَوَجَّهْ صَاحِبُ الْمَنَاصِبِ إِلَى الْجَيْشِ كَانَ الْأَمْتِنَاغُ عَنِ اللَّحْمِ وَالْخَمْرِ جَزَاءَهُ، وَذَلِكَ بِمَقْدَارِ مِنَ الزَّمَنِ يَغْدِلُ الزَّمَنَ الَّذِي تَرَكَ فِيهِ الْخِدْمَةَ، بَيِّدَ أَنَّ الرَّجُلَ الْحُرَّ الَّذِي كَانَ لَا يَتَّبِعُ الْكُونَتَ<sup>(٨)</sup> يَدْفَعُ سِتِينَ فِلَسًا<sup>(٩)</sup> تَعْوِيضًا، وَيُجْعَلُ فِدَادًا حَتَّى يُوَدِّيَهُ.

إِذَنْ، مِنَ السَّهْلِ أَنْ يُفَكَّرَ فِي مُحَاوَلَةِ الْفَرْنَجِ الَّذِينَ لَمْ يَكُونُوا مِنْ فَسَّالِي الْمَلِكِ، وَفِي مُحَاوَلَةِ الرُّومَانِ أَكْثَرَ مِنْ هَؤُلَاءِ الْفَرَنْجِ، أَنْ يُضْبِحُوا مِنْ فَسَّالِي الْمَلِكِ، وَأَنْ يَبْتَدِعُوا كَيْلًا يُخَرِّمُوا أَمْلاكَهُمْ، عَادَةً هِبَةُ الْوَاحِدِ مِنْهُمْ ثَرَاتُهُ لِلْمَلِكِ، وَتَنَاوُلُهَا مِنْهُ إِقْطَاعَةً وَتَغْيِينَ وَرَثَتِهِ لَهُ، وَقَدْ دَامَتْ هَذِهِ الْعَادَةُ فِي كُلِّ وَقْتٍ، وَسَادَتْ فِي بَلْبَلَاتِ الْجِيلِ الثَّانِي عَلَى الْخُصُوصِ، حَيْثُ كَانَ جَمِيعُ النَّاسِ

(١) القانون السَّالِي، باب ٥٩ وباب ٧٦ Extra sermonem regis :

(٢) المصدر نفسه، باب ٥٩ : ١.

(٣) المصدر نفسه باب ٧٦ : ١.

(٤) المصدر نفسه، باب ٥٦ و ٥٩.

(٥) المصدر نفسه، باب ٧٦ : ١.

(٦) القانون السَّالِي، باب ٧٦ : ٢.

(٧) Apud Vernis palatium، لسنة ٨٨٣، مادة ٤ و ١١.

(٨) «مرسوم شارلمان» الذي هو ثاني مرسوم له سنة ٨١٢، المادة ١ و ٣.

(٩) Heribannum.

بِحَاجَةٍ إِلَى مُجِيرٍ وَكَانُوا يَوَدُّونَ أَنْ يُؤَلَّفُوا مَعَ السَّنِيُورَاتِ الْآخَرِينَ هَيْئَةً وَاحِدَةً،  
أَيُّ أَنْ يَدْخُلُوا الْمَمْلَكَةَ الْإِقْطَاعِيَّةَ<sup>(١)</sup>، لِفُقْدَانِهِمِ الْمَمْلَكَةَ السِّيَاسِيَّةَ، وَقَدْ دَامَ هَذَا  
فِي الْجِيلِ الثَّالِثِ كَمَا يُرَى مِنْ وَثَائِقَ كَثِيرَةٍ<sup>(٢)</sup>، وَذَلِكَ إِمَّا بِتَقْدِيمِ الْوَاحِدِ ثَرَاتُهُ  
وَأَسْتِرْدَادِهِ فِي صَكِّ وَاحِدٍ، وَإِمَّا بِإِعْلَانِهِ ثَرَاتًا وَالْاعْتِرَافِ بِهِ إِقْطَاعَةً، وَكَانَتْ هَذِهِ  
الْإِقْطَاعَاتُ تُسَمَّى الْمُسْتَأْنَفَةُ ؛ وَلَا يَعْنِي هَذَا أَنَّ أَصْحَابَ الْإِقْطَاعَاتِ قَدْ أَدَارُوهَا  
إِدَارَةَ الْأَبِ الصَّالِحِ، وَمَعَ أَنَّ الرُّجَالَ الْأَحْرَارَ حَاوَلُوا كَثِيرًا أَنْ يَكُونُوا أَصْحَابَ  
إِقْطَاعَاتٍ فَإِنَّهُمْ كَانُوا يُعَامِلُونَ هَذَا النَّوعَ مِنَ الْأَمْوَالِ كَمَا تُدَارُ حُقُوقُ الْإِنْتِفَاعِ  
فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ، وَهَذَا مَا حَمَلَ شَارْلَمَانَ، هَذَا الْأَمِيرَ الَّذِي هُوَ أَكْثَرُ مَنْ عَرَفْنَا  
أَنْتِبَاهًا وَدِقَّةً، عَلَى وَضْعِ أَنْظِمَةٍ كَثِيرَةٍ لِمَنْعِ إِضْرَارِ الْمَرْءِ بِالْإِقْطَاعَاتِ نَفْعًا  
لَأَمْلَاكِهِ<sup>(٣)</sup>، وَكُلُّ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ هَذَا هُوَ أَنَّ مُعْظَمَ الْعَوَائِدِ فِي زَمَنِهِ كَانَتْ لَا تَزَالُ  
لِمَدَى الْحَيَاةِ، وَأَنَّهُ كَانَ يُعْنَى بِالثَّرَاثَاتِ، إِذَنْ، أَكْثَرَ مِمَّا بِالْعَوَائِدِ، وَلَكِنَّ هَذَا لَمْ  
يَمْنَعِ الْمَرْءَ مِنْ أَنْ يُفْضَلَ كَوْنُهُ فَسَالًا لِلْمَلِكِ عَلَى أَنْ يَكُونَ رَجُلًا حُرًّا. أَجَلْ،  
قَدْ يَكُونُ هُنَاكَ مِنَ الْأَسْبَابِ مَا يَجْعَلُهُ يَتَصَرَّفُ فِي جُزْءٍ خَاصٍّ مِنَ الْإِقْطَاعَةِ،  
غَيْرَ أَنَّهُ كَانَ لَا يُرِيدُ ضِيَاعَ مَقَامِهِ، وَأَعْلَمَ جَيِّدًا، أَيْضًا، أَنَّ شَارْلَمَانَ قَدْ شَكَا، فِي  
مَرْسُومٍ، مِنْ وَجُودِ أَنْاسٍ فِي بَعْضِ الْأَمَاكِينِ يُعْطُونَ إِقْطَاعَاتِهِمْ عَلَى  
أَنَّهُمَا مِلْكٌ، ثُمَّ يَشْتَرُونَهَا ثَانِيَةً عَلَى أَنَّهُمَا مِلْكٌ<sup>(٤)</sup>، وَلَكِنِّي لَا  
أَقُولُ، مُطْلَقًا، أَنَّ الْمَلِكَ كَانَ لَا يُفْضَلُ عَلَى حَقِّ الْإِنْتِفَاعِ، وَإِنَّمَا أَقُولُ: إِنَّهُ إِذَا  
كَانَ مِنَ الْمُمَكِّنِ تَحْوِيلُ ثَرَاثٍ إِلَى إِقْطَاعَةٍ تَنْتَقِلُ إِلَى الْوَرَثَةِ، كَمَا هِيَ حَالُ  
الصُّيغَةِ الَّتِي تَكَلَّمْتُ عَنْهَا، وَجَدَ مِنَ الْفَوَائِدِ الْعَظِيمَةِ مَا يَحْمِلُ عَلَى صُنْعِ ذَلِكَ.

(١) Non infirmis reliquit hoeridibus، كما قال لنبرد الأدرسي، في دوكانج، في كلمة alodis.

(٢) أنظر إلى ما يذكره دوكانج في كلمة alodis، وإلى ما رواه غلاندر، «رسالة الأرض الموروثة  
المعفاة»، الصفحة ١٤ وما بعدها.

(٣) «المرسوم الثاني» لسنة ٨٠٢، المادة ١٠، و«المرسوم السابع» لسنة ٨٠٣، المادة ٣ و«المرسوم  
الأول» incerti anni، المادة ٤٩، و«مرسوم» سنة ٨٠٦، المادة ٧.

(٤) الخامس لسنة ٨٠٦، المادة ٨.



## الفصل التاسع

## كيف حُولت أَمْلاكُ الكَنائِسِ

## إلى إِقْطاعاتٍ

ما كَانَ يَنْبَغِي لِلْأَمْلاكِ الْأَمِيرِيَّةِ أَنْ تَصْلُحَ لِغَيْرِ الْهَبَاتِ الَّتِي يُمَكِّنُ الْمُلُوكُ أَنْ يَقُومُوا بِهَا لِذَعْوَةِ الْفَرَنْجِ إِلَى غَزَوَاتٍ جَدِيدَةٍ تَزِيدُ بِهَا الْأَمْلاكُ الْأَمِيرِيَّةُ مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى، وَكَانَتْ هَذِهِ هِيَ رُوحُ الْأُمَّةِ كَمَا قُلْتُ، غَيْرَ أَنَّ الْهَبَاتِ اتَّخَذَتْ سَبِيلًا آخَرَ، وَلَدَيْنَا خُطْبَةٌ لِحَفِيدِ كُلُوفِيسَ شِلْبِيرِك، يَتَأَلَّمُ فِيهَا مِنْ كَوْنِ جَمِيعِ أَمْلاكِهِ قَدْ أُنْعِمَ بِهَا عَلَى الْكَنَائِسِ<sup>(١)</sup> تَقْرِيْبًا، فَقَدْ قَالَ: «إِنَّ بَيْتَ مَالِنَا أَصْبَحَ فَقِيرًا، فَقَدْ انْتَقَلَتْ ثَرَوَاتُنَا إِلَى الْكَنَائِسِ<sup>(٢)</sup>، وَعَادَ لَا يُسَيِّطِرُ غَيْرُ الْأَسَاقِفَةِ، إِنَّهُمْ فِي الْعِظَمَةِ، وَنَحْنُ لَمْ نَعُدْ فِيهَا»؛ وَهَذَا مَا أَدَّى إِلَى تَجْرِيدِ الْكَنَائِسِ مِنْ قِبَلِ رُؤَسَاءِ الدِّيَوَانِ الَّذِينَ كَانُوا لَا يَجْرُؤُونَ عَلَى مُهَاجِمَةِ السُّيُورَاتِ، وَكَانَ مِنَ الْأَسْبَابِ الَّتِي تَذَرَّعَ بِهَا بَيْنَ لِدُخُولِ نُسْتَرِيَّةِ دَعْوَتِهِ إِلَيْهَا مِنْ قِبَلِ رِجَالِ الدِّينِ لِيَقِفَ حَمَلَاتِ الْمُلُوكِ، أَيْ رُؤَسَاءِ الدِّيَوَانِ الَّذِينَ كَانُوا يَحْرِمُونَ الْكَنِيسَةَ جَمِيعَ أَمْوَالِهَا<sup>(٣)</sup>، وَقَدْ عَامَلَ رُؤَسَاءُ الدِّيَوَانِ فِي أُسْتَرَاذِيَّةِ، أَيْ آلِ الْبِسْطِينِ، الْكَنِيسَةَ بِاعْتِدَالٍ لَمْ تَعْرِفْهُ نُسْتَرِيَّةُ وَبُرْغُونِيَّةُ، وَهَذَا وَاضِحٌ مِنْ تَوَارِيخِنَا حَيْثُ نَرَى الرُّهْبَانَ فِيهَا يُوَصِّلُونَ الْإِعْجَابَ بِتَقْوَى الْبِسْطِينِ<sup>(٤)</sup>

(١) فِي غَرِغُورِ الثُّورِيِّ، بَاب ٦، فَصْل ٤٦.

(٢) أَوْجِبَ هَذَا الْإِغَاءَ الْوَصَايَا الْمَوْضُوعَةُ نَفْعًا لِلْكَنَائِسِ، حَتَّى الْأَعْطِيَّةُ الصَّادِرَةُ عَنْ أَبِيهِ، فَأَعَادَهَا غُونْتَرَانُ وَأَنْعَمَ بِأَعْطِيَّةٍ جَدِيدَةٍ أَيْضًا، غَرِغُورِ الثُّورِيِّ، بَاب ٧، فَصْل ٧.

(٣) أَنْظِرْ إِلَى «حَوَلِيَّاتِ» مَسْ عَنْ سَنَةِ ٦٨٧ Excitor imprimis querelis sacerdotum et servorum dei, qui me soepius adierunt ut pro sublati injuste patrimoniis, etc.

(٤) أَنْظِرْ إِلَى «حَوَلِيَّاتِ» مَسْ.



وَكَرَمِهِمْ، وَهُمْ كَانُوا يَشْغَلُونَ مَرَاتِبَ الْكَنِيسَةِ الْأُولَى بِأَنْفُسِهِمْ، «فَالْغُرَابُ لَا يَفْقَهُ عَيْنِي غُرَابٍ آخَرَ» كَمَا كَانَ شِلْپَرِيكُ يَقُولُ لِلْأَسَاقِفَةِ<sup>(١)</sup>.

أَجَلٌ، فَهَرَّ بَيْنَ نُسْتَرِيَّةٍ وَبُورْغُونِيَّةٍ، وَلَكِنْ بِمَا أَنَّهُ تَذَرَعَ بِأَضْطِهَادِ الْكِنَائِسِ لِلْقَضَاءِ عَلَى رُؤَسَاءِ الدِّيَّانِ وَالْمُلُوكِ فَإِنَّهُ لَمْ يَسْتَطِعْ تَجْرِيدَهُمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنَاقِضَ حُجَّتَهُ، وَيُرَى أَنَّهُ يَسْتَغِلُّ الْأُمَّةَ، بَيِّنًا أَنَّ فَتْحَ الْمَمْلَكَتَيْنِ الْكَبِيرَتَيْنِ وَتَقْوِيضَ الْفَرِيقِ الْمُعَاكِسِ جَهَّزَاهُ بِوَسَائِلٍ يُرْضِي بِهَا قُوَّادَهُ، وَأَصْبَحَ بَيْنَ سَيِّدِ الْمَمْلَكَةِ بِحِمَايَتِهِ الْإِنْكَلِيرُوسَ، غَيْرَ أَنَّ ابْنَهُ شَارَلَ مَارْتِلَ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَحْفَظَ مَنْصِبَهُ إِلَّا بِأَضْطِهَادِهِ، وَلَمَّا أَبْصَرَ هَذَا الْأَمِيرُ قِسْمًا مِنَ الْأَمْوَالِ الْمَلَكِيَّةِ وَالْأَمْوَالِ الْأَمِيرِيَّةِ قَدْ وَهَبَ لَطَبَقَةِ الْأَشْرَافِ عَلَى مَدَى الْحَيَاةِ، أَوْ كَمَلِكٍ، وَأَنَّ الْإِنْكَلِيرُوسَ أَخَذَ مِنْ أَيْدِي الْأَغْنِيَاءِ وَالْفُقَرَاءِ، فَتَالَ قِسْمًا عَظِيمًا مِنَ الْأَمْوَالِ الْمُعْغَاةِ مِنَ الضَّرَائِبِ، جَرَّدَ الْكِنَائِسَ، وَعَادَتْ إِقْطَاعَاتُ الْقِسْمَةِ الْأُولَى غَيْرَ مَوْجُودَةٍ، وَأَقَامَ إِقْطَاعَاتِ<sup>(٢)</sup> لِلْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ، وَقَبَضَ لِنَفْسِهِ وَلِقَوَادِهِ عَلَى أَمْوَالِ الْكِنَائِسِ وَعَلَى الْكِنَائِسِ نَفْسِهَا، فَقَضَى عَلَى فَسَادِ كَانْ، عَلَى خِلَافِ الشُّرُورِ الْأُخْرَى، سَهْلًا شِفَاؤُهُ بِنِسْبَةِ تَنَاهِيهِ.

(١) في غريغوار التوري.

(٢) «Karolus, plurima juri ecclesiastico detrahens proedia fisco sociavit, ac deinde militibus dispertivit», Ex Chronico Centulensi, lib II.

## الفصل العاشر

### كروات الإكليروس

بَلَغَ ما نالَهُ الإِكلِيرُوسُ في الأَجْيَالِ الثَّلَاثَةِ ما وَجَبَ مَعَهُ أَنْ يَكُونَ قد أُعْطِيَ جَمِيعَ أَمْوَالِ المَمْلَكَةِ عِدَّةَ مَرَّاتٍ، وَلَكِنْ إِذَا كانَ المُلُوكُ والأَشْرَافُ والشَّعْبُ قد وَجَدُوا السَّبِيلَ إلى مَنَحِهِ جَمِيعَ أَمْوَالِهِمْ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَغْدُمُوا وَسِيلَةً لِنَزْعِهَا مِنْهُ. أَجَلٌ، إِنَّ التَّقْوَى أَسْفَرَتْ عَنِ إِنْشَاءِ الكَنَائِسِ في الجِيلِ الأوَّلِ، غَيْرَ أَنَّ الرُّوحَ العَسْكَرِيَّةَ أَوْجَبَتْ مَنَحَ رِجالِ الحَرْبِ إِيَّاهَا، فَقَسَمُوهَا بَيْنَ أَوْلَادِهِمْ، وما أَكْثَرَ ما خَرَجَ مِنْ أَرْضِي غَلَّتِ الإِكلِيرُوسُ وبَسَطَ مُلُوكُ الجِيلِ الثَّانِي أَيْدِيَهُمْ وَقَامُوا بِجُودٍ واسِعٍ، وَيَصِلُ النُّورْمَانُ وَيَسْلُبُونَ القِسْيَسِينَ والرُّهَبانَ، على الخُصُوصِ، وَيَضْرُوتُهُمْ وَيَضْطَهِدُونَهُمْ وَيَفْتَشُونَ الأَدْيَارَ، وَيَنْظُرُونَ أَيْنَ يَجِدُونَ بَعْضَ الأَمَاجِنِ الدِّينِيَّةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ يَغْزُونَ إلى رِجالِ الدِّينِ كَسَرَ أَصْنَامِهِمْ وَجَمِيعَ مَظَالِمِ شارْلُمانَ الَّذِي أَكْرَهَهُمْ على الاتِّجاءِ إلى الشَّمالِ جَماعَةً بَعْدَ جَماعَةٍ، وَكانَتْ هَذِهِ مِنَ الأَحْقادِ الَّتِي لَمْ تَسْتَطِعْ أَرْبَعُونَ أَوْ خَمْسُونَ سَنَةً أَنْ تَجْعَلَهُمْ يَنْسَوْنَهَا، وما أَكْثَرَ ما أَضاعَهُ الإِكلِيرُوسُ مِنْ مالٍ في أَثناءِ هَذَا الوَضْعِ! وَكَادَ لا يَكُونُ هُنَاكَ رِجالٌ دِينٍ يُطالِبُونَ بِهِ ثانِيَةً، وَلِذا بَقِيَ على تَقْوَى الجِيلِ الثَّالِثِ إِنْشَاءُ أَوْقافٍ كافِيَةٍ وإِعْطاءُ أَرْضٍ، أَيْ إِنَّ الآراءَ غَيْرَ النَّاصِجَةِ المُتَشِيرَةَ في تِلْكَ الأَزمِنَةِ كانَتْ تُؤدِّي إلى حِرْمانِ العُلَمائِيِّينَ جَمِيعَ أَمْوَالِهِمْ إِذَا كانوا على شَيْءٍ مِنَ الصَّلاحِ، وَلَكِنْ إِذَا كانَ رِجالُ الدِّينِ ذَوِي حِرْصٍ فَإِنَّ العُلَمائِيِّينَ كانوا ذَوِي حِرْصٍ أَيْضاً، فَالْمُحْتَضَرُّ إِذَا ما وَهَبَ أَرَادَ الوارِثُ أَنْ يَسْتَرِدَّ، فلا يُرَى غَيْرُ نِزاعٍ بَيْنَ السُّنِّيَّاتِ والأَساقِفَةِ والأَشْرَافِ والأَباءِ، وَكانَ لا بُدَّ مِنْ ضَغْطِ رِجالِ

الدين بشدة ما اضطروا إلى وضع أنفسهم تحت حماية بعض السنيورات فدافعوا عنهم حيناً وجاروا عليهم بعدئذ، والآن أسفر ما قام في غضون الجيل الثالث من ضابطة أحسن من تلك عن السماح لرجال الدين بزيادة أموالهم، وظهر الكلفنيون وأوجبوا ضرب نقود من جميع ما وجد من الذهب والفضة في الكنائس، وكيف أمكن الإنكليروس أن يضمن ثراءه؟ لم يكن ذلك من موجوده، وكان يناظر في أمور جدلية، وكانت تحرق خزائن أوراقه، وماذا نفعت مطالبة طبقة أشراف، دائمة الافتقار، ثانية بما عادت لا تحوزة، أو بما كانت قد رهنته بألف وجه؟ أجل، إن الإنكليروس كسب دائماً، ورد دائماً، وإنه لا يزال يكسب.

## الفصل الحادي عشر

### حالة أوربية في زمن شارل مارتل

وَجَدَ شارل مارتل، الذي حاولَ تجريدَ الإكليروس من أمواله، في أسعدِ الأحوالِ، فَقَدْ كَانَ مَحْبُوباً وَمَرْهُوباً مِنْ رِجَالِ الْحَرْبِ وَيَعْمَلُ مِنْ أَجْلِهِمْ، وَكَانَتْ لَدَيْهِ ذَرِيعَةُ حُرُوبِهِ ضِدَّ الْعَرَبِ<sup>(١)</sup>، وَلَئِنْ مَقَّتَهُ الْإِكْلِيرُوسُ كُلَّ الْمَقْتِ فَلَمْ يَكُنْ بِحَاجَةٍ إِلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ مَدَّ ذِرَاعَهُ إِلَى الْبَابَا وَهُوَ مُضْطَرٌّ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ بِمَجْهُولِ أَمْرِ الْوَفْدِ<sup>(٢)</sup> الْمَشْهُورِ الَّذِي أَرْسَلَهُ غَرِيغَوَارُ الثَّالِثُ إِلَيْهِ، وَقَدْ اتَّحَدَتْ هَاتَانِ السُّلْطَتَانِ لِمَا لَا غُنْيَةَ لِإِحْدَاهِمَا عَنِ الْأُخْرَى، فَكَانَ الْبَابَا مُحْتَاجاً إِلَى الْفَرَنْجِ لِيُؤَيِّدُوهُ ضِدَّ اللَّئِبَارِ وَضِدَّ الرُّومِ، وَكَانَ شارل مارتل مُحْتَاجاً إِلَى الْبَابَا إِذْ لَا لِلرُّومِ وَإِزْعَاجاً لِلنَّبَارِ وَزِيَادَةً فِي اخْتِرَامِ النَّاسِ لَهُ فِي بَلَدِهِ وَتَأْمِيناً لِحُقُوقِهِ وَمَا يُمَكِّنُهُ وَيُمْكِنُ أَوْلَادَهُ أَنْ يَنَالُوهُ<sup>(٣)</sup>، وَلِذَا كَانَ لَا يُمَكِنُ أَنْ يَفُوتَهُ مَشْرُوعُهُ، وَاتَّفَقَتْ لَأَسْقُفِ أَوْرَلِيَانِ، الْقُدِّيسِ أَوْشِيهِ، رُؤْيَا أَذْهَشَتِ الْأَمْرَاءَ، وَيَجِبُ أَنْ نُنْقَلَ هُنَا ذَلِكَ الْكِتَابَ<sup>(٤)</sup> الَّذِي دَبَّجَهُ الْأَسَاقِفَةُ الْمُجْتَمِعُونَ فِي رِنْسٍ إِلَى لُوِيْسَ

(١) أنظر إلى «حوليات» مس.

(٢) Epistolam quoque, decreto romanorum principum sibi prodictus proesul

Georgorius miserat, quod sese populus Romanus, relicta imperatoris dominatione,

ad suam defensionem et invictam clementiam convertere voluisset.

عن سنة ٧٤١. فريديغير

(٣) يمكن ان يرى في مؤلفي ذلك الزمن ما كان لسلطان كثير من البابوات من التأثير في نفوس

الفرنسيين، ومع أن الملك پيپن كان قد توج من قبل رئيس أساقفة ماينس فإنه عد المسح الذي

تلقيه من البابا إتيان امراً وطد له جميع حقوقه.

(٤) Anno 858 apud Carisiacum، طبعة بالوز، جزء ٢، صفحة ١٠٩.

الجِرْمَانِيّ الذي كَانَ قد دَخَلَ أَمْلاكَ شَارِلِ الْأَصْلَحِ، وذلك لِأَنَّهُ يَصْلُحُ جَيِّدًا أَنْ يُرِينَا وَضَعَ الْأُمُورِ وَحَالَ النُّفُوسِ فِي تِلْكَ الْأَزْمِنَةِ، فَقَدْ قَالُوا<sup>(١)</sup> : «لَمَّا ذُهِلَ الْقُدِّيسُ أَوْشِهَ فِي السَّمَاءِ أَبْصَرَ شَارِلَ مَارْتِلَ يُعَذِّبُ فِي دَرَكِ جَهَنَّمَ بِأَمْرِ الْقُدِّيسِينَ الَّذِينَ يَجِبُ أَنْ يَحْضُرُوا مَعَ يَسُوعَ الْحِسَابِ الْأَخِيرِ، وَأَنَّهُ حُكِمَ عَلَيْهِ بِهَذَا الْعِقَابِ قَبْلَ الْأَوَانِ لِأَنَّهُ جَرَّدَ الْكَنَائِسَ مِنْ أَمْوَالِهَا فَوَجِدَ، لِذَلِكَ، مُذْنِبًا بِجَمِيعِ خَطَايَا الَّذِينَ أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ، وَأَنَّ الْمَلِكَ يَبِينُ عَقْدَ مَجْمَعًا لِهَذَا الْغَرَضِ فَأَعَادَ إِلَى الْكَنَائِسِ كُلِّ مَا اسْتَطَاعَ إِنْقَاذَهُ مِنَ الْأَمْوَالِ الْكَنَسِيَّةِ، وَأَنَّهُ إِذْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَسْتَرِدَّ غَيْرَ قِسْمٍ مِنْهَا بِسَبَبِ مُنَارَعَاتِهِ مَعَ دُوكِ أَكِيَّتَانِيَّةٍ، فَيَفِرَّ، أَصْدَرَ صُكُوكًا مُوقَّتَةً عَنِ الْبَقِيَّةِ<sup>(٢)</sup>، وَأَنَّهُ أَمَرَ بِأَنْ يَدْفَعَ الْعِلْمَانِيُّونَ عَشْرًا عَنِ الْأَمْوَالِ الَّتِي يَأْخُذُونَهَا مِنَ الْكَنَائِسِ وَاثْنَيْ عَشَرَ دِرْهَمًا عَنْ كُلِّ مَنْزِلٍ، وَأَنَّ شَارْلُمَانَ لَمْ يُعْطِ أَمْوَالَ الْكَنَائِسِ قَطُّ، وَأَنَّهُ، عَلَى الْعَكْسِ، أَلْزَمَ نَفْسَهُ وَخُلَفَاءَهُ، بِمَرْسُومٍ، أَلَّا تُعْطَاها مُطْلَقًا، وَأَنَّ جَمِيعَ مَا قَدَّمُوهُ مَكْتُوبٌ، حَتَّى أَنْ كَثِيرًا مِنْهُمْ سَمِعُوهُ وَهُوَ يَقْصُصُ أَمْرَهُ عَلَى وَالِدِ الْمَلِكَيْنِ: لُويْسَ الْحَلِيمِ؛ فِي الْمَجْمَعِ الْمَعْقُودِ فِي لِيژِن<sup>(٣)</sup>، وَضَعَ مَرْسُومَ الْمَلِكِ بَيْنَ الَّذِي يَتَكَلَّمُ عَنْهُ الْأَسَاقِفَةُ، فَوَجَدَتِ الْكَنِيسَةُ فِيهِ هَذَا النُّفْعَ الْقَائِلَ: إِنَّ الَّذِينَ كَانُوا يَنَالُونَ مِنْ أَمْوَالِهَا عَادُوا لَا يُمَسِكُونَهُ إِلَّا وَقْتِيًّا، وَهِيَ، مَا عَدَا ذَلِكَ، تَقْبِضُ عَشْرًا وَاثْنَيْ عَشَرَ دِرْهَمًا عَنْ كُلِّ مَنْزِلٍ صَغِيرٍ كَانَتْ تَمْلِكُهُ، بَيِّنَ أَنْ هَذَا لَمْ يَكُنْ غَيْرَ عِلَاجٍ مُسَكِّنٍ، أَمَّا الدَّاءُ فَاسْتَمَرَ؛ حَتَّى إِنَّ هَذَا تَضَمَّنَ تَنَاقُضًا، فَاضْطُرَّ بَيْنَ أَنْ يَضَعَ مَرْسُومًا<sup>(٤)</sup> آخَرَ يَأْمُرُ فِيهِ مَنْ يَقْبِضُونَ

(١) المصدر نفسه، جزء ٢، مادة ٧، صفحة ١٠٩.

(٢) Precaria, quod precibus utendum conceditur، هذا ما قاله كوجاس في تعليقاته على الجزء الأول من الإقطاعات، وأجد في براءة للملك بين أصدرها في السنة الثالثة من عهده أن هذا الأمير لم يكن أول من وضع هذه الصكوك الموقّعة، فهو يستشهد بواحد قام به رئيس الديوان إبروئين وأكمل بعدئذ، أنظر إلى براءة هذا الملك في الجزء الخامس من «مؤرخو فرنسا» للبندكتيين، المادة ٦.

(٣) سنة ٧٤٣، أنظر إلى الجزء الخامس من «المراسيم القديمة»، المادة ٣، طبعة بالوز، صفحة ٨٢٥.

(٤) مرسوم من سنة ٧٥٦، المادة ٤.



تلك المكاسب بأن يؤدوا هذا العُشر وهذا البدل، وأن يُمَوَّنوا منازل الأسقفية أو الأديار أيضاً، تحت طائلة فقدان الأموال المُعطاة، وقد جدد شارلمان أنظمة بين<sup>(١)</sup>، وما يقوله الأساقفة في ذلك الكتاب من أن شارلمان وعدَ بأسميه وأسم خلفائه ألا يُقسَّم أموال الكنيسة بين رجال الحرب يطابق مرسوم هذا الأمير الذي أصدره في إكس لاشابل سنة ٨٠٣ تسكيناً لمخاوف رجال الدين من هذه الناحية، غير أن الأعطية التي تمت قبل ذلك قائمة<sup>(٢)</sup>، ويضيف الأساقفة على صواب أن لويس الحليم سار على غرار شارلمان فلم يُعط الجنود أموال الكنيسة قط، ومع ذلك فإن سوء الاستعمال القديم بلغ من بُعد المدى ما كان العلمانيون في عهد أبناء لويس الحليم ينصبون معه قسوساً في كنائسهم أو يطرُدونهم من غير موافقة الأساقفة<sup>(٣)</sup>، وكانت الكنائس تُقسَّم بين الورثة<sup>(٤)</sup>، فإذا ما شغلت بما يخالف الأدب لم يكن للأساقفة وسيلة سوى إنقاذ ذخائر القديسين منها<sup>(٥)</sup>، ونص مرسوم كنيان<sup>(٦)</sup> على إمكان زيارة مبعوث الملك لجميع الأديار مضحوباً بالأسقف ووفق رأي من يحمّله وفي حضرته<sup>(٧)</sup>، فتثبت هذه القاعدة العامة شمول سوء الاستعمال في ذلك الحين ؛ ولا يعني ذلك افتقاراً إلى القوانين لرد أموال الكنيسة، فلما لام البابا الأساقفة على

(١) أنظر إلى مرسومه لسنة ٨٠٣، الذي صدر في فورمس، طبعة بالوز، صفحة ٤١١، حيث ينظم العقد المؤقت، ومرسوم فرنكفورت لسنة ٧٩٤، صفحة ٢٦٧، مادة ٢٤، حول ترميم المنازل، ومرسوم ٨٠٠، صفحة ٣٣٠.

(٢) كما يظهر من الحاشية السابقة ومن مرسوم ملك إيطالية بين حيث قيل إن الملك ينعم بالأديار كإقطاع على من يعطى إقطاع وقد أضيف ذلك إلى قانون اللّبار، جزء ٣، باب ١ : ٣٠، وإلى القوانين السّالية، مجموعة قوانين بين، ريشارد، صفحة ١٩٥، باب ٢٦، المادة ٤.

(٣) أنظر إلى نظام لوتير الأول، في قانون اللّبار، جزء ٣، قانون ١ : ٤٣.

(٤) المصدر نفسه ٤٤.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) الصادر في السنة الثامنة والعشرين من عهد شارل الأصغر، سنة ٨٦٨ طبعة بالوز، صفحة ٢٠٣.

(٧) Cum Consilio et consensu ipsius qui locum retinet.

إِهْمَالِهِمْ إِعَادَةَ الْأَذْيَارِ كَتَبُوا<sup>(١)</sup> إِلَى شَارْلِ الْأَصْلَحِ يَقُولُونَ لَهُ: إِنَّهُمْ لَمْ يَتَأَثَّرُوا، قَطُّ، مِنْ هَذَا اللَّوْمِ لِأَنَّ الذَّنْبَ لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِمْ، مُوجَّهِينَ نَظْرَهُ إِلَى مَا تَمَّ مِنْ وَغْدٍ وَقَرَارٍ وَأَمْرِ فِي كَثِيرٍ مِنْ مَجَالِسِ الْأُمَّةِ، وَالْوَاقِعُ أَنَّهُمْ ذَكَرُوا تِسْعَةً مِنْهَا، وَكَانَ النَّزَاعُ يَقَعُ فِي كُلِّ وَقْتٍ، وَوَصَلَ التُّوزْمَانُ، فَوَفَّقُوا بَيْنَ جَمِيعِ النَّاسِ.

(١) Concilium apud Bonoilum, سنة شارل الأصْلَحِ السَّادِسَةِ عَشْرَةَ، سنة ٨٥٦ طَبْعَةٌ بِالْوِزْ،

## الفصل الثاني عشر

### وَضْعُ الْأَعْشَارِ

أَنْعَمَتِ الْأَنْظُمَةُ الَّتِي وُضِعَتْ فِي عَهْدِ الْمَلِكِ بِيَّيْنٍ عَلَى الْكَنِيسَةِ بِأَمَلٍ فِي إِزَالَةِ الْعَنَاءِ عَنْهَا أَكْثَرَ مِنْ إِزَالَتِهِ فِعْلًا، وَكَمَا أَنَّ شَارْلَ مَارْتِلَ وَجَدَ جَمِيعَ الْأَمْوَالِ الْعَامَّةِ فِي أَيْدِي رِجَالِ الدِّينِ وَجَدَ شَارْلُمَانُ أَمْوَالَ رِجَالِ الدِّينِ فِي أَيْدِي رِجَالِ الْحَرْبِ، وَمَا كَانَ لِيُتِمَّكَ رَدُّ مَا أُنْعِمَ بِهِ عَلَى هَؤُلَاءِ إِلَيْهِمْ، فَالظُّرُوفُ السَّائِدَةُ آنَئِذٍ جَعَلَتْ الْأَمْرَ أَكْثَرَ امْتِنَاعًا مِمَّا هُوَ عَلَيْهِ بِطَبِيعَتِهِ، وَمَا كَانَ لِلنُّصْرَانِيَّةِ، مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى، أَنْ تَتَلَاشَى لِفُقْدَانِ الْكَهَنَةِ وَالْمَعَابِدِ وَالتَّعْلِيمَاتِ<sup>(١)</sup>.

وهذا ما حَفَزَ شَارْلُمَانًا إِلَى وَضْعِ الْأَعْشَارِ، هَذَا النَّوعِ الْجَدِيدِ مِنَ الْمَالِ الَّذِي كَانَ ذَا نَفْعٍ لِلْإِكْلِيرُوسِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ مُنِحَ لِلْكَنِيسَةِ عَلَى الْخُصُوصِ فَبَاتَ سَهْلًا عَلَيْهَا أَنْ تَعْرِفَ بِهِ مَا يُخْتَلَسُ<sup>(٢)</sup> مِنْهَا فِيمَا بَعْدُ.

لَقَدْ أُريدَ إِعْطَاءُ هَذَا النِّظَامِ تَوَارِيخَ سَابِقَةٍ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، غَيْرَ أَنَّ الْمَصَادِرَ الَّتِي أُخْتُجَ بِهَا تَبَدُّو لِي شَاهِدَةٌ ضِدَّ مَنْ أَوْرَدُوهَا، فَكُلُّ مَا يُنْصَحُ عَلَيْهِ نِظَامُ<sup>(٣)</sup> كُلُوْتِيرَهُوَّ أَنَّهُ لَنْ يُفْرَضَ بَعْضُ الْأَعْشَارِ<sup>(٤)</sup> عَلَى أَمْوَالِ الْكَنِيسَةِ، وَلِذَا فَإِنَّ مَنْ

(١) أنعم على العلمانيين بأموال كنيسة رينس في الحروب الأهلية التي اشتعلت في زمن شارل مارتل، وقد قيل في «حياة القديس ريمي» سوريوس، جزء ١، صفحة ٢٧٩ ان الإكليروس ترك «يقتات كما يستطيع».

(٢) قانون اللنبار، جزء ٣، باب ٣ : ١ و ٢.

(٣) وهذا ما تكلمت عنه كثيراً في الفصل الرابع السابق، فتجده في طبعة «المراسيم القديمة» لبالوز، جزء ١، مادة ٢، صفحة ٩.

(٤) Agrario et pascuaria, vel decimas porcorum, Ecclesioe concedimus; ita ut actor aut decimator in rebus Ecclesioe nullus accedat وفي مرسوم شارلمان لسنة ٨٠٠، (طبعة=

المُسْتَبْعَدُ أَنْ تَكُونَ الْكَنِيسَةُ قَدْ جَمَعَتْ أَغْشَاراً فِي تِلْكَ الْأَزْمِنَةِ، بَلْ جُلُّ مَطْلَبِهَا فِي ذَلِكَ الْحِينِ كَانَ أَنْ تُعْفَى مِنْهَا، وَالْحَقُّ أَنَّ مَجْمَعَ مَاكُون<sup>(١)</sup> الثَّانِي، الَّذِي عُقِدَ سَنَةَ ٥٨٥ وَأَمَرَ بِدَفْعِ الْأَغْشَارِ، قَالَ: إِنَّهَا دُفِعَتْ فِي الْأَزْمِنَةِ الْقَدِيمَةِ، وَلَكِنَّهُ قَالَ أَيْضاً: إِنَّهَا عَادَتْ لَا تُدْفَعُ فِي زَمَنِهِ، وَمَنْ يَشْكُ فِي أَنَّ التَّوْرَةَ قَدْ فُتِحَتْ قَبْلَ شَارْلَمَانَ وَأَنَّهُ بُشِّرَ بِالْهَبَاتِ وَالتَّقَادِمِ الْوَارِدَةِ فِي سِفْرِ اللَّأَوِيِّينَ؟ وَإِنَّمَا أَقُولُ: إِنَّ مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ يَكُونَ قَدْ بُشِّرَ بِالْأَغْشَارِ قَبْلَ هَذَا الْأَمِيرِ، وَلَكِنْ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُشْتَرَعَ مُطْلَقاً، وَقَدْ قُلْتُ: إِنَّ الْأَنْظِمَةَ الَّتِي سُنَّتْ فِي عَهْدِ الْمَلِكِ بِيَّيْنِ أَمَرَتْ بِأَنْ يَدْفَعَ أَغْشَاراً وَيُقَدَّمَ تَعْوِيضاً إِلَى الْكَنَائِسِ مَنْ يَتَصَرَّفُونَ فِي الْأَمْوَالِ الْكَنِيسِيَّةِ إِقْطَاعاً، وَمِنْ الْكَثِيرِ أَنْ يُوجِبَ عَلَى وَجْهَاءِ الْقَوْمِ، بِقَانُونٍ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُجَادَلَ فِي عِدَالَتِهِ، أَنْ يُضْبَحُوا قُدُوةً لِغَيْرِهِمْ، وَأَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ مَا فَعَلَهُ شَارْلَمَانُ، فَمِنْ مَرْسُومِ دُوفْلِيس<sup>(٢)</sup> يُرَى أَنَّهُ أَلْزَمَ أَمْلَاكُهُ الْخَاصَّةَ بِدَفْعِ الْأَغْشَارِ، فَكَانَ هَذَا مَثَلاً كَبِيراً أَيْضاً. بَيِّنَدُ أَنَّ الْعَوَامَّ أَبْعَدُ مِنْ أَنْ يَتَخَلَّوْا عَنْ مَصَالِحِهِمْ بِالْقُدُواتِ، فَبَسَطَ لَهُمْ مَجْمَعُ فَرَنْكْفُورْت<sup>(٣)</sup> سَبِيلاً أَكْثَرَ إِلْحَاحاً لِذَفْعِ الْأَغْشَارِ، وَذَلِكَ بِأَنْ وَضِعَ مَرْسُومٌ قِيلَ فِيهِ إِنَّ سَنَابِلَ الْقَمْحِ وَجِدَتْ فَارِغَةً<sup>(٤)</sup> فِي الْمَجَاعَةِ الْأَخِيرَةِ، وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ قَدْ أَلْتَهُمُوهَا، وَإِنَّ أَصْوَاتَهُمْ سُمِعَتْ لَائِمَةً عَلَى عَدَمِ دَفْعِ الْعُشْرِ، فَأَمَرَ، بِالنَّيْجَةِ، جَمِيعُ الْقَابِضِينَ عَلَى الْأَمْوَالِ الْكَنِيسِيَّةِ أَنْ يَدْفَعُوا الْعُشْرَ، وَأَمَرَ الْجَمِيعُ بِالنَّيْجَةِ أَيْضاً أَنْ يَدْفَعُوهُ.

= بالوزن صفحة ٣٣٦) إيضاح حسن جداً لهذا النوع من العشر الذي أعفى كلوتير منه الكنيسة، وكان هذا عسراً عن الخنازير التي توضع في غابات الملك تسميها لها، وأمر شارلمان بأن يدفعه قضائه كالأخرين ليكونوا قدوة، ويرى أن هذا كان حقاً سنوياً أو اقتصادياً

(١) Canone V, ex tomo, Conciliorum antiquorum Gallioe opera Jacobi Sirmondi.

(٢) المادة ٦، طبعة بالوزن، صفحة ٣٣٢، صدر سنة ٨١٠.

(٣) كل ذلك في عهد شارلمان، سنة ٧٩٤.

(٤) Experimento enim didicimus in anno quo illa valida fames irrapsit, ébullire vacuas annonas a doemonibus devoratas et voces exprobrationis anditas etc.

طبعة بالوزن، صفحة ٢٦٧ مادة ٢٣.



ولَمْ يُكْتَبِ النِّجَاحُ لِمَشْرُوعِ شَارْلَمَانَ فِي بَدْءِ الْأَمْرِ، فَقَدْ ظَهَرَ هَذَا التَّكْلِيفُ<sup>(١)</sup> مُرْهِقًا، وَكَانَ دَفْعُ الْأَعْشَارِ لَدَى الْيَهُودِ قَدْ دَخَلَ ضِمْنَ مُخَطَّطِ جُمْهُورِيَّتِهِمِ التَّأْسِيسِيِّ، بَيِّنَ أَنْ دَفْعَ الْأَعْشَارِ هُنَا كَانَ تَكْلِيفًا مُسْتَقِلًّا عَنْ تَكَالِيفِ قِيَامِ الْمَمْلَكَةِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُرَى فِي التَّدَابِيرِ الْمُضَافَةِ إِلَى قَانُونِ اللَّنبَارِ<sup>(٢)</sup> مَا فِي تَحْصِيلِ الْأَعْشَارِ وَفَقَ الْقَوَانِينِ الْمَدْنِيَّةِ مِنْ صُعُوبَةٍ، كَمَا أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُحْكَمَ بِمُخْتَلِفِ قَوَانِينِ الْمَجَامِعِ فِي ذَلِكَ مَا فِي تَحْصِيلِ الْأَعْشَارِ مِنْ قِبَلِ رِجَالِ الدِّينِ مِنْ صُعُوبَةٍ أَيْضًا، وَأَخِيرًا وَافَقَ الشَّعْبُ عَلَى دَفْعِ الْأَعْشَارِ بِشَرْطِ أَنْ يَسْتَطِيعَ اشْتِرَاءُهَا ثَانِيَةً، وَهَذَا مَا لَمْ يُجْزِهِ نِظَامُ لُويْسِ الْحَلِيمِ<sup>(٣)</sup> وَنِظَامُ ابْنِهِ الْإِمْبَرَاطُورِ لُوتِير<sup>(٤)</sup>، وَكَانَتْ قَوَانِينُ شَارْلَمَانَ حَوْلَ فَرَضِ الْأَعْشَارِ مِنْ عَمَلِ الضَّرُورَةِ، وَالذِّينُ وَخَذَهُ كَانَ لَهُ نَصِيبٌ فِي ذَلِكَ، أَمَّا الْخَرَافَةُ فَلَا، وَمَا وَضَعَهُ مِنْ تَقْسِيمِ مَشْهُورِ<sup>(٥)</sup> لِلْأَعْشَارِ إِلَى أَرْبَعَةِ أَجْزَاءٍ فِي سَبِيلِ إِنْشَاءِ الْكَنَائِسِ، وَفِي سَبِيلِ الْفُقَرَاءِ، وَالْأَسْقَفِ، وَالْإِكْلِيرُوسِ، يُثَبِّتُ جَيِّدًا أَنَّهُ كَانَ يُرِيدُ مَنَحَ الْكَنِيسَةِ مَا أَضَاعَتْهُ مِنْ أَسْتِقْرَارٍ وَدَيُّمُومَةٍ؛ وَتُثَبِّتُ وَصِيَّتُهُ<sup>(٦)</sup> أَنَّهُ أَرَادَ إِكْمَالَ التَّغْوِيضِ عَنِ الْأَضْرَارِ الَّتِي تَسَبَّبَ بِهَا جَدُّهُ شَارْلُ مَارْتِلِ، فَقَدْ جَعَلَ مِنْ أَمْوَالِهِ الْمَنْقُولَةِ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ مُتَسَاوِيَةٍ، وَأَمَرَ بِأَنْ يُقَسَّمَ اثْنَانِ مِنْهَا إِلَى وَاحِدٍ وَعِشْرِينَ جُزْءًا فِي سَبِيلِ مَطْرَانِيَّاتِ إِمْبَرَاطُورِيَّتِهِ الْإِخْدَى وَالْعِشْرِينَ، وَبِأَنْ يُقَسَّمَ

(١) أنظر، بين المراسيم الأخرى، إلى مرسوم لويس الحليم لسنة ٨٢٩ (طبعة بالوز، صفحة ٦٦٣) الذي صدر ضد من كانوا لا يحرقون أراضيهم لكيلا يؤدوا العشر، وإلى المادة ٥، Nonis quidem et decimis, unde et genitor noster et nos frequenter in diversis placitis admonitionem fecimus.

(٢) أنظر، بين المراسيم الأخرى، إلى مرسوم لوتير، جزء ٣، باب ٣، فصل ٦.

(٣) لسنة ٨٢٩، مادة ٧، في بالوز، جزء ١، صفحة ٦٦٣.

(٤) قانون اللنبار، جزء ٣، باب ٣ : ٨.

(٥) قانون اللنبار، جزء ٣، باب ٣ : ٤.

(٦) إنه ذيل وصية رواه ايجنهارت، وهو يختلف عن الوصية نفسها التي وردت في غولداست وبالوز.



كُلُّ جُزْءٍ بَيْنَ الْمَطْرَانِيَّةِ وَمَا يَتَّبِعُهَا مِنَ الْأُسْقُفِيَّاتِ، وَقَسَّمَ الثُّلُثَ الْبَاقِيَ إِلَى أَرْبَعَةِ أَجْزَاءٍ فَأَعْطَى أَوْلَادَهُ وَحَفَدَتَهُ جُزْءاً مِنْهَا، وَأَضَافَ جُزْءاً إِلَى ذَيْنِكَ الثُّلَثَيْنِ الْمُعْطَيْنِ، وَأَمَّا الْجُزْءَانِ الْآخَرَانِ فَقَدْ اسْتُعْمِلَا فِي أَعْمَالِ الْخَيْرِ، وَيَلُوحُ أَنَّهُ عَدَّ الْعَطَاءَ الْوَاسِعَ الَّذِي حَبَاهُ الْكَنَائِسَ عَمَلاً دِينِيّاً أَقَلَّ مِنْهُ تَوْزِيعاً سِيَاسِيّاً أَكْثَرَ مِنْهُ عَمَلاً دِينِيّاً.

## الفصل الثالث عشر

### في الانتخابات للأسقفيات والأديار

لَمَّا افْتَقَرَتِ الْكَنَائِسُ تَرَكَ الْمُلُوكُ الْإِنْتِخَابَاتِ لِلْأُسْقُفِيَّاتِ وَالْعَوَائِدِ الْكَنَائِسِيَّةِ<sup>(١)</sup> الْآخَرَى، وَقَلَّ أَهْتِمَامُ الْأُمَرَاءِ بِتَغْيِينِ الْمُبَشِّرِينَ، وَكَذَلِكَ مُطَالَبَةُ الْمُنَافِسِينَ بِسُلْطَانِهِمْ، وَهَكَذَا نَالَتِ الْكَنَائِسُ نَوْعاً مِّنَ التَّغْوِيضِ مِّنَ الْأَمْوَالِ الَّتِي نُزِعَتْ مِنْهَا، وَإِذَا كَانَ لُوِيْسُ الْحَلِيمُ<sup>(٢)</sup> قَدْ تَرَكَ لِلشَّعْبِ الرُّومَانِيِّ حَقَّ إِنْتِخَابِ الْبَابَوَاتِ فَكَانَ هَذَا مِنْ نَتَائِجِ الرُّوحِ الْعَامَّةِ السَّائِدَةِ فِي زَمَانِهِ، لَقَدْ سَلِكْتُ نَحْوَ كُرْسِيِّ رُومَةِ سُبُلِ الْحُكْمِ عَيْنُهَا الَّتِي سَلِكْتُ نَحْوَ الْكُرَاسِيِّ الْآخَرَى.

(١) أنظر إلى مرسوم شارلمان لسنة ٨٠٣، مادة ٢، طبعة بالوز، صفحة ٣٧٩، وإلى مرسوم لويس الحليم لسنة ٨٣٤ في غولداسست، «الأنظمة الإمبراطورية»، جزء ١.

(٢) قيل هذا في القانون الكنسي المشهور، Ego Ludovicus، المفترض كما هو ظاهر، وتجده في طبعة بالوز، صفحة ٥٩١ عن سنة ٨١٧.

## الفصل الرابع عشر

### إقطاعات شارل مارتل

لا أقول مُطلقاً إنَّ شارل مارتل، حينَ أعطى أموالَ الكنيسةِ إقطاعاً، مَنَحَها لِمَدَى الحَيَاةِ أو إلى الأبدِ؛ كُلُّ ما أعرفُهُ هو أَنَّهُ كانَ هُنَاكَ مُنْذُ زَمَنِ شارلمان<sup>(١)</sup> ولُوتير الأول<sup>(٢)</sup> أنواعٌ مِن هذه الأموالِ تَنَقَّلُ إلى الورثةِ وتُقَسَّمُ فيما بَيْنَهُمْ؛ ثُمَّ إِنِّي أَجِدُ قِسْماً<sup>(٣)</sup> أُعِمْ بِهِ ثَرَاتاً، وقِسْماً أُعِمْ بِهِ إقطاعاً، وقد قُلْتُ: إِنَّ مالِكي الثَّرَاتِ كانوا خاضِعِينَ لِلخِذْمَةِ كَمالِكي الإقطاعاتِ، وكانَ هذا، مِن بَعْضِ الوجُوهِ، سَبَبَ إِنْعامِ شارل مارتل بالثَّراتِ كإِنْعَامِهِ بالإقطاعاتِ.

(١) كما هو ظاهر من مرسومه لسنة ٨٠١، مادة ١٧، في بالوز، جزء ١، صفحة ٣٦٠.

(٢) أنظر إلى نظامه المدرج في مجموعة اللنبار القانونية، جزء ٣، باب ١ : ٤٤.

(٣) أنظر إلى النظام المذكور آنفاً وإلى مرسوم شارل الأصغر لسنة ٨٤٦، فصل ٢٠، In villa sparnaco، طبعة بالوز، جزء ٢، صفحة ٣١، ومرسوم سنة ٨٥٣، فصل ٣ و ٥، في مجمع سواسون، طبعة بالوز، جزء ٢، صفحة ٥٤، ومرسوم سنة ٨٥٤ Apud Attiniacum، فصل ١٠، طبعة بالوز، جزء ٢، صفحة ٧٠، وانظر أيضاً إلى المرسوم الأول لشارلمان Incerti anni مادة ٤٩ و ٥٦، طبعة بالوز، جزء ١، صفحة ٥١٩.

## الفصل الخامس عشر

### مُواصلَةُ الموضوعِ نَفْسِهِ

تَجْدُرُ الْمُلَاحَظَةُ أَنَّ الْإِقْطَاعَاتِ لَمَّا تَحَوَّلَتْ إِلَى أَمْوَالِ كَنِيسَةٍ، وَأَمْوَالِ الْكَنِيسَةِ إِلَى إِقْطَاعَاتٍ أَقْتَبَسَ كُلُّ مِنْ أَمْوَالِ الْكَنِيسَةِ وَالْإِقْطَاعَاتِ بَعْضاً مِنْ طَبِيعَةِ كُلِّ مِنْهَا مُبَادَلَةً، وَهَكَذَا صَارَتْ لِأَمْوَالِ الْكَنِيسَةِ أَمْتِيَّازَاتُ الْإِقْطَاعَاتِ وَصَارَتْ لِلْإِقْطَاعَاتِ أَمْتِيَّازَاتُ أَمْوَالِ الْكَنِيسَةِ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا نَشَأَ فِي الْكَنَائِسِ فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ مِنْ حُقُوقٍ<sup>(١)</sup> شَرَفٍ، وَبِمَا أَنَّ هَذِهِ الْحُقُوقَ قَدْ أَرْتَبَطَتْ، دَائِماً، فِي الْعَدَالَةِ الْعُلْيَا تَفْضِيلاً عَلَى مَا نُسَمِّيهِ إِقْطَاعاً فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ فَإِنَّهُ يَتَّبِعُ ذَلِكَ أَنَّ الْعَدَالَاتِ التَّرَائِيَّةَ كَانَتْ قَائِمَةً فِي زَمَنِ هَذِهِ الْحُقُوقِ نَفْسِهَا.

(١) أنظر «إلى المراسيم القديمة»، جزء ٥، مادة ٤٤، ومرسوم بيست لسنة ٨٦٦، مادة ٨ و ٩، حيث تجد حقوق الشرف للسنيورات التي سنت كما هي اليوم.

## الفصل السادس عشر

### خُلُطُ الْمَلَكيَّةِ وَرِئَاسَةُ الدِّيوانِ، الْجِيلُ الثَّانِي

أَدَّى تَرْتِيبُ الْمَوَادِّ إِلَى إِخْلَالِي بِتَرْتِيبِ الْأَزْمِنَةِ، فَتَكَلَّمْتُ عَنْ شَارْلَمَانَ قَبْلَ أَنْ أَتَكَلَّمَ عَنْ تِلْكَ الْفَتْرَةِ الْمَشْهُورَةِ الَّتِي انْتَقَلَ النَّاجُ فِيهَا إِلَى الْكَارُولْنَجِيِّينَ فِي عَهْدِ الْمَلِكِ بِيَّيْنِ، الْأَمْرُ الَّذِي قَدْ يُلاحَظُ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ أَكْثَرَ مِمَّا فِي الزَّمَنِ الَّذِي حَدَثَ فِيهِ، وَذَلِكَ خِلَافاً لِلْحَوَادِثِ الْعَادِيَّةِ.

أَجَلْ، لَمْ يَكُنْ لِلْمُلُوكِ؛ سُلْطَانٌ قَطُّ، وَلَكِنْ كَانَ لَهُمْ أَسْمٌ، وَكَانَ لِقَبِّ الْمَلِكِ وَرَائِيًّا وَلِقَبِّ رَئِيسِ الدِّيوانِ انْتِخَابِيًّا، وَعَلَى الرُّغْمِ مِنْ أَنَّ رُؤَسَاءَ الدِّيوانِ فِي الزَّمَنِ الْأَخِيرِ قَدْ رَفَعُوا إِلَى الْعَرْشِ مَنْ كَانُوا يَرْغَبُونَ فِيهِ مِنَ الْمِيرُوفَنْجِيِّينَ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَخْتَارُوا مَلِكاً مِنْ أُسْرَةٍ أُخْرَى، وَلَمْ يُنَحَّ الْقَانُونُ الْقَدِيمُ، الَّذِي يُنْعَمُ بِالنَّاجِ عَلَى أُسْرَةٍ مُعَيَّنَةٍ، مِنْ قُلُوبِ الْفَرَنْجِ قَطُّ، وَلَا مِرَاءً فِي أَنَّ شَخْصَ الْمَلِكِ كَانَ مَجْهُولاً فِي الْمَمْلَكَةِ تَقْرِيباً، لَكِنَّ الْمَلَكيَّةَ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ، وَقَدْ اعْتَقَدَ بِيَّيْنِ، بَنُ شَارْل مَارْتِل، حُلُولَ الْوَقْتِ الْمُنَاسِبِ لِيُخْلَطَ فِيهِ بَيْنَ هَذَيْنِ اللَّقْبَيْنِ، فَيَبْقَى بَعْضُ الشُّكِّ دَائِماً حَوْلَ مَا إِذَا كَانَتِ الْمَلَكيَّةُ وَرَائِيَّةً أَمْ لَا، وَكَانَ هَذَا يَكْفِي مَنْ يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَلَكيَّةِ وَالسُّلْطَةِ الْعَظِيمَةِ، وَعَلَيْهِ قُرْنٌ سُلْطَانُ رَئِيسِ الدِّيوانِ بِالسُّلْطَةِ الْمَلَكيَّةِ، فَأَسْفَرَ مَرْجُ ما بَيْنَ هَذَيْنِ السُّلْطَتَيْنِ عَنْ نَوْعٍ مِنَ التَّوْفِيقِ، وَكَانَ رَئِيسُ الدِّيوانِ انْتِخَابِيًّا وَالْمَلِكُ وَرَائِيًّا، أَيْ أَنَّ النَّاجَ كَانَ انْتِخَابِيًّا فِي بَدْءِ الْجِيلِ الثَّانِي لِأَنَّ الشَّعْبَ كَانَ يَنْتَخِبُ، وَإِنَّهُ كَانَ وَرَائِيًّا لِأَنَّ الشَّعْبَ يَنْتَخِبُهُ مِنَ الْأُسْرَةِ عَيْنِهَا دَائِماً<sup>(١)</sup>، وَعَلَى الرُّغْمِ مِمَّا تَشْهَدُ بِهِ

(١) أنظر إلى وصية شارلمان، وإلى القسمة التي قام بها لويس الحليم بين أولاده في مجلس الدول الذي عقد في كيرزي وروى أمره غولداست Quem populus eligere velit, ut patri suo succedat in regni hoereditate.



جَمِيعُ الْأَثَارِ <sup>(١)</sup> يُنْكِرُ <sup>(٢)</sup> الْأَبُّ لَوْ كَوَّانَتْ كَوْنُ الْبَابَا قَدْ أَجَازَ هَذَا التَّحَوُّلَ الْكَبِيرَ، وَمِنْ الْأَسْبَابِ الَّتِي أَبْدَاهَا أَنَّ هَذَا يُحْدِثُ إِجْحَافًا، وَمِنْ الْعَجِيبِ أَنْ يَحْكُمَ مُؤَرِّخٌ فِيمَا صَنَعَهُ النَّاسُ بِمَا كَانَ يَجِبُ أَنْ يَصْنَعُوهُ، فَمَا كَانَ التَّارِيخُ لِيُوجَدَ بِهِذَا الْوَجْهِ مِنَ الْبَرَهَنَةِ، وَمَهْمَا يَكُنْ مِنْ أَمْرِ فَإِنَّ مِمَّا لَا رَيْبَ فِيهِ أَنَّ أُسْرَةَ الدُّوَلِ بَيْنَ أَصْبَحَتْ مَالِكَةً مُنْذُ تَمَّ لَهُ النَّصْرُ وَأَنَّ أُسْرَةَ الْمِيرُوقَنْجِيَّيْنَ بَاتَتْ لَا تَمْلِكُ، وَمَا كَانَ تَتَوَيْجُ حَفِيدِهِ بَيْنَ أَكْثَرِ مَنْ أَحْتِفَالٍ يُضَافُ وَشَبَحٍ يَنْقُصُ، فَهُوَ لَمْ يَتَلْ بِذَلِكَ غَيْرَ زَخَارِفَ مَلَكِيَّةٍ، وَلَمْ يَتَغَيَّرْ شَيْءٌ فِي الْقَوْمِ؛ وَقَدْ قُلْتُ هَذَا لِأَعْيَنَ وَقْتُ الْأَنْقِلَابِ دَرْءًا لِلْخَطَا فِي عَدِّ مَا هُوَ نَتِيجَةُ الْأَنْقِلَابِ أَنْقِلَابًا.

أَجَلْ، حَدَثَ أَنْقِلَابٌ أَهَمُّ حِينَئِذَا تُوجَّعَ هُوَغُ كَايِي مَلِكًا فِي بَدْءِ الْجِيلِ الثَّالِثِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الدَّوْلَةَ انْتَقَلَتْ مِنَ الْفَوْضَى إِلَى حُكُومَةٍ مَا، غَيْرَ أَنَّ بَيْنَ لَمَّا نَالَ التَّاجَ انْتَقَلَ مِنَ حُكُومَةٍ إِلَى الْحُكُومَةِ نَفْسِهَا، وَحِينَئِذَا تُوجَّعَ بَيْنَ مَلِكًا لَمْ يُغَيَّرْ سِوَى الْأَسْمِ، غَيْرَ أَنَّ هُوَغُ كَايِي لَمَّا تُوجَّعَ مَلِكًا تَغَيَّرَ الْأَمْرُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ جَمْعَ مَا بَيْنَ الْإِقْطَاعَةِ الْكُبْرَى وَالتَّاجِ قَضَى عَلَى الْفَوْضَى، وَلَمَّا تُوجَّعَ بَيْنَ مَلِكًا جَمْعَ مَا بَيْنَ لَقَبِ الْمَلِكِ وَأَعْظَمِ مَنْصِبٍ، وَلَمَّا تُوجَّعَ هُوَغُ كَايِي جَمْعَ مَا بَيْنَ لَقَبِ الْمَلِكِ وَأَعْظَمِ إِقْطَاعَةٍ.

(١) مجهول الاسم عن سنة ٧٥٢، و Chron. Centul، عن سنة ٧٥٤ .

(٢) «Fabella quoe post Pippini mortem excogitata est, oequitati ac sanctitati Zacharioe papoe plurimum adversatur . . . » Annales ecclesiastici Francorum, الجزء ٢، صفحة ٣١٩.

## الفصل السابع عشر

### أمر خاص في انتخاب ملوك الجيل الثاني

يُرى في صيغة رسالة بين<sup>(١)</sup> أن شارل وكرلومان قد مُسحا وبورك لهما، وأن سيئورات فرنسة قد ألزما أنفسهن بعدم انتخاب شخص من سلالة أخرى<sup>(٢)</sup> تحت طائلة المنع والحزم، ويظهر من وصايا شارلمان ولويس الحليم أن الفرنج كانوا يختارون بين أبناء الملوك، وهذا ما يوافق العبارة المذكورة آنفاً موافقة حسنة، ولما انتقلت الإمبراطورية إلى غير آل شارلمان أصبح حق الانتخاب مطلقاً بعد أن كان ضيقاً ومقيداً، وأبتعد من النظام القديم، ولما أحس بين دُئو أجله أمر بأجتماع السيئورات الكنائسيين والعلمانيين في سان ديني<sup>(٣)</sup>، وقسم مملكته بين ولديه شارل وكرلومان، وليست لدينا محاضر هذا المجلس، لكننا نجد ما حدث فيه في مؤلف المجموعة التاريخية القديمة التي أخرجها كنيزيوس<sup>(٤)</sup> وفي مؤلف مجموعة «حوليات» مس كما لاحظ<sup>(٥)</sup> مسيو بالوز، وفي ذلك أجد أمرين متناقضين من بعض الوجوه، وهما أنه قام بالقسمة بموافقة الكبراء، ثم إنه قام بها وفق الحق الأبوي، وهذا يثبت ما قلته من أن حق الشعب في هذا الجيل كان يقوم على الانتخاب من الأسرة نفسها، أي

(١) الجزء الخامس من «مؤرخو فرنسة»، تأليف الآباء البندكتيين، صفحة ٩.

(٢) Ut nunquam de alterius lumbis regem in oeco proesumant eligere, sed ex ipsorum

المصدر نفسه، صفحة ١٠.

(٣) سنة ٧٦٨.

(٤) جزء ٢، Lectionis antiquoe.

(٥) طبعة المراسيم القديمة جزء ١، صفحة ١٨٨.

إِنَّهُ كَانَ حَقًّا فِي الْجِرْمَانِ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يَكُونَ حَقًّا فِي الْإِتِّخَابِ، وَتَجِدُ مَا يُؤَكِّدُ هَذَا النَّوْعَ مِنَ الْإِتِّخَابِ فِي آثَارِ الْجِيلِ الثَّانِي، وَمِنْ ذَلِكَ مَرْسُومُ تَقْسِيمِ إِمْبِرَاطُورِيَّةِ شَارْلَمَانِ بَيْنَ أَبْنَائِهِ الثَّلَاثَةِ، فَقَدْ قَالَ<sup>(١)</sup> فِي هَذَا الْمَرْسُومِ بَعْدَ أَنْ وَضَعَ قِسْمَتَهُمْ: «إِذَا كَانَ لِأَحَدِ الْإِخْوَةِ الثَّلَاثَةِ ابْنٌ فَأَرَادَ الشَّعْبُ ائْتِخَابَهُ لِيَرِثَ مَمْلَكَةَ أَبِيهِ وَافَقَ عَمَاهُ عَلَى ذَلِكَ»، وَتَجِدُ هَذَا التَّدْبِيرَ عَيْنَهُ فِي الْقِسْمَةِ الَّتِي قَامَ بِهَا لُيْسُ الْحَلِيمُ بَيْنَ أَوْلَادِهِ الثَّلَاثَةِ<sup>(٢)</sup>، بِيَّينَ وَلُيْسِ وَشَارْلِ، فِي سَنَةِ ٨٣٧ فِي مَجْلِسِ إِكْسِ لَا شَابِلِ، وَتَجِدُهُ كَذَلِكَ فِي قِسْمَةِ أُخْرَى قَامَ بِهَا هَذَا الْإِمْبِرَاطُورُ<sup>(٣)</sup> قَبْلَ عَشْرِينَ عَامًا بَيْنَ لُوتِيرٍ وَبِيَّينَ وَلُيْسِ، كَمَا أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُرَى الْقِسْمُ الَّذِي قَامَ بِهِ لُيْسُ الْأَلَكْنُ فِي كُنْيَانِ حِينَ تَوَجَّ فِيهَا، وَهُوَ: «أَنَا لُيْسُ»<sup>(٤)</sup> الَّذِي وَلَّى مَلِكًا بِرَحْمَةٍ مِنَ الرَّبِّ وَاتَّخَذَ مِنَ الشَّعْبِ أَعَهْدُ . . . وَمَا قُلْتُهُ أُيَّدَ بِمَحَاضِرِ مَجْمَعِ بَلَنْسِيَّةِ<sup>(٥)</sup> الَّذِي عُقِدَ سَنَةَ ٨٩٠ لِاتِّخَابِ لُيْسِ بْنِ بُوزُونِ مَلِكًا لِلْأَرْلِ، فَقَدْ ائْتِخَبَ لُيْسُ هُنَاكَ، وَجُعِلَ سَبِيًّا رَئِيسًا لِاتِّخَابِهِ كَوْنُهُ مِنَ الْأُسْرَةِ الْإِمْبِرَاطُورِيَّةِ<sup>(٦)</sup>، وَأَنَّ شَارْلَ السَّمِينِ كَانَ قَدْ مَنَحَهُ مَرْتَبَةَ مَلِكٍ، وَأَنَّ الْإِمْبِرَاطُورَ أَرْتُولَ كَانَ قَدْ نَصَبَهُ بِالْصُّوْلَجَانِ وَبِهَيْئَةِ سَفَرَائِهِ، وَكَانَتْ مَمْلَكَةُ الْأَرْلِ ائْتِخَابِيَّةً وَرَائِيَّةً كَغَيْرِهَا مِنَ الْمَمَالِكِ الْمُجْزَأَةِ أَوْ التَّابِعَةِ لِإِمْبِرَاطُورِيَّةِ شَارْلَمَانِ.

(١) فِي الْمَرْسُومِ الْأَوَّلِ لِسَنَةِ ٨٠٦، طَبْعَةٌ بِالْوَزِ، صَفْحَةُ ٤٣٩، مَادَّةُ ٥.

(٢) فِي غُولْدَاسْتِ، «الْأَنْظُمَةُ الْإِمْبِرَاطُورِيَّةُ»، جُزْءُ ٢، صَفْحَةُ ١٩.

(٣) طَبْعَةٌ بِالْوَزِ، صَفْحَةُ ٥٧٤، مَادَّةُ ١٤، Si vero aliquis illorum decedens, legitimos filios, reliquerit, non inter eos potestas ipsa dividatur, sed potius populus, pariter conveniens, unum ex eis, quem Dominus voluerit, eligat; et hunc senior frater in loco fratris et filii suscipiat.

(٤) مَرْسُومُ سَنَةِ ٨٧٧، طَبْعَةٌ بِالْوَزِ، صَفْحَةُ ٢٧٢.

(٥) فِي دُومُونِ، الْهَيْئَةُ الدَّبْلَمِيَّةُ، جُزْءُ ١، مَادَّةُ ٣٦.

(٦) مِنْ جِهَةِ النِّسَاءِ.

## الفصل الثامن عشر

### شارلمان

رَأَى شارلمانُ أَنْ تَلْزَمَ سُلْطَةُ الْأَشْرَافِ حُدُودَهَا، وَأَنْ يُحَالَ دُونَ طُغْيَانِ  
الْإِنْكَلِيرُوسِ وَالْأَخْرَارِ، وَقَدْ حَدَّ مِنْ تَفَاوُتِ الطَّبَقَاتِ فِي الدَّوْلَةِ حَتَّى تَبَادَلَتْ،  
وَوَظَلَّ هُوَ السَّيِّدُ الْمُطَاعَ، لَقَدْ أَلْفَ بَيْنَ الْجَمِيعِ بِقُوَّةِ عِبْقَرِيَّتِهِ، وَقَادَ طَبَقَةَ الْأَشْرَافِ  
عَلَى التَّوَالِي مِنْ حَمَلَةٍ إِلَى حَمَلَةٍ، غَيْرَ تَارِكٍ لَهَا وَقْتًا لِابْتِدَاعِ آيَةٍ خُطَّةٍ، جَاعِلًا  
إِيَّاهَا مُنْصَرِفَةً بِكُلِّيَّتِهَا إِلَى اتِّبَاعِ أَهْدَافِهِ ؛ لَقَدْ تَوَطَّدَتْ أَرْكَانُ الْإِمْبِرَاطُورِيَّةِ بِفَضْلِ  
عَظَمَةِ الْقَائِدِ: كَانَ عَظِيمًا كَأَمِيرٍ وَأَوْفَرَ عَظَمَةً كإِنْسَانٍ، وَكَانَ أَوْلَادُهُ الْمُلُوكُ رَعَايَاهُ  
الْأَوَّلَ، وَأَدَاةُ الْحُكْمِ لَدَيْهِ، وَمِثَالُ الْخُضُوعِ لَهُ، لَقَدْ سَنَّ أَنْظِمَةً رَائِعَةً، وَلَيْسَ هَذَا  
وَحَسْبُ بَلْ عَمِلَ عَلَى تَنْفِيذِهَا، فَعَمَّتْ عِبْقَرِيَّتُهُ جَمِيعَ أَنْحَاءِ الْإِمْبِرَاطُورِيَّةِ،  
وَيُلَاحَظُ فِي قَوَائِمِهِ بُعْدٌ فِي النَّظَرِ يَسْتَوْعِبُ كُلَّ الْأُمُورِ، وَقُوَّةٌ تَجْتَذِبُهَا؛ فَازِيلَ مَا  
كَانَ يُنْتَحَلُ مِنَ الذَّرَائِعِ<sup>(١)</sup> لِلتَّخَلُّصِ مِنَ الْوَاجِبَاتِ، وَاسْتِثْنَاءِ الْإِهْمَالِ، وَعَمِلَ  
عَلَى إِضْلَاحِ كُلِّ تَجَاوُزٍ أَوْ تَلَاوِيهِ، وَكَانَ يَعْرِفُ أَنْ يُعَاقِبَ، وَمَا أَكْثَرَ مَا كَانَ  
يَعْرِفُ أَنْ يَغْفُو، وَسِيعَةً رُقْعَةِ أَهْدَافِهِ، بِسَيْطِ الطَّرَائِقِ فِي التَّنْفِيدِ، مَا بَلَغَ أَحَدٌ  
مَبَالِغَهُ فِي الْقُدْرَةِ عَلَى إِيْثَانِ الْعَظَائِمِ وَالسُّرْعَةِ فِي تَذْلِيلِ صِعَابِهَا ؛ كَانَ لَا يَنْقَطِعُ  
عَنِ الطَّوَافِ فِي إِمْبِرَاطُورِيَّتِهِ مُبَادِرًا إِلَى مَظَانِّ الْعَثَرَاتِ فِيهَا؛ تَتَجَدَّدُ الْمَتَاعِبُ مِنْ  
كُلِّ جَانِبٍ فَيُزِيلُهَا مِنْ حَيْثُ تَجَدَّدَتْ، مَا عَرَفَ أَمِيرٌ أَقْتِحَامَ الْمَخَاطِرِ مَعْرِفَتَهُ

(١) أنظر إلى المرسوم الثالث لسنة ٨١١، صفحة ٤٨٦، المواد ١ و٢ و٣ و٤ و٥ و٦ و٧ و٨،  
والمرسوم الأول لسنة ٨١٢، صفحة ٤٩٠، المادة ١، والمرسوم الصادر في السنة نفسها، صفحة  
٤٩٤، مادة ٩ و١١ وغيرهما.

بذلك، ولا عَرَفَ أَمِيرٌ مِثْلَهُ تَنَكُّبَهَا، إِسْتَخَفَّ بِخَطَرِ الْمَهْلَكِ، وَلَا سِيَّما تِلْكَ الَّتِي يَكَادُ دَوَّماً يُعَايِنُهَا كِبَارُ الْفَاتِحِينَ وَأَقْصَدُ الْمُؤَامِرَاتِ. هَذَا الْأَمِيرُ الْعَجِيبُ تَنَاهَى فِي اعْتِدَالِهِ، إِنَّهُ دَمِثُ الْخُلُقِ، طَبِيعِيُّ التَّصَرُّفِ، يُحِبُّ الْأَخْتِلَاطَ بِرِجَالِ بَلَاطِهِ، وَرُبَّمَا كَانَ وَلُوعاً بِالنِّسَاءِ، عَلَى أَنَّ أَمِيرًا تَوَلَّى الْحُكْمَ بِنَفْسِهِ دَوَّماً، وَأَنْفَقَ الْعُمَرَ فِي الدَّأْبِ لَجْدِيرٍ بَغَيْرِ عُدْرِ، لَقَدْ وَضَعَ لِنَفَقَتِهِ قَاعِدَةً عَجِيبَةً: فَاسْتَثْمَرَ مُمْتَلَكَاتِهِ بِحِكْمَةٍ وَعِنَايَةٍ وَأَقْتِصَادٍ، يُمَكِّنُ لِرَبِّ الْأُسْرَةِ أَنْ يَفْتَسِسَ مِنْ قَوَائِنِهِ كَيْفَ تُدَارُ دَارُهُ<sup>(١)</sup> إِنَّ فِي قَوَائِنِهِ مَصْدَرُ ثُرَوَاتِهِ، وَلَنْ أَقُولَ سِوَى كَلِمَةٍ: لَقَدْ أَمَرَ أَنْ يُبَاعَ بَيْضُ الدَّوَاجِنِ فِي مُمْتَلَكَاتِهِ وَالطُّفَيْلِيُّ مِنْ أَغْشَابِ حَدَائِقِهِ<sup>(٢)</sup>، وَأَنَّهُ وَزَّعَ بَيْنَ رَعَايَاهُ جَمِيعَ ثُرَوَاتِ اللَّبَارِ وَمَا لَا يُحْصَى مِنْ كُنُوزِ أَوْلِيكَ الْهَيَاطِلَةِ الَّذِينَ نَهَبُوا الْعَالَمَ.

(١) أنظر إلى مرسوم دوفيليس لسنة ٨٠٠، وإلى مرسومه الثاني لسنة ٨١٣، مادة ٦ و ١٩، وإلى الجزء الخامس من «المراسيم القديمة»، مادة ٣٠٣.

(٢) مرسوم دوفيليس، مادة ٣٩، أنظر إلى هذا المرسوم بكامله الذي هو من روائع الاتزان وحسن الإدارة والاقتصاد.



## الفصل التاسع عشر

### مواصلة الموضوع نفسه

خَشِيَ شارلمان وخلفاؤه الأولون أن يُوقَدَ الفِئْتَةُ مَنْ كانوا يَنْصِبُونَهُمْ في الأماكن البعيدة، وظنُّوا أنَّهم يَجِدُونَ في الإكليرُوس أنقياداً أكثر، أقاموا في ألمانية عدداً كبيراً من الأسقفِيَّاتِ<sup>(١)</sup> وضمُّوا إليها إقطاعاتٍ عظيمةً، ويظهرُ من بعض المراسيم أنَّ الشُّروطَ التي تَنطَوِي على امتيازاتِ هذه الإقطاعاتِ لَمْ تَخْتَلِفْ عَنِ الشُّروطِ التي كانت تُوضَعُ عادةً في هذه المِنَحِ<sup>(٢)</sup>، وإنَّ كُنَّا نَرَى الآنَ أَهَمَّ رجالِ الدِّينِ في ألمانية يَتَمَتَّعُونَ بِسُلْطَانٍ مُهِينٍ، ومَهْمَا يَكُنْ مِنْ أَمْرِ فَإِنَّ هذه قِطْعَ كانوا يَضْعُونَهَا تِجَاهَ السُّكْسُونِ، وما كانوا لَا يَنْتَظِرُونَهُ مِنْ كَسَلِ اللُّودِ وإهمالِهِ كانوا يَرَوْنَ أَحْتِمَالَ أَنْتِظَارِهِ مِنْ غَيْرَةِ الأسقفِ الفَعَّالَةِ وَأَنْتِبَاهِهِ، فَضْلاً عَنْ أَنَّ مِثْلَ هذا الفَسَالِ كَانَ مُحْتَاجاً إِلَيْهِمْ لِيُؤَيِّدُوهُ تِجَاهَ رَعَايَاهُ، فَهُوَ أَبْعَدُ مِنْ أَنْ يَسْتَعْخِمْ ضِدَّهُمْ شُعوباً خاضِعةً.

(١) أنظر، فيما تنظر إليه، إلى إنشاء أسقفية بريم في مرسوم سنة ٧٨٩، طبعة بالوز، صفحة ٢٤٥.

(٢) كمنع قضاة الملك من دخول الأرض للمطالبة بالغرامات (الفريديات) وغيرها من الرسوم، وقد تكلمت عن هذا كثيراً في الباب السابق، فصل ٢٠ و ٢١ و ٢٢.

## الفصل العشرون

### لويس الحليم

لَمَّا كَانَ أُغْسَطُسُ فِي مِصْرَ فَتَحَ لِحَدِّ الإسْكَندَرِ، وَعِنْدَمَا سُئِلَ عَنْ رَغْبَتِهِ فِي فَتْحِ قُبُورِ الْبَطَالِمَةِ قَالَ: إِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَرَى الْمَلِكَ، لَا الْأَمْوَاتَ وَهَكَذَا يُبَحِّثُ فِي تَأْرِخِ الْجِيلِ الثَّانِي هَذَا عَنْ بَيْتِنَ وَشَارْلَمَانَ، ذَلِكَ أَنَّنَا نُرِيدُ رُؤْيَا الْمُلُوكِ، لَا الْأَمْوَاتِ، وَقَدْ قَبِضَ عَلَى زِمَامِ الْإِمْبَرَاطُورِيَّةِ الَّتِي كَانَ يُمَسِّكُهَا شَارْلَمَانُ أَمِيرُ الْعُوبَةِ لِأَهْوَائِهِ، مُغْتَرٌّ بِفَضَائِلِهِ، لَمْ يُذِرْكَ يَوْمًا مَدَى قُوَّتِهِ وَلَا ضَعْفِهِ، وَلَمْ يَعْرِفْ أَنَّ يُحَالِفَ الْخَوْفَ وَلَا الْحُبَّ، أَمِيرٌ جَامِعٌ لِلْأَنْوَاعِ النَّقَائِصِ فِي النَّفْسِ مَعَ بَعْضِ عُيُوبِ فِي الْقَلْبِ، وَبَيْنَمَا كَانَ الْعَالَمُ يَذْرِفُ الْعَبْرَاتِ لِمَوْتِ أَبِيهِ، وَبَيْنَمَا كَانَ جَمِيعُ النَّاسِ يَفْتَقِدُونَ شَارْلَ فِي سَاعَةِ الْحَيْرَةِ تِلْكَ فَلَا يَجِدُونَهُ، وَبَيْنَمَا كَانَ يَجِدُ فِي السَّيْرِ لِيَشْغَلَ مَكَانَهُ، أَرْسَلَ أَنْاسًا نَجَاوَى لِيَسْبِقُوهُ فَيَقْبِضُوا عَلَى مَنْ سَاعَدُوا أَخَوَاتِهِ عَلَى الْفُجُورِ، مِمَّا أَدَّى إِلَى مَآسِيٍّ<sup>(١)</sup> دَامِيَةٍ، وَكَانَ هَذَا مِنَ الْعَقَلَاتِ الْمُعْجَلَةِ، وَلَا عَجَبَ، فَقَدْ أَخَذَ يَنْتَقِمُ عَنِ الْجَرَائِمِ الْمَنْزِلِيَّةِ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الْقَصْرِ وَيُثِيرُ الثُّقُوسَ قَبْلَ أَنْ يُصْبِحَ سَيِّدًا.

لَقَدْ أَمَرَ بِأَنْ تُفَقَّأَ عَيْنَا ابْنِ أَخِيهِ، مَلِكِ إِيْطَالِيَةِ، بِرِنَارْدِ، الَّذِي جَاءَ يَلْتَمِسُ رَحْمَتَهُ، وَالَّذِي مَاتَ بَعْدَ بِضْعَةِ أَيَّامٍ، فَزَادَ هَذَا أَعْدَاءَهُ، وَقَدْ دَفَعَهُ خَوْفُهُ مِنْ ذَلِكَ إِلَى جَزْإِ إِخْوَتِهِ، فَزَادَ هَذَا عَدَدَ أَعْدَائِهِ أَيْضًا، وَقَدْ لَامَهُ<sup>(٢)</sup> النَّاسُ كَثِيرًا عَلَى هَذَيْنِ الْعَمَلَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ، وَلَمْ يُعْوَزْهُ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ نَقَضَ يَمِينَهُ وَخَانَ الْعُهُودَ الرَّسْمِيَّةَ

(١) المؤلف المشكوك فيه لـ «حياة لويس الحليم»، في مجموعة دوشن، جزء ٢، صفحة ٢٩٥.

(٢) أنظر إلى محضر إسقاطه في مجموعة دوشن، جزء ٢، صفحة ٣٣٣.

التي قَطَعَهَا لِأَبِيهِ يَوْمَ تَتَوَيْجِه<sup>(١)</sup>؛ وقد تَزَوَّجَ يَهُودِيَّتَ بَعْدَ مَوْتِ الإِمْبِرَاطُورَةِ هِرْمِنْغَادِ التي وَضَعَتْ لَهُ ثَلَاثَةَ أَوْلَادٍ، فَرَزَقَ مِنْهَا أَبْنَاءً، وَلَمْ يَلْبَثْ أَنْ خَلَطَ بَيْنَ غَرَامِ الزَّوْجِ الشَّائِبِ وَضَعْفِ الْمَلِكِ الشَّيْخِ، فَأَوْجَبَ فَوْضَى فِي أُسْرَتِهِ أَسْفَرَتْ عَنْ سُقُوطِ الْمَلَكِيَّةِ، وَهُوَ لَمْ يَنْفَكْ يُغَيِّرُ التَّقْسِيمَاتِ الَّتِي أَخَذَهَا بَيْنَ أَوْلَادِهِ، تِلْكَ التَّقْسِيمَاتِ الَّتِي كَانَتْ قَدْ أُيِّدَتْ عَلَى التَّوَالِي بِأَيْمَانِهِ وَأَيْمَانِ أَوْلَادِهِ وَأَيْمَانِ السُّنِّيَّاتِ، وَكَانَ هَذَا رَغْبَةً مِنْهُ فِي أَبْتِلَاءِ وَلَاءِ رَعَايَاهُ، مُحَاوَلَةً إِلْقَاءِ الْبَلْبَلَةِ وَالْوَسَاوِسِ وَالْأَلْتِبَاسِ فِي الطَّاعَةِ، وَكَانَ هَذَا خَلَطَ مَا بَيْنَ مُخْتَلِفِ حُقُوقِ الْأُمَرَاءِ فِي زَمَنِ كَانَتْ الْحُصُونُ فِيهِ نَادِرَةً عَلَى الْخُصُوصِ وَكَانَ جِدَارُ السُّلْطَةِ الْأَوَّلُ قَائِمًا عَلَى الْعَهْدِ الْمَقْطُوعِ وَالْعَهْدِ الْمَأْخُودِ، وَقَدْ تَوَسَّلَ أَبْنَاءُ الإِمْبِرَاطُورِ إِلَى الْإِنْكَلِيرُوسِ حِفْظًا لِمَقَاسِمِهِمْ فَمَنَحُوهُ مِنَ الْحُقُوقِ مَا لَمْ تُسْمَعْ بِهِ أُذُنٌ حَتَّى ذَلِكَ الْحِينِ، عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْحُقُوقَ كَانَتْ مُمَوَّهَةً، فَقَدْ جُعِلَ الْإِنْكَلِيرُوسُ ضَامِنِي أَمْرِ أُرِيدَتْ إِجَازَتُهُ لَهَا، وَعَرَضَ أَغُوبَارْدُ<sup>(٢)</sup> عَلَى لُويْسَ الْحَلِيمِ كَوْنَهُ أَرْسَلَ لُوتِيرَ إِلَى رُومَةٍ لِيُنَادِيَ بِهِ إِمْبِرَاطُورًا، وَأَنَّهُ قَامَ بِتَقَاسُمِ بَيْنِ أَوْلَادِهِ بَعْدَ أَنْ اسْتَخَارَ الرَّبَّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنَ الصُّومِ وَالصَّلَاةِ، وَمَاذَا كَانَ يَسْتَطِيعُ أَمِيرٌ مُبْتَطِرٌ مُلِثَتْ نَفْسُهُ أَوْهَامًا؟ وَيُشْعَرُ بِمَا مُنِيتَ بِهِ السُّلْطَةُ الْمُسَيِّطَرَةُ مِنْ حُبُوطِ مَرَّتَيْنِ بِسَجْنِ هَذَا الْأَمِيرِ وَتَوَيْتِهِ جَهْرًا، لَقَدْ أُرِيدَ إِسْقَاطُ الْمَلِكِ فَسَقَطَتِ الْمَلَكِيَّةُ.

يُدرِكُ بِصُعُوبَةٍ فِي الْبَدءِ كَيْفَ أَنَّ أَمِيرًا يَتَحَلَّى بِكَثِيرٍ مِنَ الصُّفَاتِ الطَّيِّبَةِ، عَرُوفًا، مُجِبًّا لِلْخَيْرِ بِطَبِيعَتِهِ، أَبْنًا لِشَارْلَمَانَ كَمَا هُوَ قُصَارُ الْقَوْلِ، يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ لَهُ هَذَا الْعَدَدُ الْكَبِيرُ<sup>(٣)</sup> مِنَ الْأَعْدَاءِ الْأَشِدَّاءِ الَّذِينَ تَتَعَدَّرُ مُصَالَحَتُهُمْ، وَالَّذِينَ

(١) أمره بأن يعامل أخواته وإخوته وأبناء أخيه برحمة لا حد لها، Indeficientem misericordiam، تيغان في مجموعة دوشن، جزء ٢، صفحة ٢٧٦.

(٢) أنظر إلى رسائله.

(٣) أنظر إلى محضر سقوطه في مجموعة دوشن، جزء ٢، صفحة ٣٣١، وانظر أيضاً إلى سيرته التي كتبها تيغان، Tanto enim odio laborabat ut toederet eos vita ipsius كما قال المؤلف المشكوك فيه في دوشن جزء ٢، صفحة ٣٠٧.

بَلَّغُوا الشَّيْءَ الْكَثِيرَ مِنَ الْحَمَاسَةِ فِي إِهَانَتِهِ وَالْوَقَاحَةِ فِي إِذْلَالِهِ، وَالْعَزْمِ عَلَى  
إِهْلَاكِهِ، وَقَدْ كَادُوا يُهْلِكُونَهُ مَرَّتَيْنِ إِلَى الْأَبَدِ لَوْ لَمْ يَسْتَطِيعْ أَوْلَادُهُ، الَّذِينَ هُمْ  
أَكْثَرُ مِنْهُمْ صَلاَحًا مِنْ حَيْثُ الْأَسَاسُ، أَنْ يَتَّبِعُوا نَهْجًا وَيَتَّفِقُوا عَلَى أَمْرٍ.

## الفصل الحادي والعشرون

### مواصلة الموضوع نفسه

ظَلَّتِ الْقُوَّةُ الَّتِي أَلْقَاهَا شَارْلُمانُ فِي الْأُمَّةِ بَاقِيَةً فِي عَهْدِ لُويْسِ الْحَلِيمِ، بِمَا فِيهِ الْكِفَايَةُ، لِحَفِظِ عَظَمَتِهَا وَجَعْلِهَا مَوْضِعَ اخْتِرَامٍ لَدَى الْأَجَانِبِ. أَجَلٌ، كَانَ الْأَمِيرُ ضَعِيفَ النَّفْسِ، لَكِنَّ الْأُمَّةَ كَانَتْ مُحَارِبَةً، فَتَلَاشَى السُّلْطَانُ دَاخِلًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَظْهَرَ نَقْصُهُ خَارِجًا، وَقَدْ تَوَلَّى الْحُكْمَ فِي الْمَمْلَكَةِ عَلَى التَّوَالِي شَارْلُ مَارْتِلُ وَبِيَّيْنُ وَشَارْلُمانُ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَصَانِعُ بُخْلِ رِجَالِ الْحَرْبِ، وَأَمَّا الْآخِرَانِ فَصَانِعَا بُخْلِ الْإِنْكَلِيرُوسِ، ثُمَّ جَاءَ لُويْسُ الْحَلِيمُ فَكَدَّرَ الْفَرِيقَيْنِ، وَكَانَتْ سُلْطَةُ الدَّوْلَةِ كُلِّهَا فِي النِّظَامِ الْفَرَنْسِيِّ بِأَيْدِي الْمَلِكِ وَالْأَشْرَافِ وَالْإِنْكَلِيرُوسِ، وَمِمَّا كَانَ يَخْدُثُ أَخِيَانًا أَنْ يُوَفَّقَ شَارْلُ مَارْتِلُ وَبِيَّيْنُ وَشَارْلُمانُ بَيْنَ مَصَالِحِهِمْ وَمَصَالِحِ أَحَدِ الْفَرِيقَيْنِ رَدْعًا لِلْفَرِيقِ الْآخَرِ، حَتَّى إِنَّهُ كَانَ يَخْدُثُ فِي الْغَالِبِ أَنْ يَتَّفِقُوا مَعَ الْفَرِيقَيْنِ، بَيْنَ أَنْ لُويْسَ الْحَلِيمَ فَصَلَ عَنْهُ كِلَا الْفَرِيقَيْنِ، فَقَدْ أَغْضَبَ الْأَسَاقِفَةَ بِأَنْظِمَةٍ بَدَتْ لَهُمْ شَدِيدَةً لِمَا كَانَ مِنْ ذَهَابِهِ إِلَى مَا هُوَ أَبْعَدُ مِمَّا كَانُوا يُرِيدُونَ، فَهُنَاكَ مِنَ الْقَوَانِينِ الْبَالِغَةِ الصَّلَاحِ مَا وُضِعَ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ، ذَلِكَ أَنَّ الْأَسَاقِفَةَ الَّذِينَ تَعَوَّدُوا الذَّهَابَ إِلَى الْحَرْبِ لِيُقَاتِلُوا الْعَرَبَ وَالسُّكُوسُونَ فِي تِلْكَ الْأَزْمِنَةِ كَانُوا بَعِيدِينَ الْبُعْدَ كُلَّهُ مِنْ رُوحِ الرُّهْبَانِيَّةِ<sup>(١)</sup>، وَأَنَّهُ إِذْ أَضَاعَ كُلُّ نَوْعٍ مِنْ

(١) «وهناك أخذ الأساقفة والشمامسة يتركون النطق والحمائل الذهبية والمديات المرصعة بالحجارة الكريمة والمعلقة فيها والثياب المصنوعة بذوق رفيع والمهاميز التي تثقل أعقابهم، غير أن عدو الجنس البشري لم يحتمل مثل هذا الورع فأثار عليه رجال الدين في جميع المراتب، وشهر الحرب عليه نفسه»، المؤلف المشكوك فيه لـ «حياة لويس الحليم» في مجموعة دوشن، جزء ٢، صفحة ٢٩٨.



الاعتماد على أشرافه من ناحية أخرى فإنه رفع أناساً من العدم<sup>(١)</sup>، وحرّم الأشراف مناصبتهم<sup>(٢)</sup> فسرحهم من القصر وأستدعى أجانب، فتركه ذاك الفريقان لأنه فصل نفسه عنهما.

(١) قال تيغان إن ما كان من التادر حدوثه في عهد شارلمان حدث في عهد لويس غالباً.

(٢) أراد زجر طبقة الأشراف فولّى المدعوّ برنارد ناظراً لخزنته الخاصة، وأتم بذلك يأسيها.

## الفصل الثاني والعشرون

### مواصلة الموضوع نفسه

ولكن الذي أضعف الملكية على الخصوص هو كون هذا الأمير قد بدد ممتلكاتها<sup>(١)</sup>، وهنا يجب الاستماع إلى نيتارد حفيد شارلمان، الذي كان مرتبطاً في حرب لويس الحليم، وهو من أكثر مؤرخينا اتزاناً، فكتب تأريخه بأمر شارل الأضلع. قال: «كان للمدعو أدلارد من السلطان على نفس الإمبراطور، ذات حين، ما يتبع هذا الأمير معه جميع رغائبه، فأنعم، عن إغراء من هذا الحظي، بأموال بيت المال<sup>(٢)</sup> على جميع من أرادوا منها شيئاً، وقضى بذلك على الجمهورية<sup>(٣)</sup>، وهكذا صنع في جميع الإمبراطورية ما قلت<sup>(٤)</sup> أنه صنعه في أكتانية، الأمر الذي أضلحه شارلمان، ولم يضلحه أحد بعده، وغدت الدولة في هذا الهزال الذي وجدها فيه شارل مارتل حينما انتهى إلى رئاسة الديوان، وكان الأمر من الحال ما أنقطع الحديث معه عن عمل حازم من السلطة لتجديد الدولة، وكان بيت المال من الفقر ما لم يقر معه أحد في المناصب<sup>(٥)</sup> في عهد شارل الأضلع، وكان لا يُعطى أحد أماناً إلا في مقابل مال، ولما أمكن

(١) Villas regias, quoe erant sui et avi et tritavi, fidelibus suis tradidit cas in sempiternas: fecit enim hoc diu tempore. De gestis Ludovic Pii

(٢) Hinc libertates, hinc publica in propus usibus distribuere suasit نيتارد، الباب ٤، حتى النهاية.

(٣) المصدر نفسه، Rempubliam penitus annulavit.

(٤) أنظر إلى باب ٣٠، فصل ١٣.

(٥) إنكمار، رسالة ١ إلى لويس الألكن.

القضاء على النُزُمان<sup>(١)</sup> تُرْكُوا يَهْرُبُونَ في مُقَابِلِ مالٍ، وكانت أَوَّلُ نَصِيحَةٍ  
قَدَّمَهَا إنكمار إلى لويس الأَلَكَنِ هو أَنَّ يَسْأَلَ في أَحَدِ المَجَالِسِ ما يُؤْمَنُ  
له نَفَقَاتِ بَيْتِهِ.

(١) أنظر إلى نبذة «تاريخ» دير سان سرج الأنجيري، في دوشن، جزء ٢، صفحة ٤٠١.

## الفصل الثالث والعشرون

### مواصلة الموضوع نفسه

بات على الإنكليزوس أن يندم على الحماية التي رعى بها أولاد لويس الحليم، فهذا الأمير، كما قلت، لم يغط العلمانيين<sup>(١)</sup> قط رسائل أموال الكنيسة الناقضة، غير أن لوتير في إيطالية وبين في أكتانية لم يلبثا أن تركا خطة شارلمان وعادا إلى خطة شارل مارتل، ويعود رجال الكنيسة بالإمبراطور من أولاده، غير أنهم كانوا قد أضعفوا هم السلطة التي لجأوا إليها، وكان في أكتانية شيء من الانقياد، ولا طاعة في إيطالية، وما كدر حياة لويس الحليم من حروب أهلية كان نواة لما عقب موته منها، فقد حاول كل من الإخوة الثلاثة، لوتير ولويس وشارل، من ناحيته، اجتذاب الكبراء إلى حزبه وأن يكون له صنائع، فأعطوا من أرادوا اتباعهم رسائل ناقضة لأموال الكنيسة، وسلّموا الإنكليزوس إلى الأشراف كسبا لهؤلاء؛ ويرى في المراسيم الملكية<sup>(٢)</sup> أن هؤلاء الأمراء اضطروا إلى الإذعان للطلبات المغنتية، فاقطع منهم، في الغالب، ما لم يكونوا ليودوا أن يمنحوه، وفي ذلك يرى أن الإنكليزوس كان يعد نفسه مهتصما بالأشراف أكثر مما بالملوك، ومما يظهر

(١) أنظر إلى ما قاله الأساقفة في مجمع سنة ٨٤٥ Apud Teudonis villam مادة ٤.

(٢) أنظر إلى مجمع سنة ٨٤٥، Apud teudonis villam، المادة ٣ و ٤، الذي أجاد كثيراً في وصف الأمور، وإلى المجمع الذي عقد في تلك السنة أيضاً في فرن، المادة ١٢، وإلى مجمع بوفه الذي عقد في تلك السنة أيضاً، المواد ٣ و ٤ و ٦، وإلى مرسوم In villa Sparnaco لسنة ٨٤٦ المادة ٢٠، وإلى الرسالة التي كتبها الأساقفة المجتمعون في رينس، سنة ٨٥٨، إلى لويس الجرماني، المادة ٨.

أَيْضاً أَنَّ شَارْلَ الْأُضْلَعِ<sup>(١)</sup> كَانَ أَكْثَرَ مَنْ أَغَارَ عَلَى ثَرَاثِ الْإِنْكْلِيرُوسِ، وَذَلِكَ إِمَّا عَنْ كَوْنِهِ أَكْثَرَ السَّاحِطِينَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ كَانَ قَدْ أَشَقَطَ أَبَاهُ فِي حِينِهِ أَوْ عَنْ كَوْنِهِ أَكْثَرَ أَسْتَحْيَاءَ، وَمَهُمَا يَكُنْ مِنْ أَمْرِ فَإِنَّهُ يُرَى فِي الْمَرَاثِيمِ الْقَدِيمَةِ<sup>(٢)</sup> مُنَازَعَاتٍ دَائِمَةً بَيْنَ الْإِنْكْلِيرُوسِ الَّذِي كَانَ يُطَالِبُ بِأَمْوَالِهِ، وَطَبَقَةِ الْأَشْرَافِ الَّتِي كَانَتْ تَرْفُضُ إِعَادَتَهَا مُتَجَنِّبَةً مُؤَجَّلَةً، وَالْمُلُوكُ بَيْنَ بَيْنَ، وَمِنْ الْمَشَاهِدِ الَّتِي يُرْتَى لَهَا أَنَّ يُرَى حَالُ الْأُمُورِ فِي تِلْكَ الْأَزْمِنَةِ، فَبَيْنَا كَانَ لُوِيْسُ الْحَلِيمُ يُقَدِّمُ إِلَى الْكَنَائِسِ أُعْطِيَةً وَاسِعَةً مِنْ مُمْتَلَكَاتِهِ كَانَ أَوْلَادُهُ يُوزَعُونَ أَمْوَالَ الْإِنْكْلِيرُوسِ بَيْنَ الْعُلَمَائِيِّينَ، وَغَالِباً مَا كَانَتْ الْيَدُ الَّتِي تُؤَسِّسُ الْأَذْيَارَ الْجَدِيدَةَ تَسْلُبُ الْأَذْيَارَ الْقَدِيمَةَ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْإِنْكْلِيرُوسِ حَالٌ ثَابِتَةً، فَكَانَ يُنَزَعُ مِنْهُ فَيَكْسِبُ ثَانِيَةً، غَيْرَ أَنَّ التَّاجَ كَانَ يَخْسَرُ دَائِماً، وَفِي أَوَاخِرِ عَهْدِ شَارْلِ الْأُضْلَعِ، وَمُنْذُ ذَلِكَ الْعَهْدِ، لَمْ يَعُدْ مِنْ نِزَاعٍ بَيْنَ الْإِنْكْلِيرُوسِ وَالْعُلَمَائِيِّينَ حَوْلَ رَدِّ أَمْوَالِ كَنَائِسِيَّةٍ، وَمَا صَدَرَ عَنِ الْأَسَاقِفَةِ مِنْ زَفَرَاتٍ فِي إِنْذَارَاتِهِمْ لِشَارْلِ الْأُضْلَعِ، تَجِدُهُ فِي مَرْسُومِ سَنَةِ ٨٥٦، وَفِي الْكِتَابِ<sup>(٣)</sup> الَّذِي أَرْسَلُوهُ إِلَى لُوِيْسِ الْجِرْمَانِيِّ سَنَةَ ٨٥٨، غَيْرَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقْتَرِحُونَ أُمُوراً وَيَلْتَمِسُونَ وَعوداً كَثِيراً مَا

(١) أنظر إلى مرسوم In villa Sparnaco لسنة ٨٤٦، وقد أثارت طبقة الأشراف الملك على الأساقفة، فطردوهم من المجلس، وقد اختيرت بعض قوانين المجامع وأخبروا بأن يعمل بها وحدها، ولم يعطوا غير ما يتعدّل عليهم أن يرفضوه، أنظر إلى المواد ٢٠ و ٢١ و ٢٢، وأنظر أيضاً إلى الرسالة التي كتبها الأساقفة المجتمعون إلى لويس الجرمانيّ سنة ٨٥٨، المادة ٨، وإلى مرسوم بيست سنة ٨٦٤، المادة ٥.

(٢) أنظر إلى المرسوم ذاته لسنة ٨٤٦، In villa Sparnaco، وأنظر أيضاً إلى مرسوم المجلس المعقود Apud Marsnam لسنة ٨٤٧، المادة ٤، وفي هذا المجلس تمتّع الإكليروس من المطالبة بأن يعاد إليه تصرّفه في كلّ ما تمتّع به في عهد لويس الحليم، وأنظر أيضاً إلى مرسوم سنة ٨٥١، Apud Marsnam، مادة ٦ و ٧، الذي أيد الأشراف والإكليروس فيما هم حائزون له، وإلى مرسوم Apud Bonoilum لسنة ٨٥٦، الذي هو إنذار من الأساقفة للملك حول الأضرار التي لم يعوّض منها بعد تلك القوانين الكثيرة التي وضعت، وأخيراً إلى الرسالة التي كتبها الأساقفة المجتمعون في رينس إلى لويس الجرمانيّ سنة ٨٥٨، المادة ٨.

(٣) المادة ٨.



جُنِبَتْ حَتَّى إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ أَمَلٌ فِي نَيْلِهَا، وَعَادَ لَا يُبَحَثُ عَلَى الْعُمُومِ، فِي غَيْرِ تَلَا فِي الْأَضْرَارِ الَّتِي أَصِيبَتْ بِهَا الْكَنِيسَةُ وَالْدَّوْلَةُ<sup>(١)</sup>، وَكَانَ الْمُلُوكُ يَتَعَهَّدُونَ بَأَلَّا يَنْزَعُوا مِنَ اللَّودَاتِ رِجَالَهُمُ الْأَحْرَارَ وَبَأَلَّا يُعْطُوا الْأَمْوَالَ الْكَنَائِسِيَّةَ بِرَسَائِلَ نَاقِضَةٍ<sup>(٢)</sup>، فَظَهَرَ بِذَلِكَ اتِّتِلَافُ الْإِنْكَلِيرُوسِ وَالْأَشْرَافِ فِي الْمَصَالِحِ، وَأَدَّتْ تَخْرِيْبَاتُ الثُّورْزَمَانِ الْغَرِيبَةِ كَثِيرًا إِلَى وَضْعِ حَدٍّ لِهَذِهِ الْمُتَنَازَعَاتِ كَمَا قُلْتُ، وَتَضَعُفُ الثَّقَّةُ بِالْمُلُوكِ يَوْمًا فَيَوْمًا لِمَا قُلْتُه وَأَقُولُهُ مِنَ الْأَسْبَابِ، فَيَرَوْنَ أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ لَهُمْ غَيْرُ وَضْعِ أَنْفُسِهِمْ بَيْنَ يَدَيِ رِجَالِ الدِّينِ، غَيْرَ أَنَّ الْإِنْكَلِيرُوسَ كَانَ قَدْ أَضْعَفَ الْمُلُوكَ، وَالْمُلُوكَ كَانُوا قَدْ أَضْعَفُوا الْإِنْكَلِيرُوسَ.

مِنَ الْعَبَثِ أَنَّ دَعَا شَارْلُ الْأَصْلَعِ وَخُلَفَاؤُهُ طَبَقَةَ الْإِنْكَلِيرُوسِ<sup>(٣)</sup> لِتَوْيْدِ الدَّوْلَةِ فَيُحَالُ بِذَلِكَ دُونَ سُقُوطِهَا، وَمِنَ الْعَبَثِ أَنْ اسْتَعَانُوا مَا كَانَتْ الشُّعُوبُ تُكِنُّهُ مِنَ الْأَحْتِرَامِ لِهَذِهِ الْهَيْئَةِ<sup>(٤)</sup> حِفْظًا لِمَا كَانَ يَجِبُ نَحْوَهُمْ، وَمِنَ الْعَبَثِ أَنْ حَاوَلُوا مَنَحَ قَوَانِينِهِمْ سُلْطَانًا بِسُلْطَانِ الْقَوَانِينِ الْكَنَائِسِيَّةِ<sup>(٥)</sup>، وَأَنْ جَمَعُوا بَيْنَ الْعُقُوبَاتِ

(١) أنظر إلى مرسوم سنة ٨٥١، مادة ٦ و٧.

(٢) قال شارل الأصلع في مجمع سواسون إنه كان قد وعد الأساقفة بعدم إعطاء رسائل ناقضة لأموال الكنيسة، مرسوم سنة ٨٥٣، مادة ١١، طبعة بالوز، جزء ٢، صفحة ٥٦.

(٣) أنظر في نيتارد، باب ٤، كيف أن الملكين لويس وشارل، بعد هروب لوتير، استشارا الأساقفة ليعلموا هل يستطيعان أخذ المملكة التي تركها وتقسيمها، والواقع بما أن الأساقفة كانوا يؤلفون فيما بينهم هيئة أكثر اتحاداً من اللودات فإنه كان من مصلحة دينك الأميرين أن يضمنا حقوقهما بقرار من الأساقفة الذين كان يمكنهم أن يحملوا السنيورات الآخرين على اتباعهم.

(٤) أنظر إلى مرسوم شارل الأصلع، Apud Saponarias، لسنة ٨٥٩، مادة ٣، «وقد رسمني فيلن الذي نصبته رئيساً لأساقفة سانس، فلا ينبغي لأحد أن يطردني من المملكة، Saltem sine audientia et iudicio episcoporum, quorum ministerio in regem sum consecratus, et qui throni Dei sunt dicti, in quibus Deus sedet, et per quos sua decernit iudicia, quorum paternis correctionibus et castigatoriis iudiciis me subdere fui paratus, et in proesenti sum subditus».

(٥) أنظر إلى مرسوم شارل الأصلع، De Carisiaco، لسنة ٨٥٧، طبعة بالوز، جزء ٢ صفحة ٨٨، مواد ١، ٢، ٣، ٤، ٧.

الْكَنَائِسيَّةِ وَالْعُقُوبَاتِ الْمَدَنِيَّةِ<sup>(١)</sup>، وَأَنْ أَرَادُوا مُوَازَنَةَ سُلْطَانِ الْكُونْتِ بِمَنْحِ كُلِّ  
 أُسْقُفٍ صِفَّةَ رَسُولِهِمْ فِي الْوِلَايَاتِ<sup>(٢)</sup>، فَقَدْ بَاتَ مُتَعَذِّراً عَلَى الْإِنْكَلِيرُوسِ أَنْ  
 يَتَدَارَكَ الشُّوْءَ الَّذِي كَانَ قَدْ صَنَعَهُ، وَقَدْ أَدَّى الْبُؤْسُ الْغَرِيبُ الَّذِي أَتَكَلَّمَ عَنْهُ،  
 بَعْدَ قَلِيلٍ، إِلَى سُقُوطِ النَّاجِ.

(١) أنظر إلى مجمع بيست لسنة ٨٦٢، مادة ٤، وإلى مرسوم كارلومان ولويس الثاني، Apud

Vernis palatium لسنة ٨٨٣، مادة ٤، و٥.

(٢) مرسوم سنة ٨٧٦، في عهد شارل الأصغر، In synodo Pontignensi، طبعة بالوز، مادة ١٢.

## الفصل الرابع والعشرون

في أن الرجال الأحرار غدوا قادرين

على حيازة إقطاعات

قُلْتُ: إِنَّ الرُّجَالَ الْأَحْرَارَ كَانُوا يَذْهَبُونَ إِلَى الْحَرْبِ تَحْتَ إِمْرَةٍ كُونَتِهِمْ وَالْفَسَّالَاتِ تَحْتَ إِمْرَةٍ سَيُورِهِمْ، مِمَّا أَدَّى إِلَى تَوَازُنِ الطَّرْفَيْنِ، وَبِمَا أَنَّهُ كَانَ هُنَاكَ فَسَّالَاتٌ تَحْتَ إِمْرَةِ اللُّودَاتِ فَكَانَ يُمَكِّنُ زَجْرُهُمْ مِنْ قِبَلِ الْكُونَتِ الَّذِي هُوَ عَلَى رَأْسِ جَمِيعِ الْأَحْرَارِ مِنْ رِجَالِ الْمَمْلَكَةِ، وَلَمْ يَسْتَطِعْ هَؤُلَاءِ الرُّجَالَ الْأَحْرَارُ، فِي الْبَدَاءَةِ<sup>(١)</sup>، أَنْ تَكُونَ لَهُمْ عَوَائِدُ إِقْطَاعَةٍ مَعَ قِيَامِهِمْ بِالتَّزَامَاتِ، لَكِنَّهُمْ اسْتَطَاعُوا ذَلِكَ فِيمَا بَعْدُ، وَأَرَى أَنَّ هَذَا التَّحَوُّلَ قَدْ وَقَعَ فِي الزَّمَنِ الَّذِي مَرَّ بَيْنَ عَهْدِ غُونْتِرَانِ وَعَهْدِ شَارْلُمانَ، وَأُثْبِتُهُ بِمَا يُمَكِّنُ مِنَ الْمُقَابَلَةِ بَيْنَ مُعَاهَدَةِ أَنْدِلِي<sup>(٢)</sup> الَّتِي تَمَّتْ بَيْنَ غُونْتِرَانِ وَشِلْدِبِرْتِ وَالْمَلِكَةِ بْرُونْهولِ، وَالتَّقْسِيمِ الَّذِي أَجْرَاهُ شَارْلُمانُ بَيْنَ أَوْلَادِهِ، وَمِثْلِ هَذَا التَّقْسِيمِ الَّذِي قَامَ بِهِ لُويسُ الْحَلِيمُ<sup>(٣)</sup>؛ فَهَذِهِ الْأَسْنَادُ الثَّلَاثَةُ تَشْتَمِلُ عَلَى تَدَابِيرٍ مُتَشَابِهَةٍ تَقْرِيبًا نَحْوَ الْفَسَّالَاتِ، وَبِمَا أَنَّهُ نُظِّمَتْ فِيهَا النُّقَاطُ عَيْنُهَا، وَفِي الظُّرُوفِ ذَاتِهَا تَقْرِيبًا، فَإِنَّ رُوحَ هَذِهِ الْمُعَاهَدَاتِ الثَّلَاثِ وَمَبْنَاهَا يَكَادَانِ يَكُونَانِ وَاحِدًا مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ.

يَبْدُ أَنَّ هُنَاكَ اخْتِلَافًا مُهِمًّا فِيمَا هُوَ خَاصٌّ بِالرُّجَالِ الْأَحْرَارِ، فَمُعَاهَدَةُ أَنْدِلِي

(١) أنظر إلى ما قلته سابقاً في الباب الثلاثين، الفصل الأخير، نحو آخره.

(٢) لسنة ٥٨٧ في غرينوار التورني، جزء ٩.

(٣) أنظر إلى الفصل الآتي حيث أسهب في الكلام عن هذه التقسيمات وإلى التعليق عليها حيث وردت.

لا تقول مطلقاً، إنه كان من الممكن أن تكون لهم إقطاع مع قيامهم بالتزامات،  
 بينما هناك نصوص صريحة في تقسيمات شارلمان ولويس الحليم تمكّنهم من  
 ذلك، وهذا يدل على انتقال عادة جديدة منذ معاهدة أندلي أصبح بها الرجال  
 الأحرار أهلاً لهذا الأمتياز العظيم، ولا بد من أن يكون هذا قد حدث عندما  
 وزع شارل مارتل أموال الكنيسة بين جنوده وأنعم بها إقطاع بعضاً وراثاً بعضاً  
 آخر، فتم بذلك نوع من الثورة في القوانين الإقطاعية، ومن المحتمل أن وجد  
 الأشراف، الذين كانوا قد حازوا إقطاعات، أن من الأنفع لهم نيل الأعطية  
 الجديدة ثراثاً، وأن يجد الرجال الأحرار أنفسهم أكثر حظاً بنيلهم إياها إقطاعاً.

## الفصل الخامس والعشرون

### السبب المهم في ضعف الجيل الثاني

#### تغيير في التراثات

قضى شارلمان في التقسيم الذي تكلمت عنه في الفصل السابق<sup>(١)</sup> بأن ينال، بعد موته، رجال كل ملك عوائد في مملكة ملكهم، لا في مملكة ملك آخر<sup>(٢)</sup>، وذلك بدلاً من أن يحتفظوا بتراثاتهم في أية مملكة كانت، ولكي يضيف إلى ذلك إمكان كل رجل حر، بعد موت سيئوره، التماس إقطاع مع التزامات في أي من الممالك الثلاث التي يريد كالذي لم يكن له سيور<sup>(٣)</sup> قط، وتجد الأحكام عينها في التقسيم الذي وضعه لويس الحليم بين أولاده<sup>(٤)</sup>، سنة ٨١٧، ولكن الرجال الأحرار، وإن كانوا يلتزمون إقطاعاً، مع التزامات فإنه لم يتطرق إلى مليشيا الكونت وهن قط، ذلك أنه كان يجب، دائماً، أن يساعد الرجل الحر من أجل تراثه ويعد أناساً يقومون بالخدمة بنسبة رجل واحد لكل أربعة منازل حقلية، أو يعد رجلاً يقوم بخدمة الإقطاع من أجله، وبما أنه نجم عن ذلك سوء استعمالات فإنه يتم تلافيها كما يظهر من نظم<sup>(٥)</sup> شارلمان ونظام

(١) سنة ٨٠٦ بين شارل وبين ولويس، وقد رواه غولداست وبالوز، جزء ١، صفحة ٤٣٩.

(٢) مادة ٩، صفحة ٤٤٣، وهذا ما يطابق معاهدة أندلي في غريغوار التوري، جزء ٩.

(٣) المادة ١٠، ولم يحدث عن هذا في معاهدة أندلي.

(٤) في بالوز، جزء ١، صفحة ١٧٤ *Licentiam habeat unusquisque liber homo qui seniores non habuerit, cuicumque ex his tribus fratribus voluerit, se commendandi* مادة ٩، وأنظر أيضاً إلى التقسيم الذي صدر عن الإمبراطور نفسه سنة ٨٣٧، مادة ٦، طبعة بالوز، صفحة ٦٨٦.

(٥) لسنة ٨١١، طبعة بالوز، جزء ١، صفحة ٤٨٦، مادة ٧ و ٨ ونظام سنة ٨١٢، المصدر نفسه، =



مَلِكِ إِيْطَالِيَّةٍ، يَبَيِّنُ<sup>(١)</sup>، اللَّذَيْنِ يُفَسِّرُ كُلُّ مِنْهُمَا الْآخَرَ.  
أَجَلٌ، إِنَّ مَا قَالَهُ الْمُؤَرِّخُونَ عَنْ كَوْنِ مَعْرَكَةِ فُونْتِنَاي أدَّتْ إِلَى تَقْوِيضِ  
الْمَمْلَكَةِ صَحِيحٌ جِدًّا، وَلَكِنْ لِيُؤْذَنَ لِي فِي إِلقَاءِ نَظَرَةٍ إِلَى نَتَائِجِ ذَلِكَ الْيَوْمِ  
الْمَشْهُومَةِ.

لَقَدْ عَقَدَ الْإِخْوَةُ الثَّلَاثَةُ، لُوْتِير وَلُوِيْسُ وَشَارْلُ، بَعْدَ هَذِهِ الْمَعْرَكَةِ، مُعَاهَدَةً  
أَجَدُ فِيهَا نُصُوصًا غَيَّرَتِ الدَّوْلَةَ السِّيَاسِيَّةَ مِنْ أَسَاسِهَا لَدَى  
الْفَرَنْسِيِّينَ<sup>(٢)</sup>، وَيَقُولُ شَارْلُ<sup>(٣)</sup> فِي الْبَلَاغِ الَّذِي وَجَّهَهُ إِلَى الشَّعْبِ عَنْ قِسْمِ  
هَذِهِ الْمُعَاهَدَةِ الْخَاصِّ بِهِ: إِنَّ كُلَّ رَجُلٍ حُرٍّ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَخْتَارَ مَنْ يُرِيدُهُ سَيِّئُورًا  
لَهُ سَوَاءٌ أَمِنَ الْمَلِكُ أَمْ مِنَ السَّيِّئُورَاتِ<sup>(٤)</sup> الْآخَرِينَ، وَكَانَ يُمَكِّنُ الرَّجُلَ الْحُرَّ أَنْ  
يَلْتَمِسَ إِقْطَاعَةً مَعَ الْتِزَامَاتٍ قَبْلَ هَذِهِ الْمُعَاهَدَةِ، غَيْرَ أَنَّ ثَرَاثَهُ كَانَ يَظَلُّ تَحْتَ  
سُلْطَانِ الْمَلِكِ الْمُبَاشِرِ دَائِمًا، أَيْ تَابِعًا لِقَضَاءِ الْكُونَتِ، وَلَمْ يَكُنْ تَابِعًا لِلْسَّيِّئُورِ  
الْمُلْتَمِسِ لَدَيْهِ مَعَ الْاَلْتِزَامَاتِ إِلَّا بِسَبَبِ الْإِقْطَاعَةِ الَّتِي نَالَهَا مِنْهُ، فَلَمَّا عُقِدَتْ  
هَذِهِ الْمُعَاهَدَةُ صَارَ كُلُّ رَجُلٍ حُرٍّ قَادِرًا عَلَى جَعْلِ ثَرَاثِهِ تَابِعًا لِلْمَلِكِ أَوْ لِسَيِّئُورِ  
آخَرَ كَمَا يَخْتَارُ، وَلَمْ يَكُنِ الَّذِينَ يَلْتَمِسُونَ إِقْطَاعَةً مَعَ الْاَلْتِزَامَاتِ مَوْضِعَ بَحْثٍ  
قَطُّ بَلْ أُولَئِكَ الَّذِينَ كَانُوا يَحْوِلُونَ ثَرَاثَهُمْ إِلَى إِقْطَاعَةٍ وَيَخْرُجُونَ بِذَلِكَ مِنْ  
نِطاقِ الْقَضَاءِ الْمَدَنِيِّ لِيَدْخُلُوا نِطاقَ سُلْطَانِ الْمَلِكِ أَوْ السَّيِّئُورِ الَّذِي يَخْتَارُونَهُ.  
هَكَذَا أَصْبَحَ مَنْ كَانُوا تَحْتَ سُلْطَانِ الْمَلِكِ صَرَاحَةً، كَرِجَالِ أَخْرَارٍ تَابِعِينَ

= صفحة ٤٩٠، مَادَّةُ ١ Ut omnis liber homo qui quatuor mansos vestitos de proprio suo, sive de alicujus beneficio habet ipse se proeparet, et ipse in hostem pergat, sive cum seniore suo, etc. وانظر الى مرسوم سنة ٨٠٧، طبعة بالوز، جزء ١، صفحة ٤٥٨.

(١) لسنة ٧٩٣، وقد أدرج في قانون اللُّنْبَارِ، جزء ٣، باب ٩، فصل ٩.

(٢) لسنة ٨٤٧، وقد نقله أوبرت لومير وبالوز، جزء ٢، صفحة ٤٢، Conventus apud Marsnam.

(٣) Adnunciatio.

(٤) Ut unusquisque liber homo in nostro regno seniore quem voluerit, in nobis et in nostris fidelibus, accipiat, المَادَّةُ ٢ من بيان شارل.

لِلْكُونَتِ، فَسَّالَاتِ بَعْضَهُمْ لِبَعْضٍ، مَا دَامَ كُلُّ رَجُلٍ حُرًّا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَخْتَارَ سَيُّوراً لَهُ مَنْ يُرِيدُ سِوَاءَ أَمِنَ الْمَلِكِ أَمْ مِنَ السُّنِّيَّاتِ الْآخَرِينَ، وَإِذَا حَوَّلَ رَجُلٌ إِلَى إِقْطَاعَةٍ أَرْضاً كَانَ يَحُوزُهَا حَيَازَةً مُؤَبَّدَةً لَمْ تَعُدْ هَذِهِ الْإِقْطَاعَاتُ الْجَدِيدَةُ لِمَدَى الْحَيَاةِ، وَكَذَلِكَ سَتَرَى، عَمَّا قَلِيلٍ، قَانُوناً عَامّاً لِلْإِنْعَامِ عَلَى أَوْلَادِ الْحَائِزِ بِإِقْطَاعَاتٍ، وَهُوَ مِنْ وَضْعِ شَارْلَ الْأُصْلَعِ الَّذِي هُوَ أَحَدُ الْأُمَرَاءِ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ تَعَاقَدُوا<sup>(١)</sup>، وَمَا قُلْتُهُ عَنْ حُرِّيَّةِ جَمِيعِ رِجَالِ الْمَمْلَكَةِ، مُنْذُ مُعَاهَدَةِ الْإِخْوَةِ الثَّلَاثَةِ، فِي اخْتِيَارِ السُّنِّيَّاتِ الَّذِي يُرِيدُونَ سِوَاءَ، أَمِنَ الْمَلِكِ أَمْ مِنَ السُّنِّيَّاتِ الْآخَرِينَ، تَأَيَّدَ بِالْأَسْنَادِ الَّتِي نُظِّمْتُ مُنْذُ ذَلِكَ الْحِينِ؛ وَكَانَ الْفَسَّالُ، فِي عَهْدِ شَارْلَمَانَ، إِذَا مَا نَالَ مِنْ سَيُّورٍ شَيْئاً، وَلَوْ كَانَ ثَمَنُهُ فُلْساً، لَمْ يَسْتَطِيعْ أَنْ يَتْرُكَهُ<sup>(٢)</sup>، غَيْرَ أَنَّ الْفَسَّالَاتِ فِي عَهْدِ شَارْلَ الْأُصْلَعِ اسْتَطَاعُوا أَنْ يَتَّبِعُوا مَصَالِحَهُمْ أَوْ هَوَاهُمْ بِلَا عِقَابٍ، وَقَدْ بَلَغَ هَذَا الْأَمِيرُ مِنْ قُوَّةِ التَّغْيِيرِ فِي ذَلِكَ مَا يَلُوحُ مَعَهُ أَنَّهُ يَدْعُوهُمْ إِلَى التَّمَتُّعِ بِهَذِهِ الْحُرِّيَّةِ أَكْثَرَ مِمَّا إِلَى تَقْيِيدِهَا<sup>(٣)</sup>.

إِنَّ الْعَوَائِدَ فِي زَمَنِ شَارْلَمَانَ كَانَتْ شَخْصِيَّةً أَكْثَرَ مِنْهَا عَيْنِيَّةً، فَأَصْبَحَتْ عَيْنِيَّةً أَكْثَرَ مِنْهَا شَخْصِيَّةً فِيمَا بَعْدَ.

(١) مرسوم سنة ٨٧٧، باب ٥٣، مادة ٩ و ١٠ Apud Carisiacum Similiter et de nostris vassallis faciendum est, etc. ويرجع هذا المرسوم إلى مرسوم آخر صدر في السنة ذاتها والمكان ذاته، المادة ٣.

(٢) مرسوم إكس لاشابل لسنة ٨١٣، المادة ١٦، Quod nullus seniore et de nostris مرسوم بين لسنة ٧٨٣، المادة ٥ suum dimittat, postquam ab eo acceperit valente solidum unum...

(٣) أنظر إلى مرسوم كاريزياكو لسنة ٨٥٦، مادة ١٠ و ١٣، طبعة بالوز، جزء ٢، صفحة ٨٣، وفي هذا المرسوم اتفق الملك والسُّنِّيَّاتِ الكنائسيين والعلمانيين على ما يأتي Et si aliquis de vobis talis est cui suus senioratus non placet, et illi simulat ut ad alium seniore melius quam ad illum accipere possit, veniat ad illum, et ipse tranquille et pacifico animo donet illi commeatum . . . et quod Deus illi cupierit, et ad alium seniore accipere potuerit, pacifice habeat.

## الفصل السادس والعشرون

### تغيير في الإقطاعات

لَمْ يَقَعْ أَذْنَى تَغْيِيرٍ فِي الْإِقْطَاعَاتِ كَمَا فِي الثَّرَاثَاتِ، وَيُرَى مِنْ مَرْسُومِ كُنْيَانِ  
الَّذِي وُضِعَ فِي عَهْدِ الْمَلِكِ بِيَّيْن<sup>(١)</sup> أَنَّ مَنْ كَانَ الْمَلِكُ يُنْعِمُ عَلَيْهِمْ بِإِخْدَى  
العَوَائِدِ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يُنْعِمُونَ بِقِسْمٍ مِنْهَا عَلَى مُخْتَلِفِ الْفَسَّالَاتِ، غَيْرَ أَنَّ هَذِهِ  
الْأَقْسَامَ كَانَتْ لَا تُمَارَ مِنْ الْمَجْمُوعِ مُطْلَقاً، وَكَانَ الْمَلِكُ يَنْزِعُهَا حِينَمَا يَنْزِعُ  
الْمَجْمُوعَ، فَإِذَا مَاتَ اللُّودُ خَسِرَ الْفَسَّالُ إِقْطَاعَتَهُ الْمُلْحَقَةَ، وَأَتَى ذُو عَوَائِدَ جَدِيدٍ  
فَأَقَامَ فَسَّالَاتٍ جُدُداً مُلْحَقِينَ، وَهَكَذَا كَانَتْ الْإِقْطَاعَةُ الْمُلْحَقَةُ غَيْرَ تَابِعَةٍ  
لِلْإِقْطَاعَةِ مُطْلَقاً، فَالشَّخْصُ هُوَ الَّذِي يَتَّبِعُ، وَكَانَ الْفَسَّالُ الْمُلْحَقُ، مِنْ نَاحِيَةٍ، هُوَ  
الَّذِي يَرْجِعُ إِلَى الْمَلِكِ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُزْتَبِطٍ فِي الْفَسَّالِ إِلَى الْأَبَدِ؛ وَكَذَلِكَ  
الْإِقْطَاعَةُ الْمُلْحَقَةُ كَانَتْ تَرْجِعُ إِلَى الْمَلِكِ لِأَنَّهَا إِقْطَاعَةٌ أَيْضاً، لَا  
تَابِعَةٌ لِلْإِقْطَاعَةِ؛ وَهَذَا مَا كَانَتْ عَلَيْهِ الْفَسَّالِيَّةُ الْمُلْحَقَةُ عِنْدَمَا كَانَتْ  
الْإِقْطَاعَاتُ قَابِلَةً لِلنَّقْلِ، وَهَذَا مَا كَانَتْ عَلَيْهِ أَيْضاً عِنْدَمَا أَصْبَحَتْ الْإِقْطَاعَاتُ  
لِمَدَى الْحَيَاةِ، عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ تَغَيَّرَ عِنْدَمَا انْتَقَلَتِ الْإِقْطَاعَاتُ إِلَى الْوَرَثَةِ، وَانْتَقَلَتِ  
الْإِقْطَاعَاتُ الْمُلْحَقَةُ كَذَلِكَ، وَمَا كَانَ تَابِعاً لِلْمَلِكِ مُبَاشَرَةً صَارَ يَتَّبِعُهُ بِوَاسِطَةٍ،  
وَهَكَذَا تَأَخَّرَتْ السُّلْطَةُ الْمَلِكِيَّةُ دَرَجَةً، وَدَرَجَتَيْنِ أحياناً، وَأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ غَالِباً،  
وَيُرَى فِي كُتُبِ «الْإِقْطَاعَاتِ»<sup>(٢)</sup> أَنَّ فَسَّالَاتِ الْمَلِكِ، وَإِنْ أُسْتَطَاعُوا أَنْ يَمْنَحُوا  
إِقْطَاعاً، أَيْ مُلْحَقاً لِإِقْطَاعِ الْمَلِكِ، لَمْ يَسْتَطِعِ الْفَسَّالَاتُ الْمُلْحَقُونَ، أَيْ صِغَارُ

(١) لسنة ٧٥٧، مادة ٦، طبعة بالوز، صفحة ١٨١.

(٢) باب ١، فصل ١.

التَّابِعِينَ الإِقْطَاعِيِّينَ أَنْ يُعْطُوا إِقْطَاعًا، بِمَعْنَى أَنَّهُ كَانَ يُمَكِّنُهُمْ، دَائِمًا، أَسْتِرْدَادًا مَا كَانُوا قَدْ مَنَحُوهُ، فَمِثْلُ هَذِهِ الْمِنْحَةِ لَمْ تَكُنْ لِتَنْتَقِلَ إِلَى الْأَوْلَادِ كَالِإِقْطَاعَاتِ، لِأَنَّهُ يُفْتَرَضُ أَنَّهَا لَمْ تَقَعْ وَفَقَ قَانُونِ الإِقْطَاعَاتِ مُطْلَقًا، وَإِذَا مَا قُوِيْلَ بَيْنَ الْحَالِ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهَا الْفَسَالِيَّةُ الْمُلْحَقَةُ فِي الزَّمَنِ الَّذِي كَتَبَ فِيهِ عُضْوَا سِنَاتِ مِيلَانَ تِلْكَ الْكُتُبِ، وَالْحَالِ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهَا فِي زَمَنِ الْمَلِكِ بِيَّيْنِ وَجِدَ أَنَّ الإِقْطَاعَاتِ اللَّاحِقَةَ حَافِظَتْ عَلَى طَبِيعَتِهَا الْأَوَّلِيَّةِ زَمَنًا أَطْوَلَ مِمَّا حَافِظَتْ عَلَيْهَا الإِقْطَاعَاتُ<sup>(١)</sup> عَلَى طَبِيعَتِهَا فِيهِ، وَلَكِنْ عُضْوِي السِّنَاتِ هَذَيْنِ عِنْدَمَا كَتَبَا وَضِعَ مِنَ الْأَسْتِثْنَاءَاتِ الْعَامَّةِ لِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ مَا لَا شَاها مَعَهُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الَّذِي أَخَذَ إِقْطَاعَةً مِنَ التَّابِعِ الإِقْطَاعِيِّ الصَّغِيرِ، كَانَ إِذَا مَا اتَّبَعَهُ فِي حَمَلَةٍ بِرُومَةٍ نَالَ جَمِيعَ حُقُوقِ الْفَسَالِ، وَكَذَلِكَ كَانَ إِذَا مَا أُعْطِيَ التَّابِعِ الإِقْطَاعِيِّ الصَّغِيرِ مَا لَا نَبْلًا لِإِقْطَاعَةٍ لَمْ يَسْتَطِعْ هَذَا أَنْ يَنْزِعَهَا مِنْهُ، وَلَا أَنْ يَحُولَ دُونَ أَنْتِقَالِهَا إِلَى أَبْنِهِ، وَذَلِكَ حَتَّى يَرُدَّ إِلَيْهِ مَالُهُ<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ عَادَتْ غَيْرَ مُتَّبَعَةٍ فِي سِنَاتِ مِيلَانَ<sup>(٣)</sup>.

(١) فِي إِيطَالِيَّةِ وَالْمَانِيَّةِ عَلَى الْأَقْلَى.

(٢) جُزْء ١ مِنْ «الإِقْطَاعَاتِ»، فَصْل ١.

(٣) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ.



## الفصل السابع والعشرون

### تغيير آخر وقع في الإقطاعات

كان لا بُدَّ في زَمَنِ شارلُمان<sup>(١)</sup> مِنْ تَلْيِيَةِ الدَّعْوَةِ إِلَى آيَّةِ حَرْبٍ كَانَتْ وَإِلَّا فُرِضَتْ عُقُوبَاتٌ كَبِيرَةٌ، وَمَا كَانَتْ الْمَعَاذِيرُ لِتُقْبَلَ، بَلْ كَانَ الْكُونْتُ الَّذِي يُعْفِي أَحَدًا يُجَازَى هُوَ، غَيْرَ أَنَّ مُعَاهَدَةَ الْإِخْوَةِ الثَّلَاثَةِ وَضَعَتْ قَيْدًا<sup>(٢)</sup>، لِذَلِكَ انْتَشَلَ طَبَقَةُ الْأَشْرَافِ مِنْ يَدِ الْمَلِكِ<sup>(٣)</sup>، وَلَمْ يَعُدْ هُنَاكَ إِلْزَامٌ بِاتِّبَاعِ الْمَلِكِ إِلَى الْحَرْبِ مَا لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْحَرْبُ دِفَاعِيَّةً، وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَالْوَاحِدُ حُرٌّ فِي اتِّبَاعِ سَيُّورِهِ أَوْ الْعِنَايَةِ بِأُمُورِهِ، وَتُرَدُّ هَذِهِ الْمُعَاهَدَةُ إِلَى مُعَاهَدَةِ أُخْرَى وَضِعَتْ قَبْلَ خَمْسِ سِنِينَ بَيْنَ الْأَخَوَيْنِ شَارْلَ الْأَضْلَعِ وَمَلِكِ جِرْمَانِيَةِ لُويْسَ حَيْثُ أَغْفِيَا فُسَالَاتِيَهُمَا مِنْ اتِّبَاعِيهِمَا إِلَى الْحَرْبِ عِنْدَ قِيَامِ كُلِّ مِنْهُمَا بِغَارَةٍ عَلَى الْآخَرِ، وَعَلَى هَذَا أَقْسَمَ الْأَمِيرَانِ، وَحَمَلَا الْجَيْشَيْنِ<sup>(٤)</sup> عَلَى هَذَا الْقَسَمِ، وَقَدْ حَمَلَ هَلَاكُ مِثَّةِ أَلْفِ فَرَنْسِيِّ فِي مَعْرَكَةِ فُونْتِنَايَ مَنْ بَقِيَ مِنْ طَبَقَةِ الْأَشْرَافِ<sup>(٥)</sup> عَلَى التَّفَكِيرِ فِي أَنَّ تَنَازُعَ مُلُوكِهَا الْخَاصَّ حَوْلَ تَقْسِيمِهِمْ قَدْ يُؤَدِّي إِلَى اسْتِثْصَالِهَا، وَأَنَّ طَمَعَهُمْ وَتَحَاسُدَهُمْ

(١) مرسوم سنة ٨٠٢، مادة ٧، طبعة بالوز، صفحة ٤٢.

(٢) Apud Marsnam سنة ٨٤٧، طبعة بالوز، صفحة ٤٢.

(٣) Volumus ut cujuscumque nostrum homo in cujuscumque regno sit, cum seniore suo in hostem, vel aliis suis utilitatibus, pergat; nisi talis regni invasio quam Lamtuveri dicunt, quod absit, acciderit, ut omnis populus illius regni ad eam repellendam communiter pergat. المادة ٥، المصدر نفسه، صفحة ٤٤.

(٤) Apud Argentoratum، في بالوز، المراسيم القديمة، جزء ٢، صفحة ٣٩.

(٥) طبقة الأشراف هي التي وضعت هذه المعاهدة فعلاً، أنظر إلى نيتارد، جزء ٤.



سَيُوجِبَانِ سَفْكَ مَا بَقِيَ مِنَ الدِّمَاءِ، فَوُضِعَ ذَلِكَ الْقَانُونُ الْقَائِلُ: إِنَّ طَبَقَةَ  
الْأَشْرَافِ لَا تُكْرَهُ عَلَى اتِّبَاعِ الْأُمَرَاءِ إِلَى الْحَرْبِ إِلَّا لِلدَّفَاعِ عَنِ الدَّوْلَةِ  
تَجَاهَ غَارَةِ أَعْيُنِهِ، وَقَدْ عُمِلَ بِهَذَا الْقَانُونِ قُرُونًا عَدِيدَةً<sup>(١)</sup>.

---

(١) أنظر إلى قانون ملك الرومان، غي، بين القوانين التي أضيفت إلى القانون السالي وقانون اللنبار،

باب ٦ : ٢، في إشارده.

## الفصل الثامن والعشرون

### ما طرأ على المناصب الكبيرة

### والإقطاعات من تغيير

كَانَ يَبْدُو أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ طَبَعَ بِعَيْبٍ خَاصٍّ وَأَنَّهُ فَسَدَ فِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ، وَقَدْ قُلْتُ إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْإِقْطَاعَاتِ فِي الْأَزْمِنَةِ الْأُولَى يَبْعُ إِلَى الْأَبَدِ، غَيْرَ أَنَّ هَذَا كَانَ مِنَ الْأَحْوَالِ الْخَاصَّةِ، فَقَدْ حَافَظَتِ الْإِقْطَاعَاتُ عَلَى طَبِيعَتِهَا الْخَاصَّةِ عَلَى الْعُمُومِ، وَإِذَا كَانَ النَّاتِجُ قَدْ خَسِرَ إِقْطَاعَاتٍ فَقَدْ عُوضَ مِنْهَا بِإِقْطَاعَاتٍ أُخْرَى، وَكَذَلِكَ قُلْتُ: إِنَّ النَّاتِجَ لَمْ يَبْعِ الْمَنَاصِبَ الْكَبِيرَةَ إِلَى الْأَبَدِ<sup>(١)</sup>.

بَيَّنَدَ أَنَّ شَارْلَ الْأَصْلَعَ وَضَعَ قَاعِدَةً عَامَّةً أَثَرَتْ فِي الْمَنَاصِبِ الْكَبِيرَةِ وَالْإِقْطَاعَاتِ عَلَى السَّوَاءِ، فَقَدْ سَنَّ فِي مَرَاسِيمِهِ أَنَّ يُنْعَمَ بِالْكُونْتِيَّاتِ عَلَى أَبْنَاءِ الْكُونْتِ، وَأَرَادَ أَنَّ يَكُونَ هَذَا النُّظَامُ شَامِلًا لِلْإِقْطَاعَاتِ<sup>(٢)</sup>، وَسَيَّرَى عَمَّا قَلِيلٍ أَنَّ نِطَاقَ هَذَا النُّظَامِ وَسَّعَ إِلَى أَبْعَدِ مَدَى، فَانْتَقَلَتِ الْمَنَاصِبُ الْكُبْرَى وَالْإِقْطَاعَاتُ إِلَى أَبْعَدِ الْأَقَارِبِ، وَنَتَجَ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ مُعْظَمَ السُّنِّيَّاتِ الَّذِينَ كَانُوا تَابِعِينَ لِلنَّاتِجِ مُبَاشَرَةً صَارُوا تَابِعِينَ لَهُ بِالْوَاسِطَةِ، وَأَنَّ أَوْلِيكَ الْكُونْتَاتِ الَّذِينَ كَانُوا يَقُومُونَ بِالْعَدَالَةِ فِي مَحَاكِمِ الْمَلِكِ، وَيَقُودُونَ الرِّجَالَ الْأَحْرَارَ إِلَى الْحَرْبِ، وَجَدُوا بَيْنَ

(١) قال بعض المؤلفين إنَّ كونتية تولوز (طلوشة) قد أنعم بها من قبل شارل مارتل وانتقلت من وارث إلى وارث حتى رايمون الأخير، ولكن الأمر إذا كان كذلك فإنه نتيجة بعض الأحوال التي حملت على اختيار كونتات تولوز بين أبناء آخر حائز.

(٢) أنظر إلى مرسومه لسنة ٨٧٧، باب ٥٣، مادة ٩ و ١٠، Apud Carisiacum، ويرد هذا المرسوم إلى مرسوم آخر صدر في العام والمكان نفسهما، مادة ٣.

الملك ورجاله الأحرار فتأخّرت السلطة درجة أيضاً، وأكثر من ذلك، يظهر من المراسيم القديمة أنّ الكونتات كانوا ذوي عوائد مرتبطة في كونيتيهم وفسالات تحت إمرتهم<sup>(١)</sup>، فلما أصبحت الكونتيات وراثية لم يعد فسألو الكونت هؤلاء فسألي الملك مباشرة، والعوائد المرتبطة في الكونتيات لم تعد عوائد الملك، فزادت قوة الكونتات لأنهم أصبحوا بالفسالات التابعين لهم في وضع من يقدر على نيل آخرين غيرهم. ويكفي، للشعور بالضعف الذي نشأ عن ذلك في أواخر الجيل الثاني، أن يُنظر إلى ما حدث في أوائل الجيل الثالث حيث ألقى أزدیاد الإقطاع المُلحقة كبراء الفسالات في القُشوط؛ وكان من عادة المملكة أن الأبكار إذا ما أعطوا من هم أصغر منهم حصصاً أظهر هؤلاء الصغراء طاعة للبكر<sup>(٢)</sup> بذلك، وذلك على وجه تمسك به من قبل السنيور المسيطر كإقطاعات ملحقّة، وقد صرّح فليب أوغست ودوك بوزغونية وكونتات نييفز وبولونية وسان بول ودانپير وسنيورات آخرون بأن تخضع الإقطاع للسنيور نفسه ومن غير سنيور وسيط<sup>(٣)</sup>، وذلك سواء أفسمت الإقطاع وراثية أم على وجه آخر، ولم يُعمل بهذا النظام بصورة عامّة، لأنّه كان من المتعذر في تلك الأزمنة، كما قلت في مكان آخر، وضع أنظمة عامّة، على أن كثيراً من عاداتنا نُظّم وفق ذلك.

(١) المرسوم الثالث لسنة ٨١٢، مادة ٧، ورسوم ٨١٥، مادة ٦ عن الأسبان، مجموعة «المراسيم»، باب ٥، مادة ٢٨٨، ورسوم سنة ٨٦٩، مادة ٢، ورسوم سنة ٨٧٧، مادة ١٣، طبعة «بالوز».

(٢) كما يظهر من أوتون الفرسينغي، «مآثر فردريك»، باب ٢، فصل ٢٩.

(٣) أنظر إلى نظام فليب أوغوست لسنة ١٢٠٩، في المجموعة الجديدة (أنظمة لوريير).

## الفصل التاسع والعشرون

### طبيعة الإقطاعيات منذ عهد شارل الأضلع

قُلْتُ: إِنَّ مِنْ أَمْرِ شارل الأضلع أَنْ صَاحِبَ الْمَنْصِبِ الْكَبِيرِ أَوْ الْإِقْطَاعَةِ إِذَا مَاتَ عَنْ ابْنٍ أُعْطِيَ هَذَا الْابْنُ الْمَنْصِبَ أَوْ الْإِقْطَاعَةَ، وَمِنْ الصَّعْبِ أَنْ نَتَّبَعَ اسْتِفْحَالَ التَّجَاوُزَاتِ الَّتِي نَشَأَتْ عَنْ ذَلِكَ، وَمَدَى انْتِشَارِ هَذَا الْقَانُونِ فِي كُلِّ بَلَدٍ، وَأَجِدُ فِي كُتُبِ «الْإِقْطَاعَاتِ»<sup>(١)</sup> أَنَّ الْإِقْطَاعَاتِ فِي أَوَّلِ عَهْدِ كُونَرَادِ الثَّانِي، وَفِي بِلَادِ مُمْتَلَكَتِهِ، كَانَتْ لَا تَنْتَقِلُ إِلَى الْحَفْدَةِ مُطْلَقًا، وَإِنَّمَا كَانَتْ تَنْتَقِلُ إِلَى مَنْ يَخْتَارُهُ<sup>(٢)</sup> السُّنِّيُورُ مِنْ أَوْلَادِ الْحَازِرِ الْآخِرِ، وَهَكَذَا أُعْطِيَتْ الْإِقْطَاعَاتُ بِاخْتِيَارٍ مِنْ قَبْلِ السُّنِّيُورِ بَيْنَ أَوْلَادِهِ، وَقَدْ أَوْضَحْتُ فِي الْفَصْلِ السَّابِعِ عَشَرَ مِنْ هَذَا الْبَابِ كَيْفَ أَنَّ النَّاجِ فِي الْجِيلِ الثَّانِي بَاتَ انْتِخَابِيًّا مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ، وَرَائِيًّا مِنْ وَجُوهِ أُخْرَى، كَانَ وَرَائِيًّا لِأَنَّ الْمُلُوكَ كَانُوا يُؤْخَذُونَ مِنْ هَذَا الْجِيلِ دَائِمًا، وَلِأَنَّ الْأَوْلَادَ كَانُوا يَرِثُونَ، وَكَانَ انْتِخَابِيًّا لِأَنَّ الشَّعْبَ كَانَ يَخْتَارُ بَيْنَ الْأَوْلَادِ، وَبِمَا أَنَّ الْأُمُورَ تَسِيرُ بِالتَّقَارُبِ دَائِمًا، وَبِمَا أَنَّ الْقَانُونَ السِّيَاسِيَّ ذُو عِلَاقَةٍ بِقَانُونِ سِيَاسِيٍّ آخَرَ دَائِمًا، فَإِنَّهُ اتَّبَعَ فِي مِيرَاثِ الْإِقْطَاعَاتِ الرُّوحَ نَفْسُهَا الَّتِي اتَّبَعَتْ فِي وِرَاثَةِ النَّاجِ<sup>(٣)</sup>، وَهَكَذَا انْتَقَلَتِ الْإِقْطَاعَاتُ إِلَى الْأَوْلَادِ بِحَقِّ الْمِيرَاثِ وَحَقِّ الْانْتِخَابِ،

(١) جزء ١، باب ١.

(٢) Sic progressum est. ut ad filios devenit et in quem dominus hoc velle beneficium

confirmare المصدر نفسه.

(٣) في إيطالية وألمانية على الأقل.

وَبَاتَتْ كُلُّ إِقْطَاعَةٍ انْتِخَابِيَّةٍ وَوِرَاثِيَّةٍ كَالْتَّاجِ، وَلَمْ يَسْتَمِرَّ<sup>(١)</sup> حَقُّ الْاِنتِخَابِ فِي  
شَخْصِ السُّنِّيُورِ هَذَا فِي زَمَنِ مُؤَلِّفِي كُتُبِ «الْإِقْطَاعَاتِ»<sup>(٢)</sup>، أَيْ فِي عَهْدِ  
الْإِمْبَرَاطُورِ فِرْدَرِيكِ الْأَوَّلِ.

---

(١) Quod hodie ita stabilitum est, ut ad omnes oequaliter veniat . الجزء الأول من

«الْإِقْطَاعَاتِ» بَاب ١ .

(٢) جِيرَارْدُوسُ نِيَجِرْ وَأَوِبِرْتُوسُ دُو أَوِرْتُو.



## الفصل الثلاثون

### مواصلة الموضوع نفسه

لَقَدْ قِيلَ فِي كُتُبِ «الإقطاعات»<sup>(١)</sup> إِنَّ الإمبراطورَ كُونَرادَ لَمَّا ذَهَبَ إِلَى رُومَةِ سَأَلَهُ الْأَتْبَاعُ الَّذِينَ كَانُوا فِي خِدْمَتِهِ أَنْ يَضَعَ قَانُونًا يَقْضِي بِأَنْ يَنْتَقِلَ إِلَى الْحَفْدَةِ، أَيْضًا، مَا كَانَ يَنْتَقِلُ إِلَى الْأَوْلَادِ مِنَ الإِقطاعاتِ وبِأَنْ مَنْ لَهُ أَخٌ يَمُوتُ بِلاَ وَرَثَةٍ شَرِيعِيْنٍ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَرِثَ الإِقطاعةَ الَّتِي كَانَتْ خَاصَّةً بِأَيِّهِمُ الْمُشْتَرَكِ، فَأُجِيبُوا إِلَى طَلِبِهِمْ، وَإِلَى ذَلِكَ يُضَافُ، مَعَ تَذَكِيرِنَا أَنَّ أَوْلِيكَ الَّذِينَ يَتَكَلَّمُونَ كَانُوا يَعِيشُونَ فِي زَمَنِ الإمبراطورِ فِرْدَرِيكِ الْأَوَّلِ<sup>(٢)</sup>، «أَنَّ الْفُقَهَاءَ الْقَدَمَاءَ ذَهَبُوا، دَائِمًا، إِلَى أَنَّ وَرَاثَةَ الإِقطاعاتِ كَلَالَةٌ كَانَتْ لَا تُجَاوِزُ مَا وَرَاءَ الإِخْوَةِ لَحًا وَإِنْ سِيرَ بِهَا حَتَّى الدَّرَجَةِ السَّابِعَةِ فِي الْأَزْمِنَةِ الْحَدِيثَةِ، وَإِلَى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ مِنَ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ»<sup>(٣)</sup> فِي الْحُقُوقِ الْجَدِيدَةِ، وَهَكَذَا وُسِّعَ مَدَى انْتِشَارِ قَانُونِ كُونَرادَ شَيْئًا فَشَيْئًا، وَإِنَّا، بَعْدَ افْتِرَاضِ هَذِهِ الْأُمُورِ كُلِّهَا، نُبْصِرُ مِنْ مُطَالَعَةِ تَارِيخِ فَرَنْسَةِ أَنَّ دَيْمُومَةَ الإِقطاعاتِ اسْتَقَرَّتْ فِي فَرَنْسَةِ أَكْثَرِ مِمَّا فِي أَلْمَانِيَةِ، وَلَمَّا بَدَأَ الإمبراطورُ كُونَرادُ الثَّانِي يَمْلِكُ فِي سَنَةِ ١٠٢٤ كَانَتْ الْأُمُورُ فِي أَلْمَانِيَةِ لَا تَزَالُ كَمَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي فَرَنْسَةِ فِي عَهْدِ شَارْلِ الْأُصْلَحِ الَّذِي مَاتَ سَنَةَ ٨٧٧، غَيْرَ أَنَّهُ وَقَعَ فِي فَرَنْسَةِ، مُنْذُ عَهْدِ شَارْلِ الْأُصْلَحِ، مِنَ التَّحْوِيلِ مَا عَجَزَ مَعَهُ شَارْلُ الْبَسِيطِ عَنْ مُنَازَعَةِ أُسْرَةِ أَجْنَبِيَّةٍ حُقُوقَهُ الثَّابِتَةَ فِي الإمبراطوريَّةِ وَمَا عَجَزَ مَعَهُ الْبَيْتُ الْمَالِكُ

(١) الجزء الأول من «الإقطاعات»، باب ١.

(٢) أجاد كوجاس في إثبات ذلك كثيرًا.

(٣) جزء ١ من «الإقطاعات»، باب ١.

الذي جُرِّدَ من مُمْتَلَكَاتِهِ، في زَمَنِ هُوَ غِ كَاطِي، أَنْ يَدْعَمَ التَّاجَ، وَأَدَى ضَعْفَ  
نَفْسِ شارل الأُصْلَحِ إِلَى ضَعْفِ الدَّوْلَةِ فِي فرنسَة، وَلَكِنْ بِمَا أَنَّ أَخَاهُ لويسَ  
الجِرْمَانِيَّ وَبَعْضَ مَنْ خَلَفُوهُ كَانُوا ذَوِي شِمَائِلَ عَظِيمَةٍ فَإِنَّ قُوَّةَ دَوْلَتِهِمْ تَمَاسَكَتْ  
زَمَنًا طَوِيلًا، وَمَا أَقُولُ؟ رُبَّمَا كَانَ لِمِزَاجِ الأُمَّةِ الأَلْمَانِيَّةِ الْفَاتِرِ وَثَبَاتِ رُوحِهَا، إِذَا  
جَازَ لِي التَّعْبِيرُ، الْفَضْلُ فِي جَعْلِهَا أَكْثَرَ مُقَاوَمَةً مِنَ الأُمَّةِ الْفَرَنْسِيَّةِ لِذَلِكَ الْوَضْعِ  
مِنَ الْأُمُورِ الَّذِي أَسْفَرَ عَنْ دَوَامِ الإِقْطَاعَاتِ فِي الْأَسْرِ كَمَا لَوْ كَانَ عَنْ مَيْلٍ  
طَبِيعِيٍّ، وَأُضِيفُ إِلَى ذَلِكَ أَنَّ مَمْلَكَةَ أَلْمَانِيَّةِ لَمْ تُخَرَّبْ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ تُدْمَرْ،  
كَفَرَنْسَةِ، بِخَرْبِ كَالْتِي شَنَّهَا عَلَيْهَا الثُّورْمَانُ وَالْعَرَبُ، وَكَانَ فِي أَلْمَانِيَّةِ ثُرَوَاتٌ  
وَمُدُنٌ أَقْلٌ لِلسُّلْبِ، وَشَوَاطِئُ أَقْلٌ لِلجَوَلَانِ، بَيْنَمَا كَانَ هُنَاكَ مُسْتَنْقَعَاتٌ أَكْثَرُ  
لِلجَوَازِ، وَغَابَاتٌ لِلإِيغَالِ، وَكَانَ الْأُمَرَاءُ، الَّذِينَ لَمْ يَرَوْا الدَّوْلَةَ عَلَى هَاوِيَّةِ  
السُّقُوطِ فِي كُلِّ دَقِيقَةٍ، أَقْلٌ أَحْتِيَاجًا إِلَى فُسَّالَتِهِمْ، أَيْ كَانُوا أَقْلٌ أَتْبَاعًا لَهُمْ،  
وَيَذُلُّ ظَاهِرُ الْحَالِ عَلَى أَنَّ الإِقْطَاعَاتِ كَانَتْ حَافِظَتْ عَلَى طَبِيعَتِهَا الْأَوَّلِيَّةِ زَمَنًا  
أَطْوَلَ لَدَى أَبَاطِرَةِ أَلْمَانِيَّةِ لَوْ لَمْ يُضْطَرَّ هَؤُلَاءِ الْأَبَاطِرَةُ إِلَى الذَّهَابِ إِلَى رُومَةِ  
لِيَتَوَجَّوْا فِيهَا وَيَقُومُوا بِغَزَوَاتٍ دَائِمَةٍ فِي إِيطَالِيَّةِ.

## الفصل الحادي والثلاثون

### كيف خرجت الإمبراطورية

#### من آل شارلمان

إنَّ الإمبراطورية التي كانت قد انتقلت إلى نُغْلَاءِ لويس الجرْماني<sup>(١)</sup> إجحافاً بفرع شارل الأضلع، انتقلت أيضاً إلى بيت أجنبي بفعل انتخاب دوك فرنكونية كُونراد، سنة ٩١٢، وكان الفرع الذي يملك فرنسا، والذي يكاد لا يقوى على مخاصمة القرى، أضعف من أن يَنازع خُصومه، ولَدَيْنَا مِيثاقٌ وُقِعَ بَيْنَ شارل البسيط والإمبراطور هُئري الأول الذي كان قد خلف كُونراد، يُسمَّى مِيثاق بُون<sup>(٢)</sup>، فَقَدْ وَقَدَ الأَمِيران على مَرَكَبٍ في وَسِطِ الرِّين وتَحَالَفاً على صِدَاقَةٍ أَبَدِيَّةٍ... فنال شارل لَقَبَ مَلِكِ فرنسا الغَربيَّة، ونال هُئري لَقَبَ مَلِكِ فرنسا الشرقيَّة، وقد عاهد شارل مَلِكَ جرْمانية، لا الإمبراطور.

(١) أرنول وابنه لويس الرابع.

(٢) لسنة ٩٢٦، وقد نقله أوبرت لومير، فصل ٢٧ Cod. donationum piarum.

## الفصل الثاني والثلاثون

كيف انتقل تاج فرنسا

إلى آل هونغ كاي

نشأ عن وراثية الإقطاعات وقيام الإقطاعات الملحق بصورة شاملة زوال الحكومة السياسية وتأسيس الحكومة الإقطاعية، ولم يعد للملوك غير فساتات قليلين يتبعهم الآخرون بدلاً من العدد الضخم الذي كان لهم، ولم يعد للملوك سلطان مباشر تقريباً، هذا السلطان الذي كان يجب أن يمرر سلطات آخر كثيرة، وعظيمة جداً، توقف أو زال قبل أن يبلغ حده، وبات الفساتات ذوو تلك الفخامة لا يطيعون، حتى إنهم استخدموا بفساتاتهم الملحقين في سبيل تمردهم، وظل الملوك الذين حرموا ممتلكاتهم وقصروا على مدينتي رينس ولاون تحت رخصتهم، لقد مدت الشجرة غصونها بعيداً جداً فيس رأسها، ووجدت المملكة بلا مملكة كما هي حال الإمبراطورية اليوم، وأعطيت التاج واحد من أقوى الفساتات.

خرّب النورمان المملكة، فكانوا يفدون على أنواع من الأطواف والمراكب الصغيرة، ويدخلون من مصب الأنهار، ويتجهون نحو منبعا مجتاحين البلاد ذات اليمين وذات الشمال، وكانت مدينتا أورليان وباريس تقفان هؤلاء اللصوص<sup>(١)</sup>، فلا يستطيعون التقدم على نهري السين واللوار، وكان هونغ كاي، المالك لهاتين المدينتين، قابضاً على مفتاحي البقايا النعسة من المملكة، فأعطى

(١) أنظر إلى مرسوم شارل الأصغر لسنة ٨٧٧، Apud Carisiacum، حول أهمية باريس وسان دني وأهمية الحصون على اللوار في تلك الأزمنة .

تاجاً كانَ وَحْدَهُ القَادِرَ عَلَى صِيَانَتِهِ، وَهَكَذَا مُنِحَ الإِمْبِرَاطُورِيَّةَ بَعْدَ ذَلِكَ بَيِّتُ يَقِفُ التُّرْكُ عِنْدَ حُدُودِهِمْ.

كَانَتِ الإِمْبِرَاطُورِيَّةُ قَدْ خَرَجَتْ مِنْ آلِ شَارْلُمانَ فِي زَمَنٍ لَمْ يَقُمْ فِيهِ إِزْتُ الإِقْطَاعَاتِ إِلَّا مُرَاعَاةً، حَتَّى إِنَّ هَذَا الإِزْتُ طُبِّقَ فِيمَا بَعْدَ لَدَى الأَلْمَانِ أَكْثَرَ مِمَّا لَدَى الْفَرَنْسِيِّينَ<sup>(١)</sup>، وَهَذَا مَا جَعَلَ الإِمْبِرَاطُورِيَّةَ الَّتِي عُدَّتْ إِقْطَاعَةً، تَكُونُ انْتِخَابِيَّةً، وَعَلَى الْعَكْسِ كَانَتِ الإِقْطَاعَاتُ، عِنْدَ خُرُوجِ تَاجِ فَرَنْسَا مِنْ آلِ شَارْلُمانَ، وَرَائِيَّةً فِي هَذِهِ الْمَمْلَكَةِ بِالْحَقِيقَةِ، وَقُلْ مِثْلَ هَذَا عَنِ التَّاجِ كِإِقْطَاعَةٍ عَظِيمَةٍ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ مِنَ الْخَطِإِ الْفَادِحِ أَنْ تُعْزَى إِلَى زَمَنِ هَذِهِ الثَّوَرَةِ جَمِيعُ التَّحَوُّلاتِ الَّتِي كَانَتْ قَدْ حَدَثَتْ، أَوْ الَّتِي حَدَثَتْ بَعْدَئِذٍ، فَقَدْ رُدَّ كُلُّ شَيْءٍ إِلَى حَادِثَيْنِ، وَهُمَا: أَنَّ الأُسْرَةَ المَالِكَةَ تَغَيَّرَتْ، وَقُرِنَ التَّاجُ بِإِقْطَاعَةٍ عَظِيمَةٍ.

(١) أنظر إلى الفصل الثلاثين السابق.



## الفصل الثالث والثلاثون

### بغض النتائج لديمومة الإقطاعات

كَانَ مِنْ نَتَائِجِ دَيْمُومَةِ الْإِقْطَاعَاتِ أَنْ تَقَرَّرَ حَقُّ الْبِكْرِيَّةِ بَيْنَ الْفَرَنْسِيِّينَ، الَّذِي لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا فِي الْجِيلِ الْأَوَّلِ<sup>(١)</sup>، فَقَدْ كَانَ النَّاجُ يُقَسَّمُ بَيْنَ الْإِخْوَةِ، وَكَذَلِكَ التَّرَاثَاتُ، وَبِمَا أَنَّ الْإِقْطَاعَاتِ، الْقَابِلَةَ لِلْفَضْلِ أَوْ الَّتِي هِيَ لِمَدَى الْحَيَاةِ، لَمْ تَكُنْ مَوْضِعَ إِرْثٍ، فَلَمْ يَكُنْ مُمَكِّنًا أَنْ تَكُونَ مَوْضِعَ تَقْسِيمٍ، وَمَا كَانَ مِنْ لَقَبِ الْإِمْبَرَاطُورِ الَّذِي نَالَهُ لُوِيْسُ الْحَلِيمُ فِي الْجِيلِ الثَّانِي، فَشَرَّفَ بِهِ ابْنَتُهُ الْبِكْرُ لُوْتِيرَ، جَعَلَهُ يُفَكِّرُ فِي أَنْ يَمْنَحَ هَذَا الْأَمِيرَ نَوْعًا مِنَ التَّقَدُّمِ عَلَى إِخْوَتِهِ الَّذِينَ هُمْ دُونَهُ سِنًا، وَكَانَ عَلَى الْمَلِكَيْنِ أَنْ يَذْهَبَا لِمُقَابَلَةِ الْإِمْبَرَاطُورِ فِي كُلِّ عَامٍ، وَأَنْ يَحْمِلَا إِلَيْهِ هَدَايَا،<sup>(٢)</sup> فَيَنَالَا مِنْهُ مَا هُوَ أَعْظَمُ، وَأَنْ يُحَادِثَاهُ فِي الْأُمُورِ الْعَامَّةِ، وَهَذَا مَا جَعَلَ لِلْوُتِيرِ تِلْكَ الْمَزَاعِمَ الَّتِي كَانَ لَهُ بِهَا إِخْفَاقٌ. وَلَمَّا كَتَبَ أَغُوبَارْدُ نَفْعًا لِهَذَا الْأَمِيرِ<sup>(٣)</sup> اسْتَشْهَدَ بِحُكْمِ الْإِمْبَرَاطُورِ نَفْسِهِ الَّذِي كَانَ قَدْ أَشْرَكَ لُوْتِيرَ فِي الْإِمْبَرَاطُورِيَّةِ بَعْدَ أَنْ اسْتَخَارَ الرَّبَّ بِصَوْمِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَتَقْدِيمِ الْقَدَادِيسِ وَبِالْصَّلَوَاتِ وَالصَّدَقَاتِ، وَبَعْدَ أَنْ أَقْسَمَتْ لَهُ الْأُمَّةُ بِمَا لَا تَقْدِرُ عَلَى نَقْضِهِ، وَبَعْدَ أَنْ أَرْسَلَ لُوْتِيرَ إِلَى رُومَةٍ لِيُوَيِّدَ مِنْ قِبَلِ الْبَابَا، وَهُوَ يَسْتَنِدُ إِلَى كُلِّ هَذَا، لَا إِلَى حَقِّ الْبِكْرِيَّةِ، وَهُوَ يَقُولُ: إِنَّ الْإِمْبَرَاطُورَ كَانَ قَدْ قَامَ بِقِسْمَةِ بَيْنَ أَوْلَادِهِ الْأَصْغَرَ سِنًا وَإِنَّهُ فَضَّلَ الْبِكْرَ، وَلَكِنَّ هَذَا الْقَوْلَ يَعْنِي أَيْضًا أَنَّهُ بِتَفْضِيلِهِ الْبِكْرَ كَانَ يُمَكِّنُهُ أَنْ يُفْضَلَ مَنْ هُمْ أَصْغَرُ سِنًا.

(١) أنظر إلى القانون السالتي وقانون الريباوتين، باب التراتات منهما

(٢) أنظر إلى مرسوم سنة ٨١٧ المشتمل على أول تقسيم قام به لويس الحليم بين أولاده.

(٣) أنظر إلى رسالتيه حول هذا الموضوع، وعنوان إحداهما : De divisio inemperii

بَيَدَ أَنَّ الإِقْطَاعَاتِ لَمَّا أَصْبَحَتْ وِرَاثِيَّةً اسْتَقَرَّ حَقُّ الْبِكْرِيَّةِ فِي وِرَاثَةِ الإِقْطَاعَاتِ، وَفِي وِرَاثَةِ النَّاجِ الَّذِي كَانَ أَعْظَمَ إِقْطَاعَةً لِلْسَّبَبِ عَيْنِهِ، وَالْغِي الْقَانُونُ الْقَدِيمُ الَّذِي كَانَ يَقُومُ بِقِسْمَاتٍ، وَبِمَا أَنَّ الإِقْطَاعَاتِ أُثْقِلَتْ بِخِدْمَةِ وَجَبَ عَلَى الْحَائِزِ أَنْ يَكُونَ فِي حَالٍ تُمَكِّنُهُ مِنَ الْقِيَامِ بِهَا، فَسُنَّ حَقُّ الْبِكْرِيَّةِ وَقَهَرَ سَبَبُ الْقَانُونِ الإِقْطَاعِيِّ سَبَبَ الْقَانُونِ السِّيَاسِيِّ أَوِ الْمَدَنِيِّ، وَلَمَّا انْتَقَلَتِ الإِقْطَاعَاتُ إِلَى أَبْنَاءِ الْحَائِزِ فَقَدْ السُّيُورَاتُ حُرِّيَّةَ التَّصَرُّفِ فِيهَا، وَلَكِنِّي يُعَوِّضُوا مِنْ ذَلِكَ، وَضَعُوا رَسْمَ الْإِفْتِكَالِ الَّذِي تُحَدِّثُنَا عَنْهُ عَادَاتُنَا وَالَّذِي أُدِّي فِي الْبِدَاءَةِ عَلَى خَطِّ الْقَرَابَةِ الْمُسْتَقِيمِ ثُمَّ عَلَى خَطِّ الْقَرَابَةِ غَيْرِ الْمُسْتَقِيمِ فِيمَا بَعْدُ كَمَا قَضَتِ الْعَادَةُ، وَسُرْعَانِ مَا أَمَكَّنَ انْتِقَالَ الإِقْطَاعَاتِ إِلَى الْغُرَبَاءِ كَمَالِ تَرَاثِيٍّ، فَأَسْفَرَ هَذَا عَنْ ظُهُورِ رَسْمِ بَيْعٍ وَشِرَاءٍ فِي جَمِيعِ الْمَمْلَكَةِ تَقْرِيْبًا، وَكَانَتْ هَذِهِ الرُّسُومُ مُرَادِيَّةً فِي الْبِدَاءَةِ، وَلَكِنْ عِنْدَمَا أَصْبَحَتْ عَادَةً مَنَحَ هَذِهِ الْإِجَازَاتِ عَامَّةً حُدِّثَتْ هَذِهِ الرُّسُومُ فِي كُلِّ نَاحِيَةٍ، وَكَانَ مِنَ الْوَاجِبِ أَنْ يُدْفَعَ رَسْمُ الْإِفْتِكَالِ عِنْدَ كُلِّ انْتِقَالٍ وَرَاثِيٍّ وَأَنْ يُدْفَعَ عَلَى خَطِّ مُبَاشِرٍ<sup>(١)</sup> فِي بَدْءِ الْأَمْرِ، وَقَدْ حَدَّدَتْهُ الْعَادَةُ الْعَامَّةُ بِدَخْلِ عَامٍ وَاحِدٍ، عَلَى أَنَّهُ كَانَ مُزْهِقًا لِلْفُسَالِ عَسِيرًا عَلَيْهِ، وَمُؤَثِّرًا فِي الإِقْطَاعَةِ، فَتَالَ الْفُسَالُ فِي عَقْدِ الطَّاعَةِ، غَالِبًا، شَرْطًا قَائِلًا بِأَلَّا يُطَالَبَ السُّيُورُ بِغَيْرِ مَبْلَغٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الْمَالِ<sup>(٢)</sup> عَنِ الْإِفْتِكَالِ، وَصَارَ هَذَا الْمَبْلَغُ فَاقِدَ الْأَهَمِّيَّةِ لِمَا طَرَأَ عَلَى النُّقُودِ مِنْ تَحَوُّلَاتٍ، وَهَكَذَا أَصْبَحَ رَسْمُ الْإِفْتِكَالِ حَالِيًّا كَالْعَدَمِ، بَيْنَمَا تَرَى بَقَاءَ رَسْمِ الْيُوعِ عَلَى أَوْسَعِ مَدَى، وَبِمَا أَنَّ هَذَا الرِّسْمَ لَمْ يَخُصَّ الْفُسَالُ، وَلَا وَرَثَتُهُ، وَبِمَا أَنَّهُ حَالٌ طَارِئٌ لَا يُبْصَرُ وَلَا يُنْتَظَرُ فَإِنَّ هَذِهِ الْأَنْوَاعَ مِنَ الشُّرُوطِ لَمْ تُوضَعْ قَطُّ، فَاسْتَمِرَّ عَلَى دَفْعِ جُزْءٍ مِنَ الثَّمَنِ، وَعِنْدَمَا تَكُونُ الإِقْطَاعَاتُ لِمَدَى الْحَيَاةِ لَا يُمَكِّنُ إِعْطَاءَ جُزْءٍ مِنْهَا حِيَازَةً لَهَا كِلَاقْطَاعَةٍ

(١) أنظر إلى نظام فليب أوغست لسنة ١٢٠٩ عن الإقطاعات .

(٢) تجد في المراسيم كثيراً من هذه الاتفاقات كما في مرسوم فندوم ومرسوم دير سان سيبريان، في بواتو، الذي نقل مسيو غلان مقتطفات منه في الصفحة ٥٥.

مُلْحَقَةً إِلَى الْأَبَدِ، فَكَانَ مِنَ الْمَحَالِ أَنْ يَتَصَرَّفَ صَاحِبُ حَقِّ الْإِنْتِفَاعِ بِمُلْكِيَّةِ الشَّيْءِ، وَلَكِنَّ الْإِقْطَاعَاتِ لَمَّا أَصْبَحَتْ دَائِمَةً أُبِيحَ<sup>(١)</sup> ذَلِكَ مَعَ بَعْضِ الْقِيُودِ الَّتِي وَضَعَتْهَا الْعَادَاتُ<sup>(٢)</sup>، وَهَذَا مَا سُمِّيَ «تَصَرُّفُهُ بِإِقْطَاعِيَّةٍ»؛ وَبِمَا أَنَّ دَيْمُومَةَ الْإِقْطَاعَاتِ أَدَّتْ إِلَى وَضْعِ رَسْمِ الْإِفْتِكَالِ أَسْتَطَاعَ الْبَنَاتُ أَنْ يَرِثْنَ الْإِقْطَاعَةَ عِنْدَ عَدَمِ وُجُودِ ذُكُورٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّ السُّنِّيَّوَرِ، بِإِنْعَامِهِ عَلَى الْبَنَاتِ بِالْإِقْطَاعَةِ، يَكُونُ قَدْ كَثَّرَ الْأَحْوَالَ الَّتِي يَنَالُ فِيهَا رَسْمُ الْإِفْتِكَالِ، لِأَنَّهُ يُفَرِّضُ عَلَى الزَّوْجِ أَنْ يَدْفَعَ كَمَا تَدْفَعُ الْمَرْأَةُ<sup>(٣)</sup>، وَمَا كَانَ هَذَا الْحُكْمُ لِيَسْرِيَ عَلَى التَّاجِ، ذَلِكَ أَنَّ التَّاجَ كَانَ لَا يَخْتَصُّ بِشَخْصٍ فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ رَسْمُ الْإِفْتِكَالِ، وَلَمْ تَرِثِ الْكُونْتِيَّةُ ابْنَةُ كُونْتِ تُولُوز (طُلُوشَة): غَلِيُومَ الْخَامِسِ، ثُمَّ وَرِثَتْ أَلِينُورُ أَكِيَتَانِيَّةَ، وَوَرِثَتْ مَتِيلْدَا نُورْمَانْدِيَّةَ، وَقَدْ ظَهَرَتْ وَرَاثَةُ الْبَنَاتِ مِنَ الْأَسْتِقْرَارِ فِي تِلْكَ الْأَزْمِنَةِ مَا لَمْ يَضْعُبْ مَعَهُ عَلَى لُويْسَ الشَّابُّ أَنْ يُعِيدَ الْغُويَانَةَ إِلَى أَلِينُورَ بَعْدَ حَلِّ عُقْدَةِ النِّكَاحِ بَيْنَهُمَا، وَبِمَا أَنَّ هَذَيْنِ الْمِثَالَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ عَقَبَا الْمِثَالَ الْأَوَّلَ عَنْ قَرِيبٍ فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْقَانُونُ الْعَامُّ الَّذِي دَعَا النِّسَاءَ إِلَى وَرَاثَةِ الْإِقْطَاعَاتِ قَدْ أُدْخِلَ إِلَى كُونْتِيَّةِ تُولُوز فِي وَقْتٍ مُتَأَخِّرٍ عَنِ الْوَقْتِ الَّذِي أُدْخِلَ فِيهِ إِلَى أَقَالِيمِ الْمَمْلَكَةِ الْأُخْرَى<sup>(٤)</sup>؛ وَقَدْ اتَّبَعَ نِظَامُ مَمَالِكِ أُوْرِبَةِ الْمُخْتَلِفَةِ حَالَ الْإِقْطَاعَاتِ الَّذِي كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْأَزْمِنَةِ الَّتِي أُقِيمَتْ فِيهَا هَذِهِ الْمَمَالِكُ، فَلَمْ تَرِثِ النِّسَاءُ تَاجَ فَرَنْسَةَ وَلَا الْإِمْبَرَاطُورِيَّةَ، لِأَنَّهُ كَانَ لَا يُمْكِنُ النِّسَاءُ فِي نِظَامِ هَاتَيْنِ الْمَمْلَكَتَيْنِ أَنْ يَرِثْنَ الْإِقْطَاعَاتِ، وَإِنَّمَا وَرِثْنَ فِي الْمَمَالِكِ الَّتِي قَالَ نِظَامُهَا بِدَيْمُومَةِ الْإِقْطَاعَاتِ كِتْلَكَ الَّتِي أُنْشِئَتْ بِفُتُوحِ النُّورْمَانِ وَفُتُوحِ الْمَغَارِبَةِ، ثُمَّ وَجَدَتْ مَمَالِكُ خَارِجَ حُدُودِ أَلْمَانِيَّةِ، فَاتَّفَقَ لَهَا، فِي أَزْمِنَةٍ أَحْدَثَ مِنْ تِلْكَ، وَمِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ، بَعْثُ ثَانٍ

(١) وَلَكِنْ كَانَ لَا يُمْكِنُ اخْتِصَارُ الْإِقْطَاعَةِ، أَيِ إِزَالَةِ قِسْمٍ مِنْهَا.

(٢) حَدَّدَتْ الْقِسْمَ الَّذِي يُمْكِنُ التَّصَرُّفُ بِهِ.

(٣) مِنْ أَجْلِ هَذَا كَانَ السُّنِّيُورُ يَحْمِلُ الْإِيمَ عَلَى الزَّوْجِ ثَانِيَةً.

(٤) كَانَ لِمُعْظَمِ الْبِيُوتَاتِ الْكُبْرَى قَوَانِينُهَا الْخَاصَّةُ بِالْمِيرَاثِ، أَنْظَرِ إِلَى مَا يَرْوِيهِ لَنَا مَسِيو دُولَاتومَاسِيرُ عَنْ بِيُوتَاتِ بِيرِي.



بِنِظامِ النَّصْرَانِيَّةِ، وَلَمَّا كَانَتْ الْإِقْطَاعَاتُ غَيْرَ قَابِلَةٍ لِلْفَضْلِ أُعْطِيَهَا أَنْاسٌ قَادِرُونَ عَلَى خِدْمَتِهَا، وَلَمْ يُبَحَثْ عَنِ الْقَاصِرِينَ، وَلَكِنْ لَمَّا أَصْبَحَتْ الْإِقْطَاعَاتُ دَائِمَةً صَارَ السُّيُورَاتُ يَأْخُذُونَهَا حَتَّى الْبُلُوغِ، وَذَلِكَ إِمَّا زِيَادَةً فِي عَوَائِدِهِمْ وَإِمَّا تَنْشِئَةً لِلْقَاصِرِ عَلَى مُمَارَسَةِ السَّلَاحِ<sup>(١)</sup>، وَهَذَا مَا تُسَمِّيهِ عَادَاتُنَا «حِرَاسَةُ الشَّرَفِ» الَّتِي قَامَتْ عَلَى مَبَادِيٍّ غَيْرِ مَبَادِيِّ الْوِصَايَةِ وَالَّتِي تَخْتَلِفُ عَنْهَا تَمَاماً، وَعِنْدَمَا كَانَتْ الْإِقْطَاعَاتُ لِمَدَى الْحَيَاةِ كَانَتْ تُلْتَمَسُ الْإِقْطَاعَةُ، وَكَانَ الْإِنْتِقَالُ الْعَيْنِيُّ الَّذِي يَتِمُّ بِالصَّوْلَجَانِ يُثَبِّتُ الْإِقْطَاعَةَ كَمَا يُفْعَلُ الْوَلَاءُ الْيَوْمَ، وَلَا تَرَى الْكُونْتَاتِ، أَوْ رُسُلَ الْمَلِكِ، يَتَقَبَّلُونَ الْوَلَاءَ فِي الْأَقَالِيمِ، وَلَا تَرَى هَذِهِ الْوُظَيْفَةَ فِي وَكَالَاتِ هَؤُلَاءِ الْمُوظَّفِينَ الَّتِي حَفِظْتُهَا لَنَا الْمَرَاسِيمُ الْقَدِيمَةُ، وَمِمَّا كَانُوا يَفْعَلُونَ، أَحْيَاناً، أَنْ يَحْمِلُوا جَمِيعَ الرِّعَايَا<sup>(٢)</sup> عَلَى يَمِينِ التَّابِعِيَّةِ، غَيْرَ أَنَّ هَذِهِ الْيَمِينَ كَانَتْ وَلَاءً أَقْلٌ مِمَّا فِي طَبِيعَةِ مَا قَامَ بَعْدَئِذٍ، وَذَلِكَ مِنْ حَيْثُ إِنَّ يَمِينَ التَّابِعِيَّةِ فِي هَذَا الْأَخِيرِ كَانَتْ عَمَلًا مُضَافًا إِلَى الْوَلَاءِ، تَارَةً يَعْقُبُهُ وَتَارَةً يَتَقَدَّمُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَحْصُلُ فِي جَمِيعِ الْوَلَاءَاتِ، وَهُوَ أَقْلٌ رَسْمِيَّةٌ مِنَ الْوَلَاءِ وَيَخْتَلِفُ عَنْهُ كُلُّ الْإِخْتِلَافِ<sup>(٣)</sup>، وَكَذَلِكَ كَانَ الْكُونْتَاتُ وَرُسُلُ الْمَلِكِ يَحْمِلُونَ مَنْ يُشَكُّ فِي تَابِعِيَّتِهِمْ مِنْ الْفَسَّالَاتِ عَلَى إِعْطَاءِ ضَمَانٍ كَانَ يُسَمَّى «فِرْمِيْتَاَس»<sup>(٤)</sup>، غَيْرَ أَنَّ هَذَا الضَّمَانُ لَمْ

(١) يرى مرسوم سنة ٨٧٧، Apud Carisiacum، (مادة ٣، طبعة بالوز، جزء ٢ صفحة ٢٦٩) زمن أمر الملوك بإدارة الإقطاعات لتحفظ للقاصرين، وقد أتبع هذا المثل من قبل السنيورات، وإلى هذا المثل يرجع أصل ما نسميه حراسة الشرف.

(٢) تجد صيغته في المرسوم الثاني لسنة ٨٠٢، وأنظر أيضاً إلى مرسوم سنة ٨٥٤ وغيره.

(٣) يذكر مسيو دوكانج في كلمة Hominium، صفحة ١١٦٣، وفي كلمة Fidelitas، صفحة ٤٧٤، مراسيم الولاءات القديمة حيث تجد هذه الفروق، وعدداً كبيراً مما يمكن أن يبصر من المصادر وكان الفسّال في الولاء يضع يده في يد السنيور ويحلف، وكانت يمين التابعية تقع بالحلف على الأناجيل، وكان الولاء يتم بالركوع، ويمين التابعية بالوقوف، وكان السنيور وحده هو الذي يتقبل الولاء، ولكن موظفيه كان يمكنهم أن يتقبلوا يمين التابعية، أنظر إلى ليتلتون، فصل ٩١ و ٩٢، العهد والولاء تابعيته وولاء.

(٤) مرسوم شارل الأصلع لسنة ٨٦٠، post reditum a Confluentibus، مادة ٣، طبعة بالوز، صفحة ١٤٥.

يَكُنْ وَلَاءٌ إِذْ إِنَّ الْمُلُوكَ كَانُوا يَتَعَاطُونَهُ فِيمَا بَيْنَهُمْ<sup>(١)</sup>، وَإِذَا كَانَ الْأَبُ سُوجِرَ قَدْ تَكَلَّمَ عَنْ كُرْسِيِّ دَاغُوبِرَ الَّذِي جَاءَ فِي الرُّوَايَةِ الْقَدِيمَةِ أَنَّ مُلُوكَ فَرَنْسَةَ تَعَوَّدُوا أَنْ يَتَلَقَّوْا مِنْهُ وَلَاءَ السُّنِّيَّاتِ<sup>(٢)</sup> فَإِنَّ مِنَ الْوَاضِحِ أَنَّهُ اسْتَعْمَلَ هُنَا أَفْكَارَ زَمَنِهِ وَلِسَانِهِ؛ وَلَمَّا انْتَقَلَتِ الْإِقْطَاعَاتُ إِلَى الْوَرَثَةِ صَارَ اعْتِرَافُ الْفُسَّالِ، الَّذِي لَمْ يَكُنْ فِي الْأَزْمِنَةِ الْأُولَى غَيْرَ أَمْرٍ عَرَضِيِّ، عَمَلًا مُنَظَّمًا، عَمَلًا جُعِلَ جَلِيًّا، وَمُلِيَ بِكَثِيرٍ مِنَ الشَّكْلِيَّاتِ، لِوُجُوبِ اشْتِمَالِهِ عَلَى بَيَانِ مَا بَيْنَ السُّنِّيَّاتِ وَالْفُسَّالِ مِنْ وَاجِبَاتٍ مُتَقَابِلَةٍ فِي جَمِيعِ الْأَزْمَانِ، وَيُمْكِنُنِي الْأَعْتِقَادُ أَنَّ الْوَلَاءَاتِ بَدَأَتْ تَتَوَطَّدُ مُنْذُ زَمَنِ الْمَلِكِ بِيَّيْنِ الَّذِي قُلْتُ إِنَّهُ زَمَنُ إِعْطَاءِ الْعَوَائِدِ فِيهِ إِلَى الْأَبَدِ، وَلِكِنِّي أُعْتَقِدُ ذَلِكَ بِتَحْفُظٍ، وَمَعَ افْتِرَاضِ كَوْنِ مُؤَلِّفِي حَوَالِيَّاتِ الْفَرَنْجِ الْقَدِيمَةِ لَيْسُوا مِنَ الْجُهَاِلِ، وَقَدْ وَصَفُوا رَسْمِيَّاتِ عَهْدِ التَّابِعِيَّةِ، الَّذِي وَضَعَهُ دُوكُ بَقَارِيَّة، تَاسِيُون، لِيَّيْنِ<sup>(٣)</sup>، فَتَكَلَّمُوا وَفَقَّ الْعَادَاتِ الَّتِي كَانُوا يَرُونُ مُمَارَسَتَهَا فِي زَمَنِهِمْ<sup>(٤)</sup>.

(١) المصدر نفسه، مادة ١.

(٢) سوجر، Lib. De administratione sua.

(٣) سنة ٧٥٧، فصل ١٧.

(٤) Tassillo venit in vassatico se commendans, per manus sacramenta juravit multa et innumerabilia reliquis sanctorum manus imponens, et fidelitatem promisit

Pippino. ويلوح ان هناك ولاء ويميناً تابعية، أنظر إلى التعليق الثالث في الصفحة ٩٠.



## الفصل الرابع والثلاثون

### مُواصلَةُ الموضوعِ نَفْسِهِ

عِنْدَمَا كَانَتْ الإِقْطَاعَاتُ قَابِلَةً لِلتَّقْلِيلِ، أَوْ كَانَتْ لِمَدَى الْحَيَاةِ، لَمْ تَخْضَعْ لِغَيْرِ الْقَوَائِنِ السِّيَاسِيَّةِ، وَلِذَا لَمْ تُذَكَّرْ قَوَائِنُ الإِقْطَاعِ إِلَّا قَلِيلًا فِي الْقَوَائِنِ الْمَدْنِيَّةِ لِتِلْكَ الْأَزْمِنَةِ، وَلَكِنَّ الإِقْطَاعَاتِ حِينَئِذَا أَصْبَحَتْ وَرَاثِيَّةً وَأَصْبَحَ مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ تُوهَبَ وَأَنْ تُبَاعَ وَأَنْ يُوصَى بِهَا غَدَتْ تَابِعَةً لِلْقَوَائِنِ السِّيَاسِيَّةِ وَالْقَوَائِنِ الْمَدْنِيَّةِ، فَإِذَا غَدَتْ الإِقْطَاعَةُ أَلْتِزَامًا بِالْخِدْمَةِ الْعَسْكَرِيَّةِ كَانَتْ تَابِعَةً لِلْحُقُوقِ السِّيَاسِيَّةِ، وَإِذَا غَدَتْ نَوْعًا مِنَ الْمَالِ التِّجَارِيِّ تَبِعَتْ الْحُقُوقَ الْمَدْنِيَّةَ، وَهَذَا مَا أَدَّى إِلَى نُشُوءِ الْقَوَائِنِ الْمَدْنِيَّةِ حَوْلَ الإِقْطَاعَاتِ؛ وَبِمَا أَنَّ الإِقْطَاعَاتِ أَصْبَحَتْ وَرَاثِيَّةً وَجَبَ أَنْ تَكُونَ الْقَوَائِنُ الْخَاصَّةُ بِنِظَامِ الْمَوَارِيثِ مَوْضُوعَةً بِدِيْمُومَةِ الإِقْطَاعَاتِ، وَهَكَذَا وَضِعَتْ قَاعِدَةُ الْحُقُوقِ الْفَرَنْسِيَّةِ الْقَائِلَةُ: «لَا تَعُودُ الْأَرْضُ إِلَى الْأُصُولِ»<sup>(١)</sup>، وَذَلِكَ خِلَافًا لِحُكْمِ الْحُقُوقِ الرُّومَانِيَّةِ وَالْقَانُونِ السَّالِيِّ<sup>(٢)</sup>. وَكَانَ لَا بُدَّ مِنْ خِدْمَةِ الإِقْطَاعَةِ، وَيَكُونُ الْجَدُّ وَالْعَمُّ الْأَكْبَرُ مِنَ الْقَسَالِينِ غَيْرِ الصَّالِحِينَ الَّذِينَ يُعْطَاهُمُ السَّنِيُورُ، وَكَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ مَحَلٌّ فِي غَيْرِ الإِقْطَاعَاتِ كَمَا نَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ بَوْتِيَّةِ<sup>(٣)</sup>، وَبِمَا أَنَّ الإِقْطَاعَاتِ أَصْبَحَتْ وَرَاثِيَّةً فَإِنَّ السَّنِيُورَاتِ الَّذِينَ كَانَ يَجِبُ عَلَيْهِمُ السَّهْرُ عَلَى خِدْمَةِ الإِقْطَاعَةِ أَوْجَبُوا عَلَى الْبَنَاتِ اللَّائِي يَرِثْنَ إِقْطَاعَةً<sup>(٤)</sup>، وَعَلَى الذُّكُورِ أَحْيَانًا كَمَا

(١) جزء ٤ De fundis، باب ٥٩.

(٢) في باب التُّرَاثَاتِ صَفْحَةُ ٤٤٧.

(٣) «الْخِلَاصَةُ الرَّيْفِيَّةُ» جُزْء ١، بَاب ٧٦.

(٤) إِذَا مَا نَظَرَ إِلَى نِظَامِ وَضَعِهِ سَان لُويْس سنة ١٢٤٦ تَحْقِيقًا لِعَادَاتِ أَنْجُو وَالْمِينِ وَجَدَ أَنَّ مِنْ =

أَعْتَقِدُ، أَلَّا يَتَزَوَّجَنَّ مِنْ غَيْرِ مُوَافَقَتِهِمْ، وبهذا أَصْبَحَتْ عُقُودُ الزَّوْاجِ تَدْبِيرًا  
 إِقْطَاعِيًّا وَتَدْبِيرًا مَدْنِيًّا عِنْدَ الْأَشْرَافِ، وفي عَمَلٍ كهذا وَقَعَ تَحْتَ نَظَرِ السُّنْيُورِ  
 وَضِعَتْ تَدَابِيرُ حَوْلِ المِيرَاثِ الْقَادِمِ ضَمَانًا لِخِدْمَةِ الإِقْطَاعَةِ مِنْ قَبْلِ الْوَرَثَةِ،  
 وكذلك كَانَ لِلْأَشْرَافِ وَخَدَهُمْ فِي الْبَدَاءَةِ حُرِّيَّةُ التَّصَرُّفِ فِي الْمَوَارِيثِ الْقَادِمَةِ  
 بِوَاسِطَةِ عَقْدِ الزَّوْاجِ كَمَا لَاحَظَ ذَلِكَ بَوَايِر<sup>(١)</sup> وَأَوْفِرِيرْيُوس<sup>(٢)</sup>؛ وَمِنْ اللَّغْوِ أَنْ  
 يُقَالَ: إِنَّ أَسْتِرْدَادَ الْإِرْثِ، الَّذِي قَامَ عَلَى حُقُوقِ الْأَقْرَبَاءِ الْقَدِيمَةِ، وَالَّذِي هُوَ مِنْ  
 أَسْرَارِ فِقْهِنَا الْفَرَنْسِيِّ الْقَدِيمِ، وَلَيْسَ لَدَيَّ مِنَ الْوَقْتِ مَا أَوْضِحُهُ فِيهِ، لَمْ يَكُنْ  
 مُمَكِّنًا أَنْ يَكُونَ لَهُ مَحَلٌّ فِي الإِقْطَاعَاتِ إِلَّا عِنْدَمَا أَصْبَحَتْ دَائِمَةً.  
 إيطالية، إيطالية<sup>(٣)</sup> ... لَقَدْ أَتَمَمْتُ رِسَالَةَ الإِقْطَاعَاتِ حَيْثُ بَدَأَهَا مُعْظَمُ  
 الْمُؤَلِّفِينَ.

= لديهم إجارة من ابنة وارثة لإقطاعة يعطون السنيور ضماناً بأنها لا تتزوج من غير موافقته.

(١) (بواير او بوليريريس، فقيه فرنسي في القرن السادس عشر)، قرار ١٤٤، رقم ٨ وقرار ٢٠٤، رقم ٣٨.

(٢) (شرح أوفريريريس اسلوب برلمان تولوز) In Capel Thol.، قرار ٤٥٣.

(٣) إنشيد، جزء ٣، بيت ٥٢٣.



## الفهرس

الموضوع	الصفحة
الباب العشرون - صلة القوانين بالتجارة من حيث طبيعتها وأنواعها	٥
- إبتهاال إلى عرائس الشعر	٥
الفصل الأول: - في التجارة	٨
الفصل الثاني: - في روح التجارة	٩
الفصل الثالث: - فقر الشعوب	١١
الفصل الرابع: - التجارة في مختلف الحكومات	١٢
الفصل الخامس: - الشعوب التي قامت بالتجارة الاقتصادية	١٤
الفصل السادس: - بعض نتائج الملاحة الكبرى	١٥
الفصل السابع: - روح إنكلترة التجارية	١٦
الفصل الثامن: - كيف أعيقت التجارة الاقتصادية	١٧
الفصل التاسع: - المنع في موضوع التجارة	١٨
الفصل العاشر: - مؤسسة خاصة بالتجارة الاقتصادية	١٩
الفصل الحادي عشر: - مواصلة الموضوع نفسه	٢٠
الفصل الثاني عشر: - حرية التجارة	٢١
الفصل الثالث عشر: - الذي يقوض هذه الحرية	٢٢
الفصل الرابع عشر: - القوانين التجارية التي توجب مصادرة السلع	٢٣
الفصل الخامس عشر: - حبس المدين	٢٤
الفصل السادس عشر: - قانون رائع	٢٥
الفصل السابع عشر: - قانون رودس	٢٦
الفصل الثامن عشر: - قضاة للتجارة	٢٧
الفصل التاسع عشر: - لا ينبغي للأمير أن يتاجر	٢٨
الفصل العشرون: - مواصلة الموضوع نفسه	٢٩

٣٠	..... الفصل الحادي والعشرون: - تجارة طبقة الأشراف في الملكية
٣١	..... الفصل الثاني والعشرون: - تأمل خاص
٣٣	..... الفصل الثالث والعشرون: - الأمم التي لا تفيدها التجارة
	<b>الباب الحادي والعشرون - صلة للقوانين بالتجارة من حيث الانقلابات التي تعرضت</b>
٣٥	..... لها التجارة في العالم
٣٧	..... الفصل الأول: - ملاحظات عامة
٣٨	..... الفصل الثاني: - شعوب إفريقية
	..... الفصل الثالث: - في أن احتياجات شعوب الجنوب تختلف عن احتياجات شعوب
٣٩	..... الشمال
٤٠	..... الفصل الرابع: - ما بين تجارة القدماء والتجارة الحاضرة من اختلاف رئيس
٤١	..... الفصل الخامس: - اختلافات أخرى
٤٢	..... الفصل السادس: - تجارة القدماء
٤٩	..... الفصل السابع: - تجارة الأمازيغ
٥٢	..... الفصل الثامن: - الإسكندر وفتح
٥٦	..... الفصل التاسع: - تجارة ملوك الأمازيغ بعد الإسكندر
٦٢	..... الفصل العاشر: - الدوران حول إفريقية
٦٥	..... الفصل الحادي عشر: - قرطاج ومرسية
٧١	..... الفصل الثاني عشر: - جزيرة يوس، مهاداد
٧٣	..... الفصل الثالث عشر: - أهلية الرومان للملاحة
٧٤	..... الفصل الرابع عشر: - أهلية الرومان للتجارة
٧٦	..... الفصل الخامس عشر: - تجارة الرومان مع البرابرة
٧٧	..... الفصل السادس عشر: - تجارة الرومان مع جزيرة العرب والهند
٨١	..... الفصل السابع عشر: - التجارة بعد سقوط الرومان في الغرب
٨٣	..... الفصل الثامن عشر: - نظام خاص
٨٤	..... الفصل التاسع عشر: - التجارة منذ وحن الرومان في الشرق
٨٥	..... الفصل العشرون: - كيف ظهرت التجارة في أوربة من خلال البربرية
٨٨	..... الفصل الحادي والعشرون: - إكتشاف عالمين جديدين، حال أوربة من هذه الناحية ...
٩٢	..... الفصل الثاني والعشرون: - الثروات التي نالتها إسبانية من أمريكا
٩٦	..... الفصل الثالث والعشرون: - مسألة



٩٧	الباب الثاني والعشرون - القوانين من حيث صلتها باستعمال النقد .....
٩٩	الفصل الأول: - سبب استعمال النقد .....
١٠٠	الفصل الثاني: - طبيعة النقد .....
١٠٢	الفصل الثالث: - النقود الوهمية .....
١٠٤	الفصل الرابع: - مقدار الذهب والفضة .....
١٠٥	الفصل الخامس: - مواصلة الموضوع نفسه .....
١٠٦	الفصل السادس: - سبب نقص معدل الفائدة إلى النصف منذ اكتشاف الهند .....
١٠٧	الفصل السابع: - كيف يحدد ثمن الأشياء مع ثقل الثروات الرمزية .....
١٠٩	الفصل الثامن: - مواصلة الموضوع نفسه .....
١١١	الفصل التاسع: - ندرة الذهب والفضة النسيجية .....
١١٢	الفصل العاشر: - الصرافة .....
١٢٢	الفصل الحادي عشر: - العمليات التي أجراها الرومان على النقود .....
١٢٤	الفصل الثاني عشر: - الأحوال التي قام الرومان بعملياتهم فيها حول النقد .....
١٢٦	الفصل الثالث عشر: - عمليات حول النقود في زمن الأباطرة .....
١٢٨	الفصل الرابع عشر: - كيف تضاعف الصرافة الدول المستبدة .....
١٢٩	الفصل الخامس عشر: - عادة بعض بلاد إيطاليا .....
١٣٠	الفصل السادس عشر: - ما يمكن الدولة أن تناله من عون الصيارفة .....
١٣١	الفصل السابع عشر: - الديون العامة .....
١٣٣	الفصل الثامن عشر: - تأدية الديون العامة .....
١٣٥	الفصل التاسع عشر: - القروض بفائدة .....
١٣٦	الفصل العشرون: - الربا البحري .....
١٣٧	الفصل الحادي والعشرون: - الإقراض بعقد والربا عند الرومان .....
١٣٨	الفصل الثاني والعشرون: - مواصلة الموضوع نفسه .....
١٤٥	الباب الثالث والعشرون - القوانين من حيث صلتها بعدد السكان .....
١٤٧	الفصل الأول: - الإنسان والحيوان من حيث تكاثر نوعيهما .....
١٤٨	الفصل الثاني: - الزواجات .....
١٤٩	الفصل الثالث: - وضع الأولاد .....
١٥٠	الفصل الرابع: - الأسر .....
١٥١	الفصل الخامس: - مختلف مراتب النساء الشرعيات .....

١٥٣	.....	الفصل السادس: - النُقلاء في مُحْتَكَفِ الحكومات
١٥٤	.....	الفصل السابع: - مُوافَقَةُ الآباءِ على الزَّواجِ
١٥٦	.....	الفصل الثامن: - مُواصلَةُ الموضوعِ نَفْسِهِ
١٥٧	.....	الفصل التاسع: - البناتُ
١٥٨	.....	الفصل العاشر: - الذي يَحْمِلُ على الزَّواجِ
١٥٩	.....	الفصل الحادي عشر: - قَسْوَةُ الحكومَةِ
١٦٠	.....	الفصل الثاني عشر: - عَدَدُ الإِناثِ وَالذُّكُورِ في مُحْتَكَفِ البلدانِ
١٦١	.....	الفصل الثالث عشر: - مَرافِقُ البَحْرِ
١٦٢	.....	الفصل الرابع عشر: - إِنْتاجُ الأَرْضِ الذي يَسْتَلْزِمُ عَدَدًا مِنَ الأَدْمِيينَ
١٦٣	.....	الفصل الخامس عشر: - عَدَدُ السُّكَّانِ بالنِّسْبَةِ إلى الصَّنَاعَةِ عامَّةً
١٦٤	.....	الفصل السادس عشر: - نَظَرُ المُشْتَرِعِ حَوْلَ تَكَاثُرِ النُّوعِ
١٦٥	.....	الفصل السابع عشر: - بِلادُ اليونانِ وَعَدَدُ سُكَّانِها
١٦٧	.....	الفصل الثامن عشر: - حالُ الشُّعوبِ قَبْلَ الرُّومانِ
١٦٨	.....	الفصل التاسع عشر: - إقْفارُ العالَمِ
١٦٩	.....	الفصل العشرون: - إضْطِرابُ الرُّومانِ إلى وَضْعِ قوانينٍ لِتَكْثِيرِ النُّوعِ
١٧٠	.....	الفصل الحادي والعشرون: - قوانينُ الرُّومانِ لِتَكْثِيرِ النُّوعِ
١٨١	.....	الفصل الثاني والعشرون: - إهمالُ الأولادِ
١٨٣	.....	الفصل الثالث والعشرون: - حالُ العالَمِ بَعْدَ أَنْهَيائِ الرُّومانِ
١٨٤	.....	الفصل الرابع والعشرون: - ما وَقَعَ في أورِپَةِ من تَغْييراتٍ بالنِّسْبَةِ إلى عَدَدِ السُّكَّانِ ..
١٨٥	.....	الفصل الخامس والعشرون: - مُواصلَةُ الموضوعِ نَفْسِهِ
١٨٦	.....	الفصل السادس والعشرون: - نَتائِجُ
١٨٧	.....	الفصل السابع والعشرون: - القانونُ الذي وَضِعَ في فرنسَةِ لِتَشْجِيعِ تَكَاثُرِ النُّوعِ ....
١٨٨	.....	الفصل الثامن والعشرون: - كيفَ يُمكنُ مُعالِجَةُ نَقْصِ السُّكَّانِ
١٩٠	.....	الفصل التاسع والعشرون: - المَضايفُ
		البابُ الرَّابِعُ والعشرون - القوانينُ من حيثِ صِلَتِها بالنِّسَبِ القائمةِ في كُلِّ بَلَدٍ ، بالنِّسْبَةِ
١٩٣	.....	إلى عَقائِدِهِ وَبِحَدِّ نَفْسِهِ
١٩٥	.....	الفصل الأول: - الأَدْيَانُ على العُمومِ
١٩٦	.....	الفصل الثاني: - رأيي غَرِيبٌ لِبيِل
		الفصل الثالث: - الحكومَةُ المُعْتَدِلَةُ أَكْثَرُ مِلاءَمَةً لِلنُّصْرانِيَّةِ والحكومَةُ المُسْتَبِدَّةُ أَكْثَرُ
١٩٨	.....	مِلاءَمَةً للإِسْلامِ

٢٠١	.....	الفصل الرابع: - نتائج طبيعة الدين النصراني وطبيعة الدين الإسلامي
٢٠٢	..	الفصل الخامس: - الكاثوليكية أكثر ملاءمة للملكية والبروتستانتية ثلاثي الجمهوريّة
٢٠٣	.....	الفصل السادس: - قول غريب لبيل
٢٠٤	.....	الفصل السابع: - قوانين الكمال في الدين
٢٠٥	.....	الفصل الثامن: - توافق قوانين الأخلاق وقوانين الدين
٢٠٦	.....	الفصل التاسع: - الإيسيون
٢٠٧	.....	الفصل العاشر: - المذهب الرواقي
٢٠٨	.....	الفصل الحادي عشر: - تأمل
٢٠٩	.....	الفصل الثاني عشر: - التوبة
٢١٠	.....	الفصل الثالث عشر: - الجرائم التي لا يكفر عنها
٢١١	.....	الفصل الرابع عشر: - مطابقة ما بين قوة الدين وقوة القوانين المدنيّة
		الفصل الخامس عشر: - كيف تُصلح القوانين المدنيّة الأديان الفاسدة في بعض الأحيان
٢١٣	.....	
٢١٤	.....	الفصل السادس عشر: - كيف تُصلح قوانين الدين مضرّ النظام السياسي
٢١٥	.....	الفصل السابع عشر: - مواصلة الموضوع نفسه
٢١٦	.....	الفصل الثامن عشر: - كيف يكون لقوانين الدين مفعول، القوانين المدنيّة
		الفصل التاسع عشر: - في أن صحة العقيدة أو بطلانها أقل تأثيراً في فائدتها لأحوال الناس المدنيّة أو الضرر بها مما يؤدي إليه ممارستها أو سوء أفعالها
٢١٧	.....	
٢١٩	.....	الفصل العشرون: - مواصلة الموضوع نفسه
٢٢٠	.....	الفصل الحادي والعشرون: - الناسخ
٢٢١	.....	الفصل الثاني والعشرون: - مقدار الخطر في إحياء الدين بمقتب الأمور الخلية
٢٢٢	.....	الفصل الثالث والعشرون: - الأعياد
٢٢٣	.....	الفصل الرابع والعشرون: - قوانين الدين المحليّة
٢٢٤	.....	الفصل الخامس والعشرون: - المحذور في نقل ديانة بلد إلى بلد آخر
٢٢٥	.....	الفصل السادس والعشرون: - مواصلة الموضوع نفسه
		الباب الخامس والعشرون - القوانين من حيث صلتها بقيام دين كل بلد
٢٢٧	.....	وضابطته الظاهرة
٢٢٩	.....	الفصل الأول: - الشعور نحو الدين
٢٣٠	.....	الفصل الثاني: - عامل التمسك بمختلف الأديان

٢٣٢	..... الفصل الثالث: - المعايير
٢٣٤	..... الفصل الرابع: - كَهَنَةُ الدِّينِ
٢٣٦	..... الفصل الخامس: - الحدودُ التي يَجِبُ أَنْ تُضَعَّها القوانينُ حول ثَرَوَاتِ الإكليروس ....
٢٣٨	..... الفصل السادس: - الأديارُ
٢٣٩	..... الفصل السابع: - زَهْوُ الخُرَافَةِ
٢٤١	..... الفصل الثامن: - الحَبَرِيَّةُ
٢٤٢	..... الفصل التاسع: - التَّسامُحُ في الدِّينِ
٢٤٣	..... الفصل العاشر: - مواصلةُ الموضوعِ نَفْسِهِ
٢٤٤	..... الفصل الحادي عشر: - تَغْيِيرُ الدِّينِ
٢٤٥	..... الفصل الثاني عشر: - قوانينُ العقوباتِ
٢٤٦	..... الفصل الثالث عشر: - لَوْمٌ مُتَوَاضِعٌ لِقَضَاةِ التَّفْتِيشِ في إسبَانِيَّةِ والبُرْتُغال
٢٤٩	..... الفصل الرابع عشر: - سَبَبُ كَوْنِ النُّصْرَانِيَّةِ دِيناً مَمْقُوتاً كثيراً في اليابان
٢٥٠	..... الفصل الخامس عشر: - إِنْتِشَارُ الدِّينِ
٢٥١	البابُ السَّائِسُ والعَشْرُونَ - القوانينُ مِنْ حَيْثُ صِلَتْها بِنِظامِ الأُمُورِ التي تَقْضِي فيها ..
٢٥٣	..... الفصل الأول: - فِكْرَةٌ عَن هذا البابِ
٢٥٤	..... الفصل الثاني: - القوانينُ الإِلَهِيَّةُ والقوانينُ البَشَرِيَّةُ
٢٥٦	..... الفصل الثالث: - القوانينُ المَدَنِيَّةُ المُخَالَفَةُ للقانونِ الطَّبِيعِيِّ
٢٥٨	..... الفصل الرابع: - مُواصلةُ الموضوعِ نَفْسِهِ
٢٥٩	..... الفصل الخامس: - الحالُ التي يُمَكِّنُ أَنْ يُحْكَمَ بها وَفَقَ مَبَادِيِ الحقوقِ المَدَنِيَّةِ بِتَغْيِيلِ مَبَادِيِ الحقوقِ الطَّبِيعِيَّةِ
٢٦٠	..... الفصل السادس: - في أَنْ نِظامَ المَوارِثِ يَقُومُ على مَبَادِيِ الحقوقِ السِّيَاسِيَّةِ أَوِ المَدَنِيَّةِ، لا على مَبَادِيِ الحقوقِ الطَّبِيعِيَّةِ
٢٦٣	..... الفصل السابع: - لا يَنْبَغِي أَنْ يُقْضَى بِمَبَادِيِ الدِّينِ في مَبَادِيِ القانونِ الطَّبِيعِيِّ
٢٦٤	..... الفصل الثامن: - لا يَنْبَغِي أَنْ يُنْظَمَ بِمَبَادِيِ الحقوقِ التي تُدْعَى القانونِيَّةِ ما تُنْظَمُهُ مَبَادِيِ الحقوقِ المَدَنِيَّةِ مِنَ الأُمُورِ
٢٦٦	..... الفصل التاسع: - ما يَجِبُ تَنْظِيمُهُ بِمَبَادِيِ الحقوقِ المَدَنِيَّةِ يَنْدُرُ إِمْكانُ تَنْظِيمِهِ بِمَبَادِيِ القوانينِ الدِّينِيَّةِ
٢٦٨	..... الفصل العاشر: - في أَيِّ حالٍ يَجِبُ اتِّبَاعُ القانونِ المَدَنِيِّ الذي يُبَيِّحُ، لا القانونِ الدِّينِيِّ الذي يُحَرِّمُ
	..... الفصل الحادي عشر: - لا يَنْبَغِي تَنْظِيمُ المَحَاكِمِ البَشَرِيَّةِ بِمَبَادِيِ المَحَاكِمِ التي



- ٢٦٩ ..... تَنْظُرُ فِي أَمْرِ الْحَيَاةِ الْآخَرَى
- ٢٧٠ ..... الْفَصْلُ الثَّانِي عَشَرَ: - مُوَاصَلَةُ الْمَوْضُوعِ نَفْسِهِ
- ٢٧١ ..... الْفَصْلُ الثَّالِثُ عَشَرَ: - فِي أَيِّ الْأَحْوَالِ يَجِبُ أَنْ تُتَّبَعَ الْقَوَانِينُ الدِّينِيَّةُ  
فِي الزَّوَاجَاتِ، وَفِي أَيِّ الْأَحْوَالِ يَجِبُ أَنْ تُتَّبَعَ الْقَوَانِينُ الْمَدَنِيَّةُ فِيهَا
- ٢٧٣ ..... الْفَصْلُ الرَّابِعُ عَشَرَ: - فِي أَيِّ الْأَحْوَالِ يَجِبُ أَنْ تُنْظَمَ الزَّوَاجَاتُ بَيْنَ الْأَقْرَبَاءِ بِقَوَانِينِ  
الطَّبِيعَةِ، وَفِي أَيِّ الْأَحْوَالِ يَجِبُ أَنْ تُنْظَمَ بِالْقَوَانِينِ الْمَدَنِيَّةِ
- ٢٧٧ ..... الْفَصْلُ الْخَامِسُ عَشَرَ: - لَا يَنْبَغِي أَنْ يُنْظَمَ بِمَبَادِيئِ الْحَقُوقِ السِّيَاسِيَّةِ مَا يَتَعَلَّقُ  
بِمَبَادِيئِ الْحَقُوقِ الْمَدَنِيَّةِ مِنَ الْأُمُورِ
- ٢٧٩ ..... الْفَصْلُ السَّادِسُ عَشَرَ: - لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقْضَى بِقَوَاعِدِ الْحَقُوقِ الْمَدَنِيَّةِ عِنْدَمَا  
يَجِبُ أَنْ يُقْضَى بِقَوَاعِدِ الْحَقُوقِ السِّيَاسِيَّةِ
- ٢٨١ ..... الْفَصْلُ السَّابِعُ عَشَرَ: - مُوَاصَلَةُ الْمَوْضُوعِ نَفْسِهِ
- ٢٨٢ ..... الْفَصْلُ الثَّامِنُ عَشَرَ: - يَجِبُ أَنْ يَدْقَقَ فِيمَا إِذَا كَانَتِ الْقَوَانِينُ الَّتِي تَبْدُو  
مُتَنَاقِضَةً هِيَ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ
- ٢٨٣ ..... الْفَصْلُ الثَّاسِعُ عَشَرَ: - يَنْبَغِي أَلَّا يُقْضَى بِالْقَوَانِينِ الْمَدَنِيَّةِ فِي أُمُورٍ يَجِبُ  
أَنْ يُقْضَى فِيهَا بِالْقَوَانِينِ الْمَنْزِلِيَّةِ
- ٢٨٤ ..... الْفَصْلُ الْعِشْرُونَ: - لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقْضَى بِمَبَادِيئِ الْقَوَانِينِ الْمَدَنِيَّةِ فِي أُمُورٍ  
خَاصَّةٍ بِحَقُوقِ الْأُمَمِ
- ٢٨٥ ..... الْفَصْلُ الْحَادِي وَالْعِشْرُونَ: - لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقْضَى بِالْقَوَانِينِ السِّيَاسِيَّةِ فِي أُمُورٍ  
خَاصَّةٍ بِحَقُوقِ الْأُمَمِ
- ٢٨٦ ..... الْفَصْلُ الثَّانِي وَالْعِشْرُونَ: - سُوءُ حَظِّ الْإِنْكَارِ أَثَرُ وَالْيَا
- ٢٨٧ ..... الْفَصْلُ الثَّالِثُ وَالْعِشْرُونَ: - إِذَا شَاءَتْ بَعْضُ الْأَحْوَالِ أَنْ يُقْضَى الْقَانُونُ السِّيَاسِيُّ عَلَى  
الدَّوْلَةِ وَجَبَّ أَنْ يُقْضَى بِالْقَانُونِ السِّيَاسِيِّ الَّذِي يَحْفَظُهَا وَالَّذِي  
يُصْبِحُ أَحْيَانًا مِنْ حَقُوقِ الْأُمَمِ
- ٢٨٩ ..... الْفَصْلُ الرَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ: - فِي أَنْ تُنْظَمَ الضَّابِطَةُ هِيَ مِنْ غَيْرِ فَصِيلَةِ الْقَوَانِينِ  
الْمَدَنِيَّةِ الْآخَرَى
- ٢٩١ ..... الْفَصْلُ الْخَامِسُ وَالْعِشْرُونَ: - لَا يَنْبَغِي اتِّبَاعُ أَحْكَامِ الْحَقُوقِ الْمَدَنِيَّةِ الْعَامَّةِ  
فِي الْأُمُورِ الَّتِي يَجِبُ أَنْ تَكُونَ خَاصَّةً لِقَوَاعِدِ خَاصَّةٍ مُقْتَبَسَةٍ  
مِنْ طَبِيعَتِهَا الدَّائِيَّةِ
- ٢٩٣ ..... الْبَابُ السَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ - مَصْدَرُ قَوَانِينِ الرُّومَانِ فِي الْمَوَارِيثِ وَتَحْوِيلَاتِهَا
- ٢٩٥ ..... فَصْلٌ وَاحِدٌ



٣٠٩	الباب الثامن والعشرون - مَصَدَرُ قَوَانِينِ الْفَرَنْسِيِّينَ الْمَدَنِيَّةِ وَتَحْوِيلَاتُهَا
٣١١	الفصل الأول: - مُخْتَلِفُ الصِّفَاتِ فِي قَوَانِينِ الشُّعُوبِ الْجِرْمَانِيَّةِ
٣١٤	الفصل الثاني: - فِي أَنَّ قَوَانِينِ الْبَرَابَرَةِ شَخْصِيَّةٌ تَمَاماً
٣١٦	الفصل الثالث: - فَرَقٌ مِهِمَ بَيْنَ الْقَوَانِينِ السَّالِيَّةِ وَقَوَانِينِ الْفُزْيُغُوتِ وَالْبُورْغُونِ
	الفصل الرابع: - كَيْفَ زَالَتْ الْحُقُوقُ الرُّومَانِيَّةُ فِي الْبِلَادِ النَّاطِقَةِ لِلْفَرَنْجِ
٣١٨	وَحُفِظَتْ فِي الْبِلَادِ النَّاطِقَةِ لِلْقُوطِ وَالْبُورْغُونِ
٣٢٢	الفصل الخامس: - مُوَاصَلَةُ الْمَوْضُوعِ نَفْسِهِ
٣٢٣	الفصل السادس: - كَيْفَ حَافَظَتْ الْحُقُوقُ الرُّومَانِيَّةُ عَلَى نَفْسِهَا فِي مَمْلَكَةِ اللُّنْبَارِ
٣٢٤	الفصل السابع: - كَيْفَ تَلَاشَتْ الْحُقُوقُ الرُّومَانِيَّةُ فِي إِسْپَانِيَّةِ
٣٢٦	الفصل الثامن: - الْمَرْسُومُ الْكَاذِبُ
٣٢٧	الفصل التاسع: - كَيْفَ تَلَاشَتْ قَوَانِينُ الْبَرَابَرَةِ وَالْمَرَاسِيمُ الْقَدِيمَةُ
٣٢٩	الفصل العاشر: - مُوَاصَلَةُ الْمَوْضُوعِ نَفْسِهِ
	الفصل الحادي عشر: - عَلَّلَ أُخْرَى لِسُقُوطِ مَجْمُوعَاتِ قَوَانِينِ الْبَرَابَرَةِ
٣٣٠	وَالْحُقُوقِ الرُّومَانِيَّةِ وَالْمَرَاسِيمِ الْمَلَكِيَّةِ
	الفصل الثاني عشر: - الْعَادَاتُ الْمَحَلِّيَّةُ وَتَحْوِيلُ قَوَانِينِ شُعُوبِ الْبَرَابَرَةِ
٣٣٢	وَالْقَوَانِينِ الرُّومَانِيَّةِ
	الفصل الثالث عشر: - الْفَرَقُ بَيْنَ الْقَانُونِ السَّالِيِّ، أَوْ قَانُونِ الْفَرَنْجِ السَّالِيِّ،
٣٣٥	وَقَانُونِ الْفَرَنْجِ الرِّيَاوِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ مِنْ شُعُوبِ الْبَرَابَرَةِ
٣٣٧	الفصل الرابع عشر: - فَرَقٌ آخَرُ
٣٣٩	الفصل الخامس عشر: - تَأْمُلٌ
٣٤٠	الفصل السادس عشر: - بَيِّنَةُ الْمَاءِ الْحَارِّ الَّتِي قَالَ بِهَا الْقَانُونُ السَّالِيُّ
٣٤١	الفصل السابع عشر: - طِرَارُ تَفْكِيرِ آبَائِنَا
٣٤٤	الفصل الثامن عشر: - كَيْفَ اُنْتَشَرَتِ الْبَيِّنَةُ بِالْمُبَارَزَةِ
	الفصل التاسع عشر: - سَبَبُ جَدِيدٍ لِنِشْيَانِ الْقَوَانِينِ السَّالِيَّةِ وَالْقَوَانِينِ
٣٤٩	الرُّومَانِيَّةِ وَالْمَرَاسِيمِ الْمَلَكِيَّةِ
٣٥١	الفصل العشرون: - أَصْلُ مَبْدِئِ الشَّرَفِ
٣٥٤	الفصل الحادي والعشرون: - مِلَاحَظَةُ أُخْرَى حَوْلَ مَبْدِئِ الشَّرَفِ لَدَى الْجِرْمَانِ
٣٥٥	الفصل الثاني والعشرون: - الطُّبَائِعُ الْخَاصَّةُ بِالْمُبَارَزَاتِ
٣٥٧	الفصل الثالث والعشرون: - فِقْهُ الْمُبَارَزَةِ الْقَضَائِيَّةِ
٣٥٨	الفصل الرابع والعشرون: - الْقَوَاعِدُ الْمُقَرَّرَةُ فِي الْمُبَارَزَةِ الْقَضَائِيَّةِ
٣٦٠	الفصل الخامس والعشرون: - مَا وُضِعَ مِنَ الْحُدُودِ حَوْلَ عَادَةِ الْمُبَارَزَةِ الْقَضَائِيَّةِ

- ٣٦٣ الفصل السادس والعشرون: - المبارزة القضائية بين أحد الخصمين وأحد الشهود ...
- الفصل السابع والعشرون: - المبارزة القضائية بين أحد الخصمين وأحد أقران السنيور، استئناف الحكم الزائف .....
- ٣٦٥
- ٣٧١ الفصل الثامن والعشرون: - استئناف الامتناع عن إحقاق الحق .....
- ٣٧٦ الفصل التاسع والعشرون: - عصر سأن لويس .....
- ٣٨٠ الفصل الثلاثون: - ملاحظات حول الاستئنافات .....
- ٣٨١ الفصل الحادي والثلاثون: - مواصلة الموضوع نفسه .....
- ٣٨٢ الفصل الثاني والثلاثون: - مواصلة الموضوع نفسه .....
- ٣٨٤ الفصل الثالث والثلاثون: - مواصلة الموضوع نفسه .....
- ٣٨٥ الفصل الرابع والثلاثون: - كيف صارت أصول المحاكمات سيئة .....
- ٣٨٧ الفصل الخامس والثلاثون: - النفقات .....
- ٣٨٩ الفصل السادس والثلاثون: - المدعي العام .....
- ٣٩٢ الفصل السابع والثلاثون: - كيف تسيئت نظمات سأن لويس .....
- ٣٩٥ الفصل الثامن والثلاثون: - مواصلة الموضوع نفسه .....
- ٣٩٨ الفصل التاسع والثلاثون: - مواصلة الموضوع نفسه .....
- ٤٠٠ الفصل الأربعون: - كيف اتخذت طرق الأحكام البابوية .....
- ٤٠٢ الفصل الحادي والأربعون: - مد القضاء الكنسي والقضاء العلماني وجرهما .....
- الفصل الثاني والأربعون: - بعث الحقوق الرومانية وما نشأ عنه، تحولات في المحاكم .....
- ٤٠٤
- ٤٠٧ الفصل الثالث والأربعون: - مواصلة الموضوع نفسه .....
- ٤٠٨ الفصل الرابع والأربعون: - البيئة بالشهود .....
- ٤٠٩ الفصل الخامس والأربعون: - عادات فرنسة .....
- ٤١٣ الباب التاسع والعشرون - كيف توضع القوانين .....
- ٤١٥ الفصل الأول: - روح المشترع .....
- ٤١٦ الفصل الثاني: - مواصلة الموضوع نفسه .....
- الفصل الثالث: - في أن القوانين التي يظهر أبتعادها عن مقاصد المشترع ملائمة لهذه المقاصد في الغالب .....
- ٤١٧
- ٤١٨ الفصل الرابع: - القوانين التي تصدم مقاصد المشترع .....
- ٤١٩ الفصل الخامس: - مواصلة الموضوع نفسه .....
- ٤٢٠ الفصل السادس: - ليس للقوانين التي تظهر واحدة النتيجة عيها في كل وقت .....

- ٤٢١ ..... الفصل السابع: - مواصلة الموضوع نفسه ضرورة حسن وضع القوانين
- ٤٢٢ ..... الفصل الثامن: - ليس للقوانين التي تبدؤ واحدة السبب عينه في كل وقت
- ٤٢٣ ..... الفصل التاسع: - في أن القوانين اليونانية والرومانية كانت تعاقب على قتل الإنسان نفسه دون أن يكون السبب واحداً
- ٤٢٤ ..... الفصل العاشر: - في أن القوانين التي تبدؤ مختلفة تصدر عن روح واحدة في بعض الأحيان
- ٤٢٥ ..... الفصل الحادي عشر: - بأي وجه يمكن أن يقابل بين قانونين مختلفين
- ٤٢٦ ..... الفصل الثاني عشر: - في أن القوانين التي تبدؤ واحدة هي مختلفة حقيقة
- ٤٢٧ ..... الفصل الثالث عشر: - لا يجوز فصل القوانين عن الغرض الذي وضعت
- ٤٢٨ ..... الفصل الرابع عشر: - لا يجوز فصل القوانين عن الأحوال التي وضعت فيها
- ٤٢٩ ..... الفصل الخامس عشر: - من المستحسن أحياناً أن يصلح القانون نفسه بنفسه
- ٤٣٠ ..... الفصل السادس عشر: - الأمور التي يجب أن تراعى في وضع القوانين
- ٤٣١ ..... الفصل السابع عشر: - أسلوب سيئ في منح القوانين
- ٤٣٢ ..... الفصل الثامن عشر: - الأفكار النمطية
- ٤٣٣ ..... الفصل التاسع عشر: - المشتبهون

### الباب الثلاثون - نظرية القوانين الإقطاعية عند الفرنج من حيث صلتها

- ٤٤٣ ..... بالنظام الملكي
- ٤٤٤ ..... الفصل الأول: - القوانين الإقطاعية
- ٤٤٥ ..... الفصل الثاني: - مصادر القوانين الإقطاعية
- ٤٤٦ ..... الفصل الثالث: - أصل الفسالية
- ٤٤٧ ..... الفصل الرابع: - مواصلة الموضوع نفسه
- ٤٤٨ ..... الفصل الخامس: - فتح الفرنج
- ٤٤٩ ..... الفصل السادس: - القوط والبورغون والفرنج
- ٤٥٠ ..... الفصل السابع: - الطرق المختلفة في تقسيم الأراضي
- ٤٥١ ..... الفصل الثامن: - مواصلة الموضوع نفسه
- ٤٥٢ ..... الفصل التاسع: - تطبيق قويم لقانون البورغون وقانون الفريغوت حول تقسيم الأراضي
- ٤٥٣ ..... الفصل العاشر: - القدايات
- ٤٥٤ ..... الفصل الحادي عشر: - مواصلة الموضوع نفسه

- ٤٦١ الفصل الثاني عشر: - في أنَّ أراضي البرابرة المُقسَّمة كانت لا تدفع خراجاً مطلقاً ...
- ٤٦٤ الفصل الثالث عشر: - ماذا كانت تكاليف الرومان والغوليين في نظام الفرنج الملكي؟
- ٤٦٧ الفصل الرابع عشر: - ما يُسمى تعداداً وعوائد «Census» .....
- ٤٦٩ الفصل الخامس عشر: - كان ما يدعى عوائد يُجبى من الفدايين لا من الرجال الأحرار
- ٤٧٣ الفصل السادس عشر: - اللُّودات و الفسالات .....
- ٤٧٥ الفصل السابع عشر: - قيام الرجال الأحرار بالخدمة العسكرية .....
- ٤٧٩ الفصل الثامن عشر: - الخدمة المضاعفة .....
- ٤٨٢ الفصل التاسع عشر: - التعويضات عند شعوب البرابرة .....
- ٤٨٧ الفصل العشرون: - ما سُمي فيما بعد قضاء السنيورات .....
- ٤٩١ الفصل الحادي والعشرون: - قضاء الكنائس المكانية .....
- ٤٩٤ الفصل الثاني والعشرون: - في أنَّ العداوات كانت قائمة قبل أواخر الجيل الثاني .....
- الفصل الثالث والعشرون: - فكرة عامة عن كتاب قيام المملكة الفرنسية في بلاد
- ٤٩٨ القول للأب دوبيوس .....
- ٤٩٩ الفصل الرابع والعشرون: - مواصلة الموضوع نفسه تأمل حول أساس المنهاج .....
- ٥٠٣ الفصل الخامس والعشرون: - طبقة الأشراف الفرنسية .....

#### الباب الحادي والثلاثون - نظرية القوانين الإقطاعية لدى الفرنج

- ٥١١ من حيث صلتها بتورات مملكتهم .....
- ٥١٣ الفصل الأول: - تغييرات في الوظائف والإقطاعات .....
- ٥١٧ الفصل الثاني: - كيف أصلحت الحكومة المدنية .....
- ٥٢١ الفصل الثالث: - سلطة رؤساء الديوان .....
- ٥٢٤ الفصل الرابع: - رؤساء الديوان وعنفية الأمة .....
- ٥٢٥ الفصل الخامس: - كيف نال رؤساء الديوان قيادة الجيوش .....
- ٥٢٧ الفصل السادس: - العهد الثاني لخفض ملوك الجيل الأول .....
- ٥٢٩ الفصل السابع: - المناصب الكبيرة والإقطاعات في زمن رؤساء الديوان .....
- ٥٣١ الفصل الثامن: - كيف تحولت الأموال الموروثة إلى إقطاعات .....
- ٥٣٤ الفصل التاسع: - كيف حولت أملاك الكنائس إلى إقطاعات .....
- ٥٣٦ الفصل العاشر: - ثروات الإنكليزوس .....
- ٥٣٨ الفصل الحادي عشر: - حال أوربة في زمن شارل مارزل .....
- ٥٤٢ الفصل الثاني عشر: - وضع الأعشار .....
- ٥٤٦ الفصل الثالث عشر: - في الانتخابات للأُسقُفِيَّات والأديار .....



٥٤٧	.....	الفصل الرابع عشر: - إقطاعات شارل مازيل
٥٤٨	.....	الفصل الخامس عشر: - مواصلة الموضوع نفسه
٥٤٩	.....	الفصل السادس عشر: - خلط الملكية وراثسة الديوان، الجيل الثاني
٥٥١	.....	الفصل السابع عشر: - أمر خاص في انتخاب ملوك الجيل الثاني
٥٥٣	.....	الفصل الثامن عشر: - شارلمان
٥٥٥	.....	الفصل التاسع عشر: - مواصلة الموضوع نفسه
٥٥٦	.....	الفصل العشرون: - لويس الحليم
٥٥٩	.....	الفصل الحادي والعشرون: - مواصلة الموضوع نفسه
٥٦١	.....	الفصل الثاني والعشرون: - مواصلة الموضوع نفسه
٥٦٣	.....	الفصل الثالث والعشرون: - مواصلة الموضوع نفسه
		الفصل الرابع والعشرون: - في أن الرجال الأحرار غدوا قديرين على جيازة
٥٦٧	.....	إقطاعات
		الفصل الخامس والعشرون: - السبب المهم في ضعف الجيل الثاني تغيير
٥٦٩	.....	في التراثات
٥٧٢	.....	الفصل السادس والعشرون: - تغيير في الإقطاعات
٥٧٤	.....	الفصل السابع والعشرون: - تغيير آخر وقع في الإقطاعات
٥٧٦	.....	الفصل الثامن والعشرون: - ما طرأ على المناصب الكبيرة والإقطاعات من تغيير
٥٧٨	.....	الفصل التاسع والعشرون: - طبيعة الإقطاعات منذ عهد شارل الأصلي
٥٨٠	.....	الفصل الثلاثون: - مواصلة الموضوع نفسه
٥٨٢	.....	الفصل الحادي والثلاثون: - كيف خرجت الإمبراطورية من آل شارلمان
٥٨٣	.....	الفصل الثاني والثلاثون: - كيف انتقل تاج فرنسا إلى آل هونغ كابي
٥٨٥	.....	الفصل الثالث والثلاثون: - بعض النتائج لديمومة الإقطاعات
٥٩٠	.....	الفصل الرابع والثلاثون: - مواصلة الموضوع نفسه















## منشورات اللجنة الوطنية اللبنانية (اليونسكو)

1. الانسان والبيئة في لبنان: حلقة دراسية، 1991 (نفذ).
2. حماية الآثار في لبنان: حلقة دراسية، 1992 (نفذ).
3. البيئة البحرية في لبنان: ندوة، 1995 (نفذ).
4. دليل مكاتب نوادي اليونسكو: انشاؤها وتنظيمها، 1995.
5. بيروت: البعد الثقافي لأعمار وسط المدينة: حلقة دراسية، 1996 (نفذ).
6. تدريس المشكلات الدولية ودور الأمم المتحدة في حلها: حلقة دراسية، 1996 (نفذ).
7. المواقع الأثرية اللبنانية المسجلة على لائحة التراث العالمي لدى منظمة اليونسكو، 1996 (نفذ).
8. اسهام الحشرات في دورة الحياة: فراش الليل في لبنان، 1996.
9. الاتفاقيات والتوصيات والاعلانات الدولية في التربية والعلم والثقافة (1946 - 1995)، 1996 (نفذ).
10. نشرة لبنان واليونسكو، 1997.
11. المؤتمر الاقليمي الثامن عشر للجان الوطنية لليونسكو في المنطقة العربية والاجتماع الاستشاري حول مشروع البرنامج والميزانية للعام 2000-2001: التقرير النهائي، 1998.
12. نشرة لبنان واليونسكو، عدد خاص بالتراث، 1998 (نفذ).
13. نعالوا زوروا لبنان: مادة تعليمية أعدت في اطار شبكة المدارس المتتسبة لليونسكو في لبنان، 1999.
14. حفل تسليم الجائزة التقديرية في الثقافة العربية للأستاذ الدكتور قسطنطين زريق: ملف اعلامي، 1999 (نفذ).
15. انماء البعد الثقافي والسياحي للبلديات: ورشة عمل، 2000.
16. بناء السياسات الشبابية في مواجهة التحولات الاجتماعية في لبنان، ندوة، 2000 (نفذ).
17. تحديثات آفاق 2020: ندوة، 2000 (نفذ).
18. كتيب حول حقوق الانسان، باللغات العربية (نفذ)، الفرنسية والانكليزية، 2002.
19. التقرير السنوي لأنشطة المدارس المتتسبة لشبكة اليونسكو، 2002 (نفذ).
20. أندية اليونسكو: دروب من نور، 2002.
21. اجعلوا من إرادة المواطنة رافعة لبلاذكم، 2002.
22. الحرفيون في لبنان: واقع وآفاق - دراسة، 2002.
23. تقليد وتجديد: دراسة للقطاع الحرفي في طرابلس، 2002.
24. العيش المشترك في الاسلام والمسيحية، 2002.
25. التعاون بين المؤسسات التربوية لتحسين نوعية التعليم في لبنان: ندوة، 2002.
26. اتجاهات البحث في العلوم الاجتماعية وحاجات المجتمع اللبناني: يوم دراسي، 2002.
27. مؤرولات حرفية: دراسة مؤرخة / احصائية للحرف التقليدية في صيدا والجوار، 2003.
28. أخلاقيات العلم والتكنولوجيا: مؤتمر دولي، 2003.
29. تقنيات الحمل المساعدة والبعد الأخلاقي لها، والأخلاقيات مادة تعليمية في كليات الطب: ندوة بمناسبة انعقاد الاجتماع التأسيسي للجنة العربية لأخلاقيات البيولوجيا والتفانة، 2004.
30. الفلسفة واللسان العام حلقة حوار بمناسبة يوم الفلسفة العالمي، 2004.
31. المدن العربية الكرسيمبولية بين 1870 - 1930: بيروت - الإسكندرية - حلب (باللغة العربية والفرنسية)، 2004.
32. اللغة العربية وتعلمها / الإنشكاليات وآفاق الحلول: ندوة، 2004.
33. الثقافة العربية وميراث الغرب: الإنشكاليات ومعارف التغيير: ندوة، 2004.
34. بيولوجيا التربية في لبنان 1990 - 2002 (CD ROM)، 2002، محدث، 2005.

Bibliotheca Alexandrina



0508983